

المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ، تأليف الشمني ، أحمد بن محمد - ٨٧٢هـ . كتب في القرن الحادي عشر الهجري تقديرا .

٣١١ ق   ٣٣ س   ٢٧ × ١٩ سم

نسخة جيدة ، ناقصة الآخر ، خطها نسخ معتاد . طبع سنة ١٣٠٥هـ كما في الأزهرية .

الاعلام ١ : ٢١٩   دار الكتب المصرية ٢ : ١٦٥

١- النحو ، اللغة العربية   أ- المؤلف
ب- تاريخ النسخ .





كتاب

المنصف في الكلام على مغني ابن هشام

للعلامة الشمني



من نعم الله تعالى على [redacted]
لطف الله تعالى به

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الحمد لله الذي خص كتابه بعدم المعارضة وبالاعجاز وجعله تبيانا لكل شي وهو مغني اللبيب بالحقيقة لا بطريق المجاز واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة من فرق للحق من الباطل ومازه وجعل بيان البيان عند المشتبهات توقف عند ما حل وما جاز واشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله الهادي الى سبيل الرشاد فسعد من اقتدى بهديه وفاز صلى الله عليه وعلى آله واصحابه ومن حوى بيته من ازواجه الطاهرات وحاز

وبعد فقد نظرت عند اقرائي لمغني اللبيب عن كتب الاعاريب ما كتبه عليه الشيخ شمس الدين محمد ابن الصايغ الحنفي وسماه بتنزيه السلف عن تمويه الخلف وذلك الى اثنا الباء الموحده والتعليق الذي كتبه الشيخ بدر الدين محمد ابن ابي بكر الدماميني بالديار المصريه والشرح الذي اظهره بعد ذلك بالبلاد الهندية وسماه بتحفة الغريب فاذا هي مملوة باعتراضات يتجه جوابها ومشحونه باشكالات لا ينغلق والحمد لله بابها وقد فتح الله تعالى باجوبة ما عظم من ذلك وتنوير ما اظلم من اشكال حالك فسالني بعض الاصحاب اذا قيد ذلك بكتاب واذا ضم اليه حل الشواهد والابيات وشرح ما لم يشرح بعد من المشكلات فاجبت مطلوبه وحققت مرغوبه سالكا سبيل الانصاف حايدا عن طريقي التعصب والاجحاف وسميته بالمنصف من الكلام على مغني ابن هشام واسال الله تعالى العصمة مما يعاب والهداية الى طريق الصواب

قوله اما بعد حمد الله الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم لاجل جميل اختياري فعلى جهة التعظيم مخرج للاستهزا والسخريه واختياري مخرج للثنا لا لجميل غير اختياري فانه مدح لا حمد لان المدح اعم مطلقا من الحمد لانه يقال مدحت اللولوة على صفائها ومدحت زيدا على رشاقة قده ولا يقال حمدتها وسهم من منع اطلاق المدح على الثنا لاجل جميل غير اختياري بنا على انه مساو للحمد وقال ما قيل في اللولوة مولد لا عبرة به وما قيل في القد خطا او ماول بدلالته على الافعال الاختياريه وعلى هذا فالتقييد بالاختياري لبيان ماهيه الحمد لا للاحتراز وفي الكشاف الحمد والمدح اخوان قال التفتازاني من الشايع في كتبه انه يريد بكون اللفظين اخوين ان يكون بينهما اشتقاق كبير بان يشتركا في الحروف الاصول من غير ترتيب كالحمد والمدح او اكبر بان يشتركا في اكثر الحروف فقط كالفلق والفلج والفلد مع اتحاد في المعنى او تناسب لكن سوق كلامه هاهنا وصريح كلامه في الفايق يدل على ترادفهما انتهى وفي تفسير الامام في سورة الانعام الحمد ~~الذي~~ اخص مطلقا من المدح لاختصاص الحمد بما يدخل تحت الاختيار وتبعه على ذلك البيضاوي في تفسيره والطيبي في شرح الكشاف والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد دال عليه تعالى دلالة جامعة لمعاني اسمايه الحسنى كلها ما علم منها وما لم يعلم ولذلك يقال لكل اسم من اسمايه الكريمة سوى اسم الله هو من اسما الله ولا ينعكس

قيل

قيل انه مشتق من الاله وهو فعال بمعنى مفعول حذفت الهمزة منه وفيه نظر لان الله والاله مختلفان في اللفظ والمعنى اما في اللفظ فلان احدهما في الظاهر الذي لا يعدل عنه الا لدليل معتل العين والثاني مهموز الفا صحيح العين واللام واما في المعنى فلان الله خاص بربنا تعالى في الجاهليه والاسلام والاله ليس كذلك ولان الهمزة ان حذفت ابتدا من غير سبب نقل حركتها الى ما قبلها لزم حذف الفا بلا سبب ولا مشابهة ذي سبب من كلمة ثلاثية اللفظ وان حذفت بعد نقل حركتها الى ما قبلها لزم مخالفة الاصل من وجوه بنقل الحركة في الكلمتين على سبيل اللزوم ولا نظير له ونقل الحركة الى مثل ما بعدها وذلك يوجب اجتماع مثلين متحركين وتسكين المنقول اليه الموجب لكون النقل عملا كلا عمل وادغام المنقول اليه فيما بعد الهمزة وذلك بمعزل عن القياس لان الهمزة في تقدير الثبوت كذا في شرح اللب اقول قد ذكر ابن مالك نحو هذا في شرح التسهيل واطال فيه والجواب عن هذا لا نسلم ان لفظة الله بحسب الاصل مخالفة للفظة الاله بل كل منهما مهموز الفا صحيح العين والدليل الذي عدل عن الظاهر لاجله هو كثرة دوران الله في الكلام واستعمال الاله في المعبود واطلاقه على الله تعالى قال التفتازاني ان ذلك رجح الحكم بان اصله الاله على ما جوزه سيبويه من ان اصله لاه تستر واحتجب واختلافهما في المعنى بالخصوص والعموم لا يمنع اشتقاق احدهما من الاخر لان ذلك مناسبة في المعنى وهي شرط في الاشتقاق و لا نسلم ان كلمة اله ثلاثية اللفظ بل رباعيته غاية الامر انها ثلاثيه الاصول وحرف التعريف لما تنزل من هذه اللفظة منزلة الجزء لم يكن نقل الحركة في كلمتين والافضال الاحسان وآل الرجل اهله وعياله وآله ايضا اتباعه كذا في الصحاح وآله صلى الله عليه وسلم بنو هاشم وبنو المطلب المومنون وقيل قرابيه الادنون وقيل اتقيا المومنين فتدخل الصحابة كلهم ولعل هذا هو الذي اعتمده المصنف فانه لم يذكر الصحابة وفي حاشية التفتازاني ومعنى اهل الرجل خاصته وقرابته واهل البيت سكانه واهل الاسلام المسلمون وعن بعضهم الآل القرابة بتابعها والاهل القرابة كان لها تابع او لم يكن واصله عند سيبويه اهل كما قال المصنف في اخر بحث ال وقيل اصله اول واختار هذا غير واحد من المحققين ولا يضاف الا لمن له شرف من العقلا الذكور فلا يقال آل الاسكاف ولا آل مكة ولا آل فاطمة وعن الاخفش انهم قالوا آل المدينة وآل البصرة ولا يجوز اضافته الى المضمر عند الكسائي وابي جعفر النحاس وابي بكر الزبيدي واجازها غيرهم وهو الصحيح والقريحه تناله من غير رويه والقرايح جمع قريحة وهو اول ما يستنبط من البير ثم قيل منه لفلان قريحه اي استنباط العلم بجودة الطبع كذا في الصحاح والمراد بها هنا الطبايع وبجح بفتح النون يعمل والجوانح الاضلاع مما يلي الصدور واريد بها هنا القلوب مجازا من اطلاق اسم احد المجاورين على الاخر والذريعه بالذال المعجمه كالوسيلة في الوزن والمعنى ولما كان كتاب الله تعالى وحديث النبي صلى الله عليه وسلم باعتبار الهداية كالشي الواحد افرد الخبر عنهما والاعراب في اللغة الافصاح بالشي وفي الاصطلاح يقال على علم النحو وهو ما ذكر في شرح اللب علم بقوانين يعرف بها احوال التراكيب العربيه في الاعراب

ونقل الحركة الى مثل ما بعدها وتسكين المنقول اليه لاجل تخفيف الكلمة بالادغام
مغني صح

وعلى ما ذكر في شرح الالفية لولده مصنفها علم باحكام مستنبطة من كلام العرب متعلقة
بالكلم في ذواتها ذيما يعرض لها بالتركيب من الكيفية والتقديم والتاخير ليحترز بذلك
عن الخطا في فهم معاني كلامهم وفي الحذو عليه انتهى ولا يخفى ان العلم بالاحكام التمرينية
غير داخل في التعريف الاول وداخل في التعريف الثاني ويقال ايضا على تطبيق المركب على
تلك الاحكام وبيان انه من جزئياتها ويقال ايضا على ما يقابل البنا وهو الاثر الظاهر
او المقدر الذي يجلبه العامل في اخر الاسم او ما يشبهه والمراد هنا الاول من المعاني
الاصطلاحية واضافة العلم اليه اضافة بيانية قوله الهادي الى صوب الصواب
الهداية عند اهل السنة على ما اشتهر في النقل عنهم هي الدلالة على طريق توصل الى
المطلوب سوا حصل الوصول والاهتدا ام لم يحصل وعند المعتزلة الدلالة الموصلة الى
المطلوب والصوب نزول المطر والصواب نقيض الخطا ويحتمل ان يتاخر الخلف لا يصرح
من ذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة
السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا رايت اسدا لكنا لم نصرح بذكر
المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه اعني الاظفار لينتقل منه الى المقصود كما
هو شان الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الذي لم يصرح به والمستعار منه هو الحيوان
المفترس والمستعار له هو المنية وبهذا اشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون
عهد الله ثانيها ما صرح به صاحب المفتاح وهو ان يذكر اسم المشبه ويراد المشبه به
ادعا لا حقيقة بواسطة قرينة وهي ان ينسب اليه شي من لوازم المشبه به كالمنية
المراد بها السبع ادعا بجعل لفظها مرادفا لاسم السبع واضافة شي من لوازم السبع اليها
وهو الاظفار ثالثها ما ذهب اليه صاحب التلخيص وهو ان يضمر التشبيه في النفس فلا
يصرح بشي من اركانه سوى المشبه ويدل على ذلك التشبيه بان يثبت للمشبه امر
مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك امر متحقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك
الامر فالتشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية واثبات ذلك الامر للمشبه
استعارة تخييلية اذا عرفت هذا فنقول على المذهب الاول استعير المطر للصواب
ولم يصرح بذكر المستعار بل اقتصر على لازمه وهو الصوب لينتقل منه اليه وعلى المذهب
الثاني ذكر الصواب واريد به المطر بجعله مرادفا له ادعا واضيف اليه شي من لوازم
المطر للدلالة على ذلك وهو الصوب وعلى المذهب الثالث شبه الصواب بالمطر في
النفس وذكر المشبه دون المشبه به واثبت لذلك المشبه الصوب الذي هو من لوازم
المشبه به فذلك التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية واثبات ذلك اللازم
استعارة تخييلية ويحتمل ان لا يكون في الكلام استعارة بان يكون الصواب مشبها بالصوب
والتقدير صواب كالصوب ثم قدم المشبه به على المشبه واضيف اليه كقول الشاعر
والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء اي اصيل كالذهب
على ما كاللجين بضم اللام وفتح الجيم اي الفضة ويحتمل ان لا يكون فيه تشبيه ويكون الصوب
بمعنى الجهة مجازا مرسلا هنا ولتذكر وافقه من هداية الاعراب الى الصواب
وهي

وهي اني كنت وانا شاب حاضرا في دفن ميتة وكان غير بعيد مني شخصان احدهما
متصوف جاهل والاخر فقيه فاص عنده طرف من الاعراب فقال ذلك الجاهل من اسمائه تعالى
الغرور لقوله تعالى وغركم بالله الغرور فقال له الاخر لو كان كما قلت لكانت التلاوة
بجر الغرور فاعجبني ذلك منه واغلظت على الجاهل القول قوله من ارجا قواعده كل
حالك الارجا بالمد جمع رجا بالقصر وهو الناحية والقواعد جمع قاعدة وهي في
اللغة الاساس صفة غالبة من القعود بمعنى الثبات او بمعنى مقابل القيام على سبيل
المجاز وفي العرف هي الاصل والضابط والقانون امر كلي ينطبق على جزئياته لتعرف
احكامها منه والحالك الشديد السواد قيل ولا يستعمل الا تابعا وفي الكشاف
يقال في التوكيد اسود حالك وحانك واصفر فاقع ووارس وابيض يقق ولهق واحمر
قاني وذريحي واخضر ناضر ومدهام واورق خطباني وارمك ردادي قوله شرح عن
ساعد الاجتهاد ثانيا في ساعد استعارة بالكناية على مذهب المتقدمين وعلى مذهب
السكاكي وصاحب التلخيص في الاجتهاد والاستعارة بالكناية والمكني عنه او المشبه
به على ما سبق من الخلاف في تفسيرها هو انسان شديد الاهتمام في عمل يريد به فيكون
في الساعد استعارة تخييلية وفي شمرت ترشيح وقوله ثانيا صفة لمحذوف
اي تشميرا ثانيا او وقتا ثانيا والترصيف الضم من رصف الحجارة اذا ضم بعضها
الى بعض قوله مقفلات مسايل الاعراب فاتحا في مقفلات استعارة بالكناية
على مذهب المتقدمين وعلى مذهب السكاكي وصاحب التلخيص في مسايل الاعراب
استعارة بالكناية والمكني عنه او المشبه به على ما مر هو ما كان مقفلة ويكون
في المقفلات استعارة تخييلية وفي افتحها ترشيح قوله ومعضلات هو بكسر الضاد
جمع معضلة او معضل من اعضل الامر اذا اشتد لتستشكلها الطلاب اي يعدونها
مشكلة صعبة الادراك وفي الشرح وعندي ان معناه يطلبون اشكالها بكسر الهمزة
اي ازالة التباسها يقال اشكل الامر وشكل اذا التبس فالهمزة فيه للسلب لعقد
في اشكل الذي الاشكال مصدره لسلب الضمير المجرور يعني عايدا الى تستشكلها كما توهمه
بعض الهندين من المعاصرين للشارح فاعترض بانه لا يلزم من جعل الهمزة في اشكلت
للسلب ان يكون في استفعل كذلك فان الهمزة في افعل للقطع وفي استفعل للوصل ولان
الهمزة حذفت في استفعل لكونها للوصل ولم يحك الله تعالى في المصادر همزة وصل فليس
في قوله تستشكلها همزة انتهى ومنشا هذا الاعتراض كما علمت سوء الفهم وغلبة
الوهم نعم يرد على الشارح انه اذا كان المعنى يطلبون اشكالها والاشكال مصدر
اشكل الامر اذا التبس فمن اين معنى الازالة والسلب ولم يذكر صاحب الصحاح
اشكل الامر بمعنى التبس بل اشكل الامر اذا التبس ثم قال وشكلت اي قيدته بالاعراب
ويقال ايضا اشكلت الكتاب بالالف كانك ازلت عنه الاشكال والالتباس وهذا
نقلته من كتاب من غير سماع انتهى والتنقيح التهذيب قال في الصحاح وتنقيح
الشعر تهذيبه يقال خير الشعر الحولي المنقح وتنقيح العظم استخراج مخه

قوله ووارس في المصباح الورس نبت اصفر يزرع باليمن ويصبغ به

قوله اورق خطباني قال في القاموس هو مبالغة وهو نبع الخطباء بلا نسبة نبت والخيضر من ورق السمر ما لنسبة الى هذا مليح
قوله ناضر في القاموس والناضر الشديد الخضرة ويبالغ به في كل لون يقال اخضر ناضر واحمر ناضر واصفر ناضر الخ
وقوله ومدهام في القاموس يقال حديقة دهماء ومدهامة

قوله يقق بفتح اليا والقاف الاولى وككتف مكسر اليا
وقوله ولهق كجبل وكتف وسحاب وكتاب مكسر اليا خاصة

تقول نقحت العظم وانتقحته بمعني قوله فدونك كتابا تشد الرحال فيما دونه
في الشرح هذه الفا الفصيحة اي اذا كان الامر كذلك فدونك كتابا اي خذ كتابا
فهو مفعول دونه اقامة الظاهر مقام المضمر لقصد التعظيم وكان القياس ان يحليه
بلام العهد لكن نكره تفخيما ويحتمل ان يكون المفعول محذوفا اي دونكه وكتابا
حال موطية واقول وضع الظاهر موضع المضمر وان سلم كونه للتعظيم انما يكون له
اذا كان ذلك الظاهر مما يشعر بالتعظيم كالالقاب المشعرة بالمدح وكتاب ليس كذلك
فان قلت فما فايده وضع الظاهر هنا موضع المضمر علي هذا التقدير قلت التوصل الي
التنكير الدال علي التعظيم ثم الفا الفصيحة هي الداخلة علي جملة مسببة عن
جملة غير مذكورة نحو الفا في قوله تعالي فانفجرت اذ التقدير فضرب فانفجرت
او اذا ضربت بها فقد انفجرت وظاهر كلام صاحب الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هو
علي التقدير الثاني وظاهر كلام صاحب المفتاح انه علي التقدير الاول وقيل هي
فصيحة علي التقديرين وهو قول الاكثر وفي حاشية التفتازاني ووجه فصاحتها
انباوها عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن مع حسن موقع ذوقي
لا يمكن التعبير عنه قوله اذ كان الوضع في هذا الغرض اعلم ان المصلحة المترتبة
علي الفعل من حيث انها طرفه ونهايته تسمي غاية ومن حيث انها حاصلة منه تسمي فايده
ومن حيث انها مقصودة فاعله ولاجلها اقدم علي الفعل تسمي غرضا وعلة غائية و
لا توجد في افعاله تعالي وان جمت فوايدها وكثرت وفي الشرح اذ تعليلية ومتعلقها
اما مذكور وهو اسم الفعل او تشد او تقف علي سبيل التنازع واما محذوف اي دونك
ذلك اي المتقدم ذكره من شد الرحال ووقوف الفحول وينبغي ان يكون المقدر المحذوف
يقع بلفظ المضارع ولا يظهر تقديره ماضيا الا لو قال المصنف شدت ووقفت بلفظ
الماضي ويكون مراده بتشد وتقف الماضي [illegible] قوله ولم ينسج ناسج علي منواله
النسج الحياكة والمنوال الخشب التي يحاك الثوب عليها وينسج بكسر السين وضمها
وفي منواله استعارة بالكناية علي مذهب المتقدمين وعلي مذهب السكاكي وصاحب
التلخيص في الضمير استعارة تخييلية والنسج ترشيحا الي بالكناية والمكني عنه
او المشبه به ثوب بديع الصنعة فيكون المنوال استعارة تخييلية والنسج ترشيحا
والمقدمة بكسر الدال [illegible] بمعني من تقدم بفتحها من قدمت التي جعلته متقدما
قوله المسماة بالاعراب عن قواعد الاعراب الاول لغوي بمعني الايضاح والثاني
اصطلاحي بمعني النحو واضافة القواعد اليه اضافة بيانية او بمعني تطبيق المركب علي
القواعد النحوية والندرة بالجمع [illegible] القطعة من الذهب تلتقط من المعدن بلا اذابة
او اللولوة الصغيرة قوله بل كقطرة من قطرات بحر في الشرح والانسب لغرضه من التدرج
في تقليل ما في المقدمة بالنسبة الي ما ليس فيها ان يقول بل كقطرة من بحر ولا يظهر جهة حسن
للاتيان هنا بجمع القلة المذكور وهو قطرات واقول لعله انما اتي به ليلا تكون السجعة الثانية
اقصر من الاولي فان احسن السجع ما تساوت قراينه ثم ما طالت قرينته الثانية فالي
به

به لان ذلك مع اعتقاد ان الجمع المضاف يعم وايضا ما في المقدمة له نسبة في القلة الي ما ليس
فيها كما ان القطرة لها نسبة في القلة الي القطرات ولا نسبة لها الي البحر علي ان قوله المكسر
كما وقع في بعض النسخ فيه نظر لان كل جمع بالف وتا فهو جمع تصحيح لا تكسير سواء وجب فتح
ثانيه حالة الجمع بعد سكونه حالة الافراد كما في عدة وعدات وتمرة وتمرات وقطرة وقطرات
او لم يجب بل جاز سكونه وفتحه وضمه كغرفة وغرفات او جاز سكونه وفتحه وكسره كسدرة
وسدرات فان قيل قد عرفوا جمع التصحيح بانه ما سلم فيه بنا الواحد وما حرك ثانيه حالة
الجمع بعد سكونه حالة الافراد لم يسلم فيه بنا الواحد اجيب بانه لم يتحرك ثانيه ولم تعرض
له التغيرات الا بعد مجي الالف والتا فتعريف جمع التصحيح صادق عليه كذا قال
الجاربردي قوله واضع فرايده علي طرف الثمام الفرايد الدرر الكبار او التي نظمت وفصلت
بغيرها والثمام بمثلثة مضمومة وميم مخففة نبت ضعيف له خوص او شي يشبه الخوص
استعار الفرايد للفوايد استعارة تحقيقية وهي استعمال المفرد فيما شبه بمعناه الاصلي مما ثبت
ان يشار اليه اشارة حسية او عقلية وهي استعمال المفرد فيما شبه بمعناه الحد واستعار
الوضع علي طرف الثمام لتسهيل المسائل استعارة تمثيلية وهي استعمال المركب فيما شبه بمعناه
الاصلي تشبيه تمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد كما يقال للمتردد اراك تقدم
رجلا وتوخر اخري والخيم بكسر المعجمة وسكون المثناة التحتية السجية والطبيعة والحسد
ان تتمني زوال نعمة المحسود اليك تقول حسده يحسده حسودا قال الاخفش وبعضهم
يقول يحسده بالكسر قال والمصدر حسدا بالتحريك وحسادة وحسدتك علي الشي
وحسدتك الشي بمعني كذا في الصحاح وعثر اطلع وطغيان القلم تجاوزه حد الاستقامة
وزلة القدم خروجها عن الموضع الذي ينبغي قرارها فيه والتشريد الطرد والقاصي
بالمهملة البعيد والكثب بفتح الكاف والمثلثة القرب والجواد الفرس الجيد وكبوا سقوطه
والصارم السيف القاطع ونبوا الانيل في الضريبة ونبوا تنطفي والمرء مفعول كفي ونبلا تمييز
وان تعد معاييه فاعل كفي ويجوز رفع المرء علي انه فاعل كفي وان تعد معاييه بدل اشتمال منه قوله
فانها لم توضع لافادة القوانين هذا استيناف مبين لسبب كثرة التكرار في كتب الاعراب
وكلمة ايضا لا تستعمل الا مع شيين بينهما توافق ويمكن استغنا كل منهما عن الاخر وهو مفعول
مطلق حذف عامله وجوبا سماعا او حال حذف عاملها وصاحبها والتقدير علي الاول ارجع
الي الاخبار عنهم بذكر الثلاثة رجوعا وعلي الثاني اخبرنا تقدم راجعا الي الاخبار عنهم
بذكر الثلاثة قوله ويكررون ذكر الخلاف فيه اذا اعرب فصلا اله محل ام لا وظاهر خلاف
او ليكررون الجمل بدل اشتمال من الضمير المجرور في والتقدير في جواب اله محل او بدل
من معمول يكررون اعني ذكر او بدل من الخلاف الملل السامع او استقصي الشي طلب اقصاه
وغايته قوله فعليك بمراجعته في الشرح اي استمسك بها فالبا للتعدية من بابه كما ظنه
الرضي انتهي واقول في الصحاح وتقول علي بزيد معناه اعطني زيدا وقولهم عليك زيدا اي
خذه وهو يقتضي ما قاله الرضي من ان البا فيه زايدة ولم ار من فسر اسم الفعل هذا بما فسر
به الشارح وعبارة الرضي واسما الافعال حكمها في التعدي واللزوم حكم الافعال التي

هي بمعناها الا ان البا تزاد في معمولها كثيرا نحو عليك به لضعفها في العمل فتعمد بحرف عادته ايصال
اللازم الى المعمول المنهل بفتح الاولى والثالث محل الشرب او الما الذي يورد منه والمنهل في قول
كعب كانه منهل بالراح معلول اسم مفعول من انهله ينهله ارواه اولا السايغ السهل الدخول
في الحلق وتصدر من رجح **قوله** والعجب من مكي ابن ابي طالب هو مكي ابن ابي طالب ابن حموش بحا
مهملة مفتوحة وميم مشددة وشين معجمة ولد بالقيروان سنة خمسة وخمسين
وثلثمائة وقيل سنة اربع وخمسين وانتقل الى قرطبة وسكنها ودخل مصر مرارا وكان متبحرا
في علوم القران والعربية توفي في المحرم سنة سبع وثلاثين واربع مائة بقرطبة **قوله** والامر الثالث
اعراب الواضحات كالمبتدا وخبره والفاعل ونايبه والجار والمجرور والعاطف والمعطوف
في الشرح وذكر العاطف في مقام الاعراب مستدرك لانه لا يكون الا حرفا فلا اعراب له اصلا
واقول لا فايدة في تخصيص الاستدراك بذكر العاطف بل ذكر الجار ايضا مستدرك لانه
لا يكون الا حرفا فان قيل قد يكون اسما وذلك في الجر بالاضافة قلت انما يقولون في هذا مضافا
ومضافا اليه لا جارا ومجرورا و الجواب عن الاستدراك انه ليس المراد بالاعراب هنا
مقابل البناء حتى يكون ذكر بعض المبنيات مستدركا بل المراد به تطبيق المركب على القواعد
النحوية سوا كان مبنيا او غير مبني و الحوفي بفتح الحا المهملة وسكون الواو هو ابو الحسن
علي ابن ابراهيم ابن سعيد من قرية يقال لها شبرا النخلة من اعمال الشرقية عمل من اعمال مصر
وهو العمل الذي قصبته مدينة بلبيس ولذلك يسمى حوفا دخل مصر وقرا على ابي بكر الادفوي
وغيره وصنف اعراب القران وغيره توفي في ذي الحجة سنة ثلاثين واربع مائة و الخطل بالخا
المعجمة والطا المهملة المفتوحتين الكلام الفاسد والزيغ الميل عن جهة الصواب ولا باس
بذكر شيء من ترجمة المصنف هو الشيخ جمال الدين عبد الله ابن يوسف ابن احمد ابن عبد الله ابن
هشام الانصاري ولد بالقاهرة سنة ثمان وسبع مائة واخذ النحو والتصريف عن ابن
المرحل وغيره والقراات على المشهدي وغيره ولم يأخذ عن ابي حيان غير انه سمع منه ديوان
زهير ابن ابي سلمى توفي في ذي القعدة سنة احدى وستين وسبعمائة وترك ولدين احدهما
محب الدين وكانت وفاته سنة تسع وتسعين وسبعمائة والاخر عبد الرحمن

الباب الاول

قوله وقد رتبتها على حروف المعجم في الصحاح والعجم النقط بالسواد مثل التا عليه
نقطتان يقال اعجمت الحرف والتعجيم مثله ولا يقال عجمت ومنه حروف المعجم وهي الحروف المقطعة
التي يختص اكثرها بالنقط من بين ساير حروف الامم ومعناه حروف الخط المعجم كما تقول
مسجد الجامع وصلاة الاولى اي مسجد اليوم الجامع وصلاة الساعة الاولى وناس يجعلون
المعجم بمعنى الاعجام مصدر مثل المخرج والمدخل اي من شان هذه الحروف ان تعجم انتهى
قال التفتازاني في حاشية الكشاف بعد ما ذكر في الصحاح وقد يقال معناه حروف الاعجام
اي ازالة العجمة وذلك بالنقط وفي الشرح انما يتم ذلك اذا كان نجعل الهمزة للسلب مقيسا او
مسموعا في هذه الكلمة انتهى **واقول** يمكن ان يكون في قول التفتازاني وقد يقال ايما الى ما في
الشرح

حرف الالف

الالف المفردة قوله افاطم مهلا بعض هذا التدلل صدر بيت من معلقة
امرئ القيس عجزه وان كنت قد ازمعت صرما فاجملي كذا في الشرح وفي المعلقات صرمي فاجملي

الى

قرية بشبرا الكرادي ... ثلاث وعشرون في مصر ... امير

الى المتكلم وفاطم بالفتح مرخم فاطمة على الاكثر وهو ان ينوي المحذوف وهي فاطمة بنت
العبيد ابن ثعلبة العذرية صاحبة امرئ القيس مهلا مصدر بمعنى امهالا واصله امهل امهالا
لا مصدر امهل حذف زوايده وجعل بدلا عن التلفظ بالفعل وهو الناصب لبعض
وقيل ناصبه محذوف تقديره امهلي وقيل اتركي والتدلل بالمهملة من الدل بالفتح بمعنى
الغنج **و** ازمعت بالزاي والعين المهملة قال الخليل ازمعت على امر اذا ثبت عليه عزمك
وقال الكسائي يقال ازمعت الامر ولا يقال ازمعت عليه **وقال** الفرا ازمعته وازمعت
عليه بمعنى **و** الصرم بفتح الصاد مصدر صرمت الشيء اذا قطعته وبضمها اسم للقطيعة
و الاجمال الاحسان **في** الشرح والمعين لحمل الندا هنا على القريب القرينة وهي ظاهرة
واقول هي خطابه عقيب الندا لصاحبته بالمعاتبة فان مثله لا يصدر الا بين
متخاطبين يكون احدهما قريبا من الاخر **قوله** وهذا خرق لاجماعهم وذلك انهم اتفقوا
على ان الهمزة لندا القريب واتفقوا على ان ندا القريب ليس منحصرا في يا **قوله** في قراءة
الحرميين امن هو قانت المراد بالحرميين نافع وابن كثير وقراءتهما في هذه الاية وكذلك
قراءة حمزة بتخفيف الميم **قال** ابن عطية في تفسيره بعد ان صرح بجواز الوجهين وتظهر
كون الهمزة في الاية للاستفهام التقريري والوجه الثاني ان يكون حرف ندا والخطاب
لاهل هذه الاوصاف كانه يقول يا صاحب هذه الاوصاف قل هل يستوي قال وهذا المعنى
صحيح الا انه اجنبي عن معنى الايات قبله وبعده **وفيه** تعسف وفيه نظر لان المامور
بالقول في الاية السابقة وهي قل تمتع هو النبي صلى الله عليه وسلم وكذا الذي ... قل
يا عبادي ولعل الجار ... ولا شك ان الصفات المذكورة في قوله امن هو قانت اناء الليل ساجدا
وقائما يحذر الاخرة ويرجو رحمة ربه يمكن حملها للنبي صلى الله عليه وسلم بل هو الاحرى بها فما
قبل الاية وما بعدها مناسب لها لا اجنبي عنها **واقول** يمكن ان ابن الصايغ سبقه الى ذلك
ليس هذا النظر مما قاله ابن عطية وانما هو بيان وجه اخر على تقدير كون الهمزة للندا وذلك
ان قول ابن عطية ان معنى الاية على حمل الهمزة للندا اجنبي عما قبلها وما بعدها انما هو على
تقدير ان يكون الخطاب لاهل الاوصاف المذكورة كما صرح به واما على تقدير ان يكون الموصوف
هو النبي صلى الله عليه وسلم المخاطب عما قبل الاية وعما بعدها فوجه اخر ليس في كلام ابن عطية
لتعرضه **قوله** وبعضها انه ليس في التنزيل ندا بغير يا **قال** ابن الصايغ الابعادي رحمه الله لا
نظير كم في القران ... مفرد لم يقع الا في محل واحد نحو ضيزى والزبانية والمهيمن لو ازدو ذلك
بان الندا بالهمزة في كلام العرب قليل لا يحتج ... به غنية انتهى **في** الشرح هذا لا
يشبه ما الكلام فيه فان البحث في كلمة قرانية تتردد بين معنيين لاحدهما نظير في
القران دون الاخر **واقول** الاولى ان يقول بين معنيين كلاهما في القران ولم ترد تلك
الكلمة فيه لاحدهما ووردت فيه للاخر لان قوله لاحد المعنيين نظير في القران دون
الاخر غير مطابق لما نحن فيه لان الحمل على الاستفهام وعلى الغريب نظير في القران اللهم
الا ان يريد لاحد المعنيين معبرا عنه بتلك الكلمة نظير في القران وليس للاخر معبرا عنه
بها نظير فيه فانه حينئذ يطابق **قوله** اذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته

وفي الشرح قال الشيخ بهاء الدين السبكي وهذا ليس على اطلاقه وانما يستحيل اذا كان طلب
الفهم مصروفا الى المتكلم بالكلام الاستفهامي واما اذا كان مصروفا الى غيره مما يطلب فهمه فلا
يستحيل كما في قوله تعالى اانت قلت للناس اتخذوني وامي فهو استفهام حقيقي طلب به
اقرار عيسى عليه السلام في ذلك المشهد العظيم بانه لم يقل ليحصل فهم النصارى ذلك فيتقرر
عندهم كذبهم فيما ادعوا انتهى واقول فيه نظر اما اولا فلان قول النحاة حقيقة الاستفهام طلب الفهم
طلب الفهم مطلقا سواء كان للطالب او لغيره بل معناه طلب الفهم للطالب المتكلم بالاستفهام
قال التفتازاني في المطول في باب الانشاء وانواعه على ما ذكرها المصنف خمسة لانه اما ان
يقتضي كون مطلوبه ممكنا اولا الثاني التمني والاول انه كان المطلوب به حصول امر في ذهن
الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب حصوله في الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي
وان كان ثبوته فان كان باحد حروف النداء فهو النداء والا فالامر فانت تراه كيف جعل المطلوب
بالاستفهام حصول امر في ذهن الطالب واما ثانيا فلان المعنى الحقيقي للفظ ما يقصد منه اولا
وبلا واسطة معنى اخر مقصود من ذلك اللفظ وعلى هذا فلا يكون فهم الحاضرين المطلوب
من الاقرار المطلوب باداة الاستفهام معنى حقيقيا لتلك الاداة لان فهم الحاضرين مقصود
منها ثانيا وبواسطة الاقرار لا اولا وبلا واسطة قوله اذ التقدير عند من جعلها للاستفهام
امن هو قانت خير ام هذا الكافر اي المخاطب بقوله قل تمتع بكفرك وفي التعليق وفي هذا التقدير
تقرير لان ام منفصلة وقد صرح في الكلام على ام انها اذا كانت مسبوقة بهمزة استفهام لزم
ان يكون الاستفهام حقيقيا وقد سلم ان الاستفهام في الاية مجازي كما سبق انتهى واقول
سيأتي لنا هناك ما يحقق ان مراده ان ام المتصلة المسبوقة بهمزة لا للتسوية قد تكون الهمزة
معها للاستفهام الحقيقي لا ان الهمزة معها دائما للاستفهام الحقيقي واعلم ان الصواب في عبارة
المصنف ان يقول اي المخاطب بتمتع بكفرك قوله وذلك ان تقول لا حاجة الى تقدير معادل في
البيت وذلك بان تجعل الهمزة فيه لطلب التصديق والمعادل انما يمكن مع طلب التصور قوله
وامتناع ان يؤتى لهل بمعادل لانها لا تكون الا لطلب التصديق وفي الشرح فان قلت ينتقض
بقوله عليه السلام يعني في حديث جابر بن عبد الله الذي ساقه البخاري في كتاب الجهاد
هل تزوجت بكرا ام ثيبا قلت استشهد ابن مالك به على ان هل قد تقع موقع الهمزة فيأتي
المعادل فهنا يأتي النقض كما ذكرت لكن لقائل ان يمنع اتصال ام في هذا الحديث لجواز ان تكون
منقطعة فاستفهم اولا ثم اضرب واستفهم ثانيا والتقدير بل اتزوجت ثيبا وحينئذ
فلا نقض انتهى واقول الدليل على كون ام في الحديث متصلة من وجهين احدهما وقوع المفرد
بعدها قال التفتازاني عند قول صاحب التلخيص وامتنع هل زيد قام ام عمرو ولان المفرد بعد
ام دليل كونها متصلة وثانيهما ما قاله ابن مالك في كتابه المسمى بشواهد التوضيح والتصحيح
لمشكلات الجامع الصحيح ان استفهام النبي صلى الله عليه وسلم جابرا لم يكن الا بعد علمه بتزوجه
اما بكرا واما ثيبا فطلب منه الاعلام بالتعيين كما كان يطلبه باي فالموضع اذن موضع الهمزة
لكن استغنى عنها بهل وثبت بذلك ان ام المتصلة قد تقع بعده كما تقع بعد الهمزة انتهى والجواب
عن النقض ان الاتيان لهل بمعادل وان ثبت نادر والنادر في حكم العدم قوله وقد قالوا في

قوله

قوله تعالى امن هو قائم على كل نفس بما كسبت ان التقدير كمن ليس كذلك ام لم يوحدوه ويكون
وجعلوا لله شركاء معطوفا على الخبر على التقدير الثاني هذا التقدير الثاني صرح به
صاحب الكشاف فقال ويجوز ان يقدر ما يقع خبر المبتدأ ويعطف عليه وجعلوا وتمثيله
امن هو قائم بهذه الصفة لم يوحدوه وجعلوا له وهو الذي يستحق العبادة وحده شركاء
قال ابو حيان فيه اقامة الظاهر مقام المضمر في قوله وجعلوا لله اي وجعلوا له وفيه حذف
الخبر عن المقابل واكثر ما جاء هذا في الخبر المقابل واقول وضع الظاهر هنا موضع المضمر له نكتة
وهي الدلالة على زيادة التشنيع عليهم بجعلهم شركاء لله لانه اسم للمستحق لذاته العبادة
وحده وفي الشرح ولم يلح لي وجه اختصاص العطف على الخبر بهذا التقدير الثاني دون
الاول واقول لاح لي انا من فضل الله تعالى وجه اختصاصه بذلك وهو حصول المناسبة
بين المعطوف والمعطوف عليه التي هي شرط في قبول العطف بالواو في التقدير الثاني
وعدم حصولها في التقدير الاول قال اهل المعاني نحو زيد يكتب ويشعر مقبول للمناسبة
بين الشعر والكتابة وزيد يعطي ويشعر غير مقبول لعدم المناسبة بين الاعطاء والشعر
وعابوا على ابي تمام لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم وقالوا لا
مناسبة بين مرارة النوى وكرم ابي الحسين حتى يعطف احدهما على الاخر بالواو قوله
وقالوا التقدير في قوله تعالى افمن يتقي بوجهه سوء العذاب يوم القيامة اي كمن ينعم في
الجنة قدره ابن عطية كالمنعمين وقدره الزمخشري كمن امن العذاب وقدره الجرجاني
كمن لا يصيبه العذاب وفي الشرح الظاهر ان قوله كمن ينعم في الجنة خبر عن التقدير الذي
هو بمعنى المقدر فلا معنى اذن لادخال حرف التفسير على الخبر ويمكن ان يجعل خبر التقدير
محذوفا اي ثابت وذلك يدل على انه مقدر ويفسر بقوله كمن ينعم في الجنة انتهى واقول مثل هذا
التركيب اعني ادخال حروف التفسير على الخبر كثير في عبارات المصنفين قوله وجاء في التنزيل
موضع صرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدأ على العكس مما نحن فيه وهو قوله تعالى كمن
هو خالد في النار ذكر في الكشاف وغيره لانه اوجه في قوله تعالى كمن هو خالد في النار احدهما
ان يكون خبر المبتدأ محذوف كما ذكره المصنف وثانيهما ان يكون بدلا من قوله كمن زين له سوء عمله
وما بينهما اعتراض لبيان ما يمتاز به من هو على بينة في الاخرة لانكار المساواة بين
المتمسك بالبينة والتابع لهواه وعلى هذين الوجهين فقوله تعالى مثل الجنة مبتدأ محذوف
الخبر اي فيما قصصنا عليك مثل الجنة وثالثها ان يكون خبر المثل الجنة وتقديره امثل اهل
الجنة كمثل من هو خالد في النار فعري من حرف الانكار وحذف ما حذف منه تصوير المكابرة
من يسوي بين المتمسك بالبينة والتابع لهواه وانه بمنزلة من يسوي بين الجنة والنار
واعلم ان ما يذكره المصنف من اية او غيرها بعد ذكر حكم مثالا له لا يقتضي تعيينه لذلك الحكم
وعدم احتماله لغيره بل انما يقتضي صحة كونه من ذلك الحكم فاحفظ هذا وكن ذاكرا له فانه
ينفعك في الجواب عن تشغيبات كثيرة قوله ولهذا اختصت باحكام اي ولكون الالف اصل
ادوات الاستفهام انفردت من بين ادواته باحكام لا يوجد تلك الاحكام في غيرها
من ادواته فالباء داخلة على المقصور فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص شيء باخر

هو قصره على الاخر لان معناه جعله بحيث يخص الاخر ولا يعمه وغيره قلنا نعم ولكن غالب
استعماله في الاصطلاح على ان المقصور هو المذكور لعدا لبا على طريقته قولهم خصصت فلانا
بالذكر اذا ذكرته دون غيره كذا في المطول قال السيد في حاشيته وحاصله يرجع الى
ملاحظة معنى التمييز والانفراد لان تخصيص شي باخر في قوة تمييز الاخر به فاما ان
يجعل التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا حتى صار حقيقة واما ان يجعل من باب التضمين
المعنى فيلاحظ المعنيان معا وتكون البا الداخلة صلة للمضمن ويقدر للمضمن منه اخرى
فيقال انه نخصك بالعبادة مميزا لا نشرك بها محضا اياها ملك قال الشرح لقوله اي
المصنف ان هذه الاحكام لا تثبت لغيرها من ادوات الاستفهام وكان الصواب او
الاولى ان يقول ولهذا اختصت بها احكام كما ستراه فيها انتهى واقول يريد بالصواب
ما نقله عن بها الدين السبكي ان الصواب دخول البا على المقصور ونريد بالاولى ما نقله من
حاشية سعد الدين ان التابع العرفي دخولها في المقصور وفيما قاله نظر فانه اذا كان
المعنى ان هذه الاحكام ثابتة للهمزة منفية عن غيرها من ادوات الاستفهام كما اعرف
به تكون الاحكام مقصورة لان المقصور هو الثابت المذكور للنفي عن غيره فدخول
البا على الاحكام هو الصواب والاولى قوله بدا لي منها معصم الى اخره ذكر ابن الحسن بين
هذين البيتين بيتا وهو ولما التقينا بالثنية سلمت وناز عنى البغل اللعين عنان
والمعصم بكسر الميم موضع السوار من اليد وجمرت رمت جمار المناسك قال في الصحاح
والجمرة واحدة جمرات المناسك وهي ثلاث جمرات يرمين بالجمار والجمرة الحصاة والبنان
الاطراف والاصابع قوله طربت وما شوقا الى اخره هذا مطلع قصيدة في مدح اهل البيت
ودنا يهم وفي الصحاح الطرب خفة تصيب الانسان لشدة حزن او سرور قوله
اراد او ذو الشيب يلعب في الشرح ولقابل ان يقول لا يتعين هذا لما هنا على حذف
الهمزة لجواز ان يكون مما حذف منه حرف النفي للقرينة اي وذو الشيب لا يلعب انتهى
واقول ان المصنف لم يستشهد بهذا البيت على حذف الهمزة وانما مثل به له والمثال
لا يقتضي عدم احتمال غير الممثل له بخلاف الشاهد فانه يقتضي ذلك والفرق بينهما
ان المثال جزئي ذكر لايضاح القاعدة والشاهد جزئي ذكر لاثباتها قوله ثم قالوا
تحبها الى اخره قبل هذا البيت ابرزوها بين اللهاتين تهادى بين خمس كواعب اتراب
والمها بقر الوحش استعيرها هنا للنسا مبالغة في تشبيه عيونهن بعيونها وفي الصحاح
فلان يتهادى بين اثنين اذا جا يمشي بينهما يعتمد عليهما من ضعفه وتمايله وكذلك
المراة اذا تهادت في مشيتها من غير ان يماشيها احد قيل تتهادى والكواعب جمع كاعب
وهي الجارية يبدو ثديها للنهود والاتراب اللدات جمع لدة ترب هذه اي لدتها
قوله وقال المتنبي احيا وايسر الى اخره المتنبي هو احمد بن الحسين ابن الحسن ابو الطيب
الجعفي ولد بالكوفة سنة ثلاث وثلثمايه ونشا بالشام واكثر المقام بالبادية وقال
الشعر في حداثته حتى بلغ فيه الغاية واتصل بالامير سيف الدولة ابي الحسن ابن حمدان
ثم مضى الى مصر ومدح بها كافور الخادم ثم خرج منها وورد العراق وقرى عليه بها
ديوانه

ديوانه قال محمد ابن يحيى العلوي كان المتنبي وهو صبي ينزل في جواري بالكوفة وكان ابوه يعرف
بعبدان السقا يستقي لنا ولاهل المحلة ونشا هو محبا للادب فطلبه وصحب الاعراب في البادية
سنين بدويا وقد تعلم الكتابة فلزم اهل العلم وكان المتنبي خرج الى كلب فادعى انه علوي حمص
حسني ثم ادعى النبوة وذلك ببادية السماوة فخرج اليه امير لولو من قبل الاخشيد
فقاتله واسره وحبسه بالشام الى ان تاب ثم اطلق بعدما اشرف على القتل قال ابن ايوب
خرج المتنبي من بغداد الى فارس فقتل بالقرب من النعمانية في رمضان في سنة اربع وخمسين
وثلثمايه قوله والاصل احيي ذكر ابن الحاجب في اماليه والزمخشري في ملتقطه من كتاب ابي
الفتح وجهين اخرين احدهما انه اخبر عن نفسه اي اعيش بانهما ان احيا افعل التفضيل وفي الكلام
تقديم وتاخير وحذف مضاف اليه والاصل قتل احيانا لا اقتنيه واسر ما لا اقتنيه قال وانما
يستعمل ذلك في الشعر لو قلت في النثر افضل واكرم الناس زيد لقبح قوله لتاتي بها لا ترد
لطلب التصور نحو ازيد قايم ام عمرو ولطلب التصديق يعني ان الهمزة تستعمل مرة لطلب
التصور واخرى لطلب التصديق والتصديق ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة
والتصور ادراك غير ذلك هذا عند الاولين من الحكما ومقتضى عبارة المتاخرين ان التصديق
هو الادراك المقارن للحكم ومختار الامام الرازي انه المجموع المركب من ادراك ان
النسبة واقعة او ليست بواقعة ومن تصور النسبة وطرفيها قال السيد في حاشية
المطول والتحقيق انها اي الهمزة في قولك ادبس في الاناء ام عسل لطلب التصديق التصديق فان
السايل قد تصور الدبس والعسل وبعد الجواب لم يزده له في تصورهما شي اخر اصلا بل
بقي تصورهما على ما كان فان قيل التصديق حاصل له حال السوال فكيف يطلبه اجيب بان
الحاصل هو التصديق بان احدهما مطلقا في الاناء مثلا والمطلوب بالسوال هو التصديق بان
احدهما معينا كالعسل مثلا في الاناء وهذان التصديقان يختلفان الا انه لما كان الاختلاف
بينهما باعتبار تعين المسند اليه في احدهما وعدم تعينه في الاخر وكان اصل التصديق حاصلا
توسعوا في الحكم بان التصديق حاصل وان المطلوب هو تصور المسند اليه او المسند او قيد
من قيوده انتهى قوله وهل مختصة بطلب التصديق ظاهر سياق كلامه ان معناه ان هل لا
ترد الا لطلب التصديق فتكون البا داخلة على المقصور عليه ويحتمل ان يعني ان هل منفردة
من بين ادوات الاستفهام بطلب التصديق فقط دايما لا يتصف به غيرها الا ان ما عداها
من ادوات الاستفهام اما لطلب التصور فقط دايما واما لطلب التصور مرة والتصديق اخرى
فالباء في كلام المصنف داخلة على المقصور قال التفتازاني في حاشية العضد معنى اختصاص
زيد بالقيام انه من بين الاشخاص منفرد بذلك الوصف لا يتصف به غيره فالبا داخلة في المقصور
قال الله تعالى يختص برحمته من يشا وقد يراد انه مختص من بين الاوصاف بالقيام لا يتصف
بغيره اي مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود فالبا داخلة في المقصور عليه والاستعمال
العرفي هو الاول انتهى قوله وبقية الادوات مختصة بطلب التصور اعني لا ترد الا لطلب
التصور فالبا داخلة على المقصور عليه ويحتمل ان يعني ما عدا الهمزة وهل من ادوات الاستفهام
منفرد بطلب التصور فقط دايما لا يتصف به غيره فالبا داخلة على المقصور ايضا كما عرفت

د في الشرح وفيه ما مر من دخول البا على المقصور عليه مع انه منتقض بام المنقطعة فانها من جملة ادوات الاستفهام وهي لطلب التصديق فقط كما صرح به النحاة منهم قال ولا اشكل
عدها بلا من ادوات الاستفهام مطلقا اما المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول
الهمزة فتثبت مشاركته لما قبله في كونه مستفهما عنه لقضية العطف واما المنقطعة
فلانا نسلم ان الاستفهام جزء معناها حقيقتها ولا احد معنييها بل المفيد له الهمزة المقدرة لكن
هذا البحث لا يجدي المصنف نفعا في دفع النقض الوارد عليه هنا فانه معترف بما قاله غيره
من ادوات الاستفهام انتهى واقول قد علمت ان البا فيه يحتمل ان يكون داخلة على المقصور
ولعلهم انما عدوا ام من ادوات الاستفهام ان سلم انهم عدوها منها لان المتصلة ملازمة لمعناه
الحقيقي او المجازي سابقا عليها والمنقطعة مقارنة في الغالب لمعناه متاخرا عنها ولم
يريدوا انها موضوعة للاستفهام ومعنى كلام المصنف ولغيره الادوات الموضوعة
للاستفهام فلا يرد عليه النقض بام فانها ليست موضوعة له قوله وعلى النفي نحو الم نشرح
اولما اصابتكم مصيبة في الشرح التمثيل بالاية الثانية للنفي سهو ظاهر فان لما فيه
وجودية لا نافية لان الاستفهام فيها للانكار فهو في معنى النفي لانا نقول انما يكون
في معنى النفي ان لو كان ابطاليا وانما هو توبيخي فلا ينفي لا يحسب الصولة ولا بحسب
المعنى انتهى واقول الشيرهذا الذي اورده بالفعل لموجه لان الكلام في ان مدخول الهمزة
نفي واذا كان معنى الهمزة الانكار كانت هي بنفسها نفيا لا مدخولها ثم انه يمكن الا يكون
التمثيل بالاية سهوا على تقدير ان يكون لما وجودية وذلك بنا على ما سيذكره المصنف عن
الزمخشري وجماعة من ان العاطف بعد الهمزة لعطف الجملة التي بعده جملة مقدرة بينه وبين
الهمزة وتقديره ذلك ان يقال ان مدخول الهمزة فعل منفي محذوف والهمزة للتقرير بما
بعد النفي والتقدير الم تفعلوا كذا وقلتم حين اصابتكم فتكون الاية مثالا لدخول الهمزة
على منفي لكنه مقدر وهذا هو معنى تقدير صاحب الكشاف افعلتم كذا وقلتم حين كان
كذا واعتبار انه لما انضب او قلتم واصابتكم في محل الجر باضافة لما اليه وتقديره اقلتم حين
اصابتكم واني هذا انضب لانه مفعول والهمزة للتقرير والتقريع والمعطوف عليه ما مضى من قصة
احد من قوله ولقد صدقكم الله وعده ويجوز ان يكون محذوفا كانه قيل افعلتم كذا وقلتم حين
كان كذا قوله وهو منتقض بام فانها تشاركها في ذلك يمكن ان يقال مراده ذلك البعض
ان الهمزة تدخل على الاثبات وعلى النفي دون باقي الالفاظ الموضوعة للاستفهام فلا يرد
ام لانها ليست موضوعة للاستفهام وان كانت لا تفارقه في الغالب قوله فيقولون الزبير
في افلم يسيروا افنضرب عنكم الذكر صفحا في الشرح كان ينبغي ان يقول التقدير في كذا ولذا
كذا اوكذا فيأتي بحرف العطف في الموضعين وليس حذف حرف العطف من ذلك بمقيس حتى
يرتكبه واقول لما كان الغرض هنا مجرد التعداد ترك العاطف كما يتركه الممالي على الطالب
اسما يرتح حسابها ويقول اثلا اذا ركاب وفرس من غير عطف قوله فان قوبل بتقدم
بعض المعطوف فقد لما انه اسهل منه لنا ان نقول حذف الحذف كثير في الكلام وتقديم بعض المعطوف
~~تقدلنا انه اسهل منه~~ قليل لا يكون الا في الشعر قوله واما الثاني فلانه غير ممكن في نحو

الرجو

افمن هو قائم على كل نفس بما كسبت قال ابن الصائغ اي بائع من يعتقد بل الامر بل الموجودات
افمن هو قائم على كل نفس بما كسبت على الاستفهام التقريري المقصود به تقرير ثبوت الصانع
والمعنى انتفى المدبر فلا احد قائم على كل نفس بما كسبت لا يمكن ذلك بل المدبر موجود فالقائم
على كل نفس هو هو انتهى في الشرح لا نسلم عدم الامكان لجواز ان يقدر اهم ضالون فمن هو
قائم على كل نفس بما كسبت لم يوحدوه والهمزة للانكار التوبيخي قوله وقوله في اءنا لمبعوثون
او اباونا فيمن قرا بفتح الواو ان اباونا عطف على الضمير في مبعوثون اعترضه ابو حيان وتبعه
الصفاقسي بان الهمزة انما تدخل على الجملة لا على المفرد ولو دخلت على المفرد المعطوف لكان
العامل في المعطوف عليه عاملا فيما بعدها بواسطة العاطف وهمزة الاستفهام لا يعمل ما قبلها
فيما بعدها فتعين ان يكون اباونا مبتدا خبره محذوف اي مبعوثون لدلالة ما قبله عليه
واقول يمكن الجواب عن هذا الاعتراض بما سياتي عن قرب وهو انه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في
غيره قوله قال الطيبي في قوله تعالى افغير دين الله يبغون دخلت الهمزة الانكار على الفا العاطفة جملة على
جملة ثم توسطت الهمزة بينهما في الشرح هذا مشكل لان دخول الهمزة على الفا هو نفس توسطها
بين الجملتين فكيف يعطف توسطها على دخولها بحرف العطف المقتضي للترتيب والتراخي ونص
ما في الكشاف دخلت همزة الانكار على الفا العاطفة جملة على جملة والمعنى فاولئك هم الفاسقون
افغير دين الله يبغون ثم توسطت الهمزة بينهما هذا كلامه ولا اشكال فيه انتهى واقول
لا اشكال ايضا في كلام المصنف لان ثم فيه لمجرد التدرج من غير اعتبار ترتيب قال الرضي وقد
تكون ثم والفا لمجرد التدرج في الارتقا وان لم يكن الثاني مترتبا في الذكر على الاول وذلك اذا
تكرر الاول نحو بالله فالله ونحو قوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم
انتهى ولقائل ان يقول ان التدرج فيما تكرر لفظا بشهادة تمثيلهم له وما نحن فيه تكرر معنى
بل الجواب ان المصنف نقل ما في الكشاف بنصه على وجه الاختصار لبعضه فالمعطوف
عليه بثم في الكشاف هو المعطوف عليه بها في كلام المصنف وان كان محذوفا فيه قوله
ولهذا عطف ووضعنا على الم نشرح هكذا وقع في بعض النسخ ولقع في بعضها وضعنا بدون
واو العطف وقد اعترض عليه بانه جعل الجملة في عطف ووضعنا على الم نشرح تاويله
بالاثبات وذلك يقتضي انه لو لم يكن مؤولا به لم يصح العطف وليس كذلك لجواز ان
يجي زيد واكرمته واجيب بانا لا نسلم انه جعل العلة في عطف وضعنا على الم نشرح تاويله
بالاثبات بل جعلها تاويله بالخبر والمعنى ولكون الهمزة التي للابطال مع النفي مثبتة له
خبر ثبت عطف وضعنا على الم نشرح باعتبار انه جملة خبرية قوله السنتم خير من ركب
ركب المطايا الى اخره في الصحاح قال الاصمعي المطية التي تمطو في سيرها قال وهو ماخوذ
من المطو اي المد والمد الجود وفلان اندى من فلان اذا كان اكثر خيرا منه والراح
هنا جمع راحة وهي الكف قوله ائفكا الهة دون الله تريدون الهة مفعول به قدم
على الفعل للعناية وافكا مفعول له قدم على المفعول به لان الاهم ان يجبهم بانهم
على الباطل ويجوز ان يكون مفعولا به والهة بدل منه على انها افك في نفسها
للمبالغة او المراد بها عبادتها بحذف المضاف ويجوز ان يكون حالا بمعنى افكين قوله

اطربا

اطربا وانت قنسري الي آخره وطربا منصوب بمحذوف اي اتطرب طربا او اتاتي طربا
والقنسري بقاف مكسوره ونون مشدده مفتوحة او مكسوره وسين مهملة
ساكنة ويروي بقاف مفتوحة وتاء مثناة من تحت ساكنة وسين مفتوحة والمراد به الشيخ
الكبير وفي الصحاح والدواري الدهر يدور بالانسان احوالا والشد عجز البيت وفي
الشرح ودوار صيغة مبالغة من دار يدور وزيدت فيه الياء ايضا للمبالغة كقولهم
في مبالغة خارج واحمر خارجي واحمري ومعناه حملك المخاطب على الاقرار والاعتراف
بامر قد استقر عنده ثبوته او نفيه يعني ان التقرير لا يجب ان يكون بالحكم الذي دخل
عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب من ذلك الحكم فالهمزة في قوله تعالى أأنت قلت للناس
اتخذوني للتقرير بما يعرفه عيسى عليه السلام من هذا الحكم لا بانه قال ذلك كذا قال
التفتازاني في مطوله وقال التقرير عندهم يقال للحمل على الاقرار بما يعرفه المخاطب والا
لجا اليه وللتحقيق والتثبيت وكلاهما مناسب في قوله تعالى اتامرون الناس بالبر وفي
قوله تعالى هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون بالمعنى الثاني وفي الشرح ان قوله الاقرار
والاعتراف من قبيل عطف احد المترادفين على الاخر وفائدته تقرير المعنى في الذهن وما
وقع لاهل بعض البيان من ان ذلك تطويل لا فائدة غير مسلم انتهى وقول ليس كل عطف مراد
على آخر يكون لتقرير المعنى وانما يكون كذلك في مقام يقتضيه والذي وقع لبعض اهل البيان
ان نحو عطف مينا على كذبا في قول الشاعر والفى قولها كذبا ومينا ليس الغرض منه تقرير
المعنى وتوكيده تطويل اي زايد على اصل المراد لا فايدة وانت تعلم انه يلزم من ذلك
ان يكون عطف كل مترادفين تطويلا بل عطف ما ليس الغرض منه تطويل المعنى وتوكيده
قوله ويجب ان يليها الشي الذي تقرره به هكذا قال غير واحد من ائمة المعاني انه يجب ايلاء
المقرر به والمستفهم عنه الهمزة ولكن في كتاب سيبويه على ما نقل في الشرح ان التقديم في
نحو ازيد القيت ام بشرا احسن وانك لو اخرت فقلت القيت زيدا ام بشرا لكان حسنا وفي
مقرب ابن عصفور والاحسن توسط الذي لا تسال عنه ويجوز تقديمه وتاخيره وقال الرضي
اذا ولي المتصلة مفرد فالاولى ان يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها سوا لتكون الهمزة مع ام بتاويل
اي والمفردان بعدهما بتاويل المضاف اليه اي نحو ازيد عندك ام عمرو بمعنى ايهما عندك
وافي السوق زيد ام في الدار اي في اي الموضعين هو ويجوز المخالفة بين ما وليا هما ....
نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام في الدار والقيت زيدا ام عمرا جوازا حسنا لكن
المعادلة احسن انتهى يمكن التوفيق بان الاحسن عند النحويين واجب بلاغة عند المعانيين
فان قلت كلام المصنف في الاستفهام والتقرير من غير معادل وما نقلت من كلام سيبويه وغيره
انما هو مع المعادل قلت كلام المصنف فيما هو اعم من ذلك فانه قال في ام عند الكلام على
بيت المتنبي ان شرط الهمزة المعادلة لام ان يليها احد الامرين المطلوب تعيين احدهما ويلي
ام المعادل الاخر قوله ولانه عليه الصلاة والسلام قد اجابهم بالفاعل لا يقال لم لا يجوز ان
يكون اجابهم بالفعل فانه مذكور في الجواب كما ان الفاعل مذكور فيه لانا نقول مخالفة الفاعل
في الجواب للفاعل في السوال تدل على انه المقصود في الجواب دون الفعل وايضا اشارتهم

الي الفعل

الي الفعل في السوال تمنع من سوالهم عنه قوله فان قلت ما وجه حمل الزمخشري الهمزة
في قوله تعالى الم تعلم ان الله على كل شي قدير على التقرير عبارة الكشاف في هذا المقام لما بين
لهم انه مالك امورهم ومدبرها على حسب مصالحهم من نسخ الايات وغيره وقررهم على
ذلك بقوله الم تعلم اراد ان يوصيهم بالثقة به فيما هو اصلح لهم مما يتعبدهم وينزل عليهم وان
لا يقترحوا على رسولهم ما اقترحه ابا اليهود على موسى ولا يخفى ان هذه العبارة ظاهرة في
ان المراد الم تعلم في الايتين اي الم تعلم ان الله على كل شي قدير وفي الم تعلم ان الله له ملك السموات
والارض لا في الم تعلم ان الله على كل شي قدير وحده وان التقرير فيهما بمعنى التثبيت على انه تعالى
مالك الامور ومدبرها على حسب المصالح لا بمعنى الحمل على الاقرار بما بعد الهمزة كما هو
مقتضى كلام المصنف فليتامل قوله قلت اعتذر عنه بان مراده التقرير بما بعد النفي لا التقرير
بالنفي اعتذر بعض المتاخرين مبني لمفعوله وفي الشرح هذا مبني على انه لا يجب ايلاء المقرر به
الهمزة وهو خلاف ما صرح به المصنف ولم يحك فيه خلافا وقضيته هذا اي ما صرح به ولم
يحك فيه خلافا ان لا يوافق على الاعتذار المذكور لاكنه قد وافق على صحته بقوله والاولى
ان يحمل الاية على كذا انتهى وقول ليس هذا الاعتذار مبنيا على عدم وجوب ايلاء المقرر به
الهمزة معناه اذا امكن ايلاؤه اياها في ذلك الكلام وما نحن فيه لا يمكن ذلك فيه لان الحكمة
لما اقتضت ان يذكر لتقرير الاثبات بصورة النفي قصدا الى الدلالة على ان للمقر على يقين مما اقر
به وانه لم يتلقن ذلك من تقرير المتكلم وكان الفعل المنفي لا يمكن لغة تقديمه على النافي لم يلي
المقرر به هنا اداة التقرير وانما قلنا ان معنا كلامهم ذلك لانك اذا قلت اقام زيد مقررا
مخاطبك بنفس نسبة القيام الى زيد لا بنفس الفعل لم يلي المقرر به حينئذ الهمزة لعدم
ايلائه اياها فلو اولم يتميز هذا التقرير عن التقرير بنفس الفعل الوالي للهمزة الا
بالقرينة فليتامل قوله والاولى ان تحمل الاية على الانكار التوبيخي والابطالي في الشرح
وجه ذلك ان المنكر للفسخ قد يكون معاندا وقد يكون غير معاند فان كان الخطاب للكافر
المنكر غير المعاند فالاستفهام توبيخي لان عدم علمه واقع وان كان الخطاب للكافر المنكر
عنادا فالاستفهام ابطالي قوله يتبين بهذا التوجيه الجواب عما استشكله ابن الصايغ
من ان للمصنف ذكر التوبيخي انه يقتضي ان ما بعد الاداة واقع وان فاعله ملوم ..
والواقع بعد الاداة هنا عدم العلم بان الله تعالى على كل شي قدير وليس ما هو ذاكره
هنا انتهى قوله وذكر بعضهم معاني اخر لا صحة لها في الشرح اي مانع يمنع من ان
همزة الاستفهام عند امتناع حملها على حقيقة الاستفهام يتولد لها بمعونة
القراين ما يناسب المقام غير ما ذكر من المعاني الثمانية انتهى فان قلت مراد المصنف
بقوله لا صحة لها انها لا ترد في كلام من يحتج به قلت لا يصح ان يكون هذا مراده
فقد قال صاحب التلخيص في كتابه الايضاح ومنه اي ومن استعمال الهمزة التهديد
والوعيد الم نهلك الاولين والتهديد ليس من المعاني الثمانية التي ذكرها المصنف وعلى
ذلك يتخرج اللغز في القاموس اللغز بضم اللام وبالمعجمة المفتوحة او المضمومة او الساكنة
وفي الصحاح اللغز في كلامه اذا عمي مراده والاسم اللغز والجمع الالغاز مثل رطب

وارطاب واصل المعز جحر لليربوع بين القاصعا والنافقا يحفر سنفقيها الى اسفل ثم
يعدل يمينه وشماله فيخفي مكانه بتلك الالغاز قوله لتفزعن على اسن الى اخره البين
واحده الاسناد وفزعنا ضربنها بطرف الانامل و المراد باليوم هنا مطلق الزمان والاخلا
جمع خلو بمعجمة بمعجمة مضمومة ولام ساكنة او مضمومة بمعنى الصحبة قوله يعود
الفضل منك على قريش الى اخره وامضل الاحسان وقريش القبيلة المشهورة وهم
بنو النضر بن كنانة بن خزيمة ابن مدركة بن الياس بن مضر والعرب الكتب
والجمع قال الجراوية سميت قريش لقرح بضم الراء مضارع فرج الغمة اي كشفها
والكرب جمع كربة بضم الكاف فيهما وهو الغم الذي ياخذ بالنفس وابن مامة وابن سعد
من اجواد العرب المشهورين وانما ذكر البيتين ولم يكتف بالثاني الذي هو محل الشاهد ليعلم
اذ الروي منصوب والخلة في الصحاح الخلة الخصلة والخلة الحاجة والفقر ويقال
للبيت اللهم اسد خلته اي الثلمة التي ترك والخلة بالضم الخليل يستوي فيه
المذكر والمؤنث لانه في الاصل مصدر قولك خليل بين الخلة والخلولة والخل
بالكسر الصديق قوله ايا جبلي نعمان الى اخره نعمان بفتح النون واد في طريق
الطائف يخرج الى عرفات ويقال له نعمان الى اخره نعمان بفتح النون الاراك
والصارح بهبها المستوي من موضع مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار
كذا في الصحاح وضرنسيمها المحبوبة او للنسيم الاول يراد به الريح وبالنسيم
الثاني النفس الضعيف الغرض من ذكر البيت بيان ورود ايا لنداء البعيد لا الرد على
الجوهري في قوله ان ايا تكون لنداء القريب ايضا لان الرد عليه لا يتاتى بذكر مثال
وردت فيه للبعيد على ما لا يخفى قوله فاصاخ الى اخره اصاخ استمع والحيا بالقصر المطر
والخصب قوله فالصحيح انها الناصبة لا ان مضمرة بعدها قال الرضي وتجويز الفصل
بينها وبين منصوبها بالقسم والندا والدعا يقوي كونها غير ناصبة بنفسها كان ولن
اذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله واما قولهم في الشرط ان زيدا تضرب
فهو عند البصريين بفعل مقدر قوله قال سيبويه معناها الجواب والجزا فقال الشلوبين
في كل موضع الشلوبين بفتح الشين المعجمة واللام وسكون الواو وكسر الموحدة وسكون
المثناة التحتية وبعدها نون هكذا ضبطه ابن خلكان الا انه جعله بيا النسبة فقال
ابو علي عمر ابن محمد ابن عمر المعروف بالشلوبيني الاشبيلي كان اماما في النحو ولد باشبيلية
سنة اثنتين وستين وخمسمائة وتوفي سنة خمس واربعين وستمائة وهذه النسبة
الى الشلوبين وهي بلغة اهل الاندلس الابيض الاشقر قال ورايت جماعة من اصحابه
كلهم فضلا ولم تزل اخبارهم تاتي الينا وفي الشرح المراد بكونها للجواب ان تقع في كلام
يجاب به كلام اخر ملفوظا او مقدرا سوا وقعت في صدره او حشوه او اخره ولا
تقع في كلام مقتضب ابتدا ليس جوابا عن شي والمراد بكونها للجزا ان يكون مضمون الكلام
الذي هي فيه جزا المضمون كلام اخر قوله ولا مجازاة هنا قال الرضي لان الشرط والجزا
اما في الاستقبال او في الماضي ولا مدخل للجزا في الحال لمن عادلي عبد العزيز الى اخره

الغير

قوله في الصحاح الخلة اي بفتح الخاء كما
ضبطه في القاموس وهذا المفتوح
ذكر في القاموس من معانيه الصديق
وقال يستوي فيه المذكر والمؤنث
والواحد والجمع

قوله

الضمير في مثلها ومنها واقبلها عايد الى خطة الرشد في البيت قبله وهو عجبت
لتركي خطة الرشد بعدما بدا لي من عبد العزيز قبولها الخطة بضم الخا المعجمة الامر
والقصة كذا في الصحاح وفي الشرح الضمير في مثلها عايد الى المقالة التي قالها
عبد العزيز لهذا الشاعر وذلك انه امتدحه بقصيدة فقال له تمن علي
فقال اتمنى ان اكون كاتبك فلم يجبه واعطاه جايزة والمعنى ان عاد عبد العزيز
لمثل المقالة التي قالها فانا لا اتركها راضيا بخلافها انتهى عبد العزيز هذا هو
ابن مروان بن الحكم والد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لم يل الخلافة بل ولي امرة مصر من
اخيه عبد الملك دخل عليه فيها رجل يشكو صهرا له فقال ان ختنني فعل بي كذا
وكذا فقال له عبد العزيز ومن ختنك وفتح النون فقال ختنني الختان الذي
يختن الناس فقال عبد العزيز لكاتبه ما هذا الجواب فقال له ان الرجل يعرف النحو وكان
ينبغي ان تقول من ختنك بضم النون فقال والله لا شاهدت الناس حتى اعرف النحو
واقام في بيته جمعة لا يظهر ومعه من يعلمه العربية ثم صلى بالناس الجمعة الاخرى
وهو من افصح الناس توفي رحمه الله سنة ست وثمانين وقيل سنة خمس وقيل
سنة اثنين وقيل سنة اربع قال المدايني وقع الطاعون بمصر فخرج عبد العزيز ابن
مروان وكان اميرها يومئذ الى قرية له فاقام بها فقدم عليه رسول من قبل اخيه عبد
الملك وهو خليفة فقال له عبد العزيز ما اسمك فقال طالب بن مدرك فقال
عبد العزيز اوه ما اراني راجعا الى الفسطاط يعني مصر فمات في تلك القرية قال
في الصحاح الفسطاط بيت من شعر وفيه ست لغات فسطاط وفستاط وكسر وبيساطه
الفا لغة فيهن والفسطاط مدينة مصر انتهى وسبب تسمية مصر بذلك ان
عمرو بن العاص لما افتتح مصر سنة عشرين واخذ في المسير الى الاسكندرية امر
بفسطاطه ان يقوض اي ينقض فاذا يمامة قد باضت على اعلاه فقال نحو ٢ بيمامه
لقد تحرمت بجوارنا اقروا الفسطاط حتى تطير فراخها فاقروا الفسطاط في موضعه
وساروا وفي الشرح عبد العزيز هذا هو احد الخلفا الامويين والقول انه لم يل الخلافة
احد من الامويين يسمى بعبد العزيز ثم قال وايراد المصنف هذا البيت شاهدا على
وقوع اذن جوابا لا ان مخالف للقاعدة المشهورة وهو ان القسم والشرط متى اجتمعا
فالجواب للسابق واللام التي قبل ان مصاحبة لقسم مذكور قبل وهو حلفت برب
الراقصات الى منى بغول الفيافي نصهما وذميلها الراقصات صفة الابل يغول
يهلك والفيافي جمع فيفا وهي المفازة والنص والذميل ضربان من السير انتهى
واقول لا نسلم ان المصنف مثل بهذا البيت بنا على المشهور وانما مثل به تبعا لابن
مالك بنا على ما ذهب اليه الفرا وابن مالك من جواز جعل الجواب المذكور للشرط
المتاخر ان لم يسبق ذو خبر وقد جعل صاحب الكشاف من ذلك قوله لئن بسطت
الي يدك لتقتلني ما انا بباسط يدي اليك لاقتلك سلمنا انه مثل به بنا على المشهور ولكن
لما كان الجواب المحذوف للشرط كالجواب المذكور للقسم صح التمثيل بالبيت لوقوع اذن

وجواب ان اللموطة غاية ما في الباب انه ان الجواب محذوف هنا وقد مثل الرضي بالبيت
لوقوع اذن في جواب قسم قبلها وهو ظاهر قوله لو كنت من مازن الى اخره مازن
ابو قبيلة من تميم وهو مازن بن مالك بن عمرو بن تميم ومازن ايضا في بني صعصعة
بن معاوية وفي بني شيبان واستباح الشي استاصله وبنوا اللقيطة سموا بذلك لان
امهم التقطها حذيفة ابن بدر في جوار قد اضر بهم السنة فضمها اليه ثم لحقته
فخطبها الى ابيها وتزوجها وذهل بضم المعجمة واسكان الها والمعشر الجماعة من الناس
وخشن بضم المعجمتين جمع خشن بفتح الاول وكسر الثاني كنمر جمع نمر والحفيظة بالحاء
المهملة والظا المعجمة الخصلة التي يحفظ لها اي الغضب واللوثة بالمثلثة وضم اللام
الضعف وبفتحها القوة قال المرزوقي الرواية الصحيحة ضم اللام وهو تفسير لجوسه
ليغضبوا انه يهتاجوا لنصرته قوله نحو ان اتى لاتيك فتقول اذن اكرمك اي ان تأتني
اذن اكرمك لا يقال هذا التفسير يوجب اهمال اذن لوقوعها حشوا لانا نقول الموجب لاهمالها
وقوعها حشوا في اللفظ والمعنى وهذا التفسير يوجب وقوعها حشوا في المعنى دون
اللفظ قوله بشرط تصدرها عبر ابن الحاجب عن هذا الشرط بان لا يعتمد ما بعدها
على ما قبلها قال الرضي ويعني بالاعتماد ان يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلاثة
مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك واني اذن اكرمك الموضع
الثاني ان يكون جزا الشرط الذي قبل اذن نحو ان تأتني اذن اكرمك الثالث ان يكون جوابا
للقسم الذي قبلها نحو والله اذن لاخرجن وقوله لابن عادلي عبد العزيز بمثلها وامكنني
منها اذن لا اقيلها ولا يقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع الثلاثة معتمدا على ما قبلها
بالاستقرا بل يقع متوسطة في غير هذه المواضع نحو تقبل اذن زيد عمرا وليلبس الرجل
اذن زيد قوله لا تتركني فيهم شطيرا الى اخره الشطير هنا الغريب واهلك بكسر اللام
مضارع هلك بفتحها قال الرضي وقد جا المضارع منصوبا في هذا البيت مع كونه خبرا عما
قبلها فتاول ان الخبر هو اذن اهلك لا اهلك وحده فيكون اذن مصدرة كما تقول زيد
لن يقوم قال الاندلسي يجوز ان يكون الخبر محذوفا اي اني اذل ثم ابتدا قال والوجه
رفع اهلك وجعلها ومعنى الا قوله وابن بابشاذ هو الامام ابو الحسن طاهر بن احمد بن
بابشاذ المتوفى سنة اربع وستين واربعمائة حكى ابن خلكان انه كان يوما في سطح جامع
مصر ياكل شيا وعنده بعض اصحابه بحضرة قط فرموا له لقمة فاخذها في فيه وغاب
عنهم ثم عاد اليهم فرموا له شيا فاخذه وذهب ثم عاد فعل ذلك مرارا فاتبعوه فاذا
هو يدخل الخربة فيها شبه بيت خراب في سطح ذلك البيت قط اعمى فاذا هو يضع الطعام
بين يديه فلما راى الشيخ ذلك ترك خدمة السلطان ولزم بيته والاشتغال بالعلم
وبابشاذ كلمة اعجمية معناها الفرح والسرور قوله او على الجملتين معا جاز الرفع والنصب
لتوهم العاطف حيث تقدم العاطف علة لجواز الرفع والنصب وذلك باعتبارين فالرفع
باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربطه لبعض الكلام ببعض والنصب
باعتبار كون ما بعده جملة مستقلة الفعل فيها بعد اذن غير معتمد على ما قبلها ان
المكسورة

ان المكسورة
الخفيفة

الا بمعنى [illegible] قوله وان من اهل الكتاب الا ليؤمنن به اي وما احد من اهل الكتاب الا ليؤمنن
به فحذف المبتدا وبقيت صفته في الشرح والخبر هو الجملة الواقعة بعد الا وضمير به
يرجع الى عيسى وضمير موته يرجع الى المبتدا المحذوف وقيل يرجع الى عيسى ثم قال فان
قلت يلزم على اعراب المصنف حذف الموصوف مع كون الصفة ظرفا وحكم حذف موصوفه
حكم حذف موصوف الجملة في انه لا يقع الا في الشعر قلت انما ذلك اذا لم يكن المنعوت
بعض مجرور بمن او في وهو في الاية بعض مجرور بمن انتهى واقول هذا وهم لان المجرور
بمن او في الذي يشترط في المنعوت ان يكون بعضه ليشترط فيه ان يذكر قبل المنعوت صرح
بذلك ابن مالك في التسهيل وصرح به ايضا غيره حتى الشارح عند الكلام على الا التي
بمنزلة غير وظاهر ان المجرور بمن في الاية ليس كذلك على تقدير ان يكون الجار والمجرور
صفة للمحذوف لان الصفة لا تتقدم على الموصوف وانما يكون كذلك على تقدير ان يكون
الجار والمجرور خبرا عن المحذوف متقدما عليه وتكون الصفة هي الجملة الواقعة بعد الا على
انه يمكن ان يكون هذا مراد المصنف بان يكون قوله اي وما احد من اهل الكتاب الا
ليؤمنن به بيانا للمعنى لا للاعراب فان قلت قال المصنف في الكلام على الواو في قوله
الثامن الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها انه لا يجوز التفريغ في الصفات لا تقول
ما مررت باحد الا قائم نص على ذلك ابو علي وغيره ونقل ايضا في اخر الباب الثاني عن
الاخفش ان الا لا تفصل بين الموصوف والصفة وعن الفارسي انه قال لا يجوز ما
مررت باحد الا قائم قلت ونقل فيه ايضا عن الزمخشري وابي البقا انهما يريان
جواز ذلك بل قال التفتازاني في شرح المفتاح في بحث الجملة الحالية لا خلاف في جواز
الاستثنا المفرغ في الصفة مثل ما جاني رجل كريم الا اتيني لكن في توجيه الخلاف نظر
فانه موجود على انه يمكن ان يقال انما سيقوله المصنف ليس في مطلق الصفة
وانما هو في صفة ذكر موصوفها كما في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب
معلوم وفي الكشاف ليؤمنن به جملة قسمية واقعة صفة لمحذوف تقديره وان
من اهل الكتاب احد الا ليؤمنن ونحوه وما منا الا له مقام معلوم وان منكم الا واردها
وفي حاشية التفتازاني فتكون ليؤمنن جملة خبرية مؤكدة بقسمية انشائية واقعة
صفة بلا تاويل والاستثنا مفرغ من الاوصاف والموصوف المقدر مبتدا مقدم
الخبر او فاعل للظرف ولو جعل الظرف صفة لمبتدا محذوف والاستثنا في موضع الخبر
لم يبعد انتهى قال ابو حيان ليس ليؤمنن صفة ولا قسمية بل جواب قسم محذوف
والقسم وجوابه هو الخبر لانه محل الفايدة وليس المجرور محط الفايدة فلا يكون خبرا
وكذا الا له مقام والا واردها هما الخبر انتهى فقال الزجاج حذف احد لانه معلوم
في كل نفي يدخله الاستثنا قوله وقيل في هذه ان التقدير وان لم تنفع به في الشرح
لا يخفى ان على هذا الذي ليست لحقيقة الشرط ضرورة ان الامر الواحد لا يكون
مشروطا بالشي ونقيضه قوله ان اراد الشرط الاصولي فهو على ما في اصول ابن الحاجب
ما يستلزم نفيه نفي امر على غير جهة السببية فما ذكره من الموالة حق لكن لا يفيده

لان الكلام فيما دخول ان وهو ليس بلازم ان يكون شرطا لهذا المعنى لجزائها بل قد يكون
كذلك نحو ان كان لي مال فانا احج وقد يكون سببا نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود وقد يكون لا شرطا ولا سببا نحو ان كان زيد الجي فانا ابنه وان كان النهار
موجودا فالشمس طالعة وان اراد الشرط النحوي وهو ما يقع بعد ان نحوها معلقا
عليه مضمون جملة اخرى فالضرورة غير صحيحة لصحة قولك ان جا زيد وان
لم يجي اكرمك والجواب ان المراد الشرط النحوي ونحو ان جا زيد وان لم يجي اكرمك ليس
بصحيح على كون ان للشرط وسيذكر المصنف هذا في الباب الثاني الجملة المعترضة
فيما تتميز عن الحالية قال في الشرح وهذه هي التي يسميها بعض المتاخرين بالمتصلة
والوصلية يقع في كلامهم انها تستعمل بدون واو وانما معناه انك تجعل لبعض الشرط
محذوفا مع العاطف لا انك تقدر المحذوف هو العاطف فقط كما يسبق الى بعض
الاذهان لان حذف العاطف بمفرده قليل انتهى ولقول فيه نظر اما اولا فلانا لا نسلم
ان هذه هي ان التي يسميها بعض المتاخرين المتصلة والوصلية وانما هي ان الشرطية غير
الوصلية لان هذه قدر لها معطوف عليها وتلك لا يقدر لها بل تكون مقرونة بالواو وقد تكون
غير مقرونة بها وقد اشار التفتازاني في نحو هذا الى ذلك حيث قال في مطوله واما الواو
الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط
المذكور اولى بالاستلزام لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزا من ذلك الشرط
كقولك اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين ذهب صاحب الكشاف الى انها للحال
والعامل فيها ما تقدمه من الكلام وعليه الجمهور وقال الجزري انها للعطف على محذوف
وهو ضد الشرط المذكور وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ونعني
بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزا الكلام متعلقا به معنى وقد يجي بعد تمام الكلام واما
ثانيا فلانه لا ينبغي ان يكون ما ذكره معنى كلامهم بل معناه انها تستعمل من غير ذكر الواو
وعن تقديرها محذوفة واما ثالثا فلان الواو الداخلة على الوصلية هي واو الحال لا
العطف وكذلك الجملة عند تجردها عن الواو وهي في محل النصب على الحال قال التفتازاني
في المطول وقد استعمل ان في غير الاستقبال اذ يجي بها في مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد
الوصل والربط ولا يذكر حينئذ لها جزا نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطى
جاها لئيم قوله وقيل انما قال ذلك بعد ان عمهم بالتذكير ذكر هذا الوجه والذي
بعده صاحب الكشاف فانه قال فان قلت كان الرسول مامورا بالذكرى نفعت ام لم تنفع
فما معنى اشتراط النفع قلت هو على وجهين احدهما ان الرسول قد استفرغ مجهوده في
تذكيرهم وحرصا عليه فقيل له ما انت عليهم بجبار فذكر بالقران من يخاف وعيد واعرض عنهم
وقل سلام وذكر ان نفعت الذكرى وذلك بعد الزام الحجة بتكرير التذكير الثاني ان يكون
ظاهره شرطا ومعناه ذما واستبعادا التاثير الذكرى فيهم قوله وقرا سعيد بن جبير
ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم قال ابن الصايغ هذا خرجه ابو الفتح لهذه
القراة وقد اعترض عليه بانه يناقض القراة المشهورة ان الذين بالتشديد وخرجها المعرض

قوله على كون ان للشرط اي وهو صحيح على كونها وصلية كما صرح به الدماميني في بحث الجملة المعترضة وان الوصلية في نحو قولنا اضربه ان ذهب وان مكث اي اضربه على كل حال كما صرح به المصنف في الجملة المعترضة

على انها

على انها المحققة من المثقلة يتقدير عملها في الجزء بن المضب وقد اجاب لحصيهم عن
الاعتراض بالتناقض بان المثلية في القرائتين لم تتواردا على محل واحد انتهى وقوله
يعني ان المثلية المثبتة هي المثلية في العبودية والمنفية هي المثلية في الانسانية
قوله من اهل العالية في الصحاح هي ما فوق نجد الى ارض تهامة والى ما ورا مكة وهي
الحجاز وما والاها والنسبة اليها عالي ويقال ايضا علوي على غير قياس قوله
اعتباطا هو بمهملتين اي لا لعلة يقال عبطت الناقة واعتبطتها اذا ذبحتها وليس
بها علة قوله ومثل هذا البحث في قوله تعالى لكنا هو الله ربي فان اصله لكن انا حذفت الهمزة
بعد نقل حركتها الى النون وادغمت النون في النون فقيل لكنا واثبات الالف وصلا فيه فصيح بخلاف انا اذا اثبت الفه
في الوصل فانه ليس بفصيح لان الالف تدل على ان الاصل لكن انا ولغير الالف لزم الالتباس
بالمشددة وانما قلنا ان اصله لكن انا وليس لكن ولا يستقيم تقدير ضمير الشان لكونها لم
لكن ويكون هو الله ربي خبره لان حذف ضمير الشان المنصوب لغير ان المفتوحة المخففة
ضعيف بل قال الرضي في بحث حروف الجواب اذا كان فعلا مضارعا انه لا يجوز
تقدير ضمير الشان الا بعد ان المخففة قياسا وان جاز في غيرها ضرورة وثاني الوجهين
انهم وقفوا عليه بالالف ولو كان لكن بالتشديد لما جاز ذلك فهو لكن المخففة وانا مبتدأ
وهو مبتدأ ثان والله مبتدأ ثالث وربي خبر الثالث والثالث وخبره خبر الثاني
والثاني وخبره خبر الاول والعايد على الاول هو الياء ويجوز ان يكون اسم الله بدلا من
هو قوله خلافا للكوفيين اي اخالف خلافا واللام للتبيين كما في سقيا لك فيكون
خلافا معمولا مطلقا او اقول بذلك مخالفا او ذا خلاف فيكون حالا وظاهر كلامه ان
الخلاف راجع الى اعمال المخففة من الثقيلة وهو غير سديد لانه يقتضي ان الكوفيين قايلون
بالمخففة من الثقيلة غير قايلين باعمالها وهم لا يقولون بها ولا باعمالها وما قيل انه
ان المخففة يقولون انها ان النافية وحينئذ فينبغي رجوع قوله خلافا الى جملة ما تقدم
ويكون الدليل المذكور لرد قولهم انها غير عاملة صريحا وقولهم ان النافية ضمنا وفي الشرح
ويمكن ان يجاب عنه يعني عن ذلك الاشكال بان قوله خلافا للكوفيين يرجع الى المسيلة
فقط وهو قوله ان تكون مخففة من الثقيلة ويلزم من الاعمال كونها مخففة فقد تضمن
الدليل رد القول بانها النافية انتهى قوله لنا قراة الحرميين وابي بكر وان كلا
لما ليوفينهم قراة ابي بكر بتخفيف النون وتشديد الميم وقراة الحرميين بتخفيفهما
فالتلفظ بالاية مرة واحدة منسوبة للثلاثة غير ممكن فلو اقتصر المصنف على قوله
وان كلا لكفاه في الاستدلال ولم يتات عليه اشكال قوله المصنف في بحث لما ذكر ان
قراة ابي بكر محتملة لان تكون ان نافية وكلا معمولا باضمار اري ولما بمعنى الا وانت تعلم انه
مع هذا الاحتمال لا يتاتي بقراة ابي بكر استدلال ولا بقراة الحرميين ايضا لان للكوفيين
ان يقولوا ان ان نافية وكلا منصوب باري محذوفا واللام بمعنى الا على ما هو معروف
من مذهبهم فان قلت هنا لامان فايهما التي بمعنى الا قلت الاولى واما الثانية فهي لام
قسم مقدر وفي شرح التسهيل لابن ام قاسم لا عمل لان عند الكوفيين ولا هي مخففة

[illegible]

مناذ بل هي النافية واللام بعدها بمعنى الا ويجعلون النصب في ان كلا يفعل لغيره
ليوفينهم اوبه لنفسه وبه قال الفرا ورد بان اللام لا تعرف في كلامهم بمعنى الا انتهى قال وان اي
شي خبر ان في الاية على تقدير تخفيفها وعملها وتخفيف لما فيه وجهان احدهما ليوفينهم
وما مزيدة فاصلة بين لام ان ولام القسم وثانيهما ان الخبر ما وهي نكرة اي خلق او جمع قوله
والاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا اما كونه ماضيا فلان الماضي انسب بالتاكيد من المضارع لدلالته
على الوقوع والحصول فيما مضى دون المضارع واما كونه ناسخا فليتوفر مقتضي ان عليها وهو تاكيد الجملة
الاسمية لذكر جزئيها بعد ذكر ذلك الناصح قوله شلت يمينك ان قتلت لمسلما هذا صدر بيت
عجزه حلت عليك عقوبة المتعمد والبيت لعاتكة بنت عمرو بن نفيل زوجة الزبير
والثلاثة فسادي البدر يقال شلت يده تشل بالفتح واشلها الله وقيل هذا البيت لعمر
لله نسبته لوجدته لا طايشا رعش الجنان ولا اليد وعمرو هذا هو ابن جرموز الذي قتل
الزبير ابن العوام لما وجده نايما في وادي السباع تحت شجرة وسيفه معلق عليها فاخترطه منها
وقتله وذلك عند انصرافه من الجمل قبل الواقعة وعاتكة هذه هي التي كان اهل المدينة يقولون
عنها من اراد الشهادة فليتزوج بعاتكة وذلك انها كانت جميلة وكانت تحت عبد الله ابن ابي
بكر الصديق فاحبها حبا شديدا ثم شهد الطائف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فرمي
بسهم فمات منه في المدينة فتزوجها زيد ابن الخطاب فقتل عنها يوم اليمامة فتزوجها
عمر ابن الخطاب سنة اثنتي عشر فقتل عنها فتزوجها الزبير ابن العوام فقتل عنها فرثته بهذا
الشعر وقيل هو لصفية زوجة الزبير قوله ما ان اتيت بشي انت تكرهه هذا صدر بيت عجزه
اذن فلا رفعت سوطي الي يدي قوله فما ان طبنا جبن الى اخره في الصحاح المراد بالطب هنا
العادة والجبن بسكون البا وضمها صفة الجبان والمنايا جمع منية وهو الموت لانها تقدر
يقال مني له اي قدر والدولة في الحرب ان تدال احدى الفيتين على الاخرى يقال كانت لنا عليهم
الدولة والجمع الدول والدولة بالضم في المال يقال صار الفي بينهم دولة يتداولونه يكون مرة لهذا
ومرة لهذا والجمع دولات ودول وقال ابو عبيد الدولة بالضم اسم الشي الذي يتداول بعينه
والدولة بالفتح الفعل وقال بعضهم الدولة والدولة لغتان بمعنى وقال محمد ابن سلام الجمحي سالت يونس
عن قول الله تعالى كيلا يكون دولة فقال قال ابو عمرو بن العلا الدولة بالضم في المال والدولة بالفتح
في الحرب وقال عيسى بن عمر كلتاهما يكون في الحرب والمال قال يونس اما انا فوالله لا ادري ما بينهما
قوله بني غدانة ما انتم ذهبا الى اخره غدانة بضم المعجمة بعدها مهملة وبالنون
حي من يربوع والصريف بالمهملة الفضة الخالصة والخزف هو الجر وفي القاموس هو الجر وكل
ما عمل من طين وشوي بالنار حتى يكون فخارا قوله يرجي المرء ما ان لا يراه الى اخره يرجي
بتشديد الجيم وكسرها لعرض يحتمل ان يكون من عرض له امر كذا اي ظهر وان يكون من عرضت
له الغول بفتح الرا وكسرها اي تعرضت له قوله خطوب جمع خطب بفتح الخا المعجمة وهو سبب الامر
تقول ما خطبك ثم استعمل في الامور الشاقة قوله ورج الفتى الى اخره الفتى الشاب والسن
بالمهملة والنون هنا العمر وخبر اسم ان يزيد والمعنى اذا رايت شخصا كلما زاد عمره زاد خيره
فرجه للخير قوله الا ان سري ليلي الى اخره بمعنى سار والكيب المنكسر من الحزن وناي

الصحاح

تبعد

تبعد النوى الوجه الذي ينويه المسافر من قرب او بعد وهي مونثة لا غير وعضوب
بمعجمتين على وزن صبور اسم امراة قوله وقيل مدة الانكار قال الرضي مدة تلحق اخر المذكور
في الاستفهام بالالف خاصة اذا قصد انكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر او انكار
كونه بخلاف ما ذكر كما تقول جاني زيد فيقول من يقصد تكذيبك وان زيدا ما اتاك ازيد
انيه اي كيف يجيئك نص العلامة لبيان انه لا يعتقد انه اتاك او تقول ذلك من لا يتك
ان زيدا اجاك وتنكر ان لا يجيئك فكانه يقول من شك في هذا وكيف لا يجيئك انتهى قوله
يذكر قبل مدة الانكار من مواضع مكسور الهمزة بل ذكره من مواضع مفتوحها قوله وزعم
ابن الحاجب انها تزاد بعد لما الايجابية وهو سهو كلام الرضي صريح في ان ذلك لغة
فانه قال وزيادة ان المفتوحة بعد لما هي المشهورة تقول لما ان جلست فتحا وكسرا والفتح
اشهر انتهى و ابن الحاجب هو ابو عمرو عثمان بن ابي بكر بن يونس المصري المالكي كان والده حاجبا
للامير عز الدين موسك الصالحي وكان كرديا واشتغل ولده بالقاهرة ثم انتقل الى دمشق
ودرس بجامعها في زاوية المالكية ثم عاد الى القاهرة واقام بها ثم انتقل الى الاسكندرية
للاقامة بها فتوفي بها في شوال سنة ست واربعين وستماية وكانت ولادته باسنا
قرية الصعيد في اواخر سنة سبعين وخمسماية قوله الغضب اذا ذي قتلية الى اخره
حزنا بالحا المهملة والزاي بمعنى قطعا وحازم بمهملة وزاي اسم رجل قوله وهذا الجواب
لا يرفع السوال وفي بعض النسخ لا يدفع بالدال والمال واحد وبعض النسخ سقط منه هذا
الكلام والسوال هو ما وجه دخول ان شا الله تعالى يدل على هذا ان الزمخشري سال
هذا السوال واجاب بما اجاب به المصنف ووجه كون هذا الجواب لا يدفع السوال هو ان
ان المشية على هذا الجواب ايضا دخلت في اخباره تعالى بدخولهم جميعا فيقال ما وجه دخولها
فيه والجواب الاول وجه الاشعار بان بعضهم لا يدخل لموت يحصل له اشار الى هذا
البيضاوي في تفسيره الشرح ووجه ما قال ان الله تعالى قد وعد اوليك المومنين جميعا
بدخول المسجد الحرام فلزم تحقق مشيته تعالى الا ان لا يموت احد منهم قبل الدخول اذ لو شا
موت احد منهم قبل ذلك لم يحصل دخول الجميع قبل الموت فيلزم الخلف في وعده تعالى
وهو محال انتهى و يقابل بقوله انما يلزم تحقق مشية الله تعالى ان لا يموت احد منهم لو عد
جميع اوليك المومنين بالدخول لو كان الوعد من غير تقييد بمشية الله تعالى ان لا يموت
احد منهم واما مع تقييده بذلك فلا اوان ذلك من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لاصحابه
حين اخبرهم بالمنام فحكى ذلك لنا او من كلام الملك الذي اخبره في المنام الشرح يعني والشرط
على هذين التقديرين صحيح على بابه وفيه نظر لانه كيف يدخل في كلام الله تعالى زيادة
من كلام غيره من غير ان يكون في الكلام اشعار بانه محكي انتهى واقول على هذين التقديرين
لم يدخل في كلام الله تعالى زيادة من كلام غيره وانما قيل ان هذا من كلامه تعالى على جهة الحكاية
عن غيره ويجوز كون الكلام حكاية عن الغير يكفي فيه ان لا يمنع مانع منه وسياتي للشارح
انه يجوز ان يكون ربي وربكم في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله ربي وربكم
من كلام عيسى اردف به الكلام المحكي تعظيما لله تعالى ليرد عليه ما اورده هاهنا قال في

في كلام
ع

وفي

قوله ولقايل ان يقول الا يرد عليه انه تعالى يعلم بعدم دخول
الجميع على وجه الكلية الشيخ
فلا ينوم مع الاشكال
وفي صح

قوله فانه مندفع لان هذا الكلام في تفسير كلام الله بل كلام الرسول او الملك وان صار بعد الحكاية كلام الله والكلام في اصله

مبحث
ان المفتوحة

الشرح وهذا لا يدفع الاشكال لان رويا الانبيا وحي يفيد تحقق وقوع الموعود وتحققت
المشية وكذا في حق الملك لانه مخبر عن الله تعالى بهذا الموعود فتحققت المشية
لوقوعه انتهى واقول ما قاله من عدم دفع الاشكال مبني على ما افهمه كلامه من تفسير
السوال الاعلى تفسيرنا له بما وقع في الكشاف فانه مندفع ومبني ايضا على ان الشرط
على هذين التقديرين على بابه وهو ممنوع وانما الشرط عليهما للتبرك وحاصل هذين الوجهين
ان ان شا الله في الاية من كلام الله تعالى حكاية عن النبي او الملك القائل لذلك على سبيل
التبرك به وهذا خلاف الوجه الذي قدمه المصنف وهو ان امر ذلك للشرط ثم صار
يذكر للتبرك فان حاصله ان ان شا الله في الاية من كلامه تعالى على غير طريق الحكاية ليتبرك
به عباده فليتامل قوله اذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمة هذا صدر بيت تتمته ولم تجدي من
ان تقري بد اوفي الصحاح قولهم لا بد من كذا كانه قيل لا فراق منه وبقال البد العوض
و اللئيم الدني الاصل الشحيح النفس وانما خص الام بالذكر لانها اذا لم تكن لئيمة فالاب اولى
لان العرب لا يزوجون من دونهم وقد يزوجون من هو دونهم ان المفتوحة الهمزة الساكنة
قوله بعد لفظ دال على معنى غير اليقين قال ابن الصائغ يرد عليه ان الواقعة بعد الظن قد
تكون مخففة من الثقيلة وان الناصبة قد تقع بعد فعل اليقين من غير افعال القلوب نحو
تيقنت ان يقوم زيد واقول ان هذا الكلام من المصنف لبيان احد الموضعين الذين تقع فيهما
ان المصدرية لا لبيان الموضع الذي لا تقع فيه الا ان المصدرية فلا يرد الاعتراض الاول
وان الكلام في اليقين الناصب للجزئين فلا يرد الاعتراض الثاني لكن الحق ما قاله وان
اللام في اليقين للعهد اي اليقين الى الرضي اي فعل اليقين الذي تقع بعده المخففة هو فعل
العلم وما يودي معناه كالتبين والتيقن والتحقيق والانكشاف والظهور
والنظر الفكري وعلى هذا فالجواب عن الثاني ان وقوع الناصبة بعد فعل اليقين قليل وكلام
المصنف على الشايع الكثير قوله ونصب نحو وما كان هذا القران ان يفترى وذلك ان ان
مع صلتها في تاويل مصدر بمعنى اسم المفعول خبرا لكان وجعل ابو البقا خبر كان في الاية
محذوفا تقديره وما كان هذا القران ممكنا ان يفترى فتكون مع صلتها فاعلا بممكنا
المحذوف وفي الشرح ولو قيل بان كان تامة وان يفترى في محل رفع على انه بدل اشتمال
من فاعلها والمعنى وما وقع افترا هذا القران لم يكن ثم حذف ولا افتقار الى تاويل واقول
فيه نظر اما اولا فلان جعل كان تامة يصير معه الكلام قبل ذكر البدل مشعرا بنفي القران
وهو باطل واما ثانيا فلان بدل الاشتمال هو البدل الذي يكون بينه وبين المبدل منه
ملابسة اي تعلق لا بالكلية ولا بالجزئية كالحسن مع زيد في زيد اعجبني زيد حسنه
ولا ملابسة بين القران والافترا قوله في قراة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا بتا الفوقية
وفتح السين قوله والجواب عن الاول انه منتقض بنون التوكيد هذا نقض للمقدمة
المحذوفة التي هي كبرى الدليل وتقديرها بعد الصغرى المذكورة وهي ان الداخلة على
المضارع مخلصة للاستقبال وكل مخلص للاستقبال لا يدخل على غير المضارع رده ابن الصائغ
بان معنى قول المستدل تخلص المضارع للاستقبال انها موضوعة لهذا التخليص كالسين
فلايتم

قوله لازم لوجود التاثير هذا الكلام ... انه لم نزر ان هذا ... النصيبية ... بسيطة لذاته الا ... ولم يلزم ... الاخر ... والسين ... والهوا بان الخصيصة ... وهو كون اجزا الجسم ... الهوا

فلا يتم النقض بنون التوكيد فانها موضوعة للتاكيد وانما عند ذلك انها لا تكون للماضي
ولا للحال لحنا به عن ذلك يعني لاستغنا كل من الماضي والحال عن التوكيد اما الماضي
فلعدم احتماله التاكيد واما الحال فلكونه موجودا يمكن للمخاطب في الغالب الاطلاع
على صحته وقوته قوله كما انها لما اثرت التخليص الى الاستقبال في معنى المضارع
اثرت النصب في لفظه الضمير المنصوب بان عايد الى المفتوحة الهمزة الساكنة النون
غرضه من هذا الكلام التنظير لتبعيته بتاثير ان الشرطية في اللفظ بالاعراب لتاثيرها
في المعنى وفي التعليق وقد يقال ليس بين تاثير الاداة لتخليص المعنى الى الاستقبال
وتاثيرها لنصب اللفظ تلازم بدليل سوف ولقوله لا دلالة في عبارة المصنف
على التلازم ولو سلم فالتاثير اللفظي لازم لوجود التاثير المعنوي لا لماهيته ولازم
الوجود لا يجب ثبوته لكل فرد من افراد ملزومه بل قد ثبت لبعضها فقط ككون الجسم ذا
ظل في الشمس فانه لازم لوجود الجسم غير ثابت لبعض افراده كالهوا قوله والمخالف في ذلك
ابو حيان وسبقه الى هذا الرضي فانه قال ولا توصل ان بالامر لانه ينبغي ان يفيد المصدر المؤول
به ان مع الفعل ما افاد ان مع ذلك الفعل والافليسا بمؤولين به الا ترى ان معنى بما
رحبت وبرحبها شي واحد وكذا معنى علمت انك قايم وعلمت قيامك شي واحد
والمصدر المؤول به ان معنى الامر لا يفيد معنى الامر فقولك كتبت اليه بان قم ليس
بمعنى بالقيام لان قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام بخلاف قولك ان قم وليس ايضا
ان صلة لا تكون امرا ولا نهيا خلافا لما ذهب اليه سيبويه وابو علي ولو جاز كون صلة
الحرف امرا لجاز ذلك في صلة ان المشددة وما وكي ولو ولا يجوز اتفاقا انتهى قوله
والجواب عن الاول ان فوات معنى الامرية في الموصولة بالامر عند التقدير بالمصدر كفوات
معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور
لقائل ان يمنع فوات معنى المضي والاستقبال عند التقدير المذكور والسند ما نقلناه عن
الرضي من ان معنى بما رحبت وبرحبها واحد وفي الشرح ولابي حيان ان يفرق بان الدلالة
على الزمن عند التاويل بالمصدر لم تفت بالكلية والفايت انما هي الدلالة الوضعية فقط
والا فالزمان مدلول عليه التزاما ضرورة ان الحدث لا بد له من زمان بخلاف معنى الامر
فانه فات بالكلية ولا يلزم من اغتفار الاول اغتفار الثاني واقول مع انه كلام ابن الصائغ
ليس بتام لان الذي الزم به المصنف ابا حيان انما هو فوات نفس المضي والاستقبال
ولا شك على هذا الفرق في عدم الدلالة عليهما عند التاويل بالمصدر وضعا والتزاما
فليتامل وفي الشرح على انا نقول الموصول بالامر او النهي عند التاويل بالمصدر انما
يوول بمصدر ماخوذ من المادة التي تدل على الطلب فاذا قيل كتبت اليه بان قم او
بان لا تقم فالمعنى كتبت اليه بالامر بالقيام او بالنهي عنه فلم تفت الا الدلالة بالصيغة
فقط وعلى ذلك جرت عادة صاحب الكشاف انتهى واقول ذكره هذه العلاوة عقب ذكر
ما ينتصر به لابي حيان ليشعر بانها مما ينتصر به له وليس كذلك وانما هي جواب عن قول
ابي حيان ان وصل ان بالامر يفوت معناه قوله اذ لا يفهم الدعا من المصدر الا اذا

ان
صح

كان مفعولا لا مطلقا اورد عليه سلام عليكم فانه مصدر مفهم للدعا وليس بمفعول
مطلق واجيب بان اصله النصب على انه مفعول مطلق عدل عنه الى الرفع للدلالة على
الثبوت قوله وعلى الثاني انه انما امتنع ما ذكره لانه لا معنى لتعلق الاعجاب والكراهة
بالانشا قال ابن الصايغ ان الانشا اذا قدرتها بالمصدر بل ابن الحالة اذ هي اذ ذاك
الا مفرد لا يمتنع تعلق الافعال كلها بها قيل ان سلم ذلك في الكراهية والتعجب فما
تفعل في بقية الافعال اذ طردت الحكم فلا معنى لنفي التعليق عن هذين فان قلت هما
في كلام المسند لقيل هما وقعا على سبيل التمثيل انتهى وفي التعليق اي ما يمنع من تعلق ٥
الاعجاب والكراهة بالانشا اي عجبني الامر بالقيام وكرهت الامر قد اسلفنا ان الموصولة
الموصولة بامر او نهي تقدر مع صلتها بمصدر وطلبي فاذا فعلت ذلك هنا لم يظهر مانع ٥
انتهى قوله ثم ينبغي له ان لا يسلم مصدرية كي قال ابن الصايغ كي حرف جر ابدا وحرف
مصدري ابدا ويقع كذا انه وكذا الحربي واعترضك على القول بمصدريتها في المحال الصالحة
له جوابه انها مع ذلك عرفية في الجر مشبهة بحروفه فالحقت بها بخلاف ان انتهى
قوله في لا يعرف بالسور هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعض اخر وفي قوله هن الحراير لا ربات
احمرة سود المحاجر لا يقران بالسور هكذا وقع في بعض النسخ وضمير هن عايد الى الاتي
في البيت الذي يليه هذا البيت وهو صلى على عزة الرحمن وابنتها لبنى وصلى على خالاتها
الاخر والحراير جمع حرة بضم المهملة وهي الكريمة وخلاف الامة والاحمرة جمع خمار
بكسر المعجمة قال في القاموس وكلما ستر شيا فهو خماره والمحاجر جمع محجر العين وهو
ما يبدو من النقاب قوله ونقله اللحياني عن بعض بني صباح من ضبة اللحياني بكسر
اللام وسكون الحا المهملة قال في الصحاح ولحيان ابو قبيلة من الحرب وهو لحيان بن
هذيل بن مدركة وصباح بفتح الصاد المهملة وتشديد الموحدة وفي اخره حا مهملة
وضبة بمعجمة مفتوحة وموحدة مشددة ابو قبيلة وهو ضبة بن اد بن طابخة بن الياس بن
مر قوله اذا ما غدونا الى اخره هذا البيت لامرئ القيس وغدونا من الغدو وهو نقيض
الرواح اسم للوقت من زوال الشمس الى الليل وقد يكون مصدر قولك راح يروح رواحا
وهو نقيض قولك غدا يغدو واغدوا او بحطب بكسر الطا المهملة اي بجمع الحطب
قال ابن الصايغ حكى ابن اسد في كتابه ان الفراء ذكر في هذا البيت ما ذكره هذا المصنف
وحكى عن ابن علي انكار ذلك وان الرواية هلم الى ان ياتي الصيد نحطب قال وعلى تقدير صحة
الرواية فيمكن تاويلها على انه حرف اليا تخفيفا كما حذفت من قوله تعالى والليل اذا
يسر لكنها في الاية في غاية من الحسن لتقدمت كلمة الفواصل قوله وفي هذا النظر لان
عطف المنصوب عليه يدل على انه مسكن للضرورة لا مجزوم قال ابن الصايغ ويمكن ان يكون
السكون فيه لاجل الادغام لحاجز في الكلام روي عن ابي عمرو بن العلا الادغام في نحكم
بينهم ونحوه قوله وقد يرتفع الفعل بعدها كقراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة في
الشرح وفيه نظر لاحتمال ان يكون المضارع مسندا الى ضمير الغايبين عايدا الى من رعاية
لمعناها بعد رعاية لفظها وقد جوز المصنف ذلك في الباب الخامس واقول انما يتجه هذا
النظر

النظر لو استدل المصنف بهذه القراءة على رفع المضارع بعدها وهو ممنوع وانما مثل
بها له والتمثيل يكفي فيه احتمال الممثل به لما مثل له احتمالا صحيحا والاية كذلك وقد
سبقه الى ذلك ابن الصايغ لكن عبارته لا يرد عليها هذا الذي قلناه وهي واولت
هذه القراءة الى ان ان ناصبة وعلامة نصب الفعل حذف النون وحذفت الواو
لالتقا الساكنين وهذا الجمع مراعاة لمعنى من انتهى في الشرح فان قلت لو كان كذلك
لرسم بالواو والالف على ما تقرر في علم الخط قلت رسم المصحف لا يجري على قياس
الخط المصطلح انتهى واقول رسم المصحف الذي لا يجري على القياس الذي لا يجري على القياس
هو رسم المصحف العثماني وقراءة ابن محيصن لا يلزم موافقتها له لانها من الشواذ الخارجة
عن السبع بل عن العشرة والقراءات التي لا يلزم ان تكون على وفقه هي القراءات السبع
قال ابن الصايغ فان اعترض على ذلك بانها في المصحف محذوفة اجيب بان رسم المصحف
قد وقع فيه حذف الواو ونحو سندع الزبانية قيل انه غير مطابق لما الكلام فيه لان الكلام
في حذف واو الجمع لا مطلق الواو قوله ان تقرا ان على اسما الى اخره ويح كلمة رحمة
وويل كلمة عذاب قال اليزيدي هما بمعنى واحد تقول ويح لزيد وويل له فترفعهما
على الابتدا ولك ان تقول ويحا لزيد وويلا له كانك قلت الزمه الله ويحا وويلا ولك ان
تقول ويح زيد وويل زيد بالاضافة فتنصبهما ايضا باضمار فعل وقبل هذا البيت يا صاحبي
تلفت نفسي نفوسكما وحيثما كنتما لاقيتما رشدا ان تحملا حاجة لي خف محملها تستوجبا
نعمة عندي بها ويدا أشد اتصالها بالفعل لانها لا بد ان يفصل بينها وبين الفعل المتصرف
الذي ليس بدعا نفيا ولو اوحرف تنفيس او نفي بلا او لن او لم قوله ولا تدفنني في الفلاة
الى اخره هذا البيت لابي محجن بكسر الميم وسكون الحا المهملة للجيم الثقفي واختلف في
اسمه فقيل مالك وقيل عبد الله وقيل اسمه كنيته اسلم حين اسلمت ثقيف وسمع من
النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه وكان من الشجعان في الجاهلية والاسلام شاعرا
كريما حدث عنه ابو سعد البقال وقبل هذا البيت اذا مت فادفني الى جنب كرمة
تروي عظامي في الممات عروقها وفي المجالسة للقاضي ابي بكر الدينوري عن عمير
بن اسحاق قال كان سعد بن ابي وقاص يوم القادسية على ظهر بيت وهو شاك من
جراح كان به لم يشهد القتال وابو محجن في الوثاق عند ام ولد سعد كان قد حبسه
لاجل شرب الخمر فانشد ابو محجن لما راى الحرب كفى حزنا ان تطعن الخيل بالقنا واترك
مشدودا علي وثاقيا اذا شيت عناني الحديد واغلقت مغالق من دوني تصم وثاقيا
فقالت له الخلف ان اطلقتك ان ترجع حتى اعيدك قال نعم فاطلقته فركب فرسا لسعد
بلقا وحمل على المشركين فجعل سعد يقول لولا ان ابا محجن في الحديد لقلت انه ابو محجن وانها
فرسي فلما هزم المشركون جا ابو محجن فاعادته في الحديد واخبرت سعدا بالخبر فقال سعد
والله لا اجلسته في الخمر ابدا فقال ابو محجن والله لا اشربها ابدا قوله لان الخوف هنا يقين حجة
الملازمة عليه انه من لوازم اليقين وقد فسر به قوله تعالى فان خفتم ان لا يقيما حدود الله وقيل
هو في الاية بمعنى الظن وفي الشرح وقد يقال لا يلزم من تيقن العاقل انه لا يذوقها بعد الموت

فوله

انضا يل

حمل الخوف على اليقين عند هذا الشاعر لان اشتهاره بشربها ومغالاته في محبتها امر مشهور فلعل
ذلك حمله على ان خاف ولم يقطع بما تيقنه غيره ولذلك امر بدفنه الى جانب الكرمة رجاء ان
ينال منها بعد الموت قوله فيقع بعد فعل اليقين او ما نزل منزلته قد سبق تفسير اليقين واما
المنزل منزلته فهو الظن بتاويل ان يكون غالبا مقاربا للعلم وانما وقعت المخففة بعد ذلك
لا يراد من اول الامر بانها ليست الناصبة للمضارع لان اليقين وما نزل منزلته بالمخففة
التي فايدتها التحقيق انسب قوله زعم الفرزدق الى اخره هذا البيت لجرير الفرزدق
لقب همام ابن غالب بن صعصعة الشاعر المشهور ومربع بكسر الميم وفتح الموحدة وفي
اخره عين مهملة لقب وعوعة بن سعيد راوية جرير قوله يا بك ربيع الى اخره
في الصحاح والربيع عند العرب ربيعان ربيع الشهور وربيع الازمنة فربيع الشهور
شهران بعد صفر لا يقال فيه الا شهر ربيع الاول وشهر ربيع الاخر واما ربيع الازمنة
فربيعان الاول الفصل الذي ياتي فيه النور والكماة والثاني الفصل الذي تدرك فيه الثمار
ومن الناس من يسميه الربيع الاول قال وسمعت ابا الغوث يقول العرب تجعل السنة ستة ازمنة
شهران منها الربيع وشهران صيف وشهران قيظ وشهران الربيع الثاني وشهران خريف
وشهران شتاء انتهى المراد في هذا البيت ربيع الازمنة لا ربيع الشهور الغيث المطر
والمربع بفتح الميم الخصيب واسناده الى الغيث مجاز والثمال بالكسر الغياث يقال
فلان ثمال قومه اي غياث لهم يقوم بامورهم قوله وهو عندي اوجه لانه اذا قيل
كتبت اليه ان قم فليس قم تفسير كتبت في الشرح فهم رحمه الله ان الجماعة ارادوا ان
قم في المثال المذكور تفسير لكتبت نفسه فابطله بتغايرهما وليس الامر كما فهم انما هو
التفسير لمتعلق كتبت وهو الشي المكتوب وقم هو نفس ذلك الشي قال الرضي وان لا
تفسير الا مفعولا مقدرا اللفظ دالا على معنى القول كقوله تعالى وناديناه ان
يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو
قولنا يا ابراهيم وكذلك قوله كتبت اليه ان قم اي كتبت اليه شيا هو قم فان حرف
حروف دالة على ان قم تفسير للمفعول المقدر لكتبت وقد تفسر المفعول به الظاهر كقوله
تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه انتهى واقول هذا اختيار الرضي وهو خلاف ظاهر كلامهم
قال صاحب الكشاف ان في قوله ان اعبدوا الله ان جعلتها مفسرة لم يكن لها بد من مفسر
والمفسر اما فعل القول واما فعل الامر وكلاهما لا وجه له اما فعل القول فيحكي بعده الكلام
من غير ان يوسط بينهما حرف التفسير لا تقول ما قلت لهم الا ان اعبدوا الله ولكن ما قلت
لهم الا اعبدوا الله واما فعل الامر فمسند الى ضمير الله فلو فسرته باعبدوا الله ربي
وربكم لم يستقم لان الله لا يقول اعبدوا الله ربي وربكم وان جعلتها موصولة بالفعل
لم تخل من ان تكون بدلا من ما امرتني به او من الهاء في به وكلاهما غير مستقيم لان البدل هو
الذي يقوم مقام المبدل منه ولا يقال ما قلت لهم الا ان اعبدوا الله بمعنى ما قلت لهم
الا عبادته لان العبادة لا تقال وكذلك اذا جعلته بدلا من الهاء لانك لو اقمت ان اعبدوا
الله مقام الهاء فقلت الا ما امرتني بان اعبدوا الله لم يصح لبقاء الموصول بغير راجع

اليه

اليه من صلته فان قلت فكيف تصنع قلت يحمل فعل القول على معناه لان معنى ما قلت
لهم الا ما امرتني به ما امرتهم الا بما امرتني به حتى يستقيم تفسيره بان اعبدوا الله
ربي وربكم ويجوز ان يكون ان موصولا عطف بيان للهاء لا بدلا انتهى كلامه فانت
تراه كيف صرح بان ان تفسير للفعل السابق عليها هنا وقد ذكر الرضي عدم تفسير
ان فقال ولا منع لو ارتكب مرتكب ان المسماة بالمفسرة زايدة في معمول ما هو بمعنى
القول فمعنى امرت فيه اي قال له قم بتاويل امر يقال وبتقدير قال له وان
زايدة وهذا اطرد في جميع الامثلة انتهى قوله ولذلك غلط من جعل منها واخر دعواهم
ان الحمد لله قال ابن الصايغ ان القايل بان ان في هذه الاية تفسيرية لم يشترط تقدم
الجملة عليها بل يجوز دخولها على الجملة المفسرة سواء كانت مفسرة لجملة او لمفرد والجملة
يصح ان تكون مفسرة للمفرد نحو ان مثل عيسى عند الله كمثل ادم خلقه من تراب فقد
يحمل كلام هذا القايل على انه اراد الجملة المفسرة ما يراد بها اذا وقعت بعد ضمير
الشان فانها خبر وهي مفسرة وذلك نطقي الله حسبي ويجوز دخول ان على هذه الجملة
على انه لم يسم هذا القايل فنعرف طبقته في العلم انتهى واقول اذا لم يعرف هذا القايل
ولا حاله في العلم كيف يجزم بانه يرى انها تكون مفسرة للمفرد ويصحح كلامه من ذلك ولا
يلزم من جواز تفسير المفرد بالجملة بدون ان كما في الاية جواز تفسيره بالجملة مع ان واما قوله وقد
يحمل كلام هذا القايل الى اخره فبعيد لان ظاهر ما حكاه المصنف عنه ان كلامه في
ان المفسرة لا في الجملة المفسرة قوله ورده ابو عبد الله الرازي هو الامام فخر الدين
محمد بن عمر بن الحسين البكري الطبرستاني الاصل الرازي المولد المعروف بابن قف ترجمة الفخر
الخطيب فاق اهل زمانه في علم الكلام وعلم الاوايل قال في كتابه المسمى بتحصيل الحق
انه اشتغل في الاصول على والده علي ابن القسم سليمان بن ناصر الانصاري وهو
على امام الحرمين وهو على ابي اسحاق الاسفرايني وهو على ابي الحسين الباهلي وهو على
ابن الحسن الاشعري وهو على ابي علي الجبائي اولا ثم رجع عن مذهبه ونصر اهل
السنة توفي الرازي سنة ست وستمايه بمدينة هراه قال ابن الصايغ وافق
الرازي غرضه من الرد فلم يتعقبه وكانه ارتضاه ويقال لها الهام الله تعالى لعباده
بقوله وامره فلم يمتنع تفسيره بان التحدي انتهى واقول فيه نظر اما اولا فلان الهام
معتبر في الكتب الكلامية بالقا معنى في القلب بطريق الفيض ثم قال القشيري
انه الخاطر الوارد على الضمير بالقا الملك وانه من قبيل الكلام واما ثانيا فلان الكلام الالهام
هنا المنزل لا بمعنى القول ولا الامر وهو النحل قوله فيقال في هذا الضابط هكذا وقع في
بعض النسخ وفي بعضها فيقال في الضابط وعلى الاول يجوز رفع الضابط على انه
مبتدا خبره الا يكون فيها حروف القول والجملة الواقعة بعد الا حال من حروف
القول وفي الشرح انها حال من الضمير المستكن في فيها واقول ما قلناه اولى وان كان الضمير
المستكن في فيها عايدا الى حروف القول لان فيما قلناه وليت الحال صاحبها وعمل فيها
الفعل وفيما قاله لم تل صاحبها وعمل فيها الظرف ويجوز جر الضابط على انه صفة

اسم الاشارة وقوله الا يكون فيها خبر مبتدا محذوف والجملة منه ومن مبتدا به
مقول القول قال التفتازاني في حاشية الكشاف وعن المصنف يعني صاحب الكشاف
كان الاصل ما امرتهم الا ما امرتني به فوضع القول موضع الامر رعاية لقضية الادب
الحسن لئلا يجعل نفسه وربه معا امرين ودل على الاصل بادخال ان المفسرة ولا يتنا
جعل القول بمعنى الامر على هذه النكتة لم يكن لك ان تجعل كل قول في معنى فعل فيه معنى
القول فتحمل ان مفسرة لكن في جعل ان مفسرة لفعل الامر المذكور صلته مثل امرتم
بهذا ان فيه نظر اما في طريق القياس فلان احدهما يغني عن الاخر واما في الاستعمال
فلانه لا يوجد كلامه انتهى كلامه قوله ولا يجوز في الاية ان تكون مفسرة
لامرتني لانه لا يصح ان يكون اعبدوا الله ربي وربكم مقولا لله تعالى هكذا قال
الزمخشري واجاب عنه ابو حيان بانها يصح ان تكون تفسير الامرتني الملفوظ به على
ان يكون ربي وربكم من كلام عيسى على اضمار فعل اي اعني ربي وربكم لا على انه من
جملة اعبدوا قال السفاقسي وفي جوابه خروج عن الظاهر بانقطاع ربي وربكم
من جملة اعبدوا وحمله على اضمار فعل والزمخشري انما الزم المحذور على ظاهر
اللفظ انتهى وفي الشرح ويمكن ان يقال المحكي انما هو اعبدوا الله وقوله ربي
وربكم من كلامه عليه الصلاة والسلام اردف به الكلام المحكي تعظيما لله تعالى
كما قال الزمخشري في قوله تعالى حكاية عن اليهود انا قتلنا المسيح عيسى ابن مريم بيان الحكاية
رسول الله ويجوز ان يضع الله الذكر الحسن مكان ذكرهم القبيح في حكاية عنهم
رفعا لعيسى عليه السلام عما يذكرونه وتعظيما لما ارادوا امثله وقال ابن الحاجب في
اماليه واذا حكى حاك كلاما فله ان يضيف المخبر عنه بما ليس في كلام المخبر
المحكي عنه ويمكن ان يصرف التفسير الى المعنى بان يكون عيسى عليه الصلاة
والسلام قد حكى قول الله سبحانه وتعالى بعبارة اخرى وكانه تعالى قال له
مرهم بان يعبدوني او مرهم بان يعبدوا الله ربك وربهم فعبر عيسى عليه السلام
عن نفسه بطريق المتكلم وعنهم بطريق الخطاب ونظيره في الحكاية بالمعنى قوله
تعالى حق علينا قول ربنا انا لذائقون والاصل انكم لذائقون وكذا قول الشاعر
الم تر اني يوم جو سويقة بكيت فنادتني هنيدة ماليا اي مالك وسياتي فيه كلام
ان شاء الله تعالى ولا يمتنع ايضا ان يكون الله تعالى قال لعيسى عليه الصلاة والسلام حكاية
قل لهم اعبدوا الله ربي وربكم فحكاه كما امر به ولا اشكال انتهى واقول قد سبقه
ابن الصائغ الى الوجهين الاولين الى بعض ما ذكر فيهما وقد علمت ان في ذلك
خروجا عن الظاهر وان الزمخشري انما الزم المحذور على ظاهر اللفظ قوله وفيهم
الزمخشري فاجاز ذلك هو لا عن هذه النكتة استبعد ابو حيان ما قاله الزمخشري
بوجه اخر وهو ان عطف البيان اكثره بالجوامد من الاعلام ودفعه السفاقسي
بان عطف البيان وان كان في الاعلام اكثر كما ذكره لكن لا يمنع ما جوزه الزمخشري
في غيرها وقد اجاز ابو علي في قوله تعالى شجرة مباركة زيتونة ان تكون زيتونة عطف
بيان

ترجمة الزمخشري
بيان على ان ما ذكره الزمخشري من حيث المعنى حسن جدا انتهى الزمخشري هو ابو
القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي المعتزلي جاور بمكة زمانا فقيل له
جار الله وسقطت احدى رجليه من ثلج اصابه في بعض الاسفار فكان يمشي بها في خشب
ولد بزمخشر سنة سبع وستين واربعمائة وتوفي بجرجانية خوارزم سنة ثمان
وثلاثين وخمسمائة وزمخشر قرية كبيرة من قرى خوارزم وجرجانية هي قصبة
خوارزم وفي الشرح لعل الزمخشري لم يذهل عن هذه النكتة وانما لم يعتبرها
بناء على انه ما ينزل منزلة الشي لا يلزم ان يثبت جميع احكامه له الا ترى ان المنادى
المفرد المعين منزل منزلة الشي لا يلزم ان يثبت جميع احكامه الضمير وكذلك بني والضمير
لا ينعت ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى انتهى واقول سبقه ابن الصائغ الى هذا بعينه قوله
واما الثاني فلان العبادة لا يعمل فيها فعل القول قال التفتازاني في حاشية الكشاف
ولذلك لو اعتبرت معنى الطلب فان طلب العبادة ايضا لا يتاتى وفي الشرح وفيما قاله
التفتازاني نظر اذا التقدير ما قلت لهم الا امرهم بالعبادة ولا شك ان الامر بالعبادة
مما يقال وقد اسلفنا عن الزمخشري ان الموصولة بالامر تؤول بمصدر ردا لحسب المادة
الدالة على الامر واذا كان كذلك لم يمتنع كونه مفعولا للقول اذ الطلب يراد به المصدر
اعني المعنى القائم بالطالب وبهذا الاعتبار لا يكون معمولا للقول وهذا مراد الناقل
وحينئذ فلم يتواردا على محل واحد قوله وقد فاته هذا الوجه هنا فاطلق المنع
الا انه لهذا الوجه الى تاويل القول بالامر وهذا الى بدليه اذا اعبدوا الله من
ما وقد ذكرنا عبارة الكشاف بنصها قبل هذا في قوله وهو عندي اوجه وفي
الشرح وقد يكون انما منع بناء على ان القول بمعناه ليس بمؤول لا يتاتى على ما يرشد
اليه قوله اي قول صاحب الكشاف لان العبادة لا تقال اقول سبقه الى ذلك
ابن الصائغ وفيه نظر لان قوله تاويل القول وكون القول بمعناه واحد فالمنع
بناء على احدهما منع بناء على الاخر قوله وهم الزمخشري فمنع ذلك قال ابن الصائغ
هذا التعقب سبقه اليه ابو حيان في البحر المحيط وهو بناء على ان المبدل منه
في نية الطرح لفظا لا معنا وهو محل بحث لم ينهض الرد فيه بالسماع وهو منازع
في القياس انتهى قوله والعائد موجود حسا فلا مانع في الشرح افيد من هذا
في الرد عليه قوله في المفصل وقولهم ان البدل في حكم تنحية الاول ايذان منهم
باستقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه
لا ان يعنوا اهدار الاول واطراحه الا تراك تقول زيد رايت غلامه رجلا
صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يسند كلامه قوله فان قدرت لا امتنع الجزم
قال ابن الصائغ انه فيما تقدم حكي عن بعض الكوفيين والى عبيدة الجزم فكيف
يمنعه هنا وما بالعهد من قدم واقول هذا عجيب فانه لم يدع هنا الاجماع على
امتناع الجزم ولا فيما تقدم الاجماع على الجزم ولا انه القول المعتمد عليه حتى
يعترض بذلك بل قوله فيما تقدم ذكر بعض الكوفيين وابو عبيدة ان بعضهم يجزم

بان يقتضي ان الجمهور لا يجزمون بها ويكفي لصحة كلامه هنا ان يكون على قول الجمهور **قوله**
اما والله ان لو كنت الى اخره الحنيق بقاف بمعنى الجر بمعنى الكريم وجواب القسم محذوف
تقديره لقاومتك **قوله** ولو ما توافينا الى اخره **قال** السيرافي قايله ارقم بن علباء
اليشكري وقال المصنف باعث اليشكري قال وباعث منقول من لغية بالامر اذا
فاجاه وليشكر منقول من مضارع شكر والموافاة الاتيان **وفي** الصحاح والقسام الحسن يقال فلان
قسيم ومقسم الوجه وانشد البيت تقطوا تتطاول الى الشجر لتتناول منه **و** الوارق
اسم فاعل من ورق الشجر يورق مثل اورق **و** السلم بفتحتين شجر العظم وله شوك **قوله**
في رواية من جر الظبية انما قيد به لتكون الكاف لجارة وان زايدة واما في رواية من نصبها
فكان مخففة من الثقيلة واعملت في الظاهر **وفي** رواية من رفعها فكان مهملة او اعملت عملت
في ضمير محذوف اي كانها ضبية **قوله** فامهله حتى اذا ان كانه الى اخره المعاطاة المناولة
واللجة باللام المضمومة بالجيم معظم الماء **و** الغامر بالمعجمة المغطي وهو مبني للفاعل واسند
الى المفعول كراضية في قوله تعالى عيشة راضية **قوله** مسئلة ولا معنى لان الزايدة
غير التوكيد كسا ير الزوايد **في** التعليق فيه نظر فقد صرح في من الزايدة بانها ترد
للتنصيص على العموم كقولك ما جاني من رجل فانه بدون من ظاهر في الاستغراق
وبها نص فيه فقد اثبتت للزايد معنى غير التاكيد **و** قد صرحوا بان لا في قولك ما جاني
زيد ولا عمرو زايدة مع ان الكلام بدونها يحتمل نفي المجي في حالتي الاجتماع والافتراق
ونفيه في حالة الاجتماع ومع وجود لا يتعين المعنى الاول انتهى **واقول** ليس فيما ذكره معنى
غير التاكيد فان التنصيص على العموم بعد احتماله تاكيد لذلك العموم وكذلك التنصيص
على نفس المجي حالتي الاجتماع والافتراق بعد احتماله تاكيد لذلك النفي لان التوكيد
تقوية الكلام وتقريره ورفع الاحتمال عنه **وفي** شرح الرضي قيل فايدة الحرف الزايد
في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية ه
والبا في خبر ما وليس **فان** قيل فيجب ان لا يكون زايدة اذا افادت فايدة معنوية قيل انما
سميت زايدة لانه لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت ه
وتقويته فكانها لم تفد شيا لما لم تغاير فايدتها العارضة الفايدة الحاصلة قبلها ويلزمهم
ان يعدوا على هذا ان ولام الابتدا والفاظ التاكيد اسما كانت او لا زوايد ولم يقولوا
به ولبعض الزوايد تعمل كالبا ومن الزايدتين ولبعضها لا يعمل نحو فبما رحمة واما الفايدة
اللفظية فتزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة والكلام متهيا بسببها ه
لاستقامة وزن شعر او لحسن السجع او لغير ذلك من الفوايد اللفظية ولا يجوز خلوها
من اللفظية والمعنوية معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحا **و** قد يجتمع الفايدتان في حرف وقد تنفرد احدهما عن الاخرى **قوله** اكرت اذا ما بعد الواو اي واو
القسم كذا نقل عن المصنف وقوله وهو السبب في الجواب تفسير لما بعد الواو ووقع في
بعض النسخ اكرت انما بعد لو هو السبب والمال واحد **قوله** ولبس في كلامه تعرض للفرق
بين القصتين **قال** ابن الصايغ يكفي من التعرض لها سكوته في قصة ابراهيم الخالية عن

ان

علم فائدة الحرف الزائد

ان وكلامه في قصة لوط التي فيها ان **اقول** هذا في غاية البعد فان قول الاولى جا ادنيا العني
الزمخشري لجي دخلت ان في هذه القصة ولم تدخل في قصة ابراهيم الى اخره نص في ان
هذه العبارة وجدت من الزمخشري **وفي** الشرح لم اقف على وجه الفرق بينهما لاحد
ويمكن ان يقال فيه لما رتب في اية هود على مجي الرسل لوطا عليه السلام امور هي
مسااته وضيق ذرعه وقوله هذا يوم عصيب ومجي قومه يهرعون اليه لم يات بان
المنافات معناها لهذا المقام وذلك ان مجموع هذه الامور المرتبة في هذه الاية
من حيث هو مجموع ليس شديد الاتصال بمجي الرسل حتى لعد المجموع كانه واقع في جزو
واحد من الزمان ودخلت في اية العنكبوت لانه لم يرتب فيها على مجي الرسل غير مساته
لوط وضيق ذرعه وهما شديد الاتصال بذلك المجي فاتى بها اشعارا بهذا المعنى انتهى
واقول ان القصتين اللتين قال المصنف ليس في كلام الزمخشري تعرض للفرق بينهما
قصتا ابراهيم ولوط لا القصتان اللتان فرق الشارح بينهما وهما قصتا لوط فليتامل
قوله ليست السورة التي فيها سي بهم يعني مع ان وانما قيدنا بذلك لانها في سورة
هود وفيها في قصة لوط سي بهم لكن بدون ان **قوله** بل في سورة هود وليس فيها لما
اي ليس في سورة هود في قصة الخليل لما او ليس في قصة الخليل التي في سورة هود
لما وانما ولقد جات رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا سلاما **قوله** احدها ان ترد المفتوحة
والمكسورة على المحل الواحد والاصل التوافق **قال** ابن الصايغ اذا استقرات
المكسورة شرطية والمفتوحة تكون مصدرية والمعنى فيهما مختلف ووقع التردد
في المفتوحة هل تقع شرطية او لا فالاستدلال بوقوعهما في موضع وقعت فيه الشرطية
لا يتم اذا كان الموضع يحتمل المعنيين **واقول** بل يتم اذا لاحظنا مقدمة معلومة وهي ان
الاصل في القراات الواردة في المحل الواحد اتحاد معناها واحد **وفي** الشرح اذا اراد بالتوافق في
الترادف فهو ممنوع وان اراد ان التركيب المعين اذا وجد تركيب اخر لم يخالفه الا في
بعض مفرداته فالاصل ان يكون معنياهما متفقين لا مختلفين فهو ايضا ممنوع انتهى
واقول يريد معنى اخر وهو ان الاصل في اللفظين الواردين على محل واحد ان يتوافقا
في المعنى بان يراد من احدهما ما اريد من الاخر ومنع هكذا مكابرة **قوله** ابا خراشة
الى اخره هذا البيت لعباس بن مرداس الصحابي **و** ابو خراشة بمعجمة مضمومة
وبعضهم يكسرها كنية شاعر صحابي اسمه خفاف بمعجمة مضمومة وفا ابن خفاف
ابن ندبة بنون مفتوحة على المشهور ثم موحدة بينهما مهملة وهي امه **و** النفر
الرهط **و** الضبع بالضاد المعجمة والبا الموحدة هنا السنة المجدوبة وفيه ايهام
بالحيوان المعروف وبا كلهم استعارة تبعية لاستاصلهم **وقال** ابن الاعرابي الضبع
هنا للحيوان المعروف واذا اضعفوا عاثت فيهم الضباع **وفي** الشرح ويحتمل ان يكون
ما بعد الفا جواب شرط مقدر وان مصدرية والمعنى لا تفتخر لان كنت ذا
نفر فان تفتخر بذلك تفتخر انا بمثله فان قومي لم تستاصلهم السنة ثم حذف
المسبب الذي هو الجواب في الحقيقة واقام السبب مقامه انتهى **و** لا يخفى ما فيه

في

ان نشا صلهم

فيه من التعسف قوله فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة لان المكسورة
شرطية وهي بما بعدها جملة والمفتوحة مصدرية وهي بما بعدها مفرد وفي الشرح وهذه
الملازمة مبنية على ما ذكره من عطف المصدر على الجملة السابقة وهو ممنوع لجواز ان
يكون المصدر فاعلا لفعل محذوف اي ان اقمت ووقع ان تحالكت فما عطف جملة على
جملة انتهى لا يقال ينبغي ان يقدر ووقع كونك مرتحلا لان كان هاهنا محذوفة
معوض عنها بما فيراعي معناها في التقدير لانا نقول لما كان محط الفائدة هو خبر
كان لا هي كان هو المعتبر في التقدير بدونها وجواب المنع ان ذلك هو الاصل وتقدير
الفعل خلافه قوله قاله بعضهم في ان يؤتى احد مثل ما اوتيتم قايله الفرا فجعل ان للنفي وان
بمعنى الا ان اي لا يؤتى احد مثل ما اوتيتم الا ان يحاجوكم اي الا ان حاجتكم في كونكم لا
تتبعونه وجمع الضمير في يحاجوكم حملا على معنى احد فانه عام لكونه نكرة في سياق
النفي كقوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين واعترض عليه بان ان لا تجي للنفي في كلامهم
قوله وقيل انما المعنى ولا تؤمنوا بانه يؤتى احد مثل ما اوتيتم من الكتاب الا لمن تبع دينكم
وجملة اعتراض في حاشية التفتازاني يعني ان لا تؤمنوا عامل في ان يؤتى لفظا اما
بتقدير حرف الجر وان اعتبر فيه معنى الاعتراف اي لا تعترفوا الا ان يؤتى واما ما
بدونه بمعنى لا تظهروا التصديق بان يؤتى احد مثل ما اوتيتم من الكتاب والرسول وان
يحاجوكم ويغالبوكم بالحجة يوم القيامة الا لاتباعكم يعني ان علمكم بذلك حاصل لكن لا
تظهروه للمسلمين لئلا يزدادوا تصلبا في الدين ولا للمشركين لئلا يرغبوا فيه
واو في عطف يحاجوكم كلمة او على الواو لتفيد العموم مثل ولا تطع منهم اثما او
كفورا وفايدة الاعتراض الرد عليهم فيما حاولوا من عدم زيادة ثبات المسلمين وعدم
رغبة المشركين فيما بقال ان الاعتراض من متكلم والمتعرض فيه من متكلم اخر ليس
بشي لانه في اثنا كلام هو قوله تعالى وقالت طايفة الى اخر المقولات فليتدبر انتهى
وفي التعليق هذا كلام الزمخشري وقد يتعقب بان ما بعد الا لا يعمل فيه ما
قبلها الا اذا كان مستثنى نحو ما قام الا زيدا او مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا
احد او تابعا للمستثنى بها نحو ما قام احد الا زيدا الفاضل واقول لعل الزمخشري
لا يرى ذلك او يرى انه في غير الظرف والجار والمجرور ولا تساعهم فيهما ما لا
يتسعون في غيرهما قوله والصواب انها في ذلك كله مصدرية وقبلها لام العلة مقدرة
في الشرح من جملة ذلك قوله اتغضب ان اذنا قتيبة حزتا فهذا اعتراف منه
بان القول بانها في هذا البيت شرطية خطا وقد اشار فيما سبق الى ان المتعين
او الراجح عنده فيه كونها شرطية وهو تناقض واقول الذي سبق كونه يرجحه
عندي امور وهذا لا يقتضي ان كونها شرطية صواب عنده ولا ان غيره خطا بل
جاز ان يكون غيره هو الصواب عنده لان مرجحاته اكثر من تلك المرجحات اواقوى
منها قوله ان المكسورة المفردة اذا اسود جنح الليل الى اخره جنح الليل بضم الجيم وكسرها
طايفة منه والخطا جمع كثرة للخطوة بضم الخا وهي ما بين القدمين وخطا فالجمع خفيفة
واسر

واسر اما بسكان السين قال في الصحاح اسد جمعه اسود واسد مقصور منه
واسر مخفف قوله وفي الحديث ان قعر جهنم سبعين خريفا قال النووي في شرح
مسلم ووقع في بعض الاصول والروايات سبعين وهو اما على مذهب من يحذف
المضاف ويبقي المضاف اليه على حاله والتقدير سير سبعين واما على ان قعرها
مصدر قعرت الشي بلغت قعره والتقدير ان بلوغ قعر جهنم لجاي في سبعين
خريفا والخريف السنة انتهى وهذا الثاني هو الذي ذكره المصنف وقد ذكره
قبلهما ابن ملك وعبارته وتخرج على ان قعر مصدر قعرت البير اي بلغت قعرها
وسبعين منصوب على الظرف اي بلوغ قعرها يكون سبعين عاما انتهى والنووي
رحمه الله ممن اخذ عن ابن مالك قوله انه ليدخل الكنيسة الى اخره الجاذر بالجيم
والذال المعجمة جمع جوذر بضمهما او بضم الجيم وفتح الذال ولد البقرة الوحشية
وهو هنا مستعار للنسوة قوله والحنا ايضا باباه لانهم ليسوا اشد عذابا
من ساير الناس في الشرح فيه نظر فقد قيل ان الحديث وارد فيمن يصور الصور
لتعبد من دون الله وفاعل هذا كافر بلا شك ولا بدع حينيذ في ان يكون اهل هذه
الجريمة الشنعا اشد الناس عذابا ويويده ما في مسلم اشد عذابا يوم القيامة
المصورون يدون من يرهينا بما يقوينا وبل الكسائي انتهى واقول يبعد ان يكون
هولا اشد عذابا من فرعون واضرابه ولعل حديث مسلم مخصوص بمن عدا
امثال فرعون الذين فسادهم ازيد من فساد المصورين قوله وعن المبرد انه حمل
على ذلك قراة من قراي ان هذان لساحران في الشرح حكي بعضهم ان ابا
علي الفارسي رده بان ما قبل ان المذكورة لا يقتضي ان يكون جوابه نعم اذ لا يصح ان
يكون جوابا لقول موسى عليه الصلاة والسلام ويلكم لا تفتروا على الله كذبا ولا ان يكون
جوابا لقوله تعالى فتنازعوا امرهم بينهم وهو كلام حسن انتهى واقول لا حسن فيه فانه على
هذا الحمل جواب لاخبار بعضهم بعضا او لاستخبار بعضهم من بعض عند اسرارهم
النجوى حكاه الله تعالى لنا فليتامل فانه من المحاسن ويويده قول صاحب الكشاف
والظاهر انهم تشاوروا في السر وتجادلوا هذا القول ثم قالوا ان هذان لساحران
فكانت نجواهم في تلفيق هذا الكلام وتزويره خوفا من غلبتهما وتثبيطا للناس
عن اتباعهما قوله احدهما ان يجي ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت في الشرح
فان قلت كيف يصح حمل القول بعدم الثبوت على انه شذوذ مجيها بمعنى نعم قلت
يحكي عن ان يقال هو غاية لما يستلزمه الشذوذ من معنى الخفا فكانه قيل قد خفي حتى
انه لم يطلع عليه بعض الناس لما عنده من الخفا فقال انه لم يثبت واقول لا حاجة الى
هذا التكلف بل ما بعد حتى هاهنا مسبب عن ما قبلها لا غاية له وعلى ذلك حمل
التفتازاني ما وقع لصاحب الكشاف من مثل هذه العبارة قوله او بقوله بانها دخلت
بعد ان لشبهها بان المؤكدة لفظا هذا ثالث الاجوبة عن الاعتراض الثاني على ان
ان في الاية بمعنى نعم وتقريره ان اللام دخلت على الخبر في الاية لوقوعه بعد ان

التي يجوز فيهم لشبهها في اللفظ لما تدخل على الخبر لعله وهو ان المذكوم ولم يذكر المصنف
ضعف هذا الجواب كما ذكر ضعف الاول والثاني لان ضعفه ظاهر مما سبق من اول
الامرين اللذين اعترض بهما اولا لان مبنى هذا الجواب على ان اللام في الاية بمعنى
نعم وذلك الاعتراض هو ان مجيها بمعنى نعم شاذ قوله والثاني ان الجمع بين لام التوكيد
وحذف المبتدا كالجمع بين متنافيين في الشرح وجه ذلك ان التاكيد يقتضي
الاهتمام بالموكد والاعتنا به وحذفه يقتضي عدم الاعتنا بشانه فيتنافيا
ولقايل ان يقول انما يتاتى هذا ان لو كان الموكد باللام هو المبتدا المحذوف وهو ممنوع
وانما الموكد نسبة الخبر الى المبتدا سلمنا ان الموكد هو المبتدا لكن لا نسلم التالي
لان المحذوف لدليل في حكم الثابت وقد صرح الخليل وسيبويه بجواز حذف الموكد وابقا
التاكيد في نحو مررت بزيد وجاني اخوه انفسهما انفسهما بالرفع على تقديرهما
صاحباي انفسهما وبالنصب على تقدير اعنيهما انفسهما وقد يقال ان مراده ان
مقام التاكيد مقام بسط ومقام الحذف مقام ايجاز واختصار والجمع بين التاكيد
والحذف جمع بين امرين متنافيين انتهى وقال ابن الصايغ ليس هذا الرد بصحيح لان
المحذوف على قسمين محذوف كالثابت ومحذوف كالمعدوم فان اراد الاول
فممنوع وان اراد الثاني فمسلم لكن المتنازع فيه ليس منه انتهى والقول ليس هذا الباب
للمصنف كما يتوهم من قوله نا انما اراد وانما هو اعتراض لابي علي الفارسي في كتاب
الاغفال ذكره على قول الزجاج في ان هذان لساحران ان التقدير لهما ساحران
قال المصنف في الخاتمة في الشرط الثالث من شروط الحذف معترضا عليه وهو
مخالف للخليل وسيبويه ايضا فان سيبويه سال الخليل عن نحو مررت بزيد
واتاني اخوه انفسهما كيف ينطق بالتاكيد فاجابه بانه يرفع بتقدير هما
صاحباي انفسهما وينصب بتقدير اعنيهما انفسهما ووافقهما على ذلك جماعة
قوله وقيل اسمها ضمير الشان وهذا ايضا ضعيف لان الموضوع لتقوية الكلام
لا يناسبه الحذف قال ابن الصايغ ضمير الشان موضوع للابهام ويلزمه التفسير
واذا فسر المبهم صار الكلام له موقع في النفس هذا كلام التاسي انتهى والقول لا يخفى
ان المصنف يقصد بالموضوع لتقوية الكلام ضمير الشان وبالحذف حذفه بل وقصد
به ان والحذف حذف اسمها وبالضمير في حذفه ضمير الشان ولو سلم فمعنى قوله
الموضوع لتقوية الكلام الذي الغرض منه وضعه لتقوية الكلام فاندفع ما قال
ابن الصايغ لان ضمير الشان الغرض منه تقوية الكلام وان كان موضوعا للابهام
قال اهل المحاني فايدة ضمير الشان تمكين ما يعقبه في ذهن السامع لانه اذا
لم يفهم منه معنى انتظره ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة شيا عظيما قوله
ولانه لو ذكر عطفنا على قوله تعالى قوله والقمار يرد الاشيا الى اصولها في
التعليق يرد عليه مثل يدك ودمك وفيك وقوله مراده ان القمار يرد الاشيا
التي استعملت على غير الاصل الى اصولها المستعملة وما ذكر من اليد ونحوه

اصله

اصله غير مستعمل فلا يرد اليد قوله الا ترى انك تقول لم يك والله يقول
لم يك ولم يكنه ويك لافعلن اما الاولان فلان من يقول لم يك لا يقول اصلها
لم يكن ولم يكن ولوجب رد النون فيها مع الضمير وليس ثمة ما يمكن نسبة هذا الرد
اليه غير الضمير واما الثالث فلان القسم بالضمير لوجب ان يكون حرفه البا وسياتي
في حرف البا اصل حروف القسم فقد رد الضمير القسم الى اصل حروفه وهو البا اذ
قوله الاصل في المبني ان لا يختلف صيغة لعني وصيغه لنصب هذا اذ جيء غير
مخالفة الصيغة رفعه قوله وعكسه البا في احدى ابنتي هاتين اي وعكس الالف
في ان هذان لساحران وانما كان هذا عكس ذلك لان المتاخر في هذا مناسب
للمتقدم وفي ذاك المتقدم مناسب للمتاخر واذا اردت تحقيق الكلام فاعلم ان
معنى قوله وقيل هذا مبني على ان هذا ان يقال جرا ونصبا عند البعض كما يقال رفعا
عند الكل يدل على هذا قوله وان قول الاكثرين هاذين جرا ونصبا ليس اعرابا
مفهومه ان قول الاقلين جرا ونصبا هذان لا ان مقول قول الاكثرين هو هاذين
وليس اعرابا باحرازه وبدل عليه ايضا قوله الاصل في المبني ان لا يختلف صيغه
وحينيذ فالالف في هذان في الاية على قول الاقلين ارجح من البا على الاكثرين
لما ذكره من القياس ومناسبة الف ساحران والبا في هاتين عكس الالف فهي
على قول الاكثرين ارجح من الالف على قول الاقلين لمناسبة ما ابنتي فليتدبر
قوله فالاقسام اذن عشرة في الشرح لا ينبغي للمصنف عد بعض الاقسام هنا
وذلك لان الكلام انما هو في اللفظ الموحد وقد نبه المصنف فيما بعد على انه لا
ينبغي ان يعد من اقسام اما مثل قوله اما انت ذا نفر ولا من اقسام اما مثل اما
اخترت ولا من اقسام الا مثل الا تفعلوه انتهى والقول مبني على اعتراض الشارح على ان
المصنف اراد بالاقسام اقسام ان التي عقد الكلام لها وهو ممنوع وانما اراده
الاقسام التي وقعت هنا لمطلقها وهي ثمانية على سبيل الاستطراد وكذا ذكرها
في بابه واثنان على سبيل الاصالة وهي قسما ان اعني عقد الكلام لها ان المفتوحة
المشددة ومن هنا صح للزمخشري اذ يدعي ان انما بالفتح لتقييد الحصر كانما في
الشرح فيه نظر اذ لا يلزم من كونها فرعا افادتها للحصر من حيث ان الفرع لا يلزم
مساواته للاصل في جميع احكامه نعم الموجب في انما بالكسر عند القايل به قايم في
انما بالفتح والقول هذا النظر مبني على ان الاشارة في قوله ومن هنا راجعة الى قوله
انها فرع عن ان المكسورة وهو ممنوع وانما هي راجعة الى قوله ان يكون حرف
توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر والمعنى ومن اجل ان المفتوحة تكون حرف توكيد
قال الزمخشري انما بالفتح لتقييد الحصر كما تفيده المكسورة معها لان موجب الحصر
في المكسورة موجود في المفتوحة وهو تضمن معنى ما والا او اجتماع حرفي تاكيد
سلمناه لكن معنى كلامه ومن اجل ان المفتوحة فرع عن المكسورة صح للزمخشري
اذ يدعي ان انما بالفتح لتقييد الحصر كانما اي قياسا عليها بجامع بينهما قال قيل

الصحيح انه لا تثبت اللغة بالقياس وهذا اثبات اللغة به اجيب بعد تسليم ان
اللغة لا تثبت بالقياس بان هذا ليس منه لان ذلك ان لا يسمى مسكوت عنه
باسم الحاقا له بمعنى سمي بذلك الاسم لاجل معنى تطور التسمية معه كتسمية ٥
النبيذ خمرا الحاقا له بالعقار وهو الخمر للعقل وتسمية النباش سارقا للاخذ
خفية وما نحن فيه ليس كذلك قوله وقول ابي حيان هذا شي انفرد به ولا يعرف القول
بذلك الا في انما بالكسر مردود بما ذكرناه يعني من القياس الصحيح على انما بالكسر
وابو حيان هو محمد اثير الدين ابن يوسف بن علي بن يوسف الامام النحوي
اللغوي ولد بغرناطة من الاندلس في سنة اربع وخمسين وستمائة ولازم الشيخ
بهاء الدين بن النحاس ولما تقدم القاهرة وصنف كثيرا وتخرج به ائمة وله
النظم الرائق والباع الطويل في القراءات وحفظ منهاج الاورقسين وكان يعقد
القاف على لغة الاندلسيين الا في القرآن العزيز اضر في آخر عمره وتوفي بالقاهرة
وصنف كثيرا وتخرج به سنة خمس واربعين وسبعمائة وفي الشرح ورد دعوى
ابي حيان ان هذا شي انفرد به الا الزمخشري وانه لا يعرف القول بذلك الا
الا في انما بالكسر بان ثبت ان غير الزمخشري قال بذلك وان القول به معروف
مشهور عند النحاة لا يكون المفتوحة فرع المكسورة قوله لما كان قياس المفتوحة
على المكسورة صحيحا كان القول به كالمشهور المتعمد فاليه صح الرد به على
ابي حيان قوله فالمعنى ما اوحي الي في امر الربوبية الا التوحيد لا الاشراك
في عبارته جمع بين العطف بلا وبين النفي والاستثناء وقد نص صاحب المفتاح
على منعه لان لا موضوعة لان ينفى بها ما اوجبت للمتبوع لا لان ينفى بها ما نفيته
عنه قوله قال الطيبي والحق جوازه على تاكيد ما هو منفي قبلها وقال التفتازاني قد
يقع ذلك في تراكيب المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم
قوله فان النفي والا للحصر هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها فانما للنفي
والا للحصر وفي الشرح عليه سؤال وهو ان الا استثنت بمجردها للحصر
وجوابه ان قوله للنفي ليس خبر ان وانما هو متعلق بمحذوف صفة لما ان الخبر
قوله للحصر والتقدير فانما الكائنة للنفي والا للحصر او فان ما اعنيتها الكائنة
للنفي والا للحصر قوله والاصح انها انها موصول حرفي تؤول مع معموليه بالمصدر
في عبارته تسامح والاحسن منها قول الرضي وان المفتوحة موضوعة لتكون بما بعدها
مصدر خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغني ان زيدا قائم بلغني قيام زيد
وكذا اذا كان الخبر جامدا نحو بلغني انك زيد اي زيديتك قال يا النسبة
اذا لحقت آخر الاسم ولحقها التاء افادت معنى المصدر نحو النوعية والمضروبية
وزعم السهيلي هو ابو القاسم عبد الرحمن الخطيب ابو محمد عبد الله الامام
المشهور ولد سنة ثمان وخمسمائة يعد ثبتا لغة وتوفي بمراكش في شعبان
سنة احدى وثمانين وخمسمائة وكان مكفوفا قال ابن خلكان وسهيل النسبة

الى

الى سهيل وهي قرية بالقرب من مالقة سميت باسم الكوكب لانه لا يرى في
جميع الاندلس الا من جبل مطل عليها قوله وليس منه قول زهير هذا رد على
ابن الشجري فانه جعل بيت زهير منه واخال بكسر همزة المضارعة في الاكثر
وقد تفتح بمعنى اظن وفي البيت اختصاص القوم بالرجال قوله لما سياتي تنبيه
مسطورا حيث قال وقتله بيت زهير لان الاستفهام معها على حقيقته في
الشرح يرد عليه النقض بصور كثيرة وقعت فيها ام متصلة بعد همزة ليست
للتسوية ولا الاستفهام الحقيقي كما اذا كانت للانكار والنفي قال قلت ليس
المراد بكون الاستفهام معها على حقيقته كونه كذلك دائما وانما المراد وجوده في
الجملة فيكون وجه الفرق ان ام التي بعد همزة التسوية لا استفهام معها البتة
والتي بعد همزة ليست للتسوية يوجد الاستفهام الحقيقي معها في بعض الصور
قد وقع للمصنف نحو هذا ان الهمزة اذا كانت للانكار كانت بمنزلة النفي والمتصلة
لا تقع بعده فعلم ان خروج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي مناف للمتصلة عنده
انتهى اقول ما وقع للمصنف بعد هذا لا يدل على ان خروج الاستفهام عن معناه
الحقيقي والى اي معنى كان مناف لها ان مراد المصنف كلام المتصلة وانما يدل
على ان خروجه الى الانكار الابطالي مناف لها وهو لا يقتضي ان خروجه الى
معنى كان منافيا لها ان مراد المصنف ان الاستفهام معها على حقيقته في الجملة
لا في جميع الصور بدليل انه سيحكي عن الزمخشري في قوله تعالى ام كنتم شهداء
جواز كون ام متصلة والهمزة فيه للانكار والتوبيخ وفي قوله تعالى قل اتخذتم عند
الله عهدا جواز كون ام متصلة ام بمعنى اي الامرين والهمزة فيه للتقرير ولم يتعقب
واحدا منهما وام الاخرى تقع بين المفردين الذين يطلب تعين احدهما سواء انضم
الى الاول ما يصير به كلاما مما ليس بمسؤول عنه او الى الثاني ولهذا قال المفردين
بالتعريف وان كان المناسب لقوله وبين جملتين التنكير قال المصنف في اوضح المسالك
وتقع بين مفردين متوسطا بينهما ما لا يسال عنه نحو انتم اشد خلقا ام السماء بناها
او متاخرا عنهما نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون انتهى قوله للطيف
الى آخره الطيف خيال المحبوبة الذي يسهل لمصنفه اذ ذلك زاره في النوم والرباع
الخائف وارقني اسهرني واهي باسكان الهاء بعد الهمزة وفي شرح التسهيل للمصنف ان
ذلك لم يجي الا في الشعر وعاد لي حاني والحلم المتين وقد تسكن لامه زويا النائم قوله
وذلك على الارجح في نحو من انها فاعل بمحذوف لان الاستفهام عن الفعل اولى
من الاستفهام عن الذات قوله لعمرك ما ادري الى آخره شعيث بضم الشين
المعجمة وفتح العين المهملة قال ابن السيد في شرح الكامل شعيث بن سهم وقال
ابن سيده شعيث اما تصغير شعث او شعيث او اشعث تصغير ترخيم ورواه بعضهم
شعيب وهو تصحيف وسهم بفتح السين المهملة ومنقر بكسر الميم وسكون النون وفتح
القاف وبالراء في آخره قوله الاصل اشعث بالهمزة في اوله والتنوين في آخره فحذفا

للضرورة في الشرح واما ان الاصل شعيث بالتنوين فممنوع فقد قال السيرافي عند انشاد هذا البيت لابد فيه من تقدير الالف لانه يهجوا اهل القبيلة لقوله لم تستقر على اب لان بعضا يعزوها الى المنقر وبعضا يعزوها الى سهم قلت فيحتمل ان يكون في البيت ممنوعا من الصرف نظرا الى انه اسم القبيلة فلا يكون حذف تنوينه ضرورة والاخبار عنه بابن لا يمنع ارادة التانيث لجواز رعاية التذكير وضده باعتبارين انتهى قوله ومثله بيت زهير السابق في الشرح يريد ان بيت زهير الذي انشده اولا مثل البيت الذي انشده اخرا من حيث وقوع ام فيه بين جملتين اسميتين وهو معترض بانها بحسب الظاهر انما وقعت بين جملة اسمية ومفرد فان قلت التقدير ام هم نساء قلت هو ممكن لكن يبقي النظر في تفريقه بين قوله تعالى انتم اشد خلقا ام السما وبين بيت زهير فان ام وقعت في كل منهما بين جملة ومفرد بحسب الظاهر فتقدير حرتم به الجملة في البيت دون الاية تحكم انتهى واقول لا تحكم لان ما بعد ام في البيت يجب ان يكون جملة لكونه معادلا للمسول عنه بالهمزة الذي حقه في البيت ان يكون جملة لكونه معمولا في المحل لادري الذي هو من افعال القلوب التي تقع معانيها على مضمون الجمل لعدم اخذها الفاعل واذ لم يكن معمولا له في اللفظ لتعليقه عن العمل في لفظه بالهمزة واما الاية فما بعد ام فيها مفرد لعدم ما يقتضي كونه جملة ولا كون المسول عنه بالهمزة فيها كذلك حتى يلزم كون معادله جملة فالسما في الاية معطوفة على انتم واشد خلقا خبر غير مسول عنه فليتامل قوله حتى جعله من النوع الاول ام التي يتقدمها همزة التسوية قوله فان قلت فقد قال ذو الرمة الى اخره هذا السوال وجوابه لابن عصفور في شرح الجمل وذو الرمة لقب الراعي قال في الصحاح هي قطعة من حبل بالية والجمع رمم ورمام وبها سمي غيلان ذو الرمة والمدرج بفتح الميم مصدر او اسم مكان من درج اي مشي والمتروح اسم فاعل من تروح بمعنى راح رواحا نقيض غدا غدوا والرواح ايضا اسم للوقت من زوال الشمس الى الليل والزوجة المنكوحة لعقد النكاح ويقال لها زوج ايضا وهو الواقع في التنزيل كما يقال لبعلها وجيره بكسر الجيم جمع جار واكثبه بالمثلثة جمع كثيب وهو الرمل المجتمع كالكوم والدهنا موضع ببلاد تميم يمد ويقصر وهو في البيت مقصور قوله مسلة اذا عطفت بعد الهمزة باو فان كانت همزة التسوية لم يجز قياسا لان ما تقتضيه او مناف لما تقتضيه التسوية لان او تقتضي احد الشيئين او الاشيا والتسوية تقتضي نفس الشيئين او الاشيا قوله وقد اولع الفقها وغيرهم بان يقولوا سوا كان كذا وكذا وهو نظير قولهم يجب اقل الامرين من كذا او كذا والصواب العطف في الاول بام وفي الثاني بالواو وفي الصحاح تقول سوا علي قمت او قعدت انتهى ولم يذكر غير ذلك وهو سهو وفي الكامل للهذلي ان ابن محيصن قرا من طريق الزعفراني اولم تنذرهم وهذا من الشذوذ بمكان حرم المصنف رحمه الله بعدم صواب قول الفقها وبسهو صاحب الصحاح وبشذوذ قراة ابن محيصن بنا على ما يقتضي القياس من عدم الفرق بين همزة التسوية وبينها بدون همزة وعلى قول الفارسي فانه قال لا يجوز او بعد سوا فلا يقال سوا علي قمت

اوقدرت

او قعدت لانه يكون المعنى سوا علي احدهما وذا لا يجوز لان التسوية تقتضي شيئين فصاعدا انتهى لكن قال الرضي ويرد عليه ان معنى ام ايضا احد الشيئين او الاشيا فيكون معنى سوا علي اقمت ام قعدت سوا علي ايهما فعلت اي الذي فعلت من الامرين هذا ايضا ظاهر الفساد وانما لزمه ذلك اي وام لانه جعل سوا خبرا مقدما ما بعده مبتدا والوجه ان سوا خبر مبتدا محذوف اي الامران سوا ثم بين الامرين بقوله اقمت ام قعدت والجملة سادة مسد جواب الشرط الذي لا شك في تضمن الفعل بعد سوا وما ابالي معناه الاترى الى افادة الماضي في مثله معنى المستقبل وما ذلك الا لتضمن معنى الشرط انتهى وقال السيرافي في شرح الكتاب وسوا اذا دخلت بعدها الف الاستفهام لزمت ام بعدها كقولك سوا علي اقمت ام قعدت واذا كان بعد سوا فعلان بغير استفهام كان عطف احدهما على الاخر باو كقولك سوا علي اقمت او قعدت انتهى وهو يقتضي صحة قول الفقها وصاحب الصحاح وعدم شذوذ القراة اعني موافقتها للقياس وفي الشرح ثم العجب من ايراد المصنف قول الفقها ~~وصاحب الصحاح~~ سوا كان كذا او كذا في المعطوف بعد همزة التسوية وكذا ما في الصحاح والغرض ان لا همزة في شي من ذلك وكانه توهم ان الهمزة لازمة بعد كلمة سوا في اول جملتيها فقدر الهمزة اذ لم تكن مذكورة وتوصل بذلك الى تخطية الفقها وغيرهم واقول لا نسلم ان المصنف اورد قول الفقها وصاحب الصحاح على انه من المعطوف باو بعد همزة التسوية بل انما ذكره استطرادا بعد ذكر حكم المعطوف بعد همزة التسوية لمناسبة بينهما بنا على قول الفارسي كما قررناه ونظير ذلك في الاستطراد ذكره قول الفقها اقل الامرين من كذا او كذا ولما كان هذا بعيد المناسبة قال وهو نظير قولهم اقل الامرين من كذا او كذا اقول اجيب عن هذا بان المبين ليس الامرين حتى يمتنع العطف باو وانما المبين الاقل وهو احدهما فجاز العطف قوله فتعطف الاول باو والثاني بام اذ المراد احدهما افضل من ابن الحنفية ام ابن الحنفية افضل من احدهما قوله وعن الكيسانية هم صنف من الروافض وهم اصحاب المختار بن عبيد امير الكوفة من جهة عبد الله بن الزبير كان يلقب بكيسان وابن الحنفية هو محمد بن علي بن ابي طالب من امراة منسوبة الى حنيفة وهو حنيفة بن لجيم بن صعب بن علي بن بكر بن وايل ابو حي من العرب قوله ولا يجوز ان تجيبه بقولك الحسن او بقولك الحسين قيل هذا معارض لما اجاله من صحة الجواب بالتعيين لانه جواب وزيادة قلت لا معارضة لان صحة الجواب بالتعيين في او لان المخاطب الى جوابها لان جوابها باحدهما وهو يصدق على المعين وعدم صحته في ام لانه لم يات بجوابها لان جوابها بنفس ما قبلها او بنفس ما بعدها وما قبلها فيما نحن فيه وهو مجموع الحسن والحسين افضل غير عنه باحدهما واما لا الاختصار لانه بمعناه الحاصل ان كلمة احدهما في جواب السوال بام كما في مثالنا نايبة عن الجواب فلا يجوز ان يذكر ويقام المعنى الذي صدقت عليه مقامها لان النايب

لايناب عنه ولان المعين الذي صدق عليه كلمة احدهما لو كان جوابا لما لم يبال عنه
اذا السوال في مثالنا بام وهو جواب للسوال با وقد اشار المصنف الى هذا بقوله
لانه لم يبال لعن الافضل من الحسن وابن الحنفية الى اخره **قوله** ومنه بحث كما مر
اشار بهذا الى قوله في الالف المفردة وذلك انا نقول لا حاجة الى تقدير معادل
في البيت لصحة قولك لا ادري هل طالبها رشدا واستناع ان يوتى لها بمعادل
قوله اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفة **في** الشرح يرد عليه قوله تعالى
والذين تبوؤا الدار والايمان فان المعطوف محذوف والتقدير والفوا الايمان
ولعل مراده حذف المعطوف وما له من متعلق اذ كان فلا يرد شي من ذلك انتهى
واقول يمكن ان يقال ايضا مراده بالعاطف ما ليس بواو ولما اشتهر من ان الواو وانفرد
من حروف العطف بانها تعطف العامل المحذوف الذي بقي معموله كما في الاية **قوله**
ولهذا المعطوف جملة انا خير ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها ان الاصل ام
تبصرون ثم اقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا
له انت خير كانوا عنده بصرا وهذا معنى كلام سيبويه **في** الشرح هذا ماخوذ من
كلام الزمخشري لكن كلام المصنف ظاهر في اتصال ام وكلام الزمخشري نص فيه
وكلاهما مخالف لكلام سيبويه فانه قال في الكتاب هذا باب ام منقطعة وذلك قولك
اعمرو عندك ام عندك زيد فهذا معنى ليس بمنزلة ايهما عندك الا ترى انك لو قلت
ايهما عندك عندك لم تستقم الا على التكرار فكما جا ام ها هنا بعد الخبر منقطعة كذلك يجي
بعد الاستفهام وذلك انه حين قال اعمرو عندك فقد ظن انه عنده ثم ادركه مثل
ذلك الظن في زيد بعد ان استغنى كلامه على اليقين **ثم قال** ومثل ذلك دهذه الانهار
تجري من تحتي افلا تبصرون ام انا خير من هذا الذي هو مهين كان فرعون قال افلا
تبصرون ام انتم بصرا فقوله ام انا خير من هذا بمنزلة ام انتم بصرا لانهم لو قالوا انت
خير منه كان بمنزلة قولهم قولهم نحن بصرا فكذلك ام انا خير بمنزلة ام انتم بصرا ام لا
وذلك ازيد عندك كان ظن حين قال ازيد عندك كان ظن انه عنده ثم ادركه مثل
ذلك الظن في انه ليس عنده فقام الانفات تراه قد حكم بان ام في الاية منقطعة ورد
انقطاعها بما رايت فكيف يحكم بان ما ذكره المصنف هو معنى كلام سيبويه مع القول
بان ام متصلة انتهى ما في الشرح **واقول** انما يرد هذا لو كانت الاشارة في قول المصنف
وهذا معنى كلام سيبويه الى مجموع ما تقدم من ان ام متصلة عاطفة وان ما بعدها
قايم مقام المعادل لها وهو ممنوع **وانما** الاشارة فيه الى القريب وهو اقامة انا
خير مقام تبصرون وانهم اذا قالوا انت خير كانوا عنده بصرا وهذا هو المعنى
في كلام سيبويه كما ذكرناه **و**يدل على ان الاشارة في كلامه الى اقامة انا خير
مقام تبصرون تصريحه في حرف بلى بان سيبويه امتنع من جعل ام متصلة في
قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير **قوله** فان قلت فانهم يقولون اتفعل هذا
ام لا والاصل ام لا تفعل **قلت** السوال وارد على قوله لم يسمع حذف معطوف

بدون

بدون عاطفة **قوله** انما وقع الحذف بعد لا ولم يقع بعد العاطف اخر الجواب
يحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجملة هنا
مذكورة لوجود ما يغني عنها **في** الشرح لو منع المصنف كون المعطوف محذوفا
في هذا المثال لا لاستغنى عن هذا الاعتذار لعني عن قوله واحرف الجواب الى
اخره وذلك لان المعطوف هنا مجموع لا تفعل وهذا المجموع لم يحذف وانما
حذف بعضه والكلام في الاول لا في الثاني فيتجه على المصنف مواخذة من جهة
تسليمه للسايل ان المعطوف محذوف وليس كذلك على ان ظاهر كلامه في المثال
المذكور ان ام متصلة وكان ذلك لجعلها عاطفة والا فالمنقطعة غير عاطفة
كما صرح به المغاربة وسيبويه يرى انها في مثل هذا التركيب منقطعة كما
مر قريبا انتهى **واقول** حاصل جواب المصنف لا نسلم ان المحذوف هنا جميع
المعطوف الذي كلامنا فيه وانما المحذوف هنا البعض من المعطوف اقيم مقامه
البعض الباقي فنبه على ان المحذوف بعض المعطوف بقوله انما وقع الحذف
بعد لا ولم يقع بعد العاطف ونبه على ان البعض المحذوف اقيم مقامه البعض
الباقي بقوله واحرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم هي في اللفظ
مقام تلك الجمل فكان الجملة مذكورة قليلا **قوله** الثاني ان تكون منقطعة سميت
بذلك لان الكلام معها على كلامين بخلاف المتصلة فانها مع الهمزة التي قبلها كاي
وجواب المنقطعة لا او نعم لانه استفهام مستانف **قوله** وهي ثلاثة انواع **في**
الشرح هذا الحصر في الثلاثة منقوض بمثال سيبويه اعمرو عندك ام عندك
زيد فان ام فيه منقطعة مع انه ليس شيا من تلك الانواع الثلاثة **قوله** لا ينقض
فان مثال سيبويه داخل في النوع الثاني لا الاول وقوله مسبوقة بهمزة لغير
الاستفهام للعهد والمعهود هو الاستفهام المذكور في ام المتصلة وذلك
الاستفهام هو الذي للتسوية والذي يطلب به وبام التعيين والهمزة في
مثال سيبويه ليست لواحد منهما كما عرفت فيما نقلنا عنه **قوله** ومسبوقة
باستفهام بغير الهمزة اطلق المصنف المسبوقة بغير الهمزة وهو مقيد **قال** الرضي
فان كان بهل جاز كما مثل وان كان باستفهام فان كان بعد ام داخلا في عموم
ذلك الاسم نحو من عندك ام عندك عمرو وفي عموم الحكم المنسوب نحو اين
زيد ام عندك عمرو لم يجز لان معنى ام مع ما بعدها في الموضعين يستفاد مما
قبلها **و**ان كان ما بعد ام غير داخل في عموم ذلك الاسم نحو من عندك ام عندك
حمار ولا داخلا في عموم الحكم المنسوب اليه نحو من عندك ام ضربك عمرو ومن
يضرب ام من تشتم جاز **قوله** ومعنى ام المنقطعة الذي لا يفارقها الاضراب النسخ
هكذا وقع في بعض ووجهه ان المنقطعة مجرور بصفة ام والذي لا يفارقها
في محل رفع صفة معنى والاضراب خبره وفي بعضها اللتي بدل الذي وهي كالاول
الا ان هذه اعتبر فيها اكتساب المضاف وهو معنى من المضاف اليه وهو ام التانيث

فانثنت صفقته و في بعضها ومعنى ام المنقطعة لا يفارقها الاضراب ووجهه
ان لا يفارقها حال من المبتدا اعني نعمى متوسطة بينه وبين خبره على قول من يجيز
ذلك او حال من المضاف اليه اعني ام او من ضميره المستتر في المنقطعة قوله كذبتك
عينك الى اخره واسط بلد بالعراق اختطه الحجاج والغلس ظلمة اخر الليل و الرباب بفتح
الرا وهو حد بين السحاب الابيض واسم امراة ولغير ابي عبيدة ان يقول ام في البيت
منقطعة ومعناها الاضراب مع الاستفهام او يقول متصلة والهمزة قبلها محذوفة
قوله والذي يظهر قولهم ان المعنى في نحو ام جعلوا لله شركا ليس على الاستفهام لقايل
ان يقول ان اراد مطلق الاستفهام حقيقيا كان او غيره كما هو الموافق لجعله ام في
هذه الاية فيما سبق لمجرد الاضراب فهو ممنوع بل الاية على معنى الاستفهام التوبيخي
قال صاحب الكشاف ام جعلوا بل اجعلوا ومعنى الهمزة الانكار وان اراد الاستفهام
الحقيقي فنفيه عن الاية لا يضر البصريين لانهم ارادوا بمعنى الهمزة اعم من الحقيقي
وغيره قال قلت لعل مراد البصريين عند المصنف بمعنى الهمزة معناها الحقيقي قلت لو كان
كذلك لم يلزمهم بالتاكيد في نحو ام هل تستوي الظلمات والنور لان الاستفهام فيه
ليس بحقيقي قوله ولانه يلزم البصريين دعوى التاكيد في نحو ام هل تستوي الظلمات
في الشرح التحقيق ان اهل البلدين متفقون على ان ام تجي للاضراب وانما الخلاف
في تسميتها حينئذ منقطعة فهو امر لفظي صرح التفتازاني في حاشية الكشاف
ان ام الداخلة على الاستفهام حرف لمجرد الاضراب بمعنى بل وليست متصلة ولا
منقطعة فحينئذ لا يرد على البصريين شي مما قاله المصنف انتهى واقول لو كان الامر كما
في الشرح لزاد في الاوجه ام على القول بانها لا تسمى حينئذ منقطعة وجها خامسا
وهو ان تكون حرف اضراب قوله فرده عليه الاصمعي فقال انه بالنصب يحتمل ان
الاصمعي انما رده لاجل الرواية لا لاجل الاعراب و الاصمعي هو عبد الملك بن قريب
بن عبد الملك صاحب اللغة والاخبار سمع من ابن عون وقرة وشعبة وروى عنه ابو
عبيد وابو حاتم السجستاني والرياشي والصفاني وغيرهم قال الشافعي ما عبر
احد عن العرب باحسن من عبارة الاصمعي قال الاصمعي احفظ ستة عشر الف ارجوزة
توفي سنة خمس عشرة وقيل سبع عشرة وقيل ست عشرة ومائتين في عشر التسعين
قوله لان ربما لعطا الابو الرئمان بكسر الرا واسكان الهمزة مصدر رئمت الناقة على
ولدها اذا اعطفت عليه والبو جلد حوار محشو على صورة الحوار لان في رفعه اخلالا
لفظيا من مفعول اعطى ولقد برا في الشرح قد يلتزم ولا يحذف منه لان الفعل المتعدي قد
يكون الغرض منه اثباته لفاعله او نفيه عنه فقط فينزل منزلة اللازم ولا يقدر له
مفعول ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون الضمير من قوله به عائدا على ما لا على
البو وبه يتعلق بتعطي على انه مضمن معنى تجود فلا يكون محل مفعول نعم دفع رئمان
انتهى قوله فيه اشعار بجواز عود الضمير من به على البو دون ما وفيه نظر لانه يلزم
خلو الصلة من ضمير يعود على الموصول نعم لو كانت مصدرية جاز ذلك على ان كلام ابن

التجري

التجري انما هو على الظاهر وهو ان يراد بعطا الحي معناه من غير تضمين وفي حاشية المطول
ورئمان يروى مرفوعا بدلا من ما ومجرورا بدلا من الضمير المجرور في به منصوبا على انه
مفعول تعطي وعلى الاولين ضمن تعطي معنى تسمح قوله والجر اقرب الى الصواب فلذلك الضمير له
الرئمان الذي هو عطيتها معمولا لتعطي بواسطة ابداله من الضمير الذي هو معمول له بواسطة
حرف الجر في التعليق لانه غير محتاج الى تقدير محذوف بخلاف الرفع فانه عنده مفتقر الى
تقدير الرابط قوله الضمير المجرور عائد الى ما فما يحتاج اليه الرئمان من الربط على تقدير
ضمير راجع الى المبدل منه في الشرح هذا مبني على انه بدل بعض او اشتمال ولا يتعين
ذلك بل يجوز ان يكون بدل كل فلا يحتاج الى رابط انتهى قال قلت يتعين انه بدل اشتمال
لان الباء فيه به للاستعانة بنا على ما هو الظاهر من عدم تضمين تعطي والضمير فيه عائد
الى ما والذي تعطي المعلوف مستعينة به هو انفها فيكون ابدال الرئمان من به بدل
اشتمال قلت ولا يفتقر الرفع وحده حينئذ الى الاحتياج الى الضمير بل يشاركه
في ذلك الجر على البدل من الضمير لانه عائد الى ما قوله ما تنقم الحرب العوان الى
اخره قد يظن ان في هذه الابيات العيب المسمى في علم القافية بالاكفا وهو اختلاف حرف الروي
بما يقاربه في المخرج وليس كذلك لان الروي فيها هو الباء ولم يختلف و تنقم بكسر القاف وفتحها
تكره والحرب العوان التي قوتل فيها مرة بعد مرة والبازل من بزل البعير اذا انشق نابه وذلك
في السنة التاسعة وربما بزل في الثامنة قوله لمثل هذه المقطعات والخرافات المقطعات
جمع مقطوعة وهي ما نقص عن عشرة ابيات وقيل لها ايضا مقطوع والخرافات بتخفيف الراء الاباطيل
والاكاذيب جمع خرافة قال في الصحاح وخرافة اسم رجل من عذرة استهوته الجن وكان يحدث
بما راى فكذبوه وقالوا حديث خرافة ويروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال وخرافة حق
والراء فيه خفيفة ولا تدخله الالف واللام لانه معرفة علم الا ان يريد به الخرافات
الموضوعة من حديث الليل انتهى قوله لحصول العلم بكون احدهما يعني بوجود احدهما معينا
وهو الامر وهذا تعليل لكون الاستفهام تقريريا وفي بعض نسخ الكشاف لحصول العلم بكون
اخرهما بالكاف بالخاء المعجمة والرهو ظاهر انتهى قوله احاد ام سداس الى اخره هذا البيت
مطلع قصيدة للمتنبي والمنوطة المعلقة والتناد مصدر تنادوا اذا نادى بعضهم بعضا واصله
التنادي بالياء حذفت لدلالة الكسرة عليها قوله ايا شجر الخابور الى اخره لاخت الوليد بن
طريف الخارجية ترثي اخاها وبعده فتى لا يحب الزاد الا من التقا ولا المال الا من قنا وسيوف وفي الصحاح
الخابور بالمعجمة موضع من بلاد الشام ويكون تقديم الخبر وهو احاد على المبتدا وهو ليلتنا لكونه اسما
واجبا قال ابن الصايغ هلا جعل كل شي في موضعه فاعرب احاد مبتدا وليلتنا خبره وسوغ
الابتدا بالنكرة الاستفهام المقدر لدلالة العطف عليها وهذه طريقة سيبويه انما هي في اسم
استفهام نكرة بعده معرفة لا في اسم نكرة قبله همزة استفهام مقدرة وبعده معرفة على ان
الغرض الاخبار عن ليلته لا الاخبار عن واحدة اوست في واحدة قوله ثم نظر الى طولها فشك
تقدم ان ام المنقطعة تكون لمجرد الاضراب وتكون له مع الاستفهام وبيت المتنبي على تقدير
انقطاع ام يحتمل الامرين فاشار الى الاول بقوله ثم نظر الى طولها فشك يعني في انها واحدة فجزم

بانها ست ليال في ليلة فاضرب يعني عن اخباره بانها واحدة اضرابا مجردا عن الاستفهام
واشار الى الثاني بقوله او شك هل هي ست في ليلة ام لا فاضرب يعني عن اخباره بانها واحدة
واستفهم يعني عن انها ست في ليلة فالاحتمالان اشتركا في الاخبار بان ليلته واحدة وفي
الشك بعد ذلك الاخبار وافترقا بانه في الاحتمال الاول حصل له بعد ذلك الشك جزم
بانها ست في واحدة فاضرب عما اخبر به اولا واخبر بما جزم به ثانيا وفي الاحتمال الثاني
لم يحصل له بعد ذلك الشك اعني شكه في انها ست في واحدة جزم بشي فاضرب عما اخبر به
اولا واستفهم عن ما شك ثانيا قوله وعلى هذا فلا همزة مقدرة يعني على تقدير كون ام منقطعة
سواء كانت لمجرد الاضراب اوله مع الاستفهام لا همزة مقدرة قبلها لان ام المنقطعة تاتي مسبوقة
بالخبر قوله ومن الاعتراض بجعله ام هي سداسي فان قلت لم لا يكون المبتدا المذكور لسداسي
والمحذوف لاحاد وحينئذ فلا اعتراض قلت لان الحذف من الثاني لدلالة الاول اكثر من الحذف
من الاول لدلالة الثاني وقد رجح المصنف في الباب الخامس في الخاتمة لذلك اذا اراد الامرين
كون المحذوف اولا او ثانيا فكونه ثانيا اولى قوله ومن الاخبار عن الليلة الواحدة بانها ليلة
ابن الصايغ في عبارته خلل حيث قال اخبار عن الليلة الواحدة بانها ليلة وانما هو اخبار
عن ليلته بانها ليلة واحدة وقوله لا فايدة في ممنوع لان معنى ليلة واحدة عكس القسم
الذي انتقل اليه انتهى من التعليق انما اخبر عن ليلته بانها واحدة والاخبار صحيح باعتبار
العالم تردد قوله استعمال احاد وسداس بمعنى واحدة وست في الشرح يحتمل ان الكلبي قصد
التقسيم والمعنى الاخبار عن ليلة فراقه للاحبة بانها منقسمة الى ليلة واحدة اي ان كل
جزء من اجزائها بمثابة ليلة واحدة ثم رأى انها اطول من ذلك فاضرب واستفهم هل هي
باعتبار متصلة فالمعنى طلب التعيين لاحد هذين الامرين فلم يخرج العدد المعدول عن
استعماله في معناه انتهى قوله واستعمال سداسي والكرهم بابا هانى في الشرح مثل هذا لا يعد
لحنا لانه ليس بخارج عن كلام العرب بناء على ما نقله كثيرون من الايمة ولو كانت مخالفة الاكثر لحنا
لزم ان يلحن كثيرا من العلماء الذاهبين الى ما لم يقل به غير القليل انتهى واقول انما سمى المصنف
هذا لحنا في قوله لحنان على سبيل التغليب لوقوعه مع لحن حقيقي لا لانه لحن حقيقة قوله
ساعدها ابن جوية ساعدة في الاصل اسم للاسد وجوية بضم الجيم وفتح الهمزة وتشديد
المثناة التحتية اسم ام هذا الشاعر وهو في الاصل تصغير حوة قال قال في الصحاح الحوة
مثال الحمرة لون من الالوان الخيل والابل وهي حمرة تضرب الى السواد قوله ذلك خليلي الى اخره
ذو عند اهل هذه اللغة موصول بمعنى الذي والسلمة بفتح السين وكسر اللام واحدة السلام بكسر
السين وهي الحجارة قوله وفي الحديث ليس من امبر امصيام في امسفر اخرج هذا الحديث احمد في مسنده
والطبراني في الكبير من حديث كعب ابن عاصم ورجاله رجال الصحيح قالا لازهري والوجه ان لا تثبت
الالف في الكتابة لانها مبدلة كالالف واللام قوله ال وقوله احدها ان تكون اسما موصولا بمعنى
الذي وفرعه في حاشية التفتازاني وظاهر كلامه يعني الزمخشري بل صريحه في المفصل ان
اللام في الذي حرف تعريف وان اللام التي تعد من الموصولات هي تلك اللام التي كانت في الذي
لا انها تعد اسما لا حرفا لانها بمنزلة الذي لكونه تخفيفا له والجمهور على انه اللام التي هي من

الموصولات

الموصولات ليست منقوصة الذي بل اسم موضوع براسه لزم دخول الاسم لكونه في صورة
حرف التعريف وظهر اعرابه في ذلك الاسم فهو اسم في صورة الحرف وصلته فعل في صورة الاسم
قوله وهي الداخلة على اسما الفاعلين والمفعولين في الشرح هذا اذا لم تكن للعهد اما اذا كانت
له كما في قولك جاني ضارب فاكرمت الضارب فلا خلاف في حرفيتها على ما صرح به الرضي
قوله وهذا ايضا اذا لم يكن اسم الفاعل والمفعول بمعنى الثبوت كالمؤمن والصايغ بل كان بمعنى
الحدوث كما يشير اليه قوله قيل والصفات المشبهة وليس بشي لان الصفات المشبهة
للثبوت فلا توصل بالفعل وقد صرح بذلك التفتازاني في المطول وقال ان كلام صاحب
الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك في غير موضع قوله وذلك دليل على انها ليست حرف تعريف
لانه لا يدخل على الافعال اسم موصول وانما دخولها على الظرف فلا يمنع كونها حرف تعريف
ويحتمل ان يقال مراده بالظرف المضاف الواقع في الشاهد الذي انشده فيمتنع حينئذ
كونها اداة تعريف لامتناع مجامعتها للمضاف انتهى واقول بل المراد بالظرف في قوله وربما
وصلت بظرف الظرف التام الذي بمعنى الجملة ودخولها عليه يمنع كونها حرف تعريف
كما يمنع ذلك دخولها على الجملة قوله صوت الحمار اليجدع هذا العجز بيت وهو لقول الخنا
والبغض العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع والخنا بالمعجمة والنون والقصر اللفظ
اللفظ القبيح والنطق التكلم بالحروف المفهمة والمراد به هنا خروج الصوت من فم الحيوان
وفي الصحاح حمار مجدع مقطوع الاذن واما قول ذي الخرق الطهوي اتاني كلام التغلبي
ابن دليق ففي اي هذا ويله يتنزع لقول الخنا والبغض العجم ناطقا الى ربه صوت الحمار اليجدع
فان الاخفش يقول اراد الذي يجدع كما يقول هو اليضربك يريد الذي يضربك وقال
ابن السراج لما احتاج الى رفع القافية قلب الاسم فعلا وهو من اقبح ضرورات الشعر انتهى
وابن دليق فارس مشهور من فرسان العرب في الجاهلية ويقال شرع الله بالشر وبزع
بمعنى وبعل نزاع اي سريع الى الشر والغضب في الشرح ويجدع بالدال المهملة من قولك
جدعته اي سجنته وذلك ان الحمار اذا احبس كثر تصويته واما اذا جعل من الجدع الذي
هو قطع الانف او الاذن او الشفة فلا يظهر له معنى قوله خلافا للاخفش وابن مالك
في الاخيرتين انهما اجازا دخول ال الاسمية في السعة على المضارع ولم يقصر ذلك على
الشعر وبنى ابن مالك ذلك على ان الضرورة ما لا مندوحة للشاعر عنه وللشاعر هنا
مندوحة بان يقول صوت حمار يجدع في الشرح وهذا يفضي الى عدم تحقق الضرورة دايما
او غالبا لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والاتيان بالاساليب والمختار في تفسير
الضرورة عندهم ما لم يرد في الشعر وذلك اعم من ان يكون للشاعر عنه مندوحة اولا انتهى
والاخفش هو ابو الحسن سعيد ابن مسعدة الامام النحوي البصري ذو التصانيف
الجليلة وهو الاخفش الاوسط اخذ النحو عن سيبويه وكان اكبر منه سنا وزاد في العروض
بحر المتدارك وكانت وفاته سنة خمس عشرة ومايتين وقيل سنة احدى وعشرين ومايتين
والاخفش هو الصغير المعني عند سولبهما والاخافشة ثلاثة هذا والاخفش الاكبر وهو
ابو الخطاب عبد الحميد ابن عبد المجيد اخذ عنه سيبويه وابو عبيدة والثالث الاخفش الاصغر

وهو علي بن سليمان بن الفضل روى عن المبرد وثعلب وغيرهما ولم يكن متسعا في علم النحو ولا صنف فيه توفي في سنة خمس عشرة وقيل ست عشرة وثلاثمائة فجاءة ببغداد ابن مالك
هو الامام الجليل ابو عبد الله الطائي ولد بجيان من الاندلس وقدم دمشق وتصدر بها
لاقراء العربية وقدم حلب ايضا وتصدر بها واشتغل بفقه الشافعي وكان كثير العبادة
حسن السمت اخذ عنه جماعة منهم النووي ولد سنة احدى وستمائة وقيل سنة ستمائة وتوفي
بدمشق ليلة الاربعاء ثاني عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة **قوله** وغيره هو نيل
الضمير مسدها مع مضيها في التعليق وقد لو رد عليه قوله تعالى وليس الذكر كالانثى
فان ال في الانثى للعهد الذكري ولا يصح حلول الضمير محلها مع مدخولها اذ يمتنع ان يقال
كهي على الفصيح وجوابه امتناع ذلك لخصوصية كون الحرف ما والا فلا مانع من سد
الضمير لو جر بغير الكاف فقيل مثلها **قوله** وفيه نظر لانك تقول الشاتم رجل بحضرتك
لا تشتم الرجل بحضرة المحصور في غير ما ذكر **قال** ابن الصائغ المنقص بلا تشتم الرجل
اخره من كلام ابن مالك في شرح الجامعة **ثم قال** ولعل ابن عصفور قصد بال التي للحضور
ما يكون معها لفظ دال على الحضور نحو اسم الاشارة ولفظ الندا ولفظ المفاجاة
وما ان اللفظ في الان **قوله** ولان التي بعد اذا الفجائية لتعريف شيء حاضر حالة التكلم **قال**
ابن الصائغ وجوابه ان الحضور فيه محال نظير الحضور في اسم الاشارة وهذا من شيخه
وهذا من عدوه انتهى كيف يكون هذا جوابا للمصنف وهو لم ينف الحضور مطلقا وانما نفى
الحضور حالة التكلم **قوله** ولان الصحيح في الداخلة على الان انها زائدة **في الشرح**
يحتمل ان يكون ابن عصفور لم يقصد ان ال المنطوق بها في الكلام للان لتعريف الحضور
وانما اراد ال التي بني هذا الظرف لتضمنه اياها **اقول** مع ان ابن الصائغ سبقه الى ذلك
فيه نظر اما اولا فلان الذي تضمنه الان من ال لا نفسها الذي الكلام فيه واما ثانيا
فلان قول ابن عصفور في اسم الزمن الحاضر نحو الان مثنا ول للساعة والحين ولا يراد
باللام فيهما الا الملفوظة فكذا الان **قوله** ولا يعرف ان التي للتعريف وردت لازمة قلت
قد ذهب قوم الى ان تعريف الموصول الذي فيه ال بال وهي لازمة **فهذا** ما نفى المصنف
المعرفة عن نفسه لان يعرف بالقول ونفيها صحيح لانه لا يرى بمذهب ذلك القوم
ولو سلم ان يعرف بالمثناة التحتية والبنا للمفعول فنفيها ايضا صحيح بنا على عدم الاعتداد
بذلك القول وعدم الاعتبار به او بنا على تقييد كلامه هنا بكلامه في ال الزائدة فيكون
مراده ولا يعرف ان التي للتعريف في غير الاسماء الموصولة وردت لازمة **قوله** او لاستغراق
خصائص الافراد وهي التي يخلفها كل مجازا **في الشرح** هذا يصدق على الاستغراق العرفي
نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او صاغة مملكته فان كلا يخلف الاداة فيه تجوزا
وليست لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح للفظ **اقول** الاستغراق الحقيقي ان يراد كل
فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف كذا في المطول وعلى هذا يدخل كل في الاستغراق
العرفي اللام مجازا وانما خلفها حقيقة **ولم** يسلم فقد صرح ابن سينا وكثير من المحققين بان
العرض من تفسير الشيء قد يكون تمييزه عن شيء معين فيكفي بما يفيد الامتياز عنه وبان التعريف

الناقصة

الناقصة يجوز ان يكون اعم من المعرف وكتب الادب مشحونة بذلك **قوله** وعند ذلك الكتاب
اي وهما اللام فيه لاستغراق خصائص الافراد الكتاب من قوله تعالى ذلك الكتاب وهذا
على انه خبر ذلك وان اللام فيه ليست للعهد **قوله** وقولك والله لا اتزوج النسا ولا
البس الثياب ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما **في الشرح** ولما نع ان يمنع كونها في مثال اليمين
الذي ذكره لتعريف الماهية بل هي للاستغراق وما استدل به من وقوع الحنث بتزوج
واحدة من النسا ولبس واحد من الثياب منازع فيه بمذهب الشافعي انه لا يحنث الا بتزوج
ثلاث كما صرح به الرافعي في الطلاق كما نقله الشيخ بهاء الدين السبكي بناء على ان معنى الجمع
باق مع اداة العموم ولم يسلموا ما ذهب اليه قوم **قال الشيخ** بهاء الدين محا فظوا على
الجمع ولم ينظروا الى جمع الكثرة حتى لا يحنث باحدى عشرة مثلا انتهى **واقول** ليس القول
بانه لا يحنث الا بالثلاث قولا بان اللام فيهما للاستغراق والا لما حنث الا بجمع النسا
وجميع الثياب وانما هو قول بانها للحنسية الجمعية فليتامل **وفي** تلويح التفتازاني واصول
الحنفية والجمع المعرف باللام مجاز عن الجنس وهذا ما ذكره ائمة العربية في مثل فلان يركب
الخيل ويلبس الثياب البيض انه للجنس للقطع بانه ليس القصد الى عهد او استغراق فلو حلف
لا يتزوج النسا او لا يشتري العبيد او لا يكلم الناس يحنث بالواحد لان اسم الجنس حقيقة
فيه بمنزلة الثلاثة في الجمع حتى انه حين لم يكن من جنس الرجال غير ادم كان حقيقة الجنس
متحققة ولم يتغير بكثرة افراده والواحد هو المتيقن فيحمل به عند الاطلاق وعدم الاعراف
الا ان ينوي العموم فحينئذ لا يحنث قط ويصدق ديانة وقضا لانه نوى حقيقة كلامه
وعن بعضهم انه لا يصدق قضا لانه نوى حقيقة لا تثبت الا بالنية فصار كانه نوى المجاز
ثم الجنس بمنزلة النكرة يخص في الاثبات كما اذا حلف يركب الخيل يحمل البر بركوب
واحد ويعم في النفي مثل لا تحل لك النسا اي واحدة منهن فعلى هذا الوجه حرف اللام معمول
لدلالة على تعريف الجنس ومعنى الجمعية باق من وجه لان الجنس يدل على الكثرة باعتبار
انه مفهوم كلي لا يمنع شركة الكثير فيه **و**لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يحمل على ما يصح اطلاق
الجمع عليه حقيقة باعتبار عهديته وحضوره في الذهن فيكون اللام معمولا والجمعية
باقية من كل وجه فالصحيح في اثبات كون الجمع مجازا عن الجنس التمسك بوقوعه في الكلام
كقوله تعالى لا تحل لك النسا انتهى كلامه فانت تراه كيف صرح اولا بانه مع نية العموم
لا يحنث قط واشار اخرا الى ان الحنث بالثلاث مبني على حمل الجمع المعرف باللام على
ما يصح اطلاق الجمع عليه باعتبار عهديته في الذهن ولا يخفى ان هذا معنى كون اللام
للجنسية الجمعية كما قلنا **قوله** وبعضهم يقول في هذه اي في ال الجنسية التي لا يخلفها كل
لا حقيقة ولا مجازا انها لتعريف العهد **قال** ابن مالك في شرح الجامعة ويلحق بالعهد ما
يسميه المتكلمون لتعريف الماهية كقول القائل بل اشتر اللحم فان قائل هذا انما يخاطب
من هو معتاد لقضا حاجته فقد صار ما يعنيه لاجله معهودا بالعلم فهو كالمذكور انتهى
قال التفتازاني في التلويح وفي عرف اللام بالاجماع للعهد ومعناه الاشارة والتعيين والتمييز
والاشارة اما الى حصة معينة من الحقيقة وهو تعريف العهد سوا كان المعهود مذكورا

قف

مذكورا صريحا او كناية اولم يكن مذكورا بل كان حاضرا كما في صفة المنادى واسم الاشارة قف
اولم يكن حاضرا بل كان معلوما للمخاطب نحو ركب السلطان واغلق الباب واما ال لتعريف الحقيقة
وذلك قد يكون بحيث لا يفتقر الى اعتبار الافراد وهو لتعريف الحقيقة والماهية وقد يكون
بحيث يفتقر اليه الى اعتبار الافراد وهو لتعريف الحقيقة والماهية وقد تكون بحيث
يفتقر اليه وحينئذ اما ان توجد قرينة البعضية كما في ادخل السوق وهو العهد الذهني
اولا الاستغراق فالعهد الذهني فرد المعنى والاستغراق من فروع الحقيقة انتهى قوله
والفرق بين المعرف بالعهد وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق التحقيق
ما قاله السيد في حاشية المطول ان من يجعل اسم الجنس موضوعا للماهية مع وحدة لاته
يعتبرها ويسمى فردا منتشرا الفرق عنده بين هذا المعرف وبين النكرة كالفرق بين علم
الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا او هو ان اسدا نحو ع
لو لصدق على احاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة والمعرف بالعهد
موضوعا للحقيقة المتحدة في الذهن واذا اطلقا على الواحد فانما اريد الحقيقة ولزم من الاطلاق
عليها باعتبار الموجود التعدد ضمنا واما من يجعل اسم الجنس ولا بد له موضوعا للماهية من حيث
هي فعنده كل من اسم الجنس موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما افترقا من حيث ان علم
الجنس فلا يدل على ذلك بجوهره بل بالالة قوله مع اشتراطهم في البيان ان يكون اعرف من
من المبين لنا بل ان يقول لا نسلم اشتراطهم ذلك في عطف البيان فقد حمل سيبويه ذا
الجلة من قولهم يا هذا ذا الجمة عطف بيان مع ان اسم الاشارة اعرف من المضاف الى الالف واللام م
وقال التفتازاني لا يلزم في عطف البيان ان يكون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من مجموعهما
وذكر المصنف في الجهة السادسة من الباب الخامس ان ابن مالك قال في نحو مررت بهذا
الرجل ان اكثر المتاخرين يقلد بعضهم بعضا في ان الرجل نعت والحامل لهم عليه توهمهم ان
عطف البيان يكون اخص من متبوعه وليس كذلك فانه من الجوامد بمنزلة النعت في
المشتقات ولا يمتنع كون المنعوت اخص من النعت وقد هدى ابن السيد الى الحق في المسئلة
فجعل ذلك عطفا لا نعتا وكذا ابن جني انتهى قوله وفي النعت ان لا يكون اعرف من المنعوت
لان الحكمة يقتضي ان يبدا المتكلم بما هو اعرف فان اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج
الى نعت والارادة من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة قوله واجاب بانه اذا قدر بيانا قدر قف
الرضي لتعريف الحضور في هذا الجواب نظر لان مرادهم من ان لا يكون النعت اعرف من المنعوت
ان يكون التعريف الطارئ على مدلول النعت من مرتبته ادنى من مرتبة التعريف الطارئ على
مدلول المنعوت او من مرتبة مساوية لها ومرتبة التعريف بالاشارة اعلى من مرتبة التعريف
باللام عند الجميع سواء كان التعريف باللام لتعريف حضورا وعهد قوله فالاولى كالتي في الاسماء
الموصولة على القول بان تعريفها بالصلة في الشرح فيه نظر فانها قد يحذف فيقال الذي واللذان
واللذين واللي وللاتي حكاه في التسهيل وفي كتاب الشواذ لابي محمد عبد السلام اللخمي ان الحسن
قرا في ابن كعب وابن السميفع والرجا بتخفيف اللام حيث كان جمعا او واحدا اولا وان هذا الحذف ف
لقلته وعدم سماعه في باقي الاسماء الموصولة التي فيها ال وهي اللاي واللواتي واللاء واللو واللاتي

والاولى

والاولى انه تعبيره المصنف وقال كالتي في الاسماء الموصولة بصيغة العموم هذا ان اريد بالاسماء الموصو له
كل فرد منها والا ان اريد مطلق الاسماء الموصولة بنا على ان مثل هذا الجمع للاطلاق الصالح للكل وايا
والبعض من غير ظهور في احدهما ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا طلقتم النساء وقوله
تعالى والمطلقات يتربصن فلا تنافي بينه وبين حذف ال في بعض الاسماء الموصولة على بالاحق
قال ابن الصائغ قوله على القول بان تعريفها بالصلة يعني وان لم نقل ان تعريفها بالصلة فان
فانه غير زائدة بل معرفة وتحتاله وهي لازمة ايضا فان رنا ادعيته الان في الان انتهى واقول
يعني بما ادعاه في الان قوله فيه ولا يرد ان التي للتعريف لازمة وقد قررنا كلامه هناك بما لا
يرد عليه هذا الذي ذكره قوله وكالواقعة في الاعلام بشرط مقارنتها لنقلها في الشرح فيه نظر
لان العلم بالفرض هو مجموع اللفظ الالف واللام وما بعدهما فهي كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال
بانه زايد انتهى اقول بعد تسليم ان العلم بحسب الفرض هو المجموع من ال وما بعدها المراد بال الزائدة
هي التي لا تدل على تعريف سواء حصلت جزءا من لفظ اولا دلت على معنى غير التعريف اولم تدل على
شيء اصلا كالنضر والنعمان واللات والعزى النضر في الاصل اسم للذهب ثم نقل الى النعمان بن المنذر
ملك العرب اللات اسم صنم لم اقف على ما نقل عنه في قراءته بتخفيف التاء وهي قراءة الجمهور فقال قتادة
كان بالطائف وقال ابن زيد كان بنخلة عند سوق عكاظ واما قراءته بتشديد التاء وهي قراءة
ابن عباس ومجاهد وابن كثير في رواية فقال ابن عباس كان رجل بسوق عكاظ يلت السمن والسو يق
للحاج عند صخرة وقيل على حجر فلما مات عبدوا ذلك الحجر وسموه باسمه وقيل كان يدخل عند ذلك
الصنم يلت السويق ويطعمه للحجاج فسمي ذلك الصنم باسمه فعلى هذا يكون المنقول عنه في التشد يد بد
اسم فاعل من لت وعلى ان يكون المنقول عنه في التخفيف كذلك لكن بعد تخفيف التاء والعزى ي
في الاصل تانيث الاعز ثم نقل الى صنم كان لبني كنانة وقيل الى سمرة كانت لغطفان يعبدونها
وكانوا بنوا عليها بيتا واقاموا عليها سدنة فبعث اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم
خالد بن الوليد فهدم البيت واحرق السمرة وهو يقول يا عز كفرانك لا سبحانك اني
الله قد اهانك وتمثيل المصنف بالنعمان لما قارنت الرضي لنقله موافق لتمثيل ابن مالك به
في شرح التسهيل لذلك وقد اعترض عليه بانه مثل به في الخلاصة لما الرضي للمح اصله وهو
ما نقل مجردا من ال وجوابه ان المثل به لما قارنت ال نقله غير المثل به لما لم تقارنه وان
كان في اللفظ واحدا وذلك ان المثل به لما قارنته علم على ملك العرب ابن المنذر لم يسمع
بدونها والممثل لما لم تقارنه غير ذلك العلم مما نقل اليه اسم النعمان مجردا على ال ودخلت
عليه للمح اصله قوله كالسموأل مثله اليسع والسموأل بالمهملة والميم المفتوحتين بعدها واو
ساكنة فهمزة اسم لابن عاديا بالمد وهو يهودي من شعراء العرب واليسع قال ابن مالك قال
الرضي انه له وقيل مضارع وسع سمي به ولا ضمير فاعرب ثم انكر وعرف بال وفي الصحاح
يسع من اسماء العجم وقد ادخل عليه الالف واللام وهما لا يدخلان على نظايره نحو يعمر ويزيد
ويشكر الا في ضرورة الشعر قوله على علم منقول من مجرد صالح لها ملموح اصله اراد بالمجرد
من ال واحترز بقوله صالح لها عن المنقول من فعل نحو يشكر ويزيد فانه لا يصلح لال الا
في الضرورة واراد باصله المنقول عنه سواء كان مصدرا او اسم عين او غيرهما وهو الصفة

وهو الصفة فالمصدر كفضل واسم العين كنعمان والصفة كحارث قوله باعدام العمر الى اخره
العمر بفتح العين لغة في العمر بضمها الا انه لا يكاد يستعمل الا في القسم وهو ايضا اسم لواحد
عمور الاسنان وهو اللحم الذي بينها والشنف المتخلل الطويل فمرو والعلم منقول من احد هذه
الاشيا والقصور جمع قصر وهو كل بيت من حجر قوله رايت الوليد الى اخره هذا البيت لابن ميادة
شاعر متقدم وميادة امه وقبله همت بقول صادق ان اقوله واني على رغم العدو لقايله
والوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان تولى الخلافة بعد عمه هشام في ربيع الاخر سنة
خمسة وعشرين ومايه وكان فاسقا منهمكا في الشرب والغنا جبارا عنيدا فقام المسلمون
مع ابن عمه يزيد بن الوليد بن عبد الملك المعروف بالناقص لانه لما تولى نقص من ارزاق الجند
فاخذ دمشق وكان الوليد بناحية تدمر مصيد ثم جهزوا عسكرا اليه فحاربوه وامسكوه
وحزوه وذلك في جمادى الاخرة سنة ست وعشرين ومايه والاعباء جمع عب بكسر المهملة
وسكون الموحدة بعدها همزة وهو الحمل والكاهل الحارك وما بين فروع الكتفين قال عليه تميم
كاهل مضر وعليها المحمل كذا في الصحاح قوله على زيدنا يوم النقا الى اخره الابيض هنا السيف
والماضي القاطع والشفرتان حد السيف واليماني نسبة الى اليمن والالف عوض عن يا النسب
فلا تجامعها وحكى سيبويه ان بعضهم يقول يماني قوله ولقد جنيتك اكموا الى اخره جنيت
الثمرة قطعتها والمراد هنا اعطيتك او جنيت لك فحذف الجار واوصل الفعل بالمجرور والاكموء جمع
كمو وهو نبت معروف يقال للواحد كمو وجمعه كموء على غير قياس والعساقل جمع عسقول بضم العين
وهي الكماة الكبار البيض وبنات اوبر كماة صغار مزغبة على لون التراب قوله ورده السخاوي هو
المقري الكبير شارح المفصل والشاطبية ابو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد المصري السخاوي
الملقب علم الدين اشتغل بالقاهرة على الشاطبي ثم انتقل الى دمشق واشتهر بها وكان
للناس فيه اعتقاد عظيم قال ابن خلكان رايته بدمشق والناس يزدحمون عليه في الجامع
لاجل القراءة ولا يصح لواحد منهم نوبة الا بعد زمان ورايته وهو راكب على بهيمة ليصعد
الى جبل الصالحين وحوله اثنان وثلاثة وكل يقرا في موضع غير الاخر والكل دفعة واحدة
وهو يرد على الجميع توفي رحمه الله بدمشق ثاني عشر جمادى الاخرة سنة ثلاث واربعين
وستمائة وقد نيف على التسعين سنة والسخاوي نسبة الى سخا بلدة بالغربية من اعمال مصر
وقياسه سخوي ولكن الناس اطبقوا على سخاوي قوله لانه قد امن فيه التنوين لان الالف
تجامع التنوين فلم يسقط الجر اذ بان سقوطه من غير المنصرف وانما هو للدلالة
من اول الامر على ان سقوط التنوين منه لمنع الصرف لا لغيره وهذا بنا على ان سقوط
الجر من غير المنصرف تبع لسقوط التنوين منه لا بالاصالة كما قال بعضهم لانه لو لم يكن تبعا
لما عاد في قوله اعد ذكر نعمان لان الضرورة انما ترتكب بقدر الحاجة وهي هنا اعادة
التنوين لاجل الوزن دون الجر قوله وابن اللبون اذا ما لز الى اخره ابن اللبون بفتح
اللام ولد الناقة اذا استكمل السنة الثانية ولز بضم اللام وتشديد الزاي شد
والقرن بالقاف وفتحتين حبل يقرن به البعيران والبزل بضم الموحدة واسكان الزاي
جمع بازل وهو من الابل ما طلع نابه والقناعيس جمع قنعاس وهو العظيم من الابل

ولد

قوله ويرده انه لم يسمع ابن اوبر الا ممنوع الصرف في الشرح اعني ولو كان نكرة لصرف
اذ ليس فيه الا وزن الفعل فقط اذ هو اسم بالفرض وليس وصفا قلت ولا يلزم من كونه
لم يسمع الا ممنوع الصرف ان لا يكون نكرة فسيبويه يرى في احمر علما ونحوه انه يمنع من
الصرف بعد التنكير اعتبارا للصفة الاصلية لزوال المانع من اعتبارها وهو العلمية
ابن اوبر يمكن مثل ذلك فيه فان اوبر صفة في الاصل يقال هذا اوبر اي كثير الوبر فاذا
جعل علما منع من الصرف العلمية والوزن واذا نكر منع ايضا اعتبار الصفة الاصلية مع
الوزن فيمكن ان تكون ال فيه للتعريف ثم ما قاله المصنف يمشي على راي الاخفش القايل
بان مثل احمر علما اذا نكر لعدم التسمية صرف والمبرد اذ لا يلتزمه فلا يصح منه الرد عليه ولا
يخفاك ان الاعلام الاضافية تجري على جزئها الثاني حكم ما لو كان علما وحده كابي برد وهو
من ابن اوبر وابي هريرة فلا يستنكر قولنا اذا جعل اوبر علما من جهة ان الكلام فيما اذا
كان جزء علم انتهى واقول في تخريج الشارح قول المبرد هذا على قول سيبويه في المسالة الخلافية
بينه وبين الاخفش نظر فان تلك المسالة في اسم وجد فيه علمية سبقها كون ذلك الاسم صفة
وتاخر عنها كونه نكرة والمبرد لا يرى ان ابن اوبر علم في وقت من الاوقات بل يرى انه مع ال
معرفة وبدونها نكرة بل الجواب عن ما رد به المصنف قول المبرد ان يقال لا يلزم من كونه لم يسمع
الا ممنوع الصرف ان لا يكون نكرة لجواز ان يكون ممنوع الصرف للوزن والصفة الاصلية فان
طرو الاسمية على الصفة الاصلية لا يخرجها عن كونها علة لمنع الصرف كاسود للحية
وادهم للقيد وهذا الجواب كما تراه يمشي على قول سيبويه وغيره فليحافظ عليه الجما
الغفير الجماء الجم وهو الكثير والغفير من الغفر وهو الستر اي الجماعة الكثيرة الساترة كتب
الرشيد ليلة الى القاضي ابي يوسف هكذا تذكر هذه الحكاية في المجاميع الادبية وهي مذكورة
في المبسوط وهو كتاب في فقه ابي حنيفة على خلاف هذا وهو ذكر ابن سماعة ان الكسائي
كتب الى محمد بن الحسن فتوى فدفعها الى فقرائها عليه ما قول القاضي الامام فيمن قال لامراته
وذكر البيتين فكتب محمد جوابه ان رفع ثلثا يقع واحدة وان نصب يقع ثلاث لانه اذا رفع
ثلاثا فقد تم الكلام بقوله انت طالق ثم ابتدا والطلاق عزيمة ثلاث واذا نصب ثلاثا فكانه
قال فانت طالق ثلاثا ثم ابتدا والطلاق عزيمة قوله فان ترفقي يا هند الى اخره الرفق ضد
العنف يقال رفق بفتح الفا يرفق بضمها وفي الصحاح الخرق ضد الرفق وهو الاحمق وقد خرق
بالكسر يخرق خرقا والاسم الخرق بالضم وفي القاموس خرق كفرح وخرق ككرم والايمن من اليمن
وهو البركة والاشام من الشوم وهو ضدها قوله ولا يكون للجنس الحقيقي قال ابن الصايغ لقايل
له ما المانع من ان يكون بمعنى الكل المجموعي لا كل فرد ويصير المعنى ان مجموع افراد الطلاق ثلاث
لان الواقع من الطلاق في العقود ثلاث انتهى واقول ليس الكل المجموعي معنى من معاني اللام وان كان
معنى من معاني كل ولا يلزم من كون اللام بمنزلة كل في بعض معانيها وهو الكل الافرادي ان
يكون بمنزلته في البعض الاخر وهو الكل المجموعي وقولهم اللام التي للجنس الحقيقي يخلفها كل
حقيقة مرادهم كل الافرادية بدليل انهم يمثلون به لذلك وقد صرح به التفتازاني في مطوله
فقال ان المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه

بنعت الجميع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض انتهى على
على انه لا يصح جعل اللام هنا بمعنى مجموع افراد الطلاق لان مجموع افراد الطلاق اكثر من
الثلاث على ان لا يصح جعل اللام الا ان يراد مجموع افراد الطلاق في عقد واحد قوله فعلى العهدية
يقع الثلاث يعني اذا علم العهدية مراد الشاعر يقع الثلاث فاندفع قول ابن الصايغ لبا ـا
له اهذا الكلام من يتعقب على هذين الامامين ان قاعدة الشرع اذا احتمل اللفظ وقوع
الواحدة فانما تقع الواحدة انتهى كلامه ووجه اندفاعه ان تلك القاعدة اذا لم يعلم ان
المراد الثلاث والحق ان كلام المصنف انما هو بالنظر الى ما يقتضيه معنى اللفظ مع قطع
النظر عن نية او قاعدة شرعية كما يفصح عنه قوله اخرا هذا ما يقتضيه معنى مع
قطع النظر عن شيء اخر قوله واما النصب فلانه محتمل لان يكون على المفعول المطلق وحينئذ
يقتضي وقوع الثلاث لما يقول انما يقتضي كونه مفعولا مطلقا وقوع الثلاث اذا كان
مفعولا مطلقا للطلاق الاول والطلاق الثاني واللام للعهد واما اذا كان مفعولا مطلقا
للطلاق الثاني واللام للجنس فلا يقتضي ذلك قوله ولان يكون حالا من الضمير المستتر
في عزيمة وحينئذ لا يلزم وقوع الثلاث وفي الشرح فيه نظر لان الكلام محتمل لوقوع
الثلاث على تقدير العهد ايضا بان يحمل للعهد الذكري وقد سبقه الى ذلك ابن
الصايغ وجوابه ان المصنف لم يلزم الواحدة على تقدير الحال من الضمير في عزيمة
وانما نفى لزوم الثلاث وهو يصدق باحتمال الثلاث وذلك على تقدير ان يكون اللام
للعهد وباحتمال الواحدة وذلك على تقدير ان لا يكون له قوله فانما يقع ما نواه هذا
جواب سؤال نشا من قوله ان الصواب ان كلا من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث ولوقوع
الواحدة وذلك السؤال هو فما يقع من الطلاق حينئذ فاجاب بانه انما يقع ما نواه قوله
وحرضوا على ذلك فان الجنة هي المأوى وذلك ان هذه الجملة خبر من خاف مقام ربه ولو لم
يكن ال في المأوى نائبة عن الضمير لخلت الجملة الواقعة خبرا من عائد على المبتدأ قوله ومررت
برجل حسن الوجه وضرب زيد الرجل الظهر والبطن اذا رفع الوجه والظهر والبطن
اما قيام ال مقام الضمير في الوجه اذا رفع فلانها لو لم تقم مقامه لزم خلو الصفة
من عائد على موصوفها لا يقال في الصفة ضمير مستتر لانا نقول لو كان فيها ضمير مستتر
لكان مرفوعا بها والوجه مرفوع بها ايضا فتكون الصفة رافعة لاسمين من جهة واحدة
وذلك لا يجوز في الفعل فكيف في المشبه به واما عدم قيام ال مقام الضمير في الوجه اذا
جر او نصب فلانه لا ضرورة اذ ذاك الى جعل اللام نائبة عن الضمير لان في الصفة
حينئذ ضميرا مرفوعا بها عائدا على موصوفها واما قيام ال مقام الضمير في الظهر والبطن
اذا ارتفعا فلانهما في الاصل بدل بعض اجريا مجرى التاكيد بكل اذ المعنى ضرب زيد
جميعه وبدل البعض والتاكيد بكل لا بد في كل منهما من عائد على المتبوع واما عدم قيام ال
مقام الضمير في الظهر والبطن اذا لم يرتفعا في هذا التركيب فلانهما يكونان حينئذ منصوبين
على الظرفية والظرف لا يفتقر فيه الى عائد فلا ضرورة الى جعل اللام فيهما نائبة عن
الضمير قوله وقال الزمخشري في وعلم آدم الاسماء كلها عبارة الزمخشري اي اسماء المسميات

تحرف

المضاف اليه لكونه معلوما مدلولا عليه بذكر الاسماء لان الاسم لابد له من مسمى وعوض منه اللام
كقوله تعالى واشتعل الرأس شيبا انتهى قال التفتازاني في حاشيته انما احتاج الى اعتبار هذا
الحذف ليتحقق مرجع الضمير من عرضهم وينتظم معه انبئوني باسماء هؤلاء ان كنتم صادقين ولم يجعل
المحذوف مضافا اي مسميات الاسماء لينتظم تعليق الانباء بالاسماء فيما ذكر بعد التعليم ثم قال وقد نفي
ان تكون ال نائبة عن المضاف اليه في قوله تعالى فان الجحيم هي المأوى فوجب ان يحمل كلامه هنا
على ان الاصل اسماء المسميات وان الاسماء اريد بها اسماء معروفة معهودة فاتى بالتعريف اللامي
فالمقام التعريف الاضافي وليست اللام عوضا من المضاف اليه لو تقابل كلاميه انتهى اما
قال التفتازاني قوله او بحذف الالف مع ترك الابدال تخفيفا بالمثناة الفوقية في اوله عطفا
على بدلا واراد بالابدال ابدال الهمزة هاء او عينا وهذا الوجه ليس بصريح في اما الاستفتا
حية ستة اوجه الهمزة في اوله مع ثبوت الالف في آخره او حذفها وابدال الهمزة هاء او
عينا مع ثبوت الالف او حذفها قوله اخطا ان دهر تنا استقلوا هم هذا امر ربيت عجزه فبينا
وبينهم فرنق اي متفرقه والحيرة جمع جار واستقلوا ارتحلوا الى لحق ابن عم بك هام هذا
صدر بيت عجزه وانك لا اجل هواك ولا اعر ويقع في بعض النسخ هذا البيت بتمامه والعرم
اسم مفعول من اغرم فلان بكذا اذا اولع ولزمه والغرام الشر الدائم والعذاب كذا في الصحاح
والهائم اسم فاعل من هام على وجهه هيما وهيمانا ذهب من العشق او غيره قوله وتقريره
وذلك ان الهمزة الاستفهام التقريري مثلها في الم والاوان ما نافية في الشرح قد ذكر مثل
ذلك ابن قاسم لكن هذا التقرير يفوت معنى الطلب المستفاد من العرض واقول لا نسلم فوات
معنى الطلب من هذه الالفاظ عند جعل الهمزة للتقرير وما للنفي لان المراد التقرير بما بعد النفي
وتقرير التحضيض بان يفعل فعلا فعلا لم يفعله بعد حمله على ان يفعل ذلك الفعل حتى لا يكون كاذبا
في اقراره والحمل على الفعل هو معنى الطلب وفي المطول ما يوافق ما قاله المصنف مع زيادة
وهو واما العرض فمولد من الاستفهام اي ليس بابا على حدة فالهمزة فيه همزة الاستفهام
دخلت على النفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام
عنه يكون طلبا للحاصل فتولد منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه وفي
التحقيق همزة الانكار اي لا ينبغي لك ان لا تنزل وانكار النفي اثبات وفيه ايضا ومن
مجيء الهمزة للانكار اليس الله بكاف عبده اي الله كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات
وبهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير بما بعد النفي لا بالنفي وهكذا الم نشرح لك
صدرك والم يجدك يتيما وما اشبه ذلك فقد يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها
للتقرير وكلاهما حسن انتهى قوله عابر كما الدهر قد اباد معد الى آخره باد اهلك ومعد هو
معد بن عدنان ابو العرب السراة بفتح السين السادات وفي الصحاح وجمع السري
سراة وهو جمع عزيز ان يجمع فعيل على فعلة وفي القاموس انه اسم جمع اما بالفتح والتشديد
وان يصلا الى آخره عارضت ارتفعت والضحى بيتر الشمس وهو بفتح الحاء المهملة وفي الحاء
بكسرها وفتحها ويخصر بالخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة مضارع خصر بكسر الصاد
اذا المه البرد في اطرافه قوله وهو حرف شرط وتفصيل وتوكيد قال الرضي اعلم ان

اما موضوعة لمعنيين لتفصيل مجمل نحو قولك هو لا نفطل اما زيد فقفيه واما عمرو
ومتكلم الى اخر ما تقدم لا يستلزم شي لشي اي استلزام الشرط للجزا كما في الظرو والمبنية
والمعنى الثالث اي استلزام الشرط للجزا لازم لها في جميع مواقع استعمالها انتهى وهو
موافق لظاهر كلام المصنف في الشرح قال الشيخ بها الدين السبكي في شرح التلخيص
اما من الادوات التي يحصل بها التعليق وليست شرطا وبذلك صرح شيخنا ابو حيان
ونقل عنه بعض اصحابه انها حرف اخبار مضمن معنى الشرط ولو كانت اداة شرط لاقتضت
فعلا بعدها لكنها اغنت عن الجملة الشرطية وعن اداة الشرط وهي من احرف الحروف فلعنا
مقام اداة شرط ~~ونفس فعلا بعدها لكنها اغنت عن الجملة~~ وجملة شرطية ولكونها
تدل على الشرط حكم ان معنى اما زيد فذاهب الاخبار بانه سيذهب في المستقبل لان
زيد ذاهب جواب الشرط ولا يكون جوابه الا مستقبلا هذا كلامه وصرح غير
ما واحد من النحاة بان اما ليست بحرف شرط بل فيها معنى الشرط وعلى هذا
فكلام المصنف معترض وقد يجاب بانه جعلها حرف شرط باعتبار تضمنها معنى
الشرط الا باعتبار انها موضوعة للشرط والاضافة تكون بادنى ملابسة انتهى
ما في الشرح قوله فيدل لزوم الفا بعدها قال الرضي انما وجب الفا في جواب اما
ولم يجز الجزم وان كان فعلا مضارعا لانه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه تبع
ان تعمل في الجزا الذي ابعد منها من الشرط ولما لم تعمل في الجزا وجبت الفا قوله
ولو كانت زائدة لصح الاستغنا عنها قال ابن الصايغ لا يمتنع ان تكون زائدة وقد
لزمت من اين هذا الامتناع كم من زايد يلزم كالبا في اخر صيغة التعجب وفي
افعل به قوله وصحة الاستغنا عن الزايد اعم من جواز حذفه لان المراد منها ان يكون معنى
الكلام مع وجود الزايد كهو مع عدمه وهذا معنى قولهم الزايد دخوله في الكلام
كخروجه وليس المراد من صحة الاستغنا عن الزايد جواز حذفه حتى يقال ان
الزايد قد يكون لازما فلا يجوز حذفه وفيه نظر اذ لا يفهم من صحة الاستغنا هنا
الجواز الحذف الا بالنظر الى قول المصنف فان قلت قد استغني عنها فان معناه قد حذفت
قوله واما القتال لا قتال لديكم هذا اصدر بيت عجزه ولكن سيرا في عراض المواكب العراض
بكسر العين المهملة وبالضاد المعجمة الشق والناحية قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها
هذا صدر بيت عجزه والشر بالشر عند الله مثلان قوله وقد يستغنى بعض ولا يصح
استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى احد عن غيره ابتداء
لم يصح على الصحيح يعني من قول العلما في هذه المسلة قال ابن الصايغ تلخيص كلام
ان الفا لا تحذف الا مع القول وقد ثبت في الصحيح انه عليه السلام قال اما بعد
ما بال رجال يشترطون قوله جاز ان يكون هذا الحديث مما حذف فيه الفا تبعا للقول
والتقدير فاقول ما بال رجال فالاولى النقض بقوله صلى الله عليه وسلم اما موسى
كاني انظر اليه اذ ينحدر في الوادي وبقول عايشة رضي الله عنها واما الذين
جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا وبقول البرا ابن عازب اما رسول الله

صلى

صلى الله عليه وسلم لم يول وكذلك قال ابن مالك في التسهيل ولا بد مع اما من ذكر الفا الا
في ضرورة او ندور قال ابن الصايغ وتمثيله للمحذوف تبعا لمسلة الحاج عن غيره كان
الاليق ان يمثل بمسلة النسب الى فعلية فانك تحذف فيه اليا تبعا لحذف التا وفي فعيل
لا يحذف قوله انما نظر بمسلة الحاج لظهورها في ان الشي قد يصح بطريق التبعية ولا
يصح بطريق الاستقلال لا للخلاف ومسلة النسب الى فعلية لان تبعيته حرف لحرف في الحذف
امر اعتباري غير حقيقي فلقايل ان يقول عليه لا نسلم ان اليا حذفت تبعا للتا لم لا يجوز
ان يكون حذفتا معا من غير ان يتبع احدهما الاخر قوله هذا قول الجمهور الاشارة بهذا الى
حرف فاجواب اما تبعا لحذف القول المستغني عنه بقوله قوله وزعم بعض المتاخرين في
حواشي لبعض النسخ ان الشيخ كمال الدين ابو الزملكاني احد مشايخ الشام قوله لا يحذف في
غير الضرورة اصلا يعني لا استقلالا ولا تبعا لمدخولها اذا كان قولا قوله وعلى هذا فالوقف — قف
على قوله الا الله لان والراسخون في العلم منقطع عما قبله قايم مقام القسم الثاني قال
التفتازاني في الحواشي ان اريد بالمتشابه ما لا سبيل اليه للمخلوق فالحق الوقف على الا الله — وان اريد به
ما لا يتضح بحيث يتناول المجمل والمؤول فالحق العطف قوله وقد تاتي لغير تفصيل اصلا يعني لا
لفظا ولا تقديرا وهذا غير الغالب الذي فهم من قوله واما التفصيل فهو غالب احوالها قال
الرضي وقد التزم بعضهم لزوم التفصيل فيها وجواز السكوت على معنى قولك اما زيد فقائم
يدفع دعوى لزوم التفصيل وفي الشرح قوله وقد تاتي لغير تفصيل اصلا مخالف لما ذكره في
حواشيه على التسهيل فانه قال فيها والظاهر ان اما زيد فمنطلق لا يقال الا اذا وقع
تردد في شخصين نسبا لهما او احدهما الى ذلك فهي على هذا للتفصيل اي واما غيره
فليس كذلك وهذا مقتضى اطلاق المصنف يعني ابن مالك وغيرها التفصيل ثم الذي هو
لازم التكرار الذي هنا كلامه انتهى ولعل وجه التوفيق بين كلاميه ان كلامه في الحواشي — الي ...
بالنظر الى اطلاق ابن مالك وغيره وكلامه في المغني بالنظر الى ما هو الصحيح وهو انها قد
تتخلف عن التفصيل قوله ويفصل بين اما وبين الفا بواحد من امور ستة يعني ولا
تفصل باكثر منه لان الضرورة داعية بين اما والفا لاستكراه دخول اداة الشرط على
فا جوابه وهذه الضرورة تندفع بالواحد فلا يزاد عليه قوله احدها المبتدا قال
الرضي اصل اما زيد فقايم مهما يكن من شي فزيد قايم اي ان يقع في الدنيا شي يقع قيام زيد فهذا
جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل حصول قيامه لازما لحصول شي في الدنيا وما
دامت الدنيا فلا بد من حصول شي فيها ثم لما كان الغرض الكلي من هذه الملازمة المذكورة — اعني
لزوم القيام لزيد حذف الملزوم الذي هو الشرط يكن من شي واقيم ملزوم القيام وهو
زيد مقام ذلك الملزوم وبقي الفا بين المبتدا والخبر لان فا السببية ما بعدها لازم
لما قبلها فحصل لهم من حذف الشرط واقامة بعض الجزا موقعه شيان مقصودان
احدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط والثاني قيام ما هو الملزوم في كلامهم اعني الشرط
وحصل ايضا من قيام بعض الجزا موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل حيز واجب
الحذف بشي اخر وحصل ايضا بقا الفا متوسطة في الكلام كما هو حقها قوله والثالث جملة

شرط نحو فاما ان كان من المقربين فروح في الشرح جعل المصنف الجواب لاما داخلة عليه
الفا وجملة الشرط فاصلة بينهما فيكون جواب هذا الشرط الفاصل محذوفا مدلولا عليه
بالشرط الاول وجوابه وانما كان الجواب المذكور لاما دون الشرط الاخر لوجهين احدهما
ان الفاعل انه اذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما الا جواب واحد فانه يجعل لاولهما
الثاني ان شرط اما قد حذف فلو حذف جوابها لحصل من ذلك اجحاف بها هكذا في حواشي التسهيل
للمصنف قلت ظاهره امتناع حذف جواب اما للاجحاف وقد اجازه الزمخشري كما ستقف
عليه قريبا ولقائل ان يقول لا نسلم ان ثم شرطين اجتمعا حتى يقال ان الجواب المذكور
للثاني وهو وجوابه جواب الاول لان الفا الموخرة داخلة على الشرط الثاني لتقريره انتهى ما
في الشرح واقول اذا كانت اما موضوعة للشرط او متضمنة لمعناه وهي بمنزلة ان يكون من شي
وقد وليها ان كان من المقربين وهو شرط اخر لزم اجتماع شرطين تحقيقا بحسب الظا
وكان منع ذلك مكابرة الا ان يكون المراد لا نسلم ان ثم شرطين اجتمعا وبعدهما جواب
واحد فحينئذ يكون المنع موجها وقوله بل الجواب المذكور للثاني الى اخره هو بدر الدين
ابن مالك في شرح الالفية حيث قال فان كان الجواب شرطا فصل بجملة الشرط كقوله
تعالى فاما ان كان من المقربين لان التقدير مهما يكن من شي فان كان المتوفي من المقربين
فجزاه روح وريحان ثم قدم الشرط على الفا فالتقى فاان فحذفت الثانية منهما حملا
على اكثر الحرفين نظائر انتهى لكن في كلام الرضي ما يوافق كلام المصنف ويستدل به عليه
حيث قال قد تقع كلمة الشرط مع الشرط من جملة اجزاء الجزاء مقام الشرط كقوله تعالى
فاما ان كان من المقربين فله روح وريحان فقوله فروح جواب اما استغني به عن جواب
ان والدليل على انه ليس جواب ان عدم جواز اما ان جئتني اكرمك بالجزم ووجوب اما ان
جئتني فاكرمك مع انه يجوز ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من نحو ان ضربتني فاكرمك وفي
التعليق في كلام الرضي تدافع فان صدر كلامه يقتضي ان فروح جواب الشرط الثاني لانه جعل
جملة الشرط من جملة اجزاء الشرط الاول فيكون بقية اجزاء جزائه هو جواب الثاني واخر
كلامه يقتضي ان الجواب المذكور للاول لا للثاني واقول لا تدافع في كلامه فان صدر كلامه
بحسب الاصل وقبل وقوع الشرط المذكور مع كلمة مقام الشرط المحذوف وعجزه بحسب
وقوع ذلك وقال ابو حيان والصحيح ان اداة الشرط جوابها محذوف لدلالة جواب اما
عليه ولذلك لزم ان يكون فعل الشرط بعد ان ماضيا ولا يلزم مضيه الا عند حذف الجواب
كانه تعالى قيل مهما يكن من شي فروح ان كان من المقربين فالفا جواب الشرط الذي بعد
وجواب ان محذوف هذا مذهب سيبويه وزعم الاخفش ان الجواب المذكور لاما
والشرط معا فالاصل عنده مهما يكن من شي فان كان من المقربين فروح ثم انيب اما مناب مهما
والفعل الذي بعدها فصار اما ان كان من المقربين فالتقت الفا ان فاغنت احديهما عن
الاخرى فصار فروح قال وهذه كلها تقادير عجيبة ومع ذلك هي باطلة وقد ابطل ابو
علي ظاهر كلام الاخفش بانا لم نجد الفا تكون جوابا لشيئين وتاول كلامه على انها لما
كانت جوابا لاحدهما واغنت عن الثاني صارت كانها جواب شرط قال واضطرب قول

ابي

ابي علي فقوله قال لا نفصل في اما الا بمفرد والفا جواب ان وجواب اما محذوف وهذا الابعد
لانه متى اجتمع طالبا جواب كان الجواب للاول منهما ومرة قال بقول سيبويه وقال الجملة
وقال الجملة اذا لم تستقل صارت بمنزلة مفرد قال وهذا هو الصحيح فاذن في المسئلة ثلا
مذاهب مذهب سيبويه ومذهب الاخفش ومذهب ابي علي في احد قوليه انتهى قوله
والرابع اسم منصوب لفظا او محلا بالجواب قال الرضي وتقدم على الفا من اجزاء الجزاء المفعول به
والظرف نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما يوم الجمعة فانا ذاهب اذ اقصد انهما ملزومان
لحكم والمعنى ان عدم القهر ينبغي ان يكون لازما لليتيم وذهابي لازما ليوم الجمعة وكذا تقدم
الحال نحو اما مجردا فاني ضاربك والمفعول المطلق نحو اما ضرب الامير فانا ضاربك ولا
تستنكر عمل ما بعد الفا السببية فيما قبلها وان كان ذلك ممتنعا في غير هذا الموضع
لان تقديم المعمولات المذكورة لاجل هذه الاغراض المهمة انتهى قوله لان اما نائبة عن الفعل
كانها فعل والفعل لا يلي الفعل يتوهم من المصنف حكمان احدهما تقدير العامل بعد الفا والاخر
تقديمه فلما دخلت عليه الفا وهذا الذي ذكره المصنف علة الاول واما علة الثاني فهو ان
المفسر يكون مقدما على المفسر لنا بل ان نقول ما ذكره المصنف انما يمنع تقدير الفعل متقدما
على الفا والمعمول معا ولا يمنع تقديره متقدما على الفا وحدها فينبغي ان يقال لما كان
المقصد من نحو اما زيدا فاضرب كون زيد ملزوما للضرب والضرب لازما له على ما قرره
فيما سبق لم يكن التقدير اما اضرب زيدا فاضربه ولا اما زيدا اضرب فاضربه لفوات
الدلالة على لزوم الضرب لزيد لان الدال على لزومه انما هو وقوعه بعد الفا وهو
على هذا التقدير لم يقع بعدها فانما وقع بعدها مفسره وفي شرح الالفية لولد
مصنفها ولا تفصل بين اما والفا بفعل لان اما قائمة مقام حرف شرط وفعل شرط
فلو وليها فعل لتوهم انه فعل الشرط ولم يعلم نيابتها مقامه قوله ولهذا اهملها
بنو تميم اذ قالوا ليس الطيب الا المسك بالرفع تعني ولا ان ليس فعل لشبه الحرف
اعني ما النافية لم يعملها بنو تميم اذ قالوا ليس الطيب الا المسك في المثال المذكور في
الشرح وقد يقال على كلام المصنف اذا كان ضعف الفعل لمشابهة الحرف لو جب اغتفار
مباشرته لفعل اخر حتى لا اغتفر ذلك في اما مع عراقتها في الحرفية انتهى اذا اشبه
شي لشي او ناب شي عن شي يكون المشبه والنائب مخصوصين فيعطى المشبه والنائب
حكم المشبه به والمنوب عنه لا حكم لنفسه الا ترى ان ما اشبهت بليس اخذت حكم
ليس والمفعول به لما ناب عن الفاعل اخذ حكم الفاعل فلهذا اغتفر في ليس مباشرة
الفعل لشبهها بالحرف ولم يغتفر في اما مباشرتها الفعل فتامل فانه من المحاسن قوله
واجاز ذلك المبرد وافقه على تقديره افعال الخبر لان الغرض المهم من قولك
اما زيد فاني ضارب مثلا لما كان حمل خبر ان لازما لمعموله قدم المعمول على الفا المتقدمة
على ان ولم يبال بعمل ما بعد ان فيما قبلها كما لم يبال بعمل ما بعد الفا فيما قبلها والمبرد هو ابو
العباس محمد بن يزيد بن عبد الاكبر اخذ الادب عن ابي عثمان المازني وابي حاتم السجستاني
واخذ عنه نفطويه وكان كثير الامالي حسن النوادر يحب المناظرة مع ابي العباس احمد الملقب

بثعلب صاحب كتاب الفصيح وثعلب بكوه ذلك لان المبرد كان فصيح العبارة طاهر البيان فاذا اجتمعا حكم للمبرد في الظاهر الا ان يجوز الباطن قيل المبرد سنة ست وقيل خمس وثمانين ومايتين ببغداد قوله الاولى انه سمع اما العبيد فذو عبيد بالنصب قال الرضي الوجه فيه جميع اللغات معرفا كان او لا وروي يونس عن بعض العرب نصبه قال سيبويه هي ضعيفة قليلة قال ومع ذلك لا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرف الا اذا كان غير مفعول لكونه في موضع الحال كما في الجما الغفير واما اذا اردت بالعبيد عبيدا معينة فلا يجوز فيه الا الرفع قال الرضي اما الحمل على الحال في مثله فضعيف ولا معنى له بل هو على انه مفعول له لما بعد الفا لان معنى ذو عبيد اي يملكهم وذلك كما روى الكسائي اما قريشا فانا افضلهم اي اغلبهم في الفضل قوله والتي في البيت هو ان المصدرية وما المزيدة قال ابن الصايغ وقد تقدم عند الكلام على ان ان الارجح عنده ثبوت ان شرطية ورجحه بامور منها دخول الفا بعدها واستشهد بهذا البيت فقد رجع هنا بالنقض على بديه والرجوع الى الحق خير من التمادي الى الباطل انتهى واقول انه لم يقل فيما سبق ان كون ان شرطية ارجح عنده وانما قال ويرجحه عندي امور وذكرها ولا يلزم ذلك من ذكر مرجحات عند شخص لقول ان يكون ذلك القول عنده ارجح من غيره بل جاز ان يكون غيره ارجح منه لان مرجحاته اكثر واقوى من مرجحات ذلك القول وقد تقدم نظير هذا في اخر الكلام على ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون فانا لم يسبق للمصنف البيت فيما سبق شاهدا على مجي ان شرطية وانما ساقه شاهدا على دخول الفا بعدها وصرح بعد ذلك باسطر بان الصواب انها مصدرية فراجعه وتامل انما المكسورة المشددة قوله قد تفتح همزتها من شواهد ذلك قوله • تلقحها اما شمال عرية • واما صبا جنح العشي هبوب • تلقحها بضم اوله وسكون ثانيه من التلقيح السحاب والبيت من الطويل داخل تحول في اوله الجزم بالخا المعجمة والرا واغا لم يحمله بفتح اللام وتشديد القاف وكسرها ليسلم من الخرم لان لقح بالتضعيف لا يستعمل في الريح بل في الشجر والشمال الريح تهب من ناحية القطب والعرية الباردة نسبة الى العراق بفتح المهملة وقصر الالف وهي شدة البرد والصبا ريح مهبها المقوم مطلع الشمس اذا اعتدل الليل والنهار وجنح الليل بضم الجيم وكسرها طائفة منه سقيه الرواعد الى اخره هذا البيت للنمر بن تولب ومذهب سيبويه انه حذف ما اولا وما ثانيا والرواعد جمع راعدة يقال رعدت السحاب وارعدت اذا سمع منها صوت الرعد والصيف بتشديد اليا مطر الصيف قوله المراد وصف هذا الوعل بالري على كل حال قال الاعلم وصفه وعلا في روضة مخصبة في جبل حصين لا يوصل اليه والامطار ملازمة له لا تغبه فلا يحتاج الى ان يسهل فيصاد انتهى والوعل بفتح الواو مع فتح العين وكسرها تيس الجبل قوله ومع الشرط لا يلزم ذلك يعني وصف الوعل بالري على كل حال لان مدخول ان الشرطية مشكوك فيه غير مجزوم بوقوعه ولا بعدم وقوعه وبهذا اندفع قول ابن الصايغ ان هذا بنا على القول المفهوم وفيه كلام انتهى وفي الشرح لا نسلم ان المقصود وصف على كل حال وانما الغرض وصف حاله بحسب الواقع فاخبر اولا بما وقع من سقي سحايب

الصيف

مبحث انما المكسورة

الصيف له وذلك مقتضى لريه منها ثم اخبر بان سحايب الخريف ان سقته بعد ذلك حصل له الري المستمر وقيل لو سلم ان المقصود ما ذكر من وصفه بالري دائما فمنع الاتيان باما التي هي لاحد الشيئين لا يلزم ذلك انتهى واقول لا نسلم ان اما في هذا البيت لاحد الشيئين بل هي للتفصيل المستفاد منه وحينئذ مع الاتيان بها يلزم الري دائما قوله وقال ابو عبيدة اذ في البيت زايدة رده هذا بان ذا زايدا دينها لم تثبت بعد ابو الطيب ومثبت حذف اما وبان ابا عبيدة هو معمر بن المثنى قال الجاحظ لم يكن في الارض خارجي ولا جماعي اعلم بجميع العلوم منه وقال ابن قتيبة كان مع معرفته ربما يكسر البيت اذا انشده وكان يخطي اذا قرا القران نظرا وكان يبغض العرب والف في مثالبها وكان يرى راي الخوارج توفي سنة تسع ومايتين وقيل سنة عشر ومايه قوله وزعم يونس والفارسي وابن كيسان انها غير عاطفة كالاولى وان العطف انما هو بالوا والتي قبلها وهي جائية لمعنى من المعاني المستفاد من او قال الرضي ومنع ابو علي وعبد القاهر من كونها عاطفة لان الاولى داخلة على ما ليس معطوف على شي والثانية مقترنة بواو العطف فلا يصلحان للعطف وشبهة من جعلها حرف عطف كونها بمعنى او العاطفة ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدرية هو معنى ما المصدرية والاولى تنصب المضارع بخلاف الثانية ووافقهم ابن مالك لملازمتها غالبا الواو العاطفة في الشرح قلت وفي شرح المفصل لابن الحاجب ان مجموع قولنا واما هو العاطف في جا اما زيد واما عمرو وقال ولا يبعد ان تكون صورة الحرف مستقلة حرفا في موضع اخر كيا في ايا وعلى هذا الاثنين ما قاله فتا انتهى قوله يريد الشارح ان هذا الدليل الذي استدل به المصنف اعم من الدعوى لان الدعوى ان اما الثانية ليست عاطفة وانما العاطف الوا والمقارنة لها والدليل وهو ملازمتها للواو في الغالب يصدق بان العاطف هو الواو وحدها وبانه مجموع الواو واما كما قال ابن الحاجب ويمكن ان يقال ان قوله لملازمتها غالبا الواو العاطفة لا يصدق اذا كان العاطف مجموع الواو واما وانما يصدق بملازمتها الواو من غير تقيد بالعاطفة ولو سلم فالايراد المذكور انما يتجه لو كان قوله لملازمتها دليلا على كون الواو هي العاطفة وليس كذلك وانما هو دليل على كون اما غير عاطفة كما هو صريح كلام المصنف فليتامل قوله يا ليتما امنا شالت نعامتها الى اخره هذا البيت لسعيد بن قرط بن سيار وكان عاقا لامه وكانت به بارة والنعامة جماعة القوم وشالت نعامتهم ذهبوا وتفرقوا وقيل تحولوا عن دارهم وقيل قل خيرهم وذلت امورهم والمعنى ليت امنا فارقتنا بالموت وفي الشرح النعامة باطن القدم وشالت نعامة فلان كناية عن موته لان الانسان اذا مات ارتفعت نعامة قدمه قال المصنف في حاشية التسهيل عند قوله وليها استغني عن واو واما لا احفظ ذلك الا مع تخفيف كلمة اما على البدل نحو يا ليتما امنا البيت قوله وعطف الحرف على الحرف غريب اي غير موجود قال الرضي وقال الاندلسي اما الاولى مع الثانية حرف عطف قدمت تنبيها على ان الامر مبني على الشك والواو جامعة بينهما عاطفة لاما الثانية على الاولى حتى تصيرا حرفا واحدا ثم تعطفان معا ما بعد الثانية على ما

بعد الاولى وفيها عندي بارد من وجوه لان تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض
العاطف على بعضه وعطف الحرف على الحرف غير موجود في كلامهم فالحق ان الواو هي العاطفة واما
واما مفيدة لاحد الشيئين غير عاطفة والواو في نحو اما الى جنة اما الى نار مقدرة قوله ولاباحة
معان تبنى بحسب القرائن والامور الخارجية واما بحسب الاصل فمعناها احد الشيئين او الاشيا
قال الرضي وهذه المعاني تعرض في الكلام لا من قبل اما واو بل من قبل اشيا اخر في الشك من قبل
جهل المتكلم والابهام والتفصيل من حيث قصده الى ذلك والاباحة من حيث كون الجمع يحصل
به فضيلة والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك ووهم ابن الشجري يجعل من ذلك اما يعذبهم واما
يتوب عليهم بيان وهمه من وجهين احدهما ان معنى التخيير والاباحة باما وباو انما يكون بعدما
يدل على الطلب كما صرح به غير واحد من النحاة وثانيهما ان اما التخييرية اذا وقع الفعل بعدها
تكون معه ان قال ابو البقاء في اعرابه اما هاهنا للشك والشك راجع الى المخلوق واذا كانت
اما للشك جاز ان يليها الاسم وان يليها الفعل فان كانت للتخيير ووقع الفعل بعدها كانت
معه ان كقوله تعالى اما ان تلقي انتهى وهذا الثاني هو مراد المصنف لان ما ذكر من هذه الاية لا يحتاج
ما مثل به قبله الا انجدم ان منه وهذا مع ظهوره خفي على بعضهم فقال وجه الوهم ان التخيير
يستدعي مخيرا ويمتنع ذلك على الله تعالى واجاب بانه يجوز ان يكون تخييره تعالى من ذاته قوله
وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة وهي الحال التي يكون حصول مضمونها متاخرا عن حصول
مضمون عاملها لان معنى الهداية نصب الدليل ولا شك في تاخر الشكر والكفر عنه فهي
كالحال في قوله تعالى طبتم فادخلوها خالدين ويجوز ان يكون صاحب الحال السبيل ووصفه
بالشكر والكفر مجاز والمعنى بين السبيل مقسوما الى هذين القسمين العدول في الاية عن
كافر مع انه مطابق لشاكر الى كفور اما للمحافظة على الفواصل واما للاشعار بان الانسان لا
يخلوا عن كفران في الغالب وانما الماخوذ به المتوغل فيه قوله ولا يجيز البصريون ان يلي الاسم
اداة الشرط حتى يكون بعده فعل يفسره لفظ الشرط يطلق على تعليق امر باخر وعلى نفس
المعلق عليه والمراد به في اداة الشرط المعنى الاول وبضمير العايد اليه من يفسره المعنى
الثاني على حد قول الشاعر اذا نزل السما بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا حيث اراد
بالسما المطر وبضميره العايد اليه من رعيناه النبت ويسمى هذا في فن البديع الاستخدام قوله
وقوله لك ان حقا وان كذبا هذا صدر بيت النعمان بن المنذر وعجزه فما اعتذارك من قول اذا قيلا
قوله الا ان اما يبنى الكلام معها من اول الامر على ما جي بها لاجله من شك وغيره يعني ان الفرق
بين اما واو في هذه المعاني الخمسة ان اما المكررة يبنى الكلام معها من اول وهلة على ما الى
بها لاجله من شك او غيره بخلاف او فان الكلام معها اولا دال على الجزم ثم يوتى باو دالة على ما جي
بها لاجله قال بدر الدين ابن مالك وغالب استعمال اما ان تكون مكررة لتشعر من اول وهلة بقصد
التخيير او الاباحة او التقسيم او الابهام او الشك انتهى قال الرضي مبنى الكلام مع اما على احد الشيئين
او الاشيا واما او فان تقدم اما على المعطوف اليه نحو جاءني اما زيد او عمرو فالكلام مبني على ذلك
وان لم يتقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى احد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه تقول مثلا قام زيد
قاطعا بقيامه ثم يعرض الشك او تقصد الابهام فتقول او عمرو ويجوز ان يكون شاكا او مبهما من
اول

من اول

من اول الامر وان لم تات بحرف دال عليه كما تقول مثلا جاءني القوم وانت عازم الامر على
الاستثنا ثم تقول الا زيدا قوله وقول المثقب العبدي فاما ان تكون الى اخره في الشرح المثقب
بضم الميم وفتح الثاء وكسر القاف المشددة والعبدي بفتح المهملة وسكون الموحدة واظنه
نسبة الى عبد شمس انتهى وقوله انما هو بضم الميم وفتح المثلثة وكسر القاف قال صاحب الصحاح
في فصل الثا المثلثة من حرف البا الموحدة والمثقب بكسر القاف لقب شاعر من عبد شمس سمي
بذلك لقوله ارين محاسنا وكنن اخرى وثقبن الوصاوص للعيون قال في باب الصاد المهملة
والوصواص البرقع الصغير قال المثقب العبدي ظهرن بكلة وسدلن اخرى وثقبن الوصاوص
للعيون الكلة الستر الرقيق يخاط كالبيت يتوقى به من البق اي البعوض وغث اللحم غثاثة
بالكسر وغثوثة بالفتح غثاثة وغثوثة فهو غث وغثيث اذا كان مهزولا والقيك وتتقيني
اما صفة عرق ومن راعى به المعنى والاصل تتقيك وتتقيه واما جواب سوال كانه قيل فما
ذا يكون اذا اخترت عدوا فقال اتقيك وتتقيني قوله ثم يدار الى اخره تنزيله عهدنا ما
نقصد منها قوله احدها الشك قال التفتازاني عند قوله تعالى او كصيب من السما التحقيق ان
او لاحد الامرين والشك هو المتبادر الى الفهم من اطلاقها في الخبر مثل جاءني زيد او عمرو وان
كان يحتمل التشكيك والابهام على السامع او المبالغة في تحقيقه كقوله تعالى وما امر الساعة
الا كلمح البصر او هو اقرب قوله الثاني الابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين
الشاهد في او الاولى في الشرح لا ادري لما امتنع كون الشاهد في او الثانية ايضا والمعنى
وان احد الفريقين منا ومنكم لثابت له احد الامرين كونه على هدى او كونه في ضلال مبين
واقول لا يخفى ان معنى الابهام فيه زيادة على معنى احد الشيئين او الاشيا وان معنى احد
الشيئين او الاشيا في جميع معاني او وما عدى معنى بل ومعنى الواو كما سيقوله المصنف
في معنى التنبيه الاتي فلا يلزم من كون معنى الاية ان احد الامرين ثابت لاحد الفريقين
ان يكون او فيها للابهام بل لا بد من زيادة اعتبار وهو قصد المتكلم الى الابهام وقد
اعتبر ذلك في او الاولى فلا حاجة الى اعتباره في او الثانية لان اعتباره في احديهما
يغني عن اعتباره في الاخرى فان قلت فهلا اعتبر الابهام في الثانية دون الاولى
قلت اعتبروا الاولى لتقدمها ولان الغرض ابهام محل الهداية والضلال والاولى
هي الواقعة بين محليهما الا ترى انه لو لم تقل او في ضلال لكان للابهام وفي الكشاف والمغني
وان احد الفريقين من الذين يتوحدون الرازق من السموات والارض بالعبادة ومن
الذين يشركون به الجماد الذي لا يوصف بالقدرة لعلى احد الامرين من الهدى والضلال
وهذا من كلام المنصف الذي كل من سمعه قال لمن خوطب به قد انصفك صاحبك وفي
درجه بعد تقدمه ما قدم من التقرير البليغ دلالة خفية على من هو من الفريقين على
الهدى ومن هو في الضلال المبين ولكن التعريض والتصريح اوصل بالمجادل الى الغرض واهجم به على
الغلبة وانما خولف بين حرفي الجر الداخلين على الحق والضلال لان صاحب الحق كانه
مستعل على فرس جواد يركضه حيث شا والضال كانه منغمس في ظلام مرتبك لا يدري
اين يتوجه انتهى قال ابو حيان او على موضوعها لكونها لاحد الشيئين او الاشيا وخبر انا او

اياكم مو لعلي هدى او في ضلال مبين ولا يحتاج الى تقدير اد المعنى ان احدنا لعلى احد هذين
الامرين كقولك زيدا وعمرو في القصر او في المسجد قيل خبر ان محذوف لدلالة لعلى هدى
وهو خبر اياكم عليه وقيل خبر اياكم محذوف لدلالة المذكور وهو خبر انا عليه ولا حاجة
الى هذا التقدير مع ما يصلح ان يكون خبرا انتهى قوله سحقا وانتم الاولى الى اخره السحق بالضم
البعد وكذا السحق مثل عسر وعسر وقد سحق الشي بالضم فهو سحيق اي بعيد واسحقه الله
اي ابعده قوله نحو ولا تطع منهم اثما او كفورا في الشرح انظر كيف يصح التمثيل لحصر الشرنبلالي
لما كانت او فيه للاباحة قبل دخول الناهي وكيف يصح قول المصنف وتخيصه انها تدل
للنهي عما كان مباحا وهنا في الاية غير متات البتة لان طاعة الاثم او الكفور في الاثم او
الكفر لا تباح اصلا بل تحرم ولعل الاباحة انما لحظ فيها ما كان الكفار يعتقدونه من ان
طاعة الاثم والكفور مباحة لا حرج على من ارتكبها انتهى قوله توهم الشارح ان المراد بالاباحة
هنا الاباحة الشرعية التي هي احد الاحكام الخمسة وليس كذلك لان الكلام في معنى او بحسب
اللغة قبل ظهور الشرع وانما المراد بها الاباحة بحسب العقل وبحسب العرف في اي وقت
كان وعند اي قوم كانوا او قول المصنف عما كان مباحا يعني بحسب افادة الكلام ودلالته
لو لم يكن فيه حرف النهي ولا شك انه لو قيل اطع اثما او كفورا افاد الكلام الاباحة ودل عليها
وان لم تكن ثمة اباحة في حاشية التفتازاني عند قوله تعالى او كصيب من السماء واما قوله
تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا فذهب كثير من المحققين الى انها لاحد الامرين والعموم انما جا
من قبل الوقوع في سياق النفي كانه قيل ولا تطع واحدا منهما وبه يشعر كلامه في المفصل
وذكر صاحب الزمخشري هاهنا ان ذلك من قبيل لونها مستعارة للتساوي في غير الشك
ومبناه على تعلق المعطوف بالنفي دون المنفي كانه قيل اعص هذا او ذاك فهما متساويان
في وجوب العصيان وذكر في سورة الانسان ما يشير الى ذلك من قبيل دلالة النص حيث
قال انما ذكر بها ولان الناهي عن طاعة احدهما يكون عن طاعتهما انتهى قوله ذهب الظاهريون
الى انها بمعنى الواو وانما يصح اذا اعتبر عطف النفي على النفي لا المنفي على المنفي قوله وما قال
للسيرافي هو بكسر السين المهملة وسكون المثناة التحتية نسبة الى مدينة سيراف
وهي من بلاد فارس على ساحل البحر مما يلي كرمان وهو ابو سعيد الحسن ابن عبد الله بن المرزبان
المعروف بالقاضي سكن بغداد وولي القضا بها نيابة عن ابن معروف وقرا اللغة على
ابن دريد والنحو على ابن السراج وكان حسن الاخلاق معتزليا لكنه لم يظهره وكان لا
ياكل الا من كسب يده وهو النسخ وكان ابوه مجوسيا فاسلم توفي رحمه الله تعالى في رجب سنة
ثمان وستين وثلثماية قوله والتقدير اي بيان المقدار وهو مجرور بالعطف على التشبيه
قوله والجرمي هو بفتح الجيم وسكون الرا نسبة الى جرم وهي قبايل نزل بها احدهم فنسب اليها
وهو ابو عمر صالح بن اسحاق من البصرة قدم بغداد واخذ النحو عن الاخفش ولقي يونس بن حبيب
ولم يلق سيبويه واخذ اللغة عن ابي عبيدة وكان ورعا دينا عالما بالنحو واللغة توفي سنة خمس
وعشرين ومايتين قوله واحتجبوا بقول توبة وقد زعمت الى اخره توبة بالمثناة من فوق منقول
من مصدر تاب من الذنب وهو علم لابن الحمير بضم المهملة وفتح الميم وتشديد اليا المكسورة صاحب

ليلى

ليلى الاخيلية وهي ليلى بنت الاخيل من عقيل كانت من اشعر النسا وهاجت النابغة الجعدي
ودخلت على عبد الملك بن مروان وقد اسنت فقال لها ما راى توبة فيك حتى احبك قالت
ما راى الناس فيك حتى ولوك الخلافة وتابعها بعد مروا وكما في تراب قوله بها الخلافة
الى اخره فاعل جا ضمير الممدوح وقدرا اي مقدرة من غير سعي قال ابن عصفور في شرحه
للجزولية ويحتمل ان تكون او فيه للشك كانه شك هل الممدوح نال الخلافة لما ارادها
وطلبها او قدرت له من غير طلب اعتنا من الله تعالى به والبيت في مدح عمر بن عبد العزيز
وقبله اصبحت للمنبر المعمول مجلسه زينا وزين قباب الملك والحجر قوله وكان سيان الى
اخره سرحت الابل اسرحها بالفتح فيها اذا رعيتها وسرحت هي اذا رعت يستعمل متعديا
ولازما والسوح جمع ساحة وهي الناحية او الفضا بين الدور واعتبارها عدم النبات
فيها قوله وانما قدرنا كان شانية لئلا يلزم الاخبار عن النكرة مغتفر في الضرورة وما نحن
فيه شعر فلا حرج في ارتكاب مثل ذلك فيه على ان ابن مالك قال يجوز مطلقا يعني في النظم
والنثر باي كان وان قوله يمنع من كون سيان اسم كان ان المقصود الاخبار عن الشرح
وعدمه بالاستوا عن الاستوا بالشرح وعدمه قوله وقول الراجز ان بها اكتل الى اخره
اكتل بمثناة من فوق على وزن افعل ورزام براء مكسورة وزاي علمان لرجلين وجويز بين
تثنية جويرب تصغير خارب وهو اللص ولقمان بمثناة من تحت ونون تقاف فقاس
النقف وهو كسر الهامة اي الراس وفي الشرح فان قلت الراجز الذي ينظم الشعر من بحر الرجز
وعادتهم لا يقولون الراجز الا ان كان المقول من هذا البحر وما انشده من مشطور السريع
المكشوف كقوله يا صاحبي حلي اقلا عذلي قلت لا مانع من ان يكون من الرجز بان يكون من عروضه
الاولى وضربها الثاني الذي زنه مفعولين وقد دخله الخبن اللهم الا ان يكون قبله او بعده
ما ينفي ذلك قوله قالت الا ليتما الى اخره بعده من البسيط فكملت مية فيها حما تسنا واسرعت حسبة
في ذلك العدد وقبلها واحكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت الى حمام سراع وارد الثمد يحفه
جانبا نيق وتتبعه مثل الزجاجة لم تكحل من الرمد وفتاة الحي هنا هي زرقا اليمامة والحمام ذوات
الاطواق كالفواخت والقماري والقطا والثمد بالمثلثة والميم المفتوحتين الما القليل الذي لا
مادة له والنيق بكسر النون بعدها مثناة من تحت ساكنة فقاف الجبل قوله فقد اي فحسبه
حسوبه بتشديد السين المهملة اي اي عدوه وكانت هذه المراة ترى من مسيرة ثلاثة
ايام وكان لها قطاة واحدة فمر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت ليت الحمام ليه الى
حمامتيه ونصفه قديه تم الحمام ميه فنظروا الى ذلك القطا واذا على الما فاذا هو ست
وستون قوله قوم اذا سمع الصريخ الى اخره الصريخ صوت المستصرخ السافع بالسين
المهملة الاخذ بالناصية ومنه قوله تعالى لنسفعن بالناصية قوله انما كانت او هنا بمعنى الواو
لان بين تقتضي الاضافة الى متعدد في الشرح ولقايل ان يقول لم يجوز ان يكون المراد بين
فريق ملجم او فريق سافع فتكون او لاحد الامرين وبين مضافة الى متعدد قوله لانه لو قيل
جالس الحسن وابن سيرين كان المامور به مجالستهما ولم يخرج المامور عن العهدة بمجالسته
احدهما في الشرح هذا مشكل فاي عهدة على المخاطب مع ان الامر للاباحة لا الزام فيه بالفعل

ولاحرج فيه بالترك قوله لا اشكال فان المصنف يرى ان الاصح الواو وليس للاباحة وان هذا
هو المعروف من كلام النحويين ولهذا رد بهذا الكلام على قول ابن مالك ان او التي للاباحة حالة في
محل الواو ورد على قول الزمخشري ان الواو تاتي للاباحة نحو جالس الحسن وابن سيرين فانه
لا يعرف نحوي لو سلم مراده بالاباحة فعلى ما اريد بهذه الصيغة قوله وانه انما جي بالفذلكة
دفعا لتوهم ارادة الاباحة قال التفتازاني الفذلكة ليعلم العدد جملة كما علم تفصيلا فان اكثر
العرب لم يحسنوا الحساب ان يذكر تفاصيل ثم يحمل فيقال فذلك كذا انتهى وهذا الذي ذكر فايدة الفذلكة
عند من يقول ان الواو للاباحة واما من يقول انها لا تاتي للاباحة واما فهو لتجي بالفذلكة
ليعلم العدد جملة كما علم تفصيلا فان اكثر العرب لم يحسنوا الحساب وليعلم ان المراد بالسبعة
العدد المخصوص دون الكثرة فانه يطلق لهما وقوله تعالى كاملة صفة موكدة لافادة المبالغة
في محافظة هذا العدد وصفة مبينة وكاشفة فان العشرة تمام مرتبة الاحاد او صفة ثم
مقيدة تفيد كمال بدلية العشرة من الهدي قوله وقدره في ذلك صاحب الايضاح السابق
هو قاضي القضاة جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر القزويني صاحب تلخيص المفتاح
قدم دمشق من بلاده مع اخيه قاضي القضاة بالشام ثم قضا القضاة امام الدين وناب
في القضا عن اخيه ثم ولي خطابة دمشق فاقام بها مدة ثم ولي قضا القضاة بالشام
ثم قضا القضاة بالديار المصرية ثم عزل عنها واعيد الى قضا الشام وتوفي بدمشق سنة
تسع وثلاثين وسبعمائة قوله ولا يعرف هذه المقالة لنحوي بل الشرح بل هي معروفة
لبعض النحاة فقد قال السيرافي في شرح الكتاب ومما يقع فيه الواو او بمعنى ما كان من
التخيير بمعنى الاباحة كرجل انكر على ولده مجالسة ذوي الريب والريب واراد ان يعدل
به الى مجالسة غيرهم فقال لا تدع مجالسة اهل الريب وجالس الفقها والقرا واصحاب الحديث
او قال جالس الفقها والقرا واصحاب الحديث فذلك كله بمعنى هذا كلامه وقد تبع
المصنف عما قاله هنا فقال في حواشيه على التسهيل اذا او تاتي للجمع كالواو ثم قال
فان قلت كيف وافقت على ان او في الاباحة بمنزلة الواو مع تفريق جماعة من حذاقهم
بين جالس الحسن وابن سيرين وقولك او ابن سيرين قلت الصواب انه لا فرق لانه
اذا قيل بالواو كانت للجمع بين المتعاطفين في معنى العامل وهو اباحة المجالسة وكانه
قيل ابحت لك مجالستهما ومن ابيحت له المجالسة لم يلزمه ولم يمتنع افراد احدهما
ولا الجمع بينهما لان معنى كون الشي مباحا انه لا حرج في فعله ولا في تركه واذا ابيح
شيان جاز لنا فيهما ان نفعل او نحمد وكذلك اذا ذكرت او وكلهم ينص على ذلك مع
او وقد بينا انه مع الواو وكذلك لان الاباحة انما استفيدت من الامر وقالوا
وجمعت بين الشيين في الاباحة انتهى ما في الشرح قوله واعادة العامل يعني بعد
حرف النفي وحرف النهي قوله وابن برهان هو بفتح الموحدة ومنع الصرف ابو محمد
سعد بن المبارك بن علي البغدادي سيبويه عصره ولد سنة اربع وتسعين واربعمائة
وتوفي سنة تسع وستين وخمسمائة قوله ماذا ترى في عيال الى اخره عيال الرجل
من يتوله اي ينفق عليه ويقوم بمصلحته وواحد العيال عيل بفتح المهملة وتشديد

اليا

الياء والجمع عيايل مثل جيد وجيايد وبردت بفتح الموحدة التحتانية وكسر الراء
بمعنى سمنت ولحية اد مستثنى مفرغ في محل نصب على الحال اي لم اخص عبدهم في
حال من الاحوال الا في حال استغنائي لعيالي قوله وقراءة ابي السمال هو بسين
مهملة مفتوحة وميم مفتوحة مشددة ولام وفي الكشاف اوكلما الواو للعطف
على محذوف معناه اكفروا بالايات البينات وكلما عاهدوا وقروا ابو السمال
بسكون الواو على ان الفاسقون بمعنى الذين فسقوا فكانه قيل وما يكفر بها الا
الذين فسقوا او نقضوا عهد الله مرارا كثيرة انتهى قال التفتازاني فحمل او في
قراءة ابي السمال عاطفة للجملة التي بعدها على صلة الموصول الذي هو اللام في
الفاسقون ميلا الى جانب المعنى كانه قيل الا الذين فسقوا او نقضوا وان لم يصح ابتداء وقوع
صريح الفعل بعد اللام سيما مع تقدم معموله واو في مثل هذه المواضع تفيد تساوي الامرين
في الوقوع مع ان التالي اجدر واليق بان لا يقع فتحمل على انها بمعنى بل وقد انبتها الثقات
وشهد بها الاستعمال وقد دلت عليها هاهنا القرينة اعني قولهم بل اكثرهم لا يؤمنون ترقيا الى
الاغلظ فالاغلظ قوله فقال العوابل بل يزيدون فان قلت كيف جاز الاضراب في الفراء
كلامه تعالى قلت قال الرضي انما جاز لانه تعالى اخبر عنهم بانهم مائة الف بناء على حزر
الناس مع كونه تعالى عالما انهم يزيدون ثم انه اخبر في التحقيق مضربا عما يغلط فيه الناس
وكذا قوله تعالى كلمح البصر او هو اقرب انتهى قوله لكن ابن الشجري عن سيبويه وفي
ثبوته عنه نظر ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع احدهما هذا بيان لوجه النظر وحاصله
ان التخيير لا يصح الا بين امرين لم يقع واحد منهما والامران هنا وقع احدهما فلا تخيير بينهما
وانما قلنا وقع احدهما لانهم كانوا ازيد من مائة الف على ما نقلناه عن الرضي وقلنا ان التخيير
لا يصح الا بين امرين لم يقع واحد منهما لانه لا يكون الا بعد الطلب والطلب يستدعي
مطلوبا غير واقع لئلا يلزم تحصيل الحاصل وجواب النظر ان التخيير على مذهب المفسر
بين ان تقول الناظر بحسب الراي هم مائة الف وان تقول هم اكثر ولم يقع واحد من هذين القولين
وان وقع انهم اكثر لان المراد انهم بهذه الحيثية لا ان ذلك قيل فيهم وابن الشجري هو
الشريف ابو السعادات هبة الله بن علي الحسني البغدادي كان اماما في النحو والادب
كامل الفضائل ولد في رمضان سنة خمسين واربعمائة وتوفي رمضان سنة اثنين واربعين
وخمسمائة ودفن بالكرخ من بغداد ولما حج الزمخشري جاء الى ابن الشجري وسلم عليه
بينهما كلام وفي الشرح لا يحسن ان يكون وجه النظر انها انما تكون للتخيير بعد الطلب
على ما مر في المتن ولا طلب هنا لان النزاع في هذا الشرط ما اثر فلعل سيبويه ممن لا يعتبر
قوله ان كون التخيير والاباحة باو لا يكون الا بعد الطلب امر مقرر عند النحاة لا يحكون
فيه خلافا فاسوى قول ابن مالك ان او التي للاباحة يسبقها غير الطلب قال الصفا فيه
في قوله تعالى او كصيب من السما وقال الزجاج للتخيير وقيل للاباحة وضعف القولان
بان او انما تكون للاباحة او للتخيير في الامر وفي معناه لا في الخبر انتهى وفي الشرح
والظاهر ان المصنف اشار الى وجه النظر بقوله ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع

الواقع احدهما نبي ان حال هولا المرسل اليهم داير بين ان يكونوا ماية الف فكيف يسوغ
الاخبار عنهم بانهم اربد منها وبين ان يكونوا ازيد من ذلك فكيف يسوغ الاخبار عنهم
بانهم ماية الف و لقايل ان يقول صاحب هذا الراي لا يلتزم ان عدد هولا ينحصر في هذين
القسمين بل يجوز ان لا يكون عددهم في نفس الامر شيا منهما ولكنهم عدد كثير حد الحيث
اذا راهم الرائي كان له ان يقول هم ماية الف وكان له ان يقول ازيد من ماية الف يريد
انهم كثيرون كثرة مفرطة ولا يقصد العدد المخصوص على انه الموجود الواقع انتهى ما في
الشرح وفي الكشاف او يزيدون في مراي الناظر اذ راها الرائي قال هي ماية الف او اكثر
والغرض الوصف بالكثرة انتهى قوله ذكره ابن جني هو ابو الفتح عثمان بن جني الموصلي
النحوي قرا على ابي علي الفارسي وكان ابوه جني مملوكا روميا لسليمان بن فهد الازدي وقرا
ديوان المتنبي على صاحبه وشرحه وكان قعد اول مرة للاقرا بالموصل فاجتاز عليه ابو
علي وهو في حلقته فقال له زببت وانت حصرم فترك الحلقة ولازمه حتى تمهر كانت
ولادته بالموصل قبل الثلاثين والثلثماية ووفاته في صفر سنة اثنين وتسعين وثلاثماية
قال ابن خلكان وجني بكسر الجيم وتشديد النون بعدها يا انتهى وفي الشرح في غير
هذا الموضع هو باسكان اليا وليس منسوبا وانما هو معرب كني كذا في شرح المفصل
للاسفندري انتهى قوله ومثل بجواز ان يكن غنيا او فقيرا وقالوا كونوا هودا او نصارى
وفي الشرح فان قلت كان من حقه ان ياتي بالعاطف فيقول ونحو قالوا اذ ليس هذا موضع
حذفه قلت يحتمل ان تكون الواو عاطفة من كلام المصنف والتمثيل بقالوا كونوا هودا
او نصارى فان قلت التلاوة انما هي بالواو فكيف حذفت قلت قد وقع مثله في احاديث
منها قوله صلى الله عليه وسلم حين سيل عن الحمر ما انزل علي فيها شي الا هذه الاية الجامعة
الفاذة من يعمل مثقال ذرة خيرا يره كذا في مواضع من صحيح البخاري قوله قال وهذا
اولى من التعبير بالتقسيم في الشرح لم يحتجوا الى لان الفرق بين التقسيم والتفريق
المجرد على وجه يكونان متنافيين حتى اذا وجدنا مدلول التقسيم نافيا في محل يسوغ
الاتيان بما ثبت من الواو واو ولكن استعمال الواو اجود انتهى و يمكن ان يقال
الفرق بينهما ان التقسيم جعل الشي اقساما وذلك يستدعي تقدم ما يتناول الاقسام
سواكان كليا نحو الكلمة اسم وفعل وحرف او كلا نحو لنا ثنتان صيد و رماح او سلاسل
واما التفريق فهو قطع الاتصال بين شيين او اكثر وذلك لا يستدعي تقدم ما يتناول
فهو اعم من التقسيم عموما مطلقا و لعبارة اخرى التقسيم يقع في كل المذكور او كلها
والتفريق يقع في المذكورات نفسها قوله كما الناس مجروم عليه وجارم هذا عجز
بيت لعمرو بن براقة الهمداني بسكون الميم وبراقة امه واسم ابيه منبه و صدر
البيت وننصر مولانا ونعلم انه و ومعنى مجروم عليه وجارم مجني عليه وجان
قوله وقالوا لنا ثنتان الى اخره اشرعت الرمح نحو العدو بالشين المعجمة اذا
صوبته الى جهته وكنى بذلك عن الطعن وبالسلاسل عن الاسر قوله ومجي الواو في
التقسيم اكثر لا يقتضي ان او لا ياتي له هذا الاعتراض على ابن مالك ويمكن الجواب عنه بان مراده

ان التقسيم

ان التقسيم لما كان في الواو اكثر جعله فيها معنى مستقلا ولما كان في او اقل لم يجعله كذلك بل
الحق بالتفريق المجرد ليكون دلالة فيه اظهار انحطاط رتبته في او عن رتبته في الواو قوله
ان المعنى وقالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى يعني ملف من القولين
ثقة بان السامع يرد الى كل فريق قوله قال التفتازاني عند قوله تعالى وقالوا لن يدخل
الجنة لقايل ان يقول لما كان اللف بطريق الجمع كان المناسب ان يكون النشر كذلك لا ان يرد
السامع مقول كل فريق الى صاحبه فيما اذا كان الامران مقولين وكلمة او لا تفيد الا تفرق
لاحد الامرين و الجواب ان مقول المجموع لم يكن دخول الفريقين بل دخول احدهما لكن بعضهم
هذا بالتعيين وبعضهم ذاك بالتعيين قوله الثاني ان يكون بمعنى الا في الاستثنا وهي ليه
بنصب المضارع بعدها باضمار ان قال الرضي معنى او في الاصل لاحد الشيين او الاشيا
فاذا انضدت مع افادة هذا المعنى الذي هو لزوم احد الامرين التنصيص على حصول
حصول احدهما عقيب الاخر وان الاول امتد الى حصول الثاني نصبت ما بعد او فسيبويه
يقدر بالا وغيره بالى والمعنيان يرجعان الى شي واحد فان فسرته بالا فالمضاف بعده
محذوف وهو الظرف اي لا لزمنك الا وقت ان تعطيني فهو في محل نصب على انه ظرف
لما قبل وعند من يفسر بالى ما بعده بتاويل مصدر مجرور بان التي بمعنى الى وقال
ابن مالك تقدير الى وحتى في موضع او تقدير يلحظ فيه المعنى دون الاعراب والتقدير
الاعرابي ان يقدر قبل او مصدر وبعدها ان الناصبة للفعل وهما في تاويل مصدر معطوف ط
باو على المقدر قبلها فتقدير لا انتظرنه او يقدم ليكونن انتظار او قدوم وقال ابنه
فان قلت لم لم ينصبوا الفعل بعد او وحتى احتاجوا الى هذا التاويل قلت ليفرقوا بين
او التي تقتضي مساواة ما قبلها لما بعدها في الشك وبين او التي تقتضي مخالفة ما قبلها
لما بعدها في ذلك فانهم كثيرا ما يعطفون الفعل المضارع على مثله باو في مقام الشك
في الفعلين تارة وفي مقام الشك في الثاني منهما فقط اخرى فاذا ارادوا المعنى
الاول رفعوا ما بعد او واذا ارادوا المعنى الثاني نصبوا ما بعد وليوذن النصب بان
ما قبل او ليس مثل ما بعدها في الشك لكونه محقق الوقوع او راجحه ولم يجز ان يكون
الناصب او لعدم اختصاصها فتعين ان تكون ان مضمرة قوله وكنت اذا غمزت
الى اخره الغمز بالمعجمة والراي مصدر غمزت الشي بيدي والقناة الرمح وقيل
كل عصا مستوية وقيل كل عصى مستوية او معوجة و كعوب الرمح النواشز في
اطراف الانابيب والبيت من قصيدة لزياد الاعجم في هجا شاعر كان بينه وبينه
مهاجاة وقيل له اعجم للكنة كانت في لسانه ثم قيل المعنى اذا اشتد علي جانب قوم
رايت تليينهم حتى يستقيموا اذ لو اعد الكسر لم يستقم وقيل المعنى اذا هجوت قوما ابيد هم
بالهجا الا ان يتركوا هجاي قوله وحمل عليه بعض المحققين قوله تعالى لا جناح
عليكم ان طلقتم النسا ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة كذلك حمله الزمخشري قال
التفتازاني فان لم يجعل عاطفة لتفرضوا على تمسوهن ويكون المعنى ما لم يكن المسيس

ولا درهم المهر لانفراد من اذا وقع في سياق النفي تقيد العموم اجيب بان العطف لوهم تقدير
اعادة حرف النفي اي اولم تفرضوا فتقيد ان شرط عدم وجوب المهر احد النفيين لا
نفي احد الامرين اعني نفي كل وليس كذلك وفيه نظر لان محل الوهم هو اللفظ وسواء جعلها
ناصبة او عاطفة على المنفي المجزوم بلم ويمكن الجواب بان عموم او في سياق النفي مما فيه نوع
خفا وقد امكن هنا وجه ثان لا اشتباه فيه فحمل الكلام عليه على ان سياق قوله وان
طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم انسب بان يكون
بعد الحكم بانه لا مهر اذا كان الطلاق قبل المسيس الا ان يوجد او الى ان يوجد تسمية
المهر فاذا كان ذلك حين وجدت التسمية فالواجب نصف المسمى بخلاف ما اذا قبل لا مهر
ما لم يوجد شي من الامرين فان المناسب حينئذ ان يقال فان وجد هذا فالحكم كذا او ذلك
فكذا **قوله** لكانت الممسوسات والمفروض لهن منسوبا بل في الذكر اي بطريق المفهوم
ولو كن مستويات في ذلك لترك ذكر المطلقات المفروض لهن بنا على ذكرهن بطريق المفهوم
كما ترك ذكر الممسوسات بنا على ذكرهن كذلك **قوله** ومنها قول امرئ القيس في
ثالث سطر من هذا الكلام **قوله** والتاسع ان تكون بمعنى الى **قال** بدر الدين ابن مالك
او التي ينتصب المضارع بعدها ان كان ما قبلها مما ينقضي شيئا فشيئا فهي بمعنى الا **قوله**
لاستسهلن الصعب الى احرم المنى جمع منية وهي ما يتمناه الانسان **و** الامال
جمع امل وهو الرجا والمراد هنا المامولات وانقيادها حصولها **قال** في الشرح والتعبير
بالحمل او على بابها لعطف احد الشيئين او الاشيا ممكن في بعض ما حملوها فيه بمعنى
الا او الى نحو لاقتلنه او يسلم ولالزمنك او تقضيني حقي وهذا البيت اذ المضارع
في الكل منصوب بان مضمرة فتاول مع صلتها بمصدر وتعطف هذا المصدر على مصدر
منصيد من الفعل المتقدم اي ليكونن قتل مني او اسلام منه وليكونن لزوم مني او قضا
منه وليكونن استسهال مني او ادراك لمني انتهى **وا قال** قد ذكرنا عن ابن مالك
ان هذا هو التقدير الاعرابي في هذا الباب وذكرنا عن الرضي ان او التي بمعنا الا
او الى مفيدة لاحد الشيئين او الاشيا مع القصد الى امر اخر وعلى هذا فتخصيص
امكان كونها لاحد الشيئين او الاشيا ببعض ما حملوها فيه بمعنى الا او الى فيه نظر
اللهم الا ان يريد مجرد احد الشيئين او الاشيا **قوله** تنبيه التحقيق ان او موضوعة
لاحد الشيئين او الاشيا وهو الذي يقوله المتقدمون **قال** السفاقسي قال السهيلي
وابن الصائغ او لاحد الشيئين او الاشيا وانما وقعت في الخبر المشكوك من جهة ان الشك
تردد بين امرين من غير ترجيح لا انها موضوعة للشك ولهذا تكون في الخبر من غير
شك اذا اريد الابهام على المخاطب واما التي للتخيير فعلى اصلها لان المخير انما يريد
احد الشيئين واما التي زعموا انها للاباحة فلم تؤخذ الاباحة من لفظ او ولا معناها
وانما اخذت من صيغة الامر مع قراين الاحوال انتهى **قوله** ومن العجب انهم ذكروا
ان من معاني صيغة افعل التخيير والاباحة ومثلوه بنحو خذ من مالي درهما او دينارا

اوجالس

اوجالس الحسن او ابن سيرين ثم ذكروا ان او تفيدهما ومثلوا بالمثالين المذكورين
اقول لا عجب فان كلا من التخيير والاباحة قد يضاف الى صيغة الامر وقد يضاف
او ولا تكون او التخييرية بين شيئين او اكثر ولا الاباحة لشيئين او اكثر الا مسبوقة
لصيغة الامر ولا صيغة الامر التخييرية ولا الاباحية الا متاخرا عنها او معناها
فلزم اتحادهما لهما فحيث مثل بالمثالين للصيغة قطع النظر فيهما عن او وحيث مثل بهما
لا وقطع النظر فيهما عن الصيغة **قال** التفتازاني في التلويح ان التخيير والاباحة
قد يضافان الى صيغة الامر وقد يضافان الى كلمة او والتحقيق ان كلمة او لاحد الامرين
او الامور وان جواز الجمع وامتناعه انما هو بحسب محل الكلام ودلالة القراين انتهى **قوله**
ان حصول ذلك مع تباعد ما بين الوقتين ممتنع او مستبعد الاشارة بذلك عائدة
الى استماع السلام بالتوديع **قوله** والحق ان الفعل الذي قبلها على معنى حرف الشرط
في الشرح يحتمل ان يكون هذا من قبيل الحال المقدرة اي لاضربنه مقدار حياته او
موته والمعنى لاضربنه على كل حال ولا حاجة الى تقدير الشرط ولا الى التقدير
مذ على ما اختاره ابن مالك وجماعة انتهى **الا بفتح الهمزة والتخفيف قوله**
احدها ان تكون للتنبيه **قال** ابن الحاجب تسمية حروف التنبيه لهذا الاسم
اولى من تسميتها بحروف الاستفتاح لان اضافة الحرف في التسمية الى المعنى المختص به
في الدلالة اولى من اضافته الى امر ليس من دلالته والتنبيه من دلالة هذه الحروف
بخلاف الاستفتاح الا ترى ان حروف الاستفتاح انتهى **قوله** وافادتها التحقيق
من جهة تركبها من الهمزة ولا وهمزة الاستفهام اذا دخلت على النفي افادت التحقيق
نحو اليس ذلك بقادر على ان يحيي الموتى لحن ان افادة الا التحقيق ما بعدها من جهة
تركبها من الهمزة التي للابطال ولا التي للنفي وهمزة الابطال اذا دخلت على النفي افادت
التحقيق وانما لم يقيد الهمزة والاستفهام اعتمادا على ما حققه في بحث الهمزة وعلى
تمثيله باليس ذلك بقادر على ان يحيي الموتى **و** هذا الذي قاله هو قول صاحب الكشاف
وعبارته والا مركبة من همزة الاستفهام وحرف النفي لاعطا معنى التنبيه على تحقق
ما بعدها ولكونها بهذا المنصب لا تكاد تقع الجملة بعدها الا مصدرة بنحو ما يتلقى
به القسم **قال** التفتازاني يريد ان الهمزة للاستفهام بطريق الانكار للنفي
وانكار النفي في قوة تحقق الاثبات لكن بعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل
على ما لا تدخل عليه كلمة لا مثل الا ان زيدا قايم وكذا الكلام في اما والاكثر على انها
حرفان موضوعان لا تركيب فيهما انتهى **وقال** السفاقسي بعد ما ذكر كلام المختصر
واعترض بان الاصل عدم التركيب وبان الكلام الذي وقعت فيه الا غير صالح للنفي
لو قلت الا ان زيدا منطلق لم يصح فيه لا ان زيدا منطلق اذ ليس من تركيبهم بخلاف
اليس ذلك بقادر لو قلت ليس ذلك بقادر صح وبانها وقعت قبل رب وقبل ليت
وقبل الندا ولا يصح فيها النفي ولا ان تكون جوابا للقسم **و** اجاب عن كون الا

عدم التركيب بانه معارض بان الاصل عدم اعتبار لفظ اخر وعن كون الكلام الذي
ركبت معه غير صالح للنفي بانها انما ركبت معه بعد تغير معناها وعن كونها لا تكون
جزا للقسم بانه لا ينتقض عليه لان كلامه يقتضي الاكثرية انتهى **قوله** لا يكاد
تقع الجملة بعدها اسم يكاد للجملة ويقع خبرها متقدم على اسمها متصل على ضمير
ولا يصح ان يكون اسم يكاد ضميرا عائدا على الا لانه يلزم ان يكون خبر يكاد غير
رافع لضمير اسمها وهو ممتنع **قوله** وطلائعه طليعة الجيش مقدمته ومن يبعث
ليطلع طلع العدو اي ناحيته **قوله** اما والذي لا يعلم الغيب غيره هذا صدر بيت
عجزه ۰ ويحيي العظام البيض وهي رميم ۰ ويقع في كثير من النسخ هذا البيت بتمامه
وبعده ۰ لقد كنت اختار الجوى طاوي الحشا محافظة من ان يقال لئيم **وفي**
الصحاح رم العظم يرم بالكسر رمة اي بلي فهي رميم **و**انما قال تعالى يحيي العظام من
وهي رميم لان فعيلا وفعولا قد يستوي فيهما المذكر والمؤنث والجمع مثل رسول
وعدو وصديق انتهى **وفي** الكشاف الرميم اسم لما بلي من العظام كالرمة **و**الرفات
فلهذا لم يؤنث **و**الجوى خلو البطن ويروى العري وهو الاحسان الى الضيف
والحشا بالحاء المهملة والشين المعجمة ما اشتملت عليه الضلوع **و**الطاوي الجائع
من طوي بالكسر يطوي بالفتح طوى جاع **و**اللئيم الدني الاصل الشحيح النفس
قوله والثاني التوبيخ والانكار اي التوبيخ على المنفي والانكار عليه **وفي** الشرح
المفيد الانكار التوبيخي هو الهمزة لا مجموع الا والنفي المفاد بلا انما وقع على حاله ففي
البيتين عدم الطعان وعدم عدو الفرسان وعدم الارعوا امر ثابت والتوبيخ
مسلط على ذلك وحينئذ فهما حرفان كل منهما مفيد معنى يختص به فان الحرف
الواحد الذي يفيد التوبيخ **واقول** الهمزة تفيد الانكار التوبيخي وكلمة لا تفيد
النفي فمجموع الا تفيد الانكار التوبيخي على المنفي وهو مراد المصنف وفيه نظر لان
ظاهر كلامه ان كل وجه من هذه الوجوه الا منه حرف واحد دال على ما ذكره
له لا حرفان على ما يشهد له قوله **وفي** هذا البيت رد على ما انكر وجود هذا
القسم اذ لا ينكر احد وجود اجتماع حرف الاستفهام مع حرف النفي ولكن في
هذا نظر فقد **قال** الرضي قال الاندلسي يعني الشلوبين لا اعرف احدا من النحاة
يلحق الف الاستفهام اداة النفي فيكون الف لمجرد الاستفهام بل لا بد ان تكون
اما للانكار او للتوبيخ او للتمني او للعرض **قوله** الا طعان الى اخره الطعان
مصدر طاعن بالرمح والعادية من العدو وهو الاسراع اي مسرعة الى الحرب
او من العدوان وهو الظلم اي ظالمة لخصومها **و**التجشؤ بالجيم والشين المعجمة
خروج النفس من الفم عن امتلاء المعدة والتنانير جمع تنور وهو ما يخبز فيه **قوله**
الا ارعواء الى اخره ارعوى فلان عن القبيح اي انكف عنه **و**في الصحاح والشباب
ايضا الحداثة وكذلك الشبيبة وهو خلاف الشيب تقول شب الغلام يشب
بالكسر

بالكسر شبابا وشبيبة **وفي** المطول والشباب في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان
في زمان تكون حرارته الغريزية فيه مشبوبة اي قوية مشتعلة انتهى وهذا
ماخوذ من كلام الاطبا ولفظ الشباب عليه من شببت النار اي قويت قالوا وهو
سن الوقوف ويكون من نحو ثلاثين الى نحو خمسة وثلاثين او اربعين سنة بحسب
الامزجة والاقاليم والمشيب **قال** الاصمعي هو دخول الرجل في حد الشيب
والشيب بياض الشعر والهرم كبر السن **قوله** الا عمر ولى الى اخره **براب**
بمثناة تحتية فرا ساكنة فهمزة مفتوحة فموحدة اي يصلح **و**آتاب بمثلثة
بين همزتين وفي اخره تا مثلثة اي اضمحلت **قوله** وفي هذا البيت رد على
من انكر وجود هذا القسم وهو الشلوبين وجه الرد ان الهمزة فيه للاستفهام
سوا كانت ام فيه منقطعة بان يكون استفهم عن عدم الاصطبار ثم اضرب عنه
واستفهم عن الجلد او متصلة بان يكون طلب تعيين احد هذين الامرين **وفي**
الشرح وفي كلام المصنف نظر من وجهين الاول انه اخبر بان الاستفهام
عن النفي من معاني الا وليست الا استفهاما عن النفي اصلا وانما الاستفهام عنه بالهمزة
وحدها الثاني ان الاستفهام متى كان مفادا بالهمزة والنفي مفادا بلا لزم ان يكون مجموع
الكلمتين واللام انما هو في الحروف المفردة بالاصالة والتي حصل لها بالتركيب معنى
تعديه في المفردات **واقول** الجواب عن الاول ان النفي في كلامه بمعنى المنفي
والهمزة اذا كانت للاستفهام ولا للنفي كان مجموعها للاستفهام عن المنفي ولا يخفى ما
فيه **و**عن الثاني بعد تسليم انها لم يحصل لها بالتركيب معنى لم يحصل به من المفردات بل يرد ك
ايضا عن ذلك لكن على سبيل التعدية لذلك لا على سبيل الاصالة بان شرح له **قوله**
وعلى هذا فيكون في الشرح يكون معطوف على محذوف يدل عليه السياق والتقدير
وعلى هذا انفصل الكلام فيكون وقد تقال ان قوله وعلى هذا منظور فيه لمعنى الشرط اذ
معناه وان بنينا على هذا فتكون الفا رابطة للجواب لكن يقدح فيه بان الجواب متى
صلح جعله شرطا امتنعت الفا ويكون صالح لوقوعه شرطا **فان قلت** هو كقوله
تعالى ومن عاد فينتقم الله منه **قلت** ليس كذلك فان الفعلية الواقعة بعد الفا
في الاية خبر مبتدا محذوف هو ضمير يعود الى من فالجواب اذن جملة اسمية
ومن ثم دخلت الفا ومثل هذا في تركيب المصنف متعذر ان ذهب الى تقدير مبتدا
هو ضمير الشان ارتكبت ممتنعا **واقول** في كلامه نظرا اما اولا فلانا ان سلمنا ان
قوله وعلى هذا منظور فيه لمعنى الشرط فلا نسلم ان كل ما نظر فيه الى معنى الشرط
ياخذ حكم صريح الشرط **واما** ثانيا فلانا لا نسلم ان الجواب متى صلح جعله شرطا
امتنعت الفا منه بل اذا كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا يجوز فيه اثبات الفاء
وعدمها **قال** ابن الحاجب في كافيته واذا كان الجزا ماضيا بغير قد لفظا او معنى
لم يجز الفاء وان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان والا فالفا لا **وقال** الرضي

المضارع المجرد والمصدر بلا يجوز فيهما الفا وتركه اما الفا فلانهما كانا اقبل اداة
الشرط صالحين للاستقبال فلم تؤثر الاداة في معناهما تأثيرا ظاهرا كما اثرت في فعلت
واما تركه فلانهما كانا صالحين للحال والاستقبال على الصحيح والاداة خصصتهما بالاستقبال
وهو نوع تأثير **قال** وقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه مذهب سيبويه تقديرا مبتدا
فيه لتكون الجملة اسمية **وقال** المبرد لا حاجة اليه قال ابن جعفر مذهب سيبويه ٥
اقيس اذ المضارع صالح للجزا بنفسه فلولا انه خبر مبتدا لم تدخل عليه الفا **قال**
الرضي وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفا في مثبت المضارع سقط هذا التوجيه المذكور
للاقيسية ثم قال واذا ثبت نحو ان غبت فيموت زيد لم يكن لمذهب سيبويه وجه ان
لا يمكن في مثله تقدير مبتدا الا ضمير الشأن ولا يجوز الا بعد ان المخففة قياسا وان
دخولها مع ان انتهى **قوله** بهذا الكلام الاخير ظهر معنى قول الشارح فان ذهبت الى
تقدير مبتدا هو ضمير الشان ارتكبت ممتنعا **قوله** والجملة صفة على اللفظ يعني فتكون
في محل نصب وانما جاز النصب حملا على الحركة البنائية لمشابهتها للاعرابية لعروضها
بعروض لا وزوالها بزوالها فكانها عاملة محدثة لها **قوله** ولا يكون مستطاع خبرا او
نعتا على المحل يعني على محل اسم لا المرفوع وكذا لا يجوز النصب نعتا على محل المنصوب لانه
لا تعمل عمل ان فمحل اسمها المبني رفع ونصب كذا قال الرضي **قوله** وتختص الا هذه بالفعلية
يعني الخبرية وسيصرح المصنف به بعد هذا في او الكلام على الا بالفتح والتشديد **قال**
ابن الحاجب في شرح المفصل هذه الحروف يعني حروف التحضيض معناها الامر اذا وقع
بعدها المضارع والتوبيخ اذا وقع بعدها الماضي ولما كان معناها في وجهيها ذلك اقتضت
وقوع الفعل بعدها **قال** الرضي ولا يكون التحضيض في الماضي الذي فات الا انها كثيرا ما
تستعمل في لوم المخاطب على تركه في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكأنها من حيث المعنى
للتحضيض على مثل ما فات وقلما تستعمل في المضارع ايضا الا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان
يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فان خلا الكلام من التوبيخ فهو العرض انتهى **قوله**
الا رجلا جزاه الله خيرا الى اخره **قال** السيرافي تبيث بالمثلثة ومعناه يستخرج الذهب من
تراب المعدن من باب الشيء اي استخرجه وزيد بأن بعده ترجل لمتي وتعمه وأعطيها الادا
ان تضمن وروته المثنى الفوقيه وكتاب بان كون روي ما بعده المثناة الفوقية لا يرد كون
تلبث بالمثلثة لاحتمال ان يكون دخل هذا الشعر الاكفا وهو اقتران الروي وهو الحرف
الذي تنسب اليه القصيدة بروي مقارب له في المخرج او الصفة كقول الشاعر عربني
ان البرشي هين المنطق اللين والطعم حيث قرن روي الاول وهو النون بروي الثاني
وهو الميم وهما متقاربا المخرج **وفي** الصحاح المحصلة المراة التي تحصل تراب المعدن وانشد
هذا البيت وقال ابتن بفعل كذا والبيت مضمن يعني فيه العيب المسمى بالتضمين وهو
افتقار اخر البيت الى ما بعده **و** رواه برفع رجل ثم قال ويروى الا رجلا بمعنى هات
لي رجلا ويروى الا رجل بمعنى اما من رجل **وفي** الشرح والذي يظهر في توجيه
الرفع

الرفع ان يكون رجلا فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور اي الا يدل رجل وتوجيه
الجر ان يكون على تقدير الا دلالة رجل فحذف المضاف وابقي المضاف اليه على حاله كما في قراءة
من قرأ والله يريد الاخرة بالجر اي ثواب الاخرة انتهى ويبيت بالمثناة مضارع بات
من اخوات كان وترحلني **قال** ابن السكيت شعر رجل ورجل اذا لم يكن شديد الجعودة
ولا سبطا تقول منه رجل شعره **و** اللمة بكسر اللام والتشديد المهم الشعر المجاوز شحمة الاذن
و تقم بالقاف المضمومة تكنس قمت البيت كنسته **و** الادواة المطهرة ونصا
لونه خلعة واعطاوة الاداوة كناية عن سوافقته اياها **قال** الازهري والشاذ
لاعرابي لم يرد الفجور وانما اراد ان يتزوج امراة بمتعة **قوله** والا على هذا التنبيه
لان ما بعدها ليس بمضارع ولا ماض معنى وانما هو دعا **قوله** لانه لم يرد ان يدعو الرجل
على هذه الصفة وانما قصد طلبه **في** الشرح فيه نظر لان الدعا يشعر بالطلب في بعض
المقامات يعني طلب غير المدعو به كقول السايل رحم الله امرئا اعانني وهو هنا كذلك
انتهى **واقول** فرق بين اشعار الكلام بشيء وبين كونه مقصودا منه وكلام المصنف
في الثاني لا في الاول ولا شك ان حذف الفعل الدعائي على شريطة التفسير وافتتاح
الكلام معه لا يقتضي الاعتنا بالدعا والقصد اليه وان اشعر ذلك بطلب الرجل
المدعو له وقد ذكر المصنف هذا البيت في الجهة العاشرة من الباب الخامس وذكر اضمار
الخليل واضمار غيره **وقال** ان اضمار غيره اولى لان اضمار الخليل بتقدير فعل غير مذكور
واعترض على اضمار غيره بثلاثة امور واجاب على الاول منها والثاني دون الثالث وهو
ان طلب رجل هذه صفته اهم من الدعا له **قوله** ثم دعو له لقوله تعالى ان امرؤ هلك
ليس له ولد لان ليس له ولد صفة امرؤ وقد فصل بينه وبين موصوفه بجملة هلك
المفسرة **وفي** الشرح وفيه نظر لاحتمال ان يكون ليس له ولد حالا من الضمير المستتر
في هلك كما صرح به بعض المعربين انتهى **واقول** الذي صرح به هو ابو البقا فانه
قال ليس له ولد الجملة في موضع الحال من الضمير المستتر في هلك انتهى لكن صاحب الكشاف
لم يرض ذلك فانه **قال** ومحل ليس له ولد الرفع على الصفة لا النصب على الحال وافقه
ابو حيان على ذلك **وقال** التفتازاني لان المعنى وان كان على التقييد لكن ذو الحال
انما امرؤ وهو نكرة غير مخصوصة واما ضمير هلك فهو مفسر غير مقصود وربما يدعى
انه لا ضمير فيه لانه تفسير للفعل فقط **قوله** ثم الفصل بالجملة لازم وان لم يقدر مفسر
اذ لا يكون صفة لانها انشائية **في** الشرح فيه نظر اذ لا يلزم من امتناع كونها صفة وقوع
الفصل بالجملة لجواز ان تقدر معمولة لمحذوف هو صفة لرجلا اي الا رجلا مقولا فيه جزاه
الله خيرا **واقول** يجاب عن هذا بان كلام المصنف بنا على الاصل وعدم الحذف عن ما
قال المصنف بان الفصل هنا بالجملة على تقدير ان لا يكون مفسرة اعتراض بجملة دعائية
بين الصفة وموصوفها وذلك شايع بخلاف الفصل بينهما بالجملة المفسرة ولانه ان
هلك في قوله تعالى ان امرؤ هلك جملة بل هو مفرد لانه مفسر لمفرد **الا بالفتح والتشديد**
قوله وانتصاب ما بعدها في هذه الاية ونحوها بها على الاصح هذا مذهب المبرد ٥

والزجاج وممن صرح بانه الاصح بدر الدين بن مالك و وجهه ما قاله الرضي ان الامعونة لمعنى
الاستثنا ومحصلة له والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي وان الا نايبة عن استثني كما ان
حرف النداء نايب عن انادي وقال البصريون العامل الفعل المتقدم او معناه بتوسط
الا لانه معنى يتعلق الفعل معنى وقد جا بعد تمام الكلام فشابه المفعول قوله ويبعد انه
لا ضمير معه في نحو ما جاني احد الا زيد قال الرضي قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير
والجواب انه لم يحتج الى الضمير لقرينة الاستثنا المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى
منه انتهى قوله وانه مخالف للمبدل منه في النفي والايجاب هذا الاعتراض لثعلب وقد
اجاب عنه السيرافي بانه بدل في عمل فيه ومخالفتهما في النفي والايجاب لا يمنع ذلك كما
لا يمنع تخالف الموصوف والصفة فيهما نحو مررت برجل لا كريم ولا لبيب والمعطوف والمعطو ف
عليه نحو لقوم زيد لا عمرو واجاب عنه ايضا ابن عصفور بان الا مع ما بعدها بمنزلة غير
فاذا قلت ما قام القوم الا زيد كانك قلت ما قام غير زيد قوله الثاني ان يكون بمنزلة
غير لا يريد ان الا بمنزلة غير من كل وجه ولا بمنزلتها في الاسمية لما في حاشية التفتازاني
عند قوله تعالى لا فارض ولا بكر انه لا قايل باسمية الا التي بمنزلة غير وانما يريد انها بمنزلة
غير في مغايرة ما بعدها لما قبلها ذاتا او صفة قال الرضي اصل غير ان تكون صفة مفيدة
لمغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفة نحو دخلت
بوجه غير الذي خرجت به واصل الا التي هي ام ادوات الاستثنا مغايرة ما بعدها
لما قبلها نفيا او اثباتا فلما اجتمع ما بعد الا وما بعد غير في معنى المغايرة حملت الا على
غير في الصفة فصار ما بعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا او صفة من غير اعتبار مغايرته له
نفيا او اثباتا وحملت غير على الا في الاستثنا فصار ما بعدها مغايرا لما قبلها نفيا او اثباتا
من غير اعتبار مغايرته له ذاتا او صفة الا ان حمل غير على الا اكثر من حمل الا على غير لان
غير اسم والتصرف في الاسما اكثر منه في الحروف فلذلك يقع غير في جميع مواقع الا قوله
لو قلت قام رجال الا زيد لم يصح اتفاقا هكذا وقع ذكر الاتفاق في غالب النسخ واعترض
عليه بان عدم صحته اما من جهة ان الجمع المنكر في الاثبات لا يستغرق وهو ليس بمتفق
عليه وانما هو مذهب الاكثر كما صرح به التفتازاني في التلويح واما من جهة ان المستثنى
يجب دخوله في المستثنى منه وهو ايضا ليس بمتفق عليه فان بعض الاصوليين والمبرد
يكتفون بجواز دخول المستثنى في المستثنى منه ولا يشترطون وجوب ذلك ويمكن
ان يجاب بان عدم صحته من جهة ان الجمع المنكر في الاثبات لا يستغرق لكن لما كان القول
باستغراقه في غاية من الضعف لم يعتد المصنف وصرح بالاتفاق قوله ويرده انه
لا يقولون لو جاني ديار اكرمته ولا لو جاني من احد اكرمته ولو كانت بمنزلة النافي لجاز
ذلك لكن الجواب عن هذا بان التفريغ والبدل في الاستثنا اتسع فيهما ما لم يتسع في ديار
ومن الزايدة فلا يلزم من امتناع وقوع ديار ومن الزايدة بعد لو امتناع وقوع التفريغ والبدل
في الاستثنا بعدها وانما قلنا انه اتسع في التفريغ والبدل ما لم يتسع في ديار ومن الزايدة
لان ديار يشترط فيه صريح النفي ومن الزايدة يشترط فيها صريح النفي او النهي او الاستفهام

هل

هل والتفريغ والبدل في الاستثنا يشترط فيهما كون الكلام غير موجب وفسر غير الموجب
وفسر غير الموجب بالنفي والنهي والاستفهام الصريح او المؤول وقال ابن الصايغ قد يمنع عدم
الجواز خصوصا في الثاني على قول من جوز دخول لو في حيز الشرط وجعل الشرط كالنفي اسم
عدم الجواز وخصوصا في الثاني فقد يقال ان لو واذا تاتي النفي فهي مع ذلك يفيد ان دخولها
بحيث يقع على تقدير وقوع شرطها وكما يمتنع وقوع الالفاظ المختصة بالنفي مع الايجاب
يمتنع وقوعها مع النفي المقدر فيه الايجاب انتهى وفي الشرح للمبرد انه يقول قد اجمعنا على
اجرا ابى مجرى النفي الصريح واجرينا التفريغ فيه قال الله تعالى فابى اكثر الناس الا كفورا
وقال الله تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره مع انه لا يجوز ان يقال ابى ديار المجي وابى من احد
الذهاب فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا انتهى وقال الرضي اجاز المبرد رفع الله
على البدل لان في لو معنى النفي اذ هو لامتناع الشي لامتناع غيره وهذا كما اجرى الزجاج
التحضيض في قوله تعالى فلولا كانت قرية امنت مجرى النفي فاجاز البدل في قوم
يونس والاولى عدم اجرا الشرط والتحضيض في جواز الابدال والتفريغ معهما
مجرى النفي اذ لم يثبت انتهى وسيذكر المصنف قول المبرد وما فيه بابسط مما ذكره
هاهنا في الباب الخامس في الجهة الاولى قوله وابن الصايغ هو بصاد مهملة وعين معجمة
علي ابن علي ابن محمد بن علي بن يوسف الكتاني الاشبيلي قال ابو حيان سمعت عليه
دروسا من كتاب سيبويه وكان قد اخذ الكتاب عن الشلوبين بين قراة وسماع
وصنف شرح الجمل امعن فيه وجمع بين شرحي السيرافي وابن خروف باختصار حسن
ولم يتزوج قط وكان مواظبا على الصلاة في جماعة حسن الاخلاق توفي في
شهر ربيع الاول سنة ثمانين وستمايه هكذا رايت بخط والدي رحمه الله تعالى قوله
هو المعنى الاستثناي يعني هو الى البدل والعوض واللام في المسله للعهد والمعهود كون
الا صفة بمنزلة غير وعلينا بضم اوله وكسر ثانيه اذا اريد مدح زيد وبفتحها ان اريد
ذمه قوله قلت وليس كما قالاه لان المعنى يصح بدون كون الا بمعنى غير التي يراد بها
البدل والعوض لان الوصف بالا في الاية مؤكد صالح للاستغنا عنه فيكون فساد
السما والارض الذي هو كناية عن فساد العالم مرتبا على تعدد الالهة ووجود
الشريك وهو المعنى المراد ولانه لو كانت الا في الاية بمعنى غير التي يراد بها البدل
والعوض يصير معناها حينيذ لو كان فيهما عدد من الالهة بدل وعوض منه تعالى
لفسدت السما والارض وذلك يقتضي بمفهومه انه لو كان فيهما اثنان هو تعالى احدهما
لم يفسدا وذلك باطل والجواب عن هذا ان معنى الاية حينيذ لا يقتضي هذا المفهوم لان
معناها لو كان فيهما عدد من الالهة دونه او به بدلا منه وحده تعالى لفسدت السما
والارض وذلك ظاهر قوله اتيحت فالتفت الى اخره اناخ الجمل ابركه والبلدة الاولى
الصدر والثاني الارض وبغام الناقة بضم الموحدة التحتية وبالمعجمة صوتها التي لا تفصح به

قوله لو كان غيري الباخرة سليمى منادى محذوف الاداة والدهر نصب على الظرف وهو
خبر كان والصارم السيف القاطع والذكر والمذكر من السيوف ما كان ذا ماء ورونق قوله وهو
لا يجري مجرى النفي كما يقول المبرد هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان تمثيل سيبويه
لو كان معنا رجل الا زيد لا يقتضي انه لا يشترط كون الموصوف بالا جمعا او شبهه لان رجلا
نكرة في سياق لو الجارية مجرى النفي فتعم كل رجل فيكون شبه جمع قوله ونظيرها في ذلك الجمل
والظروف فانها تقع صفات ولا يجوز ان تنوب عن موصوفها نيابتها الا اذا كان الموصوف
بعضا في مجرور بمن او مجرور بفي متقدم فالاول نحو منا ظعن ومنا اقام اي منا فريق ظعن
ومنا فريق اقام ومنه قوله تعالى ومنا دون ذلك اي ومنا فريق دون ذلك والثاني كقوله
لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم اي لو قلت ما في قومها احد يفضلها
لم تأثم فحذف الموصوف وهو احد وكسر حرف المضارعة من تأثم وابدل الهمزة ياء ولم
جواب لو فاصلا بين الخبر المقدم وهو الجار والمجرور والمبتدا المؤخر وهو احد المحذوف
والميسم بكسر السين للميم وفتح المهملة المكواة والجمال وهذا هو المراد هنا لان المراة
ذات ميسم اذا كان عليها اثر الجمال قوله والثاني انها لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثنا
قال الرضي مذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثنا قال كما يجوز في
لو كان ما اتاني احد الا زيد بدلا وصفه عليه اكثر المتاخرون تمسكا بقوله وكل اخ
مفارقه اخوه البيت وقوله عليه الصلاة والسلام الناس كلهم هالكون الا العالمون
قوله فيجوز عندي درهم الا دانق الدانق بدال مهملة ونون مكسورة وقد تفتح وقد يقال
داناق بالف بعد النون وهو سدس الدرهم فان قيل كم مقدار ما اعترض به قائل هذا
الكلام اجيب بانه درهم كامل فان قيل ينبغي ان يكون درهما ينقص سدسا لان ما بعد الا وهو
دانق مطابق في الافراد لما قبلها وهو درهم وقد سبق من المصنف ان ما بعد الا اذا طابق
ما قبلها فالوصف مخصص واذا كان الوصف هنا مخصصا كان معترفا بدرهم ينقص سدسا
اجيب بان الدرهم لما كان ستة دوانق لم يطابق ما بعد الا لما قبلها فكان الوصف مؤكدا
لا مخصصا قوله وقد يقال انه مخالف لقولهم في لو كان فيهما الهة الا الله ولمثال سيبويه
يعني ان كون الا لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثنا مخالف لقول النحاة في قوله
تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا ان الا صفة ولتمثيل سيبويه لالا الصفة
بلو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا فان كلا من الاية والمثال لا يصح الاستثنا فيه قوله
وكل اخ مفارقه اخوه البيت الفرقدان نجمان معروفان قريبان من القطب الشمالي
وقيل الا هنا للاستثنا على لغة من يلزم المثنى الالف في الاحوال كلها وقال الرضي قال
الكسائي حذف منه الموصول وابقي بعض صلته والتقدير الا ان يكون الفرقدان
ورد بان الحرف الموصول لا يحذف الا بعد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع انتهى قوله
والوصف هنا مخصص وذلك لان معنى ما قبل الا كل اخوين يتفارقان فما قبل الا مطابق لما بعدها
في التثنية قوله حراجيج الباخرة الحراجيج بمهملة فراء وجيمين بينهما الف ناقة نحيفة جمع
حرجوج بضم المهملة وهي الناقة الطويلة والخسف الذل ونرمي عطف على مناخة والمراد

بالبلد

بالبلد هنا الارض والقفر الخالي لا فيها ولا نبات قوله وابن مالك وحمل عليه
كذا وقع في غالب النسخ بواو قبل حمل والظاهر ان ذكر ابن مالك مع الاصمعي قبل البيت لان
ابن مالك لم يقل بزيادة الا في البيت السابق وفي بعض النسخ وابن مالك حمل اخبرا و قوله
ارى الدهر الا منجنونا باهله هذا صدر بيت عجزه وما صاحب الحاجات الا معذبا
والمنجنون الدولاب الذي يدور بما عليه والتقدير الا يدور دوران منجنون والا معذبا
معذبا اي تعذيبا كذا ذكره المصنف في اوضح المسالك قوله ثم ان ثبتت روايته فيتخرج
على ان ارى جواب لقسم مقدر يعني لتكون حرف لا النافية على القياس وفي الشرح
وقوله فيتخرج خبر مبتدا محذوف يعود الى الرواية اي ان ثبتت روايته فهي تتخرج
على حد قوله ومن عاد فينتقم الله منه قال وانت قد عرفت ما في مثل هذا الكلام في الا
المحققة عند قوله وعلى هذا فيكون فلا انطول باعادته قوله فقد غلط قال الاصمعي
ان ذا الرمة غلط اذ لا يقول احد ما زيد الا راكبا قوله ومناخة حال يعني من الضمير في
تنفك وقرحا بالرفع ايضا على انه خبر مبتدا محذوف اي الا هي مناخة قوله
وهذا فاسد لبقاء الاشكال يعني الذي لاجله حملت الا في البيت زائدة وهو وقوع الا
المفرغ في الايجاب فان قيل ليس الاشكال بباق فان الاستثنا المفرغ يقع في الايجاب
اذا حصلت الفائدة وكان المستثنى فضلة كما صرح به ابن الحاجب واذا كان مناخة
حالا كان فضلة وكان الكلام مفيدا قلنا يلزم عليه عمل ما قبل الا فيما بعدها لان على
الحذف متاخر عن مناخة وهو حينئذ خبر تنفك وما قبل الا لا يعمل فيما بعدها الا
اذا كان المستثنى او المستثنى منه او صفته ويلزم تقدم الحال على عاملها المعنوي
ان كان مناخة حالا من المستتر في الجار والمجرور قوله ومن العجب ان ابن مالك على
امامته ذكرها في شرح التسهيل اقسام الا لم يقل ابن مالك واقسام الا ولا قال
والا على اقسام وذكر من تلك الاقسام الا المنصرف وانما قال عند الكلام على تعريف المستثنى
بانه المخرج تحقيقا او تقديرا من مذكور او متروك بالا او ما بمعناها وقولي بالا متعلق
بالمخرج واحترزت بذلك من الا التي بمعنى غير والتي بمعنى الواو على مذهب الاخفش
والتي بمعنى ان لم كقوله تعالى الا تنصروه والزائدة على مذهب الاصمعي وابن جني
انتهى الا التي بالفتح والتشديد قوله وهذا كان هو اي الشان فان قيل
قد قال المصنف في ان المكسورة المشددة ان ضمير الشان موضوع لتقوية الكلام
فلا يناسبه الحذف اجيب بان ذلك في الحذف استقلالا لا تبعا وهنا الحذف تبع لا
لكان قوله وعلى الاول فهي بدل من كتاب ويجوز ان تكون خبر المبتدا محذوف اي
هو ان لا تعلوا قوله واللام متعلقة بيهتدون ويجوز ان تتعلق بصدهم وان تتعلق
بزين واللام الداخلة على ان داخلة على مفعول له اي علة تزيين الشيطان لهم
او صدهم عن السبيل هي حرمته اسجدوا لكنه الى قوله نحو قراءة العراقيين اولهم لكن
اخره القرينة هنا ذكر الاخر وجعله غاية وفي الشرح القرينة هنا كون الكلام مسوقا

ستثنا

الا بالفتح والتشديد

لحفظ القران كله وذلك مناف لخروج الغاية انتهى و ما قلناه اولى لتناوله نحو لعبتك هذا الحايط من اوله الى اخره ومما دلت القرينة على دخول ما بعدها قوله تعالى من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى والقرينة هي العلم بانه لا يسرى به الى البيت المقدس ولا يدخله قوله او على خروجه نحو ثم اتموا الصيام الى الليل القرينة هنا نص منفصل عن هذا النص هو النهي عن الوصال فالمنع هنا فلو لم يخرج الليل عن حكم الصوم لم دخل فيه لانه هنا غاية للصيام لكونه مما يمتد لا للاتمام لانه نحو الجزء الاخير وهو لا يمتد والمعنا الابتدا نكون ممتدا قوله ونحو فنظرة الى ميسرة فان الغاية لو دخلت هنا في حكم ما قبلها لوجب الانظار حالة الميسرة ايضا وذلك يودي الى عدم المطالبة وتفويت حق الداين قوله وذلك اذا ضممت شيا الى اخر يعني في كونه محكوما به عليه لشي او متعلقا لشي سواء كان من جنسه او لم يكن قوله ولا يجوز الى زيد مال تريد مع زيد لان زيد لم يضم الى اخر في شي مما ذكرنا انه يضم اليه فيه فان قيل لم لا يكون قوله ولا يجوز الى زيد مال الاعتراض على كون الى بمعنى مع فكانه قال ولا يجوز الى زيد مال تريد مع زيد مال ولو كانت الى بمعنى مع لجاز ذلك قلنا انما حملناه لبيان ما احترز عنه بقيد الضم لانه وقع اخراجه به في كلام المتن فانه قال انما جعل الى كمع اذا ضممت شيا الى شي كقول العرب الذود الى الذود ابل فان لم يكن ضم لم تكن الى كمع فلا تقول الى جيع فلان مال كثير الى فلان مال كثير انتهى قال الرضي والتحقيق انها يعني الى التي قيل انها بمعنى مع للانتها في قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموا اي تضيفوها وقوله تعالى الى المرافق اي مضافة اليها وتوهم الذود الى الذود ابل اي الذود مضافة الى الذود انتهى والذود من الابل ما بين الثلاث الى العشرة وهي مونثة لا واحد لها من لفظها ودالة الاولى معجمة والثانية مهملة وفي الحنى الداني وتاول بعضهم ما ورد من ذلك على تضمين العامل وابقا الى على اصلها والمعنى في قوله تعالى من انصاري الى الله من نصرته الى نصرة الله والى في هذا ابلغ من مع لانك لو قلت من ينصرني مع فلان لم يدل على ان فلانا وحده ينصرك ولا بد بخلاف الى فان النصرة ما دخلت عليه محققة واقعة مجزوم بها اذ المعنى على التضمين من يضيف نصرته الى نصرة فلان انتهى قوله بعد ما يفيد حبا او بغضا من فعل تعجب او اسم تفضيل يعني بعد فعل او اسم تفضيل من الحب او البغض ففي العبارة ادنى تسامح وقد يقال المراد ما يفيد بالوضع فلا تسامح وانما بينا كلامه بهذا لما قال ابن مالك قال في شرح التسهيل ونبهت بقولي ولتبيين على المتعلقة في تعجب او تفضيل بحب او بغض مبينة لفاعلية مصحوبها قوله فلا تتركني بالوعيد الى اخره الوعيد التهديد والمطلي المدهون وفي الصحاح والقار القير وقيرت السفينة طليتها بالقار قوله قال ابن مالك ويمكن ان يكون منه ليجمعنكم الى يوم القيامة لا ريب فيه انما قال يمكن لاحتمال ان تكون الى في الاية للانتها وضمن يجمعنكم معنى الضم وهو مما يتعدى بالى قوله بحذف وقلب لانه حذف الحال اعني مضافا وادخل البا على غير صاحبها ان تدخل عليه لانه ادخلها على الضمير الذي كان مستترا في مطلي ورفع القار بمطلي وكان حقها ان تدخل على القار ويرفع الضمير بمطلي وهذا على رواية رفع القار واما على رواية جره فهو بدل من الضمير المجرور ولا قلب فيه

قوله

قوله وقال ابن عصفور هو على تضمين مطلي معنى مبغض قال الرضي ان معنى مطلي به القار اجرب مكره والتكريه يتعدى بالى قال الله تعالى وكره اليكم الكفر وفي الشرح ولو قيل بان الى متعلقة بمحذوف هو حال من اسم كان كما في قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدا وكرها العناب والحشف البالي اي كانني في حالة كوني مبغضا المحذوف ما ذكر بعده من الصفات الموجبة التكريه لكان وجها انتهى واقول هذا الوجه هو التاويل الذي نقله المصنف عن بعضهم الا ان ذلك التاويل فيه قلب وتاويل الشارح لا قلب فيه والحال المقدرة في ذلك التاويل مضافا وفي تاويل الشارح مبغضا قوله يقول وقد عاليت الى آخره عاليت علوت والكور بضم الكاف وبالرا الرحل ويسقى بالمثناة التحتية المضمومة والسين المهملة الساكنة والقاف المفتوحة ويروى بفتح المثناة التحتية والواو ومضارع روي بكسر الواو بمعنى زال عطشه والمعنى اتركني فلا اميل ذكوى قوله ام سبيل الى الخمر الرحيق من اوصاف الخمر والسلسل بمهملتين الامين السهل الدخول في الحلق وفي الشرح معنى اشهى الى احب الي وقد عرف ان الى المتعلقة بما يفهم حبا او بغضا من فعل تعجب او اسم تفضيل معناها التبيين فعلى هذا تكون الى في البيت مبينة لفاعلية مجرورها ولنبين تسمية اخرا انتهى واقول قد قررنا فيما سلف ان الى التي للتبيين متعلقة بفعل تعجب او اسم تفضيل من نفس الحب او البغض او لفظ موضوع لمعنى احدهما والى في البيت ليست كذلك بل متعلقة باسم تفضيل من الشهوة قوله وفيه نظر لان شرط هذه اللغة تحرك البا في الاصل اجاب ابن الصايغ عن هذا بان سكون البا في لهوى عارض للاستثقال واصلها الحركة واقول في هذا الجواب نظر لان سكون لهوى العارض للاستثقال هو سكونه عن الحركة الاعرابية وتلك عارضة ليست هي له في الاصل لان الكلمات قبل التركيب ليست معربة اي بالكسر والسكون قوله اي واذا قيل اي والله ثم اسقطت الواو جاز سكون البا وفتحها وحذفها اما سكونها فقال الرضي للمبالغة في المحافظة على الايجاب بصون اخرها عن التحريك والحذف وان كان يلزم ساكنان على حدة لانهما في كلمتين اجرا لهما مجرى كلمة واحدة كالضالين كما في ها الله وهو ايضا من خصايص لفظة الله تعالى واما فتحها فتنبيها الحرف الايجاب واما حذفها فللساكنين قوله وعلى الاول فيلتقي ساكنان على غير حدهما اي على غير التقايهما لان الحد لا التقا الساكنين لا لهما وحد التقايهما ان يكونا في كلمة ويكون الاول منهما حرف لين والثاني منهما مدغما في اخر نحو دابة وحرر حويصة وحرف اللين الالف والواو والياء السواكن سواء كان قبل الواو والياء حركة من جنسهما او لم يكن اي بالفتح والسكون قوله الم مستمعي الى اخره عبد مرحم عبلة والرونق الحسن والصحى وقت اشراق الشمس بذكر نظرا الى انه اسم كمرد ونغر ولو انث نظرا الى انه جمع ضحوة و الحصديل بالمهملة صوت الحمام وفي بعض النسخ الهديل بالزا وهو ايضا صوت الحمام قوله وقد يمد الفها حكى ذلك الكسائي وقال بعضهم يجوز مدها اذا ابعدت المسافة فيكون المد فيها على البعد قوله وحرف تفسير وهي اعم من ان المفسرة لانها تدخل على الجملة والمفرد بعد القول وغيره بخلاف ان فان لها شروطا تقدم الكلام عليها وذهب قوم الى ان اي التفسيرية اسم فعل

منعت اي حرف

منعت اي

دليلا

معناه عوا وافهموا قوله وحرف تفسير وهي اعم من ان المفسرة لانها تدخل على الجملة والمفرد
بعد القول وغيره بخلاف لانا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دايما ولا عاطفا ملازما لعطف الشي
على مرادفه انما قال دايما لان الواو تصلح للسقوط في بعض الاوقات وذلك اذا وقعت بين الاخبار
نحو زيد كاتب وشاعر او بين الصفات نحو الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم
وانما قال ملازما لان العاطف قد يعطف الشي على نفسه نحو وما ادراك ما يوم الدين ثم ما
ادراك ما يوم الدين وقد يعطف الشي على مرادفه نحو والفي قولها كذبا ومينا قوله وترميني
بالطرف الى اخره ترميني بالطرف تنظرين اليه و تقليني اي تبغضينني يقال قلاه قلا
وقلا بكسر القاف مع القصر والمد قوله لا اذ اذ ظرف لتقول يعني وفاعل تقول المخاطب فكذلك
يكون الفاعل فيما اضيف اليه اذا وفي حاشية التفتازاني عند كلام الزمخشري على قوله تعالى
واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا اذا تفسير الفعل المسند الى ضمير المتكلم فان اتى بجملة اي
كان ما بعدها تفسيرا لما قبلها فيجب تطابقهما ويجوز في صدر الكلام تقول على الخطاب ويقال
على المبني للمفعول وان اتى بكلمة اذا كان صدر الكلام في موضع الجزا فيجب ان يكون ما بعد اذا
على لفظ الخطاب ولا يستقيم في صدر الكلام يقال الا اذا قدر ان القايل هو المخاطب كانه حكاية
فلقلة قوله اذا كنيت باي الى اخره كنيت سترت والبا في باي للمصاحبة او الاستعانة
وهي متعلقة بمحذوف دل عليه تفسره وذلك المحذوف مع فاعله في محل نصب على الحال من فاعل
كنيت ولا يجوز ان تكون متعلقة بتفسره المذكور لانه يلزم تقدم معمول الصفة على موصوفها
لان تفسره المذكور صفة لفعلا ولا ان تكون متعلقة بكنيت لان اي ليست مكنيا بها عن شي
لان الكناية في الفعل الذي قبلها لا فيها وفعلا منصوب بتفسر المحذوف بنا على ان كنيت منزل
منزلة اللازم او على التنازع بينه وبين المحذوف واعمال الثاني وهو المحذوف كما هو المختار
عند البصريين قال ابن الصايغ وفي قوله وان تكن باذا يوما تفسره مناقشة وهي ان التفسير
ليس باذا بل بما بعدها وجوابها ان البا فيه للمصاحبة اي بمع الهرم وتسدين ايابا قوله
تنظرت نصرا الى اخره هذا البيت للفرزدق وتنظرت بمعنى تنكرت ونصرا بالمهملة هو
نصر ابن سيار ملك العراقين والسماكان كوكبان يقال لاحدهما السماك الاعزل وللاخر السماك
الرامح واستهلت صبت والمواطر جمع ماطرة والضمير في عليهما يعود على الامرين اللذين احدهما
نصر والاخر السماكان قوله وموصولا نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد التقدير لننزعن
الذي هو اشد قاله سيبويه وعلة بنائه حينيذ ان الصدر لما حذف صار اي مثبتا كاخواته
الموصولة قال الرضي وذلك لان شيئا اذا فارق اخواته لعارض فهو شديد النزوع اليها فبادني
سبب يرجع اليها وبني على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه كما
يحذف من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف قال وقال سيبويه ايضا الاعراب مع حذف
الصدر لغة جيدة وقرا في الشواذ ايهم اشد بنصب ايهم وذلك انه لم يحذف الصلة بكمالها بل
حذف احد جزييها وبقي ما هو معتمد الفايدة وهو الخبر قوله وخالفه الكوفيون يعني خالفوا سيبويه
في ان ايا في نحو الاية موصولة على قراة الضم او في ان ايا الموصولة اذا اضيفت وحذف صدر صلتها تبنى
على الضم لا في ان ايا تكون موصولا فلا يرد على ذلك قوله لانهم يرون ان ايا الموصولة معربة دايما قوله فانه يسلم

انها

انها تعرب اذا افردت فكيف يبنيها اذا اضيفت قال الرضي قال الجرمي اعرابه مع حذف
المضاف اليه دليل على انه كان مع المضاف اليه ايضا معربا لان حذف المضاف اليه يرجح جانب
الحرفية كما في قبل وبعد قوله وزعم هولاء خالفوا سيبويه وهم الكوفيون وجماعة من البصريين
قوله وعلقت تنزع علقت بفتح المهملة واللام المشددة وفاعله مستتر عايد على اي ويجوز
ان يكون عايدا على الجملة وصح نسبة التعليق اليها لحصوله من صدرها ويحتمل ان يكون بضم المهملة
وكسر اللام المشددة مبنيا للمفعول وانث لان المراد كلمة ينزع قوله ويرد اقوال الكثيران
التعليق مختص بافعال القلوب هذا رد على يونس وفيه نظر لان مذهب يونس جواز التعليق
في غير افعال القلوب وقوله وانه لا يجوز لاضربن الفاسق بالرفع رد على الخليل وقوله وانه
لم تثبت زيادة من في الايجاب رد على الكسائي والاخفش في قولهما يجوز زيادة من في الايجاب
فالعبارة فيها لف ونشر غير مرتب قوله وقول الشاعر هذا اعطف على فاعل يرد وجملة
يروى في محل نصب على الحال وهو رد على الجميع او هو مبتدا وجملة يروى خبره والجملة
مستانفة للرد عليهم ثانيا وقوله وحرف الجر لا يعلق بيان للرد على يونس وقوله ولا يجوز
حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته للرد على الخليل وقوله ولا يستانف ما بعد الجار
للرد على الكسائي والاخفش لانهما قالا ان ايا وما بعدها جملة استفهام مستانفة قوله وجوز
الزمخشري وجماعة كونها موصولة مع ان الضمة اعراب في الشرح لا اعرف المحل الذي وقع
فيه المصنف على ان الزمخشري يجعل ضمة اي في هذه الاية اعرابية على التقدير المذكور الذي
في الكشاف بنصه واختلف في اعراب ايهم اشد فعن الخليل انه مرتفع على الحكاية تقديره
لننزعن الذين يقال فيهم ايهم اشد وسيبويه على انه مبني لسقوط صدر الجملة التي هي
صلته حتى لو جي به لاعرب وقيل ايهم هو اشد ويجوز ان يكون النزع واقعا على من كل
شيعة كقوله تعالى ووهبنا له من رحمتنا اي لننزعن بعض كل شيعة وكان قايلا قال من هم
فقيل ايهم اشد عتيا هذا كلامه وليس فيه تعرض الى ضمة ايهم هل هي ضمة اعراب او بنا
انتهى واقول لا نسلم ان اقوال المصنف مع ان الضمة اعراب من كلام الزمخشري وانما هو
من كلام الجماعة الذين ذكرهم معه واضافة هذه المقالة مع غيرها الى الزمخشري وغيره لا تقتضي
انها من كلام الزمخشري لجواز ان يكون من كلام غيره ولو سلم فيجوز ان يكون المصنف اطلع عليه
في غير الكشاف ولو سلم فيجوز ان يكون المصنف اخذه من قوله ويجوز ان يكون النزع
واقعا على من كل شيعة الى اخره فان قوله هذا بعد ما نقل الخليل ارتفاع اي في الاية على الحكاية
وعن سيبويه على البنا كالنص على ان المراد جواز ارتفاعها على الاعراب على تقدير
الموصولية قوله وفيه تعسف ظاهر هو لتقدير السوال عن البعض والتقدير
المبتدا من الكشفين بالموصول وفي الشرح والظاهر انه لا تعسف لان كلا من
هذه الامور التي اجتمعت جار على القواعد قوله ليس المراد بالتعسف هنا مخالفة
القواعد حتى يقال ان كلا من هذه الامور التي اجتمعت جار على القواعد وانما المراد به
كثرة الاعتبارات والتقديرات وان كان كل واحد منها جاريا على القواعد وكثيرا ما يطلق
على ذلك التعسف قوله بلا اعلمهم استعملوا ايا الموصولة مبتدا في الشرح هذا الكلام

اذ كان من تمام الاعتراض على الزمخشري فمشكل لان ايهم على رواية خبر الابتدا وان كان اخبارا
عن حكم من احكام اي الموصولة فهو غير مناسب لانه اذا حال امر اجنبي بين امور متناسبة
واقول هو جواب عن ايراد يرد على المصنف في تقديره كلام الزمخشري بانه حذف
من الاية مبتدا ان مكتنفا لاسم موصول وذلك الايراد هو ان هذا مبني على كون
اي خبر المبتدا محذوف وليس بذلك بمتعين لجواز ان يكون مبتدا محذوف الخبر
فاجاب بان ايا الموصولة لا تكون مبتدا قوله وهذا باطل برسم الضمير متصلا باي
قيل عليه لم في الرسم من اشيا خارجة عن القياس فيجوز ان يكون هذا منها قوله والخامس
ان تكون وصلة الى ندا ما فيه ال نحو يا ايها الرجل وذلك لانهم استكرهوا اجتماع اداتي التعريف
فحاولوا ان يفصلوا بينهما باسم مبهم يحتاج لا محالة الى ما يزيل ابهامه فيصير المنادي في الظاهر ذلك
المبهم وفي الحقيقة ذلك المخصص الذي يزيل الابهام ويعين الماهية فوجدوا ذلك الاسم
ايا اذا انقطع عن الاضافة واسم الاشارة حيث وضعا مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما
الا ان اسم الاشارة قد يزال ابهامه بالاشارة الحسية فلا يحتاج الى الوصف بخلاف
اي فكان ادخل في الابهام فلهذا اجازوا يا هذا ولم يجيزوا يا اي بل لزم ان يرد فيه ما يزيل ابهامه
وذلك اسم الجنس لانه الدال على تعين الماهية ويجري مجراه الذي وفروعه وموصوفهما
وقد يجري مجراه اسم الاشارة الموصوف بذي اللام نحو يا ايهذا الرجل قوله ويرده
انه ليس لنا عائد يجب حذفه قال ابن الصائغ ابو الحسن الاخفش يقول يجب
هنا لان ما بعد اي عوض عن ذلك المحذوف والحذف لعوض كلا حذف قوله وله ان يجيب
عنهما بان ما في قولهم لا سيما زيد بالرفع كذلك لتعين موصولا وجب حذف عائده ووجب
كون صلته جملة اسمية وفي الشرح ولقائل ان يقول لا نسلم وجوب وصل ما الموصولة
في لا سيما بالجملة الاسمية فقد نص في التسهيل على انها توصل بظرف وبجملة فعلية واقول
هذا عجب من الشارح لان الذي تعرض به المصنف انما هو ما في لا سيما زيد بالرفع لا ما في
لا سيما مطلقا حتى يقال ان ما في لا سيما قد توصل بظرف وقد توصل بجملة فعلية قوله
ولا تكون اي غير مذكور معها مضاف اليه البتة اعني لا لفظا ولا معنى وهذا رد آخر على
الاخفش في قوله ان ايا تكون نكرة موصوفة كمن لان قوله ذلك يقتضي انها غير مضافة
لفظا ومعنى قوله ارايت اي سوالف الحاجز السوالف جمع سالفة وهي ناحية مقدم
العنق من لدن معلق القرط الى قلته الترقوة والقلت بفتح القاف وسكون اللام والنقر
العظم الذي بين ثغرة النحر والعاتق وهو فعلوة ولا تقل ترقوة بالضم كذا في الصحاح واخر
مثناة النقرة يقال قلت العين لنقرتها في واللوى بكسر اللام والقصر وزرود بفتح
الزاي موضعان وبرزت حرائر والجملة علق عنها فعل الرؤية بالاستفهام قوله
في حال مقدرة في الشرح ويمكن ان يكون من قبيل الحال المقارنة على ان يكون التقدير لم
ترعني بصدود يقع في ثلاثة ايام لجده اي لحد الوصال والمعنى ما سررتني يوما بالوصال
الا في حالة كونك تحققي لصد وقد يقع في ثلاثة ايام بعد ذلك اليوم فالاخافة مقارنة
لمضمون العامل وهو السرور ولذا الخوف اذ قدرت الحال من المعمول انتهى واقول هذا التقدير

لمضمونه

يقتضي

لمقتضيات ثلاثة معمول لصدود ويلزم على ذلك تقديم معمول المصدر عليه وهو لا
يجوز انتهى قال الرضي الاظهر ان ذلك جائز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قوله
وفيه لحن اي في عطف الجملة الثانية في البيت على الاول لما يحذر دفعه لا نقول ان
سلم ثبوته في نسخة الكلام ليس لقياسي حتى يحمل عليه كلام المتنبي قوله لخلو عن
ضمير ذي الحال في الشرح يجوز ان يكون التقدير لم ترعني ثلاثة منك بصدود فيحصل
الربط باعتبار المحذوف انتهى ولا يخفى ان كلام المصنف انما هو مبني على ما هو الاصل من
عدم التقدير اذ قوله ولها اربعة استعمالات وفي بعض النسخ اربع بغير تا وجه الاول
انما استعمالات جمع لاستعمال والثانية انه جمع لاستعمالة فان قيل قوله احدها والثاني
والثالث والرابع يرجح الاولى اجيب بانه يجوز ان يكون التانيث اولا باعتبار وذكرنا ثانيا
باعتبار آخر قوله واذ قال ربك للملائكة في الكشاف واذ انتصب باضمار اذكر ويجوز ان
ينتصب بقالوا انتهى قال ابو حيان والذي اذهب اليه ان استعمال اذ مفعولا بها
لا يجوز اذ لا يوجد في كلامهم نحو احببت اذ قدم زيد وتخريج ما ورد مما يوهم ذلك على
ان تكون اذ ظرفا لمحذوف يدل عليه المعنى اي اذكروا حالتكم او قصتكم او امركم وقد
جاء بعض ذلك مصرحا به قال الله تعالى واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء وقال
التفتازاني واذ انتصب باضمار اذكر بقرينة المقام حيث لم يذكر له عامل ولم يناسب
نحو ذلك مع كثرة استعماله معه فان قيل هو من الظروف فكيف يقع مفعولا به
قلنا جوزوا كونه اسما مجرورا باضافة الظرف اليه مثل يومئذ ولعد اذ نجانا الله ونحو
ذلك ومنصوبا بكونه مفعولا به مثل اذ من بالتنكير ولم يجوزوا رفعه على الفاعلية
لبعدها عن الظرفية التي تلزمه في الغالب ومنهم من يابى المفعولية ايضا اذ لا توجد
في الكلام فيحمل مثل هذا على اذكر الحادث يوم كذا ثم الاحسن ان يجعل هذا الامر عطفا
على محذوف قبله اي اشكروا النعمة في خلق الارض والسما واذكروا تا على تقدير انتصابه
بقالوا فهو ظرف والجملة بما فيها عطف على ما قبلها عطف القصة على القصة قوله والرابع
ان يكون مضافا اليها اسم زمان صالح للاستغنا عنه نحو يومئذ في الشرح عن ابن مالك
ان هذه الاضافة من اضافة المؤكد الى التاكيد انتهى وفي شرح الرضي واما نحو يومئذ
وساعتئذ فقالوا ان الظروف مضافة الى المضاف في المعنى الى جملة محذوفة مبدلة
منها التنوين وفي ذلك تعسف من حيث المعنى اذ قولك حين وقت كذا ويوم الوقت
وساعة الوقت ونحو ذلك غريب الاستعمال مستهجن المعنى بخلاف قوله تعالى بعد
اذ انتم مسلمون اذ معناه بعد ذلك الوقت واما يوم الوقت المعلوم فذكر ابو علي في الحجة
ان الوقت بمعنى الوعد ولا يجوز ان يراد بالوقت الاوان لان قوله اليوم اما وضح
النهار واما برهة من الزمان ولو قلت اي برهة من الزمان او يوم الزمان لم يكن ذلك
بالسهل هذا كلام ابي علي قال الرضي والذي يبدو لي ان هذه الظروف التي كانها
في الظاهر مضافة الى اذ ليست بمضافة اليه بل الى الجمل المحذوفة الا انهم لما حذفوا
تلك الجمل لدلالة سياق الكلام عليها لم يحسن ان يبدو منها تنوين لاحقة بهذه الظروف

كما اذا دلت في كل وبعض واذ لان كلا واخواتها لازمة للاضافة معنى فيستدل بالمعنى على حذف المضاف اليه ويتعين ذلك المحذوف بالقرينة الحاصلة من سياق الكلام فيتحصل المراد واما هذه الظروف فليست بلازمة للاضافة معنى فلو قلت كنا حينا كذا او وصدت حذف المضاف اليه وابدال التنوين حينا منه لم يكن ظاهرا في ذلك المعنى بل ظاهره ان التنوين فيه للتنكير فلما خافوا التباس تنوين العوض في يوما وحينا وساعة لغيرها من تنوين التمكن والتنكير توصلوا الى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف اليها هي في الاصل بان ابدلوا من تلك الظروف بدل الكل ظرفا لازما للاضافة الى الجمل حقيقيا في اللفظ صالحا لجميع انواع الازمنة متعودا بحذف الجمل المضاف اليها هو مع ابدال التنوين منها كقوله وانت اذ صحيح فجي به لتوهن هذه الظروف به لانها تعمر تنوين العوض ليكون التنوين كانه ثابت في الظروف المبدل منها لان بدل الكل مع قيامه مقام المبدل منه في المعنى مطلق على ما اطلق عليه فكانه هو فالزم اذا الكسر لالتقاء الساكنين **قوله** وفي نحو اذا انتبذت ظرف لمضاف الى معمول ظرف لمضاف الى المعمول محذوف هكذا رايناه في نسخ معتمدة واللام في المعمول للعهد والمعهود الموجود في الاية اعني مريم **وفي** الشرح والذي ثبت في النسخ التي رايتها وفي نحو اذا انتبذت ظرف لمضاف الى معمول محذوف ولو حذفت الى وقيل ظرف لمضاف معمول لكان حسنا فان الصفة المقدرة هي لفظ مضاف الى مريم وهو محذوف وما ثبت في النسخ يمكن تصحيحه بان يجعل صفة لمضاف والمراد بالمعمول ما هو معمول بعد الحذف وهو لفظ مريم لكن لو عرف وقيل الى المعمول لكان حسنا انتهى **قوله** ومن الغريب ان الزمخشري قال في قراة بعضهم لمن من الله عبارة الزمخشري في الكشاف وقرا لمن من الله على المؤمنين اذ بعث فيهم وفيه وجهان ان يراد لمن من الله على المؤمنين منه او بعثه اذ بعث فيهم فحذف لقيام الدلالة او يكون اذ في محل الرفع كاذا في قولك اخطب ما يكون الامير اذا كان قائما اي لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه انتهى **قال** التفتازاني مبني الوجهين على ان كلا من اذ واذا كما تستعمل ظرفا تستعمل اسما فعلى الظرفية هاهنا المبتدا محذوف اي منه وبعثه والظرف متعلق به ومن من الله خبره والدال على المحذوف هو الخبر اذ قدرته والظرف اذ قدر بعثه وكذا في المثال يكون الخبر محذوفا والظرف دالا عليه اي اخطب اكوان الامير واوقاته حاصل اذا وجد قائما وعلى الاسمية لا حذف لان اذ مرفوع على الابتدا ومن من الله خبره اي من من الله وقت بعثه على طريقة حذف الخبر انما هو على تقدير ظرفيته اذا انتهى **و**بيان انه على طريقة نهارك صايم ان من من الله خبر عن الوقت وهو في الحقيقة خبر عما اضيف اليه النهار **قوله** ولا نعلم بذلك قايلا يرد عليه انه لا يلزم منه عدم العلم بقايل قول عدم قايله ولا من عدم قايله فيما مضى عدم صحته على ان في شرح اللب وضوء المصباح ما يقتضي ان ذلك قايلا وهو واذا واذا لا يلزمان الظرفية نص على ذلك سيبويه في الكتاب **و**اجاز اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو بمعنى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فاوقع اذا هاهنا مبتدا وخبرا انتهى لكن في نسبة هذه المقالة الى سيبويه نظر فان ابن جني وهو امام مطلع نقل ذلك في شرح الحماسة عن المبرد ولم ينسبه الى غيره **و**ايضا الرضي امام مطلع لم ينسبها لسيبويه بل قال وعن بعضهم ان اذا الزمانية تقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا

بقعود

بقعود عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو **و**انا لم اعثر على شاهد على ذلك من كلام العرب انتهى **ثم** سيذكر المصنف في بحث اذا في الرابع من الامور ترد قول الاكثرين ان العامل في اذا كلمة في جوابها من فعل او شبهه ان ابا الحسن ومن تابعه يقولون بصرف اذ او وقوعها مبتدا وذكر ذلك ابو البقا ايضا عند قوله تعالى فاذا نقر في الناقور **قوله** وكان حقه ان يقول اذ كان **في** الشرح عدل عن ذلك ليفيد ان كلا من اذ واذا كما يستعمل ظرفا يستعمل اسما غير ظرف انتهى **واقول** يفهم من قول المصنف بعد هذا ان قياس الزمخشري ظاهر في ان على اذا انه انما عدل للقياس على اذا **قوله** ثم ظاهره ان المثال يتكلم به كذا يعني ان كلام الزمخشري ظاهر في ان اخطب ما يكون مراده في قولك عند القصد الى ابراز ما تقرر في هذا المثال **وفي** الشرح ويظهر لي ان في كلام الزمخشري اشارة الى ان العرب لا تنطق به هكذا وذلك لانه قال في قولك ولم يقل في قولهم **واقول** انما قال في قولك لانه لو قال في قولهم لزم ان يكون العرب تكلموا بهذا المثال بخصوصه وذلك غير معلوم **و**لا يلزم من عدم تكلم العرب به بخصوصه عدم تكلمهم بنظيره فليس في عدول الزمخشري عن قولهم الى قولك دلالة على ان العرب لا تنطق به هكذا **قوله** والمشهور ان حذف الخبر في ذلك واجب اي والذي اشتهر بين النحاة من استعمال العرب في كلامهم هو وجوب حذف الخبر اذا كان المبتدا افعل تفضيل مضافا الى مصدر وبعده حال لا يصح ان يكون خبرا عن ذلك المبتدا **و**انت خبير بان فيما نقلناه انفا عن التفتازاني جوابا عن هذا الاعتراض وهو قوله وما ذكر من لزوم حذف الخبر انما هو على تقدير ظرفيته اذا **قوله** ولكن جوز عبد القاهر كونها اي كون اذا المقدرة في هذا المثال في موضع رفع بنا على تقدير زمان مضاف الى ما يكون بخلاف نحو اكثر شربي وخوص لحبة بذا وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية زمانا وكثرة وقوع الزمان مسندا اليه الفعل نحو وما ليل المطي بنايم فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون الامير وقت كونه قايما بجعل الوقت اخطب كما في نهاره صايم **و**لا يجوز على هذا التقدير ان يكون اذ ظرفا والخبر محذوفا لما ياتي في نقل خروج اذا عن الظرفية **قوله** وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم **في** الشرح فيه نظر اذ لا مانع من ادعا ان هذا مما تاول به الجمهور توسع بحدث اخبارها فيقال انه من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما وقع وحرف التنفيس ليس بصاد عن ذلك انتهى **واقول** لا اجر هذا قال المصنف وقد يحتج من غير جزم وستنقل عن الرضي عند قوله ومما حملوه على التعليل ما ذا عطفته الى هنا الفعل في التنفيس ليس بصاد عن تنزيل المستقبل منزلة الماضي وينبغي ان يعلم ان تنزيل المستقبل منزلة الماضي خلاف الاصل وان الاية اذا اولت على ذلك يلزم مخالفة الاصل في موضعين احدهما ان الاغلال في اعناقهم وهو مستقبل معنى وثانيهما سوف يعلمون وهو مستقبل لفظا ومعنى ويلزم في هذا ما ذكره المصنف في حرف الزاي في الكلام على رب وقال انه تكلف وهو ان الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن مستقبل ومن هنا تبين ان المانع عند المصنف من تنزيل المستقبل منزلة الماضي في هذه الاية هو التكلف **قوله** اي ولن ينفعكم اليوم اشراككم في العذاب

فان دمعمولاها في محل رفع علي الفاعلية بمعني ولن ينفعكم اشتراككم في العذاب كما ينفع
الواقعين في امر صعب اشتراكهم في تحمل اثقاله **قوله** وانما يرتفع السوال علي القول لان
اللام في السوال للعهد والمعهود هو السوال المفهوم من قوله فانه لو قيل لن ينفعكم اليوم
وقت ظلمكم الي اخره ولتقرير ذلك السوال اذ لو كانت ظرفا والتعليل مستفاد من قوة الكلام
لما ان التعليل مستفاد اذ اذكر ظرف بعناها في موضعها لكنه غير مستفاد **و** في الشرح يعني
بالسوال ما اورده في المتن بعد هذا من الاشكال وهو ان اذ لا تبدل من اليوم لاختلاف الزمانين
انتهي **واقول** فيه نظر اما اولا فلان تعبيره اولا بالسوال وثانيا باشكال الاية يشعر
بتغايرهما **و** اما ثالثا فلان قوله ويبقي اشكال الاية يشعر بتمام ما سبق والشروع في خلافه
وبان ما سبق لا يخص الاية بل يعمها وغيرها **قوله** لاختلاف زمني الفعلين يجوز ان يريد الفعلين
اللغويين وهما النفع والظلم وان يريد الاصطلاحيين وهما ينفع وظلم وربما قاله عرف الجواب
عن افادة ضربته اذ اسا للتعليل وهو ان زمن الضرب والاساة واحد **قوله** لان معمول
خبر الاحرف الخمسة لا يتقدم عليها يريد بالاحرف الخمسة ان المكسورة الهمزة وكان وليت
ولكن ولعل والمعني ان معمول خبر هذه الاحرف الخمسة لا يتقدم عليها فلا يتقدم معمول خبر
ان المفتوحة الهمزة لانها فرع عن احدها وهو ان المكسورة الهمزة والا كان الفرع اقوي من
اصله فيما هو فرع فيه **قوله** ولان معمول الصلة لا يتقدم علي الموصول لان تقديم معمول
الصلة علي الموصول كتقديم شي من الجز المترتب الاجزا عليه وهذه العلة بالنظر علي نفس ان
والتي قبلها بالنظر الي انها فرع عن ما لا يتقدم عليه معمول ما في حيزه **و** في الشرح يجب علي
المصنف احد الامرين اما ان يسقط العلة الثانية ويقال الاحرف الستة او يسقط العلة
الاولي وذلك ان العلة في امتناع تقديم معمول خبر الاحرف الخمسة عليها ان لها صدر
الكلام والعلة في ذلك بالنسبة الي المفتوحة كونها موصولا لا هذه العلة فانها مسلوبة
الصدرية بدليل اعجبني انك محسن وكرهت انك مسي **فنقول** اذا اراد خصوص الخمسة
فلا معني لذكرها في هذا المقام وان اراد الخمسة عنها بتفرع مع بعضها لتدخل المفتوحة فلا معني
للجمع من الامرين المذكورين اذ ليست العلة في الحكم المذكور بالنسبة الي المفتوحة امرين
كونها من الاحرف المشبهة بالفعل وكونها موصولا حرفيا بل العلة هي الثانية فقط انتهي **واقول**
فيه نظر من وجوه الاول ان قوله ان العلة في امتناع تقديم معمول خبر الاحرف الخمسة عليها
ان لها صدر الكلام ممنوع لم لا تكون العلة في ذلك انها من العوامل التي لا قوة لها علي تقديم خبرها
وتقديم معمول الخبر كتقديم الخبر الثاني انا نختار انه اراد خصوص الخمسة قوله لا معني لذكرها
في هذا المقام قلنا بل له معني وهو اعطي مثل حكمها في فرعها كما بيناه انفا الثالث ان قوله
اذ ليست العلة في الحكم بالنسبة الي المفتوحة امرين كونها من الاحرف المشبهة وكونها
موصولا حرفيا بل العلة هي الثانية فقط ممنوع لم لا يجوز ان تكون العلة الامرين كما بينا وما
المانع من ان يكون في كلمة جهتان مقتضيتان لاجرا حكم من الاحكام عليها **قوله** ومما حملوه
علي التعليل واذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا افك قديم واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله
فاووا الي الكهف لم يحمل الرضي هاتين الايتين علي التعليل **بل قال** واما قوله تعالى واذ لم

يهتدوا

يهتدوا به فسيقولون وقوله واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فاووا وقوله فاذ لم تفعلوا
وتاب الله عليكم فاقيموا فلاجرا الظرف مجري كلمة الشرط كما ذكره سيبويه في نحو زيد
حين لقيته فانا اكرمه وهو اذا مطرود **و** يجوز ان يكون من باب والرجز فاهجر اي
مما اضمر فيه اما وانما جاز اعمال المستقبل الذي هو سيقولون وفاووا وفاقيموا في الظروف
الماضية التي هي اذ لم يهتدوا واذ اعتزلتموهم واذ لم تفعلوا وان كان وقوع المستقبل في
الزمن الماضي محالا لما ذكرنا في نحو اما زيد فمنطلق من ان الغرض المعنوي هو قصد الملازمة
حتي كان هذه الافعال المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة لها
كل ذلك لقصد المبالغة انتهي **و** اعلم ان ما في قوله تعالى وما يعبدون الا الله يجوز ان
يكون ان يكون موصولا اسميا في محل نصب بالعطف علي الضمير المنصوب في اعتزلتموهم
والخطاب من بعضهم لبعض والاستثنا متصل لانهم كانوا يعبدون الله ويعبدون الاصنام
وان يكون موصولا حرفيا والتقدير واذ اعتزلتموهم وعبادتهم الا عبادة الله وان تكون نافية
وتكون الجملة للاخبار من الله تعالى عن الفتية بتوحيدهم معترضة بين اذ وجوابها التحقيق
اعتزالهم **قوله** فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم الي اخره هذا البيت للفرزدق من قصيدة
في مدح عمر ابن عبد العزيز حين ولي المدينة ونعمتهم هو الملك **و** قريش هم ولد النضر
ابن كنانة وقيل بنو فهر ابن مالك بن كنانة وسموا بذلك لتقرشهم اي تكسبهم وقيل
غير ذلك **قوله** اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر
قوله اذ محلا الي اخره السفر بسكون الفا جمع سافر كصحب وصاحب عند الاخفش
واسم مفرد موضوع لمعني الجمع عند سيبويه والخلاف في كل ما يجي من تركيبه لفظ يقع علي
المفرد كشرب في شارب وركب في راكب **و** اما ما لا يجي كالغنم والرهط فلا خلاف في انه
اسم مفرد موضوع لمعني الجمع **و** السافر الذي خرج للسفر **و** المهل بفتح الها التوءدة وعدم
العجلة **قوله** وانما يصح ذلك كله علي القول بان التعليلية حرف **و** في الشرح عدم
الصحة في اية الاحقاف واذ لم يهتدوا به فسيقولون واية الكهف واذ اعتزلتموهم
قد يظهر للتنافي بين المضي والاستقبال **و** اما في البيتين فكون التعليلية فيهما ليست
بظرف محل نظر انتهي **واقول** لو كانت اذ في البيت الاول ظرفا لكانت ظرفا لا عاد اذ
لا معني لظرفيتها لاصبحوا ولو كانت ظرفا لاعاد لاقتضي ذلك قبل عود النعمة لم يكونوا قرشيا
وهو خلاف الواقع وانهم قبل عودها مثلهم بشر وهو خلاف المراد من مدحهم بعدم
المماثلة مطلقا ولو كانت اذ في البيت الثاني ظرفية لكانت ظرفا لمهلا اذ لا معني لظرفيتها
للسفر علي بالاجني ولو كانت ظرفا لمهلا لزم تقدم معمول المصدر عليه وهو ممتنع ولو كان المعمول
ظرفا كما هو المشهور وفيه لزوم كون اذ ظرفا لمهلا من نفي كونها ظرفا للسفر نظر لجواز ان يكون
ظرفا بدلا من الجار والمجرور اعني في السفر فليتامل **قوله** وقيل المعني اذ ثبت ظلمكم يعني عندكم
لان ثبوت ظلمهم عندهم في يوم القيامة فلم يختلف الزمان وليس المعنى اذ ثبت ظلمكم في نفس الامر
لان ثبوت ظلمهم في نفس الامر وقت وقوعه منهم وهو هذين القولين بدل من اليوم كما انها
بدل منه علي قول ابي علي **قوله** وليس هذا التقدير مخالفا لما قدمناه في لعد اذ هديتنا هذا
اشارة الي جواب سوال يقع ههنا وهو ان سكون التقدير لعد اذ ظلمتم تقتضي جواز لعد والاستغنا

عنها باذ وهو منافٍ لما تقدم في الرابع من وجوه اذ ان بعض من الظروف التي تضاف الى الجملة
ولا تستغني عنها **قوله** واذ لم تقدر اذ تعليلاً فيجوز ان تكون اذ وصلتها تعليلاً والفاعل
مستتر يعني واذ ظلمتم بدل من اليوم لانهما في حكم الله سوا او لان المراد بالظلم ثبوته عندهم
او لان التقدير بعد اذ ظلمتم **قوله** وهي الواقعة بعد بينا او بينما **قال** الرضي اصل بين
ان يكون مصدراً بمعنى الفراق فتقدير جلست بينكما مكان فراقكما وتقدير قلت بين خروجك
ودخولك زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وهو
ملازم للاضافة الى المفرد بين لما قصد اضافته الى الجملة لان الاضافة اليها كلا اضافة
لان الاضافة في المعنى ليست اليها بل الى المصدر الذي تضمنته زادوا عليه ما الكافة
لانها التي تكف المقتضي عن الاقتضا واشبعوا الفتحة فتولدت الالف لتكون الالف دليل
عدم اقتضايه للمضاف اليه كانه وقف عليه والالف قد يوتى بها للوقف كما في انا والظنونا
انتهى **قوله** استقدر الله خيراً الى اخره استقدر الخير اطلب تقديره والمياسير جمع
ميسور بمعنى اليسر روى ابو بكر محمد بن القاسم الانباري لسنده الى هشام ابن
الكلبي قال عاش عبيد ابن شرية الجرهمي ثلاثمائة سنة وادرك الاسلام فاسلم ودخل
على معاوية بالشام وهو خليفة فقال حدثني باعجب ما رايت فقال مررت ذات يوم بقوم
يدفنون ميتاً لهم فلما انتهيت اليهم اغرورقت عيناي بالدموع فتمثلت بقول الشاعر

يا قلب انك من اسما مغرور ۞ فاذكر وهل ينفعك اليوم تذكير
قد بحت بالحب ما تخفيه من احد ۞ حتى جرت لك اطلاقاً محاضير
فلست تدري وما تدري اعاجلها ۞ ادنى لرشدك ام ما فيه تاخير
فاستقدر الله خيراً وارضين به ۞ فبينما العسر اذ دارت مياسير
وبينما المرء في الاحيا مغتبط ۞ اذا هو الرمس تعفوه الاعاصير
يبكي الغريب عليه ليس يعرفه ۞ وذو قرابته في الحي مسرور

قال **فقال** لي رجل اتعرف من قال هذا الشعر فقلت لا فقال ان قايله هو الذي دفناه
الساعة وانت الغريب تبكي عليه ليس تعرفه وهذا الذي خرج من قبره امس الناس
رحماً به واسرهم بموته فقال له معاوية لقد رايت عجباً فمن الميت قال هو عثير ابن
لبيد العذري انتهى **و**اطلاقاً جمع طلق بفتحتين يقال يجري الفرس طلقاً او طلقين
اي شوطاً او شوطين **و**المحاضير جمع محضير بكسر الميم وهو الفرس الكثير العدو
والرمس تراب القبر وهو في الاصل مصدر رمست الميت وارمسته دفنته ورمسوا
قبر فلان اذا كتموه وسووه مع الارض **و**الاعاصير جمع اعصار وهو ريح تثير
الغبار ويرتفع الى السما كانه عمود **و**يقال هي ريح تثير سحاباً ذات رعد
وبرق **قوله** والثاني التحقيق كقد وحملت عليه الى **قوله** وانما عاملها محذوف
مرجع الضمير هو بينا وبينما وكذلك الضمير في قوله بدل منهما **قوله** والثاني التحقيق
كقد وحملت عليه الاية **في** الشرح يريد بها قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم ولا يريد
بها قوله تعالى واذ قال ربك للملائكة لقوله بعد هذا وعلى القول بالتحقيق في الاية فالجملة

معترضة

معترضة بين الفعل والفاعل ولا جملة معترضة في واذ قال ربك للملائكة **قوله**
وليس القولان مبني يريد بالقولين المعنيين الاخرين اللذين ذكرا لاذا **و**انما
كانا لينا بني لان الاصل عدم الزيادة وتقليل الاشتراك مع ان كل ما قيل فيه اخر س
هما يمكن ان يكون من المعاني السابقة **قوله** مسيلة يلزم اذ الاضافة الى جملة **في**
الشرح يجوز ضبط الاضافة بالنصب على المفعولية فاذ فاعل وبالرفع على الفاعلية
واذ مفعول انتهى **واقول** لقايل ان يقول يتعين رفع الاضافة لانها لازمة
لاذ واذ ملزومة لها لانه كلما وجدت اذ وجدت الاضافة المذكورة او ما هو
عوض عنها وهذا شان اللازم مع ملزومه انه كلما وجد الملزوم وجد اللازم
ولو نصبت الاضافة اقتضى ذلك ان اذ لازمة والاضافة ملزومة وليس كذلك
لانه ليس كلما وجدت الاضافة المذكورة وجدت اذ **قوله** اما اسمية نحو واذكروا
وا اذ انتم قليل اطلق المصنف الاسمية ولم يقيدها بان لا يكون خبرها ماضياً
لان ذلك قيد في حسن اضافة اذ وهو ذكر ما تضاف اليه اذ سوا كانت الاضافة
فه حسنة ام لا **قال** الرضي واعلم انه يقبح ان يليها اسم بعده فعل ماض نحو اذ زيد
قام بل الفصيح اذ قام زيد لان اذ موضوع للماضي فاذا وليه الماضي اولاً **و**لا يرد
عليه اذا زيد يقوم لان اذا مذهب سيبويه داخل على يقوم المفسر بعدها لفظا
هر واما على مذهب من اجاز دخولها على اسمية خبرها فعل فهذا وارد عليه ولا
فهذا مخلص له الا استقباح استعمال مثل هذا ايضاً اعني اذا زيد يقوم فالحق انه قبيح
قليل الاستعمال انتهى **قوله** اذ هما في الغار **في** الشرح ينبغي ان يتعين في اذ هما في الغار
تقدير عامل الجار والمجرور اسم فاعل او فعلاً مضارعاً لئلا يؤدي الى التركيب المستقبح
على ما سر انفاً انتهى **وفي** التعليق ويحتمل ان يقال انما استقبحوه مع التلفظ بالفعل
انتهى **قوله** وفيهما وفي ابدال الثانية نظر ضمير فيهما عايد الى كون الثانية
بدلاً ثانياً وكونها ظرفاً لثاني اثنين وقوله لان الزمن الثاني والثالث غير الاول
بيان لوجه النظر في ابدال الثانية والثالثة من الاولى وقوله ثم لا يعرف ان
ابدال البدل يتكرر الا في بدل الاضراب بيان اخر لوجه النظر في كون الثالثة من
الاولى وقوله وفي ثاني اثنين الى اخره بيان لوجه النظر في كون الثالثة ظرفاً
لثاني اثنين فتحصل في كون الثالثة بدلاً من الاولى نظر من وجهين **و**ظهر ان قوله
ثم لا يعرف ان البدل يتكرر معناه والمبدل منه واحد فسقط اعتراض ابن الصايغ
بان تكرار البدل في غير الاضراب معروف نحو لا تمرد بهم الى الفتى الا العلا فان
الاول يختار فيه الاتباع على البدل والثاني بدل ايضاً انتهى **و**وجه سقوطه
ان الا الفتى الا العلا ليسا بدلين من الاول كما هو المراد وانما الفتى بدل من الضمير
والعلا بدل من الفتى كذا اعترض به المصنف في اوضح المسالك واعلم ان المصنف
لم يجوز في الثانية ان تكون ظرفاً لاخرجه لان المراد به اخراج الرسول من مكة
ولم يكن ذلك وقت كونهما في الغار ولا ان تكون ظرفاً لثاني اثنين لانه تبين لا اخرجه

كونه حالا من معموله وقد امتنع ان يكون ظرفا له فيمتنع ان يكون ظرفا للقيد قال
قيل انما يلزم من امتناع كونه ظرفا لاخرجه امتناع كونه ظرفا للقيد لو كان وقت
قيده وقته بان يكون قيده حالا مقارنة وهو ممنوع لجواز ان يكون متاخرا عنه بان تكون
حالا مقدرة نحو محلقين في قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين
رؤسكم اجيب بان ذلك القيد حاصل في وقت الاخراج وفي وقت الكون في الغار وهو
بالنسبة الى الوقت الاول حال مقارنة وبالنسبة الى الوقت الثاني حال مقدرة
والحال متى احتملتهما توجب المصير الى الاصل منهما وهو الحال المقارنة وهذا انما اذا
لم يقل بتنزيل الوقتين منزلة الوقت الواحد واما اذا قيل به فيجوز ان يكون اذ الثانية ظرفا
لاخرجه وان يكون ظرفا للقيد قوله هل ترجعن ليال الى اخره في الشرح الافنان جمع
فنن بفتحتين وهو الغصن الملتف او جمع فن وهو الحال والضرب من الشي وهو منصوب
على الحال من ليال وان كانت نكرة لتخصصها بالجملة التي بعدها صفة لها وعامل اذ منقلب
واسم الاشارة الاول للعيش باعتبار حاله والثاني المحذوف لحال الافنان و الجملة
المقرونة بالواو حال من ضمير مضاف والمعنى هل ترجع لنا الينا حال كونها مثل الاغصان
في نضارتها وحالة كونها ذات انواع من الحسن وهذه الليالي اللاتي مضين حال ان
عيشنا منقلب بتطول الحظوظ اذ حاله كل المعيش مثل حال تلك الاغصان في الرونق
او مثل حال تلك الفنون المختلفة في الحسن انتهى واقول الظاهر ان الافنان جمع فنن
وانه حال من الضمير في منقلب كما ان اذ ظرف له ولظهور هذا لم يتعرض المصنف لاعراب
هذا البيت مع تعرضه للابيات الاخر قوله ولا تكون اذ الثانية خبرا عن نحن لانه زمان
ونحن اسم عين قال اعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا
صفة له لعدم الفائدة الا في موضعين احدهما ان تشبه العين المعنى في حدوثها وقتا
دون وقت نحو الليلة الهلال الثاني ان تعلم اضافة معنى اليه تقديرا نحو اليوم خمر
اي شرب خمر ولو قلت زيد يوم السبت لم يجز لانه لا فائدة لتخصيص حصول شي بزمان
هو في غيره حاصل مثله انتهى و زاد ابن مالك موضعين اخرين احدهما ان يكون المبتدا
عاما واسم الزمان خاصا نحو نحن في شهر كذا ثانيهما ان يكون اسم الزمان مسئولا به عن خاص
نحو في اي الفصول نحن وانما لم يذكر الرضي هذين الموضعين وذكرهما ابن مالك لان
كلام الرضي في المنصوب على الظرف وكلام ابن مالك في اسم الزمان سواء كان منصوبا على
الظرف او مجرورا بفي لان الجمهور على انه لا يجوز الاخبار بظرف الزمان عن العين سواء
نصب على الظرف او جر بفي وفي الشرح لا مانع من ان تكون اذ الثانية خبرا عن نحن
على ان يكون قائما مقام مضاف محذوف هو المخبر عنه في المعنى كما في قولهم اكل يوم ثوب
تلبسه اي تجدد ثوب والتقدير في البيت اذ تالفنا اذ ذاك اي اذ تالفنا كائن في زمان
وجود التجاور و لقائل ان يقول لا يحتاج الى الحذف ايضا لانه من جملة الصور التي يخبر فيها عن
اسم العين باسم الزمان نحو في شهر كذا وهو عين ما في البيت انتهى واقول فيه نظر اما
اولا فلان ما اثبته الشارح بقوله لا مانع الى اخره غير ما نفاه المصنف لان الذي نفاه المصنف

المصنف ان

ان يكون اذ الثانية خبرا عن نفس نحن والذي اثبته الشارح ان يكون خبرا عن مضاف
محذوف اقيم المضاف اليه مقامه واما ثانيا فلان كون ما في البيت من قولهم نحن في شهر
كذا ممنوع لان ذلك زمان خاص مجرور بفي افاد الاخبار به بخلاف ما في البيت قوله او
الخبر المقدر يعني الذي تعلق به اذ الثانية وهو متالفون قوله او الحال من اخوانا يعني
يعني حذفت تلك الحال واقيم هذا الظرف مقامها ويدل على ان هذا مراده الاعتراض الثاني
الذي سيشير اليه قوله ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال اعترض على ان دون ظرف حال
محذوفة اقيم هو مقامها باعتراضين احدهما ان اخوانا نكرة وتنكير الاسم يمنع ان ينتصب
عنه حال واجيب بان ذلك اذا لم تختصص النكرة وها هنا تخصصت بتقدم الحال عليها
وثانيهما ان الحال خبر في المعنى عن صاحبها فيمتنع كونها ظرف زمان وصاحبها اسم عين كما
يمتنع ذلك في الخبر واجيب بان هنا ظرف مكان لا ظرف زمان قوله لمية موحشا طلل
هذا صدر بيت عجزه يلوح كانه خلل ومية اسم امراة و الموحش الذي لا انيس به و الطلل
ما شخص من اثار الديار و الخلل بكسر المعجمة جمع خلة بكسرها ايضا وهي بطانة كانوا يغشون
بها اجفان السيوف منقوشة بالذهب او غيره وهي ايضا سيور تلبس ظهور سيتي
القوس وفي الشرح والخلل من الاضداد يطلق على العظيم والحقير والمراد هنا الثاني انتهى
واقول لا معنى لتشبيه اثار الديار بالحقير بان يقول تلوح كانها حقير مع ان الذي يطلق
على العظيم والحقير انما هو الجلل بالجيم المفتوحة والمعروف في البيت انما هو بالخاء المعجمة
المكسورة قوله ولا كونه هو بالرفع معطوف على فاعل يمنع والضمير عائد على صاحب
الحال وهو اشارة الى الاعتراض الثاني و قوله لان دون ظرف مكان اشارة الى جوابه
كما ان قوله ولا يمنع اشارة الى الاعتراض الاول و قوله لتاخره اشارة الى جوابه قوله
وقالت الخنسا الى اخره الخنسا بالمعجمة المفتوحة والنون الساكنة والسين المهملة
وفي اخره همزة ممدودة اسم امراة كانه ماخوذ من الخنس وهو انخفاض الانف والحمى الممنوع
الذي لا يقرب منه وعز غلب وبز سلب ولعل هذا البيت من ظن ممن يلاقي الحروب
بان لا يصاب فقد ظن عجزا قوله ورد بان بناءها لوضعها على حرفين لما كان استدلال
الاخفش على اعراب اذ في يومئذ بزوال افتقارها الى الجملة يقتضي ان العلة في بنائها هو افتقارها
الى الجملة رد ذلك بانا لا نسلم ان العلة في بنائها مشابهتها للحروف في الافتقار بل العلة في
ذلك مشابهتها له في الوضع على حرفين سلمناه لكن المراد الافتقار في المعنى لا في اللفظ وهو
موجود في اذ عند حذف ما اضيفت اليه سلمناه لكن لا نسلم زوال افتقارها عند حذف الجملة
الى لفظها لان التنوين في يومئذ عوض عن لفظ الجملة والحذف لعوض كلا حذف قوله وقوله
نهيتك الى اخره هذا رد لاستدلال الاخفش على ان كسرة اذ من يومئذ كسرة اعراب
بان اليوم مضاف اليها و حاصل الرد ان اذ في هذا البيت مكسورة ولم يضف اليها شي فلو كانت
الكسرة في يومئذ للاضافة لم تكن اذ في هذا البيت مكسورة و الطلاب بكسر المهملة بمعنى
الطلب و عاقبة كل شي اخره بمعنى بعاقبة في اخر الشاذ وهو متعلق بنهيتك وهذا على انه
بالقاف وفي الشرح وبعافية حال من الكاف الاولى او الثانية والمعنى حال كونك متلبسا

اذا

بقافية والاسمية حال ثانية من الكاف ايضا ويحتمل ان يكون بقافية ظرفا لغوا يتعلق بالفعل
من تضيك اي تضيك في حال عافية والاسمية حال من القا انتهى وهو بنا على انه بالقا وقد
رايناه بالقاف في صحاح الجوهري في باب الذال المعجمة قوله وضيا مبتدا خبره حيث
جوز ابن الحاجب ان يكون حيث مبتدا وضيا خبره على المبالغة اي المكان الذي يحلين
فيه ضيا او ذو ضيا وهو مبني على ان حيث ظرف متصرف اذا قوله ان تكون للمفاجاة يقال
فاجاه بكذا بالهمزة بعد الجيم غير ممدودة اي هجم عليه بغتة قوله فتختص بالجمل الاسمية
وقيل تدخل على الاسمية والفعلية وقيل على الاسمية والفعلية المقترنة بقد قوله ولا
تقع في الابتدا اعني في صدر الكلام لانها للدلالة على ان ما بعدها يعقب ما قبلها قوله
ومعناها الحال يعني باعتبار ما قبلها قوله ويرجحه قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب
بكسر ان لان اذا لو كانت فيه اسما لم يكن لها بد من عامل وعاملها هو الخبر الذي بعدها
والخبر الذي بعدها هاهنا لا يصح ان يعمل فيها لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها واجاب الشلوبين
عن ذلك بانه يمكن ان يكون العامل في الظرف مع كسر ان معنى الكلام الذي فيه ان فلا حاجة
في كسر ان لجواز اذا الى ان اذا حرف انتهى وقيل العامل محذوف تقديره في خرجت فاذا ان
عمرا منطلق فاذا الانطلاق عمرو انه منطلق وهذا المحذوف مبتدا وان وما بعدها مفسرة
له دالة عليه وانما قال بكسر ان لان قولهم ذلك بفتحها لا يكون مرجحا الحرفية اذ الان
المفتوحة مع معموليها حينئذ مبتدا وخبره المقدر عامل في اذا لان ما بعد المفتوحة اذا
كان غير معمولها يعمل فيما قبلها لانها ليس لها الصدر بخلاف المكسورة وانما قلنا غير معمولها
لان معمولها لا يعمل فيما قبلها لانها موصول حرفي وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول
قوله وظرف مكان عند المبرد قال الرضي تعليلا لقوله يجوز ان تكون خبرا المبتدا الذي بعدها ولا
يجوز ان تكون مضافة الى الجملة الاسمية المجزومة الخبر اذ لا يضاف من ظرف المكان الى الجملة
الا حيث قال وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواقع اذا المفاجاة اذ لا معنى لقولك فبالمكان
السبع بالباب في تاويل قولهم خرجت فاذا السبع بالباب وفي الشرح وفيه نظر لجواز ان
يكون بالباب بدلا من المكان لكن فيه الفصل بالمبتدا بين البدل والمبدل منه ويجوز ان يكون
خبر مبتدا محذوف انتهى ولا يخفى ان كلام الرضي انما هو على الظاهر وعدم الحذف قوله
وظرف زمان عند الزجاج قال الرضي تعليلا لقوله يجوز ان تكون في قولهم فاذا السبع خبرا عما
بعدها بتقدير مضاف اي فاذا حصول السبع اي ففي ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان
لا يكون خبرا عن الجثة ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر غير ساد مسده
اي ففي ذلك الوقت السبع بالباب فحذف بالباب لدلالة قرينة خرجت عليه ويجوز
ان تكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف اي تفاجاة وقت وجود
السبع بالباب الا انه اخراج لاذا عن الظرفية اذ هو حينئذ مفعول لفاجاة ولا حاجة
الى هذه الكلفة فان اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح انتهى قوله والثالث الزمخشري
وزعم ان عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجاة في الشرح لم افق للزمخشري على كلام
صحيح في انه لغول ان اذا الفجائية تكون ظرف زمان وظاهر كلامه في مواضع من الكشاف

انها

انها اسم للزمان لا ظرف قال في تفسير قوله تعالى فاذا حبالهم وعصيهم يخيل اليه من سحرهم
انها تسعى يقال في اذا هذه اذا المفاجات والتحقيق فيها انها اذا الكائنة بمعنى
الوقت الطالبة ناصبا لها وجملة تضاف اليها خصت في بعض المواضع بان يكون ناصبها
فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجاة والجملة ابتدائية لا غير فتقدير قوله فاذا حبالهم
وعصيهم ففاجا موسى وقت تخييل سعي حبالهم وعصيهم وقال في قوله تعالى
اذا انتم بشر تنتشرون واذا للمفاجاة اي ثم فاجا ثم وقت كونكم بشرا منتشرين في
الارض انتهى وظاهر كل من هذين الموضعين انه جعلها اسم زمان مجردا عن الظرفية مفعولا
به لفعل المفاجاة وهو كلام ابن الحاجب حيث قال التقدير في خرجت فاذا السبع بالباب
خرجت ففاجات وجود السبع بالباب ولم ار في الكشاف في الاية التي تلاها المصنف
شيا مما ذكره وانما فيه فان قلت فما الفرق بين اذا واذا قلت الاولى للشرط والثانية
للمفاجاة وهي تنوب مناب الفا في جواب الشرط ولعل المصنف عثر بما حكاه عنه في
كلام اخر انتهى ما في الشرح واقول قول صاحب الكشاف والتحقيق الى اخره صريح في ان
اذا الفجائية هي التي بمعنى الوقت الطالبة ناصبا لها وهذه هي الوقتية الظرفية وفي ان
فعل المفاجاة ناصب لها على الظرفية لانه لا تغاير بينهما الا بكون العامل في الفجائية فعل
المفاجاة ويكون الجملة التي بعدها ابتدائية والتقديران اللذان ذكرهما الشارح عنه يصح
حملهما على نصبها على الظرفية فيحملان عليه توفيقا بين كلاميه اما التقدير الاول فبان
يكون وقت تخييلهم تنازعا سعي حبالهم كل يطلبه مفعولا به واعمل الثاني واهمل الاول كما هو
المختار عند البصريين واما التقدير الثاني فبان يكون وقت كونكم الذي هو في موضع اذا
الفجائية ظرفا لفاجا ويكون معمول فاجا محذوفا لدلالة الكلام عليه وكونه غير
مقصود وهذا التقدير والاصل ثم فاجا الانتشار وقت كونكم بشرا واما نسبة
المصنف الى الزمخشري انه قال في فاذا انتم تخرجون ان التقدير ففاجا الخروج
في ذلك الوقت فصحيحة لانه قال مثله في نظير ذلك الموضع ولم يقل به فيه بخصوصيته
بل لاعطا حكم اذا الفجائية في اي موضع كانت قوله فندم على البرامكة هو جمع برمكي
نسبة الى برمك وهو جد يحيى ابن خالد كان من مجوس بلخ وكان يخدم النوبهار
وهو معبد كان للمجوس بمدينة بلخ توقد فيه النيران ثم ان ابنه خالد اساد وتقدم
في الدولة العباسية حتى ولي الوزارة لابي العباس السفاح ثم ان يحيى بن خالد دفع اليه
المهدي ولده هارون الرشيد وجعله في حجره فلما استخلف هارون قلد يحيى الامر
ودفع له خاتمه وجعل اصدار الامور وايرادها اليه الى ان نكب بهم وقتل ابنه جعفرا
وحبسه وابنه الفضل في الرقة القديمة الى ان مات فيها سنة تسعين ومائة
ودفن في شاطئ الفرات قوله فقال له الكسائي العرب ترفع كل ذلك وتنصبه
قال الرضي تبعا للاندلسي ان الكسائي قال لا يجوز الا اياها وفي الشرح واظن
ان الصواب ما حكاه المصنف فان الكسائي لو انكر الرفع لكان سيبويه بسبيل من ان
يخطئه في الحال بما ورد في القران من الرفع قوله حازم بمهملة وزاي مكسورة القرطاجني

بقاف مفتوحة وراء ساكنة وطاء مهملة والف وجيم مفتوحة ونون فيا للنسبة الى
قرطاجنة الاندلسي لا قرطاجنة تونس مات سنة اربع وثمانين وستماية **قوله**
اذا قال في منظومته في النحو هي منظومة امتدح بها الملك المنصور صاحب افريقية
وضمنها مسايل من علم النحو وأجله اتى فيها على جميع ابوابه ومطلعها الحمد لله معلي
قدر من علما ٭ وجاعل العقل في سبيل الهدى علما ٭ ومنها في المديح ٭ ادام قوله
نعم حتى اذا اطردت ٭ نعماه من غير وعد لم تقل نعما **قوله** والعرب قد يحذفا في اخر
الابيات العرب بضم العين وسكون الراء خلاف العجم وهم سكان الامصار وكذلك العرب
بفتحتين واما الاعراب فسكان البادية وعنت قصدت والنجاة كالبغية وزنا ومعنى
وذهم بكسر الهاء بغت **و**الوجه معروف وقد يطلق بمعنى الطريقة والاراد بالحنيفة الحق
في كون الضميرين مرفوعين والاول مرفوعا والثاني منصوبا **و**الغمم بفتحتين سيلان الشعر
حتى تضيق الجبهة والقفا **و**يحتمل ان يكون شبه وجه الحقيقة اي طريق الحق بصورة لها
غمم على طريق الاستعارة بالكناية فيكون اثبات الغمم استعارة تخييلية وذكر الوجه
ايهاما اي تورية لان له معنيين قريبا وبعيدا واريد البعيد منها **و**ان يكون شبه الحقيقة
بصورة حسنة على طريق الاستعارة بالكناية فيكون اثبات الوجه استعارة تخييلية
وذكر الغمم ترشيحا ولا تورية في الوجه لان المراد به المعنى القريب وهذا مذهب صاحب
التلخيص في الاستعارة بالكناية وقد ذكرنا تحرير المذاهب فيه في شرح الخطبة فان قلت
سيقول المصنف ان الغمم كناية عن الساتر وهذا التقرير يقتضي ان يكون حقيقة مراده
قلت ليس بين الكناية وارادة المعنى الحقيقي منافاة فان الكناية استعمال اللفظ في
لازم معناه مع جواز ارادة معناه **و**اعيت صعبت **و**الحتف الموت ويقال ان هذه
الواقعة كانت سبب علة سيبويه التي مات بها **و**الغمم بضم المعجمة جمع غمة وهي الكربة
وحمى بضم المهملة وتخفيف الميم جمع حمة وهي سم العقرب واصلها حموا وحمي **و**اختلفها
اما بضم المثناة مبني للمفعول والنايب عن الفاعل ضمير المصدر والالف للاشباع واما
بفتحها مبني للفاعل والالف ضمير الفاعل عايد الى سيبويه والكسائي **و**المنتحب بكسر
الحاء المهملة الباكي اشد البكا وضمير اهله الاول يعود الى عمرو الاول فهو سيبويه وضمير
اهله الثاني يعود الى علي الثاني وهو ابن ابي طالب رضي الله عنه ودما الاول بكسر
المهملة جمع دم بفتحها قصر للضرورة ودما الثاني بفتح المهملة مفرد والالف فيه
للاشباع او دما الاول بفتح المهملة والثاني بكسرها **و**الانفاس بالنون والفاء والسين
المهملة جمع نفس بكسر النون وهو المداد **و**الطرس الصحيفة **و**سح بمهملتين سال
وسجم والسجم مثله **و**اعلم ان بين البيت الذي اوله كفجعة الثنا فبس الرغبة **و**سجاه احزن
والمحنة البلية **و**ابرح اشد حزنا **و**الشجو الحزن **و**اعلم ان بين البيت الذي اوله
كفجعة ابن زياد والبيت الذي اوله واصبحت ابياتا عديدة لم يذكرها المصنف **قوله**
وعمرو وعلي الاولان سيبويه والكسائي اما سيبويه فعمرو بن عثمان بن قنبر ابو بشر
طلب الاثار والفقه ثم صحب الخليل وبرع في النحو وهو مولى لبني الحرث بن كعب ويكنى ايضا

ابا

ابا الحسن وتفسير سيبويه بالفارسية رايحة التفاح **قال** ابراهيم الحربي سمي بذلك لان
وجنتيه كانتا كانهما تفاحتان **قال** المبرد كان سيبويه وحماد بن سلمة اعلم بالنحو
من النضر بن شميل والاخفش **وقال** ابن عايشة كنا نجلس مع سيبويه في المسجد وكان
شابا جميلا نظيفا قد تعلق من كل علم بسبب مع حداثة سنه **وقال** ابو بكر العبدي
النحوي لما ناظر سيبويه الكسائي ولم يظهر سال من يرغب من الملوك في النحو فقيل
له طلحة بن طاهر فتحمل اليه الى خراسان فمات في الطريق ذكر بعضهم انه مات
سنة ثمانين ومائة وهو الصحيح كذا قال الذهبي وقيل سنة اربع وتسعين
ومائة ويقال كان سنه اثنين وثلاثين سنة **واما** الكسائي فعلي بن حمزة الاسدي
ابو الحسن من الكوفة واستوطن بغداد وكان يعلم بها الرشيد ثم الامين قرا على حمزة الزيات
ثم اختار لنفسه قراءة **قال** عبد الرحيم بن موسى قلت للكسائي لم سميت الكسائي فقال
لاني احرمت في كسا وقيل لما قرا على حمزة كان يلتف في كسا فقال اصحاب حمزة له الكسائي
وعن حرملة قال سمعت الشافعي يقول من اراد ان يتبحر في النحو فهو عيال على الكسائي
وقال ابن الانباري كان واحد الناس في القران يكثرون عليه فيجمعهم ويجلس على
كرسي ويتلوا وهم يسمعون ويضبطون عنه حتى المقاطع والمبادي مات سنة تسع
وثمانين ومائة ويقال قبل ذلك **قوله** المرسل في قتلة الحسين سمي المرسل هنا لكونه
لان ابن زياد لما بلغه قرب الحسين من الكوفة في نحو ستين انسانا لكتبه وردت
عليه من اهل الكوفة بانهم معه وذلك بعد موت معاوية ارسل عمر بن سعد في كما
من اهل الكوفة لقتال الحسين فابطا عمر عن قتاله فارسل شمر ابن جوشن وقال
له ان تقدم عمر ابن سعد وقاتل والا فاقتله وكن مكانه فذهب اليه وكان ما
كان من قتل الحسين **و**يجوز ان تكون مفتوحة بان يكون المعنى المرسل على الكوفة في
زمن قتلة الحسين وذلك ان معاوية لما مات كان على الكوفة النعمان بن بشير
الانصاري فقدم مسلم بن عقيل من المدينة الى الكوفة يبايع الناس للحسين فقال
النعمان بن بشير يا معاشر المسلمين ابن بنت رسول الله احب الينا من
ابن بنت بحدل يعني يزيد فبلغ ذلك يزيد فارسل ابن زياد على الكوفة وعزل النعمان
بن بشير **قوله** واصم كغضب وزنا ومعنا واعجام صاده **و**الشرح واصم ايضا
بمعنى حقدا وحسدا والوصف منهما كالاول وكلاهما مثبت في البيت فان جعلته
من الحسد كان تاكيدا لفظيا وان جعلته من الحقد كان صفة **واما** اصم الواقع في
القافية فهو فعل ويمكن حمله على كل من المعاني الثلاثة **قوله** واصله الوو النحا
والاب اصله ابو بالتحريك لان جمعه ابا مثل قفا واقفا ورحى وارحا فالذاهب منه
واو لانك تقول في التثنية ابوان وبعض العرب يقول ابان على النقص وفي الاضافة
ابيك فاذا جمعت بالواو والنون قلت ابون وكذلك اخون ومهمون وهنون وعلى
هذا قرا بعضهم اله ابيك ابراهيم واسماعيل واسحاق يريد جمع اب اي اباءك فحذف
النون للاضافة انتهى **قوله** واذا بنينا مثله يعني باعتبار اصله وما يقتضيه من

من الاعتداد بالمحذوف **قوله** وهكذا اتفق لسيبويه فان اصل اب عند الفرا ابو
بسكون الوسط وعند سيبويه ابو بفتحه **قوله** ان ثبت فخارج عن القياس انه رها وعليه
فلا يحتاج لجواب وما يرد الاتيان بها الاشعار بالتردد في ثبوت مثل هذا التركيب **قوله**
وهو ان اذا ظرف فيه معنى وجدت ورايت لان معنى مفاجاة الشي وجدانه ورويته
فجاة **قوله** لان المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة فان قلت هذا الاطلاق في قول ابن
الخباز ان الناصب اذا لما فيها من معنى **قلت** بل يطابقه لان المراد بالمعاني هنا الالفاظ
الجوامد التي فيها معنى الفعل وليست اسمه **قوله** ولانها تحتاج الى زعمه الى فاعل ومفعول
اخر يمكن ان يجاب عن هذا بان الحاجة داعية الى عامل لهذا المنصوب فقط وما تدعو
الحاجة اليه بتقدير لتقديرها على ان كلامن وجد ورأى الذي معناه في اذا يمكن ان يكون
متعديا بالواحد تقول وجدت فلان مطلوبة بجده وبجده بالضم لغة عامرية ورأه
اي ابصره **قوله** ويشهد له قراة الحسن اياك تعبد في اعراب السفاقسي ولم يحو ابيقح
النون وقرئ بكسرها وهي لغة وقرا بالبا مبنيا للمفعول واستشكلت لان اياك ضمير نصب
ولا ناصب له وخرجت على ان ضمير النصب وضع موضع ضمير الرفع اي انت ثم التفت
بالاخبار عنه اخبار الغايب فقيل يعبد واستغرب وقوعه في جملة واحدة ويشبهه
قول الشاعر ؛ انت الهلالي الذي كنت مرة ؛ سمعنا به والارحبي المعلف ؛ انتهى
واقول بهذا التقدير ظهر ان يعبد في هذه القراة بالمثناة التحتية ويسقط ما في
الشرح وهو لا يتحقق الا من لحن بالنا الفوقية وهذا الظاهر اذ المعنى انت تعبد
او بالبا التحتية وهذا يحتاج الى تحرف اي انت الله يعبد والظاهر الاول انتهى
قوله او زعم ان اذا العمل عمل وجدت والفارسي عبد الله يحيى في قولهم خرجت
حتى ناظر سيبويه **قال** الرضي والكوفيون يجوز خرجت فاذا عمرو القايم بنصب
القايم على ان عمرا مرفوع بالظرف لان اذا المفاجات عندهم ظرف مكان واما نصب القايم
فقالوا لان اذا المفاجات تدل على معنى وجدت فتعمل عمله فالتقدير خرجت فوجدت
عمرا القايم فالقايم ثاني مفعوليه **قال** الزجاجي مشنعا عليهم فاذا عندهم كالتيا
قيل لها العلي قالت انا ظاهر قيل لها طيري قالت انا جمل اذ كانت اذا اكسا بالفرد
لزمهم ان يرفعوا بعدها اسما واحدا فان اعملوها عمل وجدت طالبنا لهم بفاعل
ومفعولين بل يجوز فاذا عمرو قايما على ان اذا خبر عمرو وقايما حال واما مع المعرف
فلا يجوز عند البصريين الا الرفع انتهى **قوله** ونظيره قراة علي لين اكله الذيب ونحن
عصبة بالنصب اي لوجد عصبة يعني ان نظير هذا المثال في كونه من حذف الخبر الفعلي
وابقا معموله هذه القراة فانما حذف منها الخبر الفعلي وبقي منصوبه على الحال وانما
حمل الاية على التنظير دون التمثيل لتصريحهم بان هذه القراة من باب حذف الخبر وانها
منصوبة على الحال واما حمل الاية فاخر فيه من انها منصوبة على المفعولية **قال**
ابو البقا وقرئ في الشاذ عصبة بالنصب وهو بعيد ووجهه ان يكون حذف الخبر
ونصب هذا على الحال اي ونحن نتعصب او نجتمع عصبة **وقال** بدر الدين بن مالك

ومتى

ومتى صح جعل الحال خبرا للمبتدا لم يجز ان يسد مسد خبره وان حذف منها فالي
وجه الجواز حكى الاخفش زيد قايما وخرجت فاذا زيد جالسا وروي عن علي رضي الله
عنه ونحن عصبة اي ونحن نرى او نكون عصبة انتهى **قوله** واما قوله تعالى والذين
اتخذوا من دونه اوليا ما نعبدهم هذا اعتذار عن ترك التمثيل بهذه الاية متضمن
للرد على هذا الوجه بان فيه اضمار البس بالسهل وتقريره ان الاية ليست
مما نحن فيه فان الفعل فيها قولت واضمار القول سهل عندهم وفيما نحن فيه غير قول
واضماره غير سهل ولما قال اذا قيل ان التقدير يقولون ما نعبدهم احترز اما لو قيل
ان التقدير قولهم ما نعبدهم بان يكون ما نعبدهم خبرا عن مبتدا محذوف فانه
اذا قيل ذلك لم تكن الاية مما الكلام فيه وهو ما حذف منه الخبر الفعلي وبقي معموله
ثم انه اذا كان التقدير يقولون ما نعبدهم لا يتعين ان يكون هذا المقدر خبرا عن المبتدا
بل جاز ان يكون بدلا من اتخذوا او ان يكون حالا من فاعله والخبر على هذين الاحتمالين
ان الله يحكم بينهم وهذا على ان يكون المراد بالذين اتخذوا المشركين واما اذا كان المراد
به معبوديهم بان يكون عايد الموصول محذوفا ويكون التقدير والذين اتخذوهم اوليا
فيتعين الوجهان الاخيران فكان على المصنف ان يقول وجعل هذا المقدر خبرا **وفي**
الشرح وانما عدد الاية مما ذكر ليكون على وفق المسالة وهو حذف خبر المبتدا اذا
كان فعليا والا فاذا قلنا بان الذين اتخذوا مبتدا ويقولون المقدر حال من فاعل اتخذوا
والخبر ان الله يحكم بينهم خرجت الاية عن ان تكون من قبيل ما نتكلم فيه البتة **واقول**
اذا ذكر قيد في الكلام كان للاحتراز عما يقابله والذي يقابل تقدير الجملة فعلية
هو تقديرها اسمية لا تقدير الجملة الفعلية حالا فعلينا ما **قوله** واما سيبويه فقال
هذا باب ما ينتصب على الحال **قوله** ومنه
قولهم تفرقوا ايادي سبا وايدي سبا اي من انتصاب المعرفة على
الحال بتقدير مثل وسبا في الاصل بالهمزة غير ممدودة اسم رجل هو ابو عامة قبايل
اليمن وهو سبا بن يشجب بالشين المعجمة والجيم ابن يعرب بالعين المهملة والرا
بن قحطان **قال** الرضي معنى ايدي سبا اولاد سبا والايدي كناية عن الابنا لانهم
في التقوي والبطش بهم بمنزلة الايدي **و**يجوز ان يكون في الاصل انتصابه على الحال على
حذف مضاف وهو مثل ويجوز ان يكون على المصدر والمعنى مثل تفرق ايدي سبا وكون
همزة سبا قد قلبت الفا انتهى **قوله** وانما سكنت اليا الخ انهما منصوبان لثقلهما بالتركيب
والاعلال اي لثقل ايادي وايدي بتركيبهما مع سبا وكون اخر كل منهما حرف علة
وفي الشرح فان قلت اذا كان ايدي سبا وايادي سبا مركبين فهما مبنيان فليست
اليا منهما محلا للنصب بل المجموع هو محل النصب قلت نقل المصنف في حواشيه على التسهيل
انه يقال ايادي سبا وايدي سبا بالتنوين فهو مضاف او يقال بغير تنوين **قال** ولكن فيه
حينيذ البنا على انه مركب تركيب خمسة عشر والاعراب بنا على انه مضاف ومضاف اليه
وترك تنوين سبا لانه غير مصروف ولم تظهر الفتحة على اليا استثقالا للتركيب

الاصلي وعليه يتمشى ما قاله هنا ويكون مراده بالتركيب التركيب الاصلي انتهى ما
في الشرح فان قلت ما يريد المصنف بالتركيب الاصلي في قوله في حواشيه استيفاء
للتركيب الاصلي قلت يريد التركيب الذي بين ابدي اوابادي وبين سبا فانه
سابق على التركيب الذي بين العامل وبين هذا المركب قوله كما في معدي كرب وقالي
قلا المركب الاول علم على رجل والثاني على بلد قوله فالغالب ان يكون ظرفا للمستقبل
في التعليق قد عاب المصنف في الباب السابع الذي عقده للتحذير من امور اشتهرت
بين المعربين والصواب خلافها قولهم اذا ظرف لما يستقبل من الزمان فانه يوهم
ان اذا ظرف مظروفه الزمان وقد وقع هنا في عين ما عابه هناك وفي الشرح لعني
ظرفا لحدث المستقبل زمانه فاندفع كون هذا معارضا لما عابه على المعربين
من قولهم اذا ظرف لما يستقبل من الزمان بانه يوهم ان اذا ظرف مظروفه الزمان
واقول لا حاجة الى هذا التكلف لان الظرف هو الاسم الموضوع لزمان او
مكان متضمن معنى في باطراد فكانه قال فالغالب ان يكون اسما موضوعا للزمان
المستقبل وعلى هذا فاللام في المستقبل متعلقة بما في ظرفا من معنى الوضع ولعل
ان المصنف جرى هنا على سنن القوم وان كان الصواب عنده خلافه فاندفع
ما في التعليق قوله ويكون الفعل بعدها ماضيا كثيرا قال الرضي لان الماضي اقرب
الى القطع بالوقوع نظرا الى لفظه الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى
المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب الماضي الى معنى المستقبل مثل ان
قوله خلافا للاخفش في الشرح الاخفش يجوز كونه مبتدا ولا يمنع كونه فاعلا
وظاهر عبارة المصنف لا تفيده هنا واقول بل ظاهر عبارة المصنف تفيده
لان الظاهر ان قوله خلافا راجع الى ما يليه وهو قوله لا مبتدا فيكون الاخفش
غير مانع من كونه فاعلا لكون خلافا ليس براجع اليه ومجيزا كونه مبتدا لكونه
راجعا للا مبتدا قوله اذا باهلي الى اخره الباهلي منسوب الى باهله وهي
قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة والمثناة التحتية معروفة بالخسة واصل
باهلة اسم امراة منهم وانه كانت تحت معن بن اعصر بن سعد بن قيس عيلان فنسب
ولده اليها والحنظلية منسوبة الى حنظلة وهي اكرم قبيلة من تميم والمذرع بالذال
المعجمة والعين المهملة هو الذي امه اشرف من ابيه قوله ولا تعمل اذا الجزم الا
في الضرورة قال الرضي لما كان حدث اذا الواقع فيه مقطوعا به في اصل الوضع لم يرسخ
فيه معنى ان الدالة على الفرض بل صار عارضا على شرف الزوال فلهذا لم يجزم الا
في الشعر مع ارادة معنى الشرط وكونه بمعنى متى اتفق انتهى قوله استغن ما اغناك
الى اخره ما مصدرية ظرفية والخصاصة الفقر والحاجة وتحمل اما بالجيم اي اظهر
التجامل بالتعفف او كل الجميل اي الشحم المذاب تعففا واما بالحاء المهملة اي تكلف
المشقة قوله زعم ابو الحسن في حتى اذا جاؤوها ان اذا جر بحتى وقد تبعه في ذلك
ابن مالك وجوز الزمخشري مع الوجه الذي سيذكره المصنف عن الجمهور قال ابن

ام

ام قاسم في شرح التسهيل وعلى هذا يكون تقدير الغاية وسيق الذين كفروا الى جهنم الى وقت
مجيئهم لها وهي على هذا الجواب لها لانها معمولة لما قبلها فيكون قوله فتحت استئنافا جواب لا
سؤال كانه قيل فما ذا جرى اذ ذاك فقيل فتحت ابوابها انتهى قوله فيمن نصب خافضة
رافعة فيه لان اذا فيمن رفعهما ظرف لما دل عليه ليس لوقعتها كاذبة اي اذا وقعت
لم تكذب او ظرف لخافضة ورافعة اي اذا وقعت خفضت ورفعت او ظرف لرجت واذا الثانية
تكرير للاولى او بدل منها او ظرف لما دل عليه فاصحاب الميمنة اي اذا وقعت بانت احوال
الناس فيها وكاذبة بمعنى الكذب كالعافية والعاقبة اي ليس لوقعتها كذب او صفة لمحذوف
اي لا يكون حين تقع نفس تكذب على الله او تكذب في نفيها كما تكذب الان فاللام بمعنى في
كما في قوله تعالى يا ليتني قدمت لحياتي في الدنيا او ليس للاجل وقعتها نفس كاذبة فان من فضة
اخبر عنها صدق فاللام للتعليل وقيل التقدير ليس لها حالة كاذبة اي مكذوب فيها و
رافعة خبر مبتدا محذوف اي هي خافضة قوما رافعة اخرين قوله والمنصوبين حالان
وصاحب الحال اما الضمير في وقعتها واما فاعل وقعت قوله ونابت ما المصدرية عنها اي
عن الاوقات وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية موقع الظرف قوله ثم نابت الحال عن الخبر
لان الخبر هنا ظرف وفي الحال معنى الظرفية اذ معنى جاني زيد راكبا جاني زيد في وقت
ركوبه قوله لان الزمان لا يكون محلا للزمان بيان للزوم كون الزمان محلا للزمان على
تقدير اذا في المثال الاول في موضع نصب ولتقدير نصب يوم الجمعة في المثال الاخر لان
افعل التفضيل كما تقرر في بابه بعض ما يضاف اليه فيكون اخطب في المثالين وقتا لانه فيه
الى الوقت وقد اخبر عنه بالحصول في وقت هو الحلول فيه فيكون الوقت الذي هو اخطب
حالا في وقت وجود الامير قائما في المثال الاول وفي يوم الجمعة في المثال الثاني قوله
ولم يعد الى اخره لبعد عن ظرفيته كونه مقدرا وبالعطف كلمة يحسن لها على بافات
واصحاب جمع صحب كافراخ جمع فرخ قوله وان حتى في نحو حتى اذا جاؤوها حرف ابتدا
دخل على الجملة باسرها ولا عمل له في التعليق قال ابو حيان كان بعض الاذكيا يستشكل
مجي هذه الجملة الشرطيه من اذا وجوابها بعد حتى ويقول كيف تكون حتى غاية وبعدها
جملة الشرط فقلت الغاية في الحقيقة هو ما ينسبك من الجواب مرتبا على فعل الشرط
فالتقدير المعنوي الاعرابي في اية الزمر مثلا وسيق الذين كفروا الى جهنم زمرا الى
ان فتح ابوابها وقت مجيئهم فينقطع السوق انتهى وفي شرح التسهيل لابن ام قاسم ويجوز
ان يخرج على ان حتى بمعنى الفا كما قدرها النحويون في قولهم سرت حتى ادخل المدينة برفع
ادخل ولتقدير كونه قد وقع قالوا والتقدير سرت فدخلت قال في البسيط كانك قلت
في قولك اجلس حتى اذا جا زيد اعطيتك اجلس فاذا جا زيد انتهى قوله وجوابها
محذوف لفهم المعنى قال ابن ام قاسم ويجوز ان يكون الجواب فاصحاب الميمنة وما بعده
اي فاصحاب الميمنة ما اعظمهم وما اجاههم واصحاب المشامة ما احقرهم وما اشقاهم
قوله وذلك كقوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم في الشرح لعني انه هذا الجا ر
لبعضه وقت في الزمان الماضي فتكون اذا له قال شارح التسهيل القاضي محب الدين

ناظر الجيش ويمكن ان يقال في هذه الاية ان المراد حكاية حالهم حين ابتدوا في الفعل
واذا كان كذلك كان المحل حينيذ موضع اذا دون اذ **قلت** انما يكون المحل لاذا حيث
يكون المراد الاستقبال والمعنى على ما اول به على الحال وليست اذا له **واقول** المعنى على ما
اول به على الحال باعتبار ابتدا الفعل وهو يستلزم الاستقبال باعتبار انتهايه وتمامه
فيكون المحل لاذا بهذا الاعتبار **قوله** واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها **في**
الشرح هذا اخبار بقضية العير التي قدمت المدينة والنبي صلى الله عليه وسلم
يخطب يوم الجمعة فتفرقوا عنه حتى لا يبقى معه الا اثنى عشر رجلا وقد مضت
هذه الواقعة قبل نزول الاية فيكون اذا فيها للماضي **وقال** ناظر الجيش المراد من
ذلك حكاية ما كانوا عليه وما هو شانهم ودينهم والمعنى حال هولا انهم اذا راوا
تجارة او لهوا كان منهم ما ذكره لو اتى باذ في هذا المحل لصار المعنى الاخبار عن
واقعة وقعت منهم ولا يلزم من الاخبار بذلك ان يكون ذلك من شانهم **قلت** لا نسلم ان
المراد الاخبار بان ذلك شانهم ودينهم وكيف وهولا المخبر عنهم من الصحابة الذين
هم خير القرون بشهادة الصادق المصدوق ولا يليق بهم اعتيادهم مثل هذا الفعل
الذي اتخذوه عادة ودينا من الخصال الذميمة القبيحة انتهى ما في الشرح **قوله**
وندمان الى اخره الندمان هنا النديم ويزيد بالزاي **و**الكاس مجهولة مونثة
قال الله تعالى بكاس من معين بيضا **وقال** ابن الاعرابي لا يسمى الكاس كاسا الا وفيها
الشراب وتغورت النجوم غربت **وفي** الشرح ويجوز ان لا تكون اذا هنا للماضي بان
يكون سقيت بمعنى اسقى وهو دليل جواب اذا **واقول** سبقه الى هذا ابن الصايغ **قوله**
لان قسم الله قديم هذا التعليل لقوله لا تعلق ولقايل ان يقول ان اذا اراد القسم اللفظي فقد اخبار
تقرر في علم الكلام ان الكلام اللفظي المولف من الحروف الملفوظة المسموعة ليس بقديم ومعنى
اظافته الى الله تعالى انه مخلوق له تعالى ليس من تاليفات المخلوقين **وان** اراد النفسي فقد تقرر
ايضا ان الكلام النفسي صفة واحدة في الازل ليست بمنقسمة فيه الى اقسام الكلام
التي هي الخبر والامر والنهي والقسم وغير ذلك وانما ينقسم اليها عند حدوث التعلقات
لكن ذهب الكرمية وبعض الحنابلة الى ان كلامه تعالى من جنس الحروف والاصوات المرتبة
المسموعة وهو مع ذلك قديم **و**ذهب العضد في غير كتابة المواقف وقد سبقه الى ذلك محمد
الشهرستاني في كتابة نهاية الاقدام الى ان المعنى في قول الاشعري وغيره كلام الله معنى
قديم ليس في مقابلة اللفظ حتى يراد به مدلول اللفظ ومفهومه بل في مقابلة العين والمراد
به ما لا يقوم بذاته كساير الصفات لا كما زعمت الكرامية من قدم النظم المرتب الاجزا التعليم
فانه بديهي الاستحالة بل بمعنى ان اللفظ بالنفسي ليس بمرتب كالقايم بنفس الحافظ من
غير ترتب الاجزا والترتب انما يحصل في التلفظ لاحتياجه الى الالة اما القايم بذاته تعالى
فلا ترتب فيه حتى ان من سمع كلامه تعالى سمعه غير مرتب الاجزا لعدم احتياجه الى
الالات **قال** التفتازاني في بحث الاستثنا في حاشية شرح مختصر ابن الحاجب للعضد
وفيه نظر لانا لا نعقل قيام اللفظ بذاته تعالى سوا كان مرتب الاجزا او غير مترتبها انتهى

ويمكن

ثم يمكن على قول الجمهور من اهل الحق ان يقال في جواب الترديد السابق نختار انه
اراد القسم اللفظي لكن اراد بالقديم ما ليس بحادث لا ما لا اول لوجوده بقرينة ذكره
في رد القول بان اقسم اخبار عن قسم ماض او نختار انه اراد القسم النفسي وهو قديم
في حد ذاته ومع قطع النظر عن صيرورته قسما عند حدوث التعلق **قوله** لان
الحال والاستقبال متنافيان لعني فلا يتصف بهما ذلك الكون المحذوف وفي جعل
اذا ظرفا له اتصافه بهما اما الحال فلكونه المفروض واما الاستقبال فلكون اذا
التي هي ظرف مستقبل ظرفا له وفيه نظر لان الحال المنافية للاستقبال هي الحال
بمعنى الزمان الحاضر المفسر باجزا متعاقبة من اواخر الماضي واوايل المستقبل لا
الحال الذي اريد هنا وهي الفضلة المبينة لهيئة ما هي له لانها تجامع كلا من
الازمنة الثلاثة وذلك لانها تكون مقارنة لزمان وقوع مضمون عاملها وزمان
وقوع ذلك المضمون قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون مستقبلا **و**يجاب
عنه بانهما متنافيان في الظاهر دون الحقيقة ولهذا التزموا تجريد صدر الجملة
هما الحالية المصدرة بمضارع مثبت عن علامة الاستقبال **قوله** لعني ان ظرف لاحد
لعني لا قسم او لكون محذوف هو حال من الليل والنجم **قوله** لان القديم لا زمان له
هذه المقدمة هي كبرى الدليل والصحيح انه لا يصح التعلق باقسم الانشاي لعني سوا
كان المراد باذا الحال والاستقبال وهو رد لكون اذا مرادا به الحال ظرفا لفعل
القسم الانشاي كما ان قوله وانه لا يمتنع التعلق بكاينا رد لامتناع كون اذا ظرفا
مستقبلا لكون محذوف هو حال من الليل والنجم **قوله** لان القديم لا زمان له هذه
المقدمة هي كبرى الدليل وصغراه محذوفة للعلم بها وتقرير الدليل اقسم الانشاي هنا
قديم والقديم لا زمان له وقد سمعنا كثيرا من ترتيب ان الحق عند اهل الحق ان الكلام اللفظي
ليس بقديم والازلي صفة قديمة لا تكثر فيها وانقسامه الى الانشا والاخبار ليس
في الازل بل فيما لا يزال وعند التعلق **وفي** الشرح ليس ما قاله خاصا بالانشا بل
يجري في الخبر ايضا لان كلام الله تعالى قديم لا يوصف بزمان من الازمنة واخباره
لا يتعلق بزمان والمتعلق بالزمان هو المخبر عنه ~~محد~~ فيلزم اذا ان لا يتعلق ظرف بفعل
خبري في كلام الله تعالى لانه قديم والقديم لا زمان له **واقول** اللازم على هذا ان لا
باخباره تعالى لان لا يتعلق ظرف يتعلق ظرف ~~واذا بفعل خبري فلا كلام الله تعالى لانه قديم والقديم الى باخباره~~
تعالى لا انه لا يتعلق ظرف بفعل خبري في كلامه تعالى لان الفعل الخبري مخبر عنه والمخبر
عنه يتعلق بالزمان كما اعترف هو به **قوله** واوضح منه ان يقال المعنى مريدا به الصيد
غدا **قال** ابن الصايغ اذا قدرت صايدا بمريدا كان غدا معمولا له وهو لا يريد مريدا
غدا مع ان الكلام ينتقل الى مريدا فاذا اراد مريدا الان فالارادة التي تقدر بها على
الفعل لا يتاخر الفعل عنها ثم لم تظهر اوضحية تقدير مريدا على تقدير صيدا انتهى
واقول اراد مريدا الان وقوله الارادة التي تقدر بها على الفعل لا يتاخر الفعل عنها

قلنا التي لا يتاخر الفعل عنها هي القدرة التي هي صفة يخلقها الله تعالى في الحيوان عند قصد
اكتساب الفعل بعد سلامة الاسباب والالات وهي غير الارادة التي هي صفة في الحي توجب
تخصيص احد المقدورين في احد الاوقات على ان الظاهر ان مريدا هاهنا بمعنى قاصدا
واما وجهه تقدير مريدا فقد اشار اليها المصنف قوله كما تسر قمتم في اذا قمتم الى الصلاة
باردتم وفي التفسير ذكر قمتم واريد به اردتم القيام تعبيرا عن ارادة الفعل بالفعل المتسبب
عنها للايجاز والتنبيه على ان من اراد العبادة ينبغي ان يبادر اليها بحيث لا ينفك
الفعل عن الارادة قوله مسئلة في ناصب اذا مذهبان قال الرضي العامل في متى
وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قال الاكثرون ولا يجوز ان يكون جزاءه
على ما قال بعضهم كما لا يجوز في غير الظروف الا ترى انك لا تقول البصر حاكك فاضرب
بنصب البصر واما العامل في اذا فالاكثرون على انه جزاؤه وقال بعضهم هو الشرط كما في
متى واخواته والاولى ان نفصل ونقول ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته
من متى ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جئتك بمعنى اجيئك وقت غروب
الشمس فالعامل هو الفعل الذي هو في محل الجزاء وان لم يكن جزاء في الحقيقة دون الذي في
محل الشرط اذ هو مخصص للظرف وتخصيصه له اما لكونه مضافا اليه ولا ثالث
بالاستقراء ولا يجوز ان يكون وصفا اذ لو كان لكان الاولى الاتيان فيه بالضمير كما هو
في الموصولات ولم يات في كلام فتخصيصه له اذن لكونه مضافا اليه كما في ساير الظروف صفته له او لكونه
المتخصصة بمضمون الجمل التي بعدها لا على سبيل الوصفية كقوله تعالى يوم يجمع الله الرسل
ولو سلمنا انه صفة قلنا لا يجوز عمل الصفة في الموصوف كما لا يعمل المضاف اليه في المضاف
وذلك ان كل كلمتين والتركانتا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة بمعنى ووقوعهما معا جزء كلام
يجوز ان تعمل الاولى منهما في الثانية كالمضاف في المضاف اليه ولا يجوز العكس اذ لم تعهد كلمة
واحدة لبعض اجزائها متقدم من وجه متاخر من اخر فكذلك ما هو بمنزلتها في المعنى فمن ثم لم
تعمل صلة في موصول ولا تابع في متبوع ولا مضاف اليه في مضاف واما كلمة الشرط والشرط يوم
فليستا ككلمة واحدة اذ لا تقعان موقع المفرد كالفاعل والمفعول والمبتدا فيجوز عمل
كل واحد منهما في الاخر نحو متى تذهب اذهب واياما تدعوا فله الاسماء الحسنى بلى ان لم
يعمل الشرط في كلمته نحو من قام قمت جاز وقوعهما موقع المبتدا على ما هو مذهب بعضهم انتهى
قوله لان اذا عنده ولا غير مضافة قال ابن الحاجب في شرح المفصل والجواب ان اذا ومتى
سواء في كون الشرط عاملا وتقدير الاضافة في اذا لا معنى له وما ذكروه من كونها للوقت معين
مسلم لكنه حاصل بذكر الفعل بعدها كما يحصل في قولك زمانا طلعت فيه الشمس انتهى
قال الرضي وفيه نظر لانه انما حصل التخصيص به لكونه صفة له لا لمجرد ذكره بعده ولو كان
بمجرد ذكر الفعل بعد كلمة يكفي لتخصيصها لتخصص متى في متى قام زيد وهو غير مخصص
اتفاقا منهم قوله كما يقول الجميع اذا جزمت في الشرح وسببه ان الاضافة من خصائص
الاسماء فتنافي الجزم قوله احدها ان الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الاداة
وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة قال ابن الصايغ وجوابه ان الاصل ذلك ولكنهما قد تضمنتا

معني

معنى الشرط وجعل الاول سببا للثاني قوله بدا لي الى اخره هذا البيت في ديوان
زهير وفيه ولا سابقي شيء باثبات يا المتكلم في سابقي وبرفع شيء وقبله كاني وقد
حلفت تسعين حجة خلعت بها عن منكبي ردائيا قوله ولا يصح ان يقال لا اسبق
شيئا وقت مجيئه قال ابن الصايغ هذا في السبق الزماني مسلم والسبق الزماني ممنوع
هاهنا واما في السبق الذي بمعنى الفوات فغير مسلم اذ لا يمتنع ان يقال لا افوت
القضا وقت بجيبه قال الزمخشري في قوله تعالى ام حسب الذين يعملون السيئات ان
يسبقونا اي ان يفوتونا بمعنى ان الجزاء يلحقهم لا محالة قوله الثالث انه يلزمهم
في نحو اذا جئتني اليوم اكرمتك غدا ان يعمل اكرمتك في ظرفين متضادين استدل
ابن الحاجب بهذا على ان العامل في اذا شرطها قال الرضي والجواب ان اذا هذه
بمعنى متى فالعامل شرطها او نقول المعنى اذا جئتني اليوم كان سببا لاكرامي
لك غدا كما قيل في نحو ان جئتني اليوم فقد جئتك امس ان المعنى ان جئتني
اليوم يكن جزاء المجي اليك امس قوله ويعمل العامل في ظرفي زمان يجوز اذا كان
احدهما اعم من الاخر نحو اتيتك يوم الجمعة سحر يريد هنا بالاعم من الاخر الشامل له وفيه
شمول الكل لجزئه او الكلي لجزئيه ولا يريد به المفهوم الصادق على كل ما صدق عليه الاخر
من غير عكس لان يوم الجمعة مع سحر ليس كذلك وفي الشرح هو الوقت الواقع قبل
الفجر بقليل واليوم ما بين طلوع الشمس وغروبها او ما بين الفجر والمغرب فليس شيء منهما
يصادق على شيء من الاخر فهما متباينان اللهم الا ان يقال اطلق الفجر عليها ولا الفجر
لقربه منه انتهى واقول قوله اللهم الى اخره يقتضي ان سحر بمعنى اول الفجر ليس
متباينا ليوم الجمعة وليس كذلك بل هو مباين له لان المتباينين هما الكليان اللذان
لا يصدق كل واحد منهما على شيء مما يصدق عليه الاخر وسحر مع يوم الجمعة كذلك
لا يصدق سحر على شيء [illegible] الا يوم الجمعة ولا يوم الجمعة على شيء من افراد سحر غاية و ان اء
الامر ان ما صدق عليه سحر في المثال جزء مما صدق عليه يوم الجمعة لان المراد سحر يوم الجمعة
واما مطلق السحر فان بعض ما صدق عليه جزء مما صدق عليه يوم الجمعة فليتامل
قوله متى تردن يوما سفار الى اخره سفار اسم بير لبني مازن بن مالك مبني على
الكسر وهو حجة للحجازيين على بنائه فعال اذا كان علما لمونث على الكسر ولاكثر التميميين
على بنائه على الكسر اذا كان في اخره راء وادهيم تصغير ادهم وهو الاسود والمتحير
بالجيم والزاي طالب الماء لارضه او ماشيته والمعور بالعين المهملة والراء اسم مفعول
من عورته عن الامر صرفته عنه قال ابو عبيدة يقال للمستجيز الذي يطلب الماء
اذا لم يسقه قد عورت شربه وانشد البيت للفرزدق قوله والرابع ان الجواب
ورد بعرونا فاذا الفجائية في الشرح وجوابه هنا ويابوه ان الجمهور انما يقولون
بان العامل فيها جوابها اذا كان صالحا ولم يكن ثم مانع وان منع من عمله مانع كاذا الفجائية بيبة
وان ونحوها فالعامل فيها حينئذ مقدر يدل عليه الجواب انتهى وقال ابن الصايغ
والجواب انهم يقولون العامل في اذا جوابها او ما دل عليه الجواب او ما اغنى عن الجواب

ذكر هذه الاقسام الثلاثة الامام ابو محمد بن بري في مصنفه في اذ واذا انتهى قال الرضي
واما الاسم فلا لعدم كون الشرط هو العامل في الجواب بعد اذ والفا فيما لا يتم لان تقدير
الاسم لغرض وهو تضمينه لمعنى الشرط الذي له الصدر يجوز مثل هذا الترتيب قوله وورد
ايضا والصالح فيه للعمل صفة كقوله تعالى فاذا نقر في الناقور فذلك يومئذ يوم عسير
ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف في التعليق وفي كلامه تدافع فان في اوله الاخبار بان
الصالح للعمل فيه صفة وفي اخره الاخبار بمنع عمل الصفة ثم قد وقع للزمخشري عند الكلام
على قوله تعالى وقل لهم في انفسهم قولا بليغا ما نصه فان قلت بم تعلق قوله في انفسهم قلت بقوله
بليغا اي قل لهم قولا بليغا في انفسهم مؤثرا في قلوبهم او يتعلق بقوله قل لهم اي قل لهم في
معنى انفسهم الخبيثة قولا بليغا او قل لهم في انفسهم خاليا بهم ليس معهم غيرهم مسارا لهم
بالنصيحة لان النصح في السر انجع و على الاول ممنوع لان معمول الصفة قد تقدم على الموصوف
وهو خلاف ما منعه المصنف انتهى واقول لا تدافع في كلامه فان اخباره اولا بصلوح
عمل الصفة انما هو باعتبارها في نفسها ومع قطع النظر عن الموانع واخباره ثانيا بمنع عملها
انما هو باعتبار قيام المانع وهو هنا تقدم المعمول على موصوف الصفة او نقول اخباره
اولا بصلوح عمل الصفة انما هو بالجملة واخباره ثانيا بمنع عملها انما هو في شيء
مخصوص و اما تجويز الزمخشري تعلق في انفسهم ببليغا فقد ضعفه ابو البقاء وغيره
بان معمول الصفة لا يتقدم على الموصوف قوله لان عسر اليوم ليس مسببا عن
النقر هذا تعليل لعدم صحة هذا التخريج الا على قول الاخفش بجواز زيادة الفاء في
خبر المبتدا وذلك انا على هذا التخريج لا تكون عاطفة وهو ظاهر ولا في خبر المبتدا الا
المعطوف عليه ولا سببية لان عسر اليوم لا يتسبب عن النقر ولا وجه ثالث لها عند
سيبويه خلافا للاخفش فانه اثبت لها ثالثا وهو الزيادة قوله واما قول
ابي البقاء انه تكون مدلولا عليه بذلك قال ابو البقاء اذا ظرف وفي العامل
ثلاثة اوجه احدها ما دل عليه فذلك لانه اشارة الى النقر اي نقر يوم يومئذ
بدل من اذ وذلك مبتدا والخبر يوم عسير والثاني هو ما دل عليه عسير اي تعسر
ولا يعمل فيه نفس عسير لان الصفة لا تعمل فيما قبلها و الثالث يخرج على قول
الاخفش وهو ان تكون اذا مبتدا والخبر فذلك والفاء زائدة واما يومئذ فظرف
لذلك وقيل بدل من ذلك او مبتدا او يوم عسير خبره والجملة خبر ذلك انتهى
وابو البقاء هو عبد الله ابن ابي عبد الله الحسين ابي البقاء العكبري الاصل
البغدادي المولد والدار الفقيه الحنبلي النحوي العروضي الضرير اخذ النحو عن
ابن الخشاب وغيره ولد سنة ثلاث ثمان وثلاثين وخمسمائة وتوفي سنة ست
عشرة وستمائة ببغداد والعكبري بضم المهملة وفتح الموحدة نسبة الى عكبرا بليدة
على دجلة فوق بغداد بعشرة فراسخ واعلم ان الضمير المنصوب بان في عبارة المصنف
عائد الى الجواب فيكون المدلول عليه بذلك هو العامل في اذا وانه مما يعطى هو الجواب على هذا
لئلا يلزم اتحاد السبب والمسبب قوله واما نحو من كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته

الى الله ورسوله فمؤول على اقامة السبب مقام المسبب لاشتهار المسبب الحكم بمنع اتحاد
السبب والمسبب ورد عليه نحو هذا الحديث فان الشرط سبب لجزائه وقد جعل هنا نفسه
فاجاب بانا لا نسلم ان الجزا هنا نفس الشرط وانما الجزا محذوف واقيم هذا المذكور مقامه
وتاوله ابن دقيق العيد بان التقدير من كانت هجرته الى الله ورسوله نية وقصدا
فهجرته الى الله ورسوله حكما وشرعا ورد بان المقدر حينئذ حال مبينة وهي لا يجوز
حذفها كما صرح به الرندي في شرح الجمل واجيب بمنع ان المقدر حال بل هو تمييز ويجوز
حذف التمييز اذا دل عليه دليل نحو ان يكن منكم عشرون صابرون اي رجلا واقول يمكن
ان يقال لم يرد تقدير نية وقصدا في الاول وحكما وشرعا في الثاني انما اتى لفظا محذوفا
بل اراد بيان المعنى ومغايرة الاول للثاني و تاوله بعضهم على ارادة المعهود المستقر في
النفوس فان المبتدا والخبر وكذلك الشرط والجزا قد يتحدان لبيان الشهرة وعدم
التغير وارادة المعهود المستقر في النفس ويكون ذلك للتعظيم وقد يكون للتحقير وذلك
بحسب المقامات والقرائن فمن الاول قوله تعالى والسابقون السابقون وقوله
عليه الصلاة والسلام من كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله وقول
الشاعر انا ابو النجم وشعري شعري و من الثاني قوله عليه الصلاة والسلام ومن
كانت هجرته الى دنيا يصيبها او امراة يتزوجها فهجرته الى ما هاجر اليه و في التعليق
وما ذكره المصنف من التاويل في الحديث يتاتى في الاية التي رد كلام ابي البقاء فيها
فيقال نقر الناقور سبب لوقوع الاهوال العظيمة فيكون المعنى فاذا نقر في الناقور
فالاهوال الشديدة واقعة لكنه حذف واقيم السبب مقامه وهو النقر المدلول
عليه بذلك انتهى واقول لا نسلم ان نقر الناقور سبب للاهوال العظيمة ولو سلم
فانما يقام السبب مقام المسبب الذي اشتهرت مسببيته عن ذلك السبب وشهرة
مسببية الاهوال عن النقر ممنوعة ولو سلم فحمل قوله ذلك والاعلى النقر وجعل النقر
قائما مقام مسببه تكلف يستغنى عنه بما ذكر من الوجه الجيد بخلاف الحديث قوله
وليس هذا بجواب والا لاقترن بالفاء مثل وان يستعتبوا فما هم من المعتبين في الشرح
لا يلزم من اقتران الجواب هنا بالفاء اقترانه هناك لان الشرط هنا بان وهي اصلية
في بابها بخلاف اذا واقول سيذكر عن الرضي مثل هذا عند قول المصنف ولو كانت
شرطية والجملة الاسمية جواب لاقترنت بالفاء قوله وانما الجواب محذوف اي عمدوا
الى الحجج الباطلة قال الرضي ويجوز ان يكون قوله تعالى واذا تتلى عليهم اياتنا بينات ما
كان حجتهم مثل فان اطعتموهم انكم لمشركون ويجوز ان تكون اذا لمجرد الوقت من غير
ملاحظة الشرط قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها هذا صدر بيت عجزه
والشر بالشر عند الله مثلان ويروى من يفعل الخير فالرحمن يشكره ولا
ضرورة حينئذ قوله الا ان قرطا الى اخره قرط بضم القاف وسكون الواو
بالطاء المهملة اسم رجل والالة الحالة والكيد المكر وهذا ايضا مثال لتوسط لا بين
معموله الا ان العامل فيه موخر عنها والمعمول مقدم عليها عكس الذي قبله قوله

وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملا الا اشارة بهذا الباب الي باب زيدا ضربته وهو باب
الاشتغال وانما قيد به احترازا عن مثل وان احد من المشركين استجارك فان استجارك مفسر
للعامل في احد ولا يصح عمله فيه عند البصريين لان الفاعل لا يتقدم علي الفعل عندهم **قوله** لان
ان ولام الابتدا يمنعان من ذلك لانهما الصدر **قال** ابن الصايغ جعله اللام مثل ان الصدرية
ممنوع فانها مع ان سلبت الصدرية علي المختار ولعله يقول ذلك بعد هذا او في كتاب غير
هذا انتهي **واقول** ذكر المصنف ذلك في هذا الكتاب في لام المبتدا وقال ايضا اصل ان
زيدا القايم لان زيدا قايم فزحلقت اللام وسلبت الصدرية باعتبار ما بعد ان بدليل انه
يتخطاها عمل ان نحو ان زيدا القايم ويتخطاها عمل ما بعدها نحو ان زيدا طعامك لاكل ولم تسلبها
باعتبار ما قبل ان بدليل انها تمنع من تسلط فعل القلب علي ان ومعموليها ولذلك كسرت
في نحو والله يعلم انك لرسوله **وقضية** هذا التحقيق ان اللام مع ان مثل ان في الصدرية
باعتبار ما قبل ان حتي تجعل يمنع عمل ما بعد اللام فيما قبل ان كما هو مراد المصنف هاهنا **قوله**
بدليل وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن هذا دليل علي جواز تقدير قسم قبل الشرط وحمل
الجواب المذكور لذلك القسم او دليل علي ان نحو انكم لمشركون جواب لقسم مقدر فكذا الجواب
المذكور في نحو وان اطعتموهم انكم لمشركون لان كلا من المذكورين مما يجاب به القسم لا الشرط
قوله لان هذه الافعال لم تقع في ذلك الوقت هذا تعليل لقوله ولا يسوغ ان الفعل الي اخره
والمراد بذلك الوقت وقت التمرين **قوله** ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جواب لاقترنت
بالفا اجاب الرضي عن هذا بان قال ولعدم عراقة اذا في الشرطية جاز ان يكون جوابها جملة
اسمية بغير فا كما في قوله تعالي واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا اصابهم البغي
هم ينتصرون **قال** ولا مانع من كونه هم في الايتين تاكيدا للواو والضمير المنصوب في اصابهم انتهي
قوله وقول بعضهم انه علي اضمار الفا تقدم رده يعني قبل هذا بنحو ورقة وهو ان الفا لا تحذف
الا لضرورة **قوله** وقول اخران الضمير توكيد لا مبتدا وان ما بعده الجواب ظاهر التعسف
قال ابن الصايغ اي تعسف في تاكيد الضمير المتصل المرفوع او المنصوب بضمير رفع منفصل انتهي
قوله تكلف من غير ضرورة هكذا رايناه في كثير من النسخ المعتمدة ووقع في نسخة الشارح
بدل تكلف من غير ضرورة تكلف لا داعي اليه **فقال** الرابع قايم وهو انها اذا علي غالب امرها
من كونها متضمنة لمعني الشرط **قوله** ومن ذلك اذا التي بعد القسم نحو والليل اذا يغشي والنجم اذا
هوي **قال** الرضي قيل ليس في اذا في قوله تعالي والليل اذا يغشي معني الشرط اذ جواب الشرط
اما بعده او مدلول عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح للجواب لا ظاهرا ولا مقدرا لعدم توقف معني
الكلام عليه وليس هنا ما يدل علي جواب الشرط قبل اذا الا القسم فلو كانت اذا للشرط كان التقدير
اذا يغشي اقسم فلا يكون القسم منجزا بل معلقا بغشيان الليل وهو ضد المقصود اذ القسم بالضرورة
حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وان كان النهار اعني متوقف علي دخول الليل فان قيل فاذا كان
ظرفا متجردا فاي شي ناصبه قلت قال المصنف يعني ابن الحاجب ناصبه حال من الليل اي
والليل حاصلا وقت غشيانه **ولي** فيه نظر اذ لا يخفي هنا تقدر عاملا في حاصلا الا معني القسم فهو
حال من معمول اقسم فيكون الاقسام في حال حصول الليل كما ان المرور في قولك مررت بزيد صارخا

في

في حال صراخه وحصول الليل في وقت غشيانه لان وقت الغشيان ظرف له فيكون الاقسام
حال غشيان الليل وهو فاسد كما مر وايضا في قوله تعالي والقمر اذا اتسق يلزم كون الزمان
حالا عن الجثة ولا يجوز كما لا يجوز ان يكون خبرا عنه وقيل اذا بدل من المقسم به فتخرج عن
الظرفية اي وقت غشيان الليل وفيه نظر من وجهين احدهما ان اخراج اذا عن الظرفية قليل
والثاني ان المعني بحق القمر متسقا لا بحق وقت اتساق القمر وليس ببعيد ان يقال هو ظرف لما
دل عليه القسم من معني العظمة والجلالة لانه لا يقسم بشي الا لحالة العظيمة فتعلقه بالمصدر
المقدر والتقدير وعظمته اذا اتسق فهو كقولك عجبا من زيد اذا ركب اي من عظمته
والظرف هاهنا لا يصلح ان يكون لانشا التعجب كما لم يصلح هنا لكونه معمولا لانشا القسم
فاضمر العظمة اذ لا يتعجب الا من عظيم في معني كما لا يقسم الا بعظيم في معني من المعاني انتهي
قوله لان جواب والليل ثابت دايما وجواب والنجم ماض مستمر الانتفا جواب والليل قوله تعالي
ان سعيكم لشتي وجواب والنجم ما ضل صاحبكم وما غوي **قوله** والثاني ان الجواب خبري فلا
يدل عليه الانشا لتباين حقيقتيهما **قال** نجم الدين سعيد جزا الشرط يجب ان يكون
قضية خبرية متعلقة بالشرط لان الانشا ثابت والثابت لا يقبل تعليقا وقولنا
انت حر ان دخلت الدار انشا التعليق لا تعليق للانشا **وقال** التفتازاني في مطوله يجب
ان ينتبه ان الجزا يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاك زيد فاكرمه لانه فعل استقبالي
لدلالته علي الحدوث في المستقبل فيجوز ان يترتب علي امر بخلاف الشرط فانه مفروض
الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا **وقال** السيد في حاشيته ان مثل اكرم زيدا
يدل بظاهره علي طلب في الحال لاكرامه في الاستقبال فيمتنع تعليق الطلب الحاصل
في الحال علي حصول ما يحصل في المستقبل الا اذا اول بان يحمل اللفظ علي الطلب في الاستقبال
فاما الاكرام فان تعلق علي الشرط من حيث هو مطلوب حتي كانه قيل اذا جاك زيد
فاكرامه مطلوب فيلزم مع ما ذكرنا انتفا الطلب في الحال تاويل الطلبي بالخبري واما
ان تعلق عليه من حيث وجوده وكان الطلب حاصلا في الحال حتي كانه قيل اذا جاك زيد
لوجد اكرامك اياه مطلوبا منك في الحال فيلزم تاويل الطلبي بالخبري وبالجملة لا يمكن
جعل الطلبي جزا بلا تاويل **ايمن** **قوله** ويرده جواز كسر همزته وفتح ميمه في ايمن
اثنتي عشرة لغة ايمن بفتح الهمزة وضم الميم وبفتحها وبكسر الهمزة وضم الميم وايم
بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم وايم بكسر الهمزة وضم الميم ومن بضم الميم وفتحها
وكسرها وم بالضم والفتح والكسر **قوله** فقال فريق العوم الي اخره **في** الصحاح
وقد تدخل علي ايمن اللام لتاكيد الابتدا تقول ليمن الله فيذهب الالف في الوصل
وانشد البيت **حرف الباء** **الباء المفردة** **قوله** اولها الالصاق **في** شرح اللب هو
تعلق احد المعنيين بالاخر نحو به دا اي التصق به دا ومررت به اي التصق
المرور بمكان يقرب منه ومنه اقسمت بك وبحياتك احلف ويكون مستقرا نحو
الذي به صعف وبه دا ويكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم وخطت بالابرة وبتوفيق
الله حججت وهذا المعني مجاز الالصاق **قوله** وهو معني لا يفارقها فلهذا اقتصر عليه

حرف الباء

فيق

سيبويه قال ابن الصائغ اجود من ذلك ان سيبويه جعله اصلا فانه قال انما هي للالصاق
والاختلاط ثم قال فما اتسع من الكلام فهذا اصله واقول اجود من هذا ان سيبويه قصرها
على الالصاق حيث قال انما هي للالصاق قوله اذا قبضت على شي من جسمه او ما يحبسه
من يد او ثوب ونحوه لا يقال عطف الاعم على الاخص باو غير مستحسن لما فيه من جعل الاعم
قسيما للاخص لانا نقول غير المستحسن هو عطف الاعم مطلقا على اخصه لا عطف الاعم
من وجه وما نحن فيه من الثاني دون الاول لان شيئا من الجسم اذا قبض عليه لا يحبس
الجسم كالعضو وشيئا مما يحبس الجسم ليس من الجسم كالثوب ولو سلم فاو ههنا
للاضراب على مذهب الكوفيين وابي علي وابي الفتح وابن برهان القائلين بان او تاتي
للاضراب مطلقا وفي الشرح والظاهر ان الالصاق في الثاني مجازي اذ القبض على
ما يحبس زيدا كالثوب الذي هو لابسه ليس قبضا عليه نفسه حتى يكون الالصاق حقيقيا
وانما هو الالصاق بما يجاوره ويقرب منه واقول سبقه الى ذلك ابن الصائغ وجوابه
ان اللغة لم تبن على مثل هذه المضايقة حتى يقال ان ماسك ثوب زيد الذي هو لابسه
ليس بماسك لزيد قوله وعن الاخفش ان المعنى مررت على زيد في الجني الداني وذكر ابن مالك
ان البا في نحو مررت بزيد بمعنى على بدليل وانكم لتمرون عليهم مصبحين وحكاه عن الاخفش
وفي شرح اللب لقائل ان يقول مررت عليه اذا جاوزته في المرور لانك بمجاوزتك اياه كانك
صرت فوقه في كثرة السير واذا كان المرور من جانب العلو فيكون فيه معنى الاستعلا
قوله وبات على النار الندى والمحلق هذا عجز بيت من شعر الاعشى وهو مثال للاستعلا
المجازي وصدره ،، تشب لمقرورين يصطليانها ،، وتشب مبني للمفعول من شبيت
النار اشبها شبا والمقرور الذي اصابه القر بضم القاف وهو البرد واحد المقرورين
الندى وهو اسم الجود والمطر والبلل والشحم والمراد هنا الجود والمحلق الاخر
المحلق بالمهملة وكسر اللام وهو الممدوح قوله فاذا استوى التقديران في المجازية
فالاكثر استعمالا اولى بالتخريج عليه وفي بعض النسخ اولى بالترجيح فيكون الالصاق
في مررت بزيد لما لم يكن حقيقيا وكذلك الاستعلا فيه ووجدنا استعمال حرف الالصاق
مع المرور اكثر من استعمال حرف الاستعلا معه كان الاولى جعل البا في مررت بزيد
للالصاق المجازي دون الاستعلا المجازي لان الحمل على الاكثر عند التردد بين معنيين
اولى وفي الشرح فيكون الالصاق اولى بالترجيح لئلا يلزم التجوز من وجهين استعمال
البا بمعنى على واستعمال على في غير الاستعلا الحقيقي وما ذكره الجماعة ليس فيه الا
تجوز واحد وهو استعمال البا للالصاق فيما لا يفضي الى نفس المجرور واقول التجوز
بالبا في معنى مجازي لعلى لا يودي الا الى استعمال واحد وهو استعمال لفظ البا في ذلك
المعنى فكيف يلزم التجوز من وجهين فان قيل مراده ان استعمال على في غير الاستعلا
الحقيقي استعمالها فيه في الجملة ليتحقق المعنى المجازي لعلى فاذا استعملت البا فيه لزم
التجوز من وجهين قلنا لو سلم فانما يصح بيانه كون الالصاق اولى بالترجيح بما ذكر
لو اراد المصنف بالحقيقي المنسوب الى الحقيقة بمعنى الكلمة المستعملة فيما وضعت له

وبالمجازي

وبالمجازي المنسوب الى المجاز بمعنى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له وظاهر انه لا
يريد ذلك قوله ولقد امر على اللئيم يسبني ،، هذا صدر بيت عجزه ،، فاعف ثم اقول ما يعنيني
قوله فكان اولى بتقديره اصلا وفي الشرح هذا يقتضي ان على في مررت عليه تحمل بمعنى
البا وفيه نظر اذ لا داعي الى اخراج حرف الى اخر في معنى ليس حقيقيا له انتهى واقول
ان كون البا مع المرور للالصاق المجازي اصلا على كون على معه للاستعلا المجازي بمعنى
ان حرف الالصاق مع المرور اكثر وقوعا من حرف الاستعلا معه لا يقتضي حمل حرف
الاستعلا مع المرور على الالصاق وانما يقتضي حمل البا مع المرور على الالصاق المجازي
لا على الاستعلا المجازي قوله تمرون الديار ولم تعوجوا ،، هذا صدر بيت عجزه ،،
،، كلامكم علي اذن حرام ،، وعاج بمعنى وقف وبمعنى رجع قوله وهي المعاقبة
للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا التعدية بهذا المعنى مختصة بالبا واما التعدية بمعنى
ايصال معنى الفعل الى الاسم فمشتركة بين حروف الجر التي ليست بزائدة ولا في حكم الزائدة قوله وقول
المبرد والسهيلي ان بين التعديتين فرقا وانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا
له في الذهاب مردود بالاية يعني ذهب الله بنورهم وفي الجني الداني واجيب بانه يجوز
ان يكون تعالى وصف نفسه بالذهاب على معنى يليق به كما وصف نفسه تعالى بالمجي
في قوله وجاء ربك وهذا ظاهر البعد انتهى وفي الكشاف والفرق بين اذهبه وذهب
به ان معنى اذهبه ازاله وجعله ذاهبا ويقال ذهب به اذا استصحبه ومضى به معه
وذهب السلطان بماله اخذه فلما ذهبوا به اذن لذهب كل اله بما خلق ومنه ذهبت
به الخيلا والمعنى اخذ الله نورهم وامسكه وما يمسك الله فلا مرسل له انتهى ولا يخفى
ما في قول الزمخشري والمعنى الى اخره من الاشارة الى الجواب عن الاية وهو ان هذا
معنى اخر لذهب مع البا لا محذور في نسبته الى الله تعالى بخلاف الاول قوله واما
ولو شا الله لذهب بسمعهم جواب واما محذوف تقديره تلا يرد به عليهما واقيم مقام
هذا الجواب دليله وهو احتمال ان الفاعل ضمير البرق قوله رايت ذوي الحاجات
الى اخره القطين بالقاف المفتوحة الخدم والاتباع يستوي فيه الواحد وغيره
قوله الثالث الاستعانة ادرج ابن مالك في التسهيل الاستعانة في البا السببية
وقال في شرحه البا السببية هي الداخلة على صالح للاستغنا به عن فاعل معداها مجازا
نحو فاخرج به من الثمرات فلو قصد اسناد الاخراج الى الها حسن ولكنه مجاز قال
ومنه كتبت بالقلم وقطعت بالسكين فانه يقال كتب القلم وقطعت السكين والنحويون
يعبرون عن هذه البا بالاستعانة وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من اجل
الافعال المنسوبة الى الله تعالى فان استعمال السببية فيها يجوز واستعمال الاستعانة
فيها لا يجوز قوله ونجرت بالقدوم في الصحاح القدوم التي ينحت به مخفف قال ابن
السكيت ولا تقل قدوم بالتشديد وفي القاموس القدوم آلة النجر مؤنثة قوله قيل
ومنه باء البسملة هذا هو الوجه المرجوح من الوجهين اللذين ذكرهما صاحب الكشاف
والوجه الاخر ان يتعلق البسملة بالقراة تعلق الدهن بالانبات في قوله تعالى تنبت

بالاءهن على معنى متبركا باسم الله اقرا وانما كان الاول مرجوحا لان استعمال البا في
الملابسة والمصاحبة اكثر من الاستعانة ودلالتها على تلبس اجزا الفعل بالتبرك اظهر
ولان في التبرك باسم الله من التادب ما ليس في جعله بمنزلة الالة التي لا تكون مقصودة بالذات
قوله الرابع السببية قال الرضي وتكون للسببية وهي فرع الاستعانة قوله ومنه لقيت
بزيد الاسد اي بسبب لقائي اياه هذه هي البا التجريدية والتجريد ان ينتزع من ذي صفة
آخر مثله مبالغة في كمال تلك الصفة فيه قال الرضي وهو على حذف مضاف اي لقيت
بلقاء زيد اسدا التفتازاني في من التجريدية ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قولنا
لي من فلان صديق حميم لفوات المبالغة في تقدير حصل لي من حصوله صديق قوله قد سقيت
آبالهم بالنار هذا بيت من مشطور التصريع وبعده والنار قد تشفي من الاوار والاوار
بضم الهمزة حرارة العطش قوله الخامس المصاحبة قال الرضي لا تكون لهذا المعنى الا
مستقرا والظاهر انه لا مانع من كونها لغوا قوله اي نزهه عما لا يليق به واثبت له ما
يليق به هذا بمجموعه تفسير لمجموع قوله سبحه حامدا له لان التسبيح ان ينزه عما لا يليق
به والحمد ان يثبت له ما يليق به قوله في الشرح فان قلت من اين يلزم الامر بالحمد وهو حال
مقيدة للتسبيح ولا يلزم من الامر بشي الامر بالحال المقيدة له بدليل اضرب هندا
جالسة قلت انما لا يلزم ذلك اذا لم تكن الحال من نوع الفعل المامور به ولا من فعل الشخص
المامور كالمثال المذكور اما اذا كانت لبعض انواع الفعل المامور به نحو حج مفردا او كانت
من فعل المامور نحو ادخل مكة محرما فهي مامور بها وما تكلم به المصنف من هذا القبيل قوله
الا ترى ان تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات لا حاجة الى لفظ كثير لانهم
ذهبوا الى نفي الصفات عنه تعالى وتقدس وليس النزاع في اطلاق لفظ عالم مثلا اذ لا
خلاف في الملائمة ولا في اثبات العلم الذي هو عرض اذ لا نزاع في نفيه عنه بل في ان له
تعالى علما هو صفة ازلية قائمة به زائدة وكذا جميع الصفات فانكره المعتزلة والفلاسفة
وزعموا ان صفاته عين ذاته بمعنى ان ذاته تسمى باعتبار التعلق بالمعلوم عالما وبالمقدور قادرا
الى غير ذلك هذا الذي قلناه من انه لا حاجة الى لفظ كثير انما هو ان اراد المصنف
بالصفات صفات الذات التي هي الحياة والعلم والقدرة والكلام والسمع والبصر
والارادة واما ان اراد ما يعمها وصفة الفعل فلا بد منه لانهم عطلوا صفات الذات
وعطلوا خلقه تعالى لافعال العباد واثبتوا خلقه للجواهر والاجسام والاعراض
قوله واختلف في سبحانك اللهم وبحمدك فقيل جملة واحدة على ان الواو زائدة
وقيل جملتان على انها عاطفة ومتعلق البا محذوف اي وبحمدك سبحتك لعني وعلى
كل من القولين ياتي الخلاف المتقدم في فسبح بحمد ربك من ان البا للمصاحبة والحمد مضاف
الى المفعول او للاستعانة والحمد مضاف الى الفاعل قوله في الشرح ان هذا الخلاف
الذي ساقه لا يقتضي خلافا في معنى البا الداخلة على الحمد في هذا التركيب بل هي محتملة
للاستعانة والمصاحبة على كل من القولين والخلاف في كونه جملة او جملتان لا مدخل له
فيما هو بصدده من الكلام على معنى البا فما معنى ذكره هنا واقول لما كان سبحانك اللهم

وبحمدك

وبحمدك من قبيل فسبح بحمد ربك في تعلق البا بالتسبيح واضافة الحمد الى ما يصلح ان يكون
فاعلا ومفعولا ذكره عقيبه على سبيل الاستطراد وذكر ما فيه من الخلاف في الواو وقول
الخطابي قوله والوجهان في فسبح بحمد ربك اي الوجهان اللذان ذكرهما ابن الشجري
في فتستجيبون بحمده وهما التعليق بالفعل المذكور وهو منصوب على الحال ثابتان في فسبح
بحمد ربك فالوجهان مبتدا وفي فسبح بحمد ربك خبره ويحتمل انه من تتمة الكلام على
فتستجيبون بحمده على معنى ان الوجهين المتقدمين في فسبح بحمد ربك من كون البا
للمصاحبة او للاستعانة ثابتان في هذه الاية قوله فليت لي بهم الى اخره هذا
البيت لقريط ابن انيف شاعر اسلامي وهو من قصيدة مطلعها

لو كنت من مازن لم تستبح ابلي ... بنو اللقيطة من ذهل ابن شيبانا

يروى شدوا وهو الغالب في نسخ المغني اي حملوا في الحرب من شد عليه في الحرب
يشد اذا حمل ويروى شنوا قال في الصحاح شن الما على الشراب فرقه عليه ومنه
قيل شن عليهم الغارة واشنها اذا فرقها من كل وجه والاغارة مصدر اغار على العدو
والاسم الغارة قوله وهي الداخلة على الاعواض يعني سوا كانت ثمنا كالمثال الاول
او غير ثمن كالمثال الثاني قوله وكما قال الجميع في لن يدخل الجنة بعمله قوله في الشرح ينبغي
ان يكون مراده بالجميع اهل السنة والا فلو اراد اهل السنة والمعتزلة جميعا لاشكل
فان المعتزلة قائلون باستحقاق الطائع الذي لا ذنب له او الذي له ذنب ومات تائبا
لدخول الجنة فيكون العمل الصالح موجبا عندهم لذلك وسببا فيه فكيف يتاتى
على قولهم ان تكون البا سببية في الحديث انتهى واقول المعتزلة انما يقولون
يجب على الله تعالى اثابة الطائع ومن مات تائبا واما اثابتهما بدخول الجنة فمن
فضل الله ورحمته وايضا هم لا ينكرون ان قدرة العباد على خلق اعمالهم وتوفيقهم
لخلقها بخلق الله تعالى واقداره فيصح نفي سببيته دخول الجنة عندهم عن الاعمال
واثباتها لرحمة الله تعالى قوله بدليل قوله تعالى يسعى نورهم بين ايديهم وبايمانهم
فان المعنى على ما قيل يسعى نورهم بين ايديهم عن ايمانهم في جميع جهاتهم وخص الايمان
بذلك تشريفا لهم والجمهور على ان النور اصله بايمانهم والذي بين ايديهم ضوء
منبسط منه وقال الضحاك النور مستعار لما هم فيه من الهداية وقيل
انما قال بين ايديهم وبايمانهم لان السعدا يؤتون صحائف اعمالهم من هاتين الجهتين
قوله ويوم تشقق السما بالغمام قيل هو الغمام المذكور في قوله تعالى هل ينظرون
الا ان ياتيهم الله في ظلل من الغمام وهو سحاب ابيض وقيل معنى بالغمام متغيمة
وقيل هو غمام ابيض رقيق لم يكن الا لبني اسرائيل في التيه تنزل الملائكة فيه الى
الارض وفي ايديهم صحائف الاعمال للحساب قوله ونظيره السما منفطر به اي
باليوم الذي يجعل الولدان شيبا والمعنى ان السما على عظمها واحكامها تنفطر
باليوم او ذات انفطار به على ارادة النسب كما يقال امراة لابن اي ذات
لبن قوله وتاول البصريون فاسال به خبيرا على ان البا للسببية قال الرضي

الباء فيه تجريدية نحو لقيت بزيد أسدا والتقدير واسأل بسؤاله خبيرا قوله
وفيه بعد أي في تأويل البصريين لأن المجرور بالباء في الآية هو المسؤول عنه ولا
يقتضي قولك سألت بسببه أن المجرور هو المسؤول عنه قوله وقد مضى البحث فيه
أي في كون الباء مع المرور للاستعلاء لأنه الذي مر البحث فيه في أول حروف الباء قوله أرب
يبول الثعلبان برأسه هذا صدر بيت تمامه: لقد ذل من بالت عليه الثعالب. وروى
الكسائي الثعلبان بضم المثلثة واللام والنون وهو ذكر الثعالب ورواه أبو حاتم الرازي
بفتح المثلثة واللام وكسر النون تثنية ثعلب وروي عن بني ثعلب أنه كان لهم صنم وأن ثعلبين
أقبلا فرفع كلاهما رجله وبال على ذلك الصنم فقال الخادم ذلك الصنم هذا البيت وكسر الصنم
وأتى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأسلم وكان اسم ذلك الخادم غاوي بن ظالم فسماه رسول
الله صلى الله عليه وسلم راشد بن عبد الله كذا في الشرح وفي تاريخ ابن عساكر هذه الحكاية
وأن اسم ذلك الخادم غاوي بن عبد العزى قوله شربن بماء البحر هذا صدر بيت
عجزه: متى لجج خضر لهن نئيج. ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه والضمير في شربن
للسحاب ومتى بمعنى من واللجج جمع لجة وهي معظم الماء ولقال ماء أخضر لصفائه والنئيج
بنون مفتوحة وهمزة مكسورة ومثناة تحتية ساكنة وجيم المر السريع مع صوت وروى
متى حبشيات لهن نئيج والنئيج بالباء الموحدة بعد النون الشديد الصوت قوله شرب
النزيف ببرد ماء الحشرج هذا عجز بيت صدره: فلثمت فاها آخذا بقرونها وفي
الصحاح لثمت فاها بالكسر إذا قبلتها وربما جاء الفتح قال ابن كيسان سمعت المبرد
ينشد فلثمت فاها آخذا بقرونها بالفتح والقرون جمع قرن وهو ههنا الخصلة من
الشعر والنزيف السكران إذا نزف عقله وقيل المحموم الذي منع من الماء وقيل الخمر نزف
من آنيته ومزج بالماء والحشرج بفتح المهملة وسكون الشين المعجمة حسي يجي حصا
والحسي بالكسر ما تنشفه الأرض من الرمل فإذا صار إلى صلابة أمسكته فيحفر عنه
فيستخرجه كذا في الصحاح وقال ثعلب عن ابن الأعرابي الكوز الطويل العنق الذي
لا أذن له الضيق الفم قوله فالأمر امسحوا رؤوسكم بالماء لأن الماء مزيل للحدث
عن الرؤوس ثم حذف المزيل وهو الماء وادخل الباء على غير ما حقها أن تدخل عليه وهو
الرؤوس قوله كنواح ريش إلى آخره. نواح أصله نواحي جمع ناحية حذفت الياء منه
للضرورة واللثة بكسر اللام وتخفيف المثلثة ما حول الأسنان من اللحم والإثمد بكسر
الهمزة والميم حجر الكحل وفي الشرح وقع في المتن ما يقتضي تفسير العصف بالمسحوق
ولم أقف عليه قوله وقيل شربن أنه ضمن معنى روين قال ابن سيده وعندي
أنه لما كان شربن في معنى روين وكان روين يتعدى بالباء عدي شربن بالباء ومثله
كثير قوله في القسم الاستعطافي قال ابن جني القسم جملة إنشائية يؤكد بها جملة أخرى
فإن كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف وإن كانت طلبية فهو للاستعطاف
كقوله: بربك هل ضممت إليك ليلى. قبيل الصبح أو قبلت فاها. قوله فالواجبة
في نحو أحسن بزيد في قول الجمهور أن الأصل أحسن زيد بمعنى صار ذا حسن قال

الرضي

الرضي وهو قول سيبويه وضعف بأن الأمر بمعنى الماضي مما لم يعهد بل جاء الماضي بمعنى
الأمر نحو اتقى امرؤ ربه وبأن صار ذا كذا قليل ولو كان منه لجاز الحم بزيد وأشحم بزيد
وبأن زيادة الباء في الفاعل قليلة والمطرد زيادتها في المفعول قوله وأما إذا قيل
بأنه أمر لفظا ومعنى وأن فيه ضمير المخاطب مستترا ذهب الفراء والزمخشري وابن
خروف إلى أن أحسن بزيد أمر بأن يدعو التعجب المخاطب مسندا إلى ضميره
وذهب ابن كيسان إلى أن المخاطب به ضمير الحسن فكأنه قال أحسن يا حسن
بزيد وعبارة المصنف صالحة لهما قوله ويصححه قولهم اتق الله امرؤ فعل
خيرا يثب عليه أي ليتق وليفعل الظاهر أن ليفعل تفسير لفعل خيرا ويرد
عليه أنه صفة للنكرة وقبله ويمتنع في الصفة أن تكون طلبية فكان على الشارح
أن لا يذكر فعل خيرا كما فعل غيره أو يذكره ولا يفسره بما يدل على الطلب أو يذكره
ولعطفه على اتق كما ذكره لذلك في الباب الثاني في الجملة التفسيرية وكما في بعض النسخ
ههنا والجواب أن فعل ليس صفة للنكرة قبله وإنما هو مستأنف لطلب فعل الخير من
المرء ولو سلم فهو صفة على إضمار القول ويجوز في الطلبي أن يكون كذلك قوله وقولهم
كفى بهند بترك التاء أي يوجب ما قاله الزجاج من أن كفى متضمن معنى اكتفى
ترك تأنيث كفى إذا كان المجرور بالباء بعده مؤنثا حقيقيا قوله فإنا نحتج بأن الفاصل
نحو مجرور لا يوجب الاحتجاج بضم المثناة الفوقية مبني للمفعول يعني فإن قيل ترك
التأنيث في كفى بهند للفاصل لا لتضمن كفى معنى اكتفى أجيب بأن ترك التأنيث
من الفعل لأجل الفاصل غير واجب وتركه من كفى بهند واجب فلا يكون ترك التأنيث
من كفى بهند للفاصل وإنما قلنا أن ترك التأنيث من الفعل للفاصل غير واجب كقوله
تعالى وما تسقط من ورقة إلا يعلمها وقوله تعالى وما تخرج من ثمرة من أكمامها بتأنيث
الفعل فيهما مع الفاصل قوله فإن عورض بقولك أحسن بهند فالتاء لا تلحق صيغ
الأمر يعني فإن قيل ما استدللتم به على أن ترك تأنيث الفعل للفاصل غير واجب
معارض بما يدل على أنه واجب وهو قولك أحسن بهند فإنه يجب ترك التأنيث
منه وما ذاك إلا للفاصل فيكون ترك التأنيث للفاصل واجبا أجيب بأنا لا نسلم
أن وجوب ترك التأنيث من أحسن بهند فإن أحسن بمعنى الماضي والباء للفاصل وإنما
هو لأن صيغة الأمر لا تقبل التاء ولو كان معناها الخبر قوله قلنا لا تلحق صيغ الأمر جواب
عن قوله فإن عورض وفي الشرح تقرير المعارضة أن يقال ما ادعيتموه من أن الفاصل
يجوز ترك التأنيث ولا يوجبه معارض بقولك أحسن بهند فإن أحسن بمعنى
الماضي والباء فاصلة والتأنيث ممتنع فثبت أن الفاصل قد يوجب ترك التأنيث
في بعض الصور فليكن كفى بهند من هذا القبيل انتهى وأقول المعارضة مقابلة دليل
بدليل يمانع مدلول الدليل الأول وهي متحققة على تقريرنا لا على تقريره اللهم إلا
أن يحمل المعارضة المعارضة على معناها اللغوي دون الاصطلاحي الجدلي قوله وقال
ابن السراج الفاعل ضمير الاكتفاء وصحة قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير

المصدر ابن السراج هو ابو بكر محمد ابن السري بن سهل اخذ الادب عن ابي العباس
المبرد وغيره واخذ عنه السيرافي والرماني وغيرهما توفي في ذي الحجة سنة ست عشرة
وثلثمايه دفي الشرح لانسلم ذلك لجواز كون الجار متعلقا بمحذوف لا بضمير المصدر
والمعنى كن هواي لا كفا في حال كونه متلبسا بالله واقول قد سبقه ابن الصايغ الى
ذلك وعبارته لانسلم توقف الصحة على ذلك لجواز ان تكون البا للحال قوله سحيم
هو بمهملتين تصغير اسحم بمعنى اسود تصغير ترخيم قوله فهذا السهو عن شرط
الزيادة اي السهو ثم لم يتنبه عليه من شارحي كلامه قوله وصرفه للضرورة اذ
فيه العدل والعلمية كعمر في الشرح يصح كون اذ متعلقة بالعدل المقيد بالعلة
المذكورة وكونها متعلقة بمحذوف اي وهو ممنوع من الصرف لعني ولا يصح كونها
متعلقة بصرفه مع قطع النظر عن قيده لان الصرف لا يكون للعدل والعلمية ثم
في الشرح وفي المحكم خلاف ما قال المصنف وهو وبنو نقل بطن وليس بمعدول اد
لو كان كذلك لم يصرف قوله اي الضم مجزوا بكونه منهم وفخروا بزمانه هذا التفسير
يشعر بتعلق البا في البيت بفخرا وهو ليس كذلك لكن الاولى ان يقول اي الضم اخراجم
من جهة الفخر كونه منهم وزمانه الذي هو فيه قوله وشرحه اي شرح ما زعمه المعربي
وهو مبتدا خبره انه عطف وكل من المنصوب في انه والمرفوع في عطف عايد على
المعربي والفاعل مجرور عطفا على المفعول منصوبا عطف معمول وان ومعمولاها عطف
على دهر وكلاهما تفسير لمنصوبا ومرفوعا الاول للاول والثاني للثاني وان هلع
قوله مع معموليها وما تعلق بخبرها محذوفة من البيت العلم بها وزعم الربعي هو علي ابن
عيسى ابن الفرج ابن صالح البغدادي المنزل الشيرازي الاصل اشتغل ببغداد على
السيرافي ثم خرج الى شيراز فقرا على ابي علي الفارسي عشرين سنة ثم رجع الى
بغداد ولد سنة ثمان وعشرين وثلثمايه وتوفي سنة عشرين واربعمايه ببغداد
والربعي بفتح الرا والموحدة نسبة الى ربيعة قوله ولا معنى للبيت على تقدير
في الشرح وقد يكون له معنى فان دهرا الفا اهل لوجوده فيه كان دهرا شرفا لهذا
الدهر ولا شك انه من فعل يحصل الفخر للقبيلة من حيث ان واحدا منها تشرف الدهر
بان اصبح اهلا لوجوده فيه قوله الم يا تيك والانبا تنمي الى اخره الانبا جمع نبا وهو الخبر
وتنمي ترتفع وتنقل اللبون بفتح اللام ذات اللبن من الشا والابل قوله مهما لي الليلة
الى اخره السربال القميص او الدرع او كل ما لبس على البدن وسيذكر المصنف هذا
البيت عند الكلام على مهما ويذكر تفسيره قوله ابن الضايع هو بالضاد المعجمة والعين
المهملة وقد تقدمت ترجمته قوله والمسالة من باب الاعمال يعني من باب التنازع
وذلك بنا على قول البصريين ان الاول اذا كان يطلب فاعلا والثاني معمولا واعمل
الثاني يضمر الفاعل في الاول واما الكوفيون فالكسائي يقول في مثل هذه المسالة
بحذف الفاعل والفرا يقول باضماره منفصلا موخرا والبا قون منهم يحيلونها
قوله نضرب بالسيف ونرجو بالفرج قبله * نحن بنو ضبة اصحاب الفلج *

وضبة

هو ابن ادّ عم تميم بن مر والفلج الظفر والفوز ولم يحك صاحب الصحاح فيه
غير سكون اللام دفي الشرح فيحتمل ان يكون الشاعر فتحها اتباعا لفتحة الفا
للضرورة قوله سود المحاجر لا يقران بالسور هذا عجز بيت صدره * هن الحراير
لا ربات اخمرة * وقد تقدم الكلام عليه في ان المفتوحة الخفيفة قوله وقيل ضمن
تلقوا معنى تفضوا في الشرح وسكت عن تخريج وهزي اليك بجذع النخلة وتخريج
فليمدد بسبب الى السما فاما هذه فلم ار من تعرض الى كون البا فيها غير زايدة واما
انه مريم ففي الكشاف والبا في بجذع النخلة صلة للتاكيد كقوله ولا تلقوا بايديكم
الى التهلكة او على معنى افعلي الهز به كقوله يجرح في عراقيبها نصلي يعني ان نزل
هزي مع كونه متعديا بمنزلة اللازم كقوله وان تعذر بالمحل من ذي ضروعها الى
الضيف يجرح في عراقيبها نصلي اي يفعل الجرح في عراقيبها قوله تبلت فوادك
الى اخره يقال تبله الحب بمثناة فوقية ثم موحدة وابتله اي اسقمه وافسده
والفواد القلب وقيل باطنه وقيل غشاوه الخريد بالخا المعجمة والدال المهملة الحسنا
من النسا وقيل المذرا و يسقي بالسين المهملة والقاف وفتح اوله او ضمه والمراد
بالضجيع الذي يضع جنبه على الارض مع تلك الخريدة ويروى تشفي بالشين
المعجمة والفا والمراد على هذا بالضجيع المضطجع من مرض المحبة وعليه فالبا
غير زايدة وفي الشرح وفيما قاله المصنف نظر لان المراد بالبارد الثغر بدليل
وصفه ببسام وهو لا يسقى لكن يجوز ان يكون على حذف مضاف وعليه ففي البيت
زيادة ونقص باعتبار البا والمضاف قوله بل المراد بالبارد الريق وبسام وصف
له بصفة محله وهو الثغر عكس ما قيل في نهر جار انه جار يا وصف للنهر بصفة الحال
فيه قوله كفى بجسمي نحولا الى اخره في الشرح الى بضمير الحضور في صفة رجل مع
ان طريقة الغيبة لكونه مسندا الى ضمير الحاضر من قوله انني ومثله يجوز فيه الامر
ان نظرا الى المخبر عنه والى المخبر به نحو انا رجل قمت وانا رجل قام قوله الرابع الخبر
وهو ضربان غير موجب فيه نفي ليس نحو ليس زيد بقايم في الشرح لو مثل بنحو اليس الله
بكاف عبده لكان اولى جريا على عادته في عدم العدول عن الايات ما وجدت واقول لـ
انما لم يمثل به لان لقايل ان يقول انه موجب بنا على ان الهمزة للانكار اي النفي
ونفي النفي اثبات قوله ومنعكها بشي يستطاع * هذا عجز بيت صدره * فلا تطمع
ابيت اللعن فيها * وقبل هذا البيت * ابيت اللعن ان سكاب علق * نفيس لا يعار
ولا يباع وابيت اللعن تحية الملوك في الجاهلية ومعناه ابيت ان تاتي من الامر ما
تلعن وسكاب بفتح المهملة في اوله وكسر الموحدة في اخره اسم فرس والعلق بكسر
المهملة الشي النفيس قوله وما لا اولى تعليق بمثلها ما استقر او محذوف وهو الخبر يعني
ان هذا اولى من كون متعلقها هو الخبر والبا زايدة دفي الشرح ان اختيار هنا العارض
اختياره في الكلام على الجملة الاعتراضية حيث قال والاظهر ان البا متعلقة بالجر
وان الذين الثانية معطوفة على الذين الاولى وجزا سيئة معطوف على الحسنى

وذلك من العطف على معمولي عاملين عند الاخفش وعلى اضمار الجار عند سيبويه والمحققين
واقول انما ذكره هنا هو ان تعلق الباء باستقرار محذوف هو الخبر اولى من زيادة الباء
ومن تعلقها باستقرار محذوف فلا تعارض بين كلاميه ولا حاجة الى ما في الشرح
من انه يحتمل انه يكون معنى كلامه هنا انه على تقدير جعل حراسة مصدرا يكون
الاولى تعلق مثلها باستقرار المحذوف هو الخبر فلا يلزم اختيار لهذا الامر المؤذن
فينتفي التعارض قوله شيء من الاولى انه لا ياتي بكلمة ما لانها تزاد مع كلمة شيء
للدلالة على التقليل والتحقير وليس المعنى على ذلك لان المخاطب ملك الا ترى انه
حياه بتحية الملوك بل المعنى على التكثير او التعظيم وهو يستفاد من تنكير شيء قوله
فما رجعت بخائبة ركاب الى آخره في الصحاح الركاب التي يسار عليها الواحدة
راحلة ولا واحد لها من لفظها قوله فما انبعثت بمزؤود ولا وكل هذا عجز بيت
صدره ،، كابن دعيت الى ابا داهية ،، وكابن بالف بعد الكاف فهمزة مكسورة
بمعنى كم و الباسا الشر و الداهية الآتية لفتة و انبعثت اسرعت و المزؤود
بزاي ساكنة فهمزة مضمومة المذعور الخائف و الوكل بفتحتين العاجز الذي يكل
امره الى غيره قوله لان صفات الذم اذا انفيت على سبيل المبالغة لم ينتف اصلها
صفات الذم هنا هي المزؤود والوكل والمبالغة فيهما هنا من جهة التجريد الذي
هو نحو قولهم رايت منه اسدا وهو ان ينتزع من امر ذي صفة آخر مثله فيها
مبالغة في كمالها فيه و في الشرح ينبغي ان لا يتعلق الجار من قوله على سبيل
المبالغة بنفيت لانه ليس المراد ان نفيها مبالغ فيه وانما يتعلق بمحذوف هو حال
من الضمير في نفيت العائد على الصفات قوله وليس بذي سيف وليس بنبال هذا
عجز بيت صدره ، وليس بذي رمح فيطعنني به و في الصحاح طعنه بالرمح وطعن
في النسب يطعن بالضم قوله ارحق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس او العين
ان يؤكدا ولا بالمنفصل اذ لولاه لالتبس التاكيد بالفاعل فيما وقع بابدال المستكن
كقولك هند ذهبت نفسها واجري بقية الباب عليه طردا له بخلاف ما لو كان
الضمير منصوبا نحو رايته نفسه او مجرورا نحو مررت به نفسه او منفصلا نحو
ما ضربني الا هو نفسه وبخلاف ما لو اكد بغير النفس والعين من الفاظ التاكيد ضربني
مرفوعا كان المؤكد او غيره لانتفاء اللبس في اجمعين واخواته لعدم استعمالها
لغير التاكيد والحق بها كلا لما بينهما من الاشتراك في معنى الاشتمال و في الشرح
ليس ذلك حقه على النفس بل حقه احد الامرين اما التاكيد واما الفصل نص
عليه ابو حيان في الارتشاف فيصح ان يقال جيتم يوم الجمعة ويمكن هنا ان يقال
اكتفى بالباء الزائدة في الفصل كما يكتفي بلا الزائدة في العطف نحو ما قمت ولا زيد انتهى
واقول ذكر ابي حيان هنا في كتاب من ذكره كتبه لا يرد به على المصنف الا اذا
اسبقه الى ذلك غيره او سلم له دليله ولا يلزم من القول بفصل لا الزائدة في العطف
القول بفصل الباء الزائدة في التاكيد لان الباء على حرف ولا على حرفين قوله بما يستتكن

منه

منه من طرح الفرسين من الاولى متعلقة بيستتكن والثانية بيانا لما قوله
وهذا الاخير يحمل الباب كله عليه عند اكثر الكوفيين و في الشرح الاشارة راجعة
الى جميع الكلمة تابية عن اخرى لا الى ش ودالا با به ليلا ينافي آخر الكلام اوله
بجل قوله على وجهين حرف بمعنى نعم واسم غير آخر ولا يصح فيه الجر على
البدلية من مجرور على قوله ونقلها على الاول بجلني وهو نادر في الشرح هذا
مشكل لانه حيث تكون اسم فعل بمعنى يكفي فالنون واجبة لا نادرة نعم اذا
كانت بمعنى حسب جاز الامران الا ان ترك النون اعرف من اثباتها فندور
بجلني بالنون انما هو اذا كانت بمعنى حسب لا بمعنى يكفي قال ابن ام قاسم
في الجنى الداني اما بجل الاسمية فلها قسمان احدهما ان تكون اسم فعل بمعنى
يكفي فتلحقها نون الوقاية مع يا المتكلم فيقال بجلني والثاني ان تكون اسما بمعنى
حسب فتكون الياء المتصلة بها مجرورة الموضع ولا تلحقها نون الوقاية وذكروا
انها تلحقها قليلا فان قلت لعل قول المصنف وهو نادر انما يرجع الى استعمال
بجل اسم فعل قلت لا نسلم ان استعماله كذلك نادر ولو ثبت بالنقل ندوره
لم ينبغ للمصنف ايراد هذا الحكم في هذا المحل وانما موضع ايراده عند قوله اسم فعل
انتهى ما في الشرح واقول اذا ادرك الاشكال الا انه كان ينبغي للمصنف ان
يذكر هذا الحكم عند قوله اسم فعل بل موضعه ايضا ما ذكره فيه لان الضمير في قوله
وهو نادر عائد الى الاول من قوله ونقلها على الاول والجملة في محل النصب على
الحال اي نقلها على الاول حال كونه نادرا بجلني فيكون بجلني بمعنى يكفيني
نادرا ايضا لكن لا من حيث لحوق نون الوقاية به لان لحوقها باسم الفعل
واجب بل من حيث ان ما لحقته هنا نادر والجملة مستانفة لبيان سبب عدم
ذكر شاهد لبجلني بمعنى يكفيني كانه قال وانما لم اذكر شاهدا لبجلني بمعنى
يكفيني كما ذكرت شاهدا لبجلني بمعنى حسبي لان بجل بمعنى يكفي نادر بخلافه
بمعنى حسب ثم ليس الرد على المصنف بكلام عصري له في بعض كتبه باولى من
الرد عليه بكلام المصنف و قد ذكر صاحب الصحاح بجل بمعنى حسب ولم يذكر كرم
بمعنى يكفي ولولا انه نادر لذكره بل قوله ووهم ابن مالك اذ زعم في شرح الكا فتنبه
انها لا تقع في التنزيل الا على الوجه في الشرح محل هذا الكلام من ابن مالك
على انها لا تقع بعين في القرآن الا للتنبيه على انها امر واستيناف غيره
فلا يتم توهيمه بتلك الايتين المذكورتين اذ ليس الاضراب على وجه
الابطال متعينا في شيء منهما لاحتمال ان يكون الاضراب فيهما عن القول الا هو
المعقول المحكي ولا شك ان الاخبار بصدور ذلك منهم ثابت لا يتطرق اليه الابطال
بوجه فيكون الاضراب فيهما لمجرد الانتقال من امر الى اخر استينافا واقول
سبقه الى ذلك ابن الصائغ فانه قال لما ذكره من الانتقاد سبقه اليه ابن ام قاسم
في شرح الالفية وسبقهما الى ذلك ابو حيان و فات الجميع ما مال اليه معرزا نه

من ان الانبيا وقع الاضراب فيهما عن جملة القول لا عن الجملة المحكية بالقول
وجملة القول اخبار من الله تعالى عن قوم انهم صادقة غير باطلة لم يبطلها الاضراب
وانما افاد الاضراب الانتقال من اخبار عن الكفار الى اخبار عن وصف ما وقع
الكلام فيه من الملائكة والنبي صلوات عليهم انتهى قوله بل بلد مثل الفجاج قتمه
هو اصل بيت لروبة بن العجاج عجزه لا تشترى كتانه وجهرمه و الفجاج جمع
فج وهو الطريق الواسع بين جبلين و القتم بفتح القاف والمثناة الفوقية الغبار وكذلك
القتم بفتح القاف وسكون المثناة والقتام والقتان بضم القاف و الجهرم قيل بساط
من شعر والجمع جهارم واراد روبة به وبالكتان هنا السراب وفي القاموس جهرم بلد
بفارس والجهرمية ثياب منسوبة من نحو البسط او هي من الكتان انتهى ووهم بعضهم
بانها تستعمل جارة وجه وهمه ان الجر بمن المقدرة بعد بل لا ببل حكي ذلك ابن مالك وابن
عصفور والرضي وحكوا الاتفاق عليه قوله فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه قال
تجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه منسوبا حكمه الى التابع فيكون الاخبار عن قيام
زيد في قولك قام زيد بل عمرو غلطا يجوز ان يكون قد قام وان يكون لم يقم وثبت بل ان ذلك
بالاسم المنطوق عليه كان غلطا عن عمرو او سهو لسان قوله وان تقدمها نفي او نهي
فهي لتقرير ما قبلها على حالته هذا ما قاله ابن مالك ان بل بعد النفي والنهي كلكن بعدها
فان اطلاقه هذا يوطي ان عدم مجي زيد في قولك ما جاني زيد بل عمرو متحقق كما كان ذلك
فيما جاني زيد لكن عمرو بالاتفاق قال الرضي وبه قال ابن الحاجب لانه قال فيما جاني
زيد بل عمرو ويحتمل اثبات المجي لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد قال وظاهر كلام الاندلسي
وهو الظاهر ايضا للاضراب ايضا ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان او
غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه ففي قولك ما جاني زيد بل
عمرو افادت بل ان الحكم على زيد بعدم المجي كالمسكوت عنه يحتمل ان يصح فيكون غير
جا وان لا يصح فيكون قد جاك كما كان الحكم على زيد بالمجي في جاني زيد بل عمرو احتمل ان
يكون صحيحا وان لا يكون قوله وجعل صلة لما بعدها قال الرضي واما حكم ما بعد بل
الاتية بعد النفي او النهي فعند الجمهور انه مثبت فعمرو جاي في قولك ما جاني زيد
بل عمرو وكانك قلت بل جاني عمرو وقيل ابطل النفي والاسم المنسوب اليه المجي قالوا والدليل
على ان الثاني مثبت الحكم انه لا يجوز النصب في ما زيد قائما بل قاعدا قوله وعلى قولهما
فيصح ما زيد قائما بل قاعدا وذلك انه ما انما عملت للنفي وما بعد بل على قولهما يصح
كونه منفيا بعد النفي فيصح عمل ما فيه قوله ويخلفه معنى بالنفي والاثبات لان ما
بعد بل مع النصب منفي ومع الرفع مثبت قوله قال هشام محال ضربت زيدا بل اياك هذا
نص صحيح من هشام وهو كوفي بمنع العطف ببل بعد الايجاب وفيه رد على الرضي حيث قال
والظاهر ان منع الكوفيين عدم جواز العطف ببل بعد الايجاب وهم من الناقل بانهم يجوزون
عطف المفرد بلكن بعد الموجب حملا على بل كما نقل عنهم ابن الانباري والاندلسي فكيف يمنعون
هذا قوله وتزاد قبلها لا لتوكيد الاضراب بعد الايجاب يعني انه لا تذكر قبل بل لا للعطف
ونفي

ونفي ما بعدها بل لتوكيد الاضراب بان ينفى بها الايجاب الذي قبلها ولتصير بها نصا في
النفي بعد صيرورته بحرف الاضراب كالمسكوت عنه يحتمل النفي وغيره وذلك هو حقيقة
تاكيد الاضراب وفي الشرح وما ذكره من ان لا تزاد قبل بل لتاكيد الاضراب بعد الايجاب
محل نظر فقد قال الرضي واذا ضممت لا الى بل بعد الايجاب نحو قام زيد لا بل عمرو
واضرب زيدا لا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد بل ففي
قولك لا بل عمرو نفيت بلا القيام عن زيد واثبته لعمرو ولو لم تجي بلا لكان قيام زيد
في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في اضرب زيدا لا بل عمرا اي
لا تضرب زيدا بل عمرا ولولا لا المذكورة لاحتمل ان يكون امرا بضرب زيد وان لا يكون
امرا بضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو هذا كلامه وهو نص في ان لا
الواقعة قبل بل فيما ذكر ليست بزايدة بل اتي بها للتاسيس بمعنى لم يكن قبل وجودها
وهو خلاف ما في المتن قلت ووقع للمصنف في حرف اللام حيث ذكر شروط لا
العاطفة ان قال فاذا قيل جاني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست
عاطفة وهذا يقتضي ان لا تكون زايدة فهو معارض لما هنا فتامله انتهى ما في الشرح واقول
بما قررنا به كلامه هنا من ان المراد بزيادتها انها تذكر لا للعطف ونفي ما بعدها يتفق
كلامه هنا مع كلامه في شروط لا العاطفة وكلام الرضي قوله وجهك البدر لا
القرم الكسوة بفتح الكاف التغير الى السواد لا قول القبيوبة بلى قوله وبعض هو
لا يقول ايضا التانيث يعني تانيث الكلمة كالتاء عمت وربت لانها اصلت ولو لم تكن
للتانيث لكانت زايدة لمجرد التكثير كالف قبعثرى وتلك الاتمال قوله تختص بالنفي في
في الشرح حكي الرضي عن بعضهم انه اجاز استعمالها بعد الايجاب تمسكا بقوله وقد بعدت
بالوصل بيني وبينها بلى ان من زار القبور ليبعدا قال الرضي وهذا شاذ قوله في
المحكي عن ابن عباس وغيره هو لو قالوا نعم كفروا قوله وكذلك امتنع قول سيبويه
من جعل ام متصلة في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير وفي الشرح هذا معارض لما حكاه
في الكلام على ام عن سيبويه من انه يراها في هذه الاية متصلة والحق ما ذكره هنا
واقول قد قررنا هناك انه لم يحك عن سيبويه ان ام في هذه الاية متصلة وانما حكي
عنه ان ام انا خير قايم مقام تبصرون عن اجمه وتامل قوله ويشكل عليهم ان بلى لا
يجاب بها الايجاب وذلك متفق عليه يعني ولو كان الاستفهام التقريري خبرا موجبا
لكانت بلى في الاية جوابا للايجاب وفي الشرح لا اشكال في الحقيقة فان هولا اعوا
ضرورة النفي المنطوق به فيجاب ببلى حيث يراد ابطال النفي الواقع بعد الهمزة وجوزوا
الجواب بنعم على انه تصديق لمضمون الكلام جميعه الهمزة ومدخولها وهو ايجاب كما سلف
ودعواه الاتفاق مناقش فيها اما ان اراد ما هو اعم حتى يشمل التقريري المصاحب للنفي
فالخلاف موجود مشهور ذكره المصنف عن الشلوبين وغيره في حرف النون انتهى واقول
اراد الايجاب المجرد من النفي اصلا ولم يعبا بالبعض الذي اجاز استعمالها بعد الايجاب نقله
قوله في كتاب الايمان هو بفتح الهمزة جمع يمين قوله وليس هو لا يعني السهيلي والجماعة

بيد

ان يجيبوا عن الاية بذلك يعني بوقوع الجواب بلي للايجاب بيد قوله وهو اسم ملازم
للاضافة الى ان وصلتها قال ابن مالك في كتابه المسمى بشواهد التوضيح والمختار عندي
في بيد ان تجعل حرفا استثنا ويكون التقدير الا ان كل امة اوتوا الكتاب من قبلنا على
معنى لكن لان معنى الا مفهوم منها ولا دليل على اسميتها قوله نحن الاخرون السابقون
بيد انهم اوتوا الكتاب من قبلنا وقع في بعض طرق هذا الحديث بيد كل امة اوتوا الكتاب
من قبلنا وخرجه ابن مالك على ان الاصل بيد ان كل امة فحذفت ان وبطل عملها واضيف
بيد الى المبتدا والخبر اللذين كانا معمولين لان وفي الشرح وفيه نظر لان ما يضاف
الى الجملة محصور في اشيا وليس بيد منها واقول لابن مالك ان يجيب عن هذا بمنع الحصر
ولو سلم فالمحصور في الاضافة الى الجمل انما هو المضاف اليها بالاصل ومن غير تصرف
بحذف وهذا ليس كذلك قوله وفي الصحاح بيد بمعنى غير في الشرح الصحاح بفتح الصاد
اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صححه الله فهو صحيح وصحاح بالفتح والجاري على السنة
كثيرين كسر الصاد على انه جمع صحيح وبعضهم ينكره بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب
والمعنيان مستقيمان الا ان ثبتت روايته عن مصنفه فيصار اليها انتهى ومصنفه هو
اسماعيل ابو نصر بن حماد الجوهري قال ابن الصلاح في مشكل الوسيط لا تقبل ما تفرد
به وانكر عليه قوله سائر الناس جميعهم وقال انه تفرد به ورد بانه لم يتفرد به
فان التبريزي والجواليقي وغيرهما قالوا ذلك وبالجملة فقد تلقت الامة كتابه
بالقبول ولابن بري عليه حواشي مفيدة توفي رحمه الله في سنة ثلاث وتسعين وثلا
ثمانة قال ياقوت في معجم الادبا كان من فاراب وهي من بلاد الترك وكان من اذكيا العالم
اخذ عن خاله ابراهيم الفارابي وعن السيرافي والفارسي ودخل بلاد ربيعة ومضر فاقام
بها مدة في طلب اللغة ثم عاد الى خراسان فانزله ابو الحسين الكاتب عنده واكرمه
جهده فاقام بنيسابور يدرس في اللغة وتعليم الكتابة وكان حسن الخط جدا يذكر
مع ابن مقلة وانظاره قال القفطي مات مترديا من سطح داره وقيل انه
تغير عقله وعمل له دفتين وشدهما كالجناحين وقال اريد الطيرو وقفز من علو
فهلك قال وقيل انه كان بقي عليه من الصحاح بقية غير مبيضة فبيضها تلميذ
له يقال له ابراهيم ابن صالح فغلط في اشيا قوله انا افصح من نطق بالضاد في
الشرح يريد انا افصح العرب لان الضاد ليست في غير لسانهم على ما صرح به صاحب
القاموس قوله على حد قوله ولا عيب فيهم الى اخره فلول السيف كسور
في حده والكتائب بالمثناة الفوقية جمع كتيبة وهي الجيش قوله ترنى من الرنين
وهو الصوت في الشرح كان ينبغي ان تقول من الارنان لان الفعل هنا رباعي
واقول انما قال ذلك لان الارنان من الرنين ومراده بيان اصل المعنى في
هذه الكلمة بله قوله بله الجماجم الى اخره الجماجم جمع جمجمة وهي القحفة وعظم
الراس المشتمل على الدماغ وضاحيا بارزا والهامات جمع هامة وهي الراس ومعنى
بله الاكف الى وقراعها مضاربتها واراد ابن مالك وغيره بكون هذا الحديث على

حد

بلـه

السنة

ل

حد البيت كونه مشتملا على ما اشتمل عليه من تاكيد المدح بما يشبه الذم وان كان الذي
الذي منه في الحديث من نوع وفي البيت من اخر وذلك ان البديعيين قسموا الحصر الاول
نحو البيت وهو ان يستثنى من صفة ذم منفية صفة مدح بتقدير دخولها في صفة
الذم لا عيب فيهم الا فلول سيوفهم ان كان ذلك عيبا ولا شك ان هذا التقدير محال لان
فل السيف كناية عن كمال الشجاعة فالتاكيد في هذا الضرب من وجهين الاول انه كدعوى
الشي ببينة لانك علقت نقيض المطلوب وهو اثبات شي يشبه من العيب بالمحال والمعلق
بالمحال محال والثاني ان الاصل في الاستثنا الاتصال فذكر اداة الاستثنا قبل ذكر
ما بعدها يوقع في وهم السامع ان غرض المتكلم اخراج شي مما نفاه وجعله ثابتا فاذا
اولى الاداة صفة مدح وتحول الاستثنا من الاتصال الى الانقطاع جا التاكيد لما فيه
من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد فيه صفة ذم حتى ينفيها فاضطر الى استثنا
صفة مدح و الضرب الثاني نحو الحديث وهو ان يثبت لشي صفة مدح وياتي عقيبها
باداة استثنا يليها صفة مدح اخرى ولا يفيد هذا الضرب التاكيد الا من الوجه
الثاني وهو ان الاصل في الاستثنا الاتصال فقبل ذكر ما بعد اداة يقع في وهم السامع
اخراج شي مما قبلها فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جا التاكيد ولا ياتي في هذا
الضرب التاكيد من الوجه الاول اعني دعوى الشي ببينة لانه مبني على التعليق بالمحال
المبني على تقدير الاستثنا متصلا وهذا التقدير في الضرب الاول دون الثاني قوله
ترنى من الرنين وهو الصوت في الشرح كان ينبغي ان تقول من الارنان لان الفعل هنا
رباعي واقول انما قال ذلك لان الارنان من الرنين ومراده بيان اصل المعنى في هذه
الكلمة بله قوله بله الجماجم الى اخره الجماجم جمع جمجمة وهي القحفة وعظم الراس
المشتمل على الدماغ وضاحيا بارزا والهامات جمع هامة وهي الراس و معنى بله الاكف
على رواية النصب دع الاكف فامرها اسهل وعلى رواية الجر كترك الاكف منفصلة
وعلى رواية الرفع فكيف الاكف التي يوصل اليها بسهولة قوله من بله ما اطلعتم عليه
قال الصغاني اتفق جميع نسخ الصحيح على من بله والصواب اسقاط كلمة من وفي
الشرح نص ابن التين في شرح البخاري على ان بله في هذا الحديث ضبط بفتح الباء
والكسر فوجه الكسر ما ذكره المصنف واما وجه الفتح فقال الرضي اذا كانت بله
بمعنى كيف جاز ان تدخله من حكى ابو زيد ان فلانا لا يطيق حمل الفهر فمن بله ان ياتي
بالصخرة اي كيف ومن اين وعليه يتخرج هذه الرواية فتكون بله بمعنى كيف التي
للاستبعاد وما مصدرية وهي مع صلتها في محل رفع على الابتدا والخبر من بله والضمير
المجرور بعلى عايد على الذخر قوله وخارجة عن المعاني الثلاثة لقائل ان يقول جاز ان
يكون مصدرا بمعنى الترك مفيدا للتعليل والمعنى اعددت لعبادي الصالحين من اجل تركهم
ما علمتموه من المعاصي فلا تكون خارجة عن المعاني الثلاثة حرف التا قوله وهم ابن
حزوف فقال في قولهم في النسب كيتي في الصحاح ابو عمرو يقال للرجل اذا شاخ هو كنتي
وكانه نسب الى قوله كنت في شبابي لذا والشعر

حرف التا

فاصبحت كئيبا واصبحت عاجنا ،، وشر خصال المرء كنت وعاجن ،، العاجن الذي اذا نهض
اعتمد على يديه من قولهم عجن الرجل اذا نهض معتمدا بيديه الارض قوله اذ قالوا ارانيها علي
كما جمعوا بين خطابين في الشرح اي محذور في ذلك فقد اجازوا مثله في افعال القلوب نحو علمتك
منطلقا وعلمتها كما انفسكما واقول وجه منع الجمع بين خطابين هو ما اشار اليه المصنف بقوله
واذا امتنعوا من اجتماعهما في يا غلامكم الى اخره واما افعال القلوب فقد اختصت باحكام
منها جواز كون فاعلها ومفعولها من نوع واحد بان يكونا ضميري خطاب او تكلم او غيبة
فلا يقاس عليها غيرها قوله وانه خطاب لاثنين احدهما المنادي والاخر المضاف اليه
قوله ويأتي تمام القول في ارايتك في حرف الكاف كلمة في الاولي متعلقة بالقول والثانية
بيأتي قوله ونحو الجلولي هو بفتح الجيم وضم اللام الاولي وكسر اللام الثانية بعدها ياء النسبة
الي جلولا بالمد قرية بفارس وهي نسبة علي غير القياس حرف الثاء قوله كقولهم وجد خطا
حذف الحدث الغبر وجمعه علي احداث والحدث قوله ارائي اذا اصبحت الى اخره الهوي
بالقصر العشق وارادة النفس وفي الشرح وكان الثاني هو المراد بالبيت تقول اصبح مريد
الشي واسي تاركا له متجاوزا عنه ليال عدا فلان هذا الامر اذا تركه وتجاوز عنه واقول
هذا يدل علي ان عاديا بالعين المهملة وهو مضبوط في بعض نسخ المغني وفي غيره بالمعجمة وقد
انشد ابن مالك هذا البيت في شرح الكافية ،، ارائي اذا ما بت علي هوي ،، فثم اذا
اصبحت اصبحت غاديا ،، قال ابن القطاع غدا الي كذا اصبح اليه ثم قوله متجاوزا عنه ليس ما
على ينبغي لان تجاوز عنه معناه عفي عنه وليس بمراد ههنا قوله وخرجت الاية علي تقدير
الجواب في النحو وتقديره تاب عليهم ويكون قوله ثم تاب عليهم نظير قوله ثم تاب عليهم
بعد قوله لقد تاب الله علي النبي وفي كون ذلك كرر للتوكيد واريد بالاول التوبة وبالثاني انشا
استدامتها وقوله علي الثلاثة عطف علي قوله علي النبي او علي قوله عليهم وقيل اذا بعد
حتي يجرد علي الشرط ويبقي لمجرد الوقت فلا يحتاج الي جواب بل تكون غاية للفعل الذي
قبلها وهو قوله خلفوا اي خلفوا الي هذا الوقت ثم تاب عليهم قوله والبيت علي زيادة
الفا قال ابن مالك في شرح عمدته وزعم الاخفش ان ثم فيه زائدة والفا اولي لان زيادتها
كثرت ولان زيادة حرف واحد اولي انتهى وقال النيلي شارح الحاجبية الذي اراه ان
الفا للترتيب المنفصل في الحكم كان الشاعر اخبر بالحكم الثاني عقيب اخباره بالحكم الاول
قوله تمسكا بقوله تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها هكذا رايتها
في النسخ والاية للبيت الا في الزمر والاعراف وهي في الزمر بدون هو الذي وفي الاعراف
بالواو ولا ثم لفظها في الزمر خلقكم من نفس واحدة ثم جعل زوجها وفي الاعراف هو
الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها قوله ان من ساد الي اخره هذا البيت
من بحر الخفيف ولا يستقيم وزنه الا باثبات قد بعد ثم الثانية وهي ساقطة في كثير من
النسخ المعتمدة قوله الثالث ان الذرية اخرجت من ظهر ادم عليه السلام كالذر ثم
خلقت حوي من قصيراه الذرية بالمعجمة ولد الرجل ذكرا او كان انثي واحدا كان او
اكثر والذر جمع ذرة وهي اصغر النمل وحوا بالمد زوج ادم عليه السلام والقصيري بضم
القاف

حرف الثاء

القاف وفتح الصاد المهملة الضلع الذي في اسفل الاضلاع قوله ولكن الجواب الاخير
اعم لانه يصح ان يجاب به عن الاية الاخيرة والبيت اعلم يبين عموم هذا الجواب بصحته
في الاية الثانية لان هذا الجواب لا يفيد سوا الترتيب في الاخبار ولا يعدل الي ذلك
الا عند تعذر ارادة الترتيب في الحكم وهو في الاية الثانية يصح ان يراد بها الترتيب
في الحكم من غير تقدير ولا تاويل بان يكون سواه عطفا علي الجملة الاولي الثانية قال
قبل قوله وقد اجيب عن الاية الثانية ايضا يقتضي ان الاخير يجاب به عن الاية الثانية
اجيب بانه انما يقتضي ذلك لو كان ايضا راجعا الي اجيب وهو غير راجع اليه وانما
هو راجع الي عن الاية الثانية وذا اخره عنه قوله قالوا ابو الصقر الي اخره الصقر
بالصاد المهملة والقاف وشيبان حي من بكر والذري بضم المعجمة والقصر الاعالي
جمع ذروة بكسر المعجمة وضمها والحسب ما يعده الانسان من مفاخر اباته وفي الشرح
لكن يرد علي ابن عصفور ان قول الشاعر قبل ذلك تصريح بما يخالف هذا المعني وذلك
لان مضمون الكلام علي ما اجاب به ان سودد الابن سابق لسودد الاب وسودد الاب
سابق لسودد الجد والسابق للسابق للشي سابق لذلك الشي فتكون سيادة الابن
سابقة لكل من سيادة ابيه وسيادة جده وسيادة الاب سابقة لسيادة
الجد واقول يمكن ان يجاب عن ذلك بان دعوي هذا الشاعر ان سيادة الاب لما حصلت
عند سيادة الابن استندت واستندت الي اول وجود الاب وكذلك سيادة الجد
لما حصلت عند سيادة الاب استندت واستندت الي اول وجود الجد فسيادة
فسيادة الاب مترتبة علي سيادة الابن باعتبار حصولها وسابقة عليها باعتبار
استنادها واستنادها الي اول وجود الاب وسيادة الجد مترتبة علي سيادة الاب
باعتبار حصولها وسابقة عليها باعتبار امتدادها واستنادها الي اول وجود الجد فلا
يكون قول الشاعر قبل ذلك يخالف المعني الذي قاله ابن عصفور قوله كهز الرديني الي
اخره يقال رمح رديني وقناة ردينية نسبة الي ردينة وهي امراة كانت تقوم القنا
بخط هجر والعجاج الغبار والانابيب جمع انبوبة وهو ما بين كل عقدتين من القصب قوله
قال الطبري هو ابو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الامام المجتهد صاحب التفسير والتاريخ
كان اماما جليلا لم يقلد احدا ولد سنة اربع وعشرين ومائتين بطبرستان وتوفي سنة
عشر وثلثماية ببغداد والطبري نسبة الي طبرستان بخلاف الطبراني فان نسبته
الي طبرية حرف الجيم جير قوله ولا لا عربت ودخلت عليها الى في الشرح فيه
منافية لفظية من جهة ادخال اللام علي جواب ان الشرطية ومنافية معنوية
من جهة ان صدق الملازمة بين كونها اسما بمعنى حقا او ابدا وبين الاعراب ودخول
ال عليها ممنوع وسنده ما التي بمعني شي ونحوها فان قلت ما سبب البنا حينئذ
قلت موافقتها لجير الحرفية لفظا ومعني هذا عند من يجعلها بمعني حقا واما عند من يجعلها
بمعنى ابدا فالبنا مشكل واقول الدليل علي الملازمة بين كون جير بمعنى حقا او ابدا او
بين الاعراب علم مشابهتها الحرف حينئذ بوجه من الوجوه المقتضية للبنا بخلاف

حرف الجيم

ماء معنى شي فانها مشابهة للحرف في الوضع وقوله ان سبب بنائها موافقتها جير الحرفية لفظا ومعنى عند من يجعلها كجير فانه نظر فانا لقائل بان جير بمعنى حقا او ابدا لا يثبت جير الحرفي حرفا حتى تكون هذه مشابهة لها قوله اجل جير ان كانت رواسافله ويروى ان كانت ابيحت دعاثره وهو عجز بيت لطفيل الغنوي وقيل لمضرس الحي صدره * وقلن على الفردوس اول مشرب * ويروى على البردي ويروى اول محضر والفردوس قال في الصحاح اسم روضة دون اليمامة وقال في المحكم الوادي الخصيب عند العرب وهو بلسان الروم البستان والبردي بفتح الموحدة وسكون الرا قال البكري غدير لبني كلاب وانشد البيت وقال غيره واد ويقال قوم رواء من الما بكسر الرا والمد والدعاثر جمع دعثور وهو الحوض المثلم وفي الشرح والمعنى ان تلك النسوة بين اول مشرب لشربه يكون ذلك البستان فقال نعم هذا يقع ان خرب وابيحت حياضه ولم يمنع منه احدا واما على عمارته واستقامة احواله فهو مصون لا سبيل الى الوصال اليه ولم يذهب الى ان جير بمعنى حقا ان يمنع كونها موكدة في البيت لاحتمال ان يكون المعنى نعم يجوز ذلك حقا او يقع ذلك حقا انتهى واقول ما ذكر من معنى البيت انما هو على رواية ان كانت ابيحت دعاثره واما على رواية ان كانت رواسافله فمعناه نعم هذا يقع اذ رويت اسافله من الما قوله وقائله اسيت الى اخره الاسا الحزن واسي بتشديد اليا خبر مبتدا محذوف اي انا اسي والاشارة بذلك الى الحزن اي انني مخلوق من الحزن قوله جلل واسم بمعنى عظم او يسيرا واحل في الشرح لا ينبغي للمصنف عد هذا لان الكلام في جلل المبنية على السكون ولا يكون الا حرفا وعلى تقدير انه اراد ما هو اعم من المبنية على السكون حتى يشمل التي هي اسم لا ينبغي اقتصاره الا انه انما يذكر في هذا الكتاب الحروف وما تضمن معناها من الاسما والظروف وما تمس الحاجة الى ذكره من فعل جامد او اسم معرب يختص عن غيره من المعربات بحكم مثل كل واما جلل الاسمية فهي بمنزلة زيد وعمرو وبكر وخالد لا حكم لها تنفرد به عن الاسما المعربة ومجرد موافقتها للحرف في اللفظ لا يقتضي ذكرها واقول مراد المصنف من قوله في صدر هذا التصنيف واعني بالمفردات الحروف وما تضمن معناها من الاسما والظروف انه لا يذكر على سبيل القصد والترجمة الا هي ولا ينافي ذلك ذكر غيرها على سبيل الاستطراد لعدم عقد الترجمة لحرف او ما تضمن معناه قوله قومي هم قتلوا اميم اخي الى اخره اميم ترخيم اميمة على لغة من ينوي المحذوف واخي مفعول قتلوا وجللا اما صفة مصدر محذوف اي عفوا عظيما واما منصوب على اسقاط الخافض اي عن عظيم قوله الا كل شي سواه جلل هذا عجز بيت من المتقارب صدره * لقتل بني اسد ربهم * قوله رسم دار وقفت في طلله الى اخره يروى كاد العداة الحيوة ورسم الدار اثرها اللاطي بالارض والطلل ما شخص من اثار الديار قوله فقيل اراد من اجله وقيل اراد من عظمه في عيني في الشرح الاول هو الظاهر وليس الجلل بمعنى العظم حتى يفسر به وانما هو بمعنى العظيم فلو قيل

مشابهة

اراد

اراد من عظم امره في عيني لكان معنا سببا واقول في الصحاح بعد انشاد البيت اي من اجله ولقال من عظمه في عيني والجلل العظيم انتهى وهذا اصرح في انه قيل ان الجلل في البيت بمعنى العظم لكن لا على انه اسم جامد مما الكلام فيه بل على انه من الجليل بمعنى العظيم

حرف الحاء

حرف الحا حاشى قوله ومنه الحديث في الشرح هذا الحديث مذكور في مسند ابي امية الطرسوسي قوله وتوهم ابن مالك انها ما المصدرية وحاشا الاستثنائية الضمير في انها عائد على كلمة ما التي في الحديث وقوله وحاشى الاستثنا كلام مستانف من مبتدا وخبر او عطف على اسم ان وخبرها ويجوز ان يكون الضمير عائدا على ما حاشى الواقع في الحديث وانث الضمير باعتبار انه كلمة لغة وقوله حاشى الاستثنا موصوف وصفة معطوف على ما المصدرية وفي بعض النسخ انهما بضمير التثنية وهو ظاهر قوله رايت الناس الى اخره القفال بفتح القاف الكرم وبكسرها جمع قحل كقدح وقداح ومفعول رايت محذوف اي انقص منا او هو الجملة الاسمية والفا زائدة على راي الاخفش قوله ويرده ان في معجم الطبراني ما حاشى فاطمة ولا غيرها وكذا في مسند ابن عمر من مسند احمد والطبراني هو الحافظ ابو القاسم سليمان بن احمد بن ايوب بن مطير بتصغير مطر روى عنه الحافظ ابو نعيم وغيره ولد سنة ستين ومائتين بطبرية الشام وتوفي في ذي القعدة سنة ستين وثلثمائة باصبهان والطبراني نسبة الى طبرية وقد ذكرنا الى فيما سلف ان الطبري نسبة الى طبرستان وفي الشرح ووجه الرد ان لا زائدة بعد الواو لتاكيد النفي فيتعين حينئذ ان تكون ما نافية لا مصدرية ويكون هذا من كلام الراوي ومقوله عليه السلام اسامة احب الناس الي وهذا ليس بقاطع اذ يحتمل ان لا تكون نافية وغيرها منصوب بمحذوف والمعنى ولا استثني غيرها فيكون من كلامه عليه السلام ولا تعارض حينئذ بين رواية الطبراني وتلك الرواية المتقدمة انتهى واعلم ان مجموع ما حاشى فاطمة ولا غيرها يكون من كلامه عليه السلام اذا كان المحذوف الذي قدره مضارعا ويكون ما حاشى فاطمة وحده من كلامه عليه الصلاة والسلام اذا كان ماضيا ثم لا يخفى بعد هذا الاحتمال وانه يكون في الرد الظهور والرجحان قوله الثاني ان تكون تنزيهية هي التي يراد بها معنى التنزيه وحده وبهذا اخرج الوجهان الاخيران لانها يراد بها فيهما مع التنزيه معنى اخر قال الرضي واذا استعمل حاشى في الاستثنا وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر في غيره او فيه فلا يستثنى به الا في هذا المعنى وربما ارادوا تنزيه شخص من سوء فيبتدون بتنزيه الله سبحانه من السوء ثم يبرئون من ارادوا تبرئته على معنى ان الله تعالى منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص مما يعيبه قوله وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية لان اثباتها لا بد فيه من نفي الاسمية وهما لا ينفيانها قال الرضي وعند المبرد تكون حاشى تارة فعلا وتارة حرف جر واذا وليته اللام تعين عنده فعليته واستدلاله على فعليته بتصريفه ليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشى حرفا او اسما كقولهم لولا ولا ليت اي قلت لولا ولا ليت اي قلت لا لا وسبحلت اي قلت سبحان الله ولبيت اي قلت لبيك وهذا هو الظاهر واستدلاله بالتصرف فيه

بيه

بيه

بالحذف نحو حاشى الله ليس بقوي لان الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو سوا افعل
في سوف افعل انتهى وفي الشرح وجزم المصنف بانتفا الحرفية اعتمادا على الدليلين المذكورين
لا يسلم من مناقشة اما الاول فلان الحرف الكثير الاستعمال قد يتصرف فيه بالحذف منه نحو
سوا افعل وسف افعل في سوف افعل واما الثاني فقد قال شارح اللباب لا نسلم دخول
حاشى الله زايدة عوضت عما حذف من حاشى قلت وفيه بعد لانه لم يعهد المعوض عن
محذوف من كلمة بنى يدخل على كلمة اخرى ليست محل الحذف انتهى واقول الجواب عن المناقشة
في الاول بعد تسليم ان سو وسف مقتطعان من سوف ان الاصل في التصرف بالحذف عدم
ان لا يكون في الحرف فوجوده في كلمة دليل على نفي الحرفية عنها الا ان يقوم دليل على انها
حرف كما في سوف قوله ولا يتاتى مثل هذا التاويل في حاشى لله ما هذا اشار الاشارة
بهذا التاويل الى تاويل حاشى لله ما علمنا عليه من سوء بجانب يوسف المعصية لاجل
الله قوله لانها انما تجري في الاستثنا ولتنوينها في القراة الاخرى ولدخولها على
اللام في قراة السبعة في الشرح كلها منظور فيه اما الاول وهو انها انما تجري في الاستثنا
فقد يمنع بنا على ما ذكره النيلي شارح الحاجبية فانه قال حرفية حاشى لا تتوقف
على الاستثنا ورد على ابن الحاجب تقييد حرفيتها بذلك حيث قال في الكافية في
حروف الجر وحاشى في الاستثنا وزعم انه يقال حاشى زيدا ان يقوم على الابتدا والخبر
والتقديم والتاخير كما يقول على زيد ان يقوم نقله المصنف عنه في حواشي التسهيل
كالمستدرك به على ابن مالك واما الثاني والثالث فلابن عطية ان يقول انما حكمت بالحرفية
حيث لا تنوين ولا لام وحاشى يستعمل اسما وحرفا فحيث دخل عليها التنوين او دخلت هي
على لام الجر حكم بالاسمية وحيث انتفيا جاز الحكم بالحرفية فلا يرد ما قاله المصنف انتهى
واقول الجواب عن النظر في الاول ان كون حاشى لا يجر بها الا في الاستثنا هو المعروف الذي
يذكر في الكتب وينبني عليه الكلام دون ما قاله النيلي واما النظر في الثاني والثالث فاخوذ
من كلام الرضي فانه قال ويجوز ان يقول ان حاشى الجار حرف وهو في نحو حاشى لله اسم
بني لمشابهته لفظا لحاشا الحرفية قوله وانما ترك التنوين في قراة الجمهور لبناها حاشى لله
لشبهها بحاشى الحرفية لا ان معنى الحرفية الاستثنا ومعنى التنزيهية الابعاد عن السوء
وهما متقاربان قوله وحامله على ذلك بناوها في الشرح وفيه نظر اذ لا يلزم من كون
الكلمة مبنية كونها اسم فعل واقول مراده ان حامله على ذلك بناوها مع انه لا سبب
فيها للبنا الا نيابتها عن الفعل وانما لم يصرح بذلك اعتمادا على الفهم قوله ويرده
اعرابها في بعض اللغات في الشرح وكان المصنف اراد ببعض اللغات التي اعربت
حاشى فيها قراة حاشا لله بالتنوين فانه معرب منصوب مثل تنزيها وتنوينه تنوين
تمكين وفيه نظر لجواز ان يكون مبنيا وتنوينه تنوين تنكير ومثله ليس بعزيز في
اسما الافعال واقول مراده ان حامله على ذلك بناوها مع انه لا سبب فيها
للبنا الجواب عن هذا النظر ان تنوين التنكير في باب اسم الفعل ليس بقياسي وانما
هو سماعي في الالفاظ منه كصه ومه وايه كذا ذكر المصنف في حرف النون
قوله

قوله اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشى الشيطان وابا الاصبع هذا الكلام ليس بشعر
وانما هو نثر واصبع بفتح الهمزة واهمال الصاد واعجام العين وفي الشرح فان قلت
المغفرة ام حسن لا ينزه احد عنه فلم استثنى بحاشى قلت تنبيها على ان الشيطان لشدة
خساسته ينزه المغفرة عنه ولعظم شانها ان تتعلق به انتهى ولا يدفع هذا السوال
بان حاشى الاستثنائية ليس فيها معنى التنزيه وانما فيها معنى الاستثنا لما نقلناه
انفا عن الرضي من ان حاشى في الاستثنا وفي غيره معناه تنزيه الاسم الذي بعده قوله حاشا
ابا ثوبان الى اخره الضن بكسر المعجمة البخل والملحاة بفتح الميم وسكون اللام وبالحا المهملة
اللوم قال ابن مالك كثير من النحاة ينشد هذا البيت على هذا الوجه وليس كذلك وانما هما
بيتان صورتهما حاشى ابو ثوبان ان ابا ثوبان ليس ببكمة فدم عمرو بن عبد الله ان به   به
ضنا على الملحاة والشتم والبكمة الخرس والفدمة العي قوله ان اباها وابا اباها هذا
صدر بيت عجزه قد بلغا في المجد غايتاها قوله وفاعل حاشى ضمير مستتر عايد على
مصدر الفعل المتقدم او اسم فاعله القول الاول للكوفيين والثاني مذهب لبعض النحو   يين
ويرد عليهما انهما لا يطردان في نحو القوم اخوتك حاشى زيد الا انه لم يتقدم فيه فعل ولا ما
يجري مجراه قوله او البعض المفهوم من الاسم العام هذا مذهب البصريين وابن مالك غير
التسهيل وهو ان فاعل حاشى وساير الافعال التي يستثنى بها ضمير عايد على البعض المفهوم
من الكلام وفي الشرح فيه نظر لان المقصود من قولك قام القوم حاشى زيدا وخلا زيدا
وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزة بعضهم اياه
خلو الكل ولا مجاوزة الكل قال الرضي وقد يقال يجوز ان يراد ببعضهم من عدا المستثنى
فلا يتم ما قاله لكن اطلاق البعض على الاكثر قليل وهذا التركيب كثير انتهى واقول لا حاجة الى
هذا الاعتذار الذي ليس بتام بل الجواب ان البعض الذي هو فاعل حاشى ونحوه بعض مبهم ومجاوزة
البعض المبهم لزيد مثلا وخلو ذلك البعض عنه لا يتحقق الا بمجاوزة الكل له وخلوه عنه فليتامل
حتى قوله احدهما ان يكون عاما اي شاملا لحتى الجارة المسبوقة بذي اجزا وحتى غير المسبوقة به بخلاف   حتى
الشرط الثاني فانه خاص بحتى الجارة المسبوقة بذي اجزا قوله بقيل العلة خشية التباس   سها
بالعاطفة فان حتى العاطفة تدخل على الضمير فلو دخلت الجارة عليه لالتبست بالعاطفة
ايضا ان لا يكون المعطوف بها ضميرا واجيب بانه لم يشترط هذا الا ابن هشام الخضراوي وهذه
العلة لغيره قوله كما في هذا بيان للملازمة قبله في حتى بالدخولها على الضمير وقوله وهي فرع
عن الى فلا يحمل ذلك بيان لبطلان ذلك اللازم وحاصله ان حتى فرع عن الى فلا تحتمل ما تحتمله
الى من قلب الفها يا والا كان الفرع مساويا للاصل والجواب لو سلم بطلان هذا اللازم
ان فرعية حتى عن الى انما هي في المعنى والعمل وذلك يوجب ان لا تحتمل ما تحتمله الى في المعنى
والعمل لا في غيرهما قوله تقتضي دخول ما بعدها اي في حكم ما قبلها قوله الفى الصحيفة
الى اخره هذا البيت مثال لما فيه قرينة تقتضي دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها فقوله كما
متعلق بيقتضي والقرينة هي قول الشاعر القاها فانه يقتضي ان النعل ملقاه قوله او عدم
دخوله كما في قوله سقى الحيا الى اخره هذا البيت مثال لما قامت قرينة على عدم دخوله

بعد حتى في حكم ما قبلها فقوله كما متعلق بما يقتضي والقرينة هي دعاء الشاعر على ما بعد حتى
بانقطاع الخير عنه و الحيا بالقصر المطر وقد يمد كذا في القاموس و عربت بعين مهملة مضمومة
وراء مكسورة فمثناة تحتية بمعنى لبست و المجذوذ بجيم وذالين معجمتين المقطوع والمكسور
يقال جذذت الشيء قطعته وكسرته والجذاذ والجذاذ ما كسر منه وضمه افصح من كسره
وبجيم ومهملتين المقطوع ايضا من جددت الشيء اجده قطعته ومنه ثوب جديد في معنى
مجدود يراد به حين جزه الحايك اي قطعه و بحا مهملة ودالين مهملتين الممنوع قوله حتى
وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي هو ابو العباس احمد ابن ابي العلا ادريس بن عبد الرحمن الصنهاجي
البهنسي المصري اصلا ومولدا او سكنا الامام العلامة اخذ عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام
وغيره وتخرج به جماعة من الفضلا وانتهى اليه رياسة فقه المالكية في زمانه حتى قيل افضل
ذلك العصر بالديار المصرية ثلاثة القرافي بمصر القديمة والشيخ ناصر الدين بن المنير
بالاسكندرية والشيخ تقي الدين بن دقيق العيد بالقاهرة المعزية قال ابو عبد الله ابن رشد
ذكر لي بعض تلامذته ان سبب شهرته بالقرافي ان الجماعة لما اراد ان يثبت اسمه في بيت
الدرس كان حينئذ غايبا فلم يعرف اسمه وكان اذا جا للدرس يقبل من جهة القرافة فكتب
القرافي فجرت عليه هذه النسبة وذكر بعضهم ان اصله من من البهنسا توفي رحمه الله بدير
الطين في جمادي الاخرة عام اربعة وثمانين وستماية ودفن بالقرافة قوله وما يعمل
في الاسما لا يعمل في الافعال وكذلك العكس فان قيل اذا قلت اي رجل تضرب اضرب عملت
اي فيه الجزم في الافعال فان عملها الجر في الاسما من جهة اضافتها وعمل الجزم في الافعال
من جهة تضمنها معنى الشرط قوله ويحتملهما قوله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي في الشرح
تخصيص هذه الاية بالاحتمال ظاهر في ان ما تقدم عليها من امثلة هذا القسم غير محتمل واما
اسلم حتى تدخل الجنة فلا يحتمل غير التعليلية واما حتى يردوكم وحتى ينفضوا فكل
منهما يحتمل الامرين كالاية الاخيرة و اقول المثال ايضا يحتمل الوجهين ان كان الخطاب
به مسلما لان المراد منه حينئذ الدوام وقد صرح بالوجهين في الاية الاولى ابو البقا
فقال يجوز ان يكون بمعنى كي وان يكون بمعنى الى وهي في الوجهين متعلقة بيقا
تلونكم وجواب ان استطاعوا محذوف قام مقامه ولا يزالون انتهى قوله نعم هو ظاهر
فيما انشده ابن مالك من قوله ليس العطا من الفضول سماحة الى آخره يعني الراجح في
حتى في هذا البيت ان تكون للاستثنا المنقطع ويحتمل الغاية احتمالا مرجوحا بان المعنى
ان انتفى كون اعطايك معدودا من السماحة ممتدا الى زمن اعطايك في حالة قلة مالك
فاذا اعطيت في تلك الحالة ثبتت سماحتك ويحتمل ايضا التعليل احتمالا مرجوحا بان
يكون المعنى اني احكم بان اعطاك من فضول المال ليس سماحة لاجل ان اتوك على الاعطا
حالة الاقلال من المال وفي الشرح استظهره مع ان احتمال الغاية ممات و اقول الظهور
لا ينافي الاحتمال وانما ينافيه القطع قوله وفي قوله والله لا يذهب الى اخره يعني انه تكون
حتى بمعنى الاستثنا في هذا البيت ايضا راجح ويحتمل الغاية والتعليل احتمالا مرجوحا اما
الغاية فبان يكون المعنى لا اترك الاخذ بثار شيخي الى ان اقتل هادين الحيين واما

التعليل

التعليل فبان يكون المعنى لا اترك الاخذ بثار شيخي لاجل ان اقتل هذين الحيين و ابيريا لها
الموحدة والرا من بار فلان هلك وابارة الله اهلكه وفي بعض النسخ ابيد بالموحدة والدال
المهملة من باد الشي يبيد بيدا وبيودا هلك وابادة الله اهلكه و مالك وكاهل
قبيلتان من بني اسد قتلا ابا امرء القيس ولعله القايلين الملك الحلاحلا خير
معد حسبا ونايلا و الحلاحل السيد الركين والجمع الحلاحل بالفتح كذا في الصحاح قوله
لان ما بعدهما ليس غاية لما قبلها فيهما بحسب الظاهر واذا كان يحتمله احتمالا مرجوحا
وفي بعض النسخ لان ما بعدها ليس غاية لما قبلها بافراد الضمير اي ما بعد حتى في البيتين
ليس غاية لما قبلها قوله وذلك ان يخرجه على ان فيه حذفا اي يولد على الفطرة ويستمر
على ذلك حتى يكون وفي الشرح يتاتى التخريج على وجه حسن بدون ارتكاب هذا
الحذف وذلك ان يجعل قوله يولد صفة لمولود وقوله على الفطرة ظرفا مستقرا
خبر المبتدا اي كل مولود يولد مستقر على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصر
انه والمعنى ان استقراره على الفطرة ممتد الى ان يقع التهويد والتنصير فيزول ذلك
الاستقرار حينئذ فان قلت فما فايدة هذه الصفة قلت فايدتها توكيد العموم
كقوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طاير يطير بجناحيه فان قلت الظرف المستقر
انما يتعلق بمطلق الكون وهو لا يدل على الامتداد والاستمرار فيحتاج الى التقدير
وهو اعني ما قدره المصنف قلت الامتداد لفعل حقيقة لانه عرض والعرض لا يبقى
زمانين لكن لبعض الافعال قد يحتمل الامتداد بتجدد الامثال من غير فصل كالسكنى
والجلوس والركوب ومنه مطلق الكون فيكون معنى الغاية فيه متصورا بهذا الطريق
ولا حاجة الى تقدير الامتداد اصلا انتهى ما في الشرح و اقول لا يلزم من ان الكون
المطلق قد يحتمل الامتداد بتجدد الامثال انه هاهنا ممتد بهذا الطريق ولا بد من
تقدير ما يدل على ذلك فيحتاج الى ما قدره المصنف قوله ولا ينصب الفعل بعد حتى
الا اذا كان مستقبلا لان نصبه باضمار ان وهي تخلص الفعل للاستقبال قوله ثم ان
كانت حاليته بالنسبة الى زمن التكلم فالرفع واجب لان الحال حينئذ حقيقية
وبين نصب المضارع بان المخلصة للاستقبال وبين كونه للحال الحقيقية تناف
قوله وان كانت حاليته ليست حقيقية بل كانت محكية رفع معنى حكاية الحال
ان تفرض الفعل الذي وقع في الزمان الماضي واقعا في وقت التكلم قوله والثاني ان
يكون مسببا عما قبلها بان يكون ما قبلها بحيث يمكن ان يودي حصول مضمون ما بعدها
سوا النيل المقصود ان تكون سرت حتى ادخلها ولم تصلا تكون اي معنى العام الاول شيا
حتى لا استطيع ان اكلمه العام لبني وانما وجبت السببية لانه لما زال الاتصال اللفظي
وهو تعلق حتى الجارة بما قبلها شرط السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبرا لما فات
من الاتصال اللفظي قوله واجاز الاخفش الرفع بعد النفي قال الرضي وقال الاخفش
يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع الا ان العرب لم تتكلم به وقد غلط فيه انتهى وفي الشرح
الذي يظهر لي اجرا ما قال الاخفش في الاستفهام ايضا بان يعتبر اصل الكلام خاليا عن

الاستفهام ثم ادخلت اداته على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة كان لقول بعض لاخر
سرت حتى تدخل البلد متشككا انت في صدق المخبر فتقول لذلك المخاطب هل سرت حتى تدخلها
اي هل ما اخبرك به هذا الشخص صحيح قوله والثالث ان يكون فضله فلا يصح في نحو سيري
حتى ادخلها البلا حتى يبقى المبتدا بلا خبر لان حتى حينئذ حرف ابتدا والجملة بعدها
مستانفة فيخلوا المبتدا عن الخبر لفظا وهو ظاهر وتقديرا لانه لا دليل عليه فسقط ما
في الشرح وهو الصواب اذ عنوا ان المبتدا يبقى بلا خبر لفظا وتقديرا فممنوع اذ يمكن
تقدير الخبر اي سيري حاصل وان عنوا انه بلا خبر لفظا فمسلم ولا يضر وما اظنهم
يمنعون المسالة الا عند عدم تقدير الخبر قوله والثاني ان يكون اما بعضا من جمع قبلها
بعدها كقدم الحاج حتى المشاة او جزا من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها يعني
بعضا من جمع في المعنى سوا كان جمعا في اللفظ او لم يكن وفي الشرح اراد ان يكون
اما جزئيا من كلي بدليل مقابلته بالجزء من الكل والا فلو اريد بالبعض ما هو اعم لزم التداخل
بين الاقسام المتقابلة وليس المراد بالحاج المجموع من حيث هو مجموع والا كان المشاة حينئذ
جزا لا جزئيا انتهى والفرق بين الجزء والجزئي والكل والكلي ان الجزء يقابل الكل والجزئي
يقابل الكلي والكل هو المجموع او المركب من شيئين او اكثر والكلي هو المفهوم الذي لا يمنع
تصوره من وقوع الشركة فيه قوله حيث يصح دخول الاستثنا نقل عن المصنف
رحمه الله انه قال اعني به المتصل قوله ولهذا لا يجوز ضربت الرجلين حتى افضلهما لانه
لا يجوز الا افضلهما لان شرط الاستثنا المتصل تناول ما قبل اداته لما بعدها نصا وهذا
ليس كذلك قوله والثالث ان تكون غاية لما قبلها اما في زيادة او نقص في المطول حتى
مثل ثم من جهة انها تدل على ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسة المتبوع مع مهلة الا
الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها مما ينقضي شيئا فشيئا الا ان يبلغ ما بعدها والتحقيق
ان المعتبر في حتى ترتيب اجزا ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا
يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان تكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسة للاجزا
الاخر نحو مات كل اب لي حتى ادم وفي اتيتنا بما نحو مات الناس حتى الانبيا وفي زيادة
واحد نحو جا القوم حتى خالد اذ جاوك معا وخالد اضعفهم قوله قهرناكم حتى
الكماة الى اخره الكماة جمع كمي وهو الشجاع وفي الصحاح كانهم جمعوا كاميا على كماة مثل
قاض وقضاة قوله لان شرط معطوفها ان يكون جزا مما قبلها او كجزء منه كما قدمنا
لم يذكر البعض من الجمع لان قوله جزا مما قبلها شامل له واما على ما سبق عن الشرح فلانه
اراد بالجزء هنا ما يشمل الجزء والجزئي لان اهل اللغة لا يفرقون بينهما كالمناطقة ويجوز
انه لم يذكره لان في قوله كما قدمنا اشارة اليه قوله ولا ياتي ذلك الا في المفردات الاشارة
بذلك الى كون المعطوف جزا مما قبله او كجزء منه وفي الشرح لم لا يجوز في بعض الجمل ان
يكون مضمون احداها بعضا من مضمون اخرى كما تقول اكرمت زيدا بما اقدر عليه حتى
اهديت له خادما له وبخل على زيد بكل شي حتى بمعنى دانقا وقد نص علما المعاني على ان
الجملة الثانية قد تنزل منزلة بدل البعض من الاولى كقوله تعالى امدكم بما تعلمون امدكم

بالعام

بالعام وبنين قوله هذا هو الصحيح اي كون حتى لا تعطف الجمل قوله وزعم ابن السيد
هذا هو مقابل الصحيح السيد بكسر المهمله وسكون المثناة التحتية من اسما الذيب
ابن السيد هو ابو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي سكن مدينة بلنسية من
جزيرة الاندلس ايضا قوله سريت بهم الى اخره سريت سرت ليلا لكل تعب المطي
جمع مطية وهي الدابة تمطو في سيرها اي تمتد كذا في الشرح وفي والمطايا والمطي واحد
وجمع يذكر ويونث والمطية واحدة المطي الجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد والارسان
جمع رسن وهو الحبل تجود عيناك الى اخره البايس الذي اصابه بوس اي شدة وذات
الارسان اي جعلها دينا قوله وقال في المثال هي جارة يعني قال ابو حيان ان حتى في المثال
جارة لا عاطفة كما قال ابن مالك لان ما بعد حتى في المثال ليس بعضا مما قبلها ولا كبعض
منه والعاطفة يشترط فيها ان يكون ما بعدها بعضا مما قبلها او كبعض منه قوله وهي في البيت
محتملة اي للجارة والعاطفة فلا تكون فيه متعينة للعاطفة كما قال ابن مالك اما احتمالها
للعاطفة فظاهر واما احتمالها للجارة فلان عدم اشتراطها انما بعدها بعضا او كبعض
مما قبلها لا ينافي ان يكون كذلك قوله ان شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع ان يكون مجرورها
بعضا او كبعض هذا رد لقول ابي حيان لا يشترط في تالي الجارة ان يكون بعضا او كبعض
والغرض ان الجارة على قسمين تالية لما يفهم الجمع وهذه يشترط في تاليها ان يكون
بعضا او كبعض وتاليه لغير ما يفهم الجمع وهذه لا يشترط في تاليها ذلك وفي الشرح واذا
كان هذا شرطا فلم اهمل المصنف في ذكر ما يشترط في حتى الجارة واقول ان المصنف لم
يهمله فقد قال في حتى الجارة الشرط الثاني يعني من شرطي حتى الجارة خاص بالمسبوق
بذي اجزا وهو ان يكون المجرور اخر جزو نحو اكلت السمكة حتى راسها او ملاقيا لاخر جزو
نحو سلام هي حتى مطلع الفجر والمسبوق بذي اجزا مساو للتالي لما يفهم الجمع والمجرور
الاخر هو البعض والملاقي للاخر كالبعض قوله لان اسم القوم يشمل ابناهم واسم الجارية
ابنها يدل على ذلك صحة استثنا الابن من الجارية وفي الشرح ولابي حيان ان يقول
انما يشمل اسم القوم ابناهم اذا لم تقم قرينة على خلاف ذلك وهنا قامت قرينة وهي
اضافة الابنا الى ضمير القوم واقول المراد شمول اسم القوم للابنا في الجملة وفي تركيب من
التراكيب لا في هذا التركيب الخاص ولو سلم فاضافة البنين الى ضمير القوم لا يمنع شمول
القوم للبنين لجواز ان يكون الضمير اخص مما يرجع اليه كالضمير في قوله تعالى وبعولتهن
احق بردهن فانه راجع الى المطلقات وهو اخص مما يرجع اليه لان المراد به الرجعيات
ومما يرجع اليه الرجعيات وغيرهن ولا امتناع في ذلك كما لو كرر الاسم الظاهر وخصص
قوله بخلاف المثال والبيت في الشرح يعني انه لا يصح فيهما حلول الى محل حتى فلا
يقال العجب من القوم الى بنيهم وجود بمثال قاض في الخلق الى بايس فلا احتمال للاحاجة
الى اعادة الجار وهذا كما تراه دعوى عارية عن الدليل واي مانع يمنع من ان العجب من
القوم انتهى الى بنيهم وان فيض الجود في الخلق انتهى الى البايس فيكون المحل صالحا لالى
واقول ليس المانع من حلول الى في البيت والمثال محل حتى من جهة المعنى وانما المانع منه من

قوله

جهة اللفظ والصناعة اما المثال فلان حتى الجارة لا تقابل عمر كما تقدم في الفرق بينهما وبين
الى واما البيت فلان حتى الجارة اذا كان قبلها ما تفهم الجمع يشترط ان يكون المجرور بها بعضا اخيرا
او كبعض والمجرور بها هنا وهو الياس وان كان بعضا من الخلق الا انه ليس ببعض اخير وفي هذا
نظر يعرف مما نقلناه قبل من المطول قوله فما زالت القتلى الى اخره المج وهي الشراب ونحوه
من الفم ودجلة بفتح الدال المهملة وكسرها نهر ببغداد والاشكل الذي فيه بياض وحمرة مختلطا
قوله فوا عجبا حتى كليب الى اخره نهشل بنون وشين معجمة مفتوحتين اسم رجل والنهشل الذيب
والصقر وكان لقيط بن زرارة التميمي يكنى ابا نهشل ومجاشع بجيم وشين معجمة وعين
مهملة على وزن مجاهد اسم رجل من تميم وهو مجاشع بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن
عمرو بن تميم والجشع اسد الحرص قوله يغشون حتى ما تهر كلابهم الى اخره يغشون بضم المثناة
التحتية وسكون الغين المعجمة وفتح الشين المعجمة وسكون الواو والهرير الكلب صوته
دون نباحه من قلة صبره على البرد كذا في الصحاح والقاموس والمراد هنا صوته على المارة
لاستقرابه اياه وقبل هذا البيت . اولاد جفنة حول قبر ابيهم * قبر ابن مارية الجواد
المفضل * بيض الوجوه كريمة احسابهم * شم الانوف من الطراز الاول * قوله فمن رواه
برفع تكل والمعنى حتى كلت ولكنه جاء على حكاية الحال الماضية في الشرح ليس هذا متعينا
لاحتمال ان يكون تكل للحال حقيقة بان يكون الخبر عن هذا في وقت كلال المطي قوله كقولك كان
زيد امس وهو راكب في الشرح ولقائل ان يقول لا نسلم ان هذا من حكاية الحال الماضية
فان اسم الفاعل صالح للازمنة الثلاثة بلفظ واحد فمن الجائز ان يكون هذا للمضي ولا حكاية
نعم لو اعمله فقال هو راكب فرسا لتعين ان لا يكون للماضي ضرورة انه لا يعمل الا اذا كان
للحال او الاستقبال فيكون مما جاء للحال والمراد حكاية الماضي ليس الكلام في اسم الفاعل اعني واقول لما
راكبا وانما الكلام في جملة هو راكب وتقرير ذلك انها جملة حالية والحال قيد لعاملها وهو
هنا ماض فتكون هي كذلك وقد حكيت ولو سلم فاسم الفاعل ظاهر في الحال وحقيقة فيه
بالاتفاق فيحمل عليه وقد وقع هنا قيد الفعل ماض والظاهر فيما وقع قيد الفعل ان تكون
حاليته وماضويته واستقباليته باعتبار ذلك الفعل فيكون راكب في هذا المثال للحال
الماضية وقد حكي قوله ففي الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه لان ما بعدها مفرد يصلح
عمل ما قبلها فيه بطريق العطف وفي رفعه على الابتداء قطع له عن العمل فيه ومنع له عنه
قوله ويرده ان حروف الجر لا تعلق عن العمل التعليق في افعال القلوب وما الحق بها هو عدم
عملها لفظا لا محلا لوقوع استفهام او لام ابتداء او نفي بما او ان او لا في معمولها والتعليق
في حروف الجر ان تدخل على غير مفرد وما في تاويله او تدخل على مفرد ولا تعمل فيه وفي
الشرح فان قلت اذا كانت الجملة تؤول بالمفرد من غير حرف مصدري ويجوز دخول الجار عليها
كما في اسماء الزمان نحو جيت حين جاء زيد فللزجاج وابن درستويه ان لا يقولا الجملة
بعد حتى في محل جر بها على معنى ان تلك الجملة في تاويل مفرد مجرور بها لا على معنى ان
تلك الجملة باقية على جملتها غير مأولة بالمفرد قلت يمكن ان يكون هذا مرادهما لكن يرد عليه
ما اورده المصنف من انهم اذا وقفوا لجرها اذ كسروها حيث قوله وطي تقول في الصحاح الطاه حيث

مثل

مثل الطاعة الابعاد في المرعى قال ومنه احوطي شال رسيد ابو قبيلة من اليمن وهو طي
بن ادد بن زيد بن كهلان بن سبا بن حمير قوله لشبهها بالغايات هي الظروف
المقطوعة عن الاضافة المبنية على الضم قال الرضي سميت بذلك لان حقها
في الاصل ان لا تكون غاية لتضمنها المعنى النسبي بل تكون الغاية هي المنسوب اليه فلما
حذف المنسوب اليه وضمنت معناه استحقت صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها
فسميت بذلك الاسم لاستقرابه لان اثرها وهو الجر لا يظهر فيه نظر لاقتضائه ان
الاضافة الى المفرد المبني كلا اضافة وعلل الرضي كون الاضافة الى الجملة كلا اضافة بان
الاضافة في المعنى ليست الى الجملة بل الى المصدر الذي تضمنته قوله ومن العرب من
يعرب حيث قال واعراب حيث لغة فقعسية قوله لدي حيث القت الى اخره
ام قشعم بالقاف المفتوحة والشين المعجمة الساكنة والعين المهملة المفتوحة علم جنس
للحرب او المنية والداهية قوله وحمل عليه الله اعلم حيث يجعل رسالته اذ المعنى
انه سبحانه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئا في المكان في الشرح ولو
قيل المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما علم من ظرفيتها
واقول بل هو بعيد لانه يقتضي حذف المفعول والموصول الذي هو صفته وبعض صلة
ذلك الموصول ولان المعنى كما صرح المصنف وغيره انه تعالى يعلم نفس المكان المستحق
للرسالة لا شيئا فيه وفي البحر وقالوا حيث لا يمكن اقرارها على الظرفية هنا قال
الحوفي لانه تعالى لا يكون في مكان اعلم منه في مكان فاذا لم تكن ظرفا كانت مفعولا به
على السعة والمفعول على السعة لا يعمل فيه اعلم لانه لا يعمل في المفعولات فيكون العامل
فيه فعلا دل عليه اعلم وقال ابو البقاء التقدير يعلم موضع رسالته وليست ظرفا
لانه يصير التقدير يعلم في هذا المكان كذا وليس المعنى عليه وكذا قرره ابن عطية
وقال التبريزي حيث هنا اسم لا ظرف انتصب انتصاب المفعول قال صاحب البحر
وما اجازوه من انه مفعول به على السعة او مفعول به على غير السعة تاباه قواعد
النحو لان النحاة نصوا على ان حيث من الظروف التي لا تتصرف ونصوا على ان الظرف
الذي يتوسع فيه لا يكون الا متصرفا واذا كان كذلك امتنع نصب حيث على المفعول
به لا على السعة ولا على غيرها والذي يظهر لي اقرار حيث على الظرفية المجازية على
ان تضمن اعلم معنى ما يتعدى الى الظرف فيكون التقدير الله انفذ علما حيث يجعل رسالا ته
اي هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالاته فالظرفية مجاز قال السفاقسي
تعقبه حسن بحسب ما نص عليه حذاق هذه الصناعة من ان حيث لا تتصرف
واما ما اختاره ففيه نظر لان اشكالهم لا يندفع ولو قدر انفذ لانه يقتضي انه
انفذ في هذا المكان دون غيره واقول في كلامه ما يدفع هذا النظر وهو قوله
اي هو نافذ العلم فانه ظاهر في ان مراده مجرد الوصف دون التفضيل قال
السفاقسي ثم لا حاجة الى تقدير اذ لا مانع لعمل اعلم في الظرف والذي يظهر لي
انه باق على معناه من الظرفية والاشكال انما يرد من حيث مفهوم الظرف وكم

موضع تركه فيه للمفهوم لقيام الدليل عليه وقد قام في هذا الموضع الدليل القاطع انتهى
قوله ويلزم حيث الاضافة الى الجملة في الشرح ترفع الاضافة على انها فاعل يلزم
وحيث مفعولها اي الاضافة لازمة وحيث لا ينفك عنها او نصبها على المفعول
وحيث فاعل اي حيث لازمة للاضافة واقول نصب الاضافة يقتضي ان حيث
لازمة للاضافة والاضافة ملزومة لها وليس كذلك لانه كلما وجد الملزوم وجد اللازم
وليس كلما وجدت الاضافة الى الجملة توجد حيث وقد تقدم نحو هذا عند قوله مسألة
يلزم اذ الاضافة الى الجملة قوله ويطعنهم الى اخره طعنة بالرمح وطعن في السن يطعن
بالضم وطعن فيه بالقول يطعن بالفتح وطعن في المفازة يطعن ويطعن اي ذهب والحبى
جمع حبوة قال ابو علي ويقال حبوة بكسر الحا وجماعها حى وقوم يقولون حبوة بضم
الحا وجمعها حبا وهي ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثني والبيض هنا السيوف والمواضي
القواطع والعمايم لفها على الراس قوله اذا ريده الى اخره هذا البيت لابي حية بالمثناة
التحتية النميري واسمه الهيثم بن الربيع من مخضرمي الدولتين اعني ادرك الدولة
الاموية والدولة العباسية فصيحا جبانا كذابا وكان له سيف يسمي لعاب المنية ليس
بينه وبين الخشب فرق توفي سنة بضعة وثمانين ومائة قال ظهر لي ظبي فرميته
فراغ عن سهمي فعارضه السهم فراغ فعارضه السهم فما زال والله يروغ ويعارضه حتى
صرعه وقد اشار الشيخ جمال الدين بن نباته الى هذا السهم بقوله، وبديع الجمال الم
برطفي، مثل اعطافه ولا طرف غيري، كلما حدت عن هواه اتاني، سهم الحاظه
كسهم النميري، وحدث جار له قال دخل الى بيته كلب في بعض الليالي فظنه لصا
فانتضى سيفه ووقف في وسط الدار وقال ايها المغتر بنا والمجتري علينا بئس والله
ما اخترت لنفسك خير قليل وسيف صقيل اخرج بالعفو عنك قبل ان ادخل بالعقوبة
عليك انا ادع والله لك قيسا لا تقم لها وما قيس تملؤ والله لك الفضا خيلا ورجلا
فخرج الكلب فقال الحمد لله الذي مسخك كلبا وكفانا حربا، الريدة براء مفتوحة
فمثناة تحتية ساكنة ثم دال مهملة وقال في الصحاح ريح ريدة ورادة وريدانة لينة
الهبوب فقال الاصمعي ما كان من الرياح لها نفح وهو برد وكان نفح فهو حر والبيت في وصف
حمار والمراد بالظل فيه الانف قوله اي اذا ريدة نفحت له من حيث هبت وذلك لان
ريدة فاعل بمحذوف يفسره نفحت قال ابن مالك اراد اذا ريدة نفحت له من حيث
هبت فحذف هبت للعلم به وجعل ما عوضا كما جعل التنوين في حينئذ وقال الوحيد
لا حجة في البيت لاحتمال ان يكون حيث مضافة الى الجملة بعدها وهي نفحت له ورفع
ريدة بفعل محذوف يفسره المعنى والتقدير اذا نفحت ريدة قال وهذا اولى لانه
ليس فيه الا حذف رافع ريدة ودل عليه المعنى وفي تاويله حذف هذا الرافع والجملة
التي اضيفت اليها حيث ودعوى ان ما عوض عن المضاف اليه ولم يثبت لها ذلك
في غير هذا الموضع فيحمل عليه قوله اذ المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف فلا يفسر
عاملا فيه في الشرح لا مانع من كون نفحت مضافا اليه مع جعله مفسرا وما استند
اليه

اليه منظور فيه لان الظاهر من كلامهم ان امتناع تفسير ما لا يعمل مخصوص بباب الاشتغال
وقد تقدم للمصنف في الفصل الذي عقده لحروج اذا عن الاستقبال ان قال وما لا يعمل
لا يفسر في هذا الباب عاملا فقيد الحكم بباب الاشتغال وقد خرج كثيرون مثل قوله
تعالى وكانوا فيه من الزاهدين على ان فيه متعلق بمحذوف يفسره صلة الموصول
وجعلوا احدا من مثل وان احد من المشركين استجارك فاعلا بفعل محذوف يفسره
الفعل المتاخر مع انه لا يصلح ان يعمل فيه الرفع على الفاعلية وهو متاخر ولو سلم انه
غير مخصوص بباب الاشتغال يمكن جعل حيث مضافة الى نفحت وجعل ريدة فاعلا
بمحذوف يفسره السياق لا نفحت مخصوصة وفي التعليق الا ترى ان قوله لها
برياها يدل على ان الريدة نفحت انتهى وانت خبير بان الكلام الاخير هو ما نقلناه انفا
عن ابي حيان قوله اما ترى حيث سهيل طالعا نجما يضي كالشهاب ساطعا وفي شرح
اللباب وطالعا مفعول ثان لترى او حال من سهيل والعامل ترى ان جعلت حيث صلة
اي زايدا في المعنى بمنزلة مقام في قوله ولقيت عنه مقام الذيب وان لم يجعل صلة يكون
حالا من سهيل والعامل معنى الاضافة اي مكانا مختصا بسهيل حال كونه طالعا ويجوز
ان يكون حيث في البيت باقيا على الظرفية وحذف مفعول ترى نسيا كانه قيل اما يحدث
الروية في مكان سهيل طالعا انتهى وفي الشرح جعل الحال من المضاف اليه على ان يكون
العامل معنى الاضافة غير مرضي عندهم وكذا القول بزيادة حيث والاولى ان يجعل الحال
من ضمير يعود الى سهيل حذف طالعا حالا من حيث هو وعامله للدلالة عليه اي
تراه طالعا انتهى وفي شرح الحاجبية للنيلي من جر سهيل نصب طالعا حالا من
حيث لان الحال من المضاف اليه ضعيفة والتقدير حيث سهيل طالعا فيه وحيث
مفعول ترى وان جعلت ترى بمعنى تعلم كان طالعا مفعولا ثانيا ولا يجوز ان يكون
طرفا لفساد المعنى انتهى وفي شرحها للرضي وحيث مفعول ترى وكذا قوله الله
اعلم حيث يجعل رسالاته وبعضهم يرفع سهيلا على انه مبتدا محذوف الخبر اي حيث
سهيل موجود وحذف خبر المبتدا الذي بعد حيث غير قليل ومع الاضافة
الى المفرد تعربه بعضهم لزوال علة البنا اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه
على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد قوله وحيثما تستقم الى النجاح الظفر بالمقصود
والغابر بالغين المعجمة يطلق على المستقبل وهو المراد هنا ويطلق على الماضي ايضا
قوله وهذا البيت دليل عندي على مجيها للزمان في الشرح كان ذلك جا من قبل
قوله في غابر الازمان فصرح بالزمان وليس بقاطع لان الظرف المذكور اما لغو
متعلق بيقدر واما مستقر صفة لنجاحا وذلك لا يوجب ان يكون المراد بحيث
الزمان ايضا لاحتمال ان يكون المراد اينما تستقم يقدر لك الله النجاح في الزمان
المستقبل انتهى واقول مراد المصنف ان حيث في البيت ظاهرة في الزمان ونفي التاج
القطع لا ينافي ذلك حرف الخا المعجمة خلا قوله لانها لا تعدي الافعال الى الاسما
اي لا توصل معناها اليها بل تزيل معناها عنها الجواب عن هذا ان تعدية الحرف

ايصال معنى الفعل الى المجرور به على الوجه الذي يقتضيه ذلك الحرف وقد صرح المص
بذلك في على الاستدراكية حيث قال وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشى بما قبلها عند
من قال به لانها اوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج قوله الا في نحو
قول لبيد الا كل شي الى اخره لبيد هو ابو عقيل بن ربيعة بن مالك قدم على النبي صلى
الله عليه وسلم في وفد بني كلاب فاسلموا ورجعوا الى بلادهم ثم قدم الكوفة واقام بها
الى ان مات في اول خلافة معاوية وهو ابن مائة وسبع وخمسين سنة وقيل في
خلافة عثمان وهو ابن مائة واربعين سنة ولما اسلم ترك الشعر ولم يقل الا بيتا
واحدا وهو ٭ ما عاتب الحر الكريم كنفسه ٭ والمرء يصلحه الجليس الصالح وقيل هو
الحمد لله اذ لم ياتني ٭ اجلي حتى اكتسيت من الاسلام سربالا او الباطل خلاف وهو هنا
بمعنى الهالك قوله وقال ابن خروف على الاستثناء في النهاية لابن الخباز ان شيخه
قال ليس هذا باستثناء بل زائدة وخلا الله صفة لكل او لشي حرف الراء رب قوله

حرف الراء

من الاولى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين في الكشاف ما تقتضي ان هذه الاية من
فانه قال فان قلت متى تقول وداد تهم قلت عند الموت او يوم القيامة اذا عاينوا
حالهم وحال المسلمين وقيل اذا راوا المسلمين يخرجون من النار فان قلت فما معنى
التقليل قلت هو وارد على مذهب العرب في قولهم لعلك ستندم على فعلك وربما
ندم الانسان على ما فعل ولا يشكون في تندمه ولا يقصدون تقليله ولكنهم ارادوا
لو كان الندم مشكوكا فيه او كان قليلا لحق عليك ان لا تفعل هذا الفعل لان العقلا
يتحرزون من التعرض للغم المظنون كما يتحرزون من المتيقن ومن القليل منه كما من الكثير
وكذلك المعنى في الاية لو كانوا يودون الاسلام مرة واحدة فبالحري ان يسارعوا اليه
فكيف وهم يودونه في كل ساعة وقيل تدهشهم احوال ذلك اليوم فيبقون مبهوتين
فان كانت منهم افاقة في بعض الاوقات من سكرتهم تمنوا فكذلك قلل وقوله لو كانوا
مسلمين حكاية وداد تهم جي بها على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كقولك حلف بالله
ليفعلن ولو قيل حلف والله لا فعلن ولو كنا مسلمين لكان حسنا قوله وهو مما تمسك
به الكسائي على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي وجه التمسك ان الفاعل فيه
ماض فلو كان غير عامل في الضمير النصب لكان مضافا اليه وامتنع جره برب لان
اضافته حينئذ من اضافة الوصف الى غير معموله وهي اضافة محضة مفيدة للتعريف
اذا كان المضاف اليه معرفة ورب لا تدخل الا على النكرة قوله فيا رب يوم الى اخره
الانسة غير النافرة والتمثال بالمثناة الفوقية المكسورة في اوله وبالمثلثة في ثالثه
الصورة قوله ربما اوفيت في علم الى اخره هذا البيت لجذيمة الابرش وكان به برص
فكنت العرب عنه بالابرش اعظاما له وكان يعرف بالوضاح لصفرة اسرى بها
الى غزاة او انقطاعا عرض له من جيشه في بعض مغازيه فكان ربيئه ولم يكل ذلك الى
غيره اخذ بالحزم والثقة والعلم هنا الجبل والشمالات جمع شمال بفتح الشين قال في
الصحاح والشمال الريح التي تهب من ناحية القطب وفيها خمس لغات شمل بالتسكين وشمل

بالتحريك

بالتحريك وشمال وشمال مهموز وشامل مقلوب منه والجمع شمالات قال جذيمة
الابرش ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات فادخل النون الخفيفة في الواجب
ضرورة وشمائل ايضا على غير قياس كانهم جمعوا شماله مثل حماله وحمائل انتهى قوله ولانها
واحدها التقليل لغوي واحد من التحويف والافتخار وفي الشرح ان الافتخار بالقليل قد
يقع لا من حيث قلته بل من حيث كونه عزيز المثال لا يوصل اليه الا بشق الانفس فقول المص
لا يناسب الافتخار كلما لا يصح انتهى واقول ان المصنف لم يقل القليل قد يناسب الافتخار
لغير جهة قلته وانما قال التقليل ولا يخفى ان التقليل لا يناسب الافتخار وان كان القليل
قد يناسبه لغير جهة قلته قوله وابيض يستسقى الغمام بوجهه الى اخره ثمال اليتامى
بكسر المثلثة كفايتهم والعصمة ما يعتصم به والارامل المساكين من الرجال والنسا وقيل هذا
البيت وما ترك قوم لا ابا لك سيدا يحوط الذمار غير درب مواكل يحوط يحفظ والذمار
بكسر المعجمة ما يجب على الانسان حمايته والذرب بفتح المعجمة وسكون الرا الخفيف
واصلها مكسورة الجار من كل شي والمواكل المتكل على غيره او في التنقيح لا لفاظ الجامع
الصحيح وابيض لا يجوز ان يكون في موضع جر برب مضمرة لان قبله ما يمنع منه وهو قوله
وما ترك قوم لا ابا لك سيدا يحوط الذمار غير درب مواكل لعبيا انه معطوف على سيدا المنصوب
بترك وهو من عطف الصفات التي موصوفها واحد ومنهم من جوز في ابيض الرفع والنصب
انتهى وفي الروض الانف للسهيلي فان قيل كيف قال ابو طالب وابيض يستسقى الغمام
بوجهه ولم يره قط استسقى انما كانت استسقاآته عليه الصلاة والسلام بالمدينة
في سفر وفي حضر وفيها شوهد ما كان من سرعة اجابة الله له فالجواب ان ابا طالب
قد شاهد من ذلك ايضا في حياة عبد المطلب ما دله على ما قال وذكر ابو سليمان احمد
بن محمد بن ابراهيم البستي النيسابوري ان رقيقة بنت ابي صيفي بن هاشم قالت
تتابعت على قريش سنو جدب قد اقحلت الضرع وادقت العظم فبينا انا راقدة او مهومة ومعي صنوي اذا
انا بهاتف صيت يقول يا معشر قريش ان هذا النبي المبعوث منكم هذا ابان نجومه فحي
هلا بالحيا والخصب الا فانظروا منكم رجلا طوالا عظاما ابيض له فخر يكظم عليه
الا فليخلص هو وولده وليدلف اليه من كل بطن رجل فليشنوا من الما وليمسوا من
الطيب وليطوفوا بالبيت سبعا وليستسق الرجل وليؤمن القوم قالت فاصبحت
مذعورة فاقتصصت رؤياي فما بقي ابطحي الا قال هذا شيبة الحمد وتتامت
عنده قريش ثم ارتقوا ابا قبيس فقام عبد المطلب واعتضد ابن ابنه محمدا فرفعه
على عاتقه وهو يومئذ غلام قد ايفع او قد درب وقال اللهم ساد الخلة وكاشف
الكربة انت عالم غير معلم ومسول غير مبخل اللهم امطر علينا غيثا مريعا مغدقا
فما راموا حتى انفجرت السما بمائها انتهى ولا باس بتفسير غريب هذا الخبر فمهومة
اسم فاعل من هوم بتشديد الواو واذا الهم صنوي اخي من قولهم اذا خرج نخلتان
او ثلاث من اصل واحد لكل واحدة منهن صنو وللاثنين صنوان وللجمع صنوان برفع
النون وابان الشي بكسر الهمزة وتشديد الموحدة وقته والطوال بضم المهملة

وتخفيف الواو والطويل والعظام بضم المهملة وتخفيف المعجمة العظيم ويكظم عليه
يحبس لاجله الغيظ فيتكظم فلان غيظه اذا حبسه ففي هذا للتعليل ويرتك
بالدال المهملة من الثنية في الحرب تقدمت ولينتوا من الماء يعني ليغتسلوا من سقي الما
على التراب ايفع عليه وايفع بمثناة تحتية ففي الصحاح ايفع الغلام اي ارتفع
فهو يافع ولا يقال موفع وهو من النوادر وفي القاموس ايفع الغلام راهق العشرين
وداموا براحوا ثم اقول يحتمل ان يكون قول ابي طالب يستسقى الغمام بوجهه كقولهم
فلان يستسقى به الغيث ولا يريدون انه وقع به استسقا بل وصفه بالخير والصلاح
قوله الارب مولود الحاجزة بلدة بسكون اللام وفتح الدال واصله بكسر اللام وسكون الدال
ثم خففت بسكون اللام فالتقا ساكنا فحركت الدال بالفتح تخفيفا او بالضم اتباعا لليها
والشامة نكتة سودا في الجسد مخالفة لكونه وفي الشرح ووصفها بالغرا غير مناسب
لان غرا تانيث اغر وهو الابيض وكذا وصفها بمجللة غير مناسب فان معناه عامة
بالتغطية وليس هذا شان الشامة وقد انشد الجاربردي هذا البيت ~~~
• وذي شامة سودا في حر وجهه • مخلدة لا تنجلي لزمان • وحر الوجه ما بدا من الوجه
انتهى واقول الاغر اصله ما كان من الخيل في جبهته بياض ثم استعير للشريف والمشهور
حتى صار عند العرب بمنزلة الحقيقة كذا قال التفتازاني ومعنى كون الشامة مجللة
انها مغطية لجميع محلها النبت بحيث يظهر بعضه من اثنايها وقد انشد ابن ام قاسم
هذا البيت في الجنى الداني وذي شامة سودا في حر وجهه مجللة لا تنقضي لزمان
قوله فوليق جبيل الى اخره الى اخره فوليق تصغير فوق والشامخ المرتفع وقنة الجبل
بضم القاف ولتشديد النون اعلاه والكال الاعيا قوله وكل اناس الى اخره
الدويهية تصغير داهية وهي الموت قال الجاربردي واجيب بان الداهية اذا كانت
عظيمة كانت سرعة الوصول فالتصغير لتقليل المدة وبان المراد ان اصغر الاشيا قد
يفسد الامور العظام بخفيف النفوس وقد يكون بالامر الصغير الذي لا يوبه به انتهى
وتمثيل المصنف بجبيل ودويهية للتكثير وبجحيمر ورجيل للتقليل مبني على عدم
الفرق بين التعظيم والتكثير وبين التحقير والتقليل والا فالتصغير في جبيل ودويهية
للتعظيم لا للتكثير على ما قيل ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان والتكثير بحسب
الكم تحقيقا او تقديرا اوكما في المعدودات والموزونات والمتشبهات بهما وان
التحقير بحسب انحطاط الشي والتقليل بحسب الكم قوله وتنفرد رب بمعنى عن
بقية حروف الجر المشهورة بوجوب تصديرها اورد على ابو حيان قول الشاعر
• اماوي اني رب واحد امه • قتلت فلا اسر لدي ولا قتل • والجواب ان
المراد بتصديرها في كلام هي فيه وان كان ذلك الكلام مبنيا على غيره الا يرى
ان ما حرف نفي له صدر الكلام وانه يصح ان زيدا ما قام ولو سلم فالمراد ما تقدم
رب في اختيار الكلام وهذا البيت من ضرورة الشعر قوله وغلبة حذف معداها
المراد بمعدي رب الفعل الذي مجرورها معموله وفي الشرح المراد بمعداها

الفعل

الفعل الذي تعديه كان يقال لك ما لقيت رجلا عالما فتقول في الجواب رب رجل
عالم اي لقيت قوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع هو من اخر بيت من معلقة
امرئ القيس بحزنه • فالهيتها عن ذي تمايم محول • ولتفع في بعض النسخ البيت بتمامه
وطرقت ايت ليلا والمرضع التي لها ولد ترضعه ومتى ذكر مع الفعل يقال مرضعة
نحو ارضعت فهي مرضعة والتمايم بالمثناة الفوقية في اوله جمع تميمة وهي التي تعلق
على الصبي من العين والمحول الصبي تم له حول اي سنة وانما خص المرضع والحبلى
لانهما ازهد النسا في الرجال قوله بل بلد ذي صعد واكام الصعد بضم المهملتين
جمع صعود بفتح الصاد المهملة وهي العقبة وفي الصحاح الاكمة معروفة والجمع
اكم واكمات وجمع الاكم اكام مثل جبل وجبال وجمع الاكام اكم مثل كتاب وكتب
وجمع الاكم اكام مثل عنق واعناق وفي القاموس الاكمة التل من حجارة واحدة
وهي دون الجبال او الموضع الذي يكون اشد ارتفاعا مما حوله وهو غليظ لا يبلغ
ان يكون حجارة قوله وبانها زائدة في الاعراب اي غير متعلقة بشي كما هو شان
الحروف الزائدة دون المعنى لافادتها التقليل والتكثير وفي الشرح وهذا ينتقض
بمثل الله لطالما علينا حيث يكون لعل حرفا جارا فانها زائدة بالنسبة الى الاعراب
حيث لا تتعلق بشي وهي مرادة من جهة المعنى وكذا لولا ▮ الامتناعية الجارة
عند سيبويه للضمير نحو لولاي ولولاك ولولاه لا تتعلق بشي ومعناها مراد ثم مقتضى
هذا الكلام ان لا تكون رب معدية للفعل فمنا في ذلك قوله اولا وغلبة حذف
معداها واقول لا يرد لعل الجارة عند عقيل ولا لولا الجارة للضمير عند سيبويه
لشذوذ الاول كما صرح به المصنف في اوضح المسالك ولعدم شهرة الثاني وقد
قدمنا ان مراده من قوله وتنفرد رب انها تنفرد عن بقية حروف الجر المشهورة
ولو سلم ان مقتضى كلامه هنا وبين قوله وغلبة حذف معداها على الغيرنا معدي
رب ولو سلم فقوله وغلبة حذف معداها بيان لما انفردت به على قول الجمهور
وقوله وبانها زائدة في الاعراب بيان لما انفردت به على قول الرماني وابن طاهر لما
سيقول له المصنف في الباب الثالث في ذكر ما لا يتعلق من الحروف ان كون رب في نحو
رب رجل صالح لقيته او لقيت ليست لتعدية عامل في قول الرماني وابن طاهر وان
قول الجمهور هي فيهما حرف جر معدونا فتتهم في ذلك واعلم ان ما قاله المصنف
ههنا ينتقض بخلا وعدا وحاشا اذا جررن فانهن معديات بمعنى الاستثنا وليس
بمتعلقات بشي ويجاب بمعنى انهن حروف جر وانما هن حروف استثنا خفضن
المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بالا ليلا يزول الفرق بينهن افعالا وحروفا كذا
قاله المصنف في ذكر ما لا يتعلق من الحروف قوله وسن كسنيق الى اخره السن
بكسر المهملة والسنيق بضم المهملة وتشديد النون وفي الشرح ويظهر من عبارة
المتن ان السن الثور والسنم البقرة العظيمة واقول بل يظهر منها ان السن البقرة
العظيمة والسنم الثور لان الشاعر وصف السن بما يدل على العظيم ولم يصف السنم

لعل

ض

رب

والمصنف وصف البغرة بالعظيم ولم يصف التوام في الشرح كان المراد بالمدلاح بالحا
المهملة الكثير العرق ولم اقف على هذا المعنى لهذه الصيغة وانما رايت في القاموس
ان دح على وزن صود الفرس الكثير العرق والمهير شدة الحرو النهوض بفتح النون
صيغة مبالغة من النهوض لعجمها قوله قول ابي داواد ربما الجامل المؤبل فيهم وامور
بيت مجزوم وعناجيج بينهن المهار وابو داواد بمهملتين اولاهما مضمومة وبينهما واو
مخففة قال هو ابو مجداين سلام الايادي بكسر الهمزة وتخفيف المثناة التحتية ه
والجامل كثير الجمال وقيل القطيع من الابل مع رعاته وقيل من جمل السنحر اذا دابه والمؤبل
بفتح الموحدة الابل المعدة للقنية وبكسرها متخذ الابل وهو هنا بفتح
الموحدة صفة للجامل وعلى هذا فلا يكون معنى الجامل هنا الا القطيع من الابل مع رعاته
والعناجيج بالعين المهملة وجيمين جمع عنجوج كعصفور جياد الخيل وقيل المطايا والمهار
بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والجمع امهار ومهار ومهارة والانثى مهرة
والجمع مهر قوله وفيه تكلف لاقتضايه ان الفعل للمستقبل معبر به عن ماض متجوز به
عن المستقبل قال التفتازاني المشهود المستقبل بفتح البا اسم مفعول لكن الاولى
ان يقال المستقبل بكسر البا فانه الصحيح وتوجيه الاول لا يخلو عن جزازة انتهى
وفي كلام المصنف نظر فانه لا تكلف على هذا القول لانهم قالوا ان هذه الحالة ه
المستقبلة جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل معها ربما المختصة بالماضي وعدل
الى لفظ المضارع وان كان المناسب حينيذ الماضي لانه كلام من خلاف في اخباره
فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التاويل حرف
السين المهملة السين المفردة قوله ثم ولو سلم في الشرح محل للواو هنا والظاهر
انها زايدة فان قلت لعلها للعطف اي ثم لا نسلم انها في الاية للاستمرار ولو سلم فالاستمرار
الى اخره قلت لا يلزم عليه حذف المعطوف اعني بثم بدون عاطفة وهو باطل واقول
يمكن ان يقال ان ثم هنا ليست للعطف بل لمجرد التدرج مما قبلها لما بعدها وفيه بحث مضى
في الالف المفردة قوله يريد ان ذلك دابه الداب بفتح المهملة واسكان الهمزة وقد
تفتح العادة والشان قوله اذ الاستمرار انما يكون في المستقبل في الشرح قد يتوهم
انتقاضه بنحو لو يطيعكم في كثير من الامر فان الاستمرار فيه بالنسبة الى الماضي ولا
انتقاض به واقول انما لا ينتقض به لان المراد بالمستقبل الفعل المضارع قوله
وزعم الزمخشري قال التفتازاني في مطوله دلالة السين على التاكيد من جهة
كونها في مقابلة لن قال سيبويه لن افعل نفي سافعل قوله ووجهه انها تفيد
الوعد بحصول الفعل اراد بهذا الوعد مجرد الاخبار بالوقوع ولم يرد به المقابل للوعيد
قوله ارتد وما هو بالم في اخره ومعناه اشار وفي الصحاح اومات اليه اشرت ولا يقال
اوميت سوف قوله على الخلاف يعني المتقدم في السين المفردة حيث قال ولامدة
الاستقبال معه اضيق منها خلافا للبصريين قوله وليس بمطرد قال التفتازاني
في حاشية الكشاف ولو قيض نحو رمانه ابلغ من جاد ورد واجيب بان ذلك اكثري كلي

حرف السين

سوف

كلي

كلي وبان ما ذكر لا ينافي يقع في البنا الا نقص زيادة معنى بسبب اخر كالحاق بالامور الجبلية
مثل شره ونهم وبان ذلك فيما اذا كان اللفظان المتلاقيان في الاشتقاق متحدي النوع في
المعنى كحرث وحرثان وصد وصديان لا كحذر وحاذر يعني ان حذرا صفة مشبهة وحاذر
اسم فاعل وعرث وعرثان كلاهما صفة مشبهة في قوله والشر بالشر عند الله مثلان هذا
عجز بيت صدره ٭ من يفعل الحسنات الله يشكرها قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل هذا
عجز بيت لامري القيس صدره ٭ الا رب يوم صالح لك منهما ٭ ودارة جلجل اسم لغدير
ويوم دارة جلجل هو يوم دخوله خدر عنيزة ويوم عقره للعذارى مطيته وذلك انه
كان يهوى ابنة عم له يقال لها عنيزة فاتفق ان الحي احتملوا وتقدم الرجال وتاخر النسا
فلما راى ذلك امرو القيس سار مع الرجال غلوة ثم كمن في غيابة من الارض حتى ورد
النسا الغدير ونزلن يغتسلن فيه فجا امرو القيس وهو غافل فقعد على ثيابهن وقال
والله لا اعطي واحدة منكن ثوبها حتى تخرج متجردة فتاخذه فابين ذلك حتى طلع
النهار فخرجن واخذن ثيابهن ثم قلن له قد حبستنا واجعتنا فنحر لهن ناقته فشوين
من لحمها واكلن ثم لما اردن الرحيل حملت كل واحدة منهن شيا من متاع راحلته وزاده ه
وحملته عنيزة على غارب بعيرها ففي ذلك يقول ٭ ويوم عقرت للعذارى مطيتي ٭
٭ فيا عجبا من رحلها المتحمل ٭ فظل العذارى يرتمين بلحمها ٭ وشحم كهداب الدمقس المفتل ٭
٭ ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة ٭ فقالت لك الويلات انك مرجلي ٭ تقول وقد مال
الغبيط بنا معا ٭ عقرت بعيري يا امرا القيس فانزل ٭ والدمقس بكسر الدال وفتح
الميم القز الابيض من الابريسم والغبيط بالغين المعجمة الرحل وهو للنسا يشد
عليه الهودج قوله فيه بالعقود الى لخرمه بكسر الفا امر من وفى يفي والهاء تنطق
بها في الوقف دون الوصل فتكتب قوله ولو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو لان الحال
حينيذ معرفة والواو لا تدخل عليها وفي الشرح ويمكن ان يجاب عنه بان سيا عند
دخول الواو لا يكون منصوبا على الحال بل يكون اسم لا التبرية والخبر محذوف والجملة
حال واقول كلام الفارسي على ما نقل المصنف لا يشعر بالفرق بين سي مدخول
الواو وبينها غير مدخولتها وكلام المصنف انما هو مبني على ذلك قوله ولوجب ه
تكرار لا وذلك لانها اذا دخلت على مفرد خبرا وصفة او حالا وجب تكرارها
نحو زيد لا شاعر ولا كاتب ومررت برجل لا شجاع ولا كريم وجا زيد لا ضاحكا
ولا باكيا وفي الشرح ويمكن ان يجاب عنه بان لا تكررت معنى لا لفظا والتكرار
اللفظي غير مشترط على ما ذهب اليه الزمخشري في قوله تعالى فلا اقتحم العقبة
انه في معنى فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا ووجه ذلك هنا ان قولك قام القوم
لا سيما زيد في معنى قولك قاموا لا مساوين لزيد في حكم القيام ولا اولهم
به وانما هو اولهم بذلك لان المذكور بعد لا سيما اولى بالحكم انتهى واقول
انما اكتفى الزمخشري بتكررلا في الاية معنى لتفسير مدخولها بمتعدد فكانها تعددت
في اللفظ وذلك منتف في لا سيما زيد وعبارة الكشاف فان قلت قل ما يقع لا الداخلة

الي الماضي الا مكررة فيما لعالم تكرب في الكلام الافصح قلت هي مكررة في المعنى لان
معنى فلا اقتحم العقبة فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا الا ترى انه فسر اقتحام العقبة
بذلك انتهى وستاتي هذه الاية وما فيها من الاقوال في بحث لا ان شا الله تعالى
قوله ووجهه بعضهم بان ما كافة وانه لا سيما تنزلت منزلة الا في الاستثنا قال
الشرح فيقدح فيه اقترانها بالواو ومعلوم انه لا يقال جا القوم والا زيدا والقول بزيادتها
ضعيف انتهى واقول لا يقدح فيها اقترانها بالواو لان مراد هذا القايل ان لا سيما
مع الواو وبدونها نزلت منزلة اداة الاستثنا قوله وعلى هذا فيكون استثنا
منقطعا وذلك ان الاستثنا المنقطع كما صرح به بدر الدين ابن مالك هو الاخراج
بالا او غير او بيد لما دخل في حكم دلالة المفهوم سوا قوله سوا والعدم برفع العدم
عطفا على الضمير المستتر في سوا قوله وعند سيبويه والجمهور انها ظرف مكان لازم
للنصب قال ابن مالك وقد صرح سيبويه ايضا بانها بمعنى غير ذلك وذلك مستلزم
لنفي الظرفية كما هي منتفية عن غير فان الظرف في العرف ما تضمن في من اسما الزمان والمكان
وليس سوا كذلك فلا يصح كونه ظرفا ولو سلم انه ظرف فلا نسلم لزومه الظرفية ه
والشواهد قائمة على خلافه نظما ونثرا قوله جا الذي سواك هو بالقصر قوله
او حالا لثبت اي معموله له قوله ما ان خرا لكانه حر اجبل على يسار الذاهب من
مكة الى منى بينه وبين مكة ثلاثة اميال يمد ويقصر ويونث على ارادة البقعة فيمنع
من الصرف ويذكر على ارادة الموضع فلا يمنع من الصرف وان مع معموليها فاعل لثبت
مضمرا قوله ولا يمنع الخبرية قولهم سواك بالمد والفتح يعني فتح الهمزة قوله وما اوردها
فاعل على الاول هذا ابتدا كلام لبيان ما لزم وترتب على كل من الوجه الثلاثة التي اجيزت
في كلمة في الاية فاراد بالاول كونها خبرا عما قبلها وهو ان الذين كفروا وبالثاني كونها خبرا
عما بعدها وهو انذرتهم وبالثالث كونها مبتدا قوله وابطل ابن عمرون الاول هو كون
انذرتهم فاعل سوا فيبطل ملزومه وهو كون سوا خبرا عما قبله قوله فيقال له وكذا
الخبر يعني انما قاله ابن عمرون على الثاني باتي نظيره على ما هو مختار ه وهو الثالث
بان يقال الخبر المشتمل على الاستفهام يجب تقديمه على مبتدايه فلو كان انذرتهم
خبرا سوا لكان مستفهما عليه فان اجاب بان انذرتهم جملة متضمنة للاستفهام
والخبر الذي يجب تقديمه تضمن استفهاما هو المفرد ردة هذا الجواب يمنع ان انذرتهم
جملة وانما هو مفرد قوله واما شبهته اي شبهة ابن عمرون التي ابطل بها الاعراب الاول
والاعراب الثاني فجوابها ان الاستفهام هنا ليس على حقيقته لانه للتسوية والاستفهام
الذي ليس على حقيقته لا يستوجب التصدير حرف العين المهملة عدا قوله تحن فيك
الى اخره هذا البيت لعروة ابن حزام العذري في محبوبته عفرا وتحن بالمهملة تشتاق والصبابة بفتح
المهملة رقة الشوق والاسي بضم الهمزة جمع اسوة بضمها ايضا وبكسرها جمع اسوة بكسرها ايضا وهما
ما يتاسى به الحزين اي يتعزى والاسوة بالكسر والضم القدوة ويسمى الصبر اسى بالضم وهو
محتمل هنا واما الاسا بالفتح فهو الحزن ولا يصح ارادته هنا قوله اي يقضي على يحذف وجعل

مجرورها

سواء

سوا

اذا

حرف العين المهملة

مجرورها معمولا قال ابو حيان الذي سمع حذف الحرف منه وانتصاب الاسم اختار واستغفر
وامر وكني ودعا وسما وزوج وصدق وانما جاز في هذه الافعال لتعين الحرف ولتعين محله
ولا يجوز القياس عليها وان تعين الحرف ولتعين محله فلا يجوز بريت القلم السكين خلافا
لعلي ابن سليمان انتهى واقول ينبغي على هذا ان يقال ان قضى في البيت مضمن معنى نزل
اهلك متعدي بنفسه لانه ليس واحدا من هذه الافعال وفي الشرح فان قلت لم لا
تكون على هاهنا اسما ويكون من حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وهو
كثير قلت لان القايل باسميتها يجعلها ظرفا كفوق والظروف المكانية لا تحذف ولقام
المضاف اليها مقامها الا قليلا مثل جلست قرب زيد اي مكان قربه واقول كونه قليلا
لا يمنع من حمل البيت عليه بل من حمل الاية قوله وكذلك لاقعدن لهم صراطك اي على صراطك
في الكشاف لاعترضن لهم على طريق الاسلام كما يعترض العدو على الطريق ليقطعه على
السابلة وانتصابه على الظرف كقوله كما عسل الطريق الثعلب وشبهه الزجاج بقولهم
ضرب زيد الظهر والبطن اي على الظهر والبطن قوله وبات على النار الندى والمحلق هذا
عجز بيت صدره تشب لمقرورين يصطليانها وقد مر الكلام عليه في الباء الموحدة قوله نحو
ولتكبروا الله على ما هداكم في الكشاف وانما عدي فعل التكبير بحرف الاستعلا لكونه مضمنا
معنى الحمد كانه قيل ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم في الشرح واعترضه المصنف في حواشي
التسهيل بان هذا التقدير يبعده قول الداعي على الصفا والمروة الله اكبر على ما هدانا والحمد
لله على ما اولانا فياتي بالحمد بعد نية التكبير بعلي قلت فيه نظر لان المستفاد من الاول غير المستفاد
الثاني قال وايضا على الثانية ظاهرة في التعليل فلنا نظيرتها الاولى وقد يمنع ظهور الثانية
منها في التعليل انتهى ما في الشرح واقول حاصل اعتراض المصنف لو كان وقوع على
في الاية لتضمين التكبير معنى الحمد لكان وقوعها في قول هذا الداعي الله اكبر كذلك ولو
كان كذلك لعطف الجار والمجرور على الجار والمجرور ولم يذكر الحمد لله والجواب ان ذكر
الحمد ليس لتعلق الجار بل لتحصيل الثواب لانه باللفظ وكان هذا هو مراد الشارح
بقوله قلت المستفاد من الاول غير المستفاد من الثاني وفي حاشية التفتازاني
وفي تقرير التضمين طرق اشبهها جعل الفعل المذكور حالا لا مثل لتحمدوا الله مكبرين
ليكون ما تعلق به الجار والمجرور مذكورا قصدا واعكسه مثل لتكبروا الله حامدين
واثره لعني صاحب الكشاف فلان التعليل بالتعظيم حال الحمد وجعله مقصودا من التعليم
انسب من العكس لان الحمد انما يستحسن ويطلب لما فيه من التعظيم قوله السادس
موافقة من بنه قوله صلى الله عليه وسلم بني الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله
وان محمدا رسول الله واقام الصلاة وايتا الزكاة والحج وصوم رمضان اي بني الاسلام
من خمس وبهذا يحصل الجواب عما يقال ان هذه الخمس هي الاسلام فكيف يكون الاسلام
مبنيا عليها والمبني لا بد ان يكون غير المبني عليه ولا حاجة الى جواب الكرماني بان
الاسلام عبارة عن المجموع والمجموع غير كل واحد من اركانه قوله كقول احمد بن ثور
ابي الله الا ان سرحة مالك الى اخره ثور بالمثلثة المفتوحة والواو الساكنة

والسرحة الشجرة العظيمة والافنان جمع فنن بفتحتين وهو الغصن والعضاة بكسر
العين المهملة جمع عضة او عضهة او عضاهة وهي كل شجرة عظيمة لها شوك قوله
وانما المراد لعلوا ان ترتفع في الشرح فضمن تروق معنى ترتفع فعداه بعلى وفي الصحاح
الزجيه كني بالسرحة عن امراة واذا كان كذلك امكن ان يكون افنان العضاة كناية
عن نسوة اخر فيصح اسناد الاعجاب اليهن فيبقى تروق على معناه من غير تضمين
ويكون حينئذ للبيت معنى صحيح انتهى ما في الشرح واقول فيه قوله فيصح اسناد
الاعجاب اليهن نظر لان اسناد تروق ليس الى افنان العضاة وانما هو الى ضمير
السرحة ويمكن الجواب بان مراده من اسناد الاعجاب وهو حصول التعجب قوله فوا
الله لا انسى الى آخره و زنته اي اصبت به وفي القاموس وقوسى كسكرى موضع ببلاد
السراة له يوم وقوسي بالضم الموضع البعيد و تحوا تذهب الاثر و الكلوم بضم الكاف
جمع كلم بفتحها وهو الجرح قوله ولتعلو على هذه اي التي للاستدراك والاضراب
قوله والثاني من وجهي على ان تكون اسما بمعنى فوق حكى ابن ام قاسم خلافا في
كونها في هذه الحالة معربة او مبنية وجزم ابن الحاجب بكونها مبنية قال لحصول
مقتضي البنا وهو لمزاحم العقيلي شاعر اسلامي معاصر لجرير والفرزدق عجزه،،
تصل وعن قيض بزيزا مجهل،، قال ابو حاتم قلت للاصمعي كيف قال غدت من عليه
والقطاة انما تذهب الى الماء ليلا لا غدوة فقال لم يرد الغدوة، وانما هذا مثل
للتعجيل والعرب تقول بكر الى العشية ولا بكور هناك، قال الاصمعي ومعنى من عليه
من فوق الفرخ وقال ابو عبيدة من عنده والظمؤ بكسر المعجمة وسكون الميم لغيرها هم مع
ما بين الوردين اعني الشربين مشتق من الظما المستعمل في الابل وقد استعمل هنا في
القطاة قال ابو زيد وهو اخف من العطش و يصل بكسر الصاد المهملة وفتح اوله
اي يصوت بجوفها من شدة العطش وقيل يصوت في طيرانها والصليل صوت كل شي يابس
و القيض بفتح القاف وسكون المثناة التحتية وفي آخره ضاد معجمة القشر الاعلى من البيض
و الزيزا بزايين معجمتين بينهما مثناة تحتية في آخره مدة الارض الغليظة و يروى بيدا
وهو القفر الذي يبيد من يدخله اي يهلكه و المجهل بفتح الميم والهاء المفازة لا يهتدى
فيها بعلم و قوله عن قيض معطوف على المجرور بمن والتقدير غدت من عليه ومن عن
قيض قوله من غير باب ظن وفقد وعدم الاصل في التعدي الى ذلك هو باب ظن
وحملوا فقد وعدم على وجد لانهما ضداه و انما جاز في باب ظن وامتنع في غيره ووجب
فيه تقدير مضاف هو النفس لان تعلق فعل الفاعل في غير باب ظن بكونه الباقي الفاعل
فلو كان فاعله ومفعوله ضميرين لشي واحد لسبق الفهم الى المغايرة بينهما وتعلق فعل
الفاعل في باب ظن بالمعلومات والمظنونات وعلم الانسان وظنه لصفات نفسه اغلب
من علمه وظنه لصفات غيره فلم يسبق الى الفهم المغايرة فلم يحتج الى تقدير مضاف والانتفا
بالمقتضيه قوله وفيه نظر في الشرح هذا النظر ذكره ابو حيان ايضا و قد يقال لا
نسلم انما كان بمعنى شي يصح حلوله في محل ذلك الشي انتهى واقول الدليل على انه يصح

حلوله

حلوله محل ذلك الشي انه بمعناه ولا حجر في التركيب ذكر ذلك ابن الحاجب في اصوله في
الكلام على المترادف قوله وهو كلمة الاشارة بهذا الى ما كان فيه مدخول على
فاعل متعلقها ضمير من لمسمى واحد وما كان فيه مدخول الى وفاعل متعلقها ضميرين
لمسمى واحد قوله وليس كذلك فان مراده انه ما يصاحب قوما فيذكر قومه لهم
الا يزيد هولاء القوم قومه حبا اليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم في الشرح قدر المصنف
ما لا دليل عليه في البيت لانه قدر لهم بعد قوله فاذكرهم وقررتناهم على قومه
ليكون ذلك سببا لزيادتهم اياه حبا لقومه وهو في غنية عن ذلك اذ يكون ان
يكون المراد انه اذا صاحب قوما فذكر قومه اي تذكرهم زاد هولاء القوم المصاحبون
قومه حبا اليه لما يشاهد من انحطاط مرتبة هولاء عن مرتبة قومه وفي الصحاح
وذكرته بلساني وبقلبي وتذكرته واذكرته غيري وذكرته بمعنى واقول قد ذكر
المصنف هذا الذي اجاز الشارح في شرحه للشواهد حيث قال معنى البيت انه
ما يصاحب من بعد قومه قوما فيذكر قومه الا يزيدا ولئك القوم قومه حبا اليه لما يرى
من تقاصرهم عن قومه او لما يسمع منهم من الثنا عليهم والذكر على الاول بالقلب وعلى الثاني
باللسان ويشهد للاول انه يروي فاخبرهم وزعم بعض من فسر الضرورة بما ليس للشاعر
عنه مندوحة ان هذا ليس بضرورة لتمكن قائله من ان يقول الا يزيدونهم حبا اليهم
ويكون الضمير المنفصل توكيدا للفاعل ورده الناظم يعني ابن مالك بانه يقتضي كون
الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لمسمى واحد وانما يجوز ذلك في باب ظن وهذا سهو
لان مسمى الضميرين مختلف اذ ضمير الفاعل راجع لقوم وضمير المفعول راجع لقومه
الممدوحين و يحتمل عندي ان يكون فاعل يزيد ضمير الذكر ويكون هم المنفصل توكيدا
لهم المتصل لانه يجوز ان يوكد بالمرفوع المنفصل كل متصل فلا يكون في البيت شاهد
و يجوز في فاذكرهم وفاخبرهم الرفع عطفا على اصاحب والنصب في جواب النفي لان
انتقاض النفي انما هو بالنسبة الى المعمول و نظيره ما تاتينا فتحدثنا الا في الدار وزعم
ابو حيان ان الناظم حرف صدر هذا البيت وان صوابه لم الق بعدهم حيا فاخبرهم ولا
مستند له في ذلك الا انه وجد في حماسة ابي تمام هكذا و الذي اورده الناظم هو
رواية ابن قتيبة في طبقات الشعرا ورواية المبرد ايضا الا انه اورده بالفا وقال
فما اصاحب انتهى قوله ولا يحسن حمل ذلك على ظاهره في بعض النسخ ولا يحسن تخريج
ذلك على انه كقوله قد بت الى آخره وهو انسب لقوله وهذا كله مخرج وقوله وقد خرج
ابن مالك على هذا والاشارة بذلك الى ما كان فيه مدخول على وفاعل متعلقها ضميرين
لمسمى واحد وما كان فيه مدخول الى وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد قوله
قد بت احرسني الى آخره بفحي بالضاد المعجمة والحا المهملة تصوتني والهام طير
الليل الواحد هامة قوله لان ذلك اي قوله قد بت احرسني البيت وانما اشار
اليه بذلك مع انه ليس ببعيد لانه سبق التكلم به والمقضي والمنقضي في حكم المتباعد
قال صاحب الكشاف وهذا في كل كلام يحدث الرجل بحديث ثم يقول وذلك ما

لاشك فيه ويحسب الحاسب ثم يقول فذلك كذا وكذا انتهى وفي بعض النسخ لان ذلك
وهو ظاهر وفي بعضها لان بابه الشعراء عن قوله وقول ذي الاصبع لاه ابن عمك الى اخره
ذو الاصبع هو الحرو[ا]ني احد حكام العرب في الجاهلية وقيل له ذو الاصبع لان حية
نهشته في اصبعه فقطعها عاش ثلثمائة سنة واصل لاه ابن عمك لله در ابن عمك فحذف
اللام الجارة والتي في اول الاسم الشريف ولفظ الدر وهو في الاصل زيادة مصدر در
اللبن يدر ثم اطلق على اللبن نفسه والحسب ما يعده الانسان من مفاخر ابائه قال
ابن سيده وافضلت عنه وعليه زاد والديان الحاكم وقال ابن السيد السائس القيم بالامر
وتخزوني بالخاء المعجمة والزاي اي تسوسني من خزى يخزو ساسه وقهره وسكن
الواو وتخزوني لاجل القافية وقبل هذا البيت لي ابن عم على ما كان من خلق مخالف لي
اقليه ويقليني ازرى بنا اننا شالت نعامتنا فخالني دونه بل خلته دوني وفي
الشرح ويجوز في تحتمل الرفع والنصب نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ولا انت مالكي فكيف
تسوسني او ليس لك ملك فسياستي وعلى النصبة فالفتحة مقدرة وليس ذلك بضرورة
وقد قرئ في الشواذ الا ان يعفون او يعفو الذي باسكان الواو ومن لجعوا قوله حكا
الرماني عن ابي عبيدة ان احببت من احب البعير احبابا اذا برك فلم يثر وفي الكشاف
احببت مضمن معنى فعل يتعدى بعن كانه قال انبت حب الخير عن ذكر ربي وجعلت حب
الخير مجزيا او معنيا عن ذكر ربي وذكر ابو الفتح الهمداني في كتاب التبيان ان احببت
بمعنى لزمت من قوله مثل بعير السوء اذ احبا ولبس بروك انتهى والرماني هو ابو الحسن
علي بن عيسى النحوي المتكلم اخذ الادب عن ابن دريد وابن السراج واخذ عنه التنوخي
والجوهري ولد ببغداد سنة ست وتسعين ومائتين وتوفي سنة اربع وقيل اثنين
وثمانين وثلثمائة وهذه النسبة يجوز ان تكون الى الرمان وان تكون الى قصر الرمان
وهو قصر بواسط والهمداني باسكان الميم وبالدال المهملة نسبة الى همدان قبيلة من
قحطان قوله نحو وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة في الشرح يحتمل ان يكون
المعنى الا صادرا عن موعدة قوله والخامس مرادفة بعد في الشرح اطلاق القول
بالمرادفة مشكل لان كلمة بعد اسم يقينا فلو رادفتها عن لكانت اسما اذ لا مرادفة
بين كلمتين من نوعين ولو كانت عن اسما لامتنع عد هذا المعنى من معاني عن الحرفية
واقول في الواو الحالية ان الحرف لا يرادف الاسم قوله يحرفون الكلم عن مواضعه
بدليل ان في مكان اخر من بعد مواضعه وذلك ان الايتين الواردتين في امر واحد تتبين
احداهما بالاخرى قال الزجاج ومعنى من بعد مواضعه من بعد ان وضعه الله
مواضعه فاحل حلاله وحرم حرامه قوله ونحو لتركبن طبقا عن طبق في الشرح يحتمل ان يكون المعنى
طبقا متباعدا في الشدة عن طبق اخر دونه واقول هذا احتمال جيد لم يعول عليه المعربون لاقتضائه
الى ما سنعوه وهو تعلق الظرف الصفة بكون خاص محذوف بلا دليل نعم ذكروا هنا ان عن يتعلق
بكون مطلق صفة لطبقا او حالا من الضمير في لتركبن وقال المفسرون المعنى لتركبن الشدائد
الموت والبعث والحساب وقيل لتركبن الاحوال من النطفة الى البرزخ كما تقول طبقة بعد طبقة

وقيل

قيل لتركبن الاخرة بعد الدنيا وقيل لتركبن هذه الاحوال امة بعد امة وهذا المعنى
الاخير اوفق بكون عن طبق حالا او المعاني الاخر بكونه صفة واعلم ان ما في الشرح ماخوذ
من شرح اللباب فان فيه والاولى ان يقول ان عن باقية على معناها ويكون المعنى طبقا
متجاوزا في الشدة عن طبق اخر دونه الا ان المقدر في الشرح متباعدا ولا دليل عليه
وفي شرح اللباب متجاوزا وعن دليل عليه فان معناها المجاوزة وسيذكر المصنف
في اواخر الباب الثالث ان الكون الخاص لا يجوز تقديره الا لدليل قوله ومنهل وردته
عن منهل في الصحاح المنهل المورد وهو عين ماء ترده الابل في المراعي وتسمى المنازل
التي في المفاوز على طريق السفار مناهل لان فيها ماء وفي الشرح يمكن ان يكون معنى البيت
وردته صادرا عن منهل اخر قوله واس سراة الحي حيث لقيتهم اي اتاه يا الله اتاه اي
اتاه منه وفي الصحاح والسراة جمع سري وهو جمع عزيز وفي القاموس انه اسم جمع
والحي بطن من البطون يجتمعون فيه فيحمي بعضهم بعضا والرباعة بكسر الراء والحمالة
بفتح المهملة هي ما يحمل من دية او غرم ونجوم الحمالة اقساطها الموصلة وانما سميت
اقساط الكتابة والحمالة نجوما لان العرب كانوا يجعلون الاجال في الديون طلوع
النجم فيقولون اعطيك حقك اذا طلع النجم الفلاني قوله الساهد في الاولى في الشرح
لا شاهد فيه لجواز التعلق بمحذوف اي تقبل التوبة صادرة عن عباده واقول كلام
المصنف انما هو بالنظر الى الظاهر وعدم الحذف قوله بدليل تقبل من احدهما
ولم يتقبل من الاخر في الشرح لو قال الاية تشير الى ان قبولها المناسب لغرضها وهو
لا قتلنك قال انما يتقبل الله من المتقين لكان حسنا واقول لا حاجة الى ذلك
الناسخ الاستعانة في شرح اللباب ويجوز رميت بالقوس بالنظر الى ان القوس
جعلت الة للرمي ورميت عليها فيه ورميت على القوس بالنظر الى يد الرامي التي اعتمدت
على القوس في الرمي ورميت عن القوس بالنظر الى السهم قوله الجزع الى اخره الجزع
نقيض الصبر والحمام بكسر المهملة الموت والتي بين جنبيك نفسك قوله ابن بيت
الى اخره في الصحاح الحرق صاحبة ذي الرمة والمراد بها الصبابة الدمع وفي
القاموس سجت العين قطر دمعها وسال قليلا قليلا قوله فلقد اراني الى
اخره الردينة بمهملة على وزن صحيفة حلوه يتعلم عليها الطعن قال الاصمعي
وهي مهموزة قوله على عن يميني مرت الطير سنحا هذا صدر بيت من بحر
الطويل عجزه وكيف سنوح واليمين قطيع كذا في شرح الشواهد والسنح بضم
السين المهملة وتشديد النون جمع سانح كراكع وركع والسانح ما يمر من اليسار
الى اليمين والبارح بالعكس والعرب تتفاءل بالاول وتتشاءم بالثاني
قوله دع عنك نهبا صيح في حجراته جمع زائد حجرة مثل جمرة وجمرات الى هذا
صدر بيت بحجزه ولكن حديثا ما حديث الرواحل وهو من بحر الطويل
وقولنا الذي في اوله انخرم لانه جزم بحذف صدره والحجرات بفتح الحاء والجيم
النواحي جمع حجرة مثل جمرة وجمرات اي اترك نهب المال واشتغل بالنسا

التي في الرواحل قوله وقول ابي نواس ۔ دع عنك لومي فان اللوم اغراء ۔ هذا صدر
بيت مخرم ۔ وداوني بالتي كانت هي الدا ۔ وبعده ۔ صفرا لا تنزل الاحزان ه
ساحتها ۔ لو مسها حجر مسته سرا ۔ وابو نواس بنون مضمومة وواو مفتوحة
بلا همزة الحسن ابن هاني ابو علي الحكمي الشاعر المعروف ولد بالاهواز ونشا ه
بالبصرة وسمع من حماد بن زيد وعبد الواحد بن زياد ويحيى القطان وقرا على يعقوب
وكتب عن ابي زيد العربية وحفظ عن ابي عبيدة ايام الناس قال ابو عبيدة
معمر بن المثنى كان ابو نواس للمحدثين مثل امرء القيس للمتقدمين وقال الجاحظ
ما رايت اعلم باللغة من ابي نواس مات سنة ست وتسعين ومائة وقيل بعدها
او قبلها وله نحو من ستين سنة ويحكي عنه حكايات غريبة رحمه الله عوض قوله
كقولهم لا افعله عوض العائضين وفي الصحاح ويقال لا اتيك عوض العائضين كما
يقال لا اتيك دهر الداهرين وفي حواشي التسهيل للمصنف انما قلنا بان عوض حالة
الاضافة معرب لاتفاقهم على الفتح مع الاضافة واختلافهم فيه عند عدمها
قوله مبني ان لم يضف لقطعه عن الاضافة في اللفظ دون المعنى فاشبه الحرف
في افتقاره الى غيره قوله ومبني لبان ابي احرم رضيعي لبان اي احرم حال من
الندى والمحلق في قوله فبله تشب لمقرورين يصطليانها وبات على النار الندى
والمحلق وقد تقدم شرحه في الباب المؤخرة وتدي ام على تقدير حرف الجر اي من
ثدي ام وهو متعلق برضيعي ويجوز ان يكون بدلا من لبان على الموضع ولا نجم
بمهملتين هنا الليل وقيل الرحم والتا بمعنى في اي تحالفنا في ظلمة الاحشا قبل
الولادة وقيل بدق الجمر وقيل الرماد اي تحالفا عند ذلك وفي الشرح لا اعرف احدا جعل
الباء بمعنى عند فما ادري هذه العزيمة من اين جاءت واقول لعلها جاءت من
مجازته الظرفية لانها لا تنحا الغابة في نفس الرق ولا في نفس الرماد بل عنده ولغيره
قوله فقيل ظرف لتفرق فان قيل فانما يكون ظرفا لتفرق على القول بان لا ليس
لها الصدر لا على القول بان لها الصدر مطلقا او اذا وقعت في جواب القسم وهو
الصحيح وهي هنا وقعت في جواب كما انا اجيب بان عوض كما قال الرضي لكثرة
استعماله في القسم مع ان معناه ابدا والتنبيه فيه من التاكيد ما يفيد فائدة
القسم ولاجل افادته افادة القسم قد يتقدم على عامله فانما يقام الجملة القسمية
واذ كان عامله مقترنا بحرف يمتنع عمله فيما تقدمه نحو عوض لا اتيك وعوض
ما اتيك انتهى وعلى هذا فعوض في البيت متقدم على عامله قائم مقام الجملة
القسمية بيان لتحالفنا قوله حلفت بما يراق الى آخره اي بدما ما يراق من
مائر الدم اذا ماج والانصاب جمع نصب بضمتين وقد يسكن ثانيه وهو ما نصب
ليعبد من دون الله قوله ولو كان كما زعم لم يتجه بناؤه في البيت في الشرح
يمكن تصحيح كلام ابن الحاجب بان يكون معنى قوله ان عوض قسم انه بسد مسد
القسم وبناؤه حينئذ متجه لا ظرف مقطوع عن الاضافة فان قلت قوله وهو

عوض

اسم

اسم صنم يأبي ذلك قلت انما يأباه لو كان الضمير عائدا على عوض بقيد كونه
ظرفا سد مسد القسم وهو ممنوع بل هو عايد على عوض لا باعتبار هذا القيد
بل باعتبار لفظه فقط ويكون هذا من الاستخدام المذكور في البديع
وهو ان يراد بلفظ احد معنييه وبضمير المعنى الاخر او يراد باحد ضميرين احد
المعنيين وبالضمير الاخر المعنى الاخر انتهى واقول لا يخفى ما فيه من التكلف
والخروج عن الظاهر عسى قوله فعل مطلقا اي سوا اتصل بالضمير المنصوب
او لم يتصل قوله لا حرف مطلقا خلافا لابن السراج وثعلب فانهما ذهبا الى عدم تصرف
عسى وكونه بمعنى لعل قال الرضي واتصال الضمير المرفوع بعسى يدفع ذلك الا ان
يعتذر عنه بان الحاق الضميرية لكونه شابه الفعل لكونه على ثلاثة احرف كما
قال ابو علي في ليس لما قال بحرفيتها قوله ومعناه الترجي في المحبوب والاشفاق في
الخوف في المكروه قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق
في المكروه انتهى وفي عسى من الله واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق عليه تعالى
اذ لا يكونان الا في المجهول وقوله تعالى عسى ربه ان طلقكن للتخويف لا للخوف
والاشفاق كما ان او في كلامه تعالى للابهام والتشكيك لا للشك قوله وقد
اجتمعا في قوله تعالى وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو
شر لكم عسى الاولى للاشفاق المخاطبين نظرا الى ما عندهم من الكراهة والثانية
لترجيهم نظرا الى ما عندهم من المحبة وفي الشرح وعسى الاولى في الاية للترجي ه
والثانية للاشفاق نظرا الى ما في نفس الامر وفي تفسير البيضاوي وعسى ان تكرهوا
شيئا وهو جميع ما كلفوا به فان الطبع يكرهه وهو مناط صلاحهم وسبب فلاحهم
وعسى ان تحبوا شيئا وهو جميع ما نهوا عنه فان النفس تحبه وتهواه وهو يفضي بها الى الردى وانما ذكر عسى لان النفس اذا ارتاضت ينعكس الامر عليها
وفي حاشية التفتازاني ولا يلزم منه كراهة حكم الله تعالى ومحبة خلافه وهو
بنافي كمال التصديق لان معناه كراهة نفس ذلك الفعل ومشقته كوجع الضرب
في الحد مع كمال الرضى بالحكم والاذعان له وهذا كما تقول ان الكل بقضاء الله
ومشيته مع ان الكفر مكروه منكر غاية الانكار كالقبائح والشرور قوله
واجيب بامور احدها انه على تقدير مضاف قال الرضي هذا تكلف اذ لم يظهر
المضاف في اللفظ الا في الاسم ولا في الخبر قوله ومثله ولكن البر من امن بالله
في الشرح هذه الاية تركيب واحد جزئي حذف منه المضاف للقرينة وما
نحن فيه كلي ينطبق على ما لا يكاد ينحصر من الجزئيات اذ ليس الكلام في عسى
زيد ان يقوم بخصوصه بل فيه وفيما شابهه واقول مراد المصنف من ذكر
المثل هنا مجرد التنظير في حذف المضاف من الاسم او الخبر قوله والثاني انه
من باب زيد عدل يعني في الاخبار بالمصدر عن اسم العين وقال الكوفيون في
ذلك ان المصدر بمعنى اسم الفاعل وقال البصريون انه على تقدير ذو واضافة

عسى

الى المصدر وقيل جعل المصدر نفس المشخص على سبيل المبالغة قوله والثالث
ان ان زايدة قال الرضي فيه نظر لان الزايد لا يلزم الا مع بعض الكلم ولزومه مطردا
في موضع معين مع اي كلمة كانت بعيد قوله وليس بشي لانها قد نصبت ولانها لا
تسقط الا قليلا وفي الشرح اما الرد بالاول فانما يتمشى على قول غير الاخفش والا
فهو يجوز ان الزايدة ناصبة واما الرد بالثاني فللخصم ان يقول كم من زايد يلزم
فلم يكن عدم سقوطه مواترا في زيادته انتهى واقول فيما نقلناه انفا من كلام الرضي
جواب عن هذا الثاني واما الجواب عن الاول فظاهر قوله والقول الثاني انها فعل
متعد بمنزلة قارب قال الرضي وفيه نظر اذ لم يثبت عسى بمعنى المقاربة لا وضعا
ولا استعمالا قوله وهو مذهب الكوفيين قال الرضي قال الكوفيون ان يفعل في
محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال والذي ارى ان هذا وجه قريب فيكون
في نحو الزيدون عسى ان يقوموا مرجا ما كان بدلا من الفاعل بكان الفاعل والمعنى ايضا
يساعد ما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى يتوقع فمعنى عسى زيد ان يقوم توقع وترجى
قيامه قوله ويرده ان يكون حينئذ بدلا لازما يتوقف عليه فايدة الكلام وليس
هذا شان البدل وفي الشرح لهم ان يقولوا اي مانع يمنع من وقوع البدل لازما في بعض الصور
مع مجي مثل ذلك في بعض التوابع كوصف مجرور رب اذا كان ظاهرا والبدل اولى بذلك
لانه المقصود بالحكم واقول قد اشار المصنف الى المانع بقوله وليس هذا شان البدل قوله
عسى الكرب الى اخره هذا لهدبة ابن خشرم العذري قتل صبرا قصاصا لقتله ابن عمه وكان
معاوية عرض على ولي القتيل سبع ديات فابى الا قتله فقتله وهو اول قتيل قتل صبرا
بعد عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولما ارادوا قتله قال لاهله بلغني ان القتيل يعقل بعد سقوط
راسه فان عقلت فاني قابض رجلي وباسطها ثلاثا ففعل ذلك ذكر المصنف في الباب
الخامس ان فرج مبتدا ووراه خبره والجملة خبر يكون واسمها ضمير يعود الى الكرب
ولا يجوز ان يكون فرج اسم يكون ووراه خبرها لئلا يصير الفعل من خبر عسى اجنبيا
عن اسمها قوله اكثرت في العذل ملحا الى اخره العذل بالعين المهملة المفتوحة والذال
المعجمة الساكنة الملامة والالحاح بمهملتين الملازمة قوله وقولهم في المثل عسى الغوير
ابوسا الغوير بمعجمة مضمومة وواو مفتوحة بعدها يا التصغير ما لكلب الابوس
بضم الهمزة بعد الموحدة جمع بوس وهو العذاب او الشدة في الحرب واصل هذا المثل
قالته الزبا لقومها عند رجوع قصير اليها من العراق ومعه الجمال عليها الغرائر
فيها الرجال وكان الغوير في طريقه لعل الشر ياتيكم من جهة الغوير قوله
والصواب انهما مما حذف فيه الخبر اي يكون ابوسا واكون صايما لان في ذلك ابقا
لهما على الاستعمال الاصلي الاولى ان يقول اي ان يكون ابوسا وان اكون صايما لان الاصل
في خبر عسى ان يكون بان قال الرضي وقال بعضهم التقدير ان يكون ابوسا وان اكون
صايما وجاز حذف ان مع الفعل مع كونها حرفا مصدريا لقوة الدلالة وذلك لكثرة
وقوع ان بعد مرفوع عسى فهو كحذف المصدر وابقا معموله وقيل التقدير يباس ابوسا
فيكون

فيكون معمولا مطلقا كقوله تعالى فطفق مسحا وفي المثل على هذا التاويل مجاز في الاسناد
لا فاعل باس ضمير الغوير وقال ابو علي جعل عسى بمعنى كان ونزله منزلته وقال ابن جني في
الرسايل الطبرية قلت لابي علي ابوسا في قولهم عسى الغوير ابوسا حال قال نعم كانه
قال عسى الغوير مهلكا والغوير واد قوله عسى طيئ الى اخره قال الرضي السين مستنطق
قايمة عند المتاخرين مقام ان لكونها للاستقبال والغلات بضم المعجمة عليه وهي
حرارة العطش والكلى جمع كلية او كلوة بضم الكاف والجوانح الاضلاع قوله وعسى فيهن
فعل ناقص ضمير فيهن عايد الى الثالث والرابع والخامس باعتبار ان كل واحد صورة
من صور استعمال عسى قوله والسادس ان يقال عساني وعساك وعساه وهو دليل
لان الاصل في عسى ان يتصل بها الضمير المرفوع قوله يا ابن الزبير طالما عصيكا قاله رجل
من حمير ولعده وطالما عنيتنا اليكا لنضربن بسيفنا قفيكا قوله والكاف بدل من
التا بدلا لا تصريفيا اعترض عليه بان هذا البدل ليس بمذكور في التصريف والجواب ان نسبته
الى التصريف ليس لانه مذكور فيه بل لانه من شانه ان يذكر فيه قوله والثاني ان الخبر
قد ظهر مرفوعا في قوله فقلت عساها نار كاس الى اخره لعلى ولو كانت باقية على
عملها واستعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع لم يرتفع الخبر بعدها فعسى في البيت
جارية مجرى لعل والضمير اسمها ونار كاس خبرها قال سيبويه ذلك وفي
الشرح ويحتمل البيت وجهين اخرين احدهما ان يكون نار كاس اسم عسى والضمير
المنصوب خبرها فيكون مثل اني عسيت صايما والثاني ان يكون ضمير النصب نايبا
عن ضمير الرفع وهو مثل عسى زيد قايم على ما حكاه ثعلب انتهى فان قيل يلزم على
الاول الاخبار بالمعرفة عن النكرة فجوابه ان كاسا هنا علم على امراة فما اخبر
قوله الا بمعرفة عن معرفة واذا قلت عسى ان يقوم زيد احتمل الوجهين يعني نقصان
وتمامها لكن يكون الاخبار في يقوم لا في عسى فان اعتبر يقوم متحملا للضمير كانت
عسى ناقصة وزيد اسمها وان يقوم خبرها وان اعتبر خاليا عن الضمير كان زيد
فاعل يقوم وعسى تامة مسندة الى ان يقوم زيد وفي الشرح فان قلت قد حكموا
في باب المبتدا بمنع تقديم الخبر اذا كان جملة فعلية فعلها مسندا الى ضمير مفرد
عايد الى المبتدا مثل زيد قايم فكيف ساغ هنا واسم عسى مبتدا في الاصل قلت
المسلة مختلف في اجرايها عند دخول الفعل الناسخ فمنهم من منع كما منع في باب
المبتدا ومنهم من اجاز قال ابن عصفور وهو الصحيح ووجه الفرق ان الابتدا
عامل معنوي والناسخ عامل لفظي والعامل اللفظي اقوى من العامل المعنوي فاذا تقدم
الفعل على المبتدا كان العمل للفعل لازما لكونه اقوى واذا تقدم على الاسم بعد عسى لم يكن
لازما واقول لقايل ان يقول ليس ان يقوم في عسى ان يقوم زيد على تقدير نقصان
عسى من تقديم الخبر الجملة على مبتدا به لان ان مع صلتها مفرد على قوله كما يقال
عــل
من علوه هو بسكون اللام وضم المهملة او كسرها قال في الصحاح وعلوا الدار وعلوها
نقيض سفلها وفي بعض نسخ المغني ضبط علوه بضم العين واللام وتشديد الواو

فيه نظر لان ذلك مصدر رعا لا في المكان او في الشرف او في الارض بمعنى تكبر ولبس معنى
المصدر مرادا هنا قوله يارب يوم لي لا اظله اي احرم اصل اظلله اظلل فيه فحذف الجار
توسعا واوصل الضمير بالفعل وارمض بفتح الاول والثالث اي اشتد حره المضارع رمض
يرمض كعلم يعلم واضحى بفتح الاول والحا المهملة مضارع ضحي بكسرها اي برز للشمس قوله
لا وجه لبنايه لو كان مضافا لغير لا وجه لبنائه على الضم لان علة البنا فيه على الضم
شبهه بالغايب وهو منتف حالة الاضافة وفي الشرح بل له وجه وهو اضافته لله
للمبني كما مر في سواك وسيابي في غير وا قول الاضافة الي المبني علة لمطلق البنا
لا للبنا على الضم والواقع في كل مبني لاضافته الي مبني انما هو البنا على الفتح قوله
والمعنى انه تصيبه الرمضا من تحته وحر الشمس من فوقه هذا بيان لحاصل المعنى فان
استزاد الحر من اسفل سببه عدم اصابة الرمضا له والبروز للشمس سبب لحر الشمس
من فوقه قوله اقب من تحت عريض من عل في القاموس القبب رقة الخصر وطور
البطن قوله كجلمود صخر حطه السيل من عل هذا عجز بيت مكر مفر مقبل مدبر معا
والكر بكسر الميم وفتح الكاف من كر يكر والمفر بكسر الميم وفتح الفا من فر يفر والجلمود
بضم الجيم الحجر العظيم الصلب والحط الالقا من علو عل قوله وهي اصلها عند من زعم
زيادة اللام قال الرضي اللام الاولى زايدة عند البصرية اصلية عند الكوفية لان
الاصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة لان مبناها على الخفة والبصرية نظروا الي
كثرة التصرف فيها والتقلب بها وجواز زيادة التا فيها نحو لعلت قوله لا تهين الفقير
الي آخره قاله الاضبط جاهلي عظيم قديم قبل الاسلام بنحو خمسمايه سنة وكني بالركوع
عن انحطاط الحال وآخر هذا البيت فصل حبال البعيد ان وصل الحبل واقص القريب
ان قطعه واقنع من العيش ما اتاك به من قر عينا بعيشه نفعه وهذه الابيات
من المنسرح دخل الاول منها الخرم بالرا المهملة الخبن في مستفعلن الذي في اوله
فصار فاعلن وهو لا ينبغي وذلك على سبيل الشذوذ قوله وهما بمنزلة عسي الضمير
المثنى عايد الي عل ولعل وكذلك الضمير في بهما ولامهما وجوابهما وعقيل بضم العين
المهملة وفتح القاف قوله والكسر على اصل التقا الساكنين لان اللام الاولى ساكنة
وكذا الثانية في الاصل اذ الاصل للمبني ان يكون بناؤه على السكون قوله على صرف
الدهر الي آخره الصروف بضم المهملة الحوادث جمع صرف بفتحها والدولة بفتح المهملة
ومنها الغلبة في الحرب وقيل في المال بالضم وفي الحروب بالفتح والله المشدة والزفرات
بفتح الفا جمع زفرة بسكونها وهي ادخال النفس بشدة وسكتت فان زفرات الصدور
قوله وسياتي البحث في ذلك يعني في الباب الرابع في اقسام العطف قوله لعل
التفاتا الي آخره الرحم بضم الرا الرحمة قال الله تعالى واقرب رحما عنه قوله
قال الحريري لحن جملة قال الحريري لحن خبر مبتدا اوه قول بعض المولدين ولحن
خبر مبتدا محذوف عايد على المبتدا المذكور والجملة منه ومن مبتدايه مقول قال
والحريري هو ابو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري صاحب المقامات كان

احد

احدا ايمة عصره ولد سنة ست واربعين واربعماية وتوفي سنة ست عشرة
وقيل احدى عشرة وخمسماية بالبصرة والحريري نسبة الي الحرير لعمله او لبيعه قوله
بل كل كلمة ذكرت مرادا بها لفظها يعني انه يسوغ في كلمة اريد بها نفسها ان تقع فاعلا
ومبتدا الي غير ذلك من تصرفات الاسما التي اريد بها مدلول مغاير للفظها وان
تعرب كقوله ليت وهل ينفع شيا ليت وان تحكى اصلها وهو الاكثر وفي كلام العضد
ما يقتضي ان دلالة الكلمة على نفسها وضعية قال التفتازاني ولا خفا في ان هذا ليس بوضع
قصدي لكن هل يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على انه يطلق اللفظ
ويراد نفسه والظاهر اللزوم لانا اذا قلنا ضرب فعل ماض ومن حرف جر فالدال
اسم والمدلول فعل او حرف ودلالته عليه ليست الا بذلك الاتفاق والاصطلاح
والتحقيق انه وضع على لكن مثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والا كان جميع الالفا
مشتركة ولا قايل به فكان المعتبر في الاشتراك الوضع قصدا والمدلول مغاير للفظ
قوله دولنا اسم للحضور موافق لعبارة ابن مالك في الشرح غاية ما فعله ابن مالك
انه حذف المضاف لقرينة فان قلت ما القرينة قلت كونه عد هذه الكلمة في
الظروف المكانية وجعلها منها ثم موافقة ابن مالك في الخطا لا تكون عذرا له في
ارتكابه قوله ويفترقان من وجه ثان وهو ان لدن لا تكون الا فضلة بخلافهما
الوجه الاول هو ما اشار اليه انفا من ان عند لمكان الحضور ولدي لحا فيهما مطلقا ولدن
لما فيهما اذا كان المحل محل ابتدا غاية وفي الشرح فان قلت يجوز ان يقال علم من لدن
زيد مسا على للمفعول ونيابة الظرف عن الفاعل قلت انما تجيز نيابة الظرف غير المتصرف
الاخفش والجمهور على خلافه وعليه فلا نقض قوله وهي مبنية في لغة الاكثرين
فيه به لان قيسا تعربها وبلغتهم جات قراءة من لدنه بضم الدال وكسر النون قال
ابن الحاجب بنيت لدن لان من احوالها ما هو على حرفين وهو وضع الحرف فبني للشبه
الوضعي وحملت لدن عليه قوله لدن شبت حتى شاب سود الذوايب هذا عجز بيت صدره
صريع غوان راقهن ورقنه والصريع المصروع اي المطروح على الارض والغواني جمع غانية
وهي التي غنيت بجمالها وحسنها عن التزين وراقه الشي اعجبه والذوايب جمع ذوابة
بذال المعجمة وهمزة قلبوها في الجمع واوا كراهة وقوع الف الجمع بين همزتين قوله والنصب
على التمييز في الشرح ظاهره انه تمييز عن لدن نفسها وكان وجهه ان مدلوله مبدا
وقت مبهم فيفسر ذلك المبهم بغدوة وفي شرح الرضي دال لدن قبل نون ساكنة تفتح
وتضم وتكسر ثم قد تحذف نونه فشابهت حركات الدال حركات الاعراب من جهة
تبدلها وشابهت النون التنوين من جهة جواز الحذف فصار لدن غدوة الي او تشبيها
بالمفعول في نحو ضارب زيدا وغدا بعد لدن لا تكون الا منونة وان كانت معرفة اما
تشبيها بالتمييز واما بالوجدانا التنوين لم نرا منصوبة هي ام مجرورة قوله ومريات
هو بفتح الميم واسكان الموحدة وفتح الرا لقب واسمه ابو بكر احرفا الغين المعجمة عن قوله
ان فهم معناه اي معنى المضاف اليه وفي بعض النسخ معناها اي بمعنى الاضافة قوله

وقولهم لا غير لحن في الشرح لا نسلم ذلك فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتابعه على
ذلك شارحوا كلامه ومنهم المحققون وحكى الزمخشري في المفصل لا غير وليس غير
قال الاندلسي واما لا غير فان ابا العباس كان يقول انه مبني على الضم مثل قبل وبعد
واما ليس غير فكذلك الا ان غيرا في موضع نصب على خبر ليس واسم ليس مضمر لا يظهر
لانها هنا للاستثنا وانشد ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل جوابا به
بحوا عتمد فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير تسال فالعجب انه رحمه الله يبوح هنا
بان هذا التركيب لحن ثم يستعمله في كثير من كلامه وكان مستنده في اللحن قول
السيرافي فيما حكاه عنه صاحب القاموس لحروف انما يستعمل اذا كانت غير بعد ليس
ولو كان مما يقاعدها في الالفاظ لجاز لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع
انتهى قوله وحذف المضاف لفظا ونية تنوينه هكذا وقع في اكثر ما رايناه من النسخ
والصواب ان يقال وحذف المضاف اليه كما وقع في بعضها وحذف ونية مجرور لان
بالعطف على اضمار الاسم قوله وقال ابن خروف يحتمل الوجهين يعني الاعراب والبنا
وابن خروف هو ابو الحسن علي ابن محمد بن علي الحضرمي الاندلسي الاشبيلي شرح
كتاب سيبويه والجمل للزجاجي توفي سنة عشر وستماية وقيل سنة تسع وستماية
والحضرمي نسبته الى حضرموت قوله لان المعرف الجنسي قريب من النكرة يعني سوا
كان اسما موصولا او معرفا باللام او بالاضافة وذلك لان المعرف الجنسي في المعنى
كالنكرة وان كان في اللفظ كالمعرفة قال السفاقسي ورده بانه على خلاف اصلهم ان
المعرفة لا تنعت الا بالمعرفة والمراعى في ذلك اللفظ لا المعنى قوله ولان غيرا اذا
وقعت بين ضدين ضعف ابهامها لان المراد بها حينئذ غير متعين ولهذا قال ابن السراج
ان غيرا تتعرف اذا كان المغاير واحدا نحو الحركة غير السكون قوله وترده الاية
الاولى في الشرح انما ترده لو اعترف ان غيرا في الاية الاولى صفة والاقرب الجائز
ان يقول انه بدل قوله والثاني ان يكون استثنا وقد اسلفنا في حرف الا الكلام على
كون غير للاستثنا فليراجع ثمة قوله فيعرب باعراب الاسم التالي الا في ذلك الكلام
وذلك لان الاسم الذي بعدها لما كان مشغولا بالجر لاضافتها اليه جعل الاعراب
الذي كان يستحقه للاستثنا عليها قوله يقرا برفع غير هي قراءة ابن كثير وابي
عمرو وحمزة وعاصم قوله اما على انه صفة للقاعدون هذا التوجيه الاكثرين
وهو قول سيبويه كما ان غير صفة في غير المغضوب عليهم قوله ولو بدل قراءة
النصب هي قراءة نافع وابن عامر والكسائي وهي على الاستثنا من القاعدون وقيل
من المؤمنين قال ابو حيان والاول اظهر لانه المحدث عنه وقيل على الحال من القاعدون
ووجه التاييد ان النصب الاظهر ان يكون على الاستثنا وهو يوافق رفعه على انه
بدل فسقط قوله في الشرح ولقايل ان يقول انما يكون النصب مويدا للبدل لو
تعين كونه على الاستثنا وهو ممنوع لجواز كونه على الحال فيويد الوصف اذ الحال
في المعنى صفة . الا خارج السبع اي القراءات السبع وفي بعض النسخ السبعة

اي

اي القرا السبعة قوله لانه لا وجه لها الا الوصف يعني وعلة حسنة مفقودة
وفي الشرح فان قلت لم لا يجوز كونها بدلا قلت لان النكرة اذا ابدلت من معرفة
بدل كل وجب نعتها كما صرح به غير واحد والنكرة في الاية لم توصف فامتنع جعلها
بدلا ولقايل ان يمنع فيه فقد قال الفارسي في الحجة يجوز ترك الوصف اذا استفيد
من البدل ما ليس في المبدل منه نحو مررت بابيك خير منك وما في الاية من هذا القبيل
قوله وعلى التشبيه بظرف المكان لاشتراكهما في الابهام قوله ابن اباذش هو بالباء
الموحدة والذال المعجمة المكسورة والشين المعجمة من نحاة المغرب قوله لم يمنع الشرب
منها الى اخره الضمير للناقة المتقدم ذكرها والاوقال جمع وقل بفتحتين وهي الحجارة
وصحت الاضافة لانها في الارض التي نبتت فيها شجرة تلك الغصون او بفتح الاول
وسكون الثاني وهي شجر المقل او ثمره وفي شرح شواهد الكتاب الاوقال الاعال
ومنه التوقل في الجبل وهو الصعود فيه والمعنى لم يمنعها من الما الاصوات حمامة ذكرنا
من غصن محتنتا على السير وقيل المعنى لم يمنعها ان تشرب الا انها سمعت صوت حمامة
فنفرت يريد انها حديثة النفس وذلك محمود فيها قوله وذلك في البيت الاول
اقوى لانه انضم فيه الى الابهام والاضافة فيه لمبني تضمن معنى غير الا يعني وتضمن
الاسم معنى الحرف مقتضي لبنايه وفي الشرح وفيه نظر اما اولا فلانا لا نسلم فقد
تضمن الا في البيت الثاني فان التفريغ فيه جائز وان كان موجبا اجراء له مجرى
النفي كما في قوله تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره واما ثانيا فلان تضمن معنى الحرف
موجب للبنا لا مجوز له والبنا في البيت من قبيل الجائز لا الواجب بدليل انه روي بالضم
واقول التفريغ في الثاني وان كان جائزا الا انه خفي غير ظاهر فلا يصلح مقويا
بخلاف التفريغ في الاول ورواية الضم لا تقتضي ان البنا في رواية النصب من قبيل
الجائز دون الواجب وانما تقتضي ان النصب في البيت من قبيل الجائز دون الواجب
والكلام في الاول دون الثاني ولو سلم فانما يكون تضمن معنى الحرف موجبا للبنا اذا
لم يكن له معارض وفي غير معارض وهو لزوم الاضافة التي هي من خواص الاسما قوله
من مشكل التراكيب اشارة الى ان الاشكال في هذا البيت لتركيبه لا لمعناه قوله الحكمي
بفتح المهملة والحماسي هو ابو نواس وقد ذكرناه في عن قوله بل لما اضيف اليه مرفوع
يعني عن الخبر لما بكسر اللام وتخفيف الميم خبر مقدم وفي اضيف ضمير عايد على غير والضمير
المجرور بالى عايد على ما ومرفوع مبتدا موخر وقد حرفه بعضهم بفتح اللام وتشديد
الميم فوقع في خبط قوله انا ابن جلا هذا اول بيت وهو انا ابن جلا وطلاع الثنايا
متى اضع العمامة تعرفوني والثنايا جمع ثنية وهي العقبة وفلان طلاع الثنايا اي
ركاب لصعاب الامور قوله اي انا ابن رجل جلا الامور اي كشفها وقيل انا ابن رجل
جلا اي انكشف امره وقيل جلا ها هنا علم وحذف منه التنوين لانه محكي كيزيد
في قوله نبيت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد لا لانه غير منصرف للعلمية
ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما يختص بالفعل ولا

فاوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه
ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي والا فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه قوله
ترمي بكفي الى اخر الضمير في ترمي عائد الى الكبدا في قوله ما لك عندي غير سهم وحجر
وغير كبدا شديدة الوتره و الكبدا القوس التي يملوا مقبضها الكف قوله ابن الخشاب
هو بمعجمتين وموحدة في اخره من نحاة بغداد المتاخرين وهو ابو محمد عبد الله بن
احمد البغدادي كان عالما في الادب والتفسير والحديث والفرايض توفي في سنة سبع
وستين وخمسماية ببغداد قوله وهو ظاهر التعسف في الشرح لعل ان ارتكابه خارج
عن طريق العرب المسلوك وانا اقول ان ثبت طريق معتبر مجي هذا المصدر المعين
في كلامهم فلا نزاع في قبوله ولا تعسف اذ ليس في ذلك الا حذف المبتدا لقرينة وهو
وهو كثير مقيس وجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل وهو مسموع كثير كزيد عدل وان لم يثبت عن
العرب استعمال ماسوف مصدرا فهذا الاعراب غير مقبول انتهى ما في الشرح واقول
مراده بالتعسف كثرة الاعتبار ومخالفة الظاهر كحذف المبتدا فيما نحن فيه وجعل
ماسوف مصدرا ثم جعله بمعنى اسم الفاعل وكثيرا ما يستعمل التعسف في ذلك قوله
من ابيات المعاني لعله من الابيات التي يسال عن معانيها قوله والجواب ان الهاء
في غيره للسوي في الشرح ويظهر لي وجه اخر وهو ان يقال المراد بالسوي
العدل والانصاف لا معنى غير وهو امر ثابت في اللغة صرح به الجوهري وغيره فالمعنى
لم تعدل عدله لعدل غيره انتهى واقول يحتاج مع كون العدل بمعنى السوي الى
تقدير مضاف حرف الفا الفا الموحدة قوله حرف مهمل اي اهمل عن العمل قوله احدها
الترتيب وهو لو عاد قال الرضي الفا تفيد الترتيب سوا كانت حرف عطف اولا
فان عطفت مفردا غير صفة فعلامتها ان ملابسة المعطوف لمعنى الفعل بعد
ملابسة المعطوف عليه بلا مهلة وان دخلت على الصفات المتتالية فان كان
الموصوف واحدا فالترتيب ليس في ملابستها لمدلول عاملها بل في مصادر تلك
الصفات كقوله جاني زيد الاكل فالنايم اي الذي ياكل فينام وان كان الموصوف
غير واحد فالترتيب في تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما في الجوامع نحو يقوم الا
قرا فالافقه فالاقدم هجرة فالاسن وان عطفت جملة على جملة افادت كون مضمون
الجملة التي بعدها عقيب مضمون الجملة التي قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعد عمرو
قوله وذكري وهو عطف مفصل على مجمل قال الرضي الترتيب الذكري ان يكون
المذكور بعد الفا كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها سوا كان ما بعدها تفصيلا لما
قبلها اولم يكن نحو ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبيس مثوى المتكبرين ونحو
واورثنا الارض نتبوا من الجنة حيث نشا فنعم اجر العاملين فان ذم الشي ومدحه
يصح بعد جري ذكره وبهذا تبين ان الترتيب الذكري ليس منحصرا في عطف المفصل
على المجمل كما هو ظاهر كلام المصنف قوله نحو فازلهما الشيطان عنها فاخرجهما
مما كانا فيه بنى المصنف رحمه الله التمثيل بهذه الاية على ان اخرجهما مما كانا فيه

تفصيل

تفصيل لازلهما الشيطان عنها لا امرا اخر مترتبا عليه وفي الشرح في التمثيل بذلك
نظر فان ضمير عنها اما للشجرة او للجنة وعلى الاول فالاية مثال لما يفيد الترتيب المعنوي
لان اخراجهما من الجنة كان بعد الازلال عن الشجرة وعلى الثاني فاين التفصيل الذي
يفيده المعطوف والذي كانا فيه هو الجنة اللهم الا ان يراد فاخرجهما مما كانا فيه
من النعيم والكرامة فيكون حينئذ من التفصيل بعد الاجمال انتهى وفي الكشاف
الضمير في عنها للشجرة اي فحملهما الشيطان على الزلة بسببها وتحقيقه فاصدر الزلة
عنها وعن هذه مثلها في قوله تعالى وما فعلته عن امري وقول الشاعر ينهون عن
اكل وعن شرب وقيل فازلهما عن الجنة بمعنى اذهبهما عنها كما تقول زل عن مرتبته
ومما كانا فيه من النعيم والكرامة او من الجنة ان كان الضمير في عنها للشجرة قال
التفتازاني اذ لو كان للجنة لكان الاخراج قبل الازلال او معه فلا يصح العطف
بالفا الا بتاويل وفي تفسير البيضاوي وتعضد كون ازلهما بمعنى اذهبهما قراه
حمزة فازالهما وهما متقاربان في المعنى غير ان زل تقتضي عثرة مع الزوال وازلاله
هو قوله هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى وقوله ما نهاكما ربكما عن هذه
الشجرة الا ان تكونا ملكين او تكونا من الخالدين ومقاسمته اياهما بقوله اني لكما
لمن الناصحين واختلف في انه تمثل لهما فقاولهما بذلك او القاه اليهما على طريقة
الوسوسة وانه كيف توصل الى ازلالهما بعد ما قيل له اخرج منها فانك رجيم
فقيل انه منع من الدخول على جهة التكرمة كما كان يدخل مع الملايكة ولم يمنع
ان يدخل للوسوسة ابتلا لادم وحوى وقيل قام عند الباب فناداهما وقيل
تمثل بصورة دابة فدخل ولم تعرفه الخزنة وقيل دخل في فم الحية حتى دخلت
به وقيل ارسل بعض اتباعه فازلهما والعلم عند الله قوله ونحو توضا فغسل وجهه
ويديه ومسح راسه ورجليه يحتمل ان يكون رجليه منصوبا باضمار غسل فيكون
من عطف الجمل وان يكون بالعطف على راسه فيكون اخبارا عن المسح على الخفين
قوله بين الدخول فحومل هذا البيت لامرا القيس وهو قفا نبك من ذكرى حبيب
ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل و السقط بكسر السين المهملة وسكون
القاف منقطع الرمل حين يستدق و اللوى بكسر اللام والقصر رمل يلتوي
و الدخول بفتح الدال المهملة موضع و حومل بفتح الحا المهملة موضع اخر قوله
وهي في كل شي بحسبه الا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما
الا مدة الحمل قال الرضي اعلم ان افادة الفا الترتيب بلا مهلة لا ينافيها
كون الثاني المرتب يحصل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزايه متعقبا لما تقدم
كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السما ما فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض
يبتدي بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة فجي بالفا ولو قيل ثم تصبح نظرا الى
تمام الاخضرار جاز وكذا قوله تعالى جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة
علقة نظرا الى تمام صيرورتها علقة ثم قال فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة

عظاما فكسونا العظام لحما نظرا الى ابتدا كل طور ثم قال ثم انشاناه خلقا اخر نظرا الى
تمام الطور الاخير واستبعاد المرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الانشا بالنسبة من الاطوار
المتقدمة **قوله** وقال الله تعالى الم تر ان الله انزل من السما ما فتصبح الارض مخضرة
الظاهر ان تصبح على حقيقته فيكون الاخضرار في وقت الصباح من ليلة المطر ويحتمل
ان يكون بمعنى تصير ولا يلزم ذلك والاول قول عكرمة وهو موجود في مكة وتهامة
قال ابن عطية وقد شاهدت في السوس الاقصى ونزل المطر ليلا بعد قحط فاصبحت
تلك الارض الرملة التي تنسفها الرياح قد اخضرت بنبات ضعيف انتهى **وفي** البحر
واذا كان الاخضرار متاخرا عن انزال المطر فثم جمل محذوفة اي فتهتز وتربو فتصبح
بين ذلك قوله تعالى فاذا انزلنا عليها الما اهتزت وربت **وفي** الكشاف فان قلت
هلا قيل فاصبحت ولم صرف الى لفظ المضارع قلت لنكتة فيه وهو افادة بقا اثر المطر
زمانا بعد زمان كما تقول انعم علي فلان عام كذا فاروح واغدو شاكرا له ولو قلت
فرحت وغدوت لم يقع ذلك الموقع فان قلت فما باله رفع ولم ينصب جوابا للاستفهام
قلت لو نصب لاعطى عكس الغرض لان معناه اثبات الاخضرار فينقلب بالنصب
الى نفي الاخضرار مثاله ان تقول لصاحبك الم تر اني انعمت عليك فتشكر ان نصبته
فانت ناف لشكره شاك لتفريطه وان رفعته فانت مثبت لشكره **قوله** وفا السببية
لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من
المهلة **في** الشرح لمصنف الحاجب ابن الحاجب في امالي القران عن الاية المذكورة وهي
قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السما ما والجواب ان الاصل في الفا السببية استلزامه
التعقيب وذلك لان السبب التام يستعقب مسببه من غير تراخ ولو كانت الفا
لا تدل على ذلك لم يجز دخولها في الجزا كما لم يجز دخول ثم والواو ثم جز السبب
قد يقع بينه وبين المسبب تراخ لعدم استكماله ما يقتضي وقوع المسبب لكن اطلاق
السبب على جزيه مجاز ومنه ان يسلم فهو يدخل الجنة اذ الاسلام ليس سببا تاما لدخول
الجنة بل لا بد من استمرار حكمه فمجموع وقوع الاسلام واستمرار حكمه هو السبب التام
لدخول الجنة انتهى **واقول** لا يريد النحاة بالسببية التي هي معنى الفا السببية
التامة التي هي مجموع ما يتوقف عليه وجود المسبب وانما يريدون بها اعم من ذلك
سوا كان سببا نحو ان كانت الشمس طالعة فالعالم مضي او شرطا نحو ان كان لي مال
فانا احج منه او غير ذلك نحو ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة **قال** الرضي
الفا التي لغير العطف لا تخلو من معنى الترتيب وهي التي تسمى فا السببية وتختص
بالجمل وتدخل على ما هو جزا مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيته فاكرمه ومن جاءك
فاعطه وبدونها نحو زيد فاضل فاكرمه ولعرفته بانه يصلح تقديرا اذا الشرطية
قبل الفا وجعل مضمون الكلام السابق شرطها فالمعنى في مثالنا اذا كان كذا فاكرمه
ومنه قوله فاخرج منها اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج **ثم قال** وقد تجي فا السببية
بمعنى لام السببية وذلك اذا كان ما بعدها سببا لما قبلها كقوله تعالى اخرج منها
فانك

فانك رجيم وتقول اكرم زيدا فانه فاضل فهي تدخل على ما هو الشرط في المعنى كما
ان الاولى تدخل على ما هو الجزا في المعنى انتهى **وفي** تلويح التفتازاني ثم لا يقال
قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم دليل على كون الواو للترتيب لان الفا للوصل والتعقيب
فيجب ان يكون غسل الوجه عقيب ارادة القيام الى الصلاة مقدما على غسل سائر
الاعضا وحينئذ يجب الترتيب لعدم القايل بالفصل وهو انه يجب تقديم الوجه من
غير ترتيب في البواقي لانا نقول المذكور بعد الفا هو غسل الاعضا فلا يقتضي الا كونه عقيب
القيام الى الصلاة وذلك حاصل على تقدير عدم رعاية ترتيب فيما بينها ثم اوردنا
سئلة واجوبتها **ثم قال** والجواب القاطع لاصل السوال منع دلالة الفا الجزايية
على لزوم تعقيب مضمون الجزا المضمون الشرط من غير تراخ وعلى وجوب تقدم
ما بعدها على ما عطف عليه بالواو وللقطع بانه لا دلالة في قوله تعالى اذا نودي
للصلاة الاية على انه يجب السعي عقيب الندا بلا تراخ وانه لا يجوز تقديم ترك
البيع على السعي انتهى **وفي** الشرح واستدلال التفتازاني باية الجمعة على عدم دلالة
الفا الجزايية على لزوم تعقيب مضمون الجزا المضمون الشرط غير متجه لان السعي
يجب عقيب الندا وجوبا موسعا فلا يلزم ايقاعه على الفور كالظهر يجب اول الوقت
ولا يجب اداوها فيه بل هو موسع الى اخر الوقت فكيف يتجه هذا الاستدلال
واقول ان قول التفتازاني للقطع الى اخره ليس استدلالا بل هو المنع لانه لا
يجوز في الجدل وانما هو سند المنع على ما لا يخفى على محصل وحينئذ فكلام الشارح
عليه كلام على السند وهو غير مسموع في الجدل **و**قول الشارح ان السعي يجب عقيب
الندا وجوبا موسعا فيه نظر لان المراد بالندا في الاية الاذان ولم يكن للجمعة
في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وزمن ابي بكر وعمر الا الاذان الذي عند الجلوس
على المنبر كان بين يدي الامام على ما روى ابو داود وقيل على باب المسجد وقيل
على الجدار وظاهر ان وجوب وقت السعي الذي ابتداوه عقيب هذا الندا لا يزيد
على السعي وان الجواب الموسع ما يزيد وقته عليه فلا يكون وجوب السعي موسعا
خصوصا اذا كان المراد بالذكر في الاية الخطبة او الصلاة والوضو من السعي اليها
ولذا قال عثمان رضي الله عنه لما جا الى الجمعة وعمر رضي الله عنه يخطب فقال لعمر لم
تحتبسون عن الصلاة الى هذا الوقت ما هو الا ان سمعت الندا فتوضات واتيت وزاد
في خلافته الاذان الذي قبل الاذان الذي بين يدي الامام لما راى كثرة الناس
واحتياجهم الى ذلك ولم ينكر عليه احد من الصحابة فكان اجماعا سكوتيا واستمر العمل
عليه **قوله** با احسن الناس ما قرنا الى قدم الجملة المجموعة من الشعر **وفي** الشرح ويجوز
ان يكون ما زايدة وقرنا منصوب على التمييز والمفا محذوف اي يا احسن الناس
قرنا وما بعده الى قدم او على اسقاط الخافض اي من قرن الى قدم **قوله** ومثله
ما بعوضة فما فوقها **في** الكشاف وما هذه ابهامية وهي التي اذا اقترنت باسم
نكرة ابهمته ابهاما وزادته شياعا وعموما نحو اعطني شيا ما اوصلته للتاكيد

نحو فيها ميتا فيهم وانت بعوضة لانها عطف بيان لمثلا او مفعول لاضرب ومثلا حال
عن النكرة مقدمة عليها او انتصب مثلا وبعوضة على انهما مفعولان لجري يضرب مجرى جعل
قال التفتازاني ولا خفا في انه لا معنى لقولنا يضرب بعوضة الا بضم مثلا اليه فتسمية
مثل هذا مفعولا ومثلا حالا لا يخلو عن بعد جدا وقولهم هو حال موطية غلط ظاهر فان مثلا
هو المقصود وانما يستقيم لو جعل بعوضة حالا ومثلا صفة له مثل انزلنا قرانا عربيا
قوله وانت التي حنت الى اخرة شعب لشنائك وعيني مهجتين على زنة فلس قال
في القاموس سهل بين مصر والشام منه زكريا ابن عيسى الشعبي المحدث وبرا موحدة مفتوحة
فمهملة على مثال قفا وعصى موضع بين مكة والشام قال وهذا معنى غريب الى ابو عبيد
البكري في المعجم وهي غريبة الزهري الفقيه قوله وهذا معنى لا الى لم ار من ذكره في الشرح
من حذق النحاة اذ لا يذكرون معنى من الى الا انا نسلم ارادة الترتيب في البيت الاول لاحتمال
ان يكون الى فيه بمعنى مع او تكون متعلقة بمحذوف اي مضموما الى ندا والبيت الثاني لا
يدل على ارادة الترتيب في البيت الاول اذ من الجائز ان يكون حب المكانين حصل له
في ان واحد لعدم حلوله فيهما على الترتيب ولو سلم دلالة البيت الثاني على الترتيب
في البيت الاول لم يدل على دعواه لان الترتيب الواقع في الثاني انما هو بثم لا بالفا ان
واقول استثناء النحاة اي منع ارادة الترتيب في البيت الاول لا يقتضي انهم لا يذكرون
هذا المعنى لجواز ان يذكروه لثبوته لغير هذا البيت وكلام المصنف صريح في استدلاله
هو بالبيت الثاني على مجرد الترتيب في الاول قوله احدها ان تدل على ترتيب معانيها
في الوجود من ذلك قوله تعالى كمثل صفوان عليه تراب فاصابه وابل الا ان
الفا هنا في جملة فعليه هي نعت فانما الفا دخلت في الصفة الثانية وهي اصابه
وابل لان ترتيبها في الممثل به على الصفة الاولى وهي عليه تراب متعين لان الممثل
به صفوان اصاب التراب الذي عليه وابل فاذهبه بخلاف كمثل جنة بربوة
اصابها وابل حيث لم تدخل الفا في الصفة الثانية التي هي اصابها وابل لعدم تعين
ترتبها في الممثل به على الصفة الاولى وهي بربوة و فرقا اخر بين الايتين وهو
ان الصفة الاولى في الاية الثانية ثابتة والصفة الثانية عارضة ومعلوم ان
العارضة مترتبة في الوجود على الثانية فلا حاجة الى ما يدل على ترتبها بخلاف
الصفتين في الاية الاولى فانهما عارضتان والثانية مترتبة على الاولى فلا بد
مما يدل على ترتبها وهو الفا فظهر الفرق بين الموضعين وحصل الجواب عن
قول ابي حيان في قوله تعالى كمثل جنة رجا في وصف صفوان قوله عليه تراب
ثم عطف عليه بالفا وهنا لم يعطف بل اخرج صفة وينظر ما الفرق بين الموضعين
انتهى قوله اي الذي صبح هو بفتح الموحدة الخفيفة قوله ولابن زيابة هو
بزاي مفتوحة فمثناة تحتية مشددة وقد تخفف فموحدة بعد الالف اسم ابي الشاعر
كما قال المصنف او اسم امه كما قال المعري والحارث هو ابن همام الشيباني
قوله وذلك لانه يريد باللهف نفسي في الشرح يعني وذلك الذي قدرناه
من

من قولنا ان لا اكون لقيته فعلته انما ارتكبناه لاجل انه يريد باللهف نفسي فاقام
اباه مقام نفسه وفيه نظر فان هذا التقدير يمكن مع جعل التلهف متعلقا بابيه
انتهى هذا التقدير وان امكن مع جعل التلهف متعلقا الا ان الظاهر انه
متعلق به وقد جرت عادة العرب ان يقولوا يا لهف ابي ويريدوا باللهف
التفتازاني الشعر لابن زيابة في جواب الحارث بن همام الشيباني حين
قال ايا ابن زيابة ان تلقني لا تلقني في النعم العازب اي يا حسرة الى من اجل
هذا الرجل فيما حصل له من الاتصاف بهذه الاوصاف يجوز ان يكون على قصد
التهكم بمعنى انه لم يحصل له تلك الاوصاف ولهذا والله لو لاقيته وحلق لاب
سيفنا مع الغالب اي معي في الوقت لا عاظهر الغلبة له البيت مع انه من الحماسة
ومعناه على ما ذكرنا الشرح لغلط فيه فيقال زيابة هو الشاعر يظهر اللهف
والحزن لاجل الحارث ولسببه او زيابة اسم ابي المهجو والممدوح والحارث اسمه
انتهى الثاني منها وجه الفا ان تكون رابطة للجواب الرضي الجزا ان كان
مما يصلح ان يقع شرطا فلا حاجة الى رابطة بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة
لفظية من حيث صلاحيته ووقوعه موقعه وان لم يصلح لان يقع شرطا فلا بد من رابطة
واولى الاشيا الفا المناسبة للجزا معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزا متعقب
للشرط كذلك انتهى وذلك حيث لا يصلح لان يكون شرطا لا يقال الجزا اذا كان
مضارعا مثبتا مجردا عن حرف استقبال او مضارعا منفيا بلا يصلح للشرط وتكون
الفا فيه رابطة فلا يصح قوله وذلك لا يصلح لان يكون شرطا الا ان يريد الربط على
سبيل الوجوب لان الربط في الصورتين المذكورتين على سبيل الجواز لانا نقول
المضارع المثبت داخل في الجملة الاسمية بنا على مذهب سيبويه انه حينئذ
خبر مبتدا محذوف وسيذكر ذلك المصنف والمضارع المقرون بلا داخل في الفعل
المقرون بحرف استقبال بنا على ما ذكر ابن الحاجب من ان المضارع المقرون بلا يدخل
الفا عليه اذا كانت لا فيه لنفي الاستقبال ولا يدخل عليه اذا كانت لمجرد النفي وكل
من الجملة الاسمية والمضارع المقرون بحرف استقبال لا يصلح لان يكون شرطا
احداها ان تكون الجواب جملة اسمية لا يقال هذا ينتقض بنحو قوله تعالى وان اطعتموهم
انكم لمشركون لانا نقول القسم مقدر قبل الشرط والجواب له ويجوز حذف القسم من
غير لام موطئة لانا لا نسلم ان الجواب المذكور للقسم لكنه دال على جواب مثله مقدر
للشرط وهو بغير فا فيكون المقدر كذلك ولعود النقض لانا نقول الجواب المذكور انما يدل
على جواب مثله من غير اعتبار لوجود الفا وعدمها اذا اعتبار ذلك فيما نحن فيه انما هو
بالنظر الى خصوصية ذي الجواب نحو وان يمسسك الله بخير فهو على كل شي قدير
جرى المصنف هنا على ما هو الظاهر والا فقد صرح في اواخر الباب الخامس بان التحقيق
انه نحو قوله تعالى من كان يرجو لقا الله فان اجل الله لات ان يكون الجواب فيه محذوفا
لان الجواب مسبب عن الشرط واجل الله لات سوا اوجد الرجا ام لم يوجد وانما الاصل

فليبادر الفعل فان احل الله اف   الثالثة ان يكون فعلها انشائيا اي فعل الجملة الواقعة
جوابا سوا كان ذلك الفعل انشائيا بنفسه نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني او مرتفعي
نحو ان اصبح ماؤكم غورا فمن ياتيكم فان ياتيكم انشائي لكونه خبرا عن اسم استفهام وسوا
ايضا كان الفعل مذكورا كما مثل ام غير مذكور نحو ان قام زيد فوالله لا اقومن وان لم
يلب زيد فيا خسره رجلا   الشرح هذان من امثلة الجوابية الفعلية التي فعلها
انشائي فكان المناسب نظمهما في سلك فاتبعوني وفلا تشهد معهم بحيث يذكر الكل
من نسق واحد ويذكر فمن ياتيكم بما معين بعد الجميع والا فلا للفصل بما بين الامور المتناسبة
بل المناسب ان يذكر فمن ياتيكم بما معين في موضعه الذي ذكر فيه ولا يذكر بعد
الجميع لان الفعل فيه مذكور كما هو مذكور فيما قبله وليس بمذكور فيما بعده فلا فصل
به حينئذ بين الامور المتناسبة فان اهلك اي اخرج للحنق بالمهملة الغيظ والنظر النار
وتكاد تلتهب بالمثناة الفوقية لانه مسند الى ضمير اللظى وهو مونثة او بالمثناة
التحتية على اكتساب المضاف وهي لظى من المضاف اليه وهو الضمير التذكير
وانما دخلت في نحو ومن عاد فينتقم الله منه لتقدير الفعل خبرا لمحذوف هذا جواب
سوال يرد على قوله ان الفا تكون رابطة للجواب حيث لا يصلح الجواب لان يكون
شرطا تقديرا لسوال ان هذا منقوض بالفعل المضارع المثبت الواقع جوابا فان
الفا تدخله وهو يصلح لان يكون شرطا وتقرير الجواب ان الفا حينئذ ليست
بداخلة على المضارع وانما هي داخلة على مبتدا ذلك المضارع خبره فهي في الحقيقة
داخلة على جملة اسمية والجملة الاسمية لا تصلح لان تكون شرطا وهذا مذهب سيبويه
المبرد لا حاجة الى ذلك قال ابن جعفر ومذهب سيبويه اقيس اذ المضارع صالح
للجزا بنفسه فلولا انه خبر لمبتدا لم تدخل عليه الفا وقد اسلفنا في الا بالفتح والتخفيف
كلام الرضي في هذا فليراجع ثمة   وقد مر ان اذا الفجائية قد تنوب عن الفا يعني
وهي حينئذ لا تجامعها وانما تجامعها اذا كانت مقوية ومؤكدة لها لا نائبة عنها فسقط
قول الشارح قضية هذا ان لا تجامعها وقد   صاحب الكشاف عند قوله تعالى فاذا
هي شاخصة ابصار الذين كفروا واذا هي اذا الفجائية وهي تقع في المجازات سادة
مسد الفا كقوله تعالى اذا هم يقنطون فاذا جات الفا معها تعاونتا على وصل الجزا
فيتاكد ولو قيل اذا هي شاخصة او فهي شاخصة كان سديدا   وتقدم تاويله
يعني في الفصل الذي عقده لخروج اذا عن الاستقبال وهو ان الوصية ثابتة عن
ما علي كتب ولفظ الذي متعلق بها والجواب محذوف اي فليوص   ومنه حديث اللقطة فان
جا صاحبها والا استمتع بها   ابن مالك تضمنت هذه الرواية حذف جواب ان الاولى
وحذف شرط ان الثانية وحذف الفا من جوابها والاصل فان جا صاحبها اخذها والا
يجي فاستمتع بها واللقطة بفتح القاف المال الملتقط   كذلك تربط شبه الجواب بشبه
الشرط المراد بشبه الجواب ما كان مضمونه لازما المذكور وبشبه الشرط ما كان مضمونه
ملزوما المذكور وذلك في المبتدا اذا كان اسما موصولا بفعل او ظرفا ونكرة موصوفة بهما

لان

لان الموصول والموصوف حينئذ كاسم الشرط والصلة والصفة كالشرط والخبر
كالجزا الذي يدخله الفا   الرضي وكان حق الموصول في هذا ان لا يكون الا مبهما كاسم
الشرط لكن لكونه دخيلا في معنى الشرط جاز كونه خاصا نحو ان الذين فتنوا المومنين
والمومنات الاية فان المراد بها جماعة مخصوصة حصل منهم الفتن اي الاحراق وكذلك
كان حق الصلة ان لا تكون الا فعلا مستقبل المعنى كالشرط لكن لما لم يكن شرطا في الحقيقة
جاز ان يكون مما يقدر معه الفعل كالظرف وان لا يكون مستقبل المعنى نحو ان الذين
فتنوا المومنين والمومنات وكذا كان حق الخبر ان تلزمه الفا لكونه كالجزا لكن لما
لم يكن جزا حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية   وقائله خولان فانكح
فتاتهم هذا صدر بيت عجزه واكرومة الحيين خلو كما هيا وخولان بفتح الخاء
المعجمة قبيلة باليمن والفتاة الشابة   الصحاح والاكرومة لفعل الكريم
كالاعجوبة من العجب والمراد بالحيين هنا حي ابيها وحي امها والخلو بكسر المعجمة وسكون
اللام الخالية وكما في خبر لدى خبر وما كافة   انت فانظر لاي ذاك تصير هذا
عجز بيت من بحر الخفيف صدره ارواح مودع ام بكور والرواح من زوال الشمس
الى الليل والبكور ضده وبكر اي ذهب اول بكرة واسم الاشارة اعني ذاك مفرد
في اللفظ متعدد في المعنى لانه مشار به الى متعدد وكذلك اضاف ايا اليه وهي
انما تضاف الى متعدد   وقال ابن برهان تزاد الفا عند اصحابنا جميعا يعني البصريين   بين
لانه منهم ولعله يعني من عدا سيبويه لانه لا يقول بزيادتها   فاذا هلكت فعند
ذلك فاجزعي هذا عجز بيت صدره لا تجزعي ان منفسا اهلكته ويقع في بعض
النسخ البيت بتمامه الجزع خلاف الصبر والمنفس بضم الميم وكسر الفا المال الكثير
ويروى ان منفسا والتقدير على الاولى ان هلك منفس وعلى الثانية ان اهلكت
منفسا   الشرح والفا الزايدة هي الثانية والاولى فا الجزا لان الثانية لو كانت
فا الجزا والاولى هي الزايدة لزم تقدم معمول الجزا على فايه لان الظرف اعني عند
ذلك معمول لاجزعي انتهى   ان كانت اما محذوفة من البيت تكون الثانية فا الجزا
ظاهرا اذ يجوز تقدم معمول ما بعد فا السببية الواقعة جوابا لاما وان امتنع ذلك في
غيرها وان لم تكن اما محذوفة منه فكذلك الثانية فا الجزا وتقدم الظرف عليها للضرورة
لان الجزا هو الفعل والاصل في فا الجزا ان تكون داخلة عليه وقال ابو علي في البغداديات
الفعل المحذوف والمذكور في البيت مجزومان في التقدير وانجزام الثاني ليس على البدل
اذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على التكرير والتقدير ان اهلكت منفسا اهلكته وشاع
اضمار الفعل بعد ان قوله وتاول المانعون قوله خولان فانكح على ان التقدير هذه
في الشرح الفا على هذا للسببية لا للعطف لئلا يلزم عطف الانشا على الخبر قوله
على ان التقدير انظر فانظر في الشرح والفا على هذا للعطف لا للسببية تاكيدا للاول
بل هو ما سببي والمعنى انظر نظرا عقب نظر قوله والبيت الثالث ضرورة يجوز انه
يخرج على حذف اما والتقدير اما اذا هلكت فعند ذلك فاجزعي قال الرضي قد يحذف

اما لكثرة الاستعمال نحو وربك فكبر هذا فليذوقوه وبذلك فليفرحوا وانما يطرد ذلك
اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسر به انتهى وكان المصنف انما لم
يحمل البيت على ذلك لانه سيقول لا يجاسطر ان قول بعضهم في نحو بل الله فاعبد ان اما
محذوفة فيه اجحاف لكن لا يخفى الاجحاف وان منع من ذلك فانما يمنع منه في الآية دون
الشعر قوله وما يليهما معترض في الشرح ولا يمكن ان تكون الفاء حينئذ زائدة لانه يبعد
السعي فيما يدفع الزيادة ولا للعطف لانه يلزم عطف الانشاء على الخبر وتقدم المعطوف
على بعض المعطوف عليه فتكون رابطة لشرط محذوف والمجموع من الشرط والجزاء معترض
قوله او هو منصوب منصوب بمحذوف يفسره فليذوقوه في الشرح وهو شبيه
بالاشتغال في كونه منصوبا بمقدر يدل عليه المذكور وليس من الاشتغال حتى يقال
ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا او هو من الاشتغال وفصله اما
مقدرة اي اما هذا فليذوقوه قوله لما اتقى الى اخره الجرم بكسر الجيم الجسم والضاحي
البارز وينذب يذب بمعجمتين بينهما موحدة اي يذهب ويجي وفي الشرح ويمكن ان تكون
الفاء عاطفة على محذوف والتقدير يرضيها فتركت ضاحي جلدها قوله فقيل جواب لما
الاولى لما الثانية وجوابها هذا قول الفراء فانه قال الفاء في فلما جاءهم جواب لما الاولى
وكفروا جواب فلما جاءهم وهو عنده نظير قوله تعالى فاما ياتينكم مني هدى فمن تبع هداي
فلا خوف قال ويدل على ان الفاء ليست بمستانفة ان الواو لا تصلح موضعها
قوله وهذا مردود قال ابو حيان لانه لم يثبت من لسانهم لما جاء زيد فلما جاء خالد
اقبل جعفر قوله وقيل كفروا به جواب لهما لان الثانية تكرير للاولى وفيه نظر لان تكون
الثانية تكريرا للاولى يقتضي ان كفروا جواب للاولى لا لهما قال ابو حيان ذهب المبرد
الى ان جواب لما الاولى كفروا به وكررت لما لطول الكلام وهذا القول احسن لولا ان
الفاء تمنع من التاكيد قوله وقيل جواب للاولى محذوف هذا قول الاخفش والزجاج
ذهبا الى انه محذوف لدلالة المعنى عليه قوله وفيه اجحاف فهو بجيم بعدها حاء مهملة
يقال اجحفته الفاقة اي افقرته ولم تدع له شيئا وفي الشرح ووجه ما قاله المصنف
ان اصل اما زيد ففاضل مهما يكن من شيء فحذفت جملة الشرط وقامت اما مقامها فلو
حذفت بعد ذلك لزم حذف على حذف وهو امر ليس بالسهل قوله وهذا لا ينهض
مانعا من الحذف بدليل جواز حذف حرف النداء نحو يوسف اعرض عن هذا مع انه
الاصل ادعو المحذوف وجعل حرف النداء نائبا منابه ومع ذلك لم يمتنعوا من حذفه انتهى
واقول يمكن الجواب عن هذا بان في ذلك دعوى حذف على حذف من غير دليل
بخلاف حذف حرف النداء فانه لا يكون الا لدليل قوله وفيه بعد يعني من جهة ان
الزيادة خلاف الاصل قوله وعاطفة عند غيره والاصل تنبه فاعبدوا الله في
الشرح الظاهر انه ارتضى هذا الثالث فانه لم يقدح فيه بشيء وقدح في الاولين انتهى
ولا شك ان في حذف المعطوف عليه مع تقديم المعمول على حرف العطف تعسفا واقول
الفاء للقضاء لان الجميع قالوا بنظيره وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله كما قال الجميع

في

في الفاء في نحو اما زيدا فاضرب وفي الشرح ليس هذا قول الجميع لان منهم من يقول ما
في حيزها لا معمول للمحذوف مطلقا قوله وعاطفة عند مبرمان يعني حملا
على المعنى والتقدير تنبه فاعبد قوله عند ابي اسحاق يعني الزجاج مع ذلك
ابن ام قاسم في الجنى الداني وهو ابراهيم ابن محمد بن السري اخذ عن المبرد وتعلم حدث
عنه ابو محمد بن درستويه قال كنت اخرط الزجاج فلزمت المبرد وشرطت له كل يوم
درهما الى ان يفرق الموت بيننا فما زلت اعطيه الدرهم الى ان مات وعلمت القاسم
بن عبيد الله بن سليمان فما مضت السنون حتى مات والده وولي الوزارة فصرت
فصرت نديمه وحصل لي بسببه اموال توفي رحمه الله سنة احدى عشرة وثلاثمائة
قوله ولا يحسن اسقاطها لسهولة دعوى زيادتها في الشرح ليس بين الزيادة وجواز
السقوط تلازم فقد تكون الحرف لازما زائدا اقول لو سلم تلازم لكان على
التلازم بين حسن الاسقاط وسهولة دعوى الزيادة لا بين الزيادة وجواز
السقوط فليتامل قوله مسألة ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فكرهتموه
قال الزمخشري هو تمثيل وتصوير لما يناله المغتاب من عرض المغتاب على
افظع وجه وافحشه وفيه مبالغات شتى منها الاستفهام الذي معناه التقرير
ومنها جعل ما هو في الغاية من الكراهة موصولا بالمحبة ومنها اسناد الفعل
الى احدكم والاشعار بان احدا من الاحدين لا يحب ذلك ومنها ان لم يقتصر على
تمثيل الاغتياب باكل لحم الانسان حتى جعل الانسان اخا ومنها ان لم يقتصر على لحم
الانسان حتى جعله ميتا وقال الرماني كراهة هذا اللحم يدعو اليها الطبع
وكراهة الغيبة يدعو اليها العقل وهو احق ان يجاب لانه بصير عالم والطبع
اعمى جاهل قوله وقال الفارسي هذا القول والذي قبله مشترك في تقدير
انهم قالوا بعد الاستفهام ولا مختلفان في تقدير فكرهتموه قال ابو حيان والذي
قدره الفراء اسهل واقل تكلفا واجرى على قواعد العربية وهو فقد كرهتموه
فلا تفعلوه قوله وبعد تعدي في الشرح بعد ظرف مقطوع عن الاضافة مبني
على الضم معمول المحذوف والتقدير قول بعد هذا الكلام مثله تعدى ان
ابن النحوي فمعمول القول محذوف اي تنبه والفاء للسببية وهي هنا فصيحة
وبهذا انفهم توجيه قول المصنفين وبعد فخر سالني قوله المرسال الربع القوا
فتنطق هذا عجز بيت صدره وهل تخبرنك اليوم بيدا سملق والقوا بفتح القاف
والمد وقد يقصر الخالي الذي لا انيس به والسملق بفتح السين المهملة القاع
الاملس الصفصف قوله ولو كانت للسببية لنصب في الشرح لا نسلم صحة
هذه الملازمة وقد وقع الفعل مرفوعا مع تحقق السببية كما في قوله تعالى لا يؤذن
لهم فيعتذرون كما صرح به بعضهم لكن الاكثر مع السببية النصب واقول الملازمة
في كلام المصنف انما هي على الاكثر قوله الشعر صعب الى اخره ضمير فيه ولعله المنصوب
السلم ويجوز في الثاني ان تكون للشعر وضمير يعربه ويعجمه للمنصوب للشعر وضمير

به وقد مد الذي والحضيض القرار من الارض عند منقطع الجبل في قوله او مجازية
في الشرح كان ينبغي له ان يقول ولا احدها الظرفية مكانية كانت او زمانية وهي
اما حقيقية مثل كذا او مجازية نحو كذا والا فالمجازية ليست قسيما للمكانية والزمانية
واقول في العبارة حذف والتقدير وهي اما حقيقية مكانية او زمانية او مجازية
كذلك فقوله او مجازية قسيم للحقيقية المفهومة في صدر الكلام فان قيل الظرفية في
قوله تعالى ان المتقين في جنات ونهر حقيقية بالنسبة الى الجنات مجازية بالنسبة
الى النهر فيلزم استعمال كلمة في حقيقة ومجازا فما وجه عند القايل بمنع ذلك اجيب
بانه يقدر مضاف مجازي الظرفية شامل لهاتين الظرفيتين اي في نعيم جنات ونهر قوله
نحو ولكم في القصاص حيوة في الكشاف فهذا الكلام فصيح لما فيه من الغرابة وهو ان القصاص
الذي هو قتل وتفويت للحياة قد جعل مكانا وظرفا لها ومن اصابة محز البلاغة بتعريف
القصاص وتنكير الحياة لان المعنى ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حيوة
عظيمة وذلك انهم كانوا يقتلون بالواحد الجماعة او نوع من الحيوة وهي الحيوة الحاصلة
بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالقصاص من القايل انتهى قال التفتازاني معنى قوله
كلام فصيح كلام كامل في الفصاحة عالي الطبقة في البلاغة لاشتماله على الغرابة التي
هي من نكت البلاغة ولكونه من غاية المطابقة لمقتضى الحال قوله ومن المكانية
يعني الحقيقية ادخلت الخاتم في اصبعي والخفا والقلنسوة في راسي الاية فيها قلبا
لان الخاتم والقلنسوة ظرف والراس والاصبع مظروف لكن لما كان المناسب
ان يتحرك بالمظروف نحو الظرف وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا
الاعتبار قوله الرابع الاستعلا نحو لاصلبنكم في جذوع قال الرضي في هنا وفي
قول الشاعر بطل كان ثيابه في سرحة بمعنى على والاولى انها بمعناها لتمكن المصلوب
في الجذع كتمكن المظروف في الظرف قوله هم صلبوا العبدي في جذع نخلة هذا
صدر بيت لسويد ابن ابي كاهل وعجزه فلا عطست شيبان الا بأجدعا قوله
بطل كان ثيابه في سرحة هذا صدر بيت لعنترة وعجزه يحذى نعال السبت
ليس بتوءم والسرحة الشجرة العظيمة ويحذى بالذال المعجمة اي يجعل له حذاء اي
نعلا كذا في الشرح وفي الصحاح والحذو النعل واحتذى انتعل واحذيته نعلا
اذا اعطيته نعلا وهو يقتضي ان تقتضي يحذى في البيت بضم اوله وفتح ثالثه مبني
للمفعول والسبت بكسر المهملة جلود البقر المدبوغة بالقرظ والتوءم كل من
الولدين اللذين في حمل واحد ومعنى البيت انه شجاع طويل حتى كان ثيابه على شجرة
عظيمة من طوله تام القوى لانه لم يشاركه احد في بطن امه وانما خص نعال السبت
لانه كان لا يلبسها الا اشراف الناس وملوكهم قال ابن سيدة وانما كانت
في هنا بمعنى على لانه معلوم ان ثيابه لا تكون في داخل سرحة لان السرحة لا تشق
فتستودع ذلك الثياب ولا غيرها وهي بحالها سرحة وليس هذا كقولك فلان في الجبل لانه قد يكون في غار
من غيرانه ولهب عاليا عليه انتهى قوله مرادفة الباء اي في معناها الاصلي لها

وهو

وهو الالصاق حقيقيا كان او مجازيا لا في كل واحد من معانيها لان منها في الباء ما
لا يكون في له كالقسم ولا في بعضها اما كان لذلك ولانه لو كان كذلك لم يذكر نحو الظرفية
والمصاحبة اكتفاء بذكر المرادفة ولا في بعض غير اصلي لاقتضاء المرادفة الاصلية
اذ هي موافقة اللفظ المتعدد في الموضع للمعنى الواحد قوله وتركب يوم
الروع الى اخره الروع الفزع والفوارس جمع فارس على غير قياس والاباهر
جمع الابهر وهو عرق اذا انقطع مات صاحبه وفي الصحاح وهما ابهران يخرجان
من القلب ثم يتشعب منهما ساير الشرايين وهي بفتح المعجمة والراء بينهما تحتية
مكسورة العروق النابضة ومنبتها من القلب جمع شريان بفتح المعجمة وكسرها
وسكون الراء والكلى جمع كلية او كلوة قال الرضي والاولى انها في هذا البيت بمعناها
اي لهم بصارة في هذا الشان قوله خلافا لزاعمه هو الفرا قال انه في هنا بمعناها
الاستعانة والاستعانة مجازي كما صرح به الرضي قوله السابع مرادفة من
اي في المعنى الاصلي لها وهو ابتدا الغاية مطلقا عند الكوفيين وفي غير الزمان
عند البصريين سوا كان المجرور بها مكانا نحو من البصرة او غيره نحو هذا الكتاب
من زيد الى عمرو قوله الا عم صباحا الى اخره هذا البيت من قصيدة لامرئ القيس وفي
الصحاح عم صباحا كلمة تحية كانه محذوف من نعم بالكسر ينعم كما تقول كل من اكل
فحذفت الهمزة والنون تخفيفا وصباحا نصب على الظرف او التمييز عن النسبة
والطلل ما شخص من اثار الديار والعصر بضمتين وبضمة فسكون وبفتحه فسكون الدهر
وفي الشرح لا معنى لقوله ثلاثين شهرا في ثلاثة احوال يعني ارى بيت البعضية اذ كما
تكون الثلاثون شهرا بعض ثلاثة احوال تكون بعض اربعة فاكثر فلا يظهر لتخصيص
الثلاثة بالذكر معنى طايل وان كان هي اول المراتب التي يوجد فيها الثلاثون شهرا فلم يمكن
ان يكون من لابتدا الغاية اي ثلاثين شهرا ابتديت من ثلاثة احوال اي من انقضا يها
فيكون المراد خمسة اعوام ونصفا وهو المعنى الذي ادعى فيه ان في بمعنى مع لكن بطريق
اخرى غير تلك انتهى انتهى بل يظهر لتخصيص الثلاثة بالذكر عند ارادة البعضية
معنى طايل غير كونها اول مراتب وجود الثلاثين شهرا وذلك المعنى هو تاتي الوزن
بها والجناس في البيت دون خلافها قوله وفيه نظر لان ما ذكره في الناس ليس بقياسي بل
سماعي فلا يقاس عليه حرف غيره وفي الشرح الضمير يرجع الى القياس او الى قول ابن مالك
ووجه النظر ان المقيس عليه وهو فانظر بمن تثق لا تتعين الباء فيه للزيادة اذ يجوز كما
مر ان تكون من استفهامية انا ابو سعد الى اخره لا موصولة والكلام تم بقوله فانظر
ثم ابتدا استفهاما بقوله بمن تثق فلا حذف ولا تعويض قوله انا ابو سعد الى اخره دجا
الليل يدجو اظلم والبرندج بمثناة تحتية مفتوحة فرا مفتوحة فنون ساكنة
فدال مهملة مفتوحة فجيم الجلد الاسود وفي الشرح ولو جعل هذا البيت من قبيل
التجريد نحو لهم فيها دار الخلد لامكن وعليه فلا زيادة ولا نقص قوله الفاء قد
ترد على وجهين حرفية وستاتي واسمية وقد تبتدأ او على وجهين خبر وحرفية
مرفوع

يها

وعلى انه خبر اخر وبدل من الخبر واسمية معطوف عليه بنا على ان البا من حرفية واسمية
للنسب ويجوز جرهما على البدل التفصيلي من وجهين بنا على ان اليا فيهما المصدرية اي
الكون حرفا والكون اسما كاليا في الفاعلية والمفعولية بمعنى الكون فاعلا والكون مفعولا
وفي الشرح ينبغي ان تنضبط حرفية واسمية بالرفع فتكون مبتدا اخبر عنها بخبرين
متعاطفين ولا تنضبط بالجر على ارادة بدل التفصيل لان الحرفية والاسمية لا يصح ان تفسر
بهما المفصل الذي هو الوجهان اذ الوجه هو كونها حرفا او كونها اسما انتهى واقول بما
ذكرنا تبين ان الرفع ليس بمتعين وان الجر ايضا جايز وفي كلام الشرح تصريح بان الوجه
هو كونها حرفا وكونها اسما وهو معنى كون اليا المصدرية فليتامل قوله وهذه تستعمل
على وجهين مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية في لفظها ولكثير من الحروف في
وضعها يحتمل ان يريد ان مجموع الامرين علة لبنائها وان يريد ان كل واحد منهما
علة لبنائها وفي الشرح وليس شبهها بقد الحرفية في اللفظ موجبا لبنائها لا بد ان يضاف
الى الشبه اللفظي الشبه الكلي المعنوي وهو منتف هنا بدليل ان المرادف للنعمة معرب
مع مشابهته لا الى الحرفية في اللفظ واقول المشابهة لقد في لفظها مشابهة لها في وضعها
لكونها على حرفين والمشابهة لحرف في وضعه علة تامة للبنا وما ذكره من مشابهة
التي بمعنى النعمة لا الى الحرفية مردود بانه لا مشابهة بينهما في اللفظ لان الى الاسمية منونة
منونة بخلاف الى الحرفية ولو سلم مشابهة الى الاسمية لا لي الحرفية مشابهة لفظية
غير وضعية لكونها على ثلاثة احرف ومشابهة قد الاسمية لقد الحرفية مشابهة
لفظية وضعية لكونها على حرفين والمشابهة الثانية علة تامة للبنا دون الاولى
وقد صرح غير واحد بان شبه الاسم للحرف في الوضع ان يكون الاسم على حرف او حرفين قال
بدر الدين ابن مالك واما بنا الاسم لشبهه بالحروف في الوضع فاذا كان الاسم على حرف
واحد او حرفين فان الاصل في الاسما ان يكون على ثلاثة احرف فصاعدا والاصل في الحروف
ان يكون على حرف ولحرف كبا الجر ولامه او على حرفين كمن وعن واعلم ان هذه مبتدا كم
وتستعمل خبر وعلى وجهين في محل نصب على الحال ومبنية يجوز رفعه على انه خبر ثان
او بدل من الخبر ونصبه على انه بدل من محل آ وعلى وجهين او حال ثانية ولا يجوز جره
على انه بدل تفصيل من وجهين لان اليا فيه ليست للمصدرية ولا للنسب لان اصله
مبنوي اسم مفعول من البنا قلبت الواو يا وادغمت في اليا قوله ومعربة وهو قليل ظاهر
كلام المصنف ان بناوها في الكثير واعرابها في القليل قول واحد بالنظر الى استعمال
العرب لها وهو في الحقيقة قول البصريين ووجه البنا ما تقدم ووجه الاعراب ما
عارض وجهه تحتم البنا من ملازمتها للاضافة وفي الشرح بناوها مذهب البصريين
واعرابها مذهب كوفي وهو مشكل لان الشبه الوضعي موجود وهو كاف في تحتم البنا
فما وجه الاعراب فان قلت ملازمتها للاضافة قلت لو صح دافعا للبنا لم تبن في قد
زيد درهم بالسكون وهي حالتها الغالبة انتهى واقول ملازمتها للاضافة ليست دافعة
لبنائها بل لتحتمه فلذا اجاز اعرابها قوله والمستعمله اسم فعل مرادفة ليكفي في الشرح
لو

لقد

وجه

لوكانت مرادفة لها لكانت فعلا واللازم باطل ولا ادري لم جعلها بمعنى المضارع
مع ان الفي بمجي اسم الفعل بمعناه كلاما وابن الحاجب يا باه وقد صرح ابن هشام قاسم انها
بمعنى كفي انتهى واقول لا نسلم الملازمة في قوله لو كانت مرادفة لكانت فعلا وسند المنع
قول الرضي والذي حملهم على ان قالوا ان اسما الافعال ليست بافعال مع تادينها معاني
الافعال امر لفظي وهو ان صيغتها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها وتدخل
اللام على بعضها والتنوين على بعض قال وهي منقولة عن اصولها الى معنى الفعل
نقل الاعلام وليس بما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت موضوع للفظ الفعل
لا لمعناه بشي اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لا يخطر بباله لفظ اسكت
فعلمنا ان المقصود منه المعنى لا اللفظ انتهى ولو سلمت الملازمة لم اراد المصنف
بمرادفتها ليكفي انها دالة على ما يدل عليه يكفي لان اسما الافعال تدل على ما يدل عليه
نفس الافعال قال التفتازاني وتحقيق اسما الافعال ان كل لفظ وضع بازا معنى
اسما كان او فعلا او حرفا فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالته على
ذلك الاسم او الفعل او الحرف كما تقول في قولنا اخرج زيد من البصرة خرج فعل وزيد
اسم ومن حرف جر فتحمل كلا من الثلاثة محكوما عليه لكن هذا وضع غير قصدي لانه صار
به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى مسماه وقد اتفق لبعض الافعال ان وضعت لها
اسما اخر غير الفاظها تطلق ويراد بها الافعال من حيث دلالتها على معانيها وسموها
اسما الافعال فان من اسم موضوع بازا لفظ استجب او ما يرادفه من صيغ طلب الاستجابة
لكن لا ليطلق ويقصد به نفس اللفظ كما في الاعلام المذكورة بل ليقصد به استجب
الدال على طلب الاستجابة حتى يكون امين مع انه اسم لا ستجب كلاما تاما بخلاف
استجب الذي هو اسم لا ستجب الذي هو امر ولما كانت اسمية اسما الافعال مبنية على
هذا النظر فقد ذهب بعض النحاة الى انها اسما المصادر السادة مسد الافعال وان جعلها
اسما للافعال قصر للمسافة الا انهم احتاجوا الى الفرق بينها وبين المصادر السادة
مسد الافعال سيما التي لا افعال لها حيث بنيت هذه واعربت تلك انتهى قوله
قدني من نصر الخبيبين قدي يروى الخبيبين بكسر الموحدة قبل علامة الجمع على
انه جمع خبيب بضم المعجمة وفيه تغليب فان المراد به خبيب بن عبد بن الزبير وابو
عبد الله ابن الزبير وعمه مصعب ابن الزبير وقال ابن السكيت المراد به ابو خبيب ومن
كان على رايه ويروى الخبيبين على صيغة المثنى والمراد به ابو خبيب وابنه خبيب
قوله واما الثانية فيحتمل الاول ان يكون بمعنى حسب وهو واضح لكون عدم لحوق
نون الوقاية لها حينئذ ليس ضرورة كما هو الاصل اما على اعرابها فظاهر واما على
بنائها فعلى ما نقله ابن ام قاسم من انها حينئذ قد لا تلحقها النون ويحتمل الثاني
اي ان تكون اسم فعل على ان النون حذفت للضرورة او على ما قال الرضي ان اسما الافعال
يجوز ان لا يلحقها نون الوقاية لانها ليست افعالا في الاصل قوله اذ ذهب القوم
الكرام ليسي هذا عجز بيت صدره عددت قومي كعديد الطيس وليغ في بعض

السنح البيت بتمامه وفي الصحاح الطبس الكثير من الرمل والماء وغيرهما قوله ويحتمل
انه اسم فعل لم يذكر معموله فالياء للاطلاق والكسرة للساكنين في الشرح هكذا وقع
لغيره وهو مشكل فان حرف الاطلاق حرف مد يتولد من اشباع حركة الروي فلا وجه
له الا بعد تحريك الروي فاذن لم يلتق ساكنان اصلا واقول هذا الاشكال مبني
على ان الساكنين هاهنا الدال والياء التي للاطلاق وليس كذلك بل يتعين الجواز ان يكون
المراد بهما الدال والتنوين لان اسماء الافعال قد تنون للتنكير فكسرت الدال
من قد لالتقائها ساكنة مع التنوين ولحقتها الياء للاطلاق على ان قوله فان حرف الاطلاق
حرف مد يتولد من اشباع حركة الروي ظاهر في ان حرف الاطلاق مختص بالقوافي في الشعر
وظاهر كلام صاحب الكشاف انه غير مختص بها فانه قال في سورة فاضلونا السبيلا
وزيادة الالف لاطلاق الصوت جعلت فواصل الاي كقوافي الشعر وفائدتها
الوقف والدلالة على ان الكلام قد انقطع وان ما بعده مستأنف وقال في سورة الفجر
في اذا يسر ان التنوين بدل من حرف الاطلاق وياء يسر تحذف في الدرج اكتفاء
عنها بالكسرة واما في الوقف فتحذف مع الكسرة انتهى ثم في الشرح واما القول
في ذلك ما قاله سيبويه في باب وجوه القوافي في الانشاد ونصه واعلم ان الساكن
والمجزوم يقعان في القوافي ولو لم يفعلوا ذلك لضاق عليهم ولكنهم توسعوا بذلك فاذا
وقع واحد منهما في القافية حرك وليس الحاقهم اياه الحركة باشد من الحاقهم حرف
المد ما ليس هو فيه ولا يلزمه في الكلام ولو لم يفعلوا الا بكل حرف فيه من لضاق عليهم
ولكنهم اتسعوا فاذا حركوا واحدا منهما صار بمنزلة ما لم يزد فيه الحركة فاذا كان كذلك
الحقوا حرف المد فجعلوا الساكن والمجزوم لا يكونان الا في القوافي المجرورة حيث احتاجوا
الى حركتهما كما انهم اذا اضطروا الى تحريكهما في التقاء الساكنين كسروا فكذلك جعلوها
في المجرورة حيث احتاجوا اليها كما ان اصلها في التقاء الساكنين الكسر ولو كانت في
قواف مرفوعة او منصوبة كان اقوى انتهى كلام سيبويه قوله اخالد قد والله
اوطأت عشوة الى اخره في الصحاح يقال اوطأتني عشوة بفتح اوله وضمه
اي امرا ملتبسا وكذلك اذا اخبرته بما اوقعته به في حيرة او بلية قوله فقد والله
بين لي عناي الى اخره الوشك بفتح الواو وضمها وسكون المعجمة السرعة والصرد
بضم الصاد المهملة وفتح الراء طائر معروف قوله ازد الترحل الى اخره ازد بالزاي
المكسورة والدال المهملة ويروى ازف بالزاي ثم الفاء وكلاهما بمعنى قرب ودنى
والركاب بكسر الراء وتخفيف الكاف الابل التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا
واحد لها من لفظها والجمع ركب مثل كتاب وكتب وبزل بضم الزاي مضارع زال
يزول بمعنى ذهب واستعمال قوله احدها التوقع اطلاق المصنف هاهنا يشعر بان
التوقع يكون من المتكلم او من غيره وتمثيله مع تقريره يقتضي انه في المضارع من المتكلم
وفي الماضي من غيره وكلام الرضي ظاهر في انه لا يكون في المضارع وصريح في انه اذا كان في
الماضي كان من غير المتكلم وسنذكر كلامه عند قول المصنف والثاني تقريب الماضي قوله

وقال

وقال التوقع انتظار الوقوع والماضي قد وقع تقرير هذا الدليل الماضي قد وقع وكل ما
قد وقع لا يتوقع ينتج الماضي لا يتوقع اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلان التوقع
انتظار الوقوع فقوله التوقع انتظار الوقوع بيان للكبرى المطوية فقدمه على الصغرى
للاهتمام به وقوله ورتبين الى اخره اشارة الى الجواب عن هذا الاستدلال
وتقريره ان اردتم بقولكم كلما وقع لا يتوقع انه لا يتوقع حال الاخبار فمسلم لكن لا يضر لان
التوقع قبل ذلك وان اردتم انه لا يتوقع قبل الاخبار فليس بصحيح قبل القطع بانه يتوقع
قبله قوله اذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل انه متوقع له المخبر هنا بكسر الباء
لان المخبر بفتحها لا يصح اطلاق القول بان الظاهر من حاله انه متوقع له لانه اما
خالي الذهن عن الحكم او منكر له او سائل عنه وكل من الخالي عن الحكم الاستقبالي والمنكر
له لا يكون متوقعا قوله ولقائل ان يقول ان التوقع وان استفيد من حال المخبر عن مستقبل
ليس بمعنى وضعي للمضارع فينبغي ان يضعوا له حرفا يدل عليه معه قوله واما الماضي
فلانه لو صح اثبات التوقع لها بمعنى انها تدخل على ما هو متوقع لصح ان يقال في
لا رجل بالفتح ان لا للاستفهام لانها لا تدخل الا جوابا لمن قال هل من رجل ويكون
فالذي بعد لا مستفهم عنه من جهة شخص اخر كما ان الماضي بعد قد متوقع كذلك
لقائل ان يقول انما تتم هذه الملازمة لو كان المعنى المذكور علة لاثبات التوقع
لقد ومصححا له حتى يتعدى الى اثبات ما يشبه هذا المعنى لما يشبه قد وهو
ممنوع لجواز ان يكون مرجحا لاثبات التوقع لها ومعينا له فلا يتعدى وبعد
تسليم الملازمة لا نسلم بطلان اللازم فانه لا مانع من ذلك نعم اتفق انه لم يقل
بذلك احد وفي الشرح وهذه الملازمة التي ذكرها لا يتم الرد بها على الخصم لانه
يقول انها دخلت على الفعل الماضي دالة على انه كان متوقعا قبل الاخبار كما صرح به
المصنف وحينئذ منع الملازمة ظاهر لانه لا يلزم من اثبات التوقع لقد باعتبار دلالتها
عليه وافادتها له واقعا من غير المتكلم بها اثبات الاستفهام للا بمجرد دخولها على
مستفهم عنه من جهة اخرى مع كونها غير دالة على الاستفهام البتة انتهى واقول
المراد اثبات الاستفهام للا دالة عليه واقعا من غير المتكلم بها قياسا على اثبات
التوقع لقد دالة عليه كذلك فالملازمة تامة قوله والثاني تقريب الماضي من
الحال قال الرضي اذا دخلت قد على الماضي او المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق
ثم انه ينضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال التوقع اي
يكون مصدره متوقعا لمن تخاطبه وواقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير
قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة
ففيه اذن ثلاثة معان مجتمعة التحقيق والتقريب والتوقع وقد يكون مع التحقيق
التقريب فقط نحو ان تقول قد ركب زيد لمن لم يكن متوقعا لركوبه انتهى وفي الشرح
مثل المصنف للتقريب في حواشي التسهيل بقد قامت الصلاة ثم قال ولا افهم هنا
معنى التقريب قلت بل هو متحقق مفهوم فان اخبار المتكلم بالاقامة بان الصلاة

قد قامت معناه ان قيام الصلاة الذي كانت منتظرا قد قرب وقوعه من زمن الحال
الذي يتكلم فيه بكلمات الاقامة ضرورة انها انما يقال لقرب الدخول في الصلاة في حالة
الدخول فيها فهذا موضع ظاهر مكشوف لا وجه للتوقف في فهمه قال والذي فهمه هنا
معنى التحقق مبالغة كانه قيل قد تحقق فعل الصلاة ووقع فاشرعوا فيها تنزيلا لما
اجتمعت اسبابه منزلة ما قد حصل انتهى قلت بهذا معنى يمكن اعتباره الا ان فيه مجاز
وهو خلاف الاصل انتهى ما في الشرح واقول لم يسلم المصنف عن قول المؤذن قد قامت
الصلاة فهم التقريب مطلقا حتى يرد الشارح عليه بان التقريب مفهوم منه محقق به
وانما نفى عنه فهم تقريب الماضي حقيقة لان قيام الصلاة لم يقع بعد لا فهم تقريب الماضي
لفظا قوله احدها انها لا تدخل على ليس وعسى ونعم وبئس لانهن للحال معنى بحسب الاستعمال
لا بحسب الصيغة فلا منافاة بين هذا وبين قوله اذ صيغهن لا تدل على الزمان قوله ولا الوضع
يتصرفن فاشبهن الاسم في الشرح فيه نظر لان عدم التصرف ليس امرا لازما للاسم فقد
يتصرف كالصفات المشتقة من المصدر واقول لما كان مراد المصنف بلا يتصرفن عدم
التصرف الى المضارع والامر في المشتقات ومعلوم ان المشابه من الاسماء لهذه الافعال
في عدم التصرف الى ذلك هو غير المصدر لا مطلق الاسم لان المصدر يتصرف الى ذلك
كان مراده بالاسم هنا ما ليس بمصدر وعدم هذا التصرف لازم له ثم قول الشارح كالصفات
المشتقة ظاهر في انه مثال للمتصرف ولا يخفى انه مثال للمتصرف اليه قوله الثاني
وجوب دخولها عند البصريين الا الاخفش على الماضي الواقع حالا لتقربه من الحال
فتحصل المقارنة بين حصول مضمون الحال وحصول مضمون عاملها واعترض على هذا الماضي
بان قد تقرب الماضي من الحال الذي هو زمان التكلم وحقيقته اجزاء متعاقبة من اواخر
الماضي واوائل المستقبل ولا تقربه من الحال الذي هو لفظ يبين هيئة الفاعل او
المفعول به لفظا او معنى وحينئذ فكيف يجب في وقوع الماضي حالا بالمعنى الثاني دخول
قد عليه المقربة من الحال بالمعنى الاول لتحصل المقارنة بين حصول مضمون الحال وحصول
مضمون عاملها بل ربما يبعد قد الماضي عن المقارنة كما هو في قولنا جاءني زيد في السنة
الماضية وقد ركب واجاب السيد الجرجاني بان الافعال اذا وقعت قيودا لما له
اختصاص باحد الازمنة فهم منها استقباليتها وحاليتها وماضويتها بالقياس الى
ذلك المقيد لا بالقياس الى زمان التكلم كما في معانيها الحقيقية وليس ذلك بمستبعد
فقد صرحوا في ذلك بحيث حتى يكون الفعل مستقبلا نظرا الى ما قبله وان كان ماضيا
نظرا الى زمن التكلم فعلى هذا اذا قلت جاءني زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا
بالنسبة الى المجيء متقدما عليه فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها فاذا دخلت عليه
قد قربته من زمان المجيء وتفهم المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب كان متقدما على
المجيء لكنه قارنه دواما انتهى قوله حلفت لها بالله الى اخره في بحر محور اي
فسق فجر اي كذب وحديثه هنا بمعنى محادث كعشير بمعنى معاشر والصالي
الذي يستدفي بالنار وقبل هذا البيت فقال فقالت سباك الله انك فاضحي

الست

الست ترى السمار والناس احوالي قوله اذ المراد في الاية لقد فضلك الله علينا
بالصبر وسيرة المحسنين في الشرح لا نسلم ان المراد ذلك اذ يجوز ان يكون المراد
بالحكم علينا علينا في ارضك وذلك تقريب من حال تكلمهم بذلك واقول حلفهم دليل
على ما قال المصنف لان حكمه عليهم في ارضه ظاهر جلي لا فائدة في الحلف عليه وما
ذكره المصنف ماخوذ من الكشاف وعبارته اي فضلك علينا بالتقوى والصبر وسيرة
المحسنين وهو مناسب لقوله تعالى قبله انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر
المحسنين وعن ابن عباس بالملك او بالصبر والعلم قولان وقال ابو سليمان الدمشقي
بالحلم والصفح قوله والمراد في البيت انهم ناموا قبل مجيئه في الشرح واما البيت فليس
المراد ان نومهم كان قريبا من مجيئه لان في ذلك تنفير الهام قرينة ان نوم الرقباء متى كان في
ابتداء الليل يكون مستقلا اذا كان لحر تعب بالنهار وسهر بالليل كما هو عادة العرب
ثم في الشرح وقوله والمراد في البيت انهم ناموا قبل مجيئه ليس منافيا لدعوى ابن عصفور
وانما ينافيه ان نومهم قبل مجيئه بالقرب منه ولعل المصنف اراد قبيل مجيئه بالتصغير فيفيد
غرضه ولكن لم اقف عليه في شيء من النسخ انتهى واقول اراد المصنف بقوله قبل مجيئه
القبلية القريبة لانه ذكر هذا القول في مقابلة القول بان نومهم قبل مجيئه النهاية
قبلية بعيدة وذلك قرينة على ما قلنا قوله الرابع التكثير قاله سيبويه في قول الهذلي
قد اترك القرن مصفرا انامله هذا صدر بيت عجزه كان اثوابه مجت بفرصاد
ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه قال التفتازاني ان اصل قد في المضارع للتقليل
وقد استعيرت ها هنا للتكثير لمناسبة التضاد كربما او بوجه اخر يذكر في ها
قوله تعالى علمت نفس ما احضرت ومعنى مجت بفرصاد صبغت بماء الفرصاد
وحقيقته مج الفرصاد عليه من مجت الريق انتهى والقرن بكسر القاف الكفؤ
والفرصاد التوت الاحمر وفي الصحاح التوت بمثناتين ولا تقل توث معنى بمثناة
في اوله ومثلثة في اخره وربما تشبه النسخة مع الان معا قال بعض الاعراب من كرم بلاد
ذي الزمان والتوت انتهى وقد ذكر اللغتين ابن الاعرابي وقال ابن قتيبة قال الاصمعي
العرب تقول بالمثناة والفرس بالمثلثة اعترض على المصنف بان سيبويه لم يقل هذا ي
وانما حوله ابو حيان عليه معارضا لفهم ابن مالك عنه وسبق ابا حيان الى ذلك الزمخشري
واما نص سيبويه فهو واما قد فجواب لقوله لما يفعل ثم قال وتكون بمنزلة ربما وانشد
قول الهذلي قال ابن مالك اطلاقه القول بانها بمنزلة ربما موجب للتسوية بينهما في
التقليل والصرف الى المضي واعترضه ابو حيان فقال لم يبين سيبويه الجهة التي
فيها قد بمنزلة ربما ولا يدل ذلك على التسوية في كل الاحكام بل يستدل بكلام سيبويه
على نقيض ما فهمه ابن مالك وهو ان قد بمنزلة ربما في التكثير فقط ويدل عليه انشاد
البيت لان الانسان لا يفخر بما يقع منه على سبيل القلة والندرة وانما يفخر بما يقع
منه على سبيل الكثرة فيكون قد بمنزلة ربما في التكثير ولبيان اطلاق التسوية كاف
في الدلالة على كونها في كل الاحكام وبان الانسان انما يفخر بما يقع منه على سبيل الكثرة

فيما يكون دقوعه قليلا وكثيرا واما ما لا يقع الا قليلا فانه يتحرز منه بالقليل لا استحالة الكثير وترك المرتد مصغرا الا تامل كان انواره محت بعرضا دمما لا يقع الا قليلا

قوله قد اشهد الغارة الى اخره اشهد احضروا الغارة الخيل المغيرة وفي القاموس اغار على القوم غارة واغارة دفع عليهم الخيل والشعوا بفتح الشين المعجمة وسكون العين المهملة والمد الفاشية المتفرقة وجرد اما الجيم بايت اجرد اي دفيقه ومعرونه اللجيني بالعين المهملة والقاف قليلة لحمها والحيا بفتح اللام تثنية لحي وهو منبت اللحية من الانسان وغيره والسرحوب بضم المهملتين الطويلة على وجه الارض قوله تدري الجملة الفعلية المجاب بها القسم مثل ان واللام في الاسمية المجاب بها في اما ان التوكيد في الشرح الذي يظهر ان بطال اللام وقد او قعات في الفعلية التي يجاب بها القسم مثل ان واللام في الاسمية الواقعة جوابا للقسم ولا تكلف تكون وحدها مثل ان واللام جميعا وانوك بعد تسليم امتناع ان لغيد حرف في التاكيد ما يفيد حرفان انه لا يريد ان قد مثل مجموع ان واللام كما توهم الشارح وانما يريد انها مثل كل واحد منهما على الانفراد وذلك ظاهر قوله وقد مضي نقل القول بالتقليل في الاولى نحو قوله تعالى قد يعلم ما انتم عليه وذلك انه مضى في المعنى التالث انها للتقليل المتعلق قوله والتقريب والتوقع في مثل الثانية نحو قوله تعالى ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت ولما لم يتقدم له لتوقع في هذه الاية بخصوصها وانما تقدم له ذلك في مثلها وهو قوله تعالى لقد ارسلنا نوحا قال في مثل الثانية

قوله السادس النفي حكى ابن سيدة تدكنت في خير فتعرفه بنصب تعرف لما كان هذا المعني غريبا لم يقل فيما سبق ولها ستة معان وذكره هنا سادسا بعد ذكر الخمسة لاجل افادته ونظير ذلك قول الحنفية في اصولهم اصول الشرع ثلاثة الكتاب السنة والاجماع والاصل الرابع القياس وقالوا انما قيل ذلك لكون الثلاثة الاول اصولا مستقلة مثبتة للاحكام والقياس اصل من وجه لاستناد الحكم اليه ظاهرا دون وجه لكونه فرعا للثلاثة لابتنائه على علة مستنبطة من موارد واحد من الثلاثة وابن سيدة هو ابو الحسن علي بن اسماعيل المرسي صاحب المحكم في اللغة وغيره كان اماما في اللغة والعربية وكان ضريرا وابوه ضريرا واشتغل في اول امره على والده توفي سنة ثمان وخمسين واربعمائة وعمره نحو ستين سنة

قوله وهو ان يكون كقولك للكذوب هو رجل صادق يعني انه مثله في اطلاق اللفظ على ما يقابل معناه على سبيل السخرية فهو في معنى النفي قوله برجحا النصب نظرا الى المعنى لا يقال شرط نصب الفعل بعد النفي ان يكون ذلك النفي محضا كما ذكر ابن مالك وغيره لانا نقول ذلك شرط لوجوب نصب الفعل لا لجوازه قوله والحق بالحجاز فاستريحا لا ساله استريحا جواب لسائرك الذي في المضارع الاول وهو سائرك منزلا لبني تميم فيكون جوابا للنفي المعنوي لانا نقول جواب النفي منفي في المعنى واستريحا مثبت في المعنى لا منفي وفي الشرح ولقايل ان يقول لا نسلم ان

الفعل

ان الفعل من قوله فاستريحا منصوب بل هو مرفوع مؤكد بالنون الخفيفة موقوفا عليه بالالف وتاكيد امثل هذا بالخفيفة والثقيلة جائز في الضرورة في قوله مرفوع مسامحة فان الفعل المضارع اذا باشرته نون التوكيد مبني مؤكد بالنون والخلاف في الذي لم تباشره وهذا الوجه اعني كون استريحا ليس بمنصوب وانما هو مؤكد بالنون الخفيفة قاله الاعلم وقاله ايضا والراجح عندي انه منصوب بعد الخبر المثبت الخالي من الشرط اضطرارا لانه يرى الاستريحا جاءت على التقليل والنصب انتهى

الشرح فان قلت فما وجه النصب ان تمثل به في البيت كما فعل المصنف فان القول بانه بنفس الفا مذهب كوفي وهو لا يرتضيه فكيف تخرج على طريق البصريين قلت يحمل النصب بان مضمرة على حد قوله انا وللبس عباءة ولقر عيني والمعطوف منظور فيه الى المعنى كانه قال ليكن لحوقي بالحجاز فاستراحتي وخرج الوراة ايضا على ان الفعل منصوب بان مضمرة وهي وصلتها في محل خفض عطفا على الحق انتهى حد قولها للبس عباءة ولقر عيني ان يكون المعطوف عليه اسما ملفوظا به لبس في تاويل الفعل وظاهر ان البيت ليس كذلك وقد خرج المصنف في التوضيح الاية على شيء وذا النصب بان مضمرة صاحب الكشاف وقري فيد معه بالنصب وهو في نعف قوله سائرك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا فخرجها على ضعف النصب بان مضمرة لكن البيضاوي في تفسيره ووجهه مع بعد الحمل على المعنى والعطف على الحق وتختص بالنفي يعني في الكثير السابع والا فقد وردت في الاثبات على سبيل القلة من ذلك قول بعض الصحابة قصرنا الصلاة في السفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر ما كنا قط وامنه و ويليت لتضمنها معنى من والى انما لم يقل من والى لان من عند البصريين غير الاخفش لا تكون لابتداء الغاية في الزمان ومن يكون له والثاني ان تكون بمعنى حسب في حواشي التسهيل ولم يسمع منهم الا مقرونا بالفا وهي زائدة لازمة عندي وكذا في قولهم فحسب ان الفا زائدة انتهى المطول ان قط من اسما الافعال بمعنى انتهى وكثيرا ما تصدر بالفا تزيينا للفظ وكانه جزا شرط محذوف كتاب المسايل لابن السيد وانما صلحت الفا في هذه لان معنى اخذت درهما فقط فاكتفيت به فجعل فيه الفا عاطفة بان تكون الكاف مكفوفة بما لو قال بان تكون الكاف متصلة بما الرابع لكان احسن اذ لم يعلم كفها في المثال وعلم فيه زيادتها لحكاية سيبويه كما انه لا يعلم فتجاوز الله عنه لان ما فيه لا تكون مصدرية لانها لو كانت مصدرية لكان الظاهر ان ما بعدها صلة لها من غير تقدير شيء وهي لا توصل بان المفتوحة ومعموليها

الشرح ويحتمل ان ما في هذا المثال مصدرية وان وما بعدها فاعل لثبت مقدرا والفا عاطفة على محذوف اي لاجل ثبوت عدم علمه سامحه الله فتجاوز عنه وحرف التعليل متعلق بالمحذوف لا بما بعد الفا لئلا يلزم تقدم ما بعدها عليها وانما قلنا ذلك محافظة على عدم زيادة الفا لان سيبويه لا يرى بزيادتها انتهى اي اعجب ضبط في النسخ

المعتبرة بصيغة المضارع ويجوز ان يكون مثل امر وقدر ابن الحاجب لمجي بصيغة
الامر وفي المزونة بما الكافة هكذا وقع في نسخة المصنف والظاهر ان
يقال بما الزايدة وهو ظاهر يعني اقتران الكاف التعليلية بما المصدرية
ظاهر في قوله تعالى واذكروه كما هداكم واجاب بعضهم يعني عن ان قوله تعالى
واذكروه كما هداكم من اقتران الكاف التعليلية بما المصدرية وقال ان الكاف فيه
للتشبيه لا للتعليل وقد وضع الخاص وهو الذكر والهداية موضع العام وهو
الاحسان والاصل واحسنوا كما احسن الله اليكم ثم عدل عن ذلك الاصل الذي
هو او [illegible] كما احسن الله اليكم الى خصوصية المطلوب وهو الذكر والهداية
وما ذكرنا [illegible] الابيين يعني قوله تعالى كما ارسلنا فيكم رسولا وقوله تعالى واذكروه
كما هداكم [illegible] ذلك اما حيثما فاحبسنه الى اخره الصحاح الطرف الغالب
ولا يجمع لانه في الاصل مصدر انتهى هو مرفوع على الابتدا وجملة الشرط والجزا
خبره ولا يجوز نصبه بمحذوف مفسر باحبسنه لان فعل الجزا لا يعمل في متقدم على
شرطه وما لا يعمل لا يفسر عاملا ونصب الفعل بعدها لشبهها بها اي لشبه كما
بكي في المعنى الشرح يلزم على هذا اعمال عامل الاسم في الفعل وهو عندهم ممنوع
نسخة [illegible] بلازم [illegible] في نسخة الشارح وهو ونصب الفعل لشبهها بها في المعنى
ولا [illegible] في بعض النسخ وهو ونصب الفعل بعدها لشبهها بكي في المعنى لان كلاهما
لا [illegible] ان النصب [illegible] لظهور تعلق بها لشبهها الا بالنصب وليس ايضا بلازم على
ما في بعض النسخ وهو ونصب الفعل بما لشبهها بكي لان نسبة نصب الفعل الى الكاف
التعليلية كنسبة نصبه الى اللام التعليلية وهي نسبة مجازية باعتبار ان النصب
بان مضمرة بعدها لا يخفى ان التكلف فيما قال ابن مالك وان رواية البيت لكي يحسبوا
كما زعم ابو محمد الاسود لم تؤيد قول الفارسي وانه يمكن ان يقال ان ما في البيت مصدرية
لا كافة والفعل منصوب بها حملا على اخنها كما قيل فيما كما تكونوا يولى عليكم
واعلم انني الى اخره الشنوان بفتح النون وسكون الشين المعجمة السكران الحليم الذي
الذي عرفته اياه [illegible] المبتدا وما عطف عليه محذوف اي كابنان اخ
ما جرى الى اخره [illegible] مثل ابن حرب والاخ هو مالك ابن حرب قتل بصفين مع
علي رضي الله [illegible] لم ولم يحزني اي لم يذللني والمشهد مصدر ميمي ويوم مشهد
يوم اجتماع [illegible] وهو بن معدي كرب وسيفه هو الصمصام المشهور
الصحاح [illegible] صمامة السيف الصارم الذي لا ينثني والصمصام اسم
سيف عمرو [illegible] انتهى وخيانة السيف نبوته عند الضرب وكان سيف
عمرو لا ينبو [illegible] عمر ابن الخطاب فوهبه له فقيل لعمر انه غير وانه
يخل عليك [illegible] عمر ذلك فغضب عمرو وقال هاته فاخذه ودخل دار
ابل الصدقة فضرب [illegible] بانه بضربة واحدة وقال انا اعطيتك السيف لا الساعد
والمضارب جمع مضرب [illegible] شبر من طرف السيف فان قيل كيف قال مضاربة وليس

للسيف

للسيف الا مضرب واحد اجيب بانه على اعتبار ان كل جزء من المضرب مضرب على سبيل المبالغة
قوله وانما يصح الاستدلال بها اذا لم يثبت ان ما المصدرية توصل بالجمل الاسمية ذهب
السيرافي والاعلم وابن خروف وابن مالك الى جواز وصلها بالجملة الاسمية وذهب
سيبويه والجمهور الى عدم جواز ذلك قوله وحملها قوله تعالى كما بدانا اول خلق
نعيده لا باس للتعرض للاية من اولها فنقول في تفسير البيضاوي انتصب يوم على المفعولية
لاذكر مقدرا او على الظرفية للا يحزنهم او لتتلقاهم او حالا من العايد
المحذوف في توعدون والطي ضد النشر والمحو [illegible] وعن هذا الحديث والسجل
الصحيفة والكتاب اي للكتب فيه او لما يكتب فيه وقرى السجل كالدلو وقرى السجل كالعتل
وهما لغتان فيه وقيل السجل ملك يطوي كتب اعمال بني ادم اذا رفعت اليه وقيل كاتب كان
لرسول الله صلى الله عليه وسلم والكتاب على هذا اسم للصحيفة المكتوب فيها
وما في كما بدانا كافة او مصدرية واول خلق مفعول لبدانا او لفعل يفسره نعيده او ما
موصولة والكاف متعلقة بمحذوف يفسره نعيده اي نعيد مثل الذي بداناه واول خلق ظرف
لبدانا او حال من ضمير الموصول المحذوف وعدا [illegible] وعدا بالاعادة
قوله اعادة مثل بدانا الاحسن ان تكون ما في هذا [illegible] لا اسميا ويكون
المنصوب في بداناه الخلق لا لما فيكون التشبيه [illegible] الاعادة بحدث الذي
هو البدا قوله وقال الذين لا يعلمون قال ابن عباس والحسن والربيع والسدي نزلت في
كفار العرب وقال مجاهد في النصارى ورجحه الطبري بانهم مذكورون في الاية اولا
وقال ابن ايضا في اليهود طلبوا ذلك وقال قتادة في مشركي مكة وقيل المراد بالذين لا يعلمون
جميع هذه الطوائف لانهم كلهم قالوا هذه المقالة فان كان المراد العرب او مشركي مكة فنفي
العلم عنهم لانهم ليس لهم كتاب ولا هم اتباع نبي وان كان المراد اليهود او النصارى فنفيه عنهم
لانتفاء العمل بمقتضاه ولم يذكر مفعول العلم لان الغرض هنا الى نفي العلم لا الى نفي تعلقه
بشي مخصوص ومعمول القول هي جملة لولا يكلمنا [illegible] اسلافهم وغيرهم
من الامم المكذبة والمثلية اما في نفس القول او في اقتراح [illegible] يتعدى عامل
واحد لمتعلقين بمعنى واحد يعني بطريق الاستقلال فيهما [illegible] استقلالا في احدهما
والتبعية في الاخر فيجوز قوله ولا يكون مثل توكيد الكذلك اي لان مثلا
ابين من كذلك ولا يكون التوكيد ابين من المؤكد وانما قلنا صرح في
المثلية غير محتمل لخلافها بخلاف الكاف ولان اسم الاشارة وهو الكاف مبهم
بحسب اصل الوضع لانه موضوع لما يصح الاشارة اليه مثل وهو موهم
لا ابهام فيه وفي الشرح ان الضمير في انه ابين ان عاد الى مثل [illegible] لا يكون ابين
دلالة على المقصود من المؤكد فيمتنع مثل قولك ضرب زيد [illegible] لا يمنع مثل هذا اصلا
ان كون الجز ابين من العار ليس بحسب اصل الوضع كما نحن فيه [illegible] عدم علم المخاطب
بمعناه الموضوع له ومراد المصنف انما هو البيان وعدمه بحسب اصل الوضع قوله كما لا يكون
زيد من قولك هذا زيد يفعل كذا توكيدا لذلك لاشارة بذلك الى الملة السابقة واللام

فيه التعليل لامعربية للتوكيد اي لاجل ان التوكيد لا يكون ابين من الموكد امتنع ان زيد من
قولك هذا زيد يجعل توكيدا لان العلم ابين من الاشارة وفي الشرح وقد يمنع ان امتناع التا كيد
في نحو هذا زيد لنعول لما ذكره ويقال انما امتنع لان هذا تاكيد لفظي وهو اعادة اللفظ بعينه
او تقويته بمرادف له وهذا زيد ليس كذلك فان زيد ليس لفظ هذا ولا مراد فا له واقول
لا فرق في المعنى بين ما قال الشارح وما قال المصنف لان عدم المرادفة بينهما ليس الا لان
اسم الاشارة مبهم بحسب الوضع وزيد معين بحسبه والا فالمستعمل فيه لفظ الاشارة
هنا هو نفس ما وضع له لفظ زيد قوله ولا خبر المحذوف اي ولا يكون كذلك خبر المحذوف لما
يودي اليه من عدم ارتباط ما بعدها بما قبله ففي عبارته تسامح لان ظاهرها ولا يكون مثل
خبر المحذوف وهو غير مراد وفي الشرح ان اراد انه لا يكون ارتباط اصلا فليس كذلك لان
الارتباط بحسب المعنى حاصل وذلك بان يجعل مثل قولهم معمول الفعل من قال الذين من
قبلهم وكذلك خبر مبتدا محذوف اي الشان كذلك ثم استونف بقال الذين من قبلهم ربانا
ولتفسير الشان وان اراد انه لا يكون ارتباط لفظي فلا يضر مع حصول الارتباط المعنوي
انتهى واقول بعد تسليم صحة هذا الارتباط الذي لم يسبق اليه وجواز حمل هذا النظم
الشريف عليه ما هو في اعلا درجات البلاغة قوله مثل بدل من كذلك او بيان له بريد ان
مثل ما اضيفت اليه بدل من كذلك او بيان له وهذا كله على القول باسمية الكاف بدليل
قوله فيما بعد او الكاف مبتدا وهو قول الاخفش والفارسي وجماعة وعلى القول بعدم
اشتراط التعريف في عطف البيان وجواز ان يكون البيان والمبين نكرتين فان مثلا نكرة ولو
اضيفت الى معرفة قوله ومثل بمنزلتها في مثلك لا يفعل كذا يعني في انه نفي الفعل عن مثل
واريد نفيه عن المضاف اليه لان المراد لا يفعلون قولهم قوله والخامس التوكيد وهي الزايدة
قال التفتازاني عند قول صاحب الكشاف في سورة البقرة اي ومثل ذلك الجعل العجيب
جعلناكم امة وسطا ... ان ذلك اشارة الى مصدر الفعل المذكور بعده لا الى جعل اخر
لقصد تشبيه هذا الجعل به على ما يتوهم من ان المعنى ومثل جعل الكعبة قبلة جعلناكم امة
وسطا واذا تحقق فالكاف مقحم لما فيه من التاكيد الذي لا يكادون يتركونه في لغة العرب وغيرهم
انتهى فيلزم المحال وهو اثبات المثل قال التفتازاني عند قول صاحب الكشاف في سورة
في حاشية الحمد لان النفي يعود الى الحكم لا الى المتعلقات فقولنا ليس كابن زيد احد يدل على
ظاهرا على ان لزيد ابنا وان كان يحتمل ان نفي المثل له بنا على عدمه وقد يجاب بمنع اثبات مثله تعالى
كيف وهو من قبيل الظاهر ونقيضه وهو نفي مثله قطعي قوله ولانهم اذا بالغوا في نفي الفعل عن
احد قالوا مثلك لا يفعل كذا هو عطف على قوله اذ لو لم تقدر زايدة لقيل اخر الا قرين تقرير الاية
ليس شي مثله الا انه غير منظور فيه الى ان الكاف زايدة والاول منظور فيه الى ذلك فسقط
الاعتراض بان هذا التخريج انما يكون على القول بعدم الزيادة وهو القول الثالث الذي سيذكره
وحصل جواب السوال عن ان قوله ولانهم اذا بالغوا عطف على ماذا قوله وقيل الكاف في الاية
غير زايدة المحققون على ان الاية من باب الكناية ويثبتوا الكناية فيها بوجهين احدهما انه نفي
للشي بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخ زيد اخ فاخو زيد ملزوم

واللاخ

واللاخ لازمه لانه لا بد للاخ زيد من اخ هو زيد فنفي هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اي
ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لزيد الاخ اخ هو زيد فكذا نفي ان يكون لمثل الله مثل
والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود وثانيهما
الوجهين ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض
نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدوا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عمن يماثله
وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته وبلغت
اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه حينئذ لا فرق بين قوله ليس كالله شي وقوله
ليس كمثله شي الا ما تعطيه الكناية من فايدتها وهما عبارتان متعقبتان على معنى واحد
وهو نفي المماثلة عن ذاته قوله وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل هذا عطف على قوله فقيل الزايد
مثل وفي الكشاف ولك ان تزعم ان كلمة التشبيه كررت للتوكيد وفي الشرح يلزم عليه
اضافة المؤكد الى التاكيد وقد جعلوا منها اضافة اسما الزمان المبهمة في نحو حينئذ ويومئذ
قوله فصيروا مثل كعصف ماكول هذا بيت من مشطور السريع الموقوف والعصف ورق الزرع
وفي صحيح البخاري قال الحسن في قوله تعالى فجعلهم كعصف ماكول اي كزرع قد اكل حبه وبقي
تبنه قوله يضحكن عن كالبرد المنهم هذا من مشطور السريع المكسوف وقبله بيض ثلاث
كنعاج الجم والبيض جمع بيضا والمراد بالنعاج هنا بقر الوحش وكثيرا ما يشبه بها النساء في
العيون والاعناق والجم بضم الجيم جمع جما وهي التي لا قرن لها والبرد حب الغمام والمنهم
بضم الميم الاولى وتشديد الميم الثانية الدوايب قوله فجر زيدا في نحو زيد كالاسد ان تكون
الكاف في موضع رفع وزيد مخفوضا بالاضافة هكذا وقع في اكثر النسخ وهو سبق قلم
والصواب ما في بعضها وهو والاسد مخفوضا بالاضافة هكذا وقع في اكثر النسخ قوله ما يرتجي
وما يخاف جمعا الى احق جمع فعل ماض والالف التي في احق للاطلاق وفاعله مستتر عايد
الى الممدوح ويرتجي ويخاف مبنيان للمفعول وما يرتجي مفعول جمع وفي الشرح واعلم ان الذي
يتعين فيه الحرفية مثل الذي كزيد لانه شايع فصيح ولو كانت الكاف فيه اسما
لم يكن كذلك لان حذف صدر الصلة مع غير اي لا يقع فصيحا سايغا الا اذا طالت الصلة
ولا طول هنا واما البيت فالصلة فيه طويلة الا ان صدر الصلة لا يحذف شيا الى فلا
تتعين الحرفية واقول تتعين في البيت ايضا الحرفية لان الصلة فيه وان سلم انها طويلة الا
صدر الصلة لا يحذف شيا لها الا اذا كان الباقي بعد الحذف لا يصلح ان يكون صلة وهذا يصلح
قوله وهذا التخريج للفصيح على الشاذ لان وقوع الكاف مع مخفوضها صلة فصيح وحذف
صله صدر صلة غير اي اذا لم تطل الصلة شاذ والاشارة الى اجازة ابن مالك ان تكون
الكاف مع مخفوضها مضافا ومضافا اليه على اضمار مبتدا صلة للموصول قوله وصاليات
ككما يوثفين قبله لم يبق من اي بها لم يحلين غير ماذو حطام كنقين رعبر ودجادل
اوودين والاجم ابة وهي العلامة ويحلين من حليت الرجل وصفت حليته والحطام
الرمام وكنقين بدل منه والكنف بكسر الكاف وسكون النون وعا يجعل فيه الراعي اداته
ووادصلة ونه سكنت التا ثم ابدا ابدلت دالا واد غمت والجادل بالجيم والذال المعجمة

المنتصب كانه لا يبرح والصاليات للحجارة المحترقة ولو ثفين بمثناة تحتية مضمومة فهمزة
مفتوحة فمثلثة ساكنة ففاء يجعلن اثافي القدر وجاء به على الاصل المرفوض نحو قوله
قوله كرم ولا للما بهم ابدا دواء هذا عجز بيت صدره فلا والله لا يلفى لما بي وقبله لردتهم النصيحة
كل رد نجو النصح ثم تنوا فقاءوا والبيتان لبعض الاسديين قال ابن سيدة واللدود ما يصب
بالمسعط في احد شقي الفم فيمر على اللديد وهو احد صفحتي العنق وجمعه الدة وقد لده
يلده لدا ولدودا بضم اللام وانشد البيت ثم قال واستعمله في العرض وانما هو في الاجسام
كالماء والدواء قوله وحرف بمعنى حروف المعاني هي الكلمات الموضوعة المقابلة للاسماء والافعال وانما
الحروف التي تتركب منها الكلمات فتلك تسمى حروف المباني قوله ومعناه الخطاب وهي اللاحقة
لاسم الاشارة اللغة الفصيحة في هذه الكاف ان يراعى بها حال المخاطب في التذكير والتانيث
والافراد والتثنية والجمع ومنها لغة اخرى وهي افراد الكاف مفتوحة في الاحوال كلها
فيكون المقصود بها على هذه اللغة التنبيه على مطلق الخطاب فقط ومنها لغة ثالثة وهي
الافراد مع الفتح في التذكير ومع الكسر في التانيث قوله هذا هو الصحيح الاشارة بهذا
الى كون الكاف مع الضمير المتصل حرف خطاب لا الى مجموع ما تقدم لان الكاف في اسم الاشارة
حرف باتفاق فلو كانت الاشارة بهذا الى مجموع ما تقدم لافاد الخلاف في الكاف مع اسم
الاشارة فقولا بانها غير حرف واحترز بالصحيح عن مذهب الخليل ان اللواحق في الضمير المنفصل
اسما اضيف اليها ايا فهي في محل جر وعن مذهب الزجاج والسيرافي ان ايا اسم ظاهر واللواحق
مضمرات اضيف اليها ايا حتى كان اياك بمعنى نفسك وعن قول قوم من الكوفيين ان الضمائر
هي اللواحق واياد عامة ليصير بسببها منفصلا وعن قول الاخرين منهم ان اياك واياه واياي
بكمالها اسماء ولا تركيب فيها قوله والنجاك بنون مشددة وجيم مشددة او مخففة وهمزة قبل هو
الكاف ممدودة مصدر نجوت كذا النجا النجاء استعمل اسم فعل للامر منه قوله وارايت
بمعنى اخبرني يختار المصنف انه منقول من رايت بمعنى علمت لا بمعنى ابصرت قال لان زيدا
في قولك ارايت زيدا ما صنع مفعول اول وما صنع مفعول ثان قال وهذا من الانشا المنقول
الى الانشا ونحا ابن ام قاسم ايضا ذلك فانه قال رايت هذه هي العلمية دخل عليها همزة
الاستفهام فهي تتعدى الى اثنين فقال الرضي انه منقول من رايت بمعنى ابصرت او عرفت
قال كانه قيل اذا ابصرته وشاهدت حاله العجيبة او عرفتها اخبرني عنها فلا يستعمل الا في
الاستخبار عن حالة عجيبة قال وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولا به نحو ارايت
زيدا ما صنع وقد يحذف نحو ارايتكم ان اتاكم عذاب الله وكم ليس بمفعول بل حرف خطاب
ولابد من ان ياتي بعد ذلك المنصوب او لم يات من استفهام ظاهرا او مقدرا يبين الحال
المستخبر عنها قال ولا محل للجملة المتضمنة معنى الاستفهام لانها مستانفة لبيان الحال المستخبر
عنها او لما قلت ارايت زيدا كانه قال عن اي شي من حاله تستخبر فقلت ما صنع فهو بمعنى قولك
اخبرني عنه ما صنع انتهى قوله والكاف فاعل لكونها المطابقة للمسند اليه يعني الذي في المعنى
اليه وهو اخبرني لانه ان كان مذكرا فهي مذكرة وان كان مؤنثا فمؤنثة وان كان مثنى فمثناة وان
كان مجموعا فمجموعة والتاء في الاحوال كلها مفرد مذكر قوله ويرده صحة الاستغناء عن الكاف نحو

ارايت

ارايت الذي ينهى عبدا اذا صلى ارايت ان كان على الهدى او امر بالتقوى ارايت ان كذب وتولى والفاعل
لا يصح الاستغناء عنه الا عند الكسائي قوله وانها لم تقع قط مرفوعة في الشرح اما بطريق الاصالة
فمسلم ولكن لم لا يجوز ان تكون مرفوعة بطريق النيابة عن ضمير رفع كما يقول الاخفش في لولاك
ولولاي وقوعها بطريق النيابة كما يقول الاخفش في لولاك لا يلزم الجمهور والكلام انما هو على
مذهبهم قوله ويلزمه ان يصح الاقتصار على المنصوب في نحو ارايتك زيدا اي ان يحذف
ما بعده لا لدليل قوله لانه اي المنصوب المفعول الثاني لارايت لان الغرض ان الكاف مفعول
وهو اول قوله ولكن الفايدة لا تتم عنده اي عند المنصوب فلا يصح الاقتصار عليه لان الاقتصار
لا يصح الا على ما يتم عنده الفايدة قوله واما ارايتك هذا الذي كرمت علي هذا اشارة الى جواب اعتراض
على ما دل عليه الكلام السابق من عدم صحة الاقتصار على المنصوب بعد الكاف في نحو ارايتك زيدا
تقرير الاعتراض انه قد وقع الاقتصار عليه في هذه الاية لان اسم الاشارة فيها هو المنصوب
بعد الكاف والاسم الموصول تابع له وتقرير الجواب ان الاية ليست من الاقتصار على المنصوب
بعد ارايتك وهو حذف ما بعده لا لدليل وانما هي من الاختصار عليه وهو حذف ما بعده لدليل
هو هنا صلة الموصول والممتنع قبل تمام الكلام هو الاول لا الثاني قوله وقد اخرجت دوا قولك
الحرك زيدا او ليسك زيد قايما ونعم الرجل زيد وبيسك الرجل عمرو وكقولهم كلاك بفتح الكاف
وتشديد اللام قوله لسان السوء تهديها الى حرفي اللسان جارحة الكلام وقد يكنى به عن
الكلمة والرسالة فيؤنث حينئذ وهو ذكره قال في الجمع السنة كحمار واحمرة ومن انثه قال
السن كذراع وادرع وحتفك بكسر الحاء المهملة من الحين بفتحها وسكون المثناة التحتية وهو
الهلاك وحينك بفتح المثناة الفوقية في بعض النسخ وبضمها في بعضها وفي بعض النسخ
وجيئك بجيم مكسورة فهمزة ساكنة وان نجينا بجيم مكسورة قوله كقراءة حمزة ولا تحسبن
الذين كفروا هي بالمثناة الفوقية وفتح السين كي قوله كي تجنحون الى اخره تجنحون يعني
والسلم بكسر المهملة وفتحها الصلح وتثريب بالمثلثة في اوله مبني للمفعول في نارت الفتيل
وبالفتيل قلت قاتله واللظى النار وبالهيجاء الحرب تمد كما في البيت وتقصر وجملة ما
تثريب قتلاكم حال من فاعل تجنحون وكذلك جملة ولظى الهيجاء تضطرم ويجوز ان تكون هذه
حالا من قتلاكم قوله اردت لكيما ان تطير بقربتي هذا صدر بيت عجزه فتتركها شنا ببيداء بلقع
وتطير تذهب بسرعة استعارة من طيران الطير والقربة بكسر القاف معروفة والشن
بفتح المعجمة القربة الخلق والبيدا بفتح الموحدة والمد الارض القفر التي تبيد اي تهلك
من يدخلها والبلقع الارض القفرا التي لا شي فيها قوله ولا تظهر ان بعد كي الا في الضرورة
جعل ابن مالك في التسهيل اظهارها راي بعد كي قليلا قوله فقالت اكل الناس اي الى اخره البيت خ
المعطي من منحه يمنحه بفتح النون في الماضي وفتحها وكسرها في المضارع وكل الناس مفعول
اول لمانحا ولسانك مفعول ثان له وتغر بالغين المعجمة اي تخدع قوله ذريه قوله
كيمه كما يقولون لمه ولا يحذف الف ما الاستفهامية الا مع حرف الجر قوله فاوقدت
ناري الى اخره ضوءها مرفوع ان كان تبصر مبنيا للمفعول ومنصوب ان كان مبنيا للفاعل
وفاعله ضمير عايد الى الضيف والضمير في داخله للرجل المفهوم منه في البيت البيت

متعلق بداخلا اي دخولا داخلا في البيت دخولا او الضمير في داخله للبيت والجار والمجرور خبر
عن الضمير المرفوع وداخله خبر ثان قوله واخراج ما الاستفهامية عن الصدر في الشرح
قد ذهب بعض الى ان ما لا يلزم صدريتها ونقل عن ابن المرحل المغربي انه صنف في ذلك مختصرا
ذكر فيه شواهد لمجيها غير صدر وقال ابن مالك في التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح وفي
قول ماذا شاهد على ان ما الاستفهامية اذا ركبت مع ذا تفارق وجوب التصدير فيعمل
فيها ما قبلها رفعا ونصبا وجرا فالرفع كقولهم كان ماذا والنصب كقول عايشة ام المومنين
رضي الله عنها اقول ماذا والجر كقول بعض العلماء ووقوعها تمييز كقولك لمن قال عندي عشرون
عشرون ماذا انتهى قوله فيذهب كيما فيعود ظهره طبقا واحدا اي كيما يسجد في شرح
البخاري للعلامة ابن حجر كان ابن هشام وقعت له نسخة سقطت منها هذه اللفظة لكنها
ثابتة في جميع النسخ التي وقفت عليها حتى ان ابن بطال ذكرها بلفظ كي يسجد وكلامه يوهم
ان البخاري اورده في التفسير وليس كذلك بل اورده في اواخر كتابه في اثنا كتاب التوحيد
ولم يورد ذلك في غيره قوله كم على وجهين خبرية بمعنى كثير واستفهامية بمعنى اي عدد
في الشرح على وجهين خبرية او لو خبرية مرفوع على انه خبر ثان واستفهامية مرفوع
عطفا على هذا الخبر الثاني ولا يصح فيهما الجر على ان يكونا من بدل التفصيل وقد تقدم
الكلام في مثله واقول يريد انه تقدم عند قول المصنف قد على وجهين حرفية وتقدم
لنا نحن ايضا هناك انه يجوز فيهما الجر على ان يكونا من بدل التفصيل بان تكونا اليا للمصدرية
لا للنسب قوله ويشتركان في خمسة امور الاسمية والابهام والافتقار الى التمييز
والبنا ولزوم التصدير اما الاسمية فلجرهما بالحرف والاضافة نحو بكم درهم اشتريت وغلام كم
ملكت واما الابهام فلانهما موضوعان للعدد المبهم واما الافتقار الى التمييز فلابهامهما واما
البنا فلشبههما بالحرف في الموضع واما لزوم التصدير على غير الجار حرفا كان او اسما ففي الاستفهامية
ظاهر وفي الخبرية لانها لانشا التكثير فوجب لها صدر الكلام كما وجب لرب قوله واما قول
بعضهم في الم يروا كم اهلكنا قال صاحب البحر قال ابن عطية وكم هنا خبرية وانهم بدل منها والرؤية
رؤية البصر انتهى وهذا لا يصح لانها اذا كانت خبرية فهي في موضع نصب باهلكنا ولا
يسوغ فيها الا ذلك واذا كان كذلك امتنع ان يكون انهم بدلا منها لان البدل على نية تكرار
العامل ولو سلطت اهلكنا على انهم لم يصح الا ترى انك لو قلت اهلكنا انهم رجوعهم واهلكنا
لانهم لا يرجعون لم يكن كلاما لكن ابن عطية توهم ان يروا مفعوله لم فتوهم ان قوله انهم اليهم
لا يرجعون انتهى وليس بشي بل لانه يسوغ ان يتسلط عليه وقال الزجاج هو بدل من الجملة
والمعنى الم يروا ان القرون التي اهلكناها لا يرجعون لانعدام الرجوع والهلاك بمعنى انتهى
وهذا ليس بدلا صناعيا وانما فسر المعنى وقال ابو البقا انهم اليهم لا يرجعون بدل من
موضع كم اهلكنا والتقدير الم يروا انهم اليهم لا يرجعون انتهى وليس بشي لان كم ليس بمعمول ليروا
واقول لا يتعين من كلام ابي البقا ان كم معمول ليروا وظاهره ان يكون مراده ان كم معمول لاهلكنا
وجملة كم اهلكنا معمول ليروا ثم قال صاحب البحر ونقل عن الفرا انه يعمل يروا في الجملتين من ثم قال
غير ابدال وقوله في الجملتين نحو لان انهم وما بعده ليس بجملة ولم يبين كيفية هذا العمل وقال

الزمخشري

الزمخشري الم يروا الم يعلموا وهو معلق عن العمل في كم لان كم لا يعمل فيها عامل قبلها كانت للاستفهام
الا ان معناها نافذ في الجملة كما نفذ في قولك الم ير ان زيدا لمنطلق وان لم يعمل في لفظه وانهم
اليهم لا يرجعون بدل من اهلكنا على المعنى لا على اللفظ تقديره الم يروا كثرة اهلاكنا القرون من
قبلهم كونهم غير راجعين اليهم انتهى ثم قال صاحب البحر والذي تقتضيه صناعة العربية
ان انهم معمول لمحذوف دل عليه المعنى وتقديره قضينا او حكمنا انهم اليهم لا يرجعون
قوله وان قدره اهلكنا فلا يتسلط له في المعنى على البدل في الشرح اذ لا معنى لقولك اهلكنا
انهم اليهم لا يرجعون والاعتراض مبني على حرف واحد وهو ان كلمة كم بمجردها هي المبدل منه
واذا كان مراد هذا القايل ان المبدل منه هو جملة كم اهلكنا قبلهم من القرون لا كم وحدها
طاح الاعتراض وغاية ما في الامر انه عبر عن الكل بالجزء الذي هو محط المعنى به والقرينة
عدم استقامة الكلام على اراده هذا الجزء بعينه واقول يلزم على هذا ابدال المفرد من الجملة لان
انهم مع صلتها مفرد ولم يذكر هذا النوع في اقسام البدل وانما ذكر عكسه وانه قليل كقوله
الى الله اشكو بالمدينة حاجة • وبالشام اخرى كيف يلتقيان فابدل كيف يلتقيان
من حاجة واخرى قوله وان وصلتها معمول لاجله ليس ليروا اذ لا يصح ان يكون لاهلكنا
كما نقلناه عن صاحب البحر والمعنى علموا لاجل انهم لا يرجعون اهلاكهم قوله وليس هذا من
المواطن التي يعود الضمير فيها على المتاخر هذا الاعتراض على ابي البقا وفيه نظر اذ لم يتعين
من كلامه عود الضمير على متاخر لجواز ان يكون مرجع الضمير متقدما وما دل عليه متاخرا
قوله الرابع ان تمييز الخبرية مفرد او مجموع اما افراده فلمشابهته كم للماية والالف في الدلالة
على الكثرة وتمييزهما مجرور مفرد واما جمعه فليكون في اللفظ له مزيد بما يدل على الكثرة
قوله كم ملوك باد ملكهم الى اخره باد هلك والسوقة بضم السين المهملة خلاف الملك يستوي
فيه الواحد والجمع والمذكر والمونث فقوله ملوك شاهد على جمع التمييز وقوله نعم شاهد
على افراده قوله كم عمة لك يا جرير وخالة الى اخره الفدعا بسكون الدال المهملة من الفدع
بفتحتين وهو اعوجاج الرسغ من اليد والرجل حتى ينقلب الكف والقدم الى انسيهما وهو المشي على
ظهر القدم او ارتفاع اخمص القدم حتى لو وطي الافدع عصفورا لما اذاه وهو عوج في المفاصل
كانها قد زالت عن مواضعها واكثر ما يكون في الارساغ خلقة والرسغ كالقفل مفصل ما بين الساعد
والكف وما بين الساق والقدم والانسي بكسر الهمزة وسكون النون قال ابو زيد هو الايسر من كل
شي وقال الاصمعي هو الايمن وقال كل اثنين من الانسان مثل الساعدين والزندين والقدمين فما
اقبل منهما على الانسان فهو انسي وما ادبر منهما عنه فهو وحشي والعشار بالكسر جمع عشرا وهي
الناقة التي اتى عليها من يوم ارسل اليها الفحل عشرة اشهر والمعنى على هذه الرواية اعني
رواية جر عمة وخالة اذ كثيرا من عماتك وخالاتك من جملة خدمي ومعنى علي لي وقيل على كره
مني كما يقال باع القاضي على فلان داره لان على تستعمل في الضرر نحو وعليها ما اكتسبت
البصريين قوله يكون تمييز الاستفهامية الا مفردا خلافا للكوفيين في الشرح وجه قول البصريين
على ما قال ابن الحاجب وغيره وغيره ايضا لما كانت كناية عن العدد جعلت كناية عن وسطه
وهو من احد عشر الى ماية لانها لو كان جعلت كناية عن احد طرفي العدد لكان تحكما ووسط

العدد مميزه منصوب مفرد واعترضه الحديثي بان حمله على الوسط دون غيره ايضا تحكم
قال والوجه ان يقال كم الاستفهامية لما كانت مقدرة بعدد قرن بهمزة الاستفهام اشبهت
العدد المركب فافرد مميزها ونصب كمميزه انتهى ما في الشرح واقول الجواب عن اعتراض
الحديثي ان الحمل على الوسط لا تحكم فيه لان الوسط عدل بين الطرفين مذ وحظ من كل منهما
قوله والخامس ان تمييز الخبرية واجب الخفض وذلك على الاضافة حملا لكم على ما هي مشابهة
له من العدد وقال الفرا على تقدير من لانه لما كثر دخول من على مميز الخبرية جاز تركه لقوة
الدلالة عليه قوله ولا يجوز جره مطلقا ايشترط هكذا وقع في كثير من النسخ وفي بعضها بل من
غير شرط خلافا للفرا والزجاج وابن السراج فانهم يجوزونه مطلقا قوله بل اي يشترط اي
بل يجوز جره بشرط ان تجر كم بحرف جر خلافا لبعضهم فانه منع جره مطلقا حينئذ يجوز
في التمييز وجهان النصب وهو الكثير والجر اما النصب فظاهر واما الجر فلتطابق كم مع مميزها
في الجر كاين قوله ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لان التنوين لا دخل في التركيب اشبه النون
الاصلية في الشرح انظر قوله لان التنوين بادا بتعلق فان كان بجاز وهو الظاهر فيضر العمل
قد ذكرت علته اولا بقوله ولهذا فاهذه الثانية والعامل لا يتعدى الى معمولين من نوع واحد
الا باتباع ويمكن ان يكون الثاني بدلا من الاول الذي به لانه ادل على المقصود من الاول انتهى واقول
ليس الثاني تعليلا لجواز الوقف بالنون حتى يتكلف له بدلا من الاول وانما هو تعليل لتعليل
جواز الوقف بتركيب كاين من كاف التشبيه واي المنونة فليتامل قوله ولو افق كاين كم في
خمسة امور الابهام والافتقار الى التمييز قال الرضي التمييز بعد كذا وكاين في الاصل عن الكاف
لا عن ذا واي كما في مثلك رجلا لانك تبين في كذا رجلا وكاين رجلا ان مثل العدد المبهم من
اي جنس هو ولم تبين العدد المبهم فاي في الاصل كان معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي
وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون اخره نون ساكنة
كما في من لا تنوين تمكن فكذا تكتب بعد اليا نون مع ان التنوين لا صورة له خطا انتهى قوله ويرده قول
سيبويه الضمير المنصوب يرد عايد الى اللزوم والاشارة في زعم ذلك الا كاين رجلا رايته وهم
نقول قول سيبويه الى قول المصنف انتهى ويونس هو ابو عبد الله ابن حبيب من اهل جبل بجيم
مفتوحة فبا موحدة مضمومة مشددة بلدة على دجلة بين بغداد وواسط اخذ الادب
عن ابي عمرو بن العلا وحماد بن سلمة وكان النحو اغلب عليه وسمع من العرب وروى عنه سيبويه
كثيرا وسمع عنه الكسائي والفرا وكانت حلقته بالبصرة قال ابو عبيدة معمر بن المثنى اختلفت
الى يونس اربعين سنة املا كل يوم الواحي من حفظه قال اسحاق بن ابراهيم الموصلي عاش يونس
ثمانيا وثمانين سنة لم يتزوج ولم يتسر ولم يكن له همة الا العلم وقيل مولده سنة تسعين ومات
سنة اثنين وثمانين ومائة وقيل مولده سنة ثمانين وعاش مائة سنة وسنتين قوله اطرد الياس
الى اخره يقال طرد يطرد كقتل يقتل والياس القنوط والرجا بالمد وكاين بالف وهمزة الاصل فخرم
الشاعر للضرورة وكاين بهمزة فنون ساكنة مشددة ويروى الرجا بالمد وكاين بالف فهمزة
والم على وزن فاعل من الم يالم وحم ذي قوله وكاين لنا فضلا عليكم الى اخره قال الرضي وقال الاولى
هو اسم فاعل من كان فقال المبرد انهم بنوا من الكلمتين لما ركبوهما صيغة فاعل فالحق فالكلمة
والهمزة

والهمزة التي كانت فا اي صارت عينا وحذفت احدى اليائين وبقيت الاخرى لاما وقال
الخليل اليا الساكنة من اي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها موقعها وسكنت الهمزة
لوقوعها موقع اليا الساكنة ثم قلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان
الالف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقا الساكنين وبقيت اليا الاخيرة بعد كسرة فاذهبها
التنوين بعد تقدير حركتها كالمنقوص انتهى كذا قوله واسلمني الزمان كذا الى اخره الكاف
للتشبيه وذا الاشارة الى ما تقدم قبل هذا البيت كذا قيل ويحتمل ان يكون المعنى واسلمني
الزمان كاسلامي الان مسلوب الطرب والانس قوله الثاني ان تكون كلمة واحدة مركبة من
كلمتين وذا على هذا القول وعلى القول الثالث اشارة في الاصل الى ما في ذهن المتكلم قوله
اما ما كان كذا وكذا وجد فقال بلى وجاذا اما بتخفيف الميم هي ما النافية دخلت عليها الهمزة
للاستفهام عن النفي كما هو مختار ابن مالك في قول الشاعر الا اصطبار لسلمى ام لها جلد اذا الاقي الذي
لاقاه امثالي او للتقرير وصح الجواب ببلى بعدها لما قال المصنف في حرف اليا انهم اجروا
الاستفهام الحقيقي والتقرير مجرى النفي كما في قوله تعالى الم ياتكم نذير قالوا بلى الست بربكم
قالوا بلى وفي الصحاح الوجد بالجيم والذال المعجمة نقرة في الجبل يجتمع فيها الما والجمع وجاد
قوله عد النعمى مقصورة الى اخره في الصحاح النعمة اليد والصنيعة والمنة وما انعم الله به عليك
وكذا النعمى وان فتحت النون مددت فقلت النعما والبوس بضم الموحدة وسكون الهمزة الفقر
خلاف النعمى واللطف التوفيق من الله تعالى والرفق والجهد بفتح الجيم ويجوز ضمها المشقة كلا
قوله وفيه نظر هذا النظر يحتمل ان يكون في تعليل كون كل سورة فيها كلا مكية بان اكثر العتو
كان بمكة فيكون قوله ثم لا يظهر الى اخره بيانا للاشكال يرد على قولهم انه لا معنى لها الا الزجر
ويحتمل ان يكون في التعليل المذكور وفي حصول كلا لا معنى لها الا الزجر فقوله ثم لا يظهر الى اخره
بيان لوجه النظر في هذا الاخير وهو ظاهر وقوله لان لزوم المكية الى اخره بيان لوجه النظر
في الاول ومعناه ان ذلك انما يصح اذا كان العتو الصادر من الكفار الذي في زمنه صلى الله كل
عليه وسلم كان بمكة لا اكثره ولو سلم فانما يصح اذا امتنع الزاجر عن عتو سابق والاجازة
يكون العتو بمكة والزجر والتهديد بالمدينة فلا يلزم ان تكون السورة التي فيها لا مكية اقول
وايضا انما يلزم ان تكون الاية التي فيها كلا مكية لا السورة التي هي فيها كما هو المدعى لان من السورة
ما نزلت ايات منه بمكة وايات منه بالمدينة قال عطا ابن ابي مسلم كانوا اذا نزلت فاتحة سورة
بمكة كتبت مكية ويزيد الله فيها ما يشا بالمدينة قوله وقولهم المعنى انته عن ترك الايمان
بالتصوير الباء في بالتصوير متعلقة بالايمان وكذا في بالبعث لانه معطوف على بالتصوير وفي
بالقران متعلقة بالجملة ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر المرتب قوله وايضا هذا عطف
على ثم لا يظهر قوله والوارد منها في التنزيل ثلاثة وثلاثون موضعا هذا لا دخل له في الاعتراض
وانما هو لبيان فائدة قوله فزاد ما معنى ثانيا يصح عليه ان يوقف دونها ويبتدأ بها هنا للتعليل علي
نحوها في قوله تعالى لتكبروا الله على ما هداكم وبمعنى مع نحوها في قوله تعالى واتى المال على حبه وهي
متعلقة بيصح ولذا جعلها والبيه له ويجوز ان تكون للاستعلا المجازي متعلقة بيوقف بان يكون
المراد بالوقوف عليها الوقوف قبل النطق بها ومعنى كلامه انهم زادوا الكلا معنى غير الردع يصح

لاجله اومعه اذ لو توقف دونها ويبتدأ بها لان كلا مع معنى الردع يصح اذ لو توقف عليها ويبتدأ
بما بعدها فتجتمع لها بزيادة ذلك المعنى صحة الوقف عليها والابتداء بها قوله فان قول المصنف النضر
لا يتاتي في ايتي المؤمنين والشعراء اية المؤمنين هي رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا
انها كلمة هو قائلها واية الشعراء هي قال اصحاب موسى انا لمدركون قال كلا ان معي ربي سيهدين
والنضر بالضاد المعجمة هو ابن شميل بضم المعجمة ابن خرشة بفتح الخاء المعجمة والراء والشين المعجمة
البصري من اصحاب الخليل ابن احمد قال ابو عبيدة ضاقت عليه المعيشة بالبصرة فخرج يريد خراسان
فشيعه من اهل البصرة نحو من ثلاثة الاف رجل ما فيهم الا محدث او نحوي او لغوي او اخباري فلما
صار بالمربد قال يا اهل البصرة يعز علي فراقكم والله لو وجدت كل يوم كيلجة باقلا ما فارقتكم قال
فلم يكن فيهم من يتكلف ذلك وسار الى خراسان فافاد بها اموالا توفي في ذي الحجة سنة اربع ومائتين
بمدينة مرو وبها ولد ونشا بالبصرة فلذلك نسب اليها وفي الصحاح الكيلجة مكيال والجمع كيالج
او كيالجة والجيم المعجمة قوله لان ان تكسر بعد الا الاستفتاحية ولا تكسر بعد حقا ولا بعد ما كان
بمعناها في الشرح انما يمتنع كسرها بعد حقا اذا كانت حقا واقعة في ابتداء الكلام فيكون ما بعدها
فاعلا لفعل ناصب لها او مبتدا مخبرا عنه بها على ان تكون منصوبة على اسقاط الخافض اي في حق
واما اذا جعلت حقا متعلقة بالكلام السابق عليها لا بما بعدها فلا مانع من كسر ان حينئذ
بل هو الواجب على هذا التقدير لانها واقعة في محل الجملة كما اذا قلت زيد اكرمته حقا انه
فاضل اي احق اكرمته حقا ومما يدل لما قلناه من انك اذا جعلت حقا من تمام الكلام السابق كسرت
ان الواقعة بعدها ان قوله تعالى اليه مرجعكم جميعا وعد الله حقا انه يبدؤا الخلق ثم يعيده
استيناف معناه التعليل لوجوب المرجع اليه وقرئ بفتح ان على ان المراد لانه او على انه منصوب
بالفعل الذي نصب وعد الله اي وعد الله وعدا بدء الخلق ثم اعادته والمعنى اعادة الخلق بعد
بدئه ويجوز ان يكون مرفوعا بما نصب حقا اي حق حقا بدء الخلق كقوله ٭ حقا عباد الله ان
لست جائيا ٭ ولا ذاهبا الا علي رقيب ٭ كذا في الكشاف انتهى قوله ولان تفسير حرف
بحرف اولى من تفسير حرف باسم هذا يقع في اكثر النسخ في هذا الموضع قبل قوله واما قول مكي
وهو معطوف على لان ان تكسر بعد الا الاستفتاحية ويقع في كثير منها قبل قوله والوارد
منها في التنزيل ثلاثة وثلاثون موضعا والاول هو الصواب ومثال تفسير الحرف بالحرف
قول ابي حاتم كلا بمعنى اي ونعم ولقائل ان يقول هذا كما يتوجه على الكسائي يتوجه على الجمهور
لان كلا واحد من الردع والزجر اسم ويمكن ان يقال انما يتوجه على الجمهور ولو قال كلا حرف
بمعنى الردع والزجر كما قال الكسائي حرف بمعنى حقا ولم يقولوا ذلك وانما قالوا حرف معناه الردع
والزجر فليتامل قوله ومحوج لتكلف دعوى علة لبنائها قال الرضي انما بنيت لكون لفظها
كلفظ الحرفية ومناسبة معناها لمعناها لانك تردع المخاطب عما يقول تحقيقا للضد قوله
والافلم لا ينون في الشرح وادخل المصنف لا على الفعل الماضي لفظا ومعنى مع عدم تكرارها
وهو شاذ وقد يقال المراد فلم لا تنون ثم لا يكون ماضيا معنى فلا يجب تكرارها قوله وقد
تتعين للردع تتعين بالمثناة الفوقية وفاعله ضمير كلا باعتبار الكلمة لقوله قبل هذا والارجح
حملها على الردع لانه الغالب فيها قوله وقد يمتنع كونها للزجر نحو وما هي الا ذكرى للبشر كلا
والقمر

ليس والمراد قبلها ما يصح رده في الشرح اذ لم يكن قبلها ما يصح رده فبعدها ما يمكن الردع عن
انكاره وهو قوله تعالى انها لاحدى الكبر وقوله لجواز الزمخشري ذلك فقال لجواز ان يكون كلا
ردعا لما ينكر ان تكون احدى الكبر قوله وجوز الزمخشري كونه حرف الردع ونونه كما في سلاسلا
في الكشاف وقرا ابن نهيك كلا سيكفرون بعبادتهم اي سيجحدون كلا سيكفرون بعبادتهم كقولك
زيدا مررت بغلامه وفي محتسب ابن جني كلا بفتح الكاف والتنوين وزعم ان معناه كل هذا الراي والاعتقاد
كلا ولقائل ان يقول ان صحت هذه الرواية فهي كلا التي هي للردع قلب الواقف عليها الفها نونا كما في
قواريرا والضمير في سيكفرون للالهة اي سيجحدون عبادتهم ويقولون والله ما عبدتمونا وانتم كاذبون
انتهى ما في الكشاف فما نقله المصنف عن الزمخشري ان كان هو هذا الذي في الكشاف فهو نقل بالمعنى
لان ما قاله في قواريرا نقاله في سلاسلا وفي اعراب السفاقسي وانتقد عن الزمخشري بان المنقول
عنه القراءة في الشواذ ابو نهيك بالكنية وان الطبري نقل عنه كلا بضم الكاف ورفع اللام على
الابتداء والجملة بعده خبر قوله ورده ابو حيان بان ذلك الاشارة بذلك الى التنوين وليس قوله
التوجيه منحصرا عند الزمخشري في ذلك اي ليس توجيه التنوين في سلاسلا منحصرا عند
الزمخشري فيما ذكره ابو حيان من الاوجه التي لا تتاتى في كلا بل جوز الزمخشري في سلاسلا
وجها اخر لم يذكره ابو حيان من الاوجه يتاتى في كلا ويصح به تشبيهها بسلاسلا وهو كون
بدلا التنوين بدلا من حرف الاطلاق وهو الحرف الذي يتبع الحركة اعني الحرف المزيد في راس الاية اي بدلا
اخرها كانه قوله قدم حرف التشبيه اهتماما به ليعلم ليؤذن الكلام من اول الامر بالتشبيه
قال عبد القاهر انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام
لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال
قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم وليس كذلك قوله
وقال الاكثرون مقابل هولاء الاكثرين الزجاج وابن جني ومجموعهم هو الاكثر في قوله مركبة عند
اكثرهم قوله وفيه نظر لان ذلك في التركيب الوضعي لا في التركيب الطاري في حالة التركيب الاسنادي
في الشرح بهذا تركيب وضعي لان واضع اللغة في معتقد هولاء هو الذي وضعه كذلك وليس من الامور الامور
التي طرات في الاستعمال من غير ان يكون للوضع فيها مدخل قوله من الاشكال اراد به النظر الذي
اورده على الاكثرين والبعد الذي في قول الزجاج وابن جني وهو قول بعضهم فيه رد على صاحب قوله
وصف المباني حيث قال انه قول اكثرهم وقال ابن ام قاسم في نسبة القول بالبساطة الى اكثرهم
نظر فان الظاهر ان الاكثر يقول بالتركيب قوله بخلاف كان زيدا قائم او في الدار او عندك
او يقوم فانها في ذلك كله للظن انما لم تجعل هولاء اركان التشبيه في هذه المواضع لان خبرها
حينئذ نفس اسمها لان زيدا هو نفس القائم ونفس المستقر والشيء لا يشبه بنفسه قال الرضي
والاولى ان يقال انها للتشبيه ايضا والمعنى كانك شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة
فيصح تشبيه احدهما بالاخر الا انه لما قام الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه
كانه الخبر بعينه صار الضمير من الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فكذلك تقول كاني امشي
وكانك تمشي والاصل كاني رجل يمشي وكانك رجل تمشي قوله الثاني الشك والظن يحتمل ان
يكون الواو هنا بمعنى او وان تكون على بابها ويكون العطف تفسيريا قوله فاصبح مطرفكة الى اخره

يحتمل ان يريد ببطن مكة جوفها التي تدفن فيه الاموات فيكون المراد بمقشعر متزلزلا
من اقشعر الرجل اذا اصابته قشعريرة اي رعدة وان يريد بها ارضا فيكون المراد بمقشعر
متزلزلا او محلا من اقشعرت السنة اذا امحلت وهذا الاخير الملايم لقول المصنف فالمعني
انه كان ينبغي ان لا يقشعر لبطن مكة مع دفن هشام لانه لها كالغيث قوله لانه ليس في الارض حقيقة
يعني فلا يشبه الارض بالارض التي ليس هو بها وانما يشبه بذلك لو كان في الارض حقيقة لتكون
الارض التي هو بها مشبهة بالارض التي ليس بها قوله واجيب بامور قيل في الجواب الضال
هذا البيت من تجاهل العارف كقول الشاعر ايا شجر الخابور مالك مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف
لانه يعلم ان الحي هنا ما مات فيكون التشبيه من جهة المعنى كانه قال وجود هشام للايام كالغيث
على وجه الارض مثل قول الحريري اذ هو متاخر عن تلك الطبقة مات بعد الخمسماية الي قوله
احدها ان المراد بالظرفية يعني في قوله بها لان الباء في ظرفية قوله والرابع التقريب قاله الكوفيون
وحملوا عليه كانك بالشتا مقبل وكانك بالفرج ات وكانك بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم تزل وقول
الحريري كانك تنحط هذا رابع المعاني الاربعة لكان وفي الشرح المراد وحملوا عليه مثل قول الحريري
اذ هو متاخر عن تلك الطبقة مات بعد الخمسماية واقول هذا ليس بمتعين لجواز ان يكون الضمير
في قوله تعالى وحملوا عايدا على النحاة المتاخرين لا على الكوفيين المتقدمين القايلين
بان كان للتقريب او يكون عايدا عليهم ونسب حمل قول الحريري اليهم على سبيل التغليب لوقوعه
في صحبة ما هو منسوب اليهم على سبيل التحقيق وتنحط بتشديد الطا المهملة مضارع انحط ينحط
اذا انحدر من علو الي اسفل وبعد الي اللحد وتنغط وقد اسلكك الرهط الي اضيق من سم واللحد
بفتح اللام الشق في جانب القبر واللحد بضم اللام لغة فيه وتنغط تغوص والسم هنا بفتح
المهملة الثقب الضيق ومنه سم الخياط قوله وقد اختلف في اعراب ذلك الاشارة بذلك الي
جميع ما تقدم من الامثلة قوله فقال الفارسي الكاف حرف خطاب والباء زايدة في اسم كان هذا في
غير قول الحريري واما في قوله فقال الباء حرف تكلم والباء زايدة في اسم كان قوله وقال المطرزي
الامر كانك ابصرك تنحط وكاني ابصر الدنيا لم تكن ثم حذف الفعل وزيدت الباء قال الرضي الاولي
ان يقول بقاكان على التشبيه ولا يحكم بزيادة شي ويقول التقدير كانك تبصر بالدنيا اي تشاهدها
من قوله تعالى فبصرت به عن جنب والجملة بعد المجرور بالباء حال اي كانك تبصر بالدنيا وتشاهد
عدم كاينة انتهى والمطرزي هو ابو الفتح ناصر ابن ابي المكارم عبد السيد الفقيه الحنفي النحوي
الخوارزمي المعتزلي ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسماية بخوارزم وهو كما يقال خليفة الزمخشري
فانه توفي في تلك السنة كما ذكرنا في حرف الالف وتوفي المطرزي سنة عشر وستماية قوله
كان اذ ربها الاجر المتوفا التطلع والتطاول والتامل في اذا معني التشبيه الذي
كان والقادمة واحدة قوادم الطير وهي مقادم ريشه وهي عشر في كل جناح قوله
وحذفت النون للضرورة هذا اعدّ عند الكسائي واما هو فيقول بجواز حذفها في
السعة كل قوله اسم موضوع لاستغراق افراد المنكر نحو كل نفس ذايقة الموت والمعرف
المجموع نحو وكلهم اتيه واجزا المفرد المعرف نحو كل زيد حسن لانك تقول تاي كل
مضافة الي المنكر والمراد استغراق للاجزا كقراة كل قلب متكبر بترك تنوين قلب
وقد

وقد ياتي مضافة الي المفرد المعرف والمراد استغراق الافراد كقوله تعالى كل الطعام كان
حلا لبني اسرايل وقوله صلى الله عليه وسلم كل الطلاق واقع الا طلاق المعتوه لانا نقول
المراد ان ذلك هو الاصل وعند خلو المقام عن القراين واجاب تاج الدين السبكي في شرح
منهاج البيضاوي عن الاية والحديث بانهما من قبيل المعرف الجنسي وهو في المعني كالنكرة
والجواب الاول انسب قوله ومن هنا وجب في غير قراة ابي عمرو وابن ذكوان كذلك يطبع
الله على كل قلب متكبر جبار بترك تنوين قلب تقدير كل بعد قلب ليعم افراد القلوب
كما عم كل اجزا القلب يعني ومن اجل ان المفرد النكرة الواقع بعد كل غير مضاف الي ما بعده
يكون كل فيه لاستغراق الافراد وجب على هذه القراة تقدير كل قبل متكبر ليعم افراد
المتكبر فيلزم عموم افراد القلب المضاف اليه لان لكل قلب متكبر قلبا ويصير في القلب عمومان
عموم للافراد لزوما من كل المقدر لفظه وعموم للاجزا من كل الواقعة صريحا قبله وذلك
لان المراد الاخبار بالطبع على جميع قلب كل متكبر ولا يحصل ذلك الا بتقدير كل اخرى بعد
القلب وجعل كل المذكورة لاستغراق الاجزا قال ابن الحاجب في اماليه وقرا باقي القرا
باضافة قلب الي متكبر ومتكبر مفرد غير مضاف اليه كل وجب ان يبقى على حكم الافراد
كما في قولك اجلت كل عبد دينارا وكل رغيف انسان واذا بطل العموم في ذلك بطل العموم فيما
اضيف اليه كل لانه انما يعم اذا لم يتسبب الي ما بطل العموم فيه واذا ابطل العموم فيما اضيف
اليه كل وجب حمل الكلية على اجزا ذلك الواحد لانه لو عم في الاول لعم في الثاني وقد بطل
التعميم في الثاني ولو عم في الاول من غير عموم الثاني لم يستقم لانه ليس للمتكبر الواحد قلوب
حتى يعم فقولك كل قلب المضاف اليه باعتبارها فوجب تاويل الاية لان المعني الذي سيقت
له الاخبار بالطبع على جميع قلب كل متكبر وذلك حاصل بتقدير كل محذوفة مضافة الي متكبر
كانه قيل كذلك يطبع الله على كل قلب كل متكبر فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وحسن
لظهور المعني للمراد وبذلك ينتفي المعارض للعموم في القلب وحصل الموجب للعموم في المتكبر الي
هنا كلامه وفي الشرح وفي كلام المصنف نظر فان كلا مضافة الي نكرة تكون تارة للاجزا على
رواية وقوله ليعم افراد القلوب ايضا مشكل فانها للعموم في افراد مدخولها والمضافة اليه وكل
انما اضيفت الي متكبر موصوف بجبار فتعم بالنسبة الي المتكبرين الجبارين لا بالنسبة الي افراد
قلوبهم انتهى واقول الجواب عن الاول ان الاجزا انت من تقدير استغراق الافراد وجعل
كل الاستغراق الاجزا وعن الثاني ان اضافة القلب الي كل المفيدة للعموم في افراد ما دخلت
عليه افادته العموم قوله وان الذي حانت الي اخره حانت بالمهملة هلكت والمراد به هنا
ذهبت هدرا وفلج بالفا المفتوحة والجيم موضع بين البصرة وضرية مذكر مصروف كذا في
الصحاح قيل الذي في البيت مخفف الذين بحذف النون لعود ضمير الجمع اليه من قوله دماوهم
وقيل صفة لمحذوف مفرد لفظا مجموع معنى مثل القوم فافرد الذي نظرا الي لفظ موصوفه
وجمع الضمير العايد اليه نظرا الي معناه قوله كم وقد ذكرت الي اخره ذكرتك بكسر الكاف
خطاب لامراة وكذلك الخطاب في بذكركم وانما عبر عنها بضمير جماعة الذكور للتعظيم كقوله
تعالى فقال لاهله امكثوا قوله وليس قوله بشي لان الذي تنعت بها دالة على الكمال لا على

المعانة

عموم الافراد لنفي وكل هاهنا لعموم الافراد فلا تكون لغوا وفي الشرح بل هو نص ظاهر حسن
وذلك لانه على هذا التقدير يكون تفضيلا على اهل الكمال واما ارادة العموم فيكون تفضيلا
على الجاهل والناقص وفيه ما فيه قال الشاعر، اذا انت فضلت امرءا ذا نباهة، على ناقص
كان المديح من النقص وقال الاخر، الم تر ان السيف ينقص قدره، اذا قيل هذا السيف خير
من العصا واقول كل التي ينعت بها تدل على كمال المنعوت بها في معنى ما تضاف اليه لا على
كماله مطلقا فلو كانت كل في البيت نعتا لكان معناه يا اشبه الناس الكاملين في الانسانية
بالقمر فلا تفيد المبالغة في الوصف بالحسن بانه اشبه بالقمر من كل فرد من افراد الانسان
لانه كم من ناقص في الانسانية اجمل صورة من كامل فيها ثم لا يخفى حسن تفضيل فرد على افراد
نوعه من غير اشعار بكمال البعض الافراد او نقصها نحو زيد احسن الناس وما استشهد به
الشارح انما يدل على امتناع تفضيل فرد كامل على فرد ناقص من نوعه كتفضيل شخص ذي
نباهة على شخص مشهور لعدمها وعلى امتناع تفضيل فرد من نوع كامل على فرد من نوع ناقص
كتفضيل سيف على عصا قوله تلبث حولا كاملا الى اخره تلبث بفتح الموحدة لعل السلام
مضارع لبث بكسرها اي تقيم ومصدره اللبث بفتح اللام وسكون الموحدة على غير القياس
لان مصدر فعل بكسر العين قياسه فعل بفتحها والحول السنة والمنهج الطريق قوله مع
انها في المعنى منزلة منزلة ما لا تباشر لانها في المعنى منزلة منزلة كل المضافة الى الضمير وتلك
لا تباشر العامل قوله وحكمها ان لا يعمل فيها عاملا الا الابتداء في الشرح ليس كذلك بل الغالب (تباشر)
عليها ان تكون تابعة نحو جاء القوم كلهم واكرمتهم كلهم ومررت بهم كلهم وحيث تخرج على
التبعية فالغالب عليها ان لا يعمل فيها الا الابتداء واقول مراده حكمها في كونها معمولة
لا بطريق التبعية قوله فيصدر عنه كلها وهو ناهل هنا عجز بيت صدره ممد اذا مادت
عليه دلاؤهم ويقع في بعض النسخ ذكر البيت بكماله يقال ماد الشيء يميد اذا تحرك وفي الشرح
وكانه يصف منهلا اي انه يضطرب ويتحرك اذا تحركت عليه الدلاء فيصدر عنه كل من
تلك الجماعة اصحاب الدلاء وهو ناهل اي ريان قال ابو زيد الناهل العطشان والناهل الريان
وهو من الاضداد قوله فلما بينا الصدري الى اخره في الصحاح اتقى يتقي اصله اوتقى على وزن
افتعل فقلبت الواو يا لانكسار ما قبلها وابدلت منها التاء وادغمت ولما كثر استعماله
على لفظ الافتعال توهموا ان التاء من نفس الحرف فجعلوه اتقى يتقي بفتح التاء فيهما ثم لم يجدوا
له مثالا في كلامهم يلحقونه به فقالوا تقى يتقي مثل قضى يقضي قوله كل امرئ مصبح الى اخره
هذا البيت تمثل به ابو بكر رضي الله عنه في مرضه لما قدم المدينة مهاجرا وهو لحكيم النهشلي
كابن حجر به وهو بيت واحد من تام الرجز او بيتان من مشطوره ففي كلام المصنف تغليب حيث
نسب الى ابي بكر قول ما ليس هو له لوقوعه مع تمثيله به قول ما هو له وفيه ايضا لف ونشر
مرتب ومعنى مصبح في اهله يوجد فيهم صباحا او يقال له انعم صباحا او يسقى الصبوح وهو
شرب الغداة والشراك بكسر المعجمة سير النعل قوله كل ابن انثى الى اخره الالة الحدبا
النعش الذي يحمل عليه الميت قوله الا كل شيء الى اخره هذا البيت قد مر في الخا المعجمة قوله
وقول السموال اذا المرء لم يدنس الى اخره السموال بسين مهملة وميم مفتوحتين وواو ساكنة

وهمزة

وهمزة مفتوحة هو ابن عاديا اليهودي من شعر الحماسة وفي القاموس والسموال بالهمزة طائر
يكنى ابا براء وذباب الخل وابن عاديا واللوم بضم اللام وسكون الهمزة صفة تضاد الكرم
والعرض بكسر العين المهملة وسكون الراء الجسد وفي صفة اهل الجنة انما هو عرق يسيل
من اعراضهم اي من اجسادهم والعرض ايضا النفس لما كرمت عنه عرضي اي صنت عنه نفسي
وفلان نقي العرض اي بريء من ان يشتم او يعاب وقد قيل عرض الرجل حسبه كذا في الصحاح
قوله و قوله كل نفس بما كسبت رهينة في الكشاف رهينة ليس بتانيث رهين في قوله تعالى
كل امرئ بما كسب رهين لتانيث النفس لانه لو قصدت الصفة لقيل رهين لان فعيلا بمعنى
مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث وانما هو اسم بمعنى الرهن كالشتيمة بمعنى الشتم كانه
قيل كل نفس بما كسبت رهن انتهى وعلى هذا يحمل الشاهد تانيث المسند اليه في كسبت لا
تانيث رهينة وفي البحر ان الذي اختاره انها مما دخلت فيه التاء وان كان بمعنى مفعول
في الاصل كالنطيحة ويدل على ذلك انه لما كان خبرا عن المذكر كان بغير تاء وقال الله
تعالى كل امرئ بما كسب رهين ولما كان خبرا عن المؤنث كان بالتاء كما في هذه الاية
انتهى وعلى هذا تكون رهينة محل الشاهد ايضا قوله كل رجل كل هنا زايدة في الشرح
لا نسلم زيادتها فان العموم في الرجل مراد كما انه كذلك في الرفيقين اي ان كل رفيقين لكل
رجل هذا شانهما ولو كانت الثانية زايدة لم يحصل العموم في الرجل وهو مطلوب انتهى واقول
لو لم تكن زايدة لكانت للعموم وقد اضيف الرفيقان اليها فتتقيد رفقتهما بعمومها فيصير المعنى
كل مترافقين في كل فرد من افراد السفر هما اخوان وليس ذلك بمراد لعدم تناوله المترافقين
في سفر واحد والاكثر ليس بمفيد لعدم تحقق المترافقين في جميع الاسفار قوله لما
ثنينا نخطاتا هذا اول بيت لامرئ القيس وهو لها متنتان خظاتا كما اكب على ساعديه
النمر والمتنتان جنبتا الظهر وخظاتا بخاء وظاء معجمتين قال الكسائي تحركتا من خظا
يخظو اذا تحرك وكان حقه خظتا كما يقال غزتا قوله اذا قيل ان خظاتا فعل وفاعل
يعني واما اذا قيل انه مثنى خظاة وهو المكتنز وان اصله خظاتان حذفت نونه للضرورة
فلا يكون مما نحن فيه وفي الصحاح ويقال لحمه خظا بظا اي مكتنز واصله فعل وانشد البيت
ثم قال واصله خظاتان فحذف النون استخفافا ويقال اراد خظتا فرد الالف التي كانت
سقطت لاجتماع الساكنين في الواحد لما تحركت التاء انتهى قوله ووحد الضمير لان الرفيقين
ليسا باثنين معينين بل هما كثير كقوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا في الشرح
فينبغي الاتيان حينئذ بضمير الجماعة لا بضمير الواحد واقول التنظير بالاية انما هو
لكون المثنى فيها وهو الطائفتان لم يرد به اثنان معينان وانما اريد به الكثير ولا يلزم
من الاتيان بضمير الجماعة في الاية الاتيان به في البيت لورود الضمير في الاية باعتبار غير
الاعتبار الذي ورد به في البيت لانه في الاية باعتبار مجموع الافراد وفي البيت باعتبار كل واحد
قوله ثم حمل على اللفظ اذ قال هما اخوان في الشرح ثم حمل على المعنى اذ قال هما اخوان وهي
نسخة على اللفظ فاما النسخة الاولى فظاهرة لان معنى كل بحسب ما اضيف اليه وقد اضيفت
الى مثنى فيكون معناها مثنى فعاد اليها ضمير الاثنين بهذا الاعتبار واما النسخة الاخرى

التي هي ثم حمل على اللفظ فقد يستشكل ظاهرها لان لفظ كل مفرد مذكر فكيف يعود اليها ضمير
الاثنين باعتبار اللفظ وجوابه ان المراد لفظ المضاف اليه كل وهو المثنى وهذا ومعناها لانها
بحسب ما تضاف اليه فآل الامر الى الحمل على معنى كل وهو الاثنينية المستفادة من مدخولها
المضاف اليه انتهى واقول لم ار هذه النسخة التي اصلها الشارح فاستظهرها مع كثرة النسخ
المحررة الحاضرة عندنا قراينا لهذا الكتاب وزيادتها على عشر قوله وقوله قوما اما بدل من
القنا لا قومهما من سببهما اذ معناه تقاومهما بحذف الزوائد فهو بدل اشتمال وفي الشرح
ينبغي ان يقول لان قومهما من سببها بضمير المفرد المونث عايدا الى القناة اذ المراد ان يكون
بين البدل والمبدل منه ملابسة بغير الجزئية والكلية ليكون بدل اشتمال كما اعربه وهذا
انما يناسبه ان يكون قوم القناة من سببها لا كون مقاومة الرفيقين من سببهما واقول
مراد المصنف ان تقاوم الرفيقين من سبب قنا بينهما ففي عبارته حذف مضاف دل عليه كونه
تقاومهما ناشيا من تعاطيهما القنا الذي هو تضاربهم بها واذا كان تقاومهما من سبب قنا بينهما
كان بين تقاومهما والقنا ملابسة ولو قال كان قومهما من سببها لكان اظهر قوله او نحو
مطلق من باب صنع الله اعني في كونه مفعولا مطلقا محذوف العامل وان كان الحذف في البيت
على سبيل الجواز لا على سبيل الوجوب قوله ومعنى البيت ان كل الرفقا في السفر اذا استقروا ه
رفيقين فيهما كالاخوين في الشرح اطال المصنف في تقرير ما يزيل الاشكال الذي ادعاه وكله
مبني على حرف واحد وهو ثبوت تنوين قوما من جهة الرواية ولعلها ليست كذلك وانما
هي قوماهما تثنية قوم والمثنى مضاف الى ضمير الرفيقين ولا اشكال حينئذ لا لفظا ولا اعرابا
ولا معنى اذ المعنى على هذا التقرير ان كل رفيقين في السفر اخوان وان تعادى قوماهما ه
وتعاطوا المطاعنة بالقنا وقد رايت في نسخة من ديوان الفرزدق هذا البيت مضبوطا
الميم من قوماهما نسخة واحدة وملكت هذه النسخة وضبط هذا البيت هو الذي كان
باعثا لي على شرائها انتهى واقول اصرح من هذه النسخة التي راها الشارح ان ابن عصفور
ذكر هذا البيت في شرحه الكبير للجمل شاهدا على تثنية قوم قوله وكل اناس الى اخره
تقدم الكلام عليه في رب قوله وعلى هذه الرواية فالبيت مما نحن فيه ان يكون كل مضافة
الى منكر وهي على هذه الرواية كذلك دون الاولى قوله جادت عليه الى اخره الضمير في عليه
عايد الى البيت في قوله اروضة الفا بنتها غيث قليل الدمن ليس بمعلم العين مطرا ايام
لا الولع والترة بالمثلثة المفتوحة والراء المشددة قال في الصحاح سحاب ثرة اي كثير الماء عين
ثرة وهي سحابة تاتي من قبل قبلة اهل العراق قال عنترة واسد البيت والحديقة الروضة
ذات الشجر والروضة الانف بضمتين التي لم ترع قال في الصحاح روضة انف بالضم لم ترع وكاس
انف لم يشرب بها قبل ذلك كانه استونف شربها مثل روضة انف والدمن بكسر الدال المهملة
وسكون الميم البعر وقليل هنا بمعنى النفي والمعلم بفتح الميم الاثر يستدل به على الطريق اعني
ان الغيث لم يعم بعد لم ينقص طيبة وان الروضة لم تكن بمعلم بطوه الدواب فتتغير اخبثها
قوله من كل كوما كثيرات الوبر كوما كحمراء الناقة العظيمة السنام والوبر بفتح الموحدة ه
الصوف يقال وبر البعير فهو وبر بكسر الموحدة فيهما قوله وعليه اجاز ابن عصفور في قوله

وما

وما كل ذي لب بموتيك نصحه في الشرح الاتيان بضمير الجمع مع ارادة الحكم على كل واحد
قليل فالحمل عليه مع وجود مندوحة عنه خلاف الاولى لا سيما وقد تايد الافراد بقوله نصحه
وبقوله في عجز البيت وما كل موت نصحه بلبيب فحمل الاول على الامر الكثير معتضد بالكثرة
وبمناسبة الصدر للعجز فكيف يعدل عن ذلك مع عدم الملجي اليه واقول لا يرد هذا على ابن عصفور
لانه انما جوزه بنا على جواز الاتيان بضمير الجمع عايدا الى كل التي اريد بها الافراد قوله
اخوتي لا تبعدوا الى اخره بعد بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع بعدا بفتحتين
هلك وبعد بضم العين في الماضي والمضارع بعدا بضم الموحدة وسكون العين ضد قرب
وكلاهما محتمل في البيت وامروا بكسر الميم كثروا وعظموا قوله وذلك في قولها امروا
فاما قولها وردوا فالضمير للاخوة انما خص امروا بالذكر ولم يذكر معه وردوا لان
الضمير في امروا اذا استتر في وردوا لان الواو فيه علامة الجمع والاعراب وللبيت
بخبرا ولا اكتفا به لان المقصود بيان ان الضمير وردوا للاخوة لا للحال وفي الشرح انما خص
امروا بالذكر لخصوصية في مطلوبه اذ يحتمل واراد ان يكون مفردا لا جمعا والعبرة باللفظ
لا بالكتابة قوله فان حملته على مرادف القبيلة فالجمع في امروا واجب مثله في كل حزب
بما لديهم فرحون في الشرح لا نسلم ذلك لان الحي وان اريد به القبيلة مفرد لفظا دال
على الجمع فهو كالفريق فلذلك رعاية لفظه ورعاية معناه واقول هنا وهم لان الكلام في عود
الضمير على كل بنا انه يجب مراعاة معناها اذا اضيفت الى نكرة وان معناها بحسب ما تضاف
اليه لا في عود الضمير على ما يضاف اليه كل ولهذا نظره بكل حزب بما لديهم فرحون مما المضاف
اليه مفرد لفظا جمع معنى كالحي بمعنى القبيلة قوله وليس من ذلك وهمت كل امة برسولهم اي ليس
مما جمع فيه الضمير العايد على كل مع ارادة الحكم على كل واحد قوله كالحامل والباقر الحامل القطيع
من الابل مع رعاته والباقر جماعة البقر مع رعاتها قوله ونظيره ولا تكونوا اول كافر فان
كافر نعت لمحذوف مفرد لفظا مجموع معنى لانا فعل التفضيل اذا اضيف الى نكرة وجب مطابقتها
لصاحبه في الافراد والتثنية والجمع وهاهنا لم يطابق فوجب التاويل بما قال المصنف او بان ه
المراد لا يكن كل واحد منكم اول كافر به فتولك كما نا حله اي كل واحد منا قوله ولولا ذلك لم
يقل كافرين بالافراد لا يقال الملازمة ممنوعة لجواز ان يقال كافرا بالافراد من غير ان يكون صفة
لمحذوف مفرد لفظا مجموع معنى بان يكون معنى ولا تكونوا ولا يكن كل واحد منكم لانا نقول المراد
ولولا انه كافر صفة لمحذوف مع انه ولا تكونوا معناه ولا يكن مجموعكم كما هو الظاهر لم يقل كافر
بالافراد فالملازمة حينئذ صحيحة قوله واشكل من الاثنين قوله تعالى وحفظا من كل شيطان
مارد لا يسمعون اعني بالاثنين قوله تعالى وهمت كل امة برسولهم وقوله تعالى وعلى كل ضامر
ياتين وانما كانا اشكل منهما لان شيطانا مفرد لفظا ومعنى على صفة لمحذوف قوله ولو
ظهر لها ابو حيان لم يورد الاعتراض ببيت عنترة في الشرح هذا الكلام عجيب بل الظن
بابي حيان انه ظفر بالاية وبالجواب عنها فان ذلك كله مذكور في الكشاف وهو نصب عينيه
واقول جاز ان لا يكون في كلام المصنف تحامل بان يكون معنى كلامه ان ابا حيان لم يظفر
لها اعتراضا على ابن مالك ورد عليه لانها مجاب عنها وليس معناه انه لم يطلع عليها واذا

المضارع

جاز ان يكون معنى كلامه ما ذكرنا ما حمل عليه **قوله** اذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع **و** في الشرح
اذا كان المراد انه لا يسمع بعد الحفظ صح جعله استئنافا وصفة وحالا مقدرة وسياق الكلام
على ذلك في الباب الثاني **قوله** والصواب ان الضمير لا يعود اليها من خبرها الا مفردا مذكرا
على لفظها **في** الشرح وقد وقع في صحيح البخاري في باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم
من حديث ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل امتي يدخلون الجنة
الا من ابى قالوا ومن يابى قال من اطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد ابى فقد عاد الضمير من
خبر كل المضافة الى معرفة غير مفرد **قوله** وانما لم يقدر ضمير كان راجعا لكل لئلا يخرج مسولا عن
ضمير فيكون حينئذ مسندا الى عنه كما توهم بعضهم **في** الشرح فان قلت لم لا يجوز ان يكون في
مسئولا ضمير يعود الى المكلف اي كان كل افعال تلك الجوارح عنه مسئولا هو اي المكلف قلت لو
كان كذلك لوجب ابراز الضمير لجريان الصفة على غير من هي له فان قلت لم لا يكون ذلك على مذهب
الكوفيين فانهم لا يرون وجوب ابرازه الا عند اللبس ولا لبس قلت بل اللبس حاصل وذلك
لانه ابراز الضمير يحتمل ان يكون عنه نائبا عن الفاعل وتقدم على رايهم لانهم لا يتحاشون
عن ذلك **و** يحتمل ان يكون النائب ضميرا يتحمله مسولا يعود الى المكلف فالالباس حاصل
واقول اللبس الذي لاجله يبرز الضمير المستتر في الصفة هو احتمال عوده على غير من جرت
عليه الصفة من غير قرينة تدل على ذلك لا مطلق اللبس باي شيء كان **قوله** والصواب ان
المقدر يكون مفردا ان يكون نكرة فيجب الافراد كما لو صرح بالمفرد ويكون جمعا معرفا فيجب الجمع
يعني ولا يكون غير هذين **وفي** الشرح قدم في المتن ان الصواب التفرقة بين ارادة الكل
الافرادي والكل المجموعي واطلق هنا وجوب الافرادي عند تقدير المضاف اليه مفردا
نكرة فينبغي ان يا ذلك التفصيل هنا **واقول** هذا الصواب الذي ذكره المصنف
هنا انما هو بنا على ما نص عليه ابن مالك لا على ما استظهره وهو فيما سبق على انه لم
يقل فيما سبق والصواب التفرقة وانما قال والذي يظهر لي بين العبارتين فرق **قوله**
قال البيانيون اذا وقعت كل في حيز النفي بعين ساوقدمت على النفي وكانت معمولة
للمنفي نحو ما كل الدراهم اخذت او ما انا احذ وما الدراهم كلها اخذت او ما انا اخذتها اخذ كل
الدراهم ولم اخذ الدراهم كلها وما انا اخذ كل الدراهم ولم الفظ اخذ الدراهم كلها او ما اخذت
ولم تكن معمولة للمنفي نحو ما كل متمنى المرء حاصلا وما كل سواد تمرة **قوله** وافادت الكلام
ثبوت الفعل لبعض الافراد اراد بثبوت الفعل اعم من اسناده الى فاعله ووقوعه
على مفعوله ولو قال الثبوت من غير تقييد بالفعل لكان احسن لشموله الاسم المشتق
والجامد **قوله** ما كل من يتمنى المرء يدركه هذا صدر بيت عجزه تجري الرياح بما لا تشتهي
السفن والمروي فيه رفع كل فجوز ابن جني نصبها باضمار فعل يفسره ما بعده و السفن
بضمتين جمع سفينة **قال** في الصحاح والسفينة معروفة والسفان صاحبها **وقال** في
القاموس سفنه يسفنه قشره ومنه السفينة لقشرها وجه الما والجمع سفائن
وسفن وصاحبها سفان وحرفته السفانة انتهى ومما اولع به بعض الطلبة ان السفن
في البيت بفتح السين وكسر الفا صاحب السفينة ليكون اسناد الاشتهاء اليه حقيقة وكذا

لبني

بني اذ لا يقال لصاحب السفينة سفن وانما يقال له سفان كما ذكرناه عن الصحاح
والقاموس ولا ضرورة لجعل الاسناد حقيقيا والمجازي ابلغ منه **قوله** كقوله صلى الله
عليه وسلم لما قال له ذو اليدين انسيت ام قصرت الصلاة كل ذلك لم يكن وقول ابي النجم
قد اصبحت ام الخيار تدعي **في** الايضاح البياني **واعلم** ان المعتمد في هذا المطلوب الحديث وشعر
ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما ان السؤال بام عن احد الامرين لطلب
التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام عند المتكلم وجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما لا بنفي
الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا والثاني ما روي انه لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
كل ذلك لم يكن قال ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح
بعض ذلك قد كان رد اله لانه انما يناقض نفي كل منهما لانفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئي رفع للسلب
الكلي لا للسلب اذ نصب الاسم على المفعولية وليس في نصب كل هاهنا ما يكسر له وزنا وسياق
كلامه انه لم يات بشي مما ادعت عليه هذه المراة فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع
غير مفيد له لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب السائغ الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من
غير ضرورة **قال** التفتازاني ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبه لكونها
مفعولا وهو ممتنع لان لفظة كل اذا اضيفت الى المضمر لم تستعمل في كلامهم الا تاكيدا او مبتدا
لا تقول جاءني كلكم ولا ضربت كلكم ولا مررت بكلكم وبعد هذا البيت من ان رات راسي كراس
الاصلع ميز عنه قنزعا عن قنزع جذب الليالي ابطئي او اسرعي افناه قيل الله للشمس اطلعي
حتى اذا واراك افق فارجعي **و** معنى ميز قنزع بعد قنزع والقنزع الشعر المجتمع في نواحي
الراس وجذب الليالي مضيها واختلافها **و** في الاساس جذب الشهر اي مضت عامته منه
و ابطئي او اسرعي حال من الليالي على تقدير القول او كون الامر بمعنى الخبر وجواز ان يكون
منقطعا اي اصنعي ما شئت ايتها الليالي فلا يتفاوت الحال عندي بعد ذلك ولا ابالي وافناه
اي ابا النجم او شعر راسه وقيل الله امره او ارادته **وقال** اليمني معناه ان هذه المراة
اصبحت تدعي على ذنبا وهو الشيب والصلع والعجز وغير ذلك من موجبات الشيخوخة
وقال ذنبا لان المراد كبر السن المشتمل على كل عيب ولم اصنع شيئا من ذلك الذنب فلم انصبه
كله لانه لو نصبه مع تقدمه على ناصبه لافاد تخصيص النفي بالكل ولعود دليلا على انه
فعل بعض ذلك الذنب ومراده تنزيه نفسه على كل جزء منه فلذلك رفعه ايذانا بانه لم يصنع
منه شيئا قط بل كله بجميع اجزائه غير مصنوع والتقدير لم اصنعه فحذف الضمير للتخفيف
و الحاصل ان النصب يفيد سلب العموم والرفع يفيد عموم السلب **ثم قال** فقايل ان يقول
لما كان الضمير في كله عائدا الى ذنبا وهو نكرة والنكرة لواحد غير معين لا بد ان يكون الضمير
هو ذلك الذنب الذي ليس بمعين فقط لاعادة الضمير اليه فلا يكون نفيه نفيا لجميع الذنوب
فلا يلزم ما ذكره من تنزيه نفسه من جملة الذنوب **لا** يقال ان الضمير لما كان عبارة عن النكرة المذكورة
ودخول النفي عليها يقتضي العموم فدخول النفي عليه ايضا يقتضي ذلك **لا**نا نقول ان الفرق ظاهر
بين قولنا لم اصنع ذنبا وبين قولنا لم اصنع ذلك الذنب المذكور الذي ليس بمعين في اقتضاء الاول
العموم دون الثاني ثم نقول فتكون القضية حينئذ شخصية والتقدير كل ذلك الذنب غير مصنوع

الي وانما يمكن ذلك اذا كان هنالك ذنب ذو جزء يمكن الاتصاف ببعضه دون بعض وعلي
هذا اما ان يكون المراد بالكل الكل المجموعي وهو الغالب الظاهر من دخوله في التشخصيات فلا
تفاوت في تقدم السلب عليه وتقدمه علي السلب في عدم اقتضا شمول النفي جميع الاجزا او يكون
المراد كل واحد من الاجزا كما يستعمل في الكلي باعتبار الجزئيات فقد يظهر الفرق بينهما بانك
اذا دفعت الكل لزم عموم النفي لجميع الاجزا وان نصبته لا يلزم ومع ان الاستعمال علي هذا الوجه
في التشخصي قليل فانه يلزم صدق ما ذكره من تبرية نفسه من جملة اجزا ذلك الذنب الواحد
فلا يكون ذلك الكلام منقحا انتهي **قوله** وقد صرح الشلوبين وابن مالك في بيت ابي النجم بانه
لا فرق في المعني بين رفع كل ونصبه **في** الشرح وكلام سيبويه في الكتاب صريح او كالصريح
في ذلك علي ما نقله بها الدين السبكي في شرح التلخيص واختار الشيخ تقي الدين السبكي صحة
ما قاله سيبويه وحمله علي ظاهره وعلله بان اللفظ اذا ابتدا بكل ومعناها كل فرد فعاملها
المتاخر في معني الخبر عنها لان السامع اذا سمع المعمول يتشوف الي عامله تشوف سامع المبتدا
الي خبره فكان كله لم اصنع منصوبا ومرفوعا في المعني سوا **قوله** والجواب عن الاية تعني
قوله تعالي والله لا يحب كل مختال فخور وقد اجاب التفتازاني ايضا عنها بان قال الحق
ان هذا الحكم لا اكثري لا كلي **قوله** ثم انبيا عن الزمان اي كل وقت رزق ذكر كل هنا مستندا
لان ما بعد اي تفسير للزمان الذي ناب عنه ما والفعل الواقعان بعد كل في كلما دل فوا ذلك
الزمان هو وقت رزق **قوله** وللوجه الاول مقرب ان كثرة مجي الفعل الماضي بعدها يعني
بعد كلما مع كثرة مجيه بعد ما المصدرية **وفي** الشرح كيف يكون هذا مقربا مع ان المصدرية
توصل بالجملة الفعلية اعم من ان يكون فعلها ماضيا او مضارعا ولا مزية للاول علي الثاني
باعتبار الكثرة **واقول** بل له مزية لان الشي الذي يتردد بين امرين احدهما اكثر من
الاخر يكون حمله علي الاكثر اقرب **قوله** واما التوقيتية هذا عطف علي كثرة بيان للمقرب
الثاني واما التوقيتية هي ما المصدرية النائبة هي وصلتها عن الزمان يعني ان المقرب
هو كون ما التوقيتية شرط من حيث المعني كما ان كلما كذلك ولا جل ان كلما شرط في المعني
احتيج بعدها الي جملتين احداهما مرتبة علي الاخري **قوله** ولا يجوز ان تكون شرطية
يعني ولا يجوز ان تكون ما التي في كلما شرط مثلها فيما الفعل افعل وقيد بهذا لان التوقيتية
شرط في المعني كما صرح به وهي الوجه الاول من الوجهين الجايزين **قوله** ان تلك عامة فلا
يدخل عليها ادوات العموم **في** الشرح لا نسلم امتناع دخول اداة العموم علي العام فقد مر في كل
الداخلة علي المعرف بالالف واللام احتمال ان العموم بكل من الاداتين ولا نزاع في صحة دخول
كل علي الموصولات التي هي من صيغ العموم كالذي والتي ومن انتهي **واقول** يريد في كل ما ذكره
وهو ما نقله عن تاج الدين السبكي انه قال في شرح البيضاوي ان كلا اذا دخلت علي ما فيه
الالف واللام واريد الحكم علي كل فرد فيحتمل ان يقول ان الالف واللام هنا تفيد العموم وكل تاكيد لها
او انها لبيان الحقيقة حتي يكون تاسيسا كل من الامرين محتمل **وقال** تقي الدين السبكي
وقد يقال بان الالف واللام تفيد العموم في مراتب ما دخلته وكل تفيد العموم في اجزا كل من
المراتب فاذا قلت كل الرجال افادت الالف واللام استغراق كل مرتبة من مراتب الجموع

وافادت

وافادت كل استغراق الاحاد فيصير لكل منهما معني وهو اولي من التاكيد انتهي **قوله** وقولي
كلما حشيئات وجاشت الي اخره **في** الصحاح جاشت نفسي غثت ويقال دارت للغثيان
فاذا ارادت انها ارتفعت من حزن او فزع قلت جشات ومكانك اسم فعل بمعني اثبتي
وفي الشرح كذا قيل ولي فيه نظر اذ لا مانع من جعله ظرفا لمقدر وليس بنا ضرورة الي كونه
اسم فعل انتهي **واقول** الحامل للحصر علي جعله اسم فعل لا ظرفا لانه مقدر انه بمعني مكانك
اثبتي لا اثبتي في مكانك ولو كان ظرفا المقدر لكان معناه اثبتي في مكانك وتحمدي مبني
للمفعول او قولي مبتدا وكلما ظرف متعلق به والخبر مكانك تحمدي او تستريحي اي قولي هذا
اللفظ فلا احتاج الي رابط **كلا وكلتا** **قوله** ان للخير وللشر مدي الي اخره المدي بفتح
الميم والدال المهملة الغاية والوجه مستقبل الشي والقبل بفتح القاف والموحدة ما تشرف من الارض
يستقبلك **وروي** بكسر القاف جمع قبله بكسرها ايضا **قوله** علي حد ما في قوله تعالي
لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك الفارض المسنة والبكر الفتية والعوان النصف **وفي** الكشاف
فان قلت بين يقتضي شيئين فصاعدا فمن اين جاز دخولها علي ذلك قلت لانه في
معني شيئين حيث وقع مشارا به الي ما ذكر من الفارض والبكر فان قلت كيف جاز ان
يشار به الي مؤنثين وانما هو للاشارة الي واحد مذكر قلت جاز ذلك علي تاويل ما ذكر
وما تقدم للاختصار في الكلام **قال** التفتازاني وذلك انه لما كان تثنية اسما الاشارة
والموصولات وجمعها ليست علي قانون اسما الاجناس بان يلحق باخرها الف ونون
وواو ونون بل بوضع صيغ مخصوصة وكذا تانيثها ليس بالحاق التاء جوزوا فيهما ما
لم يجوزوا في اسما الاجناس واريد بالمفرد منهما ما يراد بالمثنية والجمع وبالمذكر ما يراد
بالمونث ولهذا جاز التعبير بلفظ الذي عن الجمع **قوله** كلا اخي وخليلي واحدي عضدا
هذا صدر بيت في التابيات والمام الملمات وللخليل الصديق وواجدي اسم فاعل
مفرد مضاف الي يا المتكلم والعضد الساعد وهو من المرفق الي الكتف والالمام الاتيان
والنزول والملمة النازلة من نوازل الدهر **قوله** كلاهما حين جد الجري بينهما الي اخره
هذا البيت للفرزدق يصف فرسين تجاريا وجد الامر يجد جدا بكسر الجيم في المضارع
وفتحها في المصدر بمعني عظم في اعيننا وقوله تعالي جد ربنا عظمة ربنا وقيل غناه وفي حديث
انس كان الرجل منا اذا قرا البقرة وال عمران جد فينا اي عظم في اعيننا واقلعا كفا وردا
الي اسم فاعل من ربا الفرس اذا انتفخ من عدو او فزع **قوله** ان المنية الي اخره الحتوف
بضم المهملة جمع حتف بفتحها وهو الموت يقال مات فلان حتف انفه اذا مات من غير
ضرب ولا قتل ولا يبني منه فعل والسواد هنا الشخص والجمع اسودة ثم الاساود جمع الجمع
قوله ثم الصواب في انشاده كلاهما الي في الخادم **في** الشرح لم يتبين لي معني البيت بتقدير
ثبوت هذه الرواية اذ المخادم جمع مخرم بكسر الرا وهو منقطع انف الجبل وهو افواه
واقول لا يتعين ذلك لجواز ان يكون مخارم هنا جمع مخرمة بمعني المسنة من خرم
بفتح الرا يخرم بكسرها **قال في** الصحاح خرمت الخرز اخرمه بالكسر اذا ثقبته اي افسدته
كيف **قوله** كي يجنحون الي سلم الي اخره تقدم الكلام عليه في كي **قوله** وهو اسم لدخول الجار

عليه بلا تاويل احترز بقوله بلا تاويل من ان قرئ في نحو عجبت من ان قمت **قوله** على كيف تبيع
للاحمرين في الصحاح واهلك الرجال الاحمران اللحم والخمر فاذا قلت الاحامرة دخل فيه الخلوق
قوله ولا بد للاسم الصريح في الشرح بريد بلا تاويل فلا يرد نحو يعجبني ان تفعل الخلق
احسانك للفقرا **قوله** لمخالفتها الادوات هذا علة لقوله ولا كيف تجلس اجلس بالجزم عند
البصريين **قوله** وقيل يجوز مطلقا يعني سوا اقترنت بما او لم تقترن بها **قوله** وهذا يشكل
الاشارة بهذا الى كون جواب كيف في تلك المثل محذوفا لدلالة ما قبلها ووجه اشكاله ان
الفعل الذي قبلها ليس بمماثل للفعل الذي بعدها في اللفظ والمعنى وانما قال على اطلاقهم لانه
اذا فسر الجواب بالمذكور دون المقدر المحذوف **و** لقائل ان يقول لا اشكال لانا لا نقدر الجواب
فعلا مثل الذي قبلها وانما نقدره فعلا مضارعا من المشية متعلقا بالحدث الذي قبلها والتقدير
كيف تشا الامور فهذا التصوير كما ترى لا فرق بين المسئلتين الا بالتعلق فصرف ان شرطها مماثل
لجوابها وان جوابها محذوف لدلالة ما قبلها لان ما قبلها فعل اختياري والافعال الاختيارية
لها دلالة على المشية واستلزام لها وكثيرا ما تطلق ويراد بها مبنيها كقوله اذا قمتم الى الصلاة
اي اردتم القيام اي اردتم القيام اليها وقولك اذا ذهبت الى الجمعة فاغتسل اي اردت الذهاب
اليها **قوله** وتقع خبرا قبل ما لا يستغني اي عن خبر في الحال او في الاصل فكيف وقول البخاري
باب كيف كان مضافة باب خبر لكان ان كانت ناقصة وحال من فاعلها ان كانت تامة ولا
بد قبلها من مضاف محذوف والتقدير باب جواب كيف كان بدو الوحي لا السوال بكيف
عن بدء الوحي ثم الجملة من كان ومعمولها في محل جر بالاضافة ولا يخرج كيف بذلك عن الصدرية
لان المراد من كون الاستفهام له الصدارة ان يكون في صدر الجملة التي هو فيها وكيف على هذا الاعراب
كذلك **قوله** ولا يتجه فيه ان يكون حالا من الفاعل لان في ذلك وصفه تعالى بالكيفية وهو
ممتنع **قوله** او ناقصة وقلنا ما بد لانها على الحدث انما قيد به لانه لو لم تدل الا على الحدث
تكون كيف حالا متقدمة على عاملها المعنوي وهو ممتنع **قوله** وجملة الشرط اراد بها
مجموع الشرط والجواب واراد بضمير الجمع الضمير الذي ذكره في المعنى مجرورا باللام **قوله** قيل
صحيح او سقيم لان الجواب المطابق للفظ عند سيبويه ان يقال على خير وعلى شر ونحوهما وعند
السيرافي والاخفش على العكس اي انا اجيب على المعنى دون اللفظ فقيل على خير خيرا او على
شر ونحوهما لان الجواب المطابق للفظ عندهما ان يقال صحيحا او سقيما **قوله** على انه
لم يسمع في الى بل على في الشرح هذه شهادة نفي وفي الكشف الكبير ان معنى الاستفهام قد
يسلب عن كيف فيبقى دالا على نفس الحال كما حكى قطرب عن بعض العرب انظر الى كيف
يصنع اي الى حال صنعه وفي شرح الرضي واما قولهم انظر الى كيف تصنع فكلمة كيف فيه
مخرج عن معنى الاستفهام لسقوطه عن الصدر انتهى **قوله** فيلزم ان يعمل في الاستفهام
فعل متقدم لان معنى تعلق الى ما قبلها ان المجرور بها معمول له بواسطتها **قوله** وانما هي منصوبة
بما بعدها على الحال وفعل النظر معلق بها هي وما بعدها بدل من الى بل بدل الجملة **في الشرح**
اذا كانت الجملة من كيف وما بعدها بدلا من الى بل والى بل مجرور بالي وقد تقرر ان العامل
في البدل هو العامل في المبدل منه او نظيره على الخلاف فقد لزم تعليق حرف الجر عن العمل وقوله وهو

باطل

باطل **واقول** يمكن الجواب عن هذا بانه يغتفر في الشي اذا كان تابعا ما لا يغتفر فيه اذا
لم يكن كذلك وبهذا امكن ان يجاب عن قول المصنف لان دخول الجار على كيف شاذ بان يقال
ان ذلك في الدخول بالاصالة وهذا بالتبعية وعن قوله فيلزم ان يعمل في الاستفهام فعل
متقدم بان يقال هذا الاستفهام تابع ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع **ثم في**
الشرح والذي ينبغي ان يقال ان كيف ليست في الاية للاستفهام وانما هي مضافة الى الجملة بعدها
كما في قول بعض العرب انظر الى كيف تصنع او يقال هي للاستفهام والجملة بدل من مجموع الجار
والمجرور باعتبار المحل ولا يخفى ان نظر يتعدى بنفسه تارة وبالحرف اخرى فيتعدى بالحرف
الى الابل وبنفسه الى البدل فهو عامل في محل الجملة نصبا والعامل معلق عن العمل فيها لاجل الاستفهام
واقول يلزم على الاول تخريج الآي القرآن على القليل النادر الذي لم يحكه الا قطرب عن بعض
العرب ويلزم على الثاني ان يكون الفعل الواحد في الاطلاق الواحد متعديا بنفسه وغير متعد
بنفسه **قوله** الى الله اشكو الى اخره في الشرح يجوز ان تكون كيف بالتقييد لجملة استئنافية
منبهة على سبب الشكوى وهو استبعاد تلك الحالتين **قوله** اذا قل مال المرء الى اخره لبني
الفنا هنا كناية على ضعف الحال **قوله** او بالعطف بالفا لم اتحمت كيف بين العاطف والمعطوف **في**
الشرح لا يصح التخريج على ذلك مع تقدمه من ان كيف مرفوع المحل على الخبرية اذا لا اقحام يقتضي
ان لا يكون له محل ويمكن ان يكون قوله بالعطف متعلقا بمحذوف والتقدير او توجه ذلك بالعطف
فيكون هذا قسيما لما تقدم **حرف اللام قوله** مكسورة مع كل ظاهر **قال الرضي** اعلم ان كل كلمة
على حرف واحد كالواو والفا ولام الابتدا تحقيقها الفتح لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التي
هي في غاية الخفة لكونها على حرف واحد وانما كسروا باء الجر ولامه لموافقة معمولها وانما بقي
لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها الحاقا لها بسائر اللامات كلام الابتدا ام لام
جواب لو وغير ذلك وانما خص لام المضمر بذلك لان لا تلبس اذن بغيرها من اللامات اذا
الضمير المجرور غير المرفوع ولو فتحت في غير الضمير لالتبست بلام الابتدا والفرق بالاعراب
لا يتم اذ ربما يكون الظاهر مبنيا او موقوفا عليه **قوله** الا مع المستغاث المباشر ليا فمفتوحة
قال الرضي وانما فتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث
والمستغاث له وذلك انه قد يلي لا يا هو مستغاث له بكسر اللام وللمنادي نحو يا زيد وفخويا
للمظلوم ويا للضعيف اي يا قوم والثاني وقوع المستغاث موقع الضمير الذي تفتح لام الجر
معه انتهى **و** قيد المصنف المستغاث بالمباشر ليا لان المستغاث الذي ليس بمباشر ليا
بل هو معطوف على مستغاث مباشر لها لامه مكسورة مع كل ظاهر نحو يا للكهول وللشبان يحصل
الفرق بينه وبين المستغاث له لعطفه على المستغاث **قوله** واما قراءة بعضهم الحمد لله بضم اللام
فهو عارض للاتباع هذا جواب سوال يرد على قوله مكسورة مع كل ظاهر تقرير السوال ان
هذه الكلية منقوضة بهذه القراءة وتقرير الجواب ان المراد انها مكسورة مع كل ظاهر بحسب
الاصل وذلك لا ينافي وقوعها غير مكسورة في بعض المواضع لعارض والبعض الذي قرا بهذه القراءة
هو ابراهيم ابن ابي عبلة **قوله** فيا شوق ما ابقى وبالي من النوى هذا صدر بيت عجزه: ويا دمع
ما اجرى ويا قلب ما اصبى، **و** شوق في بعض النسخ المعتبرة مبني على الضم وكذلك دمع وقلب وقولك

على انه منادي معرفة بالقصد لا على انه مضاف الي يا المتكلم على ما حكاه يونس من يا ام لا تفعلي حيث اكتفي من الاضافة بنيتها وضم الاسم كما يضم المفرد المنادى لان هذا الوجه اقل اوجه المنادي المضاف الي يا المتكلم ومختص بما يكثر فيه ان لا ينادي الا مضافا كالام بل يجوز فيه الكسر والفتح الجائزين في المنادي المضاف الي يا المتكلم ‌و‌ ما ابقي صيغة تعجب حذف منها المتعجب منه اي ما ابقاك وكذلك ما احري وما اصبي وهو بالصاد المهملة والموحدة من صبا يصبو اصبوة وصبوا اي مال الي الجهل والفتوة او بالضاد المعجمة من ضني بالكسر يضني ضنا مرض واضناه المرض اثقله والقله **قوله** وهذا الازم له لا لابن جني هذا جواب عما يتوهم من ان ما ذكره ابن عصفور دليلا على وجوب كونه بالي مستغاثا من اجله ينفي ما يقوله ابن جني وهو جواز كونه بالي مستغاثا له **قوله** لما ساذكره بعد يعني في اخر المعنى الحادي والعشرين وهو ان ابن عصفور يري لام المستغاث متعلقة بادعو وابن جني يراها متعلقة بيا **قوله** ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل كانهم فعلوا ذلك للفرق بين لفظي اللام التي تجزم الفعل وهي لام الامر واللام التي تنصب الفعل بعدها **وفي** الشرح كانهم فعلوا ذلك كراهية لادخال صورة لام الجر المختصة بالاسم الظاهر على صورة فتحوا اللام لتشابه ما يدخل على الفعل **واقول** لام الامر مكسورة وهي داخلة على نفس الفعل فكيف يكون فتحهم تلك اللام تتشابه ما يدخل على الفعل واعل مراده اللام التي في نحو ان زيد ليقوم **قوله** احدها الاستحقاق وهي الواقعة بين معني وذات لم يفسر ابن ام قاسم هذه اللام والتمثيل لها في الحمد لله ثم بالنار للكافرين **وفي** شرح التسهيل بالجلباب للجارية والجل للفرس بكل ذلك وقعت اللام فيه بين ذاتين **قوله** ومنه للكافرين النار اي عذابها انما فصله عما قبله لان ذلك وقعت اللام فيه بين ذات ومعنى ملحوظ وهذا بين ذات ومعنى مقدر مضاف الي النار واقيمت هي مقامه في اعرابه وانما كان التقدير في هذه الاية ذلك لان الكافرين لا يستحقون ذات النار وانما يستحقون عذابها ولم يجعل اللام فيها للاختصاص لان النار ليست مختصة بالكافرين بل يكون لبعض من شا الله من غيرهم **قوله** وقولك هذا الشعر لحبيب **في** الشرح هو مما وقعت فيه اللام بين ذات ومعنا وكذا الدوم لك ما دمت لي فيكون من القسم الاول لا الثاني **واقول** مراده بالمعني في قوله وهي الواقعة بين معني وذات المصدر الصريح الذي اريد به معناه بدليل ما ذكره من الامثله **و**ما دمت ليس بمصدر صريح **و** الشعر هنا بمعنى المشعور ولم يرد به معناه المصدري **و**حبيب هو ابن اوس ابو تمام الطاي الشاعر شامي كان بمصر في حداثته يسقي الما في الجامع ثم جالس الادبا وكان يتطلب فهما فلم يزل يعاني الشعر حتى قاله فاجاده وسار شعره فبلغ المعتصم فحمله اليه فعمل فيه قصايد فقدمه المعتصم على شعرا ذلك العصر ومات في اخر سنة احدى وثمانين ومايتين وله اثنتان وخمسون سنة **قوله** ويرجحه ان فيه تقليلا للاشتراك لان اللام على تقدير الاستغنا بذكر الاختصاص عن المعنيين الاخرين تكون لعشرين معنى وعلى تقدير عدم الاستغنا به تكون لاثنين وعشرين معنى **وفي** شرح التسهيل لابن ام قاسم **قال** بعضهم والصحيح ما قاله سيبويه من انها للاستحقاق وهو معناها العام لانه لا تفارقها وانما جعلت للملك لانه من جملة الاستحقاق وقد يدخلها مع ذلك

معان

معان اخر انتهي **قوله** ويوم عقرت للعذاري مطيتي هذا صدر بيت لامرى القيس وتمامها فيا عجبا من رحلها المتحمل **و**يوم مبني على الفتح لاضافته الي مبني وهو معطوف على يوم في قوله في البيت السابق ولا سيما يوم وذلك يجوز فيه الرفع والجر ومعنى عقرت جرحت والمراد هنا نحرت والعذاري بفتح الدال وكسرها جمع عذرا وهي البكر من النسا بضم العين وهي البكارة **و** رحل البعير اصغر من القتب كذا في الصحاح والمتحمل بضم الميم الاولي وفتح الثانية اسم مفعول من تحمل بمعنى حمل وقد ذكرنا في حرف السين عند الكلام على سي قصة عقر امرى القيس للعذاري مطيته **قوله** وتعلقها بفليعبدوا **في** الكشاف لايلاف قريش متعلق بقوله فليعبدوا امرهم بان يعبدوه لاجل ايلافهم الرحلتين فان قلت لم دخلت الفا قلت لما في الكلام من معني الشرط لان المعنى اما لا فليعبدوا والا ايلافهم على معنى ان نعم الله تعالي عليهم لا تحصى فان لم يعبدوه لساير نعمه فليعبدوه لهذه الواحدة التي هي نعمة ظاهرة **وفي** الشرح ادخال البا يعني في كلام المصنف على فليعبدوا دليل على قصد الحكاية فيلزم تعلق اللام بهذا اللفظ المحكي وليس كذلك وانما تعلقها بالفعل فقط فينبغي ان يكون هذا على حذف مضاف اي وتعلقها بفعل فليعبدوا **قوله** وقيل بما قبله اي فجعلهم كعصف ماكول لايلاف قريش **في** الكشاف والمعنى انه اهلك الحبشة الذين قصدوهم ليتسامع الناس بذلك فيتهيبوهم زيادة تهيب ويحترموهم فضل احترام حتى ينتظم لهم الامن في رحلتيهم ولا يجتري احد عليهم **قوله** وضعف بان جعلهم كعصف انما كان لكفرهم وجراتهم على البيت **في** الشرح رد هذا بان جزا الكفر يوم القيامة بدليل اليوم تجزي كل نفس بما كسبت سلمناه لكن لا يمتنع ان يكون لها وطوي ذكر الكفر لانه لم يتعلق به غرض لعود اليهم وذكرت العلة الثانية لانها الممتن بها عليهم سلمناه لكن تكون اللام للعاقبة وهذا القول وهو تعلق لايلاف قريش باخر السورة مذهب الزجاج انتهى **و**قال الحوفي ورد هذا القول جماعة وقالوا لو كان كذا لكان لايلاف بعض سورة الم تر واجماع الجميع على الفصل بينهما يرده **واقول** الجواب عن هذا الرد ان القول بتعلق لايلاف قريش بجعلهم مبني على ان القران وان تفاصلت سوره شي واحد فيتعلق ما في سورة منه بما في اخرى **قوله** وتعلقت بالجواب المؤخر على الاتساع في الظرف لان الجواب مقرون بلام القسم ولام القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ونظير ذلك قول المصنف في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس ان اذا في قوله ايذا ما مت لسوف اخرج حيا ظرف لاخرج وانما جاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسعهم في الظروف **وفي** الشرح وقد مر في الفصل الثاني من الفصول التي عقدها المصنف لاذا في الالفاظ المفردة ان ابن الحاجب **قال** في قوله تعالي واذا تتلى عليهم اياتنا بينات ما كان حجتهم ان اذا هذه غير شرطية فلا تحتاج الي جواب وعاملها ما بعد ما النافية **ورده** المصنف بانه يلزم هذا التوسع خاص بالشعر كقوله ونحن عن فضلك ما استغنينا فكيف يتاتي له بعد جزمه باختصاص هذا التوسع بالشعر ان يخرج التنزيل عليه فان قلت انما جزم بذلك في ما النافية قلت غيرها من الادوات التي لها الصدر يشاركها في الصدرية

فيكون حكم الجميع واحدا والتفريق غير متجه انتهى واقول لقايل ان يقول بل هو متجه
لان ما النافية اوعلى في التصدير مثل اللام لان النافي اشد تغييرا لمعنى الكلام من غيره لانه
تغييره الى النقيض ومرتبة التصدير باعتبار التغيير قال الرضي وانما كانت مرتبة ما
يغير معنى الكلام التصدير لان السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على اصله فلو
جوز ان يجي بعده ما يغيره لم يدر السامع بها اذا سمع بذلك المغير اهو راجع الى ما قبله بالنقض
او مغير لما سيجي بعده من الكلام فيلتبس لذلك ذهنه قوله عوض لا نتفرق هذا عجز بيت
تقدم في حرف العين في الكلام على عوض وهو رضيعي لبان ثدي ام تحالفا باسحم داج
عوض لا نتفرق قوله وانت اولى في رحمة الله اطمع هذا عجز بيت صدره فيا رب ليلى
انت في كل موطن والاصل في رحمته او في رحمتك لان الاسم الظاهر اذا اخبر به عن ضمير جاز
في العايد اليه ان يطابق الضمير وان يطابق الظاهر بان يكون ضمير غيبة قوله ومن ذلك لوفي
التي للتعليل فكذلك الضمير في قوله ومنها اللام الثانية ومنها اللام الداخلة عايد الى اللام
التي للتعليل واعلم ان التلاوة وجعلنا منهم ايمة يهدون بامرنا لما صبروا كما وقع في بعض
النسخ لا وجعلناهم كما وقع في غالبها قوله بانه صرح بعينها اي من غير تخيير بين اظهارها
واضمارها قوله ولا بان اللام بطريق الاصالة خلافا لاكثر الكوفيين قالوا ان اللام ناصبة ثم اكثرهم
قالوا ناصبة بطريق الاصالة وباقوهم قالوا ناصبة بطريق النيابة عن ان قوله لئلا يحتمل
النقل بان يقال التعليل اخذ التعليل للام الجارة والاخر لام لا قوله فقال المعنى ليرضكم هو
بلام مفتوحة للقسم ومثناة تحتية مضمومة ولنون مشددة للتاكيد قوله والمقسم عليه
محذوف المراد بالمقسم عليه الجواب قوله اذا قلت قربي الى اخره قربى كفالى وحلفه
منصوب على انه مفعول مطلق لمحذوف اي احلف حلفه وذا بمعنى صاحب فهو هنا الذي
ذا ضاف لان الضيف لكونه شاربا فيه ومعنى لتغني عني لتحوله غنيا عني كان الطعام محتاج
الى من يطعمه قوله وانكر عشيا تقضى لو حرته هذا صدر بيت عجزه طابت اصايله
في ذلك البلد والكن بكسر الكاف والجحر بكسر الجيم ولتشديد الدال ضد البلي بكسر
الموحدة والاصايل جمع اصيل وهو الوقت بعد العصر الى المغرب ويجمع ايضا على اصل بضمتين
واصال بالمد قبل الصاد قوله فعندهم انها حرف زايد موكد غير جار ولكنه ناصب في الشرح
يلزم عليه عمل عامل الاسم في الفعل فان اللام الزايدة تعمل في الاسما الجر وقد عملت في الفعل
النصب ومعناها التاكيد في الحالتين فينتقض بهذا قولهم لا تعمل عوامل الاسما في الافعال
ولا العكس لكن لعل الكوفيين لا يرون صحة هذه الكلية واقول ولو كانوا لا يرون صحة هذه
الكلية لا يلزم عليه عمل عامل الاسم في الفعل لان عامل الاسم اللام الجارة الزايدة وعامل الفعل — الفعل
اللام الناصبة الزايدة وهذه غير تلك بوضع الواضع وجعله غاية الامر انهما اتفقتا في اللفظ
قوله ووجهه عند البصريين ان الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفي قصد الفعل ابلغ من نفيه
في الشرح هذا مشكل فان التوكيد حينيذ لم يستفد من اللام وانما يستفيد من نفي السبب
وارادة نفي السبب واقول بل استفيد التاكيد حينيذ من اللام لانه استفيد مما تعلقت
به واثبتت مقامه بعد حذفه قوله باعاذلاني لا تردن الى اخره العواذل بالذال المعجمة اللامة

والعواذل

والعواذل جمع عاذلة والامير المطاع واخبر به عن جمع المونث وهو الضمير في لسن لانه
فعيل يستوي فيه المذكر والمونث والمفرد والجمع قال الله تعالى والملايكة بعد ذلك
ظهير ولانه هناك مضافا محذوفا اي ليس عواذلهن بامير قوله وعلى هذا فهي عندهم
حرف جر معدي في الشرح كيف يكون معديا وهم يقررون قاصد الفعل وقضيته هنا ان
يكون اللام للتقوية ولكن ايطلق القول بزيادتها للاطراد صحة اسقاطها والمصنف يرى
صحة القول بانها متعلقة بالعامل بناء على انها ليست زايدة محضة ولا هي معدية محضة
بل لها منزلة بين منزلتين واقول اذا كانت اللام المقوية منزلتها بين الزايدة والمعدية
لم يبعد اطلاق المعدية عليها قوله وزعم كثير من الناس في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول
منه الجبال في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الاولى وفتح الثانية انما قيد بغير الكسائي لان
قراءة الكسائي بفتح اللام الاولى ورفع الثانية وهي قراءة ابن عباس ومجاهد وقرا بها ايضا
عمر وعلي وابي وابو سلمة بن عبد الرحمن وابو اسحاق السبيعي وزيد بن علي الا ان هولاء
قراوا وان كاد بدل مكان النون وخرجها عند البصريين على كون ان مخففة من الثقيلة
واللام هي الفارقة وعند الكوفيين على كون ان نافية واللام بمعنى الا واما تخريج قراءة الجمهور
ففي البحر اختلف فيها فعن الحسن وجماعة ان نافية وكان تامة والمعنى تحقير مكرهم وانه
ما كان لتزول منه الشرايع والنبوات التي هي كالجبال في ثبوتها وقوتها ولو يد هذا
التاويل ما رضيها تقدم من العزات لان فيها تعظيم مكرهم وفي هذه تحقيره ويحتمل على
تقدير ان نافية ان يكون كان ناقصة واللام لام الجحود وخبر كان على الخلاف الذي بين
البصريين والكوفيين اهو محذوف او هو الفعل الذي دخلت عليه اللام وعلى هذا
الاحتمال يكون اللام متعلقة بمحذوف في موضع خبر كان خرجها الحوفي انتهى ولا يخفى
ان في قول المصنف كثير من الناس معارضة لهذا الاخير وفي الشرح وقد جمع ابن الحاجب
بين النفي في قراءة الجمهور والاثبات في قراءة الكسائي بان المراد بالجبال في قراءة الجمهور ايات
الله وشرايعه لانها بمنزلة الجبال في الثبات والتمكن وفي قراءة الكسائي الامور العظيمة
التي ليست بمعجزات قوله وفيه نظر لان النافي على هذا غير ناو لم ولاختلاف فاعلي كان
وتزول في الشرح المخرجون للاية على ذلك الوجه وهم كثير من الناس لا يرون ما ذكر المصنف
شرطا ولا يوافقون على صحته وانما يرد عليهم بعد ثبوته بدليل لا مستكلم فيه قوله والذي
يظهر لي انها لام كي وان ان شرطية في الشرح هذا كلام صاحب الكشاف وعبارته وان كان
مكرهم لتزول منه الجبال وان عظم مكرهم وتبالغ في الشدة فضرب زوال الجبال منه مثلا لتفا — قمه
وشدته اي وان كان مكرهم مسوى لازالة الجبال معدا لذلك وقد جعلت ان نافية
واللام موكدة كقوله وما كان الله ليضيع ايمانكم انتهى وفي البحر بعد كلام صاحب الكشاف
وعلى تخريجه تكون ان هي المخففة من الثقيلة وكان هي الناقصة واقول وعلى هذا
قول الشارح وما ذكره المصنف ليس من مخترعاته وانما هو كلام صاحب الكشاف
تحامل على المصنف قوله فما جمع ليغلب جمع قومي الى اخره ليغلب بمثناة تحتية في اوله مضارع
غلب وفي الشرح وليس ما ذكره في البيت وقول ابي الدردا متعينا لذلك لجواز ان يكون

المعني في البيت فاجمع شاهلا لغلب قومي وفي قول ابي الدرادا وما انا مريد التركيها قوله
وتله للجبين في الصحاح وتله للجبين اي صرعه كما يقال كبه على وجهه وفي الكشاف تله للجبين
صرعه على شقه فوقع احد جنبيه على الارض قوله والحادي عشر ان تكون بمعني عند
في الشرح هذه هي اللام المفيدة للاختصاص والاختصاص على ثلاثة اضرب اما يختص
الفعل بالزمان لوقوعه فيه نحو كتبته لغرة كذا ويختص به لوقوعه بعده نحو كتبته لخمس خلون
او يختص به لوقوعه قبله نحو كتبته لليلة بقيت فمع الاطلاق تكون الاختصاص لوقوعه
فيه ومع قرينه نحو خلت لوقوعه بعده والقرينة نحو بقيت لوقوعه قبله كذا قال الرضي انتهى
قوله فلما تفرقنا الي اخره هذا البيت لمتمم ابن نويرة يرثي اخاه مالكا الذي قتله خالد
بن الوليد قوله السادس عشر موافقة عن نحو وقال الذين كفروا للذين امنوا في كافية ابن
الحاجب ان اللام تكون بمعنى عن مع القول قال الرضي يعني في قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين
امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه اذ لو كانت للام في قلت لزيد لكان يقال ما سبقتمونا الا ما
سبقونا ثم قال الرضي ويجوز ان تكون اللام للتبليغ كاللام في قلت لزيد وما قيل ما سبقونا
على الحكاية بالمعنى لا باللفظ قوله وقيل لام التبليغ والتفت عن الخطاب الي الغيبة او يكون
اسم المقول لهم محذوفا القائلون بكون اللام في هذه الاية للتبليغ كاللام في قلت لزيد لما
ورد عليهم انها لو كانت كذلك لقيل ما سبقتمونا اجاب بعضهم بان ضمير الغيبة في سبقونا
لدخول لام التبليغ وهم المومنون الذين خاطبهم الكافرون وفي سبقونا التفات من الخطاب
الذي في مدخول لام التبليغ الي الغيبة واجاب اخرون بان ضمير الغيبة في سبقونا غير عايد
على ما دخل عليه لام التبليغ واسم ما دخل عليه لام التبليغ وهم المقول لهم محذوف من
من سبقونا فقوله او يكون اسم المقول لهم محذوفا يعني من سبقونا لا من الاية لانه اذ التقوا
في مقابلة القول بان في سبقونا التفاتا والقول بان في سبقونا التفاتا قول بان المقول لهم
مذكور في سبقونا وكلاهما مبني على كون اللام للتبليغ وفي الشرح بعد قوله او يكون اسم المقول
لهم محذوفا كذا ثبت فيما رايته من النسخ والصواب او يكون اسم المقول عنهم محذوفا اذ
المجرور باللام هو المقول لهم وهو مذكور لا محذوف انتهى والقول بتوهم الشارح ان معنى قوله
او يكون اسم المقول لهم محذوفا انه محذوف من الاية فخطاه وليس كذلك وانما معناه انه
محذوف مما سبقونا كما قررناه قوله وحيث دخلت اللام على غير المقول لهم فالتاويل
على بعض ما ذكرنا لانه سقط من الوجوه السابقة كون اللام للتبليغ قوله كضراير الحسنا
الي اخره الضراير جمع ضرة بفتح الضاد على غير قياس وضرة المراة امراة زوجها والبغي
مجاوزة الحد والذم بالمهملة القبيح وبالمعجمة ضد الممدوح قوله فللموت تغذوا الي اخره
تغذوا بالغين والذال المعجمتين من الغذا بكسر الغين وهو ما يغتذى به من الطعام والشراب
وقد غذوت الصبي بالطعام واللبن فاغتذى به ولا يقال غذيته واما الغدا بفتح الغين المعجمة
وبالدال المهملة فطعام بعينه وهو خلاف العشا كذا في الصحاح والسخال بكسر العين السين المهملة
وتخفيف الخا المعجمة جمع سخلة بفتح السين وسكون الخا قال ابو زيد يقال لاولاد الغنم ساعة
تضعه امه من الضان والمعز جميعا ذكرا كان او انثى سخلة والجمع سخل وسخال قوله فاللام مستعارة

لما يشبه التعليل كما استعير الاسد لمن يشبه الاسد اعلم ان الاستعارة ان كانت في
اسم الجنس اعني ما وضع من لشي من حيث هو لا باعتبار تعلق صفة به كاسد للرجل الشجاع
وقتل للضرب الشديد فاصلية وان كانت في الفعل وغيره من المشتقات او في الحرف
فتبعية اما بيان التبعية في الفعل وغيره من المشتقات فلان المقصود الاهم منه هو
المصدر فتقع الاستعارة في المصدر اولا ثم بتبعية ذلك يقع في المشتق فيقدر في
الحال والحال ناطقة بكذا الاستعارة في لفظ النطق للدلالة ثم اشتق منه الفعل والصفة
فتكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة تبعية واما بيان التبعية في الحرف
فلان الاستعارة تقع في متعلق معناه اولا ثم بتبعية ذلك تقع في نفس الحرف وفسر السكاكي
متعلق معنى الحرف بما يعبر به عنه عند تفسيره مثل قولنا من معناها ابتدا الغاية وفي
معناها الظرفية وكي معناها الغرض فان هذه المعاني ترجع اليها معاني هذه الحروف
وليست نفس معانيها والا كانت اسما لا حروفا فيقدر في قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا
الاستعارة في ترتب العداوة والحزن على الالتقاط لترتب علة الغائية عليه ثم استعملت
اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية
وبتبعيتها في اللام وفسر صاحب التلخيص متعلق معنى الحرف بالمجرور فيقدر في الاية انه
استعير العداوة والحزن لجزاء الالتقاط لعلته الغائية كالمحبة والتبني لمشابهة العداوة لهم
الالتقاط بعلية الغائية في الترتب عليه والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن اللام
التي كان حقها ان تستعمل في العلة الغائية فتكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور
وهذا التفسير ماخوذ من قول صاحب الكشاف في معنى التعليل في اللام وارد على طريق
المجاز لانه لم يكن داعيهم الي الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير
ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل لاجله قوله لله
يبقى على الايام ذو حيد هذا اصل بيت للهذلي تمامه بمشمخر به الظيان والاس
والحيد بكسر المهملة وفتح المثناة التحتية قال في الصحاح والحيدة العقدة في قرن
الوعل والجمع حيود وكل نتو في القران والجبل وغيرهما حيد ايضا مثل بدرة وبدر
والشدة فوق العدل والمشمخر الجبل العالي والظيان بالظا المعجمة المفتوحة والمثناة
التحتية المشددة ياسمين البر والاس معروف قوله فيا لك من ليل الي اخره مغار بضم
الميم وتخفيف الغين المعجمة والفتل بالفا والمثناة الفوقية وفي الصحاح اغرت الجبل
فتلته فهو مغار ويذبل بالمعجمة علم جبل لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وجره
في البيت للضرورة قوله كقولهم لله دره فارسا والله انت في الصحاح والدر بالمهملة
اللبن يقال في الذم لا در دره اي لا كثر خيره ويقال في المدح لله دره اي عمله
ولله درك من رجل وقال الرضي واما معنى قولهم لله درك فالدر في الاصل ما يدر اي ينزل
من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب
فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله تعالى منشي العجايب فكل شي عظيم يريدون التعجب
منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه نحو قولهم لله انت ولله ابوك فمعنى لله ما اعجب فعله

انتهى وقال نجم الدين سعيد واكثر مما يمثل به النحاة باضافة الرد الى ضمير الغايب ويجوز
ان يضاف الى ضمير المخاطب والى ضمير المتكلم قوله ومن يك الى لخرج الصليب السديد
قال في القاموس الصلب بالضم وكسكر وامير الشديد والبا متعلقة بمرحبا لا بكسر لئلا
يتقدم ما في حيز الموصول الحرفي عليه قوله وملكت ما بين العراق الى اخره العراق بلاد
تذكر وتؤنث ويقال هو فارسي معرب ويثرب بالمثلثة مدينة النبي صلى الله عليه وسلم
وفي ولا تتعين الزيادة لاحتمال ان يكون احار بمعنى فعل الاجارة واللام صلة له كما
في قوله يجرح في عراقيبها نصلي ان يجرح بمعنى يفعل الجرح قوله وليس منه ردف لكم خلافا
للمبرد ومن وافقه فانهم قالوا معنى ردف تبع ولحق فتكون اللام زايدة بين الفعل المتعدي
ومفعوله لتاكيد وصول الفعل اليه كما زيدت البا في ولا تلقوا بايديكم وممن وافق المبرد
على ذلك صاحب الكشاف قوله بل ضمن ردف معنى اقترب يدل على انه مضمن تفسير
ابن عباس وغيره له بازف وقرب قوله اريد لانسى الى اخره يجوز ان يكون يمثل بضم
الفوقية في اوله مبنيا للمفعول ويجوز ان يكون بفتحها مبنيا للفاعل والاصل تتمثل بحذف احد التايين
منه قوله فقيل زايدة قال صاحب الكشاف في قوله تعالى يريد الله ليبين لكم زيدت اللام
موكدة لارادة التبيين كما زيدت في لا ابا لك لتاكيد اضافة الاب والمعنى يريد الله ان يبين لكم
ما خفي عنكم من مصالحكم وافاضل اعمالكم قوله ثم اختلف هولاء القايلون بان اللام للتعليل
فقيل المفعول محذوف قال صاحب البحر وتقديره يريد الله هذا اهـ هذا مذهب سيبويه فيما
نقل ابن عطية اي تحليل ما احلل وتحريم ما حرم وتشريع ما تقدم ذكره والمعنى يريد الله تكليف
ما كلف به عباده مما ذكره لاجل التبيين لهم فمتعلق الارادة غير التبيين وما عطف عليه هذا
مذهب البصريين ولا يجوز عندهم ان يكون متعلقها التبيين لانه يودي الى تعدي الفعل الى
مفعوله المتاخر بواسطة اللام والى اضمار ان بعد لام ليست للجحود ولا لام كي وكلاهما مما
لا يجوز عندهم بواسطة ومذهب الكوفيين ان متعلق الارادة وهو التبيين واللام هي
الناصبة بنفسها لا ان مضمرة بعدها قوله وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما الفعل مقدر
المصدر مرفوع بالابتدا واللام وما بعدها خبر المراد هنا من كون الفعل مقدرا بالمصدر انه في
المعنى مصدر وحقيقته ان الفعل جرد عن احد مدلوليه وهو الزمان واريد به الحدث قال في
الكشاف بعد ما قال ان انذرتهم ام لم تنذرهم في موضع مرتفع بسوا على الفاعلية او بالابتدا وخبره
سوا فان قلت كيف صح الاخبار عنه قلت هو من جنس الكلام المهجور فيه جانب اللفظ الى جانب
المعنى وقد وجدنا العرب يميلون في مواضع من كلامهم مع المعاني ميلا بينا من ذلك قولهم لا
تاكل السمك وتشرب اللبن معناه لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن وان كان ظاهر اللفظ
على ما لا يصح من عطف الاسم على الفعل قال التفتازاني يعني ان اللفظ وان كان جملة فعلية
لكنه في المعنى مصدر مضاف الى الفعل اي انذارك وعدمه وهو مما يصح ان يخبر عنه وكذا لا
تاكل السمك نظرا الى معناه فيجعل اسم يعطف عليه الاسم الذي هو ان تشرب وهنا معنى
هجر جانب اللفظ لا ان يجعل الفعل الذي هو لا تاكل في تقدير المصدر انتهى وفي تفسير
البيضاوي والفعل انما يمتنع الاخبار عنه اذا اريد به تمام ما وضع له اما لو اطلق واريد به اللفظ

او

١٠٦

او مطلق الحدث المدلول عليه ضمنا على الاتساع فهو كالاسم في صدقهم الاضافة والاسناد
اليه كقوله تعالى انما ينفع الصادقين صدقهم وقوله واذا قيل لهم امنوا ومن ذلك تسمع
في قول المنذر تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فانه حمل على انه بمعنى الان معناه سماعك
خير وحمل ايضا على حذف ان فيكون الاسناد فيه الى المصدر حقيقة لا الى الفعل لان مع الفعل
في تقدير المصدر فلما حذف ان لقرينة قوله خير من ان تراه عدل بالفعل من النصب لعمل
عامله لفظا الى الرفع الذي هو اول احواله والمعيدي منسوب الى معيد مصغر معد تخفيفه
ترخيم واصل ذلك هذا ان المنذر سمع بالمعيدي فاعجبه ما بلغه عنه فلما راه استحقره
وقال تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فقال له ان الرجال ليسوا بجزر وانما المرء باصغريه
قلبه ولسانه وقلبه ان قال قال بلسانه وان قاتل قاتل بجنانه فاعجب المنذر كلامه وصار
مثلا يضرب لمن خبره خير من رويته والخليل هو ابن احمد بن عمرو الفراهيدي النحوي
البصري شيخ سيبويه والفراهيد بطن من الازد روى عن عاصم الاحول وغيره وذكره
ابن حبان في الثقات ومولده سنة مايه ولم يكن في العرب بعد الصحابة اذكى منه ولا اجمع وهو
اول من استخرج العروض وكان من ازهد الناس واشدهم تعففا واختلف في وفاته فقيل
سنة سبعين ومايه وقيل سنة خمس وستين ومايه قال ابو بكر بن ابي خيثمة اول من سمي
في الاسلام احمد ابو الخليل بن احمد العروضي ولذا قال المبرد واعترض بابي السفر بن احمد فانه
اقدم واجيب بان اكثر اهل العلم قالوا انه يحمد بالياء المضمومة في اوله والميم المكسورة وقال ابن معين
احمد وفي الشرح تقدير الفعل هنا بالمصدر من غير حرف مصدري ليس بقياس والقول
بانه حرف مصدري فهو موجود تقديرا بوقوعه قولهم الفعل مقدر بمصدر اذ لو كان الحرف المصدري
مقدرا لكان الاول بالمصدر هو الحرف وصلته لا الفعل وحده على ان حرف انه ورفع المضارع المنوي
بعدها البين بقيسي على المختار انتهى وانت خبير بان ما فسرنا به المضارع المراد من تقدير الفعل
بالمصدر هاهنا لا يرد عليه ما في الشرح ثم ان المصنف جزم بنسبة هذا القول للخليل وسيبويه
ومن تابعهما تبعا لابن عيسى فانه نسبه لسيبويه والبصريين وان بعض النحويين ذهب الى ان اللام
في ليبين لام العاقبة لما في قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا ولم يذكر مفعول يبين قوله
بالبوس لتحرب الى اخره البوس بهمزة ساكنة وقد تبدل واوا الشدة وفي الصحاح والرهط
ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امراة قال الله تعالى وكان في المدينة تسعة رهط
فجمع وليس له واحد من لفظه مثل ذود والجمع ارهط واراهط كانه جمع ارهط والمراد بصيغة
التعجب هنا التعجب قوله لان اللام اقرب ولان الجار لا يعلق في الشرح والمضاف اليه اجاز
فيلزم تعليقه ان قلنا ان عامل الجر في المضاف اليه هو المضاف وان قلنا العامل هو اللام
المقدرة لزم ايضا تعليق حرف الجار انتهى واقول اذا كان المراد بالجار في قولهم الجار
لا يعلق هو حرف الجار الموجود في اللفظ لا يلزم شيا مما الزم به قوله ومن ذلك قولهم
لا ابا لزيد ولا اخا له ولا غلامي له على قول سيبويه ان اسم لا مضاف لما بعد اللام قال
الرضي الكثير ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون ان مبنيين وجاز ايضا على قلة لكن
لا الى حد الشذوذ في المثنى وجمع المذكر السالم في الاب والاخ من بقية الاسما الستة اذا

وليها لام الجر ان يعطي حكم الاضافة بحذف نوني المثنى والمجموع او اثبات الالف في الاب والاخ
فتقال لا غلامي لك ولا مسلمي لك ولا اباله ولا اخاله فيكون معرفة اتفاقا واجاز سيبويه ان
غلام لك مثله ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار
المعنى وقيل لمراد ان اللام لا يظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر اجابوا بان هاهنا اضافة
وهذه الظاهرة تاكيد لتلك المقدرة لئلا يلزم التالي في باب تيم تيم عدي على مذهب من قال ان تيم
الاول مضاف الى عدي الظاهر وكان الفصل بين المضاف والمضاف اليه لا فصل يقبل الحرف الذي
حملهم في هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام المقحمة توكيدا دون سائر الاضافات
المقدرة باللام اجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف للاسم عن غير تكرير لا والدليل على قصدهم
لهذا الغرض انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفي المضاف الى النكرة فلا يقولون لا ابا لرجل حاله
لذا او لا غلامي لشخص بعينه كذا والدليل على انه مضاف قوله، وقد مات شماخ ومات مزرد،
واي كريم لا اباك مخلد، فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اخاك ولا
يدبك وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المضافين لا لهذا الغرض في المنادى وهو شاذ
كقوله، يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام، وفي حاشية التفتازاني فان قيل لو كان لا ابا لك
على الاضافة لكان معرفة موجود وليس المعنى على نفي صفة وجال ابيه لانهم قصدوا بهذا الكلام
ان تكون معنى لا اباك ولا اب لك سوا وان كان الاب في الاول معرفة وفي الثاني نكرة كما يقال
كان ابوك موجود ولا كان لك اب بتعريف المسند اليه في الجملة الاولى وتنكيره في الثانية
مع ان المحكي واحد قوله وجعل الاسم شبيها بالمضاف يعني حتى اعطاه حكمه في حذف
نوني المثنى والمجموع واثبات الالف في الاب والاخ قوله على لغة من قال ان اباها وابا اباها
هذا اصر بيت لرجل من بلحارث وقبله، واها لريا ثم واها واها، هي المنى لو اننا نلناها،
يا ليت عيناها لنا وفاها، بثمن يرضي به اباها، قوله وقولهم لكن اخاك لا بطل قوم
مجرور بالعطف على لغة من قال ويكن خبر مقدم واخاك مبتدا موخر وبطل معطوف على نكرة
قوله وجعل حذف النون هذا معطوف على جعل ابا واخا البيان لا غلامي له كما ان المعطوف عليه
لبيان لا اباله ولا اخاله قوله نزاعة للشوى اي للاطراف لان الشوى اسم لليدين والرجلين
من الادميين او الجلدة الراس لانه الضاجع سواه وهي جلدة الراس قوله ولا محولان
هذا خبر مبتدا محذوف اي ولاهما محولان وفي الشرح قال في الصحاح والعادي العدو
والاكيل الذي لو اكلك ولاكيل ايضا الاكل فيمكن ان يقال انهما محولان عن ما هو مجاز
للفعل في التحرك والسكون وان تحويلهما لاجل المبالغة ولا مانع من ذلك في الاية ولا
في البيت بل هو ظاهر فيهما اذ المعنى ان هذا مبالغ في عدوانك وعدواته وخلع وان
يكون الملتمس لاكل الزاد مبالغا في الاكل وهو اليق بمقصد الشاعر في التمدح بالكرم واقول
اما عدو فان سلم انه محول عن عاد فلا نسلم ان عاد مجار بالمضارعة واما اكيل فانه سلم انه محول
من العداوة بل اي مجرد حتى يكون عاد مجاريا بالمضارعة عن اجل المبالغة فلا نسلم ان البيت
ليس فيه مانع من المبالغة فان قوله فاني لست اكله وحدي يدل على ان مراده بالاكيل
المشارك له في الاكل لا المبالغ فيه وكيف والمبالغة في الاكل صفة مذمومة عند العرب وفي

الشرح

الشرح اخرج البخاري عن نافع قال كان ابن عمر لا ياكل حتى يوتى بمسكين ياكل معه فادخلت
رجلا ياكل معه فاكل اكلا كثيرا فقال يا نافع لا تدخل هذا علي سمعت النبي صلى الله عليه
وسلم يقول المومن ياكل في معا واحد والكافر ياكل في سبعة امعا ثم في الشرح فان
قلت لم لا يجوز ان يكون عدو واكيل صفتين مشبهتين ونصب المعمول على التشبيه
بالمفعول قلت اما في عدو لك فيمتنع لان الصفة المشبهة لا يكون معمولها الا سببيا
واما في الثاني له اكيلا فلذلك ولامتناع عدم معمول الصفة عليها قوله وفي الاية متعلقة
بمستقر محذوف صفة لعدو وفي التعليق ينبغي اذا ضبط محذوف وصفة بالكسر ان
يقال ان محذوف بدل من مستقر لا صفة له وذلك لان مستقرا اريد به لفظه فيكون معرفة
ومحذوف نكرة فلا يكون لا نعتا له نعم يمكن ان يكون بدلا لا نعته وان كان نكرة لانه قد
وصف لقوله صفة لعدو وعلى حد قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة خاطية واما ان
ضبطا بالرفع على تجرد لفظه للخبرية اي هو محذوف صفة لعدو فلا اشكال واقول
لا نسلم ان مستقرا اريد به هنالك مجرد لفظه حتى يكون معرفة وانما اريد به لفظه معبرا
انه عن معناه ولذلك لم يذكر هذا في الشرح قوله وهذا الاخير ممنوع لانه اذا تقدم
احدهما دون الاخر وبدت اللام المتقدم لم يلزم ذلك في الشرح كلام ابن مالك محمول على ما
يذكر فيه المعمولان جميعا مع كونهما متقدمين على العامل او متاخرين عنه قوله والضمير
على هذا للتولية فيكون مفعولا مطلقا فانما يلزم على هذا المعنى الذي ذكره الفارسي
ان يكون الضمير البارز في موليها للتولية لانه معنى مراعا فيه الاعراب واظهار ما هو
مقدر في الاية فيكون وجهته فيه تقدير مفعول ثاني في الاية كما ان ذي فيه تقدير
مضاف اليه كل منهما ولانه لو لم يكن تقدير مفعول فيها لكان تفسير البارز في موليها
للتولية وسقط ما في الشرح وهو لا يتعين ذلك بل يجوز ان يكون الضمير عايدا
للوجهه ولا يكون فيه تعدي العامل الى الضمير وظاهره معا وذلك ان الظاهر هو
ذوا وجهه وليس الضمير عايدا عليه انما هو عايد على الوجهة والمعنى ان الله تعالى مولي
كل ذي وجهه وليس الضمير وجهته انتهى قوله وانما لم يجعل كلا والضمير مفعولين ويستغني
عن حذف ذي ووجهته لئلا يتعدى العامل الى الضمير وظاهره معا اذ حال حذف ذي
وهو المضاف الى وجهه في هذا التعليل ليس على ما ينبغي لان عبارة انما هو لان المولى
صاحب الوجه لا نفسها وفي الكشاف وقرئ ولكل وجهة على الاضافة والمعنى وكل
وجهه الله موليها فزيدت اللام لتقدم المعمول كقولك لزيد ضربت ولزيد ابوه ضاربه
انتهى قال السفاقسي ورد بان العامل اذا تعدى لضمير الاسم لم يتعد الى ظاهره المجرور
باللام لا يقول لزيد ضربته ولا لزيد انا ضاربه وسببه ان تعديه للضمير بنفسه يقتضي
قوته وبواسطة يقتضي ضعفه ولا يكون العامل الواحد قويا ضعيفا ويلزم الضامنه
ان المتعدي الى واحد يتعدى الى اثنين انتهى وفي حاشية التفتازاني فان قيل
العامل في المثال الموافق والمثل مشتغل بالضمير فكيف يعمل في المتقدم قلنا العامل محذوف
والمذكور تفسير له اي لكل وجهه الله مولي موليها ولزيد ابوه ضارب ضاربه والمفعول

الاخر محذوف اي اهلها ولاحاجة الى ما قيل ان الضمير للمعمر اهلها ولاحاجة الى ما قد
للمصدر اي مولى التولية وضارب الضرب وان محل وجهة انما هو المفعول الاول ويجد والمضاف
اي محل صاحب وجهة و ضمير موليها هو المفعول الثاني وايراد النظرين يتنبه على الوجهين
لكن يحتج انه لو اراد هذا المكان ينبغي ان يشير الى المضاف المحذوف **قوله** هذا اسراقة
للقران يدرسه ٭ هذا صدر بيت عجزه ٭ والمرء عند الرشا ان يلقها ذنب ؛ **وفي** الشرح سراقة
بضم السين المهملة اظنه سراقة ابن مالك بن جعشم المدلجي من الصحابة نزل قديد فات سنة
اربع وعشرين والرشا بكسر الشين المعجمة مع المد الجعل فقصر للضرورة واعاد الضمير عليه مونثا
على معنى الاله وعند متعلق بذنب لما فيه من معنى التاخر والمعنى ان سراقة درس القران
فتقدم والمرء متاخر عند اشتغاله بما لا يهم كمن اشتهى لنفسه في السقي وادخى الارشية
في الابار انتهى **و** قيل عجزه ؛ والمرء عند الرشا ان يلقها ذنب ؛ والرشا جمع رشوة ورشوة
بضم الرا فتحها وهي الجعل والجمع رشا ورشا ومعنى البيت هجوا رجل من العرب يسمى سراقة بانه
مرائي ويقبل الرشوة انما صير ذنبا لحرصه على اخذها **وفي** حواشي التسهيل ولو زعم ان
القران مبتدا وان اللام زائدة مثلها في بحسبك لم يكن بعيدا **وفي** الشرح وحينئذ يكون
قوله سراقة خبرا اول الصدا وقوله للقران يدرسه خبرا ثانيا لكن في ذلك دعوا زيادة
اللام ولم ار من ذكره **قوله** ورد بان معنى الحرف لا يعمل في المجرور وهكذا وقع في اكثر النسخ
والاظهر ما في بعضها وهو معنى الفعل **قوله** وفيه نظر لانه معنى الفعل الذي في الحرف
قد عمل في الحال فيعمل في المجرور ولان العامل في الحال اقوى من العامل في المجرور الا يرى ان
العامل في الحال العامل في صاحبها **قوله** وفيه نظر لان اللام المعقوبة زائدة لما تقدم
سيقول المصنف في الباب الثالث ان التحقيق انها ليست زائدة ولا مقوية محضة **قوله**
قلت لما ذكر في اللفظ ما هو عوض منه كان بمنزلة ما حذف منه **في** الشرح يعني في قولك
زيدا ضربته وقد يقال لا نسلم ان الفعل المذكور عوض من المحذوف الا مراته دال عليه
ومفسر ولا يلزم من ذلك كونه عوضا منه **واقول** الدليل على كونه عوضا من المحذوف
انه لا يجوز الجمع بينه وبين المحذوف والعوض هو الذي لا يجمع بينه وبين المعوض **قوله**
ولو كان عوض البتة لم يجز حذفه **في** الصحاح البت القطع ويقال لا افعله بتة ولا افعله
البتة لكل امر لا رجعة فيه ونصب على المصدر **وفي** شرح اللب وقد تجي اللام لازمة
في بعض المصدر المؤكد لغيره نحو لا افعله البتة فان سيبويه حكم في كتابه بان اللام فيه
لازمة **وفي** الشرح قد يكون الشي عوضا ويحذف كالتا في اقامه فانه مصدر اقام
فحقه ان يجي على افعال نحو اقام اقامه ومع ذلك يجوز حذفها عند الاضافة **قال الله** تعالى
واقام الصلاة لكن قيل هنا كانهم جعلوا المضاف اليه عوضا عنه وفيه نظر اذ لا يمتنع
اجتماعهما **قال** الشاعر عزمت على الاقامة ذي صباح ؛ لامر ما يسود من يسود ؛
ومثله في الكلام كثير **واقول** لقائل ان يقول لا نسلم ان التا في اقامة عوض عن الالف
المحذوفة وانما هي كالعوض عنها اذ لو كانت عوضا لم يجز حذفها **قوله** وزعم الكوفيون
ان اللام في المستغاث بقية اسم وهو ان **قال** الرضي وحكى الفرا عن بعضهم ان اصل يالزيد

بالز

بالزبد يخفف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لا ال فيه نحو يالله وياللهي ويالله ونحوها
قوله واحدى الالفين هنا الالف التي في حرف النداء والالف الذي في وسط ال **قوله** فخبر
نحو الى اخره **في** الشرح خير خبر لنحو محذوف نحو المولود تو كيد للضمير في خير ولو قدر
مبتدا لزم الفصل به بين خبر ومن هو اجنبي ولو قدر وصفا للخبر لزم اعمال الوصف غير
معتمد ولم يثبت والمنوب المرجع **قوله** واجيب بان الاصل يا قوم لا فرار يعني اجيب عما استدلوا
انه بانا لا نسلم ان يا لا فيه اصلها يا ال فلان بل اصله يا قوم لا فرار ولا يفر فحذف المنادى وما
بعد لا النافية او اصله يا فلان ثم صرف بالعبر الحرف وقولهم ان الجار لا يقتصر عليه انا اذا ادوا
في لا ادنيا رفسلم ولا يضرها هنا وان ارادوا مطلقا فممنوع الا ترى الى الاقتصار على التا والفا
وان كانا جارين في قوله الا اركبوا الا الجموا الا تا قالوا كلهم جميعا الا فا **قوله** فيا شوقا الى
الى اخره تقدم الكلام عليه في اوايل حرف اللام **قوله** ثم هو اي لعمري نعل المضمر المتصل الى
ضمير المتصل لازم لابن عصفور لانه جعل اللام في يا لي للمستغاث لاجله فتكون اللام في يا لي اذا
كان مستغاثا لاجله متعلقة بادعوا ويلزم المحذوف **قوله** وينبغي له هنا اي في كلام عمرو من يا لا
لعمرو ان لا يعلقها بادعوا بل معلقها بمدعو ليتخلص من هذا الالزام في يا لي **قوله** وانما ادعا
وجوب التقدير يعني تقدير عامل اخر للمستغاث لاجله ولم يكتفوا بعامل المستغاث **قوله**
واجاب ابن الصايغ بانهما مختلفان معنى فان اللام الداخلة على المستغاث لام الاختصاص
واللام الداخلة على الاختصاص للمستغاث له لام التعليل **قوله** كقوله تعالى يبغونها عوجا
هذه الجملة في محل نصب على الحال من الواو في يصدون عن سبيل الله من امن به والاصل يبغون
لها عوجا فحذفت اللام ومعنى لونهم يطلبون للسبيل عوجا انهم يلبسون على الناس ويوهمون
ان فيها عوجا عن الحق لقولهم شريعة موسى لا تنسخ وبتغييرهم صفة الرسول صلى
الله عليه وسلم وانهم يحرشون بين المومنين ليختلف كلمتهم **قوله** والقمر قدرناه منازل
اي قدرنا له منازل **و قال** واذا كالوهم او وزنوهم يخسرون **في** الكشاف والطيبي
كالوهم او وزنوهم ضمير راجع الى الناس وفيه وجهان ان يراد كالوا لهم او وزنوا لهم فحذف الجار
واوصل الفعل وان يكون على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والمضاف هو المكيل
او الموزون ولا يصح ان يكون ضميرا مرفوعا للمطففين لان الكلام يخرج به الى نظم فاسد
وذلك ان المعنى اذا اخذوا من الناس استوفوا واذا اعطوهم اخسروا فاذا جعلت الضمير
للمطففين انقلب الى قولك اذا اخذوا من الناس استوفوا واذا تولوا الكيل او الوزن
هم على الخصوص اخسروا وهو كلام متنافر لان الحديث واقع في الفعل لا في المباشر والتعلق
في ابطاله بخط المصحف وان الالف الذي تكتب بعد واو الجمع غير ثابتة فيه ركيك لان
خط المصحف لم يراع في كثير منه حد المصطلح عليه في علم الخط **قوله** ولو رحيتك الموا
وعاقلا ٭ هذا صدر بيت عجزه ولقد نهيتك عن بنات الاوبر ؛ الطليم الذكر من النعام
وقد تقدم الكلام عليه في ال **قوله** فتولى عل امهم الى اخره ؛ الظليم الذكر من النعام والجمع ظلمان
قوله اذا قالت حذام فانصتوها ٭ للبعيد اسم امراة مثل قطام **قوله** هذا صدر بيت عجزه فان

فان

فان القول ما قالت حذام ، وحذام بفتح الحا المهملة وبالذال المعجمة اسم امراة مثل قطام **قوله**
ويلزمه ان يذكر هذا المعنى من معاني الى ايضا **في** الشرح هذا عجيب فان ابن مالك لم يهمله بل
ذكره من معاني الى ايضا **قال** في التسهيل ومنها الى انتهاء الغاية مطلقا وللمصاحبة وللتبيين
واقول سبقه الى هذا الاعتراض غيره ومنشا وهمهم اعادوا الضمير المنصوب بيلزم على
ابن مالك وقد ابن ذكر تبيينا للفاعل لا للمفعول وحملوا هذا الكلام اعتراضا من المصنف عليه
فانما هو لبيان ما لزم شرح كلام ابن مالك لا للاعتراض عليه والمعنى ويلزم هذا الشرح
الذي ذكر كلام ابن مالك في اللام ان يذكر هذا المعنى من معاني الى ايضا سقيا لزيد وجدعا له
الجدع بسكون الدال المهملة او المعجمة السجن او الحبس وقطع الانف وقطع الاذن وقطع اليد وقطع
الشفة وبسكون الدال المهملة او المعجمة السجن او الحبس واما بفتح الدال المهملة والمعجمة فولد الشاة في
الثانية وولد البقرة والحافر في الثالثة والابل في الخامسة **قوله** ولا في مقوية للعامل
لضعفه اللام في العامل لا تقوية لمقوية وفي لضعفه لتعليل التقوية واما تعليل النفي فقوله لان
لام التقوية الى اخره **قوله** وليس لتقدير المحذوف اعني لما زعم ابن عصفور لانه يتعدى بنفسه
في الشرح في الكلام على الجهة الخامسة من الباب الخامس عند قوله سلة وما كان لبشر ان
يكلمه الله الا وحيا جاز ان يقدره ابن عصفور متاخرا او تقديره كذلك لا يمنع من ادخال اللام
على معموله المتقدم لما في قولك لزيد ضربت من الظاهر في هذا المقام اذا تقدر موخرا للاهتمام
بشان الظرف المذكور للتبيين انتهى **واقول** لو قدر العامل هنا اعني موخرا لكانت اللام للتقوية
لضعفه بالتاخير ولا يصح هنا ان تكون للتقوية لان لام التقوية تصلح للسقوط وهذه لا
تصلح فلا يصح ان تقدر العامل اعني موخرا **قوله** بل التقدير ارادتي لزيد الشرح ليس المراد بل
تقدير الحرف نفسه الذي يتعلق به اللام لانه لو كان كذلك لكانت لام التقوية لا لام التبيين
وانما المراد بل تقدير الكلام الذي وقعت فيه لام التبيين ارادتي كزيد فيكون ارادتي مبتدا
ولزيد ظرفا مستقرا هو الخبر متعلق بمحذوف على ما هو المعروف **واقول** يدل على ان هذا
مراد المصنف قوله فيما قيل ولكن استوانف بيانه تقوية للبيان ولو كيدا له وقوله فيما
بعد وانما يريدون بها انها متعلقة بمحذوف استونف للتبيين اذ لا ينطلق الاستيناف
الا في الجمل **قوله** فقيل اللام زايدة وما فاعل لو بهذا القول قراه ابن ابي عبلة هيهات
هيهات ما توعدون **قوله** وقيل هيهات مبتدا اعني البعد والجار والمجرور خبر **في**
البحر قال الزجاج البعد لما توعدون او بعد لما توعدون وينبغي ان يحمل كلامه تفسير
معنى لا تفسير اعراب لان هيهات لم يثبت مصدريتها **وقول** الزمخشري فمن نونه نزله
منزلة المصدر ليس بواضح لانهم نونوا اسما الافعال ولا نقول انها نونت تنزلت منزلة
المصدر ليس **وقال** ابن عطية في قراءة من ضم هيهات ونونه انه اسم معرب مستقل رفع
لما توعدون اي البعد لوعدكم كما تقولون النجح لسعيكم **وقال** صاحب اللوامح فاما من قرا هيهات
فرفع ونون احتمل ان يكونا اسمين متمكنين مرتفعين بالابتدا وما بعدهما خبرهما بمعنى البعد
لما توعدون فالتكرار للتاكيد ويجوز ان يكونا اسما للفعل والضم للبنا مثل حوب في زجر الابل

لكونه

١٠٩

الابل لكونه لونه لكونه نكرة انتهى **ثم** قراة الجمهور بفتح التا من هيهات هيهات لغة الحجاز
وقراها رويد عن ابي عمرو بفتحها منونتين وقرا ابو جعفر وشيبة بكسرهما والتنوين
وقرا خارجة ابن مصعب عن ابي عمرو والاعرج باسكانهما **في** التكميل لشرح التسهيل ان في هذه
الكلمة ما ينيف على اربعين لغة **قوله** واما من كذلك ولكن جعل التا ضمير المخاطب فاللام
للتبيين انها لا يجوز تعلقها بالفعل لعدم الفايدة ولانه يلزم تعدي فعل المخاطب الى ضميره
قوله ويحتمل انها اصل قراة هشام بكسر الها والبا وبفتح التا ويكون على ابدال الهمزة لم
يقرا هشام كذلك وانما قرا بكسر الها وسكون الهمزة وفتح التا وضمها نعم قرا كذلك
ابن ذكوان يعني هشام وقرا بها ايضا نافع **قوله** وهو ان تقدير جميعا لهات **في** الصحاح
اللهات اللحمة المطبقة في اقصى سقف الفم والجمع اللهى واللهيات واللهوات **قوله**
شبهت يعني المنايا بشيء يبتلع الناس ثم حذف المشبه به المحذوف وهي اللهى التي اريد بها
الافواه فيكون ذلك التشبيه استعارة بالكناية وذلك الاثبات استعارة تخييلية
وهي قرينة الاستعارة التخييلية وقد ذكرنا المذاهب في شرح الخطبة **قوله** وحركتها الكسر
قال التفتازاني تشبيها لها باللام الجارة لان الجزم بمنزلة الجر معنى في ان كلا منهما مختص
بنوع من الكلم وعامل **قوله** وسليم بفتحها سليم بصيغة التصغير قبيلة من العرب **قوله**
واما ليكفروا بما اتيناهم وليتمتعوا فيحتمل اللامان منه التعليل **في** الكشاف اللام في
ليكفروا محتملة ان تكون لام كي وكذلك في وليتمتعوا فيمن قراها بالكسر والمعنى انهم يعودون
الى شركهم ليكونوا بالعود الى شركهم كافرين بنعمة النجاة قاصدين التمتع بها والتلذذ لا
غير على خلاف ما هو عادة المومنين المخلصين على الحقيقة اذا انجاهم الله تعالى ان يشكروا نعمة
الله تعالى في الخلاص ويجعلوا نعمة النجاة ذريعة الى ازدياد الطاعة لا الى التلذذ والتمتع
وان تكون لام الامر وقراة من قرا وليتمتعوا بالسكون تشهد له ونحوه قوله تعالى اعملوا ما
شئتم انه بما تعملون بصير انتهى **في** الشرح فان قلت لم يكن الداعي لهم الى العود الى الشرك
كفروا النعمة والتلذذ بها فكيف جا التعليل قلت اما ان يجعل اللام للصيرورة والعاقبة على
قول الكوفيين او يحمل التعليل الوارد على طريق المجاز **قوله** ~~في توجيهها لعدمها~~ قراة من
سكنها هي قراة ابن كثير وحمزة والكسائي وقالون عن نافع **قوله** في توجيه ان بعدهما فسوف
يعلمون لان المعنى فسوف يعلمون لان المعنى سوء الكفر والتمتع ووبال عاقبتهما وذلك يقتضي
ان الامر بالكفر وان التمتع للتهديد **وفي** الشرح لان الفا الداخلة على هذه الجملة تشعر بشرط
يترتب مضمونها عليه والامر متضمن للشرط كما سياتي ولكان ان قوله فسوف يعلمون مقتضى
للتهديد فيورخ حمل الامر السابق على التهديد ويصير الكلام متلايم الاطراف **قوله** واما متعلق
بفعل مقدر موخر اي وليحكم اهل الانجيل بما انزل الله انزله **في** الشرح ولذا في قوله تعالى
انا زينا السما الدنيا بزينة الكواكب وحفظا يجوز ان يكون تعليلا لفعل محذوف متاخر
والتقدير وحفظا فعلنا ذلك وانما تقدر المحذوف متاخرا قصدا الى الاختصاص فالي
ان الحذف دليل على ان الاهتمام بالمذكور الشرح **واقول** ليس محل ذلك للحفظ كما هو مقتضى
تقديره بل هو للزينة ايضا والذي ذكره المعربون في نصب حفظا انه لفعل مقدر اي وحفظنا

ها

حفظا او بالعطف على زينة باعتبار المعنى كانه قيل انا خلقنا الكواكب زينة وحفظا قوله يحق
لبرق بحاجتي في الصحاح "وغبنت بحاجتك اعني غنابة فالطا بها معنى على ودل ممعول
واذا امرت منه قلت لتعن بحاجتي قوله محمد يعني تفسك كل نفس الى اخره هذا البيت لابي طالب
عم النبي صلى الله عليه وسلم بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن مناف بن قصي بن كلاب
بن مرة بن كعب بن لوي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن
الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان الى ها هنا اجمع الامة وما بعده مختلف فيه ولد
عام الفيل على الصحيح في يوم الاثنين لثنتي عشرة خلت من شهر ربيع اول وقيل لثمان منه وقيل لتسع
وقيل لعشر وبعث الى الناس كافة بمكة وهو بن اربعين سنة منه واقام بها بعد النبوة ثلاث عشرة
سنة على الاصح ثم هاجر الى المدينة فاقام بها عشرا بالاتفاق فالصحيح ان عمره ثلاث وستون
سنة وقدم المدينة يوم الاثنين لثنتي عشرة خلت من ربيع اول قال الحاكم ولد يوم الاثنين
وهاجر من مكة مهاجرا يوم الاثنين وقدم المدينة يوم الاثنين وتوفي يوم الاثنين صلى الله عليه
وسلم ولم يختلف اهل السير في انه صلى الله عليه وسلم توفي في شهر ربيع اول ولا في انه توفي في يوم الاثنين وانما عليه وسلم
اختلفوا في اي يوم كان من الشهر فجزم بن اسحق وابن سعد وابن حبان وابن عبد البر بانه كان
لاثنتي عشرة ليلة خلت منه وبه جزم بن الصلاح والنووي في شرح مسلم وغيره والذهبي
في العبر وصححه بن الجوزي وقال موسى بن عقبة في مستهل الشهر وبه جزم ابن زبير في
الوفيات ورواه ابو الشيخ بن حيان في تاريخه عن الليث بن سعد وقال سليمان التيمي
للثنتين خلتا منه ورواه ابو معشر عن محمد بن قيس ايضا والقول الاول للجمهور وقد
استشكله السهيلي بان الوقفة كانت حجة الوداع يوم الجمعة بالاتفاق ولا يمكن ان يكون ثاني
عشر شهر ربيع اول من سنة احدى عشرة يوم الاثنين لا على تقدير كمال الشهور الثلاثة
ولا على تقدير نقصها ولا على تقدير كمال بعضها ونقص بعضها لان ذا الحجة اوله الخميس فان نقص
هو والمحرم وصفر كان ثاني عشر شهر ربيع اول يوم الخميس وان كمل الثلاثة كان يوم الاحد وكان
نقص بعضها وكمل البعض كان اما الجمعة واما السبت وقد اجيب عن هذا الاشكال بانه يعرض
الشهور الثلاثة توامل ويكون قولهم لاثني عشرة ليلة خلت منه اي بايامها توامل فيكون
وفاته بعد استكمال ذلك والدخول في ثالث عشرة ليلة خلت منه فهو يوم الاثنين وفيه نظر
لما رواه البيهقي في دلايل النبوة باسناد صحيح الى سليمان التيمي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
مرض لاثنين وعشرين ليلة خلت من صفر وكان اول يوم مرض فيه يوم السبت وكانت وفاته اليوم
العاشر يوم الاثنين للثنتين خلتا من شهر ربيع اول فهذا يدل ان اول صفر يوم السبت فلزم
فلزم نقصان ذي الحجة والمحرم وقوله وكانت وفاته اليوم العاشر اي من مرضه يدل على نقص
صفر ايضا فانصح ان قول سليمان التيمي راجح من حيث التاريخ واما قول من قال مستهل
شهر ربيع الاول فيمكن ان يكون اخر الشهور الثلاث ناقصا قوله وقال في البيت الثاني انه
لا تعرف قايله في الشرح ويمكن ان يخرج البيت الاول على ان الفعل مرفوع اصله يكون بسكون
النون لاجل الادغام الجايز فابدلها لاما وادغم ثم التقى ساكنان فحذف الاول للضرورة
وان كان ابدالها سايغا في السعة من باب التقاء الساكنين على حده قوله وقال في البيت

دواهي

دواهي في انه لا تعرف قايله/لا يرتبط السريحا الدوامي جمع دامية قوله دوامي
الصحاح الدامية الشجة التي يدمى ولا تسيل والايدي جمع يد حذف اليا منه اكتفاء
لكثرة والسريح بمهملتين السور التي تخصف بها الواحد سريحة قوله على مثل اصحاب
البعوضة الى اخره البعوضة هنا ما لبني اسد وفي الشرح ويقال خمش وجهه بفتح الميم
في الماضي الحشة بالضم والكسر خدشه ولطمه وضربه وقطع عضوا منه كذا في القاموس
والعل يمكن في البيت انتهى واقول لون الاخير مرادا هنا في غاية البعد وحر الوجه
ما بدا من الوجنة وحر الرمل خالصه وحر الدار وسطها كذا في الصحاح قوله
لكن بشرط تقدم قل ليكون الامر الذي هو قل عوضا من اللام كذا في الكشاف قوله
لقوله قلت لبواب الى اخره لا يقال استشهد المصنف بالشعر للوقوع في النثر لانا
نقول ليس هذا استشهادا للوقوع في النثر وانما هو استشهاد لمجرد الوقوع ولو سلم
فليس الاستشهاد بالبيت وحده بل مع نفي الضرورة عنه واذا انتفت الضرورة
ثبت الاختيار ولزم صحة الوقوع في النثر قوله قيل وهذا تخلص من ضرورة بضرورة
وهي اثبات الوصل في الوصل وليس كذلك لانهما بيتان لا بيت مصرع فالهمزة في اول همزة
البيت لا في حشوه لما استدل من مالك على الحذف اللام من شيد له ليس بضرورة
بتمكن الشاعر من ان يقول ايذن بالهمزة اعترض عليه بان قول الشاعر ايذن ضرورة
فقد تخلص بن مالك من ضرورة وهي حذف اللام بضرورة وهي اثبات همزة الوصل في
الوصل فاجاب المصنف بان اثبات الهمزة انما يكون ضرورة اذا كان في الحشو
لا في اول الكلام وهي ها هنا واقعة في اوله لانها واقعة في اول البيت لا في اول
الكلام المصراع الثاني من البيت وفي الشرح وفي اطلاقه المصرع مخالفة للاصطلاح
المشهور فان المصرع فيه جعل العروض الذي حقه ان يخالف الضرب في الوزن موافقا
مخالفا له فيه والتقفية جعل العروض الموافق للضرب في الوزن موافقا له في الروي
فيما انشده المصنف من قبيل المقفى لا المصرع لان عروض الرجز مستفعلن وهي
هنا كذلك على زنة ضربه الا انه دخله الخبن زحافا وليس الحاقا الا في الروي فقط
قوله احدها للخليل وسيبويه انه بمعنى الطلب لما تضمنه من معنى الشرطية اعلم ان
المضارع انما يجزم بعد الطلب لان كل كلام لا بد من حامل للمتكلم عليه فالحامل على الكلام الخبري
افادة المخاطب لمضمونه والحامل على الكلام الطلبي كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا
لنفسه فيكون حينئذ معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا قوله والثالث
للجمهور انه شرط مقدر بعد الطلب لعني مدلولا عليه بذلك الطلب قال الرضي ولعل
ذلك لاستبعادهم بعد الطلب اسناد الجزم الى الفعل وليس باستبعاد ببعيد لانه
اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن معنى ان فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معنى ها هنا فعلا
واحدا قوله وايضا فان تضمين الفعل معنى الحرف اما غير واقع او غير كثير في الشرح الظاهر هر
انه واقع وكثير وذلك لان افعال الانشا كعسى ونعم وبئس وفعل التعجب نحو ما احسن زيدا
وما الطفه وما اظرفه الى غير ذلك مما لا يحصى ونحو قضوا الرجل بمعنى ما اقضاه وحشن

اولئك دقيقا بمعنى يا احسنهم رفقا فهما متضمن للحرف الذي حق الانشا ان تودي به
ولهذا كانت غير متصرفة **واقول** المراد بالحرف في قول المصنف معنى الحرف هو الحرف اللاحق
كما هو الظاهر لا ما هو اعم منه ومما حقه ان يوجد وليس بموجود وحينئذ لا يرد افعال
الانشا لانها ليست متضمنة لمعنى حرف موجود بل لمعنى حرف من حقه ان يوجد وليس
بموجود **قوله** وابطل ابن مالك بالاية ان يكون الجزم في جواب شرط مقدر لان التقدير
يستلزم ان لا يتخلف احد من المقول له ذلك عن الامتثال ولكن التخلف واقع **في** الشرح وما
ذكره ابن مالك مبني على ان بين الشرط والجواب ملازمة عقلية وهو ممنوع بل انما يقتضي
العلية كما صرح به الحاجبي في اماليه حيث قال لا يشترط في الجواب ان يكون بينه وبين الشرط
ملازمة عقلية وانما يقتضي العلية انتهى **وفي** البحر ويقيموا مجزوم على جواب الامر وهذا قول
الاخفش والمازني ورد بانه لا يلزم من قوله الرسول لهم اقيموا ان يفعلوه لا محالة **وفي** المطول واما
قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلاة فلان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول
الجزا بل يكفي في ذلك توقف الجزا عليه وان كان متوقفا على امور اخر نحو ان توضات صحت
صلاتك **وفي** حاشيته للسيد المذكور في الكتب المعتبرة في الاصول ان كلمة ان قد غلبت
في السببية وقد دلت على ترتب الثاني على الاول وانما تستعمل في الشرط الذي هو جزء
اخر من العلة التامة فيتعقبه الجزا قطعا ولا يخفى ان المتبادر من قولك ان ضربتني ضربتك
ان الضرب الثاني مترتب على الضرب الاول بحصل جزؤها بعد حصوله لا انه يتوقف عليه
وينعدم بانعدامه بدون ان يعتبر حصوله بعد حصوله كما هو مقتضى معنى الشرط اصطلاحا
واما قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلاة ففيه اشارة الى ان المومنين
ينبغي ان يبادروا الى امتثال قول النبي صلى الله عليه وسلم حتى كان قوله اقيموا الصلاة
سبب لاقامتهم اياها لا تتخلف تلك الاقامة عن ذلك القول وكذا قوله ان توضات
صحت صلاتك تستعمل مبالغة في اعتبار الوضوء في صحة الصلاة حتى كانه المحصل وحده
بخلاف قولك الوضوء شرط لصحة الصلاة فان المفهوم منه مجرد التوقف فقط **قوله**
وباحتمال انه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالايمان مطلقا بل المخلصين منهم **في** الشرح
كانه والله اعلم اخذه من اضافة العباد الى ضمير الله تعالى فانه يقتضي التشريف لهم
وانما شرفهم لاخلاصهم فان كان الحامل له على ذلك هذا هو المعنى فهو غير ثابت
له في بعض المواضع لقوله تعالى قل للمومنين يغضوا من ابصارهم **قوله** هذا المعنى
بعد تسليم انه حامل له على ذلك انه لم يثبت في نحو ذلك هذه الاية فالجواب الاول
متات فيه **قوله** ولا يجوز ان يتوافقا اي الجواب والمجاب فيهما اي في الفعل والفاعل
وعلى ما قاله المبرد يتوافقان اما في الفعل فظاهر واما في الفاعل فلان الواحد باقيموا
والغائب عليه ضمير ليقيموا انه العباد المؤمنين **قوله** بل ايضا فان الامر للمواجهة وليقيموا
للغيبة يعني ولا يخاطب المواجه بلفظ الغيبة وهذا اذا كان الفاعل واحدا على ما لا
يخفى وصرح به البيضاوي والواحدي لتنشرهما **قوله** وليس بشي لان ذلك ليس
من اسباب بنا الفعل المعرب **واعلم** ان المصنف احتمل في حكاية هذا القول وفي رده

لبعض

لبعض احوال وبين ذلك ابو حيان فقال وقيل مضارع بلفظ الخبر ومعناه الامر ليبقى على اعرابه
لقوله تعالى هل ادلكم على تجارة ثم قال تؤمنون واعني امنوا واعتل ابو علي لذلك بانه لما كان
بمعنى الامر بني كما بني الاسم المنادى المتمكن على الضم لما شبه بقبل وبعد **قوله** وزعم
الكوفيون وابو الحسن هذا عطف على قوله فيما سلف وقد تحذف اللام في الشعر ويبقى
عملها **قوله** ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان اي الحدث المقترن بالزمان
ففي العبادة ادنى مسامحة **قوله** لتوكيد مضمون الجملة المراد بمضمون الجملة هنا النسبة
الاسنادية المفسرة بتعلق احد جزئي الكلام بالاخر بحيث يصح السكوت عليه ويكون
لنسبة خارج تطابقه في احد الازمنة او لا تطابقه **قوله** ولهذا زحلقوها في باب
ان عن صدر الجملة لكراهية ابتدا الكلام بالاخر بحيث يصح مولدين يجوز في زحلقوها ان
يكون بالفا وان يكون بالقاف والمعنى اخروها **وفي** الشرح واحترز بابتدا الكلام من مثل
قام القوم كلهم اجمعون فانه كلام فيه موكدان ولكنهما ليسا في ابتدائه **ثم قال** وقد يعترض
بانما فان السكاكي ادعى ان سبب افادتها الحصر ان للتاكيد وما كذلك فاجتمع تاكيدان
فافادت الحصر فلا تنتقض بان زيد القايم ولا بمثل قام زيد نفسه عينه لعدم توالي الموكدين
في المثال الاول وعدم كونهما ابتداء في الثاني **وقال** ابن مالك قد يجمع بين الاول والتوكيد للتنبيه
نص عليه في توضيح البخاري وقد يعترض ايضا بمثل لسوف تقدم زيد انتهى **واقول** في كلامه
نظر اما اولا فلان مراد المصنف بمولدين في قولهم لكراهية ابتدا الكلام بمولدين مولدا مضمون
الجملة اعني النسبة الاسنادية بدل على ذلك قوله تعالى وفايدتها امران توكيد مضمون الجملة
وحينئذ لم يدخل جا القوم كلهم اجمعون ولا قام زيد نفسه عينه حتى يحترز عنهما بابتدا
الكلام لان التاكيد فيهما ليس لمضمون الجملة وانما هو لمولد من مفرداتها **ولا** يراد ايضا قول ابن
مالك لان يا ما كيد لمضمون الالا لمضمون الجملة **و** لا يراد ايضا لسوف تقدم زيد لان اللام فيه وان
كانت مولدة للنسبة الاسنادية الا ان سوف ليست كذلك وانما هي مولدة لما مضمون الفعل
اعني معنى الاستقبال **واما** ثانيا فلان السكاكي لم يجعل السبب في افادة انما الحصر ان ان
للتاكيد وما كذلك وانما جعل سبب افادتها الحصر تضمنها معنى ما والا نقل عن بعض في مناسبة
تضمنها ذلك ان ان للتاكيد وما كذلك **و**عبارته في المفتاح والسبب في افادة انما معنى القصر
هو تضمينه معنى ما والا وكذلك ترى ايمة النحو يقولون انما تاتي اثباتا لما يذكر بعدها ونفيا
لما سواه ويذكرون لذلك وجها لطيفا يسند الى علي بن عيسى الربعي وانه كان من
اكابر النحو ببغداد وهو ان كلمة ان لما كانت لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت
بها ما المولدة لا النافية على ما يظنه من لا وقوف له بعلم النحو تضاعف تاكيدها فناسب ان تضمن
معنى القصر لان قصر الصفة على الموصوف وبالعكس ليس الا للتاكيد للحكم على تاكيد انتهى **قال**
الكرماني في شرح البخاري ولا يخفى عليك ان المراد انما كلها موضوعة للحصر وما ذكر سر الوضع
كذلك لان الكلتين والحالة هذه تا فيتا بعلي ايهما مراد بان توضعهما **قوله** والجواب ان الحكم
في ذلك اليوم واقع لا محالة فنزل منزلة الحاضر **في** الشرح وقد يجاب ايضا بان اللام في هذه
الاية لمجرد التاكيد مسلوبة الدلالة على تخليص المضارع للحال كما جردت اللام الموصية في

الاسم الشريف وهو الله وسلبت معنى التعريف **واقول** هذا بعينه سينقله المصنف من الزمخشري
في قوله تعالى لسوف اخرج حيا ويضعفه بان فيه خلع اللام عن معنى الحال من غير ضرورة **قوله** ه
مردود بانه اي تقديرا حيا نقتضي حذف الفاعل من الاية لانه تذهبوا على تقدير منصوب
على انه مفعول القصد وعلى تقدير المصنف مجرور على انه مضاف اليه مقام المضاف فيه **قوله**
ووجهه انه قد تقرب الماضي من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم **في** الشرح وايضا فان
من ان زيدا لعسى يقوم ولنعم الرجل للانشاء ومن وقوعه حالي فاشبه المضارع المراد به وقوع
حدثه في الحال **واقول** محل هذا عند قول المصنف احدها الماضي الجامد نحو ان زيدا لعسى
يقوم ولنعم الرجل وكان الشارح لم يذكرها هناك لان المصنف علل هناك بمشابهة الجامد للاسم
ولا يتاتى مع ذلك ان يعلل بمشابهة ما هو مشابه للاسم **قوله** العزلي هو بالعين المفتوحة
المعجمة والزاي الساكنة بعدها نون مكسورة فيا **قوله** وقالوا انما هذه لام القسم وجوابه
في محل رفع خبر لانه وهي مع معموليها سدت مسد معمولي فعل القلب فلم تتوسط لام القسم
بين فعل القلب ومعموله كما توسطت في قوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الاخرة
من خلاق ويقع في بعض النسخ بعد قوله لعلمت ان زيدا لعام والصواب عندهما الكسر
اي عند الكسائي وهشام لانهما يريان انها لام الابتدا يجب معها المبتدا   الشرح كانه
قصد بايراد وهي تعلق فعل القلب الذي وقعت في جوابه **في** الشرح كانه قصد بايراد
وفي كلام بن الحاجب الاشارة الى انه مخالف للجماعة وهذا الكلام الذي نقله عنه ليس
بصريح في المخالفة اذ يحتمل ان يكون مراده ان لا الابتدا يجب معها اقتران المبتدا بها لفظا
او تقديرا وحينئذ فلا مخالفة اذ يجوز ان يكون مدخولها هو المبتدا في الاصل والتقدير لزيد قايم
واخر المبتدا وقدم الخبر والياء واللام فقيل لقايم زيد فقد وليها المبتدا تقديرا وان لم يلها لفظا فلا
ينافي ذلك قوله يجب معها المبتدا **واقول** لا يخفى بعدها الاخير والظاهر انه انما ذكره لاحتماله
لموافقة الجماعة والمخالفة اما المخالفة بان يكون مراده به وجوب وقوعها في جملة اسمية بانها
تدخل على نفس المبتدا او على خبره **قوله** والمشهور انه هذه لام القسم **في** الشرح الظاهر
ان الاشارة بهذه الى اللام الغريبة التي حكاها عن بعضهم داخلة على المتصرف المقرون بقد
ولا تكون الاشارة بها الى التي ابتدا الكلام عليها من قوله الثاني الفعل نحو ليقوم زيد اذ يلزم
عليه مشهورية القول في نحو ليقوم زيد بان لامه لام القسم وهو انما ممتنع عند الجمهور للخلو
من نون التوكيد او قليل عند من اجاز كابن مالك **اقول** جاز ان يكون الاشارة بهذه الى اللام التي
ابتدا الكلام عليها ويكون المعنى والمشهور ان هذه لام القسم فيجب لها ويراعى فيها ما يجب في لام
القسم **قوله** وهو مقتضى ما قدمناه عن ابن الحاجب لان مراده منه ان لام الابتدا يجب
دخولها على المبتدا واما انها تجب فوقوعها على الجملة الفعلية التي ليست خبرا لان **قوله**
وكما لا يحذف الفعل والاسم ويبقيان بعد حذفهما كذلك اللام بعد حرف الاسم **في** الشرح يجوز
حذف الفعل بعد قد كقول الشاعر افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد
اي وكان قد زالت ولم يحاول ذلك ضرورة ففيما ادعاه من عدم بقيه قد بعد حذف الفعل
نظر **واقول** بعد تسليم ان حذف الفعل بعد قد ليس بضرورة مراده بقوله وكما لا يحذف

الفعل

المفعل بعد قد هو الحذف من غير دليل وذلك لا ينافي جواز حذف الفعل بعد قد لدليل كما
في هذا البيت **قال** المصنف في بحث قد وقد يحذف الفعل بعدها لدليل وانشد البيت
قوله لان تكرار الظاهر مراعا يقبح اذا صرح بها **في** الشرح يحتمل ان ابن الحاجب استضعفه
من جهة قبح التكرار بل من حيث وقوع الظاهر رابطا في غير مقام التفخيم ولا شك لم يستضعفه
الا من جهة وقوع الظاهر رابطا مراد المصنف ايضا انه تكرار الظاهر على انه رابط اذا
صرح بها **قوله** وكذلك تقديرا لاجل الصناعة دون المعنى فكذلك هاهنا **في** الشرح
هذا الكلام يقتضي استوا المقدر والملفوظ في المعنى المقصود وان التقدير انما روعي لحفظ
نظام الصناعة وكيف يكون ذلك والمستفاد من الجملة الاسمية غير المستفاد من الجملة
الفعلية بسبب افادة الاولى في مثل هذه لتقوي الحكم وعدم افادة الثانية له فالى ان قال
بان معناهما واحد والقول بان مثل هذا انما يذكره اهل البيان واما النحاة فلا يفرقون بين
الاسمية والفعلية فيه نظر **واقول** اختلاف المستفاد من الجملة الاسمية مع المستفاد من
من الجملة الفعلية بالثبوت والحدوث لا ينافي اتفاقهما في المعنى المقصود كقيام زيد فانه المعنى المقصود
من قام زيد وزيد قايم والقول بان مثل هذا انما يذكره اهل البيان لا النحو قول صحيح لان هذه
مسئلة من علم البيان دون النحو وذكر النحوي له لا على انه مسئلة من النحو لا ينافي ذلك **وقد** وافقنا
الشارح في اطلاق اسم البيان على مثل هذه الابحاث بنا على انه يطلق على علمي المعاني والبيان والا
فمثل هذه الابحاث انما هي من علم المعاني **قوله** واما الاول فقد قال الجماعة في ان هذان لساحران
ان التقدير لهما ساحران فحذف المبتدا وبقيت اللام لا نقال هذا ليس بقادح في الاول لان حاصله قياس
عدم حذف المبتدا بعد اللام للابتدا على عدم حذف الفعل بعد قد والاسم بعد ان والقادح فيه ذلك
انما هو عدم الجامع او اظهار الفارق لانا نقول هو اشارة الى الفرق بين لام الابتدا وبين قد وان
وتقريره انا ان سلمنا المشابهة بين اللام وبين كل واحد منهما الا ان اللام لم تلصق فيهما التلاصق
فيهما ولم تنزل الا منزلة الجزء اذ جماعة من النحاة قالوا الحذف المبتدا بعد اللام في هذه الاية ولم يقل احد بحذف
واحد منهما في نثر الكلام فضلا عما هو في اعلا درجات البلاغة **وقد** ضعف المصنف قول هذه الجماعة
في بحث ان المكسورة الخفيفة المشددة النون بان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدا كالجمع
بين متنافيين **قوله** ولانه يجوز على الصحيح نحو لقايم زيد هذا معطوف على قوله فقد قال
جماعة لانه في معنى لان جماعة قالوا **في** الشرح جواز هذا ليس مما الكلام فيه فانه لم يحذف
منه شي اذ زيد مبتدا ولقايم خبره قدم عليه على راي الجماعة او مبتدا وقايم خبر مقدم
واللام داخلة على المبتدا تقديرا على ما جوزنا حمل كلام ابن الحاجب عليه وعلى كل حال
فلا حذف فلا وجه لايراده على تضعيف ابن الحاجب لقول من ادعى حذف المبتدا في ولسوف
يعطيك ربك **قوله** لايراده وجه وهو بيان الفرق بين قد وان وبين لام الابتدا بان لام
الابتدا المتسع فيها ما لم يتسع في قد وان لانها يجوز دخولها على الخبر المتقدم على المبتدا
ولا يجوز في قد دخولها على غير الفعل ولا في ان دخولها على غير المبتدا او الخبر الظرف فلا يلزم
من امتناع الحذف مع قد وان امتناعه مع اللام **قوله** وهذا تفسير قوله ان لام القسم مع
المضارع لا تفارق النون ممنوعة **في** الشرح يحمل كلام الزمخشري على انه مراده ان لام القسم الملاصقة

للمضارع لانفارق النون وهذا هو الظاهر من العبارة وحينئذ يستقيم الكلام ولا يراد عليه شي
مما ذكره قوله ام الحليس لعجوز شهربه هذا صدر بيت من قصيدة لرؤبة بن العجاج وفي
العباب لعنترة بن عروس بالشين المعجمة وعجزه ترضى من اللحم بعظم الرقبه ومن قصيد
لشظاظ اللص من شظاظ وعجزه علمها الانقاض بعد القرقره وانشد ابن ظريف صدر
بيت شظاظ رب عجوز من نمير شهربه قال الميداني زعموا انه مر بامراة من بني نمير وهي
تعقل بعيرا لها وتتعوذ من شر شظاظ وبعيرها مسن وكان هو على صغير فشغلها ثم استوى
على بعيرها وجعل يقول رب عجوز من نمير شهربه علمها الانقاض بعد القرقره والانقاض
صوت صغير الابل والقرقرة صوت مسانها والحليس تصغير الحلس وهو كساء رقيق يكون تحت
البرذعة وام الحليس كنية الاتان والمراد بها هاهنا امراة والشهربة الكبيرة ومن للبدل
اي ترضى بدل اللحم قوله لهنك من برق على كريم هذا عجز بيت صدره الا يا سنا برق على
قلل الحمى واصل لهنك الانك فقلبت الهمزة هاء والسنا بالقصر الضوء وبالمد الرفعة والقلل
جمع قلة وهي من كل شي اعلاه قوله دليل الاول يعني بالاول اعتبارهم صدريته حكم اللام فيما
قبل ان قوله فغبر لعبدهم الى اخره غبرت بالمعجمة والموحدة بمعنى تغيبت وناصب من النصب
بفتحتين وهو التعب واخاك بكسر الهمزة على الاوضح وفي الشرح ومستتبع اسم مفعول
اي لطن ان طلبت اذا اتبعهم في المضي والرحل ولا التي تعبدهم انتهى والذي رايته في النسخ المعروفة
انما هو بكسر الموحدة على انه اسم فاعل اي اظن الي لاحق وتابع لهم قوله وقيل الثاني يعني بالثاني
عدم اعتبارهم حكم صدريته لام الابتداء في ما بعد ان قوله ووهم بدر الدين ابن مالك فمنع
من ذلك والوارد منه في التنزيل كثير نحو ان ربهم بهم يومئذ لخبير قال بدر الدين في شرح الالفيه
ولما الخبر فتدخل عليه بشرط ان لا يتقدم معموله ولا يكون منفيا ولا ماضيا متصرفا خاليا من قد انتهى
واذا كان مراده بالمعمول غير الظرف والمجرور لم يرد عليه ما اورده المصنف ولا ما اورده الشارح
وهو قوله تعالى ان الانسان لربه لكنود وانه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد قوله
اللهم الا ان يرد دليل على قصد الاثبات يعني فلا تصير اللام لازمة بل تنتفي جائزة على اصلها
قوله كقراءة ابي رجاء وان كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا بكسر اللام ما اسم موصول والعائد محذوف
اي للذي هو متاع الحياة الدنيا ولا شذوذ في حذف العائد المبتدا هنا لطول الصلة قوله انك
قاض يحيى الى اخره النحب المدة والوقت ويقال قضى فلان نحبه اذا مات وجواب لو محذوف يدل
عليه ما قبله والمعنى لو لم تمنوا لو عدمت قوله وتجب تركها مع نفي الخبر في الشرح هذا ايضا ذكره
ابن مالك وقيده بان يكون النفي بما ونا والظاهر وجوب تركها مع النافي فان قيل كراهية لاجتماع اللامين
كما استكرهوا في مثل قوله واعلم ان تسليما وتركا للا متشابهان ولا سواء قلنا قد يكون النافي
ما فلا يجتمع مثلان وقد يقال حمل على ما فيه اجتماعهما طرد الباب انتهى واقول نفي الخبر دال على
نفي الخبر كون ان ليست نافية دالة ظاهرة اذ لو كانت نافية لم ينف الخبر بعدها ودلالة على نفي
الخبر دون دلالته في الظهور وقد يخفى فلذا وجب ترك اللام مع نفي الخبر وجاز ذكرها مع غيره للتقوية
دلالته قوله امسى ابان الى اخره ابان اعلم وفي صرفه خلاف فمن صرفه راي ان وزنه فعال ومن
منعه الصرف راي ان وزنه افعل منقول من ابان ماضي يبين واختار ذلك ابن مالك وجزم به

في

في التوضيح وقال الفراء في المحدثون والنحاة على عدم صرفه قال ونقله ابن يعيش في شرح
المفصل عن الجمهور والاعلاج جمع علج بكسر الاول وهو الرجل من كفار العجم ويجمع ايضا
على علوج والعلج ايضا العير وسودان جمع اسود كعميان جمع اعمى وقال الفرا جمع الجمع
قوله القسم الثاني يعني من السبع الاما لات التي ليست لعامله وانما اتي بلفظ القسم هنا
لبعد ما بينه وبين الاول مع وجود فصل بينهما قوله ولكنني من حبها لعميد سيذكر
المصنف في اجزاء الكلام على لكن المشدودة النون انه لا يعرف له قائل ولا تتمة وفي الصحاح
العميد والمعمود الذي هدة العشق قوله وقيل للامان للابتداء في الشرح المراد باللامين
اللام الداخلة في قوله لعميد والداخلة في قوله لمن اعلاج سودان وفيه قلق في التصنيف
فان الواقعة في قوله اعلاج سودان قد انقضى الكلام عليها فيما تقدم وذكر المصنف احدها قسما
اخرا فالعود الى الكلام على تلك اللام بعدما فرغ الكلام منه ووقع في غاية لبس على ما ينبغي
لما فيه من التشويش انتهى واقول لا يتعين ذلك وما المانع ان يراد باللامين اللام الرابعة
التي ذكرا انها تدخل في خبر المبتدا وخبر ان المفتوحة الهمزة وخبر لكن واللام التي زعم
الكوفيون ايضا بمعنى الا ولا تشويش لعدم الفصل بين هاتين اللامين بلام اخرى ولما
استدل الكوفيون على مجي اللام بمعنى الا بقول الشاعر وما ابان لمن اعلاج سودان
اجاب عنه هذا القائل واجاب عن قول الشاعر وما ابن ولكني من حبها لعميد
ولو سلم قوله على ان الاصل ولكنني وقوله على ان ما في وما ابان ظاهر في ان المراد اللامان في
هذين البيتين وما ذلك لا قلق ولا تشويش قوله وهذا المعنى عكس المعنى على القولين يعني
القول بان اللام للاستثناء والقول بانها للابتداء وان الكلام تم عند ابان وابتدى لمن اعلاج
سودان وعلى القول الاخير نفيه قوله وما زلت من ليلى الى اخره هام ذهب من العشق او غيره
والهايم من الابل الذي لضبته دا فيهم اي يذهب على وجهه في الارض ولا يرعى والمقفي بضم وفتح
الصاد المهملة اسم مفعول من اقصيته ابعدته والمراد بفتح الميم المذهب اسم مكان من راد يريد
جاء وذهب قوله وهذا بعيد لان لام الابتداء يذهب بها التقدم عن موضعها على صاحب البحر
وشارح اللباب بعد هذا القول بان اللام حينئذ من صلة من وما حيز الموصول لا يتقدم عليه
وتعليل المصنف اشمل وبالنظر الى نفس اللام بخلاف تعليلها فانه بالنظر الى ما وقعت هنا قوله
وقيل ايضا في موضعها وان من مبتدا وليبس المولى خبره لا لقال اللام في لبيس جواب قسم مقدر ومجموع
القسم وجوابه هو الخبر لا الجواب وحده لانا نقول ان المقصود من الجملة القسمية هو جوابها ولما
القسم فموكد له ومقرر لوقوع مضمونه قوله وفي هذا القول دعوى خلاف الاصل مرتين وهذا رد
على صاحب البحر حيث قال واقرب التوجيهات ان يكون يدعو لتوكيد يدعو الاول واللام في
لمن لام الابتدا او الخبر الجملة التي هي قسم محذوف وجوابه لبيس المولى قوله وهذا الاعراب لا يستقيم
عند البصريين هكذا قال ابو علي الفارسي وقابل هذا الاعراب هو الزجاج وهو من البصريين وفي اللباب لا
له ان يبقى ذلك على اصله من كونه اسم اشارة ويكون مبتدا الى الكافر يوم القيامة فمن مع صلته
مبتدا وخبره الجملة القسمية فيكون يدعو بمعنى يقول ويجوز ان يحكي بعد القول الجملة على حالها
من كونها مصدرة باللام وفي حاشية اللباب لمصنفه وانما يستقيم لو قيل يدعي بدل يدعو اي

الكلام

حسن

هو الضلال لمن يدعوا الكريمة لصيغة فعل الفاعل والتي فيه ضمير يرجع الى المدعو نصحح
هذا الوجه قوله احدهما ان يدعوا بمعنى يقول فالقول يقع على الجمل قال الاخفش
يدعوا بمعنى يقول وما بعده مبتدا محذوف خبره اي يقول لمن ضره اقرب من نفعه هو مولاي
وفي حاشية اللباب في هذا التقدير فساد لان الكافر كيف يقر بان ضر الوثن اقرب من نفعه
وهو ضلال بعيد ويزعم انه مولاه وانما يصح لو كانت اللام لام الجر قال شارح اللباب ويجوز
ان يقول الكافر ذلك على الحاكم وفي البحر قيل تقدير الاخفش فاسد المعنى لان الكافر
لم يعتقد قط ان الاوثان ضرها اقرب من نفعها انتهى قوله اذا كان هذا الكافر يوم القيامة لم
يكن هذا التقدير فاسد المعنى لان الكافر في يوم القيامه يعتقد بل يعلم ان ضر الاوثان اقرب من نفعها
قوله الثالث لام الجواب يعني الثالث من السبع لامات التي ليست بعامله قوله كما في قوله قد
جعل قلوص لبني سهيل الى اخره وذلك ان قد لما استعيرت للجملة الاسمية وهي من رفعها قريب كان
للجملة الفعلية لا دخول التي من افعال الشروع تشترط في خبرها ان يكون جملة فعلية والقلوص
بفتح القاف الفتية من الابل كالجارية من النساء والاكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل باداته
او جمع كور بفتحها وهو الجماعة الكبيرة من الابل والمرتع موضع الرتوع وهو اكل الماشية ما شاءت
قوله وذلك لتشبيهها بان يعني في الصيغة والمعنى اما في الصيغة فظاهر واما في المعنى فلان ان الي
تاتي للتعليل وهو اقرب من معنى الشرط قوله عضت على الجرة في الصحاح والجرة بكسر الجيم
وتشديد الراء الصوف شاة في السنة لها القرص جره او جرتين فمعطيه صوف شاة او شاتين
وفي القاموس وجروف كصبور الذكر من اولاد الضان واذا رعى وقوي وهي جروفة والجمع
احرفة وجرف قال قوله لئن كانت الدنيا الى اخره هذا البيت لذي الرمة ويروى [illegible]
ليلى وقبله لعادا وادلا لا علي وقد زاد ضمر الهوى فكان الجسم يبرح وفي الصحاح برح
به الامر تبريحا اي جهده وضربه ضربا مبرحا وبارح الشوق لوجهه وهذا الامر ابرح من هذا اي
اشد وكما الريح حركان وبارح ببادية او بدا منه قوله لئن كان ما حدثته الى اخره القيظ بالقاف
والظاء المعجمة شدة الحر وفي القاموس القيظ الصيف من طلوع الثريا الى طلوع سهيل وباديا اي
ظاهرا وهو حال من فاعل اضم وللشمس متعلق بباديا وبعد هذا البيت وارتب حمار ابني حرح
وفروح واعرض الخاتام صفرى شمالبا قال العراهران البيتان لامراة من عقيل والسرح قيل
معرب سرك بالفارسية والعروة ما تلبس وجلد الراس والترة قطعة نبات مجتمعة
باينة والخاتام لغة في الخاتم قوله الميم يزيد الى اخره اللام الترول والبين العراق وتطلق
ايضا على جزم وافروت والتوا بالثلثه المفتوحة والمرا الاقامة مصدر ثوى بالمكان
يثوي اي اقام قوله الدلالة على البعد او على توكيده على خلاف في ذلك هو مبني على ان اسم
الاشارة مع المكان من غير لام للبعد لما قال ابن مالك فاللام لتوكيد البعد وللمتوسط كما قال
ابن الحاجب فاللام لافادة معنى البعد قوله وتسمى حينئذ تبرية قال الاندلسي في شرح
الابروسية الجزولية انما سميت لا هذه بالتبرية لانها تنفي الجنس فكانها تبرى على الجنس البراة
من ذلك الجنس قوله فلا ثوب مجد الى اخره في الصحاح المجد الكرم وفي القاموس المجد نيل الشرف
والكرم ولا يكون الا بالاباء واللوم بلام مضمومة وهمزة ساكنة ضد الكرم وغير صفة لثوب مجد

فيجوز

فيجوز نصبه مراعاة للفظة ورفعه مراعاة لمحله ومرفع خبر لا ويلزم متعلق به قوله فقا
قليلا الى اخره الضمير المجرور بالبا عايد الى دار المحبوبة ومعنى على لا حلى قوله قيل لتضمنه معنى
من الاستغراقية لان لا رجل نص في نفي الجنس لما ان لا من رجل وما جاني من رجل نص فيه كما ان
لا رجل بالرفع وما جاني رجل اذ يجوز ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان وما جاني رجل بل رجلان ولا
يجوز لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان وما جاني من رجل بل رجلان وانما لم يبن المضاف والمشبه
به لان الاضافة ترجح جانب الاسمية في الاعراب مع كراهتهم جعل ثلاثة اشيا اشيا واحدا قوله
وقيل للتركيب مع لا تركيب خمسة عشر قال سيبويه وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلته
وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر قوله ولكنه جا بالفتح وهو الارجح قال الرضي وما جمع
سلامة المونث فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا نظرا الى ان التنوين للمقابلة
لا للتمكن بدليل قوله لك الى من عرفات وهو منقوض بنحو مسلمات مجردا عن التنوين اتفاقا
والجمهور يكسرونه بلا تنوين لانها وان لم تكن للتمكن فهي شبيهة لتنوين التمكن والمازني
يفتحه لا تنوين نحو قوله اودى الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب
خذ وامن مخالفته في الحركة لساير المبني بعد لا التبرية مما كان معربا بالحركة قبل دخولها وهذا اولى
مما قبله طردا للباب على نسق واحد انتهى قوله وفيه رد على السيرافي والزجاج اذ زعما ان اسم لا غير
العامل معرب وانه ترك تنوينه للتخفيف المجرور التي عابوه على مجي نحو مسلمات بالفتح لان اعرابه
انما هي بالكسر قال الرضي الفتحة في لا رجل عند الزجاج والسيرافي اعرابيه خلافا للمبرد والاخفش
وغيرهما وانما وقع الاختلاف بينهم لاحتمال قوله سيبويه وذلك انه قال ولا يعمل ما في لا بعدها الا
فتنصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم
واحد كخمسة عشر فاول المبرد قوله تنصبه بغير تنوين انها تنصبه اولا كرتبي ثم بعد ذلك يحذف
منه التنوين للبنا كما حذف في خمسة عشر للبنا اتفاقا قال الزجاج بل مراده انه معرب لكن مع كونه
معربا للبنا فيه بتركيبه مع عامله قال ابو سعيد السيرافي انما ركب مع عامله لافادة لا التبرية للاستغراق
لما افادته من الاستغراقية في هل من رجل في الدار لان لا رجل في الدار جواب هل من رجل فركبوا الاسم النكرة
لما ان من ركب معها تطبيقا للجواب بالسوال ثم حذف التنوين للبنا قبله الكلمة بالتركب مع كونها
معرفة قال الرضي والاولى ما ذهب اليه المبرد واصحابه لا حذف التنوين في حالة الاصل من الاسم
المنون لغير الاضافة والبنا غير معهود وايضا التركيب بين لا المنفي ليس باشد منه بين المضاف
والمضاف اليه وللجار والمجرور ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين انتهى ما قاله الرضي
قوله وقال قوم لا زايدة وجرم وما بعده فعل وفاعل كما قال قطرب في الشرح اي ثبت كون
النار لهم وقيل جرم بمعنى كسب فيكون فاعله ضميرا يعود الى علمهم المفهوم من السياق
اي كسب لهم عملهم النار فان وما في خبرها في موضع نصب على هذا واكثر ما يوتى المقرون
على قولهم ان لا جرم كلمتان ركبتا وصار معناهما حقا انتهى وقطرب هو ابو علي محمد بن المستنير
النحوي البصري اخذ الادب عن سيبويه وعن جماعة من البصريين كان يبكر الى سيبويه
قبل التلامذة فقال له يوما ما انت الا قطرب ليل وقطرب دويبة لا تزال تدب ولا تفتر
وكان يعلم اولاد ابي دلف العجلي توفي في سنة ست ومائتين قوله والثالث ان ارتفاع خبرها
عند افراد اسمها نحو لا رجل لما كان مرفوعا به قبل دخولها لا بها وهذا قول سيبويه الرضي

ارتفاع خبر لا ايضا اذ لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان اسمها مبنيا نحو لا رجل في الدار
قال سيبويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدا ولا رجل مرفوع المحل بالابتدا وذلك لانه لما صار الاسم
الذي كان معربا بسببها مبنيا نحو لا رجل وصار دخولها عليه سبب بنائه مع قربه منها استقلوا
ان يكون الخبر البعيد منها ايضا يتغير بسببها اعرابا فبقي على اصله من الرفع بالابتدا وهو عند غيره
مرفوع بلا كما في ان مع اسمها المنصوب بها وقال المصنف في حاشية التسهيل والذي عندي ان
سيبويه يرى في لا رجل ان في كلمة لا لا عمل لها اصلا لا في الاسم ولا في الخبر لانها صارت جزء كلمة
ولهذا جعل النصب في رجل طريقا كالرفع في يا زيد الفاضل لا على محل الاسم بعد لا قوله الحاسر انه
يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده لان لا عامل اضعف من ان فلم يمنع اعتبار
المحل الا قبل مضي الخبر ولا بعده قوله ولك فتح الاسمين ورفعهما والمغايرة بينهما في الشرح
هذا الكلام لا يوفي بالاوجه الخمسة التي جوزها النحاة في مثل هذا التركيب اذ نصب الثاني
مع فتح الاول لا يدخل تحت شي من الصور المذكورة اذ لا يشمل ذلك فتحهما ولا رفعهما
وهو ظاهر ولا المغايرة بينهما لان المراد المغايرة باعتبار الفتح والرفع انتهى لا يقال المغايرة
باعتبار ما هو اعم من الفتح والرفع فيدخل فيها نصب الثاني مع الفتح الاول لانا نقول
يدخل ايضا ما هو ممتنع وهو نصب الاول مع فتح الثاني او رفعه ورفع الاول مع نصب
الثاني يمكن ان يقال انه اعتمد في خروج هذه الصور على شهرة الصور الخمس الجائزة عند
القوم في هذا المحل ووجه الصور الخمس اما فتح الاسمين فعلى ان يكون لا في كل منهما نافية
ولا قوة معطوفا على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اي موجودان وبالله
اي كائنان او عطف جملة على جملة اي لا حول ولا قوة الا بالله فحذف الخبر من الاولى استغنا
بالثاني واما رفعهما فعلى ان يكون الاول مبتدا والثاني كذلك وخبر الاول محذوف اي لا حول ولا قوة
الا بالله ولا قوة الا بالله او معطوفا على الاول عطف مفرد على مفرد على زيادة الثانية وخبرهما
واحد مثنى او اسما الثالثة على انها بمعنى ليس او على ان يكون الاول اسم الاولى على انها بمعنى ليس
والثاني اسم الثالثة قوله فتح الاول ونصب الثاني فعلى ان يكون الاولى لنفي الجنس والثانية
والثانية مزيدة لتاكيد النفي ويكون الثاني معطوفا على لفظ الاول منونا لاعرابه وان عطف
على مبني على الاكثر لمشابهة حركته حركة الاعراب ومثل هذا العطف الجائز مطلقا عند
سيبويه وضروة عند الاخفش والخبر واحد مثنى لكونه خبرا عن اسمين فتح الاول ورفع
الثاني فعلى ما مر في نصب الثاني الا انه معطوف على الاول محل الاسم الاول اذ كان ذلك ولا اب
او ان يكون الثانية بمعنى ليس وحينئذ يقدر خبران احدهما للاولى مرفوع والاخر للثانية
زايدة لنفي الجنس قوله اي منصوب قوله رفع الاول وفتح الثاني فعلى ان الاولى بمعنى ليس
والثانية لنفي الجنس قوله ان محلا الى اخره تقدم الكلام عليه في اذ قوله الثانية ان يكون عامله
عمل ليس في الشرح كان مقتضى الظاهر ان يقول التاكيد الثاني بالتذكير كما قال في الاول احدها
لانه يريد تفصيل الاوجه الخمسة التي قدم ذكرها لكنه انث على ارادة الحالة قوله من صدعن
نيرانها الى اخره هذا البيت من قصيدة لسعد بن مالك وقبله والحرب لا يبقى لجاحمها التخيل
والمراح الا الفتى الصبار في النجدات والفرس الوقاح والجاحم المضطرم ومنه الجحيم والتخيل

الخيلا

الخيلا والعجب والمرح شدة الفرح والاسم منه المراح بكسر الميم والنجدات جمع نجدة والبراح
مصدر برح مكانه اي زال عنه وصار في البراح وهو المتسع من الارض لا زرع فيها ولا شجر
قوله احدها ان عملها قليل حتى ادعي انه ليس بموجود الشرح قد يستشكل وجه
الغاية هنا وفي قوله بعد ذلك ان ذكر خبرها قليل حتى ان الزجاج لم ينطق به وجوابه يعرف
مما اسلفناه في ان المكسورة المشددة حيث قال ان تجي ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه لم
يثبت انتهى واقول ما بعد حتى هنا ليس غاية لما قبلها بل مسببا عنه كما قررناه في بحث
ان المكسورة المشددة قوله نحو ولا نبي الى اخره نحو بالعين المهملة والزاي نصير وعلى
الارض صفة شي او متعلق بباقيا والوزر الملجا قوله نصرتك اذ لا اصاحب الى اخره
الخاذل بمعنى النازل للنصر ونوب انزلت والمناة بنزل القوم والكماة بضم الكاف
جمع كمي وهو الشجاع وعلى ظاهر قولها قول النابغة وحلت سواد القلب الى اخره في الشرح
الظاهر ان في العبارة قلبا وان الاصل وعلى قولها ظاهر قول النابغة وذلك لان قوله لا انا
باغيا يمكن ان يكون على حذف مضاف اي لا مثلي باغيا بمدخول لا نكرة لان مثلا لا يتعرف بالاضافة
ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاتى به منفصلا مرفوعا وهذا تاويل يحتمل لكنه
خلاف الظاهر فلذلك قلنا ان التقدير وعلى قولها ظاهر قول النابغة ليكون في قوله ظاهرا اشارة
الى ان ثمة تاويلا يخرج به البيت عن راي من البحري وابن جني انتهى قوله الظاهر ان ليس في العبارة
قلب وانه انما قال ظاهر قولها لاحتمال ان يرى اعمل لا في المعرفة عملها فيها لا بطريق الاصالة
بل بطريق النيابة بان يكون حذف المضاف النكرة واقيم مقامه المضاف اليه المعرفة كما قيل
في لام التعريف في قولهم قضية ولا ابا حسن لها ان التقدير ولا مثل ابي حسن لها ثم حذف
المضاف وهو مثل واقيم المضاف اليه مقامه وقال المصنف ظاهر قول النابغة وانما قلنا ذلك لاحتمال
قول النابغة لوجهين اخرين ذكرهما ابن مالك في شرح الكافية احدهما ان الاصل لا اري باغيا
فلما حذف الفعل انفصل الضمير فانا معمول لم يسم فاعله وباغيا حال وثانيهما ان التقدير لا انا
اري باغيا فانا مبتدا واري خبره وباغيا حال وحذف الخبر قوله ويقال في توكيده بل امراة لان
بل لعدا النفي عند الجمهور لتقرير النفي الذي تبلها وجعل ضده لما بعدها ولما كان لا
رجل بالفتح لنفي الجنس كان لتقويته بان يثبت ما في الجنس اخر قوله ويقال في توكيده على الاول
بل امراة وعلى الثاني بل رجلان او رجال الاولى هو احتمال نفي الجنس والثاني هو احتمال لنفي الوحدة ونحو
الاحتمال الاول بان يثبت ما بقي لجنس اخر ولتقوية الاحتمال الثاني بان يثبت ما نفي لعدد اخر قوله
او خبر محذوف فيقدر من جنس المذكور لانه مدلول عليه به قوله واما قوله تعالى وما يعزب عن ربك
في تفسير البيضاوي ولا يبعد عنه ولا يغيب عن علمه وقرا الكسائي بكسر الزاي من مثقال
ذرة اي من موازنة نملة صغيرة او هبا في الارض ولا في السما اي في الوجود والامكان فان العامة
لا تعرف ممكنا غيرهما ليس فيهما ولا متعلقا بهما وتقديم الارض لان الكلام في حال اهلها والمقصود
منه البرهان على احاطة علمه تعالى بها ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في كتاب مبين كلام براسه
مقرر لما قبله ولا نافيه واصغر اسمها وفي كتاب خبرها وقراحمزة ويعقوب بالرفع على الابتدا
والخبر ومن جعله معطوفا على لفظ مثقال وجعل الفتح بدل الكسر لامتناع الصرف او على محله مع
الجار

لما ربدي محل مثقال حال كونه مع للحال جعل الاستثنا منقطعا والمراد بالكتاب اللوح المحفوظ
وفي البحر وقرا الجمهور ولا اصغر من ذلك ولا اكبر بفتح الرائيهما ووجه على انه عطف على ذرة او على
مثقال على اللفظ وقرا حمزة وحده برفع الرائيهما ووجه على انه عطف على موضع مثقال لانه
من زايدة فهو مرفوع بيعزب هكذا وجهه الحوفي وابن عطية وابو البقا وقال الزمخشري تابعا
لاختيار الزجاج والوجه النصب على نفي الجنس والرفع على الابتدا ليكون كلاما مبتدا وفي العطف على
محل مثقال ذرة او لفظه فتحا في موضع الجر اشكال لان قولك لا يعزب عنه شي الا في كتاب مشكل
انتهى وانما اشكل عنده لان التقدير يصير الا في كتاب فيعزب وهذا كلام لا يصح وخرجه ابو البقا
على انه استثنا منقطع تقديره لكن في كتاب مبين ويزول بهذا التقدير الاشكال وقال ابو عبد الله
الرازي اجاب بعض المحققين بان العزوب عبارة عن مطلق البعد والمخلوقات قسم اوجده الله
ابتدا من غير واسطة كالملايكة والسموات والارض وقسم اوجده بواسطة القسم الاول مثل
الحوادث الحادثة في عالم الكون والفساد وهذا قد يتباعد في سلسلة العلية والمعلولية
وجود واجب الوجود فالمعنى لا يبعد عن مرتبة وجوده مثقال ذرة في الارض ولا في السما
الا في كتاب مبين كتبه الله واثبت صور تلك المخلوقات فيه انتهى بتخليص الجهنا من البحر قوله
تعين ان الوقف على السما المراد بالوقف هنا تمام الكلام وعدم تعلق ما بعده به قوله ويجوز
بعضهم العطف فيهما اي في سورة يونس وسورة سبا وجوز بعضهم العطف في سورة سبا بنا
على ان الضمير في عنه للغيب وان المثبت في اللوح خارج عن الظهور على المخاطبين له فيكون المعنى
لا ينفصل عن الغيب شي الا مسطورا احدها ان يتقدمها اثبات كجا زيد لا عمرو ذكر السكاكي
في المفتاح وعبد القادر الجرجاني في دلايل الاعجاز ان شرط المنفي بلا وان لا يكون منفيا قبلها بغيرها
من ادوات النفي لانها موضوعة لان ينفي بها ما اوجبت للمتبوع لا لان تعيد بها النفي في شي قد
نفيته عنه فعلى هذا لا يجتمع العطف بها مع النفي والاستثنا لانك اذا قلت ما زيد الا قايم
فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها النزاع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نايم ولا مضطجع
ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيا هو منفي قبلها بما النافية وكذلك اذا
قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرا وبكرا او غيرهما عن القيام فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما
هو نفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها لكن قد يقع ذلك في كلام المصنفين لا في كلام البلغا
الذين يستشهد بكلامهم فمن ذلك قول صاحب الكشاف في قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله
لا بما هو الارشد والاصلح لا يعلمه الا الله لا انت ولا من تشاور هم وقوله ايضا في ارسلناك
الا نذيرا لا حفيظا ولا مهيمنا وقوله ايضا وما هي الا شهوات لا غير فقول المصنف ان يتقدمها
اثبات ان اراد بالاثبات الجملة المستقلة المثبتة كما يرشد الى ذلك تمثيله لم يجر العطف
لا بعد الاستثنا الذي بعد النفي وكان ذلك اختيار الما قاله السكاكي والجرجاني وان اراد
ما هو مثبت سوا كان جملة مستقلة او لم يكن جاز العطف بلا بعد الاستثنا ولم يكن ذلك اختيارا
لما قالاه لا الاستثنا بعد النفي اثبات قوله وزعم ابن سعدان هو بفتح السين المهملة
علم منقول عن نبت هو من افضل مراعي الابل وله شوك يقال له حسك السعدان يشبه
به حلمة الثدي قوله فاذا قيل جاني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست

عاطفة

عاطفة في الشرح هذا معارض لقوله في فصل بل من حرف البا اذ لا يراد قبلها لتوكيد الاضراب
بعد الايجاب ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي قوله قد حققنا في فصل بل انه لا معارضة في
بين كلاميه فليراجع ثمه قوله والثالث ان يتعاند متعاطفاها اي لا يجتمعا في الصدق
فلا يجوز جاني رجل لا زيد ذكر هذا الشرط الوجيان وسبقه الى ذلك السهيلي في نتايج
الفكر والابدي في شرح الجزولية قوله واللبون لو قد ذات لبن يعني اللبون الذي في
البيت لما في الصحاح عن ابي زيد انه قال اللبون من الشاة والابل ذات اللبن قوله ينوفي
جبل قال في القاموس وينوفا الجبل ولا بيه شرفة قرب الرواعل ويقال ينوفا بالتحتية
انتهي وعلى هذا فيكون الشاعر قد صرح للضرورة قوله وقوله ان العامل مقدر اي في قول الزجاج
في تعليل ما منعه ان العامل مقدر بعد كل عاطف ولا يصح تقديره هنا اذ لو يصح لكان تقديره لا
قام عمرو وعلى الاخبار ولا يقال الا قام عمرو الا على الدعا قوله لا يمتنع ليس زيد قايما ولا قاعدا
اذ لا يصح تقدير العامل فيه وهو ليس بعد الواو لان تقديره فيه ايضا قالوا منتنا لان نفي
النفي اثبات ولا شك انه منفي قوله زايد وقوله ان العامل مقدر اي قول الزجاج في تعليل
ما منعه ان العامل متعدد بتعدد كل عاطف ولا يصح تقديره هنا اذ لو يصح لجاز تقديره
لا قام عمرو الا على الدعا قوله لا الشمس ينبغي لها اذ يصح لها ان تدرك القمر في سرعة سيره
فان ذلك يخل فيكون النبات وتعيش الحيوان افقها ما فقدا في مكانه بالنزول الى محله او في سلطانه
فيطمس نوره وايلا حرف النفي الشمس للدلالة على انها مسخرة لا يتيسر لها الا ما اريد بها ولا
الليل سابق النهار فيفوته ولكن يعاقبه قيل ان المراد بهما ايتاهما وهما النيران وبالسبق
سبق القمر الى سلطان الشمس فيكون عكسا للاول وتبديل الادراك بالسبق لانه الملايم
لسرعة سيره كذا في تفسير البيضاوي قوله وفي الحديث فان المنبت لا ارضا قطع
ولا ظهرا ابقا المنبت بالمثناة في اخره من انبت بمعنى انقطع والحديث وارد في الرفق
في الاعمال الصالحة وان المبالغة فيها تؤدي الى ملال لها وتركها فيكون صاحبها كمسافر
انقطع عن رفقته فاراد جهد راحلته وقعت فلا هو وصل الى مقصوده ولا هو ابقى راحلته
قوله وقول الهذلي هو بالرفع معطوف فلا اصدق لانه في محل رفع على الخبرية وتمام قول
الهذلي ومثل ذلك تطل روي بالمثناة التحتية على انه مضارع مبني للمفعول بمعنى يهدر
دمه وروي بالموحدة على انه ماض ذهب بغير شي قوله ولا زال منهلا بجرعايك
القطر هذا عجز بيت صدره الا يا سلمي يا دار مي على البلا فالمنادي محذوف وقيل
بالتنبيه دون النداء واسلمي امر بمعنى من السلامة ومي اسم امراة وليس يرخم منه وعلى
للمصاحبة والمنهل بضم الميم وتشديد اللام السايل تسلم والجرعا وبلدة مستوية
لا تنبت شيا والقطر المطر جمع قطرة قوله لا بارك الله في الغواني الاجرع الغوالي
بكسر اليا الخفيفة في اخر للضرورة ورجوعه الى الاصل جمع غانية وهي الجارية التي غنيت
بزوجها او غنيت بحسنها على الحلي والزينة والمطلب بضم الميم وتشديد الطا وفتح اللام اسم
مفعول او مصدر ميمي من الافتعال من الطلب قوله حسب المحبين في الدنيا متعلق
بحسب لا بالمحبين لانه لا فايدة فيه ولا بعد الحصر لانه معمول المصدر لا يتقدم عليه كذا

في الشرح قوله مراد الشاعر ان عذابهم في الدنيا بما لقوا سوته يكفي عن عذابهم في الاخرة
بدليل صحة البيت ولا يخفى ان هذا المعنى لا يحتمل يتعلق في الدنيا بحسب فيكون متعلقا
بمحذوف دل عليه عذابهم او لعذابهم على ما احتاله الراضي من جواز تقدم معمول المصدر
اذا كان ظرفا قوله لاهم ان الحارث الى اخره هذه الابيات من مشطور الرجز ولاهم اصله
اللهم ولا عهد له حال من المنتزا في خبر كان راعي في جاراته او هو خبر كان وفي جاراته
في محل نصب على الحال في الشرح يحتمل ان يكون المنفي هنا ماضيا لفظا مستقبلا فلا
يكون ترك التكرار فيه شاذا قوله كون الماضي هنا بمعنى المستقبل لا يصح لان المراد
تفسير الافعال التي وقعت منه في الزمان الماضي قوله زنا بتخفيف النون النون كذا
رواه العقوت واصله زنا بهمزة بمعنى ضيق وفي الصحاح ما يقتضي انه بتشديد النون
فانه افهم قال زنا عليه ترزيه اي ضيق قوله لان همرا لحارث ابن جبلة زنا على
ابيه ثم قتله قال ابن السكيت انما ترك همزة ضرورة انتهى وفي الشرح جاز ان يكون
اصل المخفف بالنون بالالف منقلبة عن يا يقال زني يزني اذا فعل الفاحشة الموجبة
للجلد او الرجم وضمن الفعل معنى التعدي فعداه بعلى اي تعدي على ابيه بالزنا والمراد
به زنا بامراة ابيه انتهى في الشرح لا يخفى ما فيه من التكليف قوله وروى بالتشديد هنا
والاصل اي في البيت على تشديدها زنا بامراة ابيه بتخفيف النون وبالالف بمعنى فعله
الفاحشة المعروفة فحذف المضاف واناب على عن البا وشدد النون في الشرح وظاهر
كلام المصنف ان المراد على رواية التشديد فعل الفاحشة وكذلك قوله والاصل زنا
بامراة ابيه وهذا لا حاجة اليه بل المراد الضيق كما صرح به الجوهري وعليه فلا حد
ولا اثابة انتهى قوله وقال ابو خراش بكسر الخاء المعجمة خويلد بن مرة الهذلي والحم الكثير
والجار ف المجرور آعنى لك صفة عدا ولم بتشديد الميم نزل والمعنى واي عبد من عبيدك
ما نزل بمعصية وفي الشرح ولوجعل الفعل مستقبلا بمعنى اي عبد لك لم لا يكون والما
الاول واول ليس المضارع المنفي بلم مستقبلا في المعنى كما يفهم من كلام الشارح وانما
هو ماض فيه قوله فلا اقتحم العقبة اي فلم يشكر تلك النعم باقتحام العقبة وهو الدخول
في امر شديد والعقبة الطريق في الجبل استعير هنا لما فسر به من فك الرقبة والاطعام
كذا في تفسير البيضاوي قوله لان ذلك تفسير للعقبة قاله الزمخشري الزكي في الكشاف
ان في ذلك تفسير لاقتحام العقبة وعبارته لان معنى فلا اقتحم العقبة فلا فك ولا اطعم
مسكينا الا ترى انه فسر اقتحام العقبة بذلك انتهى وظاهر الاية في تفسير البيضاوي
انه تفسير للعقبة قال ابو حيان ولا يتم هذا الدليل قاله الزمخشري الا على قراءة
فك فعلا ماضيا قوله بل يتم على قراءته اسما ايضا لانه جعل ذلك تفسير الاقتحام العقبة
فما ادراك ما العقبة لا لا اقتحم العقبة فاذ قلت قد قال ان معنى فلا اقتحم العقبة
فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا قلت لانه يلزم من تفسير من المعنى كما انه في قراءة الباقين
اقتحام العقبة بالفك والاطعام ان يكون معنى لا اقتحم العقبة لا فك ولا اطعم فان قلت
فما وجه قراته فعلا ماضيا ابن كثير وابو عمرو والكسائي قلت على انه تفسير من المعنى
كما

كما انه في قراءة الباقين اسما خبر لمبتدا محذوف تفسير من اللفظ وقيل على انه بدل من
اقتحم الاول اولى لجبرانه في قراءة لبعض الباقين فك فعلا واطعام اسما قوله ولو صح لجاز لا
اكل زيد وشرب في الشرح ظاهر هذا انه رد لقول الزجاج ولما يرد عليه يرد على الزمخشري
بجامع ان التكرار اللفظي منتف فيهما وتكرير لا بحسب المعنى ثابت هنا فلا وجه لتخصيص الزجاج
بالرد عليه بذلك ويمكن ان يقال ان المصنف قصد مناقشتهما جميعا انتهى قوله لا وجه لكون هذا
رد المقالة الزمخشري لان حاصل مقالته ان نفي الفعل بلا و تفسيره بفعلين بمنزلة تكرار لا وظاهر
ان لا اكل وحاصله مقالة الزجاج ان نفي الفعل بلا ابدا وتفسيره بفعلين الى وعطف فعل عليه
بمنزلة تكرار لا وظاهر ان لا اكل زيد وشرب من قبيل ما قاله الزجاج لا من قبيل ما قاله الزمخشري
فليتامل قوله وهو ضعيف اذ لا يعرف حذف همزة الا التحضيضية والفا لا ابدا وبه همزة
وظل من يحموم اي من دخان اسود يفعول من الحمة لا بارد كسائر الظل ولا كريم نافع لمن ياوي اليه
من اذى الحر قوله من شجرة مباركة زيتونة في تفسير البيضاوي اي من شجرة الزيتون
المتكاثر نفعه وفي ابهام الشجرة ووصفها بالبركة ثم ابدال الزيتونة عنها تفخيم لشانها
لا شرقية ولا غربية لا تقع الشمس عليها حينا بعد حين بل تقع عليها طول النهار كالتي
تكون على قلة او في صحراء واسعة فان ثمرتها تكون انضج وزيتها يكون اصفى او لا نابتة في
شرق المعمورة ولا في غربها بل في وسطها وهو الشام فان زيتونه اجود الزيتون او لا في
مضحى تشرق الشمس عليها دائما فتحرقها ولا في مقناة تغيب عنها دائما فتتركها نيا قوله
وعن الكوفيين ايضا اسم لوجود خاصة الاسم فيها وهي دخول حرف الجر عليها والجواب ان
خاصة الاسم كونه مجرورا لا دخول حرف الجر لانه قد يدخل على ما ليس باسم قوله كما يتمو
في نحو كان فاضل زائدة وان كانت مفيدة لمعنى وهو المعنى والانقطاع في الشرح الصحيح
ايضا لا تدل على استمرار ولا انقطاع وانما لها دلالة على المعنى فقط والاستمرار والانقطاع
موكول الى القرينة قوله هذا لكان غير الزائدة واما الزائدة فلا تفيد شيئا الا محض التاكيد قال
الرضي اعلم ان كان تزداد غير مبنية لشي الا محض التاكيد وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب
كقوله وسراة بني ابي بكر اسراتسامى على كان المسومة العراب وكذا قيل في قوله تعالى
من كان في المهد صبيا انها زائدة غير مفيدة للماضي والا فاين المعجزة وصبيا على هذا حال وانما
وكان تكون ناقصة بمعنى ثبوت خبرها مقرونا بالزمان الذي يدل عليه صيغة الفعل
الناقص فكان للماضي ويكون للحال او للاستقبال وكن للاستقبال وذهب بعضهم الى
ان كان تدل على استمرار مضمون الخبر في جميع زمن الماضي وشبهه قوله تعالى وكان الله
سميعا بصيرا وذهل عن ان استمرار مستفاد من قرينة وجوب كون الله سميعا بصيرا لا من
لفظ كان الا ترى انه يجوز كان زيد قائما نصف ساعة فاستيقظ واذا قلت كان زيدا
ضاربا لم يستفد الاستمرار وكان قياس ما قال ان تكون كن ويكون ايضا للاستمرار انتهى
قوله سواء كان المطلوب منه مخاطبا نحو لا تتخذوا عدوي وعدوكم اولياء او غايبا
في الشرح في هذه العبارة العطف باو بعد همزة التسوية مرتين وقد قال المصنف في
بحث ام ان الصواب في مثله العطف بام قوله لا اعرض وسرنا حورا مدا معها هذا

صدر بيت للنابغة الذبياني عجزه مردفات على اعقاب اكوار الربرب القطيع من بقر الوحش
الحور جمع حورا والحور والحور بفتحتين شدة سواد العين مع شدة بياضها او شدة سوادها
واستدارة حدقتها ورقة جفونها وبياض ما حولها او اسوداد العين كلها مثل الظبا ولا يكون في بني
ادم بل يستعار لها كذا في القاموس والمدامع المآقي وهي اطراف العيون اريد بها هنا العيون من تسمية
الكل باسم البعض والمردفات جمع مردفة وهي الجارية تركب خلف الراكب والاعقاب جمع عقب وهو مؤخر
الشيء والاكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل باداته قوله واما الاغلاظ فلم يقصد لذاته
وذلك انه ليس من الاخلاق الحسنة فلا يكون مامورا به الا لغاض كارهاب العدو قوله وعكسه
لا يفتننكم الشيطان اي عكس النوع السابق الذي هو مما اقيم فيه المسبب مقام السبب هذه الاية
فانها مما اقيم فيها مقام المسبب وذلك ان فتن الشيطان لهم سبب لافتتانهم فالنهي في الحقيقة
لبني ادم بان لا يكون هذا الفعل منهم وقد دل عليه بالنهي عن سببه الخاص للمبالغة في المقصود
قوله فتكون من هذا اي مما اقيم فيه المسبب مقام السبب قوله واسند هنا المسبب اي اسند
الاصابة بعد التحويل الى فاعله قبل التحويل وهذا الفتنة قوله وعلى هذا فالاصابة خاصة
بالمتعرضين لانه لما كان المعنى لا تتعرضوا فيصيبكم كان مفعول الاصابة هو فاعل التعرض وانما عبر
عنه بالذين ظلموا اظهارا للصفة القبيحة التي يتصفون بها عند تعرضهم للفتنة واعلم ان في جملة لا
تصيبن على كونه لا ناهية وجهين احدهما ان لا تكون اذ لا تكون مستقلة بل صفة لفتنة على تقدير
مقولا فيها والاخر ما ذكره المبرد والفرا والزجاج وهو ان تكون مستقلة بان يكون واتقوا فتنة
خطاب عام ثم الكلام عنده ثم ابتدا نهي الظلمة خاصة عن التعرض للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة
واخرج النهي على جهة اسناده للفتنة فهو محول والمراد لا يتعرض الظالم للظلم فيقع اصابتها
له خاصة ونقض المصنف احد الوجهين الى الاخر وجعلهما واحدا واحمل في قوله والاصل لا تتعرضوا
للفتنة فتصيبكم وقد ذكرناه مفرا فان قيل في كلام الكشاف ما يقتضي ان المعنى على النهي عن التعرض
للظلم على تقدير لا تصيبن صفة ايضا اجيب بان التفتازاني قوله لا حاجة الى اعتبار ذلك الا انه
لما حمل على تقدير لا تصيبن نهيا سواء كان واردا بعد الامر او صفة لفتنة من للتنبيه المناسب
على تقدير الوصفية ايضا اعتبار النهي عن التعرض للظلم لكون المخاطبون هم الظالمون والمعنى لا
تتعرضوا الظلم على تقدير لا تصيبن صفة ايضا فتصيب الفتنة الظالمون الذين هم انتم بنا على ظلمكم
قوله جاوا بمذق هل رايت الذئب قط هو للعجاج ويروى جاو بضيح وهو بمعجمة مفتوحة
فنون تحتية ساكنة فمهملة اللبن الرقيق المخلوط بالماء وقبله بتنا بحسان ومعزاه تئط بالحس
ادنبه وحتيا نخيط في سمن منه كثير وافط ما زلت اسعى بينهم واختبط حتى اذا كاد الظلام
واختلط الاطيط صوت الجوف من الجوع والاختلاط وطو الارض بشدة وجن الظلام بفتح الجيم
استد سواده بحيث يجن كل شيء اي يستره والمذاق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة مصدر قولك
مذقت اللبن اي مزجته بالماء والمراد به هنا اللبن الممذوق والمعنى وصفهم بالبخل وعدم
اكرام الضيف قوله فلا الجارة الدنيا بها تلحينها هذا صدر بيت التراب لولب الحلكي
وعجزه ولا الضيف فيها ان اناخ محول ويروى بدل اناخ اقام والدنيا القربى والباطرفيه تلحينها
بالمثناة الفوقية من لحاه يلحاه اذا لامه ومحول اسم مفعول من حوله نقله وهذا البيت من قصيدة

اولها

اولها تابد من اطلال جمرة ماسل فقد اقفرت منها سراء فيذبل جمرة بالجيم والراء اسم محبوبة
الشاعر والاسل شجر ولعل الكل شجرة شوكه طويلة فشوكه اسل ويذبل بالمعجمة جبل وهو
فيهما اي دخول نون التوكيد في الفعل الذي فصل بينه لا وفي الفعل الذي لم يفصل سماعي وفيه
رد على ابي حيان حيث قال في البحر ودخول نون التوكيد على الفعل المنفي بلا مختلف فيه فالجمهور
لا يجيزونه ويحملون ما جاء منه على الضرورة والندور الا انه يختار الجواز واليه ذهب
بعض النحويين واذا كان قد جاء لحاقها الفعل منفيا بلا مع الفصل فلان تلحقه مع عدم الفصل
اولى قوله وعلى هذا الوجه تكون الاصابة عامة للظالم وغيره لا خاصة بالظالمين كما
قال الزمخشري ظاهر هذا الكلام ان الزمخشري ذكر هذا القول وهو لم يذكره وانما
ذكر القول الثاني وذكر ان الاصابة عليه عامة وذكر ان القول الذي صدر به المصنف ان
الاصابة عليه خاصة قوله وممن ذكر هذا الوجه الزمخشري قوله في الكشاف وقوله لا تصيبن
لا يخلو من ان يكون جوابا للامر او نهيا بعد امر او صفة لفتنة فاذا كان جوابا فالمعنى ان اصابتكم
لا تصيب الظالمين منكم خاصة ولكنها تعمكم وهكذا كما يحكى ان علماء بني اسرائيل نهوا عن المنكر
تعذيرا اي ليجعلوا انفسهم مع الله معذورين فعمهم الله تعالى بالعذاب واذا كانت نهيا
بعد امر فكانه قيل واحذروا ذنبا او عقابا ثم قيل لا تتعرضوا للظلم فيصيب العقاب او اثر
الذنب ووباله من ظلم منكم خاصة وكذلك اذا جعلته صفة على ارادة القول كانه قيل واتقوا
فتنة مقولا فيها لا تصيبن ثم قال فان قلت كيف جاز ان تدخل النون المؤكدة في جواب الامر
قلت لان فيه معنى النهي فان قلت فما معنى من في قوله الذين ظلموا منكم قلت التبعيض على الوجه
الاول والتبيين على الثاني لان المعنى لا تصيبنكم خاصة على ظلمكم لان الظلم منكم اقبح من ساير
الناس قوله وهو فاسد لان المعنى حينئذ فانكم ان تتقوها لا تصب الظالم خاصة في
الشرح لا شك في حصول الفساد بهذا الاعتبار لان عموم اصابة الفتنة يكون مرتبا
على تقوى المخاطبين بها وهو ظاهر لكن الزمخشري بري من عهدة ذلك فقد صرح بالمعنى
على تقدير الجوابية وليس ما ذكره المصنف انتهى قوله وقوله ان التقدير ان اصابتكم لا
تصب الظالم خاصة مردود لان الشرط انما يقدر من جنس الامر لا من لفظ ذي الجواب
لا من لفظ الجواب في الشرح هذا مبني على مذهب غير الكسائي في المسئلة فاما الكسائي
فلا يوجب ان يكون المقدر من جنس الملفوظ فقد اجاز لا تدن من الاسد ياكلك ولا تكفر
تدخل النار نظرا الى المعنى للقرينة المرشدة اليه ولم يقم دليل قاطع على بطلان مذهب
الكسائي في ذلك فلعل الزمخشري بنى عليه ونظر الى المعنى فقدر ما قدر وقال الطيبي
اشارة الى ما قلنا قوله لم يظهر لي مما نقله عن الكسائي مخالفته لغيره في كون المقدر من جنس
ذي الجواب لا من جنس الجواب لان المراد بكون المقدر من جنس ذي الجواب من لفظه وفيما نقله
عنه المقدر كذلك لا ان ان تدن من لفظ تدخل النار قوله في حاشية التفتازاني واجيب بانه
على راي الكوفيين حيث يقدرون ما يناسب الكلام ولا يلتزمون ان يكون المقدر من جنس
الملفوظ ففي مثل لا تدن من الاسد ياكلك الاثبات اي ان تدن ياكلك وفي مثل اتقوا لا
تصيبنكم الفتنة النفي اي ان لم تتقوا تصيبكم فالمصنف يعني صاحب الكشاف قدر

شرطا يستقيم به المعنى لا مصول الامر وما تقتضيه بل ما تبين به كون المذكور جواب الامر
قوله يقولون لا تبعد اي الجاخر يقال بعد بضم العين بعدا بسكونها وضم ما قبلها ضد قرب وبعد
بكسر العين بعدا بفتحتين هلك وقول الشاعر مكان البعد بلام الاول وروايه البيت لا تبعد
بالفتح بلام الثاني لانه مضارعه وللاستفهام في اين للانكار وكذلك ومن الابعد
قوله فلا تخطل يد فتكت بعمرو اي الجاخر الشلل فساد في اليد يقال شل يشل كعلم يعلم
الفتك اذ يأتي الرجل صاحبه وهو غافل فيقتله و الضيم الظلم و في البيت التفات عن الغيبة
الى الخطاب قوله اذا ما خرجنا الى دمشق اي الجاخر دمشق بدال مهملة مكسورة فميم مفتوحة
وقد تكسر قصبة الشام وتسمى ايضا جلق وجيرون وبالعذرا قال البكري سميت بدماشا
ابن نمرود بن كنعان فانه هو الذي بناها وقيل بناها جيرون بن سعد بن عاد وقيل كان جيرون وبريد
اخوين وبهما يعرف باب البريد وباب جيرون وقيل بناها غلام ابراهيم الخليل وكان حبشيا
وهبه له نمرود بن كنعان حين خرج من النار وكان اسمه دمشق فسماها باسمه وقيل غير ذلك
و الجراضيم بجيم مضمومة وضاد معجمة مكسورة الاول كذا في الصحاح والقاموس قوله ولمحيي
الى آخره ان لا ناجية بدل اشتمال من اللهو و الدوايب من داب في عمله اذا جد في الشرح
ويحتمل ان تكون لا نافية ويكون لو يهين له على تراي اللهو لا على حبه ويكون عجز البيت حينئذ
جملة حالية اما من فاعل يلجي تلبيه على ذلك في حالة ان داعي اللهو جاد في الدعا اليه غير
غافل عنه قوله وكما اختلف في لا في هذا البيت انافيه ام زايدة لذلك اختلف فيها في موضع
من التنزيل في الشرح ينبغي ان تجعل قوله لما في محل نصب على انه صفة لمصدر محذوف والعامل
فيه اختلف الثانية اختلف في لا واقعة في مواضع من التنزيل اختلافا مثل الاختلاف في
لا واقعة في هذا البيت ويكون قوله كذلك تاكيدا لكما اختلف لا معمولا لاختلف الثانية وقوله
انافيه ام زايدة في محل جر على انه بدل اشتمال من لا باعتبار مضاف محذوف اي اختلف في لا جواب
انافيه ام زايدة والرابط محذوف اي انافيه هي قوله واختاره الزمخشري عبارته في الكشاف
ادخال لا النافية على فعل القسم مستفيض في كلامهم واشعارهم وفايدتها توكيد القسم
وقالوا انها صلة مثلها في لئلا يعلم اهل الكتاب و الوجه ان يقال هي للنفي والمعنى في ذلك انه لا يقسم
بالشي الا اعظاما له بدليل قوله تعالى فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم فكانه بادخال
حرف النفي يقول ان اعظامي له باقسامي به كلا اعظام يعني انه يستاهل فوق ذلك قوله ورد
بانها لا تزاد لذلك صدرا بل حشوا كما ان زيادة ما وكان كذلك في الشرح لا شك ان الزيادة
وقعت صدرا في مثل بحسبك درهم وليس امتناع ذلك بالقياس على ما وكان حيث لا يزاد شي منها
صدرا باولى من جواز ذلك بالقياس على الباحيث زيدت في الصدر قوله امتناع ذلك بالقياس
على البا لان لا تشبهه بما في النفي والدخول على الجمل وبكان في الدخول على الجملة الاسمية بخلاف
البا قوله وذلك لان زيادة الشي تفيد اطراحه في الشرح انما تفيد الكلام عند طرح المزيد
واقول مراد المصنف ان زيادة الشي تكسبه صحبة الاستغنا عنه وذلك ظاهر قوله واجاب
ابو علي لمعنى عن الرد بانها لا تكون تزاد لذلك صدرا بل زيادة في الصدر لا في الحشو في الكشاف
وهذا الجواب غير سديد لا ترى امرا القيس كيف زادها في مستهل قصيدته وهو لا وابيك

الله

ابنه العامري البيت قوله ويجوز ان تعلق عليكم باتل يعني سوا جعلت ما استفهامية
او خبرية قوله احدها ان تكون ان وما بعدها وفيه رد على ابي حيان حيث قال
ان تكون ان في موضع نصب لان الموضع لان وما بعدها لا لان وحدها ثم قال والنصب
والنصب على البدل مما حرم او من الضمير المحذوف مما حرم اذ تقديره ما حرمه وهذان
الوجهان لا فيهما زايدة وهذا ضعيف لانحصار عموم المحرم في الاشراك اذ ما بعده من الامر
ليس داخلا في المحرم ولا ما بعد الامر مما فيه لا يمكن ادعا زيادة لا فيه لظهور ان فيه النهي
انتهى واقول ما ذكره من زيادة لا وما اعترض به من انحصار عموم المحرم في الاشراك انما
يتجه على البدل من الضمير لا على البدل مما لان صحة البدل لصحة حلوله محل المبدل منه بصحة
تسلط عامله عليه متحققة في البدل من الضمير لان عامله حرم وهذه المذكورات ليست
بحرمه وكان المصنف لم يذكر البدل من الضمير لهذا ولانه يودي الى خلو الصلة في حق المقصود
بالحكم وهو البدل من عايد الى الموصول قوله والصواب انها نافية على الاول زايدة
على الثاني انما تكون زايدة على الثاني اذا كان الضمير الذي قدره المصنف مفسرا بالمحرم
وهو ممنوع لجواز ان يكون مفسرا بالمتلو فيكون الصواب عدم زيادتها قال صاحب البحر
واما الرفع فعلى اضمار مبتدا دل عليه فالمعنى والتقدير المتلو ان لا تشركوا في الشرح بعد
كلام المصنف هذا عجيب جدا فان الاول هو جعل ما موصولة وحرم ربكم صلة وعليكم
متعلق بحرم وجعل ان لا تشركوا في موضع نصب على انه بدل مما فاذا جعلت نافية في هذا
الوجه كان فاسد الاقتضايه ان عدم الاشراك محرم وهو باطل واقول ليس هذا بعجيب
لان ما على الاول معمول لاتل فجعل ان لا تشركوا بدلا منه على التقدير ان يكون لا نافية لا تقتضي
ان عدم الاشراك محرم عليهم وانما تقتضيه ان لو كانت ما معمولة لحرم وليس الامر كذلك
وسياتي لهذا ان شا الله تعالى بيان ذلك في الجهة الرابعة من الباب الخامس قوله وما
يشعركم ما استفهامية وفاعل يشعركم مستتر عايد اليها والخطاب للكفار عند مجاهد
وابن زيد والمومنين عند الفرا وغيره ولا يومنون بالخطاب في قراءة ابن عامر وحمزة
وبالغيبة في قراءة الباقين قوله فمن فتح الهمزة هم نافع والكسايي وحفص وابن عامر
وحمزة قوله فقال قوم منهم الخليل والفارسي فيه رد على ابي حيان حيث قال في البحر
والقايل بزيادة لا هو الكسايي والفرا قوله ولا لمحا نعذر الكفار لان معنى وما يشعركم
انها اذا جات لا يومنون انكار شعور المومنين عدم ايمان الكافرين باية من مقترحاتهم
اذا جاتهم لان انما انكار بسبب الشعور مبالغة في نفي مسببه والضمير في انها لانه في لئن
جاتهم اية والمراد بها اية من مقترحاتهم وانكار شعور المومنين ان الكافرين لا يومنون
مشعر بانهم يومنون وفي ذلك عذر لهم في عدم ايمانهم قبل مجي اية من مقترحاتهم وفي
اعراضهم الايات على النبي صلى الله عليه وسلم وهو باطل وللقايلين بان لا غير زايدة وهم
الجمهور ان المخاطبين وهم المومنون كانوا يطمعون في ايمان الكافرين اذا جاتهم اية من مقترحاتهم
ويتمنون مجيها فقيل لهم وما يدريكم انهم لا يومنون على معنى انكم لا تدرون ما سبق علمي به
من انهم لا يومنون الا ترى الى قوله كما لم يومنوا به اول مرة قوله ورجحه الزجاج وقال

مقترحاتهم

انهم اجمعوا عليه ظاهر كلام المصنف ان الزجاج قال ان النحاة اجمعوا على ان كونها هنا بمعنى لعل وليس
في كلام الزجاج على ما نقل صاحب البحر عنه لذلك حسن وذلك منه قال الزجاج وزعم سيبويه ان
معناها لعلها اذا جاءت لا يومنون وهي قراءة اهل المدينة قال وهذا الوجه اقوى في العربية والذي
ذكر ان لا لغو غالط لاما كان لغوا لا يكون غير لغو ومن قرا بالكسر فالاجماع على ان لا غير لغو فليس
يجوز ان يكون المعنى مرة ايجابا ومرة غيره ذلك في سياق كلام واحد انتهى قوله وقيل التقدير
لانهم لا يومنون مع لا كون ان التاكيد وكون الكلام فيمن يئس من ايمانهم وكون الاية عذرا للمومنين قوله
وقيل التقدير الا واختاره الفارسي فانه قال والتقدير قل انما الايات عند الله لانها اذا جاءت لا
يومنون فحصل لا بي بها لاصرارهم على كفرهم فيكون نظيرا وما منعنا ان نرسل بالايات الا ان
كذب بها الاولون اي بالايات المقترحة انتهى قال ابو حيان وعلى هذا يكون وما يشعركم اعتراضا
بين العلة والمعلول قوله فقيل لا زائدة قاله ابو عبيد فاستعير الحرام للممتنع كما استعير
حرم لمنع في قوله تعالى ان الله حرمهما على الكافرين واريد بالقرية اهلها المحي ورتبة او المجاز
الحذف وحتى غاية للرجوع وفتحت ياجوج اي سد ياجوج والمعنى حينئذ يرجعون عن الكفر
ويقولون يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا قوله والمعنى ممتنع عليهم القصر لا يرجعون الى الاخرة
قال ابو مسلم ابن بحر حرام ممتنع والقصر لا يرجعون انتفى الرجوع الى الاخرة واذا امتنع
الانتفا وجب الرجوع والمعنى انه يجب رجوعهم الى الحياة الدنيا في الدار الاخرة والغرض ابطال
قول من ينكر البعث وتحقيق ما تقدم انه لا كفران لسعي احد وانه يجزى على ذلك يوم القيامة كذا
في البحر قوله وقيل على تقول قال الطبري ولا يامركم بالنصب معطوف على ثم يقول قال ابن
عطيه وهذا وجه الخطا انه اذا كان معطوفا لا على ثم يقول وكانت لا لتاسيس النفي فلا
يمكن الا ان يقدر العامل قبل لا وهو ان بسبك من ان والفعل المنفي مصدر منتف فيصير المعنى
ما كان لبشر موصوف بما وصف به انتفا امره باتخاذهم اربابا وهو خطا واذا جعلت لا لتاكيد
النفي السابق كان النفي منسحبا على المصدرين المقدرين ثبوتهما فينتفي قوله كونوا عبادا لي من
دون الله وامره باتخاذ الملائكة والنبيين اربابا فاطلاق ابن عطية الخطا انما يكون على
احد التقديرين لا وهي ان يكون لتاسيس النفي وان يكون من عطف النفي بلا على المثبت الداخل
عليه النفي نحو ما اريد ان تجهل وان لا تتعلم تريد ما اريد ان لا تتعلم قوله احدهما الزيادة
قال التفتازاني احدهما ان يجعل مزيدة للتاكيد معنى النفي سيما مع طول العهد وتخلل الفصل
والمعنى ما صح وما استقام لبشر ان يوتيه الله الكتاب اياه ولا قوله كونوا عبادا لي من دون الله
ولا ان يامرهم باتخاذ الملائكة والنبيين اربابا وليس المعنى ما كان لبشر انتا الكتاب به اياه
ولا قوله كونوا عبادا لي ولا امره بالاتخاذ فليتامل ثانيهما ان تكون لا نافية معطوفا فهذا
النفي على ثم يقول قصدا الى ترتيب هذا المجموع على الايتا بمعنى ما كان لبشر ان يوتى النبوة
ثم يترتب على ذلك امر بعبادة نفسه ونهيه عن عبادة الملائكة والنبيين مع انهما استووا
الكل في عدم استحقاق العبادة وعدم الامر وان كان اعم من النهي لكن فسر به لكونه انسب
بالمقصود وادخل في الاستبعاد واوفق بالواقع وقراءة الرفع لخلوها عن التكلف اظهر في المقصود
والخطاب على كل حال النكات لات قوله والثاني ان اصلها ليس بكسر اليا وقال ابن ام قاسم

في شرح التسهيل وذهب ابن ابي الربيع الى انها ليس ابدل من السين التا ثم ابدل من اليا الالف
كراهية ان يلبس بحرف التمني قوله الجني الزالي ويقويه ابدال من اليا الالف كراهية قول سيبويه
ان اسمها مضمر فيها ولا يضمر الا في الافعال قوله وابدلت السين تا في الشرح وهو ابدال شاذ
كما في ست فان اصله سدس فابدلت السين تا وكذا الدال قوله والتا لتانيث اللفظة كما في
ثمت وربت في الشرح معناه ان كلا من رب وثم صالح لان يراد به اللفظ فيكون مذكرا وان
يراد به اللفظة فيكون مونثا فدخلت التا للتنصيص على ان المراد الثاني واقول ليس معناه
ذلك وانما معناه ان دخول التا في هذه المحلات لتكون لفظها مونثا مع انها مراد بها
معانيها التي لا تتصف بتانيث قال المصنف في شرح السرور والتا زائدة لتاكيد النفي
والمبالغة فيه او لتانيث الحرف قوله والتا زائدة في اول الحين قال الرضي وما ضعف
لعدم شهرة تحين في اللغات واشتهار لا حين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات
هنا ولا يقال تاوان وتهنا انتهى ومما يتمسك به على زيادة التا في اول الحين قول الشاعر
العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون تحين ما من مطعم قال ابن مالك وتخريجه ان المراد
حين حين لات حين ما من عاطف فحذف حين مع لا وهذا اولى من قول من قال انه اراد
العاطفونه بها السكت ثم اثبتها وابدلها تا انتهى قال ابن ام قاسم في تخريجه نظر واحسن
من التخريج الثاني من زعم ان التا زيدت مع الخبر انتهى وجه النظر ان في تخريجه حذف التابع وابقا
معموله مع التا التي الحق بها التانيث لفظه قوله واستدل ابو عبيدة بانه وجدها في الامام
قال الزمخشري واما قول ابي عبيدة ان التا داخلة على حين فلا وجه له واستشهاده بان
التا ملتزمة لحين في الامام لا يتشبث به فكم وقعت في المصحف اشيا خارجة عن قياس الخط
انتهى في البحر وعنه ان الذي استدل ابو عبيدة وسبب كتب المصحف ما صح ان عمر ابن
الخطاب قال لابي بكر رضي الله عنهما ان القتل قد استحر في القرا يوم اليمامة وقد خشيت
ان يهلك القران فاكتبه فدعا ابو بكر زيد بن ثابت وقال انك كنت تكتب الوحي لرسول
الله صلى الله عليه وسلم وانا لا نتهمك فاجمع القران واكتبه فجعل زيد يتتبع القران من
صدور الرجال ومن الرقاع ومن الاضلاع ومن العسب حتى جمعه في صحف فكانت تلك الصحف
عند ابي بكر حتى مات ثم عند عمر حتى مات ثم عند حفصة الى ان اقبل حذيفة بن اليمان على عثمان
وكان الناس يغزون على مرج ارمينية فقال لعثمان يا امير المومنين ان الناس اختلفوا
في القران فادرك هذه الامة فارسل عثمان الى حفصة ان ارسلي بالصحف فارسلت بها الينا
اليه فدعا زيد بن ثابت وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عباس
وعبد الله بن الحارث وقال انسخوا هذه الصحف في مصحف واحد فلما نسخوها رد الصحف الى
حفصة وجمع الناس على هذا المصحف واكثر العلما على ان عثمان جعل اربع نسخ وبعث الى
الكوفة واحدا والى البصرة واحدا والى الشام واحدا وامسك واحدا عنده وقيل جعل
سبع نسخ وبعث واحدا الى اليمن وواحدا الى مكة وواحدا الى البحرين والاول اصح قوله
وعلى قراءة الرفع هي قراءة ابي السمال قرا بضم التا ورفع النون كذا في البحر قوله فنص الفرا على
انها لا تعمل الا في لفظة الحين قال الرضي قال الفرا وتكون مع الاوقات كلها وانشد ولات

ساعة مندم وهذا يخالف ما نقله عن المصنف قوله بخفض الحين وفي البحر هي قراءة عيسى بن
عمر قرا بكسر التا من لات وجر النون من حين قوله فزعم الفرا ان لات تستعمل حرفا جارا لاسما
الزمان قال الرضي وليس بشي اذ لو كان لجر غيرا وان واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر
ولم يسمع لات حين مناص بنحو حين الاسناد وايضا لو كان جارا لكان لا بد له من فعل او مضارع
الى معناه يتعلق به انتهى قوله طلبوا صلحنا ولات اوان هذا صدر بيت لابي زبيد الطائي
عجزه فاجبنا ان لات حين بقا قوله مع حذفه وزيادته اراد بزيادته كونه للتاكيد قوله
الاخفش جزاه الله خيرا هذا صدر بيت عجزه يدل على محصله بليت وقد تقدم الكلام عليه
في لا بفتح الهمزة والتخفيف قوله والثاني ان الاصل في لات اوانه صلح قال الرضي واوان
عند السيرافي والمبرد مبني لكونه مضاف في الاصل الى جملة بمعنى طلبوا صلحنا ولات
اوان طلبوا الصلح ولات اوان طلبوا ثم حذفت الجملة وبني اوان على السكون ثم ابدل التنوين
من المضاف اليه كما في يومئذ فكسرت النون لثلاثة سواكن كما كسر دال اذ وتقول
حذفت الجملة وبني على الكسر لا على السكون لئلا يجتمع ساكنان ثم الحق تنوين العوض ولا عوض
التنوين في المبنيات من المضاف اليه الا اذا كان جملة فلا عوض في نحو من قبل قوله وقال
الزمخشري للتعويض قال في الكشاف وقرا حين مناص بالكسر ومثله قول ابي زبيد
الطائي طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان لات حين بقا فان قلت ما وجه الكسر في
اوان قلت شبه باذ في قوله وانت اذ صحيح في انه زمان قطع منه المضاف اليه وعوض
التنوين لان الاصل ولات اوان صلح فان قلت فما تقول في حين مناص والمضاف اليه قائم
قلت قطع المضاف اليه من مناص لان اصله حين مناصهم بمنزلة قطعه من حين لاتحاد
المضاف اليه وجعل تنوينه عوضا من الضمير المحذوف ثم بني الحين لكونه مضافا الى غير
متمكن قوله ولو كان كما زعم لاعرب لان العوض يتنزل منزلة المعوض منه فيه نظر
لان ذلك انما يلزم لو كان التعويض في اوان قبل بنائه وهو ممنوع ولو سلم فالعوض لا
يتنزل منزلة المعوض من كل وجه ولا يقوم مقامه في كل حكم قوله وعن القراء بالجواب
الاول هو ان خفض الحين على اضمار من الاستغراقية فيكون موضع من حين مناص رفعا
على انه اسم لات على قول الجمهور كما تقول ليس من رجل قائما وعلى انه مبتدا على قول
الاخفش والخبر على كل منهما محذوف في البحر وروى الصاغاني عن عيسى ولات حين بالرفع
مناصا بالفتح قال صاحب اللوامح فان صح ذلك فلعله بني حين على الضم فيكون في الكلام
تقديم وتاخير واجراه مجرى قبل وبعد في الغاية وبني مناص على الفتح مع لات على تقدير لات
مناص حين لكن لا انما تعمل في النكرات في اتصالها بهن دون ان تفصل بينهما ظرف وغيره
وقد يجوز ان يكون كذلك معنى لا اعرفه انتهى قول صاحب اللوامح قوله لوقت المستقبل ظرف
للسلبية والسببية لا للعقد لانه في زمن التكلم وهو حال قوله لان الزمن المستقبل سابق
على الزمن الماضي عكس ما يتوهم المبتدئون هذا ظاهر اذا كان الزمن المتصف بالاستقبال
والمضي واحدا كالصورة التي ذكرها واما اذا تعدد كامس الماضي وغدا المستقبل فان الماضي
فيه سابق على المستقبل على ما لا يخفى ويمكن في بيان سبق الشرط بان على الشرط بلو ان يقال

ان

ان للشك وعدم الجزم ولو للجزم بالامتناع والشك لتصور والجزم لتصديق والتصور
سابق على التصديق والانسان يشك اولا ثم يجزم اذا اقام الدليل قوله داخلا على
فعل الشرط منفيا لفظا او معنى هذا التفصيل لفعل الشرط لا للمنفي والمثال الثاني
الاول والثاني لدخول حرف الاستدراك على لفظ فعل الشرط والاثبات وبيت الحماسي
لدخوله على معنى فعل الشرط وانما قال في الشعر الاول فمنه لانه لم يوت فيه بعد
حرف الاستدراك بنفي استغنا بحمل السعي للمجد عن نفي كونه لادنى معيشة
وكلمه قوله قيل البيت الثاني مجرورة عطفا على محل لوجالي آكرمته قوله ولو ان
ما اسعى الى آخره هذان البيتان لامرئ القيس وما يحتمل ان يكون موصولا حرفيا او اسميا
وان تكون كافة فان قيل لو كانت كافة لكنت متصلة اجيب بانها انما تكتب منفصلة
على احتمال انها غير كافة والموثل الموصل قوله اي فلم يزيكوهم كذلك في الشرح
هكذا ثبت في النسخ التي رايتها وقد استشكل بعض الطلبة فيهموا انه في خلقة التذ
عند قراءته اثبات اليا مع الجازم فاجبت بان راي يسمع فيه القلب بجعل العين
في محل اللام فقوله راه مثل رأعه وقد قرئ في الشواذ ان راه استغنى بالف
بعد الرا وهمزة بعد الالف ومضارعه حينئذ يرأى بهمزة في الاخر بعد يا فاذا
دخل الجازم سكن الهمزة وساغ ابدالها يا لوقوعها ساكنة بعد كسرة وقد خرج
الامام ابو محمد عبد الله ابن السيد البطليوسي على ذلك قول الشاعر كان لم
ترا قبلي اسيرا يمانيا فقال الاصل ترأى بهمزة بعد الالف سكنت للجازم فالتقا
ساكنان فحذف كذلك اولاهما وهو الالف ثم ابدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة
الفا واذا ثبت ذلك فلك ان تضبط يريكوهم من قول المصنف فلم يريكوهم بهمزة
ساكنة بعد الرا ولك ان تضبطه بيا مبدلة من الهمزة الساكنة وهذا غاية ما
يقال في هذا في شرح انتهى واقول ليس هذا الغاية ما يقال في هذا ففي شرح
التسهيل ما ياتي به الجواب وايضا وهو قال بعضهم ان اثبات هذه الحروف مع
الجازم لغة لبعض العرب في السعة وقيل ان ما ورد من ذلك مجزوم بحذف الحروف
ثم اشبعت الحركات فنشا عنها الحروف الموجود وفي اعراب ابي البقا في قراءة قنبل
انه من يتقي باليا ووجهت بانه اشبع حركة القاف فنشات اليا وبانه قدر الحركة
على اليا وحذفت بالجازم وجعل حرف العلة كالصحيح انتهى وذكر المصنف ايضا هذه
القراءة في الباب الرابع ومن انثنا الكلام على العطف وذكر فيها هذين الوجهين
وغيرهما قوله لو كنت من مازن الى آخره تقدم الكلام عليه عند الكلام على اذن
قوله اذ المعنى لكنني لست من مازن بل من قوم ليسوا في شي من الشر وان هانوان
كان لوا ذوي عدد في الشرح ظاهر كلامه انه جعل وان كانوا ذوي عدد حالا مع اقترانها
بالواو وفي جواز تقديم مثلها خلاف ثم الحالية انما ياتي على ان يكون صاحب الحال
اسم ليس لا الضمير المستكن في خبرها الظرف للزوم تقديم الحال على عاملها المعنوي

وهو ممتنع في مثل هذا الصورة على الاصح ولو جعلت الجملة المذكورة معترضة لاستقام
بلا تكليف واقول فاما المانع من ان تكون صاحب الحال اسم لكن وحينئذ تكون
حالا متاخرة عن عاملها المعنوي مقترنة بالواو قوله فهذه المواضع ونحوها
بمنزلة قوله تعالى وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا بمعنى بمنزلته في تقدم ما
يفيد النفي على الاستدراك وفي وقوع الاستدراك على الفعل المتقدم قوله وما رميت
اذ رميت في حاشية المطول اي وما رميت حقيقة اذ رميت صورة لان اثر ذلك الرمي
كان خارجا عن طوق البشر وقيل ما رميت تاثيرا اذ رميت كسبا وليس لتجريانه في
جميع الافعال عند القايل بالكسب وعدم صحته عند من ينكره قوله وهو باطل بمواضع كثيرة
منها قوله تعالى ولو اننا نزلنا اليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شيء قبلا ما كانوا
ليؤمنوا الجواب عن تلك المواضع ان لو فيها تستعمل لا للدلالة على امتناع الجواب والشرط
جميعا بل للدلالة على تقرير الجواب وجد الشرط او فقد وتلك المواضع منه وستسمع
عن قريب لهذا زيادة تحقيق ان شاء الله تعالى وقبلا جمع قبيل كرغيف ورغف
بمعنى كفيل او كفلا بما بشروا به وانذروا او بمعنى قبيل الذي هو بمعنى قبيلة بمعنى
جماعات او مصدر بمعنى مقابلة كقبلا بكسر القاف وفتح الموحدة في قراءة نافع وابن عامر
ولو اننا نزلنا اليهم الملائكة كما اقترحوا فقالوا لولا انزل علينا الملائكة وكلمهم الموتى
كما قالوا ائتوا بآبائنا وحشرنا عليهم كل شيء قبلا كما قالوا او تاتي بالله والملائكة قبيلا
ما كانوا ليؤمنوا في حال من الاحوال لسبق القضاء عليهم بالكفر الا ان يشاء الله اي الا في حال
مشيئة الله تعالى ايمانهم وهو استثناء متصل من اعم الاحوال وقيل منقطع قوله وقول عمر
رضي الله عنه نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه قال القاضي تاج الدين السبكي في
شرح التلخيص لم ار هذا الكلام في شيء من كتب الحديث لا مرفوعا ولا موقوفا لا عن النبي
صلى الله عليه وسلم ولا عن عمر مع شدة مع شرة الفحص انتهى وقال الشيخ والدي رحمه الله
تعالى ومن حفظه انقلت رايت للحافظ ابن الجوزي نسبته الى عمر ابن الخطاب الا انه لم يبد له اسناد
انتهى قوله الحافظ زين الدين ابن العراقي ومن حفظه لا اصل لهذا الحديث عن النبي صلى الله عليه
وسلم ولم اقف له على اسناد قط في شيء من كتب هذا الحديث وبعض النحاة ينسبونه الى عمر ابن
الخطاب من قوله ولم ار له اسنادا الى عمر انتهى وفي الشرح وقد سالت عن ذلك بعض حفاظ
العصر فاخبرني انه بحث عن ذلك فلم يقف عليه ثم وقفت في الحلية لابي نعيم في ترجمة سالم
مولى ابي حذيفة رضي الله على حديث رفعه عنه من طريق عمر ابن الخطاب رضي الله عنه قال
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان سالما شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله
ما عصاه انتهى وفي المطول فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في نحو
نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والا يلزم ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات وهذا
فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلت قد يستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزاء لازم
الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه

ذلك

استلزامه ذلك الجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط انسب والنفي باستلزام ذلك الجزاء فيلزم
استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط
والجزاء مثبتين نحو لو اهنتني لاثنيت عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه او
مختلفين نحو ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت
كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لاثنيت عليك انتهى وهذا ما وعدناك سماعه فيما سلف
قوله ثم تارة يعقل بين الجزئين ارتباط مناسب وتارة لا يعقل في الشرح اعترافه
بان الشرط سبب ياتي هذا التقسيم فان السبب يقتضي ارتباطا مناسبا بينه وبين
مسببه لا تراه قال بعد ذلك الثاني انه لما فقدت المناسبة فقدت العلية فحيث
تنتفي المناسبة تنتفي السببية فلا تاتي التقسيم المذكور قوله فلا بد لا له لو على عقد
السببية والمسببية ولا يلزم من الدلالة على ذلك تحقق السببية ولو سلم فمراد
المصنف ان الجزئين مع قطع النظر عن لو قد يدرك العقل بينهما تناسبا مقتضيا لذلك
الارتباط وقد لا يدرك وقد اشار الشارح الى هذا بقوله بعد ذلك وقد يقال ان التقسيم
لم يقع بالنسبة الى المناسبة وانما وقع بالنسبة الى الفعل فقط والثاني هو الاول قوله
وما يجوز فيه العقل ذلك الاشارة هنا وفي ان ذلك والضمير المنصوب في يرجحه وفي انه
لانحصار مسببيه الثاني في سببية ذلك الشيء ولا نسلم ان ذلك هو المتبادر الى
الذهن واقول مراد المصنف بالظاهر هنا الراجح وكل من وكل من انصف من نفسه
اذا سمع هذا القسم من لو ولاحظ انحصار سببية ما بعدها فيما يليها وعدم انحصارها
فيه وجد انحصارها راجحا في ذهنه سابقا الى فهمه وكيف لا والاصل في سبب المسبب
الواحد ان يكون واحدا قوله وهذا النوع يدل فيه العقل لو قال وهذا القسم لكان
احسن لان الاشارة الى ثالث اقسام النوع الاول لا ان هذا الايهام مندفع بان قوله
يدل فيه العقل الاول الى اخره حكم ثالث اقسام النوع الاول فالتعبير بالنوع يوهم
انها الى اخره لا حكم النوع لانه ذكر في كل من قسمي النوع الاولين حكمه فيه قوله احدهما
ان دلالتها اي لو على ذلك اي انتفاء الجواب انما هو من باب مفهوم المخالفة لان لو للشرط
ومفهوم الشرط من اقسام مفهوم المخالفة وفسر مفهوم المخالفة بان يكون المسكوت عنه مخالفا
في الحكم للمذكور قوله والثاني ان يكون الجواب مقررا على كل حال من غير تعرض لاولوية نحو
ولو ردوا لعادوا فهذا وامثاله اعرف ثبوته بعلة اخرى مستمر على التقديرين والمقصود في
هذا القسم تحقيق ثبوت الثاني في الشرح لا مانع من ادعاء امتناع الشرط والجواب جميعا في هذه
الاية ولا محذور يترتب عليه ولا داعي الى ارتكابه من كون الجواب مقررا على كل حال بل الظاهر خلافه
قوله الداعي له الى ذلك ان المناسبة لما انتفت بين ردهم الى الحياة الدنيا وعودهم لما نهوا
عنه وكان المقصود تحقيق ثبوت عودهم لامتناع ردهم علم ان عودهم معلل بامر اخر هو طبعهم
على التكذيب والمخالفة وذلك امر مستمر فيهم على التقديرين وقد اشار المصنف الى هذا
بقوله فهذا وامثاله الى اخره قوله حرف لما كان سيقع لوقوع غيره قال ابن مالك في شرح
الكافية يعني انك اذا قلت لو قام زيد لقام عمرو فمقتضاه ان القيام من عمرو كان متوقعا

لحصول قيام من زيد على تقدير حصوله وليس في هذا العبارة تعرض لكون الثاني صالحا للحصول
بدون حصول الاول اولا والحق انه صالح لذلك انتهى **قوله** لعضهم ان سيبويه احترز بقوله
كان عن ان واذ فانهما لما يقع في المستقبل لوقوع غيره على سبيل الشك في ان وعلى سبيل
الظن في اذا اي بالفعل المستقبل احترازا عن لما فانها لما وقع لوقوع غيره واتي بالسين الدالة
على التوقع للدلالة على انه لم يكن حينئذ لحصوله استقبالا فهي مصرحة بانه لم يكن وقع ولا
هو واقع في ذلك الوقت **قوله** فيه نظر لان قوله حرف ليس بمستقل لا ذا ولا لما فكيف يحترز
فقال بدر الدين بن مالك ان ما قالوا في تفسير لو بامتناع الثاني لامتناع الاول عندي تفسير
صحيح وهذا الذي قصد سيبويه من قوله ولما كان سيقع لوقوع غيره يعني انها تقتضي فعلا
ماضيا كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره والمتوقع غير واقع فكانه قال لو تقتضي فعلا امتنع
لامتناع ما كان يثبت لثبوته وهو نحو ما قاله غيره **قوله** وقول ابن مالك حرف يدل
على انتفاء تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه **قوله** ابن مالك في شرح الكافية العبارة الجيدة في
لو ان يقال حرف يدل على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه فقيام زيد من قولك لو قام
زيد لقام عمرو محكوم بانتفائه فيما مضى وكونه مستلزما ثبوته لثبوت قيام عمرو وهل لعمرو
قيام اخر غير اللازم عن قيام زيد او ليس له لا تعرض لذلك بل الاكثر كون الاول والثاني غير
واقعين **قوله** في التسهيل لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه فقوله يقتضي
امتناع ما يليه يعني الشرط لانه لو ثبت لثبت جوابه وكان الاخبار بذلك اعلاما بايجاب ولم
يكن كقولك لو قام زيد اقام عمرو افادة **و** قوله واستلزامه لتاليه اي يقتضي استلزامه شرطها
لجوابها فيلزم من تقدير وجود شرطها وجود جوابها ولا يقتضي امتناع الجواب في نفس الامر
ولا ثبوته **وفي** بعض النسخ لو حرف يقتضي نفي ما يلزم لثبوته ثبوت غيره والعبارات
الثلاث بمعنى كذا في شرح التسهيل لابن ام قاسم **قوله** بل بان صفاته تعالى لا نهاية لها
معنى عدم تناهي صفاته تعالى هو عدم تناهي متعلقاتها بمعنى ان متعلقاتها لا تنتهي الى حد لا
يتصور فوقه اخر لا بمعنى ان ما لا نهاية له يدخل في الوجود فانه محال **في** البحر قال ابو علي
المراد بالكلمات والله اعلم ما في المقدور دون ما خرج منه الى الوجود وقالت فرقة المراد بكلمات
الله معلوماته انتهى **قوله** القول الاول مناسب لقول قتادة في قوله تعالى ان الله يبشرك
بكلمة سمي عيسى بكلمة لصدوره بكلمة كن ولقول البعض ان قوله تعالى انما قولنا لشيء اذا
اردناه ان نقول له كن فيكون حقيقة وانه تعالى اجرى سنته في تكوين الاشيا ان يكونها
بهذه الكلمة وان لم يمتنع تكوينها بغيرها والمعنى يقول له احدث فيحدث عقب هذا
القول لكن المراد الكلام الازلي القائم بذاته تعالى لا اللفظي المركب من الحروف بذاته تعالى
والاكثر على ان الاية مجاز عن سرعة الايجاد وسهولته على الله تعالى تمثيلا للغائب اعني تاثير
قدرته في المراد بالشاهد اعني امر المطاع للمطيع في حصول المامور به من غير امتناع وليس
هنالك قول ولا كلام وانما وجود الاشيا بالخلق والتكوين مقرونا بالعلم والقدرة والارادة **في**
الكشاف فان قلت الكلمات جمع قلة والموضع موضع التكثير لا التقليل فهل لا قيل كلم الله قلت
معناه ان كلماته لا تفي بكتبها البحار فكيف بكلمه **قال** ابو حيان وعلى تسليم ان كلمات جمع قلة

لجمع

لجموع القلة اذا اقترنت بالالف واللام غير العهدية او اضيفت عمت وصارت لا تختص
بالقليل والعام مستغرق لجميع الافراد **قوله** والجواب انه مفهوم من قوله كان سيقع بانه
دليل على انه لم يقع **في** الشرح ما ذكره اولا يقتضي ان المراد بما سيقع هو الجواب وان المراد
بغيره هو الشرط الا ترى انه لما قدر اللام لو نفيته نفي عند تاتي ان الثاني يثبت عند
ثبوت الاول وما قاله ثانيا يقتضي ان كان ما سيقع هو الشرط وبينهما تناف **قوله**
ليس ما قاله ثانيا يقتضي ان ما سيقع هو الشرط بل يصح ان يراد به الجواب كما ذكره
اولا وبيان ذلك ان الضمير في قوله على انه لم يقع عائدا الى الشرط والمعنى ان امتناع الشرط
مفهوم من قوله كان سيقع الذي هو الجواب لان كان سيقع يفيد انه مترقب لم يقع وعلم
وقوع الجواب دليل على عدم وقوع الشرط **قوله** في بنت ام سلمة هي زينب بنت عبد الله
ابن الاسد المخزومي روت عن النبي صلى الله عليه وسلم وخرج لها اصحاب الكتب الستة
وتوفيت سنة اربع وسبعين وامها ام سلمة احدى ازواج النبي صلى الله عليه وسلم
ماتت في امراة تريد وهي اخر امهات المومنين موتا **قوله** الثاني لمجي الطلبة بالسوال
عن قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا وهم معرضون
الولوع به **في** المطول واما قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا
فقد قيل انه على صورة قياس اقتراني فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا
محال لانه على تقدير ان يعلم الله فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد واجيب بانا
مهملتان وكبرى الشكل الاول يجب ان تكون كلية ولو سلم فانما ينتجان لو كانتا لزوميتين
وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة لان علم الله فيهم خيرا محال والمحال جاز ان يستلزم
المحال وهذا اغلاط لا لفظ لو لم يصح ليستعمل في فصيح الكلام في القياس الاقتراني وانما يستعمل
في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التالي لانها لامتناع الشي لامتناع غيره ولهذا
لا يصح باستثنا نقيض التالي وكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم تعالى انه قياس اهملت فيه
شرائط الانتاج واي فائدة تكون في ذلك وهل يركب القياس الا لحصول النتيجة **و** الجواب
قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة اللغة يعني ان عدم الاسماع بسبب عدم الوجود
كذا ذكروا **قوله** يجوز ان يكون التولي منفيا بسبب انتفا الاسماع لما هو مقتضى اصل
لو لان التولي هو الاعراض عن الشي وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك
الكلام يتحقق منهم التولي والاعراض عنه ولم يزل من ذلك تحقق الانقياد فان قيل انتفا
التولي خير وقد ذكر ان لا خير فيهم قلنا لا نسلم ان انتفا التولي لانتفا الاسماع خير وانما
يكون خيرا لو كانوا اهله بان سمعوا اشيا ثم انقادوا له ولم يعرضوا انتهى ما في المطول **قوله**
والثاني ان يقدر لو اسمعهم على تقدير علم الخير فيهم **في** الشرح علم عدم الخير فيهم اخص
من عدم علم الخير فلو عبر بالاول لكان اليق بالمقصود لكن لما كان عدم علم الله تعالى الخير
فيهم يقتضي عدم الخير فيهم ضرورة انه لو كان فيهم خير لتعلق علم الله تعالى به قطعا عبر بذلك
مريدا انه ما توهم لانهما مستويان في التحقق بالنسبة الى علم الله تعالى **قول** انما عبر بذلك لان

لولا انتفا نا لهما وهي داخلة في الاية على علم الخير فيكون التقدير عدم علم الخير لاعلم
عدم الخير قوله والتقدير ولو علم الله فيهم خيرا وقتا ما لتولوا بعد ذلك هذا التقدير
النتيجة واما القياس فتقديره ولو علم الله فيهم خيرا وقتا ما لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا
بعد ذلك قوله ولو تلتقي اصداونا الى اخره الاصدا بالمد جمع صدى بالقصر وهو الذي
يجيبك بمثل صوتك في الجبال وغيرها والصدى الصاد كر اليوم قوله في القاموس الرمس
القبر وفي الصحاح تراب القبر والسبسب بمهملتين وموحدتين المفازة والرمة
بكسر الرا العظام البالية ولصش بر تاح قال صاحب الصحاح هششت لفلان بالكسر
اهش هشاشة اذا ارتحت له وهششت الورق اهشه هشا خبطه بعصا ليتحات
لقوله تعالى واهش بها على غنمي والطرب خفة تكون لسرور او حزن والمراد هنا الاول
والصوت متعلق بهش قوله وقول توبة ولو ان ليلى الى اخره توبة بالمثناة المفتوحة
والواو الساكنة بعدها موحدة هو الخفاجي احد عشاق العرب مات سنة خمس وسبعين
وليلى الاخيلية صاحبته وقد ذكرناها في او والجندل الحجارة والصفائح الحجارة العراض
والبشاشة طلاقة الوجه والاقبال زقا براي وقاف صاح وفي الصحاح زقا الصدا
يزقو ويزقي زقا اي صاح وكل صائح زاق الزقية قوله لا يلفيك الراجيك الجاحم
العديم المعتبر بمعنى المعدم كالاليم بمعنى المولم او بمعنى المعدوم تنزيلا الوجود من لا مال
له منزلة المعدوم قوله وانما اولنا الترك بمشارفة الترك لان الخطاب للاوصيا وفي
الكشاف لو مع ما في حيزه صلة للذين والمراد بهم الاوصيا امروا ان يخشوا الله فيخافوا
على من في حجورهم من اليتامى ويشفقوا عليهم خوفهم على ذريتهم لو تركوهم ضعافا وشفقتهم
عليهم وان يقدروا ذلك في انفسهم ويصوروه حتى لا يجسروا على خلاف الشفقة والرحمة
ويجوز ان يكون وليخشوا على اليتامى من الضياع وقيل هم الذين يجلسون الى المريض
فيقولون ان ذريتك لا يغنون عنك من الله شيئا فقدم مالك فيستغرقه بالوصايا فامروا
بان يخشوا ربهم او يخشوا على اولاد المريض ويشفقوا عليهم شفقتهم على اولادهم لو كانوا
ويجوز ان يتصل بما قبله وان يكون امرا للورثة بالشفقة على الذين يحضرون القسمة من
ضعفا اقاربهم واليتامى والمساكين وان يتصوروا انهم لو كانوا اولادهم بقوا خلفهم
ضائعين محتاجين هل كانوا يخافون عليهم الحرمان والخيبة فان قلت ما معنى وقوع لو
تركوا وجوابه صلة للذين قلت معناه وليخش الذين صفتهم وحالهم انهم لو شارفوا ان
يتركوا خلفهم ذرية ضعافا وذلك عند احتضارهم خافوا عليهم الضياع بعدهم لذهاب
كافلهم وكاسبهم انتهى وفي حاشية التفتازاني يعني ان الصلة يجب ان يكون قضيته
معلومة للمخاطب ثابتة للموصول كالصفة للموصوف فكيف ذلك في الشرطية الواقعة
صلة واجاب بان كون حال الاوصيا او الحاضرين او الورثة وصفتهم مضمون هذه
الشرطية قضية معلومة واشار الى انه لا بد من حمل تركوا على المشارفة ليصح وقوع
خافوا جزاله ضرورة انه لا خوف بعد حقيقة الموت وترك الذرية وفي كلام بعض
النحاة ان لو هنا بمعنى ان وهو الظاهر وفي الحاشية ايضا عند قوله تعالى هدى للمتقين

والمعتبر

الصدا

والمعتبر في المجاز باعتبار المشارفة حال اعتبار الحكم حال الحكم فعصر الخمر مجاز وانما
الحقيقة عصر العنب وان صار عند الاخبار خمرا لانه حال تعلق العصر به ليس بخمر
وكذا عصر العصير ايضا مجاز وانما الحقيقة عصر العنب قوله النوع من المجاز قد يكون
بطريق الحصول بان يحصل الاتصاف بالمعنى الحقيقي عقيب تعلق الحكم بلا تراخ كقتل
القتيل ومرض المريض وقد يكون بطريق المصير بان يكون شانه المصير الى ذلك ولو
بعد حين كقوله تعالى ولا يلدوا الا فاجرا كفارا فان اتصاف المولود بذلك متاخر
عن تعلق الولادة به انتهى قوله ولهذا لا تقول لو تقوم زيد فعمرو منطلق كما تقول
ذلك مع ان في ليس امتناع هذا التركيب قاضيا بانتفا كونها للتعليق في المستقبل
اذ رب حرف يكون بمعنى حرف ولا يساويه في جميع احكامه واقول لو كانت بمعناها
لوقعت موقعها قال ابن الحاجب في اصوله يقع كل من المترادفين مكان الاخر لانه
بمعناه ولا حجر في التركيب قوله وكذلك انكره بدر الدين بن مالك وزعم ان انكار
ذلك قول اكثر المحققين الذي في شرحه للالفية وذهب بعض النحويين الى ان لو كما
تكون للشرط في المستقبل وعندي ان لو لا تكون لغير الشرط في الماضي وما تمثلوا به من
نحو قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم وقول
الشاعر ولو ان ليلى الاخيلية سلمت لا حجة فيه لصحة حمله على المضي قوله فاما
ابن الحاجب فانه قال في اماليه قال الرضي وقال المصنف يعني ابن الحاجب بل هي لامتناع
الاول لامتناع الثاني قال وذلك لان الاول سبب والثاني مسبب والسبب قد
يكون اعم من المسبب كالاحراق الحاصل من النار والشمس قال فالاولى ان يقال
لانتفا الاول لانتفا الثاني لان انتفا المسبب يدل على انتفا كل سبب وفيما قاله
نظر لان الشرط عندهم ملزوم والجزا لازمه سوا كان الشرط سببا كما في قولك
لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا او شرطا كما في قولك لو كان لي مال
لحججت او لا شرطا ولا سببا كقولك لو كان زيد ابي لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا
لكانت الشمس طالعة الصحيح ان يقال هي موضوعة لامتناع الاول لامتناع الثاني
اي امتناع الثاني يدل على امتناع الاول لكن للعلة التي ذكرها بل لان لو موضوعة لان يكون
جزاوها مقدر الوجود في الماضي لكون جزاوها مقدرا ممتنعا فيه فيمتنع الشرط الذي
هو ملزوم لاجل امتناع لازمه اي الجزا لان الملزوم ينتفي بانتفا لازمه انتهى وقال
التفتازاني في مطوله ليس معنى قوله لولا امتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل
بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفا السبب او الملزوم لا يدل
على انتفا المسبب او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفا الثاني في الخارج انما هو
بسبب انتفا الاول فمعنى لو شا الله لهداكم ان انتفا الهداية انما هو بسبب انتفا
انتفا المشيئة يعني عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفا مضمون الجزا في الخارج
هي انتفا مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفا الجزا ما هي الا ترى
ان قولهم لولا امتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود

على سبب انعدم هلاك عمر لون وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا قطعا
قول ابي العلاء ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام قوله
الاترى اذا استثنا نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق وكذا قول الحماسي ولو
طاروا حاذر قبلها لطارت ولكنه لم يطر اي عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطيروا
حاذر قبلها قوله ارباب المعقول فقد جعلوا الواو ان ونحوهما اداة للتلازم دالة على لزوم
الجزا للشروط من غير قصد الى القصد بانتفا بهما ولهذا صح عندهم استثنا عين المقدم نحو
لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان
العلم بانتفا الثاني علة للعلم بانتفا الثاني ضرورة انتفا الملزوم بانتفا اللازم من غير التفات
الى ان علة انتفا الجزا في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم
والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفا الملزوم لا يوجب العلم بانتفا اللازم بل الامر بالعكس
واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد تستعمل على قاعدتهم كما في
قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفا تعدد
الالهة لا بيان سبب انتفا الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق يعني ابن الحاجب واتباعه
انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صحيحا وكم من عائب قولا صحيحا انتهى
وقال السيد في حاشيته يفهم من ظاهر قوله واما ارباب المعقول فقد جعلوا وقوله واذا
تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر ان المعنى الثاني انما هو بحسب
الاوضاع الاصطلاحية لارباب المعقول وان الاية الكريمة واردة على مقتضى اوضاعهم
وفيه نظر والحق انه ايضا من المعاني المعتبرة عند اهل اللغة الواردة في استعمالهم
عرفا بهم قد يقصدون الاستدلال لان في الامور العرفية كما يقال لك هل زيد في البلد
فتقول لا اذ لو كان فيه لحضر مجلسنا فتستدل بعدم حضوره على عدم كونه في البلد
وليس على البيان مثله بالطريقة البرهانية لكنه اقل استعمالا من المعنى الاول قوله
وخلاف ما فسروا به عبارتهم الضمير في فسروا وفي عبارتهم للمنتهي الامتناع لامتناع
قوله فان المعنى انقلب على هذا الجواب سوال مقدر عن سبب تفسير بدر الدين عبارتهم
بما يوافق ما قاله ابن الحاجب وقوله لتصحيحه او لا دليل على انقلاب معنى لو على ما ذكر
قوله فانه من ابن الحاجب اخذ هذا جواب سوال مقدر عن سبب تفسير ابن الجبار
عبارتهم بما يوافق ما قاله ابن الحاجب قوله انما قاله من التاويل ممكن في بعض المواضع
اراد بالتاويل ما نقله عنه من قوله وغاية ما في ادلة من اثبت ذلك الى اخره قوله
ومما لا يمكن ذلك فيه قوله تعالى وما انت بمؤمن لنا لاستحالة ان يراد لو كنا صادقين
فيما مضى ما انت بمصدق لنا الكلام لصدق قوله قوم اذا حاربوا الى اخره المازر
جمع ميزر بكسر الميم وهو الازار كقولهم ملحق وملحاق ومقرم ومقرام وشد
المازر هنا كناية عن ترك الجماع والاطهار جمع طهر وهو زمن انقطاع الحيض قوله اري
واسمع ما لو يسمع الفيل هذا عجز بيت من قصيدة كعب بن زهير التي امتدح بها النبي
صلى الله عليه وسلم وصدره لقد اقوم مقاما لو يقوم به وبعده لظل يرعد الا ان يكون

له

له من الرسول باذن الله تنويل قوله قوم قتيله ما كان ضرك الى اخره قتيلة ما كان
ضرك الى اخره قتيلة بالقاف المضمومة والمثناة الفوقية وبالسعر التصغير قال
السهيلي والصحيح انها بنت النضر لا اخته كذلك قال الزبير بن بكار وغيره وكذلك
وقع في كتاب الدلايل انتهى وقال الواقدي اسلمت قتيلة يوم الفتح وكان النبي صلى
الله عليه وسلم قتل النضر صبرا بالصفرا بعد ان انصرف من وقعة بدر فالمقررة
قتيله بعد قتله ابياتا منها هذا البيت فقال عليه لو سمعته ما قتلته ولعفوت عنه
عنه ثم قال لا تقتل قريش بعدها صبرا قال الزبير بن بكار وسمعت بعض اهل العلم
يغمز ابياتها ويذكر انها مصنوعة وكان من جملة اذى النضر للنبي صلى الله عليه وسلم انه
كان يقرا اخبار العجم على العرب ويقول محمد يأتيكم باخبار عاد وثمود وانا اتيكم
باخبار الاكاسرة والقياصرة والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من احنقه اي غاظه فهو
تاكيد للمغيظ وما نافية واستفهامية والمعنى اي شي كان يضرك لو عفوت والفتى
وان كان مغضبا مطويا على حنق وعداوة قد يمن ويعفو قوله وربما فات قوما الى
اخره جل التمني معظمه والتاني التوقف والحزم ضبط الامر والاخذ فيه بالثقة
ومن تعليله لغات قوله تجاوزت احراسا الى اخره تجاوزت المنى الى اخره
والاحراس جمع احارس كاصحاب جمع صاحب وقيل جمع حرس كاحجار جمع حجر وحرس
جمع حارس كخدم جمع خادم والمعشر جماعة الناس وحراص جمع حريص كظراف
وحاما صيه من باب ضرب ومن باب علم ويسرون يروى بالمهملة من الاسرار
وهو الاظهار والاخفا لفظ مشترك بين هذين الضدين ويروى بالمعجمة وهو
بمعنى الاظهار فقط قوله نعطف تدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه ان
تدهن في الشرح الذي يظهر ان يدهنوا منصوب بان مضمر جوازا والمجموع منها
ومن صلتها معطوف على المجموع من لو وصلتها واقول لا نسلم ان اضمار ان بعد الفا
ها هنا جائز لان ذلك اذا كان العطف بها على اسم ليس في تاويل الفعل نحو لولا
توقع معترف وضيه حتى لو كان العطف بها على اسم ليس في تاويل الفعل نحو الطا
فيغضب زيد الذباب وجب الرفع وعلى قال الشارح يكون العطف بها على
مجموع حرف وفعل صريح ذلك المجموع في تاويل اسم وهو اولى بوجوب الرفع على
ان ما ذكره المصنف هو الوجه الثاني من الوجهين اللذين ذكرهما صاحب البحر
حيث قال جمهور المصاحف على اثبات النون وقال هارون انه في بعض
المصاحف فيدهنوا ولنصبه وجهان احدهما انه جواب ود لتضمنه
معنى ليت والثاني انه على توهم انه نطق بان اي ودوا ان تدهن فيدهنوا
عطفا على التوهم ولا يجي هذا الوجه الا على قول من جعل لو مصدرية بمعنى ان
قوله ولا دليل في هذا الحوار ان يكون النصب في فاقوز مثله في الا وحيا او من وراء
حجاب او يرسل رسولا فكون ارايناه في نحو عشر نسخ معتمدة قوله لبعض النسخ
ما يوافق نسخة الشارح وهو بدل فاقوز فيكون ولا يخفى ان الاشارة في قوله

ولا دليل في هذا على النسخة الاولى الى انتصاب فاقول وعلى نسخة الشارح الى
انتصاب فيكون مذكورا في الشرح وهو ان يكون منصوب الحصر بان مضمرة والمصدر
المسبول منها ومن صلتها اسم معطوف على الاسم المتقدم وهو لزوم اي كينونتنا
رجوعنا فكونا من المومنين قوله نسخة فاقول فتوجيهها غير ظاهر اذ لم يتقدم
اسم خالص يصح عطفه عليه لعطف يرسل على وحيا قوله قيل قال السفاقسي
فاقول الجمهور بنصب الذال وهو جواب النهي ومذهب جمهور البصريين ان النصب
باضمار ان بعد الفا وهي حرف عطف عطفت المصدر المنسبك من ان المضمرة والفعل
المنصوب بها على مصدر متوهم ومذهب الكوفيين انه انتصب بالخلاف ومذهب
الجرمي انه انتصب بالفا نفسها اجيب بان ما ذكره السفاقسي توجيه لنصب المضارع
الواقع جوابا للنهي ومراد المصنف صحة غير هذا وهذا النصب لا على انه جواب
للنهي بل على انه للعطف على اسم سابق قوله وقول ميسون ولبس عباءة الى اخره
قوله بالرفع معطوف على الاوحيا وميسون بميم مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فسين
مهملة وفي اخره نون بنت بحدل بموحدة مفتوحة فحا مهملة ساكنة فدال مهملة مفتوحة
فلام تزوجها معاوية رضي الله تعالى عنه ونقلها من البدو الى الشام وكانت تكثر الحنين الى
اناسها والتذكر الى مسقط راسها فسمعها ذات يوم تنشد لبيت تخفق الارواح فيه احب الي
من قصر منيف ولبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف واكل كسيرة في كسر بيتي
احب الي من اكل الرغيف واصوات الرياح بكل فج احب الي من نقر الدفوف وكلب ينبح الطراق
دوني احب الي من قط الوف وبكر يتبع الاظعان صعب احب الي من بغل زفوف وخرق من بني
عمي نحيف احب الي من عجل عليف وفي بعض النسخ من علج عليف قال فلما سمع معاوية الابيات قال علج
لها ما رضيت انه بحدل حتى جعلتني عجلا عليفا هكذا ذكر الحريري في درة الغواص في اوهام الخواص
والارواح جمع ريح والمنيف العالي المرتفع وشف عليه ثوبه يشف شفوفا وشفيفا ايضا
عن الكسا اي رق حتى يرى ما خلفه وثوب شف وشف اي رقيق وكسر البيت بكسر الكاف
اسفل شقة الخبا التي تلي الارض من حيث بكسر الحا نباه والفج الطريق الواسع بين جبلين وقيل
الطريق الواسع والدفوف جمع دف بضم الدال فهو الذي يضرب به النسا وحكى ابو عبيد عن بعضهم
ان الفتح فيه لغة والبكر بفتح الموحدة الفتي من الابل والخرق بكسر الخا المعجمة الكريم السخي والنحيف
الهزيل والعجل من ولد البقر والعليف الذي يعلف ولا يرسل للرعي والعلج الرجل من كفار العجم العنيف
قوله الذي لا رفق فيه قوله فلو نبش المقابر الى اخره هذا الشعر لمهلهل بن ربيعة بن الحارث
بن تغلب بن وائل واسمه امرؤ القيس وقيل عدي قال ذلك حين اخذ بثار اخيه كليب واسمه
وائل وكنيته ابو الماجد ذكر ذلك ابو عبيد البكري في شرح امالي القالي وبحير مبني للمفعول
والذنائب بمعجمة فنون في اخره موحدة موضع والزير بكسر الزاي في اوله الذي يحب محادثة
النسا ومجالستهن سمي بذلك لاجل زيارته لهن والجمع ازوار وزيرة والزيارة وفي الشرح واي
زير المراد به كليب وهو ظاهر اقيم مقام المضمر انتهى وفي هامش بعض نسخ المتن والزير الذي يكثر
الزيارة للنسا وهو كناية عن ملازمة البيوت وترك القتال كعادة الجبان ويوم الشعثمين

اسم

اسم لحرب وقعت بالذنائب انتهى وما في الشرح هو الموافق لما في شرح رسالة ابن زيدون
للشيخ جمال الدين بن نباتة وفي شرح الامالي للبكري والشعثمان شعثم وشعيث ابنا
معاوية بن عامر بن ذهل بن ثعلبة واسم شعثم حارثة والباقي بالذنائب طرفيه قوله
او انها حرف وضع للتمني كليت ممنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني الشرح
والظاهر ان هذا الوجه هو مراد المصنف الزمخشري فيكون مذهبه ان لو قد ترد حرفا
للتمني بحسب الوضع وما اورد من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني لا يرد عليه
فانها عند مجامعتها لفعل التمني تكون لمجرد المصدرية مسلوبة الدلالة على التمني فلا يمتنع
الجمع اذ ذاك ولا اشكال لكن يحتاج هذا الى ثبوت ان الزمخشري يوافق على مجي لو مصدرية
قوله وفيه نظر وجهه ان ما قيل فيه ذلك عند التحقيق ليس بخارج عما تقدم صرح بذلك
ابن ام قاسم في الجنى الداني فقال السفاقسي ولو على القسم لو شرطية بمعنى ان وعلى القسم
متعلق بمحذوف وقوله ولو كنتم شهودا على القسم وحذف كان اي ولو كثر قدره ابو البقا ولو
شهدتم على القسم ودل عليه شهودا وقدره الزمخشري ولو كانت الشهادة وما لا على القسم
قوله كقولهم لو ذات سوار لطمتني اي كقولهم في المثل ولو قال كقوله لكان اولى لان
الذي قاله حاتم الطائي حين لطمته جارية وهو ماسور في بعض احيا العرب ثم صار مثلا
وذات السوار الحرة لان الاما عند العرب لا تلبس السوار وجواب السؤال محذوف اي لهان علي
قوله وقول عمر لو غيرك قالها يا ابا عبيدة اخرج البخاري ومسلم عن عبد الله بن عباس رضي الله
عنهما ان عمر بن الخطاب خرج الى الشام حتى اذا كان بسرغ لقيه امرا الاجناد ابو عبيدة بن الجراح
واصحابه فاخبروه ان الوبا قد وقع بالشام فاختلفوا فقال بعضهم قد خرجت لامر ولا نرى
ان ترجع عنه وقال بعضهم معك بقية الناس واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولا نرى ان تقدمهم على هذا الوبا فقال عمر ارتفعوا عني ثم قال ادع لي الانصار فدعوتهم
فاستشارهم فسلكوا واختلفوا فقال بعضهم كاختلافهم فقال ارتفعوا عني ثم قال ادع لي
من كان ها هنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح فدعوتهم فلم يختلف عليه رجلان فقالوا نرى ان
ترجع بالناس ولا تقدمهم على هذا الوبا فنادى عمر في الناس اني مصبح على ظهر فاصبحوا عليه
فقال ابو عبيدة ابن الجراح وهو اذ ذاك امير الشام افرارا من قدر الله تعالى ارايت لو كان
لك ابل فهبطت واديا له عدوتان احداهما خصبة والاخرى جدبة اليست
ان رعيت الخصبة رعيتها بقدر الله تعالى وان رعيت الجدبة رعيتها بقدر الله قال فجا
عبد الرحمن بن عوف وكان متغيبا في بعض حاجته فقال ان عندي من هذا علما سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا سمعتم به بارض فلا تقدموا عليه واذا وقع بارض وانتم بها
فلا تخرجوا فرارا منه قال فحمد الله عمر وانصرف قوله لو غيركم الى اخره المراد بالحبل هنا الذمة
والعهد وقوة كلامه ان المحذوف الرافع لغيركم تقديره علق ويمكن ان يكون عاهد لقوله فيما بعد
حبله وان يكون اجار لقوله اذى الجوار وفي الشرح والذي يظهر ان غرض الشاعر ذم مخاطبيه
بانهم لا قوة لهم يحمون بها من التجا الى جوارهم لقوله لو تمسك الزبير بن مية غيركم لم يلتفت الى
جواره قومه لكون غيركم من الحماية له بحيث يعوقون عصبة قومه يعني واما انتم فلستم بهذه

المثابة فلا تفيد الزبير باعتصامكم بل هو متمسك بجوار قومه قوله لا يا من الدهر الى اخره يحتمل ان تكون لا نافيه فيكون ما بعدها مرفوعا وان تكون ناهيه فيكون مجزوما مكسورا لالتقا الساكنين والبغي الظلم والتعدي قوله وقيل من الثالث اي لو كنتم تملكون في الشرح هذا سهو فان الثالث هو ان يلي لو خبر كان وفي الاية انما وليها اسم كان لا خبرها على هذا وتاكيد الاسم لا الخبر على راي على راي المجيب من الرد اقول لا سهو من هذا القايل بل جعله من الثالث بنا على اخر كلامه فيه وهو ان الاصل لو كنتم تملكون محذوف كان ومرفوعها وعلى ان التاكيد لما لم يكن فيه دلالة على معنى زايد على ما كان كالعدم قوله وفيه نظر للجمع بين الحذف والتوكيد في الشرح لا نسلم ان الجمع بينهما ممتنع فقد اجازه امام العربية سيبويه والخليل وتقدم الكلام فيه في فصل ان المكسورة المشددة وياتي في الباب الخامس في الخاتمة التي تكلم فيها على الحذف وشروطه قوله لو بغير الما حلقي شرق الى اخره قيل هذا البيت لعدي بن زيد وقبله ابلغ النعمان عني مالكا انه قد طال حبسي وانتظار وكان النعمان قد بلغه عنه شي فلحاله حتى وقع في يده فحبسه الى ان مات والمالك والمالكه بميم مفتوحه فهمزة ساكنة ولام مضمومة الرسالة وفيه لانه ما ذكرانه قبله من شواهد العروض ولم يذكروه الا وانتظار بسكون الرا والشرق بكسر الرا صفة مشبهه من شرق بريقه اذا غص والغصان بفتح الغين المعجمة والصاد المهملة اسم فاعل من غصصت بالرجل تغص فانت غاص بالطعام وغصان والغصة بضم الغين المعجمة وتشديد والصاد المهملة ما يعترض في الحلق من ماكول والاعتصار بالعين والصاد المهملتين ازالة الغصة بشرب الما قليلا قليلا وبالما متعلق بالاعتصار يعني لو شرقت بغير الما لازلت شرقي بالما لكني شرقت بالما الذي يزال به الشرق قوله لو في طهية الى اخره الطهية بضم المهملة وفتح الهاء وتشديد المثناة التحتية حي من تميم تسمو الى امهم والاحلام العقول جمع حلم بكسرة المهملة وسكون اللام بمعنى اعتز طوا اعلم ان في كون هذا البيت والذي قبله من الرابع نظر الاخفش لان الرابع هو ان يلي لو اسم هو في الظاهر مبتدا وما بعده خبره ولم يلي لو فيهما الا الجار والمجرور فان قيل المبتدا في كل من البيتين والي لو في التقدير وان لم يكن واليا في الاخفش لان الجار والمجرور في الاول معمول الخبر وفي الثاني نفس الخبر ومراده يلي لو لفظا او رتبه اجيب بان هذا وان امكن حمل كلامه عليه لكن قوله مبتدا ما بعده خبره يابى ذلك في البيت الثاني لان فيه المبتدا ما قبل خبره ويمكن ان يقال ان قوله او اسم هو في الظاهر مبتدا وما بعده خبره معناه او جملة اسميه بحسب الظاهر ليشير الى ذلك قوله فيما بعد وان الجملة الاسمية وليتها سهو وذا مع بلا نفس ليلى شفيعها هذا اخر بيت للمصحف وقيل لقيس ابن الملوح وهو وبيت ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها قوله وقال الفارسي هو من النوع الاول والاصل لو شرق حلقي هو شرف الجني الداني وذكر ابن مالك ان لو قد وليها مبتدا وخبر كقول الشاعر لو بغير الما حلقي شرق قيل وهو مذهب الكوفيين وتاول ابن خروف هذا البيت على اضمار كان الشانية وتاول الفارسي على ان حلقي فاعل فعل محذوف يفسره شرق وشرق خبر مبتدا محذوف وفيه تكلف انتهى

اللفظ

قوله

قوله ولو قلنا الى اخره الشق بفتح الشين الفرجة وبكسرها الجانب والبيت يحتمل لها قوله اذا ابن ابي موسى بلالا بلغته هذا صدر بيت عجزه فقام بفاس بين وصلتك جازر وبلال هو امير البصرة وقاضيها ابن ابي بردة عامر بن موسى الاشعري والخطاب للناقة وابن ابي موسى نايب عن فاعل فعل محذوف يفسره بلغته وبلالا محذوف منصوب بمحذوف اخر يفسره بلغته والتقدير اذا بلغ ابن ابي موسى بلغت بلالا بلغته والفاس السيف ووصلا الناقة المفصلان اللذان عند محل نحرها في الصحاح الاوصال المفاصل واحدها وصل والجازر اسم فاعل من جزر الناقة نحرها قوله عندي اصطباري الى اخره الاصطبار افتعال من الصبر وهو حبس النفس عن القلق والجزع لمصض والموت والبعد والبرى بحث السهم ونحوه قوله وذلك لان لعل هذا بيان لكون انما خبر المبتدا تحت السهم الذي هو ان المفتوحة مع معمولها مؤخرا بعد ما لتقدير مؤخرا بعد لو ولتقديره الى خبر عن هذا المبتدا انما تقدم عليه فصلا دفعا للاشباه ان المفتوحة المؤكدة بالمفتوحة التي هي لغة في لعل وهذا الاشباه مفقود بعد اما وبعد لو لان لعل لا تقع بعدهما فلذا التزم هذا الخبر مؤخرا عن مبتدايه بعدهما وكان الاولى تقديره مؤخرا بعد لو لان الاصل في الخبر التاخير ومع انعدام ما يقتضي التقديم قوله ما اطيب العيش الى اخره العيش الكاسب ويسموا بعد والحوادث مصايب الزمان والملموم المجتمع الاجزا قوله ولو انها عصفورة الى اخره مسومة في الصحاح مسومة مزنمة والزنمة شي يقطع من طرف اذن البعير ويترك معلقا يابسا وانما يفعل ذلك بالكرام من الابل وعبيد بضم العين وزنما بفتح الهمزة وسكون الزا وفتح النون اسما بطنين او قبيلتين من بني يربوع وقيل عبيد بضم العين وازنما بفتح الهمزة وسكون الزاي وفتح النون اسما بطنين بطن من الاوس وزنم من يربوع قوله ولو ان حيا الى اخره في الصحاح كان يقال لابي براء عامر ابن مالك ابن جعفر ابن كلاب ملاعب الاسنة فحوله لبيد ملاعب الرماح لحاجته الى القافية فقال يرثيه وهو عمه قوما تنوحان على الالواح وابينا ملاعب الرماح ابا براء مدرة السلاح انتهى وفي الشرح ان صاحب الصحاح انشد ما ذكره المصنف اقول لعل نسخة الشارح كما ذكر وانما النسخة التي راجعتها فليس فيها الا ما نقلته ثم رايت في نسخة اخرى مثل ما في نسخة الشارح قوله ووجدته اية في التنزيل وقع فيها الخبر اسما مشتقا ولم يتنبه لها الزمخشري كما لم يتنبه لاية لقمان فيه نظر لان لو في هذه الاية ليست بلو الشرطية التي الكلام فيها وقال الزمخشري في تفسير هذه الاية وان ياتي الاحزاب كرة ثانية تمنوا لخوفهم بما منوا به في هذه الكرة انهم خارجون الى البدو وحاصلون بين الاعراب يسالون كل قادم من جانب المدينة عن اخباركم وعن ما جرى عليكم انتهى قوله مر في حرف الالف انه قال في ربما يود الذين كفروا

السباح

لو كانوا مسلمين ان لو حكاية لود ادكم ومن زعم ان الواقعة بعد فعل يفهم منه معنى
التمني مصدرية لمفعول لود عنده هو قوله لو كانوا مسلمين وقال ابن الحاجب في
منظومته لو انهم بادون في الاعراب لو للتمني ليس من ذا الباب قال الرضي واما قوله
تعالى يودوا لو انهم بادون فان لو بمعنى ان المصدرية وليست شرطية لمجيها بعد فعل دال
على معنى التمني قوله ووجه ايه الخبر فيها ظرف وهو لو ان عندنا ذكرا من الاولين في
الشرح ولاد ليل في الاية المذكورة على الزمخشري لاحتمال انه لوجب فيهما تعلق الظرف
بفعل ولا يجعله متعلقا باسم الفاعل قوله لما كان ما تعلق به الظرف محذوفا على سبيل
الوجوب واقيم الظرف مقامه كان بالظرف عن الاخبار بالفعل وبالاسم المشتق
فصح الاكتفا به على من يقول يجب ان يكون الخبر فعلا قوله لو نسا طاربه الى آخر
هذا البيت لامراة من بني الحارث بن كعب ترثي شخصا وقبله فارسا ما غادروه ملحما غير
زميل ولا نكس وكل يقال رجل ملحم بفتح المهملة اي ملصق بالقوم والزميل بالزاي المعجمة
والميم المفتوحة الشدة الضعيف الجبان والنكس بكسر النون الضعيف والوكل
بفتحتين العاجز الذي يكل امره الى غيره ويتكل عليه والمعة بفتح الميم وسكون التحتية
وفتح المهملة بعدها ها التانيث النشاط واول جري الفرس والاحق الاطال اي ضامر الجنبين
قد لصقت اطلة باختها من الضمر وقد جمع الشاعر في موضع التثنية والاطل آخرها حا
على فعل كامل وهو الخاصرة ونهد بفتح النون وسكون الها اي جسيم مشرف وخصل
بضم الخا المعجمة وفتح الصاد المهملة جمع خصلة بضم الخا المعجمة وسكون الصاد المهملة وهي
كوبة من الشعر قوله نامت فؤادك الى آخره في الصحاح تيمه الحب اي عبده وذلله فهو متيم
ويقال ايضا تامته فلانة ولقيط ابن زرارة تامت فؤادك وانشد البيت في الشرح ولم
ينشده الجوهري بلو وانما انشده بلم قوله لعل نسخة الشارح من الصحاح كذلك فاما النسخة
التي راجعتها فانما هو بلو قوله والغالب على المنفي تجرده منها الشرح ظاهر العبارة ان المنفي
مطلقا سوا كان منفيا بلم او بما يتجرد عن اللام غالبا وليس كذلك فان اللام لا يدخل على لم اصلا
ويمكن ان يجعل الالف واللام في المنفي للعهد الذكري والمعهود اقرب شي الى هذا الكلام وهو
وهو المنفي بما وبيانه كان الاولى ان يقول والغالب على النافي تجرده منها فان اللام انما يتصل
بحرف النفي او يتجرد هو عنها لا بالفعل المنفي جوابه ان المنفي صفة للجواب لا للفعل وحده قوله
كقول جرير لو شئت قد نقع الفؤاد الى آخره نسب ابن بري هذا البيت لجرير ونسبه
صاحب الصحاح للبيد فانه قال ونجد بالضم لغة عامرية لا نظير لها في باب المثال قال لبيد
وهو عامري وانشد البيت الا انه ذكر مكان حوايم صوادي ممكن ان يكون هذا من توارد
الخواطر بان يكون كل منهما قاله كما يحكى عن ابن ميادة انه انشد لنفسه مفيد ومتلاف
اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل له اين يذهب بك هذا للحطيئة فقال الان
علمت اني شاعر اذا وافقته على قوله ولم اسمعه نقع الما العطش نقوعا ونقوعا سكنه والحايم
الذي يدور حول الما ولا يصل اليه قالوا والابل تاكل الافاعي في الصيف فتحمى فتطلب الما فاذا
راته امتنعت من شربه وحامت عليه تشمه لولا انها لو شربته في تلك الحالة هلكت فلا تزال

الاضداد

العين

اراجعها

نحوم

نحوم حتى يذهب لو ان السم فتشربه فلا يضرها النخيل بالمعجمة حرارة العطش وقد وقع اقتران
جواب لو الماضي وشرطها بقد في صحيح البخاري في باب رجم الحبلى بالزنا وفي باب الخمس ولفظ
الاول قال عبد الرحمن ابن عوف لو رايت رجلا اتى عمر فقال يا امير المومنين هل لك في فلان يقول
لو قد مات عمر لقد بايعت فلانا في الشرح وفلان الاخير هو طلحة ابن عبيد الله ووقع ذلك في
فوايد البغوي في المقدمة للحافظ ابن حجر انه وقع كذلك في مسند البزار والجعديات باسناد
ضعيف ووقع في الانساب للبلاذري باسناد قوي انه علي وان فلانا الاول الزبير ولفظ الثاني
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قد جا مال البحرين قد اعطيتك هكذا وهكذا وهكذا
قوله لولا رجاوك قد قتلت اولادي بعد عجز بيت صدره كانوا ثمانين او زادوا ثمانية وقد تقدم
الكلام عليه في اول قيل وقد يكون جواب لو جملة اسمية مقرونة باللام او بالفا كقوله تعالى ولو
انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فلتقدير القسم قبل لو وكون الاسمية جواب القسم
لا جواب لو كما في قوله تعالى ولئن اطعتموهم انكم لمشركون وقوله تعالى كلا لو تعلمون علم اليقين
لترون الجحيم وجواب القسم ساد مسد جواب لو وذهب جار الله الى ان الاسمية في الاية جواب
لو قال وانما جعل جوابها اسمية دلالة على استقرار مضمون الجزا انتهى وذكر المصنف هذه الاية
قبل الاية الكلام على لا في البحر اللام لام الابتدا لا الواقعة في جواب لو وجواب لو محذوف
لفهم المعنى اي لاثيبوا ثم ابتدي على طريق الاخبار لا على طريق تعليقه بايمانهم وتقواهم وترتبه
عليهما وهذا قول الاخفش اعني ان الجواب محذوف وقيل اللام هي الواقعة في جواب لو والجواب
هو قوله لمثوبة والاول اختيار الراغب والثاني اختيار الزمخشري ومختاره غير مختار
لانه لم يعهد في لسان العرب وقوع الجملة الابتدائية جوابا للو انما جا هذا المختلف في تخريجه
ولا يثبت القواعد الكلية بالمحتمل وليس مثل سلام عليكم لثبوت رفع سلام عليكم في لسان
العرب انتهى عبارة الزمخشري فان قلت كيف اوثرت الجملة الاسمية على الفعلية في جواب لو
قلت لما في ذلك من الدلالة على ثبات المثوبة واستقرارها كما عدل عن النصب الى الرفع في
سلام عليكم كذلك قوله ويجوز ان يكون ولو انهم امنوا تمنيا على المثوبة من عند الله خير قال
التفتازاني يرد على السوال ان الاسمية لا تصلح جواب لو ما لفظا فلاطباق النحاة على انه لا
يكون الا فعلية ماضوية واما معنى فخيرية المثوبة لا تتقيد بايمانهم واتقايهم ولا تنتفي
بانتفايهما فالاولى ان الجواب محذوف اي لاثيبوا ويرد على الجواب ان الاسمية انما تدل
على ثبات مدلولها وهو كون المثوبة خيرا لا على ثبات المثوبة ما ذكر انما يتم لو قيل
لمثوبة لهم والجواب انه ماضوية تقديرا اذ الاصل لاثابهم الله تعالى لمثوبة فعدل الى
مثوبة لهم للدلالة على ثبات المثوبة واستقرارها على تقدير الايمان والتقوى ثم الى
مثوبة من عند الله خير تحسيرا لهم على حرمانهم الخير وترغيبا لمن سواهم في الايمان
والتقوى وقوله على سبيل المجاز على الارادة لان التمني على الله تعالى محال عند العترة
بخلاف ارادة ما لا يقع واما عند اهل الحق العالمين باستحالتهما فلا يجوز حملها على التمني الا
حكاية على معنى الضمير بحال يتمنى العارف ايمانهم واتقايهم تلطفا عليهم انتهى في الشرح
ولم يصرح لحيي الزمخشري بكون الجملة على تقدير التمني جوابا ثم مقدر فيحتمل ان يكون

اللام لام الابتدا او لام قسم مقدر واصلا فيكون هذا قولا ثالثا في الاية **قوله** قول الزمخشري ثم
ابتدا المثوبة من عند الله خير صريح في ان اللام لام الابتدا **قوله** قالت سلامة الي اخره عادت
خبر يكن ولكن في محل نصب على الحال وان يترك الاعرا اسم يكن ولحد رمسي المعول من عدرته
صيرته معذورا او مبنيا للفاعل من اعذر الرجل صار ذا اعذرا **قوله** ولا لا لعكس معناه اي
وان لم يجز روي الحديث مضاف بعد لولا هو الحالة ولم يقيد الامر الذي فيه بالايجاب العكس
معنى لولا وصارت حرف وجود لا امتناع لان مطلق الامر بالسواك موجود والمشقة
مقاومة فان قلت فما يصنع في قوله تعالى ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طائفة منهم
ان يضلوك فانه وجد الهم منهم قلت قال البيضاوي ليس القصد في جواب لولا هنا الى نفي
همهم بل الى نفي تاثيره فيه صلى الله عليه وسلم **قوله** وليس المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل
محذوف ولا بلولا لنيابتها عنه ولا بها اصالة خلافا لزاعمي ذلك القول بان المرفوع بعد لولا
فاعل بفعل محذوف قول الكسائي قاسه على المرفوع بعد لو في نحو لو ذات سوار لطمتني والقول
بانه مرفوع بلولا اصالة قول الفرا واما القول بانه مرفوع بلولا لنيابتها عن الفعل فقال ابن ام
قاسم في الجني الداني وقال بعضهم هو مرفوع بلولا لنيابتها مناب لو لم يوجد حكاه الفراء عن
بعضهم ورده بانك تقول لولا زيد لا عمرو ولا تقول لم يوجد زيد لا عمرو ولا يعطف بلا بعد النفي **قوله** او مبتدا
لا خبر له او فاعلا لثبت محذوفا على الخلاف السابق في فصل لو **في** الشرح هذا اللفظ
وهو قوله او مبتدا لا خبر له الى قوله في فصل لو ثبت في بعض النسخ وهو مشكل فان الخلاف
على انه فاعل لثبت محذوفا لا يتاتى تفريعه على القول بان رفع الاسم الواقع بعد لولا بالابتدا
وذلك انه قال بعد سوق الخلاف بل رفعه بالابتدا ثم قال اكثرهم الى اخره فتامل انتهى **قوله**
هذا اللفظ موجود في نسخ كثيرة ولا اشكال فانه مراده بالمرفوع في قوله وليس المرفوع
بعد لولا فاعلا الاسم الصريح دون المأول لان ذاك لا يقال له بل في موضع رفع ولا شك
ان صيرورة ان مع معموليها الذين هما ذلك الاسم وخبره الذي هو كون خاص في موضع رفع
بثبت محذوفا متفرع على دخول ان على ذلك الاسم ~~ودخولها عليه متفرع على دخول الفعل~~
على ذلك الاسم ودخولها عليه متفرع على كونه مبتدا لانها ناسخ والناسخ لا يدخل الا على
مبتدا **قوله** وعن جماعة اطلاق وجوب حذف الخبر المعري في قوله في صفة سيف يذيب
الرعب الى اخره **قال** هو ابو العلاء احمد بن عبد الله ابن سليمان تكلم فيه من جهة اعتقاده
وكان عمي في صغره من الجدري ولد بمعرة النعمان في شهر ربيع الاول سنة ثلاث وستين
وثلثمائة وقال الشعر وهو ابن احدى عشر سنة وتوفي في ربيع الاول سنة تسع واربعين
واربعمائة **و** قبل هذا البيت ودبت فوقه حمر المنايا ولكن بعد ما مسخت بما الا ادابة
اسالة الجواية **و** الرعب بضم الرا وسكون المهملة الخوف والعضب بالعين المهملة والضاد
المعجمة السيف القاطع **و** الغمد بكسر الغين المعجمة غلاف السيف والضمير المنصوب بيمسكه
للعضب **و** في شرح الشواهد للمصنف والمعنى ان هذا السيف يفزع منه السيوف
فلولا اغمادها يمسكها السالت **قوله** وليس بجيد لاحتمال تقديره يمسك بدل اشتمال
في الشرح وقد اسلفنا في فصل بيد من حرف البا الموحدة ان ابن مالك خرج ما وقع في

لولا

حتى

بعض

بعض طرق الحديث من قوله عليه الصلاة والسلام نحن الاخرون السابقون يوم القيامة بيد
كل امة اوتوا الكتاب من قبلنا على ان الاصل ان كل امة فحذفت ان وبطل عملها فهذا ايضا يمكن
ان يخرج عليه بيت المعري ايضا فيكون اصله ان الغمد يمسك **قال** ابن مالك وهذا
الحذف وان نادرا ولكنه غير مستبعد في القياس على حذف ان فهما اختان في المصدرية
وشبيهتان في اللفظ وقد حمل بعض النحويين على حذف ان قول الزبير رضي الله عنه ولولا بنوها
حولها لخبطتها انتهى **قوله** ان بيت المعري لا يتاتى فيه هذا التوجيه لكونه من المولدين
بخلاف الحديث وبيت الزبير وقول تلك المراة وهي امراة سمعها عمر رضي الله عنه في خلافته
وهي تقول **قوله** تطاول هذا الليل واسود جانبه وارقني ان لا خليل الاعبه فوالله لولا
الله يخشى عواقبه لزعزع من هذا السرير جوانبه فسال عنها فقيل له ان زوجها
بعث في الغزو فسال ابنته حفصة كم تصبر المراة عن زوجها فقالت ستة اشهر فجعل
ذلك نهاية غيبة الرجل عن زوجته كذا في الشرح **قوله** روى البيهقي هذه الحكاية
ولفظه فقال عمر لابنته حفصة كم اكثر ما تصبر المراة عن زوجها فقالت ستة او
او اربعة اشهر فقال عمر لا احبس الجيش اكثر من هذا معنى ارقني وزعزع حرك
قوله بيد قال سيبويه والجمهور هي جارة **قال** الرضي ولولا عنده حرف جر هنا خاصة
قال الغني سيبويه ولا يبعد ان يكون لبعض الكلمات مع بعض حال فيكون لولا
الداخلة على الضمير المذكور حرف جر مع المضمر غير عاملة نحو لولا انت مثل
ذلك بلدن فانها تجر ما بعدها بالاضافة الا اذا وليتها غدوة فانها تنصبها
قال الرضي وفي قوله نظر وذلك ان الجار اذا لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق ولا
متعلق في نحو لولاك ظاهر ولا يصح تقديره **قوله** السيرافي الجار والمجرور اي لولاك في
في موضع رفع بالابتدا كما في بحسبك درهم وفيه نظر لان ذلك انما يكون بتقديره
زيادة الجار واذا لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق فيكون معمولا لذلك المتعلق
لا مبتدا فان رجح مذهب سيبويه بان التغيير عنده تغيير واحد وهو تغيير لولا
وجعلها حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزمه اثنا عشر ضميرا يرجح مذهب
الاخفش بان تغيير الضماير بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف
تغيير لولا جعلها حرف جر وارتكاب خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا اهون من
ارتكاب الاصل غير المستعمل وان قل انتهى **قوله** وقد اسلفنا انما وقعت في الضماير المنفصلة
اسلف ذلك في حرف العين في الكلام على عسى **قوله** تعودون عقر النيب الى اخره هذا
البيت لجرير وهو ثابت في ديوانه والنيب جمع ناب وهي الناقة المسنة والضوطرى
بالضاد المعجمة والطا المهملة المراة الحمقى **في** الصحاح الضيطر الرجل الضخم الذي
لا غناء عنده وكذلك الضوطر والضوطرى **قوله** لجرير وانشد البيت الكمي الشجاع
المتكمي في سلاحه **و** المقنع الذي على راسه بيضة حديد **قوله** عاف تغير الا النوي
والوتد هذا عجز بيت صدره وبالصريمة منهم منزل خلق ويقع في بعض النسخ البيت
بتمامه **و** الصريمة رملة انصرمت من معظم الرمل والارض المحصود زرعها الجافي الدارس

النوى بنون مضمومة فهمزة ساكنة فيا اخر الحروف حويرة تصنع حول الخبا لئلا يدخله
المطر **قوله** ويرده قول الشاعر لولا الاضاحة للوشاة لكان لي هذا موجود في كثير من النسخ
ولقيل اضاح اشتهر وشى كلامه اي كذب فيه ولولا اشاعته **قوله** لم حرف جزم لنفي
المضارع وقلبه ماضيا في الجنى الداني ظاهر مذهب سيبويه انها تدخل على مضارع
اللفظ فتصرف معناه الى المضي وهو مذهب المبرد واكثر المتاخرين وذهب قوم منهم الجزولي
الا انها تدخل على ماضي اللفظ فتصرف لفظه الى المبهم دون معناه ونسب الى سيبويه
ووجهه ان المحافظة على المعنى اولى من المحافظة على اللفظ والاول هو الصحيح لان له نظير
وهو المضارع الواقع بعد لو والقول الثاني لا نظير له انتهى ومراده بالمبهم المضارع لاحتماله
للحال وللاستقبال **قوله** لولا فوارس الى اخره لولا النون قبيلة والاسرة بضم الهمزة الرهط
الادنون ويجوز جره عطفا على نعم ورفعه عطفا على فوارس **و** الصليفة تصغير الصلفة
وهي الارض الصلبة ويوم الصليفة يوم من ايام العرب **و في** الشرح فان قلت بما يتعلق
هذا الظرف قلت بمحذوف تقديره لولا فوارس يوم الصليفة وقد اجازوا ان يتعلق
الظرف بالشان كما في قوله عليه الصلاة والسلام اني لا اعلم اذا كنت علي غضبا اي لا اعلم
شانك اذا كنت ولا يصح تعلقه بلم يوفون لانه جواب لولا وما في حيز الجواب لا يتقدم
عليه **واقول** لا يتعين انه يكون متعلقا بمضاف محذوف لجواز ان يكون هو الخبر عن فوارس
على مذهب الرماني ومن وافقه على ذكر الخبر اذا كان كونا خاصا ولو سلم فينبغي ان يكون
التقدير لولا وجود فوارس بدلالة لولا على وجود تاليها **قوله** في اي يوم الى اخره يقدر
بضم المثناة التحتية وسكون القاف **قوله** فقد اجرت العرب الساكن المجاور للمحرك مجرى المحرك
والمحرك مجرى الساكن اعطى للجار حكم مجاوره بتعين تخفيف الراء من الجار وتثقيلها خطا
والمعنى ان العرب لما اجروا كلا من الحرفين المتجاورين مجرى الاخر اجروا الهمزة المتحركة
من ام مجرى الراء الساكنة من يقدر فسكنوها والراء الساكنة من يقدر مجرى الهمزة من ام
فحركوها ثم قلبوا الهمزة الفا ثم الالف همزة محركة بفتحة اتباعا لفتحة الراء لئلا يلتقي ساكنان
وهما الالف والميم فان قيل لا دلالة في كلام المصنف يعني ولزم فتح على قلب الالف بعد
همزة اجيب بانه سيصرح به في اخر هذا البحث **قوله** التعليق في الكلام تناف لان قول
المصنف يعني ولزم فتح ما قبلها يقتضي ان فتح الراء متاخر عن كون الهمزة الفا او مقارن له
وقوم اي الفتح وقد اجرت العرب الى اخره يقتضي ان فتح سابق عليه لانه يقتضي انه
مقارن لسكون الهمزة السابق على ابدالها الفا **قوله** ليس في كلام المصنف تناف مع كلام
ابي الفتح لان قول المصنف يعني ولزم فتح ما قبلها لا يقتضي ان فتح الراء متاخر عن كون
الهمزة الفا او مقارن له وانما يقتضي ان لزوم فتح الراء متاخر عنه او مقارن له وجاز ان
يكون فتح الراء سابقا على كون الهمزة الفا ولزوم ذلك الفتح متاخرا عن كون الهمزة الفا او
مقارنا له فليتامل **قوله** كان لم ترا قبلي اسيرا يمانيا وعجز البيت صدره ويضحك مني شيخة
عبشمية والعبشمية منسوبة الى عبد شمس اي عني ما لم تر اياه اري بضم اوله وكسر
ثانيه للفاعل **قوله** ثم حذفت الالف للجازم ثم ابدلت الهمزة الفا **في** الشرح فينبغي سي

حينئذ

حينئذ كتابة ترى بالالف لا بالياء كما اسلفنا في فصل لو ان ابن السيد البطليوسي خرجه
على وجه اخر وهو ان يكون ترا مضارع راى **قوله** واقيس من تخريجها ان يقال في قوله ايوم لم
يقدر نقلت حركة همزة ام الى راء يقدر ثم ابدلت الهمزة الساكنة الفا كما في فلا الضالين
فهي همزة وكذلك القول في المراة والكماة وقوله كان لم تراه ولكن لم يحرك الالف فيهن
لعدم التقا الساكنين هكذا وقع في بعض النسخ وهو غير ظاهر بالنسبة الى وضع قوله
كما في ولا الضالين في هذا الموضع فانه يقتضي ان الهمزة ولا الضالين ابدال الهمزة
الفا وليس كذلك وانما ابدل الالف همزة **قال** صاحب البحر وقرا ايوب السختياني ولا
الضالين بابدال الالف همزة فرارا من التقا الساكنين ونص النحويون على ان هذا
الابدال غير مقيس لانه لم يكثر كثرة توجب القياس **قال** ابو زيد سمعت عمرو بن عبيد
يقرا فيومئذ لا يسال عن ذنبه انس ولا جان فظننته لحن حتى سمعت من العرب
دابة وشابة انتهى **و** يمكن تاويل هذه النسخة بان المشبه في ولا الضالين في ما
ما المتن ليس ابدال الهمزة الساكنة الفا بل ما هو مترتب عليه ولا بد منه وهو ابدال
الالف بعد ذلك همزة الا ترى الى قوله ولكن لم يحرك الالف فيهن اي في المراة والكماة
ولم ترا فانه يشعر بتحريكها فيما سبق وهو يقدر ام وكانه لم يذكر ذلك اعتمادا على
فهم الطالب **و** هو يقع في بعض النسخ بعد قوله ثم ابدلت الهمزة الساكنة الفا
ثم الالف همزة متحركة لالتقا الساكنين وكانت الحركة فتحة اتباعا لفتحة الراء
كما في ولا الضالين في من همز وكذلك القول في المراة والكماة وقوله كان لم ترا
ولكن لم يحرك الالف فيهن لعدم التقا الساكنين وهذا البعض ظاهر ثم منه ما
يقع فيه بعد هذا ثم الالف همزة متحركة لالتقا الساكنين وهو تتميم لقول ابي الفتح
ومنه ما لا يقع فيه ذلك التقا لذكره في تخريج المصنف **و في** الشرح تعبيره باقيس
يقتضي ان مذهب ابا الفتح وابي علي جار بان على القياس ولا شك في تخريجهما بالقياس
بل ولا في تخريج المصنف الذي ادعى انه اقيس سوا نقل الحركة الى الساكن قبلها
يحتمل ان نقال ان حركة الحا من الم نشرح اتباع اما لحركة الراء التي قبلها او لحركة اللام
التي بعدها وان حركة من لم يقدر اتباع لحركة الدال التي قبلها او الهمزة التي بعدها انتهى
قوله اذا كان معنى قول المصنف واقيس من تخريجها واولى من تخريجها لم يرد
عليه ما اعترض به **قوله** ثم الالف همزة متحركة لالتقا الساكنين وكانت الحركة
فتحة اتباعا لفتحة الراء هذا يقع في اكثر ولا بد منه لانه من تمام قول ابي الفتح وتمام
ولو انه اولى من تخريجها **قوله** فراك ولم الى اخره الامراء السك والمرا الجدال
قوله فاصبحت مغناها قفارا الى اخره المغاني بالمعجمة جمع مغنى وهو الموضع الذي
كان به اهله **و** القفار جمع قفر وهو المفازة لا نبات فيها والا الرسوم جمع
رسم وهو ما كان من اثار الديار لاصقا بالارض **قوله** طبنت فصيرا اذا عنا ففي
الى اخره فصيرا حال من النائب عن الفاعل ودا عنا مفعول ثان لطبنت وضمير تلته
للعنا ودارجا مفعول لمحذوف مفسرا بالمذكور وعمرو واهب حال من فاعله

يعني انه في حال تقرع كان متعففا فلما عز ذلك بطنه ذاعنا وانه حين صار غنيا يعطي
كل راج لغيته ما يرجو **قوله** احدها انها لا تقترن بالفا شرط الرضي واحتمت لما
ايضا لعموم دخولها اذ اداة الشرط فلا تقل لما لم يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان
لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرف اوليشبهه وبقوله
وفي الشرح يريد لتشبه الحرف المقترن بحرف النفي **قوله** الثاني ان من فيهما استمر النفي
الى الحال اي حال المتكلم وهذا مراد من قال انها لاستغراق النفي وامتداده **قال الرضي**
ومنع الاندلسي من معنى الاستغراق فيها وقال هي مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه
والظاهر هو الاستغراق كما ذهب اليه النحاة واما لم فيجوز انقطاع نفيها دون الحال
نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم **قوله** ومثل ابن مالك للنفي المنقطع بقوله
وكنت اذ كنت الهي وحدك لم يك شي يا الهي قبلك وتبعه ابنه في ما كتب على التسهيل
وذلك وهم قلد فيه جعل ابن مالك النفي في هذا البيت منقطع وذلك لوجود اشيا
لا تحصى قبل زمن التكلم بهذا النفي ووهم المصنف لان المنفي في البيت وجود شي
مقيد بالقبلية عليه تعالى وهذا النفي لا ينقطع بوجود شي بعد ذلك هكذا كتبت
على هذا المحل بمرات منقولا عن المصنف وجعل الناظم وابنه من النفي المنقطع
هذا البيت خطا وانما ذلك لو كان في الشعر لم يكن شي يا الهي بعدك عنه الصادقة
اذ يتعذر ان يكون لقديم لم يكن شي قبلك ثم كان شي قبلك **و** اعترض بان هذا لا
يلزم اذ لا تاخذ حدوث ذلك الشي مقيدا بالقبلية بل مطلقا اي لم يكن شي يا الهي
قبلك ثم كان بعد ذلك عن الشيخ سراج الدين البلقيني والصواب ما قاله ابن مالك
لان القبلية محاله في حق الله عز وجل فتعين المعية فالمعنى لم يكن شي معك
قبل خلق العالم ثم وجد العالم انتهى والبيت لعبد الله ابن عبد الاعلى ابن ابي عمرو
القرشي كان يدعو بهما في اموره **قوله** والامتداد النفي بعدها لم يجز اقتران الفا
بحرف التعقيب بخلاف لم تقول قمت فلم تقم لان معناه وما قمت عقيب قيامي ولا يجوز
قمت فلما تقم لان معناه ما قمت الا الان **في** الشرح لم يظهر لي كون امتناع
قمت لم ترتبا على امتداد النفي بعد لما اذ لا مانع ان يكون قيام المخاطب منفيا بعقب
قيام المتكلم واستمر نفيه الى حالة التكلم **واقول** ظهر لنا نحو ذلك من فضل الله تعالى
وبيانه ان في الدلالة على كون شي عقب اخر دلالة على حصول ذلك الشي بعد ان
لم يكن فاذا جعل النفي عقب شي كان ذلك النفي غير ممتد في ذلك الشي فكان بين
التعقيب والامتداد تناف في الجملة وفي بعض الصور فمنعوا من اجتماع كلمتيهما
كما منعوا من دخول علامة الاستقبال على الجملة المصدرة بمضارع مثبت اذا
وقعت حالا للتنافي بين الحال والاستقبال ومعلوم انه لا تنافي بين الحال بهذا المعنى
وبين الاستقبال وانما التنافي بينهما من جهة اخرى كلفظ الحال فليتامل **قوله** وعلة
هذه الاحكام كلها ان لم لنفي فعل ولما النفي قد فعل يعني بالاحكام الامور الخمسة
التي فارقت بها لما لم وبيان هذه العلة في الاول ان فعل يكون شرطا فكذلك

جهة

بعنه

بعنه وهو لم يفعل وقد فعل لا يكون شرطا فكذلك نفيه وهو لما لا يفعل وفي الثاني
والثالث ان قد فعل اخبار عن الماضي المتصل القريب من الحال فنفيه كذلك وفعل
ليس كذلك فلا يكون نفيه كذلك وفي الرابع ان قد فعل يفيد التوقع فنفيه كذلك
وفعل لا يفيد فنفيه كذلك وفي الخامس ان قد يجوز حذف مدخولها فكذلك مدخول
لما **قوله** ويقال فيها حرف وجود لوجود وبعضهم يقول وجوب لوجوب **قال** بهاء الدين
السبكي في شرح التلخيص ولما حرف عند سيبويه يدل على ربط جملة باخرى ربط
السببية **وفي** الشرح وعلى هذا فاللام في قولهم حرف وجود لوجود لام التعليل
قوله ويكون جوابها فعلا ماضيا اتفاقا وجملة اسمية مقرونة باذا
الفجائية او بالفا عند ابن مالك **في** الشرح وقوع الاسمية المقرونة باذا الفجائية
متفق عليه وكان ينبغي ايراد المصنف الكلام على وجه يقتضي ان قيد الاتفاق راجع
لهذه وللفعلية الماضوية **قوله** وهو بمعنى سقط اذ قيل **في** الصحاح غير هذا وهو في
السقاي يعني وهيا اذا انخرق وانشق وفي السقاي وهي بالتسكين ووهية ايضا على
التصغير وهو خرق قليل وفي المثل خلي سبيل من وهى سقاوه ومن هريق في الفلاة
ماوه يضرب لمن لا يستقيم امره ووهى الحايط اذا ضعف وهم بالسقوط انتهى **و** الجواب
ان قول المصنف بمعنى سقط لا يقتضي ان يكون موضوعا له ولا انه مجاز مشهور والصحاح
انما يبين المعاني التي هي كذلك **في** الشرح ابدا ما نقل عن القاموس وهى الرجل حمق وسقط
وكان حق وهى ان يكتب بالياء لانه فعل ثلاثي من ذوات الياء لا لكنه بالالف لاجل الالغاز **قوله**
قالت له بالله يا ذا البردين اي اخرج عنثت لغين معجمة مفتوحة مكسورة فمثلثة
ساكنة فتاة للخطاب **قوله في** القاموس الغنث اذ يشرب ثم يتنفس وفعله لعلم انتهى
قال ابن سيده الشيباني الغنث هناك كناية عن الجماع **قوله** وامم المركبة من كلمات كما
تقدم في وان كلا لما ليوفينهم **في** الشرح للمصنف كون لما في هذه الاية مركبة من كلمات
اصلا **قوله** فلما كثرت الميمات حذفت الاولى الشرح كيف يتاتي هذا التعليل مع ان قوله
تعالى قيل يا نوح اهبط بسلام منا وبركات عليك وعلى امم ممن معك فقد اجتمعت فيه
ثمان ميمات اذ في **قال** اهتموا المليجين وهذا من الغريب ان يتكرر امثاله ولا تقطن الذهن
كذلك ولا يحسن اللسان منه تنقطع ولا السمع ينبو وايان اجتماع ثمان ميمات ان
في امم ميمين وتنوين قلب ميما للالاقانه ميم من وميم من ولونها قلبت ميما للالاقانها
ميم من وهذه النون قلبت ميم للالاقانها ميما مع قلة الثمانية **قوله** واذا كان فعلا فيه
لا كتب بالتا وهذا الامالة من قاعدة الامالة **في** الشرح رسم المصحف سنة متبعة
فكم فيه من اشيا خارجة عن قياس رسم الخط والامالة في التلاوة متعلقات بالرواية
فلعل القاري لم يروها الا غير ممالة فلم يمش شي من هذين الوجهين **واقول** الامالة ونحوها
لم تنقلها بالتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم وانما هو من اختيارات القرى ذكر ذلك
ابن الحاجب في اصوله **قوله** وفي تقديره نظر ووجه النظر ان هذا الدال على المحذوف سابق
عليه بكثير مع ان هذا المحذوف المقدر ليس من لفظ هذا الذي قيل انه دال عليه **قوله**

الدين
ثنية
الالغاز
فنون

الثاني ان منفي لما متوقع الثبوت كما قدمنا والا فهاهنا غير متوقع الثبوت في الشرح لا نسلم
ان منفي لما متوقع الثبوت دايما بل قد لا يكون ذلك نحو ندم ابليس ولا ينفعه الندم وقد صرح
الرضي بان توقع الثبوت في منفيها غالب لا لازم سلمنا انه لازم لكن لا نسلم انما قاله ابن
الحاجب ليس بمتوقع الثبوت فان الكفار يتوقعونه ولا يشترط في توقع الثبوت ان يكون
من المتكلم ايضا اسيا بل بناء على ان غيره متوقع لثبوته لما تقول المأذن قد قامت الصلاه
لقوم ينتظرون الصلاة ويتوقعون قيامها قوله واما قراءة النحويين هما ابو عمرو ابن
العلا البصري لحد الايمة من نحاة البصرة وابو الحسن علي بن حمزة الكسايي امام نحاة الكوفة
لن لن قوله لان المعروف انما هو ابدال النون الفا لا العكس في الشرح العلة خاصة
بلن والدعوى عامة لها ولم واقول ليس هذا علة لمجموع الدعوى وانما هو علة لبعضها المقصود
منها وهو ان لن ليس اصلها لا ان انه هي المقصودة بالكلام هنا ولعرف منه علة البعض الاخر
وهو ان لم ليس اصلها لا وتلك العلة هي ان ابدال الالف منها ليس بمعروف قوله بدليل
جواز تقديم معمولها عليها نحو زيدا لن اضرب هذا دليل على نفي ان يكون اصل لن لا ان وفي
الشرح لا ينتهض هذا دليلا اذ لا مانع من ان تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا
اذ هو وضع مستانف فلهذا يجاب ايضا عن قوله ولان الموصول وصلته مفرد انتهى قوله
اقول ظاهر القول بان الهمزة حذفت للتخفيف والالف لالتقاء الساكنين مع قوله المبرد لن
وما بعدها مبتدا حذف خبره يقتضي انه لم يعرض بالتركيب وضع مستانف قوله
وقول المبرد انه مبتدا حذف خبره اي لا الفعل واقع مردود بانه لم ينطق به مع
انه لم يسد شي مسده في الشرح قوله لم ينطق به ليس مقتضيا لامتناع تقديره فكل
لفظ واجب الحذف كذلك يقدر ولا ينطق به وانما يرد عليه كونه حذفا واجبا
بدون ساد مسده واقول الرد على المبرد انما هو مجموع الامرين لا بكل واحد
منهما قوله قيل ولو كانت للتابيد لم تقيد منفيها باليوم في فلن اكلم اليوم انسيا
للقايل ايضا التابيد ان يقول انما قولك ذلك عند اطلاق منفيها وخلو المقام
عن قيد ايضا قوله ولكان ذكر الابد في ولن يتمنوه ابدا تكرارا والاصل عدمه له
قايل ان يقول ليس هذا تكرارا باللفظ وهو ظاهر ولا بالمرادف لان ابدا لا يرادف لن
لان الاسم لا يرادف الحرف كما تقرر في غير هذا الموضع ولان التابيد في نفس معنى ابدا
وجزء معنى لن وانما هو لتصريح ودلالة بالمطابقة على ما يفهم بالتضمن وله هنا فايدة
وهي دفع ما يتوهم من لن لمجرد النفي بناء على استبعاد نفي تمني الموت منهم على جهة التابيد
قوله لن تزالوا كذلك هذا البيت من بحر الخفيف واخر صدره اللام الساكنة في
البيت زلت وفي الشرح وقد يقال لا يقوم بهذا حجة لاحتمال ان تكون لن تزالوا لو كان خبرا
لكان لنفي الاستقبال ولا معنى هنا له قوله لم يعقم عن مثلهم منجبة للنجبة بالميم المضمومة
والنون الساكنة والجيم المكسورة لعدها با موحدة المراة التي اتت بولد نجيب والمحمقة
وهي التي اتت بولد احمق قوله ولن يحل للعينين بعدك منظر يحل بفتح اللام من
حلية المراة في عيني بالكسر يحلي واما حلي الشي في فمي فمضارعه يحلوا قوله في الصحاح قال
حلي

حلي فلان بعيني بالكسر وفي عيني وبصدري وفي صدري يحلي حلاوة اذا
اعجبك وحلي في فمي بالفتح قال ابن مالك في حديث عبد الله بن عمر الذي في الصحيح وقول
الملايكة لن ترع ان ترع فيه اشكال لان الايجب انتصاب الفعل بعدها وقد وليها
في هذا الكلام بصورة المجزوم والوجه فيه ان يكون سكن عين ترع للوقف ثم شبهه
بسكون المجزوم فحذف الالف قبله كما تحذف قبل سكون المجزوم ثم اجرى الوصل
مجرى الوقف ويجوز ان تكون السكون سكون جزم على لغة من يجزم بلن وهي لغة حكاها
الكسايي ليت قوله فيا ليت الشباب الى اخره في الصحاح الشباب جمع شاب
وكذلك الشبان والشباب ايضا الحداثة وكذلك الشبيبة وهو خلاف الشيب تقول
شب الغلام يشب بالكسر شبابا وقد تقدم ان في ليت الصبا الشباب كون الحيوان
في زمان تكون حرارته الغريزية فيه مشبوبة اي قوية مشتعلة قوله في الصحاح قال في الصحاح
الشيب والمشيب واحد قال الاصمعي الشيب بياض الشعر والمشيب دخول الرجل في
حد الشيب من الرجال قوله بالممكن قليلا في المطول ويجب ان لا يكون التمني لتوقع وطماعية
اي في وقوعه والا صار ترجيا قوله لا تكونن الا ليس تقدير الخبر في البيت الاول يكون ليصبر ردا جعا
خبر كان وقوله لعدم لزوم ان اولو الشرطيتين تعليل لهذا النفي وفيه نظر لان لعدم ان
اولو الشرطيتين ليس شرط لحذف كان واقع خبرها وانما هو شرط لكثرته ولا محذور
في كون هذا البيت من القليل قوله ولكنه احتمال مرجوح لان حذف العايد المرفوع بالابتدا
في صلة غير اي مع عدم طول الصلة قليل في الشرح لا نسلم عدم طول الصلة هنا بل هي طويلة
بالصفة وقد صرح المصنف بمثله في فصل ما من حرف الميم في قول امرء القيس ولا سيما يوم
بدارة جلجل لعل قوله وزعم يونس ان ذلك لغة لبعض العرب وحكى لعل اباك منطلقا
وتاويله عندنا على اضمار يوجد وعند الكسايي على اضمار يكون في الشرح اذا ثبت ان بعض
العرب ينصب بها الجزئين كما نقله يونس وتكلم العربي الذي من لغته ذلك بمثل لعل اباك
منطلقا فكيف يأول كلامه على الحذف لجواز ان سمع مثل ذلك ممن لغته نصب الاسم ورفع الخبر
حسن التاويل واقول في كلام المصنف ما يشعر بان ذلك لم يثبت الا ان لفظ زعم يستعمل في
الذي لم يستند الى وثوق وايضا اعتمادا ليونس في كون ذلك لغة لبعض العرب لعل اباك منطلقا
وهو لا يقتضي ان لغته نصب الجزئين لجواز ان يكون ذلك على التاكيد المذكور قوله وقد روي
ان عقيلا يخفضون بها المبتدا عقيلا بضم المهملة وفتح القاف وتقدم ذلك في اللام على عل
المشددة باللام قوله لعل ابا المغوار منك قريب هذا عجز بيت صدره فقلت ادع
اخرى وارفع الصوت مرة وهو من قول كعب الغنوي في رثا اخيه وقبله وداع دعا يا
من يجيب الى الندا فلم يستجبه عند ذلك مجيب ولعا الاستجابة بمعنى اجابة وقيل التقدير
فلم يستجب دعاه على حذف مضاف وفعل الاستجابة به يتعدى الى الدعا بنفسه قوله
ومن فتح فيه وعلى من لعوي لما المال لزيد بالفتح اعني بفتح لام الجر الداخلة على الاسم الظاهر وهذا
تكلف كثير ولم يثبت تخفيف لعل وايضا انها لا تعمل في ضمير الشان وان فتح لام الجر مع الاسم الظاهر
شاذ وقيل يجوز ان يكون لعا في البيت هي التي يقال للعاثر بالام للجر والكلام جملة تامة

بنفسها والموصوف محذوف تقديره فرح او شبهه وهذا بعيد ايضا وقيل اراد الحكاية كذا
في الحواشي الهواني قوله وقولك رب رجل قولك مرفوع عطفا على محل لولاي وكذا قوله من
وقوله وجيران لنا كانوا كرام • وهذا عجز بيت لامرء صدره • فكيف اذا مررت بدار قوم
ووجه المماثلة بين مجرور لعل وبينه على قول سيبويه ان كان زايدة وقول الجمهور انا الزايد
لا يعمل هو ان كلا من مجرور لعل والضمير بعد كان في محل رفع على الابتدا قوله فقيل الاصل هم
لنا يعني بتقديم المبتدا على الخبر ثم قدم الخبر على المبتدا قوله ثم وصل الضمير بكان الزايدة اصلا
حا للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل الى جانب الفعل في الشرح القاعدة المقررة ان
الضمير لا يتصل الا بعامله وكان الزايدة غير عاملة فكيف اتصل بها فالاعتذار باصلاح اللفظ
نشا منه فساد هذه القاعدة واقول الاعتذار عن خروج فرد من قاعدة انما ينشا منه اصلاح
تلك القاعدة وتتميمها لا افسادها ثم في الشرح ووقوع المرفوع المنفصل الى جانب الفعل لا
يضر اذا كان لغرض كما في قولك انما قام انتم فلو اتى هنا بالمنفصل الى جانب كان الزايدة لغرض
التنبيه على زيادتها وانها غير عامله لكان مستقيما واقول لا يبعد ان يكون الغرض الذي استعمل
اللفظ لاجله معتبرا عند العرب وذلك انما هو معلوم عنهم في نحو انما قام انتم لافادة الحصر
لا في كان هم لافادة التنبيه على زيادة كان قوله وقيل بل هو معمول لكانه بالحقيقة ليس
هذا عطفا على قيل السابق حتى يكون تفريعا على ان كان الزايدة لا تعمل شيا وانما هو
عطف على صدر الكلام بيان لقوله مباين لما يفهم منه وهو ان الضمير ليس بمعمول
لكان في البيت الاتي انه فرع على هذا قولين بالفا كما فرع على صدر الكلام قولين
بها قوله لعلنا اضات لك النار الحمار المقيدا هذا بعض بيت وهو اعز نظرا اعبد
قيس لعلنا اما تلك النار الحمار المقيدا وسيذكره المصنف بتمامه قريبا وفي بعض
شروح المفصل اذ عرض هذا الشاعر هجا عبد قيس بانه يفجر بالحمار المقيدا
واضاف استعمل لازما ومتعديا كما في البيت قوله وفيها عشر لغات مشهورة في التسهيل
وهي • لعل • وعل • ولعن • وعن • ولان • ورعن • بالمعجمة • ولغن بالمعجمة • ولعلت وفي الجنى
الداني وفي لعل اثنا عشرة لغة فذكر هذه الالفاظ • وذكر رعن ورعل • وغن بالمعجمة
قال فاختلف في الغين المعجمة في تلك اللغات الثلاث فقيل بدل من المهملة وقيل ليست بدلا
منها قال صاحب وصف المباني وهو اظهر لقلة وجود الغين بدلا من العين قوله احدها
التوقع وهو ترجي المحبوب والاشفاق من المكروه في حاشية التفتازاني لعل موضوع لتوقع
محبوب وهو الترجي او مكروه وهو الاشفاق والتوقع على الوجهين قد يكون من المتكلم
وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال قوله وقول
فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات انما قاله جهلا او مخرقة وافكا في الكشاف
قيل الصرح البنا الظاهر الذي لا يخفى على الناظر وان بعد اشتقوه من صرح الشي
اذا ظهر واسباب السموات طرقها وابوابها وما يودي اليها وكل ما اداك
الى شي فهو سبب اليه كالرشا ونحوه وفي تفسير البيضاوي ولعله اراد ان
يبني له رصدا في موضع عال يرصد فيه احوال الكواكب التي هي اسباب سماوية
تدل

تدل على الحوادث الارضية فيرى هل فيها ما يدل على ارسال الله تعالى اياه وان يرى فساد
قول موسى بان اخباره عن اله السما يتوقف على اطلاعه ووصوله اليه وذلك لا يتاتى الا
بالصعود الى السما وهو ما لا يقوى عليه الانسان وذلك لجهله بالله وكيفية استنبائه
انتهى وفي الصحاح واما المخرقة فكلمة مولدة وفي القاموس الاختراق الاختلاق من
قوله والثاني التعليل اثبته جماعة منهم الاخفش والكسائي وحملوا عليه فقولا له
قولا لينا لعله يتذكر او يخشى ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجا ويصرفه للمخاطبين اي اذهبا
على رجائكما في الكشاف عند قوله تعالى لعلكم تتقون ولعل للترجي وللاشفاق تقول
لعل زيدا يكرمني ولعله يهينني قال الله تعالى لعله يتذكر او يخشى لعل الساعة قريب
الا ترى الى قوله تعالى والذين امنوا مشفقون منها وقد جاءت على سبيل الاطماع في مواضع
من القران ولكن لانه اطماع من كريم رحيم اذا اطمع فعل ما لا يطمع فيه لا محالة يجري اطماعه
مجرى وعده المحتوم وفاوه به قال من قال ان لعل بمعنى كي ولعل لا تكون بمعنى كي
ولكن الحقيقة ما القيت عليك وايضا ديدن الملوك ان يقتصروا في مواعيدهم التي يوطنون
انفسهم على انجازها على ان يقولوا عسى ولعل ونحوهما فعلى مثله كلام مالك الملك ذكر
على طريق الاطماع دون التحقيق لئلا يتكل العباد كقوله توبوا الى الله توبة نصوحا عسى
ربكم ان يكفر عنكم سياتكم ويدخلكم جنات تجري من تحتها الانهار فان قلت فلعل التي
في الاية ما معناها قلت ليست مما ذكرناه في شي لان قوله خلقكم لعلكم تتقون
لا يجوز ان يحمل على رجا الله تقواهم لان الرجا لا يجوز على عالم الغيب والشهادة وحمله على ان
يخلقهم راجين للتقوى ليس بسديد ايضا ولكن لعل الواقعة في الاية موقع المجاز لا
الحقيقة لان الله تعالى خلق عباده وركب فيهم العقول وازاح العلة من اقدارهم وتمكينهم وهداهم
النجدين ووضع في ايديهم زمام الاختيار وفي حاشية التفتازاني ضبط هذا الكلام ان لعل
موضوع لتوقع محبوب وهو الترجي او مكروه وهو الاشفاق والتوقع على الوجهين قد يكون
من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال وقد
ورد لعل في القران للاطماع اي الايقاع في الطمع اما لانه كلام الكريم الذي لا يطمع الا فيما يعطيه
وجزمه بحصول المطموع فيه او لانه كلام العظيم الذي يناسبه الاقتصار في المواعيد المقطوع
بانجازها على التكلم بكلمة لعل وعسى كما هو داب الملوك والعظما ولان فيه الايما الى انه
لا ينبغي ان يتكل العباد فيتركوا الاجتهاد في العبادة والحاصل ان لعل في مثل هذه
المواضع للاطماع مع التحقق والتعبير عن التحقيق بطريق الاطماع اما للدلالة
على انه لا خلف في اطماع الكرما او ليكون على داب كلام العظما او لتنبيه العباد وبالجملة
فلما كان ما بعد لعل الاطماعية قطعي الحصول وما قبلها مما يناسب ان يعلل به ذلك الحصول جعلت
تكون ما بعدها بمنزلة الغرض لما قبلها زعم ابن الانباري وجماعة من ايمة العربية ان لعل قد تكون
بمعنى كي حتى حملوا عليه كل صورة امتنع فيها الترجي سوا كانت اطماعا مثل لعلكم تفلحون
او لا مثل لعلكم تشكرون ولعلكم تتقون ورد المصنف يعني صاحب الكشاف بان جمهور
ايمة اللغة اقتصروا في بيان معناها الحقيقي على الترجي والاشفاق وبان عدم ملوحها

لمجرد معنى العلية والغرضية مما وقع عليه الاتفاق الا ترى انك تقول دخلت على المريض لكي
اعوده ولا يصح لعل وقوله ليست مما ذكرناه في شي يعني ليست للاشفاق وهو ظاهر
ولا للترجي اما من جهة الخالق فلاستحالة واما من جهة المخلوقين فلانهم لم يكونوا حال الخلق
عالمين بالتقوي حتى يرجوها ولا للاطماع لانه انما يكون فيما يتوقعه المخاطب ويرغب فيه
ولا يناله للامر جهة المتكلم والتقوي بالعكس ولكنها استعيرت من معنى الترجي لحالة
لشبيهة به استعارة تبعية فالمشبه المحذوف المستعارة له هي مع ارادة التقوي منهم
فان قيل لم لا يجوز ان تكون لعل على اصل الترجي متعلقا باعبدوا اي اعبدوا راجين
ان تصلوا الى اقصى غاية العبادة لو متدرا ارحالهم التقوي فيكون المتقدير من الله خالق الخلق
والرجا من العباد ولو لعبر حتى كقوله تعالى وبشرناه باسحاق نبيا مقدرا نبوته قلنا اما الاول
فانه لا وجه لتعليقه عن الاقرب بالابعد وتوسطه بين الصلة وحالها فان الذي جعل لكم
الارض فراشا موصول بربكم صفة او مدحا منصوبا بالحال التشرا ومرفوعا فيكون بمنزلة ان تقول
اعبد ربك الخالق راجيا منه لخالق التقوي وفيه من البعد ما لا يخفى الرازق بتوسط الحال من فاعل
اعبدين وصفي المعمول على ان تقييد العبادة برجا التقوي ليس له كبير معنا واي المناسبة
تقييدها بالتقوي واقرانها او برجا ثواب التقوي وفيه من البعد ما لا يخفى اما الثاني
فلان المقدر والمنوي حال الخلق هو التقوي لا رجاؤها الا ترى الى قوله تعالى وما خلقت
الجن والانس الا ليعبدون ولو سلم فكلاهما مجاز والاستعارة اكثر وافصح فلا يكون
العدول عنها سيما مع تكلف وتعسف سديدا وان كان لها وجه جواز قوله في الحاشية
فان قيل عند اصحابنا لا يصح تفسير لعل بمعنى الارادة لاستلزامها وقوع المراد ولا
بالتعليل عند من ينفي تعليل فعل الله تعالى بالغرض فما تصنعون بلعل الواقعة في
كلام الله تعالى عند امتناع حملها على ترجي العباد قلنا يحملونها للطلب وهو لا
يستلزم وقوع المطلوب على ما تقرر في علم الكلام من ان الطلب غير الارادة على ان
منع التعليل بالغرض لعائد الى العباد لا يبعد حد المخالفة كثيرا من النصوص انتهى
قوله ولهذا علق بها الفعل في الحبي الوالي وذكر الشيخ ابو حيان انه ظهر له ان لعل
من المعلقات لافعال القلوب ومنه وما يدريك لعل الساعة تكون قريبا وما يدريك
لعله يزكي قال ثم وقفت لابي علي القاموس على شي من هذا قوله وفي الاية بحث
شيجي سيجي يعني في الباب الرابع في الكلام العطف وفي الباب الخامس في المثال
الرابع من الجهة الرابعة قوله لعلك لو ما ان تلم ملمة ؛ هذا صدر بيت عجزه ؛ عليك
من اللابد عنك احدعا ؛ و الم نزل الملمة النازلة من نوازل الدهر و الجدع بالجيم
والدال المهملة الساكنة قطع الانف او غيره من الاطراف تقول منه جدعته فهو اجدع
بين الجدع والانثى جدعا وضبطه بعضهم بالخا المعجمة والزامي للخزع فتحتين وهو
الضعف وماضيه خزع بالكسر قوله فقولا لها قولا رفيقا الى اخره رفيقا بالفا
من الرفق وفي بعض النسخ بالقاف من الرقه وفي الصحاح والزفير اول صوت الحمار
والشهيق اخره لان الزفير ادخال النفس والشهيق اخراجه قد رمز بزفر والاسم

الزفرة

الزفرة و العويل الرفع الصوت بالبكا يقال اعول اعوالا والاسم العويل قوله بدالي
اجرم لعدم الكلام عليه في ادا قوله وبدلت قرحا الى اخره هذا البيت لامرئ القيس
وكان يقال له ذو القروح وهي جراحات يخرج في الجسد كالدمامل وذلك ان اباه
حجر الكندي كان يطرده لاجل عشقه عنيزه ولتشبيبه بها في اشعاره فلما قتل النود
حجر الى امرئ القيس على نفسه ان لا ياكل لحما ولا يشرب خمرا حتى ياخذ بثاراحته
فخرج الى قيصر مستصرخا به على المنذر فاكرمه وانزله فعشقته ابنة قيصر فكان
يا تيها وكان الطماح ابن قيس الاسدي الشاعر عند قيصر فوشى به الى قيصر فطلبه
فهرب فادركه الطلب عند انقرة او دونها قال الجوهري وانقره موضع فيه
قلعة الروم وكان مع الرسول حلة مسمومة فالبسه اياها فتقرح لحمه ومات
واذا ميا تقدم للبيم وفي بعض النسخ ذايما و المنايا جمع منيه وهي الموت والابوس
جمع بوس وهي الشدة وفي الشرح فان قلت لعل تختص بالممكن وتحول المنية شرع
بحيث لا يقع بممكن قلت جعله في لقوة طمعه من قبيل ممكن قوله ولا فرق على هذا بين ‏ليس
كون الماضي معمولا لها او معمولا لما في حيزها يعني ان هذا التفصيل الذي ذكر لعدم دخول
لعل على الماضي لا يفترق الحال فيه بين ان يكون الماضي معمولا للعل بان يكون خبرها
نحو لعل الله اطلع ولا بين ان يكون الماضي غير معمول لها واقعا بعدها نحو لعل يا
اضات بقول المصنف او معمولا لما في حيزها ليس على ما ينبغي والصواب او في
حيزها قوله فليت كفافا الى اخره في الشرح ثبت في ما رايته من نسخ هذا الكتاب
من توكي باثبات اليا خطا وهو اما ان يكون مبنيا على انه منصوب ووقف عليه
بالسكون للضرورة واما ان يكون مبنيا على انه مرفوع والوقف عليه باليا كما في الوقف
على قاضي المرفوع نحو هذا قاضي باثبات اليا وكذا لو كان مجرورا قوله فخبره
اما محذوف تقديره كفافا في الشرح لا حاجة الى هذا التقدير فان كفافا يصح كونه
خبرا عنهما اذ هو مصدر صالح للاخبار به عن الاثنين وغيرهما قوله وعلى هذا
جاز ان يتعلق عن بكفافا المذكور وفي جعل المصنف من توكي فاعلا لتوكي نظر اذ
لا وجه حينئذ لرفع الما وجوابه ان هذا على نصب الما لا على رفعه قوله واما
من لو هذا معطوف على اما محذوف قوله ويروي بالنصب عطف على يروي بالرفع
قوله ومن لو على الوجهين مرفوع احد الوجهين نصب شرك على انه اسم ليت
محذوفة والثاني نصبه على العطف على اسم ليت قوله واذ علقته بكفافا فاما محذوفا
على وجه من ذكره فلا اشكال ذلك الوجه هو ان شرك بالرفع معطوف على خبرك
وخبره محذوف تقديره كفافا لكن قوله مشددة النون حرف ينصب الاسم ويرفع ‏بمعنى لكن
الخبر في الشرح لا يحسن رفع مشددة على انه خبر لكن اذ ليس المعنى عليه ولا
يحسن نصبه على ان يكون حالا من الضمير المستتر في ينصب لانه يلزم عليه تقديم
معمول الصفة على الموصوف وايضا فالضمير مذكر والظاهر ان يكون حالا على تقدير
مضاف اي يفسر لكن في حال كونها مشددة النون حرف ينصب الاسم وترفع الخبر

وقد اختار المصنف تخريج النصب في قولهم الدليل لغة المرشد والاعراب لغة البيان
على مثل هذا الوجه فقال الظاهر ان يكون ذلك على الحال بتقدير مضاف في الاول
ومضافين في الثاني والاصل لغة الاعراب موضوع اهل اللغة اهل او موضوع
اصل الاصطلاح ثم حذف المتضايفان على حد حذفهما في قوله تعالى فقبضت قبضة الاصطلاح
من اثر الرسول ولما انيب الثالث عن ما هو الحال في الحقيقة التزم تنكيره لنيابته عن
لازم التنكير كما في قولهم قضية ولا ابا حسن لها والاصل ولا مثل لا اي الحسن
لها فلما انيب ابو الحسن عن مثل جرد من اداة التعريف ولك ان تقول الاصل موضوع اللغة
او موضوع الاصطلاح على نسبة الوضع الى اللغة والاصطلاح مجازا وحينئذ فلا يكون
فيه الا حذف مضاف واحد ونظير قول العرب كلمته فاه الى في اشتر اسوة
من الزنبور فاذا هو اياها على تاويل ابن الحاجب فانه اعرب اياها حالا على ان الاصل
فاذا هو موجود مثلها فحذف الخبر كما حذف الخبر في خرجت فاذا الاسد ثم حذف
المضاف وهو مثل وقام المضاف اليه مقامه فتحول الضمير المجرور منصوبا انتهى
وللمصنف تعليق مستقل على قولهم الدليل لغة ذكر فيه اربعة اوجه اخر قوله
وفسر بان ينسب لما بعدها حكما مخالفا لحكم لما قبلها في المشروح قد يستشكل
بان الغرض من الاستدراك حاصل بدون هذا الحرف اذ متى نسب هذا الحكم المخالف
للحكم المتقدم وجد مقصود الاستدراك حاصل بدون هذا الحرف فاذا لا فائدة
لهذا الحرف جوابه ان فائدة الاتيان به الاعلام من اول الامر بان ما ياتي بعده من
الحكم مخالفا لما قبله فاذا ذكر الحكم استفيد مخالفته لما تقدم من جوهر اللفظ تفصيلا
وافاد الحرف المخالفة في ابتدا الامر اجمالا قوله وكذلك لا بد ان تتوسطها كلام
مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكن لكنه متحرك او ضد له نحو ما هو ابيض لكنه
اسود اعلم ان النقيض هو الكلام الخبري المخالف لخبر اخر في النسبة الايجابية
او السلبية فقط نحو زيد قايم زيد ليس بقايم والضدان هما المعنيان اللذان يمتنع
اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة كالسواد والبياض والحركة والسكون في
الصدين الحقيقيين وكالاسود والابيض والمتحرك والساكن في الضدين المتاولين
والمثلان هما المعنيان اللذان يمكن اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة كالكلام
والقيام والشرب واذا تقرر هذا علم ان قولنا لكنه متحرك ليس بناقض لقولنا ما هذا والبياض
ساكن المصرح الان لقال انه مناقض بالمعنى اللغوي وهو مراد المصنف قوله ضم الى
صاحب البسيط هو ابن الربيع السبتي قوله وقال الفرا اصلها لكن ان فطرحت
الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين في الشرح طرح الهمزة للتخفيف وحذف النون
الساكنة الملاقاة ساكن كلاهما غير مقيس فلو ادعى ان الهمزة نقلت حركتها الى النون تقليلا
الساكنة قبلها ثم حذفت النون لاجتماع الامثال لكان فيه تقليل لمخالفة القياس
واقول هذا وان كان فيه تقليل لمخالفة القياس الا ان فيه زيادة في العمل وهو
نقل حركة الهمزة الى الساكن قبلها ومخالفة الاصل وهو نقل الحركة في كلمتين على سبيل

اللزوم

اللزوم وذلك مما لا نظير له والذي يحسم هذه المادة ادعاء قياس طرح الهمزة للتخفيف وحذف
النون للملاقاة ساكن الهمزة انما هو في التركيب بعد الوضع وما نحن فيه تركيب قبله وانما اختار
انحذف نون لكن لا لالتقاء ساكنين لوجود حذف نون لاكن كذلك كما في البيت الذي ذكره
قوله فلو كنت ضبيا الي الحرم ضبيا اي من بني ضبة والزنجي بكسر الزاي وفتحها واحد
الزنج بكسرا وفتحا والزنج جيل من السودان في المثل رجع مشفر وهو من البعير كالجحفلة
من الفرس في المطول واللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان
يكون مجازا مرسلا باعتبارين نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر
الابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد به اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن
على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل قوله ولكن من لا يلقى امرا الخ
الامر هنا بمعنى الشي وينوبه يصيبه والعدة بضم العين المهملة ما اعد للحوادث من مال
او سلاح والاعزل الذي لا سلاح معه قوله ولكنني من حبها لعميد و تقدم الكلام عليه نحو لكن
في اللام المزيدة لكن ساكنة النون قوله وخفيفة باصل الوضع في الشرح قدم انها تكون
مخففة من الثقيلة وانما تدخل على ذلك على الجملتين فانظر بماذا تتميز الخفيفة عن المخففة
اذا دخلت على الجملة قوله ان ابن ورقا الى اخره ورقا اسم رجل والبوادر جمع بادرة
وهي الحدة والوقايع هنا مع جمع وقيعة وهي القتال والحرب لونث لقال و وقعت بينهم حرب
قال الخليل وتصغيرها حريب بلا ها رواية عن العرب قال المازني لانه في الاصل مصدر وقال
المبرد الحرب قد تذكر قوله كلمة دالة على نفي الحال وتنفي غيرها بالقرينة نحو ليس خلق نحو ليس
الله مثله قال الرضي قال سيبويه وتبعه ابن السراج ليس للنفي مطلقا لقول ليس
خلق الله مثله في الماضي وقال تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم في المستقبل وجمهور
على انها للنفي الحال قال الاندلسي واحسن ليس بكون المولين نا قطل لان خبر ليس ان قيد
بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به انتهى قوله ما لغب الى اخره الضمير المجرور
عايد الى النبي صلى الله عليه وسلم والنائلات جمع نافلة وهي العطية التي لا تجب
و تغب بضم اوله وكسر المعجمة مضارع اغب من الغب بكسر المعجمة وهو ان ترد الابل
الما يوما وتدعه يوما في الصحاح واغبنا فلان اتانا غبا في الحديث اغبوا في عيادة
المريض واربعوا يقول غب يوما ودع يوما اودع يومين وعدا اليوم الثالث انتهى
ومعنى البيت ان عطايا النبي صلى الله عليه وسلم لا تاتي يوما وتنقطع يوما بل تاتي
بل تاتي كل يوم و النوال بفتح النون العطا والنايل مثله قوله وزنه فعل بالكسر
ثم التزم تخفيفه في الصحاح واصل ليس ليس بكسر اليا فسكنت استثقالا ولم تقلب الفا
لانها لا تتصرف من حيث استعملت بلفظ الماضي للحال في شرح الرضي واصل ليس ليس
كهاب علم فعلم والتزامهم تخفيفها بالاسكان وتركهم قلب يايها الفا كما هو القياس
لمخالفتها اخواتها في عدم التصرف قوله ولم تقدر فعل بالفتح لانه لم يخفف قال الرضي
ولا يجوز ان يكون مفتوح اليا اذ الفتحة لا تحذف في العين تخفيفا قوله الا في هبوا اي
اي حصنت هيوبته ماخوذ من الحصية قوله وزعم ابن السراج انه حرف بمنزلة ما وتابعه

الفارسي في الحلبيات وابن شقير وجماعة والصواب الاول بدليل لست ولستما ولسا
ولسوا ولستن قال الرضي سيبويه والاكثرون على انه فعل غير متصرف وقال
ابو علي في احد قوليه انه حرف اذ لو كان مخففا فعل كصيد في صيد لعادت حركة
العين الى اعند اتصال الضمير كصيدت و الجواب ان ذلك لمفارقته اخواته في عدم
التصرف قال اي ابو علي واما الحاق الضمير به في لسته ولستما فلتشبيهه بالفعل
لكونه على ثلاثة وبمعنى ما كان وكونه رافعا وناصبه قوله وان اسمها ضمير راجع
للبعض المفهوم مما تقدم في الشرح ولا يرد على هذا ما اورد على قاموا ما خلا فعند
من جعل الفاعل فيه ضميرا يعود الى البعض المفهوم مما سبق لان البعض هنا في سياق
النفي فيشمل كل بعض من القوم فيخص المقصود من الاستثناء بخلاف فيما خلا وشبهه واقول
فيما ذكرنا في حاشا هذا الايراد وبينا انه لا يراد هناك ايضا قوله وهذه المسئلة كانت
سبب قراءة سيبويه النحو عبر هذا وذلك انه قال يروى ان سيبويه قال لحماد بن سلمة
ما تقول في رجل رعف في الصلاة فقال له حماد لحنت يا سيبويه لا تقل رعفا انما هو رعف
في الفصيحة ورعف لغة غير فصيحة ولزم سيبويه الخليل فكان ذلك سبب براعته في صناعة
النحو انتهى وفي الشرح وما حكاه المصنف هو الظاهر لان رفع الاسم الذي بعده ان ينصب لما
يدرك من الغموض العين التي حمتها ان يفتح لا يدرك من النحو وانما يدرك بالنقل واقول
نطلق النحو على ما بينا ولذلك ايضا ومثل هذه الحكاية عن سيبويه ما رواه الخطيب في تاريخه
عن الفرا قال انما تعلم الكسائي العلم على كبر وكان سبب تعلمه انه مشى حتى اعيى ثم جلس
الى قوم فقال لهم ليستريح فقال قد عييت بالتشديد فقالوا له لا تجالسنا وانت تلحن
قال وكيف قالوا ان اردت من التعب فقل اعييت وان اردت من انقطاع الحيلة والتحير
في الامر فقل عييت مخففا فقام من فوره وسال عن من يعلم النحو فارشدوه الى معاذ فلزمه
حتى انفد ما عنده ثم خرج الى البصرة الى الخليل ابن احمد فقال له من اين اخذت علمك فقال
من اودية العرب من الحجاز ونجد وتهامة فخرج ورجع وقد انفد خمس عشرة قنينة من الحبر
في الكتابة سوى ما حفظه ولم يكن همه غير الخليل فوجد الخليل قد مات وجلس موضعه يونس
فجرت بينهما مسائل اقر له يونس فيها وصدره موضعه قوله تمت وادلج الناس في الصحاح
ادلج القوم اذا ساروا من اول الليل والاسم الدلج بالتحريك والدلجة والدلجة ايضا مثل برهة
من الدهر وبرهة فان ساروا من اخر الليل فقد ادلجوا بالتشديد والاسم الدلجة والدلجة قوله
واجيب بان المصدر في الاية والبيت نوعي على حذف الصفة اي الا ظنا ضعيفا والا اعتزازا
عظيما وفي المطول اي ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق
هاهنا للنوعية لا للتوكيد وهكذا يحمل التنكير على ما يفيد النوع كالتعظيم والتحقير والتكثير
ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا يتحل الاشكال الذي يورد على
هذا التركيب وهو ان المستثنى يتعين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن متحملا لغير الظن
حتى يخرج الظن من بينه وحينئذ لا حاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتاخير
اي ان نحن الا نظن ظنا ولا الى ما ذكره بعضهم من ان قولك ضربت زيدا مثلا يحتمل من حيث توهم

المخاطب

المخاطب وقوعه على غير الضرب وربما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدماته وبهذا الاحتمال
يصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكانك قلت ما فعلت شيا
غير الضرب انتهى قوله هي الشفا الداي الى اخره هذا البيت لهشام اخي ذي الرمة والدا
المرض همزته اصلية والظفر العود والبذل بالمعجمة الاعطا قوله ابن المغرى الى اخره المراد
بالاشرم هنا ابرهة بن الصباح صاحب الفيل الذي قصد تخريب الكعبة وقيل له الاشرم
لانه كان مشروم الانف قوله ومقتضى كلامه انه لو لا تقديره متصلا لم يجز حذفه وفيه
نظر وجه النظر هو انه لا مانع من جواز حذفه مع تقديره منفصلا وفي الشرح اما
ان ذلك مقتضى كلامه فظاهر لانه علل حذفه بالاتصال فقال ثم حذف لاتصاله ولما
ان فيه نظرا فليس معناه انه مشكل وانما المراد انه محل نظر وتثبت فيجب عن النقل فيه
هل هو كذلك عند العرب ام لا قوله حرف الميم قوله فاما اوجه الاسمية في الكشاف وما
عام في كل شي فاذا علم فرق بما ومن وكفاك دليلا قول العلما من لما يعقل قال التفتازاني
اي يصح اطلاقه على ذي العقل وغيره عند الابهام سوا كان للاستفهام او غيره واذا علم
ان الشي من ذوي العقل والعلم فرق بمن وما فخص من بذوي العلم وما بغيره وبهذا الاعتبار
يقال ان ما لغير العقلا لغير العقلا واستدل على اطلاق ما على ذوي العقول باطباق
اهل العربية على قولهم من لما يعقل من غير تجوز في ذلك حتى لو قيل من لمن يعقل كان لغوا
من الكلام بمنزلة ان يقال الذكي عقل عاقل فان قيل هاهنا بحث ان يفرق بما ومن لان
العقل معلوم انه من ذوي العلم قلنا نعم لكن لا بحسب اعتبار الصلة اعني يعقل واما الموصول
نفسه فيجب ان يعتبر منهما مراد به شيا ليصح في موقع التفسير بالنسبة الى من لا
يعلم مدلول من وليقع وصفه يعقل معتبرا غير لغو فليتامل قوله لما نافع الى اخره
اللبيب العاقل والجمع الباء ونفعه مرفوع ببعيد والدهر منصوب على الظرف وساعيا
خبر يكن قوله ربما تكره النفوس الى اخره هذا البيت من قصيدة لامية بن ابي الصلت
من بحر الخفيف والبيت مدرج اخر صدره الميم الساكنة من الامر وقبله اصبر النفس
عند كل ملم ان في الصبر حيلة المحتال لا تضيقن بالامور فقد تكشف عماوها بغير احتيال
و والملم النازل بالعبا بالمد مثل الغم والغمة والفرجة بفتح الفا الخروج من الهم قال في
الصحاح والفرجة التفصي من الهم والشر البعث والفرجة بالضم فرجة الحائط
وما اشبهه والعقال الحبل الذي يشد به ذراع الدابة ليمنعها من القيام ووجه الشبه
هو السهولة والسرعة قوله وفي هذا انابة المفرد عن الجمع لانه اناب الامر عن
الامور قوله وفيه وفي الاول انابة الصفة غير المفرد عن الموصوف اذ الجملة
بعد صفة له يعني وهو محذوف والقيت هي ولا معنى للانابة الا ذلك بل انه يريد
بالجملة قوله له فرجة لا الجار والمجرور اعني من الامر لان اطلاق لفظ الجملة لا يتبادر
منه الجار والمجرور ولانه قدر للمفعول المحذوف بعد الجار والمجرور فلا يكون الجار والمجرور
صفة لذلك المحذوف وفي كلام ابن الحاجب التصريح بان الصفة القائمة مقام الموصوف
هي قوله من الامر فانه قال ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف

واقامة الجار والمجرور وهو من الامر مقامه وذلك قليل الا بالشرط المذكور في باب الصفة
قال الرضي هذا قوله ولا يمتنع ان يكون من متعلقه بنكرة وهي للتبعيض كما في احدث
من الدراهم شيئا وقوله له فوجه صفة الامر لانه غير معين ونحو الظن نكرة بمعنى شيء
وتنقيص قوله فما نكرة تامة تمييز والجملة صفة هكذا وقع في النسخ التي رايناها والصواب
ناقصة بدل تامة لانه جعل الجملة صفة لما والموصوفة هي الناقصة وقد ذكر هذا الوجه
غير المصنف ولم يذكر ان ما فيه تامة ولا ناقصة قوله وقيل ما معرفة موصولة فاعل والجملة
صلة قال الرضي ولضعفه قلة وقوع الذي مصرحا به فاعلا لنعم وبئس ولزوم حذف
الصلة باجمعها في نعما هي لانه هي مخصوص قوله وقيل غير ذلك في الجني الداني واذا جا بعد ما
الواقعة بعد نعم فعل ففيه مذاهب وذكر القولين اللذين ذكرهما المصنف وثمانية اخر قوله
والقسم الاول راي الزمخشري وفيه ان ما حينئذ للشخص العاقل في الكشاف وقال قرينه هو
الشيطان الذي قيض له في قوله نقيض له شيطانا فهو له قرين تشهد له قوله قال قرينه
ربنا ما اطغيته هذا ما لدي عتيد هذا شي لدي وفي ملكتي عتيد لجهنم والمعنى ان ملكا يسوقه
واخر يشهد عليه وشيطانا مقرونا به يقول قد اعتدته لجهنم وهياته لها باغوائي واضلالي
وفي الشرح وقيل قرينه الشمال والاشارة تحتمل رجوعها الى كتاب السيئات او الى الشخص
نفسه فقد قيل ان كانت السيئات هو سائقه وقيل قرينه من زبانية جهنم الموكل بادخاله
اياها والاشارة حينئذ الى ما اعده من العذاب فاطلاق ما في الارض لعقول في احد الاحتمالين
الواقعين في القولين الثاني على با بعض استعمالها فيما لا يعقل جزم بذلك بعض جميع النحويين
الا الاخفش قال الرضي ومذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال ما نكرة غير
موصوفة نادر نحو نعما هي على قول ولم يسمع مع ذلك مبتداه قوله وجواز ان يكون معرفة
موصولة والجملة بعدها صلة قال الرضي وفيه بعد لان فيه حذف الخبر وحوا عدم ما
يسده وايضا ليس فيه معنى لانه كان جهل بسبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد
من الاستفهام معنى التعجب نحو ما ادراك ما يوم الدين وايودي الى التعجب والنقل من الانشا
الى انشا ما لم يثبت انتهى قوله فالنصب على التمييز عند كثير من المتاخرين منهم الزمخشري
في الشرح اورد عليه ابن مالك ان ما مساوية للمضمر لان المراد بها شي له عظم فبهذا
الاعتبار حصل التمييز قوله وذلك على قراة ابي عمرو والسحر في البحر وقرا ابو عمرو ومجاهد
واصحابه وابن القعقاع بهمزة الاستفهام في قوله السحر ممدودة وباقي السبعة والجمهور
بهمزة الوصل فعلى الاستفهام قالوا يجوز ان تكون ما استفهامية مبتدا والسحر بدل منها
وان تكون منصوبة بمضمر يفسره جيتم به والسحر خبرا مبتدا محذوف ويجوز عندي
في هذا الوجه ان تكون ما موصوله مبتداه والخبر السحر ويدل عليه قراة عبد الله والاعمش
سحر ويجوز عندي ان تكون في هذا الوجه استفهامية في موضع رفع بالابتدا وفي موضع
نصب على الاشتغال وهو استفهام على سبيل التحقير لما جاوا به السحر خبر مبتداه
محذوف وقولها اما من قرا السحر على الخبر فما موصولة والسحر خبرها ويقويه قراة
عبد الله ما جيتم به سحر وفي الشرح ظاهر كلامه انه يتعين على قراة السحر بدون همزة الاستفهام

ان

ان يكون ما استفهامية مبتداه وجيتم به خبره وقوله السحر خبر مبتدا محذوف اي
هو السحر وما اعتضد به من قراة ما جيتم به سحر لا دليل اذ الاحتمال المذكور يعينه قائم
فيه انتهى واقول بعد تسليم ان ظاهر كلامه تعيين ان ما موصوله والسحر خبرها انما
قال ذلك بنا على ما هو الظاهر من بقا الكلام على ظاهره وعدم تقدير مبتدا فيه وقد ذكر هذين
الوجهين ابو البقا وعبارته وتقرا على لفظ الخبر وفيه وجهان احدهما استفهام ايضا
في المعنى وحذفت الهمزة للعلم بها والثاني هو خبر في المعنى فعلى هذا ما بمعنى الذي وجيتم
به صلتها والسحر خبرها ويجوز ان يكون ما استفهاما وان الخبر خبر مبتدا محذوف قوله
فتلك ولاة السوالي خرم الكث بتحريك الميم واسكان الكاف الليث والعنا بالمهملة
والمد التعب قوله يا ابا الاسود الى اخره الطارقات جمع طارق وهو الذي ياتي
ليلا والذكر بكسر المعجمة وفتح الكاف جمع ذكرى قوله واما قراة عكرمه وعيسى
عكرمه بكسر المهملة والراء هو ابو عبد الله مولى ابن العباس يروي عن مولاه وعايشة
وابو هريرة توفي سنة ست ومايه والعكرمة في اللغة انثى الحمام وفي الشرح
عيسى هو ابن عمر الاسدي المقري الكوفي صاحب الحروف ويعرف بالهمداني لا عيسى بن
عمر الثقفي النحوي مات سنة ست وخمسين ومايه واقول الظاهر الذي لا يعدل
عنه الا بدليل ان المراد هنا الثقفي النحوي لانه الذي كان له اختيارات في القراة
تفارق قراة العامة ويستنكرها الناس وكان ذا تقعير في كلامه واستعمال للغريب
في قراته ولا شك في غرابة هذا القراه فان قيل الثقفي ليس بمعدود في القرا قلت
قد ذكره ابو عمرو الداني في طبقات القرا وذكر انه ممن روى القران عنه الاصمعي والخليل
ابن احمد وذكر عن ابي عبيدة معمر بن المثنى قال وضع عيسى بن عمر كتابين في النحو سمى
احدهما الجامع والاخر المكمل فقال الخليل ابن احمد بطل النحو جميعا كله غير ما احدث
عيسى بن عمر ذاك اكمال وهذا جامع فهما للناس شمس وقمر وذكر عن العتبي انه مات
سنة تسع واربعين ومايه وقال ان عيسى بن عمر الهمداني صاحب كتاب الحروف مات قبل
الخمسين ومايه وهذا خلاف ما في الشرح قوله على ما قام ليسمى الى اخره يستمني بالضم
والكسر لان شتم جاء من باب نصر وباب ضرب واللييم خلاف الكريم وتمزع بمعجمة قوله
انا قتلنا بقتلانا الى اخره السراة بفتح السين المهملة جمع سري وهو السيد وقيل
اسم جمع واللوا بكسر اللام والمد العلم قوله وهو بعيد لان الذي غفر له هو الذنوب
وبعد ارادة الاطلاع عليها وان عوقب قال ابو حيان الظاهر ان ما في قوله بما
غفر لي مصدرية وجوزوا ان تكون بمعنى الذي والعايد محذوف تقديره بالذي
غفره لي ربي من الذنوب وليس هذا بجيد اذ يؤول الى تمني علمهم بالذنوب المغفورة
والذي يحسن تمني علمهم بمغفرة ذنوبه وجعله من المكرمين وفي تفسير البيضاوي
وانما تمنى علم قومه بحاله ليحملهم على اكتساب مثلها بالرجوع في الايمان والطاعة
على داب الاوليا من كظم الغيظ والترحم على الاعدا او ليعلموا انهم كانوا على خطا عظيم
في امره وانه كان على حق وما خبرية او مصدرية والباصلة يعلمون او استفهاميه

جات على الاصل والباصلة غفراء باي شي غفر لي يريد بالمهاجرة عن دينهم والمصابرة
على دينهم **قوله** لا نسلم ان ما بتقدير كونها موصولة عبارة عن الذنوب بل هي عبارة
عن الغفران والمعنى بالبيت فوني يعلمون بالغفران الذي غفر لي سلمنا انها عبارة عن
الذنوب لكن لا نسلم انه يستحيل ارادة الاطلاع عليها مطلقا اذ يجوز ان يكون الغرض من ذلك الاعلام
بعظم مغفرة الله تعالى و وفور كرمه وسعة رحمته انتهى وانت خبير بان عدم تسليم
تعذر ارادة الاطلاع على الذنوب مكابرة وان كون الغرض الاعلام بعظم مغفرة الله تعالى
لا يلايم المقام **قوله** ولان ما النكرة الواقعة في غير الاستفهام والشرط لا تستغني عن الوصف
الا في باب التعجب ونعم وبيس وفي نحو قولهم اني مما ان افعل على خلاف فيه فتقرير هذا
التعليل عطف على قوله اذ المبدل ومجموعهما علة لكون رحمة ليست بدلا من ما وحاصل
كلامه ان رحمة لو كانت بدلا من ما فان كانت ما استفهامية يوجب اقتران رحمة بهمزة
الاستفهام وان كانت غير استفهام وجب وصف ما وكلاهما مفقودهاهنا فسقط
قوله في الشرح هذا لا مدخل له في الاعتراض فان مدعى الامام ان ما للاستفهام التعجبي
فلا يرد عليه كون ما اذا لم تقع استفهامية ولا شرطية يجب وصفها الا في الابواب
الثلاثة قلت يحتمل ان يكون مراده الواقعة في غير الاستفهام الحقيقي فيتجه الاعتراض
قلت لو اراد ذلك لا ينتقض بصور كثيرة كقولك تعالى وما تلك بيمينك يا موسى فان
الاستفهام فيه غير حقيقي ولم يوصف ما فيه لشي انتهى **في** اعراب السفاقسي ما زائدة
للتوكيد وزيادتها بين الباء وعن ومن والباء والكاف وبين مجرورلاتها شي معروف في
لسانهم **و** ذهب بعضهم الى انها نكرة تامة ورحمة بدل منها كانه قيل فبشي ابهم ثم
ابدل على سبيل التوضيح وقيل استفهامية **قال** الرازي قال المحققون دخول اللفظ
المهمل في كلام الله تعالى احكم الحاكمين غير جايز وهنا يجوز ان يكون ما استفهامية للتعجب الوضع
تقديره فباي رحمة انتهى ما قاله من امتناع دخول اللفظ المهمل في كلام الله تعالى
فمسلم لكن لا نسلم ان زيادة ما ونحوها للتاكيد من قبيل المهمل الوضع ولا يخفي زيادتها
كذلك في لغتهم ان جعل ما استفهامية تستلزم ان يكون مضافة لرحمة ولا يجوز
ان يكون اضافة ما الاستفهامية ولا غيرها من اسما الاستفهام الا اياها اتفاقا
ولم على مذهب ابي اسحاق فان قيل يجوز ان يكون رحمة بدلا من ما الاستفهامية فلا
يلزم ما ذكرتم قيل كان يلزم اعادة همزة الاستفهام في البدل وقد قال المعاج في
ما هذه انها صلة فيها معنى التاكيد باجماع النحويين قلت لا يتم هذا الاجماع مع ما نقل
ابو البقاء عن الاخفش وغيره انها نكرة بمعنى شي وما قاله الرازي قد نقله الجزولي
عن ابن كيسان انتهى ما في اعراب السفاقسي **قوله** ولان ما الاستفهامية لا توصف
عطف على قوله لهذا ومجموعهما علة لكون رحمة ليست عطف بيان من ما والاشارة
بهذا الكون النكرة الواقعة في غير الاستفهام والشرط لا توصف والتقرير
كله لو كانت رحمة عطف بيان من ما فان كانت ما غير استفهام وجب وصفها ولم
توصف وان كانت استفهاما ما والاستفهامية لا توصف وما لا يوصف لا يعطف فيا
عليه

عليه عطف بيان واذا ركبت ما الاستفهامية مع اذا لم تحذف الفها **في** الشرح وقع
في صحيح مسلم في حديث كعب بن مالك احد الثلاثة الذين خلفوا فلما بلغني انه توجه
قافلا حضرني همي وطفقت اتذكر الكذب واقول بم ذا اخرج من سخطه بحذف الالف
من ما مع كونها مركبة مع ذا فيحمل هذا من قبيل الشاذ انتهى **قوله** الا تسالان المرا ماذا يحاول
هذا البيت اول قصيدة للبيد بن ربيعة العامري في ذم الدنيا والزهد فيها والحث
النور والمدة والوقت **في** الشرح يجوز ان يكون المراد بالمرء شخصا معينا كما قال
صاحب الاقليد او غير معين كما قاله صاحب المقاليد ويحاول يريد اي ما يريد بسعيه
في تحصيل المال انذر يريد ان يقضيه ولو في دوام سعيه ذلك مدة عن غير ضرورة
ام النحب هنا النذر **قوله** فما مبتدا بدليل ابدال المرفوع منها وذا موصول بدليل
افتقاره للجملة بعده **في** الشرح هذا غير متعين لاحتمال ان يكون ماذا كله اسما واحدا
مرفوعا على انه مبتدا ويحاول خبره والرابط محذوف اي يحاوله ومثله في الشعر
جايز ويجب بدل من المبتدا ويحتمل ان يكون ماذا كله في محل نصب على انه مفعول يحاول
ولا ضمير محذوفا فان قلت يبطله رفع البدل قلت لا يكون نحب حينئذ بدلا بل يكون
خبر مبتدا مضمر **في** شرح الرضي ولقائل ان يمنع مجي ذا موصولة مطلقا ويحكم بماذا
صنعت بزيادتها واما رفع الجواب في قوله تعالى ويسئلونك ماذا ينفقون قل العفو ورفع
البدل في قوله الا تسالان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل فلان ما مبتدا
والفعل بعد ذا المزيدة خبره على تقدير حذف الضمير من الجملة التي هي خبر ما والذي
حملهم على ادعا كون ذا هاهنا موصولة رفع الجواب والبدل في الفصيح المشهور
ولو جاز ان يدعي في الجواب انه غير مطابق للسوال فان ذلك يجوز وان لم يكن
كثيرا لم يجز دعوى عدم التطابق بين البدل والمبدل منه فوجب ان يكون ماذا يحاول
جملة اسمية خبر المبتدا فيها فعلية واما ما ذكر من حذف الضمير في خبر المبتدا فقليل
نادر وتجرد الجملة الخبرية في نحو ماذا يحاول كثير غالب فعرفنا ان الجملة صلة لا خبر
لما لان حذف الضمير من الصلة كثير وهو اكثر من حذفه من الصفة وحذفه من الصفة
اكثر من حذفه من الخبر وانما قل مجي الضمير المنصوب في الجملة التي بعدها ذا من بين
الموصولات للزومها لما الاستفهامية او من لان ذا لا تكون موصولا الا وقبلها احدهما
وكان الثقل الحاصل باتصال الصلة بالموصولة اكثر فكان التخفيف بحذف الضمير الذي
هو فضلة اولى وهذا كما جاز حذف المبتدا في صلة ايهم في السعة دون صلة غيرها
لثقلها بالمضاف اليه **قوله** وهو ارجح الوجهين في ويسئلونك ماذا ينفقون قل العفو
فيمن رفع الذي رفع هو ابو عمرو ابن كثير في رواية وضمير هو عايد الى كون ما مبتدا وذا
اسما موصولا والوجه المرجوح هو كون ماذا كله استفهاما منصوبا بينفقون ووجه
الرجحان ان العفو حينئذ خبر مبتدا محذوف والاصل ان يطابق الجواب السوال في
اسمية الجملة او فعليتها وذلك في الوجه الاول دون الثاني كقولك لماذا جيت لان
الف ما الاستفهامية لا يثبت مع وجود الجار **قوله** يا حرز تغلب ما بال نسوتكم هذا

صدر بيت عجزه: لا يستفيقان الى الديرين تحنانا و الخزر بضم الخا المعجمة واسكان الزاي
لعورها راجع اخزر في الصحاح الخزر ضيق العين وصغرها ورجل اخزر بين الخزر ويقال
هو ان يكون الانسان كانه ينظر بموخر عينيه تغلب بكسر اللام قبيلة من العرب ابوها
تغلب بن وايل البال الحال و يستفيقان بمعنى يفيقان او بمعنى يكفان من قولهم فلان ما
يستفيق من الشراب اي ما يكف عنه و الديرين تثنية دير في الصحاح ودير النصارى
اصله الواو والجمع اديار وفي القاموس انه من ذوات اليا في الشرح و التحنان الشوق
وهو منصوب على انه مفعول من اجله ان جعل يستفيقان بمعنى يفيقان او على انه تمييز عن
النسبة ان جعل يستفيقان بمعنى يكفان والاصل لا يستفيقان تحنانا لهن والى الديرين متعلق
بتحنانا المذكور ان جوزنا تقديم معمول المصدر عليه اذا كان ظرفا او بمثله محذوفا ان
منعناه و يجوز ان تكون ما استفهامية وذا موصولا وصدر الصلة محذوفا ولا يستفيقان
استيناف و يجوز ان يكون حالا لا منهن والعامل ما تضمنه الكلام من معنى الانكار اي
اي انكر حالهن في هذه الحالة وجاز وقوع الحال من المضاف اليه لان المضاف كجزئه قوله
دعي ماذا علمت الى اخره قال الرضي وقد جا ذا زايدة بعد ما الموصولة وانشد البيت
وهذا غير ما قاله المصنف ان ماذا بمجموعه اسم موصول قوله ولا العلمت لانه لم يرد ان
يستفهم معلومها ما هو وقيل عليه التا مضمومة لا مكسورة لان الكسر بيا في اخر البيت فالمعنى عن
على الخبر لا الاستفهام اي دعي ما علمت ونبئيني بما جهلت قوله النوار اسرع ماذا بافروق
هذا صدر بيت لرغبة الباهلي وهو بالزاي المضمومة والغين المعجمة وعجزه و رجل الوصل
منك حزلق و نوار بفتح النون وسكون الواو و فروق بفتح الفا في اوله اسم امراة او
صفة مرخم فروقة بمعنى خايفة ومستكة كله في اخره اي منقض و الحزلق بالحا المهملة والزاي
المعجمة المقطوع قوله يقال اسرع ذا خروجا اي اسرع هذا في الخروج في الشرح الظاهر انه
خروجا تمييز خروج ذا مثل تصبب زيد عرقا واما جعل سرعا بمعنى اسرع وخروجا منصوبا
على اسقاط الخافض كما هو ظاهر عبارة المصنف فلا وجه له الا ان يقال هذا تفسير معنوي
لان خروجا منصوب على التمييز قوله قال الفارسي يجوز كون ذا فاعل سرع وما زايدة ويجوز
كون ماذا كله اسما في الشرح واحسن من هذين التخريجين ان يكون نورا مصدرا منصوبا بفعل
محذوف والتقدير انرت نورا وسرع فعلا ماضيا مسندا الى ضمير عايد الى نورا والجملة صفته
وماذا مبتدا وخبره والاستفهام تعجب او انكاري قوله والتحقيق ان الاسما لا تراد هل له
اشارة الى وجه رد الاخير والذي قبله قوله ان العقل الى اخره العقل هنا الدية وضمير
بها عايد اليه باعتبارها وانشد البيت صاحب اللباب بتذكير الضمير وهو ظاهر واصل
العقل الحبس حتى لقيل ومعنى البيت ان طولبنا بالعقل نطيق اداه وان حبسنا للقتل قصاصا
نحبس انفسنا كذلك الحبس الذكي هو العقل وفي الشرح الشاهد ان العقل اذ هو الذي حذف
منه فعل الشرط وحرفه واما قوله وان صبرا فليس من ذلك انما هو من قبيل ما حذفت منه
جملة الشرط ودون الاداة واقول قول المصنف اي ان يكن العقل وان نحبس حبسناه
ظاهر في ان كلا منهما شاهد لان في كل منهما حذف فعل الشرط قوله والارجح في الاية انها
موصولة

موصولة وان الفا داخلة على الخبر لدخول الفا في خبر الموصول لشبهه له بجزا الشرط لتشبيه
للموصول بكلمة الشرط وتشبيه صلته بجملة الشرط فان قيل الشرط ما شبه به يكون الثاني
فيه مسببا عن الاول والاية ليست كذلك قيل قد اجاب ابن الحاجب عن هذا بان سببية
الثاني عن الاول قد تكون باعتبار نفس الثاني نحو الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية
فلهم اجرهم فان ثبوت الاجر لهم مسبب عن الانفاق وقد تكون باعتبار الخطاب بالثاني والاخبار
نحو ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس فان الاكرام امس ليس مسببا عن الاكرام في اليوم وانما
المسبب عنه الاخبار به اي ان اكرمتني اليوم اخبرتك باكرامي لك امس ومنه الاية فان
المسبب منها الاخبار بكون النعمة من الله تعالى قوله الرضي ولا يلزم ان يكون الاول سبب
للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون قبلها كما في جميع الشرط والجزا وفي
قوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم الملاقاة لازمة للفرار وليس الفرار
سببا للملاقاة وكذلك قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة منه لازم لحصوله معنى فلا
فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزا وفي البحر وما موصولة صلتها بكم والعامل فعل
الاستقرار اي وما استقر بكم ومن نعمة تفسير لما والخبر فمن الله اي فهي من قبل الله تعالى واجاز
الفرا والحوفي ان تكون ما شرطية وحذف فعل الشرط قال الفرا والتقدير وما يكن بكم من نعمة
وهذا ضعيف جدا لانه لا يجوز حذفه الا بعد ان وحدها في باب الاشتغال او متلوا بلا
النافية مدلولا عليه بما قبله نحو فطلقها فلست لها بكفو والا يعل مفرقك الحسام وحذفه
بعد ان غير متلو بلا مختص بالضرورة انتهى فقول المصنف والارجح ليس على ما ينبغي لاشعاره
بان كون ما شرطية راجح قوله وهو ظاهر في قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم
مدة استقامتهم لكم في الشرح لعدم كون ما في هذه الاية شرطية زمانية ظاهر ونحن
لا نسلم ظهوره بل هي محتملة للزمانية وللمفعول المطلق على حد سوا فيحتمل ان يكون التقدير
اي زمن استقاموا او اي استقامة وقوله اي استقيموا لهم مدة استقامتهم يقتضي انها
مصدرية ظرفية لا شرطية زمانية ويحتمل ان يكون هذا تفسير معنى لا تفسير اعراب
واقول امارة ظهوره الثاني في فاستقيموا لان المصدرية الزمانية لا تحتاج الى الفاء
وقصده رد الى قول ابي حيان في البحر والظاهر ان ما مصدرية ظرفية وليست شرطية
اي استقيموا لهم مدة استقامتهم ورد قول الحوفي انها شرطية غير زمانية فانه قال
ما شرط في موضع رفع بالابتدا والخبر استقاموا ولكم متعلق باستقاموا والفا جواب الشرط
قوله وما بائس بوردته الى لحره في الشرح يمكن ان يقال ان باس فعل ماض اصله
بيس بكسر العين لقول بيس فلان اذا اصاب بوسا اي شدة ثم خففت باسكانها
كما يقال شهد باسكان الها في شهد بكسرها ولو مصطى ربه وهي وصلتها فاعل
بيس والاسناد مجازا اذا المراد انها يبست بسبب رد التحية ثم اسند الفعل
الى الرد الملابس لها واصل عائها عينيها على انه مقلوب العين او محذوفها قوله
ورد عليهم ابن مالك بنحو قل ما يكون لي ان ابدله لان ابدله مستقبل قوله واجيب
بانه شرط كونه للحال الابتغاء قرينة خلافه تعني وهنا وجدت قرينة خلافة ولعيب

ايضا بان العذير قل ما يكون حضوا ان ابدله قوله وليست هذه بمعنى الذي لان الذي
سقاه لهم الغنم فان قيل جاز ان يكون بمعنى الذي ويكون المراد به الما الذي صفاه
عنهم اجيب بان الاحرى على السقي الذي هو نقل لا على الما لانه كان مباحا قوله ومنه
بما كانوا يكذبون انما قال ومنه لوجود الفاصل بينه وبين ما تقدم بقوله اصله ملا ادري
وليست هذه بمعنى الذي الى اخره قوله ومنه ان اردنا الا الاصلاح ما استطعت
انما قال ومنه لوجود الفاصل بينه وبين ما تقدم بقوله اصله مدة دوامي حيا الى اخره
وفي الشرح يمكن ان يقال انما فصل المصنف هذه الامثلة عما تقدم بقوله ومنه لان ما
فيها يحتمل ان تكون مصدرية غير ظرفية وان كان احتمالا مرجوحا اي لا استطاعتي
اي قدر استطاعتي واقول لم يذكر الشارح وجه الفصل في قوله ومنه بما كانوا
يكذبون ولا وجه له الا ما ذكرناه وهو الوجه ايضا قوله اجارتنا الى اخره
الى اخر هذا البيت لامرئ القيس وبعده اجارتنا انا غريبان هاهنا وكل غريب للغريب
نسيب والخطوب جمع خطب وهو السبب ثم كثر استعماله في الامر الصعب الشاق ونوب
مضارع نابه اي اصابه وعسيب اسم جبل قوله ولو كان معنى كونها زمانية انها تدل
على الزمان بذاتها لا بالنيابة لكانت اسما ولم تكن مصدرية كما قال ابن السكيت الشرح
ظاهر كلامه انها تدل على الزمان بطريق النيابة والتحقيق انها لا تدل على الزمان اصلا
لا بطريق الاصالة ولا بطريق النيابة وانما الدال على الزمان في امثال هذه التراكيب
ما ومعموله وهو المضاف المحذوف وبعد على الزمان في امثال حذفه بنهم قرينة ولو
لا معنى لدلالة ما على الزمان بطريق النيابة الا انه حذف منها زمان مضاف يدل
عليه العربية واعتمت هي بمقامه وابن السكيت هو ابو يوسف يعقوب بن اسحاق عرف
بذلك لكثرة سكوته وصمته كان يميل الى تقديم علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال
ثعلب لم يكن بعد ابن الاعرابي اعلم باللغة منه وكان المتوكل قد الزمه تاديب ولديه
المعتز والمؤيد ومن غريب ما وقع له من شعره يصاب الفتى من عثرة بلسانه وليس يصاب
المرء من عثرة الرجل فعثرته في القول تذهب راسه وعثرته في الرجل تبرى على مهل
ثم اتفق ان المتوكل قال له يوما ايما احب اليك ابناي ام الحسن والحسين فقال والله
ان قنبر خادم علي خير منك ومن بنيك فقال المتوكل لاتراكه سلوا لسانه من قفاه ففعلوا
ذلك به فمات وقيل امر المتوكل لاتراكه فداسوا بطنه فحمل الى داره فمات بعد غد ذلك
اليوم بخمس خلون من رجب سنة اربع واربعين ومائتين فكان اول كلام المتوكل مع ابن
السكيت مزاحا فصار جدا قوله منا الذي هو ما ان طر شاربه الى اخره هذا البيت
لابي قيس بن رفاعة يرثي قومه لما هلكوا وكان السبب في هلاكهم انه كان يقع على
دور بني خطمة من الاوس ثم بني معاوية ايام النحر كل عام طائر عظيم يقال الرماح فما اكل
من ذلك ولا يتعرض له احد فاذا استوفى حاجته طار ولم يعد الى القابلة وقيل انه كان
يقع على اطام يثرب ويقول حرب حرب فرماه رجل منهم بسهم فقتله ثم قسم لحمه في الجيران
فما امتنع من اخذه الا رفاعة بن مرار فلم يحل الحول على احد ممن اصاب ذلك شيئا حتى مات وبقيا

معاوية

معاوية هلكوا جميعا فقالوا في المثل اشام من الرماح ولعد هذا البيت وكنى بحر نا الحادي
ونطعمه لحم السنام له هبر وترعيب وفي الصحاح طر البيت يطر بالظم طرورا انبت ومنه
طر شارب الغلام وعنست الجارية تعنس بالضم عنوسا وعناسا فهي عانس وذلك اذا
طال مكثها في منزل اهلها بعد ادراكها حتى خرجت من عداد الابكار هذا ما لم تتزوج فان
تزوجت مرة فلا يقال عنست ثم يقال للرجل ايضا عانس والتبر والهبر جمع هبرة وهي
القطعة من اللحم والترعيب بكسر المثناة الفوقية في اوله والعين المهملة جمع ترعيبة بالكسر ايضا
وهي القطعة من السنام قوله الا ترى ان العانسين هم الذين لم يتزوجوا الا بنا سبوب
بقية الاقسام في الشرح يمكن ان يدفع هذا بان يقال لم يذكر العانسون من حيث هم غير متزوجين
وانما ذكروا من حيث ما تقتضيه العانس من طول المدة التي يخرج بها عن كونه امردا وكونه
نبات الشارب فان قيل لم حينئذ قسيما للشيب لصدق العانس عليه قلت تقديم
صفة يكون باعتبارها قسيما والتقرير والشيب غير العانسين واقول لا يخفى ما فيه
من التكليف ويمكن ان يقال الذي في البيت تقسيمين والمناسبة انما تطلب بين ما وقع في
كل تقسيم على انفراده وقد وجد بين العانس وبين طر شاربه من جهة طول مدة
عدم التزوج في العانس وقصرها في الذي طر شاربه قوله وفي هذا البيت مع هذا البيت
شذوذ ان اطلاق العانس على المذكر وانما الاشهر استعماله في المؤنث وجمع الصفة
بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتا ولا دالة على المفاضلة في الشرح لم ار التصريح
بشذوذ اطلاق العانس على المذكر في كلام احد من اللغويين ولعل المصنف استند الى
نقل معتمد واما الصفة بالواو والنون في غير ما ذكر فالكوفيون يرون جوازه قياسا وان
مثله غير شاذ واقول لا يلزم من عدم التصريح بشذوذه عدم شذوذه فان شذوذه مبني
على قلة وروده واما جمع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتا ولا دالة على المفاضلة
فشاذ عند البصريين وكلام المصنف مبني عليه قوله وتا الله ان شهلة الى اخره وفي
الصحاح وامراة شهلة اذا كانت نصفا عاقلة وفي القاموس انها ايضا العجوز وواجدا
من وجد في الحزن قوله ويرجحه ان فيه تخليصا من دعوى اشتراك لا داعي اليه اي يرجح
اسمية ما المصدرية على حرفيتها ان كونها حرفا فيه دعوى اشتراك ما بين المعنى
المصدري الحرفي وبين المعنى الاسمي الموصولي وكونها اسما فيه تخلص عن ذلك
الاشتراك لان ما الاسمية الموصولة موضوعة لما لا يعقل ومن جملته الحدث فيكون
اطلاق ما على الحدث باعتبار انه لا يعقل اطلاقا باعتبار الوضع الاول لا باعتبار
وضع جديد كاطلاق رجل على زيد باعتبار انه ذكر من بني ادم وللقايل ان يقول
ان التخليص من دعوى الاشتراك بنفي ما المصدرية لان ما بالاتفاق موضوعة لمعنى
الذي ونوعه مما لا يعقل ومن جملة ذلك الاحداث وهي الموصولة الاسمية فلو كانت
موضوعة ايضا بحيث يتسبك مع صلتها بمصدر لزم الاشتراك الذي داعي والجواب
انا لا نسلم ان هذا الاشتراك لا داعي بل اليه داع وهو الاختصار فان ما الموصولة
الاسمية لابد لها من عايد عليها من صلتها وما المصدرية لا يعود عليها من صلتها

شي قوله فاذا قيل اعجبني ما قمت قلنا التقدير اعجبني الذي قمته لا يخفي ان هذا القول الاخفش
ان المصدرية اسم الى ايضا الموصولة الاسمية كما هو مقتضي ما نقله المصنف عن ابن السجري
وهو خلاف الظاهر ويرد عليه ذلك هذا ورد للمرجح الذي ذكره بالطعن في مقامه من مقدماته
وحاصل الرد الاول منع وسنده وحاصل الرد الثاني الزام تقدير الاول لا اسلم ان ما الموصولة
الاسميه جلست ما جلس زيد يريد به المكان ممتنع مع ان المكان مما لا يعقل قوله
لان الفا المقدرة مفعول مطلق والمفعول المطلق ممكن مع كل فعل متعديا كان او غير
متعد قوله وهذا سهو منه ومنهم اما منه فلاقراره اياه وعدم تعقبه واما منهم فلما قاله
المصنف قوله ولا عايد على ما ولو قيل اسميتها عبارة ابي البقا وما المصدرية حرف عند
سيبويه واسم عند الاخفش وعلى كلا القولين لا يعود عليها من صلتها شي انتهى فان قيل
هل لهذا الخلاف ثمرة حينئذ قيل على القول باسميتها يكون لها محل من الاعراب
ويجوز ان يعود عليها ضمير من غير صلتها وعلى القول بحرفيتها لا يكون ذلك هذا الاعراب
ولكن في التسهيل ما يقتضي انها يفتقر الى ضمير من الحسن صلتها على قول الاخفش وعبارته
وليست اسما فيفتقر الى ضمير خلافا لابي الحسن وابن السراج وفي شرحه ذهب سيبويه
والجمهور الى ان ما المصدرية حرف فلا يفتقر الى ضمير وذهب الاخفش وابن السراج
وجماعة من الكوفيين الى انها اسم فتفتقر الى ضمير خلافا لابي الحسن وابن السراج و
قوله ولو ان يكذبون في موضع نصب لانه مقدره خبر كان ولو انه لا موضع لانه قد اوصله
ما سيقول المصنف رحمه الله في اخر الجمل التي لا محل لها من الاعراب ولعل مراده ان المصدر
انما يتسبك من ما ويكذبون لا منها ومن كان بنا على قول ابي العباس وابي بكر وابي علي
وابي الفتح واخرين اذ كان الناقصة لا مصدر لها قوله واستغنا الموصول الاسمي
عن عايد لقايل ان يقول ان الاراد اراد بالاسمي ما بمعني الذي وفروعه فلا نسلم تضمن
كلام ابي البقا استغناه عن عايد وان اراد بالاسمي ما هو منسبك مع صلته بمصدر
ما هو ظاهر النقل عن الاخفش فلا نسلم امتناع استغنايه عن عايد قوله فلانه جوز
مصدرية ما في واتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه مع انها قد عاد اليها الضمير في الشرح
لم يتعرض في الكشاف الى معاذ الضمير من فيه ما هو ولم يصرح بكون ما مصدرية او موصولة
الا ان تقديره يقتضي انه جوز كلا منهما قولنا في الجواب عن اشكال المصنف ان يقول لا
نسلم عود الضمير المذكور على ما المصدرية بل هو عايد على تقدير مصدريتها الى الظلم
المفهوم من ظلموا وفي الفصاحة مثل مخرج على توهمه في زينته والمعني واتبع الذين ظلموا
ما اترفهم مع ظلمهم قوله ليس امري الي اخرج الباقي بايسما زايدة وهو فاعل امرع يعني
فمن خبر ليس قوله الوجه الثالث ان تكون زايدة هكذا وقع في بعض النسخ ووقع في بعضها
الوجه الثاني وهو ليس بصواب لان الثاني تقدم وهو ان تكون ما مصدرية قوله فلما
يبرح اللبيب الى اخره فلما بمعني النفي هنا واللبيب العاقل والمجد الكرم والى ما يلوذ متعلق
بداعيا وتقدير مثله ثمما قوله فاما قول المرار في القاموس وكشداد المرار الحنظلي وابن
سعيد الفقعسي وابن منقذ التميمي وابن سلامة العجلي وابن بشير الشيباني وبن معاذ

الحرمي

المرمي شعرا قوله وقيل وجهها انه وقد قدم الفعل ورده ابن السيد بان البصريين لا يجوزون
تقديم الفاعل في شعر ولا نثر في الشرح الذي قاله سيبويه في الكتاب بنصه وقد
يجوز تقديم الاسم في الشعر قال صددت واطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود
يدوم وهذا الصحيح بان وجه الضرورة تقديم الاسم على رافعه فلم يبق لعدد ذلك وجه للاختلا
في توجيه كلامه هذا وجه الضرورة ايلاء قلما الفعل مقدرا او انابة الاسمية عن الفعلية ولم
يبق وجه لرد ابن السيد القول بان وجه الضرورة تقديم الفاعل بان البصريين لا يجوزون
تقديم الفاعل في شعر ولا نثر وفي بعض تعاليق المصنف والصواب في البيت ان قلما الفعل
عوض وصال وان كان سيبويه وغيره اورده كذلك لعني ان تسلط النفي على دوام الوصال
يقتضي وجه لا اصله وليس كذلك فانه لا وصال اصلا مع الصدود في زعمه فسلم لكن لا
نسلم ان ذلك طال او لم يطل وقد يقال عبر بالوصال عن ارادته والتوقعه او حرف
مضافه للعربيه انتهى قوله اذ اراد انه لا وصال مع الصدود في زعمه فسلم لكن لا
نسلم ان ذلك مراد الشاعر وان اراد انه لا وصال مع الصدود مطلقا فممنوع لجواز
تقدم الوصال على الصدود وتاخره عنه والظاهر ان مراد المصنف انه لا قايل في
قولنا لا يدوم وصال مع طول الصدود فتأمل قوله فهل لا نفس ليلي شفيعها هذا اخر
بيت اوله ونبيت ليلي ارسلت بشفاعة الي قوله الثانية الكافة من عمل النصب والرفع وهي
المتصلة بان واخواتها قال ابو حيان والذي تقرر في علم النحو ان ما الداخلة على ان واخواتها
كافة لها عن العمل فان فهم حصر فمن سياق الكلام لا منها ولو افادت الحصر لافادة اخواتها
المكفوفة بها واعلم ان المناسب لقوله فيما سبق ثلاثة انواع احدها وقوله فيما يلي والثالث
ان يقول هنا الثاني الا انه راعي المعني فقال الثانية لان هذه الانواع لما الكافة وهي مونثه
قوله ولبيض المثلوم بفعل مهيته المثلوم مرفوع على انه نايب عن فاعل ليبض ومهيته مفعوله
الثاني قوله فانما قد تفسر بالدعا ووقع في بعض النسخ هكذا بتانيث الضمير وفي بعضها بتذكيره
وهو ظاهر بعوده على ضمير الشان ووجه الاول انه عايد على ان ولسبب التفسير اليها
على سبيل المجاز قوله وقراه بعض السبعه هو بالجر عطف على اما ان جزاك الله خيرا وذاك
البعض هو نافع قوله على انا لا نسلم ان اسم ان المخففة يتعين كونه ضمير شان في الشرح لما
قدم ان ضمير الشان لعوان المخففة وقد يفسر بالدعا كان ذلك مظنة لان يتوهم انه قايل
بان اسم ان المخففة يتعين كونه يلزم ان يكون ضمير شان فرفع ذلك بالاستدلال الذي
اورده بقوله على انا لا نسلم الى اخره قوله ليس قول القايل لا نسلم استدلالا وانما
هو منع وطلب للدليل كما تقرر ذلك في موضعه ويمكن ان يقال انه استدلال بمعنى
اللغويين وان لم يكن استدلالا عند الجدليين او ان قوله بالاستدلال من تحريف
النساخ وانما هو بالاستدراك لا ان على يكون للاستدراك وهو دفع ما توهم من كلام
سابق قوله والغايب في الثاني هكذا وقع في نسخ من المتن ووقع في نسخ منه الغايبة
وهو ظاهر لان المعدد في الثاني ضمير غايبه ووجه الاول ان المراد بالغايب ما يقابل
المخاطب وهو صادق على المونث قوله ولا يمتنع ان يكون بمعني الذي والعلا خبر

والعايد مستتر في يخشى والطلقت ما على جماعة العقلا في الشرح ولا يضر فوات الحصر المستفاد
بانما لحصوله بطريق اخر كما في بخوانه الذي يكرمني الفاضل ويرد على المصنف رسم ما في المصحف
متصلة بان اذ هو مانع من كونها بمعنى الذي لانها لا يتصل لا رسما الا اذا كانت
ما حرفا فان قلت قد يتمسك المصنف بان رسم المصحف سنة متبعة فلا يجري على
قانون الخط المصطلح قلت يا باه قوله في المثال الثاني من امثلة الجهة الثانية
من الباب الخامس وحمل الرسم يعني في المصحف على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد
وقد امكن هنا بجعل ما حرفا كافا انتهى وفي البحر وقرا الجمهور بنصب الجلالة ورفع
العلما وروي عن عمر بن عبد العزيز وابي حنيفة عكس ذلك وتؤولت هذه القراة
على ان الخشية مستعارة للتعظيم لان من خشي وهابا جل واعظم من خشيه وهابه
ولعل ذلك لا يصح عنهما وقد راينا كتبنا في الشواذ ولم يذكروا هذه القراة على ان
الخشية مستعارة للتعظيم وانما ذكرها الزمخشري وذكرها عن ابي حيوة ابو القاسم
يوسف بن جبارة في كتابه الكامل قوله فالتنا الا ليتما هذا الحمام لنا هذا صدر
بيت عجزه الى حمامتنا او نصفه فقد وقد تقدم الكلام عليه في حرف الالف قوله
وهو ضعيف لحذف الضمير المرفوع في صلة غير اي مع عدم طول الصلة يمكن الجواب
عن هذا بان طول الصلة بالصفة حسن حذف الضمير وسهول المصنف مثل لهذه
نحو ولقد ولضعف عند قوله ولاسيما يوم بدارة جلجل قوله وهذا البحث مبني على مذهبان
باطلين في الجنى الداني واستدل الامام الرازي على ان انما للحصر بان ان للاثبات وما للنفي
فان لاثبات المذكور وما للنفي ما عداه ورد بوجوه منها ان فيه اخراج ما النافية عما
تستحقه من وقوعها صدرا ومنها ان فيه الجمع بين حرف نفي وحرف اثبات بلا فاصل ومنها
انها لو كانت نافية لجاز ان تعمل فيقال انما زيد قايما ذكر بعضهم هذه الاوجه ولا يحتاج
في بيان فساد هذا القول الى هذا فانه لا يخفى فساده انتهى وقد ذكرنا في حرف اللام عن
شمس الدين الكرماني انه قال في شرح البخاري ان المراد ان انما كلمة موضوعة للحصر وما
ذكر سوا الوضع لذلك لان الكلمتين والحالة هذه باقيتان على اصلهما مرادا بان يوضعهما
قوله او نفيا مثل ان زيد ليس لقايم فيه بحث لان ان التوكيد النسبة التي بين اسمها
وخبرها وهي لا تكون الا ثبوتا وان كان نفس خبرها نفيا قوله ولعضهم بنسب القول بانها
نافية للفارسي في كتاب الشيرازيات اذ ما في انما للنفي وفي الشرح لعله يشير بعضهم الى الشيخ
بهاء الدين القرافي المالكي فانه حكى ذلك قال الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص رايت
في الشيرازيات ما لعل القرافي اخذ منه وقال هذا الذي ذكره بهاء الدين ليقتضي ان القرافي
ذكر انها نافية ولم ينسبه لاحد ولا يقتضي انه نسبه للفارسي في كتاب الشيرازيات
كما هو نص المصنف وكتاب الشيرازيات تشتمل على مسايل املاها ابو علي بشيراز وفي
القاموس وشيراز بن طهمورث بنى قصبة بلاد فارس فسميت به قوله وانا يدافع
عن احسابهم انا ومثلي والذميم من لقب وهو انا الرايد الحامي الذمار وانما يدافع عن
احسابهم انا ومثلي والرايد من الذود بمعجمة فمهملة وهو الطرد والذمار بكسر المعجمة ما
يلزمك

يلزمك حفظه وحمايته كذا في القاموس وفي المطول وهو العهد وفي الاساس
الحامي الذمار اذا حمي ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه انتهى والحسب ما تعده من
مفاخر ابايك او المال او الدين او الكرم او الشرف في الفعل او في الفعال الصالحة او
في الاباء وفي المطول ولما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره
اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا احساب غيرهم
كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم
هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقول وانما ادافع
عن احسابهم على ان انا تاكيد ولا يجوز ان تكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها اي ان الذي
يدافع انا لان قوله انا الزايد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود المذكور
منه وليس يستحسن ان يقال انا الزايد والمدافع انا مع انه لا ضرورة في العدول عن لفظ
من الى لفظ ما وهو الظاهر في المقصود فان قيل كيف صح اسناد الفعل الغايب الى ضمير المتكلم
قلنا لا نسلم ان الفعل غايب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه ولو سلم
فالمسند اليه بالحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غايب انتهى قوله قد علمت سلمى الاخ
قيل هذا البيت لعمرو بن معدي كرب وقيل للفرزدق ولعله شككت بالرمح حيازيمه
والخيل تعدو زيما بيننا سلمى بفتح السين اسم امراة ويقال قطر الفارس بفتح القاف
وتشديد الطا المهملة اي القاه على قطره بضم القاف وسكون الطاء وهما جانباه وشككته
بالشين المعجمة وكافين يقال شككته بالرمح اي خرقته والحيازيم بالحا المهملة والزاي
جمع حيزوم وهو وسط الصدر وانما جمعه مع انه ليس في الفارس منه الا واحد على
اعتبار تسمية كل جزء باسم كله والزيم بكسر الزاي وفتح المثناة التحتية المتفرق
الصحاح قال الاصمعي اللحم الزيم المتفرق ليس بمجتمع في مكان فيبرل قوله وقول ابي حيان
لا يجوز وصل الضمير المحصور بانما وفي الشرح المنقول ان سيبويه يرى ان فصل الضمير بعد
انما ممتنع وان الزجاج لجاز الفصل ولم يوجبه وان ابن مالك اوجبه عند الحصر بانما قالوا
وسيبويه لا يرى انما للحصر فلذلك منع الحصر بعدها قوله ربما اوفيت الى اخره لعدم الكلام
عليه في رب قوله وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا مثل ونفخ في الصور يعني فلا اعتبار
بالحال انا بالفعل المضارع ولا اعتبار المضي انا بربما وتنظير المصنف الاية انما هو في
تنزيل المستقبل منزلة الماضي لا في تنزيل المستقبل منزلة الحالة الماضية وفي شرح
الرضي والقوم ابن السراج وابو علي في الايضاح كون الفعل ماضيا لان وضع رب التقليل
في الماضي والحذر عندهما في نحو قوله تعالى ربما يود الذين كفروا ان مثل هذا المستقبل
اي الامور الاخروية غالب عليها في القران ذكرها بلفظ الماضي نحو وسيق الذين
ونادى اصحاب الجنة قوله وقيل التقدير ربما يود قال الرضي وقال الربعي ربما كان
يود فحذف كان لكثرة استعماله لعد ربما والمشهور دخول ربما على المضارع بلا تاويل
كما ذكره ابو علي في غير الايضاح انتهى وفي المطول وقوله ربما يود الذين كفروا من
تنزيل المضارع منزلة الماضي في احد قولي البصريين واما الكوفيون فعلى انه كان وحذف

كثيرة استعماله لعدينا وماجعل ما نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق به رب محذوف اي
رب شي يودوا الذين كفروا اتحقق وتثبت فلا يخفي ما فيهما من التعسف قوله ربما الحامل
المومل فيهم هذا صدر صدر بيت عجزه وعناجيج بينهن المهار وقد تقدم الكلام عليه في رب
قوله كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه هذا عجز بيت صدره اخا ماجد لم يخزني يوم مشهد
وقد تقدم الكلام عليه في الكاف قوله فلان مرت الي اخره هذا البيت في شخص بيت وتحيد
بضم المثناة الفوقية في اوله مضارع اجاز لقال كلمته فما اجاز جوابا اي ما رجعه والجواب
محذوف اي لم يفرح هذا في فصاحتك والمذكور بعد الفا سبب ذلك الجواب المحذوف واقيم
المضارع وهو ما نري مقام الماضي قوله احدثت مع الفا معني التعليل هو بالقاف لا بالعين
المهملة لما يتوهم لقوله لعدم المناسب في البيت معني التكثير لا التقليل قوله والظاهر ان
الفا والكاف للسببية هكذا في بعض النسخ وفي بعضها التعليل وهو المناسب في اللفظ لقوله
ان كلا من الكاف والفا ياتي للتعليل وقوله وقد تسلم الي اخره جواب عن ما يقال ان اللام الكائن
انما لم يحمل ما مع الباء في هذا البيت ومع الكاف في الاية على هذا الظاهر لانه يمنع اتيان كل
من الفا والكاف بدون ما للتعليل قوله كقول ابي حية وانا لما نضرب الكبش ضربة هذا صدر
بيت عجزه على راسه تلقي اللسان من الفم وابو حية بالحاء المهملة والمثناة التحتية والكبش
سيد القوم قوله وصنت علينا والصلي من البخل صنت بخلت قوله اعلاقة ام الوليد
الي اخره في الصحاح العلاقة بالكسر علاقة القوس والسوط ونحوهما والعلاقة بالفتح
علاقة الخصوم وعلاقة الحب وانشد البيت هذا والوليد تصغير الوليد وهو الصبي والافنان
جمع فنن وهو الغصن والثغام بمثلثة مفتوحة ومعجمة نبت في الجبل اذا ييبس ابيض
والواحد ثغامة المخلس بالخاء المعجمة اسم فاعل من اخلس النبات اذا اختلط رطبه بيابسه
في الصحاح ان البيت للمرار يخاطب نفسه وفي الشرح وعلي هذا فالكاف من راسك مفتوحة
لا مكسورة وام الوليد مفعول لمحذوف اي تعلق ام الوليد علاقة قوله بينما نحن بالاراك الي
اخره في القاموس الاراك كسحاب القطعة من الارض وموضع بعينه قرب نمرة وجبل
لهذيل وشجر يستاك به قوله فبينا نسوس الناس الي اخره هذا البيت لبنت النعمان بن
المنذر وسياسة الناس امرهم ونهيهم والسوقة الرعية وننتصف بنونين اولهما
مضمومة مضارع النصف وروي تنتصف اي تخدم قال في الصحاح ونصف اي خدم قالت
حرقة بنت النعمان بن المنذر وانشد البيت قوله والثالث والرابع هكذا وقع في قليل
من النسخ وهو الصواب وفي غيره والرابع والخامس وليس بصواب لان الثالث لم يتقدم
له ذكر قوله وقول مهلهل لو بابانين الي اخره مهلهل بكسر الهاء الثانية وهو هنا امرؤ
القيس بن ربيعة اخو كليب قيل سمي بذلك لانه اول من هلهل الشعر اي ارقه من قولهم
هلهل النساج اذا ارق نسجه وابانان جبلان يقال لاحدهما ابان وللاخر متالع يميم بضم
المثناة فوقية وفي اخره عين مهملة وزمله بالزاي المعجمة اي غطي هكذا ضبط هذا
الحرف في بعض النسخ وهو ظاهر ما في الشرح وضبطه بعضهم بالرا ومعناه لطخ قال
في الصحاح في فصل الرا ورمله بالدم فترمل وارتمل اي تلطخ قال الشاعر ابن مضلوب

بالدم

بالدم شفشفه اعرفها من اخزم قوله متي ما تناجي الي اخره تناجي بمثناة مضمومة
في اوله وجيم معجمة في اخره مضارع مبني للمفعول من بحث الناقة اتركها وابن
هاشم هو سيد المرسلين محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم واسمه عمرو وتراحي
بمثناة مضمومة فوقية في اوله وحاء مهملة في اخره مضارع مبني للمفعول من الاراحي
عند الايجاب والخطاب لناقته والندي بفتح النون والقصر الجود وفي الشرح والفوا
جمع فاضلة وهي اسم للدرجة الرفيعة من الفضل كذا في القاموس قوله ربما ضربة الي
اخره تقدم الكلام عليه في الكاف رب قوله وننصر مولانا الي اخره تقدم الكلام عليه
في الكاف المفردة نام الخلي فما احس الي اخره الخلي الخالي من الهم وهو خلاف الشجي قال
المبرد الخلي مسددة والشجي مخففة وقد تشدد واحس مضارع احسست الشي
وجدت حسه والرقاد النوم مطلقا وقيل في الليل ومختص بكسر الضاد المعجمة اسم
فاعل من قولهم خضع الهم واختضع والوساد بتثليث الواو المخدة وشفني انحلني
قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل هذا عجز بيت صدره يوم صالح لك منهما وقد تقدم
الكلام عليه في شي قوله وفي الهيتيات في الشرح الهيتيات بكسر الهاء المسايل التي املاها
ابو علي الفارسي بهيت وهي بلد على الفرات انتهي قوله كثير من النسخ المتن مكتوب على
الهامش ها هنا هي مسايل تكلم فيها الفارسي على هيت وهات ونحوها فسميت الهيتيات
انتهي ويويد ما في الشرح ان له الحلبيات وهي مسايل املاها بحلب والشيرازيات وهي
مسايل املاها بشيراز ثم ان كانت المسايل التي سيل عنها ببلد هيت متعلقة بكلمة
هيت ونحوها حصل الجمع بين الكلامين قوله وقال الفارسي ما حرف كاف لشي عن الاضافة
فاشبهت الاضافة في على التمرة مثلها زبدا فاذا اصافه مثل تتبيه الى الضمير كافة لمثل عن
اضافته الي تمييز حتي وجب نصب تمييزه قوله واذا قلت لا سيما زيد جاز جر زيد ورفعه
وامتنع نصبه في الشرح يمكن ان ينصب ما عني مضمر وما نكرة بمعني شي ولا مثل
شي اعني زيدا او لي ان مراد المصنف بقوله وامتنع نصبه النصب الذي تقدم في قوله واما
بن نصبه فعلي التمييز لا مطلق النصب فلا يرد عليه جواز نصبه باعني مضمرة قوله ولعدادة
الشرط جازمة كانت نحو واما تخافن في الشرح هذا انكار رحال عن القايده فان الكلام تقدم
على زيادتها بعد الجازم قوله وقيل ما اسم نكرة صفة لمثلا او بدل منه في نصب مثلا وبعوضة
في الاية اقوال احدها للفراء ان مثلا مفعول ليضرب وبعوضة صفة لما اذا جعلناها بدلا
من مثل وتكون ما حينئذ وصفت باسم الجنس المنكر لا بهامها وضعفت بان الصفة بابها
الاجناس لانتفاس الثاني ان مثلا مفعول وبعوضة عطف بيان للمثل وضعف بان الجمهور
على ان عطف البيان لا يكون في النكرات الثالث ان مثلا مفعول وبعوضة بدل منه والخبر
الرابع ان بعوضة معمول ليضرب ومثلا حال منها لانه نكرة يتقدم عليها الخامس ان مثلا
مفعول اول ليضرب وبعوضة منصوب على اسقاط الجار اي ما بعوضة فما فوقها وحكوا
له عشرون ما ناقة فجملا ونسبه ابن عطية لبعض الكوفيين والمهدوي للكوفيين وغيرهما
للكسائي والفرا وانكره ابو العباس قوله وقرا رؤبة هو بضم الرا وسكون الهمزة بعدها

موحدة قوله وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف العايد مع عدم طول الصلة
وهو شاذ عند البصريين قياس عند الكوفيين في الشرح والذي ينبغي ان يقال الطول
في الصلة هنا موجود لا معدوم لان قوله فما فوقها في كونه من جملة الصلة فلا شذوذ
عند البصريين كما انه لا شذوذ عند الكوفيين قوله في كونه من جملة الصلة نظر
لان ما في فما فوقها موصولة او موصوفة وهي معطوفة على ما الاولى على ان بعوضة
منصوب صفة لها او معطوفة على بعوضة على ان ما صفة لمثل وزايدة وان رفع
بعوضة وما الاولى موصولة في الثانية معطوفة عليها وان كانت ما الاولى استفهامية
فما الثانية كذلك ويكون من عطف الجمل قوله واختار الزمخشري كونها استفهاميه
مبتداه قال السفاقسي فيه غرابة ولعدم معنى الاستفهام وقيل ما زايدة او
صفة وبعوضة خبر مبتدا محذوف اي هو بعوضة وتكون الجملة كالتفسير لما انطوى
عليه الكلام السابق واستحسن لعدم تكلفه قوله اما ترين الى اخره ان شرطيه وما
زايدة وجواب الشرط محذوف تقديره فهو امر غير مستمر ويدل عليه قوله انا كذلك
تجزي المحسنين هذا فصل عقدته للترتيب في ما قوله ولضعف
كونه مبتدا محذوف المفعول المضمر لان حذف المفعول المضمر العايد الى المبتدا من الجملة
الواقعة خبرا عنه قليل قال الرضي حذف الضمير من الصلة كثير وهو الكثير حذفه من
الصفة وحذفه من الصفة اكثر من حذفه من الخبر وسيذكر المصنف هذا
في الباب الرابع من الكتاب في الاشيا التي تحتاج الى رابط ويذكر هناك ان
شا الله ما قيل في تعليله قوله صاحب الكشاف الى وتعقب بانه يجوز ان يراد به الولد وكون
كون المراد به هنا الولد قول ابن عباس قال صاحب الكشاف لم ينفعه ماله وما كسب ماله
يعني راس المال والارباح او ماشيته وما كسب من نسلها ومنافعها او ماله الذي ورثه
من ابيه والذي كسبه بنفسه او ماله التالد والطارف والتالد المال القديم الاصلي
الذي وجد عندك والطارف الحديث وعن ابن عباس رضي الله عنه ما كسب ولده وحكى
ان بني ابي لهب اقتتلوا فقام يحجز بينهم فدفعه بعضهم فغضب وقال اخرجوا عني الكسب
الخبيث ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ان اطيب ما ياكل الرجل من كسبه وان ولده
من كسبه وعن الضحاك ما ينفعه ماله وعمله الخبيث يعني كيده في عداوة رسول الله صلى
الله عليه وسلم وعن قتادة عمله الذي ظن انه منه على شي انتهى قوله ويرجحها تقييها
في فما اغنى عنهم سمعهم وانما تعين النافية فيه لقوله بعده ولا ابصارهم قوله والارجح
فيه وما انزل على الملكين انها موصولة عطف على السحر وقيل نافية فالوقف على السحر
في الشرح لم يظهر لي ترجيح احد القولين على الاخر فتامله قلت انما كان ارجح لظهوره
في بادي الراي ولهذا لجزم المعربون به وحكوا كونها نافية بقيل ولم يذكر الزمخشري
قال صاحب الكشاف البحر وما انزل ظاهره انها موصول اسمي منصوب وانه معطوف
على السحر وظاهر العطف التغاير فلا يكون السحر انزل على الملكين وقيل هو معطوف
على ما تتلوا الشياطين وقرا الجمهور الملكين بفتح اللام وظاهرها انهما من الملايكة فقيل

جبريل

جبرايل وميكايل وقيل هاروت وماروت وقيل غيرهما وقرا ابن عباس والحسن وابو
الاسود وابن ابزي بكسر اللام فقال ابن عباس هما رجلان ساحران كانا ببابل هاروت
وماروت وقال الحسن هما علجان ببابل العراق وقال ابو الاسود هما شيطانان فعلى قول
ابن ابزي تكون ما نافيه وعلى ساير الاقوال في هذه القراة تكون موصولة ومعنى الانزال
القذف في قلوبهما وفي تفسير البيضاوي وما انزل على الملكين عطف على السحر وان كان المراد
بهما واحدا فالتغاير بالاعتبار او لان المراد به نوع اقوى منه وهاروت وماروت عطف على
بيان الملكين علمان لهما وهما ملكان انزلا لتعليم السحر ابتلا من الله تعالى قيل رجلان
سميا ملكين لاجل صلاحهما ويويده القراة بكسر اللام وعلى هذه القراة ايضا هاروت
وماروت بيان لهما وانما اذا كانت نافيه فيكون معطوفا على ما كفروا هو تكذيب لليهود
في هذه القصة وهاروت وماروت بدل من الشياطين الثاني وهما بعد اسمان لقبيلتين
من الشياطين وقيل بدل من الناس وعلى قراة تخفيف نون لكن ولرفع الشياطين فهما
منصوبان على الذم قوله والارجح في لتنذر قوما ما انذر اباوهم النافية بدليل وما ارسلنا
اليهم قبلك من نذير في الشرح لم يتضح لي كون هذا دليلا على انها نافية فان النفي في اية تبني
مسلط على انذر اباوهم والمنفي هنا ارسال النذير اليهم لا انفسهم ولم يجر ذلك ذكر فكيف
يكون هذا دليلا على ذلك قلت ليس المراد بالدليل هاهنا ما يفيد القطع واليقين كما في علم
الكلام بل ما يفيد الاولويه والرجحان من تشابه او نظير ولا شك في متشابهة هذه
الاية لانه ليس وما فيها نافية لبس الا فيترجح كون ما في اية يس نافية قال صاحب
الكشاف قوما ما انذر اباوهم قوما غير منذر اباوهم على الوصف بحو قوله لتنذر
قوما ما اتاهم من نذير من قبلك وما ارسلنا اليهم قبلك من نذير ويجوز ان يكون ما انذر
اباوهم على اثبات الانذار ووجه ذلك ان تجعل ما مصدرية لتنذر قوما انذار اباوهم
او موصولة منصوبة على المفعول الثاني لتنذر قوما ما انذره اباوهم من العذاب كقوله
انا انذرناكم عذابا قريبا فان قلت اي فرق بين تعلقي قوله فهم على التفسيرين قلت
هو على الاول متعلق بالنفي اي لم ننذرهم فهم غافلون على ان عدم انذارهم هو سبب
غفلتهم وعلى الثاني بقوله انك لمن المرسلين لتنذر كما تقول ارسلتك الى فلان لتنذره
فانه غافل او فهو غافل فان قلت كيف يكونون منذرين غير منذرين لمنا قضة هذا لما
في الاي الاخر قلت لا منا قضة لان الاي في نفي انذارهم وابا وهم القدما من ولد اسمعيل
وكانت النذارة فيهم فان قلت ففي احد التفسيرين ان اباوهم لم ينذروا وهو الظاهر
فما يصنع به قلت اريد اباوهم الادنون دون الاباعد قوله امرتك الخير فافعل ما امرت
به هذا صدر بيت عجزه وقد تركتك ذا مال وذا نشب والنشب بالشين المعجمة
قال في الصحاح انه المال والعقار وفي القاموس انه المال الاصيل من الناطق والصامت
قوله فالتقدير اي تنسخ لاي اية ننسخ لان ذلك لا يجتمع مع من اية للقابل ان يقول لا يلزم
من عدم اجتماع اي اية ننسخ لان ذلك لا يجتمع مع من اية عدم اجتماع ما بمعنى اي اية عدم
اجتماع ما بمعنى اي اية مع من اية على ان تكون من لبيان جنس ما قوله واما على انها معمول

ما انزل

عيل

مطلق فالتقدير اي ننسخ ننسخ فانه مفعول ننسخ ومن زايده في البحر ويجوز ان يجيء النثر

مصدر القول ما تضرب زيدا اضرب مثله التقدير اي ضرب تضرب زيدا اضرب مثله وهذا

الوجه فاسد لانه يلزم عنه خلو الجواب عن ضمير يعود على اسم الشرط الا ترى انك لو قلت

اي ضرب تضرب هندا اضرب احسن منها لم يجز لان منها عايد على هند لا على اي ضرب الذي

هو اسم الشرط وبان زيادة من مشروطه بعدم الايجاب والتنكير والشرط ليس من قبيل غير

الموجب فلا يجوز ان قام من رجل اقم معه وفيه خلاف ضعيف لبعض البصريين قوله ورد هذا

ابو البقا بان ما المصدرية لا تعمل وهذا سهو منه الذي في اعراب ابي البقا بحروفه عند قوله

تعالى ما ننسخ وقيل ما هاهنا مصدرية واية مفعول به والتقدير اي نسخ ننسخ اية انتهى

وليس فيه رد لهذا القول الا نقل عن صاحبه ان ما هاهنا مصدر بل فيه انها مصدرية ولعل المصنف

وقف له على كلام في غير هذا الموضع قوله وقليلا في معنى في الكشاف فقليلا ما يؤمنون وما

مزيده وهو ايمانهم ببعض الكتاب ويجوز ان يكون القلة بمعنى العدم قال السفاقسي واعترض

بان كون القلة بمعنى العدم انما نقله النحويون في نحو اقل رجل يقول ذاك وقل رجل يقول ذاك

وقلما يقوم زيد وقليل من الرجال يقوم ذلك واما اذا كان قليلا منصوبا بالفعل مثبت نحو

قلت قليلا وقليلا ما قمت فلا يذهب الى انه بمعنى النفي المحض انتهى قوله قليل بها الاصوات

الا بغامها هذا عجز بيت صدره اينحت فالقت بلدة فوق بلدة وقد تقدم الكلام عليه

في الا بالكسر والتشديد قوله وزعم قوم ان ما هذه اسم كما قدمنا مثلا ما عوضة حيث

قال هناك وقيل ما اسم نكرة صفة لمثلا اذ الاية معنى لكونها صفة لمثلا الا افادتها تقليله

قوله ويسهل ذلك شيئا ما على تقدير قليلا نعتا للظرف لانهم يتسعون في الظروف في الشرح

الظاهر انه لا ينبغي ان يسهل عند المصنف ذلك ولا شيئا ما لانه صرح بان هذا الاتساع

وتقديم الظرف المعمول لما بعدها عليها مخصوص بالشعر والكلام في غيره بل في افصح

كلام قلت لم يرد المصنف بهذا الكلام الا بيان ان هذا الرد ليس فيه اي التقريرين على

حد سواء بل انه يسهل يسيرا على تقرير قليلا نعتا للظرف ولا يسهل شيئا على تقدير كونه

نعتا للمصدر ولا يخفى ان ذلك لا يقتضي جواز تقديم الظرف المعمول لما بعد ما النافية عليها

في نثر الكلام فضلا عن افصحه وان في قوله يسهل شيئا ما اشارة الى جوازه في الشعر

لكونه ادنى الجواز قوله والثاني انهم لا يجمعون بين مجازين في الشرح بيان الجمع بينها

في الاية المذكورة فهي فقليلا ما يؤمنون انها على ذلك التقرير حذف الموصوف

وتقديم المعمول على محله وكلاهما على خلاف الاصل على ان القايل ان يمنع كونهم لا

يجمعون بين مجازين في كلام واحد والسند احيى الارض شباب انتهى واقول المجاز

يكون صفة للنسبة لكونها اسند فيها شي الى غير ما حقه ان يسند اليه او اوقع فيها شي على

غير ما حقه ان يوقع عليه او اضيف فيها شي الى غير ما حقه ان يضاف ويكون صفة للكلمة لكونها

نقلت عن معناها الاصلي الى غيره او لكونها نقلت عن اعرابها الاصلي الى غيره لحذف نحو

القرية في قوله تعالى واسال القرية او الزيادة نحو مثل في قوله تعالى ليس كمثله شي اذا

تقرر هذا فاعلم ان مراد المصنف من انهم لا يجمعون بين مجازين لراهتهم لذلك لا منعهم له وقد

صح

ضح بذلك في الرابع من الباب السادس وان مراده من المجاز هنا تغير الكلمة المنقولة عن

معناها الاصلي الى غيره بدليل ما ذكره من الامثلة ولا يرد عليه عليه نحو احيا الارض

شباب الزمان لان المجاز في احيا الارض وشباب انتقلها عن معناهما الاصلي الى غيره

قوله ورد بان الغايات لا تقع اخبارا ولا صلات ولا صفات ولا احوالا في اعراب ابي

البقا وتقو فطكم في يوسف من قبل وهذا ضعيف لان قبل اذا وقعت خبرا او صلة لا

تقطع عن الاضافة لئلا تبقى ناقصة انتهى والغايات هي الظروف التي هي قطعت عن الاضافة

وبنيت على الضم وذلك مسموع في قبل وبعد وتحت وفوق واما م وقدام ووراء وخلف

واول ودون واسفل وعن وعل وعن علو ولا يقاس عليها وما هو بمعناها نحو يمين

وشمال واخر وغير ذلك وبنيت على الحركة ليعلم ان لها عرقا في الاعراب وعلى الضم خير

لنا قوى الحركات لما لحقها من الوهن بحذف المحتاج اليه اعني المضاف اليه او ليكمل لها

جميع الحركات لانها حال الاعراب اما مجرورة بمن او منصوبة او لتخالف حركة بنايها حركة

اعرابها وسميت غايات لانه كان حقها ان لا تكون غاية لتضمنها المعنى اللسني بل تكون الغاية

هي المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه استحقت صيرورتها غاية

لمخالفة ذلك لوضعها فسميت بذلك الاسم لاستغرابه او سميت بذلك لصيرورتها بعد

الحذف غاية في النطق بعد ان كانت وسطا وانما امتنع وقوع الغايات اخبارا وصلات وصفات

لنقصانها كما نقلناه عن ابي البقا قوله ويشكل عليه كيف كان عاقبة الذين من قبل في الشرح

هذا مبني على ان قوله هو وصله الموصول وهو ممنوع من الصلة هي كانت اكثرهم مشركين

ومن قبل ظرف لغو يتعلق بخبر كان لا مستقر على انه صلة انتهى وقيل انه متعلق بكان

تامه محذوفة وهي وفاعلها صلة الذين والتقدير عاقبة الذين كانوا من قبل قوله

وقيل نصب عطفا اذ وصلتها ذكر ابو البقا وجها اخر وهو النصب عطفا على اسم ان ويرد

عليه ما ورد على الذي قبله من ان فيه فصلا بين العاطف والمعطوف في الشرح من الجوبين

من لا يرى ان هذا اللازم باطل وقد صرح ابن مالك في التسهيل ومثل له بعضهم كقوله تعالى

ان الله يامركم ان تودوا الامانات الى اهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل

وقدح المصنف منه في حواشيه على التسهيل بانه يجوز ان يقدر اذا وتمنتم وحذف

ثم عطف عليه اذا حكمتم فيكون على هذا الاخير من باب عطف الجمل قلت ويجاب بانه

يوسف على طريقته بعد حذف الظرف والعطف عليه بان يقال التقدير فيها الم تعلموا من

قبل اخذ ابيكم الموثق ومن قبل تفرطكم بحذف الاول وعطف عليه ما في الشرح قوله وقيل

بدل من النسا وهو لجيد في اعراب السفاقسي وقيل ما موصولة اي النسا التي ما لم تمسوهن

وضعف بان ما حينئذ تكون وصف للنسا لانه قررها بمعنى التي وما من الموصولات

التي لا يوصف بها بخلاف الذي والتي قوله والجملة مفعول اي ومجموع ما وصلته مفعول

في الجملة هنا بالمعنى اللغوي قوله احدها ابتدا الغاية قال الرمي كثيرا ما يجي كلامهم

ان من لابتدا الغاية والى لانتها الغاية ولفظ الغاية تستعمل بمعنى النهاية وبمعنى

المدى كان ان الامد والاجل ايضا يستعملان في الزمان فقط والمراد بالمعنيين والغاية

معنى من

تستعمل في الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل فانهما يستعملان في الزمان فقط
والمراد بالغاية في قولهم ابتدا الغاية وانتها الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتدا
النهاية وانتها النهاية ثم قال ويعرف من الابتدائية بان يحسن في مقابلتها الي
وما يفيد فايدتها نحو قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به
التجي اليه فالبا هاهنا افادة معنى الانتها فاذا قصدت بمن مجرد كون المجرور
بها موصوفا بالفصل عن الاسا وخرج منه لا كونه مبتدا الشي ممتدا جاز ان تقع
موقعه عن لانها لمجرد التجاوز تقول انفصلت منه وعنه ونهيت من كذا وعن كذا
قوله ويقع كذلك في غير الزمان اي سوا كان المجرور بها مكانا نحو من المسجد الحرام
ام غيره نحو انه من سليمان وفي قوله ويقع كذلك دونه وهي كذلك خروج الي
مذهب الكوفية قوله بدليل من اول يوم قال الرضي وجاز الكوفيون استعمالها
في الزمان ايضا استدلالا بقوله تعالى من اول يوم وقوله تعالى نودي للصلاة من
يوم الجمعة وانا لا اري في الايتين معنى الابتدا لان المقصود من معنى الابتدا
في من ان يكون الفعل المتعدي بمن الابتدائية شيا ممتدا كالسير والمشي ونحوه
ويكون المجرور بمن الشي الذي منه ابتدا ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون
الفعل المتعدي بها اصلا للشي الممتد نحو تبرات من فلان الي فلان ولذا خرجت
من الدار لان الخروج ليس شيا ممتدا اذ يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها
ولو باقل من خطوة وليس التاسيس والنداحدين ممتدين ولا اصلين للمعنى
الممتد بل هما [illegible] حدثان واقعان في ما بعد من وهذا معنى في الايتين بمعنى
في ومن في الظروف كثيرا ما تقع بمعنى في نحو جيت من قبل زيد ومن بعده
ومن بيننا ومن بينك حجاب واقامة بعض حروف الجر مقام بعض غيره
عزيز والظاهر مذهب الكوفيين اذ لا مانع من قولك نمت من اول الليل
الي اخره وصمت من اول الشهر الي اخره وهو كثير في الاستعمال انتهى قوله
بحرل من الزمان الي اخره بحيرد مبني للمفعول من تحرك التي اصطفيته وازمان
جمع زمن ويوم حليمة يوم مشهور من ايام العرب قال صاحب القاموس وحليمة
بنت الحارث بن ابي شمر ملك غسان وكان ابوها وجه جيشا الي المنذر بن ماء السما
فاخرجت لهم مركنا مملوا من طيب وطيبتهم منه فقالوا ما يوم حليمة بسر يضرب
لكل امر مشهور انتهى ما في القاموس وتمام خبرهم انهم ذهبوا الي المنذر فقالوا له
اتيناك من عند صاحبنا وهو يدين لك ويعطيك حاجتك فتباشر هو واصحابه
وغفلوا بعض الغفلة فحمل ذلك الجيش علي المنذر فقتلوه ويقال انه ارتفع من هذا
اليوم من العجاج ما غطا عين الشمس وقبل هذا البيت ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم
بهن فلول من قراع الكتايب والتجارب جمع تجربة مصدر قولك جربت
الشي اذا اختبرته وعرفته والمركن بكسر الميم وفي اخره نون الاجانة التي يغسل
فيها الثياب وبسر بموحدة بمهملة قوله ورده السهيلي بانه لو قيل هكذا الاجمع

الي

اي تقدير الزمان وذلك ان المعنى علي الظرفية الزمانية فيكون التقدير في البيت في زمان
من مضي الزمان في الاية في زمان من تاسيس اول يوم قال ابو حيان وقال ابن عطية ويحسن
عندي ان تستغني في الاية عن تقدير وان يكون من تحرير اللفظ اولانها بمعنى البداة كانها
قال من مبتدا الايام وقد حكي لي هذا الذي اخبرته عن بعض الايمة النحويين انتهى قوله
وعلامتها ان كان سد بعض مسدها قال الرضي ويعرف من التبعيضية بان يكون
هناك شي ظاهر وهو بعض المجرور بمن كما في قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة
او مقدر نحو اخذت من الدراهم اي من الدراهم شيا قال المبرد وعبد القاهر والزمخشري
ان اصل من المبعضة ابتدا الغاية لان الدراهم في قولك اخذت من الدراهم مبتدا الاخذ
قوله الثالث بيان الجنس ويعرف بان يكون قبل من او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور
بمن تفسيرا له ويوقع الاسم ذلك المجرور علي ذلك المبهم كما يقال مثلا للرجس انه الاوثان
وللعشرين انها الدراهم وللمعنى في قولك عز من قايل انه القايل بخلاف التبعيضية فان
المجرور بها لا يطلق علي ما هو مذكور قبله لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يقع
علي البعض قوله نحو ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها ما ننسخ من اية او قال السفا قسي
في اعرابه غير هذا فانه قال بعض فمن اية للتبعيض واية مفرد وقع في موقع الجمع اي اي
شي ننسخ من الايات ومنه ما يفتح الله للناس من رحمة فلا وما بكم من نعمة فمن الله والمقصود
بهذا المجرور تخصيص عموم الشرط لو قلت من تضرب اضرب كان عاما فاذا قلت من
رجل اختص بجنس الرجل قوله مهما تاتنا به من اية قال السفاقسي موضع مهما رفع
بالابتدا او نصب بالاضمار يفسره فعل الشرط من باب الاشتغال اي ايحضر
تحضر تاتنا به وضمير به عايد علي مهما وفي بها عايد علي معناها لان المراد بها اي
اية كما عاد علي ما في قوله ما ننسخ من اية او ننسها قوله وهي ومجرورها في ذلك
في موضع نصب علي الحال قال في الشرح اما في ما يفتح الله للناس من رحمة فالحالية
ظاهرة وذو الحال ما لانها في محل نصب مفعول يفتح وكذا في ما ننسخ من اية واما مهما
تاتنا به من اية فالظاهر ان مهما مبتدا والحال لا يقع منه علي الصحيح فيمكن ان يكون
ذو الحال الضمير المجرور به او يجعل مهما من باب المنصوب علي الاشتغال لكن هذا
هنا مرجوح انتهى فاقول مهما وان كان الراجح كونه مبتدا مفعول في المعنى والمفعول
في المعنى يصح اتيان الحال منه وانما الممتنع الاتيان بالحال من المبتدا الذي ليس
فاعلا ولا مفعولا في المعنى قوله وان لم ينتهوا عما يقولون فيه ايهام بالاقتباس
بان المعنى وان لم ينته الطاعنون في الصحابة عن طعنهم قوله وذلك من نبا جاءني
هذا صدر بيت لامرئ القيس عجزه وخبرته عن ابي الاسود قوله يغضي حيا ويغضى من
مهابته هذا صدر بيت من قصيدة للفرزدق مدح بها بعض ولد الحسين بن علي
بن ابي طالب رضي الله عنهم وعجزه فما يكلم الا حين يبتسم الخامس البدل قال
الرضي ويعرف بصحة قيام لفظ البدل مقامها قوله ولا ينفع ذا الجد منك الجد الصحيح
المشهور فيه فتح الجيم وهو الغني وقيل الحظ الذي تسميه العامة البخت ويروي

بكسرها وهو الاجتهاد انكر ابو عبيد رواية الكسر انه العبد لم يبلغ بجده وعمله
دخول الجنة الا بفضل الله تعالى وفي الزاهر لابي بكر بن الانباري قال ابو عبيد الجد
بالكسر الانكماش والله تعالى قد امر بالانكماش على طاعته ولا يجوز انه يامرهم به ثم
يقول انه لا ينفعهم قال ابو بكر ولا اظن الذي رووه بالكسر ذهبوا الى المعنى الذي انكره
ابو عبيد ولكنهم ارادوا ولا ينفع ذا الانكماش والحرص على الدنيا انكماشه ولا حرصه عليها
انما ينفعه العمل للاخرة قوله وقيل ضمن ينفع بمعنى يمنع ومتى علقت من بالجد انعكس في الصحاح
اي لا ينفع ذا الغنى عندك غناه وانما ينفعه العمل لطاعتك ومنك معناه عندك انتهى
وفي الفائق انها للبدلية وقال لا يجوز ان تكون على معناها للابتدا او تتعلق اما بينفع
واما بالجد والمعنى انه المجدود لا ينفعه منك الجد الذي منحته وانما ينفعه ان تمنحه
التوفيق واللطف في الطاعة او لا ينفع من جده منك جده وانما ينفعه التوفيق انتهى منك
واللطف ما يختار المكلف عنده فعل الطاعة او ترك المعصية ويسمى الاول توفيقا والثاني
عصمة وفي حاشية التفتازاني وقد يتوهم ان فاعل ينفع مضمر ومنك الجد والتامستقرا
وخبر اي لا ينفع ذا الجد جده وانما يكون الجد منك وليس لشي وفي الشرح لا يظهر انها اذا
علقت بالجد انعكس المعنى اذ المراد بالجد هو الحظ الدنيوي والغنا ولا شك انه غير نافع الا كان
بدلا عن الطاعة سوا تعلق الجار والمجرور بالجد او بينفع انتهى قوله بل هو ظاهر لان الجد
حينئذ الحظ الذي ليس بدنيوي اذ هو المتبادر من اطلاق الجد مع اضافته الى الله
تعالى فيصير المعنى نفي نفع الحظ الذي اذا كانت متعلقة بالجد يكون بمعنى بدل
بل يكون معناها في نحو لا احظ من الله تعالى وفي قول المصنف اي بدل حظه منك
قوله واما فليس من الله في شي فليس من هذا لان المومن اذا اتخذ الكافر وليا من دون المومنين
كان في شي بدل ولاية الله تعالى فلا يصدق عليه انه ليس في شي بدل ولاية الله
تعالى وفي الشرح بل المعنى صحيح اذ التزمت ليس في شي بدل ولاية الله تعالى اي
ليس في شي نافع معتد به بدل ذلك قوله كلام المصنف ليس على هذا التاويل انما
هو على ظاهر اللفظ وفي اعراب السفاقسي في شي خبر ليس ومن الله في موضع نصب
على الحال لانه لو تاخر لكان صفة وفيه حذف مضاف اي فليس من ولاية الله وقيل
التبعيض قوله في قول ابي نخيلة ولم تذق من البقول الفستقا هذا عجز بيت صدره
جارية لم تاكل المرققا وابو نخيلة بضم النون في اوله تصغير نخلة كني بذلك لان امه
ولدته الى جنب نخلة واسمه يعمر بن حزن الفستق بضم المثناة الفوقية وفتحها
معرب پسته قوله وقال الجوهري ان الرواية النقول بالنون ومن عليها للتبعيض
والمعنى على قول الجوهري انها تاكل البقول الا الفستق في الشرح الذي رايته في
الصحاح في مادة نقل بالموحدة ما نصه هذا الاعرابي ان الفستق من النقل لا من البقل
هذا كلامه وهو جازم على ان الرواية بالبا الموحدة وادعى ظنا ان الكلمة بالنون
وهذا ليس فيه جزم بان الرواية فيه بالنون كما حكاه عن المصنف وانظر من اين
جا الحصر الذي حمل كلام الجوهري عليه والنقل بفتح البا الموحدة وادعى ظنا ان الكلمة
بالنون

ولذا اللغة بالنون لان الفستق من النقل وكذا يجوز بالبا

بالنون وهذا ليس فيه جزم بان الرواية فيه وسكون القاف ما يثبت في برزه
لا في اصل ثابت وبضم النون ما يتنقل به على الشراب انتهى واقول لم ار في النسخة
التي راجعها من الصحاح شيا مما قاله الشارح ولا مما قاله المصنف فيها بالبا
الموحدة ولا في نقل بالنون وكان النسخ في ذلك مختلفة وفي الكلام على الشواهد
لبعضهم قال الجوهري الرواية من المنقول بالنون فيكون من للتبعيض وهو نظيرها
في الشرح ثم يمكن ان يكون جا الحصر الذي حمل المصنف عليه كلام الجوهري من تخصيص
الشاعر الفستق الذي هو بعض النقل في الذكر لعدم الذوق فانه يستحرز
ما عداه من النقل دافية هذه الجارية فهو معنى الحصر الذي قاله قوله لحد
النخاض الجاحره في الصحاح والمخاض ايضا الحوامل من النوق واحدتها خلفة من
غير لفظها ولا واحد لها من لفظها والفصيل ولد الناقة اذا فصل عنها والافيل صغير
الابل بنت المخاض ونحوها والغلبة بالمعجمة واللام المضمومتين ولتشديد البا الموحدة
الغلبة قوله وانتصاب افيلا على الحكاية لانهم يكتبون ادي فلان فيلا في الشرح هذا
انما يتم على تقدير الاطلاع على انه كانت الصورة كتب هذه العبارة والوقوف
على ذلك بعيد ولعله يكتب الماخوذ من فلان افيل او غير ذلك مما يكون فيه افيل
مرفوعا لا منصوبا ووجه بدون اعتبار الحكاية ان يكون معمولا ليكتب وفي هذا
الفعل ضمير مستتر ثابت عن الفاعل يرجع الى الماخوذ اي ويكتب الماخوذ افيلا بمعنى
انه يعبر بالكتابة افيلا على التضمين انتهى واقول لا يخفى على المصنف جواز هذا وقرب ما ذكره
المصنف وسياتي في كلام الرضي انه قد اجيب عن قولهم قد كان من مطر بانه على سبيل
الحكاية المقدرة فما نحن فيه يكون كذلك وايضا لا يشترط الاطلاع على تلك الكتابة
بل يكفي ظنها قوله يا وليتنا قد كنا في غفلة من هذا هكذا وقع في نسخ من المتن ووقع في نسخ
منه لقد كنت في غفلة من هذا هكذا وقع والصواب الاول لان قوله لعي وكان هذا القايل
لعلو معناها يوتي لا يوافق الثاني لان الاية فيه ليس فيها كلمة ويل قوله وقد يقال ولو
كانت للمجاوزة لصح في موضعها عن فيه بحث لان صحة وقوع المرادف موقع مرادفه انما
هو اذا لم يمنع من ذلك مانع وها هنا مانع وهو الاستعمال فان الاسم التفضيل لا يصاحب
من حروف الجر الا من قوله السابع مرادفة الباء نحو ينظرون من طرف خفي قاله يونس والظاهر
انها للابتدا وفي الشرح اذا اريد كون الطرف آلة فمن بمعنى البا كما قاله يونس واذا اريد
ان الطرف وفتح ابتدا النظر منه فمن لابتدا الغاية فهما معنيان متغايران موكولان الى
الارادة الى ارادة المستعمل قوله وانا لهما الى اخر تقدم الكلام عليه في ما قوله والظاهر ان
من فيهما ابتدايية وما فيهما مصدرية هذا ليس بظاهر في قول سيبويه على ما لا يخفى
قوله والظاهر عندي انها اي من في اخذته من زيد وفي الجنى الداني مثل ابن مالك لانتها
الغاية بمن تقربت منه فانه مساو لتقربت اليه قوله ومهما تكن عند امرئ العيس الى اخر
تكرر بالمثناة الفوقية كما هو مقتضى كلام المصنف فيهما او بالمثناة التحتية كما هو مقتضى
كلام صاحب الكشاف وشارحه الطيبي قوله صاحب الكشاف فقال في قوله تعالى فقالوا

مهما تاتنا به من اية لتسحرنا بها والضميران في به وبها راجعان الى مهما الا ان
احدهما ذكر على اللفظ والثاني انث على المعنى لانها في معنى الاية وكذا قول
زهير وانشد البيت وقال اليمني انه ذكر الضمير في يكن حملا على اللفظ في مهما وانث
الباقي حملا على معناه لانه في معنى الخليقة والخلق والخليقة واحد والتانيث
في الاية والبيت جاء على التبيين لقوله من اية ومن خليقه وخالها بالخا المعجمه
اي حسبها قوله الثاني لتقييد المفعول بقولنا به هي عبارة بن مالك عبارة
هنا بمعنى لعمر حتى يصح جعلها خبرا عن التقييد وتانيث الضمير نظرا الى لفظها
قوله بمنزلة المجرور بمع لعي مع التي هي اسم لمكان الاجتماع او زمانه فلا يرد ما
حكاه سيبويه من قولهم ذهبت من معه ولا قراة من قرا وهذا ذكر من معي بتنوين
ذكر وكسر ميم من لانه يجاب بان مع فيهما بمعنى عند قوله والسياق يقتضيه هو
قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طاير يطير بجناحيه الا امم امثالكم اي في
حفظ احوالها وتقدير ارزاقها واجالها او المقصود من ذلك الدلالة على كمال
قدرته وشمول علمه وسعة تدبيره ليكون كالدليل على انه قادر على ان ينزل
اية قوله وشدد في قراة لعضهم ما كان ينبغي لنا ان نتخذ من دونك من اولياء بنا
نتخذ للمفعول وحملها ابن مالك على ان تزاد زيادة من في الحال نقلت هذه القراة
عن ابي الدردا وزيد بن ثابت وابي رجا ونصر بن علقمة وزيد بن علي واخيه
الباقر ومكحول والحسن وابي جعفر وحفص بن عبيد والنخعي والسلمي وسبيه
وابي بشر والزعفراني واعترض عليها سعيد بن جبير وغيره بدخول من في
قوله من في الحال نقلت هذه القراة عن ابي الدردا وزيد بن ثابت اوليا واجيب
بان اتخذ مما يتعدى تارة لواحد كقوله تعالى ام اتخذوا الهة من الارض وعليه
قراة الجمهور وتارة الى اثنين كقوله افرايت من اتخذ الهه من الارض وعليه
قراة الجمهور وتارة الى اثنين كقوله افرايت من اتخذ الهه هواه وهذه القراة
منه فالاول الضمير في نتخذ والثاني من اوليا ومن للتبعيض وقال ابو الفتح من اوليا
في موضع الحال ودخلت من زيادة لمكان النفي المتقدم كما تقول ما اتخذت زيدا
من وكيل وقال ابو البقا يقرا بفتح النون وكسر الخا المعجمه على تسمية الفاعل ومن
اوليا هو المفعول الاول ومن دونك الثاني وجاز دخول من لانه في سياق النفي
فهو كقوله تعالى ما اتخذ الله من ولد ويقرا بضم النون وفتح الخا على ما لم يسم فاعله
والمفعول الاول مضمر ومن اوليا هو المفعول الثاني وهذا لا يجوز عند اكثر
النحويين لان من لا تزاد في المفعول الثاني بل في الاول ويجوز ان يكون من دونك
حالا من اوليا انتهى تفسير البيضاوي وقرا نتخذ بالبنا للمفعول من اتخذ
الذي له مفعولان كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا ومفعوله الثاني
من اوليا ومن للتبعيض قوله لانك اذا قلت ما كان لك ان تتخذ زيدا في حاله
كونه خادما لانك فانت مثبت للخذ لانه ناه عن اتخاذه في هامش بعض نسخ المتن
مكتوب

مكتوب هاهنا وفيه نظر بل هو محتمل بان اجتماع الحال مع عامله منتف
وكل من الحال والعامل بانفراده محتمل الثبوت والنفي قوله هذا في النفي المحض
واما ما كان بمعنى التوبيخ والتنديم كما في المثال فان الفعل والحال فيه مثبتان
على ما لا يخفى والاية للنفي المحض لان المعنى على هذه القراة ما يصح لنا ان نتخذ
دونك اوليا فكيف يحمل غيرنا على ان يتخذنا دونك اوليا وعلى قراة الجمهور ما يصح
لنا ان نتولى احدا دونك فكيف يصح لنا ان نحمل غيرنا على ان يتخذنا دونك اوليا
وعلى قراة الجمهور على ان القايلين ذلك هم المعبودون العقلا الذين لم يامروا
بعبادتهم كالملايكة وعيسى وعزير وقال الضحاك وعكرمة الاصنام ينطقها
الله على هذه المقالة وقال الكلبي يحشرها الله ليوبخ لتكذيب عابديها قوله
وتقديرها بالبين بمشتق ولا منتقل ولا يظهر فيه معنى الحال فهو ممنوع انتهى حالا
نعم هو محطوف على يخرج محالا معولا تاتي للتقدير لانه هنا بمعنى الجعل ولا
يظهر عطف عليها اليس بمشتق واما قوله ولا يظهر فيه معنى الحال فممنوع انتهى
واقول الحال العاديه كان ليس بلازم استقاقها وانتقالها لا ينفع جامدة في الاوعشر
مسايل ان تدل على تشبيه نحو كر زيد اسدا اي كاسد او تكون موصوفة نحو
قرانا عربيا او داله على سعر نحو بعته مدا بكذا او داله على عدد نحو فتم ميقات
ربه اربعين ليلة او داله على طول واقع فيه تفضيل نحو هذا بسرا اطيب منه
رطبا او تكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبا او فرعا له نحو هذا حديدك خاتما
او اصلا له نحو هذا خاتمك حديدا او ما حرفيه ليس احد من هذه المسايل ولو سلم
فاعتراض المصنف انما هو بمجموع كونه ليس بمشتق ولا مستقل ولا يظهر فيه معنى
الحال ومع كونه لا يظهر فيه معنى الحال مكابرة فلا يسمع قوله والنظر فيما لا يخفى
يناسب في الشرح قد يكون مراده التنظير في كون لفظ الاية وقع منكرا حالا في الموجب
لا في اتخاذ المعنيين قوله وتفسير اللفظ بما لا يحتمله وهو قوله قليلا او كثيرا
وانما ذاك مستفاد من اسم الشرط العمومه لا من اية في الشرح ولقايل ان يقول فايده
تقييد العموم لوقوعها في سياق الشرط وهي حال من العامل فيلزم عمومها قوله
واستدل بنحو ولقد جاءك من نبا المرسلين يغفر لكم ذنوبكم قال الرضي والاخفش
والاخفش لا يشترطون كونها في غير الايجاب ولا دخولها على النكرات استدلالا
بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم فمن في خبر الايجاب وهو داخله على المعرفه وهي
عند سيبويه تبعيضيه اي يغفر لكم من ذنوبكم شيا قالوا فقوله تعالى ان الله يغفر
الذنوب جميعا خطاب لامة محمد صلى الله عليه وسلم ولو كان الضاحطاب الامة لكان
فغفران بعض الذنوب لا ينافي غفران كلها بل عدم غفران بعضها ينافي غفران
قوله ويكفر عنكم سياتكم في الشرح في سورة البقرة ان تبدوا الصدقات فنعما هي وان
تخفوها وتوتوها الفقرا فهو خير لكم ونكفر عنكم من سياتكم فقرا نافع وحمزة والكسايي
نكفر بالنون والجزم وقرا ابن عامر وحفص بالياء والرفع وقرا الباقون بالنون والرفع

[illegible]

والواو ثابتة بالاجماع والمصنف حذفها وقد وقع له ايضا في فصل ما في قوله تعالى في سورة الاعراف فيما اغويتني لاقعدن لهم وهو مثل ذلك سائغ او لا هذه مسئلة مهمة الطلب فيها للشيخ بهاء الدين السبكي في شرح مختصر ابن الحاجب الاصلي قوله ذكر الشارح كلامه فيها الاصلي بكماله قوله ويمني الحاجة يقال يمني يمني وبما يمنوا بمعنى زاد في الكاشح بالشين المعجمة والحا المهملة الذي يضمر لك العداوة وتضمير
بكسر
الضاد وبتخفيف الرا مضارع صار يضير ضيرا بمعنى ضر قوله في الشرح واستدلال الكوفيين بهذا البيت لا يتجه على الفارسي بجواز ان تكون ما شرطية ولتقدم الشرط عنده مسوغ للزيادة كتقدم النفي واخويه قوله قراة بعضهم لما اتيناكم هي قراة سعيد بن جبير والحسن قال ابو حيان وهذا التوجيه الذي لابن جني في غاية البعد وينزه كلام العرب ان ياتي فيه مثله فكيف كلام الله تعالى وقال ابو اسحاق اي لما اتاكم الكتاب والحكمة اخذ الميثاق ويكون لما تؤول الى الجزا كما تقول لما جئتني اكرمتك وقال ابن عطية ويظهر ان لما هذه هي الظرفية اي لما كنتم بهذه الحال وسنا الناس اخذ عليكم الميثاق فيجي على هذا المعنى كالمعنى في قراة حمزة بكسر اللام قال ابو حيان وهو مخالف لمذهب سيبويه فان لما المقتضية للجواب عنده حرف وجوب لوجوب وليست ظرفا بمعنى حين ولا غيره وانما ذهب الى ظرفيتها ابو علي الفارسي قوله وجوز الزمخشري في وما انزلنا على قومه الاية كون المعنى ومن الذي كنا منزلين فجوز زيادتها مع المعرفة في الشرح لم اره اي في الكشاف وفي تفسير سورة يس بل فيه في هذا المحل ما يقتضي ان ما من قوله وما كنا منزلين نافية ولعله وقف على ذلك في موضع اخر انتهى وفي البحر وقالت فرقة ما في وما كنا منزلين اسم معطوف على جند قال ابن عطية اي من جند ومن الذي كنا منزلين على الامم مثلهم وهذا التقدير لا يصح لان من في من جند زائدة ومذهب البصريين لشرط الزيادة بها ان يكون المجرور بها نكرة واذا كان كذلك فلا يجوز ان يعطف على النكرة معرفة وهو قد قدر المعطوف بالذي انتهى قوله الجواب عن ابن عطية انه خرج هذا التقدير على انه يغتفر في التابع لا يغتفر في المتبوع قوله وقال المخالفون قد كان هو اي كائن من جنس المطر من مطر ظرف مستقر في محل نصب على الحال من ذلك الضمير المستتر بكائن قال الرضي واجيب بانه على سبيل الحكاية كانه سيل هل كان من مطر فاجيب قد كان من مطر فزيدت في الموجب لاجل حكاية المزيدة في غير الموجب كما انا دعني من تمرتان قول ابن الحاجب بني من مطر ومن للتبعيض او التبيين فيه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة او الظرف مقامه بلا شرط في باب الموصوف قليل وخاصة اذا كان الموصوف فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا الفعل المبني للفاعل الا اذا كان الجار زائدا لان حرف الجر موصل للفعل القاصر الى ما كان يقصر عنه لولاه والفاعل لا يقصر عنه فعله قوله ولقد جاءك هو اي جاء من الخبر كائنا من نبا المرسلين قال الرضي ويجوز ان يقال اذ ضمير جاء للقران وقوله من نبا حال قوله واجيب بانهما غير متفاصلين في الظرفية في حاشية التسهيل

للمصنف

للمصنف انهما قد يكونان في الاشخاص فلهذا سهل دخولهما من عليهما قوله فالمجرور بدل بعض لا بد على هذا الوجه من تقدير ضمير يعود على ما ثبت لان بدل البعض كبدل الاشتمال في انه لا بد فيه من ضمير لفظا او تقديرا يعود على المبدل منه قوله من الاولى مثلها في زيد افضل من عمرو في الجنى الداني اختلف في معنى من المصاحبة لا فعل التفضيل فقال المبرد وجماعة هي لابتدا الغاية ولا تخلوا بمعنى التبعيض وصححه ابن عصفور وذهب سيبويه الى انها لابتدا الغاية ولا تخلوا من التبعيض قوله على جعل كنانه على الاداء الذي اوجبه الله كنانه الاول مجرور بالاضافة مفعول اول لجعل وكنانه الثاني منصوب على انه مفعول الثاني وقد مر ان كثر لا يتعدى بمن هكذا وقع في اكثر النسخ ولم يبدو ابن مرذلك وفي بعضها وسياتي ان اكثر لا يتعدى بمن وفي الشرح كانه نسي اذ لم يف بما وعد فانه لم يذكر بعد هذا في موضع من مواضع الكتاب ان اكثر بمن لا يتعدى بمن قوله ومجرورها الثانية بدل من مجرور الاولى بدل الاشتمال في الشرح لا بد على من تقدير ضمير يعود على المبدل منه كما سبق ولقائل ان يقول ان تكرار من اغنى عن تقدير الضمير على خمسة اوجه هكذا وقع في كثير من النسخ والوجه الخامس هو النفي المفهوم من قوله واذا قيل الى اخره وفي بعضها على اربعة اوجه وهو مقتضى تفصيله الاوجه ورده من التي فيها معنى النفي الى الاستفهامية وظاهر قوله في التنبيه الاول فيحتمل من الاوجه الاربعة قوله ولا يتقيد جواز ذلك بان يتقدمها الواو خلافا لابن مالك بدليل من الذي يشفع عنده الا باذنه في الشرح الذي قاله ابن مالك في شرح التسهيل في باب تميم الكلام على كلمات مفتقرة لذلك ما نصه وكثر قيامه من مقرونة بالواو مقام النافي فيجاب بالا قصد للايجاب انتهى وهذا نحو ومن يغفر الذنوب الا الله ويحوف من يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه اذ لو قدر ان التركيب كان في الاصل هكذا ولا يغفر الذنوب الا الله ولا يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه فقامت من المذكورة مقام النافي لصح والمراد حاصل وعلى هذا لا يتوجه نقض المصنف باية الكرسي لان من الاستفهامية وان اشربت معنى النفي الا انها يقال انها قامت مقامها حرف النفي قوله وهذا مبني على ان المراد من قيام من مقام النافي قيامها مقامه مع بقا اللفظ على حاله وهذا ممنوع بل المراد سوابق اللفظ على حاله نحو ومن يغفر الذنوب الا الله او لم يبق نحو من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه فانه بمعنى لا يشفع احد عنده الا باذنه وفي الشرح على انه ليس في كلام ابن مالك ما يقتضي انها لا تقوم مقام النافي الا بشرط ان تقترن بالواو فان كان المصنف انما اشار بالاعتراض الى هذا الكلام الواقع في التسهيل فهو غير مستقيم وان اشار الى كلام اخر وقع لابن مالك في غير التسهيل فهو متجه ولكن الشان في وجوده قوله واذا قيل من ذا لقيت فهو مبتدا وذا خبر موصول والعايد محذوف ويجوز على قول الكوفيين في زيادة الاسما كون ذا زائدة ومن مفعولا مقدما

المصنف في باب الموصول من الجهة الخامسة من الباب الخامس ان الاكثر في نحو من
ذا القيت كون ذا للاشارة خبرا ولقيت جملة حالية ونقل كون ذا موصولة ولقيت
صلة ولعضهم لا نخرم قوله رب من انضجت الى اخره انضاج اللحم طبخه حتى يستوي ومعنى
انضجت قلبه غيظا اكمدته لاجل الغيظ او المد غيظي قلبه على ان تكون غيظا تمييزا في
الصحاح الغيظ غضب كامن للعجز يقال غاظه فهو مغيظ قال ابن السكيت ولا يقال
اغاظه قوله القاموس يقال غاظه وغيظه واغاظه فكفى بنا فضلا الى اخره تقدم الكلام
عليه في الباب الموجز قوله الى واياك الى اخره الارجل بالحا المهمله جمع رجل وهو لسكن
الرجل قوله نخرجهما على الزيادة وذلكم تثبت كما سيأتي في الشرح يمكن ان نخرج بيت
الفرزدق على ان من موصولة حذف صدر صلتها اي كالذي هو ممطور بواديه
لعد المحل فممطور خبر الا انه خفض لمجاورة المخفوض قوله وقال الزمخشري ان قدرت
ال في الناس للعهد فموصولة مثل ومنهم الذين يؤذون النبي او للجنس فموصولة مثل
من المؤمنين رجال ويحتاج الى تامل يعني في التخصيص الموصولة بالعهد والموصوفة
بالجنس في حاشية التفتازاني فان قيل ما وجه هذا التخصيص فلم لا يجوز ان تكون
موصولة على تقدير الجنس وموصوفة على تقدير العهد قلنا مبناه على المناسبة
والاستعمال اما المناسبة فلان الجنس لابهامه يناسب الموصوفة لتنكرها والعهد
والعهد لتعينه يناسب الموصولة لتعرفها واما الاستعمال فلان المتابع في مثل
هذا المقام هو النكرة الموصولة اذ اجعل بعضا من الجنس لقوله تعالى من المؤمنين رجال
صدقوا ما عاهدوا الله عليه والموصول مع الصلة اذا كان بعضا من المعهود كقوله تعالى
ومنهم الذين يؤذون النبي الاية والقران يفسر بعضه بعضا وقد يقال ان العلم بالجنس لا
يستلزم العلم بالبعض فتكون باقية على التنكير فيكون المعبر بها عن التبعيض نكرة
موصوفة وعهدية الكل تستلزم عهد البعض فتكون موصولة وهذا ايضا يعود ليتليه
انما يتم بما ذكرنا من وجه المناسبة والا فالامتناع في ان يعبر عن المعنى بلفظ النكرة لعدم
القصد الى تعيينه وفي ان يتعين بعض من الجنس الشايع فيعبر عنه بلفظ المعرفة انتهى
قوله ولعم من هو في سر واعلان هذا عجز بيت صدره فنعم مزكا من ضاقت مذاهبه وسيذكره
المصنف والبيت الذي قبله في اواخر الباب الثالث قوله مثلا ويحتاج الى تقدير هو ثالث يكون
مخصوصا بالمدح في الشرح ويحتاج الى تقدير هو رابع على القول بان المخصوص خبر مبتدا
محذوف فان قلت هو كلمة او سرلها على لفظها فهي علم تكلف وصفت بقوله ثالث وهو نكرة
قلت ان العلم قد يتنكر كما في قولك مررت بسيبويه وسيبويه اخر اي ورجل اخر مسمي
بسيبويه كذلك وهو اي ولا يحتاج الى لفظ ثالث مسمي بهو قوله لكونها علما على نفسها لم
تبات بهذا الاعتبار تنكيرها لعدم تعدد هذا المعنى العلمي لها بخلاف سيبويه وغيره من
الاعلام التي لها معان علمية معانيها غير نفسها فان تنكيره متاب في تلك المعاني لتعددها
قوله يا شاة من قنص لمن حلت له هذا صدر بيت لعنترة عجزه حرمت علي وليتها لم تحرم
والشاة هنا كناية عن امراة قيل اراد انها حرمت عليه للحرب التي الحي بين قبيلتها وقبيلته

فتمني

فتمني عدم الحرب بين القبيلتين ليتاتى له تزوجها قوله ال الزبير الى اخره الزبير هو ابن العوام
حواري رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنام المجد بفتح السين اعلاه والقبيلة بنو اب
واحد والاروى معطوفا على سنام المجد وهو من الثروة وهي من العدد قوله ومهما تكن
تكن الى اخره تقدم الكلام في من الزايدة قوله وتبعه ابن يسعون هو بمثناة تحتيه وسين
مهملة ساكنة وعين مهملة مضمومة فواو ساكنة فنون قوله تراوت الى اخره بهمزة مضمومة
فواو ساكنة فيا موحدة مكسورة فمثناة تحتية فمثناة فوقية ساكنة للتانيث فعل مبني للمفعول
من ابيته بالمراي منعته شرب الماء والصاوية المحيفة والبارق السحاب ذو برق
وشمت البرق اذا نظرت الى سحابة اين تمطر قوله وانت ضميرها لانها الخليقة في المعنى
هذا يقتضي ان تكون بالمثناة الفوقية وقد تقدم الكلام في من الزايدة قوله لما نسجتها من
جنوب وشمال هذا عجز بيت لامرء القيس صدره فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها توضح
بالمثناة الفوقية وكسر الضاد المعجمة موضع وكذلك المقراة بكسر الميم ورسم الدار ما لصق
بالارض من اثارها في القاموس والجنوب ريح تخالف ريح الشمال مهبها من مطلع سهيل
الى مطلع الثريا والشمال بفتح الشين وكسرها الريح التي تهب من قبل الحجر او ما استقبلك
عن يمينك وانت مستقبل في الصحيح انه ما مهبه بين مطلع الشمس وبنات نعش
او من مطلع الشمس الى مسقط النسر الطاير ويكون اسما وصفة ولا يكاد يهب ليلا ويقال
فيها شمال بميم ساكنة فهمزة مفتوحة كما في البيت ونسج الريحين الدار اختلافهما عليها
فاحدهما تستر الاثار بالتراب والاخرى تزيله فلا تذهب اثرها عنها وقيل معناه لم ينحصر
سبب محوها في نسج الريح بل له اسباب لم السنين وترادف الامطار قوله وهي بسيطة
لا مركبة من مه وما الشرطيه ولا من ما الشرطيه وما الزايدة قال التفتازاني واختلفوا
فيه فقيل كلمة براسها موضوعة لزيادة الابهام ووجه كونها اعم هو الوضع والمناسبة على
ما قيل ان الزيادة في البنا للزيادة في المعنى وقيل منه بمعنى اكفف وما هو الشرطيه ومعنى
اكفف عن كل شي ما تفعل افعل فيفيد انه ما من شي تفعله الا وانا افعله عموما فوق الامر بالكف
عن كل شي ما تفعل افعل فالشرطيه هي ما الثانية قال الخليل اصلها ما ما على ان الاولى هي الشرطيه
والثانية هي ما الثانية الهامية متصلة بها لزيادة التعميم كما في حينما وايتما وغير ذلك في
حاشية التسهيل للمصنف ينبغي لمن قال بالبساطة ان يكتبهما بالياء ولمن قال اصلها ما ما ان
يكتبها بالالف في الشرح وكذا اذا قيل اصلها مه ما انتهى قوله من قال بان اصل مهما ما ما ومن
قال بان اصلها مه ما اتفقا على اصل اخر كلمه مهما مما ينبغي ويكتب اخرها على القول الاول ينبغي على
القول فلهذا لم يذكر المصنف ما قاله الشارح قوله وانشد لحاتم وانك مهما تعط الى اخره
قوله هو ابو عدي بن حاتم ابن عبد الله بن سعد الطاي الجواد المشهور والسوال بضم السين
المهمله واسكان الهمزة وتخفيف فتبدل واوا اما بسياله لا انسان وقيل هذا البيت
ابيت هضم الكشح مضطمر الحشا من الجوع اخشى الذم ان اتضلعا واني لا ستحي رفيقي ان يرى
مكان يدي من جانب الزاد اقرعا قوله ومهما تصلها او بدأت براة هذا صدر بيت
عجزه لتنزيلها بالسيف لست مبسملا جواب الشرط وهو محذوف قوله الشرح وقوله

لتنزيلها تعليل لترك البسملة وبالسيف في محل نصب على الحال من المضاف اليه واشار
بذلك الى ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه سال عليا كرم الله وجهه رضي الله عنه لم لا تكتب
في براءة بسم الله الرحمن الرحيم فقال لان البسملة امان وبراءة نزلت بالسيف وليست
متبسملا جواب الشرط وهو مجزوم الفا في معنى النفي اي فلا تبسمل في شرح
الشاطبية للمعزلي مهما في موضع نصب بفعل محذوف تقديره ومهما تفعل اي واي
ما شي تفعل في براءة تعني من الوصل والابتدا بوقلها فصلها او بدات تفسير لذلك الفعل
الفعل المحذوف ولما حذف ذلك الفعل وما اتصل به اشكل ضمير فصلها فجعلنا كان يعود عود
وهو براءة بدلا منه للبيان او منصوبا باضمار اعني وفي شرحها للجعبري مهما مفعول به
بمقدر اي اي حالة لقرائتهم فسر بفعلي الشرط يقتو جههما الى الظاهر لعدهما على
جهة المغولية فاعمل الثاني على مختار البصريين كقربه واضمر المفعول في الاول جوازا
والافصح حذفه قوله فان قيل تقدير مهما واقعة على براءة يعني انه اذا جعل مهما مرادا بها
براءة اذا صح كون المنصوب في فصلها مع كونه مفسرا ببراءة عائدا على مهما فتكون مهما مبتدا
او مفعولا لمحذوف يفسره فصل قوله قلنا اسم الشرط عام وبراءة اسم خاص وضميرها
كذلك فلا يرجع الى العام لقائل ان يقول اذا اسم الشرط وان كان عاما بحسب الوضع لكنه
اريد به هنا خاص وهو براءة فيصح رجوع ضميرها اليه باعتبار تناوله الخاص كضمير المطلقات
طلاقا رجعيا في قوله تعالى وبعولتهن احق بردهن فانه عائد على المطلقات الاعم من
الرجعية وغيرها ولكن لا باعتبار عمومه بل باعتبار الرجعيات قوله وبالوجه الذي
بطل به الابتدا به مهما ولكن وهو عدم الرابط في فصلها لكونه حينئذ الخبر يبطل
كون مهما مستغلا عنها العامل الذي بعدها بضميرها لان كلا من ابتدائه مهما واشتغال
العامل عنها بضميرها يقتضي عود المنصوب في فصلها عليها قوله ومهما تصلها مع اخر
سورة هذا صدر بيت عجزه فلا تقفن الدهر فيها فتثقلا واخر جمع في موضع المفرد
اي اخر سورة وقوله فلا تقفن الدهر جواب الشرط وتثقل منصوب باضمار ان
بعد الفا جواب النهي اي فتستثقل يعني اذا وصلت البسملة باخر السورة فلا
تقف عليها وتبتدي بالسورة الاخرى لان البسملة لاوايل السورة لا لا واخرها
شرح المعزلي وموضع مهما نصب بفعل يفسره الفعل الموجود والتقدير ايما بسمله
من البسملات الكائنة في اوايل السور تفعل تصلها قوله واما هنا فيتعين كونها ظرفا
بتقدير واي وقت تصل براءة او مفعولا به حذف عامله وفي الشرح لا يتعين ذلك بل يجوز
ان يكون عبارة عن المصدر فيكون في محل نصب بتصل على انها مفعول مطلق بمعنى اي وصل
تصل سواء كان باخر سواء كان او باخرايه وان ترك البسملة في براءة مطلوب سواء ابتدا
بها او وصلتها باخر سورة اي سورة كانت او وصلتها باخرايه من اي سورة كانت
وقول بعض شارحي الشاطبية ان المراد وصلها باخر الانفال قصورا انتهى واقول انما
قال بعض شارحي الشاطبية ذلك نظرا الى الغالب قوله لغة غنم وربيعة في الصحاح
وغنم بالتسكين ابو حي وهو غنم ابن تغلب بن وايل وفيه ايضا وفي عقيل ربيعتان ربيعة
ابن

ابن عقيل وربيعة بن عامر بن عقيل وفي تميم ربيعتان الكبرى وهي ربيعة بن مالك بن زيد
مناة بن تميم ويلقب بربيعة الجوع وربيعة الصغرى وهي ربيعة بن حنظلة بن مالك
وربيعة ابو حي من هوازن وهو ربيعة بن عامر بن صعصعة وهم بنو مجد ومجد امهم
نسبوا في الشرح وفي العرب ربيعة الفرس وهو بن نزار بن معد بن عدنان الواقبيلة
ولعلهم اصحاب هذه اللغة انتهى في الصحاح وانما يسمى ربيعة الفرس لانه اعطي من ميراث
ابيه الخيل واعطى مضر الذهب فسمي مضر الحمرا قوله فيقوا بني حرب واهوا
وناسعا الا هو جمع هوا بالقصر وهو هوي النفس والواو للحال قوله وقيل هي حال
والخبر محذوف في الشرح وذوا الحال هو الضمير المستكن في ذلك الحال اي واهوا
وناكاينة في حال كونها معا وعلى هذا فيتعلق معا بمحذوف الضا اي واهوانا كاينة
في حال كونها معا وهذا تكلف لا داعي اليه انتهى ولقائل ان يقول تقدير كاينة للخبر يعني
لتقدير كاينة الخبر لعوض عن تقدير كاينة اخرى يتعلق بها معا الا لا فرق بينهما الا
بالخبرية والحالية والحال خبر في المعنى قوله وفيه نظر وجهه انا لا نسلم ذلك بل هما
سوا وقوله وقد عادل بينهما الى اخره سيني لهذا المعنى الذي هو وجه النظر وكنت و
ويجي الى اخره يدري بالمشاة الفتية تثنية يد وثري بفتح النون وكسر الميم وثري
بضم الميم وفتحها وقوله اذا اجنت الاولى سجعن لها معا جنت بالحا المهملة والنون الاولى
بضم الهمزة اي الاولى وهو صفة لمحذوف اي الحمامة الاولى وسجعن هدرن قوله
وافني رجالا لي اخره فاعل افني ضمير الدهر او الموت وبادوا اهلكوا وفي الشرح ومستقر
بفتح الفا اسم مفعول من استفزه الخوف اذا استخفه انتهى في بعض النسخ بالقاف
المكسورة والرا اسم فاعل من استقر اي اصبح قلبي ليسبف هلاكهم مستقرا الا في
كنت اخبتي عليهم ولا اخشى على غيرهم وضبطه لبعضهم بكسر الفا وبالزاي وفسره بغير
مطمين وفيه نظر لان عدم الاطمينان انما هو معنى الاستفزاز والذي في البيت هو
الاستقرار في الصحاح واستفزه الخوف اي استخفه وقعد مستوفزا اي غير مطمين
قوله متى اضع العمامة تعرفوني هذا عجز بيت صدره لسحيم بن وثيل صدره انا بن
جلا وطلاع الثنايا وقد تقدم الكلام عليه في غير قوله احيل برقا متى جاب له رجل
في الصحاح واحلت فيه خيلا من الخير وخولت فيه حالا اي رايت فيه في مخايله
في الشرح احيل بضم الهمزة مضارع احلت وجاب الظاهر انه بمعنى ذات قال
الجوهري الجوهري وكل ذلك فهو جاب والمصنف فسره بتقبل المثنى والمرتق
عليه الرجل بالراي وجم متوجه الصوت لولا سحاب رجل بفتح الراي وكسر
الجيم اي ذو رعد قوله سوى ما البحر الى اخره تقدم الكلام عليه في الباء الموحدة
قوله فقيل هما اسمان مضافان هذا القول لبعض البصريين وبينا عنده لا
تضمنهما معنى الحرف قوله وربع عفت اثاره منذ ازمان هذا عجز بيت لامرئ
القيس صدره فقا نبكي من ذكرى حبيب وعرفان وفي القاموس وعرفان كعثمان
بعينه مشهورة والربع المنزل وعفت درست والاثار جمع اثر بالاثار

اياته وهو جمع اية وهي العلامة قوله اقوين من حجج ومن دهر هذا عجز بيت صدره
لمن الديار بقنة الحجر و القنة بضم القاف وتشديد النون على الجبل الحجر بكسر الحاء
ديار ثمود بناحية الشام عند وادي القرى و اقوين خلون من سكانها و الحجج بكسر
الحا المهملة جمع حجة بكسرها ايضا وهي السنة قوله فقال المبرد وابن السراج والفارسي
مبتدا ذ وما بعدها خبر قال الرضي ان هذا مذهب الجمهور في الشرح هذا الاعراب
هو الذي اختاره ابن الحاجب في كافيته وصرح في غيرها بانه مذهب المحققين
لكنه مشكل لما لمه ومنذ في الظرفية مع اختياره لهذا الاعراب فيهما اذ كونهما
مبتداين مناف لكونهما ظرفين لجواز كونهما ظرفين متصرفين بان يكونا مبتداين
في الشرح ومما استشكلت به الابتدائية اقول لا منافاة بين كونهما مبتداين
وكونهما ظرفين لجواز كونهما ظرفين متصرفين بان يكونا مبتداين وفي
ومما استشكلت به الابتدائية انه قيل ما الموجب لتقدمه وهلا جاز يومان مذ كما
تقول يومان امد ذلك واجيب بانهم اجروها رافعة مجراها خافضة في انها
لا يدخل الا على الاسم الزمان قوله وقال الاخفش والزجاج والزجاجي ظرفان
مخبر بهما عما بعدهما فمعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني
وبين لقائه يومان ولا يخفى ما فيه من التعسف في الشرح قال ابن الحاجب هذا
المذهب وهم لان المعنى واللفظ ياباه اما المعنى فلانك مخبر عن جميع المدة بانها
يومان وذلك خبر محقق واما اللفظ فلان يومان نكرة لا مصحح لها فلا تستقيم
لها ان يكون مبتدا فان يكون قيل تقدم الخبر الظرف على المبتدا المنكر المصحح له
وهنا كذلك فيكون المصحح موجود فالجواب ان مجرد ذلك لا يكون مصححا وانما يكون
مصححا اذا لو كان للظرف اختصاص بالمبتدا كقولك في الدار رجل وفي يوم الجمعة صلاة
وجميع المدة في قولنا جميع المدة يومان ليس ظرفا ليومان اذ لو كان ظرفا له لكان
زايدا عليه نحو في رمضان جمعات وليس جميع المدة زايدا عليه اذ ليس المعنى في
جميع مدة انتفا الروية يومان بل المراد انه هو قوله ما زال مذ عقدت يداه ازاره
هذا صدر بيت للفرزدق يرثي به يزيد بن المهلب عجزه قسما فادرك خمسة الاشبار
قيل اراد بادراك خمسة الاشبار البلوغ مبلغ الرجال وقيل اراد الموت والدفن في
خمسة اشبار من الارض وقيل اراد السيف لانه في الاغلب يكون قدر خمسة اشبار
وقيل غير ذلك وخبر زال قوله يدني كتايب من كتايب تلتقي في ظل معترك
العجاج مثار الكتيبة بالمثناة الجيش يقول منه كتب فلان الكتايب تكتيبا اي
عباها كتيبة كتيبة وتكتيب الخيل تعول منه تجمعت و المعترك موضع العركة و العجاج
الغبار ومثار صفة العجاج على زيادة اللام قوله ومازلت ابغي المال مذ انا يافع اليافع
بالمثناة التحتية الغلام الذي راهق العشرين قوله الصحاح اليفاع ما ارتفع من الارض
واشرف وايفع الغلام فهو يافع ولا يقال موفع وهذا من النوادر وغلام يفع ويفعة
قوله وقيل مبتدا ان هذا القول معا بل المشهور ليس بمعطوف على قيل الذي قبله

قوله

١٥٢

قوله واصل من منذ بدليل رجوعهم الى ضم ذاك منذ عند ملاقاة الساكنين نحو منذ
اليوم قال وانما يحركك ذاك منذ في نحو منذ اليوم بالضم الساكنين الذي من الكسر فلا ذاك
يدل على ان اصله على منذ لجواز ان يكون للاتباع ولان بعضهم يقول منذ من طويل
فيضم مع عدم الساكن قال الرضي وضم منذ سوا كان بعده ساكن او لا لغة غريبة
فعلى التحريك هذا يجوز ان يكون اصله الضم فخفف فلما احتيج الى الساكنين رد الى
اصله انتهى حرفا النون النون المفردة قوله احدها نون التوكيد وهي خفيفة وثقيلة
في الشرح لا يتاتى تقسيم نون التوكيد اليهما في هذا المحل لان المقسم اولا هو النون
المفردة ولا يصدق على الثقيلة اللهم الا ان يقال ارادة المفردة خطا انتهى
اقول بل ارادة المفردة عن غيرها من باب الحروف وهي بهذا المعنى متناولة للخفيفة
والثقيلة قوله اقايلن احضروا الشهود اهو لرؤبة بن العجاج وقبله ارايت
ان جاءت به املودا مرجلا ويلبس البرودا و ارايت اصله ارايت حذفت منه
الهمزة الثانية تخفيفا والاملود بضم الهمزة الناعم والمرجل بفتح الجيم قال في الصحاح
شعر رجل ورجل اذا لم يكن شديد الجعودة ولا سبطا تقول منه رجل شعره ترجيلا س
والمعنى اخبرني ان جاءت هذه المراة بشاب يتزوجها وهو رجل الشعر حسن الثياب
كالغصن الناعم اتامر باحضار الشهود لعقد نكاحها عليه وفي الشرح ولقايل ان
يقول لا نسلم ان في قوله اقايلن توكيد الاحتمال ان اصله اقايل انا فحذفت
الهمزة اعتباطا ثم ادغم التنوين في نون انا على حد لكنا هو الله ربي ها هنا بحث
وهو ان اسم الفاعل عند اتصال نون التوكيد به هل يبني لشبهة لفعل الامر فانه
افعل الافعال بهذه النون اذ يلحقه بلا شرط هذا مما لم ار فيه النقل لكني سمعت
شيوخا يبنيه وفي البيت بضم اللام من اقايلن ولم اقف عليه مضبوطا في كتاب
معتمد اقول انما دخلته النون لشبهه بالمضارع لفظا ومعنى والاصل في الاسما
الاعراب فيبقى على اصله مع انه لا ضرورة في بنايه بل في لحاق النون به وقد
اختلف في المضارع المتصل به نونا التوكيد والجمهور على انه مبني لتركيبه النون مع
والاعراب لا يكون في الوسط والنون حرف لا حظ له في الاعراب فيبقى الجزان
مبنيين وقال بعضهم جميع ما اتصل به النونان من المضارع باق على اعرابه كما ان
الاسم مع التنوين معرب لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتلبة قبل
اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدرا وقال بعضهم المضارع مع النون
مبني لتركيب الا اذا اسند الى الالف او الواو او اليا لان الضماير البارزة
تمنع التركيب لفصلها بينهما والحروف للساكنين في حكم النايب قوله فضرورة
سوغها شبه الوصف بالفعل يعني المضارع قال الرضي قيل وتدخل اسم الفاعل
اضطرارا تشبيها له بالمضارع كما تشبه به في دخول نون الوقاية في قوله
وليس حاملني الا ابن حمال قوله فانزلن سكينة علينا روى البخاري من حديث
البرا رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول يوم الاحزاب ينقل

التراب وقد تقدم التراب بباض البطن وهو يقول اللهم لولا انت ما اهتدينا ولا
تصدقنا ولا صلينا فانزلن سكينة علينا وثبت الاقدام ان لاقينا ان الاولى قد بغوا علينا
اذا ارادوا فتنة ابينا فاحرى به لطول فقر واحريا هذا عجز بيت صدره وستبدل
من بعد غضي صريمة وفي الصحاح وغضي ايضا ماية من الابل وهي معرفة لا تنون ولا
يدخلها الالف واللام وانشد البيت الا انه قال ومستخلف كان ومستبدل وصريمة
تصغير صرمة والصرمة القطعة من الابل نحو الثلاثين وفي القاموس والصرمة بالكسر
القطعة من الابل ما بين العشرين الى الثلاثين او الى الخمسين او الاربعين او ما بين العشر
الى الاربعين او ما بين عشرة الى بضع عشرة اخر بها مهملة وراء قال في الصحاح ويقال
الرجل يقول بالحرى يكون ذا وهذا الامر محراة اي مقمنة مثل محجاة وما احراه مثل
ما احجاه واحر به مثل احج به قوله دامن سعدك الى اخره الكاف من سعدك ولولاك
مكسورة والمتيم من يتيمه الحب اي عبده ودلله فهو متيم والصبابة بفتح المهملة رقة
الشوق والحانح العايل ومنه قوله تعالى وان جنحوا للسلم فاجنح لها قوله والذي يحمله
انه بمعنى افعل اي دال على الامر لان معناه ليدم سعدك قوله وقريبا من الوجوب
بعد اما في نحو واما تخافن واما ينزغنك تربيد بالقريب من الوجوب ما كثر استعماله
بحيث لا يعتبر على تركه الا نادرا ويريد بنحو اما تخافن ان يكون المضارع شرطا لان الموكد
بما قوله لم يوعون بالجار هذا اخر بيت لعدم الكلام عليه في اللام وهو لولا فوارس
من نعم واسرتهم ثم الصليفا لم يوعون بالجار قوله كقولهم ومن عضة ما ينبتن شكيرها
العضة واحد العضاة وهي شجرة عظيمة لها شوك والشكير بالشين المعجمة ما ينبت
حول الشجرة من اصلها قال الرضي هذا الضرب لما كان له اصل وامارة يدل على كونه
من ثنى لخرائتهي واراد المصنف بقوله كقولهم كل فعل مضارع وقع بعد الزايدة التي ليست
مسبوقة برب نحو قولهم بعين ما اربنك وبجهد ما تبلغن وقول الشاعر قليلا به ما
يحمدنك وارث قال بدر الدين بن مالك وانما كان لهذا التوكيد انشيع من قبل
انما لما لازمت هذا الموضع اشبهت عندهم لام القسم فعاملوا الفعل بعدها معاملته
بعد اللام فان تقدمت رب على ما لم يوكد الفعل بعدها الا فيما ندر من قول الشاعر ربما
اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات قولهم ربما يقولون ذلك حكاه سيبويه
لان رب تصير الفعل بعدها ماضي المعنى وفي الشرح بعد ما ذكر ان المصنف قسم في توضيحه
على الالفية المضارع بالنسبة الى توكيده بالنون الى خمس حالات واذا الرابعة ان
يكون قليلا وذلك بعد لا النافية وما الزايدة التي لم تسبق بان كقوله تعالى واتقوا
فتنة لا تصيبن وقول القايل ربى عضة ما ينبتن شكيرها وقوله قليلا به ما يحمدنك
وقد عرفت انه جعل ما في كل من قوله ما ينبتن وقوله ما يحمدنك زايدة ولا
ادري الوجهة التي عين ذلك اذ يحتمل ان تكون ما في بيتين نافية وفي يحمدنك
مصدرية انتهى واقول الوجهة الذي عين كون ما في ما ينبتن زايدة لا نافية انه مثل
لم يستعمل الا بمعنى الاثبات لا النفي فان قيل انما هو عجز بيت صدره اذا مات
منهم

منهم سيت صرفنا بنه اجيب بان للرضي قد صرح في ما نقلناه عنه النفي بانه مثل
وفي قول المصنف كقولهم دون قوله اشارة الى ذلك ولا تنافي بين كونه مثل وبين
كونه عجز بيت والوجه الذي عين كون ما في ما يحمدنك زايدة لا مصدرية انها
لو كانت مصدرية لارتفع قليلا على الخبرية اذ لا يصح نصبه بيحمدنك لان معمول
الصلة لا يتقدم على الموصول ولكانت النون داخلة على المضارع في موضع لا يدخل
عليه فيه الا في الضرورة قوله ولو لم ضيفن للطفيلي في القاموس الضيفن من يجي
متطفلا قوله ولهذا لو سميت به رجلا لعاد ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير فقد
قال ابن الحاجب في الشرح ولقايل ان يقول لا نسلم ان التنوين في رجل علما هو
التنوين الذي كان فيه حال تنكيره لم لا يجوز ان يكون قبل العلمية للتنكير وبعدها
للتمكين وايضا يرد صه اذا سمي به وحكي ان التنوين ثبت فيه مع كونه علما
وتنوينه في الاصل للتنكير واقول الجواب عن الاول ان كونه عينه هو الظاهر الذي لا
يعدل عنه الا الدليل وجواز كونه غيره لا ينافي ظهور كونه عينه الظهور الذي لا
ينافي جواز غيره وعن الثاني بان التانيث في صه بعد العلامية هو حكاية تنوين
التنكير لا نفس مراد به معناه والذي لا يثبت بعد العلامية هو نفسه لا
حكايته قال الرضي وتنوين التنكير مخصوص ومه ودح وسيبويه بل يختص
بالصوت واسم الفعل واما التنوين في نحو رب احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكين
لان الاسم معرب انا لا ارى معنى من ان تكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معا
ورب حرف لغير فايد بين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين
في رجل لغير التنكير ايضا فاذا سميت بالاسم مختص للتمكين انتهى واقول على هذا
يكون تنوين التنكير المختص بالصوات واسم الفعل هو المتمحض للدلالة على التنكير
قوله وتنوين التمكين لا يجامع العلتين اي الموجبتين لمعنى الحرف وهما هنا العلمية
والتانيث قوله وزعم الزمخشري ان عرفات مصروف لاسما ليست للتانيث وانما
هي والالف للجمع قال الرضي قال الرافعي جار الله ان التنوين في نحو مسلمات للصرف
قال جار الله وان مالم يسقط في عرفات لان التانيث فيها ضعيف لان التا التي فيها
كانت لمحض التانيث سقطت والباقيه علامة جمع المونث وفيما قال نظر لان
عرفات مونث وان قلنا انه لا علامة تانيث فيها لا متمحضة التانيث ولا مشتركة
لانه لا يعود الضمير عليها الا مونثا تقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز
مباركا فيه الا بتاويل بعيد لما في قوله ولا ارضى ابقل ابقالها فتانيثها لا يقصر
عن تانيث شمس الذي هو بتاويل الفعه والاولى عندي ان يقال ان التنوين للصرف
والتمكين وانما لم يسقط في نحو عرفات لانه لو سقط لتبعه التنكير في السقوط
ونبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم الا الكسر فيه متبوع لا تابع فهو
فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يجد فالمانع قوله فالاول كجوار ونحوا
فانه عوض من اليا وفاقا لسيبويه والجمهور قال الرضي فسر بعضهم هذا القول بانه

منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذف فهاتم
جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بحذف اليا لاستثقال اليا المكسور ما
قبلها في غير المنصرف الثقيل بصب النوعيه وانما ابدل التنوين من اليا ليقطع التنوين
الحاصل مطمع اليا الساقط في الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت اعترض
عليه بانه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت بجواري
لان منع الصرف يقتضي حذف التنوين وتبع الكسرة له في السقوط وصيرورته فتحا
وايضا اذ ينقل الجاني للجوار ومررت بالجوار بحذف اليا لان الكلمه لا تخف بالالف
واللام ونقل الفرعيه باق معها وفسر السيرافي وهو الحق قول سيبويه بان
اصله جواري بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف اليا
للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغه الجمع الاقصا حاصله تقديرا لان المحذوف
للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف لبني بحذف التنوين الصرف ثم حصل خافوا
رجوع اليا لزوال الساكنين في غير المنصرف والمستقبل لفظا لكونه منقوصا ومعنى
بالفرعية فعوض التنوين من اليا قوله وفتحتها النائبه عن الكسرة خلافا
للمبرد احترز بقيد النائبة عن الكسرة عن فتحتها التي ليست بنائبة عنها
فان تلك لا تحذف لخفتها مطلقا بخلاف النائبة عن الكسرة عن فتحتها فانها
ثقيلة بالاعتبار نيابتها عن الكسرة الثقيلة قال الرضي قال المبرد التنوين
في جوار عوض من حركة اليا ومنع الصرف مقدم عن الاعلال واصله جواري
بالتنوين ثم جواري بحذف فهاتم جواري بحذف الحركة ثم جواري بتعويض
التنوين من الحركة ليخف الثقيل بحذف اليا الساكنين والاعتراض عليه انه لو
لو كان بمنع الصرف مقدما على الاعلال لوجوب الفتح في قولك مررت بجواري
كما ورد على مذهب سيبويه قوله اذ لو صح لعوض عن حركات نحو جبلي
الشرح قد يمنع هذه الملازمة بنا على ان التعويض في نحو جوار انما هو عن
حركة يمكن التلفظ بها ولكنها حذفت استثقالا لا لا لتعوض عنها و الحركة
في نحو جبلي متعذرة لا سبيل الى النطق بها فترك التعويض عنها والتفا بتقديرها
ولك ان تقول حبلى احق بالتعويض من جواري لامتناع التلفظ بالحركة فيها
دون جوار انتهى قوله في جيال هو بجيم ثم شاة تحتية ساكنة مهموزة فلام
الاسم للضبع على فيعل وهو معرفة بلا الف ولا لام وقال الكسائي هي جيله وقال
ابو علي النحوي انما قالوا جيل للتخفيف ويتركون اليا مصححة لان الهمزة وان
كانت ملقاة من اللفظ فهي مبقاة في النية ومعاملة معاملة المستثبت غير
المحذوفه الا ترى انهم لم يقلبوا اليا الفا كما قلبوها في الناب ونحوه لان
اليا في نية السكون الضبع معروفة ولا تقل ضبعه لان الذكر ضبعان
والجمع ضباعين مثل سرحان وسراحين كذا في الصحاح قوله لان حركة تاكيد
وهمزة جيل منويا الثبوت همزة منصوب بالعطف على حركة لا مجرور بالعطف

على

تاكيد لان حركة همزة جيل موجودة على اليا لا منويه قوله والثاني كجندل
اراد بالثاني التنوين الذي هو عوض من حرف زايد وجندل بجيم فنون مفتوحتين
فدال مهملة مكسورة فلام هو هنا جنادل نحو وخامسه الف الجمع وفي القاموس الجندل
كجعفر ما يقله الرجل من الحجارة وتكسر الدال والغليظ الموضع الذي تجتمع فيه
الحجارة وارض جندله كغليظه وقد تفتح كثيرتها قوله وهو اللاحق للقوافي المطلقه
في الشرح وكذا للمصدر والمقفاة او المصرعة وقد ذكرنا الفرق بين التقفيه
والتصريع في حرف اللام في الكلام على اللام الجارية قوله والذي صرح به سيبويه
وغيره من المحققين انه جي به لقطع الترنم في الشرح فان ابن عقيل فقولهم
تنوين الترنم كقولهم داود القياس وفي الحديث ان القدرية مجوس هذه
الامة هذه الامة وداود يبغي القياس والقدرية ينفون ويقولون الامر
انف قال المصنف في حواشيه على التسهيل وليس لنا لانهم اثبتوا القدر
لانفسهم واما داود القياس فلا نعلم يقولونه واول القدرية طائفة
ينكرون ان الله تعالى قدر الاشيا في القدم وقد انقرضوا وصار القدرية
لقبا بالمعتزلة لاسنادهم افعال العباد الى انفسهم وانما نفيهم القدر فيها
لهم فكلام ابن عقيل بنا على الاول وكلام المصنف على الثاني قال النووي
في شرح مسلم في باب الايمان واعلم ان مذهب اهل الحق اثبات القدر ومعناه
ان الله تعالى قدر الاشيا في القدم وعلم سبحانه انها ستقع في اوقات معلومة
عنده سبحانه وتعالى وانكرت القدرية هذا وزعمت انه سبحانه لم يقدرها
ولم يتقدم علمه سبحانه بها وانها مستانفة العلم اي انما يعلمها سبحانه بعد
وقوعها وكذبوا على الله سبحانه وتعالى وسميت هذه الفرقة قدرية لانكار هم
القدر قال اصحاب المقالات من المتكلمين وقد انقرضت القدرية القائلون
بهذا القول الشنيع الباطل ولم يبق احد من اهل القبلة عليه وصارت القدرية
في الازمان المتاخرة تعتقد اثبات القدر ولكن تقول الخير من الله والشر
من غيره تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا قوله وقولي ان اصبت لقد اصابن
هذا عجز بيت مقفى صدره اقلي اللوم عاذل والعتابن واللوم بفتح اللام
العذل بالذال المعجمة عاذل ترخيم عاذلة واصبت بكسر التا كذا وجد
في غير هذا التصنيف بخط المصنف مضبوطا مكتوبا عليه صح قوله لما تزل
برحالنا وكان قد هذا عجز بيت صدره افد الترحل غير ان ركابنا وقد تقدم
الكلام عليه في قد قوله وقاتم الاعماق خاوي المخترقن هو اول بيت
عجزه مشتبه الاعلام لماع الخفق والقاتم والقاتمة السود السواد
والاعماق بالعين المهملة جمع عمق بفتح العين وضمها وهو ما بعد من اطراف
المفاوز والخاوي الخالي والمخترق بسكون الخا المعجمة وفتح المثناة الفوقية
والرا الممر الواسع والاعلام جمع علم وهو الجبل وما يهتدى به في الطريق

والحنق بفتح الفا الضرورة واصله الحنق بسكونها مصدر حنق البرق او اضطرب في الشرح اللباب واصل المحترق المحترق بسكون القاف فلما التنوين به التي ساكنان فيفتح ما قبله تشبيها له بالنون الخفيفة او بكسر لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر قوله وقا بينته الفرق بين الوقف والوصل في قلت كيف يتردد السامع في الوقف والقاف التي في اخر الكلمة ساكنة قلت لانه شعر فيسكن الاخر لاجل ان الوزن يقتضاه لا لاجل الوقف قوله اي يحصل فيه عنه في الصحاح الغنة صوت في الخيشوم والاغن الذي يتكلم من قبل خياشيمه لقال ظبي اغن ووادي اغن كثير العشب لانه اذا كان كذلك الغنه الربان في اصواتها عنه والربان جمع كثرة الذباب وجمع القلة ادبه كغراب وغربان واغربه قوله وثبت في الوقف في الشرح ومن نازع في ذلك فان الزمخشري قال في احاجيه حيث اشار الى تنوين الترنم هو التنوين الذي يقع في انشاد الشعر مكان حرف الاطلاق اذا وصل المنشد ولم يقف فهذا نص في انه لا يكون في حالة الوقف انتهى قوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزه هذا صدر بيت لامرئ القيس عجزه فقالت لك الويلات انك مرجلي والخدر الستر كذا في الصحاح والمراد هنا ستر الهودج وهو مركب من مراكب النسا مقبت وعنيزة بنت عنيزة بمهملة مضمومة ونون مفتوحة فمثناة تحتية فزاي هي ابنة عمه والويلات جمع ويلة والويلة والويل شدة العذاب ومعنى مرجلي تاركي راجلة الى ماشية قوله سلام الله يا مطر عليها هذا صدر بيت عجزه وليس عليك يا مطر السلام وهو للاحوص محمد بن عبد الله بن عاصم الانصاري من قصيدة في سلمى اخت امراته وكانت جميلة وكان هو ايضا جميلا وكان يحبها حبا شديدا فتزوجت رجلا قبيح المنظر يقال له مطر فغلب على الاحوص حبها حتى باح به ومن تلك القصيدة

كان المالكين نكاح سلمى غداة نكاحها مطر نيام ۞ فان يكن النكاح احل شيئا
فان نكاحها مطر حرام ۞ فلا غفر الاله لمنكحيها ۞ ذنوبهم ولو صلوا وصاموا ۞
فلو لم ينكحوا الا كفيا ۞ لكان كفيها الملك الهمام ۞ فطلقها فلست لها بكفو ۞ والا
يعلوا مفرقك الحسام قوله ولقوله اقول في الثاني دون الاول لان الاول تنوين التمكين لان الضرورة اباحت الصرف في الشرح فيه نظر لان وجود العلتين في الاسم مناف لصرفه وانما حمله على ذلك قولهم يجوز صرف غير المنصرف للضرورة فيه من الاشكال ما ذكرناه فينبغي ان يحمل كلامهم على انه يجوز للمضطر ان يجعله غير المنصرف كالمنصرف في الصورة باعتبار ادخال التنوين ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لمنافاته لوجود العلتين المحققتين وانما يكون تنوين الضرورة واقول وجود العلتين في الاسم ليس منافيا للصرف منافاة حقيقية حتى لا يمكن اجتماعها معه في نفس الامر وانما هو مناف له منافاة اعتبارية وقد اعتبروا ايضا الاسم منصرفا للضرورة مع العلتين والصرف هو دخول تنوين التمكين

قوله

قوله وفيما قاله نظر لان الذي حكاه سماه تنوينا فهذا دليل منه على انه سمعه في الوصل دون الوقف ويترجح في الشرح اذا كان النظر صحيحا امكن ان يورد مثله على ابن مالك فيقال ان سيبويه سمى ما هو الترنم تنوينا فهو دليل على انه سمعه في الوصل دون الوقف ويترجح بذلك ما حكيناه انفا عن الزمخشري واقول ابن مالك استدل بلا انه امور منها الثبوت في الوقف كما تقدم فلا يلزم من نفيه نفي ما استدل عليه قوله وهذا اعتراف منه بانه تنوين الصرف لان الذي كان قبل التسميه حكي لعدها في الشرح لكنه ليس في لفظ الحكاية تنوين صرف قطعا وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه علتان ما لقانا من الصرف فثبت انه تنوين براسه وان كان المحكي تنوين صرف واقول قد علمت الا ان اذ عدم مجامعة تنوين الصرف لما فيه علتان لست الا اعتباريه وضعيته لا ذاتيه فاذا وجد ما يدل على المجا معه
اعتبر كما في الحكاية هنا قوله الرابع نون الوقاية في الشرح صرح ابن الحاجب في اماليه بان نون الوقاية كحروف المضارعة ليست بكلمة وانما هي كالالف في ضارب والميم في مخرج والالف في سكرى وعمى واطال الكلام فيه وعليه فلا ينبغي عدها في اقسام النون لا بها جز كلمة لا كلمة انتهى واقول جز الكلمة له دخل في دلالتها على معناها ونون الوقاية لا دخل لها في دلالة ما الحقته على معناه فلا تكون جزا قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي هذا بيت من مشطور السريع تقدم الكلام عليه في قد قوله فقيل النون الباقية نون الرفع لانها متقدمة على نون الوقاية فيكون الثقل حصل بنون الوقاية فيحذف قوله وقيل نون الوقاية وهو الصحيح لان الحذف بنون الاعراب اولى لانها تحذف للجازم والناصب بخلاف نون الوقاية وسيذكر المصنف في الباب الخامس انه اذا دار الامر بين كون المحذوف اولا او ثانيا فكونه ثانيا اولى وان من ذلك نون الوقاية في نحو الحاجوني وان القول بحذفها لابي العباس وابي سعيد وابي علي وابي الفتح واكثر المتاخرين وبحذف نون الرفع لسيبويه واختاره ابن مالك قوله الثاني اسم الفعل قال الرضي ويجوز الحاقها اسما الافعال لادايها معنى الفعل ويجوز تركها ايضا لانها ليست افعالا في الاصل قوله امسلمني الى قومي شراحي هذا عجز بيت صدره ۞ وما ادري وظني كل ظن ۞ قوله وبنى ذلك على قوله في ضاربي ان اليا منصوبة لان القول بانها مجرورة لا يتاتى معه القول بان هذه النون تنوين لان جرها حينئذ بالاضافة والتنوين لا يثبت مع الاضافة قوله وليس الموافيني ليرفد خائبا هذا صدر بيت عجزه وان له اضعاف ما كان املا قال واني القوم اذا تاهم والرفد العطا والخيبة عدم حصول المطلوب قوله وفي الحديث غير الرجال اخوفني عليكم لا يقال هذا التركيب يقتضي ان غير الرجال خايف فان اصل اسم التفضيل ان تكون من الثلاثي المبني للفاعل وانما المراد ان غير الرجال مخوف منه لانه يجاب بان اصل هذا التركيب خوف غير الرجال اخوف خوفي ثم حذف خوف الاول والثاني

وخلفها غير واليا ويجوز ان يكون اصل التركيب عز الرجال احوف مجوفا الى ثم حذف
المضاف فيكون من باب اشغل من ذات النحيين ويجوز ان يكون اصل التركيب عز الرجال
اخوف مخوفا الى ثم حذف المضاف وبهذا الذي ذكرنا من بيان اصل التركيب خرج
الجواب عما يقال ان افعل التفضيل انما اضاف الى الجاحضه واليا لا تقبل ذلك قوله وفي
الصحاح انه يقال بجلي ولا يقال بجلني وليس كذلك الذي رايناه في الصحاح وبجل
بمعنى حسب قال الاخفش هي ساكنة ابدا يقولون بجلك كما يقولون قطك الا انهم
لا يقولون بجلني كما يقولون قطني ولكن يقولون بجلي وبجلي اي حسبي قوله في الشرح وهو
محتمل لان يكون عدم قولهم بجلني بالنون من مقول الاخفش نعم قوله بفتح العين في الشرح
المراد بها العين الحقانية لا التصريفية لان ذلك انما يقال فيما يدخله التصريف ونعم
هذه حرف لاحظ لها في التصريف ذلك قوله وكنانة تكسرها في الشرح كانهم
ارادوا بذلك التمييز بين الحرفية والاسمية واثروا اشرف اللفظين باخف الحركتين
فقالوا النعم بالفتح في واحد الانعام وقد جمع بين اللغتين من قال دعاني عبيد الله
نفسي فداؤه فيالك من داع دعاني نعم نعم الرواية بفتح عين الاولى وكسر عين
الثانية كذا قال المصنف في حواشيه على التسهيل قوله ولبعضهم بكسر النون اتباعا
لكسرة العين حكى المصنف ذلك في حواشي التسهيل عن ابي حيان ثم قال انما
ارادة اصلا لا اتباعا لان الحرف لا يليق به التصريف الا ترى انه لا يجوز في ثم العاطفة
ما جاز في شرعه من اللغات الثلاث ولا يصح الاتباع ليصح نعم ولم يعني ليصح اسكان
ثانيه مع فتح الاول وكسره لان ما يصح اتباع اوله لثانيه مما هو على ثلاثة احرف
يصح تخفيفه باسكان ثانيه قبل الاتباع وبعده قوله ويحتمل ان يفسر في هذا المعنى
هذا يقع في اكثر النسخ عقيب قوله وبعد الاستفهام في نحو هل يعطيني نعم وبعضه
يقع وصف المعنى بالثالثة وفي بعضه لا يقع ومعناه مع الوصف ويحتمل ان يفسر نعم
بعد نحو هل يعطيني بالمعنى الثالث وهو الاعلام وبدون الوصف ويحتمل ان يفسر
الاستفهام في هل يعطيني بمعنى افعل فيكون دخلا في قوله وما في معناهما ولا يكون
الاستفهام فيها اخر مستقلا قوله والثالث المحتمين وتوجيه الاول ان بالنيا
اسم فاعل من الثلاثة استعمل ما دون اصله لافادة مع التصير اي بصير المعنيين السابقين
ثلاثة وادخل ال على المضاف اضافة لطيفة لكونها داخلة ايضا على المضاف اليه نحو
الجعد الشعر قوله وقول صاحب المقرب الى ما ذكرنا من ان نعم للاعلام بعد نحو هل
جاءك زيد ونحو هل وجدتم ما وعد ربكم حقا وان لنا الاجرا قوله قيل وتاتي للتوكيد
اذا وقعت صدرا نحو نعم هذه اطلالهم قيل بكسر القاف وسكون المثناة التحتية واللام
بفتح الهمزة وسكون الطا المهملة جمع طلل بفتحتين وهو ما شخص من اثار الديار قوله
الست بربكم في البحر روي في الحديث من طرق انه تعالى اخذ من ظهر ادم ذريته واخذ
عليهم العهد بانه ربهم وان لا اله غيره فاقروا بذلك والتزموه واختلف في كيفية
الاخراج وهيئة المخرج والزمان والمكان وظاهر هذه الاية ينافي ظاهر ذلك الحديث
وقد

وقد رام الجمع بينهما جماعة بما هو متكلف في التاويل واحسن ما تكلم به على هذه
الاية ما فسره به الزمخشري قال هو من باب التمثيل والتخييل ومعنى ذلك
انه تعالى نصب لهم الادلة على ربوبيته ووحدانيته وشهدت بها عقولهم
وبصائرهم التي ركبها فيهم وجعلها مميزة بين الضلالة والهدى فكانه سبحانه
اشهدهم على انفسهم وقررهم وقال الست بربكم وكانهم قالوا بلى انت ربنا شهدنا
على انفسنا واقررنا بوحدانيتك وباب التمثيل واسع في كلام الله تعالى ورسوله صلى
الله عليه وسلم وفي كلام العرب ونظيره قوله عز وجل انما قولنا لشيء اذا اردناه
ان نقول له كن فيكون ومعلوم ذلك انه لا قول ثمة وانما هو تمثيل وتصوير للمعنى
وان يقولوا مفعول له اي فعلنا ذلك من نصب الادلة الشاهدة على صحتها العقول
كراهة ان يقولوا يوم القيامة انا كنا عن هذا غافلين لم ينبهنا عليه او كراهة
ان يقولوا انما اشرك اباؤنا من قبل وكنا ذرية من بعدهم فاقتدينا بهم لان
نصب الادلة على التوحيد وما نبهوا عليه عليه قائم معهم فلا عذر لهم في
الاعراض عنه والاقبال على التقليد والاقتداء بالاباء كما لا عذر لابائهم في
الشرك وادلة التوحيد منصوبة لهم فان قلت بنوا ادم وذرياتهم من هم
قلت عنى ببني ادم اسلاف اليهود الذين اشركوا بالله تعالى حيث قالوا
عزير ابن الله وبذرياتهم الذين كانوا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
من اخلافهم المقتدين باباتهم والدليل على انها في اليهود الايات التي عطفت عليها
هي والتي عطفت عليها وهي على نمطها وارسلوا بها وذلك قوله واسالهم
عن القرية التي واذ قالت امة منهم واذ تاذن ربك واذ نتقنا الجبل فوقهم
واتل عليهم نبا الذي اتيناه اياتنا انتهى وقرا نافع والعربيان وهما ابن عامر
وابو عمرو ذرياتهم بالجمع وهو مفعول اخذ ويحتمل ان يكون بدلا من ضمير ظهورهم
كما ان من ظهورهم بدل من بني ادم والمفعول محذوف لتقدير الميثاق وقرا
باقي السبعة ذريتهم بالافراد وفتح التاء الفوقية ويتعين ان يكون مفعول اخذ
وهو على حذف مضاف اي ميثاق ذريتهم وانما كان اخذ الميثاق من ذرية
بني ادم لان بني ادم لصلبه لم يكن فيهم شرك انتهى ما في البحر قوله وقول جحدر
هو بجيم مفتوحة فحاء مهملة ساكنة فدال مهملة مفتوحة فراء وهو احسن
لان نعم حينئذ جواب عن متقدم وواو زايدة اراد بنحو ما هيه عليها القطا
ومعنى حرف الها الها المؤكد قوله نحو ماهيه ونحوها هنا وواو زايدة اراد
بنحو ماهيه ما كان بحركة غير اعرابية ولا شبيهة بها فخرج اسم لا المبني
معها على الفتح وجر نحو قبل وبعد المقطوعين عن الاضافة المبنيين على الضم لان
كلا من هذه الثلاث حركته عارضة فكانت كالحركة الاعرابية واراد بنحوها
هنا الاسم المبني وبنحو وازيداه الاسم المندوب قوله والى مواضعها الى اخره
منح اعطى ومضارعه يمنح بالفتح والكسر وجنانا ما هجرنا وهو واوي اللام لقول

حكاية

جفوته ولا جفيته قوله والتحقيق ان لا تعد هذه لانها البيت باصل الشرح فقد ذكر
المصنف في حرف الالف يجي للاستفهام وهمزته بدل من الهاء الاصلية فيرد
عليه وانول المصنف هنا عد هذه الهاء من اوجه الهاء المفردة ثم قال والتحقيق ان لان
المراد بها الاصلية في هذه بدل من اصل وهو لم يعد الالف التي للاستفهام من اقسام الالف
وانما قال بعد ذكر اقسام المسئلة ومن الغريب ان الالف تاتي للاستفهام قوله على ان
بعضهم زعم ان الاصل اي اصل هذا في البيت هذا بالف بينها ثم حذفت الالف قوله لانها
جزء كلمة لا كلمة قال الرضي انها التانيث كلمة ركبت مع ما دخلت عليه فصار
لشدة الامتزاج كبعض الكلمة قوله والثالث ان تكون للتنبيه فتدخل على اربعة في
الشرح حكى الزمخشري في المفصل انه يقال ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا وهذا
ليس شيئا من الاربعة التي ذكرها المصنف لكن قال الرضي لم اعثر لذلك على شاهد
وهو عجيب فان الزمخشري انشد في المفصل ها ان تا عذرة ان لم تكن نفعت فان صاحبها
قد تاه في البلد فهذا شاهد على دخولها على الجملة الاسمية مثل ها ان زيدا منطلق
الا ان المسند اليه في البيت اسم اشارة فلعل الرضي يقول لا يصلح هذا
شاهدا لدخولها على الاسمية الخالية من اسم الاشارة والعذرة بكسر العين
المهملة واسكان الذال المعجمة نوع من الاعتذار كذا في المفصل تاه ذهب متحيرا
انتهى ما في الشرح وقوله ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا قليل والمصنف انما
ذكر ما تدخل عليه ها التنبيه كثيرا قوله عبارة الرضي واما ها فتدخل من بين
جميع المفردات على اسماء الاشارة كثيرا وتفصل كثيرا بين اسماء الاشارة وبينها
اما بالقسم نحو ها الله ذا وها لعمر الله ذا واما بالضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولاء وبغيرهما
قليلا كقوله ها ان تا عذرة وقوله فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا قوله قال وما
حكى الزمخشري من قولهم ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا مما لم اعثر له على شاهد فالاولى
ان يقول ها التنبيه تختص باسم الاشارة وقد تفصل منه كما مر ولم يثبت دخولها
في غيره من الجمل والمفردات انتهى فانت تراه كيف صرح بان قوله ها ان تا عذرة
وهو البيت الذي انشده الزمخشري في المفصل مما فصل فيه بين ها التنبيه وبين اسم
الاشارة بفاصل غير القسم وغير الضمير المرفوع المنفصل وان الذي لم يعثر له على شاهد
هو دخولها على غير اسماء الاشارة وعلى غير فاصل بينهما وبين اسم الاشارة فيتعجب
من تعجب الشارح وترجيه هل قوله فيمتنع نحو هل زيدا ضربت وصرح صاحب التلخيص
لان تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة صرح المصنف بامتناع هل زيدا
ضربت وصرح صاحب التلخيص بقبحه دون امتناعه فانه قال وقبح هل زيدا ضربت
لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل التفتازاني في شرحه فيكون
هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل
محذوف يفسره الظاهر اي هل ضربت زيدا ضربته لكنه يقبح لعدم اشتغال المفسر
بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم هو للاختصاص وهذا يوجب ان

ينبح

يقبح وجه الحبيب المبني على قصد الاهتمام ولا قائل به انتهى قوله ونحو هل زيد
قائم ام عمرو اذا اريد بام المتصلة هذا التقييد مشعر بجواز ان يراد بام في هذا
المثال المنقطعة وكلام التفتازاني يقتضي عدم جوازه فانه قال عند قول صاحب
التلخيص وامتنع هل زيد قام ام عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها
متصلة وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم وهل لا تكون
الا لطلب التصور لعدم حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق
فبينهما تدافع فيمتنع فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب
التصور مع حصول التصديق في ام المتصلة نحو ازيد قام ام عمرو قلت التصديق
الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب تصور احدهما على
التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق وقد سلفنا في اوائل الكلام
على الالف المفردة ان ابن مالك قال بان هل قد تاتي بمعنى الهمزة فتعادلها
ام المتصلة على الشذوذ قوله الا طعان الا فرسان عادية هذا صدر بيت عجزه
الا تجشؤكم حول التنانير وقد تقدم الكلام عليه عند الكلام على الا بفتح الهمزة بالتشديد
والتخفيف قوله والثالث تخصيصها المضارع بالاستقبال في الشرح هذا
بحكم الوضع كالسين وسوف وقل من تعرض لهذا من النحاة قوله من مبلغ الاحلاف
بالحاء المهملة جمع حليف كاشهاد جمع شهيد وهم القوم يتحالفون على التعاضد
والتناصر وذبيان بالذال المعجمة مضمومة وقد تكسر فموحدة ساكنة فمثناة تحتية
فالف ونون ابو قبيلة من قيس ومقسم مصدر ميمي من الرباعي قوله ان ذكرتم
في الكشاف وقرئ ان ذكرتم بهمزة الاستفهام وان الناصبة بمعنى وحرف الشرط
وان ذكرتم بالف بينهما بمعنى اتتطيرون ان ذكرتم وقرئ اين ذكرتم على التخفيف
قوله وفي الحديث وهل ترك لنا عقيل من رباع عقيل بفتح العين المهملة هو ابن ابي
طالب اخو علي رضي الله عنهما لابيه وامه كان اسرع الناس جوابا فنسبوه الى
الحماقة قال ابن عساكر دخل عقيل على معاوية لعن ما ذهب بصره فاقعده معه
على سريره وقال انتم يا بني هاشم تصابون في ابصاركم فقال عقيل وانتم يا معاوية
بني امية تصابون في بصائركم وقال هشام ان عقيلا قدم على اخيه علي بالعراق
فسأله فقال لما اعطيك شيئا فقال اني فقير ومحتاج فقال اصبر حتى يخرج عطائي
من المسلمين واعطيك فالح عليه فقال علي لرجل خذ بيده وانطلق به الى
الحوانيت فافتح اقفالها وخذ ما فيها فقال عقيل اردت ان تجعلني سارقا
فقال علي اردت ان تجعلني اخذ اموال المسلمين واعطيكها فقال عقيل لاذهبن
الى الرجل هو اوصل لي منك لعني معاوية فقال انت وذاك فذهب الى معاوية فاعطاه
مائة الف درهم وقال اصعد المنبر واذكر ما اولاك علي وما اوليتك فصعد المنبر
وقال ايها الناس اني اخبركم اني اردت عليا على دينه فاختار دينه علي واني
اردت معاوية على دينه فاختارني على دينه فقال معاوية هذا الذي تزعم

قريش انه الحمق وانه اعقل منها وكان طالب اسن من عقيل بعشر سنين وكان
وكان علي اصغرهم قال ابن عبد البر قدم المدينة قبل الحديبية مهاجرا
وقال هشام اسلم سنة ثمان من الهجرة وتوفي سنة خمسين والرباع جمع ربع بفتح
الرا وسكون البا الموحدة وهو الدار قوله ليت شعري هل ثم هل اتيتهم هذا
صدر بيت عجزه او يحولن دون ذاك حمام ووقع في بعض النسخ هذا البيت بتمامه
وابليتهم بهمزة ممدودة فمثناة فوقية مكسورة فتحتية مفتوحة فنون ساكنة فها
التي موكدة بالنون الخفيفة قوله التاسع انها يراد بالاستفهام بها النفي في الشرح هنا
يشعر بان ثم استفهاما بها لكنه مجازي لا حقيقي وقوله بعد هذا انما امرانها مر
للانكار على مدعي ذلك ويلزم من ذلك الانتفا لا انها للاستفهام يجوز فيه بان
النفي منه فبين كلاميه تناف قال لا تنافي بين كلاميه فان الباقي قوله هنا يراد
بالاستفهام معناها بدليل اي يراد بهل بدل الاستفهام النفي وهذا لا يشعر
بان ثم استفهاما وهو ظاهر وقوله فيما سيأتي انه امعناه بلا واسطة اي ان
الهمزة تستعمل في النفي فدلالتها على النفي بواسطة استعمالها في الانكار بخلاف
هل فانها تستعمل في النفي بدلالتها عليه بلا واسطة وهذا لا يقتضي ان هل
موضوعة للنفي ولا يخالف قوله ان هل يراد بها بدل الاستفهام النفي في شرح
الرضي ان الهمزة تستعمل للاستفهام وللانكار ايضا قال الله تعالى اتقولون على
الله ما لا تعلمون وقال الشاعر اطربا وانت قنسري ولا تستعمل هل للانكار
وتختص بحكمتي كونها للتقرير في الاثبات كقوله تعالى هل ثوب الكفار اي
ثوبوا وافادتها ما افادته الا في حتى جاز ان يجي بعدها الا قصدا للايجاب
قوله والبا في قوله الا هل اخو عيش لذيذ بدايم هذا عجز بيت صدره القول
اذا اقلولي عليها واقردت قال المصنف وهو للفرزدق يرمي به جريرا وقوله
يا كليبا يا ابيان الاتركما اذ بني مروان يرمون يا ابيان الابل لا تامن قرار
يا حلون به على قلوصك واكتبها باسيار وقبل البيت وكلنبي اذا احن ليالي
اذا لم يزن تطعم الاماذ ما ثم في الصحاح اقلولي اي ارتفع والمقلولي المتجافي المستوفز
القلق ويقال اقلولى الرجل في امراة اذا انكمش وانشد خلف الاحمر تقول اذا اقلولي
البيت الشرح ظاهر هذا انه لولا النفي المراد بهل لم ترد البا في الخبر وعلى هذا لا
تراد في نحو قولك هل زيد بقايم اذا اردت الاستفهام الحقيقي وفيه نظر وقد قال
المصنف في حرف البا ان زيادتها في الخبر غير الموجب ينقاس والاستفهام عندهم
من قبيل غير الموجب قال ليس الاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب في كل موضع
وانما هو عندهم من قبيله في مواضع صرحوا فيها بذلك ولم يصرحوا ها هنا بشي
فالاصل انه ليس منه الا بدليل قوله وان شفاي الى اخره سياتي الكلام عليه في
هذا البيت في الباب الرابع في عطف الخبر على الانشا وبالعكس قوله لم يصيبهم هو بضم
المثناة التحتية وسكون الصاد المهملة وكسر الفا مضارع اصفاه بالشي اثره

قوله

بكسر الرا

قوله سايل فوارس الى الحرة فوارس جمع فارس على سبيل الشذوذ لان فواعل لا
يكون جمع فاعل صفة لمن يعقل ويربوع الوحي من تميم والشرة بفتح الشين المعجمة الجملة
الواحدة في الحرب وبكسرها القوة وسفح الجبل اسفله حيث يسفح فيه الما والقاع
المستوي من الارض والاكم بفتحتين جمع اكمة وهي التل قوله وثبت في كتاب سيبويه
ما نقله عنه ذكره في باب ام المتصلة ولكن فيه ما يخالف فانه قال في باب عدة ما يكون
عليه الكلم هكذا وقع في كثير من النسخ والضمير المستتر في نقله للزمخشري والمجرور في
والمستتر في ذكره لسيبويه والبارز في نقله وفي ذكره وفي يخالفه لما الاولى والمجرور في
لكتاب سيبويه وعدة بكسر العين وتشديد الدال المهملتين في الشرح وما الخال هذه
النسخة صحيحة فقد قال بعد ذلك وقد مضى ان سيبويه لم يقل ذلك انتهى واجيب
بان معناه ان سيبويه لم يقل انها بمعنى قد دايما وفي بعض النسخ ولم ار في كتاب سيبويه
ما نقله عنه انما قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم ما نصه وهل وهي للاستفهام لم يرد على
ذلك ثم في الشرح لا يلزم من عدم رويته هو لذلك عدم وقوعه عن وما نقله عن
سيبويه مسطور في كتابه كما ذكره عنه ذكر ذلك في باب بيان ابواب الاشتغال
في باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب يبنى على الفعل وهو باب الاستفهام
الشرح فان قلت فما تصنع في دفع المعارضة التي اشار اليها وهي مخالفة قول سيبويه
في باب عدة ما يكون عليه الكلم لقوله في غيره ان هل انما تكون بمنزلة قد قلت احمل ذلك
على انها للاستفهام باعتبار قيامها مقام الهمزة المحذوفة المفيدة للاستفهام لا انها
موضوعة للاستفهام جمعا بين كلاميه انتهى قوله فقال المعنى الم يات على الانسان
حين من الدهر ذكر قول الزجاجي بلفظه بعد ما ذكره بالمعنى لان الزجاج ذكر في صدر
كلامه ما قد يفهم منه ان المراد الجنس حيث قال الم يات على الناس وواضح ما هو
كالصريح في انه ادم حيث فسر الحين بزمن تطويره عليه السلام قوله وحملوا على ذلك
هل في ذلك قسم لذي حجر وقدروه جوابا للقسم وهو بعيد لانه للتقرير على عظم الاقسام
التي قبله اي هل فيها مقنع في القسم لذي عقل والجواب محذوف اي لتعذبن كما قال الزمخشري
بدليل الم تر كيف الى قوله فصب عليهم ربك سوط عذاب او مذكور وهو ان ربك لبالمرصاد
كما قال ابن الانباري في البحر والذي يظهر ان الجواب محذوف يدل عليه ما قبله من اخر
سورة الغاشية وهو قوله ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم ولعذبن لان ايابهم الينا
وحسابهم علينا وقول مقاتل هل هنا في ان تقديره ان في ذلك قسما لذي حجر فهل على
هذا في موضع جواب القسم قول لم يصدر عن تامل لان المقسم عليه على هذا التقدير لم يذكر
فيبقى قسم بلا مقسم عليه لان الذي قدره من ان في ذلك قسما الذي لا يصح ان يكون
مقسما عليه انتهى ما في البحر قوله ولا لما بهم ابدا دوا هذا عجز بيت صدره فلا والله
لا يلفى لما بي قوله فاصبح لا يسأله عن بما به هذا صدر بيت عجزه اصعد في علو الهوى
ام تصوبا ويروى فاصبحن وهو للاسود ابن يعفر جاهلي يكنى ابا الجراح ومعنى
الجبل وعلى الجبل تصعيدا اطلع فيه وتصوب نزل وعلوا الدار بضم العين واللام

وبكسر العين وسكون اللام نقيض سفلها بضم السين وكسرها **حرف الواو الواو المفردة**
انتهى مجموع ما ذكر من اقسامها الى احد عشر **في** الشرح العقد المنسج التي رايتها على ذلك
وهو مشكل فانه ذكر خمسة عشر قسما وابطل منها سبعة وهي واو الصرف التي ينتصب
الفعل المضارع بعدها وواو رب وواو الثمانية والواو الداخلة على جملة النعت وواو
الانكار وواو التذكر والواو المبدلة من همزة الاستفهام فاما ان يقضي على كل من الاقسام
فاي الجملة وان كان بعضها ليس يصح عنده واما ان يكون غرضه عد ما هو صحيح عنده يصح
من الاقسام فان كان الاول فليقل الى خمسة عشر وان كان الثاني فليقل الى ثمانية
انتهى **واقول** غرضه عد غير الواو التي ينتصب المضارع بعدها لانه قال الصواب
ان الحق انها واو العطف وغير الواو التي للانكار والواو التي للتذكر والواو المبدلة
من همزة الاستفهام لانه قال الصواب ان لا تعد هذه الثلاثة من اقسام الواو وما
عدى هذه الاربعة هو احدى عشر فلا اشكال **قوله** قال ابن مالك وكونها للمعية
راجح وللترتيب كثير ولعكسه قليل **قال** ابن ام قاسم قيل ولعكسه ليس مذهب
البصريين ولا الكوفيين فهو قول ثالث ويجوز ان يكون بين متعاطفيها تقارب للترتيب
وتراخ هكذا وقع في بعض النسخ وفي البعض الاخر او تراخ وهو معنى الاول لان
المراد منه جواز كونهما بين المتعاطفين لا تشبيل الاجتماع **قوله** فان الرد لبعيد القائل
في اليم هنا بيان لوقت المعطوف عليه في هذا المثال لنعلم تراخي المعطوف فيه عن
المعطوف عليه **قوله** وقول بعضهم ان معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع
بقيد الاطلاق الجواب عن هذا ان ذكر المطلق هاهنا ليس لتقييد الجمع بل لبيان
الاطلاق وكثيرا ما يذكر اللفظ ويراد به ذلك ومنه قول المتكلمين الماهية من حيث
هي والماهية لا بشرط حيث لا يريدون بذلك التقييد بل لبيان الاطلاق **وفي** الشرح
عن شرح مختصر ابن الحاجب للشيخ بهاء الدين السبكي والظاهر ان العبارتين اعني
الجمع المطلق ومطلق الجمع صحيحتان وان موردهما لان المطلق هو الحقيقة بلا قيد
كما صرح به غير واحد من علماء الاصول وغيرهم فالجمع المطلق حينئذ هو الجمع لا بقيد
وذلك موجود في الجمع بقيد الترتيب وبقيد عدمه ولا بقيد ضرورة وجود الاعم في
الاخص والجمع لا بقيد اعم منه بقيد فيلزم وجود الاول في الثاني **ثم** قولنا مطلق
الجمع معناه مطلق من الجمع فان الجمع المطلق تقتضي تقييد الجمع فقولنا مطلق الجمع كذلك
فان التقييد بالجمع بالاضافة والصفة سوا فكيف يتعقل فرق بين قولنا هذا مطلق
من الجمع الذي هو مدلول مطلق الجمع وقولنا جمع مطلق وانما جا الالتباس من توهم
ان المعنى المطلق هو الحقيقة بقيد لا وليس كذلك بل هو الحقيقة لا بقيد والذي
اوقع هذا الوهم في نفوسهم ما الفوه من الفرق بين الما المطلق ومطلق الما وليس ذلك مما
نحن فيه في شي فان المطلق في قولنا الما المطلق ليس هو المطلق في الاصطلاح الاصولي
بل هو اصطلاح شرعي على بعض انواع الما فالمطلق فالفرق بينهما ان ما وقع من جهة ان
مطلق من قولنا مطلق الما لمعنى والمطلق من قولنا الما المطلق لمعنى اخر بخلاف ما نحن فيه

انتهى

يصح

للترتيب

انتهى ما في شرح المختصر **قوله** بل قال بافادتها اياه قطرب والربعي والفرا وثعلب
وابو عمر والزاهد وهشام والشافعي **في** الشرح قال الشيخ بهاء الدين السبكي ولم
ينص الشافعي على افادتها للترتيب وانما اخذ من قوله بالترتيب في الوضوء وليس باخذ
صحيح **ونقل** جماعة الترتيب عن ابي حنيفة ايضا وانما اخذوه من قوله بالترتيب اذ قال
لغير المدخول بها انت طالق وطالق وطالق تقع واحدة وليس باخذ صحيح لان الواحدة
انما وقعت فقط لانها بانت قبل نطقه بالمعطوف فلم تبق محلا للطلاق **ونقل** عنه ابن البر
في التمهيد ان بعض اصحاب الشافعي حكم في كتاب الاصول ان الكسائي والفرا يقولان
بانها للترتيب **قال** الفرا في المشهور عنه انها للترتيب حيث يستحيل الجمع وظاهر
هذا النقل انها عنده للمعية الا لمانع فيكون للترتيب **واما** حكاية الاجماع عن السيرافي في
فقد نقلها الشيخ ابو حيان عنه وعن الفارسي وعن السهيلي وغلطهم بما ذكر من
الخلاف **قال** الشيخ بهاء الدين السبكي وفيه نظر من اوجه احدها ان قول القائل
هؤلاء اجمعوا وقول الاخر هؤلاء اختلفوا مطلقتان فلا ينتا قضان فيجوز ان يكون
ثم خلاف سابق انعقد الاول الاجماع بعد فيقع الخلاف في ان الاجماع بعد الخلاف
حجة اولا وفيه خلاف ومذهبنا انه ليس بحجة ويجوز ان يكون ثم خلاف لاحق حدث
بعد الاجماع فلا اثر له واذا كان كذلك فلا وجه للتغليط الثاني سلمنا ان المراد
التوقيت المستمر فتغليط ناقل الاجماع وان كثر في كلام اهل العلم هو المتبادر الى الذهن
فان ناقل الخلاف مثبت وناقل الاجماع كالنافي ينبغي ان يتوقف فيه وهذه قاعدة
ينبغي التنبيه لها فانا كثيرا للجروي في المباحث ولم ار من تعرض لها **و**الذي يظهر ان
يقال اما ان يفرع على ان الاجماع السكوتي حجة اولا ان قلنا بحجيته فينبغي ان يقدم
ناقل الخلاف لانه اعتمد الصريح وناقل الاجماع يجوز ان يكون اعتمد على مجرد الانتشار
مع السكوت ولهذا ذلك كما قال الفقها تقدم البينة النافية على البينة التي
تحتمل ان تكون معتمدة على الاستصحاب وان قلنا البينة النافية على البينة ان
السكوتي ليس بحجة فقد يقال يتعارضان لانهما مثبتان وقد يقال يترجح ناقل
الخلاف لانه نص في نسبة ذلك الى قائله وناقل الاجماع كالناطق بالاجماع العام
الذي لا يدل على الشخص المخالف الا ضمنا **وقد** يقال يترجح ناقل الاجماع لان الخلاف
يرتفع بالاجماع من غير عكس فيمكن صحة كل منهما في وقت ويصير ذلك كما ذهب
اليه بعض اصحابنا من ان بينة الوقف تقدم على بينة الملك لان الملك يقبل الانتقال
الى الوقف من غير عكس وان كان الصحيح من مذهبنا ان بينتي الملك والوقف متعارضتان
الثالث سلمنا ان هذا الخلاف محقق مستمر لكن هؤلاء المخالفون قليلون فينبغي ان يخرج
ذلك على ان الناذر المخالف هل يقدح في الاجماع اولا ولا يخفى ان الكلام في ذلك مبني
على ان الاجماع في الاوضاع اللغوية هل هو حجة اولا انتهى كلام الشيخ بهاء الدين
قوله ونقل الامام في البرهان عن بعض الحنفية انها للمعية **في** الجنى الداني وقال امام
الحرمين في البرهان اشتهر من مذهب الشافعي انها للترتيب وعند بعض الحنفية

الهالمعية و وقد زل العرنيقان انتهي والامام هو امام الحرمين ابو المعالي عبد الملك
الجويني الملقب بضيا الدين جاور بمكة والمدينة اربع سنين يدرس ويفتي ويجمع طرق
مذهب الشافعي فقيل له امام الحرمين ثم الي نيسابور فبني له الوزير نظام الملك
المدرسة النظامية يخطب بها وجلس للوعظ وللمناظرة وفوض اليه امور الاوقاف
ولد سنة تسع عشر واربعماية ومات سنة ثمان وسبعين واربعماية واغلقت الاسواق
يوم موته وكانت تلامذته نحو من اربعماية ومما رثي به قلوب العالمين علي
المقالي ❊ وايام الرداسيه الليالي ❊ اثمر غصن اهل العلم يوما ❊ وقد مات ابي المعالي ❊
قوله احدها احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة السابقة في الشرح هذا الحكم الاول لا
يختص به الواو بل يشاركها فيه حتي وان افترقا من وجوه اخر نص علي ذلك غير
ما واحد من النحاة وقال المصنف في فصل حتي الثاني من اوجه حتي ان تكون عاطفة
بمنزلة الواو الا ان بينهما فرقا من ثلاثة اوجه وهي ان لمعطوفه حتي لابد ان يكون ظاهرا لعضا ثلاثة
مما قبله غاية له في زيادة او نقص ولابد ان يكون مفردا او لابد من اعادة الخافض
معه ان عطفت علي مخفوض وهذه الاوجه التي وقع الافتراق بها لا يقدح
في مشاركتها للواو في احتمال المعاني الثلاثة السابقة فان قلت مراده ان
الواو تنفرد بمجموع هذه الخمسة عشر حكما فلا يرد هذا قلت انا نريد انها
تنفرد بكل منها بدليل قوله في الثاني عشر ولولا هذا التقسيم لورد نحو ه
اشتركت بدر وعمرو وصاعوا انتهي واقول هذا الحكم تختص به الواو وعند غير الجمهور
ولا تشاركها فيه حتي وعليه بني المصنف كلامه هنا وبني كلامه في حتي علي
قول الجمهور قال الجزولي المهملة في حتي اقل هنا في ثم فهي متوسطة بين الفا
التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة المهملة وقال ابن مالك في التسهيل في حتي ولا
تقتضي ترتيبا علي الاصح وفي شرحه فهي كالواو وعند الجمهور وقال الرضي والذي
اري ان حتي العاطفة لا مهلة فيها بل يفيد ان المعطوف هو الجزء الفائق اما في القوة
او في الضعف علي ساير اجزاء المعطوف عليه وقد يكون تعلق الفعل العامل في
المعطوف عليه والمعطوف عما بعد حتي اسبق من تعلقه بالاجزاء الاخر كقولك
توفي الله كل اب لي حتي ادم وقد يكون تعلقه في اثنا تعلقه بالاجزاء الاخر نحو
مات الناس حتي الانبيا فالمقصود ان الترتيب الخارجي لا يعتبر فيها ايضا كما
لا يعتبر فيها المهلة بل المعتبر فيها ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف
الي الاقوي كما في مات الناس حتي الانبيا او من الاقوي الي الاضعف كما
في قدم الحاج حتي المشاة انتهي قوله والعطف حينيذ اي حين اذ قدر انها لا
لنفي ان الفعل منفي عنها في حالتي الاجتماع والافتراق قوله فاذهب فاي
فتا في الناس احرزه من حتفه ظلام ورد جمع احجره في حرز وهو
الموضع الحصين والحتف بالحا المهملة والمثناة الفوقية الموت والدعج جمع دعجا
وهو الشديد السواد والعرب تسمي اولي المحاق الدعجا وهي ليلة ثمان وعشرين

من

من الشهر والثانية السرار والثالثة الفلته وهي ليلة الثلاثين والجبل بالجيم والموحدة
واحد الجبال ويروي بالحا المهملة المكسورة والمثناة التحتية المفتوحة جمع حيلة الحي
وفي الشرح لا يقال يلزم مما ذكره المصنف مشاركة غير هل من ادوات الاستفهام لهل
في كونها للنفي فيعارض ما تقدم له في هل لانا نقول اختصاص هذا الحكم انما ورد هنالك
بالنسبة الي العموم لا الي الكل ادوات الاستفهام فلا معارضة اذن وهو ظاهر انتهي
قوله وما يستوي الاعمي والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوي
الاحيا ولا الاموات فلا الثانية والرابعة والخامسة زوايد لا من اللبس هنا جواب
سوال تقديره ان الاستوا فيه معني المعية كالاختصاص فقد ورد لا فيه هذه الاية وتقرير
الجواب ان لا الواقعة بين المستويين في الاية زايدة لا نافية للفعل عن الاثنين في
حالتي الاجتماع والافتراق حتي لو كانت كذلك كما في المثال لامتنع دخولها بين المستو بيان
وفي حاشية التفتازاني عند الكلام علي قوله لمالي او كصيب من السما ولا في ولا الظلمات
ولا الظل موكدة مذكرة للنفي مثلها في لم يجي ولا عمرو بخلافها في ولا النور ولا الحرور ولا
الاموات فانها زايدة محضة اذ لا يستقيم ولا يستوي النور انتهي والاعمي والبصير
مثل للكافر والمومن كما ضرب الله البحرين مثلا لهما وقيل الاعمي الصم والبصير الله
سبحانه وتعالي والظلمات والنور والظل والحرور مثلان للحق والباطل وما يودي
اليه من الثواب والعقاب والاحيا والاموات مثل اخر للمومن والكافر ابلغ من
الاول وكذلك كرر الفعل وقيل للعلما والجهلا والحرور فعول من الحر غلب علي السموم
وقيل الحرور شدة حر الشمس وفي الكشاف والحرور السموم الا ان السموم يكون
والحرور يكون بالليل والنهار وقيل بالليل فان قلت لا المقرونة بواو العطف
ما هي قلت اذا وقعت الواو في النفي قرنت بها لتاكيد معني النفي فان قلت هل من فرق
بين الواوات قلت بعضها ضمت شفعا الي شفع وبعضها وترا الي وتر وقال ابن عطية
دخول لا انما هو علي نية التكرار كانه قيل ولا الظلمات والنور ولا النور والظلمات
فاستغني بذكر الاوايل عن الثواني ودل مذكور الكلام علي متروكه قال ابو حيان
وما ذكره غير محتاج الي تقديره لانه اذا نفي استوا الظلمات والنور فاي فايدة في نفي
استوايهما ثانيا وادعا محذوفين وانت تقول ما قام زيد ولا عمرو فتولد بلا
معني النفي فكذا هذا قوله والسادس عطف العقد علي النيف نحو احد وعشرون
في الشرح المراد بالعقد ما كان من مرتبة العشرات او المين او الالوف والمراد
بالنيف ما كان من مرتبة الاحاد وهو بتشديد اليا وتخفف وهو واوي العين
من ناف ينوف اذا زاد وفي الصحاح والقاموس وكلما زاد علي لفظ العقد نيف حتي
يبلغ العقد الثاني وما ذكره المصنف من هذا الحكم انما يكون عند ارادة تعلق الفاعل
بالعقد والنيف دفعه واحدة او غير دفعه مع انتفا قصد الترتيب والا فلا مانع
من ان يقال غضب منه ثلاثة فعشرين او ثم عشرين اذا قصد الترتيب بالامهلة
او بها قوله يبكي وما بكا رجل الي اخره في الصحاح البكا يمد ويقصر فمددت اردت

الصوت الذي يكون مع البكا واذا قصرت اردت الدموع وخروجها انتهى قيل ولم يجي
من المصادر على فعل الا سوا وهدي وبكا والدلج المسلوب الذاهب بالحلية والبالي
الذي بقيت اثاره قوله الثامن عطف ما حقه التثنية او الجمع في الشرح وفي قول
المصنف ما حقه التثنيه اشارة الى ان مثل هذا الواقع في البيت خرج عن جهة واي
على ما لا ينبغي وفيه نظر ففي التسهيل ان العطف سايغ بدون شذوذ واقول ان المصنف
يعني ما الاصل ان يثنى او يجمع وان كان العطف فيه ليس بشاذ قوله ان الرزيه لا رزيه
مثلها الى اخره الرزيه بالهمز المصيبة ويجوز تخفيف الهمزة بقلبها يا وادغام اليا الاولى
فيها والمراد باخي المحمدين ولد الحجاج بن يوسف ويا لاخر اخو الحجاج وقد نعيا اليه
في يوم واحد فقال سبحان الله محمد ومحمد في يوم قوله اقمنا بها الى اخره في الشرح
ذكر الشريف قاضي الجماعة لغرناطة ابو القاسم محمد السبتي في شرحه مقصورة حازم
ان ابا نواس مر بالمداين فعدل الى ساباط قال بعض اصحابه فدخلنا الى الكسري
فراينا اثارا تدل على ان المكان حسن يدل على احتماع كان لقوم قبلنا فاقمنا خمسة ايام وسالنا
ابا نواس صفه للحال فقال ودار ندامى عطلوها وادلجوا

بها اثر منهم جديد ودارس ⁂ مساحب من جر الزقاق على الثرى
ورنجان اضغاث جني ويابس ⁂ ولم ادر منهم غير ما شهدت به
بشرقي ساباط الديار البسابس ⁂ حبست بها صحبي فجددت عهدهم
واني على امثال تلك لحابس ⁂ اقمنا بها يوما ويوما وثالثا
ويوم له يوم الترحل خامس ⁂ تدار علينا الراح في عسجدية
حبتها بانواع التصاوير فارس ⁂ قرارتها كسرى وفي جنباتها
مها تدريها بالقسي الفوارس ⁂ فللراح ما زرت عليه جيوبها
وللما ما دارت عليه القلانس ⁂

وفي هذه الحكاية تصريح بانهم اقاموا خمسة ايام وعليه فينبغي ان يكون الضمير من قوله
له يوم الترحل خامس يعود الى مجموع الاربعة المتقدمة يعني ان يوم الترحل
خامس لما ذكر من الايام الاربعة وجعل يوم الترحل من ايام الاقامة باعتبار وقوع
الاقامة في معظمه وندامى جمع ندمان في الصحاح نادم على الشراب فهو نديم
وندمان وجمع النديم ندام وجمع الندمان ندامى وادلج القوم ساروا من اول
الليل والدلج بتشديد الدال ساروا من اخره والزقاق بكسر الزاي وبالقاف
جمع كثرة للزق وهو السقا وجمع قلته ازقاق والثرى بالمثلثة التراب الذي
واضغاث بمعجمتين وفي اخره مثلثة جمع ضغث بكسر اوله وهو قبضة حشيش
مختلطة الرطب باليابس والجني الثمر حين جني والساباط سقيفه بين حايطين
تحتها طريق وهو هاهنا ساباط كسرى الذي بمداينه وهي المراد هنا بالديار
البسابس جمع بسبس بموحدتين ومهملتين وهو القفر والعسجدية نسبة الى
العسجد وهو الذهب وفارس الفرس بالضم وفي الحديث وخدمتهم بنات فارس

والروم

والروم والمها بالفتح جمع مهاة وهي البقرة الوحشية وتدريها بالدال المهملة تستتر
منها ماخوذ من الدريه وهي دابة وهي يستتر بها الصايد فاذا امكنه الصيد رمي
قال الاصمعي غير مهموز وقال ابو زيد مهموز والجيوب بجيم مضمومة فمثناة تحتية
جمع جيب وهو موضع الازرار من القميص ونحوه ومعنى البيت الاخير انهم كانوا
يصبون الراح في العسجدية الى نظير الجيوب لصاوير الفوارس ويصبون الما
على الراح الى ان تصل الى روسها والغرض كثرة الراح وقلة الما الممزوج به قوله
والجواب ثمانيه في الشرح الصواب ان ايام الاقامة سبعة لان الثامن وهو خامس
اليوم الرابع يوم ترحل لا يوم اقامة وقد يعتذر عن هذا بانه جعل يوم الترحل
من ايام الاقامة باعتبار وقوع الاقامة في معظمه قوله وليشاركها في هذا الحكم ام المتصله
في الشرح هذا اعتراف منه بان الواو غير منفردة بهذا الحكم فيعارض قوله اولا تنفرد
عن احرف العطف بما ذكره واقول قوله اولا بنا على ما قال غيره من النحاة وقوله هنا
اعتراض منه عليهم قوله ويشاركها في هذا الحكم الاخير حتى في الشرح يرد عليه
ما ورد على الذي من قبله واقول يجاب عنه بما اجبنا به الذي قبله قوله وزججن الحواجب
والعيونا هذا عجز بيت صدره اذا ما الغانيات برزن يوما ومعنى زججن دققن
وطولن قوله اذا التقدير يذهب اليمن ما عرا فالفا عطفت عاملا حذف وبقي
معموله على عامل اخر لكن لم يجمع بين المتعاطفين معنى واحد كما جمع بين الترجيج
والتكحيل التحسين قوله والغي قولها لربا ومثا هذا عجز بيت صدره وقد دببت الادم
لراهبيه وهو من وهبيه وقصيه قتل الزبا المدنيمة وسيذكرها ان شا
الله تعالى في الباب الخامس والكذب والمين بمعنى واحد والتقدير التقطيع
والراهشان بالشين المعجمة عرقان وفي قولها للزبا قوله وزعم بعضهم ان الرواية
كذبا مبينا قال بها الدين السبكي هذا وفق لبقية القصيدة لان ابياتها كلها
مكسورة فيها ما قبل اليا بخلاف ما رواه الجمهور والظاهر انه وهم قوله والرابع
عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة لقوله الا يا نخلة الى اخره التشبيه العطف
عجز هذا البيت في الباب السادس عند ذكر الامور التي اشتهرت بين المعربين
والصواب بخلافها وحكي عن ابي الفتح ان الاولى حمله على العطف على ضمير الظرف
لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه وانه اعترض بانه تخلص من ضرورة باخرى
وهي العطف على عدم الفصل وفي الشرح لا نسلم ان مثل هذا العطف ضرورة بدليل
قول بعض العرب في النثر مررت برجل سواي والعدم وبدليل قول ابن ابي ربيعة قلت اذا
اقبلت وزهر تهادي وقول جرير ما لم يكن واب له لينالا قال ابن مالك وهذا فعل مختار
لا مضطر اذ من الممكن نصب زهر واب قوله العطف الذي قال المصنف انه ضرورة
هو العطف على الضمير المستتر في الظرف من غير فصل كما في البيت الذي مطلعه
الا يا نخلة وظاهر ان ما ذكر في الشرح من الدليل على انه ليس بضرورة ليس كذلك
ثم في الشرح وكلام المصنف صريح في ان الواو وتنفرد بهذا الحكم عن ساير احرف

العدم

العطف وفي شرح المفتاح للتفتازاني وتقديم المعطوف جائز بشرط الضرورة
وعدم التقديم على العامل وكون العاطف احد الخمسة اعني الواو والفا وثم واو ولا
صرح به المحققون هذا كلامه انتهى ما في الشرح قوله وفيه بحث سياتي لعني في
اخر ابواب الكتاب في القاعدة الثانية منه وهو ان الذي عليه المحققون ان خفض
الجوار يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا ولا يكون في النسق لان العاطف
يمنع التجاور قوله كما الناس مجرور عليه وجازم هذا عجز بيت صدره وننصر مولانا
ونعلم انه وقد تقدم الكلام عليه في او قوله وقالوا ايات فاخترنا ان تكون وهزه
مفتوحين اي لعوت الغليل حرارة العطش والمراد به هنا مطلق الحرارة ويقع
البيت في بعض النسخ بدون وقالوا ولا بد منها للوزن قوله ونقول يحتمل ان الاصل
فاختار من الصبر والبكا في الشرح ويحتمل وجها اخر وهو ان يكون البكا مفعولا بفعل
محذوف والتقدير واترك البكا ويدل عليه السياق فان الامر باختيار الصبر
امر في المعنى بترك البكا وقوله ان البكا اشفى للغليل يشير الى ذلك قوله وقال الشاطبي
في باب البسملة وصل واسكتن كل جلاياه حصلا والقا في فصاحة رمز وحرمه وبار
بالمصراع الاول الى ان حمزة يصل بين السورتين ولا يفصل بينهما بالبسملة والحاف
من كل والجيم من جلاياه والحا من جاهلا رمز بن عامر وورش وابي عمرو قوله والثاني
ان تكون بمعنى الجر لقولهم ان تعلم وما لك ولعب الشاشات ودرهما قاله جماعة وهو
ظاهر لان المعنى عليه مع خلوه من الحذف والتقدير قال المصنف في الباب الخامس
في الخاتمة التي عقدها للحذف والوجه فيه ان الاصل بمالك ثم انيب الواو مناب
البا قصد للتشاكل اللفظي لا للاشتراك المعنوي كما قصد بالعطف في نحو ولحاكم
في مو حوط على القول بان الحوط للجوار وقال الرضي ولا يجوز النصب في انت اعلم ومالك
لانك لا تقصد فيه مصاحبة المخاطب في العلم لماله والتقدير الاصلي فيه انت اعلم
بحالك بمالك فانت ومالك ثم خفف بحذف معمول اعلم وحذف المبتدا المعطوف عليه
مالك لقيام القرينة على كلا المحذوفين ويقرب من ذلك حذف الجزو الثاني من
المركب المضاف والجزو الاول من المركب المضاف اليه نحو ثالث عشر في ثالث عشر
ثلاثة عشر وقولنا فانت ومالك مثل كل رجل وضيعته اي فانت ومالك مقترنان
والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت
اعلم بما يصلحه ومنه انت اعلم وربك وهذا يستعمل في التهليل اي انت اعلم بربك
فلعله اشترك عليه لما علمت من ترك مكافاته للمحسنين فانت وربك اي انتما
مقترنان فانا لا ادخل بينكما ولا ادعو عليك فانه حسبك وهذا المعنى
ابلغ ما يكون في باب التهليل التهديد وقال عبد القاهر للمعنى انت اعلم وربك
مجازيك بصنيعك على تقدير حذف خبر المبتدا من الجملة الثانية وليس يذهب
اليه بدال وكذا ما قيل ان تقديره انت اعلم من غيرك وربك اعلم منكما وهذا ابعد
مما تقدم من حيث المعنى المفهوم من انت اعلم وربك انتهى وفي التعليق ومابعث

الشاشات

الشاشات ودرهما فيمكن ان يكون على حذف عامل في شاة وعامل في درهما اي
اي نعت شاة واحذت درهما وحذف الناصب في الموضعين لقيام الدليل عليه
وفي الشرح واستظهار المصنف لكونها بمعنى البا في المثالين غير ظاهر واقول
بل هو ظاهر لما ذكرناه قوله قاله الخارزنجي هو بخا معجمة فالف فرا ساكنة فزاي
مفتوحة فنون ساكنة فجيم فيا للنسبة الى خارزنج وهي بلد ذكرها صاحب القاموس
قوله والصواب ان الواو فيهن للمعية كما سياتي لعني في الباب الرابع في اقسام
العطف قوله اذ لو كانت واو العطف لا نتصب تقر ولا انتصب او لكن لزم ان يرد
ولجزم يرد كما قرا الاخرون وللزم عطف الخبر على الامر لعني في واتقوا ويعلمكم
الله وفي الشرح يمكن منع هذه الملازمة في الكل اما في قوله ونقر فلاحتمال
ان يكون معطوفا على ما تعلق به لنبين لكم اي لنفعل ذلك لنبين لكم القدرة
الباهرة ولنقر في الارحام باتيا واما في قوله ويذرهم فلاحتمال ان يكون
المعتمد بالعطف مجموع الجملة المشتملة على الشرط والجزا لا جملة الجزا فقط واما
في البقية فبنا على جواز تخالف الجملتين المتعاطفتين بالخبرية والانشائية
على ما ذهب اليه جماعة انتهى قوله وهذا متعين للاستيناف في الشرح هذا
حاصل كلام بن الحاجب رحمه الله ويحتمل ان يكون نعصر في الاصل منصوبا بان
مضمرة وان وصلتها عطف على ان المتقدمة عليها اي عليه ان لا يجوز وعليه ان
نعصر اي يعيد لهم حذفت ان ورفع الفعل كما في قوله ومن اياته ان يريكم
البرق وقولهم تسمع بالمعيدي وقد سبق في فصل لو ان ابن مالك حكى
الخلاف في كون ذلك مقيسا وفي الصحيح قال الاخفش وينبغي ان نعصر فلما
حذفه واوقع نعصر موقع ينبغي رفعه لوقوعه موقع المرفوع وقال الفرا رفعه
للمخالفة لان معناه مخالف لما قبله مخولف بينهما في الاعراب انتهى كلامه واقول
الحكم بتعين الاستيناف هنا انما هو بنا على الظاهر وعدم تقدير شي في الكلام
لانه لو نصب كان المعنى النهي عن الجمع نو كل لعقوبتي وتركي لما انهاك عنه وهذا
باطل لان تركه طلبه لترك العقوبة انما هو في الحال فاذا تعين ترك النهي بالحال
لم يحصل غرض الوالد وفي الشرح وقد يقال يذهب ان الطلب واقع في الحال لانه
انشا لكن المطلوب مستقبل قطعا لانه كان موجودا في الحال لزم الامر بتحصيل
الحاصل وهو محال واذا كان مستقبلا جاز النصب والمعنى ليجتمع في المستقبل تركك
عن العقوبة وكفي عن العود الى المنهي عنه واقول لعو تسلم ان قوله في الحال متعلق بطلبه
لا بالترك ان المطلوب هاهنا اريد تحصيله في الحال ايضا اما على القول بان الامر
يقتضي الفور فظاهر واما على القول بانه لا يقتضيه فلان هذا الكلام لا يقوله
الامن هو مولع اريد معاقبته وذلك انما يريد الترك في الحال كما في الاستقبال
قوله فان اراد بالابتدا والاستيناف لعني ان مكيا اذا اراد هنا بالابتدا معنى
الاستيناف ولم يرد به واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية يكون مساويا في

الوهم لابي البقا لا ابد منه فيه قوله بايدي رجال الي اخره يشمو الفتح اوله مضارع شمت السيف بكسر المعجمة اغمدته ويقال شمته ايضا سللته فهو من الاضداد قوله ولو قدرت للعطف لانقلب المدح دما لان الواو اذا كانت للعطف كان المعنى انهم لم يغمدوا سيوفهم وان القتلى بها لم تكثر وهذا ذم لهم بالتقصير في الاقدام على القتل واذا كانت للحال كان المعنى انهم لم يغمدوا سيوفهم حال عدم كثرة القتلى ومفهومه انهم اغمدوها وان القتلى بها حال كثرتهم وهذا مدح بالشجاعة وحصول المراد من نكاية الاعدا وفي الشرح ولقايل ان يمنع الفساد بنا على انه لم يخبر بعدم كثرة القتلى بها مطلقا بل قيد ذلك بقوله حين سلت ولا شك انها في حالة اخراجها من الاغماد لا يقع القتل بها وانما يقتل بها بعد ذلك فيحمل الكلام على مقارنة السل اي لم تكثر القتل بها بقرب سلها يشير بذلك الى ثبات اصحابها وعدم تهورهم وانهم لا يقومون على القتل بانرسل سيوفهم لان الغرض قتل الاكفا ومن يفتخر بقتله فان قلت لم يغمدوا سيوفهم صفة رجال فيلزم ان يكون في الجملة المعطوفة عليها رابط يربطها بالموصوف ولا رابط قلت الرابط موجود بطريق التقدير او النيابة بان يقول التقدير ولم تكثر القتلى منهم او بان يجعل الالف واللام نايبة عن ضمير مضاف اليه والاصل ولم تكثر قتلاهم انتهى واقول لا يخفى ما في بنا منعه للفساد من البعد والتكلف والاحسن ان يمنع الفساد بناء على انهم لا يقتلون الا اكفاهم وهم قليل قوله وليس النصب بها خلافا للجرجاني الصحيح ان نصب المفعول معه بما قبل الواو من فعل او شبهه بواسطة الواو وذهب الجرجاني الى انه بالواو ورد بانه لو كان بالواو لاتصل بها الضمير في نحو سرت واياك وذهب الزجاج الى ان النصب بفعل مضمر بعد الواو كما خالف لما قبلها الا ترى انك في قولك استوى كلنا والخشبة لم ترد به ان الخشبة ارتفعت كالما بل ان الما ارتفع اليها وبلغها وضعف بان الخلاف معنى والمعاني المجردة لم يثبت النصب بها وقال الاخفش انتصابه انتصاب الظرف لان الاصل سرت مع النيل فلما جي بالواو في موضع مع انتصب الاسم انتصاب مع قوله ولم تات في التنزيل بيقين يعني بل اتت فيه باحتمال قوله وموجب التقدير في الوجهين ان اجمع لا يتعلق بالذوات بل بالمعاني في الشرح قال ابن سيده في المحكم يقال جمع الشي عن تفرقة وجمعه واجمعه وذكر استعمال اجمع في المعاني مثل اجمعت العزم وحينيذ فيمكن ان يكون مشتركا وكم معطوفا على امركم من غير تقدير وقد يقال فما اراه ان يكون اجمع مشتركا فاذا جعلت الواو في الاية لعطف مفرد على مفرد لزم استعمال المشترك في معنييه معا انتهى واقول حاشا ان لا يكون اجمع مشتركا بل يكون للقدر المشترك بين الذوات والمعاني قوله والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح او مؤول في الشرح جزمه بانها العطف مع قوله بعد ذلك والحق ان هذه واو العطف فيه تناف فان قوله والحق ان هذه واو العطف يشعر بان الواو المتكلم فيها ليست كذلك

وقد

وقد جزم اولا بانها للعطف ثم قال اولا بانها واو الصرف لا العطف ثم قال والحق انها واو العطف التام الكلام انتهى واقول العطف الاول بالمعنى اللغوي والثاني بالمعنى الاصطلاحي فلا تنافر ولو سلم ان الاول بالمعنى الاصطلاحي فانما ذكره لبينه من اول الامر على ما هو الحق قوله كقوله وليس عباءة تقدم الكلام عليه في فصل الواو الضمير في كقوله للقايل والاكفا كقولها لان قايله ميسون زوجة معاوية قوله لا تنه عن خلق وتاتي مثله هذا صدر بيت مجزه ٭ عار عليك اذا فعلت عظيم ٭ وقبله ٭ ابدا بنفسك فانهها عن غيها ٭ فاذا انتهت عنه فانت حكيم ٭ فهناك تسمع ما تقول ويقتدى ٭ بالقول منك وينفع التعليم ٭ قوله والحق ان هذه واو العطف كما سياتي يعني في الباب الرابع في الاقسام العطف عند الكلام على العطف على المعنى وفي الجني الداني الا انها في الاول عاطفة لمصدر مقدر على مصدر متوهم واضمار ان بعدها في الاول جايز وفي الثاني واجب وفي شرح الرضي لما قصد واو الصرف معنى الجمعية نصبوا مضي اذن اما واو الحال فاكثر دخولها على الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدا محذوف الخبر وجوبا بمعنى قم واقوم فقيامي ثابت اي في حال ثبوت قيامي واما بمعنى مع اي قم مع قيامي كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلت الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة اي ليكن قيام منك وقيامي فهي لم تكن فيه منصوصة على معنى الجمع انتهى قوله وليل كموج البحر ارخى سدوله هذا صدر بيت مجزه ٭ علي بانواع الهموم ليبتلي ٭ والسدول جمع سدل وهو الستر وعلي يتعلق بارخى والباء في بانواع للمصاحبة وليبتلي يختبر قوله والصحيح انها واو العطف قال الرضي اما الفاء وبل فلا خلاف عندهم ان الجر ليس بهما بل برب المقدرة بعدهما لانه بل حرف عطف بها على ما قبلها والفاء جواب الشرط واما الواو فللعطف ايضا عند سيبويه وليست بجارة فانها لم تكن في اول القصيدة والرجز فالعطف ظاهر واذا كانت في اولهما كقوله وقاتم الاعماق فانه تقدر معطوف عليه كانه قال رب هول اقدمت عليه وقاتم الاعماق وعند الكوفيين انها كانت حرف عطف ثم صارت قايمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب ولو كانت للعطف لجاز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل بعد الواو وعندهم كانت حرف عطف قياسا على الفاء وبل لكنها صارت بمعنى رب فجرت كما تجر ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها بخلاف واو القسم فانها لم تكن في الاصل واو العطف فلذلك جاز دخول واو العطف والفاء وثم عليها نحو والله وفوالله وثم والله قوله وقاتم الاعماق خاوي المخترقن قد تقدم الكلام عليه في النون المزيدة قوله واجيب بجواز تقدير العطف على شي في نفس المتكلم واجيب ايضا بجواز اسقاط الراوي ابياتا من اوايل تلك القصايد قوله ووالله لولا تمر ما حبيته هذا صدر بيت مجزه ٭ ولا كان ادنى من عبيد ومشرق ٭ وقبله احبك ابا مروان من اجل تمره ٭ واعلم ان الرفق بالمرء ارفق وهما للعلاء بن تجاع

النهشلي وقد انشدها صاحب الصحاح هكذا باختلاف حركة الراوي بالضم والكسر
وهو العيب المسمى بالاقوا ورواه العباس المبرد وكان عياض منه الى ومشهور لغير اقوا
قوله على القول الاول هو القول بزيادة الواو كما ان القول الثاني هو عدم زيادتها قوله
فما بالي اسعى الى آخره جبر العظم اصلاحه من الكسر وحفاظا مفعول لاجله مصدر
حافظ بمعنى راقب وفي الشرح ويمكن في البيت جعل الواو عاطفة لا زائدة والمعطوف
عليه محذوف اي يحصل امره ويتوى كسري قوله ولعمر معتك في المجالس كلها الى
آخره معتك نظرت اليك ويبغضني لتمدي بسوء قوله واذا ما مثلهم بشر هذا
آخر بيت وهو ما صحوا وقد اعاد الله نعمتهم اذهم قريش واذ ما مثلهم بشر قوله قيل
وانما فتحت لهم قبل مجيئهم اكراما لهم عن ان يقفوا حتى تفتح لهم في الشرح ورد في الحديث
ان النبي صلى الله عليه وسلم اول من يقرع باب الجنة فيفتح له وفي قصته ذلك انها لا تفتح
لاحد قبله فلو كان المراد بالفتح قبل المجي الاكرام لكان عليه السلام احق الخلق به
وقد يقال ان المراد بالابواب التي تفتح قبل مجيئهم هي ابواب منازلهم من الجنان
والتي لا تفتح لاحد قبل النبي صلى الله عليه وسلم هو باب المحيط الذي يفضي
منه الى المنازل فيندفع السوال وفي الكشاف قيل ابواب جهنم لا تفتح الا عند
دخول اهلها واما ابواب الجنة فتقدم فتحها بدليل قوله تعالى جنات عدن
مفتحة لهم الابواب فلذلك جي بالواو وكانه قيل حتى اذا جاوها وقد فتحت ابوابها
قال اليمني اراد ان جهنم لاهلها وهي عادة المحبس اذ لا تفتح الا للداخل فيها والخارج
ولهذا قارن فتحها مجيئهم واما الجنة فلان من فتحها من الحور والولدان يتشوقون
الى اهلها ويتطلعون الى لقايهم فيفتحونها قبل مجيئهم استبشارا بهم قوله والظاهر ان
العطف في هذا الوصف بخصوصيته انما كان من جهة ان الامر والنهي من حيث هما امر
ونهي متقابلان بخلاف بقية الصفات في الصحاح خصه بالشي خصوصا وخصوصيته
وخصوصيه والفتح افصح وخصيصي وفي الشرح ليس التقابل بشرط صحة العطف
او حسنه حتى يكون دخوله بين هذين الوصفين المتقابلين دون بقية الاوصاف
موجبا ويكفي في العطف التغاير فيبقى السوال عن اختصاص هذين بتوسط
العاطف بينهما واقول لا يريد المصنف ان التقابل شرط صحة العطف ولا شرط
حسنه وانما يريد ان هذين الوصفين لما امتازا بالتقابل عن بقية الاوصاف الوصفين
المذكورة امتازا بالعطف اظهارا لامتيازهما عن بقية الاوصاف قوله فاشير
الى الاعتداد بكل من الوصفين وانه لا يكفي فيه ما يحصل في ضمن الاخر في
الشرح يمكن ان يقال لا نسلم ان العاطف هو المقتضي الاعتداد بكل منهما بل لو
ذكر من غير عطف كان الاعتداد بكل حاصلا والذي قاله ان التميز ان الله تعالى
نعتهم بشان الامر بالمعروف عددا وصافه وان كان احد الوصفين يتضمن الاخر
تعظيما له وتنويها لقدره وادخلت الواو في الوصف الوصف الثاني للتغاير بين
الوصفين في اللفظ انتهى ما في الشرح وفي تفسير البيضاوي في قوله تعالى والنا
عن

عن المنكر والعاطف هنا للدلالة على انه مع عاطف عليه في حكم خصلة واحدة
كانه قال الجامعون بين الوصفين وفي قوله والحافظون لحدود الله للتنبيه على
ان ما قبله مفصل الفضايل وهذا مجملها قوله ولذلك قالوا سبع في اي سبع اذرع
في ثمانية اشبار الاشارة بذلك الى كون السبعة عندهم عددا تاما لكن في وجه
تعليل قولهم هذا به خفا وعدم ظهور فلعله اسقط بعض الفضلا من نسخه كلمه
في واثبت مكانها واوا وهو غير ظاهر لان ذلك لا يلايم ما بعده وهو قوله اي سبع
اذرع في ثمانية اشبار ولانا ما راينا ه من نسخ المعنى سوى نسخة هذا الفاضل كور
ومر وعنا من نسخ اعراب ابي البقا ومن نسخ الصحاح انما هو بكلمة في لا انه ند
في الصحاح في فصل الذال المعجمة من باب العين دليلا على تانيث الذراع وهو
ظاهر ويمكن ان يكون وجه ما قال ابو البقا ان الثمانية اشبار اقل مقدارا من السبع
اذرع والاقل لا يكون ظرفا للاكثر وقد جعل هنا ظرفا له وما ذاك الا لان السبعة
عدد تام اذا المتجاوز تمامه يجعل في ظرف حفظه وصيانته قوله ذكرها القا ضي
الفاضل هو عبد الرحيم بن علي بن الحسن بن احمد بن المفرج بن احمد بن محي الدين
اللخمي العسقلاني المولد المصري الدار كانت ولادته في خامس عشر جمادى الآخر
سنة تسع وعشرين وخمسماية بمدينة عسقلان وتولى ابوه القضا بمدينة بيسان
وكذلك ينسب البيسانيّ ثم قدم الديار المصرية وتعلق بالانشا ثم تنقلت به الاحوال
الى ان صار صاحب ديوان الانشا في دولة السلطان صلاح الدين يوسف بن
ايوب وبعد وفاته استمر على ما كان عليه عند ولده الملك العزيز ولما توفي
الملك العزيز استمر كذلك عند الافضل نور الدين ولم يزل كذلك الى ان
وصل العادل واخذ الديار المصرية فعند دخوله القاهرة توفي القاضي الفا ضل
وذلك في ليلة الاربعا سابع شهر ربيع الاول سنة ست وتسعين وخمسماية
بالقاهرة فجاة وكان من محاسن الزمان رحمه الله تعالى قوله والصواب ان
هذه الواو وقعت بين صفتين حكي ابن المنير في الانتصاف عن شيخه ابي
عمرو بن الحاجب ان القاضي الفاضل كان يعتقد ان الواو في هذه الاية واو
الثمانية وكان يبتهج باستخراجها زايدا على المواضع الثلاثة المشهورة الى
الاية التي ها هنا اية براة واية الكهف واية تنزيل قال ابن الحاجب ولم
يزل الفاضل يستحسن ذلك من نفسه الى ان ذكره لو ما يجمع الى الجود النحوي
المغربي فبين له انه واهم في عدها من ذلك القبيل واحال البيان على المعنى الذي
ذكره الزمخشري من دعا الضرورة الى الاتيان بها ها هنا لامتناع اجتماع
الصفتين على موصوف واحد وواو الثمانية ان ثبتت فانما ترد بحيث لا
حاجة اليها الا الاستشعار بتمام العدد الذي هو السبعة فانصفه القاضي
الفاضل واستحسن ذلك منه قوله وهذه الواو اثبتها الزمخشري ومن قلده
في المغني الداني وهو معترض من جهة ان دخول الواو على الصفة لم تعلم به

احدٍ من النحويين انتهى وفي شرح التسهيل لابن مالك ما ذهب اليه جار الله من توسط
الواو بين الصفة والموصوف فاسد لان مذهبه في هذه المسئلة مذهب لا يعرف
من البصريين ولا من الكوفيين معول عليه فوجب ان لا يلتفت اليه وايضا انه
معلل بما لا يناسب وذلك ان الواو يدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك
مستلزم لتغايرهما وهو ضد لما يراد من التوكيد فلا يصح ان يقال للعاطف مؤكد
وايضا لو صلحت الواو لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان اولى المواضع بها
موضعا لا يصلح للحال كجاء رجلا رايه سديد لسديد قوله سديد جملة
لحقتها ولا يجوز اقترانها بالواو ولعدم صلاحيتها للحال بخلاف ولها كتاب
معلوم فالجملة يصلح في موضعها الحال لانها بعد نفي وقال نجم الدين سعيد على
الوجه الاول ان جار الله العلامة اعرف باللغة مع انه لا يلزم من عدم العرفان
بالمعول عليه عدمه وعلى الثاني ان تغاير الشيئين لا ينافي تلاصقهما والجملة
التي هي صفة لها التصاق بالموصوف والواو اكدت الالتصاق باعتبار انها
في اصلها للجمع المناسب للالصاق لا انها الان عاطفة وعلى الثالث ان
المراد من الالتصاق ليس الا اللصاق اللفظي كما فهمه ابن مالك بل المعنوي
وبالواو تاكد الثاني دون الاول وفي الشرح قوله اعرف باللغة مجرد دعوى
مع انها لو سلمت لا تصلح ردا اذ هذا المذهب غير معروف لبصري ولا كوفي اذ انا
وجه الرد ان يقال بل هو معروف ويبين من قال به منهم قوله اذ لا يجوز التوزيع
في الصفات سيذكر المصنف يعني ما ذكره هنا في اخر الباب الثاني باشبع
مما ذكره هنا وقد ذكرنا نحن شيئا من ذلك عند الكلام على ان المكسورة الخفيفة
قوله سريت الى احرم في الصحاح وبنات نعش الكبرى سبعة كواكب اربعة منها
نعش وثلاثة بنات وكذلك بنات نعش الصغرى وقد جاء في الشعر بنو نعش
وانشد ابو عبيدة ٥ تمززتها والديك يدعو صباحه ٥ اذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا ٥
واتفق سيبويه والفرا على ترك صرف نعش للمعرفة والتانيث وفي الشرح الظاهر
ان المراد ترك الصرف جوازا لا وجوبا لانه ثلاثي ساكن الوسط كهند فيجوز فيه
الامران انتهى والصواب الرد قوله بنو الابنات لعني بنات الذي هو جزء هذا
الاسم الذي هو بنات نعش قوله والذي سوغ ذلك اذ ما فيه من تعبير نظم
الواحد شبهه بجمع التكسير الاشارة بذلك الى بنو وكذلك الضمير المجرور
في عايد اليه وما اسم ان وشبهه بتشديد الموحدة خبرها وان مع اسمها
وخبرها خبر الذي سوغ وفي بعض النسخ والذي سوغ ذلك ما فيه بدون ان
وعلى هذه النسخة فما فيه خبر الذي سوغ لانه لا رابط لهذا المجموع بالمبتدا عن
الذي سوغ قوله بلومونني في اشترا النخيل الى احرم اللوم اسم لتفصيل المفعول
وكلهم الترملوسية ويروى في اشترا اي النخيل بيا ساكنة لعدا شترا هي فاعل
المصدر ويروى بدل اهلي قوله اكلت بنيك الى احرم الكلا بغير مد العشب

والوبيل

٢٦٥

والوبيل الذي يستوخم ولا يوافق المزاج قوله وحملها على غير هذه اللغة اولى
هكذا وقع في بعض النسخ بتثنية الضمير المضاف اليه حمل وهو اظهر مما وقع في
بعض اخر بافراده وتانيثه قوله نحو احد عشر وجها كانه جعل النصب
على اضمار ادم واعني وجها واحدا لانهما في المعنى كذلك ولولا ذلك لقال
اثنى عشر وجها وكونه كلمة لام الواو والاولى مثل اللهم صل على الرؤف الرحيم
نبي مثله في كونه بدل اسم ظاهر بدل كل من ضمير غايب قوله واقول اذا كان
سبب دخولها بيان ان الفاعل الاي جمع كان لحاقها هنا اولى لان الجمعية ٥
جمعية لعني انه وان لم يسمع الامع ما لفظه جمع حقه ان يصح مع معناه
جمع من باب اولى لان سبب دخول هذه الواو بيان معنى تانيث فاعله دون
لفظه سقط قول الشارح لا يرد ما قاله فان ابا حيان منع واسند الى عدم
سماع هذا التركيب من العرب ولا يقدح في كلامه هذا الكلام القياس لقيام الفارق
وذلك ان الجمع يراعي لفظه فكذلك يؤتى معه بعلامة الجمعية في الفعل المسند اليه
واما من فا فادتها الجمع باعتبار معناها واعتبار المعنى فيها قليل وما استند اليه
من تجويز الزمخشري لما منعه ابو حيان لا ينهض ردا عليه والمصنف معترف
بضعف هذه اللغة فلا ينبغي حمل التنزيل عليها قوله وقد اسلماه مبعد وحميم ٥
هذا عجز بيت صدره ٥ تولى قتال المارقين بنفسه ٥ واراد بالمارقين الخوارج
الخوارج من مرق السهم من الرمية خرج منها وفي الشرح والمبعد اسم مفعول اريد
به من ابعد عن نسب هذا المسلم انتهى وفي بعض النسخ تصحيحه بكسر العين ايضا
على انه اسم فاعل بمعنى البعيد عن نسب هذا المسلم والحميم القريب الذي يهتم بامره
قوله لانك لا تعطف المبين على المخصص كل من لفظي المبين والمخصص اسم فاعل
فان الاخ على تقدير انه نفس زيد مبين له والوجه لكونه لبعض زيد مخصص
له وانما لا تعطف المبين على المخصص لان عطفه عليه يشعر بانه مخصص
وهو ليس كذلك قوله مرجونما سلكوا ادلو فاطور هذا عجز بيت صدره واني
حيثما يثني الهوى بصري وحوث بفتح الحا المهملة وسكون الواو لغة في حيث
وقد روي البيت بها في العجز ايضا ومن تعلق بادلوا قوله سقيت الغيث ايتها الخيام ٥
هذا عجز بيت صدره ٥ متى كان الخيام بذي طلوح ٥ وفي الصحاح الخيمة بيت تبنيه
العرب من عيدان الشجر وفي القاموس والضيا كل بيت مستدير او ثلاثة اعواد
او اربعة يلقى عليها الثمام ويستظل بها في الحر والطلوح جمع طلح وهو شجر
عظيم له شوك قوله لمراة قيل واليه التستوري وامنتم قال ابو عرول زامنتم
ابدل قيل همزة الاستفهام واوا في هذين الموضعين لوجود الضمة قبلها فيهما
وعنه في الهمزة التي بعد هذه الواو المبدلة من همزة الاستفهام اربعة اوجه
تخفيفها وتسهيلها وابدالها الفا واسكانها ولا يجوز ابداله لوجود الضمة
كما قلنا لم يبدل في امنتم به بل قراه في طه بلفظ الخبر وفي الشعراء الهمزة استفهام

ومن بعدها بقدوم الغيث قوله واجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي قال الرضي قيل وقد تستعمل في الندا المحض وهو قليل انتهى قوله وابأبي انت الى اخره الاشنب من الشنب في الصحاح وهو حدة في الاسنان ويقال برد وعذوبة والذرب بالذال المعجمة اي عرق والزرنب بفتح الزاي وسكون الرا وفتح النون ضرب من الطيبات قوله وا ها لسلمى ثم واها واها في الصحاح اذا تعجبت من طيب الشي قلت واها له ما اطيبه قال البو النجم واها لريا ثم واها واها يا ليت عيناها لنا وفاها بثمن يرضى به اباها قوله وي كقوله وي كان من يكن الى اخره يعني وفي قوله تعالى ويكأن الله هي اسم لا معجب وي وذكر صاحب وصف المباني ان حرف تنبيه معناها التنبيه على الزجر كما ان ها معناها التنبيه على الحظ وقال الصحيح في وي كان الله ان يكون حرف تنبيه والبيت مدرج من بحر الخفيف اخره صدره الحامي بحبب والنشب بالمعجمة المال قوله ولقد شفى نفسي الى اخره القيل بكسر القاف القول وعنتر منادي مرخم عنترة اقدم بكسر الميم فعل امر قوله والمعنى اعجب لان الله اعجب بلفظ المضارع وفي الكشاف عند قوله تعالى وي كانه وي مفصولة عن كان وهي كلمة تنبيه على الخطا ومعناه ان القوم قد تنبهوا على خطايهم في تمنيهم ثم قالوا كانه لا يفلح الكافرون اي ما اشبه الحال بان الكافرين لا ينالوا الفلاح وهو مذهب الخليل وسيبويه وعند الكوفيين ان ويك بمعنى ويلك وان المعنى انه لا يفلح الكافرون ويجوز ان يكون الكاف كاف الخطاب مضمومة الى وي كقوله ويك عنتر اقدم وانه بمعنى لانه واللام لبيان المقول لاجله هذا القول قوله كانني حين الى اخره تكلمني بالمثناة الفوقية الفوقية وفي كانني حين الى اخره وفي الصحاح تيمه الحب اي عبده وذلله وهو متيم حرفا لا تفقوله توصل اليه باللام كما توصل بها الى اللفظ بلام التعريف بالالف التي هي همزة كما جعلت وصلة للابتدا باللام الساكنة المعرفة جعلت اللام وصلة للتلفظ بالالف التي هي مدة ليتقارضا لاتفاق الاعين في الاسم والمخرج قوله لان كلا من اللام واللالف قد مضى ذكره اراد بمضي ذكره مضيه عند عد هذه الحروف اذا وصل العاد الى هذا الحرف الذي الكلام فيه لان اللام قبله باربعة احرف والالف قبله بسته وعشرين حرفا وفي الشرح والظاهر ان قول المعلمين لا الف ليس خطا من الوجه الذي ذكره لان الذي غرضهم ذكره لام معرفه والف مراد بها الهمزة ولام الف حرف مركب من اللام والالف الهوائي ولم يمض ذكرها انتهى ان المراد سرد اسما الحروف البسيطة لا المركبة انتهى ونقلا عن ابن جني الالف اسم الهمزة لانها في اوله فاجرته مما يمكن الابتدا به في اول اسمه قوله اقبلت من عند زياد الى اخره الخرف بفتح الخا المعجمة وكسر الرا من الخرف بفتحتين وهو فساد العقل من الكبر يقال خرف الرجل بالكسر فهو خرف وتكتبان بضم المثناة الفوقية في اوله وفتح الكاف وتشديد المثناة الفوقية المكسورة قوله واجاب بانه لعله تلقاه من افواه العامة في الشرح نسبة العربي الفصيح الى انه اعتمد في النطق بهذا اللفظ على العامة امر بعيد لا يلتفت

اليه

اليه وقوله ليس ببعيد لان هذا اللفظ صار مشهورا على الالسنة وهذا العربي لم ينقل هذا الشعر الا وهو لحاضرة ومخالط العامة قوله لان الخط ليس له تعلق بالفصاحة هذا اشارة الى جواب سوال يرد على قوله لعله تلقاه من افواه العامة وذلك السوال هو كيف يصح تلقي العربي الفصيح الالفاظ من العامة وجوابه ان هذه الالفاظ تتعلق بالخط والعربي الفصيح جاز ان لا يكون عارفا بالخط ولا بالالفاظ المتعلقة به لان الخط لا تعلق له بالفصاحة فكيف والعرب الاول فصحا وليس عندهم الخط لان اول من خط بالعربي على الصحيح مرار بن مرة من اهل الانبار قال الاصمعي ذكروا ان قريشا قيل لهم من اين لكم الكتابة فقالوا من الحيرة وقيل لاهل الحيرة فقالوا من الانبار وقال الكلبي والهيثم بن عدي ان الناقل لهذا الكتابة من الحيرة الى الحجاز هو حرب بن امية ابن عبد شمس بن عبد مناف جد معاوية وكان قدم الحيرة ثم عاد الى مكة بهذه الكتابة وقيل لابي سفيان ابن حرب ممن اخذ ابوك هذه الكتابة فقال من اسلم ابن سدرة وقال سالت اسلم ممن اخذت هذه الكتابة فقال من واضعها مرار ابن مرة وحدوث هذه الكتابة قبل الاسلام بقليل والحيرة بالكسر مدينة بقرب الكوفة كذلك الانبار وسقط قول الشارح هذا ساقط لان ما صدر عنه لفظ لا خط ولعل مراد ابو النجم تكتبان لاما والفا وليس مراد لام الالف الذي هو حرف مركب لتعصره لا فكون من حروف التنوين وحروف العطف ووصل همزة القطع كل ذلك لاجل الضرورة ووقف على المنصوب بدون الف ومراده انه تارة يمشي مستقيما فتخط رجلاه خطا شبيها بالالف وتارة يمشي معوجا فتخط رجلاه خطا شبيها باللام فهذا يمكن ان يحمل عليه قول هذا العربي مع ما فيه لعني من البعد والتكلف قوله وقد مضى ان التحقيق ان لا بعد هذا انه مضى ذلك في اواخر الواو المفردة ولو قال نحو هذين لكان احسن قوله الرابع ان يكون علامة الاثنين يعني في الفعل لانه سيقول ان الف التثنية لا يجوز ان تعد من هذه الالف التي ترجم لها الفتيا عينا لعبد القفا هنيا صدر بيت عجزه اولى فاولى لك ذا وافية واولى افعل من الولا وهو القرب والثاني تاكيد للاول وهودعا معترض بين الحال وهو ذا وبين صاحبها وهو الكاف في عيناك ووافية فاعله بمعنى المصور والمعنى انه لكثرة البقا به الى ورائه عند الهروب وجدت عيناه عند قفاه وبنال العيت التي وجدته وتلاقيته تدراكته قوله ورضا وصار صنا بيداه الى اخره صابني لغة في اصابني يعني انه نظر اليه فاصاب فوافق بتهم مخالف لعادة السهام فانه معروف بعدم اهلاك المصاب بسرعة وتلك مريحة باهلاكها المصاب بسرعة تبينا يسوس الناس الى اخره تقدم الكلام عليه في ما قوله بينا تعانقه الكماة الى اخره تعانقه بفتح المثناة الفوقية اوله وفي اخرها الضمير والكماة بضم الكاف جمع كمي بفتحها وكسر الميم وهو الشجاع المتكمي في سلاحه والروغ بالغين المعجمة مصدر راغ الى كذا مال اليه سرا والسلفع بالسين المهملة والفا من الرجال الجسور ومن النسا الجرية ومن النوق الشديدة قوله يا بن زيد الى اخره هذا

مثال للمنادي المستغاث والامل الراجي اسم فاعل من امل يامل بفتح العين في الماضي وضمها
في المضارع قوله يا عجبا لهذه العليقة تمامه هل تذهبن القوبا الريقة قال ابن السيد
وهذا البيت لاعرابي اصابته القوبا فقيل له اجعل عليها شيئا من ريقك وتعهدها
بذلك فانها تذهب فتعجب من ذلك ويروى هل تغلبن القوبا الريقة برفع القوبا ونصبها
فمن نصبها كان على المعنى على ما تقدم ومن رفعها كان المعنى ان الاعرابي كان لا يعتقد
ان الريقة تبرئ من القوباء فلما سمع قايلا يقول ان الريقة لا تبروها فانكر ذلك والعليقة
على وزن فعيلة بالقاف في اوله والقاف في اخره الداهية والقوبا بضم القاف وفتح الواو
بالمد معروف يتقشر ويتسع ويعالج بالريق قوله حملت امرا عظيما الى اخره هذا مثال
للمندوب وقبله نعى النعاة امير المؤمنين لنا يا خير من حج بيت الله واعتمرا وبعده فالشمس
طالعة ليست بكاسفة تبكي عليك نجوم الليل والقمرا واصطبرت به وقويت
عليه وعمر هو امير المؤمنين بن عبد العزيز الاموي الامام العادل ولي الخلافة بعهد
من ابن عمه سليمان بن عبد الملك في صفر سنة تسع وتسعين ولما ولي قدمت له
له الفرس للخلافة فلم يركبها وركب فرس نفسه ومنع من لعن الامام علي ابن ابي طالب
اخر الخطبة وكان ذلك من فعل بني امية وجعل مكانه ان الله يامر بالعدل والاحسان
وحج حتى حجات ومات بدير سمعان سنة احدى ومائة ومناقبه رحمه الله كثيرة
ثم اعلم ان المغالبة يبنى الفعل لها على فعل بفتح العين ليفعل بضمها نحو ضاربني فضربته
يضاربني فاضربه الا اذا كان الفعل معتل العين او اللام فانه لا ينقل الى يفعل بالضم
بل يبقى على الكسر نحو بايعني فبعته ابيعه وراماني فرميته ارميه وعلى هذا حمل
الجوهري قول جرير تبكي عليك نجوم الليل والقمرا اي ان الشمس غلبت نجوم الليل
والقمر لعدم ضوئها وقيل بتقدير الواو التي بمعنى مع اي الشمس تبكي ونجوم الليل
والقمر ثم حذفها وهذا بعيد قوله ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا هذا
عجز بيت للاعشى صدره وذا النصب المنصوب لا تنسكنه اي لا تنسكن له اي
لا يدع نسيكة يتقرب بها اليه قوله من طلل كالاتحمي انهجا هذا صدر بيت عجزه ما
هاج احزانا وشجوا قد شجى والاشجان جمع شجن بفتحتين وهو الحزن والشجو
ايضا الحزن يقال شجاه يشجوه شجوا اذا احزنه والطلل ما شخص من الديار
والاتحمي بفتح همزة مفتوحة وتاء فوقية ساكنة وحاء مهملة مفتوحة وميم فياء النسبة
ضرب من البرود والنهج بفتح الهمزة وسكون النون وفي اخره جيم فعل ماض بمعنى
خلق وبلي قوله اعوذ بالله من العقرب هذا بيت من مشطور السريع المكشوف
وبعده الشايلات عقد الاذناب وانما وصف العقرب بالجمع وهي مؤنثة لان
المراد بها الاستغراق كما في قولهم الدينار الحمر والدرهم البيض حكى ذلك الاخفش
واجازه جماعة منهم ابن مالك وان كان الجمهور على منعه قوله وهي الف انا عند
البصريين انما قيد بالبصريين لان الكوفيين عندهم الضمير مجموع الهمزة والنون والالف
قوله والالف التصغير نحو ذيا واللذيا لما قدمنا يعني في حرف الها ان التحقيق
ان

انهجا

آثار

رحمه

ان لا يجوز ها التانيث نحو قائمة من الكلمات لانها جز كلمة لا كلمة فاللام متعلقة
بلا يجوز وهو تعليل لعدم جواز عد هذه الالفات في حروف الالف هنا وتقريره
ان هذه الالفات ابعاض كلمات وكلامنا في الالف التي هي كلمة مستقلة الا انه لو
قال لما يأتي لكان احسن لانه سيقول هذا في حرف اليا بعينها ونحو لانه اسقط
حرف اليا قوله يا حرف موضوع لندا البعيد حقيقة او حكما وقد ينادى بها القريب
توكيدا في الكشاف ويا حرف وضع في اصله لندا البعيد واما نداء القريب
فله اي والهمزة ثم استعمل في مناداة من سها وغفل وان قرب تنزيلا له منزلة
من بعد فاذا نودي به القريب المفاطن فذلك للتاكيد المؤذن بان الخطاب
الذي يتلوه معنى به جدا فان قلت فما بال الداعي يقول في جواره يا رب ويا الله
وهو اقرب اليه من حبل الوريد قلت هو استقصار منه لنفسه واستبعاد لها مما
يقربه الى رضوان الله تعالى مع فرط التهالك على استجابة دعوته والاذن
لندائه وفي الانتصاف وهو اقناعي فان الداعي يقول في دعائه يا قريبا غير بعيد يا من
هو اقرب الينا من حبل الوريد فانه هذا الكلام من الانتصاب في مقام البعيد
انتهى واقول ان هذا الكلام من الداعي غير مناف لانتصابه في مقام البعيد ولا
بعيد منه لان المراد استقصار نفسه واستبعادها مما تقربه الى رضوان الله
تعالى واراد المصنف بالبعيد حكما ما نزل منزلة البعيد لكونه نائما او ساهيا
حقيقة او بالنسبة الى الامر الذي له يناد فيه اعني انه بلغ من علو الشان
الى حيث ان المخاطبة لا يفي بما هو حقه من السعي فيه وان بذل وسعه واستفرغ
جهده فكانه غافل عنه بعيد قوله وقيل هي مشتركة بين القريب والبعيد
قال الرضي وما ذكره اولى لاستعمالها في القريب والبعيد على السوا ودعوى
المجاز في احدهما خلاف الاصل قوله الا اسلمي يا قبل غارة سنجال هذا
صدر بيت مجزوم من بحر الطويل للشماخ بمعجمتين وتشديد الميم وعجزه وقيل
صروف عاديات واجال وسنجال بمهملة مكسورة فنون ساكنة فجيم اسم
موضع والصروف جمع صرف عاديات واجال وسجال بمهملة مكسورة كالمسي
وهي حوادث الدهر قوله يا لعنة الله الى اخره يروى والصالحون بالواو
اما على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والاصل ولعنة الصالحين
واما على العطف على محل المجرور قبله فانه مرفوع محلا على انه فاعل المصدر وسمعان
بالسين المهملة اسم رجل قال ابن دريد وقد سموا سميعا وسمعان بكسر
السين وعن السمعاني في الانساب فتح السين وعن الخوارزمي الصحيح فتح
السين ومن جاز تميز فهو قوله فهي للندا اكثر ووقوع الندا قبلها نحو يا ادم
اسكن يا نوح اهبط ونحو يا مالك ليقض علينا ربك يقع في بعض النسخ بدل
ما قبلهما بعدهما وهو سهو من الناسخ والايتان الاوليان مثال لوقوع الامر
بعد الندا والاية الثالثة مثال لوقوع الدعا بعده قوله والا هي للتنبيه اي وان لم

البحث الثاني من الكتاب في تفسير الجملة

يليها دعا او امر ويجي للتنبيه كالتي وليها ليت نحو يا ليتني والتي وليها حبذا نحو يا
حبذا جبل الريان من جبل والتي وليها يا رب نحو يا رب سارية ما لو تسدا **قوله**
الباب الثاني من الكتاب في تفسير الجملة خبرا بعد خبر او خبر مبتدا محذوف **قد** يجوز ان
يكون الباب الثاني خبر مبتدا محذوف ومن الكتاب حال من الخبر وفي تفسير الجملة
خبر مبتدا محذوف **وفي** الشرح الباب مبتدا والثاني صفة له وفي تفسير الجملة خبر
ومن الكتاب اما حال من الضمير المستكن في الخبر ولا يضرها تقديم الحال على عامل المعنوي
لا سيما ظرف وقد صرح ابن برهان بجوازه لتوسعهم في الظرف واما حال من المبتدا
على حد ما اجازه سيبويه في قول الشاعر لمية موحشا طلل اذ صاحب الحال
عنده هو النكرة وهو عنده مرفوع بالابتدا وليس فاعلا كما يقول الاخفش والكوفيون
والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به فكذا ما نحن فيه **واما** صفة للمبتدا مولك
بان يقدر متعلقه معرفة اي الباب الكاين من الكتاب على القول بجواز حذف الموصول
مع بعض صلته فان قلت لم لا يجوز ان يكون حالا من الضمير المستكن في الثاني اذ هو اسم
فاعل من ثنى يثني قلت لانه هنا ليس بمعنى المصير فلا يكون مشتقا فلا يتحمل ضميرا
وانما يكون كذلك لو كان مرادا به المصير **واقول** في كون الثاني هنا اسم فاعل من ثنى يثني
كونه لا يكون مشتقا الا اذا كان بمعنى المصير نظر وذلك انهم قالوا في باب العدد يصاغ
من اثنين فما فوقه الى عشرة وزن فاعل مجرد من الثاني المذكر ومتصلا به في الثانيث
ويستعمل مفردا نحو ثاني وثانية الى عاشر وعاشرة ومركبا مع ما اشتق منه كثاني
اثنين ومع ما يليه ما اشتق منه كثالث اثنين وهذا الاخير هو الذي بمعنى المصير
ولا معنى هنا للموغ الا الاشتقاق على ان الشارح جعل الثاني وصفا للثاني وجمهور
النحاة لم يشرطوا في الوصف الاشتقاق **قال** الرضي وكذلك استضعف سيبويه
مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسدا حالا فكانه يشترط في الوصف
لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والمصنف
يعني ابن الحاجب لا يشترط ذلك فيهما ويكتفي بكون الوصف دالا على معنى
في متبوعه مشتقا كان او لا وكون الحال هيئة للفاعل او المفعول **قوله** الكلام هو
القول المفيد بالقصد **في** الشرح انما اسوا القول على اللفظ لانه يطلق على المهمل
والقول لا يطلق عليه فكان جنسا للكلام قريبا بالنسبة الى اللفظ **و** قد يعارض
بان القول يطلق على الراي والاعتقاد اطلاقا متعارفا حتى صار كالحقيقة
العرفية ومثل هذا لم يعترض في اللفظ انتهى **واقول** القول بان اطلق على غير اللفظ
بطريق الاشتراك لكن هنا ما يدل على ان المراد به اللفظ واستعمال الالفاظ
المشتركة في الحد انما يكون نقصا فيه اذا لم يقم قرينة يبين المقصود واما اذا قامت
قرينة لعينه فانه لا يكون نقصا بخلاف وضع الجنس البعيد موضع الجنس القريب
فانه نقص في الحد على كل حال فما ذكره الشارح في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة
قوله ابن الصائغ وهذا غير صحيح لان الصادر من النايم قد خرج بقيد الافادة لان

مثل

مثل هذا لا يفيد لوجه فلو قال النايم زيد قايم مثلا وافق ذلك قدومه فالفايدة
لم يحصل من اخباره وانما حصلت من مشاهدة القدوم انتهى **واقول** كلام ابن الصائغ
مبني على انه معنى مفيد يحصل فايدة للسامع ولم يفسر المصنف بذلك وانما
فسر بما دل على معنى يحسن السكوت عليه ولا شك ان قول النايم مثلا زيد قادم
يدل على معنى يحسن السكوت عليه فلا بد من اخراجه بقيد القصد **قوله** وما كان
بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص او قايم الزيدان وكان زيد قايما وظننته قايما الاول
مثال لما كان بمنزلة الفعل والفاعل بناء على ان المرفوع فيه نايب عن الفاعل لا فاعل كما
هو مذهب الزمخشري والثاني والثالث يحتمل ان يكونا لما كانا بمنزلة الفعل والفاعل
فلعدم الفعل واما كونه بمنزلة المبتدا والخبر فلعدم الخبر لان المرفوع بالوصف ليس
بخبر عند الاكثرين واما كون نحو كان زيد قايما بمنزلة الفعل والفاعل فبناء على
ان المرفوع بكان ليس فاعلا وانما هو بمنزلة الفاعل واما كونه بمنزلة المبتدا والخبر
فلان مرفوع كان ومنصوبها مبتدا وخبر في الاصل هذا ولكن كلامه في اقسام
الجملة الى اسمية وفعلية صريح في ان نحو اقايم الزيدان جملة اسمية وهو كالصريح
بانه بمنزلة المبتدا والخبر وصريح في ان نحو كان زيد قايما جملة فعلية وهو كالنص
بكونه بمنزلة الفعل والفاعل واما الرابع وهو ظننت ان زيدا قايما فلما كان
بمنزلة المبتدا والخبر لكن باعتبار مفعوليه لانهما في الاصل مبتدا وخبر
وفي الشرح واما الثالث وهو كان زيد قايما فيحتمل ان يكون بمنزلة الفعل
والفاعل من حيث ان مرفوع كان شبيه بالفاعل لا فاعل اصطلاحا واما الرابع
وهو ظننته قايما فايراده فيما يتنزل منزلة احدهما مشكل لانه على التحقيق
جملة فعلية منتظمة من فعل وفاعل بحسب الاصطلاح فليس مما نزل منزلة
الفعل والفاعل ولا منزلة المبتدا والخبر فان قلت لعله يشير الى انه مما نزل
منزلة المبتدا والخبر باعتبار المفعول الاول والثاني فانهما مبتدا وخبر في
الاصل وبعد دخول الناسخ يكونان بمنزلة المبتدا والخبر قلت لو كان كذلك
للزم كونها جملة اسمية وهو باطل وانما هما بعد دخول الناسخ مفردان
يتسلط على العمل في كل واحد منهما **واقول** لا نسلم انه لو كان كذلك لزم كونهما
جملة اسمية على انه بعد دخول الناسخ وانما اللازم انهما بمنزلة الجملة الاسمية
على ان في شرح الالفية لولد مصنفها ما يقتضي انهما بعد دخول الناسخ جملة
تسلط الناسخ على جزئيها فانه **قال** في باب ظن ومن الافعال افعال واقعة
معانيها على مضمون الجملة فتدخل على المبتدا والخبر بعد اخذها الفاعل فتنصبهما
مفعولين انتهى **قوله** وبهذا يظهر لك انهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من
الناس **قال** الرضي والفرق بين الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كانت مقصودة
لذاتها او كالجملة التي هي خبر المبتدا فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه **و**الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي

وكان مقصودا لذاتها فكل كلام جملة ولا ينعكس وفي الشرح ظاهر كلام الاندلسي في
شرح المفصل ان كونهما مترادفين راي الجميع فانه قال في باب المبتدا والخبر الجملة
والكلام في اصطلاحهم مترادفان وظاهر كلام ابن الحاجب الترادف فانه عرف الجملة
بتعريف الكلام في مختصره في الاصول فانه قال والجملة ما وضع لافادة نسبة وهذا لا
نعرفه فانه اصطلاح عمل به هو لا ولو تواطوا عليه وما قال المصنف اصطلاح لقوم
اخرين فليس بوهم اوليك بنا على اعتبار اصطلاحه باولى من توهيمه هو بنا على
اعتبار ذلك المصطلح ولا مشاححة في الاصطلاح واقول ليس هذا من الاختلاف
في الاصطلاح حتى لا ينافي المشاححة فيه وانما هو من الاختلاف في نقل الاصطلاح
فتنافي المشاححة فيه والتوهيم قوله وظاهر قول صاحب المفصل فانه لعل ان
فرغ من حد الكلام قال ويسمي الجملة في الشرح ليس ذلك بظاهر فانه لا يلزم من
تسمية الكلام جملة تسمية الجملة كلاما لانها اعم منه على رايه واقول بل هو ظاهر
كلامه هنا لان قوله وتسمي الجملة ظاهر في ان لفظ الجملة موضوع للمعنى الذي وضع
له لفظ الكلام لان ذلك هو معنى التسمية واذا كان لفظ الجملة موضوعا للمعنى
الذي وضع له لفظ الكلام كان لفظ الجملة مرادفا للفظ الكلام لان المترادفين هما
اللفظان الموضوعان لمعنى واحد وانما قال ظاهر كلام صاحب المفصل ذلك
لاحتمال قوله وتسمي الجملة احتمالا مرجوحا ان لفظ الجملة تطلق عليه لانها
اعم منه ولما كان الظاهر هو المعتبر من الكلام جزم ابن الحاجب بترادفهما
في شرحه قال وقوله تسمي يجوز ان يكون بالياء والتاء وضابطه ان كل لفظين
وضعا لذات واحدة احدهما مونثة والاخرى مذكرة ولو توسطهما ضمير جاز
تانيث الضمير وتذكيره والتانيث هنا احسن لان الجملة مونثة وهي خبر عنه يعني
في الاصل لان الاصل الكلام الجملة ثم دخل الفعل اعني تسمي قوله اما قول ابن مالك
فلانه كان من حقه ان يعدهما ثماني جمل في الشرح بل كان من حقه ان يعدها
على سياق راي المصنف تسعا والتاسعة هي قوله يكسبون فان قلت لم يعدها
لانها خبر كان فهي من تمام التاسعة قلت فيلزم ان لا يعد امنوا جملة لانها خبر
ان ثم ليس في كلام الزمخشري ولا ابن مالك ما يدل على عد قوله وهم لا يشعرون
من جمل الاعتراض اما الزمخشري فانه قال في الكشاف المعطوف عليه قوله
فاخذناهم بغتة وقوله ولو ان اهل القرى الى قوله يكسبون وقع اعتراضا بين
المعطوف والمعطوف عليه واما ابن مالك فقال في باب الحال في شرح التسهيل
قال الزمخشري في الكشاف ان ولو ان اهل القرى امنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات
من السما والارض ولكن كذبوا فاخذناهم بما كانوا يكسبون وافامن اهل القرى
وهذا اعتراض بكلام تضمن سبع جمل انتهى قوله على الخلاف في انها فعلية او اسمية في
الشرح اجرا الخلاف هاهنا غير ظاهر لانه بصدد ما لزم على كلام الزمخشري وهو
يروي ان هذه فعلية ليس لا قوله والزمخشري يري ان وصلتها هنا فاعلا يثبت

هكذا

والناسخة

١٦٩

فكذا وقع في اكثر النسخ وهو ظاهر لان المراد بان لفظها وهو مفعول اول لتري
وفاعلا مفعول ثان له وفي بعض النسخ يري ان وصلتها هنا فاعلا وهو غير ظاهر
لان المراد بان المركبة الثانية لفظها وهي اسم ان الاولي وفاعل خبرها وان الاولي
مع اسمها وخبرها سدت مسد لفظها مفعولي يري ولا يصح ان يكون فاعلا خبرا
لان مع نصبه قوله وهذا هو التحقيق يعني عدم عد جملة وهم لا يشعرون وعدم
جعل الاعتراض في هذه الاية ثلاثا في الشرح وهذا لا تحقيق فيه والتحقيق
ان يقال ان قوله تعالى ولو ان اهل القرى امنوا الى يكسبون جملة واحدة
باعتبار كونه معترضا فان جملة الاعتراض لا تكون الا كلاما تاما والكلام التام
هنا هو المجموع لارتباط بعضه ببعض واما كل واحد من قوله ولكن كذبوا وقوله
تعالى فاخذناهم بما كانوا يكسبون فهو جزء كلام لا كلام تام ضرورة اقترانه بالفا
طف
المصدر بمعنى مقصود لفوت بترك اعتباره واقول لا نسلم ان جملة الاعتراض
لا تكون الا كلاما تاما فيما ثبت في الجملة الاعتراضية انه وان سلمت لو اها من قوله
لعلي وان سلمت لو اها ادوار ها جملة معترضة قوله لان الكلام هنا ليس في مطلق
الجملة فيه نظر لانه يودي الي ان من قال الاعتراض هنا بسبع جمل مراده من الجمل
المعترضة وهو ممنوع وانما مراده من مطلق الجمع الجملة اقسام الجملة الاسمية
وفعلية وظرفية قوله وهيهات العقيق قال الرضي اعلم ان بعضهم يدعي ان اسماء
الافعال مرفوعة المحل على انها مبتداة لا خبر لها كما في اقائم الزيدان وليس
بشي لان الافعال معنى قائم معنى الاسم وان شابه الفعل فيصح ان يكون مبتدا
بخلاف اسم الفعل فانه ليس معنى الاسم وان شابه الفعل فيه ولا اعتبار باللفظ
فان تسمع في فوكك تسمع بالمعيدي مبتدا وان كان لفظه فعلا وما ذكر بعضهم من ان
اسما الافعال منصوبة المحل على المصدرية ليس بشي اذ لو كانت كذلك لكانت
الافعال قبلها معدلة فلم تكن قائمة مقام الفعل فلم تكن مبنية قوله وكان
زيد قايما قال التفتازاني عند قول صاحب الكشاف ان خالصة نصب على الحال
من الدار في قوله تعالى قل ان كانت لكم الدار الاخرة عند الله خالصة من دون
الناس ومن لم يجوز الحال من اسم كان بنا على انه ليس فاعل جعلها حالا من الضمير
المستكن في لكم لكن اللائق بالنظر النحوي انه فاعل اذ قد اسند اليه الفعل
على طريقة القيام وان لم يكن قايما به ولذا لم يعدوه في الملحقات بالفاعل وقد
صرح بذلك من قال ان الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وذلك
لانها افعال عندهم ولا شي من الفعل بلا فاعل انتهى واقول قيد النظر بالنحوي لان اهل
المعاني قالوا ان منطلقا في كان زيد منطلقا هو المسند حقيقة وكان للدلالة
على زمان النسبة فهو قيد لمنطلقا قوله وعلى انه حذف وحده وانتقل الضمير
الى الظرف بعد ان عمل فيه في الشرح فيه نظر لان عمل الظرف في الضمير انما هو عند
انتقاله اليه لا قبل ذلك ومن قال المعنى بعد ان اريد عمله فيه انتهى واقول هذا النظر

مبني على ان الضمير في محل عايد على الظرف وهو ممنوع ولم لا يكون عايدا على الفعل المقدر
من الاستقرار ولو سلم فالمراد بالبعدية هنا البعدية بحسب الرتبة وهي لا
تنافي المعية بحسب الزمان ولو سلم فانتقال الضمير للظرف استتاره فيه
والضمير لا يستتر الا في عامله كما ذكره المصنف في حكم الظرف والجار والمجرور وبعد
المعارف فيكون الضمير الي الضمير لعدم عمله فيه قوله والتقدير ادعوا زيدا هكذا
وقع فيما رايناه من النسخ وهو سبق قلم والصواب عبد الله بدل زيد قوله باب
على المسؤل عنه الفصل فيه لاحتماله للاسمية والفعلية لاختلاف التقديرا او للاختلا
النحويين الضمير في عنه وفيه واحتماله عايدا على ما واللام الاولى لتعليل وجود التفصيل
والثانية للتقوية دخلت على معمول احتمال التقوية عامله والثالثة لتعليل
الاحتمال قوله الفصل بكسر المهملة مبني للفاعل ولابد في قوله فيه من تقدير مضاف
اي في جوابه ولعل باختلاف التقدير اختلافه من غير اختلاف النحويين حتى لصح
عطف اختلاف النحويين عليه باو قوله وهذا مبني على الخلاف السابق في عامل
اذا في الشرح الذي لظهر لي ان صدر الكلام في هذا المثال فعل سوا جعل
عامل اذا شرطها او ما في جوابها من فعل او شبهه اما الاول فظاهر واما
الثاني فلان المانع من عمل الفعل الواقع في جملة الجواب قايم وهو فا الرابط فانها
مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها فينبغي ان يقدر فعل يدل على الجواب اي الزم
زيدا اذا قام والقول القايل بان العامل في اذا هو ما في جوابها من فعل او شبهه
معناه لم يعتبر الفا فيه مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها لان تقدم الاسم لغرض
وهو تضمنه لمعنى الشرط الذي له الصدر جوز ذلك قوله فان قلنا ان جوابها اي
ما في جوابها من فعل او شبهه وانما اطلق هنا اعتمادا على ما بينه في الكلام على
اذا قوله ونظير ذلك قوله يوم ترى ابا فر زيدا انا نساير وذلك ان يوم مضاف الى
الجملة التي تليه فلا يكون معمولا لشي منها وانما هو معمول لما بعد ها
قوله فبينا نحن نرقبه اتانا هذا صدر بيت عجزه معلق وفضة وزناد وراع ه
معنى نرقبه نرصده والوفضة بفتح الواو وسكون الفا بالضاد المعجمة قال
في الصحاح هي شي كالجعبة من ادم ليس فيها خشب والجمع الوفاض قال والزناد العود
الذي يقدح به النار وهو الاعلى والزندة السفلى فيها ثقب وهي الانثى واذا
اجتمعا قيل زندان ولم يقل زندتان والجمع زناد وازند وازناد وفي القاموس والوفضة
خريطة الراعي لزاده واداته والجعبة من ادم قوله الثالث كونهما في محل رفع
مدلولهما في الشرح لو ما انه على كل اعراب ذكره مفردا اما مبتدا او خبرا او فاعل واذا
كان مفردا فكيف يحتمل ان يكون جملة اسمية او فعلية ثم مدلولهما ما يحتمل لهما الا يوما
بمفرده قوله واراد المصنف يوما مع ما بعده بضميمته كلاما لا يوما بمفرده
فقلت اهي سرت ام عادني حلم هذا عجز بيت صدره فقمت للطيف مرتاعا فارقني وقد
تقدم الكلام عليه في ام قوله ولم يذكر الزمخشري غيره اي غير مذهب الكوفيين

الا

الا انه يقدر الفعل موخرا ليكون معمولا مقدما فيفيد الاختصاص وليكون على
وفق الوجود فان اسمه تعالى مقدم على القراة والتقدير مناسبا لما وليكون على
وفق الوجود فان جعلت التسمية مبدا الا ان حرف الجر يدل على ان له متعلقا وليس
بمعمول لها هنا فيكون محذوفا وقرينته تعين المحذوف في بسم الله هو ما يتلوه وتحقيق
بحوه وهو ها هنا القراة لان الذي يتلوه في الذكر مقرو فان قيل ينبغي ان ينبغي
ان يقدر باسم الله ابتدي لان الابتدا لعمومه اولي بالتقدير كما يقدر في الظرف
المستقر الحصول والكون اجيب بانه اثر ذلك لما فيه من الدلالة على تلبس الفعل
كله باسم الله تعالى بخلاف تقدير ابتدي فالنحويين انما يقدرون متعلق الظرف
المستقر عاما اذا لم يوجد قرينة الخصوص هذا ولكن قول الزمخشري لعد ذلك
فوجب ان يقدر الموخر معنى لاختصاص اسم الله بالابتدا ليشعر بان المقدر ابتدي
فكانه اشاره في الموضعين الى استوا الامرين كذا في حاشية التفتازاني قوله
التابع قولهم ما جات حاجتك اولئن قالوا ذلك للخوارج قالوا لابن عباس حين جا
رسولا اليهم من علي رضي الله عنهم وفي الشرح عن هذا المثال مما ينبغي ان يفصل
في الجواب عنه لوجود الاحتمال فيه مشكل فانه ليس مع الرفع الا الفعلية وليس
مع النصب الا الاسمية والاعراب ظاهر لا ليس فيه ولا احتمال انتهى واقول
هذا المثال مما ينبغي ان يفصل في جوابه على القول بان استعمال جا بمعنى صار
مطرد وعلى وقوع الاسم بعدها غير ظاهر فيه الاعراب وقد حكي طرد ذلك
الاندلسي وابن الحاجب عن بعضهم قال الاندلسي لا يتجاوزون اعني جا في
ما جات حاجتك وقعد في شحذ شفرته حتى قعدت كانها حربة الموضع الذي استعملها فيه العرب
وطرد ذلك بعضهم قوله وذلك اذا قدرته مفعولا معه اي اذا قدرت موسى
في المثال مفعولا معه لانه حينئذ لا بد من تقدير فعل ليكون المفعول معه منصوبا
به فان قدرته كان فهما خبر وان قدرته يصنع فما مفعول به قوله واما النصب
فيجوز كونه على الخبرية او الحالية اما نصبه على الخبرية فعلى تقدير كيف تكون واما
نصبه على الحالية فعلى تقدير كيف تصنع انقسام الجملة الى الصغرى والكبرى
قوله وقيل حذفا قياسا بان نقلت حركتها ثم حذفت ثم ادغمت النون لكن في نون
انا رده المصنف هذا في الكلام على ان المكسورة المخففة بان المحذوفة لعلة
بمنزلة الثابت وحينئذ يمتنع الادغام لان الهمزة فاصلة في التقدير قوله كان صغرى
وكبرى من فواقعها الى اخره هذا البيت لابي نواس والضمير المضاف اليه فواقع عايد
الى الخمر والفواقع جمع فاقعة وهي النفاخة التي تعلو الما كالقارورة وفي الكشاف عن
المامون انه ليلة زفت اليه بوران وهو على بساط منسوج من ذهب وقد نثرت بوران
عليه نسا دار الخلافة اللولو نظر اليه منثورا على ذلك البساط فاستحسن النظر اليه
وقال لله در ابي نواس كانه ابصر هذا حيث يقول كان صغرى وكبرى من فواقعها
البيت قوله وقول بعضهم ان من زايدة وانهما مضافان في الشرح ورايت السلاد الهندي به

سمع

وفي شرح المفصل للفخر الاسفندري ما نصه قلت لقول الي لواس وجه لتصحيح وهو ان يكون تنوينه كان صغري فواقعها وكبري فواقعها فحذف من الاول مضافا اليه لدلالة الثاني عليه ومن لا تصرلانها للبيان ونحو باب حديد وباب من حديد وهما بمعني وقد ظفرت بمثل هذا التصحيح في شرح سر الصناعة في قوله ولايك منك موقف الوداعا اي موقفك انتهى قوله مقتضي قول الفخر بحذف من الاول الي اخره ان كبري في البيت مضافة الي فواقعها من غير زيادة من بان تكون بيانيه وفي ذلك نظر فلا يفيد كون الاضافة وقطعها علي جعل من بيانيه وفي ذلك بمعني واحد لان المانع صناعي لامعنوي واما ولايك موقف منك الوداعا فقالوا انه من القلب الداعي اليه اعتبار امر من جهة اللفظ وهو وقوع موقع ماهو المبتدا نكرة وماهو الخبر معرفة والاصل ولايك موقف الوداع موقفا منك قوله بين دراعي وجبهة الاسد هذا عجز بيت صدره يامن راي عارضا اسر به اذا غاب عنكم اسود العين الي اخره المراد باسود العين هنا جبل الايم جمع الام بمعني ليم لان افعل يجمع علي فاعل وفعيل لا يجمع عليه قد يحتمل الكلام الكبري وغيرها قوله اذ يحتمل اتيك ان يكون فعلا مضارعا بان يكون الفه منقلبة عن همزة هي فا الكلمة اذ اصله اتي مضارع قوله وينبغي ان يجري هنا الخلاف الذي في المسيلة قبلها وهو ان الظرف الواقع في موقع الخبر هل العامل فيه اسم فاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا وهو مذهب الاخفش تصريحا ومذهب سيبويه ايما والصحيح عند ابن مالك واتباعه او العامل فيه فعل لان اصل العمل للفعل وهو قول الفارسي والزمخشري وغيرهما ونسب الي سيبويه وفي الشرح وهذا الخلاف معروف ولم يذكره المصنف في المسيلة السابقة واحال عليه لشهرته وفي قوله وينبغي اشعار بانهم لم يصرحوا به هنا ايضا انتهي ولا يخفي انه وان لم يذكره في المسيلة السابقة ~~واحال عليه لشهرته~~ ففي قوله صريحا فقد اشار اليه حيث قال اذ يحتمل تقدير استقر وتقدير مستقر قوله الاعمر ولي مستطاع رجوعه هذا صدر بيت عجزه فيراب ما اثات بد العقلا وقد تقدم الكلام عليه في الا بفتح الهمزة وتخفيف اللام قوله بنا علي ما قدمنا في التنبيه الاول من التنبيهين السابقين وهو قوله وقد يقال لما يكون الكبري مصدرة بالمبتدا ان تكون مصدرة بالفعل نحو ظننت زيدا القوم ابوه الجمل التي لامحل لها من الاعراب قوله الثاني الجملة المنقطعة مما قبلها نحو مات فلان رحمه الله في الشرح مراد بالمنقطع التي قطع تعلقها مما قبلها لفظا او معنا فالاول كالامثلة التي اوردها فان جملة الدعا بالرحمة متعلقة بالاولي من جهة المعني اذ لا ربط لفظيا بربطها والثاني نحو اولم يروا كيف يبدي الله الخلق ثم يعيده فان الربط المعنوي مفقود كما يقوله المصنف لعدم ان اعادة الخلق لم يقع بعد فيقرروا برؤيتها مع ان الربط لفظي موجود وهو حرف العطف وخص البيانيون الاستيناف بما كان جوابا بالسوال مقدر قالوا وهو ثلاثة اضرب لانه والسوال اما عن سبب الحكم

مطلقا

مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت عليل سهر دايم وحزن طويل فسهر دايم جوابا لسوال مقدر عن سبب علته مطلقا لا عن سببها الخاص بان يقال هل علته كذا او كذا ولاسيما السهر والحزن فانه قيل ما بالك عليلا هل سبب عليه السبب والسهر والحزن لانهما ابعد اسباب المرض واما عن سبب خاص نحو وما ابري نفسي ان النفس لامارة بالسو كانه قيل هل النفس امارة بالسو فقيل نعم ان النفس لامارة بالسو والتاكيد دليل علي ان السوال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يوكد واما عن غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو قال سلام في الاية وصدقوا في البيت قوله زعم العذول الي اخره في القاموس الزعم مثلثة القول الحق والباطل والكذب ضد واكثر ما يقال فيما يشك وفي شرح التلخيص لبهاء الدين السبكي ولم يستعمل الزعم في القران العظيم الا للباطل واستعمله في غيره للصحيح كقول هوول لابي سفيان زعمت وهو كثير ولكن اذا تاملته تجده يستعمل حيث يكون المتكلم شاكا فهو لقول لم يقل علي صحته وان كان صحيحا في نفس الامر قال وقد يستشكل قوله صدقوا بضمير المذكرين والعواذل جمع عاذلة وهو مونث وفي الشرح والجواب ان المراد بالعادلة الجماعة العادلة واطلاق مثله علي المذكرين جائز فالمعني زعم الجماعات العواذل المذكور انتهي وهذا الجواب ذكره التفتازاني في مطوله في الكلام علي هذا البيت وعبارته والعواذل جمع عاذلة بمعني جماعة عادلة لا امراة عاذلة بدليل قوله صدقوا والغمرة الشدة ولا ينجلي ينكشف قوله اذ لا معني للحفظ من شيطان لا يسمع هذا التعليل لبطلان كون جملة لا يسمعون صفة او حالا وقال ابن المنير يصح في لا يسمعون ان يكون وصفا وان يكون حالا والجواب عن اشكال الزمخشري انه لا معني للحفظ من شياطين لا يسمعون ولا يسمعون هو ان عدم سماع الشيطان سببه الحفظ منه فالشيطان حال كونه لا يسمع واحدي الحالتين لازمة للاخري فلا مانع ان يجتمع الحفظ منه وكونه موصوفا بعدم السماع في حالة واحدة وليس المراد ان عدم السماع ثابت قبل الحفظ وانما هو معه وبسببه واعترضه اليمني بان الصفة هنا كاشفة فلابد من حصولها للموصوف قبل وصفه والا لم يكن كاشفة هذا هو الاصل والسابق الي الفهم واما تسمية الشي باسم ما يوول اليه فمجاز والاصل الحقيقة واقول الصفة الكاشفة هي التي تكشف معني المتبوع وتبينه وظاهر ان جملة لا يسمعون اذا جعلت صفة للشياطين ليست كذلك قوله وانما هي استيناف نحوي وفي الشرح وذلك ان نقول اذا جعل استينافا نحويا كان اخبارا عن هولاء الشياطين المحفوظ منهم بانهم لا يسمعون فيرد الاشكال وهو انه لا معني للحفظ ممن هو في نفس الامر لا يسمعون بعد الحفظ فلا اشكال قلت هذا التقدير يصح مع جعل الجملة صفة ايضا فتخصيص التقدير بحالة الاستيناف يكون تحكما واقول يمكن الجواب عن اصل السوال بانه اذا جعل استينافا بيانيا لفساد المعني ايضا وفي الشرح انما يفسد المعني بتقدير ان يجعل هذا جوابا للسوال عن العلة كما اشار اليه

لا يسمع كما اخبر عنهم فيكون المصنف قد وقع فيما فر منه فان قلت التقدير لا يسمعون الخ

يقم الدليل

بن

الزمخشري واما على ان يكون جوابا للسوال عن حاله الشياطين بعد الحفظ منهم لا
عن السبب المقتضي للحفظ منهم فلا يفسد المعنى فاطلاق المصنف القول بامتناع الاستيناف
البياني لما يترتب عليه من الفساد غير ظاهر **قوله** الا ايهذا الزاجري احضر الوغى
صدر بيت من معلقة طرفه عجزه وان اشهد اللذات هل انت مخلدي **قوله**
واستضعف الزمخشري الجمع بين الحذفين **قال** ابن المنير ان اجتماع حذفين سائغ
كما في قوله تعالى يبين الله لكم ان تضلوا لان الاصل لئلا تضلوا فحذف الجار وحذف
النفي **قال** اليمني وهذا غير وارد على الزمخشري لانه لم يذكر بل قال المعنى كراهة
ان تضلوا **اقول** ولو ذكره لا يرد عليه لان ما استضعفه هو حذف اللام وان
ويرفع الفعل وما اورده ابن المنير عليه ليس كذلك **قوله** قلت الذي يقدر وجود
معنى الحال هو صاحبها كما في قولك مررت برجل معه صقر صايدا به غدا
اي مقدرا حال المرور به انه يصيد به غدا فالشياطين لا يقدرون عدم
السماع ولا يريدونه **في** الشرح وهو ضعيف **اما** اولا فلا نسلم ان الذي يقدر
وجود معنى الحال هو صاحبها ولم لا يجوز ان يقدرها غيره ولو قيل معنى المثال
مررت برجل معه صقر مقدرا عدم الصيد به في الغد على ان يكون مقدرا اسم
مفعول لصح سوا كان هو المقدر او غيره **واما** ثانيا فعلى تقدير تسليم ان الذي
يقدر هو صاحب الحال لا يمتنع في الاية ان يكون الشياطين يقدرون عدم سماعهم
بعد الحفظ لما راوه من العقوبة بالشهب والطرد عن الاستراق **واما** ثالثا
فلان قوله ولا يريدونه لا مدخل له في كون الحال مقدرة لانها قد تقع حيث لا
يكون صاحب الحال مريدا لها كما اذا قال الامير لمظلوم ادخل السجن حالما
في عذابه وانما عدلت عن التمثيل بقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها
لاحتمال ان يقال عدوا مريدين بما ارتكبوه من جريمة الكفر **واقول** الدليل على ان
الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها ان في الحال ضميرا يعود على صاحبها
فيجب ان يكون مقدر الحال صاحبها ويمتنع ان يكون الشياطين يقدرون عدم
سماعهم لان عدم سماعهم ~~بعد الحفظ لان عدم سماعهم~~ لازم للحفظ منهم والحفظ
منهم مقارن لوجود الكواكب غير مفارق له فلو كانوا مقدرين عدم سماعهم بعد
الحفظ لكانوا مقدرين عدم سماعهم في حال عدم سماعهم لان عدم سماعهم عدم وجد
منهم ولكانوا مختصين بالحال المقدرة في وقت تقديرها والحال المقدرة لا يتصف
بها صاحبها في وقت تقديرها ~~والحال المقدرة~~ بل بعده كما في المثال وقوله
ولا يريدونه نفي لتقدير هذه الحال مريدا كما ان في قوله لا يقدرون نفي
التقدير هذه الحال مقدرا وانما قال ذلك لانه قال في حرف الالف في اذا في الفصل
الثاني في خروجها عن الاستقبال انهم يقدرون مقدرا الصيد به غدا واوضح
منه ان يقال مريدا به الصيد غدا ثم لا يخفى ان كلمة عدم في قول الشارح ولو
قيل معنى المثال مررت برجل معه صقر مقدرا عدم الصيد به في الغد من طغيانه

القلم

القلم **قوله** الثالث ان العزة لله جميعا بعد فلا يحزنك قولهم **في** الشرح ثبت فيما
رايته من نسخ الكتاب فلا يحزنك بالفا والتلاوة فيها انما هي بالواو ولا بالفا ولا
قوله والصواب انه ليس في جميع القران وقف واجب يمكن التوفيق بين هذا
وبين كلام السخاوي بان مراد النافي الواجب عند الفقها ومراد المثبت الواجب
عند القرا **قوله** الخامس زعم ابو حاتم ان من ذلك تثير الارض ابو حاتم هو سهل
بن محمد السجستاني النحوي اللغوي نزيل البصرة قرا كتاب سيبويه على الاخفش
مرتين وكان كثير الرواية عن ابي زيد وابي عبيدة والاصمعي بيعت كتبه بعد
وفاته باربعة عشر الف دينار على ما حكاه الوزير القفطي **قال** ابن دريد مات
ابو حاتم بالبصرة سنة خمس وخمسين ومايتين والاشارة بذلك ليس الى الاستيناف
الذي قد يخفى بل الى مطلق الاستيناف لان المصنف لم يذكر عن ابي حاتم الا ان
الاستيناف بتثير حينيذ وينفي كونه خفيا من قول المصنف لظهور ان بتثير متصل
بما قبله لا منقطع عنه **قال** صاحب الكشاف ولا الاولى للنفي والثانية مزيدة
لتوكيد الاول لان المعنى لا ذلول تثير وتسقي على ان الفعلين صفتان لذلول
كانه قيل لا ذلول مثيرة وساقية **وقال** صاحب البحر تثير صفة لذلول
وهي صفة داخلة في حيز النفي اي لا تثير الارض فتذل ولا تسقي الحرث فتعادل
لقوله لا ذلول والجملة صفة والصفتان من حيث المعنى متوافقتان في الفعلية
لان تثير منفي من حيث المعنى كما ان تسقي كذلك والمعنى لم تذلل بالعمل لا في
حرث ولا سقي **وقال** الحسن كانت تلك البقرة وحشية وكذلك وصفت بانها لا تثير
الارض بالحرث ولا يسقى عليها فتسقي **وقيل** المعنى تثير الارض من البطر اذ من عادة
البقر اذا بطرت ان تضرب بقرونها واظلافها فتثير تراب الارض **قوله** ورد ابو البقا
بان ولا انما تعطف على النفي **في** الشرح العاطف انما هو الواو فقط لا مجموع قوله
ولا والمصنف ترك هذا التعقيب مع ضعفه بمناقشة ابي البقا **واقول** لابي
حاتم ان يمنع ان لا تسقي معطوف وانما هو حال وعبارة ابي البقا ليس فيها ان
ولا بعطف ولضعفها في اعرابه نص في موضع نصب حالا من الضمير في ذلول تقديره
لا تذل في حال اثارتها ويجوز ان تكون اتباعا للمدلول وقيل هي مستانف اي هي تثير
وهذا قول من قال ان البقرة كانت تثير الارض ولم تسقي الزرع وهو قول بعيد الصحة
لوجهين احدهما انه عطف عليه قوله ولا تسقي الحرث فنفي المعطوف فيجب ان يكون المعطوف
عليه كذلك لانه في المعنى واحد الا ترى انك تقول مررت برجل قايم ولا قاعد بل تقول
لا قاعد بغير واو كذلك يجب ان يكون هنا والثاني انها لو اثارت الارض لكانت ذلولا
وقد نفى ذلك انتهى **قوله** ويرد اعتراضه الاول صحة مررت برجل يصلي ولا يلتفت
يجاب عن هذا بمنع ان الواو فيه ولا يلتفت للعطف بل هي للحال لو سلم فليس
المنفي هنا بمعنى المعطوف عليه وكلام ابي البقا على ما نقلناه عنه ظاهر في انه فيما
كان بمعناه **قوله** وانما وجه الرد ان الخبر ثابت بان ذلك من عجايبها فيه نظر

اذ لا يلزم من عدم اتيان الخبر بان ذلك من عجايبها وقد وصفها الله تعالى به فعلناه
منه **قوله** وبانه كان يجب تكرارلا في دلول **في** الشرح قد يكون ابو حاتم ذهب الى ان
ان لا اسم بمعنى غير كما قال الكوفيون وصرح به السخاوي وغيره مثل غضب
من لا شي وجيت بلا زاد لكن كونها في صورة الحرف ظهر اعرابها فيما بعدها كالا اذا
كانت بمعنى غير وعليه فلا حاجة الى التكرير لانك لو قلت غير دلول النفي به والتكرير
انما هو في حرف النفي وهذه اسم لا حرف **فاقول** وقد يكون ابو حاتم لا يقول
بوجوب تكرارلا في الصفات وهو قول المبرد ومن وافقه **قوله** لاحدهما ان اذا
حمل على الاستيناف احتيج الى تقدير حرف يكون معه كلاما نحو زيد من قولك نعم
الرجل زيد **في** الشرح ليس زيد مما يحتمل ان يكون استينافا لانه موضع الكلام
في الجمل **واقول** هذه مناقشة في غاية السهولة لان زيدا يحتمل الاستيناف لكن
باعتبار ما ينضم اليه فيصير به كلاما **قوله** قال الزمخشري الاحسن والابلغ ان يكون
مستانفات على وجه التعليل **في** الكشاف فان قلت كيف موقع هذه الجمل قلت يجوز
ان يكون لا يالونكم صفة لبطانة وكذلك قد بدت البغضا كانه قيل بطانة غير اليكم
خبالا بادية بغضا وهم واما قد بينا فكلام مبتدا واحسن منه وابلغ ان يكون
مستانفات كلها على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة انتهى **وفي** حاشية
التفتازاني قوله كيف موقع هذه الجمل يعني لا يالونكم قد بدت البغضا قد بينا لكم لظهور
ان قوله وما تخفي صدورهم اكبر قد تبينا حال واذ قوله ودوا ما عنتم بيان وتوكيد
لقوله لا يالونكم خبالا فحكمه حكمه ولذا لم يذكره عند تفصيل المواقع وقيل انه
لما وقع بين الصفتين تعين انه صفة **و**قوله واحسن منه اي مما ذكرنا وذلك لان في
الاستيناف من الفوايد وما في الصفات من الدلالة على خلاف المقصود والبطانة
وهو تقييد النهي بكون البطانة على هذه الصفات وليس معنى قوله مستانفات
كلها ان الجمل علة واحدة بالاجتماع بل ان كلا منها علة للنهي بالاستقلال لتركها
بالاستقلال ترك تعاطفها تنبيها على الاستقلال كما في قوله تعالى ذلك بانهم كانوا
ذلك بما عصوا او بمعنى انها مستانفات للتعليل على طريق الترتيب بان يكون اللاحق
علة السابق الى ان يكون الاولى علة للنهي ويتم التعليل بالمجموع اي لا تتخذوا منهم
بطانة لانهم لا يالونكم خبالا لانهم يودون شدة ضرركم بدليل انه قد بدت البغضا
من افواههم فان كانوا يخفون الكثير لكن لا يحسن ذلك قد بينا اذ لا يصلح تعليلا
لبدو البغضا من افواههم ويصلح تعليلا للنهي اي فانا بينا الايات للدلالة على
وجوب معاداة اعدا الله وان كان الاحسن ان يكون ابتدا كلام ولا يبعد ان يكون
قوله مستانفات كلها اشارة الى ما سواه انتهى **قوله** وتبعه على هذا رجلان حفظا
من تفسيرين اعرابا بهما السفاقسي وشهاب الدين الحلبي المعروف بالسمين كل واحد
منهما لخص اعرابا لا انهما اجتمعا على تلخيص اعراب كما قد تشعر به عبارته **قوله**
احدهما نحو اقوم من قولك ان قام زيد اقوم **قال** الرضي اذا كان الجزا مضارعا والشرط
ماضيا

ماضيا ففي ذلك الجزا وجهان الرفع والجزم والثاني اكثر وعند الكوفيين يجب
لان الجزم في الجواب للجزا فاذا لم يجزم الشرط لم يجزم الجواب وعند النحاة
الرفع ضعيف في ذلك الجواب لا وجه وجهين اما لكونه في نية التقديم واما لتقدير
الفا قبل الفعل وفيه نظر لان هذين الوجهين محتملان بالضرورة وكلاما في حال
السعة والاولى ان يقال لغير عمل ان وضعفت في هذه الصورة عن جزم الجواب
لحيلولة الماضي بينهما وبين الماضي وبينه غير معمول فيه فيتاتى فيه دعوى
الاستيناف بنية التقديم بخلاف ما اذا كان الشرط مضارعا اذ لم تضعف
الاداة عن العمل في الجواب لعملها في الشرط ماضيا حينئذ ولا يتاتى دعوى
الاستيناف فالضمير في قولك لتوبيده لراي سيبويه والاشارة في ذلك الى
اقوم من قولك ان قام زيد اقوم **وفي** الشرح وجه التاييد انه استقر من قواعدهم
ان الجواب متى حذف لزم مجي الشرط بصيغة الماضي او المضارع المقرون بلم ولا
يجي على خلاف ذلك الا في الضرورة **قوله** والجزم بالعطف على محل الفا المقدرة وما
بعدها **في** الشرح هذا الكلام ظاهر في ان الجملة الواقعة بعد الفا لا محل لها وهو خلاف
ما ياتي له من ان الجملة الواقعة بعد الفا جوابا للشرط جازم في محل جزم **واقول** بل هذا
الكلام ظاهر في ان الجملة الواقعة المقرونة لها محل مع الفا وان المحل لمجموع الفا وما بعدها
قوله وليس لشي لعدم الرابط **في** الشرح بل هو شي وجه ذلك ان المعنى عند بعضهم
بيني وبين لقايه يومان فالرابط بحسب المعنى موجودا ولا يضر كونه بحسب
اللفظ مفقودا **واقول** هذا عجيب فان الرابط اللفظي في الجملة الاسمية الحالية لا بد
منه لفظا او تقديرا وهو اما الواو او الضمير اوهما وسيذكر المصنف ذلك في
الباب الرابع في الاشيا التي تحتاج الى الرابط **قوله** الرابع الجملة بعد حتى الابتدائية
في الشرح اذا عرض الكلام في حتى الابتدائية امتنع جريان الخلاف في الجملة الواقعة
بعدها هل لها محل من الاعراب اولا فان القايل بان الجملة بعد حتى الابتدائية في
محل جر يحتمل حتى ان قيل بالفرق حينئذ بينها وبين حتى الجارة **قلنا** اذ هذا لا
يقع بعدها الا الجملة وتلك لا يقع بعدها الا المفرد **قوله** حتى ماد جلة اشكل هذا
لبعض بيت وهو فما زالت القتلى تمج دماها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل **وفي**
الصحاح دم اشكل اذا كان فيه بياض وحمرة **قال** ابن دريد انما سمي الدم
اشكل للحمرة والبياض المختلطين فيه **قوله** وقد تقدم لعني في حرف الحا في الكلام على حتى
الجملة الثانية المعترضة قوله بين شيين لعني سوا كانا مفردين في جملة او كانا
جملتين متصلتين معنى وسوا كانت الجملة المعترضة جملة واحدة او اكثر **قوله**
شجاك اظن ربع الظاعنينا هذا صدر بيت عجزه ولم تعبا بعذل العاذلينا **و**الربع
الدار نفسها او المحلة **و**اعترض بانا لا نسلم ان شجاك فعل ومفعول بل مضاف
ومضاف اليه مبتدا **و**ربع الظاعنينا خبر عنه على تقدير رفعه ومفعول اول مقدم
وربع الظاعنينا مفعول ثاني واظن عامله على تقدير نصبه **قال** في الصحاح الشجو

الهم والحزن يقال شجاه يشجوه شجوا اذا احزنه واشجاه يشجيه اشجا اذا اغصه
تقول منهما شجي يشجي شجا قوله وقد ادركتني الي اخره الحوادث نوائب الدهر و الجمة
بفتح الجيم الكثير و العزل جمع اعزل وهو الذي لا سلاح معه وضعاف وعزل
مجرور ان بالتبعية لقوم قوله الم ياتيك الي اخره يقال نمى الخبر اذا شاع و الانبا
جمع نبا وهو الخبر و اللبون هنا جماعة الابل ذات اللبن و بنو زياد ربيع بن زياد
واخوته و ذكر بعضهم ان فاعل ياتيك ضمير يعود الي النبا لدلالة الانبا عليه
او انه لبون على حذف مضاف اي الم ياتيك خبر لبون بني زياد قوله وبدلت والدهر
ذو تبدل الي اخره في الصحاح الهيف يعني بفتح الها وسكون اليا مثل الهوف
يعني بضم الها وهي ريح حارة تاتي من قبل اليمن وهي النكبا التي تجري بين الجنوب
والدبور من تحت مجرى سهيل و الصبا ريح مهبها المستوى مطلع الشمس اذا
استوى الليل والنهار و الشمال بفتح الشين وسكون الميم بعدها همزة مفتوحة
لغة في الشمال بفتح الشين والميم وبعدها الف وقد دخلت البا هنا على المتروك
وهو الاستعمال المشهور وهو قوله وهن والايام الي اخره هذا البيت لمعن بن اوس
وقبله رايت رجالا يكرهون بناتهم وفيهن لا تكذب نسا صوالح و ضمير بمكانه
عايد الي الترب المفهوم من نوادب قوله وبجمله الاختصاص في نحو قوله عليه
الصلاة والسلام نحن معاشر الانبيا لا نورث في المطول ان جملة الاختصاص
في نحو قوله عليه الصلاة والسلام في محل نصب على الحال وكذا قال الرضي ايضا فلا
يكون اعتراضيه فاي في انا افعل كذا ايها الرجل مضموم والرجل مرفوع كما في الندا
او المجموع في محل نصب على الحال وتقديره متخصصا من بين الرجال و قد تقوم
مقام اي اسم منصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف
او مضاف نحو انا معاشر الانبيا لا نورث وربما يكون علما نحو بنا تميما نكشف
الضباب قال ابن الحاجب المعرف ليس منقولا عن الندا لان المنادي لا يكون
ذا لام ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل امرين النقل فيكون
منصوبا بنا مقدر وكونه مثل المعرف فيكون منصوبا بتقدير اعني او اخص وفي
شرح الالفية لولد مصنفها ما يقتضي ان الاختصاص خبر يستعمل بلفظ الندا
كقولهم اللهم اغفر لنا ايتها العصابة ونحن نفعل كذا ايها القوم وانا افعل كذا
ايها الرجل يراد بهذا النوع من الكلام الاختصاص على معنى متخصصين من
بين العصايب ونحن نفعل مخصوصين من بين الاقوام وانا افعل كذا مخصوصا
من بين الرجال و هو في الرجال الحقيقة منصوب باخص لازم الاضمار غير معتد
بمحل اعرابه انتهى و يمكن التوفيق بين كلام المصنف والرضي بان من قال
انها جملة حالية اراد بحسب المعنى وهو وجه التوفيق بين قوله ولد المصنف
اولا على معنى متخصصين ومخصوصين ومخصوصا حيث يقتضي انها حالية وبين
كلامه اخر قوله نحن بنات طارق هذا البيت لهند بنت عتبة زوجة ابي سفيان

بن حرب قالته قبل اسلامها في يوم احد تحرض به المشركين على قتال رسول الله
صلى الله عليه وسلم والمسك في المفارق والدر في المخانق ان تقبلوا نعانق
ونفرش النمارق او تدبروا نفارق فراق غير وامق و المراد بطارق هنا النجم ٥
وقيل هو لهند بنت بياضة بن رياح بن طارق الايادي قالته حين لقيت اياد جيش
الفرس بالجزيرة وكان رئيس اياد بياضة بن رياح طارق الايادي قيل غير ذلك
وفي الشرح قولها ونفرش النمارق يقتضي ان يكون الروي ساكنا في الكل و هذه الابيات
من مشطور الرجز الا انه دخله القطع و الخبن شذوذا قوله واتى لرام الي اخره سطت
بغربة والنوى جهة القصد من السفر قوله وذلك على تقدير ان ورها خبر لعلي وتقدير
الصلة محذوفة احترز بذلك عما ياتي في التامن من تقدير ازورها خبر صلة
وتقدير خبر لعل محذوفا قوله لعلك والموعود حق لقاؤه الي اخره القلوص بفتح
القاف الشابة من الابل و البدوا انتقال الراي من شي الي شي قوله ياليت شعري
الي اخره المنى جمع منية وهي التمني وغدا هنا تامة والجملة بعده في محل نصب
على الحال قد ذكر المصنف في الكلام على ام ان معنى علمت ازيد قائم علمت جواب
ازيد قائم فكذلك هاهنا المعنى جواب هل اغدون يوما وامري بمجمع قوله اذا قيل
بان جملة الاستفهام خبر اي عن اسم ليت وهو شعري قوله ان الثمانين الي اخره
في الصحاح ويقال قد ترجم كلامه اذا فسره بلسانه اخر ومنه الترجمان
وذلك ان تضم التا لضمة الجيم وفي القاموس ان فيه فتح التا والجيم كزعفران ٥
قوله وقول ابن هرمة ان سليمى الي اخره هرمة بفتح الها وسكون الرا يكلوها
يحفظها ضنت بخلت و برزؤها ينقصها وهذا بيت واحد من مقفى المشرع
قوله اني واسطار الي اخره هذا البيتان من مشطور التوبيع نصر الثالث بمعنى العطا ٥
ونصر الاول منادي والثاني تاكيد له على اللفظ قال في الصحاح والنصر العطا قال
رؤبة وانشد البيت الا انه انشده بنصب الثاني والثالث وفي العباب ان الصفا لي
قال انشد سيبويه هذا البيت لرؤبة وليس لرؤبة وهو مع ذلك تصحيف
والرواية يا نصر نصر بالضاد المعجمة ونصر هذا صاحب نصر بن سيار و الاسطار
جمع سطر بفتح الطا المهملة وهو الخط مثل سبب واسباب وسيتكلم المصنف
على هذا البيت في الباب الرابع فيما افترق فيه عطف البيان والبدل قوله
الي وتصابي الي اخره التهيام بمعنى الهيام وهو شبه جنون من العشق
و تخلبت بالخا المعجمة تحببت و تنوا الحزن شاة اي منزلا على قول ابي
على الاعتراض في هذا البيت بجملة اسمية خبرية وعلى ما اجازه ابو الفتح
بجملة فعلية قسمية قوله والظاهر ان الجواب فالله اولى بهما يعني انه جواب
بحسب اللفظ قائم مقام الجواب بحسب الحقيقة لانه قال في الباب الخامس
في الجملة التي ذكر فيها الحروف ان التحقيق ان من حذف الجواب مثل
من كان يرجو لقا الله اي فليبادر العمل فان اجل الله ات وذلك انه لابد

من كون الجواب حتى من كان مسببا عن الشرط واتيان اجل الله ليس مسببا عن
رجا لقا الله تعالى تكذ لك هاهنا اولوية الله بهما ليست مسببة عن الكون
غنيا او فقيرا وهذا الذي استظهره المصنف هو قول الاخفش اذ او بمعنى الواو
المعنى فا فالله اولى بالغني والفقير حيث شرع الشهادة عليهما وهو انظر لهما
منكم ولولا ان الشهادة عليهما مصلحة لما شرعها قال ابو حيان الجواب محذوف
تقديره فليشهد عليه ولا يراعي الغني لغناه ولا الفقير لفقره وليس فالله
اولى بهما هو الجواب بل لما جرى ذكر الغني والفقير عاد الضمير على ما دل عليه
كانه قيل فالله تعالى اولى بجنسي الغني والفقير اي بالاغنيا والفقرا وفي قراة
ابي فالله اولى بهم ما يشهد بارادة الجنس قال السفاقسي الجواب فالله
اولى بهما والضمير عايد على الغنا والفقر المدلول عليهما بقوله تعالى غنيا
او فقيرا والمشهود عليه داخل جزما كما تقول ان يكن هذا الرجل زيدا او
عمرا فاني احبهما اي احب زيدا وعمرا فيكون الرجل داخلا في ذلك لا ذا وهنا
للتنويع وان حكمها وجوب المطابقة قوله نص عليه الابدي في الشرح هو بهمزة
مضمومة وبا موحدة مشددة مفتوحة وذال معجمة منسوب الى ابدة
بلد من بلاد الاندلس كذا ضبطته عن شيخنا برهان الدين الاندلسي وهو عرف
ببلده في القاموس في باب الدال المهملة وابدة كقبرة بلد بالاندلس انتهى
واخبرني بعض فضلا الاندلس لاخبار القوم لا يقولونها الا بالمهملة وانما
بيد الفرنج الان وهم يقولونها بالمعجمة مع تحريف في لفظها قوله احدهما
ان احق خبر عنهما في الكشاف وحاشيته للتفتازاني عند قوله تعالى يخادعون
الله والذين امنوا ان والله ورسوله احق ان يرضوه وحد الضمير فيه دلالة
على ان المقصود رضا الرسول وانما ذكر الله تعالى لافادة قوة اختصاص الرسول
به وكونه منه بمكان وكذا يوذون الله ورسوله فانهم لا يوذون حقيقة الا
الرسول وحده قوله والثاني ان احق خبر في تفسير ابن عطية ولقديره عند سيبويه
والله احق ان يرضوه ورسوله فانهم احق ان يرضوه كقول الشاعر نحن بما عندك
راض والراي مختلف ومذهب المبرد ان في الكلام تقديما وتاخيرا وتقديره والله
احق ان يرضوه ورسوله وقيل الضمير عايد على المذكور انتهى قوله ان المصنف
لم يترجم بحذف البدل في الخاتمة التي ذكرها للحروف وقضية هذا انه لا يحذف
واجاز حذفه في هذه الاية وفي الخاتمة في حذف الحال في قوله تعالى والذين
اتخذوا من دونه اولياء حيث قال ان التقدير يقولون ما نعبدهم وان هذا المقدر
يحتمل ان يكون بدلا من الصلة اذا كان خبرا لان ان الله يحكم بينهم قوله لوى
الى اخره في الصحاح عمر الرجل بالكسر يعمر عمرا وعمرا على غير قياس مصدره التحريك
اي عاش زمانا طويلا ومنه قولهم اطال الله عمرك وعمرك وهما وان كانا مصدرين
بمعنى الا انه استعمل في القسم احدهما وهو المفتوح و البطل مصدر بطل الشي

يبطل

١٧٥

يبطل بطلا اذا كان غير حق وهو صفة المحذوف اي نطقا بطلا والافارع بالفا
جمع افرع قوله فاعمل القول في لفظ واو القسم ومجرورها على سبيل الحكاية الذي
في الكشاف نصه والحق اقول اي ولا اقول الا الحق على حكاية لفظ المقسم به
قوله قيل اي فالحق قسمي او فالحق مني او فالحق انا هكذا يقع في بعض النسخ وفي
بعضها بدل فالحق مني والحق يميني و الصواب الاول لان معنى يميني قسمي فكيف
تعطف عليه باو ثم لا يخفى ان الحق مقابل للباطل ان كان التقدير قسمي قوله
والتاسع بين اجزا الصلة الظاهر ان تقول بين جملتين غير مستقلتين بان
تكون الاولى صلة والثانية عطفا عليها لان ترهقهم ذلة اذا كان معطوفا على
الصلة تكون صلة لا جزء صلة والصلة جملة غير مستقلة قوله ثم انه اي كونه
جملة ما لهم من عاصم خبرا عن الذين كسبوا السيات ليس بمتعين لجواز ان يكون
الخبر جزاء سيئة بمثلها بان يقدر فيها رابط يربطها بالمبتدا نحو لهم كما سيشير
المصنف قوله ويحتمل وهو الاظهر في البحر واجاز ابن عطية ان يكون الذين في
موضع جر عطفا على قوله للذين احسنوا ويكون جزاء خبره فوله والذين على اسقاط
حرف الجر اي وللذين كسبوا السيات جزاء سيئة بمثلها فيتعادل التقسيم كما
تقول في الدار زيد والقصر عمرو اي وفي القصر عمرو انتهى و هذا هو الاحتمال
الذي ذكره المصنف الا ان تقدير ابن عطية ظاهر في انه على قول سيبويه لا المصنف
يخبر قول الاخفش لانه قال في الباب الرابع في اخر العطف على معمول عاملين
وبعد فالحق جواز العطف على معمولي عاملين مختلفين قوله وذلك من العطف
على معمولي عاملين مختلفين عند الاخفش وعلى اضمار الجار عند سيبويه والمحققين
الاشارة بذلك الى قولهم في الدار زيد والحجرة عمرو وقوله على الجار عطف على من
من العطف قوله ولا اخا لزيد قال الرضي فاعلم وجاعل قلة لكن لا يلحق النون
في المثنى وجمع المذكر السالم وفي الاب والاخ لمن بين الاسما الستة اذا وليها اللام
الجر ان تعطى حكم الاضافة بحذف نون المثنى والمجموع واثبات الالف في الاب
والاخ حتى يكون مضافا واللام زيدت فيكون معربا ثم مذهب الخليل وجمهور النحاة
انه مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقيل لهم اللام وهي الظاهرة تاكيد لها
وقال ابن الحاجب الوجه ان يقال انه شبيه بالمضاف فاعطى حكمه من الاثبات
الالف في ابا واخا وحذف النون في غلامي ومسلمي قوله مكره اخاك لا بطل هذا
ان يتحصار وي في موقف حرب فقيل له في ذلك فقال مكره اخاك لا بطل قوله
كان وقد اتى حول كميل الى احره الحول السنة والكميل الكامل و الاثا في
بالمثلثة جمع اثفية بضم الهمزة وكسرها مع تشديد المثناة التحتية وهي الحجر
يوضع عليه القدر وتشديد اليا في الجمع ويخفف والمثول من الاضداد
يطلق على المنتصبات وعلى الملتصقات بالارض قوله ويمكن ان تكون هذه الجملة
حالية تقدمت على صاحبها هذا مبني على جواز تقديم الحال المصدرة بالواو

وقد منعه المغاربه واجازه الجمهور قوله كان قلوب الطير الى اخره هذا البيت
لامرء القيس يذكر فيه العقاب وهي معروفة بانها لا تاكل قلوب الطير والحشف
اردي التمر اليابس ورطبا ويابسا حالان من القلوب على معنى رطبا ويابسا ه
بعضها قوله ليت وهل ينفع شيا ليت الى اخره هذا البيت لامرء القيس يذكر فيه
ليت الثانية موكدة للاولى واما الثالثة فاريد بها لفظها قوله وما ادري وسوف
الى اخره تقدم الكلام عليه في ام قوله احاك قد والله اوطات عشوة هذا صدر
بيت عجزه وما قايل المعروف فينا بعنيف و قد تقدم الكلام عليه في قد قوله
وقد تضمنت هذه الاية الاعتراض باكثر من جملة هكذا قال صاحب التلخيص اعترضه
بهاء الدين السبكي بان المراد بقولنا اكثر من جملة ان لا يكون احدهما معمولة للاخرى
والا فهي حكم جملة واحدة و قوله تعالى يحب التوابين خبر ان وقوله ويحب
المتطهرين معطوف على الخبر فلا يكون مع ما قبله جملتين معترضتين وفي
الشرح يحتمل ان تكون هذه الجملة خبر المبتدا المحذوف والجملة عطف على الجملة
الاولى المستانفة ويكون التمثيل وقع على هذا الوجه المحتمل وان كان الاولى
اولى والاية مثال لا دليل واقول فيه نظر اذ لو كان التمثيل على هذا الوجه
المحتمل لينبوا عليه بطلقوا بل الجواب منع ان المراد ان لا يكون احدهما
معمولة للاخرى قوله وفي التنظير نظر يجاب عنه بان المراد بان في الاية الثانية
اعتراضا واحدا بجملتين لان مجموع جملتين قوله تعالى وانه لقسم وقوله تعالى
لو تعلمون اعتراض بين قوله تعالى فلا اقسم بمواقع النجوم وقوله تعالى انه
لقران كريم نعم احدى الجملتين وقعت اعتراضا بين اعتراض خبر
الجملة الاخرى ونعته وذلك لا يخرج مجموع الجملتين عن كونه اعتراضا واحدا
بين شيين قوله وقد مر ان الزمخشري اجاز في سورة الاعراف الاعتراض
بسبع جمل على ما ذكر ابن مالك زعم ابو علي انه لا يعترض باكثر من جملة في الشرح
ظاهر هذا الكلام انه اخذ لابي علي من كلامه على هذا البيت القول بامتناع
الاعتراض باكثر من جملة وفيه نظر لانه ليس في كلامه هذا ما يوخذ منه ذلك
مطلقا لاحتمال ان يكون الباعث في هذا البيت على منع الاعتراض بجملتين ما
يلزم على ذلك من تكثير خلاف الاصل وذلك لان الاعتراض على خلاف الاصل
والحذف كذلك وهذا لا يلزم منه المنع مطلقا انتهى واقول قول ابي علي بلا
يلزم الاعتراض بجملتين ظاهر في منع الاعتراض بجملتين مطلقا وكذلك
فهمه ابن مالك كما دل عليه قول المصنف وقد اعترض ابن مالك الى اخره ه
قوله الشرح وللقايل ان يقول لا يلزم من تقدير ابيه مصدرا الاوبت
الاعتراض بجملتين لاحتمال ان يكون هذا المصدر معمولا ثانيا لارى في قوله
قد طالت عبر سبيل حال من فاعل ارى او معموله الاول او سبيل اسم فاعل
من اتاك اذا اعطي قوله وعلى قولهم يتخرج الحديث لا مانع لما اعطيت ولا معطي

لما

لما منعت واما على قوله البصريين الصابان يجعل مانع اسم لا مفردا مبنيا والخبر
محذوف اي لا مانع مانع لما اعطيت واللام للتقوية فلك ان تقول يتعلق ولك
ان تقول لا تعلق وكذا القول في ولا معطي لما منعت وجوز الحذف ذكر مثل
ما حذف وحسنه دفع التكرار و قد ذكر المصنف في الباب الخامس في المثال الثالث
من الجهة الثانية ان جماعة علقوا الظروف من قوله تعالى لا عاصم اليوم من
امر الله لا تثريب عليكم اليوم ومن قوله عليه السلام لا مانع لما اعطيت ولا معطي
لما منعت باسم لا قال وذلك باطل عند البصريين لان اسم لا حينئذ مطول فيجب
نصبه وتنوينه وانما التعلق بمحذوف الا عند البغداديين قلت فخرج الحديث
على وجه جائز عند البصريين وهو التعلق بمحذوف وذلك مناف للحصر المفاد
هنا بتقديم المعمول من قوله وعلى قولهم اي قول البغداديين يتخرج الحديث
واقول لعدم تسليم ان تقديم المعمول من قوله وعلى قولهم لافادة الحصر لا يريد بقوله
يتخرج الحديث تخريجه مطلقا اعتمادا على ما سيقوله في الباب الخامس وانما
يريد تخريجه بقيد تعلق اللام باسم لا وذلك انما هو على قول البغداديين
واما على قول البصريين فيجب تنوينه قوله لعمري والخطوب مغيرات الى
اخره المطعن مصدر ميمي يقال طعن اذا سار والمصدر طعن باسكان العين
وفتحها وبالتنه عددته والتربت به وهو متعد بنفسه قوله وبانه يجب
ان يقدر للبا متعلق محذوف اي ارسلناهم بالبينات في الشرح ليف يجب
تقدير المتعلق مع احتمال المقام لامور شتى خلافه قال الزمخشري اما ان
يتعلق بما ارسلنا داخلا تحت حكم الاستثنا فمع رجالا اي وما ارسلنا الا
رجالا بالبينات كقولك ما ضربت الا زيدا بالسوط لان اصله ضربت زيدا
بالسوط و اما برجالا صفة له اي رجالا متلبسين بالبينات واما بارسلنا
مضمرا كانما قيل لم ارسلوا فقلت بالبينات فهو على كلامين والاول على كلام
واحد ولما بنوحي اي نوحي اليهم بالبينات واما بلا يعلمون على ان الشرط في معنى
التبكيت والالزام كقول الاجير ان كنت عملت لك فاعطني حقي وهب ان المصنف
ابطل بعض هذه المحتملات بقوله ولا يستثنى باداة واحدة شيان ولا يعمل
ما قبل الا فيما بعدها الا في المسايل الثلاث التي ذكرها فاحتمال تعلقه بلا
يعلمون ظاهر لم يبطله بشي فثبت ان وجوب تعلقه بمحذوف منتف انتهى
ما في الشرح قوله لانه لا يستثنى باداة واحدة شيان في الشرح كان
ينبغي ان يقول باداة واحدة عطف ليسلم من النقض بنحو ما قام الا زيد وعمرو
وما ضربت الا بكرا وخالدا فان مثل هذا جائز باتفاق واقول لا حاجة الى
الاحتراز بما ذكره لان ما قام الا زيدا وعمرو وما ضربت الا بكرا وخالدا لم
يستثن فيه باداة واحدة شيان وانما استثني شي واحد واتبع بالعطف عليه
اخر قوله الشرح واما اذا لم يكن ثم عطف ففي المسالة خلاف فمنع من ذلك

جماعة منهم ابن مالك واجازه الجزولي وعليه مشى صاحب الكشاف في مواضع منها هذه الاية ومنها قوله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي الاية فانه قال ان المستثنى الظرف والحال جميعا وان الحصر في كل منهما مقصود اي لا تدخلون في وقت من الاوقات على حال من الاحوال الا في هذا الوقت على هذه الحال قوله او نا لحاله نحو ما قام الا زيدا فاضل في الشرح يلزم على اجازة هذا التركيب وقوع الفصل بين الموصوف وصفته بالا وهو ممتنع على ما صرح به المصنف فيما واخر هذا الباب نقلا عن الاخفش وارتضاه وجوابه ان ذلك حيث تكون الصفة واقعة في مركزها الاصلي كما اذا وقع التفريغ في النعت نحو ما مررت باحد الا قائم بالجر فيمتنع واما حيث تكون الصفة مزالة عن المحل الذي تستحقه بطريق الاصالة فلا يضر لان اصالة المحل يجذبها الى التقديم واللصوق بالموصوف فكانه لم يقع فصل في التحقيق نظرا الى الاصل كما نحن فيه فان الصفة من قولنا ما قام احد الا زيدا فاضل محلها ان تقع الى جانب احد الموصوف والفصل عرض لغرض تكثرت به واقول الفصل الذي عرض هنا لغرض اذ كان لا ينبغي ان لا يمتنع التفريغ اذا وقع في النعت وصله وان كان المستثنى تقدم الاكثرات بهذا العارض لا يودي الى لصوق الصلة بالموصوف وانما يودي الى لصوقها بالا فينبغي العارض لا يودي الى فيمتنع كلام الصورتين فالاولى الجواب بان ما سيقرله المصنف مذهب الاخفش وما ذكره هنا مذهب غيره قوله في الشرح فان قلت من المعلوم ان البدل في غير الموجب هو الراجح وزيد هنا مستثنى من احد الواقع في غير الايجاب فكان الاولى فيه الرفع على الابدال فما بال المصنف عدل عن النطق به كذلك قلت ليس المستثنى منه احد بمجرده مع قطع النظر عن صفته والاستثناء منه منظور الى الصفة والمستثنى منه المجموع وقد اخر بعضه عن المستثنى وصدق ان المستثنى لم يقع بعد المستثنى منه بل قدم على بعضه فكذلك نصبه قوله وان المعنى ولا تظهروا تصديقكم بان احدا يوتى مثل ما اوتيتم وبان ذلك الاحد يحاجونكم اشار في هذا التقرير الى ان يحاجونكم على هذا الوجه معطوف على تومنوا وان فاعل يحاجوكم عايد على احد لانه في معنى الجمع لكونه في سياق النفي ومشركا بالواو ولان لا الناهية اذا دخلت على معطوف ومعطوف به عم النهي كل واحد منهما لا لا اولا لاحد الامرين مبهما وامتناع المبهم من امرين لا يتصور الا بامتناع مجموعهما قوله وهو متعلق بمحذوف موخر لان القصد افادة الاهتمام والحصر وذلك بتقديم المعمول ويحاجوكم على هذا الوجه معطوف على يوتى واو للتنويع واجازوا ان تكون هدى الله بدلا من الهدى لا خبرا لان والخبر قوله ان يوتى ويكون يحاجوكم منصوبا باضمار ان بعد او اي حتى يحاجوكم عند ربكم فيغلبوكم لانكم تعلمون صحة دين الاسلام واحد على هذا الوجه ليس بمعنى الجميع لان ذلك الا في نفي بل بمعنى الواحد وهو مورد عني به النبي صلى

الله

الله عليه وسلم قوله والثاني ان في الوجه الاول عمل ما قبل الا فيما بعدها مع انه ليس من المسايل الثلاث المذكورة انما في الشرح فيه نظر وذلك ان المدعي اولا ان الوجهين صحيحان وان الثاني منهما ارجح من الاول فلا يتاتى حينئذ تعليل ذلك بما اورده هنا لان مقتضاه بطلان الوجه الاول من حيث اشتماله على المحذور الذي اشار اليه فتامله قوله لم يدع المصنف صحة الوجهين ولم يتعرض في كلامه لذلك وكون الثاني ارجح من الاول لا ينافي كون الاول مشتملا على محذور او مكروه ليس في الثاني بل ذلك سبب لرجحانه على الاول ولو سلم فترجيح المصنف هذا على الاول ليس بالنسبة الى من يمنع عمل ما قبل الا فيما بعدها وليس واحدا من الثلاث المذكورة لان الوجه الاول ليس بصحيح عنده بل بالنسبة الى من يجيز ذلك وحاصله ان هذا الوجه ارجح من الاول لخلوه عن هذا الذي قيل انه ممتنع واشتمال الاول عليه قوله اذ انما بين الى الجزء لتقدم الكلام وعلى التبيين الذين بعده من قريب قوله فيمن ضم البا ينبغي ان يقول يصح العطف وقرا بيا الغيبة احترازا عن من ضمها وقرا بالتا خطابا للمومنين فان هذه القراة ليست من تحرك فعل الضمير المتصل الى ضمير المتصل وكان المصنف لم يحترز عنها لان مراده فيمن ضم البا من السبعة وهذه ليست منهم قوله فانما يصح في الاية العطف هذا جواب شرط مقدر اي اذا تقرر هذا فانما يصح في الاية العطف ولقايل ان يقول اذ يصح العطف المذكور بدون ما ذكر لان التابع يغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره قوله وقد فهم مما اوردته من ان المعترضة تقع طلبية ان الحالية لا تكون الا خبرية وذلك بالاجماع قال الرضي اما وجوب كون الحال جملة خبرية فلان مقصود المجي بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال بمعنى قولك جاني زيد راكبا ان المجي الذي هو مضمون العامل بوقت حصول المضمون واما الايقاعية نحو بعت وتزوجت وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع بل يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه انتهى وفي الشرح وقرر الحديثة وجه اشتراط الخبرية في الحالية بان قال الحال وان كانت لخبر المبتدا في المعنى الا انها حكم خبري لانها قيد والقيود قد تكون ثابتة باقية مع ما قيد بها والانشا لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للقيد وكذا لم يقع الانشا شرطا ولا صفة الا شاذ قلنا المحول لوقوع الانشا خبرا او صفة بالتاويل وبل ينبغي ان يجوز وقوعه حالا بالتاويل اذ لا فرق انتهى واقول الامر كذلك فقد قال السيد في حاشية المطول الجملة الانشائية لا يصح ان تقع حالا غير مؤولة بالقول كما في قوله حرب الليالي ابلي او اسرعي والتحقيق ان الحال هناك هو القول المقدر والجملة الانشائية مقولة فلا تكون حالا الا على سبيل المجاز انتهى وسيذكر المصنف في اول الكلام على الجملة التفسيرية ان جملة هل هذا الا بشر مثلكم يجوز ان تكون معمولة لقول محذوف وهو حال لا يقال هذا

منافٍ للقول بان الحالية لا تكون الا خبرية ولتخطيه من قال في ولا تضجران الواو للحال
ولا ناهية لانا نقول ذاك على ان يكون الحال نفس الجملة وهذا على ان يكون مفردا من
لفظ القول والجملة مقولة ثم في الشرح وانظر من اين فهم من كون المعترضة تقع
طلبية ان الحالية لا تكون الا خبرية وانا فهم لا تقع الا طلبية وهذا اعم من كونها
لا تقع الاخبرية والاعم لا اشعار له بالاخص وان اراد بالطلبية هنا الجملة التي ليست
بخبرية دل على ذلك قوله في صدر المسئلة ان المعترضة تتميز عن الحالية بانها تكون
غير خبرية ودل ايضا على انها تنفرد عن الحالية بغير الخبرية وليشترك معها
في الخبرية وذلك مستلزم لكون الحالية لا تكون الا خبرية قوله واما قول بعضهم في
قول القائل اطلب ولا تضجر من مطلب هذا صدر بيت عجزه فافة الطالب ان تضجرا
ولعله انا نري الحبل بتكراره في الصخرة الصما قد اثر وصرح المصنف في الباب
الخامس في النوع الثامن من الجهة السادسة بان ذلك البعض هو الامين المحلي قوله
فقلت ادعي الى آخره اندى من الندى بفتح النون والقصر وهو بعد ذهاب الصوت
يقال فلان اندى صوتا من فلان اذا كان بعيد الصوت كذا في الصحاح وادعوا
بالنصب ولصوت بكسر اللام وينادي بكسر الدال ونصبه آخره والشرح صاحب
الصحاح هذا البيت فقلت ادعي وادع فان اندى الى آخره قوله الثاني انه يجوز اقترانها
بدليل استقبال اي الثاني من الامور التي تميز المعترضة من الحالية ان المعترضة
يجوز قصد برها بدليل استقبال بخلاف الحالية قال التفتازاني في المطول
ويشترط في الجملة الواقعة حالا خلوها عن حرف الاستقبال بخلاف الحالية
كالسين ولن ونحوهما وذلك لان هذا الحال والحال التي يقابل الاستقبال وان
تباينتا حقيقة لان لفظ تركب في قولنا يجي زيد غدا يركب حال بهذا المعنى
غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استشعوا
تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الجملة وفي
حاشية السيد هذا التوجيه منقول من كلام الرضي وهو مستنبط جدا وكيف لا والحال
بالمعنى الذي نحن بصدده يجامع كلا من الازمنة الثلاثة على سوا ولا يناسب الحال بمعنى
الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا
وذلك لا يقتضي استشناع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال كما لا يخفى على احد والحق
ان الافعال اذا وقعت قيود المالها اختصاص باحد الازمنة فهم منها استقباليتها
وحاليتها وماضويتها بالقياس الى ذلك المقيد لا بالقياس الى زمن التكلم كما في معانيها
الحقيقية وحينئذ تظهر صحة كلامهم في وجوب تجريد الجملة الواقعة حالا عن علامة
الاستقبال اذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها قوله وكالشرط
في نحو عشيتم اذ لو ليتم ان تفسدوا في الشرح قال المطرزي لا تقع جملة الشرط حالا
لانها مستقبلة فلا يجوز جا زيد ان يسال يعط وان اردت صحة ذلك فاجعل
الجملة الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاني زيد وهو ان يسال يعط

ويكون

ويكون الحال حينئذ الجملة الاسمية انتهى وفي المطول فان قلت هل تقع الجملة الشرطية
حالا ام لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك لزم ان يجعل الشرطية خبرا
عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاني زيد وهو ان يسال يعط لتكون الواقع موقع الحال
هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر
الكلام لا تكاد ترتبط بشي قبلها الا ان يكون له فضل قوة ومزيد اقتضا كذلك كما
في الخبر والنعت فان المبتدا لعدم استغنائه عن الخبر لتعرف الى لفظه ما وقع
بعده مما فيه ادنى ملوح كذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك
والاتحاد المعنوي حتى كانهما شي واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها
قوله وانما جاز لاضربنه ان ذهب وان مكث لان المعنى لاضربنه على كل حال في
الشرح ومن هنا جعل الزمخشري الجملة الشرطية في قوله تعالى فمثله كمثل الكلب
ان تحمل عليه يلهث او تتركه يلهث حالا فاذ ذلك معنى الشرط غير مراد الا ترى
ان اللهث متعلق على الحمل وتركه ولذلك قال كانه قيل كمثل الكلب ذليلا دائم
الدلالة لاهثا في الحالتين ونظير هذا قولك احسن الى زيد وان اسا اليك
فتجعل وان اسا حالا مع وجودان لانسلاخ الشرط هنا عنها وهي التي يسمونها
بان الوصلية والمتصلة انتهى واعلم ان اللام في قول المصنف لان المعنى بمعنى
مع كما في قول الشاعر فلما تفرقنا كاني ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا
وان قوله اذ لا يصح تعليل لمعقول مفهوم من الكلام هو لان كلمة الشرط هنا
تجردت عن معناه وذلك ان كلامه لما اقتضى ان الجملة الحالية يجب تجردها
عن الشرط ورد عليه نحو لاضربنه ان ذهب وان مكث مع ان المعنى فيه على
الحال فاجاب بان جملة الشرط هنا تجردت عنه اذ لا يصح ان يشترط وجود
الشي وعدمه لشي واحد والاقرب ان يكون للتعليل ويكون معنى قوله لان
المعنى لاضربنه على كل حال لان كلمة الشرط هنا تجردت عن معناه ويكون
قوله اذ لا يصح تعليل لهذا التعليل قوله واعلم فعلم المرء ينفعه الى آخره ان
مخففة من الثقيلة واسمها محذوف قوله الرابع انه يجوز اقترانها بالواو
مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المتنبي يا حادي عيرها الى آخره فالم
يجز ذلك في الحالية لان المضارع المثبت لما كان على وزن اسم الفاعل وبمعناه
وجب ان يربط بما يربطه اسم الفاعل والذي يربط به اسم الفاعل اذا كان حالا
انما هو الضمير لا الواو وحادي بالحا المهملة تثنية حاد اسم فاعل من الحدو
بالدال المهملة وهو سوق الابل والغنا لها وقد حدوت الابل حدوا واحدا
ويقال للشمال حدوا لانها تحدو السحاب اي تسوقه والعير بكسر العين
المهملة الابل التي تحمل الميرة قوله تنبيه للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات
مخالفة لاصطلاح النحويين في التلخيص الاعتراض يكون في اثنا كلام او بين
كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع

الايهام وليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما
من الفضلات والتوابع و المراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول
او تأكيدا او بدلا منه وقال قوم قد تكون النكتة في الاعتراض دفع الايهام ثم
جوز بعض هولاء وقوع الاعتراض اخر جملة لا تليها جملة متصلة بها بان لا يليها
جملة اصلا فيكون الاعتراض في اخر الكلام او تليها جملة غير متصلة بها معنى
وهذا صريح في مواضع من الكشاف قوله الجملة الثالثة المفسرة وهي
الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه في الشرح هذا التعريف غير مانع لصدقه على الجملة
الحالية في قولك اسرعت الى زيد النحوي وهي ما جزا الاحسان الا الاحسان
اذ هي بمثابة كاشفة لحقيقة ما تليه من النحوي فيلزم ان لا يكون لها محل من
الاعراب وهو باطل انتهى و اقول بعد تسليم ان مثل هذه الجملة في محل نصب
على الحال مراد المصنف بالفضلة الجملة التي لا محل لها من الاعراب فلا ترد الجملة
التي اوردها لان لها محلا منه وذلك انه قال عند الثاني من مواضع المفسرة
انه احتراز بالفضلة عن المفسرة التي لا محل لها على المفسرة لضمير الشان وعن المفسرة
في باب الاشتغال فقد قيل انها تكون ذات محل قوله فخلقه وما بعده تفسير
لمثل ادم لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قدر جسدا من طين ثم
كون فيه نظر لا خلقه وما بعده اذا كان تفسيرا لمثل ادم كان باعتبار ما يعطيه
ظاهر اللفظ وقد اراد المصنف ما قال الزمخشري الا ان عبارته سالمة عن
هذا النظر فانه قال في الكشاف وقوله خلقه من تراب جملة مفسرة لما
شبه عيسى بادم اي خلق ادم من تراب ولم يكن ثم اب ولا ام فكذلك حال عيسى
فان قلت كيف شبه به وقد وجد هو لغير اب ووجد ادم لغير اب وام قلت
هو مثله في احد الطرفين ولا يمنع اختصاصه دونه بالطرف الاخر لتشبيهه
به لان حال المماثلة مشاركة في بعض الاوصاف ولانه شبه به في انه وجد وجودا
خارجا عن العادة المستمرة وهما في ذلك نظيران ولان الوجود عن غير اب وام
اغرب واخرق للعادة من الوجود من غير اب فشبه الغريب بالاغرب ليكون
اقطع للخصم واحسم لمادة شبهته اذا نظر فيما هو اغرب مما استغربه وعن
بعض العلماء انه اسر بالروم فقال لهم لم تعبدون عيسى قالوا لانه لا اب له قال
فادم اولى لانه لا ابوين له قالوا كان يحيي الموتى قال فحزقيل اولى لان عيسى
احيى اربعة نفر وحزقيل احيى ثمانية الاف قالوا كان يبرئ الاكمه والابرص
قال فجرجيس اولى لانه ذبح واحرق ثم قام سالما انتهى ما في الكشاف قوله
وعلى الاول فالجزم في جواب الاستفهام تنزيلا للسبب وهو الدلالة منزلة
المسبب وهو الامتثال هذا جواب عن اعتراض الزجاج على الوجه الاول فانه
قال وقد غلط بعض النحويين في قوله ان يغفر لكم جواب هل ادلكم لانه ليس
اذا دلهم النبي صلى الله عليه وسلم على ما ينفعهم غفر الله لهم وانما هو جواب

يؤمنون

يؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله لان معناه الامر اي امنوا بالله
وجاهدوا في سبيله يغفر لكم قوله الرابع ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم في
الكشاف ومثل الذين خلوا من قبلكم حالهم التي هي مثل في الشدة ومستهم
بيان للمثل وهو استيناف كان قائلا قال كيف كان ذلك المثل فقيل مستهم
البأساء قال التفتازاني ولا يخفى ان الذي يصيبهم مثل حالهم وشبهه لا نفسه
ففي الكلام حذف قوله والحال لا يأتي من المضاف اليه في مثل هذا وذلك
ان المضاف هنا ليس بجائز العمل في الحال كما في قولك اعجبني ضرب اللص
مكتوفا ولا بجزء من المضاف اليه كما في قوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم
من غل اخوانا ولا يشبه جزء من المضاف اليه كما في تعالى ان اتبع ملة
ابراهيم حنيفا و لا يأتي الحال من المضاف اليه الا اذا كان المضاف واحدا
من هذه الثلاثة وفي التعليق والحالية متجهة من الضمير في خلوا قوله
وترميني بالطرف اي انت مذنب هذا صدر بيت عجزه وتقلينني لكن
اياك لا اقلي وقد تقدم في اي بالفتح والسكون قوله ان لم تؤزر الباقل ان انما
قيد بذلك لان الباقل اذا افردت قبل ان كانت ان مصدرية لا تفسيرية قوله
والتحقيق انها جواب لقسم مقدر وان المفسر مجموع الجملتين ولا يمنع من ذلك
كون القسم انشا لان المفسر هنا انما هو المعنى المتحصل من الجواب وهو جزي
في الشرح هذا الكلام فيه تدافع لانه اذا كان التحقيق ان المفسر مجموع الجملتين فكيف
يقال ان المفسر هنا انما هو المعنى المتحصل من الجواب وهذا يلزم منه ان لا يكون
للجملة الاولى مدخل في التفسير فلا يكون التحقيق ان مجموع الجملتين هو المفسر
واقول المعنى من الكلام القسمي هو الجواب والقسم تاكيد له فلذا قال ان المفسر
هو المعنى المتحصل من الجواب قوله ثم اعلم انه لا يمتنع كون الجملة الانشائية
مفسرة بنفسها يعني بدون حرف تفسير اي او ان قوله والثاني ان يكون
مفردا مودبا عن جملة نحو واسروا النجوى الذين ظلموا في الشرح لا يتعين
هل هذا الا بشر مثلكم ان تكون جملة مفسرة للنجوى لا محل لها من الاعراب
بل يجوز ان تكون في محل نصب على انها بدل من المفعول به الذي هو النجوى
فان قلت ليس هذا من الابواب التي يصح وقوع الجملة فيها مفعولا قلت
الجملة هنا مراد بها لفظها على تقدير البدلية فهي في حكم المفرد وكانه قيل
واسروا النجوى هذا الكلام واقول لا يلزم من التمثيل بهل هذا الا بشر
مثلكم للجملة المفسرة تعينه لها وانما يلزم جوازه لها و قد ذكر المصنف في اول
الكلام على الجملة المفسرة انه يجوز في هل هذا الا بشر مثلكم ان تكون تفسيرا للنجوى
وبدلا منه على قول الكوفيين وان تكون معمولا لقول محذوف هو حال ولا حاجة
الى جواب الشارح بان الجملة هنا مراد بها لفظها لان الجملة على تقدير كونها بدلا
من النجوى ليست مفعولا به وانما هي تابعة للمفعول به ولا يغتفر في التوابع والثواني

ما لا يغتفر في المتبوعات والاوايل قوله وانما قلنا فيما مضى ان الاستفهام مراد
به النفي تفسيرا لما اقتضاه المعنى واوجبته الصناعة لاجل الاستثنا المفرغ لان
التفسير اوجب ذلك هذا جواب سوال يرد على ما تضمنه قوله الثاني ان يكون
مفردا موديا عن جملة نحو واسروا النجوى الذين ظلموا فانه يتضمن كون هذه
الجملة اعني هل هذا الا بشر مثلكم انشائية تفسيرية تقرير السوال انه قد
مضى في اول هذه الجملة ان هل هنا للنفي ومعلوم ان النفي من قبيل الخبر وفي الكلام
على الجملة المعترضة حيث اعترض على ابن مالك وفي الكلام على هل ان الاستفهام
هنا في هذه الاية يراد به النفي والجملة خبرية وتقرير الجواب انا لم نقل فيما مضى
ان الاستفهام هنا مراد به النفي لاجل ان الجملة تفسيرية بل قلناه لاجل ان المعنى
اقتضاه واوجبته الصناعة لاجل الاستثنا المفرغ فهذه الجملة خبرية معنى
انشائية لفظا قوله ويجوز ان يكون ليسجننه جوابا لبدا لانه من افعال القلوب
يقال بدا له في هذا الامر بدا اي نشا له فيه راي قوله ولقد علمت لتاتين منيتي
هذا صدر بيت عجزه ان المنايا لا تطيش سهامها وفي الشرح اختلف في الجملة الواقعة
بعد الفعل الذي ضمن معنى القسم لهذا المثال فقيل في محل نصب بذلك الفعل وقيل
لا لان القسم لا يعمل في جوابه وزعم ابن خروف ان دخول معنى القسم في علم لا يكون
الا مع الله تعالى ويرده ما انشده المصنف قوله وقال الكوفيون الجملة فاعل ثم قال اسم
هشام وثعلب وجماعة يجوز ذلك في كل جملة في الشرح ما اظن ان احدا من الكوفيين ولا
غيرهم ينازع في ان من خصايص الاسم كونه مسندا اليه فيحمل ما ذكروه من جواز وقوع
الفاعل جملة على معنى ان المصدر المفهوم من الجملة هو الفاعل المسند اليه معنى وغايته
ان التاويل هنا وقع بغير واسطة حرف مصدري نحو كما يقول الكل في نحو قمت
حين قام زيد من ان الجملة وقعت مضافا اليه مع ان الاضافة من خصايص الاسم
كالاسناد اليه لكن الجملة هنا موولة عندهم بمفرد اي حين قيام زيد ولا بدع
في هذا لانه وجد مطردا في الاضافة وفي باب التسوية نحو سواء علي اقمت ام قعدت
اي قيامك وقعودك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يكن منك اكل سمك
مع شرب لبن قال هشام ومن قال بقوله الحقوا مثل يجيئني يقوم زيد بتلك الابواب
قوله ولعدم تعدي ان المسالة صحيحة ولكن مع الاستفهام خاصة دون ساير
المعلقات وعلى ان الاسناد الى مضاف محذوف لا الى الجملة في الشرح يمكن ان
يكون هذا مراد الفرا ومن ذهب الى قوله اعني ان الاسناد في التحقيق الى مضاف
محذوف لا الى الجملة لكن لما حذف المضاف واقيمت الجملة مقامه جعل الاسناد
اليها وقد يرد ذلك مع كون المعلق استفهاما ما ذكره المصنف واما اذا كان غير
استفهام نحو ظهر لي ما قام زيد فيقال الاصل ظهر لي مضمون ما قام زيد قوله
ولعدمه في واذا قيل ان وعد الله حق بعدمه عطف على بابه وفي التعليق عدمه
في هذه الاية لا يرد على اوليك القوم لانهم لم يقولوا النايب الجار والمجرور دايما وانما
قالوا

قالوا النايب في محل خاص لقيام المقتضي لذلك عندهم فلا يرد عليهم كون الجار
والمجرور مفقودا من محل اخر انتهى واقول اذا كان القايل بان الظرف في هذا
المحل نايب عن الفاعل انما قال ذلك فرارا من كون الجملة نايبة عن الفاعل ومعنا
له ورد عليه ما لا ظرف فيه وانما فيه الجملة وحدها قوله وفي المثل زعموا مطية
الكذب شبه ما يقدمه المتكلم امام كلامه ويتوصل به الى غرضه من قوله زعموا
كذا وكذا بالمطية التي يتوصل بها الى حاجته فان الرجل اذا اراد المسير الى
بلد في حاجته ركب مطية وسار حتى يقضي حاجته وفي بعض النسخ مظنة بكسر
الظا المعجمة بعدها نون مشددة وهو تصحيف قوله وعن الجملة المفسرة في
باب الاشتغال فقد قيل انها تكون ذات محل كما سياتي وهو ما ذكره بعد
نحو سطرين عن الشلوبين انها بحسب ما تفسره وفي الشرح لا تخرج الجملة
المفسرة في هذا الباب بقيد الفضلة في مثل قولنا قام زيد عمرا يضربه لانها
مفسرة للحال فهي فضلة واقول قد بينا ان المراد بالفضلة الجملة التي لا محل لها
من الاعراب فلا يرد عليه ما اورده لان له محلا قوله ولم يثبت الجمهور وقوع البيان
والبدل جملة في الشرح قد اجازوا في قوله تعالى واتقوا الذي امدكم بما تعلمون
امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون ان تكون جملة امدكم الثانية بدلا من الاولى
واجازوا في قول الشاعر اقول له ارحل لا تقيمن عندنا ان تكون لا تقيمن بدلا من
ارحل ولم ار من ايتقي بانه خلاف مذهب الجمهور فينبغي تحرير النقل في ذلك
واقول الذين اثبتوا في الاية والبيت البدل هم البيانيون اثبتوا في الاية بدل
البعض وفي البيت بدل الاشتمال وهم بالنسبة الى باقي النحاة خلاف الجمهور
وفي حاشية التفتازاني عند قول صاحب الكشاف انما نحن مستهزءون
بدل من انا معكم ثم الظاهر انه بمنزلة بدل الكل وارباب البيان لا يقولون
بذلك في الجمل التي لا محل لها ولعلهم يعنون بما لا محل له ما لا يكون خبرا او صفة او
حالا وان كان في موضع المعمول للقول انتهى قوله وقد بينت ان جملة الاشتغال
ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة هذا اعتراض ثان على
الشلوبين وحاصله انه اطلق المفسرة على جملة الاشتغال وهو خلاف الاصطلاح
ويمكن الجواب عنه بان الشلوبين اراد المفسرة بالمعنى اللغوي دون الاصطلاحي
وهو متناول لجملة الاشتغال قوله ان الجزم في ذلك اي في المعطوف في البيت
المذكور وهو لومه قوله لا تجزعي ان منفسا اهلكته هذا صدر بيت عجزه
فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي قوله وساغ اضمار اذ يعني في هذا البيت
ونحوه وان لم يجز اضمار لام الامر يعني في المحل الصالحة له الا ضرورة يعني ضرورة
الشعر مع ان كلا منهما اداة جزم لاتساعهم في ان ما لم يتسعوا في لام الامر قوله
ولان لقدمها عطف على لاتساعهم تعليل اخر لتفرقتهم بين ان واللام وهو بالنظر
الى المحل الصالح لهما ككونه في البيت الاول والتعليل الاول بالنظر الى انفسهما

قوله ولهذا اجاز سيبويه بمن تمرر امرر حيث حذف صلة امرر وهي به لتقدم
ذكر نظيرها وهو بمن صلة تمرر قوله وقال عطف على اجاز مشارك له في ٥
الترتب على ان التقديم مقو للدلالة وذلك انه اضاد دب في المحل الذي
ذكره اضار ما لم يتقدم واضار خافض صالح فطالح اضار ما تقدم لان التقدير
ان لا امرر بصالح فقد مررت بطالح قوله تم تحسن للضرورة اي للحاجة ولا
يريد ضرورة الشعر لانه يحسن ضربوني وضربت ليس بخصوص بالشعر قوله
واستغنى عطف على ما بعد بل في قوله بل على تكرير ان لان معناه بل الجزم
الثاني على تكرير ان قوله كما استغنى في نحو ازيدا ظننته قايما عن ثاني ٥
مفعولي ظننت المقدر بثاني مفعولي المذكور في الشرح لا يتعين كونه قايما
ثاني مفعول ظننت المذكورة بل يجوز كونه ثاني مفعولي المقدرة وهو الاولى
لان المؤثر هي المقصودة بالذات والثانية انما اتي بها لضرورة التفسير
وا قول الظاهر ان قايما ثاني مفعولي ظننت المذكور وكلام المصنف انما
هو بنا على الظاهر الجملة الرابعة المجاب بها القسم قوله وحذف القسم
مع كون الجواب منفيا بان قيل في كون هذا انجد ورا نظر لقوله لدائي ولين
زالتا انه امسكهما من احد من بعده قوله ولو برد ان لعلم وقولوا ما قيموا
والواو وجه التابيد ان هذه الثلاثة انشا لفظا ومعنى فيحتمل لا تعبدون
الذي هو خبر لفظا على انه نهي معنى لتوجد المناسبة بين المعطوف والمعطوف
عليه و فايدة اخراج النهي في صورة النفي المبالغة في النهي حتى كان المكلف
امتثل النهي فاخبر عنه بنفي ما نهي عنه قوله لعشي فانه عاهدني الي اخر
قبل هذا البيت • فقلت له لما تكشر ضاحكا • وقايم سيفي من يدي بمكان •
وبعده • وانت امرو يا ذيب والغدر كنتما • اخيين كانا ارضعا بلبان • وتكشر
بالشين المعجمة كشف عن نابه قال ابن السكيت التكشر التبسم يقال
كشر الرجل وانكل وافتر وابتسم كل ذلك تبدو منه الاسنان قوله ادب
محرزا الى اخره محرز اسم رجل و اغريته بكذا اي حملته عليه قوله والمعنى
شاهد للجوابية لان المعنى على المعاهدة والحلف على ذلك لا على الحلف
في هذه الحالة على شي اخر قوله وقد يحتج للحالية بقوله ايضا الم تر اني عاهدت
الى اخره في الشرح هذا عجيب كيف يكون اللفظ الواقع حالا في تركيب خاص
حجة على ان لفظا اخر وقع في تركيب مباين لذلك التركيب حال هذا مما لا
سبيل الى القول به اصلا وا قول لما كان كل من الجملتين في البيتين نظير
الاخرى في انها فعلية مضارعة منفية بلا محتملة للجواب والحالية وقامت
القرينة في احديهما على الحالية ترجح حمل الاخرى على الحالية لعدم الفارق
بينهما فيما ذكرناه مع عدم المانع من الحالية و لا يخفى ان هذا الاحتجاج ليس
للمصنف وانما ذكره لترك بقوله والذي عليه المحققون الى اخره قوله

كما

كما عكس في ان اصبح ما وكم عودا لعيني حيث انيب المصدر فيه وهو عود عن
غابر قوله ومراده لعيني اذ مراد تغلب من جملة القسم في قوله لا تقع جملة القسم
خبرا مجموع جملة القسم وجوابه قال الرضي قال ثعلب لا يجوز ان تكون الخبر
قسمية نحو زيد والله لاضربنه والاولى الجواز اذ لا مانع قوله اذ لا ينفك هذا
تعليل لصحة ارادة مجموع جملتي القسم وجوابه بجملة القسم قوله وجملة
القسم والجواب يمكن ان يكون لها محل هذا رد للتعليل السابق لقول ثعلب
بتقرير ان قولنا لا محل للقسم وجوابه ليس معناه نفي امكان المحل عنهما بل
نفي المحل دون امكانه فتكون قضية مطلقة وقولنا لهما محل لاجل وقوعهما
خبرا مطلقة اخرى والمطلقتان لا يتناقضان قوله فلا يكون خبرا يعني
ويلزم ان لا يكونا خبرا بل يكون الخبر احدهما وهو الجواب و يظهر
ان هذا المانع مانع لكون القسم وجوابه لا يكونان خبرا الا لظاهر ما نقل
المصنف عن ثعلب انه لا يكون جملة القسم وحدها خبرا كما يتوهم قوله
لان الجملتين هنا ليستا كجملتي الشرط والجزا هذا جواب عما يقال ان جملة
القسم فيها ضمير المبتدا حكما وان لم يكن فيها لفظا ولا تقديرا لان ضمير المبتدا في
جوابه المغني عنه فيها كما اغنى ضمير المبتدا في جزا الشرط عنه في جملة الشرط قوله
ولهذا منع قوم من الكوفيين قال الرضي وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين
لا يصح ان يكون الخبر طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل
عندهم ليس من نفسها ويرد عليه جواز كونها طلبية قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم
و ايضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو زيدا اضربه وا قول في هذا الاخير نظر
فان اتفاق غيرهم لا يلزمهم واتفاقهم وغيرهم ممنوع الا يرى الى حكاية المصنف منع
زيد اضربه عن ابن الانباري ومن معه قوله وزعم ابن عصفور ساق المصنف هذا
الكلام لما فيه من تقوية كون جملتي القسم وجوابه مرتبطتين كجملة واحدة وذلك ان
ابن عصفور قال انهما وقعتا صلة الموصول وجملة الصلة كجملة الخبر في وجوب الرابط
و انما قال زعم مع ان قوله موافق لغرضه نظرا الى ما في دليله من الضعف الذي
ذكره قوله لا خبر المبتدا اي ليس الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب
خبر المبتدا للاتفاق بيننا وبينهم على ان الاصل في الخبر الافراد والمفرد لا يحتمل
الصدق والكذب فلا يشترط فيه ذلك واذا لم يشترط في اصل الخبر ذلك لا يشترط
في فرعه وهو الجملة قوله للاتفاق على ان اصله الافراد قال الرضي قالوا انما
كان اصله الافراد لانه القول المقتضي لنسبة امرا الى امر فينبغي ان يكون المنسوب
شيا واحدا كالمنسوب اليه والا كانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران لا
خبر واحد فالتقدير في زيد ضرب غلامه زيد مالك الغلام ضارب و الجواب
ان المنسوب يكون شيا واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة في نفسه فلا يقدر بالمفرد
فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة انتهى

[illegible]

قوله جشات فقلت اللذ خشيت ليا تين ٭ هذا صدر بيت عجزه ٭ واذا اتاك فلات
حين مناص ٭ و فاعل جشات ضمير يعود على النفس ٭ و المناص التاخر والفرار قوله
التقدير والله ليمسن الين لم ينتهوا يمس لقدير اللام هنا قبل ان ليس على ما ينبغي قوله
وتبع لمكي وابي البقا وهم هو بسكون الها اذ تذهب القوة الواهمة الى شي والمراد٭
خلافه وبفتحها الغلط والسهو قوله وقد سبقه الى هذا الاعراب الاشارة هنا الى
اعراب ليجمعنكم بدلا من الرحمة وفي وان من ذلك الى كون اللام بمعنى ان المصدرية ٭
وكونها مع صلتها بدلا فان ليسجننه بدل من المستتر في بدا وهو ضمير مصدر بدا او ضمير
السجن كما اختاره ابو حيان قوله والصواب انها لام الجواب وانها منقطعة مما
قبلها اذ تقدير قسم هذا شامل لقوله تعالى ليجمعنكم ولقوله تعالى ليسجننه و قوله
او متصل به اتصال الجواب بالقسم خاص بليسجننه قوله ومن كتاب مثل من اية
فيما ننسخ قال ابو البقا فيما ننسخ ومن اية في موضع نصب على التمييز والمميز ما ٭
والتقدير اي شي ننسخ من اية و يجوز ان تكون زايدة واية حالا والمعنى اي شي
ننسخ قليلا او كثيرا قوله فيه الاخبار عن الموصول قبل كمال الصلة لقايل ان
يقول هذا كمال بالتابع ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيره فالاخبار عن
الموصول قبل كمال الصلة لغير التابع لا يغتفر وقبل كمالها بالتابع يغتفر قوله
الثاني ان تجويزه كون ليؤمنن خبر اسم لقديره اياه جوابا لاخذ الميثاق يقتضي انه له
موضعا وانه لا موضع له لقايل ان يقول انه يفرق بين جواب نفس القسم وجواب
ما هو بمعناه فنقول ان جواب نفس القسم لا يقع في محل كما ان القسم كذلك وجواب ما
هو بمعنى القسم يقع في محل كما ان ما هو بمعنى القسم كذلك قوله ويتزيل لو اراد
هذا لم يحصر الدليل فيما ذكر اي لم يقتصر على الدليل الذي ذكره مع وجود ما هو اقرب
منه ففي العبارة تسامح قوله فانه عايد الى الموصول هو ما التي في قوله لما معكم
قوله ولو ان ما عاليت الى اخره واو لو هنا مفتوحة لفتحة منقولة اليها من همزة
ان ولا يجوز تسكينها لئلا يصير الصدر من بحر الطويل والعجز من بحر الكامل وينبغي
ان يكتب ما منفصلة عن ان لانها اسمها والعايد محذوف اي به واستلين به خبر ان
و الجندل وهو الحجارة نايب عن فاعله ولان جواب لو وفاعله ضمير الجندل قوله
اذا قال تدني الى اخره لتقدم الكلام عليه في حرف اللام الا ان المصنف اتى به هناك
اذا قلت تدني قال الى اخره وضمير قلت هناك للمتكلم الضيف وضمير قال للمصنف
وهنا الامر بالعكس قوله وليس فيه ما يكون وليصغي معطوفا عليه الظاهر انه
يقول ما يكون ليصغي لانه المعطوف دون الواو قوله ما استدل به ليس على
ما ينبغي لانه لم يسق كلام الاخفش على وجه يكون في البيت والاية دليلا قوله
الجملة الخامسة الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا او جازم ولم يقترن
بالفا ولا باذا الفجايية في الشرح الحق ان جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقا وذلك
انه كل جملة لا تقع موقع المفرد فلا محل لها وجملة الجواب لا تقع موقع المفرد فلا يكون لها
محل

محل وسياتي الكلام في ذلك مستوعبا في الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب
قوله فالاول جواب لو ولولا ولما كون لما للشرط انما هو على ما ذهب اليه الكثيرون
من ان لما حرف وجود لوجود وعلى ما ذهب اليه ابن مالك من انها ظرف بمعنى
اذ فيه معنى الشرط لا على ما ذهب اليه ابن السراج والفارسي وابن جني من انها ظرف
بمعنى حين الجملة السادسة قوله والصلة لا محل لها وذلك لانها بمنزلة
الجزء من الاسم والجزء من الاسم لا محل له من الاعراب ولانها ليست في موضع مفرد
حتى يكون لها اعرابه د في الشرح وها هنا بحث وهو ان الجماعة اطلقوا القول
بان جملة الصلة لا محل لها من الاعراب وينبغي ان يستثنى من ذلك الجملة التي تقع
صلة لال اما مع القول بان ذلك لا يكون الا للضرورة مطلقا كما يقوله الجمهور او
مع القول بان ذلك يجوز في السعة قليلا اذا كانت فعلية ذات مضارع كما يقوله
الاخفش وابن مالك فان جملة الصلة في هذه الحالة تكون ذات محل من الاعراب
لوقوعها موقع المفرد د اقول لا نسلم ان كل جملة واقعة موقع المفرد لها محل من
الاعراب وانما ذلك للواقعة موقع المفرد بطريق الاصالة والموقع بعد ال الموصولة
ليس للمفرد بطريق الاصالة كما في الموصولات الاسمية ليس للمفرد بطريق الاصالة ثم
انما ذلك للواقعة موقع المفرد الذي له محل والمفرد الذي هو صلة ال لا محل
له والاعراب الذي فيه بطريق العارية من ال فانها لما كانت في صورة الحرفية نقل
اعرابها الى صلتها بطريق العارية كما في الا بمعنى غير د في الحرير لك لبعض الاندلسيين
فقال حاجبتكم لتخبروا ما اسمان واول اعرابه في الثاني وذاك شي بكل حالها
هو للناظر كالعيان د في حاشية للتفتازاني على الكشاف والجمهور على ان اللام التي
هي من الموصولات اسم موضوع براسه التزم دخول الاسم لكونه في صورة حرف التعريف
وظهر اعرابه في ذلك فهو اسم في صورة الحرف وصلته فعل في صورة الاسم قوله فحسبي
من ذي عندهم ما كفانيا ٭ هذا عجز بيت صدره ٭ فاما كرام موسرون لقيتهم قوله
وقال العقيلي نحن اللذون صبحوا صباحا ٭ هذا صدر بيت عجزه يوم النخيل غارة ملحاحا
و العقيلي بضم العين وفتح القاف د في الشرح واللذون يكتب بلامين بخلافه في لغة من
الزمه اليا في جميع الحالات قيل والسر فيه انه في حاله بنايه شبيه بالحرف واللام
للتعريف على قول ومشابهة لها على القول بان تعريفه بالعهد الذي في الصلة فاثروا
عدم ظهورها خطا في حالة البنا واظهروها في حالة الاعراب لان شبه الحرف الغي
و النخيل بضم النون وفتح الخا المعجمة بعدها مثناة تحتية ساكنة اسم لمواضع والمراد
به هنا موضع بالشام قوله ولعل مراده ان المصدر انما ينسبك من ما ويكذبون
لا منها ومن كان يعني انه جاز ان لا يريد بقوله وصلتها يكذبون ان يكذبون صلة
ما حتى يتنا قض كلامه وانما يريد به ان يكذبون هو الذي ينسبك منه ومن ما
المصدر واما الصلة فجملة كانوا يكذبون فلا تناقض و يجوز ان يكون اطلق الصلة
على يكذبون لانه العمدة منها وبحط الفايدة فيها قوله الجملة السابعة التابعة لما لا

محل له فان قيل التابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة فلا بد ان يكون لمتبوعه
محل من الاعراب اجيب بان الاعراب المراد بالتابع هنا اللغوي لا الاصطلاحي الذي
لا بد ان يكون لمتبوعه محل من الاعراب كما عرفه ابن الحاجب او اطلاق التابعة
هنا مجاز لعلاقة المشابهة **و** ينبغي ان يعلم ان العطف بالواو في الجمل التي لا محل لها
لافادة ثبوت مضمون الجملتين لان مثل قولنا ضرب زيد اكرم عمرو بدون عطف يحتمله
الاضراب والرجوع عن الاول بخلاف ما اذا عطفت نص على ذلك عبد القاهر **الجمل**
التي لها محل من الاعراب قوله وقيل نصب بقول مضمر هو الخبر **في** الشرح ه
اضمار القول لا يتعين النصب اذ يجوز ان تقدر مقول فيه كذا فيكون المحكي في محل
في محل رفع على انه نايب عن الفاعل **و** يجوز ان تقدر اقول فيه فيكون في محل نصب **قوله**
وقد مر ابطاله يعني في الجملة الرابعة المجاب بها القسم حيث قال واما الثاني فلان
الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الانشا لا خبر
المبتدا للاتفاق على ان اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفة
الكلام **الجملة الثانية قوله** لان الذكر مختص بصفته مع انه قد سبق بالنفي
هذا جواب سوال تقديره كيف صح جعل محدثا واستمعوه حالا من فاعل ياتيهم وهو
نكرة وتقرير الجواب ان النكرة يصح انتصاب الحال عنها اذا وصفت او كانت في سياق
النفي وهنا وجد الامران فان ما نافية ومن ربهم صفة ذكر **و** لنا جار ان لا يكون
صفة لذكر بل يكون متعلقا بياتيهم الي بالجملة مع ديجوز في محدثا ان يكون حالا من
المستتر في من ربهم وهو ضمير ذكر وعلى هذا فلا سوال **قوله** فالحالان على الاول
مثلهما في قولك ما لقي الزيدين عمرو مصعدا الا منحدرين وعلى الثاني مثلهما في قولك
ما لقي الزيدين عمرو راكبا الا ضاحكا يريد بالحالين محدثا واستمعوه وبالاول كون
استمعوه حالا من مفعول ياتيهم وبالثاني كونه حالا من فاعله **قوله** فالحالان متداخلان
الحال المتداخلة هي التي صاحبها في حال اخرى والمتعددة هي التي صاحبها صاحب حال
اخرى **قوله** فيكون من التعدد اي فيكون لاهية مع وهم يلعبون من تعدد الحال
وان كان مع استمعوه من تداخلها **قوله** من احوال عامة لبس على ما ينبغي والاولى
من حال عامة اي متناولة لهذا الفرع وغيره **قوله** بايدي رجال الى اخره تقدم
الكلام عليه في حرف الواو **قوله** وقول كعب ه صاف بابطح اضحى وهو مشمول هذا عجز
بيت من قصيدة كعب التي امتدح النبي صلى الله عليه وسلم وصدره ∴ شجت بذي شبم
من ما محنيه وقبله ∴ تجلو عوارض ذي ظلم اذا ابتسمت كانه منهل بالراح معلول ∴
و العوارض جمع عارض وهو جانب الاسنان الذي في عرض الفم **و** الظلم بفتح المعجمة
ما الاسنان وبريقها **و** المنهل اسم مفعول من انهلته اذا سقيته السقي الاول **و** المعلول
من عللته اذا سقيته السقي الثاني **و** الراح الخمر **و** شجت كسرت من اعلاها لان الشج
لا يكون الا في الراس **و** الشبم بمعجمة فموحدة **قال** في الصحاح الشبم بالتحريك البرد
يقال غداة ذات شبم وقد شبم الما بالكسر فهو شبم ابو عمرو والشبم الذي يجد البرد

مع

مع الجوع **و** المحنية بفتح الميم واسكان الحا المهملة وكسر النون وتخفيف المثناة
التحتية منعطف الوادي **و** الابطح مسيل واسع فيه دقاق الحصى **و** المشمول الذي
تضربه ريح الشمال حتى يبرد **قوله** واضحى تامه **في** الشرح انما ادعى المصنف ان
اضحى تامة لوجود الواو في الجملة المذكورة بعدها فيمتنع ان يكون خبرا لما اسلفه من
ان الخبر لا يقترن بالواو **و** فيه حكى الرضي ان ذلك يقع قليلا في الافعال الناقصة
فلا يمتنع حينيذ ان تكون ناقصة انتهى **الجملة الثالثة قوله** ومحلها النصب
ان لم تنب عن الفاعل **في** الشرح انما الكلام في جملة لا يراد بها لفظها فان التي يراد
لفظها في حكم المفرد وليس الكلام فيه انتهى **و** **قوله** لا نسلم ذلك وانما الكلام في
مطلق الجملة سوا اريد بها لفظها او معناها **قوله** والصواب خلاف ذلك هو ان
يكون الفاعل مستترا عايدا الى مصدر هذه الافعال لان الفاعل او نايبه مسندا
اليه والمسند اليه لا يكون الا اسما مفردا او ما هو بمنزلته **قوله** احدها باب الحكاية
بالقول او مرادفه **قال** بدر الدين ابن مالك معنى حكاية الجملة بالقول ان يحكي
معناها القول لان الجملة اذا حكي بها القول فقد حكيت عن نفسها مع مصاحبة
القول **قوله** ثانيها اختيار ابن الحاجب اي ثاني المذهبين وهو ان الجملة المحكية
مفعول مطلق لنوعي **قوله** والصواب قول الجمهور اي المذهب الاول وهو ان الجملة
المحكية مفعول به **قال** التفتازاني عند كلام صاحب الكشاف على قوله تعالى
واذا قيل لهم امنوا الصحيح ان القول متعد وان المحكي بعده مفعول به لانه مقول
ولتعقل القول موقوف عليه واطلاق القول عليه من قبيل ضرب الامير اي مضروبه
والغلط انما نشا من هذا **قوله** والثاني نوعان ما معه حرف التفسير يريد
بالثاني ما الحكاية فيه بمرادف القول وبالاول ما الحكاية فيه بالقول **و** في الشرح
مورد التقسيم يجب ان يكون مشتركا بين اقسامه ومن المعلوم ان المصنف قسم
الجملة الواقعة مفعولا الى ثلاثة ابواب فيجب ان يكون وقوعها مفعولا موجودا
في كل باب من الابواب الثلاثة التي جعلها اقساما وقد جعل احد نوعي الباب
الثاني من تلك الابواب وهو ما معه حرف التفسير لا تكون الجملة فيه ذات محل
فلا تكون مفعولا فكيف يكون ما ليس مفعولا ولا محل له قسما مما هو مفعول وله
محل **و** **اقول** لم يقسم المصنف الجملة الواقعة مفعولا الى ثلاثة ابواب وانما قال
انها تقع في ثلاثة ابواب ووقوعها في ثلاثة ابواب يصدق بوقوعها من كل باب
في نوع منه فهي تقع في باب الحكاية بالقول او بمرادفه لكن لا في كل نوع من انواع
مرادفه فقسم المصنف الحكاية بمرادفه ليعلم ما يقع فيه منه فلا اعتراض على
المصنف بل على الشارح في قوله وقد جعل احد نوعي الباب الثاني من تلك الابواب
فانه يشعر ان المراد بالثاني ثاني الابواب الثلاثة وليس كذلك وانما هو ثاني الاول
الذي هو الحكاية بالقول وهو الحكاية بمرادف القول وعبارته في التعليق احسن
منها هنا وهي وقد جعل قسما من احد الابواب الثلاثة **قوله** اذا لم يتقدر بالجر

يعني قبل ان وقيد بذلك لان البا لو قدرت قبلها لم تكن حرف تفسير بل تكون مصدرية

قوله والجملة في هذا النوع مفسرة للفعل تقدم في حرف الالف في ان المفتوحة
الهمزة الساكنة النون ان الرضي قال ايضا تفسر مفعولا مقدرا او تفسر مفعولا
ظاهرا او تقوم الكلام في ذلك قوله رجلان من مكة الى اخره رجلان بسكون
الجيم للتخفيف تثنية رجل كعضد واشار بقوله روي بالكسر الى انه لو روي بالفتح
لكان حرف الجر مقدرا فلم يكن مما نحن فيه قوله في نحو ونادي نوح ربه فقال
رب ان ابني من اهلي ونحو اذ نادى ربه ندا خفيا قال رب اني وهن العظم مني قوله
الكشاف الى مع القول في الجملة الاولى بالفا دون الثانية لان المراد بالندا في الاولى
ارادته فكانه قيل واراد نوح الندا فقال وفي الثانية نفسه فلم يعطف جملة القول
عليه بل جاءت مفسرة له قوله وقال الزمخشري ان الجملة الاولى اي يوصيكم الله
في اولادكم اجمال والثانية اي للذكر مثل حظ الانثيين تفصيل لها وهذا يقتضي
انها عنده مفسرة لا محل لها وهو الظاهر اعترض عليه بان هذا يجري في جميع الجمل
التي تقع بعد معنى القول ولم تقترن بحرف تفسير فيستوي ما فيه حرف تفسير
وما ليس فيه في عدم المحل ويكون ذكر هذا النوع وهو الحكاية بمرادف القول مستدركا
واقول بعد تسليم ان هذا يجري في جميع الجمل التي تقع بعد معنى القول ان
المصنف ذكر ذلك على قول البصريين والكوفيين لها محل لا على ما اقتضاه كلام
الزمخشري واستظهره المصنف من ان لا محل لها قوله الم تر الى اخره في
القاموس الجو الهوى وما انخفض من الارض وداخل البيت واليمامة وثلاثة
عشر موضعا غيرها وفيه ايضا وسولقة كجهينة موضع وهضبة وجبل بين
ينبع والمدينة وموضع بالسيالة وموضع ببطن مكة وبنواحي المدينة تسكنه
ال علي ابن طالب وموضع بمرو وبلد بالغرب وتسعة مواضع ببغداد قوله وقد
قيل في قوله تعالى يدعو لمن ضره اقرب من نفعه في تفسير البيضاوي يدعو من
دون الله ما لا يضره وما لا ينفعه يعبد جمادا لا يضر بنفسه ولا ينفع ذلك هو الضلال البعيد
عن المقصد مستعار من ضل في التيه ضلالا يدعو لمن ضره بكونه معبودا لانه يوجب
القتل في الدنيا والعذاب في الاخرة اقرب من نفعه الذي يتوقع وهو الشفاعة
والتوسل بها الى الله تعالى واللام معلقة ليدعو من حيث انه بمعنى يزعم والزعم
قول مع اعتقاد او داخله على الجملة الواقعة مفعولا اجرا له مجرى يقول اي يقول
الكافر ذلك بدعا وصراخ حين يرى استضراره به او مستانفة على ان يدعو تكرير
للاول قوله عنتر الى اخره عنتر بالضم منادى مرخم للضرورة وهو مفعول يدعوا
عنترة وهو ابن معاوية ابن شداد العبسي وذلك على لغة من لا ينوي المحذوف
ويروى بالفتح على لغة من ينوي المحذوف او على انه منادى مرخم للضرورة وهو
معمول يدعوا والاشطان جمع شطن وهو الحبل وقال الخليل الحبل الطويل والليان
بالفتح في اوله والنون في اخره ما جرى عليه اللبب من صدر الفرس قوله وجملة

من

من وخبرها محكية بيدعوا اي ان الكافر يقول ذلك في القيامة في الشرح في هذه
الاية اشكال معروف وذلك انه تعالى قال اولا يدعوا من دون الله ما لا يضره اي
ان لم يعبدوه ولا ينفعه اي ان عبده ذلك هو الضلال البعيد اي عن الصواب فنفى
الضر والنفع عن الاصنام ثم قال يدعو لمن ضره اقرب من نفعه وفي هذا اثبات
الضرر والنفع للاصنام واجيب بان الثاني اخبار عن الكافر بانه يقول هذا الكلام
حين يرى استضراره بالاصنام ولا يرى اثر شفاعتها التي كانت يعتقد وقوعها
حين عبدها واقول ويجاب ايضا بان النفع والضر المنفيين هما نفعه وضره بنفسه
والنفع والضر المثبتين هما نفعه باعتبار توقع الكافر منه الشفاعة والتوسل
به الى الله تعالى وضره باعتبار ان عبادته توجب القتل في الدنيا والعذاب في
الاخرة كما يشير اليه ما تلوناه عليك انفا من تفسير البيضاوي قوله ولك
ان تقدرهما مبتدا وخبرا على الحكاية كما في قوله تعالى ام تقولون ان ابراهيم
واسماعيل واسحاق الاية يعني على قراءة تقولون بتاويل الخطاب لانه قال ان
القول في الاية استوفى شروط اجرائه مجرى الظن وشروطه ان يكون مضارعا
لمخاطب بعد استفهام متصل او منفصل بظرف او جار ومجرور او معمول ويجوز مع
وجود هذه الشروط ان لا يجري القول مجرى الظن بل يحكى ما بعده بالقول لان
هذه الشروط ليست شروطا لوجوب اجرا القول مجرى الظن وانما هي شروط
لجوازه قوله وتبع الزمخشري ابا علي في التقدير المذكور فانه قال في المفصل
ومن المواضع ما يحتمل المفرد والجملة فيجوز فيه القاع انتهى شيت نحو قولك اول
ما اقول اني احمد الله ان جعلتها خبر المبتدا فتحت كانك قلت اول مقولي حمد الله
وان قدرت الخبر محذوفا كسرت حاكيا قوله والصواب خلاف قولهما فان فتحت
فالمعنى حمد الله باي عبارة كان لان لفظ الحمد على هذا التقدير ليس بمحكي وانما كان
الصواب خلاف قولهما لما قرره في المتن وهو ماخوذ من كلام ابن الحاجب قوله
كقوله تعالى فماذا تامرون بعد قال الملا من قوم فرعون ان هذا الساحر عليم لان قولهم
تم عند قوله من ارضكم هكذا وقع في بعض النسخ وهو الصواب وفي بعضها لان قولهم
تم عند بسحره ويرد عليه ان الاية التي فيها قال الملا من قوم فرعون في سورة
الاعراف وليس فيها بسحره ولفظها قال الملا من قوم فرعون ان هذا الساحر عليم
يريد ان يخرجكم من ارضكم بسحره فماذا تامرون الاية التي فيها بسحره في الشعرا
وليس فيها قال الملا من قوم فرعون ولفظها قال للملا حوله ان هذا الساحر عليم
يريد ان يخرجكم من ارضكم بسحره فماذا تامرون قوله قالت له وهو لعيش ضنك
الى اخره الضنك الضيق في كل شي قوله بحذف المحكية بالمذكور يعني بعض المحكية
او المحكية بالمذكور قوله لان المحكية هنا بالمحذوف لبعض المحكية بالمذكور لان
المحكية بالمذكور من نذكر الى عنك وقرانت المحكية بالمحذوف فلا يصدق ان
المحكية بالمذكور حذفت قوله لان جملة الانكار هنا محكية بالقول الاول فان

لم تكن محكية بالثاني يعني فلا تكون الاية مما نحن فيه لان الكلام فيما اذا كانت الجملة غير
محكية وهذه الجملة في الاية محكية قوله وقد مر البحث فيها يعني في هذه الاية وذلك
في الكلام على الجملة المستانفة قوله الخامس قد يوصل بالمحكية غير محكي وهو الذي تسميه
المحدثون مدرجا ومنه وكذلك يفعلون بعد حكاية قولها وهذه الجملة ونحوها مستانفة
لا يقدر لها قول هذا الخامس بجميعه يقع في بعض النسخ دون بعض والمدرج في اصطلاح
المحدثين اقسام منها ما ذكره المصنف هنا وهو ان يصل الراوي بمتن حديث نبوي
كلاما لنفسه او لغيره فيتوهم ان ذلك الكلام من ذلك الحديث وفي الكشاف ثم قالت وكذلك
يفعلون ارادت وهذه عادتهم المستمرة الثابتة التي لا تتغير وقيل هو تصديق من الله
لقولها قوله فان تزعميني الى اخره في حاشية التفتازاني زعم من افعال القلوب احد
مفعوليه ضمير المتكلم والاخر كنت اجهل اي انسانه على الناس فيما بينكم وقد يتوهم ان
اجهل هنا افعل تفضيل ويروى بالنصب والمعنى اجهل الناس كما توهم ان الزعم هاهنا
بمعنى القول فذكر بعدها الجملة ولا يكون الامر افعال القلوب او بمعنى كفلت ومصدره
الزعامة او بمعنى بكذب ويطمع انتهى قوله بل هو جائز في كل فعل قلبي اراد بالقلبي
هنا ما يفيد معنى العلم سواء كان بوضعه له كعلمت وظننت او بوضعه لما يطلبه هو
كتفكرت وبلوت وجميع افعال الحواس قوله ولهذا انقسمت هذه الجملة الى ثلاثة
اقسام احدها ان تكون في موضع مفعول مقيد بالجار في الشرح هذا الكلام وان كان
ابن مالك قاله وغيره مشكل لان هذه الجملة اما ان تجعل في محل نصب باعتبار ان الفعل
بعد اسقاط الجار يتعدى الى المفعول بنفسه فجعلت الجملة الواقعة في محله منصوبة باعتبار
المحل واما ان تجعل في محل جر باعتبار ارادة ذلك الذي يتعدى به الفعل المذكور
وكلاهما غير مناسب اما الاول فلان هذا تركيب مقيس ونصب الفعل للمفعول المقيد
بعد اسقاط الجار ليس بمقيس واما الثاني فلان ارادة حرف الجر بحيث يكون عاملا فيما بعده
ملزوم في هذا المحل لتعليقه وحرف الجر لا يعلق عن العمل والاظهر ان يجعل المعلق فعلا
عليا محذوفا يدل عليه المذكور فتكون الجملة في محل مفعول الفعل العلمي والتقدير
او لم يتفكروا ليعلموا ما بصاحبهم من جنة فلينظر ليعلم ايها ازكى طعاما فاسالوا ليعلموا
ايان يوم الدين انتهى واقول الجواب عن اشكاله ان هذه الجملة في محل نصب باعتبار
وقوعها في موضع المفعول المقيد بالجار مع قيده وعدم تقدير الحرف مع الجملة
الواقعة في موضعه لا ينافي كون الفعل المعلق طالبا لذلك المفعول على معنى ذلك
الحرف فليتامل قوله ولكنها اي هذه الافعال الثلاثة علقت هنا اي في الايات
الثلاث بالاستفهام هذا ظاهر في الاخريين واما الاولى فالظاهر ان التعليق فيها
بالنفي اي لم يتفكروا في انتفاء الجنة عن محمد صلى الله عليه وسلم فيعلموا انتفاءها
لا جرم عليه فاطلاق المصنف الاستفهام عليها بالتغليب وقيل ما فيها استفهام
معناه النفي والتقدير اي شيء بصاحبكم من الجنون اي ليس به شيء من ذلك قوله
الاسم المعلقة باسم عين نحو سمعت زيدا يقرأ فقيل متعدية لاثنين ثانيهما الجملة

وقيل

وقيل الى واحد والجملة حال الاول جوزه ابو علي لكن بشرط ان يكون الثاني
مما يسمع نحو سمعت زيدا يقول كذا فلو قلت سمعت زيدا اخاك لم يجز والقول
الثاني هو الصحيح وهو على تقدير مضاف اي سمعت كلام زيد لان السمع لا يقع
على الذوات ثم بين هذا المحذوف بالحال المذكورة فهي حال مبينة ولا يجوز
حذفها قوله ومما يوهمونني في انشاده واعرابه ستعلم ليلى اي اخره يوهمونني
كيعلمونني وزنا ومعنى قال في الصحاح وهمت في الحساب اوهم وهما اذا غلطت
فيه وسهوت ووهمت في الشيء بالفتح اهم وهما اذا ذهب وهمك اليه وانت تريد
غيره ووهمهم في انشاد البيت واعرابه هو رفع اي الاولى وجعلها مبتدأ قوله
على حد انتصابها في اي منقلب الا انها مفعول به لا مفعول مطلق حتى انتصابها
على هذا كونها منصوبة بالفعل الذي بعدها وهذا اذا لم يكن دين مصدرا تجوز
الزوائد والاصل اي ينقلبون واما اذا كان كذلك فتكون مفعولا مطلقا وكان المصنف
لم يذكر هذا لان الاصل الحذف خلاف الاصل قوله وقيل بدل من المنصوب سيذكر
المصنف فيما افترق فيه البدل وعطف البيان ان هذا الاصح قوله واضطرب
في ذلك كلام الزمخشري في الشرح وقد حاول الطيبي دفع الاضطراب بما حاصله
ان الفعل المعلق في سورة هود محذوف والتقدير ليبلوكم فيعلم ايكم احسن عملا
ويكون المراد بقوله تعليق فعل البلوى تعليق ما هو مسبب عنه وهو العلم فاكتفى
بالسبب وهو الابتلاء عن المسبب وهو العلم وهو المراد من قوله لانه طريق اليه
كالنظر والسمع واما في سورة الملك فلا حذف ولكن ضمن فعل البلوى معنى
العلم كانه قيل ليعلمكم ايكم احسن عملا وامتنع التعليق لانه انما يكون حيث يقع
بعد المعلق ما يسد مسد المفعولين وهنا سبق المفعول الاول وهو الضمير المنصوب
فامتنع القول بالتعليق فالزمخشري اختار في هذا الموضع التضمين وهو باب
واسع صحيح من حيث العربية واليه الاشارة بقوله من حيث تضمن معنى العلم
قال واما قول صاحب التقريب لا تقع الجملة الاستفهامية مفعولا ثانيا فضعيف
لانها اذا وقعت مفعولا اول في قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد
على الرحمن عتيا اي لننزعن الفريق الذي يقال في حقهم ايهم اشد كما هو
مذهب الخليل فكيف يمتنع وقوعها مفعولا ثانيا بالتاويل اي ليعلمكم الفريق
الذي يقال في حقهم ايهم احسن عملا وقد انصف صاحب الانصاف حيث
قال التعليق عن احد المفعولين فيه خلاف والاصح هو الذي اختاره الزمخشري
انتهى كلام الطيبي وفي حاشية اليمني ما يدفع هذا الاضطراب لانه قال
اثبت في سورة هود التعليق المعنوي ولم يبين التعليق الاصطلاحي كما يذكره في
سورة الملك فاذن لا تناقض والمراد بالتعليق المعنوي الايصال انتهى واقول
في هذا بعد من وجهين احدهما حمل التعليق في سورة هود على غير المصطلح عليه
وثانيهما الاكتفاء بالذكر في الاوائل عن الاواخر قوله ولم اقف على تعليق

النظر البصري والاستماع الا من جهته قال الرضي يقع الاستفهام بعد كل فعل
يفيد معنى العلم كعلمت وتبينت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم كتفكرت وامتحنت
وبلوت واستفهمت وجميع افعال الحواس كلمست وابصرت ونظرت وسمعت
وشممت وذقت فيعلقه قوله يقول كثير، وما كنت ادري الى اخره كثير بلفظ
التصغير هو ابو صخر بن عبد الرحمان بن ابي جمعة الخزاعي احد عشاق العرب
المشهورين وانما قيل له كثير لانه كان حقيرا شديد القصر وكان اذا دخل على
عبد العزيز ابن مروان يقول له طاطا راسك لئلا يوذيك السقف يمازحه
بذلك وكان شديد التعصب لال ابي طالب وعزة بفتح العين المهملة وتشديد
الزاي هي بنت جميل ابن حفص صاحبة كثير وله معها حكايات مشهورة وكان كثير
بمصر وعزة بالمدينة فاشتاق اليها فسافر فلقيها في الطريق وهي متوجهة الى
مصر وجرى بينهما كلام وقدمت مصر ثم بعد ذلك عاد كثير الى مصر فوافا الناس
منصرفين من جنازتها توفي رحمه الله سنة خمس ومايه في اليوم الذي توفي فيه عكرمة
مولى ابن عباس فصلى عليهما جميعا وقال الناس مات افقه الناس واشعر الناس حكى
ابو الفرج الاصبهاني في كتاب الاغاني ان كثيرا خرج من عند عبد الملك وعليه مطرف
فاعترضته عجوز في الطريق فاقتبست نارا في روثة فتافف كثير في وجهها فقالت
من انت قال كثير الست القايل فما روضة زهرا طيبة الثرى، يمج الندا اجثجاثها
وعرارها، باطيب من اردان عزة موهنا، اذا اوقدت بالمندل الرطب نارها،
قال نعم فقالت لو وضع المندل الرطب على هذه الروثة لطيب ريحها هلا قلت
كما قال امرؤ القيس، الم ترياني كلما جيت طارقا، وجدت بها طيبا وان لم تطيب،
فناولها المطرف وقال لها استري علي هذا والجثجاث نبت طيب الرايحة وكذلك
العرار والاردان جمع ردن وهو اصل الكم واراد بالمندل عود البخور قوله الجملة
الرابعة المضاف اليها في الشرح لا ينبغي ان تنتظم هذه في الجملة التي لها محل من الاعراب
ضرورة ان المراد منها ما يكون جملة حقيقية ولا يكون في معنى المفرد والمضاف اليه لا
يكون جملة حقيقية كيف وهو لا يكون الا اسما او ما في تاويل الاسم واقول لا نسلم ان
لها المراد من الجمل التي لها محل من الاعراب ما لا يكون في معنى المفرد بل المراد منها ما هو
اعم من ذلك وما ادعاه من الضرورة ليس بصحيح قوله في الشرح وقد انشد ابن جني
في الخصايص له قول طرفة بجفان تعتري نادينا، من سديف حين هاج الصنبر،
والجفان جمع جفنة وهي كالقصعة وتعتري نادينا تغشى محلنا وتاتيه والسديف
سنام البعير والناقة والصنبر بصاد مهملة مكسورة فنون مشددة مفتوحة
فباء موحدة ساكنة فراء هو البرد ثم قال ابن جني في توجيه ذلك كان حقه هنا
اذا نقلت الحركة ان تكون الباء مضمومة لان الراء مرفوعة ولكنه قدر الاضافة
الى الفعل يعني المصدر كانه قال حين هيج الصنبر يعني انه نقل الكسرة في
الوقف الى الباء الساكنة وسكنت الراء وهذا من الغرايب فان الصنبر لا شك انه
فاعل

فاعل يصاح لكنه اعرابه بالكسر نظرا الى ان الفعل في معنى المصدر المضاف الى هذا
الفاعل ثم نقل الكسرة وعلى ذلك يتنزل اللغز الذي نظمت فيه قريبا وهو
ايا علماء الهند اني سايل، فمنوا بتحقيق به يظهر السر، اري فاعلا بالفعل اعرب
لفظه، بجر ولا حرف يكون به الجر، وليس بمحكي ولا بمجاور، لذي الخفض والانسان
للبحث يضطر، فهل من جواب عندكم استفيده، فمن بحركم ما زال يستخرج الدر
وانما نظمته مريدا به بين طرفه اعتمادا على توجيه ابن جني واقول سبقني الى
اللغز في ذلك ابو سعيد فرج بن قاسم المعروف بابن لب النحوي الاندلسي في منظومته
النونية في الالغاز النحوية فقال يا فاعلا بالفعل لكن جره مع السكون فيه ثابتان
وفي شرحها يعني الصنبر من قول طرفة بجفان البيت قوله احدها اسما الزمان
ظروفا كانت او اسما اي سوا كانت منصوبة على الظرف او غير منصوبة عليه قوله
وبدل منه في الثالثة يعني من المفعول الثاني وهو لوم التلاق لان مفعوله الاول
محذوف والتقدير لينذرهم لوم التلاق قوله ويمكن في الثالثة ان يكون ظرفا
لتخفى هذا الوجه ذكره ابن عطيه قال ويحتمل ان يكون انتصابه على الظرف
والعامل فيه قوله لا يخفى قوله واذا عند الجمهور فيه بحث لان اضافة اذا انما تاتي
على قولهم ان العامل في اذا ما في جوابها من فعل او شبهه لا على قول غيرهم ان العامل
فيها شرطها قوله وكن لي شفيعا الى اخره روى اصحاب السير من حديث
محمد بن كعب القرظي قال بينما عمر ابن الخطاب جالسا اذ مر به رجل فقيل يا
امير المومنين هذا سواد بن قارب الذي اتاه رييه بظهور النبي صلى الله له
عليه وسلم فقال عمر انت سواد بن قارب قال نعم قال انت على ما كنت عليه من
الكهانة فغضب فقال عمر سبحان الله ما كنا عليه من الشرك اعظم مما كنت عليه
فاخبرني باتيانك رييك النبي صلى الله عليه فقال بينا انا ذات ليلة بين النايم
واليقظان اذ اتاني فضربني برجله وقال قم يا سواد بن قارب فاسمع مقالتي
واعقل ان كنت تعقل انه قد بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى من لوي
ابن غالب يدعو الى الله والى عبادته ثم انشا يقول عجبت للجن وتطلابها،
وشدها العيس باقتابها، تهوي الى مكة تبغي الهدى، ما صادق الجن
ككذابها، فارحل الى الصفوة من هاشم، ليس قداماها كاذنابها، قلت
دعني انام فاني امسيت ناعسا فلما كانت الليلة الثانية اتاني فضربني برجله
وقال قم يا سواد ابن قارب واسمع مقالتي واعقل ان كنت تعقل انه قد بعث
رسول من لوي بن غالب يدعو الى الله والى عبادته ثم انشا يقول عجبت
للجن وتحسابها، وشدها العيس باكوارها، تهوي الى مكة تبغي الهدى،
ما مومن الجن ككفارها، فارحل الى الصفوة من هاشم، بين روابيها
واحجارها، قلت دعني انام فاني امسيت ناعسا فلما كانت الليلة الثالثة
اتاني فضربني برجله وقال قم يا سواد بن قارب فاسمع واعقل ان كنت تعقل انه

تبلوت رسول من لوي بن غالب يدعوا الي الله والي عبادته ثم انشا يقول
عجبت للجن وتجساسها وشدها العيس باحلاسها تهوي الي مكة تبغي
الهدي ما خير الجن كانجاسها فادخل الي الصفوة من هاشم واسم
بعينك الي راسها قال فرحلت ناقتي واتيت المدينة فاذا برسول الله
صلي الله عليه وسلم واصحابه حوله فانشات اقول اتاني نجي بين هدو
ورقدة ولم اك فيما قد تلوت بكاذب ثلاث ليال قوله كل ليلة
اتاك رسول من لوي ابن غالب فشمرت عن ذيلي الازار ووسطت
بي الزعلب الوجنا بين السباسب فاشهد ان الله لا رب غيره
وانك مامون علي كل غايب وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة
بمغن فتيلا عن سواد بن قارب قال ففرح رسول الله صلي الله عليه وسلم
هو واصحابه بمقالتي قال فوثب عمر ابن الخطاب رضي الله عنه وقال كنت اشتهي ان اسمع
هذا الحديث منك فهل ياتيك اليوم قال اما مذ قرات القران فلا و الزعلب
بمعجمة مكسورة فمهملة ساكنة فلام مكسورة فموحدة الناقة السريعة وفي
الصحاح الوجين العارض من الارض مرتفع قليلا وهو غليظ ومنه الوجنا
وهي الناقة الشديدة شبهت به في صلابتها و قال قوم هي العظيمة
الوجنتين و السباسب بمهملتين وموحدتين المفازة و الفتيل ما يكون
مثل الخيط في شق النواة وقيل ما يفتل بين الاصبعين من الوسخ وهو منصوب
علي انه مفعول مطلق والمعنى بمغن اغناء ما قوله انما يشترط حمل الزمان
المستقبل علي اذا اذا كان ظرفا الشرط مبني للفاعل والمستتر فيه عايد
علي سيبويه وحمل مفعوله والضمير المستتر في كان عايد علي الزمان المستقبل
وقوله يشترط ليس علي ما ينبغي والاولي ان يقول انما يجوز لان الذي ذهب
اليه سيبويه هو جواز اضافة اسم الزمان المبهم المستقبل الي ما يضاف اليه
اذا وجوبا قوله ولا ياتي هذا الجواب في البيت في الشرح ان لم يتات فيه
هذا بعينه يتاتي فيه وجه اخر وهو ان يكون ذو شفاعة اسما ليكون
محذوفة والبا في بمغن زايدة في خبر يكون قوله وزعم المهدوي شارح
الدريدية المهدوي منسوب الي المهدية بلد من بلاد المغرب والنسبة
اليها كذلك علي غير القياس والدريدية قصيدة مطلعها اما تري
راسي حاكي لونه طرة صبح تحت اذيال الدجا وهي منسوبة الي ابن
دريد وهو امام عصره في الادب والشعر ابو بكر محمد بن الحسن ابن
دريد البصري عرض له في راس التسعين من عمره فالج سقي له الترياق
فبري ثم عاوده بعد احوال لغذاء ضار تناوله فكان يحرك يديه حركة
ضعيفة وبطل من محزمه الي قدميه وكان مع هذا الحال ثابت الذهن
كامل العقل توفي سنة احدي وعشرين وثلثماية قال رايت في النوم

رجلا

رجلا طويلا اصفر الوجه كوسجا دخل علي واخذ بعضادتي الباب وقال
انشدني احسن ما قلت في الخمر فقلت ما ترك ابو نواس لاحد شيا فقال
انا اشعر منه فقلت ومن انت فقال انا ابو ناجية من اهل الشام وانشدني
وحمرا قبل المزج صفرا بعده اتت بين ثوبي نرجس وشقايق حكت
وجنة المعشوق صرفا فسلطوا عليها مزاجا فاكتست لون عاشق فقلت
اسات قال لم قلت لانك قدمت الحمرة ثم قلت ثوبي نرجس وشقايق فقدمت
الصفرة فهلا قدمت الحمرة ايضا فقال وما هذا الاستقصا بالبغيض قوله
ثمت راح الي اخره ثم العاطفة تلحقها التا لتانيث اللفظ وتختص بعطف
الجمل و الملبين جمع ملب وهو من يقول لبيك اللهم لبيك و تحي اقام له
و المازمان بميم مفتوحة فهمزة ساكنة فزاي مكسورة مكان ضيق بين
مزدلفة وعرفة قال في الصحاح المازم كل طريق ضيق بين جبلين وموضع
الحرب ايضا مازم ومنه سمي الموضع الذي بين المشعر وبين عرفة مازمين
و مني مقصور موضع النحر بمكة وهو مذكر منصرف قيل سمي بذلك لما يمنى
به من الدما وقيل لان جبريل لما اراد ان يفارق عنده ادم قال تمن فقال
اتمني الجنة قوله وليس بثبتي لما قدمناه في اسما الزمان يعني بما قدمه
ما اشار اليه بقوله احدها اسما الزمان ظرفا كانت او اسما من ان خروج
ظروف الزمان عن الظرفية الي الاسمية لا يمنعه من الاضافة الي الجملة وفي
الشرح وفيه نظر اذ لا يلزم من ثبوت هذا الحكم في اسما الزمان ثبوته
في اسما المكان الا تري ان اسما الزمان تضاف كلها الي الجملة واسما المكان
لا يضاف منها الا حيث لم يتوجه السوال عن سبب البنا علي راي المهدوي
فانها غير مضافة عنده اصلا وانما هي بمعني مكان اي الي مكان اقام فيه
المازل ومني و اقول لم يرد المصنف اللزوم وانما اراد ان ذلك لعمومه في
اسما المكان من ذكره في اسما الزمان بنا علي استوايهما في مطلق الظرفية
قوله باية تقدمون الخيل شعثا كان علي سنابكها مداما
ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه و الشعث جمع اشعث وهو المغبر الراس
و السنابك جمع سنبك بضم اوله وثالثه وهو طرف مقدم الحافر و المدام
الخمر يعني ان سنابك الخيل لكونها دامية كان عليها خمرا وفي الشرح
وضمير يقدمون ضمير غيبة يعود علي بني تميم المذكورين في بيت قبله
سياتي وهو الا ابلغ عني تميما باية ما يحبون الطعاما و اقول الذي
رايناه في نسخ المغني تقدمون وتحبون بالمثناة الفوقية و قول المصنف
ناقلا عن ابي الفتح اي باية اقدامكم يدل علي ذلك و كان الذي حمل الشارح
علي ما قاله انه حمل الاتيين علامة المبلغ علي المبلغ اليه وليس كذلك لانه
الشاعر مبين المبلغ اليه بما يعينه ولقطع احتمال غيره وهو قوله تميما وانما

هما بالقوله المبلغ لعمرو بخلاف قول الاخو بايه ما كانوا اضعافا ولا عزلا فانه
الاية فيه علامة على المرسل اليه لان قائله ذكر في صدر البيت ما يقوله الرسو
ل وهو السلام ولم يذكر ما هو من قومه له فكانت الاية المذكورة علامة له عليهم
قوله ثم هو غير ثابت في قوله بايه ما كانوا اضعافا ولا عزلا هذا عجز بيت صدره
الكني الى يوسف السلام رسالة ويقع في بعض النسخ بتمامه و الكني بكسر
وسكون الكاف من الالوكة وهي الرسالة وفي الشرح بل هو شاهد بان تكون ما
مصدرية ولا النافية محذوفة لدلالة ما بعدها عليها واقول هذا احتمال
بعيد والكلام انما هو على الظاهر قوله لزمنا لدن سالتمونا وفاقكم الى اخره
يقع في بعض النسخ بدل سالتمونا سالمتمونا فعلى الاول مفعول لزمنا
محذوف بدل المفعول الثاني لسالمتمونا اعني وفاقكم وعلى الثاني مفعوله
وفاقكم المذكور و الجنوح الميل وهو اسم يكون ومنكم خبرها وللخلاف متعلق به
قوله لخليلي رفقا الى اخره في الصحاح اراك على حلبرك بريث ربيثا اي ابطا
و اللبانة بضم اللام الحاجة و العرصات جمع عرصة وهي كل بقعة من الدور
واسعة ليس فيها بنا وتجمع ايضا على عراص و العهود جمع عهد وهو المنزل
الذي لا يزال القوم اذا انتووا عنه رجعوا اليه وكذا المعهد قوله والاولى
قوله في التسهيل وشرحه هكذا يقع في بعض النسخ وفي بعضها والاولى
والاول هو الصواب قوله من لدشولا هذا بعض بيت انشده سيبويه
وتمامه فالى اتلائها و الشول بفتح المعجمة وسكون الواو النوق التي خف
لبنها وانكمش ضرعها واتى عليها من نتاجها سبعة اشهر او ثمانية والوا
شائلة وهو جمع على غير القياس و الاتلا بكسر الهمزة وسكون المثناة الفوقية
مصدر اتلت الناقة اذا تلاها ولدها و روى الجرمي شولا بلا تنوين على
ان اصله المد وقصر للضرورة قوله قول بالرجال الى اخره الكهول جمع
كهل وفي الصحاح وهو من الرجال من جاوز الثلاثين او اربعا وثلاثين
ووخطه الشيب وفي القاموس الكهل من وخطه الشيب او من جاوز
الثلاثين او اربعا وثلاثين الى احد وخمسين قوله واحببت قائل كيف انت
بصالح الى اخره ملكت على وزن علمت بمعنى سئمت و العواد بتشديد
الواو جمع عائد من العيادة وهي زيارة المريض وفي الشرح لا ينبغي ان
يعد هذان البيتان من قبيل ما هو بصدده لان الجملة التي اضيف اليها
كل من قول وقائل مراد بها لفظها فهي في حكم المفرد وليس الكلام فيه واقول
لا نسلم ان الكلام ليس فيه بل الكلام فيما هو اعم منه قوله الجملة الخامسة
الواقعة بعد الفا او اذا جوابا لشرط جازم لانها لم تصدر بمفرد يقبل
الجزم لفظا كما في قولك ان تقم اقم او محلا كما في قولك ان جئتني اكرمتك
في الشرح والذي في كلام الجماعة ان المحل في جواب الشرط الجازم
محكوم

محكوم به لمجموع الفا وما بعدها وقد صرح المصنف به قبل هذا في الثالث
من التنبيهات التي ذكرها عقيب الكلام على الجملة الابتدائية من الجمل
التي لا محل لها حيث قال وعلى قول المبرد ينبغي ان يجوز الرفع بالعطف
على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل الفا المقدرة وما بعدها بل صرح في
اقسام العطف من الباب الرابع بان هذا قول الجميع وسياتي الكلام عليه
واقول يحمل كلامه هنا على ما صرح به في تلك المواضع بان يكون مراده بالجملة
الواقعة بعد الفا او اذا مجموع الجملة والفا او اذا ثم في الشرح وهذا الذي
ذكره الجماعة مما يتخيل على ما فيه وذلك لان الفا وما بعدها لو وقع موقعهما
ما هو مصدر بمضارع لجزم فيحكم على المجموع بانه في محل جزم بهذا الاعتبار
وهو معترض بان المضارع المجزوم لم يقع وحده موقع الفا وما بعدها وانما
الواقع مجموع الجملة التي هو صدرها ولو كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب
غير ملاحظ فيه ما يصحبه للزم الحكم على كثير من الجمل التي لا محل لها من الاعراب
بانها ذات محل نظرا الى هذا المعنى الا ترى ان الواقعة جوابا الشرط غير
جازم لا محل لها بالاجماع مثل اذا قام زيد فهو مكرم مع انها يمكن ان
تصدر بمضارع مرفوع فيقول اذا قام زيد اكرمه فلو اعتبر ما تقدم للزم ان تكون تلك
الجملة ذات محل وهو باطل واقول اذا كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب
الذي يقتضيه العامل السابق لم يرد عليه هذا الذي اورده ثم في الشرح
واما قاله المصنف هنا من ان الجزم محكوم به لما بعد الفا فلا وجه له فان
الجزم لا يحل في هذا الموضع وكيف وهذه الفا مانعة من جزم ما بعدها واقول
قد بينا ان مراده ان الجزم محكوم به لما بعد الفا مع الفا قوله من يفعل
الحسنات الله يشكرها هذا صدر بيت عجزه والشر بالشر عند الله مثلان
وقد تقدم الكلام عليه في اما بالفتح والتشديد قوله وقول زهير وان اتاه
خليل الى اخره قول مجرور بالعطف على محل ان تقم اقوم و الحرم بفتح الحا
المهملة وكسر الرا مصدر كالحرمان وهو مبتدا حذف خبره اي ولا عندي
حرمان ويجوز ان يكون معطوفا على غائب بشرط ان يكون بمعنى محروم قوله
وهو احد الوجهين عند سيبويه في الشرح الضمير من قوله وهو عائد الى الجعل
مثل الجملة المذكورة جوابا مقرونا بالفا مقدرة وهذا الوجه سكت المصنف
عن نقله في ثالث التنبيهات الذي عقده لما جرى فيه من الجمل خلاف يستانف
ام لا قوله ويجوز ان يفسر عطف على لا يجزم قوله ومنع المبرد تقدير التقديم
محتجا بان الشي اذا حل في موضعه لا ينوى به غيره والا لجاز ضرب غلامه زيدا
في الشرح ولسيبويه ان يمنع ان اقوم من قولك ان تقم اقوم واقعا موقعه اذ
لو كان كذلك لجزم ولتقدير الفا المانعة من الجزم على خلاف الاصل لا سيما وتقديرها
يوجب تقدير مبتدا يكون اقوم خبرا عنه لتكون الجملة اسمية حتى تفتقر الى تقدير

الفا فان قلت وتاخير النفي عن محله على خلاف الاصل فهو مشترك الالزام قلت
لكن يترجح مذهب سيبويه بالتزام العرب في مثل هذا التركيب كون الشرط ماضيا
وهو اية كون الجواب محذوفا قوله وكذا القول في الشرط يعني ان المحل فيه للفعل
لا للجملة كما ان المحل في الجواب الذي ليس بمقرون بالفا ولا باذا للفعل لا للجملة
قوله قيل ولهذا جاز نحو ان قام ويقعد اخواك على اعمال الاول ولو كان محل الجزا
للجملة باسرها لزم العطف على الجملة قبل ان تكمل يقع في بعض النسخ ويقعد بافراد
الضمير وفي بعضها ويقعدا بتثنيته وهو الصواب لان الكلام على اعمال الاول
واهمال الثاني فيجب اضمار الفاعل في الفعل الثاني وهو هنا مثنى وفي الشرح
وهذا منتقد من وجهين احدهما ان هذا اللازم ليس بباطل في باب التنازع
وما استدل به منه والثاني ان قضية هذا الاستدلال ان يكون المعطوف
المذكور ليس من عطف الجمل بل من عطف المفردات وحينئذ يكون الفعل المجزوم
لفظا معطوفا على الفعل المجزوم محلا وفاعل هذا الفعل المجزوم وهو الف الاثنين
معطوفا على الفاعل الواقع بعده وهو اخواك فقد وقع هذا القايل فيما فر منه
وكان المصنف لم يرتض هذا الدليل لما ذكرنا او لغيره فاورده على سبيل الحكاية
بصيغة تشعر بالتمريض قوله تنبيه قرا غير ابي عمرو لولا اخرتني الى اجل
قريب فاصدق واكن بالجزم قيد لغير ابي عمرو لان ابا عمرو قرا بالنصب
عطفا على المنصوب وهو اصدق وفي الشرح فان قلت ان المنقول ان المصاحف
اتفقت على كتابة هذا الحرف بدون واو فما وجهه قلت لعلها حذفت اختصارا
من الخط كما وقع في كثير من المواضع وان كان ذلك خارجا عن مصطلح اهل الخط
والنقل الصحيح ثابت بهذه القراة فلا يعارضه مثل هذا قوله وقيل عطف على
محل الفا وما بعدها يقع في بعض النسخ بعد هذا وهو اصدق ومحله الجزم لانه
جواب التحضيض ويجزم بان مقدرة قوله وعلى هذا ينضاف الى النظاير المذكورة
وهو قوله الواقعة بعد الفا واذا جوابا لشرط جازم قوله فابلوني بليتكم الى
اخره المولى بهمزة قطع اي اعطوني من بليته معروفا اذا اعطيته والبليه
الناقة التي كانت تعقد في الجاهلية عند قبر صاحبها فلا تعلف ولا تسقى حتى
تموت او تحفر لها حفرة وتترك فيها الى ان تموت والاستدراج الادنا على
سبيل التدريج والنوى الجهة التي ينويها المسافر واصل نوتا نواي قلب
الشاعر الالف يا وادغمها في يا الضمير وهي لغة هذيل والشاعر منهم الجملة
السادسة قوله ومن مثل المنصوبة المحل ربنا انزل علينا مايدة من السما
تكون لنا عيدا انما فصل هذه المثل عما قبلها لاحتمالها لغير النعت وعدم احتمال
ما قبلها وفي الكشاف اي يكون يوم نزولها عيدا قيل هو يوم الاحد ومن ثم اتخذه
النصارى عيدا وقيل العيد السرور العايد وكذلك يقال يوم عيد فكان معناه
يكون لنا سرورا وفرحا انتهى قوله وكقوله فهب لي من لدنك وليا يرثني اي
وليا

وليا وارثا وذلك فيمن رفع يرث الدين رفعوا يرث من السبعة هم غير ابي عمرو
والكسائي وفي الكشاف والمراد بالارث ارث الشرع والعلم لان الانبيا لا تورث
المال وقيل يرثني الحبورة وكان حبرا ويرث من ال يعقوب لم يكونوا كلهم انبيا
ولا علما وكان زكريا عليه السلام من نسل يعقوب بن اسحاق وقيل هو يعقوب
بن ماثان اخو زكريا وقيل هذا وعمران ابو مريم اخوان من نسل سليمان ابن
داوود قوله واما من جزمه فهو جواب للدعا في اعراب ابي البقا قوله تعالى
يرثني ويرث يقرءان بالجزم فيهما على الجواب اي ان يهب يرث وبالرفع فيهما
على الصفة لولي وهو اقوى من الاول لانه سال وليا هذه صفته والجزم لا
يحصل هذا المعنى انتهى وفي الشرح وقيل الجزم اولى والرفع محمول على الاستيناف
لا على الصفة لئلا يلزم انه لم يوهب له ما طلبه لموت يحيى في حياة زكريا عليهما
الصلاة والسلام قوله قرى برفع تصدق وجزمه الذين قروا بالرفع من
السبعة هم ما عدا حمزة وعاصم والرد العون ومعنى تصديقه لموسى اعانته
له في بيان دعواه ان احتاج قوله وقال ابو البقا في قوله تعالى الم تر ان الله انزل
من السما ما فتصبح الارض مخضرة الاصل فهي تصبح في اعراب ابي البقا انما
رفع الفعل هنا وان كان قبله لفظ الاستفهام لامرين احدهما انه استفهام
بمعنى الخبر اي قد رايت فلا يكون له جواب والثاني ان ما بعد الفا ينتصب
اذا كان المستفهم عنه سببا له ورويته لانزال الما لا توجب اخضرار الارض
وانما تجب عن الما والتقدير فهي تصبح اي القصة وتصبح الخبر ويجوز ان تكون
تصبح بمعنى اصبحت وهو معطوف على انزل فلا موضع له انتهى قوله انما قدر
ضمير مونث لان المختار تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مونث غير فضلة
نحو هي هند مليحة وقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار قصدا الى المطابقة لا الى
انه راجع الى ذلك المونث ولم يسمع نحو هي الامير بنى غرفة وهي زيد عالم
وان كان القياس يقتضي جوازه قوله والثاني لتقديره الفعل المعطوف على
الفعل المخبر به لا محل له في الشرح ولا محل له من كلام المصنف جملة خالية
من الفعل اي لتقديره الفعل خاليا من المحل وفي كلامه تجوز فان المخبر به ليس
الفعل فقط والمعطوف ايضا كذلك واما المخبر به الجملة وكذا المعطوف هو
الجملة لكنه عبر عن الكل بلفظ الجزء واقول الظاهر ان لا محل له من كلام المصنف
معقول ثان لتقديره لا حال من الفعل قوله وجواب الاول انه قدر الكلام
مستانفا في الشرح وفي كلام المصنف اشيا منها انه سلم لابي البقا تقدير
ضمير القصة مرفوعا ولا نعلم ان احدا اجازه ومقتضي المنع قايم وهو عدم
الدليل عليه لو حذف اذ الخبر مستقل ليس فيه رابط واما حذفه منصوبا
في نحو ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظبا فلضرورة ولدته
بالنصب في صورة الفضلات مع قيام الدليل عليه وهو ان الناسخ لا يدخل

على اداة مجازاة واقول جعلوا حذف ضمير الشان في نحو هذا البيت من الضرورة
وهو خلاف ما يتبادر من كلام الشارح قال الرضي ولا يجوز تقدير ضمير الشان الا
بعد ان المخففة قياسا وان واخواتها ضرورة انتهى فان قيل قد جوزوا في قول
الشاعر فما زهدا اجون حول بيوتهم بما كان اياهم عطية عودا ان اسم كان ضمير
الشان والتقدير بما كان هو اي الشان اجيب بانهم لم يجوزوا في هذا البيت انه
محذوف وانما جوزوا انه مستتر في كان والكلام في الاول دون الثاني ثم قال
الشارح ومنها تجويزهم ان يكون مراد النحاة ان الاستيناف لا يكون الا على تقدير
مبتدا وفيه نظر لاطلاقهم القول بان مثل تشرب مستانف ولو قدر خبر
المبتدا لم يكن مستانفا وحمل الكلام على ان مرادهم بكونه مستانفا انه بعض
كلام مستانف بعيد واقول مرادهم انه مستانف مع ما هو خبر عنه ولا بعد
منه ثم قال الشارح ومنها استدلاله على ان مرادهم ذلك بانه لو لم يقدر مبتدا
لزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر وهذا غير الظاهر لان لزوم العطف انما
هو عند قصد المشاركة كما اذا قصد ان الشرب منهي عنه كالاكل في المثال
المتقدم واما عند انتفا هذا القصد بان يكون الغرض من الثاني افادة معناه
على طريق الاستقلال فكيف يلزم عطفه على الاول مع كونه مخلا بالغرض المطلوب
وليت شعري ما ذا يصنع المصنف بمثل قوله تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله فقد
قالوا ولعله هو عنهم في حرف الواو ان يعلمكم مستانف فيمكن ان يقال هنا لو لم
يقدر مبتدا اي وانتم يعلمكم الله لزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر واقول
كون لزوم العطف في تشرب انما هو عند قصد مشاركة الشرب للاكل في انه
منهي عنه صحيح اذا كان المراد العطف على المنهي عنه وهو ممنوع وانما المراد العطف
على الحرف الناهي والمنهي عنه جميعا قوله وجاز اسناد تعالى الى الجملة كما جا
واذا قيل ان وعد الله حق هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها وجا اسناد
تعالى الى الجملة كما جا واذا قيل دي الشرح وهذا الاعتذار راض بمواخذه على
المصنف فان الكلام في الجملة الباقية على جمليتها لا التي هي في حكم المفرد فلان
ادخال هذا النوع فيما نحن فيه غير مستقيم وقد مر التنبيه على مثله واقول
ومر لنا نحن ايضا الكلام عليه الجملة السابعة قوله ويقع ذلك في تابعي النسق
والبدل خاصة لان النعت لا يكون تابعا للجملة وعطف البيان كالنعت والتوكيد
لا يكون تابعا للجملة الا اذا كان لفظيا واللفظي تكرير اللفظ الاول دي الشرح
هذا الحصر يبطل بمثل قولنا زيد قام ابوه قام ابوه فان الفعلية الثانية في
محل رفع على انها تاكيد للجملة الخبر فهي تابعة لجملة لها محل وليست في باب النسق
ولا في باب البدل انتهى واقول لا نسلم ان هذا من تاكيد الجمل ولم لا يكون من
تاكيد المفردات وان سلم فلا نسلم ان الثانية في محل رفع وانما هي مجرد تكرير
لفظ الاولى قوله واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات

وعيون

وعيون دي الشرح فيه نظر لان الكلام في الجملة التابعة لجملة ذات محل من الاعراب
والاية ليست كذلك فان الجملة الاولى وهي امدكم بما تعلمون صلة الموصول
فلا محل لها والثانية وهي قوله امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون بدل
منها فلا محل لها ايضا و قد يعتذر بان التمثيل في الاية المذكورة انما هو لكون
الجملة البدل اوفى بالدلالة على المقصود من الجملة المبدل منها لا لكون الثانية
تابعة لما له محل قوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا هذا صدر بيت عجزه
والا فكن في السر والجهر مسلما دي الشرح ويأتي في البيت ما قاله المصنف
في قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم من ان المحل لمجموع الجملتين اذ هو المقول
وكل منهما على انفراده جزء المقول وذلك ان جملتي ارحل لا تقيمن عندنا هو
المقول وكل واحدة من الجملتين جزؤه فلا محل لها والقول بانه اراد التمثيل
لكون الثانية اوفى بتادية المعنى المراد لا لكون الثانية ذات محل كما اسلفناه
في الاعتذار المتقدم بعيد لان المصنف يكون حينئذ لم يمثل للمسألة المقصودة
بالكلام عليها وانما مثل بشرطها واقول هذا البيت وان كان يأتي فيه ما قاله
المصنف في قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم لم يمثل به بناء على قوله وانما [illegible]نية
مثل به تبعا لعلماء المعاني وهم انما يمثلون به بناء على ان الجملة الاولى محكية و الثانية
تابعة لها قوله فان دلالة الثانية على ما اراده من اظهار الكراهية لاقامته
بالمطابقة بخلاف الاولى دي المطول فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل
بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهة
المنهي فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقة
قلت نعم ولكن صار قولنا لا تقم عندي بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة
حضوره والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا
دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة انتهى قوله ذكرتك والخطي
الى اخره هذا البيت من الحماسة وهي لابي عطا السندي والخطي بفتح الخاء المعجمة
رمح منسوب الى خط هجر وهو موضع باليمامة تحمل اليه الرماح من بلاد الهند
فتقوم به و خطر الرمح يخطر بفتح الطاء المهملة في الماضي وكسرها في المضارع و نهل
بكسر الهاء اذا شرب الشرب الاول و المثقفة الرماح المسواة قوله فانه
ابدل وقد نهلت من قوله والخطي يخطر بيننا بدل اشتمال لا يقال كيف يجوز
البدل مع توسط الواو لا نقول البدل الواو وما بعدها قوله كما قال في العطف
في نحو اسكن انت وزوجك انما قال ابن مالك بذلك هناك لانه شرط
في عطف المفرد على المفرد ان يكون المعطوف او في معناه صالحا لمباشرة العامل
والاسم الظاهر لا يصلح ان يرتفع بفعل الامر قوله تنبيه هذا الذي ذكرته
من انحصار الجمل التي لها محل في سبع جار على ما قرروا هذا التنبيه بجميعه
يقع في بعض النسخ ويقع في بعضها على غير هذا الوجه مما هو بمعناه قوله قال

قوله

[illegible] فلا محل
والذي ينقسم [illegible] الجميع
[illegible] واذا [illegible] للجميع فلكل واحدة
[illegible] فلا [illegible] الاعتذار
محل [illegible] المتقدم
الى اخره

ابن خروف من مبتدا ويعذبه الله الخبر يعني والجملة في موضع نصب على الاستثنا
المنقطع ودخلت الفاء في الخبر لتضمن المبتدا معنى الشرط قال صاحب الكشاف
الا من تولى استثنا منقطع اي لست بمسيطر عليهم ولكن من تولى منهم فان
لله الولاية والقهر فهو يعذبه العذاب الاكبر الذي هو عذاب جهنم انتهى
و قيل متصل فان جهاد الكفار وقتلهم تسلط وكانه اوعدهم بالجهاد في الدنيا
و قيل هو استثنا من قوله فذكر اي فذكر الا من انقطع طمعك من ايمانه وتولى
فاستحق العذاب الاكبر وما بينهما اعتراض ويؤيد الاول اعني الانقطاع قراة
الا بفتح الهمزة على التنبيه قوله وقال جماعة في الا امراتك بالرفع انه مبتدا
والجملة بعده خبر قال بدر الدين بن مالك ويمكن ان يكون من هذا اي من المستثنى
المنقطع الاتي جملة قراة ابن كثير وابي عمرو الا امراتك انه مصيبها ما اصابهم
وبهذا التوجيه يكون الاستثنا في النصب والرفع من فاسر باهلك وهو اولى من
ان يستثنى المنصوب من اهلك والمرفوع من احد وقال والده في شواهد التوضيح
والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح حق المستثنى بالا من كلام تام موجب ان
ينصب مفردا كان او مكملا معناه بما بعده نحو قوله تعالى انا لمنجوهم اجمعين
الا امراتك قدرنا انها لمن الغابرين ولا يعرف اكثر المتاخرين من البصريين
في هذا الا النصب وقد اغفلوا وروده مرفوعا بالابتدا ثابت الخبر ومحذوفه فمن
الاول قول ابي قتادة احرموا كلهم الا ابو قتادة لم يحرم فالا بمعنى لكن وابو
قتادة مبتدا ولم يحرم خبره وقوله عليه السلام ما للشياطين من سلاح ابلغ
في الصالحين من النسا الا المتزوجون اولئك المطهرون المبرؤون من الخنا ومن
الثاني قوله عليه السلام ولا تدري نفس باي ارض تموت الا الله لكن الله يعلم
وقوله كل امتي معافا الا المجاهرون اي لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون
قوله وليس من ذلك ما مررت باحد الا زيد خير منه لان الجملة هنا حال من
احد باتفاق او صفة له عند الاخفش اعترض عليه بانه سياتي في اخر
هذا الباب ان الاخفش منع الفصل بالا بين الصفة والموصوف فكيف يقول
هنا بان الجملة صفة لاحد وفي الشرح ويمكن ان يجاب بان الضمير من قوله صفة
له ليس عايدا الى احد المذكور بعينه وانما هو عايد الى نظيره كما في قولك له
على درهم ونصفه اي ونصف درهم اخر فهذه الجملة التي هي زيد خير منه صفة
لاحد محذوفا وهو بدل من احد المذكور قبله فلم يفصل بالا بين الصفة
والموصوف وانما فصل بها بين البدل والمبدل منه وهو جايز عند الاخفش
وغيره لكن يلزم على هذا حذف الموصوف في السعة مع ان الصفة جملة وموصوفها
ليس بعضا من متقدم مجرور بمن او في قوله واجازهما هشام وثعلب اي اجازا
ما اجازه الفرا وهو ما اذا كان الفعل قلبيا ووجد المعلق عن العمل وما منعه
وهو ما اذا لم يكن الفعل كذلك وانما ذكر هذا مع انه يفهم من قوله اولا واجازهم

اي

اي كون الفاعل ونايبه جملة هشام وثعلب مطلقا ليبنى عليه قوله واحتجا قوله
وما راعني الا يسير بشرطة هذا صدر بيت عجزه وعهدي به قينا يسير
بكير والشرطة كالغرفة واحد الشرط كالغرف وهم طايفة من اعوان
الولاة ويقال للواحد ايضا شرطي كتركي وشرطي كجهني سموا بذلك لانهم
اعلموا انفسهم بعلامات يعرفون بها كذا في القاموس و القين الحداد والجمع
القيون و الكير كير الحداد وهو زق او جلد غليظ ذو حافات واما المبنى
من طين فهو الكور قوله وليسير ويصير على اضمار ان وفي الشرح احسن
من هذا التاويل في المصراع ان يقال ان فاعل راعني ضمير يعود الى ما يعود
اليه ضمير يسير وقوله يسير جملة في محل نصب على انها حال من فاعل راعني
والاستثنا مفرغ اعني ما راعني هو في حال من الاحوال الا في حال كونه يسير
انتهى و يمكن ان يخرج البيت ايضا على تقدير معلق اي الا يسير بشرطة
كما قالوا في الى وجدت ملاك الشيمة الادب ان التقدير ملاك الشيمة
حكم الجمل بعد النكرات قوله وانما اعيد ذكر الاهل هذا الكلام كله
ماخوذ من كلام ابن الحاجب في اماليه وعبارته انما اعاد الاهل بلفظ الظاهر
لاحد امرين احدهما ان استطعما صفة لقرية ولا بد من ضمير يعود من الصفة
للجملة اليها ولا يمكن عوده الا كذلك لانه لو قيل استطعماهم لكان الضمير
لغيرها ولو قيل استطعماها لكان على التجوز اذ القرية لا تستطعم فلما لم يكن
بد من ذكر الضمير العايد على القرية ولا يمكن ذكره وهو مضاف اليه الا بذكر
المضاف ولا يمكن للمضاف ذكره مضمرا لتعذر اضافة المضمر تعين ذكره ظاهرا
والثاني ان الاهل لو اضمر لكان مدلوله مدلول الاول ومعلوم ان مدلول الاول
جميع الاهل الا ترى انك لو قلت اتيت اهل قرية كذا انما تعني وصلت اليهم
بلا خصوصية لبعضهم دون بعض والاستطعام في العادة انما يكون لمن
يلي المنازل بهم منهم وهو بعضهم فوجب ان يقال استطعما اهلها ليلا يفهم
انهما استطعما جميع الاهل وليس كذلك وفي الشرح وعلى قوله لو قيل استطعماهم
لكان الضمير لغيرها مناقشة فانه يعني فيلزم عدم ارتباط الصفة بالموصوف
لخلوها من ضمير فللقايل ان يمنعه بنا على اعتبار الارتباط المعنوي وذلك لان
الضمير المنصوب ليس عايدا الى الاهل مطلقا بل الى الاهل المقيد باضافته الى
القرية المتقدمة الذكر فحصل الربط بهذا الاعتبار وعلى قوله ولو قيل
استطعماها لكان على التجوز مناقشة فللقايل ان يلتزمه ويكون مثل واسال
القرية والقران العزيز مشحون بالمجاز انتهى وا قول لم يعتبروا في ربط الصفة
بموصوفها الا الضمير لا الربط المعنوي ولا باسم غير الضمير قال الرضي
عند قول ابن الحاجب في كافيته وتوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير
يلزم الضمير في الصفة لتحصل الربط بين الموصوف وصفته وبين الموصول

وصلته فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول بمضمون الصفة والصلة فيحصل لهما بذلك بهذا الاتصاف تخصيص وتعريف ولو سلم صحة اعتبار الربط المعنوي في الصفة فلا نسلم صحة اعتباره في هذه الاية الا ترى انه لو قيل استطعما هم كانت هذه الجملة صفة لاهل والضمير رابطها لا صفة لقرية والرابط المعني اذ لا دليل على ذلك وقول ابن الحاجب ولو قيل استطعماها لكان على التجوز لعني وهو خلاف الاصل فيكون مرجوحا وان كان فصيحا واقعا في القران على الصحيح وفي البحر وقد تظهر لتكرير لفظ الاهل فايدة غير التوكيد هي انهما حين اتيا اهل القرية لم ياتيا جميع اهلها بل اتيا بعضهم فجي بلفظ الاهل للدلالة على تعميمهم بالاستطعام اذ لو قيل استطعماهم لكان الضمير عايدا الى الماتي اليهم قوله وايضا فلان الجواب في قصة الغلام قال لعني قال لو شيت لتخذت عليه اجرا والفا في فلان زايدة او جواب شرط مقدر قوله لا فقتله اي ليس الجواب في قصة الغلام فقتله لان الماضي المقرون بقد لا يكون جوابا هكذا نقل عن خط المصنف والظاهر ان يقال المقرون بالفا وفي الشرح فان قلت يقع في بعض نسخ المعني لان الماضي المقرون بالفا لا يكون جوابا كما وقع في امالي ابن الحاجب وهو ظاهر ويقع في بعضها لان الماضي المقرون بقد لا يكون جوابا فما وجهه قلت وجهه ان الاقتران بالفا يقتضي تقدير قد كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وان كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين وتقدير قد يوجب تحقيق المعنى فيما دخلت عليه من الفعل الماضي فلا يصلح اذن لان يكون جوابا للشرط المستقبل قوله ومثال النوع الثاني وهو الواقع حالا لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة ولا تمنن تستكثر لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى في الشرح قد ينتقض بمثل قولهم في نداء الباري جل وعلا يا حليما لا يعجل وياجوادا لا يبخل فان الجملة الواقعة بعد الاسم المنصوب في موضع نصب على الصفة له مع ان الموصوف معرفة محضة لانه منادى معين مقصود نص عليه ابن السيد في اجوبة المسايل انتهى واقول الجواب ان هذا من نداء الموصوف لا من وصف المنادى وفي كلام الرضي اشارة الى هذا الجواب عند الكلام على الشبيه بالمضاف وانه قد يكون منعوتا بجملة او ظرف حيث قال وكان القياس في الموصوف بالجملة والظرف ان يجوز ايضا يا حليما لا يعجل العرب لكنه كره وصف المعرفة بالمعرفة بعد النكرة فالوجه ان لا توصف الا النكرة على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات النكرة قبل النداء قوله وهو الظاهر لسلامته مما ياتي هو ما ضعف به كونه حالا قوله ومثال النوع الرابع وهو المحتمل لهما بعد المعرفه كمثل الحمار يحمل اسفارا في الشرح قد يتوهم ان تجويز المصنف الحالية من المضاف اليه

مع

مع ان المضاف كلمة مثل معارض لرده على ابي البقا تجويزه حالية مستهم الباسا والضرا من الموصول في قوله تعالى ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم الباسا الاية بان الحال لا تاتي من المضاف اليه في مثل هذا والمضاف في كل من الاثنين كلمة مثل وجوابه ان صلاحية المضاف للسقوط في اية الجمعة يسوغ الحالية اذ الحال حينيذ كانها عن غير مضاف اليه وعدم الصلاحية في اية البقرة يمنع من ذلك وقد مر الكلام في هذا كله في الجملة التفسيرية انتهى ولا يخفى ان قوله كانها عن غير مضاف اليه على ما رايناه في النسخ ليس بمستقيم ولعله سقط من الناسخ كلمة من والاصل اذ الحال حينيذ كانها من غير مضاف اليه قوله ولقد امر على اللييم يسبني هذا صدر بيت عجزه فمضيت ثمت قلت لا يعنيني وقد تقدم الكلام عليه في حرف البا الموحدة قوله وقد اشتمل الضابط المذكور على قيود يدرى بالضابط المذكور قوله فيما سبق هو ان يقال ان الجملة الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها ان كانت مرتبطة بنكرة الى اخره قوله لان الانشا لا يكون نعتا ولا حالا في الشرح اما كون الانشا لا يقع حالا فقد مر تعليله في اخر الكلام على الجملة المعترضة واما كونه لا يقع نعتا فقال الرضي وانما وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجي بالصفة والصلة ليعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز اذن الا ان تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية اما الانشايية نحو لعت وطلقت وانت حر ونحوه او الطلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض فلا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها قوله ويضعف من جهة المعنى ان يكون حالا وذلك لانه ليس الغرض ان القول حالة الانعام وان كان هو فيها ولان الحال قيد لعاملها وعاملها هو العامل في صاحبها هنا رجلان فيلزم ان يكون القول من الرجلين مقيدا بحالة انعام الله تعالى عليهما قوله ومنها قوله تعالى او جاوكم حصرت صدورهم جاوكم عطف على يصلون اعني صلة الذين وهو استثنا من ضمير النصب في قوله فخذوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم او عطف على موضع صفة قوم وهي بينكم وبينهم ميثاق والمعنى الا الكفار الذين يصلون الى قوم معاهدين او يصلون الى قوم جاوكم غير مقاتليكم ولا مقاتلين قومهم وكلا العطفين جوزه الزمخشري وابن عطية قال الزمخشري والوجه العطف على الصلة لقوله فان اعتزلوكم فلم يقاتلوكم الاية بعد قوله فخذوهم واقتلوهم فقرر ان كفهم عن القتال احد سببي استحقاقهم لترك التعرض لهم وترك الايقاع بهم قال ابن عطية وهذا ايضا حكم كانه

قبل ان يستحكم حكم الاسلام وكان المشرك اذا جا الى دار الاسلام مسالما
كارها القتال قومه مع المسلمين ولقتال المسلمين مع قومه لا سبيل عليه وهذه
تسخت ايضا بما في براة **قوله** ثم اختلفوا فقال جماعة منهم الاخفش هي حال
من فاعل جا على اضمار قد **في** الشرح نقل السبكي في شرحه للتلخيص عن شيخه
ابي حيان ان الاخفش والجمهور على ان الماضي الواقع حالا لا تقدر معه قد
بل يجوز ان يخلوا منها لفظا او تقديرا **قال** ابو حيان وهذا هو الصحيح وهو
مخالف لنقل المصنف عن الاخفش بل هو مخالف لما ذكره المصنف في قد من حرف
القاف حيث قال الثاني وجوب دخولها عند البصريين الا الاخفش على
الماضي الواقع حالا **قوله** ويؤيده قراة الحسن حصرة هي قراة قتادة ايضا
ويعقوب **قال** المهدوي وعن عاصم في رواية حفص وقرا الحسن ايضا
حصرات وقري حاصرات وقري حصرة بالرفع على انه خبر مقدم والجملة في
موضع الحال **قوله** لئلا يحتاج الى اضمار قد هذا ابنا على الجملة الماضوية الواقعة
حالا لا بد معها من قد ظاهرة او مقدرة **قوله** فقيل الموصوف منصوب محذوف
اي قوما **قال** ابو البقا وهذا المحذوف حال موطية **قوله** وقيل مخفوض
هذا الذي والذي بعده في كلام ابي البقا الا انه قال وما بينهما صفة ايضا
وجاوكم معترض فاراد بينهما جملة بينكم وبينهم ميثاق وقد اختصر المصنف ذلك
الى قوله وما بينهما اعتراض وليس على ما ينبغي لشموله جملة بينكم وبينهم ميثاق
وهي صفة لا اعتراض **قوله** ويؤيده انه قري باسقاط او في مصحف ابي
وقراته ميثاق جاوكم **قوله** وعلى ذلك اي على اسقاط او يكون جاوكم صفة
لقوم ويكون حصرت صفة ثانية اي ثانية عن جاوكم وان كانت ثالثة عن
بينكم وبينهم ميثاق **وفي** الكشاف ووجه هذه القراة ان يكون جاوكم بيانا
ليصلون او بدلا او استينافا او صفة بعد صفة لقوم **قال** ابو حيان وهذه
وجوه محتملة وفي بعضها ضعف وهو البيان والبدل لان البيان لا يكون
في الافعال ولان البدل لا يتاتى لكونه ليس اياه ولا بعضا ولا مشتملا **وفي**
حاشية التفتازاني وذلك اي كون جاوكم بيانا او بدلا ليصلون الا ان الانتها
الى المعاهدين والاتصال بهم حاصله الكف عن قتال المسلمين فصح ان يجعل
مجيهم الى المسلمين بهذه الصفة بيانا لاتصالهم بالمعاهدين او بدلا منه
كلا او بعضا او اشتمالا لا على ما قيل واما الاستيناف فعلى انه جواب كيف
وصلوا الى المعاهدين ومن اين علم ذلك **قوله** وفيه بعد لان الحصر من صفة
الجايين يعني لا من صفة المجي حتى يكون بدل اشتمال منه **وفي** الشرح هذا
لا ينفي الملابسة بينه وبين المجي فيمكن بدل الاشتمال لان مجي الجايين
ملابس لحصر صدورهم لغير الجزئية والكلية **واقول** ليس كل ملابس للشي بتبعه
لغير الجزئية والكلية يصح ان يكون بدل اشتمال فان بدل الاشتمال على ما
قال

على ما قال ابن جعفر وتبعه المحققون هو البدل الذي لا يكون عين المبدل منه
ولا دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل
منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجي هو مبينا وملخصا لما اجمل ولا معلوم
ان حصر صدورهم ليس بالنسبة الى مجيهم كذلك غايته انه صفة قايمة بهم
كما ان مجيهم كذلك فيكونان صفتين قايمتين بموصوف واحد **قوله** ورد بان
الدعا عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه سيذكر المصنف رحمه
الله تعالى في التاسع عشر من الجهة الاولى من الجهات التي يدخل الاعتراض
على المعرب من جهتها في الباب الخامس ان الراد هو الفارسي وانه يمكن الجواب
بان المراد الدعا عليهم بان يسلبوا اهلية القتال حتى لا يستطيعوا ان يقاتلوا
احدا البتة **وفي** التجريد الفارسي على المبرد في انه دعا عليهم بانا امرنا
ان نقول اللهم اوقع بين الكفار العداوة فيكون في قوله او يقاتلوا قومهم
نوع ما اقتضاه دعا المسلمين عليهم **قال** ابن عطية ويخرج قول المبرد على ان الدعا
عليهم بان لا يقاتلوا المسلمين تعجيز لهم والدعا عليهم بان لا يقاتلوا قومهم تحقير
لهم اي هم اقل واحقر ويستغني عنهم كما تقول اذا اردت هذا المعنى
لا جعل الله فلانا علي ولا معي بمعنى استغني عنه واستقل دونه **وقال**
غير ابن عطية او يكون سوال الامر بهم على ان قوله قومهم قد لعبر به عمن
ليسوا منهم بل عن معاديهم **وفي** الشرح وانما لا يتجه الدعا عليهم بضيق
قلوبهم عن مقاتلة قومهم لان قومهم كفار قتالهم مطلوب والدعا عليهم
بضيق صدورهم عن جهاد الكفار غير مناسب وهذا مبني على ان قوله
ان يقاتلوكم او يقاتلوا قومهم متعلق بحصرت اي حصرت صدورهم عن
قتالكم او قتالهم قومهم وهو غير متعين لجواز ان يكون القايل بان حصرت
صدورهم جملة دعائية لا يرى ذلك بل يجعل الجملة معترضة بين جاوكم
وبين ما هو من متعلقاته وذلك قوله ان يقاتلوكم او يقاتلوا قومهم اي
جاوكم كراهة الدخول في القتال مطلقا فلا يريدون قتالكم ولا قتال
قومهم معكم بل هم ممسكون لا لكم ولا عليكم فيتجه حينئذ الدعا عليهم
بذلك لانه لم يذكر للضيق متعلق بل دعي عليهم بحرج الصدور وضيقها **قوله**
ولا يكون خبرا لانهم لم يفعلوا كل شي **في** الشرح قد يورد على هذا الكلام انه
انما يستقيم ان لو لم يكن في الزبر صفة لكل شي اما اذا جعل صفة له استقام
لان المعنى حينئذ وكل شي مثبت في الزبر اي صحايف اعمالهم فعلوه ورد
اما لفظا فانه يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي وهو الخبر
واما معنى فلان المراد في هذه الاية ما اريد في قوله تعالى وكل صغير وكبير
مستطر ففعلوه صفة لكل شي وفي الزبر الخبر اي كلما فعلوا مثبت في صحايف
اعمالهم **قوله** ولا يكون جزا خبرا لما اشرنا اليه ولا ينقض الاول بقولهم

لولا انك مدهونا ولولا الثاني بقول الزبير ولولا بنوها حولها لخبطتها
يريد بما اشار اليه ما نبه عليه بقوله كما لا يذكر الخبر من الخبر لا يذكر بعد لولا
واراد بالاول عدم ذكر الحال بعد لولا لانه اول بالنسبة الى عدم ذكر الخبر
بعد لولا وبالثاني عدم ذكر الخبر بعد لولا وفي بعض النسخ ولا ينقض الثاني
بقولهم لولا انك مدهونا ولا الثالث بقول الزبير وعلى هذا فالمراد بالثاني
عدم ذكر الحال بعد لولا لانه ثان بالنسبة الى عدم تحمل الاستتار في الحال وبالثالث
عدم ذكر الخبر والاول منقول عن خط المصنف و تمام قول الزبير كخبطة
عصفور ولم اتلعثم وفي بعض نسخ المغني وبعض نسخ شرح الالفية لابن
الناظم لخطبتها بتقديم الطا المهملة على البا الموحدة وهو ليس بصواب قوله
لندورهما تعليل لقوله ولا ينقض وهو مبني على مذهب الاكثرين في الخبر بعد
لولا واجب الحذف و قد ذكر المصنف في اوايل خاتمة الحروف المذكورة في الباب
الخامس من هذا الباب ان هذا المذهب مردود قوله احدهما ما يمنع حالية
كانت متعينة لولا وجوده ويتعين حينئذ الاستيناف نحو زارني زيد
سانحا فسمه اول الشي له ذلك وفي الشرح قد يمنع تعين الحالية في هذين المثالين
على تقدير زوال المانع اذ احتمال الاستيناف فيهما على تقدير زوال المانع
ثابت واقول الدليل على تعيين الحالية لولا وجود هذا المانع ان المعنى على
تقييد الفعل المتقدم وسيبينه المصنف على نحو هذا في الثاني قوله انا
قول بعضهم في وقال اني ذاهب الى ربي سيهدين انه سيهدين حال كما تقول
ساذهب مهديا فسهو وجهه ما تقدم الا ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل
استقبال لاجتماع متنافيين بحسب الظاهر وهما الحال والاستقبال في محل
واحد وهذا مفقود فيما قاس عليه فان دليل الاستقبال فيه ليس في الحال
بل في عاملها قوله بمعنى زمن والناس يستشفعون لي هذا امير بيت عجز
نعم لي الى القراة شفيع قوله والثالث ما يمنعها معا نحو وحفظا من
كل شيطان مارد لا يسمعون وقد مضى البحث فيها ضمير يمنعهما وفيها عايد
الى الوصفية والحالية والذي مضى البحث فيه فيما هو اثر الكلام على الجملة
الاولى من الجمل التي لا محل لها من الاعراب وفي كثير من النسخ مضى البحث فيها
بضمير المفرد المونث وهو عايد على الاية قوله فان جملة يحتمي على حال
من الضمير في قايله ولا يجوز ان يكون صفة لها لان اسم الفاعل لا يوصف
قبل العمل وفي الشرح هذا ليس متعين لجواز ان يكون سودي محكيا بمحذوف
اي بقول سودي فلا يمتنع كون يحتمي على صفة لارتفاع المانع انتهى ولا
يخفى ان كلام المصنف انما هو على الظاهر وعدم الحذف ٥ الباب
الثالث من الكتاب قوله او ما يشير الى معناه اي معنى الفعل قوله
وقال الكوفيون الناصب امر معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدا قال

الرضي

الرضي لانه ان الخبر لما كان هو المبتدا في زيد قايم او كانه هو في نحو وازواجه
امهاتهم ارتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدا
فلا يقال في نحو زيد عندك ان زيدا هو عندك خالفه في الاعراب فيكون
فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر ولا
يحتاج عندهم الى تقدير شي يتعلق به الخبر اتى قوله مثال التعلق بالفعل
وشبهه قوله تعالى انعمت عليهم غير المغضوب عليهم قال التفتازاني
في حاشية الكشاف وما ذكر ابن جني من انه اسند النعمة اليه بطريق
الخطاب تقربا وانحرف عن ذلك الى الغيبة في ذكر الغضب تادبا كلام حسن
ومعنى الغيبة ترك الخطاب قوله واستعمل المبيض في مسوده الى
اخره الضمير المضاف اليه المسود عايد على الراس المذكور قبله في قوله
اما ترى راسي حاكى لونه طرة صبح تحت اذيال الدجى و الجزل ما غلظ من
الحطب ويبس و الغضا شجر قوله قوله تعالى وهو الذي في السما اله هذه
قراة الجمهور وقرا عمر وعبد الله وابي وعلي وبلال ابن ابي بردة وجابر
وابن زيد وعمر ابن عبد العزيز وهو الذي في السما الله وفي الارض الله قوله
واله خبر لهو محذوفا هو العايد على الموصول وحسن حذفه طول الصلة
بالعطف كما حسن حذفه في قولهم ما انا بالذي قايل لك شيا طولها بالمعمول
قوله ولا يحسن تقدير الظرف صلة فيه رد على ابي حيان حيث يجوز
ان تكون الصلة الجار والمجرور والمعنى انه فيهما بالوهيبة والربوبية اذ
يستحيل حمله على الاستقرار قوله والتقدير وفي الارض اله معطوفا
كذلك اي الظرف صلة واله بدل من الضمير المستتر فيه قوله لتضمنه
الابدال من ضمير العايد مرتين هذا علة لقوله ولا يحسن وقد ذكر المصنف
في الباب الاول في الكلام على اذ في مسلة يلزم اذا الاضافة انه لا يعرف تكرر
البدل الا في بدل الاضراب واعترض عليه ابن الصايغ بان تكرار البدل في غير
الاضراب معروف نحو لا تمرر بهم الا الفتى الا العلا فان الاول المختار فيه
الاتباع على البدل والثاني بدل واجبنا ان مراده انه لا يعرف تكرار البدل
والمبدل منه واحد والمثال المعترض به المبدل منه متعدد فان الفتى
بدل من الضمير والعلا بدل من الفتى كما ذكر المصنف في توضيحه قوله
وفيه بعد حتى قيل بامتناعه الضمير المجرور بفي وبامتناع عايد على الابدال
من ضمير العايد قوله ولان الحمل على الوجه البعيد ينبغي ان يكون سببه
التخلص به من محذور فاما ان يكون هو موقعا فيما يحوج الى تاويلين فلا يقع
في بعض النسخ لان الحمل بدون واو والصواب ما في اكثرها وهو الموجود
بخط المصنف ولان الحمل بالواو عطفا على لتضمنه الابدال واحد التاويلين
نفس الابدال من الضمير المستتر في الظرف الاول والتاويل الاخر نفس الابدال

من الضمير المستتر في الظرف الثاني وفي الشرح قد يكون مراده بالتاويلين
اللذين يحوج اليهما هذا التقدير ان المبدل منه في حكم المطروح فتصير الصلة
خالية من عايد فيقال هو وان طرح تقديرا موجود حسا فلا انفرانية طرحه
مع وجوده لفظا فلعل هذا هو التاويل الذي اراده ولا شك انه يحتاج في
الجملة الاخرى وهي قوله وفي الارض الى مثل ذلك في التاويلان واقول
التاويل هو حمل الكلام على خلاف ظاهره لا الاعتراض عليه وجوابه والعان
فيما فيه اعتراض وجوابه ان يقال وفيه بحث فالوجه ما ذكرناه قوله
ولا يجوز على هذا الوجه ان يكون وفي الارض اله مبتدا وخبرا لئلا يلزم
فساد المعنى ان استونف وخلو الصلة من عايد ان عطف في الشرح مراده
بالوجه الذي اشار اليه بتقدير الظرف صلة واله بدل من الضمير المستتر
فيه وهذا مشكل لان فساد المعنى بتقدير الاستيناف لا خصوصية له
بهذا الوجه الذي فرع عليه اذ لو جعل اله خبر مبتدا محذوف وفي السما يتعلق
به اي وهو الذي هو اله في السما وجعل وفي الارض اله استينافا لفسد
المعنى ايضا واقول لا اشكال لانه لم يفرع على هذا الوجه فساد المعنى
بتقدير الاستيناف فقط بل فساد المعنى الاستيناف وخلو الصلة من عايد
ان عطف وهذا المجموع له خصوصية بهذا الوجه الذي فرع عليه دون غيره
قوله وان لسانى شهدة الى اخره في الصحاح والشهد والشهد العسل
في شمعها والشهدة اخص منها والجمع شهاد والعلقم شجر مر ويقال للحنظل
ولكل شى اشتدت مرارته علقم ولسانى بدر واوهو وبا هي لغة فهدان بسكون
الميم وبالدال المهملة قوله بما فيه رايحته اي رايحة الفعل قوله انا ابو
المنهال بعض الاحيان هذا من مشطور السريع الموقوف قوله انا ابن
ابن ماوية اذ جد النقر هذا من مشطور الرجز وفي الصحاح وقد نقرت
بالفرس نقرا وهو صويت تزعجه به وذلك ان تلصق لسانك بحنكك
ثم تفتح وقول الشاعر انا ابن ماوية اذ جد النقر اراد النقر بالخيل فلما
وقف نقل حركة الرا الى القاف اذا كان ساكنا ليعلم السامع انها حركة الحرف
في الوصل كما تقول هذا بكر ومررت ببكر ولا يكون ذلك في النصب انتهى
قوله فتعلق لعض وان بالاسمين العلمين لا لتاولهما باسم يشبه الفعل بل
لما فيهما من معنى قولك الشجاع او الجواد في الشرح ولو قيل ان التعلق باعتبار
تاولهما باسم يشبه الفعل لم يلزم محذور اصلا واقول علميتهما هي المرادة
منهما وهي تمنع من تاولهما باسم يشبه الفعل لان تاولهما به يخرجهما عن العلمية
قوله حتى شاها كليل موهنا عمل هذا صدر بيت عجزه باتت طرابا وبات
الليل لم ينم وهو في وصف برق وشاها بشين معجمة مهملة فالف بمعنى
سبقها والضمير للسحاب والكليل الذي حصل له كلال اي اعيا والموهن

بفتح

بفتح الميم وكسر الهاء نحو نصف الليل وكذا الوهن والعمل بكسر الميم المطبوع
على العمل قوله فان في الاول حمل الكلام على المجاز في الشرح المجاز لازم
سوا جعل كليل بمعنى مكل للوقت او جعل من كل مسندا الى البرق اذ الكلال
الذي هو التعب لا يتصف به البرق حقيقة واقول الذي في كل منهما
مجاز عقلي لان كلا من نسبة الكلال والاكلال الى البرق مجاز وهو ليس
بمراد المصنف وانما مراده المجاز اللغوي ولا شك انه في الاول دون الثاني
لان الاول فيه اطلاق كليل الذي هو حقيقة في اسم فاعل الثلاثي المجرد على اسم
فاعل الثلاثي المزيد الهمزة وهو مجاز في اللفظ قوله ولعم من هو في سره واعلانه
هذا عجز بيت صدره ولعم مركا من ضاقت مذاهبه وقد تقدم في من قوله
وقد اجيز في قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض تعلقه باسم الله اصل
هذا القول للزجاج الا انه قال متعلق بما تضمنه اسم الله تعالى من المعاني قال
ابن عطية وهذا عندي افضل الاقوال واكثرها احرازا لفصاحة اللفظ لانه
اراد ان يدل على قدرته واحاطته واستيلايه ونحو هذه الصفات فجمع ذلك
كله في قوله وهو الله اي الذي له هذه الصفات كلها في السموات وفي الارض
قال ابو حيان وهذا صحيح من حيث المعنى لكن صناعة النحو لا تساعد عليه لان
تلك المعاني جميعها لا تعمل في لفظ السموات اذ لو صرح بها جميعها لم تعمل فيه
بل العمل فيه من حيث اللفظ لواحد منها وان كان من حيث المعنى لجميعها والا
ان تعمل في المجرور بما تضمنه لفظ الله من معنى الالوهية وان كان علما وقد
قال الزمخشري نحوا من هذا حيث قال في السموات متعلقة بمعنى اسم الله
كانه قيل هو المعبود فيها ومنه قوله تعالى وهو الذي في السما اله وفي الارض
اله او هو المعروف بالالهية او المتوحد بالالهية فيها او هو الذي يقال له الله
فيها وقال التفتازاني لا خلاف انه لا يجوز تعلقه بلفظ الله لكونه اسما لا صفة
وكذا في قوله في السما اله وفي الارض اله لان الها اسم وان كان بمعنى المعبود
كالكتاب بمعنى المكتوب بل هو متعلق بالمعنى الوصفي الذي ضمنه اسم الله
وذلك المعنى يجوز ان يكون ماخوذا من اصل اشتقاق الاسم اعني العبودية
او ما اشتهر به الاسم من الالوهية وصفات الكمال ودل عليه هو الله مثل
انا ابو النجم اي المعروف بذلك او ما يدل عليه التركيب الحصري من التوحيد
والتفرد بالالهية او ما تقرر عند الكل من نحو لفظ هذا الاسم عليه خاصة
ومعنى كونه فيهما انه عالم بما فيهما على التشبيه والتمثيل شبهت حالة
علمه بها بحالة كونه فيها لان العالم اذا كان في مكان كان عالما به وبما فيه
بحيث لا يخفى عليه شى ويجوز ان تكون كناية فيمن لم يشترط جواز المعنى
الاصلي ولا تستقيم الكلام بدون هذا المجاز او الكناية وكذا قوله تعالى
وهو معكم اينما كنتم قوله على معنى وهو المعبود او وهو المسمى بهذا الاسم

لايخفى ان كون العلم على معنى المعبود او المسمى لا يقتضي تاوله به كما ان كون لهذا
ماوية وابي المنهال على معنى الشجاع او الجواد لم يقتضي تاولهما به لان كون الاسم
على معنى اسم قد يكون مع تاوله به وقد لا يكون قوله واجيز تعلقه بيعلم الجار
كذلك هو ابو علي الفارسي فانه قال هو ضمير الشان والله مبتدا خبره يعلم والجملة
مفسرة لضمير الشان قال ابو حيان وانما فر الى هذا ولم يقل بمثل الجمهور وان
ضمير هو عائد على ما عادت عليه الضماير قبله وهو الله لانه اذا لم يكن ضمير الشان
كان عائدا على الله تعالى فيصير التقدير فالله الله فيكون مبتدا وخبرا من اسمين
متحدين لفظا ومعنى لا نسبة بينهما اسنادية وذلك لا يجوز قوله وبخبر
محذوف قال الزمخشري ويجوز ان يكون الله في السموات خبرا بعد خبر على
معنى انه الله وانه في السموات والارض بمعنى انه عالم بما فيهما لا يخفى عليه منه
شي كان ذاته فيهما قوله ورد الثاني هو تعلقه بسركم وجهركم وسماه ثانيا
لانه ثاني قوله واجيز تعلقه بيعلم قوله وليس بشي لان المصدر هنا ليس
مؤولا بحرف مصدري وصلته في الشرح لا نسلم ذلك ولم لا يجوز ان يكون
مقدرا بما يسرون وما يجهرون واقول ليس السر بمصدر قال في الصحاح السر
الذي يكتم والجمع الاسرار والسريرة مثله والجمع السراير واذا لم يكن السر
مصدرا لا يقدر بحرف مصدري وصلته واما الجهر فهو مصدر الا انه هنا
اريد به ما يقابل السر وهو الذي لا يكتم لا معناه المصدري فلا يكون هنا مقدرا بحرف
مصدري وصلته ثم لا يخفى ان المراد هنا بصلة الحرف المصدري فعل ذلك
المصدر المقدر وحينئذ فقول الشارح مقدرا بما يسرون ليس على ما ينبغي
لان يسر فعل الاسرار لا السر قوله هل يتعلقان بالفعل الناقص قال
الرضي وانما سميت ناقصة لانها لا تتم بالمرفوع بها كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب
بخلاف الافعال التامة فانها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب وما قال بعضهم من
انها سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشي لان كان في نحو
كان زيد قائما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون
المخصوص وهو كون القيام اي حصوله فجي بلفظ دال على حصول ما ثم عين
بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت حصل شي ثم قلت حصل القيام فالفايدة في
ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفايدة في ضمير الشان قبل تعيين
الشان مع فايدة اخرى وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلنا
قام زيد لم تحصل هاتان الفايدتان معا فكان يدل على حصول حدث مطلق
تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده
في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اي الكون وضعية ودلالة الخبر
على الزمان المطلق عقلية واما ساير الافعال الناقصة خصوصا الدال على
الانتقال واصبح الدال على الكون في الصبح ومادام الدال على معنى الكون الدايم

وما

وما زال الدال على الاستمرار وليس الدال على الانتفا فدلالتها على حدث
لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قاله
قوله والصحيح انها كلها دالة عليه الا ليس في شرح التسهيل ويبطل القول
بانها لا تدل على الحدث اوجه احدها انه قد صرح بمصدرها معملا اعمالها
في قوله "ببذل وحلم ساد في قومه الفتى" وكونك اياه عليك يسير واعترض توهم
بانه يحتمل ان يكون التقدير وكونك تفعله فلما حذف الفعل انفصل الضمير
الثاني ان الافعال تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معا اذ الدال على
الحدث وحده مصدر وعلى الزمان وحده اسم زمان وللخصم ان يمنع هذا
الاستلزام في مطلق الفعل ويقول انما هو في الفعل التام فقط الثالث ان
الاصل في كل فعل الدلالة على المعنيين فلا يقبل اخراجها عن الاصل الا
بدليل الرابع انها لو كانت دلالتها مخصوصة لجاز ان ينعقد جملة تامة
من بعضها ومن اسم معنى كما ينعقد منه ومن اسم زمان الخامس ان الافعال
لا تمتاز الا بالحدث فان تساوت بالزمان فاذا زال ما به الافتراق بقي
ما به التساوي فلا فرق بين كان زيد غنيا وبين صار زيد غنيا والفرق
حاصل فبطل ما اوجب خلافه السادس ان من جملتها انفك ولا بد معها من
ناف فلو كانت لا تدل على الحدث لزم ان يكون معنى ما انفك زيد غنيا ما زيد
غنيا في وقت من الاوقات الماضية وذلك نقيض المراد السابع وقوع دام
صلة لما المصدرية الثامن ان دلالة الفعل على الحدث اقوى فكانت اولى
بالبقا التاسع مجي اسم الفاعل منها واسم الفاعل لا دلالة فيه على الزمان
بل دال على الحدث وما هو قايم به او صادر عنه العاشر انها لو كانت مجردة
من الحدث لم يبن منها امر كقوله تعالى كونوا قوامين بالقسط قوله ولا اوحينا
لفساد المعنى اذ التقدير حينئذ ان اوحينا للناس ان انذر الناس والقايل
ان يقول لا نسلم فساد المعنى حينئذ اذ كان الى رجل بدلا من الناس وقد
كانوا يعجبون ايضا من كون الرسول بشرا ذكره في اعراب ابي البقا وقيل عجب
هنا بمعنى معجب والمصدر اذا وقع موقع اسم مفعول او فاعل جاز ان يتقدم
معموله عليه كاسم المفعول انتهى ويويد تعلقه بعجبا ما روي عن ابن جريج
انه قال عجبت قريش ان بعث رجل منهم فنزلت هذه الاية قوله وقد مضى
عن قريب ان المصدر الذي ليس في التقدير بحرف موصول وصلته لا يمتنع
التقديم عليه هذا اعتراض على قوله لا يتعلق بعجبا لانه مصدر مؤخر
وقوله حرف موصول منصوب على انه خبر ليس وصلته منصوب بالعطف
عليه ويقع في بعض النسخ ليس في تقدير حرف موصول بدون ال وباضافة
تقدير الى حرف واشار بقوله عن قريب الى ما ذكره قبيل هذا في الرد على
من منع تعلق الظرف من وهو الله في السموات وفي الارض بسركم وجهركم قوله

ويجوز ايضا ان تكون متعلقة بمحذوف هو حال من عجبا على حد قوله لمية موحشا
طلل اذ يجوز ان يكون للناس في الاصل صفة لعجبا فلما قدم عليه انتصب على
الحال كما ان موحشا في الاصل صفة لطلل فلما قدم عليه انتصب على الحال
قوله هل يتعلقان بالفعل الحاصر هذا الفصل بكماله ساقط في بعض النسخ
قوله وكيف ارهب امرا الى اخره ارهب اخاف واراع اخوف هل يتعلقان
باحرف المعاني قوله وما سعاد الى اخره في القاموس الغداة البكرة او ما بين
صلاة الفجر وطلوع الشمس والبين هنا الفراق وظبي اغن اذا كان يخرج صوته
من خياشيمه وغضيض الطرف فاتر العين وفي الصحاح والطرف العين
ولا يجمع لانه في الاصل مصدر يكون واحدا ويكون جماعة قال الله تعالى
لا يرتد اليهم طرفهم قوله ومثله في التعليق بحرف النفي ما اكرمت المسيء لتاديبه
وما اهنت المحسن لمكافاته اذ لو علق هنا بالفعل تسفه المعنى المراد وذلك
ان المراد ليس نفي الاكرام المخصوص بالتاديب ولا الاهانة المخصوصة بالمكافاة
بل المراد نفي مطلق الاكرام ومطلق الاهانة وهو غير لازم من التعلق بالفعل
لان النفي ان تسلط على القيد وحده بقي اصل الفعل مثبتا وان تسلط على
الفعل مع قيده فلا يلزم من نفي المقيد نفي المطلق قوله فينبغي على قولهم ان تقدر
ان التعلق بفعل دل عليه النافي اي انتفى ذلك بنعمة ربك في المنتخب ان المعنى
انتفى عنك الجنون بنعمة ربك وهو ظاهر في ان الباء متعلقة بفعل دل عليه النافي
وفي البحر ويظهر لي ان بنعمة ربك قسم اعترض به بين المحكوم عليه والحكم
على سبيل التوكيد والمبالغة في انتفاء الوصف الذميم عنه عليه السلام
وقال ابن عطية بنعمة ربك اعتراض كما يقول الانسان انت بحمد الله
فاضل وقال الزمخشري متعلق بمجنون منفيا كما يتعلق بعاقل مثبتا
في قولك انت بنعمة الله عاقل مستويا في ذلك الاثبات والنفي استواءهما
في قولك ضرب زيد عمرا وما ضرب زيد عمرا تعمل الفعل مثبتا ومنفيا اعمالا
واحدا ومحله النصب على الحال كانه قيل ما انت بمجنون منعما عليك بذلك
ولم يمنع الباء ان يعمل مجنون فيما قبله لانها زائدة لتاكيد النفي والمعنى
استبعاد ما كان تنسبه اليه كفار مكة عداوة وحسدا وانه من انعام الله
عليه بحصافة العقل والشهامة التي تقتضيها للنبوة التاهل بمنزلة
انتهى والحصافة بمهملتين وفا بعد الالف الاحكام قال ابو حيان وما
ذهب اليه من ان بنعمة ربك متعلق بمجنون وانه في موضع الحال يحتاج
الى تامل وذلك انه اذا تسلط النفي على محكوم به له معمول ففي ذلك طريقان
احداهما ان النفي يتسلط على ذلك المعمول فقط والاخرى انه يتسلط على المحكوم
به فينتفي معموله لانتفائه بيان ذلك تقول ما زيد بقايم مسرعا فالمتبادر
الى الذهن انه اسراعه منتف دون قيامه فيكون قد قام غير مسرع

والوجه

والوجه الاخر انه انتفى قيامه فانتفى اسراعه اي لا قيام فلا اسراع
وهذا الذي قررناه لا يتاتى معه قول الزمخشري بوجه بل يؤدي الى
ما لا يجوز ان ينطق به في حق المعصوم صلى الله عليه وسلم وقال السفاقسي
والجواب ان المتبادر للذهن في نحو ما زيد بقايم ضاحكا نفي القيام في هذه
الحالة ولا يلزم منه نفي تلك الحالة في غير القيام الا ان يكون المحكوم به لازما
لتلك الحالة فيلزم من نفيها نفيه والثاني نفي المحكوم به فينتفي معموله بانتفايه
غير مسلم الا حيث الملازمة كما ذكرنا والجنون هنا غير لازم لحالة النعمة ومثله بما
زيد بقايم مسرعا غير مطابق لان القيام لازم للاسراع فلهذا لزم من نفيه نفي الاسراع
غاية ما يقال لا يلزم من نفي الجنون في حالة النعمة نفيها في غيرها بل المفهوم يقتضي
ثبوته في غيره قلنا حالة النعمة لازمة له صلى الله عليه وسلم ابدا فيلزم نفي الجنون
مطلقا قوله وذلك على ان الاصل وما سعاد الا ظبي اغن على التشبيه المعكوس
للمبالغة لئلا يكون الظرف متقدما في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه في
الشرح لا نسلم لزوم ذلك لجواز ان يكون التقدير وما حال سعاد غداة البين الا
حال ظبي اغن والتشبيه على بابه ووجه الشبه هو النفور والظرف متعلق
بالحال المحذوفة كما في قوله تعالى واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت فقد جعل
كثير من المعربين الظرف فيه متعلقا بمحذوف اي واذكر حال مريم او قصتها اذ
انتبذت وذكر بعضهم ان نحو القصة والحديث يجوز اعمالها في الظرف خاصة
وان لم يرد بهما معنى مصدري كقوله تعالى وهل اتاك نبؤا الخصم اذ تسوروا
المحراب وهل اتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه والسر في جواز
الاعمال تضمن معانيها الحصول والكون وقد الم المصنف ببعض هذا في اخر الفصل
الذي عقد لخروج اذا عن الظرفية واقول ليس المراد تشبيه حال سعاد بحال
الظبي وانما المراد تشبيه نفس سعاد بنفس الظبي في النفور والبعض الذي
عنه هو السيد ذكر ذلك في حاشية المطول شرح الشرح على انه لو سلم
لزوم تقدم الظرف على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه لم يضر ذلك لجريانه اذ الظرف
يجوز ان يتقدم على عامله المعنوي نعم اذا اريد خصوصية الحاصر هنا من حيث
هو واقع بعد الا وقد علم انها مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها استقام ولقا
الاعتراض المتقدم انتهى وقوله على التشبيه المعكوس بدل من قوله على ان الاصل
ولم يرد بالتقديم تقدم اللفظ لان تقدم الظرف في هذا الوجه على عامله
ملفوظ به لا مقدر قوله ابن عمرون هو بفتح العين المهملة وسكون الميم وضم
الرا والمشهور فيه الصرف والقياس منعه للعلمية وشبه العجمة قوله كان
قلوب الطير الى اخره تقدم الكلام عليه في الجملة المعترضة قوله مع ان الحال
شبيهة بالمفعول به لعيي من جهة انها فضلة ومن جهة ان الفعل يتسلط
على نصبها من غير توسط حرف ملفوظ او مقدر قوله وايا كان فالحجة قايمة

نفيه

صل

بعد وفي الشرح لا يلزم من عمل حرف التشبيه في التمييز عمله في الظرف لان التمييز
معمول ضعيف يسوغ ان يعمل فيه حتى الجامد المحض من غير تاويل كعشرين درهما
قوله لنغير انا الى اخره العالة الفقراء جمع عايل وكذلك الصعاليك جمع صعلوك
كعصفور وهو الفقير قوله ليلا يتقدم الحال على عاملها المعنوي الذي في بيت
كعب بن زهير ظرف لا حال ولكن لما كان بين الحال والظرف مناسبة اطلق اسم الحال
على الظرف قوله قلت سوغه الذي سوغ تقديم بسرا في هذا بسرا اطيب منه رطبا
وان كان معمول اسم التفضيل لا يتقدم عليه في نحو هو اكفاهم ناصرا وهو خشية
اختلاط المعنى قال الرضي ولا ارى باسا ان يقال زيد احسن قايما منه قاعدا
كما تقول ضرب زيد قايما عمرا قاعدا لعدم الالتباس وقال المصنف في حواشي
التسهيل وانما اغتفر نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا فرقا بين المفضل والمفضل
عليه اذ لو اخرا التبسا فان قيل اجعل احدهما تاليا لافعل قلنا يؤدي الى فصل
افعل عن من ومجرورها وهما كالموصول والصلة فان قيل قد فصل بالظرف
والمجرور والتمييز قلنا فصل جائز وهذا يكون فصلا واجبا لازما في نوع هذا
التركيب فلم يحتمل قوله وقد خطي في ذلك وقيل انه كلام لا معنى له وليس
كذلك بل هو متجه على تخريجه وهو ان يكون صعاليك معمول عالة في الشرح
فيه نظر من وجهين الاول ان كلا من المحملين الذين حمل الكلام عليهما يا باه قول
الحريري نحن وانتم لعطف احد الضميرين على الاخر لا سيما على قوله في الوجه
الثاني اذ انتم توكيد لضمير لقولكم المحذوف وهو ضمير المفعول لقولكم يعني ونحن توكيد
لضمير عالة فكيف تعطف توكيد المفعول على توكيد الفاعل وبطلان هذا معلوم
واقول هذا هو وجه البعد الذي اعترف به المصنف في توجيهه الثاني
من وجهي النظر ان دعواه امتناع جعل انتم توكيدا لضمير صعاليك من اجل
تخالفهما بالحضور والغيبة غير مسلمة لان ذلك الحال على تقديره هو ضمير المخاطبين
المحذوف من لقولكم فيكون الضمير الذي يتحمله الوصف الواقع حالا فيه ضمير خطاب
قطعا كما في قولك قمت انت ضاحكا والضمير الذي يتحمله ضاحكا في هذا التركيب
ضمير خطاب بلا شك واقول اذا كان صعاليك معمولا لعالة يكون في المعنى
صفة لمحذوف اي اناسا صعاليك فيكون الضمير الذي فيه غيبة وكذلك اذا
كان حالا من معمول لقولكم اذ المعنى في حال كونكم اناسا صعاليك الا انه في
الكلام ضمير مخاطبين على هذا الوجه وهو معمول لقولكم فيكون انتم توكيدا له
وعلى الوجه الاول الصعاليك مخاطبون فيحتمل كونه راعى المعنى واكد الضمير
الذي فيه بانتم فان قيل فلم لم يحمل المصنف على الوجه الاول انتم خبر مبتدا
محذوف اي صعاليك هم انتم اجيب بان عطف الحريري انتم على نحن الذي هو
توكيد يا باه ويقتضي انه توكيد ذكرنا لا يتعلق من حروف الجر قوله بالعامل
المقوي هو بضم الميم وفتح القاف وتشديد الواو المفتوحة قوله لعل ابي المغوار

منك

منك قريب • تقدم الكلام عليه في لعل قوله جرثوابها منبهمة هو بميم مفتوحة
فنون ساكنة فبا موحدة مفتوحة بمعنى التنبيه او بميم مضمومة فنون
مفتوحة فموحدة مشددة اسم فاعل من نبه قوله انما ثبت في الكلام الفصيح
في ثبت عابد على النيابة لاكتسابها التذكير من المضاف اليه او لانها بمعنى
الاتقاء وهو مذكر قوله اذ لا يجاوزنا الاك ديار وهذا عجز بيت صدره • وما
نبالي اذا ما كنت جارتنا قوله تحت لغرس الودي الى اخره الغرس مصدر
مصدر غرست الشجر اغرسه غرسا وفي الصحاح والودي على فعيل الفسيل
واحده ودية والفسيل بفا مفتوحة فسين مكسورة مهملة فمثناة تحتية صغار
النخل وفيه قال الاصمعي السدفة والسدفة في لغة اهل نجد الظلمة وفي لغة تميم
الضوء وهو من الاضداد وكذلك السدف بالتحريك وقال ابو عبيد وبعضهم
يجعل السدفة اختلاط الضوء والظلمة معا كوقت ما بين طلوع الفجر الى الاسفار
واسدف اذا اظلم والسدف الليل قال الشاعر • تزور العدو على ناية • بارعن كالسدف
المظلم • والسدف ايضا الصبح واقباله ذكره الفرا والشد لسعد القرقرة تحت
لغرس الودي اعلمنا منا بركض الجياد في السدف • انتهى وفي الشرح شاهدت
في كراسة بخط المصنف ضبط السدف بضم السين وفتح الدال قوله من تخليط
الاعراب هو بفتح الهمزة وسكون المهملة قوله وذلك عكس معنى التعدية الذي
هو ايصال معنى الفعل الى الاسم تقدم في خلال الجواب عن هذا بان تعدية الحرف
ايصال معنى الفعل الى الاسم المجرور به على الوجه الذي يقتضيه ذلك الحرف وان
المصنف صرح بذلك في على الاستدراكية بصورة الخلاف اذا حرف تقتضي
ايصال معنى الفعل لمجرورها على جهة الثبوت كما في ما قام القوم خلا زيدا
او على جهة النفي كما في قام القوم خلا زيدا احكمهما بعد المعارف والنكرات
قوله فيهما صفتان في نحو رايت طايرا فوق غصن او على غصن لانهما بعد
نكرة محضة لقايل ان يقول لا يلزم من كونهما بعد نكرة محضة ان يكونا صفتين لها
فقد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى فاتوا بسورة من مثله انه يجوز في من
مثله ان يكون صفة لسورة وان يتعلق بفاتوا وعبارته نصها من مثله متعلق
بسورة صفة لها اي بسورة كاينة من مثله والضمير لما نزلنا او لعبدنا ويجوز
ان يتعلق بقوله فاتوا والضمير للعبد انتهى ثم انه قد وقع نزاع بين الشيخ
مجد الدين احمد بن الحسن الجاربردي شارح تصريف ابن الحاجب وبين القاضي
عضد الدين عبد الرحمن الشيرازي في تخصيص صاحب الكشاف الوجه الاول
بكون الضمير لما نزلنا واستفتى القاضي عضد الدين اهل عصره في ذلك وانتصر
للجاربردي ولده ابراهيم في رسالة سماها الصارم في قطع العضد الظالم وصورته
يا ادلا الهدى • ومصابيح الدجى حياكم الله وبياكم • والهمنا الحق بتحقيقه واياكم •
ليا لكم فيما هو من توادكم مقتبس • ولضو نادكم للهدي ملتمس • ممتحن بالمقصور لا

لا ممتحن ذو غرور ٭ يمشي بإطلاق لسانه ٭ وأرق جنانه ٭ الأمثل لسكانه ٭ وادي
الجنة ٭ هنيا لكم في الجنان الخلود ٭ أفيضوا علينا من الماء فيضا ٭ فإنا عطاش وأنتم
ورود ٭ قد استبهم علينا قول صاحب الكشاف ٭ أفيضت عليه سجال الألطاف ٭
من مثله ٭ متعلق بسورة صفة لها أي بسورة كائنة من مثله والضمير لما نزلنا أو لعبدنا
ويجوز أن يتعلق بقوله فأتوا والضمير للعبد حيث جوز في الوجه الأول كونه
لما نزلنا تصريحا وحظره في الوجه الثاني تلويحا فليت شعري ما الفرق بين فأتوا
بسورة كائنة من مثل ما نزلنا على عبدنا ٭ وفأتوا من مثل ما نزلنا على عبدنا بسورة ٭
وهل ثمة حكمة خفية أو نكتة معنوية أو هو تحكم بحت بل هذا مستبعد من
مثله ٭ فإن رأيتم كشف الريبة وإماطة الشبهة والإنعام بالجواب أثبتم أجزل
الأجر والثواب وقد أجاب التفتازاني في حاشيته عن هذا وتعرض لما
أجاب به غيره فقال والجواب أن هذا أمر تجيز باعتبار المأتي به والذوق شاهد
بأن تعلق من مثله بالإتيان يقتضي وجود المثل ورجوع العجز إلى أن يؤتى منه بشيء
ومثل النبي عليه السلام في البشرية والعربية موجود بخلاف مثل القرآن في
البلاغة والفصاحة وأما إذا كان صفة للسورة فالمعجوز عنه هو الإتيان
بالسورة الموصوفة ولا يقتضي وجود المثل بل ربما يقتضي انتفاءه حيث تعلق
به أمر التعجيز وحاصله أن قولنا ايت من مثل الحماسة ببيت يقتضي وجود
المثل بخلاف قولنا ايت ببيت من مثل الحماسة وقد يجاب بوجوه أخر الأول
أنه إذا تعلق بفأتوا فمن للابتداء قطعا إذ لا مبهم يبين ولا سبيل إلى البعضية
لأنه لا معنى لإتيان البعض ولا مجال لتقدير الباء مع من كيف وقد ذكر المأتي
به صريحا وهو السورة وإذا كانت من للابتداء تعين كون الضمير للعبد لأنه
المبدأ للإتيان لا مثل القرآن وفيه نظر لأن المبدأ الذي يقتضيه من الابتداء
ليس هو الفاعل حتى ينحصر فيه والإتيان في الكلام في المتكلم على أنك إذا تأملت
فالمتكلم ليس مبدأ للإتيان بالكلام منه بل الكلام نفسه بل معناه أن يتصل
به الأمر الذي اعتبر له امتداد حقيقة أو توهما كالبصرة للخروج والقرآن
للإتيان بسورة منه وبهذا يندفع ما يقال إن المعتبر من المبدأ هو الفاعل
أو المادي أو الغائي أو جهة يتلبس بها ولا يصح شيء من ذلك فيما نحن فيه على
أن كون مثل القرآن مبدأ ماديا للإتيان بالسورة ليس أبعد من كون مثل العبد
مبدأ فاعليا له الثاني أنه إذا كان الضمير لما نزلنا ومن صلة فأتوا كان المعنى
فأتوا من منزل مثله بسورة فكان مماثلة ذلك المنزل بهذا المنزل هو المطلوب
لا مماثلة سورة واحدة منه لسورة من هذا وظاهر أن المقصود خلافه كما
نطقت به الآي الأخر وفيه نظر لأن إضافة المثل إلى المنزل لا تقتضي أن
يعتبر موصوفه منزلا ألا ترى أنه إذا جعل صفة سورة لم يكن المعنى بسورة
من منزل مثل القرآن بل من كلام وكيف يتوهم ذلك والمقصود تعجيزهم عن أن

يأتوا

يأتوا من عند أنفسهم بكلام مثل القرآن ولو سلم فما ادعاه من لزوم خلاف المقصود
غير بين ولا مبين الثالث أيضا إذا كانت صلة فأتوا كان المعنى فأتوا من
عند المثل كما يقال ائتوا من زيد بكتاب أي من عنده ولا يصح ائتوا من عند مثل
القرآن بخلاف مثل العبد وهذا أيضا بين الفساد انتهى قوله في نحو يعجبني
الزهر في أكمامه والثمر على أغصانه في الصحاح الكم والكمامة وعاء الطلع
وغطاء النور والجمع كمام وأكمة وأكمام والثمر بالمثلثة وفتح الميم قوله وفي
نحو هذا ثمر يانع على أغصانه الثمر هنا أيضا بالمثلثة وفتح الميم واليانع النضيج
يقال ينع الثمر ينع ويينع ينعا وينعا وينوعا أي أدرك ونضج وأينع مثله
وقرئ وينعه وينعه وهو مثل النضج والنضج حكم المرفوع بعدها قوله
أحدها أن الأرجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو المجرور ويجوز كونه فاعلا
في الشرح هذا يتضح في قولهم إنه متى أوقع تقدم الخبر في إلباس المبتدأ
بالخبر بالفاعل وجب تأخيره نحو زيد قام والأول أن قولهم ذلك إنما هو في
فاعل نفس الفعل الصريح بدليل تجويزهم في نحو أقائم زيد أن يكون زيد مبتدأ
وأن يكون فاعلا له أغنى عن خبره قوله وحيث أعرب فاعلا فهل على سبيل
المرجوحية أو على سبيل الأرجحية أو على سبيل الوجوب قوله أحدهما
امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع
في الشرح قد يجاب عن هذا بأنه لا يلزم من جواز تقديم الحال على العامل
الملفوظ به جواز تقديمها عليه إذا أضمر لضعفه بالإضمار ووجوب الحذف
والأول المقدر عندهم كالملفوظ فتقديم المعمول عليه كتقديمه على الملفوظ
ووجوب حذف العامل لا يقتضي ضعفه لأنه لا يكون إلا لقرينة تدل عليه
ولفظ يسد مسده ثم على تقدير كون العامل هو الظرف أو المجرور لنيابتهما
عن استقر المحذوف لا يكون تقديم الحال على الظرف أو المجرور إلا تقديما
على عامله الملفوظ وأيضا يمكن تقديم الحال فيما نحن فيه على الظرف أو المجرور
من غير تقديمها على الفعل المضمر بأن يضمر الفعل سابقا على الحال السابقة
على الظرف أو المجرور قوله ولقوله عطف على قوله أحدها امتناع تقديم
الحال لأنه في معنى لامتناع تقديم الحال قوله ولا يصح أن يكون توكيدا للضمير
محذوف مع الاستقرار لأن التوكيد والحذف متنافيان في الشرح قد يمنع
ذلك فإن مذهب سيبويه وشيخه الخليل جواز حذف المؤكد وبقاء التوكيد
ووافقهما على ذلك جماعة كما نص عليه المصنف في الباب الخامس حيث تعرض
إلى شروط الحذف في الخاتمة التي عقدها كذلك قوله ولا لاسم أن على محله
من الرفع بالابتداء لأن الطالب للمحل قد زال هذا مبني على ما سيقوله في الباب
الرابع في أقسام العطف أو جمهور البصريين على اشتراط الطالب للمحل خلافا
لبعض البصريين ولجميع الكوفيين لا يقال ذلك الكلام في العطف وهذا الكلام

في التاكيد لانا نقول قال الجرمي والزجاج ان حكم التاكيد حكم عطف النسق سوا كان
الاعراب ظاهرا او غير ظاهر واليه ذهب الفرا لكن بشرط خفا الاعراب
وقوادي من هذا القبيل قال الرضي ولم يذكر غيرهم في ذلك منعا ولا اجازة
والاصل الجواز اذ لا فارق قوله تنبيهات هو بالمثناة الفوقية في اخره جمع تنبيه
قوله ظلت الي اخره اصل ظلت ظللت التي حذفت اللام الاولى لتعذر الادغام
مع اجتماع المثلين والتخفيف مطلوب واختصت الاولى بالحذف لانها تدغم
وقيل الثانية لان الثقل انما حصل عندها ويجوز فتح اوله كما هو اصله وكسره
نقلا لكسرة اللام اليه والخطاب في ظلت لنفسه والباقي بها ظرفية والنضجة
فعيلة من نضج اللحم اذا تكامل طبخه والمراد هنا شدة الحرارة والخلب بكسر الخا
المعجمة وسكون اللام وفي اخره بالموحدة فسره المصنف بزيادة الكبد او حجاب
القلب او ما بين الكبد والقلب وفي القاموس هو لحمة رقيقة تصل بين الاضلاع
او الكبد او زيادتها او حجابها او هي شي ابيض رقيق لازق بها قوله او بالابتدا
هذا متعلق بمحذوف معطوف على فاعله والتقدير او مرفوعة بالابتدا قوله
واضاف اليد الى الكبد للملابسة بينهما بانهما في الشخص في الشرح الاحسن
ان تقرر الملابسة هنا بين اليد والكبد بانها قد فرض وضعها على خلب الكبد
واقول بل الاحسن ما قاله المصنف لان خلب الكبد الذي فرضه اليد لا تتاتى
الملابسة بينه وبين الكبد على التفسيرين الاخيرين اللذين ذكرهما المصنف
للخلب الا بانهما في الشخص فلتكن اضافته الى الكبد كذلك قوله ولا خلاف في
تعين الابتدا في نحو في داره زيد لئلا يعود الضمير على موخر لفظا ورتبة هذا
هو التنبيه الثاني وفي الشرح ينبغي ان يجري فيه الخلاف وذلك ان
عندنا من يجوز ضرب غلامه زيدا ولا يلتفت الى عود الضمير الى الموخر لفظا
او رتبة فكذلك هذا وفيه بحث انتهى واقول القايل بجواز ضرب غلامه
زيدا وهو الاخفش ومن تبعه كابن جني لا نسلم انه لا يلتفت الى عود الضمير
الى الموخر لفظا ورتبة بل يلتفت اليه وانما اجاز نحو ضرب غلامه زيدا لشدة
اقتضا الفعل للمفعول به كاقتضايه للفاعل قال الرضي والاولى تجويز ما
ذهب اليه لكن على قلة وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع ما
قالوا وكان في قول الشارح وفيه بحث اشارة الى هذا الذي قلناه قوله
اما على الفاعلية فلما قدمناه هو قوله فيما سبق لئلا يعود الضمير على متاخر
لفظا ورتبة قوله واجازها البصريون على ان يكون المرفوع مبتدا لا فاعلا
لانه اذا كان مبتدا كان متقدما بحسب الرتبة دون اللفظ وعود الضمير
على ما هو كذلك جايز واذا كان فاعلا كان موخرا بحسب اللفظ والرتبة وعود
الضمير على ما هو كذلك غير جايز عندهم قوله لقولهم في اكفانه درج الميت
لقولهم هو بلام مكسورة في اوله ودرج بفتح الدال المهملة وسكون الراو في
اخره

اخر جيم مصدر بمعنى الطي والكف قوله بسماحة هلك الفتى او بجنانه في
الشرح في الصحاح المسبقاة واحرز المساعي في الكلام والجود وفي القاموس وغلط
الجوهري فقال بدلها في الكرم في الكلام انتهى واقول الذي رايته في نسخة الصحاح
التي اراجعها وهي نسخة في مدرسة جمال الدين والمسماة واحرز المساعي
في الكرم والجود انتهى والهلك بضم الها وسكون اللام قال في الصحاح هلك
الشي يهلك هلاكا وهلوكا ومهلكا ومهلكا وتهلكة والاسم الهلك بالضم
قوله واذا كان اسم في نية التقديم كان ما هو من تمامه كذلك هذا جواب عن
تعليل الكوفيين عدم جواز الابتدائية في نحو في داره قيام زيد بان الضمير لم يعد
على المبتدا بل على ما اضيف اليه المبتدا والمستحق للتقديم انما هو المبتدا
قوله والارجح تعين الابتدائية في نحو هل افضل منك زيد لان اسم التفضيل
لا يرفع الفاعل الظاهر عند الاكثر على هذا الحد هذا هو التنبيه الثالث واشار
بقوله على هذا الحد الى ان اسم التفضيل يرفع الفاعل الظاهر على غير هذا الحد
وهو ما اذا سبق على اسم التفضيل نفي وكان مرفوع اسم التفضيل اجنبيا مفضلا
على نفسه باعتبارين نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
ويسمى ذلك مسالة الكحل قوله ومن المشكل قوله خبير بنو لهب الى اخره هذا هو
التنبيه الرابع وقد تقدم الكلام على هذا البيت في حرف اللام قوله لزم اعمال
الوصف غير معتمد ولم يثبت لا يقال قد ثبت بقول الشاعر خبير بنو لهب
فلا تك ملغيا مقالة لهبي اذا الطير مرت لانا نقول قد اجيب عنه بان
خبير اخبر متقدم ولا يلزم عليه الاخبار عن الجمع بالمفرد لان فعيلا يستعمل
للواحد وغيره قال الله تعالى والملايكة بعد ذلك ظهير مما يجب تعلقهما
بمحذوف قوله احدها ان يقعا صفة نحو او كصيب من السما في الشرح
واعلم ان الظرف عندهم بحسب متعلقه قسمان مستقر ولغو فالمستقر
ما كان متعلقه عاما واجب الحذف فخرج بقولنا عاما نحو زيد جالس
في الدار واما قولنا واجب الحذف فلم يذكر للاحتراز اذ المتعلق العام
واجب الحذف دايما على المختار وانما ذكر لبيان الواقع وزيادة الايضاح
واللغو ما كان متعلقه خاصا سوا وجب حذفه نحو يوم الجمعة صمت
فيه او جاز نحو زيد راكب على الفرس فان قلت ما وجه التسمية
الاول مستقر بفتح القاف والثاني لغوا وملغى قلت لما كان المتعلق العام
اذا حذف انتقل الضمير الذي كان مستقرا فيه الى الظرف سمي ذلك الظرف
مستقر لاستقرار الضمير فيه فهو في الاصل مستقر فيه ثم حذفت
الصلة اختصارا لكثرة دوله بينهم كقولهم في المشترك فيه مشترك
ولما كان الاخر لم ينتقل اليه شي من متعلقه سمي لغوا وملغى كانه الغي
وقال اليمني مستقر لانه يتعلق بالاستقرار فهو مستقر فيه والظاهر

انه اخذه من الرضي فانه كثير الاعتماد عليه والنقل منه وان لم يسمه قال الرضي
قال سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفا مستحسن ويسمي ذلك الظرف مستقرا وكذا
كل ظرف عامله مقدر لان ناصبه هو استقر مقدرا قبله فقولك كان في الدار
زيد اي كان مستقرا في الدار زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار كما
يقال المحصول عليه هذا كلامه قال الشارح ولا يخفى ان المناسبة التي
ذكرها اولا وهو الذي سمعته من بعض اشياخنا اولى مما ذكره الرضي
والنيلي اما اولا فلان الظرف المستقر لا يلزم تقديره عامله باستقر على
الخصوص بل يجوز ان يقدر يحصل ويثبت ونحو ذلك مما يدل على كون عام
فلم اشتق له الاسم من استقر دون غيره واما ثانيا فلان الظرف اللغو
ايضا من قولنا صمت يوم الجمعة فيصدق عليه انه مستقر اذ قد استقر في اليوم
المذكور الصوم وان لم يكن متعلقه لفظ استقر انتهى واقول الجواب عن الاول
انه يكفي في مناسبة تسميته مستقرا تعلقه بلفظ الاستقرار او هو بمعناه
وعن الثاني انه مستقر بمعنى انه يتعلق بلفظ الاستقرار او ما هو بمعناه لا
بمعنى انه يلزمه معنى الاستقرار ليرد الصورة التي ذكرها ثم المناسبة التي
ذكرها الشارح عن بعض شيوخه لا يتاتى على ما ذهب اليه السيرافي من ان الضمير
حذف مع المتعلق وانما يتاتى على ما ذهب اليه ابو علي ومن تبعه من ان الضمير انتقل
عن المتعلق الى الظرف والمناسبة التي ذكرها الرضي تتاتى عليهما فتكون اولى
ثم في الشرح فان قلت اذا قيل زيد على الفرس والمعنى انه راكب عليه فهل
يسمى مستقرا او لغوا قلت اذ قدر راكب ابتدا بخصوصه فهو لغو والحذف
جائز وان قدر مستقرا اولا واريد منه بحسب القرينة راكب فهو ظرف مستقر
والحذف واجب واقول فيه نظر لان كون الظرف مستقرا انما هو لتعلقه بمعنى
مطلق الاستقرار فاذا اريد بمستقر معنى راكب لم يكن الظرف المتعلق به
مستقرا بل هو لغوا ولم يكن حذفه واجبا بل جائزا لدليل قوله
واما قوله سبحانه فلما راه مستقرا عنده راي بصرية ومستقرا حال من
مفعولها وعنده ظرف لمستقرا ثم قال ابن عطية فهو ما يقدر عنده وقوع الظرف
حالا لا تظهر هنا وقال ابو البقا هو كون خاص بمعنى عدم التحرك قوله لك
العز الى اخره هانه يهون صدره عز تعز والهون بالضم الهوان والذل
ويجوحه التي بحايين مهملتين وبايين مضمومتين وسطه وفي الشرح
ولقايل ان يقول لا نسلم تعلق لدي بكاين بل بمحذوف وهو كاين الذي هو
اسم فاعل من كان الناقصة سلمنا انه متعلق بكاين الا ان كاينا في البيت كون
خاص وهو الثبوت وعدم التزلزل فهو اسم فاعل من كان بمعنى ثبت
وحينئذ لا شاهد في البيت انتهى واقول الكون بمعنى الثبوت هو الكون
العام الذي يقدر وسياتي عن قريب ما يدل على ذلك من كلام المفتاح في قوله

صح

١٠

صرح ابن جني بجواز اظهاره هكذا وقع في نسخة المصنف وينبغي ان يقال
اظهار متعلقه قوله وهو غريب لانه لم يقل به غيره قوله وقوله للمعرس
بالرفا والبنين المعرس من اعرس الرجل بنى باهله او اتخذ عرسا وهي
بالكسر امراة الرجل والرفا بكسر الرا والمد الالتيام والاتفاق وهمزته
اصلية قال ابن السكيت وان شيت كان معناه السكون والطمانينة جهلي
فيكون اصله غير الهمز من قولهم رفوت الرجل اذا اسكنته قوله وبالو
قرئ في الاية يريد بالوجهين الرفع بالابتدا والنصب ويريد بالاية قوله تعالى
يدخل من يشا في رحمته والظالمين اعد لهم عذابا اليما وقراة النصب قراة
السبعة وقراة الرفع شاذة وكذلك قراة الجر فقراة الرفع قراة ابن الزبير
وابان بن عثمان وابن ابي عبلة وقراة الجر قراة عبد الله قوله فيه نظر
اي تردد لاشتمال كل من التقديرين على مناسبة هل المتعلق الواجب الحذف
فعل او وصف قوله لقلة ذلك واطراد هذا الاشارة بذلك الى حذف
قراة بعضهم تماما على الذي احسن وبهذا الى نحو جا الذي في الدار وانما
اشار بالقريب للسابق على ما اشار اليه بالبعيد لان ما اشار اليه بالبعيد
ليس مما كلامه فيه وما اشار اليه بالقريب منه قوله لان الفا تجوز في نحو
رجل ياتيني فله درهم ويمتنع في نحو رجل صالح فله درهم الفرق بينهما ان
النكرة لما وصفت بجملة فعلية شابهت كلمة الشرط وشابهت الجملة التي
هي صفة لها جملة الشرط فدخلت الفا في الخبر لشبهه حينئذ الجواب
قوله كل امر الى اخره المنوط المعلق من نطت الشي انوطه نوطا علقته وعد عد
بكسر العين المهملة اسم فاعل كمهد الى قوله ولان الفعل في ذلك لا بد منه قدير
بالوصف يعني ان الفعل اذا وقع خبرا او حالا او نعتا يقدر بوصف وهذا
يدل على ان ما يتعلق الظرف به اذا وقع واحدا من هذه الاشيا يكون وصفا
قوله ولان تقليل المقدر اولى وذلك لان الفعل مع مرفوعه جملة والوصف
مع مرفوعه مفرد كيفية تعديته باعتبار المعنى قوله وليس الالغا
مع كل متعدي بالحرف ولا مع كل سببي يعني ليس المانع الصناعي في نحو
زيدا مررت به مع كل متعدي بالحرف وليس المانع المعنوي في نحو زيدا
ضربت اخاه مع كل سببي وانما لم يفصل كذلك قصدا الى الاختصار وفي
الشرح وكان ينبغي ان يقول وليس الالغا مع كل متعدي بالحرف وكل
سببي ليكون الالغا موزعين على المتعدي بالحرف والسببي وجود
لا كما صنع المصنف مقتض لتصور المانعين معا في بعض صور ما يتعدى
بالحرف وفي بعض السببي ولا يتحقق ذلك على العموم لعدم تصورهما في
المتعدي بالحرف نحو زيد امررت باخيه فان المانع قايم وهو عدم الفعل
المتعدي بنفسه والمعنوي كذلك لان المرور باخي زيد ليس مرورا بزيد الصناعي

واقول تخصيص امكان تصودهما بالمنفي بالحرف لوهم عدم امكانه في السبي وليس كذلك بل هو ممكن فيه ايضا كما في هذه الصورة بعينها قوله واما في المثل هو بفتح الميم والمثلثة اشارة الي قوله السادس ان يستعمل المتعلق محذوفا في مثل او شبهه قوله واما في البواقي هي الظرف والجار والمجرور اذا كان صفة او حالا او صلة او خبرا او رفعا الاسم الظاهر قوله وهو كاين او مستقر الظاهر
قال التفتازاني عند قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر ومما يلتبس له انه اذا قيل في الظرف المستقر كان او كاين فهو من كان التامة بمعنى حصل وثبت فالظرف بالنسبة اليه لغو لا الناقصة والا كان الظرف في موضع الخبر فتقدر كان اخرى وتتسلسل التقديرات قوله واذا جهل المعنى فقدر الوصف لانه صالح في الازمنة كلها وان كانت حقيقته الحال في الشرح كيف يقدر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال الذي هو من جملة الامور المجهولة وهل هذا الا تهافت واقول لا تهافت لان تقدير الوصف انما هو لصلوحه كلها دون غيره قوله وقد بينا فساد تلك الشبهة هي ان الكون الخاص لا يحذف والذي بين به فسادها قوله ويبطله انا متفقون على جواز حذف الخبر الي اخره قوله ومما يبعد ذلك ايضا انك لا تعلم معنى المضاف الذي يقدره مع المبتدا الا بعد تمام الكلام وانما حسن الحذف اذ تعلم عند موضع تقديره نحو واسال القرية الاشارة هنا بذلك الى تقدير مضاف مع كل كاين في قوله اللهم الا ان يقدر مع ذلك الى كاين وفي الشرح موضع التقدير هو ما بين اسال والمفعول الذي هو القرية ولا يعلم المحذوف هنا الا بعد ذكر القرية وليس هو موضع المحذوف واقول في كلام المصنف مضاف محذوف والتقدير كلا انه عند موضع تحقق تقديره والبينية بين شيئين لا تتحقق الا عند وجود ثانيهما فالمحذوف هنا لا يعلم الا عند ذكر القرية فهو موضع تحقق المحذوف قوله واما حمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة وهي ابدال المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشري فانه زعم ان الاستثنا منقطع في الشرح ولكنه اعتذر عنه بقوله فان قلت ما الداعي الى اختيار المذهب التميمي على المذهب الحجازي قلت دعت اليه نكتة سرية حيث اخرج المستثنى مخرج قوله الا اليعافير بعد قوله ليس بها انيس ليؤول المعنى الى قولك ان كان الله ممن في السموات والارض فهم يعلمون الغيب يعني ان علمهم بالغيب في استحالته كاستحالة ان الله منهم كما ان معنى ما في البيت ان كانت اليعافير انيسا ففيها انيس قال صاحب التقريب وفي الكلام تعقيد يحتمل بيان امرين احدهما توقف النكتة على اللغة التميمية والثاني موازنة الاية بالبيت اما الاول فتحصيله ان كان الله فيهما وهو يعلم الغيب ففيهما من يعلم الغيب اي استحالته كاستحالته ولما اتي قلتم فتقديرهما على تقدير شرطية مثل ان كان اليعافير انيسا ففيها انيس وهذا انما

يصح

يصح على المذهب التميمي وجعله من الجنس الاول على سبيل الفرض والتقدير لتنفع تلك الشرطية واما الحجازي فنصبه على انه مستثنى منقطع اي مذكور بعد الا غير مخرج فليس فيه انه من جنس الاول لا حقيقة ولا فرضا تقدرا لكشف المقصود ولله الحمد لتعين موضع التقدير قوله فالاول نحو في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر واصله ان يتاخر عن المبتدا قال المصنف في بيان مكان المقدر في الحال ثمة التي ذكرها في الباب الخامس وكنا قدمنا في نحو في الدار زيد ان نقدر موخرا عن زيد لانه في الحقيقة الخبر واصل الخبر ان يتاخر عن المبتدا ثم ظهر لنا انه يحتمل تقديره مقدما لمعارضة اصل اخر وهو انه عامل الظرف واصل العامل ان يتقدم على المعمول اللهم الا ان يقدر المتعلق فعلا فيجب التاخير لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدا في مثل هذا قوله ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره موخرا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا في هذا نظر وكذا في قوله في الخاتمة اللهم الا ان يقدر المتعلق فعلا فيجب التاخير لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدا ووجه النظر ان العلة في امتناع تقدم النظر الخبر اذا كان فعلا في باب المبتدا في خشية التباس الاسمية بالفعلية وذلك مع التلفظ لا مع الحذف والتقدير وجوابه ان المقدر عندهم في حكم الملفوظ فما امتنع في الملفوظ امتنع في المقدر وان كانت علة المنع لا توجد في المقدر الباب الرابع من الكتاب احدها ان يكونا معرفتين تساوت رتبتهما نحو الله ربنا هذا التمثيل مبني على ما ذهب اليه الاندلسي من ان المضاف في رتبة المضاف اليه الا المضاف الى المضمر فانه في رتبة العلم وان الاسم الشريف علم وفي مطول التفتازاني واصله الاله حذفت منه الهمزة وعوض عنها حرف التعريف ثم جعل علما على الذات الواجب الوجود الخالق للكل وحكي ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سهى لان المراد بالاله في كلمة الشهادة اما المعبود بالحق فيلزم استثنا الشي من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق العبودية له في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله تعالى مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس انتهى وفي تفسير البيضاوي وقيل علم لذاته المخصوص لانه يوصف ولا يوصف به ولانه لا بد له من اسم يجري عليه صفاته ولا يصلح له مما يطلق عليه سواه ولانه لو كان وصفا لم يكن قول القائل لا اله الا الله توحيدا لا اله الا الرحمن فانه لا يمنع الشركة والاظهر انه وصف في اصله لكنه لما غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره وصار كالعلم مثل

للثريا والصعق اجري مجراه في اجرا الاوصاف عليه وامتناع الوصف به وعدم
تطرق احتمال الشركة اليه لانه ذاته تعالي من حيث هو بلا اعتبار امر اخر
حقيقي او غيره غير معقول للبشر فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ ولانه لو دل
علي مجرد ذاته المخصوص لما افاد ظاهر قوله تعالي وهو الله في السموات معني
صحيحا ولان معني الاشتقاق وهو كون احد اللفظين مشاركا للاخر في المعني
والتركيب حاصل بينه وبين الاصول المذكورة قوله وقيل المشتق خبر وان تقدم
نحو القايم زيد قايل هذا القول هو الامام فخر الدين الرازي ووجهه انه ليس المبتدا
مبتدا لكونه منطوقا به اولا بل لكونه مسندا اليه ومثبتا له المعني وليس الخبر خبرا
لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا ومثبتا به المعني والذات هي المنسوب
اليها والصفة هي المنسوب فسوا قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد
مبتدا والمنطلق خبره قال صاحب التخليص ورد بان المعني الشخص الذي
له الصفة صاحب الاسم فالصفة جعلت دالة علي الذات ومسندا اليها
والاسم جعل دالا علي امر نسبي ومسندا اليه قال بهاي الدين السبكي وقد يقال
ان الدال علي الوصفية انما هو منطلق اما المنطلق فالالف واللام فيه موصول بمعني
الذي فهو في الجمود والدلالة علي الذات كزيد قوله والتحقيق ان المبتدا ما كان
اعرف يعني وان تاخر كزيد في المثال المذكور وهو القايم زيد او كان هو المعلوم
عند المخاطب يعني وان تاخر كان يقول من القايم فيقول زيد القايم فان القايم
معلوم عند هذا المخاطب فان علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدا ينبغي ان يعلم
ان بين الاعرف والمعلوم عند المخاطب عموما وخصوصا من وجه وطريقتنا ولطها
للاقسام بحيث لا يكون تداخل انه اراد بالاعرف الاعرف من المعلومين او من
المجهولين والاعرف المعلوم مع غير المعلوم واراد بالمعلوم المعلوم غير الاعرف
مع الاعرف غير المعلوم والمعلوم من المتساويين في الرتبة وفي المطول الضابط
في التقديم انه اذا كان للشي صفتان من صفات التعريف عرف السامع اتصافه ٥
باحدهما دون الاخري حتي يجوز ان يكونا وصفين لشيين متعددين في الخارج
فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان
تحكم عليه بالاخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدا وايهما كان بحيث
يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب ان يحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب
ان يوخر اللفظ الدال عليه ويجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا
يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخا
له ولا يعرفه علي التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد
اخوك وهذا يتضح في قولنا رايت اسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب
يعني لانه لا بد للاسود من الغاب فيكون معلوما ولهذا قيل في بيت السقط
يخوض بحرا نقعه ماؤه ان الصواب ماؤه نقعه لان السامع يعرف ان لها ماء وانما يطلب
تعيينه

انتهي

تعيينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف
زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان
اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بنا علي انه يطلبه علي التعيين ويعرف
من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق قوله واما سيبويه
فيجعله المبتدا هذا هو كلام ابن مالك ان ذلك عند سيبويه مخصوص بما اذا
كان المبتدا اسم استفهام او اسم تفضيل قوله وحسبنا الله قال المصنف
في اوضح المسالك لحسب استعمالان احدهما ان تكون بمعني كاف فتستعمل
استعمال الصفات المنكرة فتكون نعتا للنكرة كمررت برجل حسبك من رجل اي كاف
لك عن غيره وحالا لمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل واستعمال الاسما
نحو حسبهم جهنم فان حسبك الله والثاني ان تكون بمنزلة لا غير في المعني ٥
فتستعمل مفردة وهذه هي حسب المتقدمة ولكنها عند قطعها عن الاضافة
تجدد لها اشرابها هذا المعني وملازمتها للوصفية او الحالية او الابتداء ٥
وبنا رها علي الضم كرايت رجلا حسب ورايت زيدا حسب انتهي قوله
ويتجه عندي جواز الوجهين اعمالا للدليلين في الشرع واتجاه الامرين
عنده اعمالا للدليلين المذكورين مناف لما قدمه من التحقيق الذي قرره
اولا وذلك لان احد هذين الدليلين هو شبهه المرفوعين في المثال المذكور
ونحوه بمعرفتين تاخر الاخص منهما ولا شك ان هذا مقتض للحكم بابتداية الاخص
جريا علي مقتضي تحقيقه المتقدم فاما ذكر هذا التوجيه للحكم بابتدائية غير الاخص
فما هذا الذي قاله واقول لا منافاة لان ذلك التحقيق بالنظر الي اختياره
دون قولهم وهذا الاتجاه بالنظر الي دليل قول سيبويه ودليل قولهم دون
اختياره لا دونه قولهم وهذا اختياره ولا يخفي ان مراد المصنف بالدليلين
دليل قول الجمهور ودليل قول سيبويه وان كان لم يذكر دليل قول الجمهور لظهوره لا
ما ذكره في توجيه قول سيبويه كما يفهم من كلام الشارح لان مجموع ما ذكره في توجيه
قول سيبويه دليل واحد مركب من شيين لا دليلان قوله ويخبر بينها قولهم ما جاءت
حاجتك بالرفع والاصل ما حاجتك ثم دخل الناسخ بعد تقدير المعرفة مبتدا ولولا
هذا التقدير لم يدخل اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله يعني انه لو لم يقدر
حاجتك مبتدا بل قدر خبرا لم يدخل الناسخ في هذا الكلام لانه لو دخل فيه لدخل
علي ما لانه المبتدا حينيذ والناسخ لا يدخل الا عليه ويلزم ان يعمل في الاستفهام
ما قبله وذلك مخرج للاستفهام عما يستحقه من التصدير لا يقال انما يلزم ذلك
لو دخل الناسخ علي ما متقدما عليها وهو ممنوع لانا نقول هذا اللازم مبني علي
كون حاجتك خبرا عن ما ومعلوم ان اسم الناسخ لا يتقدم عليه وانه لا يكون الا
مبتدا او لو دخل الناسخ لدخل علي ما متقدما عليها قوله واما من نصب فالاصل
ما هي حاجتك بمعني اي حاجة هي حاجتك ثم دخل الناسخ علي الضمير فاستتر

الصفات

فيه قال الرضي ومن الملحقات بكان جا في ما جاءت حاجتك اي ما كانت حاجتك
وما استفهامية وانث الضمير الراجع اليه لكون الخبر عن ذلك الضمير مونثا كما
في من كانت امك و يروي برفع حاجتك على انها اسم كانت وما خبرها واول
من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس حين جا اليهم رسولا من علي رضي الله عنه
انتهى قوله بنا على انه من التشبيه المعكوس للمبالغة هو التشبيه الذي جعل
فيه الناقص في وجه الشبه مشبها به ويسمى التشبيه المقلوب كقول محمد
ابن وهيب وبدا الصباح كان غرته وجه الخليفة حين يمتدح فانه قصد ايهام
ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضيا ما العرف به الاسم من
الخبر قوله وان كان يعلمهما ويجهل انتساب احدهما الى الاخر في هذا وفي
قوله من قبل في المسئلة الاولى فان علمهما وجهل النسبة اشارة الى ان كون المبتدا
والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيد السامع فايدة مجهولة لان ما يستفيده
السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدا او كون المتكلم عالما به والعلم
بنفس المبتدا والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الاخر والحاصل ان
السامع قد علم امرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين في الخارج فاستفاد من
الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات قوله وتستثني من مختلفي
الرتبة يعني في هذا الباب وفي باب المبتدا القول بعد فان الافصح في باب المبتدا
واراد بنحو هذا كل اسم اشارة اتصل به التنبيه والامع الضمير استثناه
مفرع من ظرف عام مقدر والتقدير وتستثني من مختلفي الرتبة نحو هذا مع
كل معرفه الا مع الضمير والاشارة في ولا يتاتي ذلك الى دخول التنبيه على
الضمير قوله واعلم انهم حكموا الان وان المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير لانه
لا يوصف كما ان الضمير كذلك في الشرح هذا مشكل لان كونه لا يوصف لا
لا يقتضي تنزيله منزلة الضمير فكم من الاسما ما لا يوصف ولم يجعلوه بمثابة الضمير
واقول جاز ان يكون في تلك الاسما مانع من جعلها بمثابة الضمير لان عدم
المانع ليس جزا من المقتضي ولا شرطا في وجوده وفي الشرح ثم الحكم على هذا
المصدر المسبوك من ان وان وصلتيهما المعرف بالاضافة سوا اضيف الى ضميرا
وغيره بحكم الضمير مما يقتضي ان المضاف الى ذي الاداة مثلا بمثابة الضمير
ولم يقله احد فيما علمت واقول هذا الحكم لا يقتضي ان المضاف الى ذي
الاداة اذا كان غير مصدر مسبوك من ان او ان وما بعدها بمنزلة الضمير
وانما يقتضي ان المضاف الى ذي الاداة اذا كان مصدرا مسبوكا من ذلك ه
بمنزلة الضمير ولا يلزم من عدم القول بالاول عدم القول بالثاني وان اراد
المضاف الى ذي الاداة المسبوك من ان او ان وما بعدها فجوابه انه لا
يلزم من عدم العلم العدم ومن نقل حجة على من لم ينقل وفي الشرح ثم تخصيص
ان وان المصدريتين بهذا الحكم دون بقية الاحرف المصدرية ليس بظاهر

وقد وقع

وقد وقع للمصنف في الباب الخامس في النوع الثاني من الجهة السادسة
ان قال والحرف المصدري وصلته في نحو ذلك معرفة فلا يقع صفة للنكرة ولم
ولم يخصصه بان وان واقول لقائل هنا بان وان اتفاقي لا للاحتراز فلا ينافي
ذلك اطلاقه في الباب الخامس وفي الشرح ثم قوله للمقدرين بمصدر معرف
يقتضي انهما لو كانا مقدرين بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير فيجوز وصفهما
كما اذا قيل اعجبني ما صنع رجل حسن على ان تجعل الصفة للمصدر المقدر لكن
صنع رجل حسن وفي جواز مثله نظر فتامله انتهى واقول لا يلزم من عدم
ثبوت مرتبة الضمير لهما جواز وصفهما لان امتناع الوصف اعم من مرتبة
الضمير كما ذكره الشارح اولا قوله الحالة الثالثة ان يكونا مختلفين فيجعل
المعرفة الاسم والنكرة الخبر وفي الشرح لم يفصل المصنف في النكرة بين ان يكون
لها مسوغ وان لا يكون وقد قالوا اذا كان لها مسوغ فالاحسن ان يجعلها
الخبر نحو كان عبد الله رجلا صالحا ولك ان تجعلها الاسم فتقول كان رجل صالح
عبد الله وان لم يكن لها مسوغ فلا يجوز جعلها الاسم الا في الضرورة واقول
مراد المصنف انما هو النكرة التي لا مسوغ لها بدليل قوله في اخر هذا الكلام
واعتذر لهذا الراي للزجاج بان النكرة قد تخصصت بلهم قوله ولا يعكس الا في
الضرورة يعني ولا يجوز جعل النكرة الاسم والمعرفة الخبر الا في الضرورة ولم
يخص ابن مالك ذلك بالضرورة بل سوغه في السعة قياسا على الفاعل والمفعول
وعلى اسم ان وخبرها وشرط في ذلك ان لا تكون النكرة متمحضة للوصفية فلا
يجوز عنده كان قايم زيدا ويجوز كان قريشي زيدا قوله ولا يك موقف
منك الوداعا هذا عجز بيت للقطامي صدره قفي قبل التفرق يا ضباعا
وبعده فقي داري اسيرك ان قومي وقومك لا ارى لهم اجتماعا وضباع
مرخم ضباعة اسم امراة و الوداع اسم للتوديع و المراد الملاينة والمراجاه
و اسيرك محبك الذي اسرته محبتك وقيل اسير ابيك لان اباها زفر بن
الحارث كان قد اسر القطامي ثم من عليه واعطاه مائة من الابل وفي الشرح
قال بعض شارحي ابيات المفصل يجوز ان يجعل كان تامة وموقف فاعلها والو داع
منصوب بموقف لانه مصدر اي قفي انت ولا تقفي الوداع و هذا غلط لان
المصدر لا يعمل بعد وصفه وقد وصف هنا بمنك قبل العمل وقيل منصوب بقفي
اي قفي الوداع ولا تجعليه ولا يك موقف منك وداعا فحذف هذا لدلالة
الوداع المتقدم في التقدير عليه و قيل منصوب بفعل مضمر اي اتركي الوداع
و قيل منصوب مفعولا له وناصبه اما قفي او يك موقف وفي المطول والقلب
ضربان احدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة
اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدا نكرة وما هو في موقع
الخبر معرفة كقوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا اي

لأنك موقف الوداع موقفاً منك والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعاً نحو عرضت الناقة على الحوض قوله يكون مزاجها عسل وماء هذا نحو بيت لحسان صدره كأن سبيئة من بيت رأس و وقد ذكره المصنف في القاعدة العاشرة من الباب الثامن قوله نردوه لما ذكرنا يعني ان الاسم والخبر اذا كانا مختلفين يجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر ما يعرف به الفاعل من المفعول قوله اسماً ناقصاً اراد به الاسم الموصول قوله اسماً بمعناه في العقل وعدمه اي في كون مسماه ممن يعقل او مما لا يعقل قوله ويجوز النصب ينبغي ان يقول ويجب النصب اي نصب زيد في اعجب زيد ما ذكره عمرو لان اعراب زيد في هذا المثال لا دار بين النصب والرفع وامتنع الرفع وجب النصب قوله فان اوقعت ما على انواع من يعقل هذا عطف على ان اوقعت ما على ما لا يعقل وفاعل جاء ضمير عائد على فاعل فلا يجوز وهو اعجب زيد ما كره عمرو قوله وان كان الاسم الناقص من او الذي يعني في المثال المذكور جاز فيها رفع زيد ونصبه كما جاز في ما ان اوقعتها على انواع من يعقل لان ما حينئذ ومن والذي لمن يعقل وهو يصح ان يكون معجِباً ومعجَباً بخلاف من لا يعقل فانه يكون معجَباً لا معجِباً قوله ويمتنع العكس هو رفع زيداً في المثال الاول ونصبه في المثال الثاني قوله لانه لا يجوز دعوت الثوب الى الخروج وكره من الخروج في كره ضمير يعود على الثوب الاول ان يقول وكرهني الثوب من الخروج الا انه لما كان نص الى بيان المانع في العكس وهو وقوع الدعاء على الثوب في الاول واسناد الكراهة اليه في الثاني اقتصر على ذلك قوله ما افترق فيه عطف البيان والبدل قال الرضي وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وعطف البيان بل ما ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت او ظن انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله ثم قال الرضي قالوا ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول و الجواب عطف البيان انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فانه كون الثاني فيه هو المقصود دون الاول ظاهر و انما قلنا ذلك لان الاول في الابدال الثلاثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لا تحصل لو لم يذكر صوناً لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوباً اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر

قال ثم يقول في بدل الكل ان الفائدة في ذكرهما معاً احد ثلاثة اشياء بالاستقراء اما كون الاول اشهر والثاني متصفاً بصفة نحو بزيد رجل صالح او كون الاول متصفاً بصفة والثاني اشهر نحو بالعالم زيد او برجل صالح زيد و قد يكون الثاني لمجرد التفسير بعد الابهام مع انه ليس في الاول فائدة ليست في الثاني وذلك لان للابهام او لا ثم التفسير ثانياً وقعاً وتأثيراً ليس للاتيان بالمفسر اولاً نحو برجل زيد فان الفائدة الحاصلة من رجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا ولكن لا يجوز العكس نحو بزيد رجل اذ لا فائدة في الابهام بعد التفسير ثم نسمي عطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثاني موضحاً للاول والاغلب ان يكون البدل جامداً بحيث لو حذفت الاول لا استقل الثاني ولم يحتج الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامداً اقدر الموصوف بخلاف الصفة فانك لو حذفت الاول في جاءني زيد العالم لاحتاج الثاني الى مقدر قبله لان الوصف لا بد له من موصوف و بخلاف التاكيد فانه وان كان جامداً لكن كون معناه مفهوماً من المتبوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلاً و لما لم يكن للبدل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التاكيد جاز اعتباره مستقلاً لفظاً اي صالحاً لان يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية الاول جاز ان يعتبر غير مستقل اخرى فالاول نحو يا زيد اخ ويا اخانا زيد مبنيين والثاني يا غلام بشر وبشراً معرب بالوجهين ويا اخانا زيداً بالنصب وكذا قوله انا ابن التارك البكري بشر بالجر ولكن المعطوف يجوز جعله مستقلاً نحو يا زيد وعمرو وغير مستقل نحو يا زيد والحارث للعلة المذكورة بعينها وانما لم يجز يا زيد وعمراً ولا يا زيد وعمرو بالتنوين كما جاز يا غلام بشرٌ وبشراً في البدل لان العاطف كحرف النداء والمعطوف صالح لمباشرته له والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام لما فيه من التأثير في النفس وذلك ان المتكلم يحقق بالثاني بعد التجوز والمسامحة بالاول اكلت الرغيف ثلثه فتقصد بالرغيف ثلث الرغيف ثم تبين ذلك بقولك ثلثه و كذلك في بدل الاشتمال فان الاول فيه يجب ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد الثاني نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبني زيد اذا اعجبك علمه وسلب زيد اذا سلب ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيداً وقد ضربت غلامه قالوا والفرق الاخر ان البدل في حكم تكرير العامل ولو سلمنا ذلك فيما تكرر العامل فيه ظاهراً فبأي شيء يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه ولنا ان ندعي ذلك فيما سموه عطف بيان مع التسليم في البدل وفرقوا ايضاً بينهما بعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفاً وتنكيراً بخلاف عطف البيان و الجواب تجويز المخالف في عطف المسمى عطف بيان ايضاً انتهى

قوله واما اجازة الزمخشري في ان اعبدوا الله ان يكون بيانا للهاء من قوله تعالى
الا ما امرتني به فقد مضى رده لعني في ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون اذا
كانت مفسرة قوله ونحو قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب فان علام الغيوب
صفة على المدح للضمير المستتر في يقذف قوله فلا تلمه ان ينام البائسا هذا
عجزه بيت صدره قد اصبحت بقرقرى كوانسا و قرقرى بقافين على وزن
فعللى موضع و الكوانس جمع كانس وهو الظبي يدخل في كناسه وموضعه في
الشجر يكتن فيه ويستتر و البائس صفة للضمير المنصوب بتلم وهو اسم فاعل
من بئس الرجل يبأس بؤسا وبئيسا اشتدت حاجته فهو بائس قوله فعلى هذا
لا يمتنع مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائي الاشارة الاولى راجعة
الى ما ذكره عن الزمخشري اخرا والثانية الى ما ذكره عن الكسائي اي فعلى
ما قاله الزمخشري من ان عطف في الاية للمدح كالصفة يجوز ان يكون عطف
البيان من الضمير للمدح او الذم او الترحم بنا على قول الكسائي ان الضمير ينعت
كذلك قوله وما انسانيه الا الشيطان ان اذكره فان ان اذكره في موضع نصب
بدل من الهاء في انسانيه قوله وانما امتنع الزمخشري من تجويز كون ان
اعبدوا الله بدلا من الهاء في به لتوهمه ان ذلك يخل بعائد الموصول
وقد مضى رده لعني في ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون اذا كانت مفسرة
ومضى ايضا الكلام فيه وفي الشرح قلت في كلام المصنف اعمال المصدر بعد فان
وصفه وهو ممتنع اذ قوله ان ذلك معمول لتوهمه وقد وصف بقوله منه
قلت لا نسلم انه معمول للتوهم بل للظرف المستقر والجار محذوف اي توهما
صادرا منه بان ذلك او في ان ذلك فلا اشكال قوله واما قول الزمخشري
ان مقام ابراهيم عطف على ايات بينات فسهو سيجيب المصنف عنه في النوع
الثاني من الجهة السادسة من الباب الخامس بانه قد يكون عبر عن
البدل بعطف البيان لتاخيهما و فيما نقلناه عن الرضي من تجويز التخالف في
عطف البيان بالتعريف والتنكير جواب عنه ايضا قوله نحو ما يقال لك
الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم فان
جملة ان ربك لذو مغفرة بدل ما قد قيل قوله نحو واسروا النجوى الذين من
ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم بدل من النجوى قوله لقد اذهلتني ام عمرو
الى اخره في الشرح لا ينبغي ان يعد هذا مما هو بصدده لان جملة البدل
هنا مراد بها لفظها فهي بمنزلة المفرد اي لقد اذهلتني بهذا اللفظ ولو يقع
ان العامل حرف جر وهو انما يدخل على اسم او ما في تاويله واطلق على الجملة
الاستفهامية لفظ الكلمة مع انها كلام لانه قد يراد بالكلمة الكلام نحو قولنا
كلمة الشهادة ونحو انها كلمة واقول قد سبق غير مرة ان الكلام في مطلق
الجملة سواء كانت بمنزلة المفرد ام لا قوله نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا
يسألكم

يسألكم اجرا ونحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وقوله اقول له ارحل
لا تقيمن عندنا في الشرح صرح هنا بان الجملة الثانية تابعة للاولى بطريق
البدلية مع ان الاولى لا محل لها وكل تابع ذو اعراب اما لفظي او تقديري
او محلي ولا اعراب هنا فاهذه التبعية اللهم الا ان يريد الامر اللغوي لا
الاصطلاحي ويجعل قوله لا تقيمن بدلا من قوله ارحل مع ان المقول هو المجموع
فيلزم ان لا يكون لشيء من اجزائه محل وقد سبق الكلام فيه في الجملة السابعة
من الجمل التي لها محل من الاعراب و قد قال المصنف فيما سبق في اواخر
الجملة الثالثة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب ولم يثبت الجمهور وقوع
البيان والبدل جملة انتهى واقول اراد التابع اللغوي لا الاصطلاحي وقد
سبق الكلام على ذلك في الجملة السابعة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب
و لا نسلم ان المقول في البيت هو المجموع احد كذلك والذي سبق في الجملة السابعة
انما هو الزام من الشارح للمصنف مما قاله في اخر الجملة السادسة في نحو
قال زيد عبد الله منطلق وعمرو منطلق من ان الجملة الاولى ليست في محل
نصب والثانية تابعة لها بل الجملتان معا في موضع نصب ولا محل لواحدة
منهما و لو سلم فكلامه في البيت انما هو على ما قال الناس فيه والذي قاله
هنا من وقوع البيان والبدل جملة انما هو على قول غير الجمهور قوله رويد بني
شيبان الى اخره في الصحاح وتصغير رويد مهلا وتصغير رويدك امهل
لان الكاف انما تدخله اذا كان بمعنى افعل دون غيره وانما حركت الدال من رويد
لالتقاء الساكنين ونصبت نصب المصادر وهو مصغر مأمور به لانه تصغير
الترخيم من الارواد وهو مصدر ارود يرود وله اربعة اوجه اسم للفعل
وصفة وحال ومصدر فالاسم نحو رويد عمرا اي ارود عمرا بمعنى امهله والصفة
نحو ساروا سيرا رويدا والحال نحو سار القوم رويدا لما اتصل بالمعرفة
صار حالا والمصدر نحو رويد عمرو بالاضافة كقوله تعالى فضرب الرقاب
و بني شيبان منادى محذوف الاداة وبعض وعيدكم مفعول لمحذوف
اي كفوا بعض وعيدكم و الفرس الجيد ويجوز ان يراد بالجياد هنا الفرسان
و الوغى بفتح الواو والغين المعجمة الحرب و المأزق بسكون الهمزة وكسر
الزاي المضيق و المتوالي المتقارب و الحدثان نوائب الدهر ومصائبه
قوله ولهذا امتنع سيبويه بي المسكين وبك المسكين دون به المسكين
اما منع بي المسكين وبك المسكين فلانه لو جاز البدل فيهما لكان البدل
انقص في التعريف من المبدل منه فيكون انقص في الفائدة لان مدلول البدل
مدلول المبدل منه في بدل الكل والمبدل منه في الاولين فيه زيادة تعريف
ليست في البدل لكون المضمر المخاطب والمتكلم اعرف المعارف واما عدم
منع به المسكين فلان ضمير الغيبة يصلح لكل احد فيتبين بالبدل ان الضمير

لمن اسمه زيد فيكون قولك مررت به زيد بمنزلة يا حية زيد قوله وعلى ذلك
اجازوا الوجهين في نحو قولك يا زيد زيد اليعملات ويا تيم تيم عدي اراد
بالوجهين البيان والبدل وفي قوله في قولك دلالة على انه لم يرد بيا زيد
زيد اليعملات البيت الذي هذا مطلعه ولا بيا تيم تيم عدي البيت الذي هذا
مطلعه فان الاول مطلع بيت هو يا زيد زيد اليعملات الذبل، تطاول الليل
عليك فانزل، والثاني مطلع بيت هو يا تيم تيم عدي لا ابا لكم، لا يلقينكم في
سوءة عمر، واليعملات جمع يعمله بفتح الميم وهي الناقة المطبوعة على العمل
والذبل جمع ذابلة من ذبل البقل يذبل ذبولا وذبلا او من ذبل الفرس
ضمر، واما فيتو بقوله اذا ضممت المنادي فيهما لانه اذا فتح المنادي
فيهما فهو على مذهب سيبويه منادي مضاف الى ما بعد الثاني والثاني
مقحم بين المضاف والمضاف اليه وعلى مذهب المبرد الاول منادي مضاف
الى محذوف دل عليه الاخر والثاني مضاف الى الاخر ومن النحويين
من جعل الاسمين عند فتح الاول مركبين تركيب خمسة عشر واعلم انه
اذا كرر اسم مضاف في الندا نحو يا تيم تيم عدي تعين نصب الثاني وجاز في
الاول الضم والفتح اما وجه الفتح فقد ذكرناه واما وجه الضم فلانه منادى
مفرد معرفة ونصب الثاني حينئذ لانه منادى مضاف او توكيد او عطف
بيان او بدل على المحل او منصوب باضمار اعني قوله لقايل يا نصر نصر نصرا
هذا عجز بيت صدره، اني واسطار سطرن سطرا وقد تقدم الكلام عليه
في الجملة المعترضة قوله وخرجه هولا على التوكيد اللفظي فيهما او في الاول
فقط والثاني اما مصدر دعاي الاشارة بهولا الى ابن الطراوة وابن مالك
وابنه واراد بالاول الاول من الثاني والثالث وبالثاني الثاني منهما قوله
وقيل لو قدر احدهما توكيدا لضما بغير تنوين كالموكد هكذا وقع بخط المصنف
وهو غير ظاهر وفي بعض النسخ وقيل لو قدر توكيدا لضما وهو ظاهر وفي
الشرح الظاهر ان يقال لضم بغير الف ليعود الضمير الى قوله احدهما ولو
حذف قوله كالموكد لاستقام الاتيان ضمير الاثنين فاقول فيه نظر لانه
انما يستقيم لو كان ضميرا للاحد والموكد وليس هو كذلك قوله ولهذا امتنع
البدل وتعين البيان في نحو يا زيد الحارث ويا سعيد كرز بالرفع او كرزا بالنصب
بخلاف يا سعيد كرز بالضم فانه بالعكس وفي انا الضارب الرجل زيد وفي نحو
زيد افضل الناس الرجال والنسا او النسا والرجال وفي نحو يا ايها الرجل
غلام زيد وفي نحو اي الرجلين زيد وعمرو جاك وفي نحو جاني كلا اخويك زيد
وعمرو يعني انه امتنع البدل وتعين البيان في هذه الصور بنا على انه لا يصح
نية احلال التابع فيها محل المتبوع اما نحو يا زيد الحارث فلانه لو نوي احلال
الحارث محل زيد لم يكن مقرونا بال لان المنادي لا يكون مقرونا بها واما نحو

يا سعيد

يا سعيد كرز برفع كرز او نصبه فلانه لو نوي كرز محل سعيد لم يكن كرز مرفوعا احلال
ولا منصوبا بل كان مضموما بخلاف يا سعيد كرز بضم كرز فانه يصح بدلا لا عطف
بيان لان ضم كرز دليل على انه في نية احلاله محل سعيد واما نحو انا الضارب
الرجل زيد فلان زيدا لو نوي احلاله محل الرجل لزم اضافة الصفة المعرفة
الى ما ليس بمعرف بها واما نحو زيد افضل الناس الرجال والنسا فلانه لو نوي
احلال الرجال محل الناس لنوي احلال ما عطف عليه وهو النسا محل الناس فيكون
التقدير زيد افضل النسا وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل اذا قصد به الزيادة
على من اضيف اليه يشترط ان يكون منهم واما نحو يا ايها الرجل غلام زيد بنصب
الغلام فلان الغلام لو نوي احلاله محل الرجل لرفع لان الرجل في هذا التركيب
واجب الرفع واما نحو اي الرجلين زيد وعمرو فلانه لو نوي احلال زيد
مع ما عطف عليه وهو عمرو محل الرجلين لزم اضافة اي الى المعرفة المفردة
وهي لا تضاف اليها الا ان كان بينهما جمع مقدر نحو اي زيد احسن بمعنى اي اجزا
زيد احسن او عطف على اي مثلها نحو ايي وايك فارس الاحزاب واما نحو
جاني كلا اخويك زيد وعمرو فلانه لو نوي احلال زيد مع ما عطف عليه وهو
عمرو محل اخويك لزم اضافة كلا الى ما يدل على اثنين لا بكلمة واحدة وهي
انما تضاف الى معرف دال على اثنين بكلمة واحدة واما قول الشاعر،
كلا اخي وخليلي واجدي عضدا، في النايبات والمام الملمات، فمن نوادر الضرورة
قوله ولهذا امتنع البدل وتعين البيان في نحو قولك هند قام عمرو واخوها ونحو
مررت برجل قام عمرو واخوه ونحو زيدا ضربت عمرا اخاه يعني ولا يتاتى البيان ان
في التقدير ليس من جملة اخرى والبدل في التقدير من جملة اخرى تعين البيان
في هذه الصورة وامتنع البدل فيها اما نحو هند قام عمرو واخوها فلانه
لو قدر اخوها من جملة اخرى لزم خلو الجملة الواقعة خبرا اعني قام عمرو من
رابط يربطها بالمبتدا واما نحو مررت برجل قام عمرو واخوه فلانه لو قدر اخوه
من جملة اخرى لزم خلو الجملة الواقعة صفة اعني قام عمرو من رابط يربطها
بالموصوف واما نحو زيدا ضربت عمرا اخاه فلانه لو قدر اخاه من جملة اخرى
لم تكن هذه الصورة من باب الاشتغال قوله ما افترق فيه اسم الفاعل
والصفة المشبهة لم يذكر المصنف ما اجتمعا فيه كما ذكر في الحال والتمييز
وقد ذكر ابن ام قاسم انه ثلاثة امور احدها ان كل واحد منهما يدل على حدث
وصاحبه الثاني انه يونث ويذكر الثالث انه يثنى ويجمع قوله وهي لا
تصاغ الا من القاصر كحسن وجميل وذلك لانها يلزم فاعلها ولا تتعدى
منه الى المفعول فانه قيل قد صيغت الصفة المشبهة من المتعدي نحو
رحمان ورحيم فانهما مصوغان من رحم وهو متعدي اجيب بان الصفة انما
تصاغ من غير القاصر بعد تنزيله منزلة القاصر فصح ان الصفة المشبهة

لارتفاع الا من القاصر **قوله** وهي لا تكون الا للحاضر اي الماضي المتصل بالزمن
الحاضر **في** الشرح هذا عين ما حكاه ابو حيان عن بعض الناس وذلك ان
السيرافي قال في الصفة المشبهة انها ابدا للماضي **وقال** ابن السراج انها للحال
واليه ذهب الشلوبين وابن مالك فقال ابو حيان جمع بعض اصحابنا بين هذين
القولين بان قال لا يريد السيرافي بكونها للماضي ان الصفة انقطعت وانما يريد
انها ثبتت قبل الاخبار ودامت الى وقت الاخبار ولا يريد ابن السراج انها
انما وجدت وقت الاخبار فلا فرق حينئذ بين القولين **قوله** وغير جارية في
التوضيح وهو الغالب في المبنية من الثلاثي **قوله** وقول جماعة انها لا تكون الا
الا غير جارية مردود باتفاقهم على ان منها قوله من صديق واخي ثقة او عدو
شاحط دارا **قال** الزمخشري في مفصله الصفة المشبهة هي التي ليست من
الصفات الجارية وانما هي مشبهة بها في انها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع انتهى
و هو ظاهر كلام ابي علي في الايضاح **و** رد بانهم متفقون على ان شاحطا في
هذا البيت وهو بشين معجمة وحا وطا مهملتين بمعنى بعيد صفة مشبهة
جار للمضارع **قوله** ولا يكون معمولها الا سببيا تقول زيد حسن وجهه
او الوجه **قال** المصنف في اوضح المسالك اي منه وقيل ال فيه خلف عن المضاف
اليه **و** قول ابن الناظم ان جواز نحو زيد بك فرح مبطل لعموم قوله ان المعمول
لا يكون الا سببيا مؤخرا مردود لان المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق
الشبه وانما عملها في الظرف بما فيها من معنى الفعل وكذا عملها في الحال
وفي التمييز ونحو ذلك **قوله** فاما الحديث ان امراة كانت تهراق الدما
فالدما تمييز على زيادة ال وتهراق مضارع هراق واصله اراق قلبت
همزته ها ولم تحذف من المضارع كما حذفت الهمزة منه لانتفا علة الحذف
وهي اجتماع همزتين اذا كان حرف المضارعة همزة **و** ينبغي ان يعلم ان المصنف
لم يذكر هذا الحديث لانه مما نحن فيه بل ذكره استطرادا للشبه بينه وبين
ما نحن فيه وهو ان تهراق في الحديث نصب ما لم ينصبه المبني منه للفاعل
وهو المفعول الثاني مع ان المبني للمفعول فرع عن المبني للفاعل كما ان الصفة
المشبهة نصبت ما لم ينصبه فعلها مع انها فرع عنه **او** ذكره دفعا لسوال
يرد على قوله ويمتنع زيد حسن وجهه وذلك السوال هو كيف يمتنع ذلك
وقد ثبت نظيره وهو هذا الحديث فان تهراق فعل قاصر عن المفعول الثاني
وقد بني هنا للمفعول واسند الى ذي السببي ونصب سببيه كما ان حسن
فعل قاصر عن المفعول اسند الى ذي السببي ونصب سببيه فسقط ما
وجد مكتوبا بخط ابن السبكي وهو هذا عجب فان تهراق فعل مضارع
لا اسم فاعل ولا صفة مشبهة فليس مما نحن فيه فان اراد ان تهراق الدما
فعل وان مهراقة صفة مشبهة وقد خالفه في العمل لان تهراق عمل النصب

فيقول

فيقول وكذلك مهراقة سوا انتهى **قال** ابن الحاجب في اماليه ويجوز ان تكون
الدما منصوبا بالفعل مقدرا اي يريق الدما **و** يجوز ان يكون على التشبيه بالمفعول
به كما في زيد حسن الوجه وعليهما فليست ال زايدة **و** يجوز ان يكون منصوبا
على توهم التعدي الى مفعول ثان لان الهمزة دخلت على الها التي هي عوض عن الهمزة
التي في اراق فعداه بها الى مفعول اخر كان المعنى جعلها غيرها مهريقة الدما
ويجوز رفع الدما على البدل من الضمير في تهراق كانه قال تهراق دمها فجعل
الفعل اولا لها ثم ابدل منه كما تقول اعجبتني الجارية وجهها وحذف الضمير
للعلم به انتهى **في** **الشرح** تخريجه نصب الدما على التشبيه به مختلف فيه وكثير
من النحاة يأباه اذ النصب عندهم على التشبيه لا يكون في الافعال وتخريجه
على توهم التعدي الى مفعول ثان ضعيف انتهى **قوله** لان شرط ذلك
تحرك اليا لم يشترط ابن مالك في التسهيل ذلك بل شرط كون اليا لاما فلو
قال المصنف وهذه ليست لاما وعنده شرط ذلك ان تكون لاما لكان احسن
قوله واما العطف على محل المخفوض فممتنع عند من شرط وجود المحرز كما
سيأتي لجيء في هذا الباب عند ذكر اقسام العطف والمحرز بميم مضمومة
فحا مهملة ساكنة فرا فزاي هو الطالب لذلك المحل كذا فسره المصنف
فيما سيأتي **قوله** لانها لا تعمل محذوفة ولان معمولها لا يتقدمها وما لا يعمل
لا يفسر عاملا التعليل الاول لقوله ولا يجوز مررت برجل حسن الوجه
والفعل بخفض الوجه ونصب الفعل والتعليل الثاني لقوله ولا مررت
برجل وجهه حسنة بنصب الوجه وخفض الصفة ففي الكلام لف ونشر
مرتب **قوله** الثامن انه لا يقبح حذف اسم الفاعل واضافته الى مضاف
الى ضميره نحو مررت بقاتل ابيه ويقبح مررت بحسن وجهه **في** الشرح
وكذا لا يقبح في اسم الفاعل ان تقول برجل قاتل ابيه ويقبح في الصفة
ان تقول مررت برجل حسن وجهه فليست المسالة مقيدة بحذف
الموصوف وعبارة المصنف توهم تقييدها بذلك **قوله** التاسع انه
يفصل مرفوعه ومنصوبه بفصل بضم اوله وفتح ثالثه مبني للمفعول
قوله قاله الزجاج ومتاخروا المغاربة مستندهم في ذلك عدم السماع
من العرب وحكمته ان معمول الصفة لما كان سببيا اشبه الضمير لكونه
راجعا الى متقدم والضمير لا يتبع فكذا ما اشبهه **قوله** ويشكل عليهم
الحديث في صفة الدجال اعور عينه اليمنى **في** الشرح خرجه بعضهم
على ان اليمنى خبر لمبتدا محذوف لا صفة لعينه كانه لما قيل اعور عينه
قيل اي عينيه فقيل اليمنى **واقول** وخرجه ايضا بعضهم على انه منصوب
بفعل محذوف وهو اعني **قوله** فظل طهاة اللحم الى اخره الطهاة جمع طاه

ه وهو الطباخ وفي بعض شروح المعلقات الطهو الانضاج وهو يشمل طبخ
اللحم وشيه والصفيف اللحم المصفوف علي الحجارة لينضج والقدير اللحم المطبوخ
في القدر والمعني ان الصيد كثر حتي طبخوا واشتووا قوله وخرج علي ان الاصل
او طابخ قدير ثم حذف المضاف وابقي جر المضاف اليه في الشرح لا حاجة بنا
الي التخريج علي هذا الوجه الشاذ بل يقول حذف المضاف واقيم المضاف اليه
مقامه علي الطريقة المشهورة واقول قال المصنف في التوضيح فان كان
المحذوف المضاف فالغالب ان يخلفه في اعرابه وقد يبقي علي جره وشرط ذلك
في الغالب ان يكون المحذوف معطوفا علي مضاف بمعناه كقوله ؛ اكل امرئ تحسبين
امرأ ؛ ونار توقد بالليل نارا ؛ اي وكل نار ومن غير الغالب والله يريد الاخرة
اي عمل الاخرة انتهي ولا يخفي ان خلفية المضاف اليه للمضاف في اعرابه هي
حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه ومقتضي ذلك عدم قيامه مقامه
اذا وافقه في اعرابه كما في ما نحن فيه ثم قول المصنف كقراءة بعضهم والله يريد
الاخرة بالخفض ليس علي ما ينبغي والاولي ان يقول كقوله اكل امرئ تحسبين
امرأ ونار لان المحذوف فيما نحن فيه معطوف علي مضاف بمعناه اذ الطابخ
بمعني المنضج الا تري الي ما سيذكر المصنف في العطف عن البغداديين ان
جر قدير بالعطف على محل صفيف ما افترق فيه الحال والتمييز وما
اجتمعا قوله والتمييز لا يكون الا اسما يعني غير ظرف ليكون قسيما للجملة والظرف
قوله والثاني ان الحال قد يتوقف معني الكلام عليها القايل ان يقول ان
التمييز ايضا قد يتوقف معني الكلام عليه نحو ما طاب زيد الا نفسا قوله
انما الميت من يعيش كئيبا الخ قبل هذا البيت ليس من مات فاستراح بميت انما
الميت ميت الاحياء وفي الصحاح الكآبة سوء الحال والانكسار من الحزن وقد
كئب الرجل يكاب كآبة وكابة مثل رافة ورآفة ونشاة ونشآة فهو كئيب
وامراة كئيبة وكابا ايضا ورجل كاسف البال اي سيئ الحال واقول هذا
التفسير يقتضي انه بالخا المعجمه والموجود في غالب النسخ ضبطه بالجيم قوله
والثالث ان الحال مبينة للهيات والتمييز مبين للذوات في الشرح قال
المصنف في حواشي التسهيل المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة
كما هو المتبادر وحينئذ يخرج مثل تكلم صادقا ومات مسلما وعاش كافرا وان
اراد الصفة فالتعبير بها اوضح لمقصودهم لكن يخرج منه مثل جا زيد والشمس
طالعة وجا زيد وعمرو جالس قلت هما في معناها جا مقارنا لطلوع الشمس ولجلوس
عمرو فبحسب التاويل لا يخرجان لانهما حينئذ مبينان للصفة انتهي ما
في الشرح واقول سيذكر المصنف في اخر الكلام علي الحال اختلاف الناس في
تاويل الحال الواقعة جملة وقال السيد ركن الدين في شرحه الكبير علي الكافية

ابن الحاجب

ابن الحاجب اعلم انك اذا قلت اتيتك وزيد قايم فان الحال هنا لم تبين هيئة الفاعل
ولا المفعول وانما هي بيان للزمان الذي هو لازم الفاعل او المفعول وقد اشتهر
العبارة عن الملزوم باللازم فكانه بيان ذاتيهما قوله علي اذا ما زرت ليلي
الي اخره رجلان المثني وانتصب رجلان وحافيا علي الحال من فاعل المصدر
اذ التقدير زيارتي بيت الله او من الضمير المجرور بعلي ويجوز ان يكون حافيا
حالا من الضمير في رجلان فيكون البيت من الحال المتداخلة وفي حواشي التسهيل
للمصنف حرف هذا البيت اعجمي فقراه رجلاي مكان رجلان فاعربه فاعلا
بزيارة وحافيا حالا منهما علي حد قوله بها العينان تنهل وذكر علي حد قوله ولا
ارض ابقل ابقالها فقيل له لا يقال زرت البيت ولا يقال زارت رجلاي البيت
انتهي وفي شرح المفتاح للسيد الجرجاني نحو هذا وان هذه الواقعة كانت في
الشام قوله لان الحق قول الاعلم وابن مالك قال صاحب البحر وذهب الاعلم
وغيره الي ان الرحمان بدل وزعم انه علم وان كان مشتقا من الرحمة لكنه ليس بمنزلة
الرحيم ولا الراحم بل هو مثل الدبران وان كان مشتقا من دبر صيغ للعلمية
فجا علي بنا لا يكون للنعوت قال ويدل علي علميته وروده غير تابع لاسم قبله
قال الله تعالي الرحمان علم القران قال ابو زيد السهيلي البدل فيه عندي ممتنع
وكذلك عطف البيان لان الاسم الاول لا يفتقر الي تبيين لانه اعرف الاعلام
كلها وابينها الا تري انهم قالوا وما الرحمان ولم يقولوا وما الله فهو وصف يراد به
الثنا وان كان يجري مجري الاعلام قوله لانه لم يستعمل صفة ولا مجردا من ال
في الشرح هذا الاستدلال ضعيف فان المشتقات الجارية بال يجوز ذلك
فيها نحو القايم زيد ولا يخرج به عن الوصفية وعلمية الغلبة يردها ان الرحمان
لم يستعمل الا لله تعالي فلا يتحقق الغلبة وقد صرح المصنف في النوع التاسع
من الجهة السادسة من الباب الخامس ان الكسائي جعل الرحمان الرحيم
من نحو لا اله الا هو الرحمان الرحيم نعتين لهو وفيه دليل علي ان الكسائي لا
يري الرحمان علما واقول انما استدل المصنف بان لفظ الرحمان لم يستعمل في
وقت من الاوقات صفة ولا مجردا من ال لا بجواز استعماله كذلك حتي يقال ان ذلك
يجوز في نحو القايم زيد ولا يخرج به عن الوصفية واما عدم استعمال لفظ الرحمن
في غيره تعالي فانما يمنع الغلبة التحقيقية لا التقديرية والقايل بانه علم يدعي انه علم
بالغلبة التقديرية قوله وان السوال الذي ساله الزمخشري وغيره قال
صاحب البحر قيل دلالتهما واحدة نحو ندمان ونديم وقيل معناهما مختلف فالرحمان
اكثر مبالغة وكان القياس الترقي لكن اردف الرحمن الذي يتناول جلايل النعم واصولها
بالرحيم ليكون كالتتمة والرديف ليتناول ما دق منها ولطف واختاره الزمخشري
وقيل الرحيم اكثر مبالغة والذي يظهر ان جهة المبالغة مختلفة فلذلك جمع بينهما فلا
يكون من باب التوكيد فمبالغة فعلان مثل غضبان وسكران من حيث الامتلا والغلبة

ومبالغة فعيل من حيث التكرار والوقوع بمحال الرحمة وكذلك لا يتعدى فعلان ه
ويتعدى فعيل تقول زيد رحيم المساكين كما تعدى فاعلا قالوا زيد حفيظ علمك
وعلم غيرك حكاه ابن سيده عن العرب ومن راى انهما بمعنى واحد ولم يذهب
الى توكيد احدهما بالاخر احتاج ان يخص كل واحد بشي وان كان اصل الموضع
عنده واحدا ليخرج بذلك عن التاكيد فقال مجاهد رحمان الدنيا ورحيم الاخرة
وقال القرطبي رحمان الاخرة ورحيم الدنيا وقال ثعلب الرحمن امدح والرحيم الطف
وقيل الرحمان المنعم بما لا يتصور جنسه من العباد والرحيم المنعم بما يتصور من العباد
قوله مع ان عادتهم تقديم غير الابلغ هكذا وقع في بعض النسخ وهو الصواب ووقع
في بعض اخر تقديم الابلغ وهو ليس بصواب قوله ٣ قولهم عالم نحرير هو بكسر
النون العالم المتقن من نحر العلم اتقنه قوله غير متجه هذا خبر ان السؤال فانما
كان غير متجه لانه مبني على ان الرحمان صفة قوله نحو خاشعا ابصارهم يخرجون
هذا امثال لتقدم الحال على عاملها الذي هو فعل وفي اعراب ابي البقا خشعا هو
حال وابصارهم مرفوع بخشعا وجاز ان يعمل الجمع لانه مكسر والثاني يخرجون
وقرى خاشعا ولم يونث لان تانيث الفاعل تانيث الجمع وليس بحقيقي ويجوز ان
ينتصب خاشعا بيدعوا على انه مفعوله ويخرجون على هذا حال من اصحاب الابصار
وكانهم حال من الضمير في يخرجون ومهطعين حال من الضمير في منتشر عند قوم وهو بعيد
لان الضمير في منتشر للجراد وانما هو حال من يخرجون او من الضمير المحذوف ويقول حالة من
الضمير في مهطعين قوله نجوت وهذا تحملين طليق ه هذا عجز بيت صدره ٠٠ عدس
ما لعباد عليك امارة ٠٠ وعدس بفتح العين والدال وسكون السين المهملات قال في
الصحاح هو زجر البغل قال يزيد ابن مفرغ ه عدس ما لعباد عليك امارة ه نجوت
وهذا تحملين طليق ه وربما سموا البغل عدس بزجره انتهى وكان هذا الشاعر
هجا عباد بن زياد بن ابي سفيان وكتب هجوه على الحيطان فلما ظفر به الزمه
بمحوه باظفاره ففسدت انامله ثم اطال سجنه فكلموا فيه معاوية فوجه بريدا
فاخرجه وقدمت له بغلة ليركبها فنفرت فقال عدس ما لعباد البيت وما قاله
المصنف من ان تحملين حال مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان ذا موصول
وتحملين صلته والعائد محذوف اي والذي تحملينه طليق ويستدلون به على ان
اسم الاشارة يكون اسما موصولا سواء كان بعد ما الاستفهامية او لم يكن قوله ردت
بمثل السيد الى اخره قبل هذا البيت وواردة كانها عصب القطا تثير عجاجا
بالسنابك اصهبا والعصب بمهملتين مضمومة فمفتوحة جمع عصبة وهي من الرجال
والخيل والطير ما بين العشرة الى الاربعين كالعصابة والعجاج الغبار والدخان
ورعاع الناس وهو هنا الغبار والسنابك بفتح المهملة جمع سنبك بضمها وهو مقدم طرف
الحافر وفي القاموس والصهب والصهبة والصهوبة حمرة او شقرة في الشعر
والاصهب بعير ليس بشديد البياض والسيد بكسر المهملة الذيب وفي الصحاح

وفرس

وفرس نهد بفتح النون اي جسيم مشرف وفرس مقلص بكسر اللام اي مشرف مشمر
طويل القوائم وفرس كمش وكميش صغير الجردان والجردان بالضم قضيب الفرس
وغيره والمراد بالكما في البيت العرق ويجلب سال قوله اذ المراد عينا الى اخره
اثرى الرجل كثر ماله ولم يعن بالبنا للمفعول اي لم يهتم قوله فسهو لان
عطفاه والمرء مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور وفيه نظر لان ابن مالك
عنده انهما مبتدان فانه قال في التسهيل في اذا وقد تغني ابتدائية اسم
بعدها عن تقدير فعل وفاقا للاخفش فكان على المصنف ان لا يقول فسهو
ولقول فلا يصلحان للاسناد لاله لاحتمال ان عطفاه والمرء مرفوعان
بمحذوف الى اخره قوله وما ارعويت وشيبا راسي اشتعلا هذا عجز بيت
صدره ه ضيعت حزمي في ابعادي الاملا قوله فضرورتان في الشرح
يمكن جعلهما كالبيتين السابقين اي مما يجعل فيه الناصب للتمييز محذوفا
يفسره المذكور والتقدير واشتعل شيبا راسي اشتعل والطيب نفسا ه
تطيب فان قلت هذا التقدير في البيت الثاني ظاهر واما في الاول فليس
المعنى فيه على العطف بل المراد فيه الحالية اي وما ارعويت في حال اشتعال
راسي شيبا واذا كان كذلك فالواو حالية وراسي مبتدا واشتعل خبره
ولا يتضح في مثل زيد قام تقدير زيد فاعلا بمحذوف يفسره المذكور لبعده فاذن
تعين ان يكون تقديم التمييز في هذا البيت ضرورة كما قال المصنف قلت
اما ان المعنى على الحالية فمسلم ولكن ذلك لا يمنع من جعل راسي فاعلا
بمحذوف يفسره المذكور وما اوردته من ان نحو زيد قام يتعين ان يكون
جملة اسمية ولا يجوز ان يكون فاعله محذوف فعلها مفسرا بما ذكر بعد فهذا مذهب
الجمهور وجوز المبرد وابن العريف وابن مالك فعليتها على الاضمار والتفسير
كما صرح به المصنف في الباب الثاني قبيل انقسام الجملة الى الصغرى والكبرى
واذا كان كذلك اتجه ما قلناه لان كلام مع ابن مالك على مقتضى مذهبه فان
قلت يلزم حذف قد مع حذف الفعل المفسر ومثله لا يحسن وان حسن اضمار
قد مع الماضوية بمجردها قلت هذا تفريع على غير مذهب ابن مالك واما هو
فلا يوجب اضمار قد مع الماضوية الواقعة حالا قوله وينحتون الجبال بيوتا
هكذا وقع في كثير من النسخ ووقع في بعضها وتنحتون من الجبال بيوتا والاية
الاولى في الاعراف والتمثيل بها هو الذي ينبغي والثانية في الشعرا والتمثيل
بها ليس على ما ينبغي لانها مشتملة على منصوب واحد هو مفعول ينحتون ه
بخلاف اية الاعراف فانها مشتملة على منصوبين قوله ويقع التمييز مشتقا
نحو لله دره فارسا قال قوم ان انتصاب نحو فارسا في مثل هذا التركيب
على الحال وضعفه ابن الحاجب في امالي المفصل بانه لا يخلو اما ان يكون
حالا مقيدة او موكدة وكلاهما غير مستقيم اما المقيدة فلان قولك لله دره

فارسا لم يرد به المدح في حال الفروسية وانما يريد مدحه مطلقا بدليل انك
تقول لله دره كاتبا وان لم يكتب بل يريد الاطلاق بذلك وكذلك لله دره عالما
و الحال الموكدة ايضا غير مستقيمة لان الحال الموكدة شرطها ان يكون معنى الحال مفهوما
من الجملة التي قبلها وانت ها هنا لو قلت لله دره لكان محتملا للفروسية وغيرها
ولكان قولك لله دره عالما او رجلا او كاتبا لا يفيد الا ما افاده الاول ولا خلاف
في جواز ذلك فدل والحالة هذه على انتفا الحال المقيدة والحال الموكدة واذا بطلا
ثبت التمييز وكذا الكلام في ابرحت جارا وعظمت جارا وقوله يا جارتا ما انت
جارة وشبهه انتهى كلام ابن الحاجب وقال الرضي وانا لا ادري بينهما فرقا
لان معنى التمييز عنده ما احسن فروسيته فلا يمدحه في حال فروسيته
الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ما احسنه في حال فروسيته قوله
فاما ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فشهرا موكدا لما فهم من ان عدة
واما بالنسبة الي عامله وهو اثنا عشر فمبين في الشرح لا نسلم ان شهرا موكد
لما فهم من ان عدة الشهور ولا مبين لاثنا عشر اما الاول فواضح واما الثاني
فلانه قد فهم من الاخبار عن عدة الشهور بقوله اثنا عشر ان الاثنا
عشر شهور فيكون التمييز الواقع في هذه الصورة بعد العدد الذي علم نوعه
موكدا لا مبينا كما في قولك الرجال الذي عندي عشرون رجلا واقول ليس
الاول بواضح لان عدة الشهور يفهم منه الشهر من غير شك فيكون شهرا
موكدا لما فهم من ان عدة الشهور واما الثاني فلان العامل في التمييز المبين
للاسم هو ذلك الاسم مع قطع النظر عن غيره فيكون ذلك التمييز بالنسبة
الى نفس المميز مبينا وان كان بالنسبة الى انه اخبر به عن عدة الشهور موكدا
قوله واما اجازة المبرد ومن وافقه نعم الرجل رجلا زيد مردود هكذا
وقع في غالب النسخ والظاهر ما في بعضها وهو مردودة ووجه الرد ان
الابهام قد ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة الى التمييز وهذا مذهب سيبويه
وممن وافق المبرد ابن السراج والفارسي وابن مالك قوله فالصحيح ان
زاد معمول لتزود خرجه ابو حيان على ان في نعم ضميرا وزاد تمييز اخر عن
المخصوص وزادا بيك بدل منه اقسام الحال قوله ينقسم باعتبارات فيه
اشارة الى ان هذه التقسيمات ليست للحال بحسب الذات ولهذا كانت
متداخلة قوله بخلاف نحو بعته يدا بيد فانه بمعنى متقابضين قال الرضي
ومن الحال التي جاءت غير مشتقة قياسا الحال في نحو بوبته بابا بابا وجاوني
رجلا رجلا وواحدا واحدا واحدا وجلين رجلين ورجالا رجالا اي مفصلا هذا التفصيل
المعين وضابطه ان تاتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزيه مكررا وكذا ان تاتي
لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزيه معطوفا عليه بالفا او بثم نحو دخلوا رجلا
فرجلا ومضوا كبكبة ثم كبكبة اي مرتبين هذا الترتيب المعين وفي شرح

السهيل

التسهيل لابن ام قاسم ومثال الترتيب ادخلوا رجلا رجلا اي مرتبين وعلمته الحساب
بابا بابا اي مفصلا او مصنفا وفي نصب الثاني من المكرر خلاف ذهب الزجاج الى
انه توكيد وذهب ابن جني الى انه صفة للاول اي ذا باب وذهب الفارسي
الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل ورد مذهب
الزجاج بانه لو كان توكيدا لادى ما ادى الاول والمختار انه وما قبله منصوبان
بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض ولو ذهب
ذاهب الى ان نصبه بالعطف على تقدير حرف الفا وان المعنى بابا فبابا لكان
مذهبا حسنا وزعم ابو الحسن انه لا يجوز ان يدخل حرف العطف في شي من
هذه المكررات الا الفا قوله فالواو منه وهو الحق مصدقا لانه الحق لا يكون
الا مصدقا والصواب انه يكون مصدقا ومكذبا وغيرهما في الشرح الذي يظهر
انهم ارادوا الحق المذكور في هذه الاية وهي قوله تعالى وهو الحق مصدقا لما معكم
والمراد بما معكم التوراة وهو مصدق لها البتة لا مكذب ولا لا مصدق ولا مكذب
انتهى وفي البحر مصدقا حال موكدة اذ تصديق القران لازم لا ينتقل لما معهم وهو
التوراة او التوراة والانجيل لانهما انزلا على بني اسرايل وكلاهما غير مخالف
للقران وفيه رد عليهم لان من لم يصدق ما وافق التوراة لم يصدق بها وفي اعراب
ابي البقا ومصدقا حال موكدة والعامل فيها ما في الحق من معنى الفعل اذ المعنى
وهو ثابت مصدقا وصاحب الحال الضمير المستتر في الحق عند قوم وعند اخرين
صاحب الحال ضمير دل عليه الكلام والحق مصدر لا يتحمل الضمير على حسب تحمل اسم الفاعل
له عندهم فاما المصدر الذي ينوب عن الفعل كقولك ضربا زيدا فيتحمل الضمير
عند قوم انتهى وقال بدر الدين ابن مالك والعامل في الحال من هذا النوع يعني
الحال الموكدة مضمون جملة مضمر بعد الخبر تقديره احقه واعرفه ان كان المبتدا
غيرانا وان كان انا فالتقدير احق او اعرف او اعرفني وقال الزجاج العامل
هو الخبر لتاوله بمسمى وقال ابن خروف العامل هو المبتدا لتضمنه معنى تنبه
وكلا القولين ضعيف لاستلزام الاول الجائز والثاني جواز تقديم الحال على
على الخبر وانه ممتنع فالعامل اذا مضمر كما ذكرنا وهو لازم الاضمار لتنزيل
الجملة الموكدة منزلة البدل من اللفظ به كما التزم اضمار عامل الحال في غير
ذلك قوله قال ابن مالك بدر الدين ومنه وهو الذي انزل اليكم الكتاب
مفصلا وهذا سهو منه لان الكتاب تقدم الجواب عن هذا ان انزل الذي هو
عامل في الحال يدل على تجدد مفعوله الذي هو صاحب الحال ولا يلزم من
دلالته على تجدده تجدده لقيام الدليل القاطع على قدمه وعلى صرف هذه
الدلالة عن ظاهرها على ان الذي يمتنع تجدده هو الكلام النفسي القائم بذاته
تعالى لا العبارة الدالة عليه والمتصف بالنزول هو الثاني لا الاول قوله وتقع
اللازمة هو بكسر الزاي قوله وشهد تنبيه القسط اذا اعرب حالا فيه

بذلك احترازا عن انتصابه علي المدح وعن انتصابه علي النعت لاسم لا المبني معها علي الفتح واطلق الحال ليشتمل الحال من فاعل شهد والحال من الضمير المرفوع وفي الكشاف فان قلت اليس من حق المنتصب علي المدح ان يكون معرفة كقوله الحمد لله الحميد انا معشر الانبيا لا نورث انا بني نهشل لا ندعي لاب قلت قد جا نكرة كما جا معرفة وانشد سيبويه قول الهذلي ويأوي الي نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي انتهى الكشاف فان قلت هل يجوز ان يكون صفة للمنفي كانه قيل لا اله قايما بالقسط الا هو قلت لا يبعد فقد رايناهم يتسعون في الفصل بين الصفة والموصوف قال التفتازاني بين جواز افراد المعطوف عليه بالحال كالمعطوف في نافلة وبقي بيان جهة تأخيره عن المعطوفين وكانها الدلالة علي علو رتبتها وقرب منزلتها ثم بين جواز كون المنتصب علي المدح نكرة بالنقل والاستعمال وبقي بيان جواز ذلك فيما اذا كان المنتصب عنه معرفة كما في الاية والبيت ليس كذلك والقياس المنع لانه بمنزلة الوصف ثم الفصل بين الموصوف والصفة بالخبر والبدل اعني الا هو مما لا كلام فيه لانه ليس باجنبي فاعتذر عن الفصل بالاجنبي من كل وجه اعني المعطوفين بانه من اتساعهم في اللغة وتجويزهم في بعض المواضع ما يمتنع في القياس ويقل في الاستعمال لاغراض تتعلق بذلك مثل ما ذكرنا من قرب المنزلة وبقي بيان اتباع هذا الاتساع بحيث يفضي الي الفصل بين ما هو بمنزلة اجزا الكلمة الواحدة اعني ما هو في صلة الرحمان المفتوحة ولو ثبتت فلا خفا انه بعيد غاية البعد فكان الانسان يقول نعم كان قوله لا يبعد واما الاستبعاد من جهة ان نفي المعبود القايم بالقسط لا يوجب نفي المعبود فلا يتم التوحيد بل ربما يوهم علي ما عرف مفهوم الصفة ورجوع النفي الي القيد اثبات معبود اخر غير قايم بالقسط فمدفوع بان هذا الوصف مساو للموصوف لان كل مستحق للعبادة قايم بالقسط بالضرورة فنفيه نفيه لكن تتوجه المطالبة بفايدة هذا الوصف ولا وجه للمدح في مقام النفي والجواب ايضا التعريض بعد التوحيد واستجباب الشهادة علي الامرين قوله وقول جماعة ايضا موكدة وهم لان معناها غير مستفاد مما قبلها في الشرح بل هو مستفاد مما قبلها فان ذا الحال المذكورة هو الاله الحق الواجب الوجود الجامع لصفات الكمال والقيام بالقسط منها واقول عند المصنف ان المراد من كون معنى الحال مستفادا مما قبلها ان يكون ما قبلها له دلالة عليه بحسب الوضع نحو ولي مدبرا وما نحن فيه ليس كذلك لكن في الكشاف وانتصابه علي انه حال موكدة كقوله وهو الحق مصدقا فان قلت لم جاز افراده بنصب الحال دون المعطوفين عليه ولو قلت جاني زيد وعمرو راكبا لم يجز قلت انما جاز هذا لعدم الالباس كما جاز في قوله ووهبنا له اسحاق ويعقوب نافلة ان انتصب نافلة عن يعقوب ولو قلت جاني زيد وهند راكبا جاز لتميزه بالمذكورة

او علي

او علي المدح فان قلت قد جعلته حالا من فاعل شهد فهل يصح ان ينتصب حالا عن هو في لا اله الا هو قلت نعم لانها حال موكدة والحال الموكدة لا تستدعي ان يكون في الجملة التي هي زيادة في فايدتها عامل فيها كقوله انا عبد الله شجاعا وكذلك لو قلت لا رجل الا عبد الله شجاعا وهو اوجه من انتصابه عن فاعل شهد وكذلك انتصابه علي المدح انتهى قوله ومنه ادخلوها خالدين لتدخلن المسجد الحرام ان شا الله امنين محلقين روسكم ومقصرين ومحكية وهي الماضية نحو جا زيد امس راكبا هكذا اتفق في بعض النسخ ادخلوها بدون فا ويقع في بعضها فادخلوها بالفا وفي الشرح اما كون الحال مقدرة في ادخلوها خالدين فواضح ضرورة ان الخلود غير مقارن للدخول واما امنين في الاية الاخرى فيمكن جعله من قبيل الحال المقارنة اي لتدخلن في حال الامن المحقق فلا حاجة الي جعل الحال مقدرة نعم التحليق والتقصير بعد الدخول لا معه فالحال بالنسبة اليهما مقدرة واقول ليس في كلام المصنف ما يدل علي ان امنين حال مقدرة وتمثيله بالاية للحال المقدرة يمكن باعتبار محلقين ومقصرين ثم في الشرح واما المثال فاي داع الي ارتكاب كون الحال فيه محكية مع امكان جعلها مقارنة بان يكون راكبا اريد بزمنه الماضي المقارن لزمن عامله واقول الداعي الي ذلك ايضاح المسالة بذكر جزئي من جزئياتها ويكفي في المثال التحكم امكانه فيه وصحته له علي ان ظاهر كلام المصنف ان الحال المقارنة هي التي معناها مقارن للتكلم والمقدرة معناها مستقبل عنه والمحكية معناها ماض عنه وعلي هذا فلا اشكال في كون امنين حالا مقدرة ولا في كون راكبا من جا زيد امس راكبا حالا محكية ثم الحال التي سماها المصنف مقارنة سماها ابن ام قاسم مستصحبة فانه قال الحال المستصحبة نحو هذا زيد راكبا والمحكية نحو رايت زيدا امس ضاحكا والمقدرة نحو مررت برجل معه صقر صايدا به غدا قوله ومثل ابن مالك وولده بتلك الامثلة للموكدة لعاملها وهو سهو الاشارة بتلك الامثلة الي ولي مدبرا وجا القوم طرا ولامن من في الارض كلهم جميعا ووجه السهو ان المثالين الاخرين ليسا من توكيد عامل الحال بل من توكيد صاحبها قوله وقد اغتدي والطير في وكناتها هذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس عجزه بمنجرد قيد الاوابد هيكل واغتدي اذهب غدوة والوكنات هنا بضم الواو والكاف او بفتح الكاف لا بسكونها لاجل الوزن جمع وكنة قال ابو عمرو والوكنة والاكنة بالضم مواقع الطير حيث ما وقعت والجمع وكنات ووكنات ووكنات ووكن والوكن بفتح الواو وسكون الكاف عش الطاير في جبل او جدار والموقن مثله الاصمعي الوكن ماوي الطاير في غير عش والوكر بالرا ما كان

وعش والمتجرد اسم فاعل من الجرد في سيره مضى وقيل المتجرد القصير الشعر وفي
الصحاح ولقال للفرس الجواد قيد الاوابد لانه يمنع الوحش من الفوات لسرعته
والشيء مدار البيت والهيكل الفرس الطويل الضخم قال العجاج وهي طرف هيكل قوله
ويجوز ان يقدر ويجرها اي ويجر الارض قال اليمني يريد به ان عود الضمير الي
الي الارض مشابه عوده الي ذي الحال في الاية وهو ما في الارض قوله اعراب
اسما الشرط والاستفهام ونحوها يريد بنحوها كم الخبرية قوله واذا
وقع اسم الشرط مبتدا فقيل خبره فعل الشرط وحده في الشرح خبر المبتدا انما
هو جملة الشرط باسرها لا الفعل وحده وعلى القول الاخر الخبر هو مجموع جملة
الجزا لا الفعل وحده واقول كثيرا ما يطلق لفظ الفعل ويراد به الفعل مع
فاعله المضمر كما يطلق حرف الجر ويراد به هو مع مجروره فمن الاول قول
ابن الحاجب في كافيته في باب المبتدا او كان الخبر فعلا له نحو زيد قام والخبر
انما هو الفعل مع الضمير المستتر فيه ومن الثاني قول ابن مالك في الفيته
واخبروا بظرف او بحرف جر والخبر انما هو مجموع الجار والمجرور بل ما تعلق
به من فعل او شبهه ثم في الشرح وعلى هذا يتاتى في مثل قولك من يقم
فاني اكرمه ان يكون جملة الجزا في محل جزم لانها وقعت مقترنة بالفا
جوابا لشرط جازم كما قرره المصنف في الباب الثاني وفي محل رفع لانها
خبر للمبتدا عند هذا القائل فيثبت لها محلان باعتبارين واذا قلت من
يقم اكرمه فجملة اكرمه لا محل من حيث هي جواب جازم لم تقترن بالفا ولها   الشرط
محل من الاعراب وهو الرفع من حيث هي المبتدا على هذا القول وحينئذ   خبر
يندفع اعتراض المصنف الثاني على ابي البقا حيث قال في فصل ما ولابي البقا
في هذه الاية اوهام متعددة فتضمنت مقالته الفصل بين ما الحرفية وصلتها
وكون يكذبون في موضع نصب لانه قدره خبر كان وكونه لا موضع له
لانه قدره صلة ما واستغنا الموصول الاسمي عن عايد هذا كلامه وقد
عرفت اندفاع اعتراضه الثاني بان الجملة قد تكون لها محل ولا محل لها
باعتبارين مختلفين على ان المصنف قد اعتذر عن اعتراضه في الباب الثاني
في اخر الكلام على الجمل التي لها محل من الاعراب مسوغات الابتدا بالنكرة
قوله لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك الا على حصول الفايدة قال الرضي
قال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفايدة فاخبر عن اي نكرة
شيت وذلك ان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم
تخصص المحكوم عليه بشي اولا قوله فمن مقل نحل في من مقل خبر مبتدا
محذوف ومن للتبعيض ومقل نحل مخفوضان على انهما صفتان لمقدر اي
فهم

فهم لبعض فريق الضعف بالاقلال والاخلال ويحتمل ان يكون بمعنى في والمعنى
فانحصروا في فريق مقل نحل وفريق مكثر قوله فاولا نحو واجل مسمى عنده
في الكشاف ان التقديم هنا واجب لان المعنى واي اجل مسمى عنده لعظمها
لشان الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم قوله ولعبد مومن
خير من مشرك هذا هو المشهور عند الجمهور وهو ان المسوغ للابتدا بالنكرة
في هذه الاية وصفها وقال ابن الحاجب ان المصحح للابتدا بالنكرة في هذه الاية
انما هو معنى العموم قوله ومن ذلك قولهم ضعيف عاذ بقرملة عاذ بالذال
المعجمة اي لجا وفي القرمل شجر ضعاف لا شوك له وفي المثل ذليل عاذ بقرملة
قال جرير كان الفرزدق اذ يعوذ بخاله مثل الذليل يعوذ تحت القرمل
قوله وقولهم شر اهر ذا ناب هذا مثل يضرب في ظهور امارات الشر
والمراد بذا ناب الكلب وصرح ابن الحاجب وغيره بان المسوغ للابتدا بالنكرة
فيه كونها في معنى الفاعل وعبارته في امالي كافيته وانما جاز ان يكون مبتدا
وهو نكرة لانه في معنى الفاعل والفاعل يجوز ان يكون نكرة وان كان محكوما   في المعنى
عليه لما فيه من التخصيص وذلك هاهنا ووجه التخصيص في الفاعل انه
حكمه لما كان متقدما صار المحكوم عليه لا يذكر الا بعد تقرر الحكم في الذهن فلما
تقدم العلم بالحكم صار كالصفة في كونه متقدما عليه لكون الصفة لا فرق بينها
وبين الخبر الا تقدم العلم بها دونه فمن ثمه جاز ان يكون الفاعل نكرة مطلقا
فلما كان هذا المبتدا في معنى الفاعل جاز ان يكون نكرة انتهى كلامه قوله
وقد راحلك هذا المجاز الواو للعطف من كلام المصنف وما بعدها بعض
بيت وهو قد راحلك هذا المجاز وفزاري وابي مالك ذو المجاز بداره
وذو المجاز موضع بمنى كان به سوق في الجاهلية وابي بتشديد اليا
في اخره على انه من رد لام الاب عند المبرد اذا اضيف الى يا المتكلم وعلى انه
جمع تصحيح مضاف الي يا المتكلم عند غيره وما نافية ولك جار ومجرور قوله
والثاني ان يكون عامله اما رفعا نحو قايم الزيدان عند من اجازه الذي اجازه
هو الاخفش والكوفيون وفي الشرح والصواب ان يمثل لهذه المسلة بنحو ضرب
الزيدان حسن واما قايم الزيدان فليس مما نحن فيه لان الكلام انما هو في احد
قسمي المبتدا وهو المحكوم عليه لان هذا القسم هو الذي احتاج النحاة الى الاعتذار
عن وقوعه نكرة اذ المحكوم عليه ينبغي ان يكون معينا فتعريفه هو المناسب لا
تنكيره فشرطوا تخصيص النكرة لتقرب من المعرفة فيسوغ الحكم عليها واما القسم
الاخر من قسمي المبتدا وهو المحكوم به كالوصف في المثال المذكور فيشترط انه
نكرة ولا يجوز تعريفه كما نصوا عليه فلا حاجة في وقوعه مبتدا مع تنكيره الي
ان يقال تخصص بالعمل واقول ليس كلام المصنف في احد قسمي المبتدا وهو
المحكوم عليه وانما كلامه في كلا قسمية بدليل ما سيقوله في المسوغ السابع

قوله او نصبا نحو امر بمعروف صدقة وافضل منك جاني في الشرح لا ينبغي
ايراد المثال الثاني في هذا المقام فانه قد عاب على النحويين قولهم يبتدا بالنكرة
اذا كانت موصوفة او خلفا عن موصوف وادعى ان الصواب الحكم على الموصوف
المحذوف في مثل ضعيف عاذ بقرملة بانه المبتدا ولا شك ان اسم التفضيل في
نحو افضل منك جاني صفة لمحذوف فيكون الصواب على زايده ان يحكم على الموصوف
المحذوف فيه بانه المبتدا لا على اسم التفضيل الذي هو خلف عن الموصوف
فكانه نسي ما قدمه قريبا واقول لم ينس ما قدمه وانما بنى كلامه هنا
على قول النحويين لا على ما استصوبه هو قوله وشرطه ان يكون
المضاف اليه نكرة كما مثلنا او معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة
نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود الاشارة بهذه الى النكرة العاملة
للجر في الشرح لا حاجة الى هذا الشرط فان المسلة مفروضة
فيما اذا كان المبتدا نكرة فنحن في غنية عن التنبيه على هذا الشرط وهل
هذا الا بمنزلة ان يقول يشترط في الابتدا بالنكرة العاملة جرا ان تكون
نكرة لا معرفة فيكون فيه جعل صورة المسلة شرطا لها وهذا عين
ما انتقد على ابي حيان فيما ياتي حيث قال ومن الغريب قول ابي حيان
ان من شرط العطف على الموضع ان يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع
فجعل صورة المسلة شرطا لها واقول كلام ابي حيان ظاهر في جعل صورة
المسلة شرطا لها بخلاف كلام المصنف فان مسليته الى كون عمل المبتدا
للجر مسوغا للابتدا بالنكرة وشرطها هو ان يكون المضاف اليه نكرة او معرفة
والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة ولا شك ان هذا غير تلك واما قوله لا
حاجة الى هذا الشرط فان المسلة مفروضة فيما اذا كان المبتدا نكرة فجوابه
ان هذا شرط مبين للواقع ومخصص لمدلول الكلام لان قولنا عمل المبتدا
للجر مسوغ للابتدا بالنكرة اعم بحسب المفهوم من كون المضاف اليه نكرة
او معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة وان كان مساويا له بحسب
الصدق قوله والثالث العطف بشرط كون المعطوف او المعطوف عليه
مما يسوغ الابتدا به في الشرح اذا امتنع نحو رجل قايم فاي اثر لعطفه على
ما يجوز الابتدا به او عطف ذلك عليه في تجويز ما كان ممتنعا مع قيام المانع
واقول لما كان حرف العطف مشركا بين المعطوف والمعطوف عليه في
الحكم وجاعلا المعطوف مع المعطوف عليه كشي واحد كان المسوغ للابتدا
في احدهما مسوغا له في الاخر ولا نسلم انه يمتنع نحو رجل قايم ثم لعطفه
على ما يجوز الابتدا به او لعطف ذلك عليه يجوز وانما ذلك جايز من اول
الامر لان الكلام كله كشي واحد قال التفتازاني في حاشية الكشاف
انه ليس في القواعد احتياج المعطوف على المبتدا الى التعريف او التخصيص
وقال

وقال ابن مالك في شرح التسهيل ان مطلق العطف مسوغ للابتدا بالنكرة
ومن ذلك قوله سهم ثرى وسهم ثري وسهم مرعي وقول الشاعر
فيوم علينا ويوم لنا ويوم نسا ولو نسر والمسوغ لهذا عنده غير التفصيل
ولم يذكره هو في المسوغات قوله نحو طاعة وقول معروف اي امثل
سيذكر المصنف في اماكن الحذف من الباب الخامس انه يجوز ان يكون طاعة
وقول معروف خبر مبتدا محذوف اي المطلوب منكم طاعة قوله فان الخبر
هنا ظرف مختص وهذا بمجرده مسوغ كما قدمنا في الشرح الظاهر ان قوله
كما قدمنا وقوله وقد اسلفنا سهو فانه لم يقدم ذلك ولا اسلفه في موضع
من هذا الكتاب وانما ذكره بعد في الرابع من مسوغات الابتدا بالنكرة
كما تراه الان قوله والرابع ان يكون خبرها ظرفا او مجرورا قال ابن مالك
او جملة هكذا وقع في غالب النسخ وفي بعضها والرابع ان يكون خبرها عند
سيبويه ظرفا او مجرورا قال ابن مالك او جملة واراد بالمجرور مجموع الجار
والمجرور ويقوله او جملة العطف على مقدر والتقدير قال ابن مالك يكون خبرها
ظرفا او مجرورا او جملة لا العطف على المذكور اذ هو قول غير ابن مالك ولم
يقل يكون خبرها جملة الا ابن مالك قال ابو حيان ولا اعلم احدا اجرى
هذه الجملة مجرى الظرف والمجرور الا هذا المصنف يعني ابن مالك قوله
وشرط الخبر فيهن الاختصاص المراد بالاختصاص هنا ان يكون المجرور بالحرف
والمضاف اليه الظرف والمسند اليه في الجملة صالحا للاخبار عنه قوله وقول
انما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة فاشتراطه هنا يوهم ان له مدخلا
في التخصيص المراد بالتخصيص هنا تسويغ الابتدا بالنكرة والاشارة
الاولى بهنا الى كون خبر النكرة ظرفا او مجرورا او جملة والثانية الى مسوغ
الابتدا بالنكرة يعني ان وجوب التقديم في هذه الثلاثة انما هو لدفع توهم
الصفة فاشتراط تقديمها في مسوغ الابتدا بالنكرة يوهم ان تقديمها له مدخل
في التسويغ وليس كذلك ويدل على ما قلنا انهم ذكروا المسلة فيما يجب فيه
تقديم الخبر قوله والخامس ان تكون عامة اما بذاتها كاسما الشرط واسما
الاستفهام او بغيرها نحو ما رجل في الدار وهل رجل في الدار واله مع الله
في الشرح واما ان النكرة في المثال الثاني وهو قولنا هل رجل في الدار عامة
فمنظور فيه لانها في سياق الاثبات وليس دخول الاستفهام الحقيقي عليها
بالذي يوجب كونها عامة فان قلت عد هذا المعنى في مخصصات النكرة
التي تسوغ الابتدا بها مشكل اذ العموم ضد الخصوص فكيف يصح ان يقال
حصل بالتعميم تخصيص حتى ساغ الابتدا قلت هذا انما يرد على من قال ان
النكرة لا يبتدا بها الا اذا خصصت بوجه والمصنف لم يقله وانما عبر هنا

في مسوغات الابتدا بالنكرة فليس وجه التسويغ تخصيص النكرة حتى يرد ما قلت
وانما الوجه فيه ان الاسم النكرة بسبب عمومه ماثل المعرفة من حيث انه يصلح
للحكم على البدل فساغ الابتدا به انتهى **واقول** ولا يرد ايضا على من قال
ان النكرة لا يبتدا بها الا اذا تخصصت بوجه لانه لا يريد بالتخصيص
ضد التعميم وانما يريد به حصول المسوغ **ثم** انه قد تكون النكرة في سياق
الاثبات للعموم نحو تمرة خير من جرادة كما ذكر ابن الحاجب والمصنف في
حواشي التسهيل على انه يمكن ان يقرر العموم في نحو هل رجل في الدار نحو ما
قرره المصنف في حواشي التسهيل في نحو رجل خير من امراة بان يقال لما استفهم
عن الحكم على واحد من الجنس من غير خصوصية لفرد على فرد حصل الشياع **قوله**
وفي شرح المنظومة لابن الحاجب له ان الاستفهام المسوغ للابتدا هو الهمزة
المعادلة بام نحو ارجل في الدار ام امراة كما مثل به في الكافية وليس كما قال
قال الرضي لو كان المجوز في ارجل في الدار ام امراة معرفة المتكلم بكون احدهما
في الدار للزم امتناع رجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار او امراة
لعدم لفظه ام الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شي اخر يخصص به
للمبتدا انتهى **قوله** السادس ان يكون مراد بها صاحب الحقيقة من حيث هي نحو رجل
خير من امراة وتمرة خير من جرادة الظاهر ان يقول بها الحقيقة يريد لكلمة صاحب مرادا
وفي الشرح حمل المصنف هذا في حواشيه على التسهيل بما فيه معنى العموم
وقرره بانه لما فضل واحد من جنس على واحد من جنس علم انه لا خصوصية
لفرد منه على فرد فيحصل الشياع انتهى **و** المثال الثاني من كلام عمر **رضي**
الله عنه مالك في الموطا ان رجلا سال عمر عن جرادة قتلها وهو محرم فقال عمر لكعب
تعالى حتى نحكم فقال كعب درهم فقال عمر لكعب انك لتجد الدراهم تمرة خير من
جرادة **قوله** السابع ان يكون في معنى الفعل **في** تعليق ابن النحاس على مقرب
ابن عصفور **و** السابع والعشرون ان يكون في معنى الفعل من غير اعتماد نحو
قايم الزيدان على راي الكوفيين والاخفش **قوله** ولنحو قايم الزيدان عند من
جوز هذه الصورة يعني ان كون النكرة في معنى الفعل شامل لنحو قايم الزيدان
عند من جوز هذه الصورة وهو الاخفش والكوفيون ولا يخفى ان في هذه الصورة
عندهم مسوغين احدهما العمل كما تقدم والاخر معنى الفعل **قوله** وعلى هذا
ففي هذا نحو ما قايم الزيدان مسوغان كما في قوله تعالى وعندنا كتاب
حفيظ مسوغان **في** بما ما قدمه اولا من كون النكرة عاملة وما ذكره هنا من
كون النكرة في معنى الفعل قلت بل فيه على رايه ثلاثة امور هذان وكون النكرة
عامة لوقوعها في سياق النفي وقد اسلفنا انه لا ينبغي عد ذلك في هذا الباب
لان الكلام في المبتدا الذي هو محكوم عليه لا محكوم به والوصف المذكور
من الثاني

من الثاني لا من الاول انتهى **واقول** ليس الوقوع في سياق مسوغا في نحو هذا
المثال وانما هو شرط للعمل او شرط للاكتفا بالفاعل على اظهر القولين كما
سيقوله المصنف وفيه نظر لجواز كونه مسوغا وشرطا المسوغ اولا مر اخر
و قد اسلفنا نحن ان الكلام في مطلق المبتدا لا في المبتدا الذي هو محكوم عليه
واحد المسوغين في قوله تعالى وعندنا كتاب حفيظ الصفة والاخر كون الخبر
ظرفا مختصا **قوله** والثاني ان اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال او
الاستقبال انما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل وذلك ان العمل في المرفوع
يكفي فيه الاعتماد فقط **قوله** اذ لا توجب العادة ان لا يخلوا الحال من ان يفاجئك
عند خروجك اسد او رجل اي يخلوا الحال من ذلك فنفي الاخبار **و** انما فسر
كلامه بهذا لانه اشتمل على نافيين فيكون مثبتا لان نفي النفي اثبات **قوله** ه
سرينا ونجم قد اضا الى اخره ه سرينا سرنا ليلا واسرينا بمعناه وبدا ظهر
و المحيا الوجه **و** الشارق هنا الكوكب **قوله** وعله الجواز ما ذكرناه في المسلة
قبلها يشير الى قوله في المسلة السابقة اذ لا توجب العادة ان لا يخلوا الحال
من ان يفاجئك عند خروجك اسد او رجل ولتقريره هنا اذ لا يوجب العادة
ان لا يخلوا السري من اضاة نجم ما اي يخلوا السري من ذلك **قوله** الذيب يطرقها
الى اخره الطرق المجي ليلا والضمير المنصوب بيطرق عايد الى الغنم **و** المدية
الشفرة وهي السكين العظيمة وقبل هذا البيت ه نرلب ضاني لود الذيب
راعيها ه والظاهر الا ترى الى اخر الابيات **قوله** ولا يحسن ان يكون بدلا من اياي في
الشرح بل يحسن ان يكون بدل اشتمال من ضمير المتكلم في براني ولاما نع منه اذ
الظاهر سيبدل من ضمير الحاضر عند الجمهور اذا كان بدل بعض كاعجبني وجهك
او بدل اشتمال كاعجبتني كلامك او بدل كل مفيدا للاحاطة نحو تكون لنا عيدا
لاولنا واخرنا والربط موجود في البيت انتهى **واقول** بل هنا مانع من بدل
الاشتمال وهو ما ذكرناه غير مرة ان بدل الاشتمال هو ان يشتمل المبدل
منه على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث يكون مشعرا
به من حيث اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه
متشوقة الى ذكره منتظرة له وليست المدية مع ضمير المتكلم بهذه الصفة **قوله**
عرضنا فسلمنا الى اخره ه عرضنا بمعنى اعترضنا وتصدينا **و** التبريح الشدة
والجهد **و** الوجد بفتح الواو الحزن **قوله** ولا دليل فيهما **في** الشرح هذا عجيب
فان ابن مالك لم يذكر الاية والبيت على وجه الاستدلال بهما بل على جهة
التمثيل **و** قول المصنف ومثل ابن مالك صريح فيه فاذن لا وجه لقوله ولا
دليل فيهما وكلام ابن مالك مستقيم نعم لو ادعى انهما متعينان للمعنى الذي
ذكره اتجه الاعتراض على دعوى التعيين لقيام الاحتمال **واقول** بل له وجه
لان الظاهر من ذكر كلام من يستدل بكلامه انه للاستدلال لا لمجرد التمثيل **قوله**

مثال من

٣

ومما ذكروا من المسوغات لم يذكره المصنف من هذه المسوغات وقوع النكرة بعد لولا نحو لولا اصطبار لاودى كل ذي مقة ... لما استقلت مطاياهن للظعن * ولعله انما لم يذكره لانه راى دخوله في النكرة الموصوفة بصفة محذوفة و اودى هلك و المقة الحب و استقلت مضت و الظعن بمعجمة فمهملة مفتوحتين السير

قوله وقولهم شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى وجد بخط المصنف ثرى بالتنوين لكن قال ابن بري في رده لما قاله ابن الخشاب على مقامات الحريري اعلم ان للسجع في النثر ضرورة تضاهي ضرورة الوزن في الشعر من الزيادة والنقصان والابدال وغير ذلك الا تراهم حركوا الساكن فيه كما تحركوه في الشعر كقولهم في صفة ليالي القمر ثلاث درع وكان قياسه درع بسكون الرا وانما حركوا اتباعا لقولهم ثلاث غرر وثلاث ظلم وحذفوا التنوين منه كما حذفوه في الشعر فقالوا شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى فحذفوا التنوين من ثرى ومرعى اتباعا لقولهم ترى لكونه فعلا قوله اما الاولى فلان الابتدا فيها بالنكرة صحيح قبل مجي انما في الشرح يعني في قولهم انما في الدار رجل وهذا قدح في المثال الخاص ولا يلزم منه تطرق القدح الى تلك القاعدة المقررة الا ترى انها صادقة على مثل قولنا انما قايم رجل والاحتمال الذي ابداه المصنف غير متات فيه قوله واما الثانية فلاحتمال رجل الاول للبدلية في الشرح هذا مشكل فان البدل انما هو مجموع المتعاطفين اذ هذا من قبيل بدل الكل من الكل فان قلت فليكن بدل بعض ولا اشكال قلت يلزم الافتقار الى الضمير ولا حاجة الى ارتكابه حتى نقدر الرابط فان التركيب صحيح بدونه ولم نر بدل تفصيل ملفوظا معه بالضمير ولا محتاجا الى تقديره وذلك ايه كونه بدل كل فان قلت اذا كان مجموع المتعاطفين هو البدل فما رافع كل واحد من الجزئين على القول مع انه غير بدل على هذا التقدير قلت هو نظير قولهم الرمان حلو حامض فان المجموع هو الخبر وكل واحد من الجزئين مرفوع فيحتاج الى عامل ولم يتحرر لي في ذلك جواب ارتضيه انتهى واقول كل واحد من حلو وحامض خبر من جهة اللفظ ولهذا عد من انواع تعدد الخبر والعامل في كل واحد منهما ما العمل في الخبر واما من جهة المعنى فالمجموع هو الخبر ولهذا قالوا لا يجوز في هذا النوع من الخبر العطف خلافا لابي علي وقالوا الا يعبر عنه بخبر لفظ الواحد الا مجازا فلا يقال في حلو حامض خبران وانما يقال خبر وقال ابو علي الفارسي ان نحو حلو حامض فيه ضمير واحد تحمله الثاني لان الاول ينزل من الثاني منزلة الجزء وصار الخبر انما هو بتمامها وقال الاكثرون لا يجوز الفصل بين هذين الخبرين ولا تقديمهما على المبتدا ولا تقدم احدهما وتاخر الاخر ثم لا نسلم ان نظير بدل التفصيل في باب الخبر قولهم الرمان حلو حامض وانما نظيره زيد رجل فقيه ورجل كاتب ورجل شاعر مما تعدد الخبر فيه لتعدد صاحبه حقيقة ولا يستعمل

هذا

هذا النوع من الخبر من دون عطف قوله ولاحتمال شهر الاول للخبرية يعني شهر الثاني والثالث معطوفان عليه والخبر في المعنى هو المجموع وفي اللفظ الاول بطريق الاصالة والثاني والثالث بطريق التبعية كقولك زيد فقيه وكاتب وشاعر

قوله وحبيب ممنوع الصرف لانه اسم امه في تاريخ النحاة للوزير القفطي وحبيب اسم امه عند اكثر الرواة ووجد بخط العلما غير مصروف وبعضهم يصرفه بنا على انه اسم ابيه وكان عالما بالنسب واخبار العرب مكثرا من رواية اللغة وذكر ابو طاهر القاضي ان محمد بن حبيب ينسب الى امه وهي حبيب وانه ابن ملاعنة وكان يغدو اديبا توفي لسبع بقين من ذي الحجة سنة خمس واربعين ومايتين بسر من راى اقسام العطف قوله وله عند المحققين ثلاثة شروط احدها امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح في الشرح ينتقض بنحو رب امراة صالحة لقيت ورجلا صالحا فان هذا يجوز كثيرا مع انه عطف على محل لا يمكن ظهوره في الفصيح اذ لا يقال امراة صالحة لقيت بالنصب على ان الاصل رب امراة ثم حذف الجار وقد صرح المصنف في حرف الرا حيث تكلم على رب بانها انفردت بجواز مراعاة محل مجرورها كثيرا وان لم يجز نحو مررت لزيد وعمرا الا قليلا واقول لا نسلم انه لا يقال امراة صالحة لقيت بالنصب على ان يكون الاصل رب امراة صالحة ثم حذف الجار واوقع الفعل على المجرور اذا قامت قرينة تدل على ذلك قوله تمرون الديار ولم تعوجوا هذا صدر بيت عجزه كلامكم اذا علي حرام قوله فان لم يجد من دون عدنان الى آخره فليزعك بفتح الزاي كذا وجد مضبوطا بخط المصنف وذلك انه يقال وزعته اوزعه وزعا اي كففته و العواذل بالذال المعجمة اللوايم جمع عاذلة صفة للمراة او للجماعة قوله سنضج صفيف شوا او قدير معجل و من جوابه هذا البعض بيت لامري القيس من الكلام عليه وجوابه في آخر الكلام على ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة قوله وهو توارد عاملين انه والابتدا على معمول واحد وهو الخبر هذا على راي بعض البصريين ان الابتدا عامل في المبتدا والخبر ولم يوجد ذلك في الصورة الثانية لان المعطوف منهما له خبر مذكور معطوف على الخبر المذكور قوله ولكن شرط الفرا لصحة الرفع قبل مجي الخبر خفا اعراب الاسم هذا يصدق على الاسم المبني نحو هذا والاسم الذي اعرابه تقديري نحو موسى قوله وحملهما اي الكساي والفرا على صحة الرفع قبل الخبر فانهما يجوزان ذلك لكن الفرا يشترط خفا اعراب الاسم والكساي لا يشترطه قوله خليلي هل طب الى آخره الطب بتثليث المهملة وهو في اللغة الاصلاح والسحر والعادة والحذق و في الاصطلاح علم بقوانين تتعرف منها احوال بدن الانسان من جهة الصحة وعدمها لتحفظ حاصله وتحصل غير حاصله ما امكن والمراد به هنا الدوا و باح تكلم جهرا و الدنف

يجي

بفتح الدال المهملة وكسر النون المريض مرضا ملازما قوله والثاني ان الخبر المذكور
لان وخبر الصابيون محذوف اي كذلك هذا الوجه هو الذي قطع به صاحب
الكشاف فقال الصابيون مبتدا وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة علي
جملة ان الذين امنوا الي اخره لا محل لها من الاعراب وفايدة تقديم الصابين
التنبيه علي انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم بساب عليهم ان
صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم انتهى قوله فمن يك امسي الخ
هذا البيت لضابي بن الحارث البرجمي بضم الموحدة والجيم وضابي بضاد معجمة
والف بعدها موحدة مكسورة فهمزة وفي الاساس الملي رحله في منزله وباواه
و ما راسم جمل له ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر علي الغربة والتوجع من الكربة
وكان ضابي استعار كلبا من بعض بني نهشل يقال له قرحان فاطال مكثه عنده
فطلبوه منه فامتنع فاخذوه منه غصبا فرماهم بالكلب فشكوه الي عثمان
رضي الله عنه فحبسه عثمان ثم بعد قتل عثمان افلت من الحبس
فلما كان زمن الحجاج وعرض من اهل الكوفة من اراد ان يوجههم للمهلب عرضه فيهم
وهو شيخ كبير فقال للحجاج اقبل مني بديلا فقال الحجاج نعم فقال له عنبسة بن
سعيد هذا الذي رفس عثمان فرده الحجاج وقتله والسر في تقديم قيار علي
خبر ان قصد التسوية بينهما في التحسر علي الاغتراب كانه اثر في غير ذوي
العقول ايضا بيان ذلك انه لو قيل اني غريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية علي
قيار في التاثر عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه ليتاتى الاخبار
عنهما دفعة بحسب الظاهر تنبيها على ان قيارا مع انه ليس من ذوي العقول انه
قد ساوي العقلا في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الي التحسر
وفي الشرح فان قلت جواب اسم الشرط المرفوع بالابتدا لا يربط الا بالضمير
ولا ضمير في قوله فاني وقيار بها لغريب قلت المعنى فمن يك بالمدينة مقيما
فلست على صفته فاني وقيار بها لغريب قوله ولضعفه لتقدم الجملة المعطوفة
على بعض الجملة المعطوف عليها هذا اذا قدر خبرا لمبتدا مقدما على خبر ان
واما اذا قدر موخرا عن خبر ان فاللازم هو تقدم بعض الجملة المعطوفة على
بعض الجملة المعطوف عليها قوله المسلة الثالثة هذا ضارب زيد وعمرا بالنصب
المسلة الرابعة اعجبني ضرب زيد وعمر بالرفع او وعمرا بالنصب منعهما الحذاق
يعني منعوا المسلة الثالثة والرابعة لان المحرز فيهما ليس بموجود ولو كان
اسم الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل في
اللفظ حتى يكون بال او منونا او مضافا يعني الي غير ذلك المعمول وغير متبوعه
وهو هنا مضاف الي متبوعه وفي الشرح المنع مذهب سيبويه والجمهور
وانظر تعليل المصنف للمنع بما ذكره هل معناه انك لو اعملت المصدر في التابع
المذكور رفعا او نصبا لزم اعماله مع كونه غير محلي بال ولا منون ولا مضاف

الي

الي معموله الذي هو هنا تابع فان كان هذا مراده اشكل بمثل اعجبني ضرب زيد
عمرا فانه المصدر عمل في المفعول مع فقد الثلاثة والقول بمنع ذلك مقطوع
ببطلانه فتامل ماذا اراد فلم يتضح لي مقصوده واقول الذي اتضح لنا مقصوده
وهو لو انك اعملت المصدر في التابع المذكور لزم اعماله مع كونه غير محلي بال
ولا منون ولا مضاف الي غير ذلك المعمول وغير متبوعه فيشكل ذلك بمثل
اعجبني ضرب زيد عمرا ولا يغيره ثم في شرح التسهيل لابن ام قاسم في باب المصدر
وظاهر كلام المصنف يعني ابن مالك جواز مراعاة المحل في جميع التوابع وهو
مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين وذهب سيبويه ومحققو اهل البصرة
الي انه لا يجوز مراعاة الاتباع علي المحل وفصل ابو عمر فاجاز في العطف والبدل
ومنع في النعت والتوكيد ثم قال والصحيح الاول لورود السماع وقال الرضي
في باب المصدر وحمل التوابع علي محل المجرور ايضا خلافا للجرمي في الصفة
قال لان الصفة هي الموصوف في المعنى والعامل فيهما واحد قال ابن جعفر
هذه العلة موجودة في التوكيد والعطف بخلاف البدل لانه من جملة اخرى اذ
العامل فيه غير العامل في الاول عنده وكذا في عطف النسق وقال الاندلسي
الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل علي موضع المجرور وباسم الفاعل وبالصفة
وبالمصدر قوله واجازهما قوم هم الكوفيون وجماعة من البصريين وابن مالك
من المتاخرين قوله وجوز الزمخشري كون الشمس معطوفا على محل الليل وزعم
مع ذلك ان الجعل مراد به فعل مستمر في الازمنة لا الزمن الماضي بخصوصيته مع
نصبه في مالك يوم الدين على انه اذا حمل على الزمن المستمر كان بمنزلته اذا حمل
على الماضي في ان اضافته محضة قال التفتازاني عند الكلام على قوله تعالى مالك
يوم الدين فان قيل قد ذكر في قوله تعالى وجاعل الليل سكنا انه اذا قصد باسم الفاعل
زمان مستمر كانت الاضافة لفظية قلنا الاستمرار يحتوي على الازمنة الماضية
والاتية والحال فتارة يعتبر جانب الماضي فيجعل الاضافة حقيقية وتارة جانب
الاتي والحال فتجعل لفظية والتعويل على القراين والمقامات وقال ايضا عند
الكلام على قوله تعالى وجاعل الليل سكنا ونفي كونه في معنى المضي لا يستلزم كون
الاضافة غير حقيقية لجواز ان يكون معنى الاستمرار ايضا ما نعا من كونها غير
حقيقية على ما صرح به في مالك يوم الدين ولهذا كان بين كلاميه تدافع وذكر
في وجه التوفيق ان الاستمرار لما تناول الماضي والحال والاستقبال فبالنظر
الي حال الماضي يجعل الاضافة حقيقية كما في مالك يوم الدين والي الاخيرين
غير حقيقية كما في جاعل الليل سكنا لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك يوم
الدين عن الوصفية الي البدلية ويجعل سكنا منصوبا بفعل محذوف فليتامل
فان هذا هو المنشا وما يقال انه لما بعد بمعنى المضي عن شبه الفعل فبمعنى الاستمرار
اولى ليس بشي لان شبه الخاص انما هو بالمضارع وباعتباره يعمل ولهذا اشترط

معنى الحال او الاستقبال الذي هو حقيقة المضارع عند الجمهور والمضارع قد يجي
بمعنى الاستمرار كثيرا فاسم الفاعل بالاستمرار لا يبعد عن شبه الفعل بخلاف معنى
المضي واما ان اللام الموصولة تدخل على الذي بمعنى المضي دون الذي بمعنى الاستمرار
فلان المعتبر في الكون صلة هو محض الحدوث الذي هو اصل الفعل حتى يقولون
انه فعل في صورة الاسم كما ان اللام اسم في صورة الحرف محافظة على كونها
داخلة اللام التي في صورة حرف التعريف اسما صورة والاستمرار بعيد عن معنى
الحدوث الفعلي فيكون محض مفرد فلا يقع صلة بخلاف المضي وقال السيد
الجرجاني عند قوله تعالى مالك يوم الدين واجيب ايضا بانه لا منافاة بين ان
يكون المستمر عاملا ومضافا اضافة حقيقية لان المستمر لما احتوى على المضي
ومقابله ودعى الجهتان معا جعلت الاضافة حقيقية نظرا الى الجهة الاولى
واسم الفاعل عاملا نظرا الى الثانية وليس بشي لان مدار كون اضافته حقيقية
او غير ها على كونه عاملا او غير عامل ويمكن ان يقال الاستمرار في مالك يوم
الدين ثبوتي وفي جاعل الليل تجددي بتعاقب افراده فكان الثاني عاملا واضافته
لفظية لورود المضارع بمعناه دون الاول وفي الشرح حاصل كلام المصنف
انه تناقض كلام صاحب الكشاف حيث ادعى كون اضافة جاعل محضة واثبت
العمل مع ذلك وانما تتمحض الاضافة حيث يمتنع الاعمال كاسم الفاعل بمعنى
الماضي وجوابه انا لا نسلم ان بين الاضافة المحضة والعمل تنافيا الا ترى ان
المصدر المضاف الى الفاعل مثلا اضافته محضة ويجوز مع ذلك اعماله في المفعول
كقولك اعجبني ضرب الامير اللص واذا ثبت ذلك فللزمخشري ان يقول جعلت
اضافته محضة حملا على اسم الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال لان الغرض كونه
مرادا به الزمن المستمر ولا منافاة بين الامرين لما قررناه هكذا كنت رايت من
قديم في دفع التناقض ظانا ان احدا لم يقله ثم وقفت بهذه البلاد على ما هو منه
في شرح الكشاف للطيبي وهو ان اسم الفاعل المضاف اذا كان بمعنى الماضي
فقط كانت اضافته حقيقية لانتفاء المشابهة اللفظية التي هي جزء العلة في
اعمال اسم الفاعل واذا كان بمعنى الحال او الاستقبال فقط تكون اضافته
غير حقيقية لوجود المشابهة التامة المقتضية للعمل واما اذا كان بمعنى
الاستمرار ففي اضافته اعتباران احدهما انها محضة باعتبار معنى المضي فيه
وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا تعمل وثانيهما انها غير محضة باعتبار معنى
الحال والاستقبال وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة وتعمل فيما اضيف اليه
انتهى واقول هذا بعينه هو معنى ما قاله التفتازاني كما نقلناه عنه فلا معنى
لتبجح الشارح به على ان قول التفتازاني وذكر في وجه التوفيق بصيغة
المجهول يقتضي ان غيره قاله وسيذكر المصنف ايضا هذا التناقض الذي في
كلام الزمخشري في ثالث الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة قوله قد كنت

رايت

رايت الي احرم يحتمل ان يكون هذا بيتا واحدا من وافي الرجز مصرعا وان
يكون بيتين من مشطور التشريح الموقوف وفي الصحاح وقد افلس الرجل
صار مفلسا كانما صارت دراهمه فلوسا وزيوفا كما يقال اخبث الرجل
اذا صار اصحابه خبثا واقطف صارت دابته قطوفا ويجوز ان يراد به
انه صار الى حال يقال فيها ليس معه فلس كما يقال اقهر الرجل صار الى حال
يقهر عليها واذل الرجل صار الى حال يذل فيها والليان المطل يقال لواه
بدينه ليا وليانا اذا مطله قوله ما الحازم الشهم الى احرم الحازم الضابط لامره
الاخذ له بالثقة والشهم الجلد الذكي الفؤاد والمقدام الكثير الاقدام على العدو
والبطل الشجاع قوله وكما وقع هذا العطف في المجرور وقع في اخيه المجزوم
جعل المجزوم اخا المجرور لمشاركتهما في ان العامل في كل واحد منهما عامل في نوع
من الكلم ولا يعمل في نوع اخر غيره قوله فان معنى لولا اخرتني فاصدق ومعنى ان
اخرتني اصدق واحد وفي الشرح قد يستشكل هذا بان التحضيضية دالة على الطلب
والشرطية لا دلالة عليه لما تقدم فكيف يجعل معناهما واحدا ويجاب بان الشرطية
وان لم تدل عليه وضعا لكن المقام يدل عليه وذلك ان التصدق والصلاح
لما كانا محبوبين مطلوبين وعلقا على التاخير الذي هو بيد المختار كان ذلك
منهما لطلب العبد تاخير ربه اياه ليقع التصدق والصلاح المقتضيان ليقع
لحصول السعادة الابدية كما تقول رب ان وفقتني عملت صالحا فيكون
مشعرا بطلب التوفيق فمن هذه الحيثية كانت الشرطية المدلولة
في معنى التحضيضية قوله وقال السيرافي والفارسي هو عطف على محل
فاصدق كقول الجميع في قراءة الاخوين وهما حمزة والكسائي من يضلل
الله فلا هادي له ويذرهم بجزم يذر عطفا على محل فلا هادي له وفيه
نظر فان صاحب البحر قال انما هو ليس في محل جزم بخلاف فلا هادي
له لوجود الشرط فيه الا ترى انه لو وقع موضعه فعل كان مجزوما قال
والفرق بين العطف على المحل والعطف على التوهم ان العامل في العطف على
المحل موجود دون اثره والعامل في العطف على التوهم مفقود دون اثره
فظهر ان جزم اكن على توهم الشرط الذي يدل عليه التمني لا على المحل لعدم
الشرط وان جزم يذر على العكس من ذلك قوله وان والفعل في تاويل مصدر
معطوف على مصدر متوهم في الشرح قد لا يخلو ان المصدر معطوفا على مصدر
متوهم حتى يكون من عطف المفردات فلا يمكن تقدير الشرط بل يقولان
ان المصدر المسبوك من ان وصلتها مبتدا حذف خبره والجملة جواب شرط
مقدر اي ان اخرتني فتصدقي ثابت واكن فالفا حينئذ رابطة للجواب
واكن معطوف على محل الفا وما بعدها كقول الجميع في فلا هادي له ويذرهم
وقد اسلف المصنف الاشارة الى شي من كلامه هنا عند كلامه على الجملة

الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب قوله و باتي القولان في قول الهذلي
فابلوني الي احزم يريد بالقولين قول سيبويه والخليل وقول السيرافي والفارسي
وقد تقدم الكلام على البيت في الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب
قوله اي لواي يعني ان لو اسم مقصور مضاف الي يا المتكلم على لغة هذيل
كقوله سبقوا هوي واعنقوا لهواهم قوله فلسنا بالجبال ولا الحديدا هذا
عجز بيت صدره معاوي اننا بشر فاسجح ومعاوي مرخم معاوية واسجح سهل
وارفق قوله وقال به الفارسي اي بالعطف على التوهم في المجزوم قوله
وانما جزم يصبر على معنى من اي على توهم ان من شرطية ويتقي مجزوم بها
قوله وقيل بل وصل يصبر بنية الوقف اي قيل ان يصبر مرفوع وسكن بنية
الوقف قوله او هذه الايا لام الفعل وهنا ليست للتخيير ولا للشك بل
لتنويع الاقوال قال صاحب البحر وهذا احسن الاقوال ولا يرجع الي قول
ابي علي ان هذا انما الا يحمل عليه لانه انما يجي في الشعر لا في الكلام لان عاصم من
روس النحويين قد نقلوا انه لغة قوله فمن فتح الباهم ابن عامر وحفص
وزيد بن علي قوله كانه قيل ووهبنا له اسحاق هكذا يقع في بعض نسخ
الكشاف وفي بعضها ووهبنا لها والمناسب فوهبنا لها بالفا وضمير المونث
لان الاية فبشرناها بالفا وضمير المونث وانما اختصت المراة بالبشارة لان
النسا اعظم سرورا بالولد ولانها لم يكن لها ولد وكان لابراهيم عليه السلام
ولد من غيرها وهو اسماعيل قوله مشايم ليسوا مصلحين الي اخره لم
يذكر الزمخشري من هذا البيت الا نصفه الاول ومحل الشاهد لم
يقع في خط المصنف كلمة مشايم بل وقع ليسوا مصلحين الي اخر البيت
والبيت لابي الاحوص الرياحي ويروى بكان بين لشوم وناعبهم
فاعل من النعيب وهو صياح الغراب وانما حمله الزمخشري من العطف
على التوهم لاجل ما ورد على جره بالعطف على لفظ اسحق وعلي نصبه بالعطف
على محله قوله وقيل هو مجرور عطفا علي باسحاق او منصوب عطفا على
محله الظاهر ان يقول عطفا على اسحاق واو هنا للتنويع الاقوال لا للشك
ولا للتخيير قوله ويرد الاول اي اول الاخيرين انه لا يجوز الفصل بين
العاطف والمعطوف على المجرور وانما تعرض لرد الاول ولم يتعرض لرد
الثاني لان رد الثاني يفهم مما سبق من ان شرط العطف على المحل امكان
ظهوره في الفصيح والمحل في الثاني لا يظهر في الفصيح قوله ويحتمل ان يكون
مفعولا لاجله يعني بطريق الاصالة لان الوجه الاول مفعول لاجله لكن
بطريق التبعية قوله واما المنصوب فعلا كقراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا
فيدهنوا حملا على معنى ودوا ان تدهن هذا وجه في الاية وتقدم في
لو وجه اخر وهو جعل تدهنوا منصوبا بان مضمرة والمصدر المسبوك
منها

روسا

تذهن

منها ومن صلتها معطوفا على المصدر المسبوك من لو تدهن بنا على ان لو
مصدرية في البحر وقال هارون في بعض المصاحف فيدهنوا قوله فان
خبر لعل لتقترن بان كثيرا نحو فلعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض هذا
تمثيل لمجرد اقتران خبر لعل بان قوله ولبس عباة وتقر عيني هذا صدر
بيت تقدم في لما ويقع في بعض النسخ هنا وفي لما ولبس بالواو وفي بعضها
هنا للبس باللام بدل الواو قوله ومع هذين الاحتمالين فيندفع قول
الكوفي هكذا وقع فيما رايناه من النسخ والاولى فيندفع وسيذكر المصنف
في الجهة الرابعة في المثال الرابع ان فاطلع يجوز ان يكون جوابا للامر
وهو ابن لي صرحا قوله على تقدير ليبشركم وليذيقكم حمل مبشرات على
يبشركم وهو معنى مركب وعطف عليه ليذيقكم قوله ويحتمل ان التقدير
وليذيقكم وليكون كذا وكذا وليجري الفلك بامره ولتبتغوا من فضله ولعلكم
تشكرون ارسلها فلا يكون عطفا على التوهم قوله ولم تغزوا فتنسى هو بفتح
المثناة الفوقية فيهما مثال اخر لما القطع فيه واضح قوله غير انا لم ياتنا
بيقين فنرجي التقين هنا وفي قوله اذ المعنى انه لم يات باليقين صفة
لمحذوف تقديره في الاول بخبر يقين وفي الثاني بالخبر اليقين قوله لانه
يصير منفيا على حدته كالاول اذا جزم ومنفيا على الجمع اذا نصب كلمة
اذ الاولى متعلقة بيصير منفيا والثانية متعلقة به تبعا واراد بالجمع ما يقابل
على حدته فسقط ما قيل ان نفي الجمع يكون مع الواو واما الفا فيكون معها ما نفيهما
او نفي الثاني وكلاهما غير مراد قوله واما اجازتهم ذلك في المثال السابق
فمشكلة لان الحديث لا يمكن مع عدم الاتيان الاشارة بذلك الي القطع
وكون ما بعد الفا موجبا والمثال السابق هو ما تاتينا فتحدثنا قوله وقد
يوجه قولهم بان يكون معناه ما تاتينا في المستقبل فانت تحدثنا الان
قال الرضي ولا يجوز ان ينفي الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد
الاتيان لا يكون من دون الاتيان بلى ان جعلت ما بعد الفا على القطع ه
والاستيناف لا معطوفا على الفعل الاول جاز هذا المعنى فيكون المراد
ما تاتينا فانت تحدثنا بما تحدث به الجاهل بحالنا قوله وقرا السبعة
ولا يوذن لهم فيعتذرون وقد كان النصب ممكنا مثله في فيموتوا ولكن
عدل عنه لتناسب الفواصل هذا كلام ابن عطية الا ان عبارته ولم
ينصب في جواب النفي لتشابه روس الاي والوجهان جايزان واعترض
ابو حيان فقال ظاهر كلامه استوا الرفع والنصب وان معناهما واحد
وليس كذلك لان الرفع لا يكون متسببا بل صريح عطف والنصب يكون متسببا
في تفسير البيضاوي فيعتذرون عطف على يوذن ليدل على نفي الاذن
والاعتذار عقيبه مطلقا ولو جعل جوابا لدل على ان عدم اعتذارهم

لعل

اي مع

لعدم الاذن فاوهم ذلك ان لهم عذرا لكن لم يوذن لهم فيه قوله فلا يتاتى العذر
منهم بعد ذلك لعني بعد نفي الاذن لهم في الاعتذار ونفيهم في ذلك اليوم
عن الاعتذار اما الاول فلان الاعتذار بالكلام ولا تكلم نفس الا باذنه
واما الثاني فلان ما نهى العبد في ذلك اليوم عنه لا يقع منه فسقط ما قيل
انه لا منافاة بين نفي الاذن في الاعتذار وبين ثبوت الاعتذار ولا بين
النهي عن الاعتذار وبين وقوع الاعتذار قوله وزعم ابن مالك بدر الدين
انه مستانف بتقدير فهم يعتذرون وهو سايغ على مذهب الجماعة فكذا
وقع في كثير من النسخ وليس على ما ينبغي وكانه سقط من الناسخ كلمة غير
ويقع في بعض النسخ وهو مشكل على مذهب الجماعة وذلك ظاهر لان
مذهبهم نفي الاذن ونفي الاعتذار ومقتضى ما قال ابن مالك ثبوت الاعتذار
قوله ولصحة الاستيناف بحمل ثبوت الاعتذار مع مجي لا يعتذرون والنفي
على اختلاف المواقف اللام في لصحة متعلقة بيحمل وفي الكشاف في سورة
هود فان قلت كيف التوفيق بين هذا المعنى قوله تعالى يوم ياتي لا تكلم نفس
الا باذنه وبين قوله يوم تاتي كل نفس تجادل عن نفسها قلت ذاك يوم
طويل له مواقف ففي بعضها يجادلون عن انفسهم وفي بعضها يكفون عن الكلام
وفي بعضها يختم على افواههم وتكلم ايديهم وفي الشرح ظاهر كلام المصنف
يشعر بان هذا القول مرجح عند ابن الحاجب والواقع خلاف ذلك لانه
قال في الايضاح ويجوز ان يكون مستانفا فيكون المعنى انهم يعتذرون
ويكون ذلك في موقف اخر لان المواقف متعددة ولكنه ضعيف فالاولى
انه لا يحمل عليه في هذا الموضع لسياقه بعد قوله ولا يوذن لهم وان
ثبت انهم يعتذرون في موقف اخر قوله تنبيه لا تاكل سمكا وتشرب لبنا
ان جزمت فالعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما في الشرح ولي فيه نظر
اذ لا موجب لتعين ان يكون النهي عن كل واحد منهما على كل حال ولا مانع
من ان يكون المراد النهي عن الجمع بينهما كما قالوا اذا قلت ما جاني زيد وعمرو
احتمل ان المراد نفي كل منهما على كل حال وان يراد نفي اجتماعهما في وقت المجي
فاذا جا بلا صار الكلام نصا في المعنى الاول اقول يرتفع هذا النظر بان معنى
قولهم والنهي عن كل واحد منهما اي ظاهرا فلا ينافي ذلك احتمال النهي عن الجمع
بينهما عطف الخبر على الانشا وبالعكس قوله منعه البنانيون هذا
هو المشهور بين الجمهور وقال السيد في حاشية المطول ان منع البنانيين
انما هو في الجمل التي لا محل لها وان ذلك جايز في الجمل التي لا محل لها من الاعراب
نص عليه العلامة يعني صاحب الكشاف في سورة نوح ومثل بقولك قال
زيد نودي للصلاة وصل في المسجد وكفاك حجة قاطعة على جواز قوله
تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فان هذه الواو من الحكاية لا من المحكي

اي قالوا

اي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل و ليس هذا الجواب بالجمل المحكية بالقول
اذ لا يشك من به مسكة في حسن قولك زيد ابوه صالح وما افسقه وعمر ابواه
بخيل وما اجوده وقال ايضا في باب الفصل والوصل ويدل على جوازه
انهم قالوا ان الجملة الاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب اولا وعلى الاول
ان قصد تشريك الثانية للاولى في حكم ذلك الاعراب عطفت عليها
كالمفرد وذكروا ان شرط كون هذا العطف بالواو مقبولا ان يكون بين الجملتين
جهة جامعة على قياس العطف بين المفردين فقد جعلوا الجمل التي لها محل من الاعراب
في حكم المفردات واكتفوا بالجهة الجامعة ولم يلتفتوا في هذا القسم الى الاختلاف
خبرا وانشا بنا على ظهور فايدة العطف بالواو وهي التشريك المذكور وانما
اعتبروا ذلك الاختلاف ونحوه في القسم الثاني وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل من
الاعراب فلو كانت تلك الاحوال اعني ما يوجب كمال الانقطاع ونظايره جارية
في القسمين لكان ذلك التقسيم وتخصيص اعتبار تلك الاحوال بالقسم الثاني
ضايعا فان قلت اختلاف الجملتين خبرا وانشا لفظا ومعنى او معنى فقط ان
اوجب كمال الانقطاع بينهما اوجبه مطلقا سوا كان للاولى محل من الاعراب
اولا قلت الجمل التي لها محل منه واقعة موقع المفردات وليست النسب التي
اجزاوها مقصودة بالذات فلا التفات الى اختلاف تلك النسب بالخبرية
والانشائية خصوصا في الجملة المحكية بعد القول بل الجمل حينيذ في حكم
المفردات التي وقعت هي موقعها بخلاف ما لا محل لها فان نسبها مقصودة
بذواتها فتعتبر احوالها العارضة لها انتهى قوله واجازه الصفار وجماعة
مستدلين بقوله تعالى وبشر الذين امنوا في سورة البقرة اي بعد قوله
تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة
اعدت للكافرين وبشر المومنين في سورة الصف اي بعد قوله تعالى وقودها الناس والحجارة الى ذلك الفوز العظيم واخرى تحبونها نصر من الله وفتح قريب
وفي شرح التلخيص لبهاء الدين السبكي ان اهل هذا الفن يعني اهل
البيان متفقون على منعه وظاهر كلام كثير من النحاة جوازه ولا خلاف
بين الفريقين لانه عند من جوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة انتهى وفي
الشرح في غير هذا الموضع فان قلت ما وجه استدلال الصفار وغيره باية
البقرة مع انه لا خبر فيها وانما هناك جملتان انشائيتان قلت لعل ذلك
مبني على ما قدمناه من ان الانشا لا يقبل التعليق باقيا على انشائيته فاذا
وقع معلقا احتيج الى تاويله بما يكون خبرا في المعنى فكان التقدير في الاية
فان لم تفعلوا ولن تفعلوا نتقوا كم النار مطلوبة منكم فال الامر الى كون
الجملة الشرطية في المعنى خبرا وقد عطفت الثانية عليها وهي انشائية لفظا
ومعنى تحاما قالوه انتهى و لقايل ان يقول وجه الاستدلال باية البقرة تقدم

اعدت للكافرين وهو جملة خبرية على بشر **قوله** قال ابو حيان في البحر والاصح
ان يكون وبشر جملة معطوفة على ما قبلها وان لم تتفق معاني الجمل كما ذهب اليه
سيبويه وقد استدل لذلك بقول الشاعر تناعي غزال البيت وقول امرء القيس
وان شفائي عبرة ان سفحتها البيت واجاز سيبويه جاني زيد ومن اخوك
العاقلان على ان يكون العاقلان خبر ابتدا مضمر **قوله** وان شفائي الى اخره هذا
البيت من معلقة امرء القيس **و** العبرة بفتح المهملة وسكون الموحدة الدمع ومهراقة
مراقة بزيادة الها على غير قياس **و** الرسم الاثر **و** الدارس المنمحي **و** المعول مصدر
ميمي او اسم مكان من عول الرجل اذا بكا رافعا صوته او اسم مفعول محذوف
الصلة من عولت على فلان اعتمدت عليه **قوله** تناعي غزالا الى اخره **في**
الصحاح والمراة تناغي الصبي اي تكلمه بما يعجبه ويسره **و** المآقي جمع موق
وهو طرف العين مما يلي الانف **و** اللحاظ طرفها مما يلي الاذن ويجمع ايضا
على اماق وآماق مثل آبار وآبار كذا في الصحاح **و** في القاموس هو طرفها
مما يلي الانف وهو مجرى الدمع من العين او مقدمها او موخرها **و** الاثمد
بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما واهمال الدال حجر يكتحل به **قوله**
واستدل الصفار بهذا البيت وقوله الاشارة بهذا الى الذي مطلعه
تناعي وقوله مجرور بالعطف على هذا فيكون الصفار شارك من استدل
بالبيت الذي مطلعه تناعي وانفرد بالاستدلال بالذي مطلعه وقابله
قوله واقول اما اية البقرة فقال الزمخشري ليس المعتمد بالعطف الامر
حتى يطلب له مشاكل بل المراد عطف جملة ثواب المومنين على جملة
عذاب الكافرين كقولك زيد يعاقب بالقيد وبشر فلانا بالاطلاق
وجوز عطفه على اتقوا **قال** التفتازاني وحاصله عطف مجموع على مجموع
لا باعتبار عطف شي من هذا على شي من ذاك وقد يقع مثل هذا في
المفردات كما قيل في قوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر والباطن
ان الواو الوسطى لعطف مجموع الصفتين الاخريين على مجموع الاوليين
ويجوز ان يكون معطوفا على فاتقوا ووجه ربطه بالشرط المذكور ان
تبشير المومنين ايضا مرتب على عدم معارضة الكفرة القران والا لم
يكن معجزا فلا يثبت صدق النبي ولا يكون تصديقه وسيلة نيل الثواب
كانه قيل فان لم تاتوا بسورة من مثله تحققت تصديقه فاتركوا العناد
واتقوا النار ايها الكافرون وبشر المومنين بالجنات ايها النبي
او ايها المبشر ولما في الوجهين من البعد سيما الثاني فان ربطه بالشرط
تكلفا وعطف الامر لمخاطب على الامر لمخاطب اخر من غير تصريح بالندا
مما منعه النحاة ذهب صاحب المفتاح الى انه عطف على قل مرادا قبل
يا ايها الناس كانه قيل قل كذا وكذا وبشر المومنين انتهى **ثم** الظاهر ان

المصنف

ان المصنف ذكر كلام الزمخشري للجواب عن احتجاج الخصم وبيانه على ما
في حاشية المطول لفظ الجملة في عبارة الكشاف لم يرد به ما هو المقصود
في هذه المباحث بل اريد معنى المجموع اي المعتمد بالعطف هو مجموع
قصة بين فيها ثواب المومنين على مجموع قصة بين فيها عقاب الكافرين
قال صاحب الكشف اي ليس من باب عطف جملة على جملة لتطلب
مناسبة الثانية مع الاولى بل من باب ضم جمل مسوقة لغرض الى اخرى
مسوقة لاخر والمقصود بالعطف المجموع وشرطه المناسبة بين الغرضين
فكلما كانت اشد كان العطف احسن **و** لم يذكر السكاكي هذا القسم من
العطف انتهى **ثم قال** السيد فان قلت ليس في قوله زيد يعاقب بالقيد
والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق عطف جمل مسوقة لغرض على
جمل اخرى مسوقة لغرض اخر بل هناك جملتان مختلفتان خبرا وانشا
عطفت احداهما على الاخرى **قلت** اراد بذلك المثال عطف قصة
عمرو الدالة على حسن حاله على قصة زيد الدالة على سوء حاله
ليوافق ما مثل به من الاية لكنه اقتصر من القصتين على ما هو
العمدة فيهما ويفهم منه الباقي منهما فكانه قال زيد يعاقب بالقيد
والارهاق فما اسوا حاله وما اخسه الى غير ذلك وبشر عمرا بالعفو
والاطلاق فما احسن حاله وما ارجحه **قوله** ومعنى هذا فبشر هولا
المعاندين بانه لا حظ لهم في الجنة يريد انه يفهم منه بطريق التعريض
لا انه عينه **قوله** تنزيلا لسبب السبب منزلة السبب لان الدلالة
على التجارة التي هي الايمان سبب الايمان والايمان سبب الغفران
فاقيم سبب سبب الغفران وهو الدلالة مقام سبب الغفران وهو
الايمان **قوله** لان تخالف الفاعلين لا يقدح هذا جواب عن قوله ولا
يقدح في ذلك **قوله** ولان يومنون لا يتعين للتفسير جواب عن قوله
ولان قوله تعالى يومنون انه تفسير للتجارة اي ان يومنون لا يتعين للتفسير
بل يجوز ان يكون بمعنى الطلب ويحصل الغرض على هذا التقدير **قوله**
بان يكون معنى الكلام السابق اتجروا تجارة تنجيكم من عذاب اليم **انما**
احتاج الى هذا لان الجملة المفسرة تكون طلبية اذا كان المفسر جملة طلبية
او كان مفردا يودي معنى جملة **و** يمكن ان يقال المراد بالتجارة ما يودي
معنى جملة **قوله** وقال السكاكي الامران معطوفان على قل مقدرا قبل يا ايها
يعني بالامرين الامر الذي في اية البقرة والامر الذي اية الصف وتقديره
في اية البقرة قل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم الى اخر الاية **و** في اية
الصف قل يا ايها الذين امنوا هل ادلكم على تجارة الى اخر الاية **و** في حاشية
التفتازاني ولما فيه من البعد من جهة اشتمال الكلام السابق على قوله

وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهو لا يصلح مقولا للنبي صلى الله عليه
وسلم الا بتكلف وهو ان يكون مسوقا على طريق كلام الامر ويكون المقصود
ذكر عبارة تليق بحاله مثل ان كنتم في ريب مما نزل الله على ذهب بعضهم
الى انه عطف على قل مرادا قبل فان لم تفعلوا او على محذوف يقابل بشر اي
اي فانذر الكافرين وبشر المومنين قوله مثلها في هل يهلك الا القوم الظالمون
هكذا وقع في بعض النسخ وهو الصواب وفي بعضها نهلك بالنون وليس بصواب
لان اية فهل في الاحقاف فهل يهلك الا القوم الفاسقون قوله واذ قد
استبد لا بد لك الظاهر ان الاشارة الى قول الشاعر وقايله خولان
البيت ويرد عليه ان المستدل به انما هو الصفار وحده فكيف قال استدلا
فالصواب ان الاشارة الى هذا البيت والى الذي مطلعه تناغي وان الضمير في
استدلا للصفار وللمشارك له في الاستدلال بالذي مطلعه تناغي قوله
وكحل مآقيك فيتوقف على النظر فيما قبله من الابيات هو ايقع في بعض النسخ
وهو معطوف على هذه خولان وفي بعضها واما وكحل مآقيك وهو ظاهر قوله
واما ما نقله ابو حيان عن سيبويه فغلط عليه في الشرح الذي نقل ابو حيان
عن سيبويه اجازته ان يقول جاءني زيد ومن عمرو العاقلان ووجه الغلط
الذي اشار اليه المصنف ان كلام سيبويه ظاهر في ان الفساد جاء من جهة
وجود الوصف وليس مراده الوصف الصناعي الذي هو تابع لانه ممتنع في
المثال ضرورة اختلاف العاملين في الموصوفين وانما مراده الوصف المقطوع
بوجهيه اي وجه الرفع ووجه النصب فحمل ابو حيان كلام الصفار على النعت
الصناعي واعتقد ان زواله يصحح المسألة فقال اذا كان العاقلان خبر مبتدا
محذوف جازت المسألة لفقد النعت المصطلح عليه وهذا غلط ظاهر فان
سيبويه مصرح بامتناع المسألة مع وجود الوصف المقطوع وانما مراد الصفار
انه اذا زال النعت المقطوع البتة والفرض تعذر النعت الصناعي بان يقول
من عبد الله وهذا ابي كان التركيب جائزا فقد ما بنى سيبويه عليه المنع
فثبت حينئذ جواز عطف الخبر على الانشاء وجوابه ما ذكره المصنف من
انه قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على احدهما لاقتضاء المقام له عطف
الاسمية على الفعلية وبالعكس قوله والثاني المنع مطلقا حكي عن
ابن جني انه قال في قوله عاضها الى اخره هكذا رايناه في النسخ بغير واو وقيل
انه في الشرح والثاني المنع مطلقا حكي عن ابن جني وانه قال ولوجه
في بعض نسخ المغني في هذا المحل حكي عن ابن جني انه قال بدون واو فيشبه
ان يكون ذلك تنبيها على ماخذ هذا القول يعني انه استنبط من كلام ابن جني
على هذا البيت العطف المنع المذكور فان كان هذا هو المراد ففيه نظر لجواز ان
يكون معنى ما ذكره ابن جني من ان الضمير فاعل لا مبتدا ان ذلك هو الاولى

نظر الى رعاية التناسب لا انه ممنوع انتهى واقول الظاهر من ابن جني انه فاعل
بمحذوف وليس مبتدا ان ذلك على سبيل الوجوب لا على سبيل الاولوية والنقد
بكسر القاف المتاكل اسم فاعل من نقدت السن بالكسر اذا تاكلت وتكسرت ومعنى
البيت ان هذه المراة عوضها الله غلاما تزوجته بعدما وصلت في الكبر الى هذه الحالة
قوله واضعف الثلاثة القول الثاني لمجي هذا العطف كثيرا نحو قوله تعالى سواء
عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون قوله وانهم زعموا ان قول الشافعي يحل اكل
متروك التسمية مذهب الشافعي ان متروك التسمية عمدا كان الترك او نسيانا
يحل اكله وهو قول ابي هريرة وابن عباس في رواية وابي عياض وابي رافع
وعطا وابن المسيب والحسن وجابر وعكرمة وطاووس والنخعي وقتادة
وربيعة ومالك في رواية وذهب ابو حنيفة واصحابه وسفيان الثوري الى ان
الترك عمدا لا يوكل وان كان نسيانا يوكل وهو قول مجاهد وطاووس ايضا وابن
شهاب وابن جبير وعطا في رواية والحسن بن حي والحسن بن صالح واسحاق
ومالك في رواية واحمد في رواية وابن القاسم وعيسى واصبغ واختاره النحاس
وقال لا يسمى فاسقا اذا كان ناسيا وذهب اشهب والطبري الى ان ترك
التسمية عمدا ان كان استخفافا لا يوكل والا يوكل وظاهر الاية تحريم ما لم يذكر
اسم الله عليه عمدا كان الترك او نسيانا وبه قال ابن عباس وابن عمر وعبد الله
بن عياش بن ابي ربيعة وعبد الله بن يزيد الخطمي وابن سيرين والشعبي ونافع
وابو ثور وداود واحمد في رواية قوله وانه لفسق قال الحسن لكفر قال الكرماني
يريد مع الاستحلال وقال غير الحسن لمعصية والضمير في انه عائد على الاكل
وجوز الحوفي ان يعود على ما وجوز ابن عطية ان يعود على المصدر المفهوم
من لم يذكر يعني ترك الذكر وفي البحر وهذه الجملة لا موضع لها من الاعراب
وتضمنت معنى التعليل كانه قيل لفسقه قوله فيتعين ان يكون للحال فتكون
جملة الحال مقيدة للنهي في حاشية التفتازاني واعترض بان التاكيد بان
واللام ينفي كون الجملة حالية لانه انما يحسن فيما قصد الاعلام بتحققه البتة
والرد على منكر تحقيقا او تقديرا على ما بين في علم المعاني والحال الواقع من
الامر والنهي مبناه على التقدير كانه قيل لا تاكلوا منه ان كان فسقا فلا يحسن
وانه لفسق بل وهو فسق والجواب انه لما كان المراد بالفسق هاهنا الاهلال
لغير الله كان التاكيد مناسبا كانه قيل لا تاكلوا منه اذا كان هذا النوع من
الفسق الذي الحكم به متحقق والمشركون ينكرونه انتهى واعترض بانه ولو
سلم كونها حالية فلا نسلم انها قيد للنهي بمعنى انه يكون النهي عن اكله في
هذه الحالة دون غيرها بل يكون اشارة الى المعنى الموجب للنهي عنه كما يقال
لا تهن زيدا وهو اخوك ولا توذ فلانا وهو محسن اليك ولا تشرب الخمر وهو
وهو حرام عليك ولا يكون قيدا للنهي لانه حينئذ لا يكون له نائل لان كونه

منصبا عنه حال كونه فسقا معلوم لا حاجة الي بيانه قوله فالمعنى لا تاكلوا منه اذا
سمي عليه غير الله في الشرح اعترض هذا ايضا بان ما قدره اخص مما لم يذكر
اسم الله عليه اذ الذي لم يذكر اسم الله عليه ينقسم الي ما اهل به لغير الله والي
ما لا يهل به لا بانه لم يذكر عليه اسم الله ولا اسم غيره وحمل الكلام علي اعم المحملين
اولي لانه اعم فايدة فيحرم متروك التسمية عمدا بعموم هذا ولا يختص التحريم
بما اهل به لغير الله واقول ما قدره وان كان اخص من مطلق ما لم يذكر اسم
الله عليه لكنه مسا ولما لم يذكر اسم الله عليه المقيد بكونه فسقا اهل به لغير
الله كما هو المراد والمفروض تعرف الشرح وايضا فالتحريم انما كان للاعراض
عن تسمية الخالق الرازق والاخلال بتعظيمه لانه مناسب وهو معنى عام يشمل
متروك التسمية عمدا والمهل به لغير الله وهذا اولي من ان يجعل المناسب تسمية
غير الله لا ايضا كالاشتراك اذ هذا مناسب خاص ببعض الصور والاول عام
مشترك بين الصور فكانت اضافة الحكم اليه اولي من اضافته الي المناسب
الخاص العطف علي معمولي عاملين قوله وقولهم علي عاملين فيه تجوز يعني
بحذف المضاف قال الرضي معنى قولهم العطف علي عاملين ان تعطف بحرف
واحد معمولين مختلفين كانا في الاعراب كالمنصوب والمرفوع او متفقين كالمنصوبين
علي معمولي عاملين مختلفين نحو ان زيدا اضرب عمرا وبكرا خالدا فهذا عطف متفقين
علي معمولي عاملين مختلفين وقولك ان زيدا اضرب غلامه وبكرا اخوه عطف
مختلفي الاعراب ولا تعطف المعمولان علي عاملين بل علي معموليهما فهذا القول
منهم علي حذف المضاف قوله ولان فيه تعاملا للمتعاطفان قيل في عبارته
تسامح لان الذي فيه ليس تعادل المتعاطفان وانما هو تناسبهما ولانه لا يقال
مع المعطوف عليه متعاطفان لان وضع التفاعل علي نسبة الفعل للمشتركين فيه
ولا شركة للمعطوف عليه مع المعطوف في نسبة فعل العطف قوله قراهما
الاخوان بالنصب هما حمزة والكسائي وقراهما ايضا يعقوب قوله وقد استدل
بالقراتين في ايات الثالثة بيديها لان الثانية لا دليل في قراتيها اما النصب فلكونه
لعطف ايات علي اسم ان وعطف في خلقكم علي خبرها وهو عطف معمولين علي معمولي خبرها
عامل واحد لا علي معمولي عاملين مختلفين واما الرافع فلاحتماله ان يكون ايات مبتدا
وفي خلقكم خبره والجملة عطف علي ما قبلها فلا يكون مما نحن فيه وان جاز ان يكون
ايات عطفا علي محل اسم ان الاولي وفي خلقكم عطفا علي خبرها فيكون العامل في ايات
الابتدا وفي خلقكم ان ويكون مما نحن فيه قوله اما الرفع فعلي نيابة الواو مناب الا
وفي واما النصب فعلي نيابتها مناب ان وفي هذا مبني علي ان حرف العطف عامل
في المعطوف لنيابته مناب العامل في المعطوف عليه وهو غير المختار قال صاحب
الكشاف واما ايات لقوم يعقلون فمن العطف علي عاملين سوا نصبت او رفعت
فالعاملان اذا نصبت هما ان وفي اقيمت الواو مقامهما فعملت الجر في واختلاف

الليل والنهار والنصب في ايات واذا رفعت فالعاملان الابتدا وفي عملت الرفع
في ايات والجر في واختلاف واعترضه ابو حيان بان نسبة عمل الجر والنصب والجر
والرفع للواو ليس بصحيح لان الصحيح من المذاهب ان حرف العطف لا يعمل
وان العمل للعامل في المعطوف عليه انتهي واقول في عبارة الكشاف تسامح
اخر وهو ذكر الواو في قوله فعملت الجر في واختلاف وفي قوله والجر في واختلاف
والظاهر اسقاطها منهما وان يقول في اختلاف قوله يعني ان اذا عطف علي
اذا المنصوبة باقسم والمخفوضات عطف علي الشمس اسنا لخصه الي انه
العطف علي معمولي عاملين مختلفين في هذه الاية علي تقدير ان الواوات فيها
غير الاولي للعطف انما هو بالنسبة الي اذا الثانية والثالثة لان اذا الاولي
ليست بمعطوفة علي معمول قبلها وكذلك العطف علي معمولي عاملين مختلفين في
قوله تعالي فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس
انما هو في الواو الثانية قوله ثم اعترض عليه بقوله تعالي فلا اقسم بالخنس الجوار
الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس فان الجار هنا البا وقد صرح معه
بفعل القسم فلا تتنزل البا منزلة الناصبة الخافضة قد اسلفنا في اخر الكلام
علي اذا كلام الرضي علي نحو هذه الاية وانه قدر فيه مضافا بعد الواو وهو الحال
في مدخول الواو وفي الظرف والتقدير وعظمة الليل اذا يغشي فيكون العطف
حينيذ علي معمولي عامل واحد قوله المواضع التي يعود الضمير فيها علي
ما تاخر لفظا ورتبة وهي سبعة قال الرضي فان قلت فاي شي الحامل
لهم علي مخالفة وضعه بتاخير مفسره عنه قلت قصدوا التفخيم والتعظيم
في ذكر ذلك المفسر بان يذكروا اولا شيا مبهما حتي تتشوف نفس السامع
الي العثور علي المراد به ثم يفسره فيكون اوقع في النفس وايضا يكون
ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجمال اولا والتفصيل ثانيا فيكون اكد فان
قلت فهذا الضمير الذي هذا حاله يبقي علي وضعه معرفا ام يصير نكرة لعدم
شرط التعريف اعني تقديم المفسر قلت الذي ارا انه نكرة كما يجي في باب
المعرفة وعند النحاة يبقي معرفا لكن تعريفه انقص مما كان في الاول لان
التفصيل يحصل بعد ذكره مبهما فقبل الوصول الي التفسير فيه الابهام الذي
في النكرات ولهذا اجاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات وانما حكموا
ببقايه علي وضعه من التعريف لانه حصل جبرا ما فاته بذكر المفسر
بعده بلا فصل فهو كالمضاف الذي يكتسي التعريف من المضاف اليه قوله
ولا يفسر الا بالتمييز نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو ويجب تاخير التمييز
عن نعم وبئس واما تاخيره عن المخصوص نحو نعم زيد رجلا فذهب سيبويه
والبصريون الي منعه وذهب الكوفيون الي جوازه الا الفرا فانه عنده قبيح
قوله ويلتحق بهما فعل الذي يراد به المدح والذم نحو سا مثلا القوم

وكثرت كلمة فعل الذي يراد به المدح او الذم فقد يكون بناؤه من فعل بضم وقد يكون
من فعل بكسرها وقد يكون من فعل بفتحها نحو حسن الرجل زيد وعلم الرجل زيد وقضو
الرجل زيد و معنى الحاق هذا النوع بنعم وبئس انه يثبت له من الاحكام ما ثبت لنعم
و اصل سا سوء بضم الواو وقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقرئ كبرت بسكون
البا الموحدة قوله وعن الفرا والكسائي ان المخصوص هو الفاعل ولا ضمير في الفعل
قد اختلفا بعد هذا الاتفاق وقال الكسائي ان النكرة المنصوبة حال وقال
الفرا انها تمييز منقول قوله ويرده نعم رجلا كان زيد ولا يدخل الناسخ على الفاعل
فان قيل كان في مثل هذا التركيب زائدة قلنا الاصل عدم زيادتها قوله فقال الكسائي
بحذف الفاعل انما قال ذلك فرارا من الاضمار قبل الذكر وما فر اليه اشنع مما
فر عنه وهو الذي ذكره المصنف عن الكسائي هو المشهور عنه وفي شرح
الايضاح في باب الاستثنا حذف الفاعل لا يجوز عند احد من البصريين ولا من
الكوفيين وما حكاه البصريون عن الكسائي انه يجيز حذف الفاعل في قولك
ضربني وضربت الزيدين باطل بل هو عنده مضمر مستتر في الفعل مفرد في الاحوال
كلها انتهى قوله وقال الفرا يضمر ويوخر عن المفسر في شرح التسهيل لابن ام
قاسم والمشهور عن الفرا في هذه المسئلة وجوب اعمال الاول ومنع اعمال الثاني
ونقل عنه ابن مالك انه يجيز اعمال الثاني في هذه المسئلة بشرط تاخير الضمير
فيقول ضربني وضربت قومك هم فرارا من الاضمار قبل الذكر قال ابن النحاس
ولم اقف على هذا النقل عن الفرا من غير كلام ابن مالك وهو الثقة فيما ينقل
انتهى و قد نقل ذلك ايضا بعض متاخري المغاربة ونقل عن الفرا ايضا انه
يقتصر مثل ضربني وضربت زيدا على السماع حكاه في البسيط انتهى ما في شرح
التسهيل قوله فان استوى العاملان في طلب الرفع في شرح الرضي والنقل
الصحيح عن الفرا في مثل هذا ان الثاني ان طلب ايضا الفاعلية نحو ضرب واكرم
زيد جاز ان يعمل العاملين في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين
لكن اجتماع الموثرين التامين على اثر واحد مدلول على فساده في الاصول وهم
يجرون عوامل النحو كالموثرات الحقيقية قال وجاز ان تاتي بها على الاول
ضمير ابعد المتنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو حيث جيت بالمنفصل لتعذر
المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني المتنازع للمفعولية مع طلب الاول
له لاجل الفاعلية نحو ضربني واكرمت زيدا هو تعين عنده الاتيان بالضمير بعد
المتنازع كما رايت كل هذا احترازا مما لزم البصريين والكسائي من الاضمار قبل
الذكر وحذف الفاعل انتهى قوله وفي كلام ابن مالك ايضا ضعف لامكان وجه
ثالث في المثالين لم يذكره وهو كونه ضمير القصة في الشرح ظاهر عبارة
الزمخشري ان حمل المثالين على كون المفسر فيهما خبرا متعين ويكفي من جاول
القدح في ذلك ابدا محتمل اخر كما صنع ابن مالك اما انه يلزم ابدا جميع المحتملات

في هذا

في هذا الكلام المقام فلا لان الغرض ابطال دعوى التعين وهو حاصل بابدا بعض ما
يحتمله اللفظ واقول عبارة الزمخشري على ما نقل المصنف صريحة في ان المثالين
من قبيل الاية في كون المفسر هو الخبر ولا يخفى ان مراده بذلك الظهور دون القطع
فلا يرد عليه احتمال اخر اذ ظهور الشي لا ينافي احتمال غيره ولا نسلم ان الغرض
ابطال دعوى التعين في المثالين بل اظهار وجه نظر فيهما ثم في الشرح فان قلت
سيقول المصنف بعد هذا انه لا ينبغي الحمل عليه اذا امكن غيره ومن ثم ضعف قول
الزمخشري في انه يراكم اسم ان ضمير الشان والاولى كونه ضمير الشيطان فكيف
يتجه له بعد ذلك تضعيف كلام ابن مالك بان الضمير في المثالين محتمل لان يكون
ضمير القصة وقد وافق على امكان غيره وهل هذا الا الزام لابن مالك بان يفعل
ما لا ينبغي له فعل وهو عن سلطان القبول بمعزل قلت المراد ان ضمير الشان
او القصة لا ينبغي الحمل عليه اذا امكن غيره مما لا يخالف القياس اما اذا كانت المحتملات
كلها خارجة عن القياس فقد تساوت اقدامها في الحمل عليها فلا يختص به بعض
دون بعض ولا شك ان جعل الضمير في المثالين مفسرا بالخبر او بدلا منه مخالف
للقياس لانه يلزم على كل منهما عود الضمير على المتاخر لفظا ورتبة فاذا لا تنافي
بين كلامي المصنف في الموضعين و لقايل ان يقول ضمير الشان والقصة يخالف
للقياس من خمسة اوجه والوجهان الاخران ذكرهما الزمخشري وابن مالك
ليس فيهما مخالفة الضمير للقياس الا من وجه واحد فلهما مزية على ذلك فلعل
هذا هو الحامل لابن مالك على الاقتصار عليهما والاعراض عن ذلك انتهى ما في الشرح
واقول الزام المصنف هنا لابن مالك انما هو بامكان كون الضمير للشان لا باولوية
الحمل عليه وكلامه الذي سيقوله بعد انما هو في اولوية الحمل على غيره اذا امكن فلا
تنافي بين كلاميه في الموضعين قوله اسكرا ن الى اخره المراغة اسم مكان من التمرغ
وهي هنا لقب ام جرير الشاعر قال في الصحاح لقبها به الاخطل اي تتمرغ عليها
الرجال و قال فيه الجو ما بين السما والارض قال ابن عمر في قول طرفة خلا
لك الجو فبيضي واصفري هو ما اتسع من الاودية والمساكر الذي يظهر السكر
وليس به قوله والصواب ان كان زايدة يعني فيمن رفع سكران وابن المراغة قوله
له مرفوع جملة في مرفوع محل خبر صفة لمفرد قوله واجاز الكوفيون انه قام
وانه ضرب على حذف المرفوع في الشرح هذا يقتضي ان الكوفيين قاطبة يجوزون
حذف الفاعل وليس ذلك بالمعروف والمنقول ان الكسائي منهم هو الذي يجوز حذف نه
و قد مر ان الفرا منهم لا يجوز حذف الفاعل في نحو ضربني واكرمت زيدا بل يوجب
الاتيان به ضميرا منفصلا موخرا عن الظاهر المتنازع فيه واقول اراد بالكوفيين
معظمهم لقرينة ما ذكره فيما مر عن الفرا قوله والثالث انه لا يتبع بتابع فلا
يوكد ولا ولا يعطف عليه ولا يبدل منه لم يذكر النعت لان عدم اتباعه بالنعت

ظاهر لان الضماير لا تنعت واراد بقوله ولا يعطف عليه ما لحمر عطف البيان
والنسق وفي الشرح اما كونه لا يؤكد فلان استعمالها من النكرات والنكرات
لا تؤكد واما كونه لا يبدل منه ولا يعطف عليه عطف بيان فلئلا يزول الابهام
المقصود منه وانظر ما وجه كونه لا يعطف عليه عطف نسق واقول وجهه
ان الجملة التي هي خبر ضمير الشان لا يحتاج الى رابط لكونها نفسه فلو عطف عليه
عطف نسق لشاركه المعطوف في الاخبار عنه بالجملة ولزم خلو خبر المعطوف
عليه من رابط وهو ممنوع قوله واذا تقرر هذا علم انه لا ينبغي الحمل عليه اذا
امكن غيره يعني بل الاولى الحمل على غيره يدل على ان هذا مراده قوله والاولى
كونه ضمير الشيطان وقوله والاولى ان يعاد على غيره اذا امكن وفي الشرح ذكره
المصنف في الباب الخامس في النوع السادس من الجهة السادسة ما يقتضي جواز
كون الضمير الذي هو اسم ان من قوله تعالى ومن يكتمها فانه اثم قلبه ضمير الشان
مع امكان كونه عايدا على من واقول لا معارضة بين هذا وبين ما ذكره المصنف
هنا كما لا يخفى قوله وليوبد انه قري وقبيله بالنصب وضمير الشان لا يعطف عليه علىه
في الشرح لم يتعين تخريج النصب على ذلك بل يجوز كونه مفعولا معه اي يراكم
مع قبيله وان كان العطف ارجح واقول انما لم يذكر المصنف هذا الوجه لمرجوحيته
بالعطف ثم الذي قرا بنصب قبيله هو اليزيدي وقبيل ابليس وجنوده نوعه
وذريته وهم عند اهل السنة اجسام لطيفة شريرة لها قدرة التصور بصور
الاجسام الكثيفة قال الزمخشري في الاية دليل على ان الجن لا يرون ولا
يظهرون للانس وان اظهارهم لانفسهم ليس في استطاعتهم وان زعم من يدعي
رويتهم زور ومخرقة انتهى ورد بانه لا دلالة في الاية على ما ذكر لانه تعالى
اثبت انهم يروننا من جهة لا نراهم فيها وهي الجهة التي يكونون فيها على اصل
خلقتهم من الجسمية اللطيفة ولو كان المراد نفي رويتنا لهم على العموم لكان
التركيب انه يراكم هو وقبيله وانتم لا ترونهم ورويه بعض البشر لهم معلوم في
الشريعة بالاحاديث الصحاح التي تفيد القطع بذلك كحديث ابي هريرة حين
حفظ تمر الصدقة وحديث العفريت الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه
وسلم لولا دعوة اخي سليمان لربطته بسارية وحديث خالد حين ستر لكسر ذي
الخلصة الى غير ذلك قوله وقول كثير هو مرفوع معطوف على قول الزمخشري
قوله ويؤيده قول سيبويه الضمير في ليوبد عايد على الاولى ان يعاد ومحل
الشاهد من هذا الكلام هو قوله ان تقربه انك وقوله يرفع على انك قوله
الخامس ان يجر برب هذا خامس المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تاخر لفظا
ورتبة قوله ربه فتية الى اخره فتية جمع فتى وهو السخي الكريم ويجمع ايضا
على فتيان ودايبا اي مستمرا قوله وليوول على ان مراده ان سبع سموات بدل

وظاهر

وظاهر تشبيهه بربه رجلا يا باه في الكشاف في سورة فصلت عند قوله تعالى فقضاهن
سبع سموات ما يعين مراده هنا فانه قال هناك يجوز ان يرجع الضمير فيه الى
السما على المعنى كما قال وا الفرق بين النصبين ان احدهما على الحال والثاني على التمييز
طالبا لعين ونحوه اعجاز نخل خاوية وبجوز ان يكون ضميرا مبهما مفسرا بسبع سموات
قوله فلا تلمه ان ينام البايسا هو اخر بيت صدره قد اصبحت بقرقري كوانسا
وربما انشد البيت بكماله في بعض النسخ وقد مر الكلام عليه فيما افترق فيه عطف
البيان والبدل وقوله منصوب بالعطف على مفعول اخرجوا وهو قولهم قوله
وقال سيبويه هو باضمار ادم في الشرح البايس هو الذي اشتدت حاجته
فصدره اذن صفة برحم فلا وجه لجعل الناصب المحذوف فعل ذم وانما ينبغي
ان يقدر ارحم واقول ان شدة الحاجة الصاعقة ذم فلعل سيبويه لهذا
قدر ادم قوله وقولهم قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن نسوتك وقيل
في التقديم والتاخير وقيل الالف والواو والنون احرف كالتا في قامت
هند وهو المختار قولهم منصوب بالعطف على مفعول اخرجوا وفي شرحه
الالفية لبدر الدين ابن مالك ولا يجوز حمل جميع ما جا من ذلك على الابدال
والتقديم والتاخير لان ائمة اللغة اتفقوا على ان قوما من العرب يجعلون
الالف والواو والنون علامات للتثنية والجمع كانهم بنوا ذلك على ان من العرب
من يلتزم مع تاخير الاسم الظاهر الالف في فعل الاثنين والواو في جمع المذكر
والنون في فعل جمع المونث فوجب ان تكون عند هولا حروفا وقد لزمت للدلالة
على التثنية والجمع كما قد تلزم التا للدلالة على التانيث لانها لو كانت اسما
لزم اما وجوب الابدال او التقديم والتاخير واما اسناد الفعل مرتين وذلك
باطل لا القول به احق قوله وابو عبد الله الطوال هو بضم الطا المهملة وتخفيف
الواو وانما اجازوه ليشبه اقتضا الفعل للمفعول كالفاعل قوله ولوان
مجدا الى اخره المجد الشرف ومطعم على بكسر العين علم على رجل قوله كسا
حلمه الى اخره الحلم الاناة والسودد السيادة والندى الجود والذرى
بضم الذال المعجمة جمع ذروة بالضم والكسر وهو اعلى الشي قوله السابع ان
يكون متصلا بفاعل مقدم ومفسره مفعول موخر على قيدين احدهما اتصال
الضمير بالفاعل والاخر عوده على المفعول الموخر اشار الى بيان ما وقع الاحتراز عنه
بترك القيدين قوله وقال الزمخشري في لا تحسبن الذين يفرحون بما
اتوا الاية وفي قراة ابي عمرو فلا تحسبنهم بالغيبة وضم اخر الفعل هكذا يقع
في بعض النسخ ويقع في بعض اخر في قراة بدون واو واحترز بالغيبة وضم اخر الفعل
يعني من فلا يحسبنهم عن قراة حمزة والكسائي وعاصم بتا الخطاب في الفعلين وضم
البا الموحدة فيهما وخرجت على وجهين احدهما ذكره ابن عطية ان المفعول الاول
الذي يفرحون والثاني محذوف لدلالة ما بعده وحسن تكرار الفعل لطول
الكلام والثاني ذكره الزمخشري ان احد المفعولين الذي يفرحون والثاني

اشتمل

مروان وهو احد قرا المدينة هؤلا بناتي هن اطهر لكم بالنصب وكذا روي عن سعيد
بن جبير قال ابو عمرو بن العلا احتبى ابن مروان في لحنه يعني في ايقاع الفصل
بين الحال وصاحبها وقال ابو حيان وقرا الحسن وزيد بن علي وعيسى بن عمرو
وسعيد بن جبير ومحمد بن مروان اطهر بالنصب وروت هذه القراة عن مروان
بن الحكم وقال سيبويه لحن قوله وفيهما نظر اما الاول فلان بناتي جامد غير
مؤول بالمشتق فلا يتحمل ضميرا عند البصريين الضمير المجرور نفي غاية الى كون
هن توكيدا وكونه مبتدا خبره لكم وفي الشرح لا نسلم انه جامد محض اذ هو في
معنى مولوداتي فيكون في معنى المشتق فيتحمل الضمير وانما قال عند البصريين لان
الكوفيين يرون ان الجامد الذي لا يؤول بمشتق يتحمل الضمير نقله بدر الدين بن
مالك في شرح الالفية ونقله غيره ايضا وانما نقل في التسهيل عن الكسائي
والقول لا ضرورة تدعوا الى تاويله بالمشتق فلا يؤول به فلا يتحمل ضميرا واعلم
ان التخريج الاول ذكره ابن عصفور في شرح المقرب وعبارته هن توكيد
للضمير المستكن في بناتي على ان بناتي في معنى المشتق يتحمل الضمير قال ويدل عليه
قولهم مررت بنسا بنات لعمرو فوصفوا به قوله واما الثاني فلان الحال لا
لا يتقدم على عاملها الظرفي عند اكثرهم وفي الشرح القراة المخرجة على ذلك شاذة
فاي حرج في تخريجها على قول غير الاكثرين وليست كثرة القايلين لحكم موجبة
لاطراح قول الاقلين بحيث لا يلتفت اليه ولا يخرج تركيب عليه ولعذ تجر
المرتكب لذلك واسعا وفي اعراب السفاقسي وهن مبتدا ولكم خبره واطهر حال
والعامل بما في هن من معنى التوكيد بتكرير المعنى وقيل لكم بما فيه من معنى الاستقرار
واجاز الزمخشري ان ينتصب هؤلا بفعل مضمر اي خذ هؤلا وهن فصل واطهر
حال والعامل فيه الفعل المضمر قوله وكونه معرفة او كالمعرفة في انه لا يقبل
ال كما تقدم في خيرا واقل قال الرضي واجاز الجزولي وقوعه بين افعل التفضيل
نحو خير من زيد هو افضل من عمرو وفي حق لعضهم وقوعه قبل مثلك وغيرك نحو
رايت زيدا هو مثلك وهو غيرك وكذا جوز نحو رايت مثلك هو مثل زيد لكون
نحو مثلك وغيرك في صورة المعرفة وامتناع دخول اللام عليهما وكذا جوز بعضهم
وقوعه قبل المضاف الى المعرفة نحو اني انا اخوك وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم
نحو اني انا زيد والحق ان كل هذا دعا ولم تثبت صحتها ببينة من قران وكلام موثوق
به ونحو قوله اني انا اخوك ليس بنص اذ يحتمل ان يكون انا مبتدا ما بعده خبره
والجملة خبران بلى لو ثبت في كلام يصح الاستدلال به نحو ما اظن احدا هو
خيرا منك وكان خير من زيد هو افضل من عمرو ورايت زايدا هو مثلك او غيرك
وكان مثلك هو مثل زيد وكنت انا اخاك وظننتك انت زيدا بنصب ما بعد صيغة
الضمائر المذكورة في ذلك لحكمنا بكونها فصلا ولا يثبت ذلك بمجرد القا الضمير القياس
ليس بامر هين فيقتصر على موضع السماع ولم يثبت الا بين معرفتين تانيهما ذات

اللام

اللام او بين معرفة ونكرة وهي افعل التفضيل كما ذكر سيبويه قوله وخالفه
الجرجاني فالحق المضارع بالاسم لتشابههما وجعل منه نحو انه هو يبدي ويعيد
وهو عند غيره توكيد او مبتدا قال الرضي واجاز المازني وقوعه قبل المضارع
لمشابهته للاسم وامتناع دخول اللام عليه فشابه الاسم المعرفة قال ولا يجوز
زيد هو قال لان الماضي لا يشابه الاسم حتى يقال فيه كان الماضي اسم امتنع
دخول اللام عليه وهذا الذي قاله المنادعوي بلا حجة وقوله تعالى ومكر اوليك
هو يبور ليس بنص في كونه فصلا لجواز كونه مبتدا ما بعده خبره وقوله لا يجوز
زيد هو قال ليس يتي لقوله تعالى وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحيى
قوله فقال في شرح الايضاح لا فرق بين كون امتناع ال لعارض كافعل من
والمضاف كمثلك العارض هنا هو وقوع من بعد افعل والاضافة في الجامد
قوله وتمثيله بغلام زيد مردود لانه معرفة لقايل ان يقول انما مثل به لمجرد
ما امتنع فيه ال لعارض كافعل من والمضاف كمثلك العارض هنا هو وقوع من بعد
افعل والاضافة قوله وقد يقال انه يلزمه اجازة ذلك اي ان ابن الخباز يلزمه
اجازة الفصل قبل الماضي لانه قال او لذاته وامتناع ال في الماضي لذاته قوله
واما الثالث فلم يدعه احد من الناس يعني بالثالث خلق الزوجين الذي دل عليه
قوله وانه خلق الزوجين قوله وقد يستدل لقول الجرجاني بقوله تعالى ويرا
الذين اوتوا العلم الذي انزل اليك من ربك هو الحق ويهدي فعطف يهدي على
الحق الواقع خبرا بعد الفصل في الشرح وانما قال وقد يستدل لان هذا ليس
بقاطع اذ يمكن ان يقال لا نسلم انه معطوف على الخبر بل هو معمول لمحذوف اي
وهو يهدي فيكون من باب عطف الجمل سلمنا ولكن لا نسلم ان وقوعه معطوفا
على الخبر كوقوعه هو خبرا اذ الثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الاوايل قوله احدها
ان يكون بصيغة المرفوع قال الرضي وانما جي بصيغة ضمير مرفوع منفصل يطابق
للمبتدا ليكون في صورة مبتدا ثان ما بعده خبره والجملة خبر المبتدا الاول فيتميز
بهذا السبب ذو اللام عن النعت لان الضمير لا يوصف وليس بمبتدا حقيقة اذ لو
كان كذلك لم ينتصب ما بعده في نحو ظننت زيدا هو القايم قوله والثاني ان يطابق
ما قبله اي في الغيبة والخطاب والتكلم قوله واما قول جرير ابن الخطفي وكاين
بالاباطح اي اخره في بعض النسخ حذف الالف من ابن وفي بعضها اثباتها وفي
الشرح الذي ثبت في النسخ التي وقفت عليها من هذا الكتاب اثبات الف ابن
وينبغي ان يكون جرير منونا ولعل هذا من المصنف مبني على القول بان الالف انما
تحذف من ابن اذا وقع صفة بين علمين ولم يكن الابن مضافا الى الجد بل الى الاب
الاقرب وكذا التنوين لا يحذف من العلم الاول في هذه الصورة على هذا القول
وسياتي الكلام فيه فيما بعد هذا ان شا الله تعالى والخطفي ليس ابا اقرب لجرير
لان جريرا هو ابن عطية بن حذيفة وحذيفة هو الخطفي تلقب بذلك وفي

القاموس وزيادة خطف وكجمزي لقب حذيفة جد جرير الشاعر وفي الصحاح والخطفي
ايضا لقب عوف وهو جد جرير بن عطية بن عوف انتهي و كابن بهمزة مكسورة بعد
الالف ونون ساكنة بمعني كاين قوله وانما هو توكيد للفاعل يعني في يراني قوله
اي يري مصابي والمصاب حينيذ مصدر وهكذا يقع في بعض النسخ والمصاب بالصاد
المهملة والبا الموحدة ويقع في بعضها والمضاف بالضاد المعجمة والفا قوله اي بانعا
لان انعا لهم لوزن في الشرح هذا المعني غير متعين لجواز ان يكون المراد كما قال
الزمخشري وغيره فنزدري بهم ولا يكون لهم عندنا وزن ولا مقدار ومثله في الاستعمال
سايغ يقال لا نقيم لفلان وزنا اي لا نعبا به ولا يلتفت اليه وهو من قبيل الكناية
وعليه فلا حذف في الاية قوله وعلي ما قدمناه من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض
في الشرح الصفة التي اشار اليها انما قدرها علي جعل المصاب مصدرا لا اسم
مفعول وكلام ابن الحاجب فيما اذا كان المصاب اسم مفعول لا مصدرا ولذلك
جعله مفعولا ثانيا لتري والمفعول الاول هو اياي ولولا ذلك لما صح بحسب
الظاهر قلت والاعتراض الذي اشار اليه ابن الحاجب غير متجه مع الاعراض
عن تقدير الصفة وذلك لان مبناه علي ان يكون مصابا اسم مفعول نكرة والواقع
في البيت ليس نكرة بل هو معرف باللام والحصر مستفاد من التركيب كقولك
زيد الفاضل اي هو الفاضل لا غيره وكذا المعني في البيت اي لو اصبت رايت
المصاب بمعني انه لا يري المصاب الا اياي دون غيري كانه لعظم مكانته
عنده وشدة ضراقته له بتلاشي عنده مصاب غيره فلا يري غيره
مصابا ولا يري المصاب الا اياه مبالغة فالمعني صحيح متجه كما رايت بدون
تقدير صفة قوله ولهذا سمي فصلا لانه فصل بين الخبر والتابع قال الرضي
يسمي فصلا عند البصريين قال المتاخرون لانه فصل بين كون ما بعده نعتا
وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد القايم جاز ان يتوهم السامع كون القايم
صفة فينتظر الخبر فجيت بالفصل لتعين كونه خبرا لا صفة وقال الخليل
وسيبويه سمي فصلا لفصله الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته علي انه
ليس من تمامه بل هو خبره وما ل المعنيين الي شي واحد الا ان تقريرهما احسن
من تقريرهم قوله وعمادا لانه يعتمد عليه معني الكلام قال الرضي والكوفيون
يسمونه عمادا لكونه حافظا لما بعده حتي لا يسقط عن الخبرية كالعماد في
البيت الحافظ للسقف من السقوط قال ابن الحاجب في شرح المفصل وتسمية
اهل البصرة اقرب الي الاصطلاح لان الشي يسمي باسم معناه في اكثر الالفاظ ولما
كان المعني في هذه الالفاظ الفصل كان تسميتها فصلا احري من تسمية الكوفيين
لها عمادا نظرا الي ان المتكلم او السامع او هما جميعا يعتمد انها علي الفصل بين
الصفة والخبر فسموها باسم ما يلازمها ويودي الي معناها فكانت تسمية
البصريين اظهر قوله وذكر التابع اولي من ذكر اكثرهم الصفة لوقوع الفصل

الفصل

الفصل في نحو كنت انت الرقيب عليهم والضماير لا توصف لقايل ان يقول
مرادهم انه يفصل من اول الامر بين كون ما بعده خبرا لا صفة وان كان
هناك ما يمنع من كونه صفة فلا اعتراض عليهم وفي الشرح كما ان الصفة
هنا منتفية كذلك غيرها من التوابع اذ لا يصلح في هذه الاية شي منها البتة
اما عطف النسق والتوكيد فظاهر واما عطف البيان فلا لاشتقاقه وشرطه
الجمود ولان ما لا يوصف لا يعطف عليه عطف بيان علي الصحيح واما البدل
فلانه لا يبدل لظاهر من ضمير حضور الا اذا كان بدل بعض او اشتمال او
بدل كل مفيد للاحاطة والكل هنا منتف فالاستناد الي هذه الاية في ان
التعبير بالتابع اولي من التعبير بالصفة لا يظهر له وجه انتهي واقول بل
يظهر له وجه بنا علي ان المراد بالتابع اللغوي لا الاصطلاحي قوله والتالي
معنوي وهو التاكيد ذكره جماعة اعترض عليه ابن الحاجب في اماليه بانه
لو كان تاكيدا لم يخل من ان يكون لفظيا او معنويا وكلاهما باطل اما الاول فلانه
فلان اللفظي لو كان تاكيدا لم يخل من ان يكون اعادة اللفظ بعينه مثل قام زيد
زيد او بمعناه مثل قمت انت واما الثاني فلان المعنوي بالفاظ محصورة
تحفظ ولا يقاس عليها وفي الشرح التاكيد الذي ردده بين الامرين هو الذي
يذكره النحاة في باب التوابع وليس الكلام في الفصل بهذا المعني وليت شعري
ماذا يقول الشيخ رحمه الله تعالي في التاكيد بان واللام ونحو ذلك ولعله انما اعترض
علي من يقول ان الفصل تاكيد للمسند اليه فيتجه اعتراضه حينيذ ولكن الذي
صرح به بعض المحققين انه تاكيد للحكم لما فيه من زيادة الربط انتهي واقول
كانه يقول ببعض المحققين التفتازاني فانه قال في حاشية الكشاف ذكر
يعني صاحب الكشاف لضمير الفصل ثلاث فوايد الاولي الدلالة علي ان ما بعده
خبر لا نعت لانه انما يتوسط بين المبتدا والخبر لا بين الموصوف والصفة ولهذا
الاعتبار سمي ضمير الفصل الثانية تاكيد الحكم لما فيه من زيادة الربط وما قيل
انه لتاكيد المسند اليه لانه بمنزلة زيد نفسه الجادل ليس بشي الثالثة
افادة قصر المسند الي المسند اليه بشهادة الاستعمال مثل ان الله هو
الرزاق كنت انت الرقيب عليهم ونحو ذلك وهذا انما يتم اذا ثبت القصر
في مثل كان زيد هو افضل من عمرو مما الخبر فيه نكرة والا فتعريف الخبر بلام الجنس
ليفيد قصره علي المبتدا وان لم يكن هناك ضمير فصل مثل زيد الامير وعمرو
الشجاع ولتعريف المبتدا بلام الجنس ليفيد قصره علي الخبر وان كان مع ضمير
الفصل نحو الكرم هو التقوي اي لا كرم الا التقوي وفي المطول ثم التحقيق
ان الفصل قد يكون للتخصيص اي قصر المسند علي المسند اليه نحو زيد هو
افضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالي اولم يعلموا
ان الله هو يقبل التوبة هو للتخصيص والتاكيد وقد يكون لمجرد التاكيد

و

يريد

الكشاف

اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على
المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اي لا رازق الا هو او قصر المسند اليه
على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوى
ولا حسب الا المال **قوله** وبنوا عليه انه لا يجامع التوكيد فلا يقال زيد
نفسه هو الفاضل **في** الشرح منعوا ذلك لئلا يجتمع تاكيدان على شي واحد
وهو بنا منهم على انه تاكيد للمسند اليه وقد تقدم ان التحقيق خلافه سلمنا
انه تاكيد للمسند اليه لكن ما المانع من اجتماعه مع تاكيد اخر وانت تقول
جا زيد نفسه عينه وجا زيد نفسه ولا حاجة بعد ثبوت كل من المعنى
واحد في استعمالين الى سماعهما من العرب مجتمعين في تركيب واحد ولهذا
تقول جا القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون من غير توقف على
ورود السماع بها مجتمعه **واقول** ليس ما نحن فيه نظير جا زيد نفسه عينه
ولا جا زيد زيد نفسه وانما هو نظير زيد نفسه زيد الفاضل لان التاكيد
بضمير الفصل عنده ليس من باب التاكيد اللفظي لانه عندهم تكرار معنى المؤكد
باعادة لفظه او تقويته بمرادفه **و**يمكن ان يكون مراد الشارح من التنظير
بجا زيد نفسه عينه وجا زيد زيد نفسه انما هو في مجرد اجتماع تاكيدين **قوله**
والجواب ان فايدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره **في** الشرح وسالت
مرة بعض الاصحاب عن الحكمة في التفريق بين شان المومنين والكافرين في
سورة البلد حيث ترك ضمير الفصل في حق الاولين فقيل اولئك اصحاب
الميمنة واتى به في حق الاخرين فقيل والذين كفروا باياتنا هم اصحاب المشامة   في
فتامله انتهى **واقول** الحكمة ان اسم الاشارة حسنا كقول ابن الرومي هذا
ابو الصقر فردا في محاسنه ولا كذلك الضمير وان اسم الاشارة البعيد يجعل
ذريعة الى تعظيم المشار اليه القريب ذها بالى بعد درجته ورفعة محله
كقوله تعالى حكاية عن امراة العزيز فذلكن الذي لمتنني فيه حيث لم يقل
فهذا وهو حاضر **وفي** تفسير البيضاوي اشارة الى السوال وجوابه فانه
قال وتواصوا بالصبر واوصى بعضهم بعضا بالصبر على طاعة الله وتواصوا
بالمرحمة بالرحمة على عباده او بموجبات رحمة الله اولئك الميمنة اليمين او اليمن
والذين كفروا باياتنا بما نصبناه دليلا على حق من كتاب وحجة او بالقران
هم اصحاب المشامة الشمال او الشوم ولتكرير ذكر المومنين باسم الاشارة
والكفار بالضمير شان لا يخفى **قوله** ثم قال اكثرهم انه حرف فلا اشكال بعني
في انه لا محل له من الاعراب **قال** الرضي لما كان الغرض من الاتيان بالفصل
دفع التباس الخبر الذي بعده بالصفة وهذا معنى الحرف اعني افادة المعنى
في غيره صار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية فلزم صيغة معينة اي صيغة
الضمير المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب لان الحروف عديمة التصرف

لكنه

لكنه بقي فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية اعني كونه مفردا او مثنى
او مجموعا ومذكرا او مونثا ومتكلما او مخاطبا او غايبا لعدم عراقته في الحرفية ومثله
كاف الخطاب في هذا التصرف لما تجرد عن معنى الاسمية ودخله معنى الحرفية
اي افادته في غيره وتلك الغاية كون اسم الاشارة الذي قبله مخاطبا به واحدا   حد
او مثنى او مجموع مذكرا او مونث فانه صار حرفا مع بقا التصرف المذكور فيه
قوله وقال الخليل اسم **في** الشرح يشكل هذا من جهة ان الاسم الواقع في التركيب
لا بد له من اعراب **واقول** قد دفع المصنف هذا الاشكال بقوله ونظيره على
هذا القول اسما الافعال فيمن يراها غير معمولة لشي وال الموصولة **ثم في**
الشرح ليس هذا برافع للاشكال بل هو لو سيع لداتيته فان ما ورد على
الاول يرد على هذا **واقول** معنى كلام المصنف ان هذا القول ليس بمستبعد
فقد قيل بنظيره في هذين الشيئين **قوله** وال الموصولة **في** الشرح لعني عند
من يراها اسما والتنظير بهذا فيه شي فان ال الاسمية لما كانت في صورة
الحرفية نقل اعرابها الى صلتها بطريق العارية كما في الا التي بمعنى غير **واقول**
قول المصنف وال الموصولة لعني به فيمن يراها غير معمولة لشي **قوله**
ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده **في** الشرح علله بعضهم بانه يقع مع
ما بعده كالشي الواحد ولذا تدخل عليه لام الابتدا نحو انك لانت الحليم
وهذا القول مشكل ايضا لانا لم نر اسما يتبع ما بعده في الاعراب **قوله** وقال
بحسب ما قبله **في** الشرح قيل ويكون على هذا توكيدا لما قبله وهو مشكل
لان المضمر لا يؤكد به الظاهر وايضا فان اللام الداخلة في خبر ان لا تدخل تاكيد   في
الاسم فلا يقال ان زيدا لنفسه كريم **قوله** ووهم ابو البقا فاجاز في ان شانيك
هو الابتر التوكيد **في** الشرح اذا كان ابو البقا اطلق القول بانه توكيد ولم
يصرح بانه توكيد لنفس شانيك واحتمل ان يريد انه توكيد للضمير المستتر
في شانيك وهو محمل صحيح كيف يسجل بالوهم عليه ولا ينبغي حمل الكلام على
الفساد ما وجد على سبيل الى حمله على الصحة **قوله** روابط الجملة بما هي
خبر عنه البا متعلقة بروابط **قوله** كقراة ابن عامر في سورة الحديد وكل
وعد الله الحسنى **في** التسهيل الاجماع على منع حذف الضمير العايد على كلمة
كل اذا كان مبتدا وفي غيره ان المنع مذهب البصريين ونص ابن عصفور على
على شذوذ قراة ابن عامر **وقال** ابن ابي الربيع ان ذلك جا في الشعر وفي قليل
من الكلام كقراة ابن عامر **و**حكى الصفار عن الكسائي والفرا اجازة ذلك **قوله**
وقول ابي النجم كله لم اصنع هذا اخر بيته وهو قد اصبحت ام الخيار تدعي
علي ذنبا كله لم اصنع **و**قد تقدم الكلام عليه في فصل كل وقول في كلام
المصنف مجرور بالعطف على قراة ابن عامر **قوله** لما بينا في فصل كل هكذا
يقع في غالب النسخ ويقع في بعضها لما بينا في فصل لو وليس بجواب اذ لم

تقدم ذلك في فصل لو بل في وصل كل والذي بين في فصل كل ان نصبه كل يقتضي
دخولها في حيز النفي فيتوجه النفي حينئذ للشمول خاصة ولا يفيد ثبوت الفعل
لبعض الافراد فيكون ابو النجم معترفا ببعض الذنب الذي ادعته ام الخيار
عليه وهو خلاف الغرض قوله وقراءة جماعة هو ايضا مجرور بالعطف على قراءة
ابن عامر قوله ومجرورا عطف على مرفوعا قوله وقول امراة هو مجرور بالعطف
على محل جملة السمن منوان بدرهم وهذه المراة احدى النسا اللاتي اجتمعن
وتعاقدن على ان يصفن ازواجهن وقصتهن في صحيح البخاري ويعرف
حديثهن بحديث ام زرع والارنب واحد الارانب قيل تطلق على الذكر والانثى
ويقال لذكرها خزز بمعجمات على زنة صرد والزرنب بزاي فرا فنون
فبا موحدة طيب وقيل شجر طيب الرائحة قوله وقوله تعالى ولمن صبر هو
بالجر معطوف ايضا على محل السمن منوان بدرهم قوله سوا قدرنا اللام للابتدا
اي اللام الداخلة على من صبر قوله اما على الاول فلان الجملة خبر يريد بالاول
كون من موصولة وبالجملة جملة ان ذلك لمن عزم الامور قوله واما على الثاني فلانه
لابد في جواب اسم الشرط المرتفع بالابتدا من ان يشتمل على ضمير في الشرح
يريد بالثاني ان تكون اللام في ولمن صبر وغفر لام الابتدا ومن شرطية واذا
كان كذلك فالجملة التي تقدر فيها الضمير هي قوله ان ذلك لمن عزم الامور وهي
اسمية فكيف تكون جوابا للشرط مع عدم اقترانها بالفا والمصنف قد قال اثر
هذا الكلام وقول ابي البقا والحوفي ان الجملة جواب الشرط مردود لانها اسمية
وقولهما انها على اضمار الفا مردود لاختصاص ذلك بالشعر فما هذا الذي
فعله المصنف وجوابه انه لم يجزم بان من شرطية كما جزم ابو البقا
والحوفي وانما قال ان قدر كونها شرطية فلا بد من تقدير الضمير في الجواب ثم
ابطل الجوابية بعدم الاقتران بالفا ويلزم من ذلك ابطال كونها شرطية مع
جعل اللام للابتدا فتامله انتهى واعلم ان ما قاله المصنف من لزوم تقدير
منه في الاوجه الثلاثة انما هو ان كانت الاشارة بذلك الى مصدر صبر
ومصدر غفر واما ان كانت الى من وكانت جملة ان ذلك لمن عزم الامور
خبرا لا جوابا فالرابط اسم الاشارة ولا يحتاج حينئذ الى تقدير منه بل الى
تقدير مضاف اي ان ذلك لمن ذوي عزم الامور قوله احدها ان يكون
معطوفا بغير الواو احترز بهذا القيد عما اذا كان معطوفا بالواو فان
الضمير يكون حينئذ رابطا وفي حواشي التسهيل للمصنف وانما كان
ذلك لان الواو لمطلق الجمع فالاسمان معها او الاسما بمنزلة الاسم مثنى
او مجموع منه ضمير قوله والثانية ان يعاد العامل نحو زيد قام عمرو وقام
هو وفي حواشي التسهيل لان الواو ليست للجمع في الجمل بل في المفردات
ولهذا منعوا الزيدان من يقوم ويقعد واجازوا قائم وقاعد واما قوله

بعض

بعض المعربين واظنه ابا البقا في هذا من شيعته وهذا من عدم ان الجملتين
صفة ثانية لرجلين بمزيد قوله والثالثة ان يكون بدلا نحو حسن الجارية
اعجبتني هو وهكذا يقع في بعض النسخ ويقع في بعضها حسن الجارية الجارية
اعجبتني هو قوله فان قدرته بيانا جاز باتفاق في الشرح هذا الاتفاق
انما يتم لو ثبت ان العامل في عطف البيان هو العامل في متبوعه اتفاقا
وانى يثبت هذا وقد صرحوا بالخلاف في عامل التابع هل هو العامل في
المتبوع او غيره من غير تفصيل او بتفصيل بين البدل وغيره الى غير ذلك مما
حكوه من الاقوال فاذا كان من النحاة من يقول بان العامل في التابع ليس
هو العامل في المتبوع وانما هو عامل اخر مقدر سوا كان التابع عطف بيان
او غيره لم يتات بت القول بجواز هذه المسلة على تقدير كون التابع فيها
بيانا على سبيل الاتفاق واقول انما حكى الاتفاق لان القول بان العامل
في البيان مقدر من جنس الاول قول لا يعتد به ولهذا لم يحكه ابن ام قاسم
وحكاه الرضي عن بعضهم قال ابن ام قاسم اما النعت والتوكيد وعطف البيان
فقيل العامل فيها هو العامل في المتبوع ونسب الى سيبويه وقيل العامل فيها
تبعيتها لما جرت عليه وهو مذهب الخليل والاخفش قيل وسيبويه
واكثر المحققين وقال الرضي اما الصفة والتاكيد وعطف البيان ففيها
ثلاثة اقوال قال سيبويه العامل فيها هو العامل في المتبوع وقال
الاخفش العامل فيها معنوي كما في المبتدا والخبر وهو كونها تابعة
وقال بعضهم ان عامل الثاني مقدر من جنس الاول واما البدل
فالاخفش والرماني والفارسي واكثر المتاخرين على ان العامل فيه مقدر
من جنس الاول وسيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري وابن
الحاجب ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه واما عطف
النسق ففيه ثلاثة اقوال قال سيبويه العامل في المعطوف هو الاول
بواسطة الحرف وقال الفارسي في الايضاح وابن جني في سر
الصناعة ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول وقال بعضهم
العامل حرف العطف بالنيابة قوله ويحتمله ولباس التقوى ذلك
خير في الشرح لان ذلك يمكن ان يكون مبتدا خبره خير والجملة خبر
لباس التقوى ويمكن ان يكون بدلا او بيانا فالخبر مفرد لا جملة قلت
والاحتمال الذي ابداه المصنف حق لكن ظاهر تخصيصه ذلك
بهذه الاية يقتضي ان الايتين اللتين تلاهما اولا وهما قوله تعالى
والذين كذبوا باياتنا اولئك اصحاب النار وقوله تعالى والذين امنوا
وعملوا الصالحات لا نكلف نفسا الا وسعها اولئك اصحاب الجنة
متعينتان لما استشهد بهما عليه وليس كذلك بل احتمال البدل

والبيان جار فيهما ايضا قوله والثالث اعادة المبتدا بلفظه واكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم في عباب اللباب وضع الظاهر في معرض التفخيم والتعظيم جاير قياسا وفي غيره يجوز عند سيبويه في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز في الشعر وغيره وان لم يكن بلفظ الاول نحو زيد قام ابو طاهر اذا كان ابو طاهر كنية زيد قوله لا ارى الموت الى اخره يروى يسبق مكان يسبقه ويقال نغص الله عليه العيش تنغيصا اي كدره قوله او ضمير محذوف اي منهم لعيني ومن بيانية لا تبعيضية لان الذين يمسكون بالكتاب لا يكونون غير مصلحين حتى يكون المصلحون بعضهم قوله والخامس عموم يشمل المبتدا نحو زيد نعم الرجل في الشرح ظاهره ان العموم حاصل من ان الالف واللام للاستغراق قال ابن الحاجب وهذا غلط لانا نقطع ان المتكلم بقوله نعم العبد صهيب لم يقصد مدح جميع من في العالم وانما قصد مدح ما يطابق هذا الفاعل المذكور فحمله للعموم غلط وفي اللباب ان خبر المبتدا اذا كان جملة تشتمل على جنس يندرج فيه هو لم يحتج الى ضمير نحو زيد نعم الرجل قال صاحب العباب فان اللام في الرجل لما كان للجنس كما قيل وان لم يكن على سبيل الاستغراق والجنس مشتمل على كل افراده كان الرجل مشتملا على زيد وغيره فجرى اشتماله عليه مجرى الذكر اللفظي واقول هذا الذي ذكره الشارح وجه اخر لضعف هذا الخامس لا اعتراض على المصنف لانه تبرا منه بقوله كذا قالوا قوله فاما الصبر عنها فلا صبرا هذا اخر بيت اوله الا ليت شعري هل الى ام معمر سبيل قوله واما المثال فقيل الرابط اعادة المبتدا بمعناه بنا على قول ابي الحسن في صحة تلك المسئلة هي كون رابط الجملة بما هي خبر عنه اعادة المبتدا بمعناه والمثال هو زيد نعم الرجل وفي الشرح واجازته لا يختص بها ابو الحسن حتى يخرج على مذهبه فالقايلون بصحة هذا التركيب وبان اعادة المبتدا بمعناه انما تكون خلفا عن الضمير في الشعر كما يراه سيبويه كيف يتاتى منهم تخريج هذا المثال الذي يستعمل هو ونحوه في السعة على مذهب الاخفش وهم لا يرون صحته هذا اما الا سبيل اليه قوله واشار يعني الى اخره هذا البيت مثال للحكم الاول وهو ان يعطف بفا السببية جملة مشتملة على الضمير على جملة خالية منه والاية مثال للحكم الثاني وهو ان يعطف بفا السببية جملة خالية من الضمير على جملة مشتملة عليه واشار العين المثال الذي يرى في سوادها فجمع ايضا على اناسي و يحسر بضم الحاء السين المهملة وكسرها مضارع حسر بفتحها اي انكشف وهذا الازم ومصدره الحسور وبقال الحسر

بمعنى

بمعنى كشفه فيكون متعديا ومضارعه مضموم العين ومكسورها ومصدره الحسر كالقتل والضرب و يجم بضم الجيم وكسرها مضارع جم جموما اي كثر واجتمع و يغرق بفتح الرا مضارع غرق بكسرها وفي الشرح فان قلت تتعلق البا من قوله او بالعكس وما هذا العطف قلت تتعلق بمحذوف والعطف من قبيل عطف الجمل والتقدير او يقع العطف متلبسا قوله وفي المسئلة تحقيق تقدم في موضعه يعني في الجملة السادسة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب وهو قوله ان الفا تنزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفي منهما بضمير واحد و حينئذ فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزا الواقعتين خبرا والمحل لذلك المجموع قوله الثامن شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام مدلول هو بالرفع على انه صفة ثانية لشرط وفي الشرح الرابط في ذلك هو الضمير الذي اشتمل عليه الشرط بلا شك فهو من صور القسم الاول لكون الضمير واقعا في الخبر وهذا ليس كذلك بل الخبر لا ضمير فيه دل على الجواب الذي شرطه اشتمل على الضمير قوله والعاشر كون الجملة نفس المبتدا في المعنى نحو هجيرا ابي بكر لا اله الا الله في شرح التسهيل لابن ام قاسم اي قوله في الهاجرة وفي الصحاح والهجير مثال الفسيق الداب والعادة وكذلك الهجيرى والاهجيري يقال ما زال ذلك هجيراه واهجيراه واجرياه اي دابه وعادته انتهى وفي الشرح للجملة في هذا المثال ونحوه ليست مما الكلام فيه لانها في حكم المفرد اذ المراد بها لفظها واقول لا نسلم ان الجملة في هذا المثال ليست مما الكلام فيه فان الكلام في مطلق الجملة وقد تقدم نظير هذا غير مرة في الشرح فان قلت ما ذكره هنا معارض لما ذكره في التنبيه الاتي بعد هذا قريبا وذلك انه صرح فيه بان الجملة التي هي نفس المبتدا في المعنى لا تحتاج الى رابط وهو هنا فعدها هنا في روابط الجملة بما هي خبر عنه قلت يحتمل ان يريد بما ذكره في ذلك التنبيه انها لا تحتاج الى رابط اخر غير كونها نفس المبتدا في المعنى فالمنفي ليس مطلق الرابط بل رابط مغاير قوله ومن هذا اخبار ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله احد ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا في المطول ويختار تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مونث غير فضلة نحو هي هند مليحة وفانها لا تعمى الابصار قصدا الى المطابقة لا الى انه راجع الى ذلك المونث ولم يسمع نحو هي الامير بني عروة وهي زيد عالم وان القياس يقتضي جوازه قوله في قوله تعالى والذين يتوفون منكم قرا الجمهور بضم المثناة التحتية مبنيا للمفعول وقرا علي والمفضل عن عاصم بفتحها مبنيا للفاعل ومعنى هذه القراة يستوفون اجالهم قوله اي ازواجهم يتربصن وهو قول الاخفش عزا صاحب البحر هذا القول للمبرد وعزا القول الذي بعده للاخفش قوله وقال الكساي وتبعه ابن مالك في البحر وذهب الكساي والفرا الى ان الذين يتوفون مبتدا

هو المراد

كان

لاخبر له بل اخبر عن الزوجات المتصل ذكرهن بالذين لان الحديث معهن في الاعتداد
بالاشهر في الخبر عما هو المقصود والمعنى من مات عنها زوجها تربصت وقيل
خبره محذوف قبل المبتدا اي فيما يتلى عليكم حكم الذين يتوفون منكم ويذرون
ازواجا وقوله يتربصن بيان للحكم المتلو وهي جملة لا موضع لها من الاعراب
قالوا وهذا قول سيبويه وقال الزجاج الخبر يتربصن ولا حذف يصح معنى
معنى للخبر لانه ربط من جهة المعنى لان النون في يتربصن عائد على ازواج الذين
يتوفون ولو صرح بذلك فقيل يتربصن ازواجهم لم يحتج الى حذف وكان اخبارا صحيحا
فكذلك ما هو بمعناه الاشيا التي تحتاج الى الرابط قوله وقول ابن عطية
في فالحق والحق اقول لاملان جهنم في البحر وقال ابن عطية اما الاول فرفع على
الابتدا وخبره في قوله تعالى لاملان لان المعنى ان املا انتهى وهذا ليس بشي
لان لاملان جواب قسم ويجب ان يكون جملة فلا تتقدر بمفرد وايضا ليس
مصدرا مقدرا بحرف مصدري والفعل حتى ينحل اليهما ولكنه لما صح اسناد
ما قدر الى المبتدا حكم انه خبر عنه انتهى ما في البحر وفي الكشاف وقرئ فالحق
والحق اقول منصوبين على ان الاول مقسم به كالله في ان عليك الله ان تبايعا
وجوابه لاملان والحق اقول اعتراض بين المقسم به والمقسم عليه ومعناه ولا اقول
الا الحق والمراد بالحق اما اسمه عز وجل الذي في قوله تعالى ان الله هو الحق واما
نقيض الباطل عظمه الله باقسامه به ومرفوعين على ان الاول مبتدا محذوف
الخبر كقولك لعمرك اي فالحق قسمي لاملان والحق اقول اي اقوله كقوله كله
لم اصنع ومجرورين على ان الاول مقسم به قد اضمر حرف قسمه كقولك الله
لافعلن والحق اقول اي ولا اقول الا الحق على حكاية لفظ المقسم به ومعناه
التوكيد والتشديد وهذا الوجه جائز في المرفوع والمنصوب ايضا وهو وجه
حسن قال ابو حيان وملخصه انه اعمل القول في لفظ القسم على سبيل
الحكاية قوله وما شي حميت بمستباح هذا عجز بيت صدره حميت خما تهامة
بعد نجد وفي الصحاح ونجد من بلاد العرب خلاف الغور والغور تهامة
وكل ما ارتفع من تهامة الى ارض العراق فهو نجد قوله وهل حذف الجار
والمجرور معا او حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل في البحر
او عدي الفعل الى الضمير اولا اتساعا وهذا اختيار ابي علي واياه اختار
انتهى وكان المصنف يرى ان هذا هو الثاني بعينه فلهذا لم يذكره قوله ويوما
شهدناه سليما وعامرا هذا صدر بيت عجزه قليل سوى الطعن النهال
نوافله والطعن بالطا والعين المهملتين والنهال جمع ناهل كجمال جمع
جمل والنهل جمع ناهل كطلب جمع طالب والناهل من الاضداد يطلق على
الريان وعلى العطشان والنوافل جمع نافلة وهي العطية التي لا يجب
فعلها وقليل هنا بمعنى النفي اي لا عطايا في ذلك اليوم سوى الطعن
قوله

قوله وهو مخالف لما نقله غيره هذا اعتراض على ابن الشجري بان غيره لم ينقل
هكذا بل نقل عن سيبويه انهما حذفا معا وعن ابي الحسن ان الجار حذف اولا
وفي البحر عن المهدوي ما يوافق نقل ابن الشجري وهو الوجهان يعني لا يجزي
منه ولا يجزي به جائزان عند سيبويه والاخفش والزجاج وقال الكسائي
لا يكون محذوف الا الها قال لا يجوز ان تقول هذا رجل قصدت ولا رايت رجلا ارغب
وانت تريد قصدت اليه وارغب فيه انتهى قوله وزعم ابو حيان ان الاولى ان لا
تقدر في الاية الاولى ضمير عبارة ابي حيان وقد يجوز على راي الكوفيين ان لا يكون
ثم رابط فلا تكون الجملة صفة بل مضاف اليها يوم محذوف لدلالة ما قبله عليه
التقدير واتقوا يوما يوم لا تجزي فحذف يوم لدلالة يوما عليه فيصير المحذوف
في الاضافة نظير الملفوظ به في قوله تعالى هذا يوم لا ينطقون وقوله يوم لا تملك
فلا يحتاج الجملة الى ضمير ويكون اعراب ذلك المحذوف بدلا وهو بدل كل من كل ولم
يجز البصريون ما اختاره الكوفيون من حذف المضاف وترك المضاف اليه على
خفضه كعجبني قيام زيد ولا يبعد حذف يوم في الاية لدلالة ما قبله عليه ويحسن في
هذا التخريج كون المضاف اليه جملة فلا يظهر فيها اعراب فيتنافر مع اعراب
ما قبله واذا جاز ذلك في نثرهم مع التنافر على ما حكى الكسائي عن العرب اطعمنا
لحما سمينا شاة ذبحوها اي لحم شاة فلان يجوز مع عدم التنافر اولى هذا
كلامه وهو لا يدل على ان الاولى في الاية ان لا يقدر ضمير ولا يقتضي ذلك قوله
او لانها انيبت عن المضاف فلا تكون الجملة مفعولا في مثل هذا الموضع يعني اذا ادعي
ان الجملة انيبت هنا عن المضاف كانت مفعولا لانها نائبة عن البدل من المفعول
والنائب حكمه حكم المنوب عنه والبدل حكمه حكم المبدل منه وهي لا تكون مفعولا
في مثل هذا الموضع قوله وفيها ما تشتهيه الانفس هذه الاية في سورة الزخرف
واثبات الها فيها قراءة نافع وحفص وابن عامر وحذف الها منها قراءة الباقين واتفق
القراء على حذف الها من قوله تعالى في سورة فصلت ولكم فيها ما تشتهي انفسكم قوله
والحذف من الصلة اقوى منه من الصفة ومن الصفة اقوى منه في الخبر قال ابن
الحاجب في اماليه وذلك ان الصلة مع الموصول جزء واحد فاستغني بالربط اللفظي
عن الالتزام لذكر الضمير وخبر المبتدا مع المبتدا مستقل في الجزئية والصفة ليست
كالصلة في الجزئية ولا كالخبر في الاستقلال فلما كانت بينهما جعل لها حكم بينهما فلم
تكن كالصلة في استوا جواز الحذف والاثبات وقال الرضي جواز حذف الضمير
في الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول
عنها وهما يتقدران بمفرد نحو اهذا الذي بعث الله رسولا ثم حذف الحرف بعدها في الصفة
احسن منه في خبر المبتدا نحو جاءني رجل ضربت لانها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف
الخبر فانه مع المبتدا جملة فالتخفيف فيما هو مع غيره كالكلمة الواحدة اولى وانما
كان الحذف في الصفة اقصر منه حسنا في الصلة اذ ليست الصفة من ضروريات

الموصوف كما كان الصلة من لوازم الموصول وضروريا ته قوله وكانهم كرهوا تنبا قليل على قليل القليل الاول هو ربط صلة الموصول الواقع خبرا عن ضمير المخاطب بالاسم الظاهر والقليل الثاني هو ربط ذلك بضمير المخاطب قوله وعلى هذا فقول الزمخشري في قوله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم انه يجوز كون العطف بثم على الجملة الفعلية ضعيف لانه يلزم منه ان يكون من هذا القليل فيكون الاصل كفروا به يمكن الجواب عن هذا بانه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوايل و عبارة الزمخشري فان قلت على م عطف قوله ثم الذين كفروا بربهم يعدلون قلت اما على قوله الحمد لله على معنى ان الله حقيق بالحمد على ما خلق لانه ما خلقه الا نعمة ثم الذين كفروا بربه يعدلون فيكفرون نعمته واما على قوله خلق السموات على انه خلق ما خلق مما لا يقدر عليه احد سواه ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شيء منه فان قلت فما معنى ثم قلت استبعاد ان يعدلوا به بعد وضوح ايات قدرته وكذلك ثم انتم تمترون استبعاد لان يمتروا فيه بعد ما ثبت انه محييهم ومميتهم وباعثهم وفي حاشية التفتازاني فان قيل اي حاجة الى قوله لانه ما خلقه الا نعمة والحمد قد يكون على غير النعمة قلنا الظهور ان هذا الحمد على النعمة دون مجرد الاوصاف والافعال الكمالية وقوله ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وفي الوجه الثاني ثم هم يعدلون به اشعار بان الباء في الاول صلة كفروا ويعدلون من العدول وفي صلة يعدلون من العدل بمعنى التسوية وتقديم الصلة للاهتمام وتحقيق الاستبعاد وهذا تخصيص من غير مخصص لتاتي التقريرين على كل من الوجهين ووضع المظهر اعني بربهم موضع المضمر لبيان موضع الاستبعاد ولفظ الكتاب ليوهم ان القران ثم الذين كفروا به يعدلون وليس كذلك وهذا العطف على الصلة ليس على معنى انه صلة واحدة براسه ليتوجه الاعتراض بانه لا معنى لقولنا الحمد لله الذي عدلوا به بل هو داخل تحت الصلة بحيث يكون المجموع صلة واحدة كانه قيل الحمد لله الذي كان منه تلك النعم العظام ثم من الكفرة الكفرات انتهى وبهذا ايضا يندفع اعتراض صاحب الانتصاف على الكشاف بان العطف على الصلة موجب للدخول في حكمها ولو قلت الحمد لله الذي الذين كفروا بربهم يعدلون لم يستقم قوله وزعم الزمخشري في الثالثة انها شاذة نادرة فانه قال في المفصل فان كانت اسمية فالواو الا ما شذ من قولهم كلمته فوه الى في وما عسى ان يعثر عليه في الندرة وفي البحر وليس مجي الجملة الاسمية الواقعة حالا بالضمير دون الواو شاذا خلافا للفرا ومن وافقه كالزمخشري واجاز مكي ان يكون جملة بعضكم لبعض عدو مستانفة اخبارا من الله تعالى بعداوة بعضهم لبعض وكانه فر من الحال لانه يتخيل انه يلزم من القيد في الامر ان يكون مامورا به او كالمامور به وليس ذلك بلازم وفي الشرح لكنه قال في الكشاف في قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو ان الاسمية حال اي متعادين وفي قوله تعالى والله يحكم لا معقب لحكمه انها

ايضا

ايضا حال كانه قيل والله يحكم نافذا حكمه كما تقول جاني زيد لا عمامة على راسه ولا قلنسوة تريد حاسرا قال اليمني وقد يكون مراده ان الاكتفا من الاسمية بالضمير انما يكون في جملة يمكن ان ينتزع من طرفيها هيئة تدل على معنى مفرد ولا كذلك جاني زيد هو فارس قلت ويرد عليه انه حكم بالشذوذ في قولهم كلمته فوه الى في مع امكان الانتزاع المذكور اذ المعنى كلمته مشافها قوله فنبذوه وراء ظهورهم كانهم لا يعلمون هكذا وقع فيما رايناه من النسخ وليست التلاوة كذلك لان الاية التي فيها فنبذوه وراء ظهورهم ليس فيها كانهم لا يعلمون وانما هي فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمنا قليلا فبئس ما يشترون والاية التي فيها كانهم لا يعلمون ليس فيها فنبذوه وراء ظهورهم وانما هي نبذ فريق من الذين اوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كانهم لا يعلمون قوله نصف النهار الما غامر الى اخره في الصحاح ونصف النهار وانتصف بمعنى ومنه قول المسيب بن علس وذكر غائصا نصف النهار الما غامره ورفيقه بالغيب لا يدري يريد والما غامره فحذف واو الحال انتهى وفي الشرح وقوله الما غامره حال من النهار بلا واو فيها وهو ظاهر وهو ولا ضمير يعود على صاحب الحال اذ الضمير الملفوظ به عائد على الغائص فاحتيج الى تقدير رابط وهو اما الواو والضمير فلم يقدرها هنا الواو ومع على الخصوص مع انه يمكن تقدير الضمير بل هو اولى لانه الاصل في الربط فيقال الما غامره فيه واقول انما قدرها هنا الواو دون الضمير حملا على الكثير في ربط الجملة الاسمية وهو الربط بالواو قوله فان قدرته بدلا لم يصح نصب الاسم على الاشتغال ولا رفعه على الابتدا لانه حينئذ يكون من جملة اخرى قوله ولتعسا مصدر لفعل محذوف هو الخبر في البحر وتقديره فتعسهم الله تعسا ويجوز ان يكون الذين منصوبا على اضمار فعل يفسره قوله فتعسا لهم تقول زيدا جدعا له وقال الزمخشري فان قلت على م عطف قوله واضل اعمالهم قلت على الفعل الذي نصب تعسا لان المعنى فقال لهم تعسا او فقضى تعسا لهم وتعسا لهم نقيض لعا له انتهى واضمار ما هو من لفظ المصدر اولى لانه فيه دلالة على ما حذف انتهى ما في البحر قوله وكذا لا يجوز زيدا جدعا له ولا عمرا سقيا له خلافا لجماعة منهم ابو حيان لان اللام تتعلق بمحذوف اعني غير فعل هذا المصدر لانه قال ايضا لا تتعلق بهذا المصدر لكونه لا يتعدى باللام ويلزم من هذا ان لا يتعلق بفعله وهذا حينئذ منه الى تقدير الزمخشري فهو قال الهم تعسا ورد لتقدير ابي حيان وهو تعسهم الله تعسا وفي الشرح وتقدم في حرف اللام ان ابن مالك قال في باب النعت من كتاب التسهيل ان اللام في سقيا لك ونحوه متعلقة بالمصدر وهي للتبيين وقول المصنف ان فيه تهجيا فانها قبالانهم اذا اطلقوا القول بان اللام للتبيين فانما يريدون انها متعلقة بمحذوف وانها استونف للتبيين وقد لا يسلم له وادعاؤه انها لازمة معارض بقول ابن الحاجب في شرح المفصل انها تسقط فيقال سقيا زيدا وجدعا اياه قوله

وقوله

تعالى سل بني اسرايل كم اتيناهم من اية ان قدرت من زايدة فكم مبتدا
او مفعول لاتينا مقدرا بعده في الشرح وجه ذلك ان كم استفهامية ه
عن جماعة وحرف تمييرها للعلم به واية مفعول ثان لاتينا وبيت فيه من
بنا على الضابر داد لعد الاستفهام ولو لغير هل والمعنى كم جماعة اتيناهم
اية فكم مبتدا واتيناهم اية خبره اوكم مفعول لمحذوف فليقدر الفعل المذكور
وذلك المحذوف متاخر لجدها لان الاستفهام له الصدر قوله وجوز الزمخشري
في كم الخبرية والاستفهامية لعنى على سبيل التقرير في الشرح ه قال ابو
حيان وهو ليس بجيد لان جعلها خبرية لقتضي اقتطاع الجملة التي هي فيها
من جملة السوال ولصير المعنى سل بني اسرايل ولم يذكر المسول عنه ثم
قال كثيرا من الايات اتيناهم فيصير هذا الكلام مفلتا مما قبله لان جملة
كم اتيناهم على هذا التقرير خبر صرف لا يتعلق به سل وانت ترى معنى
الكلام ومصب السوال على هذه الجملة وهذا لا يكون الا في الاستفهامية
ويحتاج في جعلها خبرية الى تقدير المفعول الثاني لسل ويكون المعنى محذوف هو
سل بني اسرايل عن الايات التي اتيناهم ثم اخبر تعالى انه اتاهم كثيرا
من الايات وفي حاشية التفتازاني فان قيل على تقدير الخبرية ما معنى السوال
وعلى تقدير الاستفهامية كيف يكون السوال للتقريع والاستفهام للتقرير
ومعنى التقريع الاستنكار والاستبعاد ومعنى التقرير التحقيق والتثبيت
قلنا على تقدير الخبرية فالسوال عن حالهم وتعلمهم في مباشرة اسباب التوبيخ
وعلى تقدير الاستفهام بمعنى التقرير الحمل على الاقرار وهو لا ينافي التقريع
وكم اتيناهم قيل في موقع المصدر اي سلهم هذا السوال وقيل المفعول به وقيل
وقيل بيان للمقصود كانه قيل سلهم جواب هذا السوال فقيل في موقع الحال
اي سلهم قايلا كم اتيناهم واما كلمة كم فمفعول ثان لاتيناهم ومن اية تمييز
على زيادة من قالوا واذا انفصل بين كم ومميزها بفعل متعد حسن ادخال من
وهذا السوال المامور به للرسول صلى الله عليه وسلم او لكل احد لقصد تقريع
بني اسرايل لا لقصد ان يجيبوا فيعلم من جوابهم امر والايات المونا لا تحتمل
ان تكون معجزاتهم انبيايهم عليهم السلام على ما هو المعنى اللغوي وان تكون
ايات كتبهم على ما هو المتعارف من ايات القران و غيره انتهى و لا يخفى ما في جوابه
عن السوال الذي ساله من دفع اعتراض ابي حيان فليتامل قوله ولم يذكره
النحويون ان كم الخبرية تعلق العامل عن العمل هذا اعتراض على الزمخشري بانه
يلزم على جعلها خبرية تعليق الفعل وهو سل عن العمل وكم الخبرية لا تعلق العامل
عن العمل وفي الشرح وفيه نظر اما اولا فلان المصنف ذكر في الباب الخامس
في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة ان كم الخبرية تعلق خلافا للاكثر فهو محكي
الخلاف بين النحويين واختاره هناك ما ذكره هنا ان النحويين لم يذكروه واما ثانيا
فان

فان سلم انها لا تعلق فلا نسلم ان سل عامل في الجملة التي فيها كم باعتبار المحل حتى يلزم
التعليق بل عمله في محذوف اي سل بني اسرايل عما اتيناهم من الايات كثيرا من الايات
اتيناهم واقول يمكن الجواب عن الاول بان مراده بالنحويين هنا الاكثر منهم وعن
الثاني بان كلام المصنف انما هو على الظاهر المتبادر وهو عمل سل في الجملة
التي فيها كم باعتبار المحل لان معنى الكلام ومصب السوال على هذه الجملة قوله
لقد كان في حول الى اخره الحول السنة والثوا الاقامة واللبانات بضم اللام جمع
لبانة وهي الحاجة من غير فاقة والسامة الملالة ولسام منصوب بانه مصدر
جوازا وهي مع صلتها مؤولة بمصدر معطوف على المصدر المذكور اي لقضي
لبانات وسامة سايم قوله وزعم ابن سيده انه يجوز كون الها في لوتيه للحول
على الاتساع في ضمير الظرف بحذف كلمة في وليس شي لخلو الصفة حينيذ
من ضمير الموصوف في الشرح ان اراد خلوها من الضمير لفظا وتقديرا فممنوع
وان اراد خلوها لفظا فمسلم ولا يضر والحاصل ان في البيت موصوفا ومبدلا
منه بدل اشتمال وكل منهما يحتاج الى ضمير وليس في البيت الا ضمير واحد فان
قدر رابطا للصفة احتيج الى تقدير ضمير اخر يربط البدل اي لوتيه فيه وان
قدر رابطا للبدل احتيج الى ضمير اخر يربط الصفة اي لوتيه اياه فالمتصل يعود
الى حول المنفصل يعود الى ثواء غير ان تقدير المصنف اولى من تقدير ابن سيده
لسلامته من الاتساع الذي هو خلاف الاصل هذا اذا قلنا ان الجار والمجرور
حذفا معا واذا قلنا على التدريج فالاتساع لازم على تقدير المصنف ايضا قوله ه
والاشتراط الرابط في بدل البعض وجب في نحو قولك مررت بثلاثة زيد وعمرو
والقطع بتقدير منهم لانه لو اتبع لكان بدل بعض من غير ضمير في الشرح لا
نسلم وجوب القطع في ذلك على الاطلاق بل هو مقيد بما اذا لم ينو معطوف
محذوف يحصل به منضما الى المذكور الوفا بالتفصيل اما اذا نوى فلا يجب
القطع بل يجوز هو والاتباع ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اجتنبوا السبع
الموبقات الشرك والسحر فقد روي بالرفع على القطع وهو ظاهر وروي بالنصب
على البدل وثمة معطوف محذوف كانه قيل اجتنبوا السبع الموبقات
الشرك والسحر واخواتهما وقد ثبت تفصيل السبع في حديث اخر لكن اقتصر
منها هنا على هاتين الثنتين تنبيها على انهما احق بالاجتناب قلت ومنه
تجويز الزمخشري في قوله تعالى فيه ايات بينات مقام ابراهيم ومن دخله
كان امنا ان تذكر ثان الايتان ويطوي ذكر غيرها دلالة على تكاثر الايات
كانه قيل فيه ايات بينات مقام ابراهيم وامن من دخله وكثير سواهما
قال الزمخشري ونحوه في طي الذكر قول جرير كانت حنيفة اثلاثا ه
فثلثهم من العبيد وثلث من مواليها ومنه قوله عليه السلام حبب الي
من دنياكم ثلاث النسا والطيب وقرة عيني في الصلاة هذا كلامه فان

ابن

فان قلت كيف يكون ما جوزه الزمخشري في هذه الاية من ذلك نظيرا لما الكلام فيه وهو
قد صرح بان مقام ابراهيم عطف بيان لقوله ايات بينات قلت قد اعتذر عنه المصنف
في اواخر النوع الثاني من الجهة السادسة من الباب الخامس بانه يكون قد عبر عن
البدل بعطف البيان لتاخيهما واذا كان مراده بعطف البيان هنا البدل استقام ما
ذكرناه قوله وقال تعالى وان للمتقين لحسن ماب في البحر وقرا الجمهور جنات بالنصب
وهو بدل فان كان عدن علما فبدل معرفة من نكرة وان كان نكرة فبدل نكرة من نكرة
وقال الزمخشري جنات عدن معرفة لقوله جنات عدن التي وعد الرحمن
وانتصابها على انها عطف بيان لحسن ماب ومفتحة حال والعامل فيها ما في للمتقين
من معنى الفعل وفي مفتحة ضمير الجنات والابواب بدل من الضمير تقديره مفتحة
هي الابواب كقولهم ضرب زيد اليد والرجل وهو من بدل الاشتمال انتهى ولا
يتعين ان تكون جنات عدن معرفة بالدليل الذي استدل به وهو قوله جنات عدن
التي لانه اعتقد ان التي صفة لجنات عدن ولا يتعين ما ذكر اذ يجوز ان يكون التي بدلا
من جنات عدن الا ترى ان الذي والتي وجموعهما يستعمل استعمال الاسما فتلي
العوامل فلا يلزم ان يكون صفة واما انتصابها على انها عطف بيان فلا يجوز
لان النحويين في ذلك على مذهبين احدهما ان ذلك لا يكون الا في المعارف
فلا يكون عطف البيان الا تابعا للمعرفة وهو مذهب البصريين والثاني انه يجوز
ان يكون في النكرات فيكون عطف البيان تابعا للنكرة كما يكون المعرفة فيه تابعة
لمعرفة وهذا مذهب الكوفيين وتبعهم الفارسي واما تخالفهما في التنكير والتعريف
فلم يذهب اليه احد سوى هذا المصنف وقد اجاز ذلك في قوله مقام ابراهيم
فاعربه عطف بيان تابعا للنكرة وهو ايات بينات واما قوله وفي مفتحة ضمير
الجنات فجمهور النحويين اعربوا الابواب مفعولا لم يسم فاعله مرفوعا بمفتحة
وجا ابو علي فقال اذا كان كذلك لم يكن في ذلك ضمير يعود على جنات عدن
الحال ان اعرب مفتحة حالا او من النعت ان اعرب نعتا لجنات عدن فقال في مفتحة
ضمير يعود على الجنات حتى يرتبط الحال بصاحبها او النعت بمنعوته والابواب
بدل وقال من اعرب الابواب مفعولا لم يسم فاعله العايد على الجنات محذوف
تقديره الابواب منها والزم ابا علي ان البدل في هذا لا بد فيه من الضمير اما ملفوظا
او مقدرا واذا كان الكلام محتاجا الى تقدير واحد كان اولى مما يحتاج الى
تقديرين واما الكوفيون فالرابط عندهم هو ال لنيابته مقام الضمير فكانه
قال مفتحة لهم ابوابها واما قوله وهو من بدل الاشتمال فان عنى بقوله وهو
قوله اليد والرجل فهو وهم وانما هو بدل بعض من كل وان عنى الابواب فقد
يصح لان ابواب الجنان ليست بعضا من الجنات واما تشبيه ما قدره من قوله
مفتحة هي الابواب بقولهم ضرب زيد الرجل واليد فوجهه ان الابواب بدل
من ذلك الضمير المستكن كما ان اليد والرجل بدل من الظاهر الذي هو زيد
وقال

وقال ابو اسحاق وتبعه ابن عطية مفتحة نعت لجنات عدن وقال الحوفي مفتحة
حال والعامل فيها محذوف يدل عليه المعنى تقديره يدخلونها قوله والاول اولى
لضعف مثل مررت بامراة حسنة الوجه لان حسنة الوجه مجرور على الصفة
رافع لضمير موصوفه والوجه بدل من ذلك الضمير وابدال ذي اللام من الضمير
مما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين قوله وهذا البدل بدل بعض لا
اشتمال خلافا للزمخشري الاشارة بهذا البدل الى بدل الابواب من ضمير مستتر
في مفتحة وفي الشرح هذا الخلاف مبني على ان ابواب الدار هي بعض من الدار
وليست بعضا منها وانما هي مشتملة على الدار فالزمخشري نظر الى الثاني
والمصنف نظر الى الاول انتهى وفي كتب الحنفية ان الدار اسم لعرصة ادير
عليها الحايط والبنا وصف فيها وهو يقوي قول الزمخشري على انه لا
يلزم من كونه باب الدار جزا من الدار ان يكون باب الجنة جزا منها
قال في الصحاح والجنة البستان والعرب تسمي النخيل جنة قوله فمن
تكن الحضارة اي اعجبته الحضارة بكسر الحا المهملة وفتحها خلاف البداوة
وهي ايضا بكسر البا الموحدة وفتحها قال المرزوقي والمراد اهل الحضارة يدل
على ذلك قوله فاي اناس نحن وان كنا من اهل البدو والمراد التمدح والتعجب
قوله فلابد من ارتباطهما في اعراب السفاقسي لم ار ذلك الا لابن عصفور
وخالفه غيره وقد اجاز الفارسي في هيهات هيهات العقيق واهله
وابن ابي الربيع في قام وقعد زيد ان يكون من باب الاعمال قوله او عمل
اولهما في ثانيهما في الشرح فيه تسامح فان الاول وهو كانه وظن ليس عاملا
في نفس الفعل الثاني وانما هو عامل في محل الجملة التي منها الفعل الثاني
وكذا في بقيه كلامه هنا مسامحة قوله ولذلك بطل قول الكوفيين اشار
بذلك الى وجوب ارتباط العاملين في باب التنازع ولا يخفى ان قولهم لا
يبطل لاجل ذلك الا على تقدير استيناف ولم قوله كفاني ولم اطلب قليل
من المال هذا عجز بيت سيذكر المصنف صدره بعد اسطر وهو ولو ان ما
اسعى لادنى معيشة وقد تقدم الكلام عليه في لو قوله وفيه نظر لان المعنى
حينئذ لو ثبت اني اسعى لادنى معيشة لكفاني القليل في حال اني غير طالب
له فيكون انتفا كفاية القليل المقيد لعدم طلبه موقوفا على طلبه له فيتوقف
عدم الشي على وجوده في الشهر هذا مشكل وذلك لان كلامه يقتضي انه جعل
المعلق امتناع الجزا والمعلق عليه نفس الشرط فيكون كفاية القليل المقيدة
بعدم طلبه موقوفة على طلبه بنا على ان لو لتعليق الثبوت على الثبوت مع
القطع بالانتفا لا استقام لكن يصير قوله بعد ذلك فيتوقف عدم الشي على
وجوده غير مستقيم فتامله انتهى واعترض ايضا على كون البيت من التنازع

علي تقدير كون الواو للحال بما ذكره عبد القاهر في دلايل الاعجاز وهو ان حكم النفي
اذا دخل علي كلام فيه تقييد بوجه ما ان يتوجه الي ذلك التقييد وان يقع له
خصوصا فانه يقتضي ان لم اطلب متلبسا لكونه قيد الكفا في الواقع جوابا للوا
لمقتضيه لا انتفا جوابنا وبلزم ان يكون قايل البيت غير طالب للقليل وطالبا
له **قوله** ولهذه القاعدة ايضا بطل قول بعضهم في فلما تبين له قال اعلم ان
الله علي كل شي قدير ان فاعل تبين ضمير راجع الي المصدر المفهوم من ان وصلتها
بنا علي ان تبين واعلم قد تنازعاه كانه يريد بعضهم الزمخشري فانه قال في
الكشاف وفاعل تبين مضمر تقديره فلما تبين له ان الله علي كل شي قدير قال
اعلم ان الله علي كل شي قدير فحذف من الاول لدلالة الثاني عليه كما في قولهم
ضربني وضربت زيدا **قال** التفتازاني قوله فحذف من الاول اي اسقط من
اللفظ وجعل موضعه الضمير وهذا علي قانون البصريين في باب التنازع
وفي الشرح الظاهر ان هذا القول صحيح لا باطل فان لما رابطة بين الجملتين
الواقعتين بعدها وبين جزء من الاولي وقال جزء من الثانية والعلم متعلق بمعمولا
هذا الجزء الثاني فظهر ان بين تبين واعلم ارتباطا بهذا الاعتبار كما كان الربط
محققا في قوله تعالي وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا **قوله** علي انه
لو صح لم يحسن حمل التنزيل عليه لضعف الاضمار قبل الذكر في باب التنازع
في الشرح هذا ممنوع وقد ذكر المصنف قريبا في قوله تعالي لقد تقطع بينكم
وضل عنكم ما كنتم تزعمون فيمن فتح بينا ان بعضهم قال ان بين ظرف والفاعل ضمير
راجع الي مصدر الفعل او الي الوصل لان وما نري معكم شفعاكم يدل علي التقاطع
وهو يستلزم عدم التواصل او الي ما كنتم تزعمون علي ان الفعلين تنازعاه
قلت فعلي التنازع يكون الاضمار قبل الذكر وهو مثل ما في هذا المحل مع انه
لم يستضعفه **قوله** وقول بعض من عاصرنا هو قاضي القضاة بهاء الدين ابو
محمد عبد الله ابن عبد الرحمن بن عقيل الامدي المصري الشافعي ولد سنة
سبع وتسعين وستماية ولازم الشيخ ابا حيان اثني عشر سنة الي ان
قال ما تحت اديم السما انحي من ابن عقيل **قال** الشيخ ولي الدين بن العراقي اخبرني
الشيخ سراج الدين البلقيني انه سمع الشيخ ابا حيان يقول ذلك وناب في الحكم
بباب الفتوح عن القزويني ثم بمصر عن ابن جماعة ثم وقع بينهما فاستمر مفصولا
الي ان ولي قضاة القضاة بمصر بالديار المصرية لصرف ابن جماعة عنه ثم درس
بالخشابية بعد وفاة ابن جماعة كان رحمه الله كريما ولذلك لما مات وجد عليه
دين توفي سنة تسع وستين وسبعماية ودفن بتربة قريبا من ضريح الشافعي
قوله وقرا الفرا والزمخشري في قراة بعضهم قوله هو بالرفع عطفا علي قول
المحروري **و** بعضهم هو ابن السميفع وعيسي ابن عمرو **و** عبارة الكشاف وقرئ

كلا

كلا علي التاكيد لاسم ان وهو معرفة والتنوين عوض من المضاف اليه يريد
انا كلنا فيها فان قلت هل يجوز ان يكون كلا حالا قد عمل فيها فيها قلت لا لان
الظرف لا يعمل في الحال متقدمة كما يعمل في الظرف متقدما تقول كل يوم لك ثوب
ولا تقول قايما في الدار زيد انتهي **وقال** ابن مالك في التسهيل الفوايد وقد
تكلم علي كل ولا يستغني بنية اضافته خلافا للفرا والزمخشري **قال** ابو حيان
وهذا المذهب منقول عن الكوفيين وقرره ابن مالك في شرحه للتسهيل
وهذا الذي منعه الزمخشري اجازه الاخفش اذا توسطت الحال نحو زيد
قايما في الدار فيجوز تخريج الاية عليه علي مذهبه والتمثيل الذي ذكره
ليس مطابقا لما في الاية لان الحال فيه غير متوسطة **و** قد ذكر بعضهم ان
المنع فيه اجماع من النحاة **وقال** ابن مالك والقول المرضي عندي ان كلا في
القراة المذكورة منصوب علي الحال من الضمير المرفوع المنوي في فيها وفيها
هو العامل وقد تقدمت الحال عليه مع عدم تصرفه كما تقدمت في قراة من
قرا والسموات مطويات بيمينه **قال** ابو حيان والذي اختاره ان كلا بدل
من اسم ان لان كلا يتصرف فيها بالابتدا ولو اسخه وغير ذلك فكانه
قال ان كلا فيها **قوله** واحترزت بذكر الاول عن اجمع واخواته فانها انما
يوكد بها بعد كل نحو فسجد الملايكة كلهم اجمعون **في** الشرح هذا سهو
ظاهر فقد قال الله تعالي فكبكبوا فيها هم والغاوون وجنود ابليس اجمعون
وقال تعالي حكاية ولاغوينهم اجمعين وقال في سورة الاعراف ثم لاصلبنكم
اجمعين وفي سورة الشعرا ولاصلبنكم اجمعين **وقال** انا لمنجوهم اجمعين
وقال وان جهنم لموعدهم اجمعين وقال لاملان جهنم من الجنة والناس
اجمعين فقد اكد في هذه الايات كلها باجمعين دون الاتيان بكل في حالات
اعراب الاسم الثلاث ومن العجيب خفا مثل هذا علي المصنف انتهي **واقول**
مراد المصنف ان اجمع واخواته لا يوكد بها مطلقا الا بعد كل حتي يرد عليه
نحو لاصلبنكم اجمعين **قال** الرضي اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التاكيد
المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمع ثم اخواته من اكتع
الي ابتع وان لم تقصد الجمع بين هذه الالفاظ فلك الاقتصار علي ايها
شيت ومن النفس الي اجمع لا يلزم ان الاخير تبعا للمقدم بل لك ان تذكر العين
من دون النفس واجمع ومتصرفاته واخواته من دون كل **الامور التي
يكتسبها الاسم بالاضافة قوله** الثاني التخصيص نحو غلام امراة
والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف فان غلام رجل اخص من
غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد **في** الشرح فيه نظر فان مقتضاه
انه لو اطلق التخصيص ولم يرد به ما ذكره لدخل فيه التعريف وليس كذلك فان
التخصيص في عرفهم تقليل الاشتراك العارض في النكرة نحو رجل صالح فهذا

فيه تخصيص بخلاف زيد فانه في اصطلاحهم معرفة ولا يقال له مخصص انتهى
وأقول ان قول المصنف والمراد بالتخصيص الى اخره بيان لمعنى التخصيص في العرف
اذ لولاه لتوهم انه اسم لمفهوم شامل لما يبلغ درجة التعريف ولما بلغها اعلم
ان التخصيص يذكر في باب النعت مقابلا للتوضيح قال التفتازاني في مطوله
وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل
عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم
قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة
بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف وقال
السيد في حاشيته الظاهر انهم ارادوا الاشتراك المعنوي لان التقليل
انما يتصور فيه بلا تمحل كما في رجل عالم فلا تكون جارية في قولنا عين جارية
صفة مخصصة لانها قللت الاشتراك بان رفعت مقتضى الاشتراك اللفظي
وعينت معنى واحدا فلم يبق في عين جارية الا الاشتراك المعنوي بين افراد
ذلك المعنى قوله اذ هذا الموصول لما التزم دخول الاسم لكونه في صورة
حرف التعريف وظهر اعرابه في ذلك الاسم كانت اضافته باضافة ذلك
الاسم وفي الشرح هذا ينتقض باي الموصولة المضافة الى معرفة فان
تعريفها على المشهور بصلتها باعتبار ما فيها من العهد واضافتها معنوية
قطعا فتفيد التعريف في نحو جاءني ايهم اكرمته فيجتمع تعريفان وقال
الرضي وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقا تعريفه اذ لا يمتنع اجتماع
التعريفين اذا اختلفا قوله وقول ابي كبير فاتت به حوش الفؤاد مبطنا
هذا صدر بيت عجزه سهدا اذا ما نام ليل الهوجل ويقع في بعض النسخ البيت
بتمامه وابو كبير هذا بالبا الموحدة هذلي من شعر الحماسة وحوش الفؤاد بالحا المهملة
المضمومة والشين المعجمة حديد الفؤاد ذكيه والمبطن الضامر البطن وهو وصف
محمود في الذكور والسهد بضم السين المهملة والها القليل النوم والهوجل الاحمق
واسناد النوم الى الليل اسناد مجازي قوله ولكنه لغضر هذا المعنى الثاني عند
ما تكلم على قوله وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا وقد ذكرنا الكلام على
ذلك في اقسام العطف بما لا مزيد عليه فليراجع هناك قوله لخلو الصفة
لفظا عن ضمير الموصوف انما قال لفظا لان الفتى لما خلف عن الضمير فهو موجود
معنى لا لفظا قوله قيل ويحتمل ان يكون منه ان رحمة الله قريب في الكشاف وانما
ذكر قريب على تاويل الرحمة بالرحم او الترحم اولانه صفة موصوف محذوف اي شي
قريب اي على تشبيهه بفعيل الذي بمعنى مفعول كما شبه ذاك به او على انه بزنة
المصدر الذي هو النقيض وهو صوت المحمل والرحل والضغيب وهو صوت الارنب
والذيب اولان تانيث الرحمة غير حقيقي قال التفتازاني هذا خارج عن قانون
النحاة لانهم لم يفرقوا في الاسناد الى المضمرين ان يكون المونث حقيقيا او غير
حقيقي

حقيقي ولا بين ان يكون المسند فعلا او صفة واعتراض صاحب التقريب بان الوجوه
المذكورة ليست بمطردة ليس بقادح وهاهنا وجه اخر وهو ان يكون تذكير
الضمير لاكتساب المرجع التذكير من المضاف اليه كما ذكر في قوله تعالى ان مفاتحه
لتنوء بالياء التحتانية قوله ويجوز لعل الساعة قريب انما قال يجوز دون
يرده لان هذا الذي قيل مناسبة مرجحة وهي لا يلزم اطرادها حتى يكون تخلفها
في موضع اخر قادحا فيها قوله واما قول الجوهري ان التذكير لكون التانيث
مجازيا فوهم في الصحاح وقوله ان رحمة الله قريب من المحسنين ولم يقل قريبة
لانه اراد بالرحمة الاحسان ولان ما لا يكون تانيثه حقيقيا جاز تذكيره وفي الشرح
ويمكن حمل كلامه على ان المونث غير الحقيقي يذكر بالتاويل فيعود عليه ضمير
المذكر لكن عطفه العلة الثانية على الاولى قد ينبو عما ذكرنا بعض نبو قوله
ويحتمل ان يكون للنار ويؤيده انه اقرب مذكور ويحتمل ان يكون عائدا على
الحفرة وما ذكره المصنف من كونه عائدا على الشفا وانه انث لاكتسابه
التانيث من المضاف اليه حكاه الطبري عن بعض الناس قال ابن عطية
وليس الامر كما ذكروا اذ لا يحتاج في الاية الى هذه الصناعة الا لو لم يوجد
معاد للضمير الا الشفا واما ومعنا لفظ مونث يعود اليه الضمير ويعضده
المعنى المتكلم فيه فلا يحتاج الى تلك الصناعة انتهى قال ابو حيان ولا يحسن
عوده الا على الشفا لان كينونتهم على الشفا هو احد جزئي الاسناد وانما
جي بالحفرة على سبيل الاضافة اليها ولم تكن محدثا عنه وجي بالنار للتخصيص
وايضا فالانقاذ من الشفا ابلغ من الانقاذ من الحفرة ومن النار لان الانقاذ
منه يستلزم الانقاذ منهما والانقاذ منهما لا يستلزم الانقاذ منه فعود الضمير
على الشفا هو الظاهر من حيث اللفظ ومن حيث المعنى قوله وما حب الديار
شغفن قلبي هذا صدر بيت عجزه ولكن حب من سكن الديارا قوله وتشرق
بالقول الذي اذعته الى اخره هذا خطاب لرجل لا يكتم ما يسمعه وشرق
فلان بريقه اذا غص به واذعت القول فشيته والمعنى انك تشرق بالقول
الذي افشيته كما تشرق القناة بالدم ولا تشربه قوله ومراده بما الكناية
عن الرجل الناقص كنقص ما الموصولة وبعمرو الكناية عن المتزيد الاخذ ما ليس
له كاخذ عمرو الواو في الخط في الشرح ليس المراد الكناية وانما المراد تشبيه
الصديق المامور بتجنبه بما الموصولة في الاتصاف بالنقص وللحذر من الشخص
الذي يكون شبيها بعمرو في التزيد واخذ ما ليس له قوله انه من باب قطعت
بعض اصابعه هذا قول ابي الفتح وقوله لان المضاف بيان لرد ابن مالك
على قول ابي الفتح قوله اي يوم سرني الى اخره تقدم الكلام عليه في اي
لكن المصنف انشده هناك لم ترعلى وانشده هنا لم تسولى قوله لا يقال يدل
على انها شرطية ان الجملة المنفية ان استوثقت ولم تربط بالاولى فسد المعنى

هذا الغرض من المصنف لنفي ما يرد على الماشرطية لعد لعرضه لنفي الماشرطية
قوله اي ما سررتني غير مقدر هذا بيان لمعنى الكلام على كون جملة لم ترعى
حالا مقدرة ولو قدمه على قوله ا ومعطوفة لكان احسن قوله ومن روى
ثلاثة بالرفع فالحالية ممتنعة لعدم الرابط في الشرح قد اسلفنا في فصل
اي عند الكلام على هذا البيت ان الربط يحصل بتقدير ضمير اي صد ودمنك
قوله سنعلم ليلي في الشرح لا معنى لانشاد هذا البيت والكلام عليه
هنا لانه بصدد ان يذكر ما يكتسبه الاسم بالاضافة وهنا لم يكتسب الاسم
بالاضافة ما لم يكن وا قول بعد تسليم انه لم يكتسب الاسم بالاضافة في
البيت ما لم يكن قبلها انما تكلم عليه على سبيل الاستطراد لمناسبته لما
مثل به وهو قوله تعالى وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون قوله والى
هذا اشير قول بعض الفضلاء عليك بارباب الصدور هذا البعض هو الشيخ
امين الدين العروضي المحلي وقد ذكر المصنف عنه مسئلة في النوع الثامن من
من الجهة السادسة من الباب الخامس ورد عليه والاعرابي في قوله عليك بارباب
الصدور والتحذير ردا في قوله واياك ان ترضى وفي الشرح فاذ قلت قوله
يبين قولي الى اخره لا يصح ان يكون خبرا عن المبتدأ اين المعطوف احدهما
على الاخر من قوله فرفع اليوم ثم خفض مزمل ولا خبرا عن احدهما اما الاول
فلعدم المطابقة اذ لم يقل يبينان واما الثاني فلاشتمال الجملة على قيد
لا يصح تعلقه بكل منهما وذلك لان رفع اليوم لا يبين قوله مغريا محذرا
فمع المحذوف لا وانما يبين قوله مغريا فقط وخفض مزمل ايضا لا يبين في
الحالتين وانما يبين في حالة التحذير فكيف السبيل الى تصحيح الكلام قلت السبيل
اليه ان يجعل قوله مغريا ومحذرا قيدا لمحذوف لا للمذكور ويجعل يبين قولي
بلا قيد خبرا عن احدهما وخبر الاخر محذوفا والتقدير على ان يكون المحذوف
الثاني مثلا فرفع اليوم يبين قولي وخفض مزمل كذلك هما يبينان قولي
مغريا ومحذرا وا قول لا حاجة الى هذا التكلف بل هو خبر عن المبتدأ اين
المعطوف احدهما على الاخر والضمير في يبين عائد اليهما باعتبار المذكور وتحصل
المطابقة بهذا الاعتبار قوله كان ابانا الى اخره ابان هنا جبل بعينه والمشهور
كان ثبيرا وهو جبل بمكة والعرانين جمع عرنين وهو الانف وقال الاثرد
معظم الانف وهو هنا استعارة لاوايل المطر شبهت بالانوف في التقدم اذ
الانوف تتقدم الوجوه واوايل المطر تتقدم ما ياتي بعدها والبجاد بكسر
الموحدة وبالجيم كساء مخطط والمزمل بفتح الميم الثانية الملتف في الثياب
قوله والعاشر الاعراب نحو هذه خمسة عشر زيد بضم اعرابه والاكثر
البناء اعلم انه يجوز في العدد المركب غير اثنتي عشرة واثني عشر ان يضاف
الى مستحق المعدود فيستغني عن التمييز نحو هذه احد عشر زيد ويجب
عند

وعند البصريين بقاء البناء في الجزئين وحكى سيبويه الاعراب في اخر الثاني
كما في بعلبك وحكى الكوفيون اضافة الاول الى الثاني كماني عبد الله وفي الشرح
لا ينبغي ذكر ذلك في هذه الامور لان خمسة عشر عند من يضيفه معرب مطلقا
سوا اضيف الى معرب او مبني تقول هذه خمسة عشرك بضم الراء على انها
حركة اعراب مع ان المضاف اليه مبني قوله وقالت متى يبخل الى اخره في الصحاح اعتله اذا تجنى عليه و تذرب بالذال المعجمة وفتح الراء مضارع
ذرب بكسرها اي احتد لسانه قوله ولا بد عندي من تقدير علتك معلولا
عليها بالمذكور وتكون حالا من الضمير لتقييد بها فيفيد ما لم يفده الفعل كل
من تقييد ولفيد يطلب الفعل انه فاعل له على سبيل التنازع وفاعل لم يفده
ضمير مستترا عايد على الضمير العايد على الاعتلال وانما لم يجعل فاعل كل من
تقييد ولفيد مستترا فيه على عايد على الضمير وفاعل لم يفده الفعل لان المعروف
ان الحال قيد لعاملها لا لصاحبها نعم تصح هذا اذا اريد التقييد الوصفي
المعنوي لان الحال وصف لصاحبها في المعنى وفي الشرح لا حاجة الى
هذا الذي ذكر انه لا بد منه عنده فان الضمير النايب عن الفاعل راجع الى
المصدر المعهود اي للاعتلال وقد صرح به المصنف معرفا فقيد افادة المصدر
فائدة لم يفدها الفعل صورة انه انما يرد على مصدر نكرة والنايب هنا مصدر
معرف معهود وقد قاله المصنف في توضيحه على الالفية على المعنى ويقلل
الاعتلال المعهود او اعتلال ثم خصصه بعلتك اخرى محذوفة للدليل كما
تحذف الصفات فجوز الامرين احدهما متعينا لا بد منه وهذا الذي قاله
في التوضيح هو الحق انتهى وا قول بعد تسليم ان اللام في الاعتلال الذي
قدره المصنف في المغني للعهد لا للجنس معهود اللام هو المصدر المفهوم من
الفعل فلا بد من تقدير علتك ليفيد المصدر ما لم يفده الفعل واما اللام
في الاعتلال الذي قدره المصنف في التوضيح فمعهوده الاعتلال
المعهود بين المتكلم والمخاطب وهو مفيد لما لم يفده الفعل فظهر الفرق بين المعهودين
وان احدهما يحتاج الى متعلق ليفيد غير ما افاده الفعل بخلاف الاخر قوله او
الى ما كنتم تزعمون على ان الفعلين تنازعاه في الشرح وتخريج التنزيل على هذا
الوجه لا يليق بالمصنف نقله ولا الاقرار عليه فانه معترف بضعفه كما مر
في قوله تعالى فلما تبين له قال اعلم ان الله على كل شيء قدير وا قول هذا
القول حكاه المصنف هنا عن غيره ويكفي من المصنف في عدم تقريره اعترافه
فيما مر بضعفه قوله اهم بامر الحزم الى اخره في الصحاح وهممت بالشيء اهم
هما اذا اردته والحزم الضبط والاخذ بالاحتياط والعير بفتح العين المهملة
وسكون المثناة التحتية الحمار الوحشي والاهلي ايضا والنزوان بفتح النون
والزاي الوثوب على الاتي للضراب قوله فيمن فتح مثلا هو من عنا حمة

ولم يجعل

لم

والكسائي وابابكر وللحسن وابن ابي اسحاق والاعمش ولويس بتخريج المصنف لهذه
القراة قراة الرفع لان مثلا في كل منهما صفة لحق **قوله** وقراة لبعض السلف
هي قراة مجاهد والجحدري وابن ابي اسحاق ولويس بتخريج المصنف لها قراة
الرفع لا مثلا في كل منهما فاعل يصيبكم وقيل مثل فيهما منصوب على انه نعت لمصدر
محذوف والفاعل مضمر لتيسر سياق الكلام وهو ضمير العذاب **قوله** وزعم ابن
مالك ان ذلك لا يكون في مثل لمخالفتها للمبهمات بانها تثني وتجمع اعترض على ابن
مالك بان يوم وحين وساعة اذا اضيفت الى الجملة تبني مع انها تثني وتجمع
ولعل المصنف لاجل هذا قال وزعم واجيب بان الكلام الان فيما بني لكونه مبهما
اضيف الى مبني لا لكونه ظرفا الى جملة **قوله** كما قيل برٌّ وسرٌّ وثمٌّ بفتح
الموحدة وسرٌّ بفتح السين المهملة وثمٌّ بفتح النون والكل بالتنوين بتنوين
الاخر **قوله** واما بيت الفرزدق ففيه اجوبة بيت الفرزدق هو قوله فاصبحوا
قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر **و** اجوبته قيل شاذ وهو
قول سيبويه وقيل لم يعرف الفرزدق شرط اعمال ما عند الحجازيين لانه
تميمي وقيل مثلهم حال والخبر محذوف اي في الوجود **قوله** لم يمنع الشرب
منها غير ان نطقت لعدم الكلام عليه في غير فان قيل هنا ليس هذا من قبيل
الاضافة الى المبني اذ المعنى غير نطق جماعة اجيب بان المضاف اليه هنا
جملة مصدرة بحرف مصدري فيكون مبنيا غاية انه في تاويل مفرد معرب
قوله على حين عاتبت الى اخره الصبا بكسر الصاد المهملة الميل الى الجهل
والفتوة والصحو الافاقة من السكر **و** الوازع المانع **قوله** او بناء عارضا
كقوله لاجتذين منهن الى اخره بناء الفعل المضارع لاجل اتصاله بنون الاناث
عارض على اعرابه لمشابهة الاسم واعرابه لمشابهة الاسم عارض على ذاته
لكونه مبني الاصل **و** التحكم تكلف الحلم **و** على بمعنى في كقوله تعالى على حين غفلة
و لستصبين بمعنى تصبين كيستجيب بمعنى يجيب او بمعنى يطلبن الصبوة
قوله اذا قلت هذا الى اخره يقال سلاه وسلا عنه اذا نسيه وتركه ويجوز
فتح حرف المضارعة يشير **و** الصبائح مبهما المستوي من مطلع الشمس اذا
استوى الليل والنهار وتطلع بتشديد الطا المهملة **قوله** الم تعلمي يا عمرك
الله الى اخره **في** الشرح وعمرك الله بفتح الرا منصوب على انه مفعول مطلق
وهو مصدر محذوف الزوايد والاصل تعميرك الله والاسم الشريف اما
منصوب على اسقاط الخافض كما كان منصوبا على ذلك مع فعله في عمرتك
الله والمعنى ذكرتك بالله تذكيرا يعمر قلبك ولا يخلو منه وحقيقته عمرت
قلبك بتذكير الله والمعنى ذكرتك بالله تذكيرا يعمر قلبك **بدلا** ثم حذف القلب
والتذكير والبا وقيل بحياتك الله **قوله** مرفوع على ما حكاه الماهلي عن بعض
العرب ووجهه ان المصدر اضيف الى مفعوله فارتفع الاسم الشريف
لانه

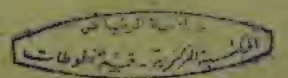
لانه فاعل **و** اخزي بفتح الهمزة والزاي مضارع خزي بكسر الزاي اي ذل
وهان ويجوز فيه ضم الهمزة على انه مضارع اخزاه الله **و** الملق الفقير **قوله**
اما لي ابيت اللعن الى اخره قول العرب ابيت اللعن دعا للمخاطب بان
يجعله الله ابيا للعن بان يكون شريف النفس عالي الهمة **و في** الصحاح
استكت مسامعه صمت وضاقت ومنه قول الشاعر ؞ وتلك التي تستك
منها المسامع ؞ **و** الرابع بالرا والعين المهملتين اسم فاعل من راعه يروعه
اي فزعه **قوله** ولا تصحب الاردى فتردى مع الردى هذا عجز بيت صدره ؞
اذا كنت في قوم فصاحب خيارهم ؞ وقبله ؞ عن المرء لا تسل وسل عن قرينه ؞
فكل قرين بالمقارن يقتدي **قوله** وفي البيت اشكال لوسال السائل عنه
لكان اولى وهو اضافة مقالة الى اذ قد قلت فانه في التقدير مقالة قولك
ولا يضاف الشي الى نفسه **في** الشرح لا اشكال فان هذا من اضافة الاعم
الى الاخص وذلك لان مقالة اعم من المصدر المسبوك من اذ وصلتها وهذه
الاضافة هي المعروفة عندهم باضافة البيان كشجر اراك اي مقالة هي قولك
سوف اناله **واقول** بل هو في الصورة مشكل لانه بحسب الظاهر من اضافة
الشي الى نفسه من نحو كل الدراهم وزيد نفسه وهو انه ليس من اضافة الشي
الى نفسه بل من اضافة الاعم الى الاخص **قوله** وقد يكون الشاعر انما قال
مقالة اذ باثبات التنوين ونقل حركة الهمزة فاشكل الناس تخفيفها
فاضطروا الى حذف التنوين **في** الشرح هذا امر عجيب يلزم من فتح بابه
التطرق الى القدح في كل ما يستدل به بان يقال انما قال كذا ولكن حرف
فقيل كذا وارتكاب ذلك امر شنيع **واقول** لا يلزم من فتح بابه القدح
في كل ما يستدل به وانما يلزم منه القدح في كل ما ورد على خلاف الاصل والقواعد
وليس ارتكاب ذلك فيه بشنيع **ه الامور التي لا يكون الفعل فيها معها
الا قاصرا قوله** احدها كونه على فعُل بالضم كظرف وشرف يريد بالضم
ضم العين بطريق الاصالة فلا يرد عليه نحو قلته وطلته عند سيبويه فان
اصله بالفتح فلما سكن اخره لاجل الضمير ولزم حذف عينه حول الى فعل
بالضم ثم نقلت حركة عينه الى فائه ليعلم ان عينه التي حذفت واو
واما على قول ابن الحاجب ان الضم في نحو ذلك ليس بتحويل من العين الى القابل
واقع في القاابتدا لبيان بنات الواو فلا حاجة الى تقييد الضم بكونه
بطريق الاصالة **قوله** وسمع رحبتكم الطاعة وان بشرا طلع اليمن
ولا ثالث لهما **في** الصحاح عن الخليل انه لم يجي في الصحيح فعل بضم العين
متعديا غيره يعني غير رحب **وفي** القاموس ورحبكم الدخول في طاعته
ككرم بمعنى وسعكم شاذ لان فعل ليست متعدية الا ان ابا علي حكي
عن هذيل تعديتها انتهي والذي سمع منه الثاني هو علي ابن ابي طالب

رضي الله عنه واما الاول ه في الصحاح قال الخليل قال نصر بن سيار ارحكم
الدخول في طاعة الكرماني او سعكم قوله وانما حقيقة المطاوعة ان يدل احد اي
الفعلين على تاثير ويدل الاخر على قبول فاعله لذلك التاثير الضمير البارز
في فاعله عايد الى الآخر وفي الشرح ينتقض بنحو قولك ضربت زيدا فتالم
اذ الضرب الايلام على راي المصنف كما سيجي في اوايل الخاتمة التي اوردها
مقدمة للكلام في الحذف من الباب الخامس فكان حقه ان يقول ان يدل
احد الفعلين المتلاقيين في الاشتقاق فيخرج مثل هذا وايضا انما لم يذكر
المصنف هذا القيد لشهرته مع ان مقصوده اخراج نحو استخبرته فاخبرني
عن المطاوعة وذلك يحصل بدون هذا القيد هذا وقد فسر بعضهم المطاوعة
بحصول الاثر عن تعلق الفعل المتعدي بمفعوله فانك اذا قلت كسرته ه
فالحاصل له التكسر قوله تجرح في عراقيها نصلي هذا البيت وهو ان
تعتذر بالمحل مردي ضروعها الى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي وفاعل
تعتذر ضمير الناقة والمحل انقطاع المطر ومن بمعنى عن والمراد بدي ضروعها
لبنها والعراقيب جمع عرقوب بضم العين المهملة وهو من الدابة في رجلها
بمنزلة الركبة في يدها والمعنى ان تعتذر الناقة عن قلة لبنها بيبوسة
الارض وقلة المطر اعقرها للضيف قوله فانها ضمنت معنى ولا تثب هذا ه
شروع في نشر ما لفه اولا من الامثلة على الترتيب قوله ولتعيث هو من عاث
الذيب بالعين المهملة والمثلثة اذا افسد وقد وقع في كثير من النسخ لعث
من غير مثناة تحتية لجزم العين وهو محتمل لان يكون اصله لعيث فلما جزم
لكونه تفسير المجزوم حذفت المثناة التحتية منه لالتقا الساكنين وبقيت
المثلثة على جزمها والعين على كسرها ولان يكون اصله لعثوا من عثا اذا افسد
فجزم بحذف آخره وبقيت المثلثة على ضمها والعين والعين على سكونها قوله
والستة الباقية ان تدل على سجية هي هذا وما عطفه عليه المصنف باو
سوا ذكر معه على ام لم يذكر وهو الرابع والسادس قوله كنجس في الصحاح
نجس الشي بالكسر ينجس نجسا فهو نجس ونجس ايضا قوله كدعج وكحل وشنب
الدعج شدة سواد العين مع سعتها والكحل ان يعلوا جفون العينين سواد
مثل التكحيل وفي الصحاح والشنب حدة في الاسنان ويقال برد وعذوبة
وفي القاموس الشنب ماورقة وبرد وعذوبة في الاسنان او نقط بيض او
حدة الانياب التي تراها في المنشار قوله ضبعته هي بمعجمة فمثناة تحتية
ما يعيش منه الانسان وان كان حرفة كذا في شرح صحاح فصيح لغة قوله
تجاوزت احراسا اليها ومعشرا هذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس عجزه
علي حراصا لو يسرون مقتلي والاحراس جمع حارس كصاحب واصحاب
او جمع حرس كجمل واجمال وحرس جمع حارس كخدم جمع خادم والمعشر
القوم

القوم والحراص جمع حريص ككرام جمع كريم وقد جا فعله من باب ضرب
ومن باب علم ويسرون بالسين المهملة من الاضداد بمعنى يظهرون او بمعنى
يخفون ويروي بالمعجمة ومعناه يظهرون لا غير والمقتل هنا بمعنى القتل
ولو ما مصدرية في محل جر على البدل من الضمير المجرور بعلى واما امتناعية
وجوابها محذوف اي لو يسرون قتلي لسرهم قوله يبنا تعانقه الكماة الى
آخره الكماة بضم الكاف جمع كمي وهو الشجاع المتكمي في سلاحه والروغ بالرا
والغين المعجمة مصدر راغ اي مال عن الشي وحاد عنه والتيح بالمثناة الفوقية
والحا المهملة قد روجرك بهمز في آخره فعيل من الجراة وهي الاقدام والسلفع بسين
مهملة فلام ساكنة ففا مفتوحة فعين مهملة الجسور الامور التي تعدي لها
الفعل القاصر قوله ربنا امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين في الكشاف اثنتين
اماتتين واحياتين او موتتين وحياتين واراد بالاماتتين خلقهم امواتا اولا واماتتهم
عند انقضا اجالهم وبالاحياتين الاحياة الاولى واحياة البعث وناهيك تفسيرا
لذلك قوله تعالى وكنتم امواتا فاحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم وكذا عن ابن عباس فان
قلت كيف صح ان يسمي خلقهم امواتا اماتة قلت كما صح ان يقول سبحان من صغر
جسم البعوضة وكبر جسم الفيل وقولك للحفار ضيق فم الركية ووسع اسفلها
وليس ثم نقل من كبر او صغر ولا من صغر الى كبر ولا من ضيق الى سعة ولا
من سعة الى ضيق وانما اردت الانشا على تلك الصفة والسبب في صحته
ان الصغر والكبر جايزان على المصنوع الواحد من غير ترجيح لاحدهما وكذلك
الضيق والسعة فاذا اختار الصانع احد الجايزين وهو متمكن منهما على السوا
فقد صرف المصنوع عن الجايز الاخر فجعل صرفه عنه كنقله منه ومن جعل الاماتتين
التي بعد حياة الدنيا والتي بعد حياة لزمه اثبات ثلاث احيا ات وهو خلاف
ما في القران الا ان يتمحل فيجعل احديهما غير معتد بها او يزعم ان الله يحييهم
في القبور وتستمر بهم تلك الحياة فلا يموتون بعدها ويعدهم في المستثنين
من الصعقة في قوله الا من شا الله قوله واعطيته دينارا في الصحاح اعطاه
ما يعطيه اعطا والاسم العطا واصله عطاو بالواو لانه من عطوت الشي تناولته
باليد والمعاطاة المناولة قوله والثاني الف المفاعلة انما كان فاعل متعديا
دون تفاعل لان وضع فاعل لنسبة الفعل الى الفاعل المتعلق لغيره مع ان الغير
ايضا تعلق بذلك ووضع تفاعل لنسبة الى المشتركين فيه من غير قصد الى
تعلق له قوله والرابع صوغه على استفعل للطلب او النسبة للشي كاستخرجت
المال واستحسنت زيدا واستحققت الظلم المثال الاول للطلب لان معنى
استخرجت المال طلبت خروجه والمثالان الاخران للنسبة لان معناهما
نسبة الحسن الى زيد والقبح الى الظلم قوله واما قول اكثرهم انما استغفر
من باب اختار فمردود لمجيء بباب اختار كل فعل تعدى الى اثنين احدهما

بنفسه والاخر بحرف الجر وهو مقصور على السماع والذي سمع فيه هو اختار واستغفر
وامر وكني ودعا وزوج و وجه رد المصنف لقول الاكثر ان صوغ الفعل على استفعل
من الامور التي يتعدى بها الفعل حتى اذا كان متعديا الى واحد تعدى الى اثنين
وعفر متعد لواحد فاذا صيغ على استفعل تعدى الى اثنين فلا يكون من باب
اختار قوله وقد اجتمعت التعدية بالبا وبالتضعيف في قوله تعالى نزل عليك
الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه وانزل التوراة والانجيل من قبل هدى للناس
هكذا وقع في النسخ وهو سبق قلم والصواب وقد اجتمعت التعدية بالهمزة
وبالتضعيف اما اولا فلانه المجتمع في هذه الاية واما ثانيا فلانه لم يذكر التعدية
بالحرف الملفوظ به واما ثالثا فلان بالحق في محل نصب على الحال لا على المفعولية
وصاحب الحال الكتاب ومصدقا اما حال ثانية او بدل من موضع بالحق او حال من
الضمير المستتر فيه واما رابعا فلان قوله وزعم الزمخشري ان بين التعديتين
فرقا الى اخره انما هو للتعدية بالهمزة والتعدية بالتضعيف قوله ويشكل على
على الزمخشري قوله تعالى وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القران جملة واحدة
فقرن نزل بجملة واحدة اجيب بان الزمخشري انما يحمل نزل على التدريج عند
عدم القرينة الدالة على خلافه وهنا قرينة وهي قوله تعالى جملة واحدة قال
في الكشاف عند الكلام على هذه الاية نزل هاهنا بمعنى انزل لا غير كخبر بمعنى
اخبر والا كان متدافعا وعند الكلام على قوله تعالى وما نتنزل الا بامر ربك
والتنزل على معنيين معنى النزول على مهل ومعنى النزول على الاطلاق لانه
مطاوع نزل ونزل يكون بمعنى انزل وبمعنى التدريج واللائق بهذا المعنى هو
النزول على مهل والمراد ان نزولنا في الاحايين وقتا غب وقت ليس الا بامر
الله تعالى وعلى ما يراه صوابا وحكمة قوله وظاهر قول سيبويه انه سماعي
مطلقا في الشرح ليس مراده ما هو اعم من القاصر والمتعدي الى واحد والمتعدي
الى اثنين وانما يريد القاصر والمتعدي الى واحد فان الثالث لم يسمع كما تقدم
وكان حقه ان يذكر قول سيبويه اولا قوله كما عسل الطريق الثعلب هذا
اخر بيت وهو لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب وقد
تقدم الكلام عليه قوله وترغبون ان تنكحوهن اي في ان او عن ان على خلاف
في ذلك بين المفسرين قال المصنف في اوضح المسالك اشترط ابن مالك في ان
وان امن اللبس فمنع الحذف في نحو رغبت في ان تفعل او عن ان تفعل لاشكال
المراد بعد الحذف ويشكل عليه وترغبون ان تنكحوهن اي في ان او عن مع ان
المفسرين اختلفوا في المراد انتهى وقال في الخاتمة التي تكلم فيها على الحذف في
الباب الخامس مجيبا عن هذا الاشكال واما وترغبون ان تنكحوهن فانما
حذف الجار فيها لقرينة وانما اختلف العلما في المقدر من الحرفين في الاية
لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة انتهى قوله ويرغب

ان يدني



ان يدني الى اخره المعالي جمع معلاة بفتح الميم وهي كسب الشرف و الضيع بفتح
بفتح الصاد وبمثناة تحتية بعد النون فعل القبيح تقول فعل به صنيعا قبيحا اي فعل
و الصنيع بضم الصاد مصدر قولك صنع اليه معروفا كذا في الصحاح والالام
جمع الالام من قولك لوم الرجل فهو لئيم اي دني الاصل شحيح النفس قوله
ولا يجوز ان تقدرهما معا في او عن للتناقض فان قيل جاز ان تقدرهما في
او عن ولا تناقض لاختلاف الزمان بان يراد بيرغب الاول وقت وبغيره وقت
يرغب الثاني اجيب بان المراد من كل من هذين الفعلين الاستمرار فالتناقض
لازم قوله نحو قولهم لاه ابوك اصل لاه ابوك لله ابوك لله درابيك حذف
حرف الجر وبقي عمله ثم حرف المضاف واضيف اليه المضاف مقامه قوله وان
هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاعبدون هكذا وقع في النسخ والتلاوة انما
هي فاتقون لان هذه الاية في سورة المومنين وهي فيها كذلك والتي في سورة
الانبيا ان هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاعبدون بكسر همزة ان وبدون
واو قبلها قوله ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه اذا كان ان وصلتها
علل المصنف ذلك في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة من الباب
الخامس بالالتباس لان التي بمعنى لعل قوله وان لعرين ان كسي الجواري
الى اخره هذا البيت لابي خالد الخارجي وقبله لقد زاد الحياة الي حبا بناتي
انهن من الضعاف احاذر ان يرين البوس بعدي وان يشربن رنقا بعد
صاف ولعله ولولاهن قد سومت مهري وفي الرحمن للضعفا كاف
و الرنق بفتح النون مصدر رنق الما بكسرها اذا تكدر وسكن الشاعر النون
للضرورة و العجاف جمع عجفا وهي المهزولة وفي الشرح والكرم بفتح الكاف
وكسر الرا المراد به هنا الكرام يقال رجل كرم وقوم كرم وامراة كرم ونسا كرم انتهى
وفي الصحاح ويقال رجل كرم وامراة كرم ونسوة كرم وانشد البيت وضبطه
الناسخ الرا في ذلك كله بالفتح قوله واركب في الروع خيفانه الى اخره الخيفانة
بخا معجمة مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة ففا الجراد اذا صارت فيه خطوط
مختلفة بياض وصفرة والواحدة خيفانة شبه به الفرس الجواد في خفته
وضموره كذا في الصحاح و قد عاب الاصمعي على امرئ القيس هذا الوصف
وقال ان هذا الشعر اذا غطى وجه الفرس فذلك هو الغمم الذي يكره في
الخيل كما ان السفا وهو بفتح المهملة وبالفا والقصر قصر شعر الناصية
مذموم فيها و الجيد الاعنق وقال ابن حبيب امرؤ القيس اعلم بالخيل
من الاصمعي وقال ابن بشر الامدي ان امرأ القيس تخلص عن الغمم بقوله
منتشر لان الغمم انما هو تكاثف شعر الناصية واجتماعها على وجه الفرس
حتى يغطي العين وانتشار الشعر تفرقه وفي الشرح وقضيته هذا ان يكون
السعف هو شعر ناصية الفرس وفي الصحاح وغيره والاسعف من الخيل

الاشيب الناصية ومقتضاه ان السعف شيب الناصية انتهى واقول
لانسلم ان السعف في البيت ماخوذ من الاسعف الاشيب الناصية من الخيل
وانما هو جمع سعفة بالتحريك وهو غصن النخل استعير للشعر قال في
الصحاح والسعفة بالتحريك غصن النخل والجمع سعف قوله يقال شره
فشره كما يقال نزمه فنزم وثلمه فثلم الافعال المتعدية من هذه الافعال بفتح العين
واللازمة بكسرها الباب الخامس من الكتاب في ذكر الجهات التي يدخل
الاعتراض على المعرب من جهتها قوله لا سعد الله الى اخر هذا البيت
للرقش وهو مدوح اخر صدره اللام من العارات والتلبب مصدر تلبب الرجل
اذا عزم وتشمر والعارات جمع عارة اسم للاعارة والخميس الجيش لانه خمس فرق
مقدمة وقلب وميمنة وميسرة وساقة قوله فقلت حتى اعرف بالحقلد
فنظرنا فاذا هو السيء الخلق في الشرح الذي اتوهم ان المصنف قصد التنكيت على ابي
حيان لما كان بينهما من المناقشة فاورد كلامه على وجه يحتمل عود الضمير من قوله
فاذا هو السيء الخلق الى الحقلد والى ابي حيان اشارة الى ما ينسب الى كثير
من المغاربة من سوء الخلق على ان الذي في الصحاح الحقلد الضيق البخيل وفي
القاموس حقلد كعلبس الضيق البخيل الضعيف وكزبرج السيء الخلق الثقيل
الروح قوله فقلت هو معطوف على شيء متوهم اذ المعنى ليس بمكثر غنيمة
فاستعظم ذلك في الشرح يحتمل وجها اخر وهو ان يكون معطوفا على بنهكه
ذي قربى ولم يمضا فحذف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير ولا بنهكة حقلد
والمعنى ان هذا الممدوح لا يكثر غنيمه بنهكه قريب له ولا بنهكه شخص متصف
بسوء الخلق اذ هي صفة نقص من صاحبها تقتضي ان لا يفخر باسره لكان نقصه
وانما يكثر الغنيمة بالاشراف واهل الكمال هذا ان كان الحقلد هو السيء الخلق
واما ان كان الضعيف هو القاموس اتجه المعنى اتجاها قويا واقول هذا التقدير
يقتضي ان المراد بالنهكة الاسر والذي في الصحاح ونهكه السلطان عقوبة ٢
ينهكه نهكا ونهكة بالغ في عقوبته وكذلك ينهاك في الحث على القتال انهكوا
وجوه القوم يعني اجهدوهم اي ابلغوا جهدهم انتهى ولا يخفى بعد ما في الشرح
على تقدير ان الحقلد هو السيء الخلق قوله واما قراءة من قرا يسبح له فيها بالغدو
والاصال رجال بفتح الباء فالذي سوغ فيها ان يذكر الفاعل بعد ما حذف انه ٢
انما ذكر في جملة اخرى غير التي حذف فيها هذا الكلام اشارة الى سوال يرد
على ما تضمنه الكلام السابق من انه لا يذكر الفاعل بعد طيه والى جوابه
اما تقرير السوال فهو ان ذكر الفاعل بعد بناء على طيه جايز لبنيته ممتنع وان
قراءة يسبح بفتح الباء طوي فيها ذكر الفاعل حيث بني الفعل للمفعول ثم بعد
ذكر واما تقرير الجواب فهو ان المراد ان طي الفاعل من كلام ثم ذكره فيه
ممتنع وهذه القراءة ليست كذلك وانما طوي ذكر الفاعل فيها من كلام وذكر
بعد ذلك

بعد ذلك في كلام اخر لان رجال في هذه القراءة فاعل لفعل محذوف هو وفاعله
جواب لسوال مقدر قوله وها انا مورود لعون الله امثلة في الشرح وقع
نظير هذا التركيب في ديباجة الكتاب حيث قال وها انا بايح بما اسررته
وبالي نظيره قريبا يعني في اول الجهة الثانية وفي ذلك ادخال ها التنبيه
على ضمير الرفع المنفصل مع ان خبره ليس اسم اشارة وقد صرح المصنف في حواشيه
على التسهيل بشذوذ قول الشاعر ابا حكم ها انت نجم مجالد ليشير بذلك
الى ان قول صاحب التسهيل واكثر استعمالها مع ضمير رفع منفصل او اسم
اشارة معترض بان ظاهره ان الاخبار عن الضمير المذكور باسم الاشارة غير
مشروط وليس كذلك فان تخلفه انما يقع شاذا قوله نعم من قرا الفعل
ونشا بالتا لا بالنون فالعطف على ان نترك في الكشاف الذي قرا بالتا هو
ابن ابي عبلة والمراد بفعله في اموالهم ما كان يامرهم من ترك التطفيف
والبخس والاقتناع بالحلال القليل من الحرام الكثير وقيل كان ينهاهم
عن حذف الدراهم والدنانير وتقطيعها وفي الانتصاف وعلى قراءة ابن ابي
عبلة بالخطاب يكون ان نفعل معطوفا على ان نترك وعلى المشهور يمتنع
لفساد المعنى وفي البحر وقرا ابو عبد الرحمن وطلحة نفعل بالنون ما نشا
بالخطاب والعطف في هذه القراءة ايضا على ان نترك والظاهر على هذه
القراءة وعلى قراءة الخطاب منهما ان الذي كان يشاؤه في اموالهم انقاص المكيال
والميزان وقال سفيان الثوري كان يامرهم بالزكاة قوله والصواب تعلقه
بالموالي لما فيه من معنى الولاية في الكشاف من وراي بعد موتي وقرا ابن كثير من
وراي بالقصر وهذا الظرف لا يتعلق بخفت لفساد المعنى ولكن بمحذوف او بمعنى
الولاية في الموالي اي خفت فعل الموالي وهو تبديلهم وسوء خلافتهم من وراي
او خفت الذين يلون الامر من وراي قوله واما من قرا خفت بفتح الخاء وتشديد
الفاء وكسر التاء من متعلقه بالفعل المذكور في الكشاف وقرا عثمان بن عفان
ومحمد بن علي وعلي بن الحسين خفت الموالي من وراي وهذا على معنيين احدهما
احدهما ان يكون وراي بمعنى خلفي وبعدي فيتعلق الظرف بالموالي اي قلوا
وعجزوا عن اقامة امر الدين فسال ربه تقويتهم ومظاهرتهم بولي يرزقه
والثاني ان يكون وراي بمعنى قدامي فيتعلق بخفت ويريد انهم خفوا قدامه
ودرجوا ولم يبق منهم من به تقوا واعتضاد وفي البحر وقرا بها ايضا زيد بن
ثابت وابن عباس وسعيد بن العاص والوليد بن مسلم لابن عامر قوله
والصواب ان تضمن اماته معنى البنه في الشرح هذا مما لا حاجة اليه وذلك
انه يمكن تعليق الظرف بما في اماته من معنى الموت لا بالاماتة نفسها والموت
اما عدم الحياة عما من شانه الحيوة او وصف وجودي مضاد للحيوة على
الخلاف المعروف وعلى كل فامتداده ممكن ولا داعي الى ذلك التكلف

واقول الداعي الى تضمين امانة معنى البتة موافقة قوله تعالى قال كم
لبثت قال لبثت يوما او بعض يوم قال بل لبثت مايه عام فان الظرف في
ذلك كله متعلق باللبث قوله وفايدة التضمين ان يدل بكلمة واحدة على
على معنى كلمتين يدلك على ذلك اسما الشرط والاستفهام وذلك ان كلا من
اسما الشرط يدل على معنى كلمتين حرف الشرط والاسم وكلا من اسما الاستفهام
يدل على معنى كلمتين حرف الاستفهام والاسم وفي حاشية التفتازاني
في حقيقة التضمين ان تقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل اخر يناسبه
وهو كثير في كلام العرب حتى قال ابن جني لو اجتمعت تضمينات العرب
لاجتمعت مجلدات فان قيل الفعل المذكور ان كان في معناه الحقيقي فلا دلالة
على الفعل الاخر وان كان في معنى الفعل الاخر فلا دلالة على معناه الحقيقي
وان كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا هو في معناه الحقيقي
مع حذف حال ماخوذ من الفعل الاخر بمعونة القرينة اللفظية فقولنا
احمد اليك فلانا معناه احمده منهيا اليك حمده وقد يعكس كما يقال في
يومنون بالغيب يعترفون به مومنين واقول هذا عند من لا يرى صحة اطلاق
اللفظ على حقيقته ومجازه معا كالزمخشري واما من يرى ذلك فله ان
يختار انه مستعمل فيهما ويمنع بطلان اللازم والمسلة ذات خلاف
مشهور فان قيل الحال المحذوفة في هذه الاية من الفعل الذي للنفي مذكور
او من المنكور اجيب بان الظاهر انها من المذكور والتقدير البتة الله مايه
عام ميتا قوله فالصواب تعلقها بما تعلقت به على وان على متعلقة
بكاين الذي هو مغيا بهذه الغاية فكيف يصح كونه حالا ومضمون الحال
يجب ان يكون مقارنا للعامل فيها وليس الكون الممتد الى تلك الغاية
مقارنا وهل هو الا بمثابة قولك جا زيد امس راكبا الى غد واقول بل
الكون على الفطرة الممتد الى تلك الغاية التي هي تهويد الابوين للولد
او تنصيرهما له مقارن للعامل الذي هو يولد غاية الامر انه استمر بعد
مقارنته الى الغاية وذلك لا يقدح في كونه مقارنا له قوله تركت بنا
لوحا الى احره تركت بكسر التا خطاب لامراة وجادنا اروانا من
قولهم جيدت الارض فهي مجودة اذا اصابها الجود وهو المطر الغزير
والكري النعاس وكرمان بكسر الكاف وقيل بفتحها وانكره الكرماني
شارح البخاري وقال نحن اعلم بضبط بلدنا وفي القاموس وكرمان
وقد تكسر او لحن اقليم بين فارس وسجستان والناصح الخالص قوله
ولا تتعلق مع بيبلغ لاقتضايه انهما بلغا معا حد السعي قيل لا يلزم
ذلك لان المراد المعية اللايقة كما في واسلمت مع سليمان واسلامها
متاخر قوله ولا بالسعي لان صلة المصدر لا تتقدم عليه قال الرضي عند

قول

قول ابن الحاجب ولا يتقدم معمول المصدر قيل لانه عند العمل مول بحرف
مصدري مع الفعل والحرف المصدري موصول ومعمول المصدر في الحقيقة
معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول
هذا ما قالوا وانا لا ارى منعا من تقديم معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه
نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراة واليك الفرار قال تعالى ولا
تاخذكم بهما رافة وقال يبلغ معه السعي ومثله في كلامهم كثير وتقدير
الفعل في مثله تكلف وليس كل مول بشي حكمه حكم ما اول به فلا منع
من تاويله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع انه لا يلزمه احكامه بل لا
يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف واخيه يكفيهما
رايحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل كحرف النفي
في قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون اي انتفى بنعمة الله وبحمده عنك
الجنون قوله السادس قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالاته فان
المتبادر ان حيث ظرف مكان لانه المعروف في استعمالها ويرده ان المراد
انه تعالى يعلم المكان المستحق للرسالة لا ان علمه في المكان فهو مفعول
به لا مفعول فيه في الشرح تقدم هذا في حرف الحا المهملة في الكلام على
حيث وقد اسلفنا هناك انه لو قيل بان المراد يعلم الفضل الذي هو في
محل الرسالة لم يبعد واقول قد اسلفنا نحن ايضا انه بعيد لان فيه
حذف المفعول والاسم الموصول وبعض صلته من غير دليل قوله واما
اذا فسرنا يلفتهن فالتعليق به قد احرم فصرهن بكسر الصاد وقد قرا
بضمها وهما لغتان بمعنى الامالة يقال صاره يصوره ويصيره
اماله قوله لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل الا في
باب ظن وعلم وما الحق به من فقد وعدم وانما لم يذكره هنا لانه ذكره
في حرف العين في على فاكتفى بذكره هناك عن ذكره هنا قوله فلا تحسبنهم
بمفازة بضم البا فيه لان من فتح البا وقرا بالمثناة الفوقية في
اول الفعل لنبيت قراته من هذا الباب لان الفاعل المخاطب والمفعول
غيره قوله دع عنك نهبا صيح في حجراته هذا صدر بيت لامري القيس
تقدم الكلام عليه في عن قوله وانما هي متعلقة بيحسب وهي التعليل
وذلك ان المعنى ان حالهم يخفى فيظن الجاهل بسبب تعففهم عن المسالة
انهم اغنيا من المال لان عادة الغني من المال ان يتعفف عن السوال
وجر المفعول له بحرف السبب لفقد شرط من شروط نصبه وهو اتحاد
الفاعل لان فاعل يحسب الجاهل وفاعل التعفف الفقرا ولانه معرف
بالالف واللام والاكثر فيما كان كذلك من المفعول له ان يدخل عليه
حرف السبب وانما عرف للدلالة على ان التعفف وقع منهم مرارا

حتى صار معهودا وقيل من لابتدا الغاية اي من تعففهم ابتدات محسبة
الجاهل لانه لا يحسبهم اغنيا غنا تعفف وانما يحسبهم اغنيا غني بالمال قوله
العاشر قوله تعالى فمن شرب منه فليس مني في الانتصاف وفي هذه الاية دليل
على ان الاستثنا اذا اعقب جملا لا يتعين عوده على الاخيرة و اعترضه العراقي
من وجهين احدهما ان الاستثنا اما ان يعود الى الجملة الاخيرة او الجميع الجمل والاختصاص
بالاولى لم يقل به احد ولا حجة في الاية لقيام دليل من خارج دل على ارادة
الاولى الثاني ان عود الاستثنا الى الجملة الاخيرة او الى الكل حيث لم تقترنه
به ما يدل على خلافه قوله وقدره بعضهم هذا الرد في كلام العراقي والمراد بما
قبل الغاية الحدث الواقع قبلها و بتكرره تكرره بنفسه بان يقع مرتين او اكثر في
محل واحد كضربت زيدا الى ان مات او تكرره بحسب اجزا محله بان يقع مرة واحدة
في محل ذي اجزا متصلة كسرت من الكوفة الى البصرة وغسلت من الاصابع الى
المرافق لان في ذلك جزءا من المسافة سيرا ومن المغسول غسلا قوله
فالصواب تعلق الى باسقطوا محذوفا في التلويح وذهب بعضهم الى انه غاية
للاسقاط وذكروا لهذا الكلام تفسيرين احدهما ان صدر الكلام اذا كان
متناولا لما بعد الغاية كاليد فانها اسم للمجموع الى الابط كان ذكر الغاية لاسقاط
ما وراها لا لمد الحكم اليها لان الامتداد حاصل فيكون قوله الى المرافق متعلقا
بقوله اغسلوا وغاية له لكن لاجل اسقاط ما ورا المرفق عن حكم الغسل والثاني
انه غاية للاسقاط ويتعلق به كانه قيل اغسلوا ايديكم مسقطين الى المرافق
فيخرج عن الاسقاط فتبقى داخلة تحت الغسل والاول اوجه لظهور ان
الجار والمجرور يتعلق بالفعل المذكور و للقاضي الامام ههنا بحث وهو انه
اذا اقترن بالكلام غاية او استثنا او شرط لا يعتبر بالمطلق ثم يخرج بالقيد
عن الاطلاق بل يعتبر المطلق مع القيد جملة واحدة فالفعل مع الغاية كلام
واحد للايجاب اليها لا للايجاب والاسقاط لانهما ضدان فلا يثبتان الا
بنصين والنص مع الغاية نص واحد قوله قلت وهذا ان سلم فلا بد من
تقدير محذوف ايضا اي ومدوا الغسل الى المرافق في الشرح ولا بد من
شي اخر وهو ان تكون ايديكم مفعولا لفعل مضمر والتقدير واغسلوا ايديكم اذ
لو كانت متعلقة بالفعل المذكور في الاية من قوله فاغسلوا وجوهكم لاستحال
المعنى وانما هو على هذا التقدير من عطف الجمل وحرف الغاية متعلق بالمحذوف
واقول لا حاجة الى ما قدره الشارح وما ذكره من استحالة المعنى بدونه
ليس بصحيح لان عطف الايدي على الوجوه بالواو لا يقتضي الا الجمع بينهما في
المفعولية لاغسلوا لا التعلق باغسلوا المقيد بالوجوه كما ظن الشارح قوله
ان امرئ القيس جرى الى مدى الى اخره امرئ القيس هو ابن حجر الكندي
قال الاصمعي كان امرئ القيس اذا عرق فاح منه ريح الكلب وذلك ان امه
ماتت

مات وهو رضيع فطلبوا من يرضعه فلم يجدوا فارضعوه بلبن كلبة انتهى والمدى
الغاية و اعتاقه حبسه و الحام بالكسر قدر الموت كذا في الصحاح قوله وانما
الى مدى متعلق بكون خاص منصوب على الحال اي طالبا الى مدى في الشرح
فيحول ان تعلق الى بكون خاصا اي جرى قاصدا الى مدى ولتقدير المصنف
طالبا فيه نظر اذ لا يقال طلبت الى كذا ويقال قصدته وقصدت له وقصدت
اليه ويجوز ان يتعلق بجرى على ان المعنى اراد الجري او على ان جرى على
معناه الحقيقي لكن بتقدير مضاف في الاخير اي دون قطع المدى قوله بوادي
التي دخلها الى اخره بوادي تقصر والموصول صفة الكعبة او مكة و دحا بمهملتين
و البنا اما بضم البا الموحدة جمع بنية كغرفة واما بكسرها جمع بنية
كقربة قوله من قوله تعالى ولم يجعل له عوجا قيما في تفسير البيضاوي ولم يجعل له عوجا
شيا من العوج باختلال في اللفظ وتناف في المعنى والخراف من الدعوة
الى جنات الحق وهو في المعاني كالعوج في الاعيان قيما مستقيما معتدلا
لا افراط فيه ولا تفريط او قيما بمصالح العباد فيكون وصفا له بالتكميل
بعد وصفه بالكمال او على الكتب السابقة يشهد بصحتها قوله وترجمت
على من وقف من القرا على الف التنوين في عوجا وقفه لطيفة دفعا لهذا
الوهم الذي وقف من القرا كذلك هو حفص عن عاصم قوله واما في الضمير
المجرور باللام اذا اعيد الى العبد لان سياق الاية في لفظ الكتاب والتوبة وصف
لشانه وذلك يقتضي كونه حالا من الكتاب او من ضمير لا من العبد او ضمير
قوله لان الحال بالخبر اشبه هذا التعليل لقوله لا يقال قد صح ذلك في النعت
ومما يدل على ان الحال بالخبر اشبه من النعت انه لو حذف العامل من نحو جا
زيد راكبا انتظم من الحال وصاحبها مبتدا وخبر لا نعت ومنعوت قوله
واما جنبا فعطف على الحال لا حال هذا جواب عن قوله بل ثبت في الحال
في نحو لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى ثم قال ولا جنبا ومعنى كلام المصنف
ان جنبا حال بطريق التبعية والعطف لا بطريق الاصالة والكلام انما هو
في الحال بطريق الاصالة قوله الرابع عشر قول بعضهم في احوى انه صفة
لغثا الغثا بتخفيف الثا وتشديدها ما يقذف به السيل على جانب الوادي
من الحشيش والنبات و القماش وهو بضم القاف التي المجموع من امكنة
والحوة سواد يضرب الى الخضرة وقيل خضرة عليها سواد و الاحوى
الظبي الذي في ظهره خطان من سواد وبياض و في الصحاح الحوة سمرة
وقال الاعلم لون يضرب الى السواد وقال ايضا الشديد الخضرة التي تضرب
الى السواد قوله فيمن رفع جنات الذي رفعها هو محمد بن ابي ليلى والاعمش
وابو بكر في رواية عنه عن عاصم وانكر ابو عبيد وابو حاتم هذه قال ابو
حاتم هي محال لان الجنات من الاعناب لا يكون من النخل ولا يسوغ انكارها

ولها وجه جيد في العربية وهو انها مبتدا خبره محذوف وقدره النحاس
ولهم وقدره ابو البقا ومن الكرم لقوله تعالى ومن النخل ووجهها الطبري
على ان جنات عطف على قنوان قال ابو البقا ولا يجوز ذلك لان العنب لا يخرج
من النخل وقال الزمخشري لعوان قال وقنوان رفع بالابتدا ومن النخل
خبره ومن طلعها بدل منه كانه قيل وحاصلة من طلع النخل قنوان ويجوز
ان يكون الخبر محذوفا لدلالة اخرجنا عليه تقديره ومخرجة من طلع
النخل قنوان وقوله وجنات من اعناب فيه وجهان احدهما ان يراد
وثم جنات من اعناب اي مع النخل والثاني ان تعطف على قنوان على
معنى وحاصلة او مخرجة من النخل قنوان وجنات من اعناب اي من نبات
قال التفتازاني اورد على الاول انه لا دلالة فيه على ان الاعناب
والجنات من اثار القدرة ولا خفا في انه لا يختص بالوجه الاول ولا بالجنات
والاعناب بل يجري في النخل والقنوان ويندفع بان ذلك مفوض الى
شهادة العقل ودلالة المقام واورد على الثاني انه يؤول الى ان يكون
ومن النخل جنات من اعناب وفساده ظاهر والجواب انه اذا انه اذا
عطف جنات على قنوان كان من اعناب عطفا على من النخل فيصير من
عطف مفرد على المبتدا واخر على خبره غايته ان المعطوف يكون نكرة غير
مخصوصة ولم يعرف منع ذلك وقد قال الشاعر عندي اصطبار وشكوى
عند قاتلتي وقد يجاب بان كونها مخرجة من النخل مجاز لكون هنابها
مدركة من خلالها كما يدرك القنوان ومنه جمع بين الحقيقة والمجاز
او بان المراد من باب عطف الجملة اي ومخرجة او حاصلة من الخمر او انه
الكرم جنات من اعناب وفي قوله عطف على قنوان تجوز لا حاجة
اليه على هذا التقدير ايضا الجواز ان تعتبر جنات من اعناب عطفا
على قنوان وذلك المحذوف عني من الخمر او من الكرم عطفا على
من النخل وعني بقوله اي من نبات اعناب انه على حذف مضاف لان
البستان لا يكون من العنب بل من النبات والاشجار قوله ونظيره قراة
من قرا وحور عين بالرفع بعد قوله تعالى يطاف عليهم بكاس من معين
ليس الذي قبل قوله تعالى وحور عين ~~بالرفع بعد قوله تعالى~~ يطاف عليهم هو
بكاس من معين وانما هو قوله تعالى يطوف عليهم ولدان مخلدون باكواب
واباريق وكاس من معين لا يصدعون عنها ولا ينزفون وفاكهة مما
يتخيرون ولحم طير مما يشتهون والذي قراه وحور عين بالرفع الجمهور
وخرجت على العطف على ولدان او على الضمير المستكن في متكئين او
على مبتدا محذوف هو وخبره تقديره لهم هذا كله وحور عين او
على انه مبتدا حذف خبره اي ولهم حور وفيها حور وقرا السلمي
والحسن

والحسن وعمر بن عبيد وابو جعفر وشيبه والاعمش وطلحة والفضل وابان
عن عاصم وحمزة والكسائي وحور عين بجرهما وهو عطف المجرور وقيل على
معنى ينعمون بهذا كله وبحور عين وقال الزمخشري على جنات النعيم كانه
قال هم في جنات وفاكهة ولحم وحور قوله ويرد ان المعنى حينئذ ولله على
الناس ان يحج المستطيع فيلزم تاثيم جميع الناس اذا تخلف مستطيع عن الحج
في الشرح هذا مبني على ان الالف واللام في الناس للاستغراق وهو ممنوع
لجواز كونها للعهد الذكري والمراد حينئذ بالناس من جرى ذكرهم وهم
المستطيعون وبيانه ان حج البيت مبتدا والخبر قوله لله على الناس والتقدم
وان تاخر لفظا فهو مقدم رتبة واقول كون اللام في هذا الموضع للعهد الذكري
في غاية البعد وما ذكره في بيانه انما يقتضي تقدم حج البيت في الرتبة على
قوله على الناس لا تقدم من استطاع الذي هو المعهود عليه مع انه لا يرتفع
الضعف الذي ذكره المصنف من جهة الصناعة وفي اعراب ابي البقا
وحج البيت مبتدا وخبره على الناس ولله يتعلق بالاستقرار في على
تقديره استقر على الناس ويجوز ان يكون الخبر لله وعلى الناس متعلق به اما
حالا واما مفعولا ولا يجوز ان يكون لله حالا لان العامل في الحال على هذا يكون
معنويا والحال لا يتقدم على العامل المعنوي ويجوز ان يرتفع الحج بالجار الاول
او الثاني والحج مصدر اضيف الى المفعول ومن استطاع بدل من الناس بدل
بعض من كل وقيل هو في موضع رفع تقديره هم من استطاع او الواجب عليه
من استطاع والجملة بدل ايضا وقيل هو مرفوع بالحج تقديره ولله على الناس
ان يحج البيت من استطاع اليه سبيلا فعلى هذا في الكلام حذف تقديره من
استطاع منهم ليكون ضمير يرجع على الاول وقيل من مبتدا شرط والجواب
محذوف تقديره من استطاع فليحج ودل على ذلك قوله ومن كفر وجوابها
انتهى والقول الثالث هو الذي نسبه المصنف لابن السيد ونسبه ابو
حيان لبعض البصريين ولا حاجة عليه على تقديرهم على ما لا يخفى ولهذا
لم يذكر المصنف تقديره فيه والقول الرابع هو الذي نسبه المصنف
للكسائي قوله اتتني تلادي الى اخره التلاد بكسر المثناة الفوقية المال
القديم وقيل المال الذي ولد عندك واصل التا فيه واو والنشب بالشين
المعجمة المال الثابت وقيل المال مطلقا وفي الصحاح والقارورة مشربة
وهي قدح وكذلك القاقوزة ولا تقل قاقزة قال ابن السكيت اما القاقزة
فمولدة والشرب البيت والاباريق جمع ابريق فارسي معرب وفي القاموس
الابريق معرب ابريك قوله والمشهور في من في الاية انها بدل من الناس
بدل بعض في البحر وذهب الاكثرون الى انه بدل بعض من كل فتكون من البعض
موصولة في موضع جر وبدل البعض من الكل لا بد فيه من الضمير فهو محذوف

تقديره من استطاع اليه سبيلا منهم وفي الشرح وحذف الرابط لفهمه اي
من استطاع منهم لكن يلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بالاجنبي
قوله وعليهن اي على بدلية من استطاع من الناس وابتدائية من موصولة
وابتدائيتها شرطية في محتملي قوله فالعموم في ولله على الناس حج البيت
مختص اما بالبدل فيما اذا كانت من بدلا او بالجملة فيما اذا كانت مبتدا قوله
السابع عشر قول الزمخشري في قوله تعالى يا ويلتا اعجزت ان اكون مثل
هذا الغراب فاواري سواة اخي ان انتصاب اوارى في جواب الاستفهام
ووجهه فساده ان جواب النفي مسبب عنه والمواراة لا تتسبب عن العجز
في حاشية التفتازاني يحتمل ان يكون الاستفهام فيه للانكار الابطالي فيفيد
النفي وهو سبب اي ان لم اعجز واريت وقيل هو من قبيل العصي ربك فيعفوا
عنك بالنصب لتسبب الانكار التوبيخي على الامرين وللشعر بانه في العصيان
ولوقع العفو يرتكب خلاف العقل حيث يجعل سبب العقوبة سبب العفو
ويكون التوبيخ على هذا الجعل فكذا هنا نزل لنفسه منزلة من جعل العجز سبب
المواراة دلالة على التعكيس الموكد للعجز والقصور عما تهدي اليه غراب
قوله والصواب القول الاول وهو امتناع نصب فتصبح قوله لما بينا
من ان جواب النفي مسبب عنه واصباح الارض مخضرة لا يتسبب عن
رؤية انزال المطر وبارادة العقل وكما انه يتسبب عن السير في الارض قوله
وقال الزمخشري ان ذلك فاسد في المعنى وان الصواب ان الهة هو المفعول
الثاني وان قربانا حال في هذا الصواب تقييد النهي عن اتخاذهم الهة
من دون الله والمقصود النهي عن اتخاذ الالهة من دون الله مطلقا ولا يتاتى
ذلك مع القيد وقد يقال هذه الحال مبينة اذ من شان الالهة عند هولاء ان
يكونوا قربانا لقولهم من دون الله ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى قوله
ووجهه انهم اذا ذموا على اتخاذهم قربانا من دون الله اقتضى مفهومه الحث على
ان يتخذوا الله سبحانه قربانا هذا الوجه قاله صاحب الانتصاف وقال
اليمني وجها اخر وهو ان الهة اذا كان بدلا من قربانا وكان قربانا في حكم
المطروح يكون تقدير الكلام فلولا نصرهم الذين اتخذوهم الهة من دون
الله وهذا فاسد لانهم لم يتخذوهم الهة من دون حتى ينسب ذلك اليهم بل
كانوا مقرين بالهية الله تعالى مع قولهم بان الاصنام الهة والمفهوم من فلولا
نصرهم الذين اتخذوهم الهة من دون الله انهم قالوا بالهية الاصنام ولم
يقولوا بالهية الله تعالى وهذا بخلاف ما اذا كان قربانا حالا لان المعنى
حينئذ انهم اتخذوهم الهة حال تقربهم بهم الى الله تعالى فانه لا يفهم منه
هذا نفي الهية الله تعالى وهذا الموضع مظنة تامل انتهى واقول هذا الوجه
الذي ذكره مبني على ان المبدل منه في حكم المطروح لفظا ومعنى وليس كذلك
قال

قال الزمخشري في مفصله وقولهم ان البدل في حكم تنحية الاول ايذان منهم
باستقلاله بنفسه ومفارقته للتاكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه
لا ان يعنوا اهدار الاول واطراحه الا تراك تقول زيد رايت غلامه
رجلا صالحا ولو ذهبت تهدر الاول لم يستقم كلامك قوله تقدم الكلام على
هذا في الجملة التاسع عشر قول المبرد في قوله تعالى او جاوكم حصرت صدورهم
تقدم الكلام على هذا في الجملة السابعة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب قوله لها
والثاني مردود فانه اذا اقيم مقام ما به تم المعنى هذا مبني على ان البدل
منه في نية الطرح لفظا ومعنى وقد عرفت ما فيه قوله قلت لو صح ذلك من قريب
لصح ان تقال لو كان فيهما من احد ولو جاءني ديار ولو جاءني فاكرمه بالنصب
لكان كذا واللازم ممتنع قد استوعبنا الكلام على هذا في الا في حرف الالف قوله
في قول العرجي اظلوم ان مصابكم ظلوم اسم امراة وهو منادى ويقع في بعض
الروايات اهدى السلام وفي بعضها رد السلام والعرجي بفتح العين وسكون
الراء عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان منسوب الى العرج منزل بطريق
مكة قوله وعلى هذا الاعراب يفسد المعنى المراد في البيت ولا يتحصل له
معنى البتة في الشرح بل يتحصل له معنى صحيح يمكن ان يراد ولا فساد البتة
وذلك بان يجعل المصاب اسم مفعول لا مصدرا وهو اسم ان ويرفع
رجل على انه خبرها واهدى السلام تحية جملة في محل رفع على انها
صفة رجل وقوله ظلم خبر مبتدا محذوف اي هذا ظلم ويمكن ان يجعل
ظلم صفة اخرى لرجل على وجه المبالغة اي مظلوم قوله بحضرة
الواثق هو ابو جعفر هارون بن محمد المعتصم بن هارون الرشيد
بويع بالخلافة بعد موت ابيه وكانت وفاته سنة اثنتين وثلاثين ومائتين
وعمره ستة وثلاثون سنة كان اديبا شجاعا صارما فيه جبروت وكان
مسرفا في التمتع بالنساء حتى انه اكل لذلك لحم الاسد فولد له امراضا تلف فيها
الجهة الثانية قوله احدها قول بعضهم في وموردا فما ابغي ان موردا مفعول
مقدم وهذا ممتنع لان لما النافية الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها في
الشرح لصاحب ذلك القول ان يجعل اما محذوفة وهو يكاد حذفها قياسا وهو
كما تقدم عن الرضي اي واما موردا فما ابغي فلا يمتنع التقديم لغرض الفصل
بين اما والفاء بشيء مما في خبرها ولو كان عامله مقترنا بما انه المعد نحو
اما زيدا فاني ضارب على ما ذهب اليه المبرد وابن درستويه والفرا
واختاره ابن الحاجب وغيره واقول ذلك البعض لم يقل ان اما هنا مقدرة
ولم تقم قرينة على تقديرها واعتراض المصنف انما هو على ظاهر قوله
قوله واما قراءة عمرو بن فايد من شر ما خلق بتنوين شر فما بدل من شر
بتقدير مضاف اي من شر شر ما خلق وحذف الثاني لدلالة الاول

يعني انما على هذه القراة اسم موصول بدل من المجرور بتقدير مضاف ولا نافية
والجار والمجرور قبلها متعلق بما بعدها فلا يكون مما نحن فيه في البحر وقال ابن
عطية وقرا عمرو بن عبيد وبعض المعتزلة القايلين بان الله تعالى لم يخلق الشر
من شر بالتنوين ما خلق على النفي وهي قراة مردودة مبنية على مذهب باطل
فان الله خالق كل شي انتهى ولهذه القراة وجه غير النفي فلا ينبغي ان ترد وهو
ان يكون ما خلق بدلا من شر على تقدير محذوف اي من شر شر ما خلق فحذف
شر لدلالة شر الاول عليه اطلق اولا ثم عم ثانيا انتهى ما في البحر و وقع
في بعض نسخ المغني ومن شر ما خلق اي ومن شر شر ما خلق باثبات واو
في الموضعين وفي بعضها باثبات واو في الثاني والذي ينبغي حذفها منهما وفي
الشرح يحتمل ان تكون ما هذه هي الابهامية وهي التي اذا اقترنت باسم نكرة
ابهمته ابهاما وزادته شيوعا وعموما كقولك اعطني كتابا ما تريد اي كتاب
كان وخلق صفة له والعايد محذوف واقول فيه نظر لان الغرض من وصف
النكرة وهو نقيض ابهامها وتقليل شيوعها مناف للغرض من ما الابهامية
المتصلة بها فلا يكون خلق صفة لشر ولا يكون صفة لما ايضا اما على مذهب
الاكثر ومختار الزمخشري في المفصل ان ما الابهامية من حروف الصلة
فلان الحروف لا توصف واما على مذهب البعض ان ما الابهامية اسم وكذلك
جعلها الزمخشري في الكشاف قسيمة لحرف الصلة فلان وصفها ينافي الغرض
من وضعها وهو زيادة الابهام قوله الثاني قول بعضهم في اذ من قوله تعالى
ان الذين كفروا ينادون لمقت الله اكبر من مقتكم انفسكم اذ تدعون الى الايمان
فتكفرون انها ظرف لمقت الاول او الثاني وكلاهما ممنوع هذه الاية انما
هي من الجهة الثانية على اعتبار الخلق اذ تدعون بالمقت الاول والمنادي
هو الزبانية قال السدي ينادون في النار وقال قتادة يوم القيامة
واللام لام الابتدا او لام القسم قال ابن الحاجب في اماليه العامل في اذ
تدعون على وجه لمقت الاول ومعناه لمقت الله اياكم في الدنيا اذ تدعون
الى الايمان فتكفرون اكبر من مقتكم انفسكم في الاخرة وليس فيه من الاعتراض
سوى الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي وهو اكبر الذي هو الخبر
والجواب عن هذا ان الظروف اتسع فيها و قيل العامل فيه مقتكم الثاني
فيكون المعنى لمقت الله اياكم اكبر من مقتكم انفسكم اذ تدعون فاعترض
عليه بانهم لم يمقتوا انفسهم اذ كانوا يدعون في الدنيا فاجيب بان
المراد اذ صح كونكم تدعون مثل قوله اذ ظلمتم ومعناه اذ ثبت ظلمكم اي
قامت الحجة وعلى هذا يكون اذ تدعون للاخرة او يكون المراد بانفسكم
امثالكم من المومنين فيكون اذ تدعون للدنيا قوله وهو راي جماعة
منهم الزمخشري فلاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي

ضمير

٢٤٧

ضمير هو عايد على تعليقه بالاول وفي امالي ابن الحاجب الاجنبي هو المستقل
بنفسه غير الجمل المعترضة كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغير الاجنبي
هو ما كان له تعلق بذلك الجز فاذا قلت ضربي في الدار زيدا حسن لم
تفصل بين المصدر ومعموله باجنبي وانما فصلت بينهما بمتعلق به داخل
في حيزه بخلاف قولك ضربي حسن زيدا فانك فصلت بينهما بالخبر المستقل
الذي لا يصلح ان يكون تتمة لما قبله في الجزيية وانما اجريت الجمل المعترضة
مجرى التتمة لانها مستقلة بنفسها فكانه اي الفصل بها عرض بين
الجزيين لغرض مع انه لا لبس في ان الجملة المعترضة ليست تتمة لاحد
الجزيين لاستقلالها بخلاف ما ذكرنا فانه يتوهم انه للثاني وهو
للاول او للاول وهو للثاني قوله وهو وقف الى اخره القمر لابن
القضا الحكم و الغداة ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس و ضاحيها وقت
ضحاها وهي تشرق و الضامر مهمتين السالك قوله واذ علق اياما بالصيام
من قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم قال
قال التفتازاني انتصاب اياما بالصيام بنا على تجويز عمل المصدر في
الظرف مع تخلل الفصل وان لم يجز في غيره واما الاعتذار بان معناه
على كون كما كتب في موقع الحال من الصيام لا في موقع المصدر لكتب فليس
بمقبول لانها في كما كتب مصدرية والمعنى مثل كتابته على من قبلكم وظاهر
انه لا يصح حالا من الصيام الا بتكلف و لو سلم فالمراد بالاجنبي ما لا يكون
من معمولات ذلك العامل والحال ليس معمولا لذي الحال وان اكتفي بمجرد
التعلق المعنوي فالمصدر ايضا كذلك نظرا الى كونهما من ملابسات فعل
واحد وكون المصدر من صفات الفاعل كما ان الحال من صفات ذي الحال ولو ذي
سلم فقوله لعلكم تتقون ليس من جملة الحال بل متعلق لكتب بمعنى لكي تتقوا
على طريق الاستعارة فيكون فاصلا بالاجنبي قوله ونظير اللازم
له اي للزمخشري على هذا التقدير اي تقدير كما كتب صفة للصيام
ما الزمه اذ قال في قوله وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام
ان المسجد عطف على سبيل الله في حاشية التفتازاني وحاشية وهنا هنا
حاشية عن المصنف يعني صاحب الكشاف قد الحقت بالمتن حاصلها
ان عطف وكفر به على صد عن سبيل الله لوجهين الاول ان الكفر بالله والصد
عن سبيله متحدان معنى فكانه لا فصل بالاجنبي بين سبيل الله وما عطف
عليه ولا عطف عن الكفر على الصد قبل تمامه فهو بمنزلة ان يقال وصد
عن سبيل الله والمسجد الحرام الثاني هذا التقديم لفرط العناية ومثله
لا يعد فصلا والاول اوجه قوله فانه حينيذ اي فان المسجد حين
عطفه على سبيل الله من جملة معمول المصدر الذي هو صد لكونه معطوفا

علي معموله وهو سبيل الله والحال ان قد عطف كفر علي المصدر قبل مجي المسجد
فيلزم اتباع المصدر قبل ان يكمل بمعموله قوله والصواب ان خفض المسجد
بيا محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف في حاشية التفتازاني قيل
الجيران يتعلق بمحذوف اي ولصدونهن للمسجد الحرام وهو في غاية الرداءة
وفي الشرح لانه مثل اشارت كليب بالاكف الاصابع قوله ومن امثلة
ذلك اشجاه احزنه والطاسم الدارس والساجم الهامر وهو الفايض
والسايل الذي لا مانع له قوله لسنا كمن حلت اياد الي اخره اياد بكسر
الهمزة حي من معد وفي الشرح وتكريت بمثناة فوقية مفتوحة فكاف ساكنة
فرا مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فمثناة فوقية بلد سميت بتكريت
وابل كذا في القاموس قوله وانما التعلق في ذلك بمحذوف الا عند البغداديين
وقد مضى لعنى مذهب البغداديين لا التعلق بمحذوف لانه الذي مضى في الباب
الثاني عند الكلام علي الجملة المعترضة قوله فلولا الغمد يمسكه لسالا هذا عجز
بيت صدره يديب الرعب منه كل عضب وقد تقدم الكلام علي البيت بتمامه
في لولا قوله فا الظن بالحال التي هي شبيهة بالمفعول به وجه شبهها
به ان كلا منهما فضلة منصوب وفي كلامه بحث لانه ان اراد الحال المنصوبة
المحل فالمشابهة بينها وبين المفعول به ممنوعة وان اراد المنصوبة اللفظ
فما نحن فيه ليس كذلك وايضا فغير ابي علي يجيز الفصل بين العاطف
والمعطوف بالظرف والجار والمجرور والقسم لكن بشرط ان لا يكون العاطف
علي حرف واحد قوله ومثله قول ابي حيان في فاذكروا الله كذكركم اباءكم
او اشد ذكرا ان اشد حال كان في الاصل صفة لذكرا قال ابو حيان
في البحر حوزوا في اعراب اشد وجوها اضطروا اليها لاعتقادهم ان
ذكرا المذكور بعد اشد تمييز لبعد افعل التفضيل ولا يمكن اقرارهم تمييزا الا
بهذه التقادير التي قدروها ووجه اشكال كونه تمييزا ان افعل
التفضيل اذا انتصبت ما بعده فانه يكون غير ما قبله لقول زيد احسن
وجها لان الوجه ليس زيدا فاذا كان من جنس ما قبله انخفض نحو زيد
افضل رجل فعلى هذا يكون التركيب في مثل اضرب زيدا كضرب عمرو خالدا
او اشد ضربا بالجر لا بالنصب لان افعل التفضيل من جنس ما قبله فجوزوا
اذ ذاك النصب علي وجوه احدها ان يكون معطوفا علي موضع الكاف
في كذكركم لانها عندهم نعت لمصدر محذوف وجعلوا الذكر ذاكرا
علي جهة المجاز قاله ابو علي وابن جني الثاني ان يكون معطوفا علي
اباءكم الثالث انه منصوب باضمار فعل الكون والكلام محمول علي المعنى
والتقدير او كونوا اشد ذكرا له منكم لاباءكم ودل عليه ان معنى فاذكروا
الله كونوا ذاكريه قاله ابو البقا قال وهذا اسهل من حمله علي المجاز يعني
في

قوله الثنتين وما ذكرنا الى اخره اي ومن اجله
المصدر اي المصدر وحده وعمله الاخرى
صح

في ان يجعل للذكر ذكرا كما قال ابو علي وابن جني وجوز الحوفي ان يكون اشد معطوفا
علي ذكركم قاله الزجاج وابن عطية وغيرهما فيكون التقدير او كذكر اشد ذكرا
فيكون قد جعل للذكر ذكرا وان يكون معطوفا علي الضمير المجرور بالمصدر في
كذكركم فهذه خمسة وجوه من الاعراب والذي يتبادر الي الذهن في الاية
انهم امروا بان يذكروا الله ذكرا يماثل ذكرا بايهم او اشد وقد ساغ لنا
حمل الاية علي هذا المعنى بتوجيه واضح ذهلوا عنه وهو ان يكون اشد
منصوبا علي الحال فهو نعت لقوله ذكرا لو تاخر فلما تقدم انتصب علي الحال
ثم ذكر ابو حيان الاعتراض الذي ذكره المصنف واجاب عنه فقال لا يقال
يلزم عليه الفصل بين حرف العطف وهو او وبين المعطوف الذي هو
ذكرا بالحال الذي هو اشد وقد نصوا علي انه اذا جاء ذلك فشرطه ان
يكون المعمول به قسما او ظرفا او مجرورا وان يكون حرف العطف علي ازيد
من حرف واحد وقد وجد هذا الشرط الاخير وهو كون الحرف علي ازيد
من حرف وفقد الشرط الاول لان المفصول به ليس بقسم ولا ظرف ولا
مجرور بل هو حال لان الحال معمول فيها في المعنى فهي شبيهة بالظرف
فيجوز فيها ما جاز في الظرف وجوز ابو حيان في الاية ايضا وجها اخر
وهو ان يكون ذكرا مصدرا لاذكروا ويكون كذكركم اباءكم في موضع النصب
علي الحال لانه في التقدير نعت لذكرا تقدم عليه فانتصب علي الحال ويكون
اشد معطوفا علي محل الكاف حالا معطوفة علي حال وفي الكشاف او اشد
ذكرا في موضع جر عطف علي ما اضيف اليه الذكر في قوله كذكركم كما تقول
كذكر قريش اباهم او قوم اشد منهم ذكرا او في موضع نصب عطف علي
اباءكم بمعنى او اشد ذكرا من اباءكم علي ان ذكرا من فعل المذكور قال التفتازاني
يعني ان الافعال المتعدية اضافات بين الفاعل والمفعول فالذكر مثلا
من حيث الاضافة الي الفاعل ذاكرية ومن حيث الاضافة الي المفعول
مذكورية وتحقيقه ان المصدر عبارة عن ان مع الفعل والفعل قد يوخذ
مبنيا للفاعل اي ان ذكرا ويذكر وقد يوخذ مبنيا للمفعول اي ان ذكر ويذكر
والمعنى علي الاول كذكر قوم اشد ذاكرية لاباءهم وعلي الثاني كذكركم قوما
اشد مذكورية لكم واعترض ابن الحاجب بان افعل للمفعول شاذ لا يرجع
اليه الا بثبت فالوجه ان هذا من عطف الجملتين اي اذكروا ذكرا مثل ذكركم
اباءكم او اذكروا الله حال كونكم اشد ذكرا من ذكر اباءكم وليس من عطف المفرد
ليلزم التشارك في العامل واجيب بان افعل هو لفظ اشد وما هو الا
للفاعل ولا يلزم من جعل تمييزه مصدرا من المبني للمفعول تحدوفا كما
اذا جعل من الالوان والعيوب مثل اشد بياضا وعورا ومن غير الثلاثي
المجرد مثل اشد دحرجة واستخراجا واذا اريد الدلالة علي ان مضروبية

قال

زيدا اشد من مضروبية عمرو وفضل طريق سوي ان يقال هو اشد مضروبية فهذا
مثله وما ذكر من الوجه بعيد جدا الظهور كونه من عطف المفرد وعدم انسياق
الذهن الى ما ذكر واعلم ان هاهنا وجها ظاهرا لم يذهبوا اليه وهو ان يكون
نصبا عطفا على كذكركم او جرا عطفا على ذكركم والمعنى ذكرا اشد ذكرا
على ان الاسناد المجازي وصفا للشي بوصف صاحبه كما تقول جله اجرد
شديد الصفرة صفرته وقد ذكر في شر مكانا واضل سبيلا انه من الاسناد
المجازي لان التمييز فاعل في المعنى انتهى وقد ذكرنا عن ابي حيان انه نقل
العطف على كذكركم عن ابي علي وابن جني ونقل العطف على ذكركم عن الزجاج
وابن عطية وغيرهما قوله ومثله قول ابن عطية في قاتلهم الله انى يوفكون انه
الى ظرف لقاتلهم وايضا فيلزم كون يوفكون لا موقع لها حينئذ يعني ان ابن
عطية يلزمه شيان احدهما خروج الاستفهام عن الصدر والاخر كون
جملة يوفكون لا موقع لها وذلك ان قاتلهم الله دعا عليهم وهو انه طلب
من ذاته تعالى ان يلعنهم او تعليم للمومنين ان يدعوا عليهم بذلك ومعنى
يوفكون يصرفون عن الحق قوله والصواب تعلقهما اي تعلق الباء في الاية
الاولى وتعلق انى في الاية الثانية بما بعدهما وهو يرجع في الاولى
ويوفكون في الثانية قوله ونظيرها قول المفسرين في ثم اذا دعاكم
دعوة من الارض اذا انتم تخرجون من الارض فعلقوا ما قبل اذا بما بعدها
في الشرح لا نسلم انهم قصدوا ان من الارض الملفوظ به متعلق بتخرجون
وانما قدروا جارا او مجرورا بعد الفعل المذكور يتعلق به والاصل في التقدير
هكذا ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون منها وغاية الامر
انهم اظهروا مرجع الضمير فقالوا المعنى اذا انتم تخرجون من الارض ولا
محذور فيه واقول هذا تاويل لكلامهم وهو ظاهر ان لم يكن تعليقهما
قبل اذا بما بعدها من مقولهم بان كان من قول المصنف او قول ابي حاتم
قوله وهذا لا يصح في العربية لان اذا الفجائية بمنزلة الفا لا يعمل ما بعدها
فيما قبلها قوله ويرده ان الشرط له الصدر يعني فلا يعمل ما بعده من فعل شرط
او جواب فيما قبله قد اجاز الكسائي تقديم معمول فعل الشرط على كلمته نحو
زيدا ان تضرب اهنك فيجوز عليه ان يكون ملعونين حالا من معمول ثقفوا
قوله والصواب انه منصوب على الذم على انه صفة ذم لقليلا قال صاحب
البحر والصحيح ان ملعونين صفة لقليل اي الا قليلين ملعونين ويكون قليلا
مستثنى من الواو في لا يجاورونك فيها والجملة الشرطية صفة ايضا اي
مقهورين مغلوبا عليهم قوله لان الصحيح انه لا يستثنى باداة واحدة
دون عطف شيان لان الحال مما قبل الا اذا جات مذكورة بعدما استثني
بالا تكون الاستثنا منصبا عليها وجمهور البصريين منعوا من ذلك وجوز اي

ابن عطية

ابن عطية ان يكون ملعونين بدلا من قليلا واعترضه ابو حيان بان البدل
بالمشتق قليل قوله وقول اخر في وكانوا فيه من الزاهدين ان في متعلقة
بزاهدين المذكورين وهذا ممتنع اذا قدرت ال موصولة وهو الظاهر لان
معمول الصلة لا يتقدم على الموصول في الشرح صرح ابن الحاجب في امالي
القران بخلاف ذلك فقال في قوله تعالى وقاسمهما اني لكما لمن الناصحين الظاهر
في لكما في مثل هذا الموضع انه متعلق بالناصحين ونحوه لان المعنى عليه ولا
يرتاب في ان المعنى اني لكما لمن الناصحين لكما وان اللام انما جي بها للتخصيص
معنى النصح بالمخاطبين وانما فر الاكثرون لما فهموا من ان صلة الموصول لا تعمل
فيما قبل الموصول والفرق عندنا ان الالف واللام لما كانت صورتهما صورة
الحرف المنزل جزا من الكلمة صارت كغيرها من الاجزا التي تمنع التقدم قال
الشارح فرق بينهما وبين الموصولات بذلك كما فرق بينهما بالاتفاق في جعل
هذه الصلة اسم فاعل واسم مفعول لتكون مع الحرف كالاسم الواحد ولذلك
لم يوصل بجملة اسمية لتعذر ذلك فيها وهذا واضح ولا حاجة الى التعسف
واقول هذا الذي قاله ابن الحاجب في اماليه بحث منه واختيار منه
اختيار انه ودليل امتناع تقدم معمول الصلة قائم في الالف واللام الموصولة
وهو ان تقدمه كتقدم جزء من الشي المرتب الاجزا عليه واما وصل الالف
واللام الموصولة باسم فاعل او مفعول فامر ثابت عن العرب على خلاف
القياس احتاج النحاة الى بيان المناسبة فيه بخلاف تقديم معمول الصلة ثم
الظرف والجار مع المجرور يجوز فيهما ما لا يجوز في غيرهما قال صاحب البحر
ولكما متعلق بمحذوف اي ناصح لكما او اعني او بالناصحين على ان الموصولة
وتسومح في الظرف والجار المجرور ما لا يتسامح في غيرهما وعلى ان ال للتعريف
الجنس لا موصولة اوجه قوله فيجب حينئذ تعلقها باعني محذوفة او
بزاهدين محذوفا مدلولا عليه بالمذكور او بالكون المحذوف الذي تعلق
به من الزاهدين في الشرح اما التعلق بزاهدين محذوفا فممكن واما الوجهان
الاخران ففيهما نظر اما الاول فلان اعني متعد بنفسه لا بواسطة تقول
عنيت زايدا ولا تقول عنيت فيه فان قلت المعنى اعني الزاهدين فيه قلت
فالجار اذا متعلق بالزاهدين لا باعني واما الاخير فلانه لا معنى للاخبار
بانهم كاينون فيه واقول الجواب عن الاول ان نفس فيه معمول اعني
لا الضمير بواسطة في وكانه قيل يعني في من فقال اعني فيه اي في يوسف
وعن الثاني بانه ليس في الاخبار بمجرد كاينين فيه وانما هو بكاينين التعلق
به فيه ومن الزاهدين قوله ابعد نجدت بياضا الى اخره يقال البعد بالكسر
لعدا الفتحتين اي هلك وبياضا تمييز عن النسبة ولا بياض له اي لا حسن
سار له لان العرب تطلق البياض على الحسن السار قوله وذلك ممتنع

في الالوان في الشرح امتناع ذلك مذهب البصريين و ذهب الكسائي وهشام
الي انه يجوز بنا اسم التفضيل من الالوان مطلقا و ذهب غيرهما من الكوفيين
الي جواز بنايه من السواد والبياض خاصة و المتنبي كوفي فلاحرج عليه
في ارتكاب طريقته وطريقة اصحابه قوله والصحيح ان من الظلم صفة لاسود
في الشرح الظاهر انه انما قصد التفضيل بنا علي مذهب الكوفي وتخريجه
المصنف مفوت لغرضه من كون بياض الشيب عند اشد سوادا من سواد
الظلم قوله بلقاك مرتديا الي احمر الارتدا لبس الردا وهو هنا استعارة
لتقلد السيف واراد باحمر من دم السيف و الطلي بضم المهملة الاعناق
قال الاصمعي واحدها طلية وقال ابو عمرو والفرا واحدها طلاة و الاكبد
جمع كبد والذي في الصحاح ان جمع كبد اكباد و في القاموس ان جمعه اكباد
وكبود قوله الثامن قول بعضهم في سقيا لك ان اللام متعلقة بسقيا ولو
كان كذا القيل سقيا اياك لعني وا اللازم باطل في الشرح اللازم حق علي
ماصرح به ابن الحاجب في شرح المفصل من جواز قولك سقيا زيدا وجدعا
اياه قوله فلام التقوية لاتلزم لعني وهذه اللام لازمة وهذا كله علي قول
غير ابن الحاجب في هذه المسئلة قوله وهذا يقتضي ان يكون النهار معمولا
للابتغا مع تقدمه عليه وعطف علي معمول منامكم وهو بالليل وهذا لايجوز
في الشعر في الشرح ليس في قول الزمخشري اذ ذلك من اللف والنشر ما
يقتضي ان يكون قوله بالليل معمولا لمنامكم وان يكون النهار معمولا لابتغايكم
بل مقتضاه ان يكون بالليل راجعا للمنام والنهار راجعا لابتغا الفضل و يحتمل
ان يكون رجوعهما اليهما لا باعتبار عملهما فيهما بل باعتبار تعلقهما بهما من جهة
المعني فقط فان قلت بما يتعلق الجار والمجرور وحينيذ من جهة الصناعة قلت
يكون بالليل والنهار خبر مبتدا محذوف اي ذلك بالليل والنهار و الاشارة
ترجع الي ماذكر من المنام وابتغا الفضل والابتغا وان تاخر لفظا هو متقدم
تقديرا لانه من تتمة الاول والجملة معترضة قوله وزعم عصري هو قاضي
القضاة بهاء الدين ابن عقيل وقد ذكرنا ترجمته في الحادي عشر من
الاشيا التي تحتاج الي الرابط قوله والمطلق والمقيد غيران في الشرح كان
المصنف نسي ماقدمه في الباب الرابع في اواخر الامور التي تكتسبها الاسما
بالاضافة من ان قولهم غيران واغيار ليس لعربي واقول لايلزم من كونه
غير عربي بمعني ان العرب لم تتكلم به انه لايتكلم به وانما يلزم ذلك من التزام
انه لايتكلم الا بما تكلم به العرب دون المولدين قوله قول بعضهم في وما هو
بمزحزحه من العذاب ضمير هو فيه هنا اوجه اظهرها ان يكون عايدا علي
احدهم ويجوز ان يعود علي المصدر المفهوم مما قبله وهو لو يعمر وعلي كل فهو
اسم ما عند الحجازيين ومبتدا عند التميميين وبمزحزحه خبر وان يعمر
مرفوع

مرفوع بمزحزحه علي الاول وبدل من هو علي الثاني و قيل هو كناية عن
التعمير ولايعود علي شي قبله وان يعمر بدل منه وكون البدل من الضمير مفسرا
له فيه خلاف واجاز الفارسي في الحلبيات ان يكون ضمير الشان وهو المسمي
عندهم بالمجهول يجوز ان يكون غير جملة اذا انتظم اسنادا معنويا نحو ماهو
بقايم زيد فهو مبتدا ضمير مجهول عندهم ولقايم خبر وزيد فاعل بقايم
ولايجوز في مذهب البصريين ان يفسر الا بجملة مصرح بجزءيها سالمة من
حرف الجر انتهي فان اراد المصنف بقول بعضهم هذا الذي في الحلبيات
كان في كلامه رد علي ابي حيان في جعله لعود ضمير الشان هنا غير جملة قوله
فيمن رفع يدرك هو طلحة بن سليمان وخرجها ابو الفتح علي حذف الجواب
اي فيدرككم الموت وهي قراءة ضعيفة و عبارة الزمخشري ويجوز ان يقال
حمل علي ما يقع موقع اينما تكونوا وهو اينما كنتم كما حمل ولا ناعب يبني في
قول الشاعر ، مشايم ليسوا مصلحين عشيرة ،، ولا ناعب الا ببين غرابها ،،
علي ما يقع موقع ليسوا مصلحين وهو ليسوا بمصلحين فرفع كما رفع زهير
يقول لاغايب مالي ولاحرم ،، وهو قول نحوي سيبويه و يجوز ان يتصل بقوله
ولاتظلمون فتيلا اي ولا تنقصون شيا مما كتب من اجالكم اين ما تكونوا
في ملاحم حروب او غيرها ثم ابتدا قوله يدرككم الموت والوقف علي
هذا الوجه علي اينما تكونوا قال التفتازاني بيت زهير عند محمول علي
التقديم والتاخير اي اقول ان اتاه و عند البعض علي اضمار الفا كما ذكره
المبرد في هذه الاية فان قيل لعل المراد هنا ايضا علي نية التقديم فيكون
قول سيبويه قلنا حينيذ لاحاجة الي جعل اينما تكونوا في موقع اينما كنتم
اللهم الا ان يقال ان رفع المضارع عند نية التقديم انما يكون اذا كان الشرط
ماضيا و ها هنا بحث اخر وهو ان كون الشرط ماضيا والجزا مضارعا انما
يحسن ان لقلبها الماضي الي معني الاستقبال فلا يحسن اينما كنتم يدرككم
الموت الا علي حكاية الماضي وقصد الاستحضار و علي الوجه الثاني لا
يكون فتيلا بمعني ادني شي من الاجور بل من مدة الاجل المكتوب لينتظم
الكلام قوله لانه لاتلحقه علامات الفروع الا بشرط يريد بالفروع التانيث
والتثنية والجمع وبالشرط ان يكون خاليا عن من فاذا وجد هذا الشرط
فان كان اسم التفضيل معرفا باللام او مضافا فاضافة لايقصد معها
التفضيل علي المضاف اليه جازت المطابقة وعدمها الجهة الثالثة
قوله احدها قول ابي عبيدة في البحر قال ابو عبيدة الحلاف بمعني واو
القسم وما بمعني الذي واتفقوا علي ذي العلم كما في قوله تعالي وما
خلق الذكر والانثي وجواب القسم يجادلونك قوله وانت الذي في رحمة
الله اطمع ،، هذا عجز بيت صدره فيارب ليلي انت في كل موطن ،، قوله وفي

ثالثها ونسب ما ذكره المص مي

الاية اقوال اخر ثانيها ان الكاف مبتدا ذكر صاحب البحر الاقوال التي في هذا
الموضع فبلغ بها خمسة عشر قولا ولم يذكر ما ذكره المصنف رابعها للزجاج
وما ذكره خامسها للاخفش واقتصر صاحب الكشاف منها على ما ذكره المصنف
رابعها وما ذكره سادسها وفي الشرح تامل قوله اخر مع قوله ثانيها فانه ان
اعتبر القول المتقدم اولها حتى يكون هذا ثانيها لم يصح لان الاقوال بقيد كونها
اخر لا تشمل ذلك اصلا واقول الضمير في ثانيها راجع الى الاقوال لا بقيد كونها
اخر قوله المثال الثاني قول ابن مهران في القاموس ونهر مهران بالسند
ومهران قرية باصبهان وجد احمد بن الحسين المقرئ وفي الشرح والظن ان هذا
المقرئ هو المراد في المتن قوله اتفرح اكباد المحبين الى اخره تفرح تجرح والاكباد
جمع كبد وهي مونثة قوله ونظائر هذا التركيب كثيرة مسهول الاستعمال
في الشرح الذي ذكره ابن مسعود مشكل في نفسه وذلك لان ان اذا (الوجه)
كانت موصولا اسميا بمنزلة التي على زعمه لم يتات في مثل قولنا انت اعقل من
ان تكذب ان تكون صلتها تكذب بالتاء الفوقية للخطاب وانما يجب ان تكون
اذ ذاك بالياء التحتية ليكون محلا لضمير غيبة تعود الى ان التي هي اسم بمعنى الذي
مع ان المسموع فيه الخطاب وكذا يرد في نحو انا اعقل من ان اكذب والمصنف
سكت على هذا واحتج لتاويل اللفظ بما يوافقه ولا ينجيه ذلك من الاعتراض
فتامله واقول لعل ابن مسعود يجوز في مثل انت اعقل من الذي او من
ان تكذب التاء الفوقية للخطاب وفي مثل انا اعقل من الذي او من ان اكذب
الهمزة للمتكلم فان ابن مسعود كما قال المصنف خالف النحويين في اقوال
قوله لان العود الى القول نفسه كما يقوله اهل الظاهر في البحر الظاهر
ان قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا ان يعودوا للفظ الذي سبق منهم وهو
قول الرجل ثانيا انت مني كظهر امي فلا يلزم الكفارة بالقول الاول انما يلزم
بالثاني وهذا مذهب اهل الظاهر انتهى وفي الاشراف لابن المنذر وقال
الحسن العود الغشيان في الفرج وقيل ان يجمع على اصابتها فاذا فعل ذلك
فقد وجبت عليه الكفارة وهذا قول مالك وبه قال ابو حنيفة ايضا
وقال احمد اذا اراد ان يغشى كفر وقيل اذا اخرج الظهار من لسانه فقد
وجبت عليه وهذا قول الثوري وروي عن طاوس وقيل اذا عزم على
امساكها ولم يطلقها بعد الظهار فقد وجبت الكفارة عليه وهذا قول
الشافعي وقال بعض اهل الكلام اذا عاد فظاهر منها ثانيا وجبت
عليه الكفارة انتهى قوله ولعل هذا الوجه عندي ضعيف لان انت
اعقل من ان تكذب يقال للتفضيل وانت اعقل من الكاذب لا تفضيل فيه
لانه تفضيل على الناقص والتفضيل على الناقص لا فضل فيه قوله ٥
التوجيه الثاني ان افعل ضمن معنى ابعد في الشرح فيه نظر فان الفعل

الذي

الذي يسبك هو وما بعده في المثال بالمصدر ليسند الى ضمير المفضل فينبغي
عند السبك ان يضاف ذلك المصدر الى هذا الضمير كما تقول في اعجبني ما
صنعت المعنى اعجبني صنعك ولا يضر في غرضنا ان فاعل المصدر يجوز تركه
واذا فعل ذلك في المثال صار معناه زيد ابعد الناس من كذبه فيكون زيد
مفضلا على الناس في البعد من كذبه نفسه فيلزم مشاركة الناس له في ذلك
اعني الكذب البعد من كذبه لضرورة التفضيل وهذا من مظان التوجيه
بمعزل قوله كلام المصنف للجمع بين اضافة اسم التفضيل وادخال من على المفضل
عليه وهو ممتنع قال الرضي واما نحو قولهم انا اكبر من ان اشعر وانت اعظم من
ان تقول كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل
المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول
وتجاوزه عنه فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثلها في قولك بنت منه تعلقت
بافعل التفضيل بمعنى متجاوز وباين بلا تفضيل فمعنى انت اعز علي من ان اضربك
اي باين من ان اضربك من فرط عزتك علي وانما جاز ذلك لان من التفضيلية
متعلقة بافعل التفضيل بقريب من هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت زيد افضل
من عمرو فمعناه متجاوز في الفضل عن مرتبته فمن فيما نحن فيه كالتفضيلية الا
في معنى التفضيل انتهى كلامه واقول الجواب عن النظر الذي ذكره الشارح
ان المصدر المسبوك من الحرف والفعل لا يجب اضافته ولا نسبته الى فاعل
ذلك الفعل لان المصدر لا يضمر فيه ولا يلزم ذكر فاعله والغرض من سبكهما
بيان المصدر الحاصل منهما ولا دخل للفاعل في ذلك والجواب عن قوله ان في كلام
المصنف للجمع بين اضافة اسم التفضيل وادخال من على المفضل عليه ان كلام
المصنف ليس فيه ذلك لان من الاولى هي المتعلقة بافعل لما ضمنه من معنى
البعد والثانية بمعنى على كما قيل في قوله تعالى ونصرناه من القوم وهي
متعلقة بفضله وهي علة لكون زيد ابعد الناس من الكذب الجهة الرابعة
قوله على لفظ الساعة فمن خفض هو السلمي وابن وثاب وعاصم وحمزة
وقرا الاعرج وابو قلابة ومجاهد والحسن وقتادة ومسلم بن حرب وقيله
بالرفع وخرجت على انه معطوف على علم الساعة على حذف مضاف اي
وعلم قيله وحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه روي هذا عن الكسائي
قوله والعدم منه قول ابي عمرو هو بن العلاء قاله في مجلس بلال بن ابي بردة
لما سئل بلال عن هذا فقال لم اجد لها نفادا فقال ابو عمرو وانه منك تقريب
اولئك ينادون قال الحوفي ويرد هذا كثرة الفصل وانه ذكر هناك المشار
اليهم وهو قوله تعالى والذين لا يؤمنون قوله وقول بعضهم عطف على قول
الكوفيين ولو قال وابعد من هذا مشيرا الى قول الكوفيين والزجاج لكان
احسن لان التباعد بين المعطوفين هنا ابعد من التباعد بين القسم وجوابه

هناك بكثير قوله وقول الزمخشري عطف على قول جماعة قوله فقيل الواو للقسم
وما بعده الجواب وقيل الجواب محذوف اي لتسرنه اولا نعلن فيها ما انشا قوله واما
من نصب فقيل عطف على سرهم او على مفعول محذوف معمول ليكتبون او ليعلمون
اي يكتبون ذلك او ليعلمون الحق في الشرح حكاية هذه الاقوال المذكورة هنا في
توجيه النصب فيما هو صواب ليست بجيدة لوجود التباعد الموجود في الوجه
الذي ادعي انه غير صواب بل البعد فيما حكاه هنا اشد وافول ينبغي ان لا
يريد الشارح ان البعد في كل ما حكاه المصنف هنا اشد بل في بعض ما حكاه لان
النصب بالعطف على معمول ليعلمون او على انه مصدر لفعل محذوفا او على اسقاط
الخافض ليس كذلك قوله وقيل هو لما جاهم اي كفروا به في الشرح يعني ان الخبر
ان في قوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جاهم هو ما انتظم من المذكور والمحذوف
وفيه نظر لان التقدير حينئذ ان الذين كفروا بالذكر لما جاهم كفروا به والخبر
يجب ان يفيد ما لا يفيده المبتدا وقد تخلف هنا فلا يستقيم الاخبار كما في
قولك ان الذي قام قايم وقد يقال تقييد الكفر بحين المجي وقع في الخبر والمخبر
عنه لم يشتمل على ذلك فاستفيد ما لم يكن فاستقام الاخبار قوله حمل على ما لم
يثبت في الخبر يعني خبر المبتدا فانه لم يثبت فيه الخفض على الجوار قوله والذي
فسرت به عايشة رضي الله عنها خلاف ذلك وقصتها مع عروة بن الزبير رضي
الله عنهم مسطورة في صحيح البخاري هي ما روي هشام ابن عروة عن ابيه
انه قال قلت لعايشة ام المومنين وانا يومئذ حديث السن ارايت قول الله تعالى
ان الصفا والمروة من شعاير الله فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف
بهما فما على الرجل ان لا يطوف بهما قالت عايشة كلا لو كان كما تقول لكانت فلا
جناح عليه ان لا يطوف بهما انما انزلت هذه الاية في الانصار كانوا يهلون لمناة
وكانت مناة حذو قديد وكانوا يتحرجون ان يطوفوا بين الصفا والمروة من شعاير
الله فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح ان يطوف بهما انتهى وفي الكشاف كان
على الصفا اساف وعلى المروة نايلة وهما صنمان يروي انهما كانا رجلا وامراة
زنيا في الكعبة فمسخا حجرين فوضعا عليهما ليعتبر بهما فلما طالت المدة عبدا من
دون الله فكان اهل الجاهلية اذا سعوا مسحوهما فلما جا الاسلام وكسرت الاوثان
كره المسلمون الطواف بينهما لاجل فعل الجاهلية وان لا يكون عليهم جناح في ذلك
فرفع عنهم الجناح وفي حاشية التفتازاني وان لا يكون عطف على اخل او
فعل وذلك اشارة الى الطواف بينهما لما عليهما من الصنمين الحجرين قوله وبه
يتخلص من اشكال ظاهر في الاية محوج للتاويل في حاشية التفتازاني نظم
الكلام لا يخلوا عن اشكال لان ان اما ان تجعل مصدريه او مفسرة فان جعلت
مصدرية كانت في موقع البيان للمحرم بدلا منها او من العايد المحذوف وظاهر
ان المحرم الاشراك لا نفيه وان الاوامر الواردة بعد ذلك معطوفة على لا هو
تشركوا

لتشركوا وفيه ارتكاب عطف الطلبي على الخبري وجعل المعاني الواجبة المامور
بها محرمة فاحتيج الى تكلفات مثل جعل لا زايدة مزيدة وعطف الاوامر
على المحرمات باعتبار حرمة اضدادها وتضمين الخبر معنى الطلب واما
جعل لا ناهية واقعة موقع الصلة لان المصدرية على ما هو المذهب للمصنف
نقلا عن سيبويه غير مبال باجتماع الناصب والجازم لكون الجازم في نفس الفعل
والناصب في لا مع الفعل فلا سبيل اليه هاهنا لان زيادة لا الناهية مما لم
يقل به احد ولم يرد في كلام وان جعلت ان مفسرة على ان لا ناهية والنواهي
بيان لتلاوة المحرمات توجه اشكالان احدهما عطف ان هذا صراطي مستقيما
على ان لا تشركوا مع انه لا معنى لعطفه على ان المفسرة مع الفعل وثانيهما عطف
الاوامر المذكورة على النواهي فانها لا تصلح بيانا لتلاوة المحرمات بل الواجبات
واختار المصنف يعني صاحب الكشاف كون ان مفسرة لان انعطاف الاوامر على
المذكورات قرينة ظاهرة على انها مرادة ولا سبيل حينئذ الى جعل ان مصدرية
موصولة بالنهي لما عرفت واجاب عن الاشكال الاول بان قوله وان هذا
صراطي مستقيما ليس عطفا على ان لا تشركوا بل هي تعليل للاتباع متعلق باتبعوه
على حذف اللام وجاز عود ضمير اتبعوه الى الصراط لتقدمه في اللفظ فان قيل
فعلى هذا يكون اتبعوه عطفا على لا تشركوا ولصيرا التقدير فاتبعوا صراطي لانه
مستقيم وفيه جمع بين حرفي عطف اعني الواو والفا وليس بمستقيم وان جعلنا
الواو استينافية اعتراضية قلنا ورود الواو مع الفا عند تقديم المعمول بينهما
سايغ في الكلام مثل وربك فكبر وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا فان
ابيت للجمع البتة ومنعت زيادة الفا فاجعل المعمول متعلق بمحذوف والمذكور بالفا
عطفا عليه مثل عظم فكبر وادعوا الله فلا تدعوا مع الله واتروه فاتبعوه وعن
الاشكال الثاني بان عطف الاوامر على النواهي الواقعة بعد ان المفسرة لتلاوة
المحرمات مع القطع بان المامور به لا يكون محرما دل على ان التحريم راجع الى
اضدادها بمعنى ان الاوامر كانها ذكرت وقصد لوازمها التي هي النهي عن الاضداد
حتى كانه قيل اتل ما حرم الاتسيوا الى الوالدين ولا تبخسوا الكيل والميزان ولا
تتركوا العدل ولا تنكثوا العهد ومثل هذا وان لم يجز بحسب الاصل لكن ربما
يجوز بطريق العطف واما انتصاب ان لا تشركوا بعليكم يعني الزموا ترك الشرك
فيا باه عطف الاوامر الا ان تجعل لا ناهية وان المصدرية موصولة بالنواهي
والاوامر على ما هو قاعدته انتهى قوله وينالون قراءة حفص تقدم الكلام من
المصنف على هذه الاية في اخر اقسام العطف الا انه لم يذكر هناك الوجه
الاول قوله ولبس عباءة ولقر عيني هذا صدر بيت عجزه احب الي من لبس
الشفوف وقد تقدم الكلام عليه في حرف اللام على لو قوله ولا سابق شيا
هذا بعض بيت وهو بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيا اذا كان

جايياًة و قد تقدم الكلام عليه في العطف على التوهم قوله وقد مضى البحث
فيها مضى ذلك في اواخر الباب الثالث قبل الكلام على تعيين موضع التقدير
قال صاحب البحر وملخص كلام الزمخشري لو نصب لكان مندرجا تحت المستثنى
واذا رفع كان بدلا والمبدل منه في نية الطرح فصار العامل كانه تفرغ له لان
البدل على نية تكرار العامل فكانه قيل قل لا يعلم الغيب الا الله ولو اعرب من فعولا
والغيب بدل منه والا الله هو الفاعل اي لا يعلم غيب من في السموات والارض
الا الله اي الاشيا الغايبة التي تحدث في العالم وهم لا يعلمون بحدوثها اي
لا يسبق علمهم بذلك لكان حسنا قوله في ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا
من سفه نفسه في البحر من اسم استفهام في موضع رفع على الابتدا وهو استفهام
معناه الانكار ومن سفه في موضع رفع بدل من الضمير المستكن في يرغب ويجوز
ان يكون في موضع نصب على الاستثناء والرفع على البدل اجود لانه استثنا
من غير موجب وانتصاب نفسه على انه تمييز على قول الفرا او شبيه بالمفعول
على قول بعض الكوفيين او مفعول به اما لكون سفه يتعدى بنفسه كسفه
المضعف واما لكونه ضمن معنى ما يتعدى اي جهل وهو قول الزجاج وابن
جني او اهلك وهو قول ابي عبيدة او على اسقاط حرف الجر واصله في
نفسه وهو قول بعض البصريين او توكيد لموكد محذوف تقديره سفه قوله
قوله نفسه حكاه مكي اما التمييز فلا يجيزه البصريون لان شرط التمييز
عندهم ان يكون نكرة واما التشبيه بالمفعول فذلك عند الجمهور مخصوص
بالصفة ولا يجوز في الفعل تقول زيد حسنٌ الوجهَ ولا يجوز حسن الوجهَ
ولا يحسنُ الوجهَ واما اسقاط حرف الجر فلا ينقاس واما كونه توكيدا لمحذوف
موكد ففيه خلاف وقد صحح بعضهم ان ذلك لا يجوز واما التضمين فلا ينقاس
واما كون سفه يتعدى بنفسه فهو الذي يختاره لان ثعلبا والمبرد حكيا
ان سفه بكسر الفا يتعدى كسفه بفتح الفا وشددها وحكي عن ابي الخطاب
انها لغة قوله واما لغة الاكثرين في توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس
او العين ان يكون بعد التوكيد بالمنفصل نحو قمتم انتم انفسكم في الشرح تقدم هذا
في حرف البا وتقدم ان توكيد المرفوع المتصل بالنفس او العين ليس حقه ان
يكون بعد توكيده بالضمير المنفصل على التعيين بل حقه احد الامرين لا بعينه
اما التوكيد بالمنفصل واما الفصل بغيره اي ما كان الفاصل وتقدم هناك ان البا
الزايدة يمكن الاعتداد بها واقول تقدم لنا بحث ايضا هناك مع الشارح كلام في
ذلك على انه يمكن ان يكون في كلام المصنف هنا مخلص عن اعتراض الشارح وهو
تقييده بلغة الاكثرين قوله لتقم انت يا ابن ابي الحرم في الشرح اقتصر على
التمثيل بالبيت ليروج له دعوى الضعف ولا يستنكر وقد ذكر هو في حرف اللام
انه قرا جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتاخذوا مصافكم وتمم قرابا لتا

الفوقية

الفوقية في تلك الاية ليعقوب وليست قراته بشاذة اذا الصحيح في الشاذ
انه ما ورا القرات العشر وقراته من العشر قوله وان الذي حانت بفلج
دماوهم هم القوم كل القوم يا ام عامر وقد سبق الكلام
عليه قوله ولكن الاظهر منه قول الجماعة انه جا على اهمال ان الناصبة حملا
على اختها ما المصدرية في الشرح فيه نظر من وجهين احدهما انه لا وجه ان
لكون هذا اظهر فان حمل الناصبة على ما المصدرية في الاهمال قليل وليس
بقياس وانما وقع في شذوذ من الكلام بخلاف اعتبار معنى من فانه كثير ومقيس
ووقوعه في فصيح الكلام شايع الثاني انه قد ذكر في اواخر الكلام على المثال الثاني
من امثلة الجهة الثامنة ان حمل الرسم على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد
وذلك مناف لقوله هنا بان القول ان الاصل ان يتموا بالجمع حملا على معنى من
حسن وبيان المنافاة ان كون هذا حسنا يقتضي سداده واقول الجواب عن
الاول ان لكونه اظهر وهو تبادره الى الذهن وكونه غير مقيس لا ينافي ذلك
وعن الثاني ان هذا الحمل مما وقع في المصحف على خلاف الاصطلاح عند اهل
الخط ولا نسلم امكان الاصل فيه قوله وقد يرى كثير من الناس قول الزمخشري
في هذه المواضع متناقضا والصواب ما بينت لك في الشرح حاصله دفع التناقض
عن الزمخشري بانه امتنع من جعل ما شرطية لرفع يود من حيث كانت هذه القراة
قراة الجماعة وتساهل في تجويزه ما الجازم في اين ما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرك
وان كان مثل ما منعه او اشد لكون القراة لم يبال بالتشنيع فيها وفيه نظر فانه
يرى ان القرات كلها احاد ولاموا تر فيها ولذلك تراه يطلق عنان القول في
تخطية بعض القرا السبعة في بعض الاماكن ولا يبالي بما يقول لظنه ان القراة
بالراي لا بالرواية الصحيحة المتصلة بالنبي صلى الله عليه وسلم فالاعتذار له
بما ذكره المصنف غير ظاهر واقول بل الاعتذار له بما ذكره المصنف ظاهر لان
الزمخشري وان كان يرى ان القرات كلها احاد لكن لما كانت الاولى قراة الجماعة
لم يتسمح فيها لقوتها بسبب كثرة القاري بها وكانت الثانية قراة البعض تسمح
فيها لقلة القارئ بها قوله والتاسع قول بعضهم ان اصل بسم الله بكسر السين
او ضمها على لغة من قال سم او سم في الشرح هذا المثال لا ينبغي ان يذكر في هذا الباب
لانه موضوع لذكر الامور التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها والنظر في ذلك
ليس من الاعراب في شي وقد ذكر في ديباجة الكتاب انه تجنب ذكر ما لا تعلق
له بالاعراب فكان حقه ان يتجنب ذكر ذلك في كتابه اصلا ورا سا واقول
لا يخفى عليك ضعف هذه المناقشة وقد تقدم الجواب على مثلها مرارا قوله
وكل هذا خروج عن الظاهر لغير داع في الشرح بل هو خروج عن الظاهر لداع
صحيح وذلك ان الاذان لم يسمع الا موقوفا قال النخعي الاذان جزم ففي
نقل الحركة ايذان بانه واقف حكما ولولا ذلك لما نقل وانما فعل ذلك حرصا

على عدم الخروج بالكلية عن السنة في الاذان من ايراد كلما انه موقوفا على اواخرها
فهو ان لم يقف حسا فقد وقف حكما من جهة انه اعتبر اخر الكلمة ساكنا لاجل
الوقف ثم نقل اليها حركة الهمزة ووصل مع نية الوقف ولو حرك الرا بالضمة
الاعرابية كما استصوبه المصنف كان غير واقف لا حسا ولا حكما فخرج عن سنة
الاذان بالكلية و احتجاج المصنف بان همزة الوصل لا ثبوت لها في الدرج لا
قد يفيد اذ فرضنا ان الناقل لحركتها الى الرا واقف حكما لا واصل فلهمزة الوصل ثبوت
اذ الدرج مفقود حكما واما الم الله فان مقتضى قياس الوقف وحق كون هذه
الالفاظ مقطوعة عن البعض ان يقال الم بسكون الميم وفتح الهمزة لكن لم يبق القرا
الا في رواية يحيى عن ابي بكر عن عاصم على فتح الميم وطرح الهمزة ومذهب سيبويه
وكثير من النحاة الى انه حرك لالتقاء الساكنين واوثرت الفتحة للخفة والمحافظة
على التفخيم في الله واليه ذهب الزمخشري في المفصل اتباعا لكتاب سيبويه
واختار في الكشاف ان حركة الهمزة في الله نقلت الى الميم بعد حذف الهمزة تخفيفا
فاعترض بان همزة الوصل تسقط في الدرج والتخفيف ونقل الحركة انما يكون
فيما لها ثبوت وكيف لا والقا حركتها ابقا لها ودالة عليها فاجاب بان الميم لما
كان في حكم الموقوف عليه لم تكن الهمزة في الدرج بل في الابتدا فجاز تخفيفها بحذفها
والقا حركتها على الساكن قبلها كما في واحد اثنان بكسر الدال وحذف الهمزة
وما ذهب اليه الزمخشري في ذلك في كتابه وهو نظير ما ذكرناه انتهى ما في الشرح
قوله وقيل من الها وفيه ما ذكرنا ضرة ان الرد ورد الثلاثة التي ذكرت في ابدال
زهرة من ما اتية في ابداله من الضمير العايد اليها ولا يخفى ان الثالث وهو الثاني
اتباع الموصول قبل كمال صلته ذكرها هناك وليس باب ها هنا قوله تنبيه وقد
تكون الموضع لا يتخرج الا على وجه مرجوح فلا حرج على مخرجه كقراة ابن عامر
وعاصم وكذلك نجي المومنين في الشرح هذا اعتراف بان المصنف بان هذه
القراة المتواترة غير فصيحة لكونها لا تتخرج الا على وجه مرجوح ولا ينبغي
ان يتكلف مثله واقول تنبيه وقد تكون الموضع لا يتخرج ليس في كلام المصنف
اعتراف بان هذه القراة غير فصيحة غاية الامر فيه اعترافه بانها مرجوحة
ولا يلزم من المرجوحية عدم الفصاحة قوله فقيل الفعل ماض مبني للمفعول
وفيه ضعف من جهات اسكان اخر الماضي وانابة ضمير المصدر مع انه مفهوم
من الفعل وانابته غير المفعول به مع وجوده وقيل مضارع اصله ننجي بسكون
ثانيه وفيه ضعف لان النون عند الجيم تخفى ولا تدغم ذكر هذين الضعفين
ابو علي الفارسي والزمخشري قال اليمني في شرحه الكشاف واعلم ان ما ذكره
المصنف وابو علي ضعيف لانه لا بعد في تخفيف اليا بالاسكان ولا بعد ايضا
في اقامة المصدر مقام الفاعل لان اقتضا الفعل للمصدر ابلغ من اقتضائه
للمفعول به لان كل فعل لازم او متعد لا بد له من مصدر الا ما شذ فكان قيامه
مقام

مقام الفاعل اولى من قيام المفعول به خصوصا في موضع يكون الغرض منوطا بذكر
الفعل وهو النجية ها هنا واذا اقيم المصدر مقام الفاعل نصب المومنون
بالفعل لان المصدر قائم مقام الفاعل فبقي المومنين مفعولا به صريحا والتقدير
ونجي النجا المومنين او تقول نجي فعل مضارع ادغم نونه في الجيم واصله
ننجي ولقول هذه القراة تدل على جواز هذا الادغام فان العربية توخذ
من القران المعجز لفصاحته و قول من يقول مثله لم يجي عن العرب مشير
الى انه احاط بجميع كلام العرب فيه تحجير واسع وكيف يجوز الاحتجاج
والاخذ باقوال نقلها عن العرب من لا يعتمد عليه لجهله او لعدم عدالته
او لجهالة علمه وعدالته ونترك الاخذ والتمسك بما ثبت تواتره عمن
ثبتت عصمته عن الغلط وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم افصح العرب
مع قوله تعالى انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون فان قلت القراات
السبع متواترة فيما لم يكن من قبيل الادا واما ما هو من قبيل الادا كالمد والامالة
وتخفيف الهمزة والادغام فغير متواتر كما ذكره ابن الحاجب في اصوله وذكره
غيره قلت لهم لكن لا يكون نقل القرا لهذه الاشيا اقل من نقل ناقلي العربية
والاشعار والاقوال فكيف يطعن فيما نقله القراء الثقات بانه لم يجي مثله
ومن ابن عرف انه لم يجي مثله ولو نقل ناقلوه عن مجهول الحال لقبلوه فيكون
هذا اولى و ايضا فقد ذكر المصنف في سورة الجاثية انه قرئ ليجزي قوما
وقال معناه ليجزي الجزا قوما فوضع المصدر موضع الفاعل ونصب
المفعول به فقد ثبت عنهم في غير هذا الموضع ايضا انتهى الحجة
قوله فلنورد مسايل من ذلك هذه الاشارة الى ما يحتمله اللفظ من
الاوجه لا الى ترك ما يحتمله اللفظ على ما لا يخفى باب المبتدا قوله
العبارة الفصل وهو ارجحها والابتدا وهو اضعفها في الشرح في ظاهر العبارة
تدافع لان قوله وهو ارجحها يقتضي رجحانه على الوجهين الاخرين وارجحية
الفصل وقوله وهو اضعفها يقتضي ضعف الوجهين الاخرين واضعفية
الابتدا فيكون الفصل الذي حكم بارجحيته ضعيفا والابتدا الذي حكم
باضعفيته راجحا وهو متنافيا فقط فينبغي ان يكون التفضيل غير مراد
على ان الابتدا انما يضعف حيث يكون صيغة الضمير متعينة لان تكون
فصلا وهنا لا يتعين لذلك انتهى واقول لا نسلم ان قوله وهو ارجحها
يقتضي رجحانه كلا من الوجهين الاخرين ولم لا يكفي في صدقه رجحانه على
احدهما ولا ان قوله وهو اضعفها يقتضي ضعف كل من الوجهين الاخرين
ولم لا يكفي لصدقه ضعف احدهما فلا يلزم كون الفصل الذي حكم بارجحيته
ضعيفا ولا كون الابتدا الذي حكم باضعفيته راجحا وذلك كقولك زيد
افضل الناس فان ما عدى زيدا من الناس منه ما هو زايد ومنه ما ليس

بزاهر قوله ومثلهما رب رجل صالح لقيته اي ومثل كم رجل لقيته ومن اكرمته
في جواز الوجهين وفي تقدير الفعل مؤخرا رب رجل صالح لقيته وان كان بينهما
وبين رب رجل لقيته فرق من جهة ان معمول الفعل والابتدا فيهما هو كم
ومن وفيه هو المجرور برب وقد تقدم في رب انها تنفرد بالزيادة في
الاعراب دون المعني وان محل مجرورها في نحو رب رجل صالح عندي
رفع على الابتدائية وفي نحو رب رجل لقيت نصب على المفعولية وفي نحو رب
رجل صالح لقيته رفع او نصب كما في قولك هذا لقيته قوله ووافقهم
ابن الحاجب ووهم اذ نقل في اماليه الاجماع على ذلك وفي الشرح وقول
النجدي واني وغيره من شارحي كافيته انه اراد بالظاهر خلاف المستتر
فهو معناه اللغوي ليدخل اقايم زيد وافا هم انتم مقتضى لحمل كلام ابن الحاجب
على ما هو بري منه وكيف يصرح بانه لا خلاف في امتناع نحو اقايم انتم قوله
وحجتهم ان المضمر المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلا عنه المرفوع المستتر
في تجاوره عايد على المضمر والمنصوبة البارز فيه عايد على الفعل وتجاوره
بالجيم والرا المهملة قوله ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى
اراغب انت عن الهتي يا ابراهيم وقول الشاعر خليلي ما واف بعهدي
انتما اذا لم تكونا لي على من اقاطع وفي الشرح
ليس هذا مما يقطع به على بطلان مذهبهم اما الاية فتحتمل تعلق الجار فيها
بمحذوف والتقدير اراغب انت ترغب عن الهتي ولا فصل بين العامل
ومعموله بالاجنبي واما البيت فيحتمل ان يكون انتما مبتدا وخبره الجملة
الشرطية الواقعة بعد مع الجواب المحذوف المدلول عليه بقوله ما
واف بعهدي لا من سواكما ليس بمنزلتكما عندي في خلوص المودة وصدق
الخلة فاذا لم تساعداني بالقيام على من اقاطعه ابتعتما غيركما بكما وتخلف
عن نصرتي لتخلف من هو احق بها منه فيكون ذلك داعيا الى لا يفي احد بعهد
وهذا معنى صحيح يمكن حمل البيت عليه وبه يندفع به الاحتجاج على المخالف
وقد ذكر معنى ذلك نجم الدين سعيد في شرح الكافية ناقلا له عن الحديثي
واقول مراد المصنف بالقطع في قوله ومما يقطع به هو الظن الغالب الذي لا
يقدح فيه احتمال غير ذلك ولا شك في ان غالب الظن من الاية الخلو عن
الصفة براغب ومن معنى البيت انكما اذا لم تكونا لي عونا على من اقاطعه فما
انتما وافيان بعهدي قوله وان يكون نائبا عن فاعل ضرب على تقدير
خاليا من الضمير لا يخفى ان معنى الكلام على تقدير ضرب خاليا من الضمير
معناه على تقديره واعماله فان معنى الاول مضروبية الاخ لا زيد ومعنى
الثاني مضروبية زيد لا الاخ قوله والفرا والزمخشري يريان هذا الوجه
شاذا ورد بالخلو الجملة الاسمية الحالية من الواو ويوجبان الفاعلية يعني

كون

كون الاسم فاعلا للظرف في نحو جا زيد عليه جبة وليس كما زعما قال الرضي
اجتماع الواو والضمير في الجملة الحالية الاسمية وانفراد الواو متقاربان
في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا في الربط واما انفراد الضمير فقال
الاندلسي ان كان المبتدا ضمير صاحب الحال وجب الواو ايضا نحو جاني
زيد وهو راكب ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد سوا اذ
المعنى جاني زيد راكبا فصدرت بالواو ايذانا من اول الامر بكون الحال
جملة وان اذت المعنى المفرد وان لم يكن المبتدا ضمير صاحب الحال نظر فان
كان الضمير فيما صدر به الجملة سوا كان مبتداه نحو جاني زيد يده على راسه
وكلمته فوه الى في او خبرا نحو خرجت مع البازي على سواد فلا يحكم بضعفه
مجردا عن الواو وذلك لكون الرابط في اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل يقول
هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وان كان الضمير في اخر الجملة
كقوله نصف النهار الما غامره فلا شك في ضعفه وقلته وقال جار الله
بنا على ان انفراد الضمير في الاسمية ضعيف مطلقا ان قولهم جاني زيد عليه جبة
وشي بمعنى مستقرا عليه جبة وشي يريد انه ليس بجملة بل هو مفرد تقديرا
فلذا خلا من الواو وذلك لان الظرف اذا اعتمد على ذي الحال جاز ان يرفع
الظاهر كما مر في باب المبتدا فان اراد انه وجب ان يكون في تقدير المفرد
ففيه نظر لقوله فالحقه بالهاديات ودونه جواحرها في صرة لم تزيل
وقوله وان امرا اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيدا سملق
ولو كان مفردا لم يجز الواو وايضا لقوله لقيته وان عليه جبة وشي ولو
لم يكن جملة لم يدخل عليه ان وان اراد انه لا يمتنع ان يقدر بمفرد فمسلم انتهى
قوله وليس بشي لان الشي هنا مفرد لا واحد بدليل كاي وذلك ان كاي يدل
على الكثرة وهو الغالب فيها وقد مثل المصنف لذلك في حرف الكاف بهذه
الاية قوله على الخلاف في الالف واللام الجنس هي ام للعهد وذلك انها
ان كانت للجنس فالرابط العموم وان كانت للعهد فالرابط الاعادة واختار
ابن الحاجب ان الالف واللام للعهد وانه ذهني قوله وقيل يجوز ايضا
ان يكون خبرا لمحذوف وجوبا اي الممدوح زيد فان قيل يرد على هذا القول
ما سيورده المصنف على قول ابن عصفور من ان شرط المحذوف وجوبا ان
لا يستعمل شي مسده قلنا اجيب بان ذلك شرط المحذوف قياسا وحذف
المبتدا وجوبا ليس بقياسي ولو سلم فقعل المدح مع فاعله ساد مسده
قوله مسئلة حبذا زيد يحتمل زيد على القول بان حب فعل وذا فاعل ان يكون
مبتدا مخبرا عنه بحبذا والرابط الاشارة هذا القول هو المشهور ومختار
ابن الحاجب واعترض عليه بانه لو كان كذلك لم يفرد ذا ولم يذكر في الاحوال
كلها نحو حبذا زيد والزيدان والزيدون وحبذا هند والمعنى انه الحقيقة

واجيب بان صيغة حبذا جرت مجرى المثل فلم تغير قوله وقيل بدل من ذا ويرده انه لا يحل محل الاول وانه لا يجوز الاستغناء عنه في الشرح قد يمنع الخصم كلا من الامرين وسند الاول صحة قولك فتنت هند حسنها واكلت الارغفة جزءا منها على ان الاول بدل اشتمال والثاني بدل بعض مع انه لا يصح حلول شي منهما محل المبدل منه اذ لا يقال فتنت حسن لها ولا اكلت جزء منها وسند الثاني نحو قول الشاعر فما كان قيس هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدما حيث يمتنع بدونه البدل اعني ما كان قيس هلك واحد ويصح معه ولا يبعد التزام البدل في بعض الصور مع انه المقصود بالنسبة كما التزم الوصف في مجرور رب الظاهر وقد مر هذا البحث انتهى وا قول قد تقدم غير مرة نحو هذين المنعين ثم ينبغي ان يريد الشارح بكلا الامرين حلول البدل محل المبدل منه وجواز الاستغناء عن زيد فيه قوله وقيل عطف بيان ويرده قوله وحبذا نفحات من يمانية هذا صدر بيت عجزه تاتيك من قبل الريان احيانا ويقع البيت بتمامه هنا في بعض النسخ والنفحات جمع نفحة من نفح الطيب اذا فاح ويمانية بتخفيف المثناة التحتية واصلها يمنية بتشديدها نسبة الى اليمن حذفت احدى يائي النسب تخفيفا وعوض عنها الالف والريان جبل ببلاد عامر وفي الشرح وقد يجاب بجواز ان يكون صاحب هذا القول اطلق عطف البيان على البدل كما اعتذر به المصنف لنفسه عن الزمخشري في بعض المواضع وحينئذ لا يضر التخالف بالتعريف والتنكير قوله واذا قيل بان حبذا اسم للمحبوب فهو مبتدا وزيد خبرا وبالعكس قال المبرد وابن السراج ان تركيب حب مع ذا ازال فعلية حب وصار المجموع من حب وذا اسما بمعنى المحبوب فاذا قلت حبذا زيد فالمعنى المحبوب زيد قال ابن مالك وجاء التعريف من جهة انه في تاويل ذي الاداة فالمعرفة اذن ضربان صريحة التعريف وما ولت بصريحة كهذا قوله واذا قيل بانه حبذا كله فعل وزيد فاعل وهذا اضعف ما قيل هذا القول للاخفش وخطاب وجماعة قال ابن مالك وهو في غاية الضعف لانه مبني على دعوى مجردة عن الدليل مع ما فيه من تغليب اضعف الجزئين ومن ادعا تركيب فعل من فعل واسم ولا نظير لذلك قوله الا حبذا الحيا الى اخره في الشرح لتقرير الخصوص في هذا البيت الا حبذا حبيب لا اسمية لان الكلام دال على ان مراده ابهام المحبوب قوله مسلة يجوز في نحو فصبر جميل ابتدائية كل منهما اي من صبر المذكور والاسم الاخر المحذوف فلان جميلا صفة صبر سوا جعل مبتدا او خبرا وسياتي في ان شا الله تعالى بيان الاولى من هذين الوجهين باب كان وما جرى مجراها قوله

مسلة

مسلة يجوز في كان من نحو ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب ونحو زيد كان له مال نقصا ن كان وتمامها وزيادتها وهو اضعفها في الشرح هذا اعتراف بان التمام والنقصان ضعيفان فيحتاج الى جعل فعل مستعملا لغير التفضيل ثم كيف يسوغ له تخريج التنزيل على اضعف الوجوه عنده ثم كيف يذكر هذا الوجه في هذه الجهة وهي موضوعة لترك ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة ولو ترك هذا الوجه لم يكن عليه تركه ضير لانه وجه ضعيف غير ظاهر ثم كيف ذكر المصنف هذه الجهة بما اشتملت عليه في جهات هذا الباب وهو معقود لذكر الجهات التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها وذكر لبعض الاوجه الظاهرة وترك لبعضها لا يتاتى منه خلل في الاعراب البتة اللهم الا ان يصرح المعرب بان ما ذكره متعين لا يمكن غيره او يكون في كلامه ما يقتضي التعين من غير تصريح فهذا خلل لا من جهة الترك بل من جهة امر اخص منه فتامله انتهى وا قول ان المصنف لم يخرج التنزيل على اضعف الوجوه عنده وانما ذكر ان التنزيل يحتمل هذه الوجوه التي هذا الوجه الضعيف منها ثم ان المصنف وان وضع هذه الجهة لترك ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة لكن لما كان اجتناب المعرب لهذا الترك لا يحصل الا بمعرفة الاوجه الظاهرة وغيرها ذكر في هذه الجهة من كل باب ما يحتمل وجوها بعضها ظاهر وبعضها غير ظاهر ليجتنب المعرب في اعرابه ترك البعض الظاهر والاقتصار على البعض الذي ليس بظاهر ثم ان مراد المصنف بقوله الجهة الخامسة ان يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة هو ان يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة ويقتصر على البعض الذي ليس بظاهر ولا يخفى ان هذا يتاتى منه خلل في الاعراب قوله قال ابن عصفور باب زيادتها الشعر في الشرح ليس كذلك فلا نزاع في جواز زيادتها بعد ما التعجبية قياسا نحو ما كان احسن زيدا وما ثبت من قول ابي امامة رضي الله عنه في بعض الاحاديث او نبي كان ادم وفي التسهيل وتختص كان بمرادفة لم يزل كثيرا وبجواز زيادتها وسطا باتفاق واخرى على راي قوله الا ان الناقصة لا تكون شانية لاجل الاستفهام ولتقدم الخبر وذلك لان خبر ضمير الشان لا يكون الا جملة خبرية متاخرة بجميع اجزائها قوله فمعناه موحيا او موحى لعيسى ان وحيا ان كان حالا من الفاعل فمعناه موحيا وان كان حالا من المفعول فمعناه موحى وانما لم يقل موحا اليه لان المقصود بيان ان وحيا معناه اسم فاعل او اسم مفعول وذلك يحصل بدون ذكر ما يتم به اسم المفعول وهو الجار والمجرور قوله ومن وراء حجاب هكذا وقع في كثير من النسخ وفي بعض منها او من وراء حجاب وهو ظاهر لقوله او يرسل

في

بل

هو

٢

وفي بعض اخر او من وراء حجاب بدون واو العطف قوله بتقدير او موصولا
ذلك من وراء حجاب لا يخفى ان هذه الحال ايضا ان كانت من الفاعل فالمقدر
اسم فاعل وان كانت من المفعول فالمقدر اسم مفعول وانما لم ينبه المصنف
على ذلك اعتمادا على ما ذكره في وحيا وفي البحر والجمهور او يرسل رسولا
فيوحي بنصب الفعلين عطف او يرسل على المضمر الذي يتعلق به من وراء
حجاب تقديره او يكلمه من وراء حجاب وهذا المضمر معطوف على وحيا
والمعنى الا بوحي او سماع من وراء حجاب او ارسال رسول فيوحي ذلك
الرسول الى النبي ولا يجوز ان يعطف او يرسل على ان يكلمه الله لفساد المعنى
وفي الشرح قال مكي لانه يلزم منه نفي الرسل او نفي المرسل اليهم لان
المعنى يصير وما كان لبشر ان يكلمه الله ولا ان يرسل رسولا قوله وجعل
ذلك تكليما على حذف مضاف في الشرح والتقدير تكلم وحي او تكلم
ارسال وينبغي ان تجعل الاشارة من قوله وجعلت ذلك راجعة الى الجهة
مذكورة في كلامه وهو الايحاء مدخل الارسال بطريق الاولى واما الاتصال
الاتصال من وراء الحجاب فتكلم من غير احتياج الى تقدير انتهى وفي الشفا
انما يذكر من الحجاب فهو في حق المخلوق لا في حق الخالق فهم المحجوبون
والباري جل اسمه منزه عما يحجبه اذ الحجب انما تحيط بمقدر محسوس
ولكن حجبه عن ابصار خلقه وبصائرهم وادراكاتهم بما شاء وكيف شاء
ومتى شاء كقوله كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون وفي تفسير البيضاوي
وما كان لبشر وما صح له ان يكلمه الله الا وحيا كلاما خفيا يدرك بسرعة
لانه ليس في ذاته مركبا من حروف مقطعة تتوقف على تموجات
متعاقبة وهو ما يعم المشافهة به وغيره كما روي في حديث المعراج
وما وعد به في حديث الرؤية والمهتف به كما اتفق لموسى في طوى
والطور ولكن عطف قوله او من وراء حجاب عليه يخصه بالاول والآية
دليل على جواز الرؤية لا على امتناعها وقيل المراد بها الالهام والالقاء
في الروع او الوحي المنزل به الملك الى الرسل فيكون المراد بقوله او يرسل
رسولا او يرسل اليه نبيا فيبلغه وحيه كما امره وعلى الاول المراد بالرسول
الملك الموحي الى الرسول انتهى وفي كشف الكشاف من وراء حجاب متعلق
بمضمر والتقدير الا موحيا او مكلما من وراء حجاب فهو عطف على وحيا
ووحيا مصدر في موضع الحال ولا يتعلق من بقوله ان يكلمه الله لانه
قبل حرف الاستثناء فلا يعمل فيما بعده وفي البحر ووقوع المصدر موقع
الحال لا ينقاس وانما قالته العرب ولذلك لا يجوز جاء زيد راكبا اي
راكبا ومنع سيبويه ان تقع ان والفعل المؤول بالمصدر موقع الحال
فلا يجوز جاء زيد ان يضحك في معنى ضحكا الواقع موقع ضاحكا فجعل
صاحب

صاحب الكشاف وحيا في موقع الحال فلا يجوز جاء زيد ان يضحك في
معنى ضحكا الواقع موقع ضاحكا مما لا ينقاس وجعله ان يرسل في معنى
ارسالا الواقع موقع مرسلا ممنوع قوله ولينشر على هذا التبيين لتقدم
الكلام في حرف اللام على اقسام لام التبيين وعلى ما يتعلق به كل قسم
منها قوله وعلى التمام والزيادة فالتفريغ في الاحوال المقدرة في الظاهر
المستتر في لبشر اراد بالاحوال المعاني القائمة بمحالها فكلمة في على بابها والاحوال
النحوية فكلمة في بمعنى من ولبشر ان كانت كان ناقصة فهو خبر لها وان كانت
تامة فهو عند المصنف خبر لمحذوف استوقف به للبيان تقديره اراد لي وقد
تقرر ان الجار والمجرور اذا وقع خبرا ينتقل الضمير الذي كان في متعلقه اليه
قوله وعلى الزيادة والتمام فقائما حال وان ظرف له فيه نظر لان ان على
زيادة كان ظرف مستقر خبر عن زيد مقدم لا ظرف لغو لقائما قوله مسئلة
وما ربك بغافل يحتمل ما الحجازية والتميمية واوجب الفارسي والزمخشري
الحجازية ظنا ان المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر عبارة الزمخشري في
مفصله ودخول الباء في الخبر نحو قولك ما زيد بمنطلق انما يصح على لغة اهل
الحجاز لانك لا تقول زيد بمنطلق انتهى قوله ونحو فلا رفث ولا فسوق
ولا جدال في الحج ان فتحت الثلاثة فالظرف خبر الجميع عند سيبويه فتح
الثلاثة هو قراءة نافع وابن عامر والكوفيين وانما كان الظرف خبر الجميع عند
سيبويه لان لا المركبة مع الاسم لا عمل لها عنده في الخبر وهو مرفوع بما كان
مرفوعا به قبل دخولها فلا مانع عنده في الخبر وهو مرفوع بلا من جعل الخبر
للجميع كما في نحو زيد وبكر وخالد في الدار قوله وان رفعت الاولين وفتح
الاولين وفتح الثالث هو قراءة ابي عمرو وابن كثير قوله وخبرا واحدا ان
قدرتها مؤكدة لها وقدرت الرفع بالعطف في الشرح خبرا منصوبا لفعل
محذوف اي واحدت او قدرت خبرا واحدا فقد يقال اذا قدرت لا الثانية
مؤكدة للاولى والرفع بالعطف كما صرح به كانت لا زائدة لتاكيد النفي فلا
يتاتى تفريعه على كون لا معهما جميعا حجازية ويحتمل ان يكون قوله
واضمرت خبرا معطوفا على قوله فان قدرت لا معهما حجازية فيكون تتميما
له ولا يكون من التفريع في شيء واقول اذا كانت لا الاولى حجازية
والثانية مؤكدة لها كانت الثانية ايضا ملغاة الاعتبار حجازية ثم الظاهر
ان خبرا معطوف على خبرين باعتبار محله وهو النصب لانه مفعول
في التقدير نحو عجبت من ضرب زيد وعمرا اي من ان ضرب زيدا وعمرا
وعلى عكس هذا اجوزوا عجبت من ان ضربت زيدا او عمرو بالجر اي من ضرب
وعمرو وعليه حمل قوله فكانما يعود في تلك الدرى ان باسر والعيوق
والدبران اي اسر العيوق والدبران كذا في حاشية التفتازاني قوله

وان تعددت الرفع بالابتدا فيهما على انهما مهملتان قدرت عند على سيبويه
خبرا واحدا للاولين او للثالث لان لا في الاولين مهملة والاسم لو رهاسبك
وفي الثالث عاملة في خبرها فلو قدر الظرف خبرا عن الكل لزم ان يكون معمولا
لعاملين مختلفين الابتدا لكونه خبرا عن الاولين ولا لكونه خبرا عن الثالث
قوله ولم يجيء لذلك عند سيبويه لانه لا يري للاعمال في الخبر فلا مانع
عنده من جعل الظرف خبرا عن الجميع باب المصوبات قوله
من ذلك ولا تظلمون فتيلا ولا تظلمون نقيرا في الصحاح الفتيل ما يكون في شق
النواة ويقال هو ما يفتل بين الاصبعين من الوسخ وفيه ايضا والنقير النقرة
التي تكون في ظهر النواة قوله واما ولا تضرونه شيئا فمصدر لاستيفاء
مفعوله في الشرح يحتمل ان يكون الضمير المنصوب من قوله ولا يضرونه
عايدا الى المصدر المفهوم من الفعل وشيئا مفعولا به ولعل المصنف نظر
على ما سبق لان المذكور في الاية مضارع لا ماض قوله واما فمن عفي له
من اخيه شيء فشيء قيل ان نفاعله مصدر وايضا لا مفعول لان عفي لا يتعدى
الى مفعول به الا بواسطة واخوه هو ولي المقتول وقيل له اخوه لانه
لابسه من قبل انه ولي الدم ومطالبه او ذكره بلفظ الاخوة ليعطف
احدهما على صاحبه بذكر ما هو ثابت بينهما من الجنسية بالاسلام قال
التفتازاني يعني ان شيئا في موقع المفعول المطلق الموصوف مثل ضرب
ضرب شيئا بدلنا في تنكير شيء من الدلالة على ذلك وله مفعول به لكنه
لكونه لواسطة حرف الجر كان مساويا للمصدر وغيره في جواز الاسناد
اليه ومن اخيه يجوز ان يتعلق بالفعل وان يكون حالا من شيء اسمي
ثم في الكشاف فان قلت ان عفي يتعدى بعن لا باللام فما وجه
من عفي له قلت يتعدى بعن الى الجاني والى الذنب فاذا تعدى الى
الذنب قيل عفوت لفلان عما جنى كما تقول عفوت له ذنبه وتجاوزت
عنه وعلى هذا ما في الاية كانه قيل فمن عفي له عن جنايته فاستغني
عن ذكر الجناية قال التفتازاني يريد ان عفي لازم يتعدى الى المفعول
بعن لكن تعديته بعن قد تكون الى الجاني وقد تكون الى الجناية وعند
تعديته الى الجناية اذا اريد ذكر الجاني ذكر باللام مثل عفى الله لزيد
عن ذنبه فحيث اقتصر على ذكر الجاني باللام علم انه لم يقصد التعدية
اليه بل الى الجناية لكن لم يذكرا استغنا عنها بدلالة الكلام وحيث ذكر
بعن علم انه لم يقصد التعدية الى الجناية وحيث ذكرا جميعا مثل عفوت
له عن ذنبه علم انه لم يلتفت الى الاستغنا ودلالة الكلام وقصد التصريح
لغرض يتعلق بذلك وعلى هذا لا يرد ما يقال انه لو كان ذكر العفو
مغنيا عن ذكر الجناية ففي كل موضع ذكر الجاني فقط يجب ان يكون باللام

وذلك

وذلك لانه ربما يكون القصد الي العفو عن الجاني من غير التفات الي الجناية
ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية قوله ومنه وازلفت الجنة
للمتقين غير بعيد اي ازلافا غير بعيد او زمانا غير بعيد او ازلفت الجنة
اي الازلاف في حال كونه غير بعيد في تفسير البيضاوي وازلفت الجنة
للمتقين قربت لهم غير بعيد مكانا غير بعيد ويجوز ان يكون حالا وتذكيره
لانه صفة محذوف اي شيئا غير بعيد او على زنة المصدر او لان الجنة
بمعنى البستان قوله الا ان هذه الحال موكدة لمعنى لصاحبها من جهة
ولعاملها كذلك لان الازلاف القرب وهو بمعنى عدم البعد قوله وهي
ايضا حال موكدة لمعنى لعاملها من جهة المعنى قوله ويكون التذكير على
هذا مثله في لعل الساعة قريب قال الوانيفا ويجوز ان يكون ذكر قريب
على معنى الزمان او على معنى البعث او على معنى النسب اي ذات
قرب وقد ذكرنا في الامور التي يكتسبها بالاضافة كلام الزمخشري
على تذكيره بما فيه ما يحتمل المصدرية والحالية قوله جاءني ركضا
اي يركض ركضا او عامله جا على حد قعدت جلوسا مذهب سيبويه
ان المصدر في هذا منصوب بفعل مقدر ومذهب المازني والمبرد
انه منصوب بالفعل الظاهر قال الرضي وهو اولي لان الاصل عدم
التقدير بلا ضرورة ملجية اليه قوله ويويده قوله تعالى ايتيا طوعا
او كرها قالتا اتينا طايعين مجيء الحال في موضع المصدر السابق ذكره
يعني اذ ايتيا طايعين لما كان جوابا لا تيا طوعا او كرها كان طايعين في
موضع طوعا لان الجواب على طبق السوال وفي الكشاف فان قلت هل
لا قيل طايعتين على اللفظ او طايعات على المعنى لانها سموات وارضون
قلت لما جعلن مخاطبات ومجيبات ووصفن بالطوع والكره قيل طايعين
في موضع طايعات نحو قوله تعالى ساجدين انتهى ما يحتمل المصدر
والحالية والمفعول لاجله قوله وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر
الموكد الا فيما استثني يريد بما استثني ما حذف عامل المصدر الموكد
منه قياسا جوازا في نحو انت سيرا او وجوبا في نحو انت سيرا او سماعا
في نحو سقيا وحمدا وكانه يحاول بذلك دفع اعتراض بدر الدين ابن
مالك على ابيه في قوله وحذف عامل الموكد امتنع وفي سواه لدليل
متسع بانه قد حذف عامل المصدر الموكد في نحو هذه الصور بان يقال
ان الكلام في مجرد المصدر الموكد من غير هذه الصور لا فيما ناب المصدر
الموكد فيه مناب الفعل وجعل عوضا منه كهذه الصور قوله وتقول
جاءني رغبة اي يرغب رغبة او مجيء رغبة هذا ان التقدير ان لبيان
كون رغبة مفعولا مطلقا وهو على الاول مفعول بالاصالة وعامله

محذوف وعلى الثاني بالنيابة حذف المضاف واقيم هو مقامه وعامله مذكوره
قوله لانه يؤدي الى اخراج الابواب عن حقايقها لان تقديره كذلك يودي
الى اخراج رغبة عن كونه مفعولا مطلقا الى كونه مضافا اليه قوله ان تقدير
ضرب يوم الجمعة بفتح الضاد وسكون الرا مصدر مضاف الى يوم قوله ابلى الهوى
اسفا الى آخره لقائل ابلاه اي جعله باليا والاسف اشد الحزن والوسن
تغيّبني الفاسي قوله والتقدير اسفا اسفا في الشرح الترجمة معقودة لما
يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله وليس فيما ذكر تقدير الحالية وكانه
ترك ذلك لوضوحه و يحتمل وجها آخر اسهل من ذلك وهو ان تكون تمييزا محولا
عن الفاعل اي ابلى اسف الهوى اي الاسف الباعث عليه الهوى فاضيف
اليه لمكان هذه الملابسة وهذا تاويل لا حذف فيه ولا احتياج الى التاويل
الذي يرتكب عند جعله مفعولا لاجله انتهى واقول لا يخفى ما فيه من
البعد وعدم الظهور قوله فلم يشترط الفاعل اي اتحاد فاعل المصدر
المنصوب على انه مفعول له مع فاعل عامله قوله كما في قوله تعالى تبغونها
عوجا فانه اسقاط لام العلة توسعا قال الزجاج اي تطلبوا لها عوجا
تقول العرب ابغني كذا بوصل الالف اي اطلبه وابغني بقطع الالف اي اعني
على طلبه ما يحتمل المفعول به والمفعول معه قوله وكونه مفعولا به
باضمار يحسب وهو الصحيح بحسب بضم اوله وكسر ثالثه وضميرها بدا الى كون
زيدا في المثال المذكور مفعولا به قوله لانه لا يعمل في المفعول معه الا ما كان من
جنس ما يعمل في المفعول به يعني بجنس ما يعمل في المفعول به مطلق الفعل وما
جرى مجراه وحسب ليس كذلك و بهذا التقرير يندفع ما يسبق الى بعض
الاذهان من عبارة المصنف ان الفعل اللازم لا يعمل في المفعول معه قوله
وهو الصواب ليس على ما ينبغي لاقتضائه ان القول الاول خطا ولا مانع فيه
الا العطف على الضمير المخفوض بدون اعادة الخافض وهو جائز عند يونس
والاخفش والكوفيين قوله اذا كانت الى آخره الهيجا تمد كما في البيت وتقصر
و انشقاق العصا كناية عن تفرق الجماعة واختلاف الكلمة و السيف المهند هو
المطبوع من حديد الهند باب الاستثنا قوله كون زيد بدلا من المستثنى
وهو ارجحها وكونه منصوبا على الاستثنا وكون الا وما بعدها نعتا وهو
اضعفها وهكذا وقع في اكثر النسخ والمراد بالمستثنى ما في بعض النسخ وهو
المستثنى منه وجه رجحان الثاني على الثالث الاول على الثاني ان شروط
اختيار البدل مستكملة هنا والنصب على الاستثنا فيما استكمل شروط اختيار
البدل اقل من البدل ووجه رجحان الثاني على الثالث ان كون الا نعتا
خلاف الاصل فيها قال الرضي وشروط اختيار البدل في المستثنى ان يكون
بعد الا ومتصلا ومؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نهي او نفي
صرح

والطبري

مو

صرّح او مؤول بغير مردود به كلام تضمن الاستثنا وان لا يتراخى المستثنى
عن المستثنى منه و في الشرح وفي عبارة المصنف من التدافع ما مر قريبا واقول
يعني في باب المبتدا وقد ذكرناه نحن هناك بما فيه قوله مسئله يجوز في نحو ما
احد يقول ذلك الا زيد كون زيد بدلا من احد وهو المختار وكونه بدلا من
ضمير اما وجه هذا فهو اشتمال النفي على الضمير من حيث المعنى لان معنى
ما احد يقول ذلك الا زيد ما يقول ذلك احد الا زيد واما وجه الاول وهو
المختار فهو ان الابدال من صاحب الضمير اولى لانه الاصل ولانه لا يحتاج
الى تاويل لكونه في غير الموجب قوله فان قلت ما رايت احدا يقول ذلك
الا زيد فبالعكس يعني فرفعه من وجه وهو البدل من الضمير وانتصابه من
وجهين وهما البدل من احد والاستثنا قال الرضي ولو لم يرجع الضمير
الى المبتدا في الحال او الاصل لم يجز الابدال منه على ما قيل فلا تقول ما
ضربت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول
ليس بمعنى بل المنفي الضرب قال سيبويه اذا قلت ما رايت احدا يقول
ذلك الا زيدا ورايت بمعنى الضرب وجب نصب المستثنى لانه ليس من
كلام الابتداء اهـ اقوله قال الرضي وانا لا ارى باسا في غير نواسخ
الابتدا ايضا الابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا اشتمل
النفي عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا يصدقني الا زيد لان المعنى ما
صدقني احدا كلمته الا زيد و منه قول عدي بن زيد في ليلة لا نرى بها
احدا يحكي علينا الا كواكبها و يروى من روية العين وفي روية القلب كما
ذهب اليه سيبويه نظر لكونه مخالفا لظاهر معنى البيت فالانصاف والحكاية
منفيان معنى بلى لو قلت لا اودي احدا يوحد الله تعالى الا زيد لم يجز
الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفي بل الاذى فقط انتهى ما
يحتمل الحالية والتمييز قوله يمتنع ان يدخل عليه من لا تصافه بالانه
الجنس قوله وان قدر بغيره احتمل الحال والتمييز ويكون من التمييز عن الغالب
على ما ذهب اليه ابن مالك من انه لا يلزم في مميز الجملة تقدير الاسناد اليه
في الاصل بل هو على قسمين غالب وهو ان يكون مقدرا اسناد الفعل اليه
مضافا الى الاول كما في طاب زيد علما اذ التقدير طاب علم زيد وغير
غالب وهو ان لا يكون كذلك نحو امتلا الكوز ماء قوله فالاحسن ادخال
من لما فيه من التنصيص على المقصود قوله والارجح التمييز يعني في خاتم
حديدا قوله وخير منهما الخفض بالاضافة اي من كون حديدا حالا او في
نصبه على التمييز وانما كان الخفض بالاضافة خيرا لحصول التخفيف به
من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول المفعول قوله
نحو ضربته زيدا ضاحكا في الشرح نصوا على ان الحال اذا تعددت وتعدد
لها

صاحبها لا يحمل الاولى لغير الاقرب الا بدليل تقليلا للفصل فينبغي ان تكون هنا كذلك لان كونها للاقرب سالم عن الفصل وكونها للابعد مستلزم للفصل وقد يفرق بان الفصل هنا يسير فاغتفر وفيه نظر انتهى **واقول** وجه النظر ان في جعل الاولى لغير الاقرب فصلا يسيرا بقدر الفصل الذي هنا ولم يغتفر **و**جوابه ان الفصل هناك انما لم يغتفر مع كونه يسيرا لوقوعه في موضعين **و**على هذا ينبغي للشارح ان يقول وقد يفرق بان الفصل هنا في موضع واحد **قوله** وتجويز الزمخشري الوجهين في ادخلوا في السلم كافة وهم لان كافة مختص بمن يعقل كان هذا الاختصاص مذهب البعض دون الجمهور ولذا لم يتعرض له التفتازاني في حاشيته بل **قال** والسلم بالفتح والكسر وكذا بفتح السين واللام الانقياد والطاعة فالخطاب للمؤمنين الخلص او لاهل الكتاب المؤمنين بنبيهم وكتابهم او للمنافقين المؤمنين بالسنتهم او للكل وكافة حال من ضمير ادخلوا او من السلم وقيل السلم الاسلام وحينئذ لا يكون الخطاب للمؤمنين الخلص الا تأويل الاسلام بشعبه وفروعه لان قولنا ادخلوا صريح في الامر باحداث الاسلام لا الثبات عليه او الازدياد منه **و**كافة في الاصل اسم فاعل من كف بمعنى منع كان الجماعة سموا باجتماعهم ان يخرج منهم احد **قوله** ووهمه في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس اذ قدر كافة نعتا لمصدر محذوف اي ارسالة كافة اشد انما قدره الزمخشري كذلك فرارا من تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف فان سيبويه واكثر البصرية يمنعونه لان الحال تابع وفرع لصاحبها والمجرور لا يتقدم على الجار فكذا تابعه **قال** الرضي ونقل عن ابن كيسان وابي علي وابن الدهان الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس وبعضهم يجعل كافة حالا من الكاف والتاء للمبالغة وهو تعسف **و**هاهنا حكاية اخبرنا بها اجازة ان لم تكن سماعا شيخنا العلامة ابو الفضل محمد بن الشيخ ابي اسحق ابراهيم بن الامام التلمساني قال اخبرنا شيخنا القاضي ابو سعيد العقباني قال اجتمعت بمدينة من الكتب يهودي يشتغل بالعلوم فقال لي ما الدليل على عموم رسالة نبيكم قلت له قوله بعثت الى الاحمر والاسود فقال هذا خبر احاد ولا يفيد الا الظن والمطلوب في المسالة القطع فقلت له قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس فقال هذا لا يكون حجة الا على من يقول بصحة تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف وانا لا اقول بصحته انتهى **واقول** الجواب عن اعتراض اليهودي على هذا الخبر الحق انه وان كان احادا في نفسه متواتر معنى لانه نقل عنه صلى الله عليه وسلم من الاحاديث الدالة على عموم رسالته ما بلغ القدر المشترك منه حد التواتر وافاد القطع بنسبة معناه اليه

وان كانت

وان كانت تفاصيله احادا كجود حاتم وشجاعة علي واذا حصل القطع بنسبة معناه اليه حصل القطع بحقيقته لان الرسول معصوم وكل ما هو خبر المعصوم حق **و**عن اعتراضه على الاية هو الاستدلال لا على صحة تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف **قوله** ووهمه في خطبة المفصل اذ قال محيط بكافة الابواب اشد واشد لاخراجه اياه عن النصب البتة **في** الشرح يعني اشد من الاول واشد من الثاني **وفي** اللباب ومن الاسما ما يلزم النصب على الحال نحو طرا ومثله كافة وقاطبة واستهجن اضافتها **قال** السيد عبد الله عند شرحه لهذا الكلام قد وقع كافة مضافا في البلغا والفصحا منه قول عمر رضي الله عنه قد جعلت لال بني كاكلة على كافة بيت مال المسلمين لكل عام مايتي مثقال ذهبا ابريزا كتبه عمر ابن الخطاب ختمه كفى بالموت واعظا يا عمر وهذا الخط موجود في بني كاكلة الى الان فلا وجه للتخطية انتهى ما في شرح اللباب **وفي** الشرح ان صح هذا اسقطت الاوجه الثلاثة باسرها اذ فيه استعمال كافة لغير العاقل وعدم نصبه على الحال واخراجه عن النصب البتة **واقول** ثبوت هذا وحده لا يخرج ذلك عن الشذوذ وانما كان ختم عمر كفى بالموت واعظا يا عمر لان ذلك كان نقش خاتمه الذي يلبسه وهم كانوا يختمون بخواتيمهم **من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين قوله** نحو وهذا بعلي شيخا يحتمل ان عامله معنى التنبيه او معنى الاشارة الاولى بالعمل عند الكوفيين معنى التنبيه لسبقه وعند البصريين معنى الاشارة لقربه فان قيل يجب ان يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها واذا كان العامل هنا في الحال معنى التنبيه او الاشارة لا يكون كذلك لان بعلي خبر والعامل فيه المبتدا اجيب بان انتصاب الحال عن بعلي ليس باعتبار انه خبر المبتدا بل باعتبار انه مفعول انبه واشير اذ التقدير انبه عليه او اشير اليه شيخا فالعامل هنا في الحال وفي صاحبها واحد **قوله** فابينا الى اخره الصريح الخالص وصفا لصغوا ولصغي مال والرشد بفتحتين خلاف الغي **من الحال ما يحتمل التعدد والتداخل قوله** وذلك واجب عند من منع تعدد الحال **قال** الرضي وجوز الجمهور وهو الحق ان يجي لشي واحد احوال متخالفة متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا او غير متضادة كقوله تعالى اخرج منها مذموما مدحورا كما يجي في خبر المبتدا ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة كانت او لا قياسا على الزمان والمكان فجعل نحو مذموما مدحورا حالا من ضمير مذموما واستنكر مثله في المضادة فمنعها مطلقا ولا وجه للقياس وذلك لان وقوع الفعل في زمانين او مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت

اليوم امس بلي او عطفت احدهما على الاخر جاز لا لانه على تكرار الفعل
نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يتنافيا بين المكانان او الزمانان
نحو جلست خلفك امس وقت الظهر وامامك وسط الدار واما القيدين الحادث
لقيدين مختلفين كما في قوله تعالى مذءوما مدحورا او متضادين في محلين
غير ممتزجين كما في اشتريته اسود ابيض او ممتزجين كما في اشتريته
حلوا حامضا فلا باس به انتهى قوله ويستحيل التداخل لعدم امكان تقييد
الحال الاولى بالثانية قوله ويجب كون الاولى من المفعول والثانية من الفاعل
تقليلا للفصل لان الفصل حينئذ فصل واحد بين الفاعل وحاله بالمفعول
وحاله بخلاف العكس وهو جعل الاولى من الفاعل والثانية من المفعول فانه
حينئذ فصلان احدهما بين الفاعل وحاله بالمفعول والثاني بين المفعول
وحاله بحال الفاعل وفي شرح الرضي ان كون الاولى من المفعول والثانية
من الفاعل جائز على ضعف لا واجب فانه قال واذا جا حالان عن الفاعل
والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى تثنيتهما فانه اخصر نحو لقيت زيدا
راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا او لقيت زيدا راكبا
راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد
منهما جاز وقوعهما كيف ما كان نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة فان لم يكن
فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز
على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا
مصعدا منحدرا او المصعد زيد وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول اقدم من
٣ مرتبة الحال اخرت الحالين وقدمت حال المفعول على حال الفاعل اذ لا اقل
من كون احد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه انتهى
ويمكن ان يقال ان المصنف لم يجعل وجوب الحال الاولى من المفعول والثانية
من الفاعل مطلقا وانما جعله بالقياس الى عكسه وذلك لا ينافي جوازه
بالقياس الى جعل كل حال بجنب صاحبه وان الرضي لم يجعل ذلك جائزا مطلقا
بل بالنظر الى جعل كل حال بجنب صاحبه وهذا لا ينافي وجوبه بالقياس الى
عكسه فليتامل قوله خرجت بها امشي الى اخره هذا البيت لامرئ القيس
ويروى على اثرينا اذيال مرط والاثر والاثر واحد والمرط بكسر الميم وسكون
الرا كساء من خز او صوف والمرحل بالحا المهملة المنقش بنقوش تشبه
رحال الابل وجرها المرط لتستر الاثر على القافة باب اعراب
الفعل قوله فاذ قلت ما انت آت فتحدثنا فلا جزم ولا رفع بالعطف
لعدم تقدم الفعل المبني بالفعل المجزوم الذي يتبعه تحدث في الجزم والفعل
المرفوع الذي يتبعه في الرفع لان الاعراب بالتبعية يقتضي متبوعا
اشتمل على مثل ذلك الاعراب قوله الرفع على وجهين والنصب على
الاضمار

الاضمار يريد بالوجهين العطف على تاتيني والاستئناف قوله وهل زيد اخوك
فتكرمه فلا يرفع على العطف بل على الاستئناف لنفي من وجهي الرفع السابقين
العطف واثبت الاستئناف وسكت عن النصب على اضمار ان والظاهر ان سكوته عنه
لجوازه وفي الشرح لا يظهر ان هنا مانعا غير تخالف الجملتين بالاسمية والفعلية
وليس بمانع على الصحيح واما من جهة المعنى فلا منع اذ يمكن الاستفهام
عن اخوة زيد وعن اكرامه الواقع بعد ثبوت الاخوة واقول بل يظهر ان هنا
مانعا غير تخالف الجملتين وهو ما قررناه انفا من ان رفع الفعل بالعطف يقتضي
تقدم فعل مرفوع ليكون رفع المعطوف بالمشاركة له في رفعه وجهته
قوله وهلا تلك النقات اليه فتكرمه الرفع على الاستئناف والنصب اما
على الجواب او على العطف على النقات واضمار ان واجب على الاول
وجائز على الثاني سكت عن الرفع على العطف لظهور امتناعه مما تقدم
قال ابن الحاجب وانما وجب اضمار ان على الوجه الاول لقيام القرينة
الدالة على المحذوف مع كون الحذف اخصر وقال غيره لانها لو اظهرت
لظهر عطف الاسم على الفعل وذلك غير مستحسن وانما جاز اضمار ان على
الوجه الثاني لان الفا تدخل على الاسم الصريح نحو اعجبني ضرب زيد
فغضبه فجاز ان يظهر معها ما يقلب الاسم الفعل الى اسم صريح قوله وكالمثال
سوا فلو ان لنا كرة فنكون اذ سلم كون لو للتمني يريد بالمثال هلا تلك النقات
اليه فتكرمه وقيد المشابهة بكون لو للتمني لانها لو كانت للشرط لم تكن
الاية مشابهة للمثال في اعرابه لعدم تاتي النصب على الجواب فيها وما [illegible]
[illegible] قوله مسئلة لتاتيني اجد مالا فانفق منه الرفع على وجهين والنصب
على اضمار ان يريد بالوجهين العطف على اجد والاستئناف قوله وليت
لي مالا فانفق منه يمتنع الرفع على العطف سكت عن الرفع على الاستئناف
وعن النصب على اضمار ان لظهور جوازه قوله مسئلة لتقم زيد فتكرمه
الرفع على القطع والجزم بالعطف والنصب على الاضمار سكت عن الرفع على
العطف لظهور امتناعه لعدم المتبوع المرفوع الذي يشاركه هذا التابع
في جهة اعرابه وهو تحقق ما ذكرناه فيما مضى من ان مانع الرفع على العطف
في هل زيد اخوك فتكرمه ليس هو تخالف الجملتين وانما هو عدم ما يشاركه
المعطوف في جهة اعرابه وفي الشرح الظاهر ضبط نكرمه بالنون للمتكلم
عطفا مشاركا ليكون الجزم قياسا نحو ولنحمل خطاياكم وضبطه بتاء الخطاب او
فيه جزم مضارع المخاطب باللام وهو غير مقيس عند البصريين الا ان يعتذر
بان الثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الاوائل انتهى واقول احسن من هذا
ان هذه مناقشة في المثال والمناقشة في المثال ليست من داب المحصلين
قوله ومن يقترف منا ويخضع نؤوه هذا صدر بيت عجزه ولا يخش ظلما

ما قام ولا قعدا باب الموصول قوله يجوز في نحو ماذا صنعته
وماذا صنعته ما مضى شرحه لغبي في الباب الثاني فيما يجب على المسؤول
عنه ان يتفطن فيه قوله والاكثر في نحو من ذا القيت كون ذا للاشارة خبر
ولقيت جملة حالية ويقل كون ذا موصولة ولقيت صلة وبعضهم لا يجيز و
الاكثر ان الاصل في ذا ان يكون اسم اشارة لا موصولا الا اذا قامت قرينة
تدل على تجرده عن الاشارة واستعماله موصولا ولم يوجد ذلك في نحو هذا
المثال وفي لابن ام قاسم ومنع بعض النحويين وقوع ذا موصولة بعد من لان من
تختص بمن يعقل فليس فيها ابهام كما في ما فلما صارت بالرد الى الاستفهام
في غاية الابهام فاخرجت ذا من التخصيص الى الابهام وجدتها الى معناها
ولا كذلك من لتخصيصها واختار الكوفيون وقوع ذا موصوله وان لم يتقدم
عليها استفهام وعنهم ان اسما الاشارة كلها يجوز ان تستعمل موصولات
انتهى وقد جزم المصنف في حرف الميم عند الكلام على من بما ذكر هنا انه قليل
وسكت هناك عما ذكره هنا انه الاكثر فقال واذا قيل من ذا لقيت فمن مبتدا
وذا خبر موصول والعايد محذوف ويجوز على قول الكوفيين في زيادة
الاسما كون ذا زايدة قوله واما ذلك الذي يبشر الله عباده فقيل الذي
مصدرية اي ذلك تبشير الله وقيل الاصل يبشر به ثم حذف الجار توسعا
فانتصب الضمير ثم حذف في البحر ومن النحويين من جعل الذي مصدرية
حكاه ابن مالك عن يونس وتاول عليه هذه الاية وليس بشي لانه اثبات
للاشتراك بين مختلفي الحد بغير دليل وقد ثبتت اسميه الذي فلا يعدل
عن ذلك بشي لا يقوم به دليل بل ولا شبهة و قرا الجمهور يبشر بتشديد
الشين من بشر وعبد الله بن يعمر وابن ابي اسحاق والجحدري والاعمش
وطلحة في رواية والكساي وحمزة وابن كثير وابو عمرو يبشر ثلاثيا
ومجاهد وحميد ابن قيس بضم اليا وتخفيف الشين من ابشر وهو معدى
بالهمزة من بشر اللازم المكسور الشين واما بشر بفتحها فمتعدي وبشر
بالتشديد للتكثير لا للتعدية لان المتعدي الى واحد وهو المخففة لا
يتعدى بالتضعيف اليه وفي شرح التسهيل لابن ام قاسم حكى الفارسي
في الشيرازيات عن ابي الحسن عن يونس وقوع الذي مصدرية غير
محتاجة الى عايد وتاول عليه ذلك الذي يبشر الله عباده قال الفارسي
ويجي على قول يونس وخضتم كالذي خاضوا اي كخوضهم ولا يعود الى
الذي شي لانها في مثل هذا حرف قال ولعل هذا ايضا حاجات
موصوفة غير موصولة وهذا ايضا مذهب الفرا اجاز في قوله تعالى تماما
على احسن ان تكون الذي مصدرية جاعلا احسن فعلا مسندا الى
ضمير موسى والتقدير تماما على احسانه قال ابن مالك وهو صحيح وحكي

عن الفرا

عن الفرا انه سمع بعض العرب ابوك بالجارية الذي تكفل وبالجارية ما يكفل
والمعنى ابوك بالجارية كفالته قال ابن خروف وهذا صريح في ورود
الذي مصدرية ومذهب البصريين منع ذلك لان الذي قد ثبتت اسميتها
فلا يعدل عما ثبت الا بدليل قاطع وما استدلوا به محتمل فاما قوله تعالى
ذلك الذي يبشر الله عباده فالعايد محذوف تقديره يبشره واصله
يبشر به فلما حذف الحرف صار منصوبا واما قوله كالذي خاضوا فتقديره
كالخوض الذي خاضوا او كالفريق الذي خاضوا او كالذين فاوقع الذي
موقع الجمع واما قوله تعالى تماما على الذي احسن فقيل الفاعل ضمير اسم
الله والتقدير على الذي احسنه الله اي احسن اليه وهو موسى واما قولهم بالجارية
التي تكفل فالجار متعلق بمحذوف والذي حاله والتقدير ابوك كفيل بالجارية
الذي تكفل انتهى وفي الشرح ويجوز ان يكون التقدير في ذلك الذي
يبشر الله عباده ذلك التبشير الذي يبشره الله عباده وهذا اولى اذ
لو فتح باب حذف العايد المجرور بالطريق المذكور لوجد السبيل الى
حذف كل عايد مجرور بحرف وبطلانه معلوم واقول ذكر هذا الوجه الزمخشري
فانه قال وقري يبشر من بشره ويبشر من ابشره والاصل ذلك الثواب
الذي يبشر الله به عباده فحذف الجار كقوله واختار موسى قومه ثم
حذف الراجع الى الموصول كقوله اهذا الذي بعث الله رسولا او ذلك التبشير
الذي يبشره الله عباده قال ابو حيان ولا يظهر هذا الوجه اذ لم يتقدم في هذه
السورة لفظ البشرى ولا ما يدل عليها من بشرا وشبهه قوله اي زيادة
على العلم الذي احسنه هذا القول لابن قتيبة وهو بنا على ان المراد بالذي
غير من يعقل وهو العلم وعليه فسر الزمخشري حيث قال على الحسن موسى
من العلم والشرايع من احسن الشي اذا اجاده معرفته اي زيادة على علمه على
وجه التتميم انتهى وقيل على الذي احسنه من العبادة وهو قول الربيع وقتادة
وعليه فسر ابن عطية حيث قال على ما احسن هو من عبادة ربه والاضطلاع
بنبوته انتهى وقيل المراد بالذي هنا غير معين من العقلا وهو قوله مجاهد
اي تماما للنعمة على من كان محسنا من ملته وقيل المراد به معين من العقلا فقال
الماوردي ابراهيم لان موسى من ولده والاحسان للابنا احسان للاباء وقيل
موسى اي تتمة للكرامة على موسى الذي احسن الطاعة في التبليغ وفي كل ما امر
به قوله وكونه موصولا حرفيا في البحر وقيل الذي موصول حرفي وهو قول
كوفي وفي احسن ضمير موسى اي تماما على احسان موسى بطاعتنا وقيامه
باوامرنا ونواهينا وقيل الضمير في احسن يعود على الله تعالى وهذا قول ابن زيد
ومتعلق الاحسان الى انبيايه او الى موسى قولان قوله وكونه نكرة
موصوفة في البحر ما يقتضي ان قايل هذا القول ان الذي هنا اسم معرفة

وذلك انه قال وقال بعض نحاة الكوفة يصح ان يكون احسن اسما وهو افعل
التفضيل وهو مجرور صفة للذي وان كان نكرة من حيث قارب المعرفة اذ لا
يدخله ال كما تقول العرب مررت بالذي خير منك ولا يجوز بالذي مررت
بالذي عالم وهذا سائغ على مذهب الكوفيين وهو خطا عند البصريين انتهى
قال قيل اسم كان في قول هذا القائل وان كان نكرة ضمير الذي فيقتضي انها نكرة
اجيب بان قوله من حيث قارب المعرفة الى اخره لا يستقيم الا اذا كان الضمير
في كان عائدا على احسن قوله ولو ثبت نحو سرني ما معجب لك لثبت ذلك
لتعين ثبت مجيها نكرة موصوفة لانتفا احتمال الزيادة في نحو سرني ما معجب
لك وفيه نظر فقد مضى في ما الزائدة انها تقع بعد الرافع كقولك شتان
ما زيد وعمرو قوله مهلهل لو بابانين جا يخطبها رمل ما انف خاطب
بدم وفي الشرح الظاهر انه لا يثبت ولو سمع ذلك لاحتمال ان تكون
موصولة حذف صدر صلتها انتهى ويمكن الجواب عن هذا بان كلام ابي
حيان انما هو على الاصل وهو عدم الحذف قوله ولا اعلمهم زاد
واما بعد البا الا ومعناها السببية هذا رد لقول ابي حيان ان
ما في قولهم مررت بما معجب لك يحتمل ان تكون زائدة ووجهه
ان البا في مررت بما معجب لك للالصاق وما الزائدة لا تقع بعد با
الالصاق وانما تقع بعد با السببية قوله وقد جوز في ومن الناس
من يقول الضمير في جوزوا عائد الى كون من موصولة وموصوفة وفي
حاشية التفتازاني قد يقال انه لا يتصور مثل هذا الاخبار فائدة
والجواب انه للاخبار بالبعضية او للتعجب واستعظام ان يختص
بعض من الناس بمثل تلك الصفات فانها تنافي الانسانية بحيث
كان ينبغي ان لا يعد المتصف بها من جنس صدقه فان مثل هذا التركيب
شائع ذائع في مواضع لا يتاتى فيها مثل هذه الاعتبارات ولا يقصد
منها الا الاخبار بان من هذا الجنس طائفة تتصف بكذا فالوجه
ان يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدا المعنى وبعض الناس او بعض
من الناس من هو كذا وكذا فيكون مناط الفائدة تلك الاوصاف وفي
قول الحماسي منهم ليوث لا ترام وبعضهم مما قمشت وضم حبل الحاطب
تانيس لما ذكرنا حيث وقع قرينة منهم وهي بعضهم مبتدا الاخبار
وقوع الظرف في موقع المبتدا ليس بمستبعد كقوله تعالى ومنا دون
ذلك وما منا الا له مقام معلوم والقوم يعتبرون الموصوف في الطرف
الثاني ويجعلونه مبتدا والظرف المتقدم خبرا ولو عكسوا لاستقام
اللفظ والمعنى جميعا في جميع الموارد اي جمع منا دون ذلك وما
احد منا الا له مقام معلوم لكن وقوع الاستعمال على ان من الناس

رجالا

كذا وكذا شاهد لهم وفي الكشاف عند قوله تعالى ومن ذريتنا امة
مسلمة لك ومن للتبعيض قال التفتازاني اي واجعل بعض ذريتنا
امة مسلمة وهذا مما يرشد الى ان من ذريتنا في موضع المفعول
الاول وانه هو المبتدا في الاصل لكن مجي مثل ان من ذريتنا امة يا لنصب
يدفع ذلك وفي اعراب السمين وقد سال سائل فقال الخبر لا بد ان
يفيد غير ما افاده المبتدا ومعلوم ان الذي يقول كذا هو من الناس
لا من غيرهم فاجيب عن ذلك بان هذا تفصيل معنوي لانه تقدم ذكر
المومنين ثم ذكر الكافرين ثم عقب بذكر المنافقين فصار نظيره
التفصيل اللفظي نحو ومن الناس من يعجبك ومن الناس من يشتري فهو
في قوة تفصيل الناس الى مومن وكافر ومنافق واحسن من هذا ان يقال
ان الخبر افاد التبعيض المقصود لان من الناس كلهم لم يقولوا ذلك
وهم غير مومنين فصار التقدير وبعض الناس يقول كيت وكيت انتهى
باب التوابع قوله ويحتمل هذا التقدير مستند الصاهي [illegible]
الاشارة بهذا الى الاية الاية الاخيرة وضمير هي للعاقبة قوله مسالة
نحو سبح اسم ربك الاعلى يجوز كون الاعلى صفة للاسم او صفة للرب
في تفسير البيضاوي سبح اسم ربك الاعلى نزه اسمه عن الالحاد فيه
بالتاويلات الزائغة واطلاقه على غيره زاعما انهما فيه سوا وذكره
لا على وجه التعظيم انتهى وفيه ايضا عند الكلام على بسم الله والاسم
ان اريد به اللفظ فغير المسمى لانه يتالف من اصوات مقطعة غير
قارة ويختلف باختلاف الامم والاعصار ويتعدد تارة ويتحد اخرى
والمسمى لا يكون كذلك وان اريد به ذات الشي فهو المسمى لكنه لم
يشتهر بهذا المعنى وقوله تعالى تبارك اسم ربك المراد به اللفظ لانه
كما يجب تنزيه ذاته وصفاته عن النقائص يجب تنزيه الالفاظ
الموضوعة لها عن الرفث وسو الادب او الاسم مقحم كما في قول الشاعر
الى الحول ثم اسم السلام عليكما وان اريد الصفة كما هو راي الاشعري
انقسم انقسام الصفة عنده الى ما هو نفس المسمى والى ما هو غيره والى
ما هو ليس هو ولا غيره انتهى وفي حاشية التفتازاني عند الكلام على
قوله تعالى وعلم ادم الاسما كلها والمشهور فيما بين الاكثرين ان الخلاف
في اسم هو لان تمسكات الفريقين تشعر بذلك لان القائلين بان
الاسم عين المسمى تمسكوا بقوله تعالى وعلم ادم الاسما كلها ثم عرضهم
وقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى اي ذاته وقوله تعالى ما تعبدون
من دونه الا اسما الى غير ذلك وبان لفظ الاسم يسمى بالاسم دون الفعل
فههنا الاسم والمسمى واحد والقائلين بانه غيره تمسكوا بمثل قوله

فله الاسما الحسني مع القطع بوحدة الذات الا ان ما ذكروه من التفصيل وهو
ان من الاسم ما هو نفس المسمي كقولك الله فانه يدل علي الوجود اي الذات
ومنه ما هو غيره كالخالق والرازق ونحو ذلك مما يدل علي فعل ومنه ما
لا يقال انه هو ولا غيره كالعالم والقادر وكل ما يدل علي الصفات القديمة
يشعر بان الكلام ليس في اسم بل في مدلوله مثل الانسان والفرس والاسم
دال عليه وكذا قولهم ان اسما الله تعالي متعددة فكيف يكون نفس الذات فان
قيل فقد ظهر ان الخلاف في الاسما التي من جملتها لفظ الاسم وظاهر انها
اصوات وحروف هي من الاعراض المتزايلة وكيف يتصور كونها نفس مدلولاتها
التي هي الاعيان والمعاني واذا اريد بالاسم المدلول فلا خفا في انه نفس المسمي
من غير ان يتصور فيه خلاف بل فايدة لانه بمنزلة قولك ذات الشي ذاته
قلنا الاسم الواقع في الكلام قد يراد به نفس لفظه كما يقال زيد معرب وضرب
فعل ماض ومن حرف جر وقد يراد به معناه كقولنا زيد كاتب وحينئذ قد
يراد نفس ماهية المسمي مثل الانسان نوع والحيوان جنس وقد يراد فرد
منه مثل جاني انسان ورايت حيوانا وقد يراد جزوها كالناطق او عارض
لها كالضاحك فلا يبعد ان يقع اختلاف واشتباه في ان اسم الشي نفس
مسماه ام غيره وما ورد في بعض المواضع من ان الكلام في لفظ الاسم لا ينافي
ذلك لانه ايضا اسم من الاسما والمتمسكات ايضا تنزل علي هذا انتهي وفي
الشرح هنا سوال مشهور وهو ان المقصود بالتسبيح هو الرب سبحانه
وتعالي لا اللفظ الدال عليه فكيف علق التسبيح بالاسم والجواب بانه صلة
مردود بان زيادة الاسما لم تثبت وايضا فلا يتاتي علي راي المصنف واجاب
الغزالي بانه انما تعلق التسبيح بالاسم وان كان غير المسمي لان التعظيم اذا وجب
للمعظم عظم ما هو من سببه لاجله فكما يجب تنزيه ذاته وصفاته تعالي عن
النقايص يجب تنزيه الالفاظ الموضوعة لها عن الرفث وسو الادب واعترضه
السهيلي من وجهين احدهما انه لم يرو عنه عليه افضل الصلاة والسلام انه
انه قال في تسبيحه سبحان اسم ربي الاعلي مع كثرة تسبيحه فدل علي ان المقصود
بالتسبيح المسمي والاسم مذكور لحكمة اخري والثاني انه يلزمه ان يطلق علي
الاسم التكبير والتحميد والتنزيه وغيره من المعاني المقصود بها الله تعالي
فنقول كبرت اسم ربي وذلك مما اجمع المسلمون علي تركه قال السهيلي
السر ان الذكر علي الحقيقة محله القلب لانه ضد النسيان والتسبيح
نوع من الذكر فلو اطلق الذكر والتسبيح لما فهم منهما الا ذلك دون اللفظ
باللسان والله تعالي قد تعبدنا بالامرين جميعا ولم يقبل من الايمان
الا ما كان قولا باللسان واعتقادا بالجنان فصار معني الايتين اعني قوله
تعالي واذكر اسم ربك وقوله تعالي سبح اسم ربك الاعلي اذكر ربك وسبح
ربك

٢٦٤

ربك بقلبك ولسانك ولذلك اقحم الاسم تنبيها علي هذا المعني حتي لا يخلو
الذكر والتسبيح من اللفظ باللسان لان الذكر بالقلب متعلقه المسمي المدلول
عليه بالاسم دون ما سواه والذكر باللسان متعلقه اللفظ مع ما يدل عليه
لان اللفظ لا يراد لنفسه فلا يتوهم احد ان اللفظ هو المسبح دون ما يدل
عليه من المعني فقد وضحت الحكمة التي من اجلها اقحم ذكر الاسم وبه كملت
الفايدة الي هنا كلامه وفيه بحث انتهي ما في الشرح قوله اذا كان مراد
الغزالي ما قاله البيضاوي في تفسير هذه الاية وهو ان المراد تنزيه الالفاظ
الموضوعة لذاته وصفاته تعالي وهو تنزيهها عن التاويلات الزايغة وعن
وعن اطلاقها علي غيره زاعما انهما فيه سوا وعن ذكرها الا علي وجه التعظيم اندفع
كل من اعتراضي السهيلي عليه قوله واما نحو جاني غلام زيد الظريف فالصفة
للمضاف الا بدليل لان المضاف اليه انما جي به لغرض التخصيص ولم يوت
لذاته فان قيل ما الفرق بين الاية وهذا المثال حتي جاز في الاية ان يكون
الاعلي صفة للاسم المضاف او للرب المضاف اليه وتعين في المثال ان
يكون الظريف صفة للغلام المضاف اجيب بان المضاف اليه في الاية مقصود
بحكم المضاف وهو التسبيح ومضاف لما بعده وليس المضاف اليه في المثال
كذلك قوله ولذلك ضعف قوله وكل اخ مفارقه اخوه الي اخر الاشارة
بذلك الي ان الصفة في نحو كل فتي سعي فايز للمضاف اليه والبيت تقدم
الكلام عليه في الا في حرف الهمزة والموصوف فيه هو كل لان الصفة
هي الا الغير قد اذ وهو مرفوع قوله وعلي التبعية فصولهت لا يدل
الا اذا لعذر في الشرح ينبغي ان ينظر في وجه تعيين النعت
وامتناع البدل في نحو هدي للمتقين الذين يومنون بالغيب وفي نحو
مررت بالرجل الذي فعل واقول وجه تعيين النعت ان كل موصول
فيه الالف واللام فهو موضوع للدلالة علي معني في متبوعه في جميع
استعماله صرح بذلك الرضي في باب الصفة وستنقله عنه في الجهة
السادسة فالموصول الذي فيه الالف واللام دايما صفة لموصوف مذكور
او مقدر فاذا وجد في اللفظ ما يصلح كونه نعتا له تعين جعله نعتا لا نجعله
غير ذلك لا لغني عن جعله نعتا لاحتياجه دايما الا منعوت وجعله نعتا
لغني عن جعله غير ذلك ولذا لم يذكر الزمخشري ولا ابو البقا كونه
بدلا وان كان ذكره السمين حيث قال يحتمل الجر من ثلاثة اوجه اظهرها
انه نعت والثاني بدل والثالث عطف بيان باب حروف الجر
قوله مسلة زيد علي السطح يحتمل الوجهين يعني كون علي حرفا وكونها
اسما ظرفا وعليهما فهي متعلقة باستقر او محذوف لا بما مع ما بعدها
في موضع الخبر باب في مسايل مفردة قوله مسلة نحو سبح

له فيها بالقود وفيمن فتح الباء يحتمل كون النايب عن الفاعل الظرف الاول
وهو الاولى او الثاني او الثالث في الشرح يحتمل ان يقال انما كان الاول
اولى الثاني لانه لا فصل حينئذ البتة وعليه فينبغي ان يكون الثاني اولى من اولى
الثالث لتقليل الفصل ويحتمل ان يقال الوجه في كون الاول اولى بالنيابة
انه اقرب الى المفعول به من الظرفين واما هما فلا اولوية بينهما وهذا
اسعد بمراد المصنف ولذلك خير بين اقامة الثاني والثالث من غير ترجيح
قوله وبما ذكرنا من الوجهين في المثال الاول يعلم فساد قول من استدل على
جواز نحو قام هند في الشعر بقوله تمنى ابنتاي الي آخره في الشرح انما علم
الفساد باحتمال الوجه الثاني وهو كون الفعل مضارعا حذف منه احدى
التائين لا باحتمال الوجه الاول وهو كونه ماضيا الجهة السادسة
قوله النوع الاول اشتراطهم الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعت قال
ابن الحاجب في شرح كافيته عند الكلام على قوله ولا فرق بين ان يكون العوض
مشتقا او غيره اذا كان وصفه لغرض المعنى عموما نحو تميمي وذو مال او خصوصا
نحو مررت برجل اي رجل ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا المعنى ان معنى
النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالته كذلك
صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره لكن لما كان الاكثر في
الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق
شرط حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق انتهى وقال الرضي اعلم ان جمهور
النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت
برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسدا حالا فكانه يشترط في الوصف الوصف
لا في الحال الاشتقاق وفي العرف نظروا النحاة يشترطون ذلك فيهما معا
فالمصنف يعني ابن الحاجب لا يشترط ذلك فيهما ويكتفي بكون الوصف دالا على
معنى في متبوعه مشتقا كان اولا ويكون الحال هيئة للفاعل او المفعول والمراد
بالموضوع لغرض المعنى عموما ما وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع
استعمالاته كالمنسوب وذو المضاف الى اسم الجنس فان لهما موصوفا
في جميع المواضع اما ظاهرا او مقدرا ومن الجامد الموضوع لذلك كل موصول
فيه الالف واللام كالذي والتي وفروعهما وذو الطائية لان الذي قام
بمعنى القائم والمراد بالموضوع لغرض المعنى خصوصا ما وضع للدلالة على
معنى في متبوعه في بعض استعمالاته كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة
فانه اذن موضوع للدلالة على معنى فيه اي في اسم الاشارة نحو هذا الرجل
اما لو جعلته صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل اي الكامل في
الرجولية فليس الجنس موضوعا للمعنى في متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى
الكامل في الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال الاسد بمعنى شجاع في قولك
مررت

مررت برجل اسد ليس وضعيا انتهى قوله ومن الخطا في الثاني قول كثير من النحويين
في نحو مررت بهذا الرجل ان الرجل نعت قال ابن مالك اكثر المتاخرين يقلد
بعضهم بعضا في ذلك والحامل لهم عليه توهمهم ان عطف البيان لا يكون الا
اخص من متبوعه وليس كذلك ظاهر كلام الرضي ان الحامل لهم على ذلك غير
ما قال ابن مالك فانه قال في باب النداء والاكثرون على ان ذا اللام وصف
الاشارة في النداء وغيره لانه اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمة وهو
الرجولية وهذا حد النعت اي ما دل على معنى في متبوعه وقال بعضهم
هو عطف بيان لعدم الاشتقاق والجواب ان الاشتقاق ليس بشرط في
الموصف ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام اما باسم
الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه في نعت
اسم الاشارة بيان ماهية المشار اليه فمن ثم قبح نعتها من الصفات المشتقة
الا بما يخص بعض الماهيات نحو هذا العالم فقبح هذا الابيض واما بالتعريف
باللام فلان تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين الفرد من افرادها
علم من اسم الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت والمنعوت مع انهما كلمتان
بمنزلة قولك الرجل المعهود لان لفظ هذا لا يفيد الا تعيين الفرد الذي
دل عليه الرجل وهذه الفايدة تحصل من لام فظهر شدة احتياج المبهم
الى صفته فمن ثم لا يجوز الوصف بين النعت والمنعوت هنا فلا تقول هذا
اليوم الرجل كما يجوز في غير هذا النوع ولا يجوز ايضا قطع صفاته نحو
ولا الرجل والفرس والبقر انتهى قوله وزعم ابن عصفور ان النحويين اجازوا
في ذلك الصفة والبيان ذكر المصنف كلام ابن عصفور هذا في بحث ال وجعله
تنبيها على حدته قوله والنعت دون المنعوت او مساو له قال الرضي
ينبغي اولا ان يعرف انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغي ان يكون ما يطلق عليه
لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فان
هذا لا يطرد لا في المعارف ولا في النكرات اما في المعارف فانت تقول جاءني
الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت الشي العجيب واما في النكرات فانت تقول
رايت شيا ابيض وهذه ذات قديمة او واجبة الوجود بل مرادهم ان المعارف
الخمس اعني المضمرات والاعلام والمبهمات وذا اللام والمضاف الى احدها لا
يوصف ما يصح وصفه منها بما يصح الوصف به منها الا ان يكون الموصوف
اخص اي اعرف من صفته او مثلها في التعريف فقولك الرجل العاقل الثاني
فيه وان كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف
الطارى على مدلولهما الوضعيين متساويان وفي قولك هذا الرجل لفظ
هذا اعم من الرجل من حيث انه يصح ان يشار به بوضع واحد الى اي مشار
اليه كان لكن التعريف الاشاري اقوى من التعريف اللامي فحل هذا الخص

قولهم الموصوف اخص او مساو بالمعرفة فينبغي ان تعرف مراتب المعارف في
كون بعضها اقوى من بعض حتى ينبني عليه الامر في قولهم الموصوف اخص او
مساو فالمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام
ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب اعرف
المعارف ظاهر واما الغايب فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة
وضع اليد وانما كان العلم اخص واعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم
ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة
فان مدلوله عند الواضع اي ذات معينة كانت وتعيينها الى المستعمل بان
تقترن به الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية
فلذلك كان اكثر اسما الاشارة موصوفا في كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الاشارة
ووصفه لشدة احتياجه وانما كان اسم الاشارة اخص واعرف من المعرف
باللام لان المخاطب يعرف مدلول الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول
ذي اللام يعرف بالقلب دون العين ولضعف تعريف ذي اللام تستعمل
بمعنى النكرة نحو قوله تعالى لئن ياكله الذيب واما المضاف الى احد الاربعة
فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سوا لانه يكتسب التعريف منه هذا
عند سيبويه واما عند المبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف
اليه لانه يكتسي منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر فنحو
الظريف في قولك رايت غلام الرجل الظريف بدل لا صفة وعنده
سيبويه هو صفة لغلام ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المبهم
ثم ذو اللام ولعلهم نظروا الى ان العلم حين وضع لم يقصد به الا مدلول
واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله وان اتفق مشاركه فبوضع
ثان بخلاف ساير المعارف وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم
الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة
اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام
وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم والعلم الخاص اي الذي لم يتفق له مشارك
وضمير المخاطب جعلهما في درجة واحدة ثم ضمير الغايب السالم من ابهام اي
الذي لا يشتبه مفسره ثم المشار به والمنادي والموصول وذو الاداة
والمضاف بحسب المضاف اليه انتهى قوله وفيما قاله نظر لان الذي تاوله
النحويون بالحاضر والمشار اليه انما هو اسم الاشارة نفسه اذا وقع نعتا
كمررت بزيد هذا فاما نعت اسم الاشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى
ما قبله في الشرح انما احتاج النحويون الى تاويل هذا في قولك مررت
بزيد هذا بمعنى المشار اليه او الحاضر لانهم يرون ان النعت لا بد ان يكون
مشتقا او موولا بمشتق وهذا لا يقدح في تاويل ابن عصفور ولا يدفعه

لان الالف

لان الالف واللام متى سلم كونهما للحضور كما يراه هو وكان مدخولها هو الحاضر
لزم ان يكون الرجل نعتا بمعنى الحاضر لا من جهة كونه تفسيرا لهذا بل من
جهة دلالة الاداة قوله قال الزمخشري في ذلكم الله يجوز كون اسم الله
تعالى صفة للاشارة او بيانا وربكم الخبر في الكشاف في سورة فاطر ذلكم
مبتدا والله ربكم له الملك اخبار مترادفة او الله ربكم خبران وله الملك
جملة مبتدا واقعة في قران قوله تعالى والذين يدعون من دونه ما
يملكون من قطمير ويجوز في حكم الاعراب ايقاع اسم الله صفة لاسم الاشارة
او عطف بيان وربكم خبرا لولا ان المعنى يا باه قال ابو حيان ولا يظهر ان
المعنى يا باه لانه يكون قد اخبر بان المشار اليه بتلك الصفات والافعال
ربكم وما لككم ومصلحكم وهذا معنى سايغ لائق انتهى وقال اليمني انه
انما لم يجز كونه صفة او عطف بيان ههنا لان من حق صفة المعرفة وعطف
بيانها ان يكونا معلومين للمخاطب ولما كان المخاطب هم الكفار وهم لا يعلمون
ذلك لم يجز ويحتمل انه لم يجز كونه صفة او عطف بيان لان فحوى الكلام يدل
على ان المقصود هو الاخبار عن ذلكم المشار به الى مولج الليل في النهار ومولج
النهار في الليل ومسخر الشمس والقمر بانه الله بانه الرب بانه المتفرد بالملك
انتهى وقال الطيبي ويمكن ان يقال ان المشار اليه باسم الاشارة هو ما سبق
ولو جعل موصوفا او مبينا لكان المشار اليه باسم الاشارة ما بعده فلا يبقى
ذلك الترتيب للعسير وهو ان ما قبله حدير بما بعده لاجل اجرا تلك الاوصاف
عليه اذ المعنى ذلك الموصوف بتلك الصفات المميزة والنعوت الكاملة
هو المعبود المستحق للعبادة المالك المتفرد بالالاهية والذين يدعون من
دونه ما يملكون من قطمير وفيه انه ليس كلما يصح اعرابا كان وجها لان الاعراب
تابع للمعاني ولا ينعكس انتهى قوله وجوز كون العلم نعتا وانما العلم
ينعت ولا ينعت به في الشرح بذلك اعترضه ابو حيان ووقع للزمخشري
في تفسير سورة ابراهيم عند قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله ان
قال الله عطف بيان للعزيز الحميد لانه جرى مجرى الاسما الاعلام لغلبته
واختصاصه بالمعبود الذي يحق له العبادة كما غلب النجم في الثريا هذا
نصه فانظر هل يمكن ان يكون جعله اياه وصفا لا من جهة علميته بل من جهة
ملاحظة الالوهية فيه باعتبار الاصل انتهى واقول في تفسير البيضاوي
ما يشير الى انه لا يمكن فانه قال وقيل علم لذاته المخصوص لانه يوصف ولا
يوصف به فجعل امتناع الوصف به دليلا على علميته قوله وجوز نعت
الاشارة بما ليس معرفا بلام الجنس وذلك مما اجمعوا على بطلانه في الشرح
اذا كان عنده علما بالغلبة كما مر لم يرد هذا عليه فان جعله نعتا لاسم الاشارة
ليس باعتبار علميته بل باعتبار ملاحظة الاصل قبل العلمية وهو الاله الذي

بمعنى المعبود واللام فيه على هذا التقدير للجنس وحاصله انه عند قصد النقل بمثابة قولك ذلك المعبود ولا يمنع هذا الحد وقد اجازوا تعلق الظرف بالاسم الشريف في قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض على معنى وهو المعبود فاذا ساغ لهم تاويله بذلك لاجل التعلق فلم يجوز مثله للزمخشري لاجل الوصف واقول قد يفرق بينهما لان هنا عن الوصف مندوحة ولا مندوحة هناك عن التعلق النوع الثاني قوله اشتراطهم التعريف لعطف البيان ولنعت المعرفة والتنكير للحال والتمييز وافعل من ولنعت النكرة يعني انهم اشترطوا التعريف لامور منها عطف البيان ولنعت المعرفة واشترطوا التنكير لامور منها الحال والتمييز ولنعت النكرة وافعل من قوله ومن الوهم في الاول يعني في اشتراطهم التعريف لعطف البيان ولنعت المعرفة قوله من الرقش في انيابها السم ناقع ۞ هذا عجز بيت صدره ۞ فبت كاني ساورتني ضئيلة و ساورتني بمعنى واثبتني و الضئيلة الدقيقة والمراد هنا حية ضئيلة و الرقش بضم الرا وسكون القاف جمع رقشا وهي من الحياة المنقطة بسواد وبياض و السم مثلث القاتل المعروف والسم الناقع بالقاف البالغ الثابت قوله والصواب انه خبر للسم والظرف متعلق به او خبر ثان في الشرح ليس كونه صفة خطا فان القايل بذلك جعل الاداة في السم جنسية كما في قولنا تعالى واية لهم الليل نسلخ منه النهار وقوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا وقول الشاعر ۞ ولقد امر على اللييم يسبني ۞ وقد جوزوا كون الجملة في ذلك كله صفة لذي الاداة مع انها لا تكون صفة الا للنكرة بناء على ان المعرف باللام الجنسية كالنكرة بحسب المعنى وما نحن فيه كذلك و قد خرج المصنف على ذلك قولهم ما يحسن بالرجل خير منك ان تفعل كذا ذكره في تراجم الحروف حيث ترجم على حرف ال انتهى واقول في شرح التسهيل لابن ام قاسم ما هو ظاهر في ان ذلك القايل لم يجعل اللام في السم جنسية فانه قال واختار بعض النحويين وصف المعرفة بالنكرة وجعل من ذلك قول الاحوص ۞ ولقد يغني رسول الرود ۞ قواد وعن ابن الطراوة يجوز وصف المعرفة بالنكرة اذا كان الوصف خاصا بذلك الموصوف كقول النابغة في انيابها السم ناقع قال ولا حجة لهم في ذلك لامكان تاويله انتهى لكن يمكن ان يكون ما في الشرح تاويلا لحجتهم قوله وليس من ذلك يعني من الوهم في الاول والعامل هذا النفي هو قوله بعد اسطر لانه حمله على تقدير ال قوله والذي قدمه الزمخشري انه وجميع ما قبله ابدال اما انه بدل فلتنكيره وكذا المضاف فان قبله الضمير المنصوب بان والمجرور نقيل الشديد العقاب و المراد بالبواقي العزيز العليم لانهما البواقي من جميع

ما قبل

ما قبل شديد العقاب اوهما وذو الطول ان اريد البواقي من التوابع في الاية قوله ورد على الزجاج في جعله شديد العقاب بدلا وما قبله صفات وقال في جعله بدلا وحله من بين الصفات نبو ظاهر قال اليمني يحتمل ان يكون وجه النبو هو ان هذه النكرة لو كانت بدلا فقط لكان المبدل منه وهو المتبوع في حكم المنحى ولما كان ما قبله وما بعده صفات لزم ان لا يكون في حكم المنحى و ايضا نكرته بدلا لا يقتضي ان يكون هو المقصود اولقول لو كان بدلا والبدل في حكم تكرير العامل لكان مع عامله اجنبيا بين الصفات انتهى وفي الشرح انما قال الزمخشري بين الصفات ولم يقل من بين الصفات بادخال من على بين وبين العبارتين فرق لا يخفى عليك قوله ومن ذلك قولك قول الجاحظ هكذا رايناه في اكثر النسخ وفي بعضها ومن الوهم في الثاني قول الجاحظ وهو الصواب لانه ذكر من جملة الثاني افعل من قوله ولست بالاكثر منهم حصى ۞ هذا صدر بيت عجزه ۞ وانما العزة للكاثر و الحصى هنا العدد يقال نحن اكثر منهم حصى اي عددا و العزة القوة والغلبة و الكاثر الكثير قوله ومن متعلقة باكثر منكرا مجردا فاسد لا من المذكور في الشرح يلزم عليه ابدال النكرة على الموصوفة من المعرفة وقد عرفت ما فيه قوله او بالمذكور على انها بمنزلة قولك انت منهم الفارس البطل يريد ان من في البيت ليست تفضيلية جارة للمفضول قوله عند من قال في اخواتها انها تدل عليه في الشرح ليس لهذا الظرف مفهوم مخالفة حتى يكون المعنى انها تدل على الحدث عند من لم يقل في اخواتها انها تدل عليه فان هذا قول لا وجود له وانما هما قولان احدهما ان اخوات ليس دالة على الحدث الثاني انها ليست دالة عليه واما ليس فلا دلالة لها عليه قولا واحدا فان قلت فما فائدة التقييد اذن قلت التنبيه على ان انتفا تعلق الظرف بليس عند من لا يقول بان اخواتها تدل على الحدث من باب اولى فهو مفهوم موافقة قوله ولان فيه فصلا هذا معطوف على بانها لا بد قوله وبان فصل التمييز هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها وبان الفصل بالتمييز وهو غير صواب على ما لا يخفى قوله ومن الوهم في الثاني قول مكي هكذا وقع في النسخ التي وقع فيها ومن ذلك قول الجاحظ وفي بعض النسخ ومن ذلك قول مكي وهي النسخ التي فيها ومن الوهم في الثاني قول الجاحظ قوله والصواب انه مشبه بالمفعول به في الشرح واعترض المصنف انما ياتي على قول البصريين ومن وافقهم واما الكوفيون فيجوزون وقوع التمييز معرفة في مثل ذلك فلعل مكيا قصد التخريج على مذهبهم قوله وقول الخليل هذا معطوف على قول مكي وانما جعل هذا من الوهم في الثاني لانه يشترط فيها تنكير المضاف وفي الشرح لعل مذهبهم جواز اضافة المعرفة

مع بقائها على ما هي عليه من التعريف ولا يتحاشون من اجتماع تعريفين
على الكلمة من وجهين مختلفين **قوله** لم يصح ان يقال انه خبر للا مع اسمها
فانهما في موضع رفع بالابتدا عند سيبويه **في** الشرح كيف يجعل الكلمتان كلتاهما
مبتدا مع ان تعريف المبتدا غير صادق عليهما اذ هو اسم مجرد عن العوامل
اللفظية غير الزائدة مسند اليه او صفة معتمدة على نفي او استفهام رافعة
لظاهر او ضمير منفصل وليس مجموع لا اله اسما مجردا ولا صفة معتمدة **واقول**
لا نسلم ان مجموع لا اله ليس اسما مجردا بل هو اسم مجرد مركب من كلمتين كخمسة ليس
عشر **وفي** تلويح التفتازاني ثم لا يخفى ان الاستثنا هاهنا بدل من اسم
لا على المحل والخبر محذوف اي لا اله موجود او في الوجود الا الله فان
قلت هل لا قدرت في الامكان ونفي الامكان يستلزم نفي الوجود من غير عكس
قلت لان هذا رد لخطا المشركين في اعتقاد تعدد الالهة في الوجود ولان
القرينة وهي نفي الجنس انما يدل على الوجود دون الامكان ولان التوحيد
هو بيان وجوده ونفي اله غيره لا بيان امكانه وعدم امكان غيره ولا يجوز
ان يكون استثنا مفرغا واقعا موقع الخبر لان المعنى على نفي الوجود عن
الهة سوى الله تعالى لا على نفي مغايرة الله عن كل اله **وفي** اعراب
السفاقسي واعترض صاحب المنتخب عن النحويين تقدير الخبر فقال
اذا قلنا فيكون معنى قوله لا اله لنا الا هو معنى قوله والهكم اله واحد
فيكون تكرارا محضا وان كان في الوجود كان نفيا لوجود الاله ومعلوم
ان نفي الماهية اقوى في التوحيد الصرف من نفي الوجود فكان اجرا
الكلام على ظاهره والاستغنا عن هذا الاضمار اولى **و** اجاب ابو عبد الله
محمد بن ابي الفضل المرسي في ري الظمان فقال هذا كلام من لا يعرف لسان
العرب فان اله في موضع المبتدا على قول سيبويه وعند غيره اسم لا
وعلى التقديرين فلا بد من خبر للمبتدا او للا فما قاله من الاستغنا عن
الاضمار فاسد واما قوله اذا لم يضمر كان نفيا للماهية فليس بشي لان نفي بشي
الماهية هو نفي الوجود لان الماهية لا يتصور عندنا الا مع الوجود ولا
فرق بين لا ماهية ولا وجود وهذا مذهب اهل السنة خلافا للمعتزلة
فانهم يثبتون الماهية عارية عن الوجود وهو فاسد والا فهو في موضع
رفع بدل من لا اله ولا يكون خبرا للا لان لا لا تعمل في المعارف ولو قلنا
ان الخبر للمبتدا وليس للا فلا يصح ايضا لما يلزم عليه من تنكير المبتدا
وتعريف الخبر ولا يصح **و** استشكل الوجهان البدل من الا اه **قال** لانه
لا يمكن فيه تكرار العامل لو قلت لا اله لا الا هو لم يجز **و** اجاب بانه بدل
من الضمير المستكن في الخبر المحذوف العائد على اسم لا قال ولولا تصريح
النحويين بانه بدل على الموضع من اسم لا لتاولنا كلامهم على انهم يريدون

بقولهم

٢٦٨

بقولهم بدل من اسم لا اي من الضمير العائد على اسم لا **قوله** واما لا رجل ظريفا
بالنصب فانه عند سيبويه مثل يا زيد العاقل بالرفع **قال** الرضي في المنادي
اعلم انه انما جاز الرفع حملا على اللفظ لان النصب في توابع المنادي المضموم
كان هو القياس لان التوابع للحركة انما وضعت تابعة للمعرب في اعرابه
لا للمبني في بنايه الا ترى انك لا تقول جاني هولا الكرام بجر الصفة
حملا على اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل لكنه لما كانت الضمة التي هي الحركة
البنائية تحدث في المنادي بحدوث حرف الندا وتزول بزواله صارت
كالرفع وصارت حرف الندا كالعاملة لها وكذلك فتحة لا رجل فلمشابهته
للرفع جاز ان يرفع التوابع المفردة لانها كالتابعة للمرفوع وقلا شيا من
استنكار تبعية حركة الاعراب لحركة البنا التي هي خلاف الاصل كون الرفع
غير بعيد في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادي لتحرك بشبه الرفع اي
الضم بخلاف التابع المضاف اذ المنادي المضاف واجب النصب انتهى
وفي الشرح وقد وقفت من مدة طويلة في شرح الكافية للشيخ تاج الدين
التبريزي على استشكال ذلك بان الحركة الاعرابية انما تحدث لعامل
ولا عامل هنا يمكن احداثه للرفع ضرورة ان المتبوع وهو المنادي مفعول
به وهو اشكال مقترح انتهى **واقول** فيما ذكرناه عن الرضي جواب عن
هذا الاشكال بان يقال لما كانت الضمة تحدث في المنادي بحدوث في المنادي
بحدوث حرف الندا وتزول بزوالها صارت كالرفع وصارت حرف الندا
كالعاملة لها **قوله** لم يتجه الاعتذار المتقدم هو قوله فيما تقدم لم يصح
ان يقال انه خبر للا مع اسمها فانهما في موضع رفع بالابتدا عند سيبويه
قوله ويشكل على ذلك ان البدل لا يصلح هنا لحلوله محل الاول لان الاول
هنا منفي والبدل مثبت **وفي** الشرح انما يتم هذا الاشكال ان لو كان
هذا امرا لا بد من اعتباره في البدل ونحن نراه يتخلف كما اسلفنا في
مثل سلب هند حسنها واكلت الارغفة جزءها انتهى **واقول**
المانع من حلول البدل في هذين لفظي صناعي وهو وجوب تا التانيث
في فعل الاول وامتناعها في فعل البدل وهم يغتفرون مثل ذلك
في التابع ما لا يغتفرون في المتبوع وفيما نحن فيه المانع معنوي **وفي**
حاشية التفتازاني عند قوله تعالى والهكم اله واحد لا اله الا هو فان
قيل كيف يصح ان البدل هو المقصود والنسبة الى المبدل منه سلبية
قلنا انما وقعت النسبة الى البدل بعد النقض بالا فالبدل هو المقصود
بالنفي المعتبر في المبدل منه لكن بعد نقضه ونقض النفي اثبات **قوله**
وقد يجاب بانه بدل من الاسم مع لا فانهما كالشي الواحد في الشرح ما هذا
البدل من الاقسام المذكورة في باب البدل **واقول** هو من بدل الكل

من الكل لكن باعتبار اللفظ دون المعنى فليتامل قوله ومن ذلك قول الفارسي
في مررت برجل ماست من رجل ان ما مصدرية والفعل وصلتها صفة لرجل
في الشرح لا يخفى ان اللفظ على راي الفارسي لا يحمل على ظاهره من غير حذف
اذ لا معنى لقولك مررت برجل مشيتك فلا بد من تقدير اي مثل مشيتك
اي برجل مماثل مشيتك بمعنى انه على وفقها او على تقدير برجل ذي
مشيتك اي صاحبها على حذف مضاف ايضا او يؤول المصدر باسم المفعول
من غير حذف نحو الدرهم ضرب الامير اي برجل مشيتك والمعنى برجل
هو الذي تشاء وتريد وتقدير ما شرطية يحتاج الى تقدير الجواب
فكل من القولين لا بد فيه من تقدير فلم يترجح تقديرهم على تقديره
بل ما الذي اقتضى كون قولهم صوابا وقوله غير صواب انتهى واقول اعتراض
المصنف انما هو على ظاهر كلام الفارسي وظاهر كلامه انه قدر ما مع ما
بعدها بمصدر صريح من غير تقدير شي قبله او تاويله بشي قوله والحرف
المصدري وصلته في نحو ذلك معرفة يريد بنحو ذلك ان يكون مسندا الى
معرفة كالضمير في الاية حتى لو كان مسندا الى نكرة لم يكن المصدر المقدر
معرفة وفي الشرح والحرف المصدري يعم كل حرف مصدري سوا كان
ان او ان او غيرهما فافاد هنا ما لم يفده فيما تقدم حيث قال ان وان وصلتهما
محكوم لهما بحكم الضمير قوله والصفة الجملتان معا يعني مجموع جملة الشرط
وجملة الجواب قوله وكان حقه اذا علق في تركيبك وقال الجملة صفة ان يقطع
بان ما زايدة اذ لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه في الشرح الذي ينبغي ان
يعلل به ان معمول الجزا لا يتقدم على اداة الشرط وهنا قد جعل تركيبك ه
جوابا للشرط والجار المتقدم متعلقا به فلزم تقدم ما في حيز الجزا على
الشرط وهو باطل واما ما ذكره المصنف من ان الشرط الجازم لا يتعلق بجوابه
فلم تحقق معناه ولا وجه كونه علة لبطلان القول بشرطية ما انتهى
واقول هذا من باب نفي الشي بنفي ملزومه اذ المراد من عدم تعلق الشرط
الجازم بجوابه عدم كونه معمولا لجوابه واذا انتفى كون الشرط الجازم معمولا
لجوابه انتفى كون ما قبله معمولا لجوابه وانما قيد الشرط بالجازم لكونه ه
الواقع في الاية ولاحتمال ان يقال ان غير الجازم يجوز تقديم معمول جوابه
عليه كما يجوز عمل جوابه فيه النوع الثالث قوله كمنع الصرف
اشترطوا له تعريف العلمية او شبهه كما في اجمع قال الرضي وذلك
لان المعارف خمس المضمرات والمبهمات وهما مبنيان فلا مدخل لهما في
في غير المنصرف اذ هو معرب واما ذو اللام والمضاف فلا يمكن فيهما منع
الصرف عند من قال غير المنصرف ما حذف منه التنوين والكسر تبعا
للتنوين واذا لم يدخلهما التنوين ليحذف فكيف يتبعه الكسر وكذا

عند من

عند من قال هو ما حذف منه الكسر والتنوين معا واما عند المصنف يعني
ابن الحاجب فيمكن منع صرفهما لانه قال هو ما فيه علتان او واحدة قايمة
مقامهما لكنه لا يظهر فيهما عنده حكم منع الصرف وهو ان لا كسر ولا تنوين
لمشابهته الفعل فلم يبق من جملة المعارف الا العلم وانما اعتبر الخليل في
اجمع واخواته تعريف الاضافة في منع الصرف لسقوط المضاف اليه منها
وتعوض المضاف لدخول التنوين فظهر اثر منع الصرف وفي المتوسط واما
تعريف التوكيد فهو بتقدير اللام او الاضافة نحو اجمع لانه غير منصرف
لوزن الفعل والتعريف واعتباره اولى للاحتياج اليه في منع صرف بعض
التاكيد وقيل تعريف التاكيد تعريف العلمية لان الفاظ التاكيد اعلام
لها واليه ذهب ابو علي الفارسي انتهى قوله وكنعت الاشارة واي النداء
اشترطوا لهما تعريف اللام الجنسية قال الرضي لم ينعت الاشارة اسم
الا بذي اللام او بما حمل عليه من الموصول ذي اللام او ذو الطايية
وكان الواجب بنا على ان الموصوف اخص او مساو ان ينعت اسم الاشارة
بكل واحد من اسم الاشارة والموصول وبذي اللام والمضاف الى احد
الثلاثة لان اسم الاشارة مبهم الذات وانما تتعين الذات المشار اليها
به اما بالاشارة الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن
تعيينه بمبهم اخر مثله لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول
وذو اللام والمضاف الى احدهما وتعريف المضاف بالمضاف اليه ولا لبق
بالحكمة اذ ترفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كذي اللام لا بالشي
الذي يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريفه
المستعار فاقتصر على ذي اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه
لانه مع صلته بمعنى ذي اللام فالذي ضرب بمعنى الضارب وايضا
الموصول الذي يقع صفة ذو لام وان كانت زايدة الا ذو انتهى قوله
ومن الوهم في ذلك قول الزمخشري في قراة ابن ابي عبلة ان ذلك لحق تخاصم
اهل النار بنصب التخاصم انه صفة للاشارة قال اليمني يلزم عليه الفصل
بين اسم الاشارة وصفته بالخبر وذلك غير جايز قوله لان نعت الاشارة
لا يكون الا طبقها في اللفظ في حواشي التسهيل للمصنف ذكروا لنعت اسم
الاشارة ستة شروط الاول ان يكون بال الثاني ان يكون جنسا لا
وصفا وهذا غالب لا لازم الثالث ان يكون مفردا الرابع ان يكون متصلا
فلا يقال مررت بهذا في الدار الفاضل وان جاز مررت بالرجل في الدار
الكريم الخامس ان لا يقطع السادس انه لا يخالف متبوعه في افراد وغيره
فلا يجوز بهذين الرجل والمراة النوع الرابع قوله اشتراط الابهام
في بعض الالفاظ كظروف المكان لم يقل هنا في بعض المعمولات لانه لو قال

ذلك لكان الضمير في قوله والاختصاص في بعضها عايدا على المعمولات وقد
عد من هذا البعض اصحاب الاحوال وصاحب الحال من حيث انه صاحبها
ليس بمعمول ووجه اشتراط الابهام في ظروف المكان ما قال الرضي واعلم
انه انما نصب الفعل جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعني الازمنة
الثلاثة مدلوله فطرد النصب في مدلوله وفي غيره واما المكان فلما لم
يكن لفظ الفعل دالا على شي منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية لان كل
فعل لابد له من مكان فنصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول
الفعل اي الازمنة الثلاثة وهو غير المحصور والمعدود ووجه المشابهة
التغير والتبدل في نوعي المكان كما في الازمنة الثلاثة انتهى وغير المحصور
كالجهات والمعدود كالفرسخ والميل قوله كما عسل الطريق الثعلب هذا
هذا من عجز بيت في وصف الرمح وبقيته لدن بهز الكف يعسل متنه
ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه وقد تقدم الكلام عليه قوله وقولهم
في دخلت الدار او المسجد او السوق ان هذه المنصوبات ظروف قال
الرضي اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت تنصب على الظرفية كل مكان دخلت
عليه مبهما كان او لا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك
لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاثة بحذف حرف الجر اعني في معها في غير
المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه وقال الجرمي
دخلت متعد مثل بني مفعول به لا مفعول فيه والاصح انه لازم الا ترى
ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب
فلان وكثيرا ما تستعمل في مع الامكنة ايضا نحو دخلت في البلد وكذا
نحو قوله تعالى وسكنتم في مساكن الذين ظلموا انفسهم وقولك نزلت في
الخان وكون مصدره على الدخول والفعول في مصادر اللازم
اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا يرجحان كونه لازما انتهى
قوله والصواب ان هذه المواضع على اسقاط الجار توسعا هذا مذهب
ابن مالك في هذه المواضع وفي الشرح ولا يخفى ان التخريج على ذلك
ليس باولى من تخريجهم فان من يرى في شي من هذه المنصوبات انه ظرف
مكان يلزمه مخالفة الاستعمال في نصب غير المبهم من المكان على الظرفية
وما استصوبه المصنف من التخريج على اسقاط الجار توسعا ليس
بمقيس مما الذي اقتضى كون هذا صوابا دون قولهم فلقول يمكن ان
يكون الذي اقتضى كون هذا صوابا كثرة وجود النصب على اسقاط الجار
توسعا في كلامهم دون نصب غير المبهم من المكان على الظرفية قوله وزعم
ابو علي في الاغفال بما ذكرنا هو انه انما يكون ظرفا مكانيا ما كان مبهما
وابو علي هو الفارسي وكتاب الاغفال مصنف وضعه فيما اغفله الزجاج

قوله

٢٧

قوله واخفي الذي لولا الاسي لقضاني هذا عجز بيت صدره حتى فتبدي
ما بها من صبابة قوله له حاجب في كل امر يشينه هذا صدر بيت لمروان
بن ابي حفصة عجزه وليس له عن طالب العرف حاجب ويشينه
يعيبه من الشين بفتح المعجمة وهو العيب والعرف بضم المهملة الاحسان
وذكره مع الحاجب الاول اشارة الى ان الامر الذي يشين تمكن المانع
منه تمكن المظروف من الظرف قوله فارسا ما غادروه ملحما هذا صدر
لامراة من بني الحارث عجزه غير زميل ولا نكس وكل وما هنا زايدة والمغادرة
الترك وملحما طعمة للسباع وهو بضم الميم والحا المهملة والزميل بضم الزاي
وتشديد الميم المفتوحة الضعيف والنكس بكسر النون واسكان الكاف الذي
لا خير فيه واصله السهم الذي انكسر فوقه والوكل بفتحتين العاجز وفي الشرح
ولم ار في الحماسة النصب في فارس وانما رايته فيها مرفوعا ولعل النصب
رواية النوع الخامس قوله فمن الاول مجرور لولا يعني عند سيبويه وقد
تقدم الكلام عليه في حرف اللام عند الكلام على لولا قوله ومجرور لبي
وسعدي وحنانا في بعض النسخ زيادة دوالي قبل حنانا قال المصنف في
اوضح المسالك ومعنى لبيك اقامة على اجابتك بعد اقامة وسعديك اسعادا
لك بعد اسعاد ولا تستعمل الا بعد لبيك وحنانيك تحننا عليك بعد تحنن
ودواليك تداولا بعد تداول وفي الصحاح وحكى ابو عبيد عن الخليل ان
اصل التلبية الاقامة بالمكان يقال البيت بالمكان ولبيت به اذا اقمت به
قال ثم قلبوا الباء الثانية الى اليا استثقالا كما قالوا تظنيت وانما هو
تظننت قوله فلبي فلبي يدي مسور هذا عجز بيت صدره دعوت
لما نابني مسورا ولبي الاول فعل ماض ولبى الثاني ابه اسرا واثنا به اصابه
ومسور بكسر الميم وسكون السين المهملة اسم رجل قوله ومن الثاني
تاكيد الاسم يريد بالثاني اشتراط الاظهار في بعض المعمولات قوله ومن
الوهم في الاول قول بعضهم يريد بالاول اشتراط الاضمار في بعض المعمولات
قوله ومن الوهم في الثاني قول ابي البقا في ان شانيك هو الابتر انه يجوز
كون هو تاكيدا وقد مضى وقول الزمخشري في قوله تعالى ما قلت لهم
الا ما امرتني به الموضع الذي مضى فيه قول ابي البقا هو شرح حال الضمير
المسمى فصلا لكن المصنف اعتذر عنه هناك بقوله وقد يريد انه توكيد
لضمير مستتر في شانيك لا لنفس شانيك وفي الشرح واذا كان كذلك
فلا معنى للقطع بتوهيمه واقول لعل المصنف اشار بقوله وقد مضى
الى الاعتذار الذي ذكره هناك والا فلا وجه لتخصيصه بالمعنى لانقول
الزمخشري ايضا مضى في حرف الالف في الكلام على ان وكان الذي وقع
في نسخة المتن التي للشارح هو ما يقع في بعض النسخ وهو وقد مضى

قول الزمخشري بدون واو وقيل قول **قوله** وقول النحويين في نحو اسكن انت وزوجك اذ العطف على الضمير المستتر **في** الشرح يعني ومن الوهم في الثاني قول النحويين وجعل ذلك من الوهم في الثاني وهم لان الثاني هو اشتراط الاظهار في بعض المعمولات ولم يشترط احد في العطف على فاعل فعل الامر المستتر فيه ان يكون المعطوف اسما ظاهرا **واقول** لا وهم في جعل ذلك من الوهم في الثاني لان رد ابن مالك على النحويين يقتضي ان عطف الاسم الظاهر على فاعل الفعل يشترط فيه ان يكون ذلك الفاعل ظاهرا او يصلح في موضعه ظاهر **قوله** لان مرفوع فعل الامر لا يكون ظاهرا ومرفوع المضارع ذي النون لا يكون غير ضمير المتكلم **اجاب** التفتازاني عن الاول في حاشية الكشاف بان قال وصحة امر الغايب بصيغة افعل للتغليب مثل انا وزيد فعلنا وابتناوه على اسكنا للاسكان بالاصالة والتبعية انتهى **واقول** يصح الجواب عن الثاني ايضا فيقال يصح الاخبار عن المخاطب بالمضارع الذي للتكلم بتغليب المتكلم على المخاطب ومعنى بالاصالة والتبعية باصالة آدم في سكنى الجنة وتبعية زوجة له في ذلك **قوله** نطوف ما نطوف الى آخره المحفوفنا العسور **و** الجوف بالجيم المضمومة جمع اجوف بمعنى الواسع **و** الصفاح بضم الصاد المهملة وتشديد الفا العريض من الحجر **قوله** على حد ضرب زيد الظهر والبطن **قال** الرضي وقد يفيد بعض الابدال معنى الفاظ الشمول فيجري مجرى التاكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه ويده ورجله وهو بدل البعض من الكل في الاصل لم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كله فيجوز ان يكون ارتفاعهما على البدل وعلى التاكيد **و** قد جا منصوبا نحو زيد ضرب ظهره وبطنه اما على انه مفعول ثاني اي على ظهره وبطنه كقوله تعالى واختار موسى قومه او على الظرف اي في ظهره وبطنه نحو دخلت البيت وسكنت الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا يقال ضرب زيد اليد والرجل انتهى **النوع السادس قوله** فاما ثمود فهديناهم من لحو ما راوا الايات ليسجننه واذا قيل لهم لا تفسدوا فقد مر البحث فيهما من ذلك في اخر الجملة السابعة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب **قوله** وخبر القول المحكي نحو قولي لا اله الا الله **في** الشرح القول قد يحكى به المفرد والمراد به مجرد اللفظ وهي مسئلة خلاف تعرض اليها الزمخشري في الكلام على قوله تعالى قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم وعبارته قيل هو خبر مبتدا محذوف او منادي والصحيح انه فاعل يقال لان المراد الاسم لا المسمى انتهى فلك ان تقول حاكيا للمفرد المراد به مجرد اللفظ قولي ابراهيم فيرد على المصنف

المصنف على القول المختار **واقول** مراد المصنف خبر القول المحكي بالاخلاق **قوله** وعلى هذا فقوله تعالى ومن يكتمها فانه اثم قلبه اذا قدر انه ضمير للشان لزم كون اسم خبرا مقدما وقلبه مبتدا موخرا واذا قدر راجعا الى اسم الشرط جاز ذلك وان يكون اثم الخبر وقلبه فاعل به هذا بيان لما يحتمله كل من هذين التقديرين من وجوه الاعراب من غير تعرض لصحة ذلك التقدير او عدمها فلا يرد ما في الشرح من انه يشكل عليه ما قدمه من انه اذا امكن في الضمير ان يكون لغير الشان لم يحمل على كونه للشان لمخالفته للقياس **قوله** وقد مر البحث في ذلك يعني في حروف اللام حيث قال فرع اجاز ابو الحسن ان يتلقى القسم بلام كي وجعل منه يحلفون بالله لكم ليرضوكم **قوله** والتقدير الثاني باطل لان الجار والمجرور لا يكون جوابا ويجب عليه كون من موصولة اي التي في افمن **و** في الشرح قد يكون اراد الموصولة واطلق على خبر جواب الشرط من حيث كونه شبيها به في المعنى وذلك ان المبتدا الموصول بجملة فعلية مستقبلة مشابهة لاسم الشرط فصلته كجملة الشرط وخبره كجملة الجزا في المعنى اذ قولك الذي ياتيني اكرمه في معنى من ياتيني اكرمه فان قلت غايته انه اطلاق مجازي ولا قرينة على التجوز قلت بل القرينة قايمة وهي عدم صلاحية المفرد لان يكون جواب شرط فتعذرت الحقيقة فحمل على المجاز والعلاقة المشابهة **قوله** وقد يتوهم ان مثل هذا اقول صاحب اللوامع المشار اليه بهذا هو التقدير الثاني والمثلية المتوهمة هي البطلان ووقع في بعض النسخ بدل اللوامع اللوائح وهو الموافق لما في البحر فانه فيه **قال** ابو الفضل الرازي في كتاب اللوائح ولا بد من اضمار جملة معادلة وصار ذلك المضمر كالمنطوق به لدلالة الفحوى عليه وتقدير تلك الجملة افمن خلق السموات والارض كمن لا يخلق وكذلك اخواتها وقد اظهر في غير هذا الموضع ما اضمر فيها كقوله تعالى افمن يخلق كمن لا يخلق انتهى **و** تسميته هذا المورد جملة ان اراد بها جملة من الالفاظ فهو صحيح وان اراد الجملة المصطلح عليها في النحو فليس كذلك بل هو مضمر من قبيل المفرد انتهى ما في البحر **و** لا يخفى ما في قول المصنف وانما هذا اسبق الى اخره من الجواب عن هذا الاعتراض **النوع السابع قوله** قول الزباء ما للجمال مشيها وييدا الزبا بالمد هي ملكة الجزيرة تعد من ملوك الطوائف بنت عمرو بن عامر وهو با السما كان خرج من اليمن لما احس بسيل العرم فنزل الجزيرة واعالي الفرات وملكها فغزاه جذيمة الابرش فقتله وبدد جموعه وهربت الزبا عند قتل ابيها الى الروم فلما رجع جذيمة الى بلاده رجعت الى بلاد ابيها وبنت مدينة على الفرات قريبا من الرقة وبنت قصرا وحصنا

وحولت تحت الارض نفقا لا يعلم به احد اعدته ليوم حصارها ثم عزمت
على الاخذ بثار ابيها فقالت لها اختها وكانت ذا راى انك امراة يطمع فيها
ولكن خذيه بالخديعة فكتبت اليه اني اردت ان اصل جناحي بجناحك وملكي
بملكك فافعل فاستشار اصحابه فاشاروا عليه بالمسير اليها الا قصير بن
سعيد وهو مولى لجذيمة فانه اشار عليه بان لا يفعل فسار اليها وجعل
على مملكته عمرو بن عدي وهو ابن اخته رقاش ولما قرب جذيمة من قصر
الزبا اشرفت عليه من القصر ولم يكن معها فيه غير الجواري فقالت ما
احسنك من عروس تجلى علي في الكتايب فلما دخل القصر قالت للجواري
وهو بحيث يسمع كلامها ولا يرى شكلها خذوا بيد سيدكن ثم امرتهن
بقطع رواشنه في طست الى ان يموت والرواشن عروق في باطن الذراع
فلما قطعت الجواري رواشنه قطرت قطرة من دمه على النطع فقالت الزبا
لا تضيعن دم الملوك فقال جذيمة لا يحزنك دم اراقه اهله فقالت
الزبا دم الملوك تشفي من الكلب وانما جمعت دمه في طست لان المنجمين
قالوا لها ان قطر من دمه في غير الطست قطرة طولبت بدمه وقتلت
به فلما قتل جذيمة ركب قصير ولحق بعمرو فقال له عمرو ما وراءك قال
سعي القدر بالملك الى حتفه على رغم انفي وانفه فقم واطلب بثاره قال
عمرو وكيف وهي امنع من عقاب الجو قال قصير فاجدع انفي واضرب
بالسياط ظهري فقال له عمرو انت لا تستحق ذلك منا فجدع قصير
انفه نفسه وضرب بالسياط ظهر نفسه ولحق بالزبا فلما وصل اليها
قيل لها هذا قصير جا مجدوع الانف مضروب الظهر فقالت لامر ما جدع
قصير انفه فلما حضر بين يديها قالت من فعل بك هذا قال عمرو قال لي
انت اشرت على خالي بالمسير اليها واراد قتلي فشفع اصحابه في فجدع
انفي وضرب ظهري وتوعدني بالقتل فهربت فاكرمته وقالت له
اقم عندنا فاقام عندها يتحيل في قتلها واخذ بلادها فاقام مدة ثم قال لها
لي ببلاد العراق اموال واحب ان تاذني لي في التوجه لاحضارها فاذنت
له فقدم العراق وارسل الى عمرو ان انفذ الي احمالا من التحف والهدايا
فانفذ اليه فقدم عليها بها فاعجبها ثم فعل ذلك مرارا حتى عرف باب
نفقها الذي يمضي الى حصنها فخرج الى العراق وارسل الى عمرو ان ابعث
الي بالفي رجل على الجمال في الغراير بالسيوف فجهز له ما قال وجهز
عمرو فيهم فلما قدم قصير اخبرت الزبا بقدومه فصعدت الى اعلا قصرها
فلما رات الجمال ارتابت وقالت ما للجمال مشيها وئيدا اجندلا يحملن ام
حديدا ام صرفانا باردا شديدا ام الرجال جثما قعودا ويروى ام
الرجال في المسوح سودا فلما دخلت الجمال من باب المدينة وتكاملوا

فيها

فيها اخترط الرجال روس الغراير وخرجوا ينادون يا ثارات جذيمة
واوقعوا السيوف في الناس وقصدت الزبا باب النفق لتهرب منه
فوجدت عمرا وقصيرا سبقاها اليه فقالت بيدي لا بيدك وكان
معها فص مسموم فاهوت به الى فيها فادركها عمرو فقتلها واستولى على
خزاينها واخرب مدينتها وعاد الى الحيرة والله اعلم وفي الصحاح مشيا
وييدا اعلى تؤدة والجندل الحجارة والصرفان بالصاد المهملة وفتحات
جنس من التمر قال ابو عبيد لم يكن يهدى الى الزبا شي كان احب اليها
من التمر الصرفان وانشد ولما انتهى العير قال ابارد من التمر ام هذا
حديد وجندل والجثم بضم الجيم وتشديد المثلثة جمع جاثم وهو الذي
يلبد بالارض والقعود بضمتين جمع قاعد والمسوح بضمتين جمع مسح بكسر
الميم وهو البلاس قوله ومن ذلك قول بعضهم في بيت الكتاب وقلما وصال
على طول الصدود يدوم اراد بالكتاب كتاب سيبويه وهذا الذي انشده
عجز بيت واخره صددت واطولت الصدود وقلما وصال على طول
الصدود يدوم ووجه وهم هذا البعض ما ذكره المصنف في حرف الميم
عند الكلام على ما الزايدة ان قل المكفوفة بما لا يدخل الا على جملة فعلية وفي
الشرح ولقايل ان يقول لم لا يجوز ان يكون هذا المعرب لوصال مبتدا
بنى على ان ما في البيت مصدرية لا كافة كما ذهب اليه بعضهم وعلى ان ما
المصدرية توصل بالجملة الاسمية كما صرح به في التسهيل واقول كلام
يدل هذا القايل انه بنى على مذهب ذلك البعض وعلى مذهب بن مالك
كان ظاهر كلامه انه بنى على ما هو المعروف عند النحاة فورد عليه انه
ليس كذلك قوله وقول اخر في نحو اسكت ربيا بلقاه انه يجوز في زيد
الرفع بالابتدا وذلك خطا عند سيبويه في الشرح هو صواب عند غير
سيبويه فليس تخطيه هذا القايل استنادا الى قول سيبويه باولى من
تصويب كلامه استنادا الى قول غير سيبويه من النحاة واقول لم يخطي
المصنف ذلك القايل مستندا الى قول سيبويه وانما اخبر بان هذا القول
خطا عند سيبويه ويفهم منه انه صواب عند غيره قوله وكن لي شفيعا
الى اخره تقدم الكلام عليه في الجملة الرابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب
قوله ويرده ان جملة الشرط لا تكون اسمية فكذا المعطوف عليها في
الشرح قد يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوايل كما ذكر المصنف
في القاعدة الثامنة من الباب الثامن في قوله تعالى ان نشا ننزل
عليهم من السما اية فظلت اعناقهم لها خاضعين فقال لا يكون في النثر
فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا ولكن اغتفر ذلك في الاية لان
ظلت معطوف على الجواب لا جواب قوله على انه لو قدر من موصولة

يوم

لم يصح قوله ايضا يمكن ان يجاب عن هذا ايضا بانه يغتفر في التوالي ما لا
يغتفر في الاوايل قوله اي الامر والشان هذا التفسير للمسير في كان قوله
ومن ذلك قول جماعة منهم الزمخشري في ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من
من عند الله خير ان الجملة الاسمية جواب لو في الشرح ليس هذا ذهولا
عن القاعدة بل هم مصرحون بجواز وقوع الاسمية في هذا المحل وهو مذهب
لهم اختاروه فليس تخريجهم عليه غلطا و انما وجه الرد ان يقال الصواب
خلاف قولهم في اصل المسلة و ينصب الدليل على ذلك قوله ومن الوهم في
الثاني تجويز كثير من النحويين الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو
ويريد بالثاني اشتراط الاسمية في بعض المواضع وبالاشتغال النصب باضمار
فعل على شريطة التفسير قوله ومن العجب ان ابن الحاجب اجاز ذلك في كافيته
مع قوله فيها في بحث الظروف وقد يكون للمفاجاة فيلزم المبتدا بعدها اعتذر
ابن الحاجب عن هذا بان قال كان قياس لزوم وقوع المبتدا والخبر بعد اذا
المفاجاة ان يمتنع النصب فيما اضمر عامله اذا وقع بعدها كقولك خرجت
فاذا عبد الله يضربه عمرو لان لزوم وقوع المبتدا والخبر مناف للنصب ولكنهم
جوزوا النصب على خلاف هذه القاعدة لصورة المبتدا والخبر قوله وقد مر
ان تخالف الجملتين في الاسمية والفعلية لا يمنع التعاطف مر ذلك في الباب
الرابع في الكلام على العطف قوله ولم يعهد دليل على امتناع ذلك هذا جواب
عن رد بعض المتاخرين ما جوزه ابو البقا في الاية قوله النوع الثامن
هكذا وقع في اكثر النسخ وفي بعضها الثامن بدون ذكر النوع قوله قيل
او خبر المبتدا او جوابا للقسم غير الاستعطافي قال ابن جني القسم جملة
انشائية يوكد بها جملة اخرى فان كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف
وان كانت طلبية فهو للاستعطاف قوله بربك هل ضممت اليك ريا هذا
صدر بيت عجزه * قبيل الصبح او قبلت فاها * والمشهور ان البيت لمجنون
ليلى وانه * بربك هل ضممت اليك ليلى * ولعله * وهل رفت اليك قرون ليلى *
رفيف الاقحوانة في نداها * ورفت بالرا المهملة والفا المفتوحة من الرفيف وهو
البريق والاقحوانة بضم الهمزة والحا المهملة واحدة الاقحوان والاقاحي بتشديد
اليا وتخفيفها وهي يشبه بها الاسنان والندى المطر والبلل قوله لعيشك
يا ليلى يا سلمى ارحمي ذا صبابة هذا صدر بيت عجزه * الى غير ما يرضيك في
السر والجهر * ويقع كاملا في بعض النسخ قوله واني لرام الى اخره تقدم الكلام
عليه في الجملة الاعتراضية قوله جاوا بمذق الى اخره تقدم الكلام عليه
في لا قوله وقول ابي الدردا وجدت الناس اخبر تقله في الصحاح واما
قول ابي الدردا وجدت الناس اخبر تقله فيريد انك اذا اخبرتهم قليتهم
فاخرج الكلام على لفظ الامر ومعناه الخبر وخبرت الشي اخبره خبرا

بالضم وخبره بالكسر اذا بلوته و القلى البغض تقول قلاه يقليه قلا وقلاه
ويقلاه لغة طي قوله وكوني بالمكارم الى اخره في القاموس دل المراة ودلالها
ودالولاها ان تدللها على زوجها وقد دلت تدل و الماجدة الشريفة الكريمة
والصناع بفتح الصاد المهملة الحاذقة الماهرة بعمل اليدين قوله اذا الذين يلم
الى اخره المراد بالليل هنا النفس والمعنى لا تحسبوهم سكتوا عنكم وتركوا
الاخذ بثاركم بسيرهم قوله الى اذا ما القوم كانوا انجية الى اخره الانجية جمع
نجي على وزن فعيل من النجوى وهي المشاورة و الارشية جمع رشا بكسر
الراء وبالواو هو الحبل الذي يجعل في الدلو والمعنى ان الناس اذا اضطربت
اراوهم كاضطراب الحبال فهو ثابت الراي لا يتزلزل قوله والصواب انه
كيف وجدها حال من مفعول ينشر وان الجملة بدل من العظام في الشرح
قد تقدم مرارا ان من شرط البدل صحة حلوله محل المبدل منه والبدل
هنا وهو الجملة الاستفهامية لا يصح حلولها محل المبدل منه وهو العظام
المجرور بالى لانه يلزم عليه تعليق حرف الجر عن العمل وهو باطل وقد مر
البحث في ذلك في حرف الكاف في فصل كيف واقول ومر لنا نحن ايضا في
ذلك كلام وانه يغتفر في التوالي ما لا يغتفر في الاوايل قوله واعلم ان النظر
البصري يعلق فعله كالنظر القلبي في الشرح ساق الحكم المذكور وهو
تعليق النظر البصري مساق الحكم المقرر المعلوم الذي لا خلاف فيه فانظر هذا
مع قوله في الباب الثاني من الكتاب ولم اقف على تعليق النظر البصري الا
من جهة الزمخشري واقول كونه لم يقف عليه الا من جهته لا يعارض كونه
جازما به ولا يقتضي انفراد الزمخشري بنفيه قوله النوع التاسع هكذا
وقع في اكثر النسخ وفي بعضها التاسع بدون ذكر النوع قوله والجما في
قولهم جاوا الجما الغفير في الصحاح وقولهم جاوا جما غفيرا ممدود والجما
الغفير اي جاوا بجماعتهم الشريف والوضيع ولم يتخلف احد وكانت فيهم
كثرة و الجما الغفير اسم وليس بفعل الا انه ينصب كما ينصب المصادر التي
هي في معناه كقولك جاوني جميعا وقاطبة وطرا وكافة وادخلوا فيه
الالف واللام كما ادخلوها في قولهم اوردها العراك اي اوردها عراكا
انتهى قوله أأكرم من ليلى الى اخره هذا البيت للمجنون وقيل لقيس
بن الملوح واكرم افعل تفضيل والهمزة فيه للاستفهام و معنى يبتغي يطلب
وهو بالمثناة التحتية المضمومة في اوله وبالغين المعجمة المفتوحة قبل اخره
في اكثر النسخ وفي اكثر الشرح اظن ان هذا البيت نعم قوله ونبئت ليلى
ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها و يبتغي بمعنى يطلب
وهو منصوب بعد الفا في جواب الاستفهام لكن سكن اليا ولنبتغي بضرورة
لثبوت مثله في السعة وان كان قليلا قوله دمن لم ابطل الوعي كون الظرف

من قول الاعشى ٥ رب رفد هرقته ذلك اليوم ٥ واسرى من معشر اقيال ٥ متعلقا
باسرى ليلا يخلوا اما عطف على مجرور رب من صفة قال فاما قوله فيارب
يوم قد لهوت وليلة ٥ بانسة كانها خط تمثال ٥ فعلى ان صفة الثاني مدلول
عليها بصفة الاول ولا يتاتى ذلك هنا وقد يجوز ذلك هنا لان الاراقة لا
فقد تحمل دليلا عليه هذا بجمعه يقع في ابعض النسخ دون بعض و الرفد
بكسر الرا العطا وبفتحها وقد تكسر القدح الضخم و هراق اصله اراقة
و اسرى جمع اسير و المعشر جماعة من الناس و الاقيال اذ كان بالمثناة
الفوقية فهل جمع قتل بالقاف وهو العدو وان كان بالمثناة التحتية فهو
جمع قيل بفتح القاف وسكون اليا وهو الملك مطلقا وقيل الملك من ملوك
حمير وقيل هو دون الملك الاعلى سمي به لانه يقول ما شا الله فينفذ
وجمعه اقيال واقوال و البيت الثاني تقدم الكلام في رب و في واما قول
الى على انه لا يصح تعلق من معشر باسرى فمبني على شيئين احدهما
انه مجرور رب الظاهر لا بد من وصفه كما ذكر وقد مر انه تقدم عند الكلام
على رب ان هذا مذهب المبرد وابن السراج والفارسي واكثر المتاخرين ونسبه
في البسيط الى البصريين ومر انه خالف في ذلك الاخفش والفرا والزجاج
وابا طاهر و [illegible] والثاني انه حكم المعطوف حكم المعطوف عليه وقد
عرفت ان التوالي يغتفر فيها ما لا يغتفر في الاوايل فكلا الوجهين اللذين
يستند اليهما قابل للمنازعة قوله وهو قوي في القياس لانها معربة لمعنى
والمعرب لا يكون متوغلا في شبه الحرف و يقع في بعض النسخ معرفة بالفا
بدل اليا وهو خطا قوله ومن ذلك الضمير قال الرضي انما لا يوصف الضمير
لان المتكلم والمخاطب اعرف المعارف والاصل في وصف المعارف ان تكون
للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المفيد للمدح والذم
فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل في وصف المعارف اي تكون للتوضيح
ولم يوصف الغايب اما لانه مفسر في الاغلب لفظا نصا رتبية واضحى لغير
محتاج الى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الاغلب واما لحمله على المتكلم
والمخاطب لانه من جنسهما قوله وجوز الكسايي نعته ان كان لغايب والنعت
لغير التوضيح قال الرضي واجاز الكسايي وصف ضمير الغايب في نحو قوله
تعالى لا اله الا هو العزيز ونحو مررت به المسكين والجمهور يحملون مثله على البدل
قوله ولجار غير الفارسي وابن السراج نعت فاعل نعم وبيس متمسكا بقوله
نعم الفتى في الشرح وفي حاشية التسهيل ما نصه انما المنع قول جمهور النحويين
يريد بذلك الاعتراض على ابن مالك حيث نقل عن غير الفارسي وابن السراج
الاجازة وليس كذلك وهذا بعينه يرد هنا على المصنف انتهى و المري منسوب
الى مرة بضم الميم وتشديد الرا والموقد بضم الميم وكسر القاف قوله وقال

الزمخشري

الشرح

الزمخشري وابو البقا في وكم اهلكنا قبلهم من قرن هم احسن ان الجملة بعد كم
صفة لها والصواب انها صفة لقرن بدليل بالجملة التي بعد كم جملة هم احسن
لكن كلام ابي البقا ظاهر فيما نقل المصنف عنه ويحتمل لما صرح به وكلام الزمخشري
نص فيما نقل المصنف عنه اما عبارة ابي البقا فهي وكم منصوب باهلكنا وهم
احسن صفة واما عبارة الزمخشري فهي كم مفعول اهلكنا ومن تبيينه
لابهامها اي كثيرا من القرون اهلكنا وكل عصر قرن لمن بعدهم لانهم يتقدمون
وهم احسن في محل نصب صفة لكم الا ترى انك لو تركت هم لم يكن لك
بد من نصب احسن على الوصفية وانما كان قولهما غير صواب لان كم من الاسما
المتوغلة في الابهام وقد سبق ان الاسما المتوغلة في الابهام لا توصف و في
الشرح وهذا لم يعهد دليل على منعه وما ذا يصنع المصنف بمثل كم من رجل قام
وكم من قرية هلكت فانه لا يظهر فيه سوا ان الظرف متعلق بمحذوف
وهو في محل رفع صفة لكم التي هي مبتدا اي كثير من الرجال قام وكثير
من القرى هلكت قال الرضي واذا انجر المميز بمن وجب تقدير كم منونة
يعني انها تكون حينيذ نكرة والجار والمجرور صفة لها والمعنى ساعد عليه
انتهى واقول لا نسلم ان ذلك معنى كلام الرضي فان عبارته وقد تدخل
من في مميز كم الخبرية كثيرا نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقته
جرا للمميز المضاف اليه كم واما مميز الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا
بمن ولا ادري ما صحته واذا انجر المميز بمن وجب تقدير كم منونة انتهى
وهو ظاهر في انه يعني ان كم حينيذ لا بد لها مما تتم به فلا يمكن ذلك
فيها الا بتقدير التنوين النوع العاشر قوله ازمعت باسا الى اخره
الازماع العزم مع تصميم قال الكسايي يقال ازمعت الامر ولا يقال
ازمعت عليه وقال الفرا ازمعته وازمعت عليه بمعنى اجمعته واجمعت
عليه و الياس بمثناة تحتية مهموز ساكنة القنوط قوله وهذا قول ضعيف
والصحيح جواز الوصف بعد العمل القول الذي ذكر المصنف انه ضعيف
ظاهر كلام ابن عصفور في المقرب ومختار ابن مالك والقول الذي ذكر
انه صحيح مذهب البصريين والفرا على ما ذكر بعضهم ووجهه انه وصف
الاسم يمنعه عن العمل لانه انما يعمل بمشابهة الفعل والوصف لكونه من
خواص الاسم معارض لها وذلك المنع يتحقق قبل العمل لا بعده اذ لا يمنع
ايقاع ما وقع النوع الحادي عشر قوله ومنع ذلك في البعض نحو ان
زيدا قايم يعني حيث لا يكون الخبر ظرفا ولا جارا ومجرورا لانساعهم فيهما
ما لم يتسعوا في غيرهما النوع عشر قوله ايجاب ثم لبعض معمولات الفعل
وشبهه ان يتقدم كالاستفهام والشرط قال العضد في ابحاث التخصيص
قياس الشرط ان يكون صدر الجملتين مقدما عليهما لان الشرطي قسم من

من الكلام فحقه ان يشعر به من اول الامر ليعلم نوعه اجمالا ثم يتخصص تفصيلا كما فعلوا ذلك في الاستفهام والتمني والقسم والنفي وقال الرضي في باب المبتدا انما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة التصدر لان السامع يبني الكلام الذي يصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان يجي بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير اهو راجع الى ما قبله بالتغيير ام مغير لما سيجي بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه وكذا حكم المضاف الى ادوات الشرط والاستفهام يجب تصدره نحو غلام من قام وغلام من يقم اقم لان معنى الشرط والاستفهام يسري الى المضاف والا لم يجز تقدمه على ماله الصدر وفي الشرح واما كم الخبرية فتضمنه لانشا التكثير فاجريت مجرى الاستفهام وغيره مما هو من قبيل الانشا قوله ان من يدخل الكنيسة الى اخره تقدم عليه في ان المكسورة قوله ولبعضها اذ بتاخر عطف على لبعض معمولات الفعل وشبهه ان يتقدم لانه مشارك له في عامله وهو ايجابهم ولا يجوز ان تكون مبتدا وخبرا الا قبضا به الى خلاف المراد قوله وشبهه اي شبه الفاعل وهو اسم كان الناقصة واخواتها قوله كالمفعول في نحو ضرب موسى عيسى فان تقديمه لعني لتقديم المفعول وهو عيسى على الفعل يوهم انه مبتدا وان الفعل مسند الى ضميره وهذا المعنى عكس المعنى المراد وسيذكر المصنف في الجهة الثامنة ان ابن الحاج ذكر في نحو ضرب موسى عيسى ان كلا من الاسمين يحتمل الفاعلية والمفعولية وان الذي التزم فاعلية الاول انما هو لبعض المتاخرين وان الالباس واقع في العربية بدليل اسما الاجناس والمشتركات قوله وكالمعمول الذي هو اي الموصولة وجواب لتقديم عامل اي الموصولة بمذهب الكوفيين على ما ذكره ابن مالك في التسهيل حيث قال في الموصول الذي هو اي ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافا للكوفيين قوله ومن الوهم في الاول قول ابن عصفور في او لم يهد لهم كم اهلكنا مر كلام ابن عصفور هذا والرد عليه في حرف الكاف عند الكلام على كم قوله وقد مر ان الفاعل لا يكون جملة مر ذلك في اخر الجمل التي لها محل من الاعراب ومر هناك ان فيه خلافا لكن ذكر المصنف في الباب الثاني في المثال السابع من امثلة الجملة التفسيرية ان الصواب ان الجملة في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في نائب عن الفاعل وان قولهم الجملة لا تكون فاعلا ولا نائبا جوابه ان التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات انتهى ولعل الزمخشري ممن يقول بوقوع الجملة فاعلا او بني كلامه على مذهب القايل بذلك قوله وكم مفعول اهلكنا هذا على وجهي الصواب وعلى قول الزمخشري واما كون

الجملة

الجملة مفعول يهد فعلى وجهي الصواب خاصة قوله زايد تملكون لان انتم فاعل لفعل محذوف مفسر بتملكون اجيب بان مفسر المحذوف يكون مثله حال كونه مذكورا والمحذوف في الاية اذا فرض مذكورا لا يكون الا تملكون الى قوله وكم الخبرية تعلق خلافا لاكثرهم في الشرح تقدم في الباب الرابع عند الخامس من الاشيا التي تحتاج الى الرابط حيث قال في قوله تعالى سل بني اسرايل كم اتيناهم من اية بينة ان قال وجوز الزمخشري في كم الخبرية والاستفهامية التعليق ولم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق العامل عن العمل هذا كلامه هناك وفيه اشعار بالاعتراض على الزمخشري حيث ذهب الى ما لم يقل به نحوي وما بالمه اختار هنا قوله وجزم به على انه اقول انما لم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق عن العمل استغنا بتصريحهم بان لها صدر الكلام كالاستفهامية وذلك لها مقتضى لتعليقها العامل عن العمل اذ كل ما له الصدر يعلق وللقايل ان يقول لا نسلم انه اعتراض على الزمخشري بانه ذهب الى ما لم يقل به نحوي وانما هو تنبيه على انه صرح بما لم يصرحوا به مما كان حقهم ان يذكروه عند تعداد نظايره قوله اظبي كان امك ام حمار ۰ هذا عجز بيت صدره ۰ فانك لا تبالي بعد حول ۰ ولبعده ۰ لقد لحق الاسافل بالاعالي ۰ وماج اللوم واختلط النجار ۰ وعاد العبد مثل ابي قبيس ۰ وسيق مع المعلهجة العشار و النجار بكسر النون وتخفيف الجيم الاصل والعبد بالمهملة المفتوحة والموحدة الساكنة المملوك ويروى بالفا المكسورة والنون الساكنة وهو الجبل العظيم وابو قبيس على الرواية الاولى مصغر ابي قابوس تصغير ترخيم في المضاف اليه هو النعمان بن المنذر ملك العرب وعلى الرواية الثانية جبل مكة والمعلهجة تانيث المعلهج وهو الهجين من الرجال وغيرهم يقال رجل هجين اي ابوه خير من امه وبرذون هجين اي غير عتيق والعشار بكسر العين المهملة جمع عشرا بالمد وهي الناقة التي اتا عليها عشرة اشهر من يوم ارسل عليها الفحل قوله وعليهما فاسم كان ضمير راجع اليه اي وعلى ان ظبي مبتدا وانه اسم لكان محذوفة مفسرة بكان المذكورة يكون اسم كان المذكورة ضميرا راجعا الى ظبي وللقايل ان يقول لا حاجة في المذكورة هنا الى اسم اذا كانت مفسرة لان المحذوف هناك ان وجدها ومفسر المحذوف يجب ان يكون مثله صورة من غير اعتبار زيادة على المحذوف فان قيل قد زاد المفسر على المحذوف في قوله تعالى قل لو انتم تملكون لان انتم فاعل الفعل محذوف مفسر بتملكون اجيب بان مفسر المحذوف يكون مثله حال كونه مذكورا والمحذوف في الاية اذا فرض مذكورا لا يكون الا تملكون قوله والجمل نكرات والجمل نكرات قال الرضي

اعلم ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة لان التنكير والتعريف من عوارض الذات
اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير ان لا
يشار بها الى خارج في الوضع فان قيل فاذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة
فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة قلت لمنا سبتها للنكرة من حيث يصح
تاويلها بالنكرة كما تقول في قام رجل ذهب ابوه او ابوه ذاهب قام رجل
ذاهب ابوه وكذا تقول في مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى مررت برجل
كاين ابوه زيدا وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع
من الاعراب كخبر المبتدا او الحال والصفة والمضاف اليه ولا تقول
ان الاصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان
لها محل فيها لكونها فيها فرعا للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفي
وكون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد هناك كما في
المواضع المذكورة قوله وقول بعضهم في قوله تعالى ان السمع والبصر
والفواد كل اوليك كان عنه مسولا من الكلام في ذلك في الباب الاول
في كل من حرف الكاف وفي الشرح تكون القايل اراد ان عنه مرفوع ويجوز ان
المحل بمسولا محذوفا مدلولا عليه بالمذكور فلا يتم رد المصنف عليه
انتهى ولا يخفى بعده وقلة مثله ان وجد له مثل قوله الت حب
العراق الدهر اطعمه ۞ هذا صدر بيت عجزه ۞ والحب ياكله في القرية
السوس ۞ وقد مر في اذا من حرف الهمزة وفي لام من حرف اللام قوله
وقول الفراء في وان كلا لما ليوفينهم فيمن خفف ان انه انتصاب من باب
الاشتغال مع قوله ان اللام بمعنى الا وان نافية ولا يجوز بالاجماع
ان يعمل ما بعد الا فيما قبلها في الشرح فيه نظر اما اولا فلانه لا يلزم من
كون اللام بمعنى الا ان تعطى حكمها فكم من كلمة بمعنى اخرى وهما مختلفتا
الاحكام واما ثانيا فمن المشهور عن الكوفيين ان المبتدا والخبر ترافعا
فكل منهما عامل في الاخر فيلزم ان يكون قايم في قولنا ما زيد الا قايم
عاملا في زيد مع وقوعه بعد الا فحكاية الاجماع على هذا مشكلة
واقول ليست بمشكلة لان الخبر في الحقيقة ليس قايم وانما هو العام
المقدم الذي استثني منه قايم قوله واما قوله ولقول الانسان
ايذا مامت لسوف اخرج حيا ان اذا ظرف لاخرج جواب انما هو
ان مع معموليها وجب اقترانها به بالفا وهي ساقطة في النسخ في
الشرح وهنا بحث وهو ان المصنف نص في فصل اذا في حرف الهمزة
على ان التوسع في الظرف بالتقديم في مثل قوله ونحن عن فضلك ما
استغنينا خاص بالشعر فكيف ساغ له تخريج الاية على ذلك وقد
تقدم نظير هذا الاعتراض في حرف اللام النوع الثالث عشر قوله منهم
من حرف

من حذف لبعض الكلمات وايجاب بهم حرف بعضها من الاول الفاعل بالفاعل بريد
فاعل غير المصدر وعليه فيه حذف لفظا ومعنى فلا يراد انه فاعل المصدر يجوز
حذفه ولا انه نحو ما قام وقعد الا انت حذف منه فاعل احد الفعلين لان
المحذوف منه محذوف لفظا لا معنى وقول بعضهم ان نحو هذا من باب التنازع
مردود بما قاله ابن الحاجب من انه لو كان هذا من باب التنازع لوجب
ان يكون في احدهما ضمير لانهما موجهان الى الفاعل فيقال مثلا ما ضربت
وما اكرم الا انت وعند ذلك يفسد المعنى لانه ينفي احد الفعلين عن
المذكور بعدهما والمقصود حصرها فيه قوله والصواب انه مضمر عايدا
ما على البعض المفهوم من الجمع السابق كما عاد الضمير من قوله تعالى فان
كن نسا على البنات المفهوم من الاولاد في يوصيكم الله في اولادكم قاله
ابن ام قاسم في شرح التسهيل هذا مذهب البصريين ويمكن حمل كلام ابن
عليه في التسهيل وكلامه في شرحه محتمل له وقد صرح به في غيره من
كتبه انتهى فان قيل اذا عاد الضمير في الاية على البنات يقع الاخبار
عنهن بكونهن نسا وهو غير مفيد اجيب بان المعنى كما ذكر صاحب
الكشاف فان كانت البنات او المولود ات نسا خلصا ليس معهن رجل
يعني بنات ليس معهن ابن واذا كان معنى النسا ذلك افاد الاخبار به
عن البنات وفي الكشاف فان قلت هل يصح ان يكون الضمير في كن وكانت
مبهمين ويكون نسا وواحدة تفسيرا لهما على ان كان تامة قلت لا ابعد
ذلك انتهى قوله واما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل اي الفعل
السابق على افعال الاستثنا وهذا مذهب لبعض النحويين وهو معترض
بانه لا يطرد في نحو القوم اخوتك خلا زيدا لانه لم يتقدم فعل ولا ما يجري
مجراه قوله واما على المصدر المفهوم من الفعل وذلك في غير ليس ولا
يكون تقول قاموا خلا زيدا اي جانب هو اي قيامهم زيدا يريد بالفعل
الفعل السابق على افعال الاستثنا وقيد بغير ليس ولا يكون وان كان
غيره لم يتقيد به لان المستثنى بليس ولا يكون خبر فلو كان المستتر
فيهما ضمير الفعل السابق لزم الاخبار بالذات عن الحدث وهو غير
جايز لعدم صدق الخبر حينيذ على ما اخبر به عنه فان قيل هناك
مضاف محذوف اقيم المضاف اليه مقامه والاصل ليس هو اي قيامهم
قيام زيد اجيب بانه دعوى مضاف محذوف لم يلفظ به قط قوله
لان ذلك على قلته مخصوص باستطالة القسم جعل المصنف القلة
مع الاستطالة وجعلها ابن مالك مع عدمها كقول ابي بكر الصديق
رضي الله عنه والله يا رسول الله انا كنت اظلم قال واما ان كان في
المقسم به استطالة فالحذف حسن وساق المثل المتقدمة قوله

حققت لؤار ولات هنا حنت هذا صدر بيت عجزه وبدا الذي كانت
لؤار اجنت ولؤار بفتح النون وتخفيف الواو امراة النوع الرابع عشر
قوله وذلك بدلا الغلط والنسيان الفرق بينهما ان المبدل منه ان لم
يكن مقصودا البتة ولكن سبق اليه اللسان فهو بدل الغلط اي بدل عن اللفظ
الذي هو غلط لا ان البدل نفسه غلط كما يتوهم وان كان مقصودا و
تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل النسيان اي بدل شيء ذكر نسيانا
النوع الخامس عشر قوله والتالي الجملة المضاف اليها نحو يوم قام
زيد علل ابن مالك ذلك بان المضاف الى الجملة انما هو مضاف في التقدير
الى مصدر من معناها وكما لا يعود من المصدر المضاف اليه ضمير الى
المضاف لا يعود اليه ضمير من الجملة المذكورة فان سمع عد ذلك نادرا
قوله وتسحر الى تسخن بفتح المثناة الفوقية وضم الخاء المعجمة من السخونة
وفاعله ضمير المراة و نباح الكلب بضم النون صياحه وهو بعد صوته دون
نباحه من قلة صبره على البرد قوله هذا وجدكم الصغار بعينه هذا
صدر بيت عجزه لا ام لي ان كان ذاك ولا اب وقبله واذا يكون كريهة
ادعى لها واذا يحاس الحيس يدعى جندب و الجد بفتح الجيم الحظ و الصغار
بفتح الصاد المهملة وبالغين المعجمة الذل و الكريهة هنا الشدة في الحرب
و في القاموس الحيس الخلط وتمر يخلط بسمن واقط وقد حاسه يحيسه و جندب
بضم الجيم والدال المهملة وحكي فتح دالها اسم رجل الجهة السابعة قوله
ولكن يجي قوله تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي بالفعل
فيهما يدل على خلاف ذلك في الشرح سبقه الى هذا صاحب الانتصاف
فانه قال تكرر في القران يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي في سورة
يونس والروم وغيرهما فيبعد قطعهما عن نظيرها و الوجه ان قياس
الاية ان تكون الصفات باسم الفاعل لقوله فالق الحب فالق الاصباح
جاعل الليل وانما عدل الى صيغة المضارع للدلالة على تصوير ذلك
وتمثيله واستحضاره كقوله تعالى فتصبح الارض مخضرة وقوله تعالى
انا سخرنا الجبال معه يسبحن بالعشي والاشراق والطير محشورة
واخراج الحي من الميت اعم في القدرة فكانت العناية به وكذلك جاء دوما
في القران وحسن عطف المضارع على الاسم لانه بمعناه انتهى لكن
في كلام الزمخشري ما يدفع هذا الانتقاد فانه قال ان يخرج الحي
من الميت موقعه موقع الجملة المبينة لقوله فالق الحب والنوى لان
فلق الحب والنوى بالنبات والشجر الناميين من جنس اخراج الحي
من الميت لان النامي في حكم الحيوان الا ترى الى قوله يحيي الارض
بعد موتها هذا كله واذا كان قوله يخرج الحي في موقع البيان لفالق

الحب والنوى

اخرج

صح نسخة الرجل ... والدال المهملة واحد ... النسخ

الحب والنوى لم يات عطف مخرج الميت من الحي عليه في هذا المحل لكونه
لا يصلح بيانا كالاول فلذلك جعله معطوفا على فالق الحب ففي تلك
الايات وجد ما يعين العطف على يخرج وفي هذه الاية وجد ما يرجح
العطف على غيره فعمل في كل بمقتضاه انتهى ما في الشرح واقول يرجع
حينئذ كلام صاحب الانتصاف والمصنف مع الزمخشري الى كون يخرج
الحي من الميت في موقع البيان لفالق الحب والنوى حتى يترجح عطف
يخرج على فالق وفي حاشية التفتازاني شاع في الكلام يخرج الحي
من الميت ويخرج الميت من الحي وحسن التقابل كما في يولج الليل في
النهار ويولج النهار في الليل وجاز اسم الفاعل على الفعل المضارع لانه
في معناه اذ سوق الاية على كون الصفات بلفظ اسم الفاعل وانما عدل
في اخراج الحي الى المضارع استحضارا له لكونه اول في الوجود واعظم
في القدرة لكن لا يخفى ان قوله يخرج الحي من الميت في موضع البيان
لفالق الحب والنوى ولذا ترك العاطف ومخرج الميت من الحي لا يصلح
بيانا فلا يحسن عطفه عليه فلذا جعله عطفا على فالق الحب قوله التالي
قولك وغيره في قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا يضل به كثيرا
ان جملة يضل صفة لمثلا او مستانفة والصواب الثاني لقوله تعالى
في سورة المدثر ماذا اراد الله بهذا مثلا كذلك يضل الله من يشاء في
الشرح جوز الجماعة الامرين في الاية الاولى لاستقامتها واما الاية
الثانية فوجد فيها ما يعين الاستيناف وصير اليه وليس تعيينه
هنا بمقتض لتعيينه في محل اخر وجد فيه ما يجوز غيره واقول
القران يفسر بعضه بعضا فاذا تكرر نظم منه وكان له في موضع محمل
واحد وفي اخر ذلك المحمل وغيره حمل في الاخر على ذلك المحمل
دون غيره و من ثمة ترى المهرة من شارحي المختصرات التي لها مطولات
لا يعدلون عن حلها بما في مطولاتها وان احتملت غير ما في تلك المطولات
احتمالا ظاهرا قوله زعمتني شيخا ولست بشيخ هذا صدر بيت عجزه
انما الشيخ من يدب دبيبا وفي القاموس والشيخ من استبانت فيه
السن او من خمسين او احدى وخمسين الى اخر عمره او الى الثمانين
و الدبيب المشي على هينة قوله تعلم شفاء النفس قهر عدوها
هذا صدر بيت عجزه فبالغ بلطف في التحيل والمكر قوله وعكسها في ذلك
هب بمعنى ظن استعمال هب بمعنى ظن مذهب الكوفيين ومختار ابن
مالك قوله ووقوعه على ان وصلتها نادر حتى زعم الحريري ان قول
الخواص هب ان زيدا قائم لحن قال الحريري في درة الغواص ويقولون
هب اني فعلت وهب انه فعل والصواب الحاق الضمير المتصل به فيقال

عطف

هبني ضلت وهبه فعل قوله وذهل عن قول القايل هب ان ابانا كان حمارا
سبب هذا القول ان عمر ابن الخطاب رضي الله عنه حكم في زوج وام واخوين
لام واخوين لاب وام بالنصف للزوج والسدس للام والثلث للاخوين
للام ولم يجعل للاخوين للاب والام شيا فقالا له يا امير المومنين هب ان
ابانا كان حمارا فاشركنا بقرابة امنا في الثلث فاشركهم فيه قوله ه
فالسادس قوله سوا عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم لا يومنون انه لا
يومنون مستانف او خبر لان وما بينهما اعتراض والاولى الاول بدليل
وسوا عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم لا يومنون في الشرح هذا من نمط
ما تقدم فيقال في وجه الرد وجد في اية البقرة ما يصلح ان يكون لا
يومنون خبرا عنه ولم يوجد ذلك في الاية الاخرى وهي اية يس فرتب
على كل ما يقتضيه واقول قد ذكرنا الجواب عن النمط المتقدم فلا
نطول باعادته وفي الشرح ثم الباب موضوع لذكر الجهات التي يدخل
على المعرب الخلل من جهتها والمصنف قد اعترف بان ما ارتكبوه خلاف
الاولى فلا يكون خطا فليس ثم خلل دخل على المعرب من هذه الجهة
ثم انه عبر عما يخالف رايه في المثال الثاني والرابع بقوله والصواب
وعبر عن هذا هنا بقوله والاولى فتامله واقول ليس مراده بالخلل
الخطا بل يشمل خلاف الاولى كما ان مراده بالصواب ما غلب على الظن
قوله والصواب الحمل على الثاني بدليل ولين سالتهم من خلق السموات
والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم في الشرح هذا معارض بقوله
تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر تدعونه تضرعا وخفية لين
انجيتنا من هذه لنكونن من الشاكرين قل الله ينجيكم منها واقول لا معارضة
فان الكلام انما هو في خصوصية الجواب الذي سبك خلق لا في كل جواب
قوله التاسع قول ابي البقا في افمن اسس بنيانه على تقوى ان الظرف
حال اي على قصد تقوى او مفعول اسس وهذا الوجه الذي اخترع
هو المعتمد عليه عندي لتعينه في لمسجد اسس على التقوى وفي الشرح
لم يظهر لي الوجه الذي عبر عنه الوجه الاخير وهو كونه ظرفا لغوا متعلقا
باسس مع احتماله لان يكون ظرفا مستقرا في محل نصب على الحال من الضمير
المستكن في اسس كما كان حالا من بنيانه في تلك الاية واقول لعين الوجه
الاخير هنا عند المصنف لتعينه فيما قبلها وهو لمسجد اسس على التقوى
وانما تعين فيه لانتفا الوجه الاول منه لان النصب على الحالية من
فاعل اسس ولا فاعل في المسجد اسس لا مذكور ولا مقدر وانما قلنا من
فاعل اسس لان ابا البقا قال على تقوى يجوز ان يكون في موضع الحال من
الضمير في اسس اي على قصد التقوى والتقدير قاصدا ببنيانه التقوى
ويجوز

ويجوز ان يكون مفعولا لاسس والمسجد المؤسس على التقوى قيل مسجد
قبا وقيل مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ويويده ما في صحيح مسلم انه
تمارى رجلان في المسجد الذي اسس على التقوى فقال رجل هو مسجد
قبا وقال الاخر هو مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم هو مسجدي هذا الجهة الثامنة قوله ويمكن
ان يدعى لهما ان الالف في لا زايدة هذا جواب عن قوله ويدفعه ان
الرسم ولا وقوله والجواب ان هذه الجملة لم تذكر ليفيد معناها جوابا عن
قوله والذي حملها على الخروج عن ذلك الظاهر ان من الواضح ان الميت
على الكفر لا توبة له قوله كما نفي الاثم عن المتاخر في فمن تعجل في يومين
فلا اثم عليه ومن تاخر فلا اثم عليه مع ان حكمه معلوم لانه اخذ بالعزيمة
في الشرح وقيل ان اهل الجاهلية كانوا فريقين منهم من جعل المتعجل اثما ومنهم
من جعل المتاخر اثما فورد القران بنفي الاثم عنهما جميعا فسوق الكلام
حينيذ ليس على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد هذا جواب عن قوله
ويمكن ان يدعي لهما ان الالف في لا زايدة قوله انه دليل على جواز استثنا الاكثر
هكذا وجد في اكثر النسخ ومعناه اكثر المستثنى منه او اكثر من الباقي بعد الاستثنا
وفي بعضها الاكثر من الاقل وهو ليس بصواب قوله والصواب ان المراد بالعباد
المخلصون لا عموم المملوكين وان الاستثنا منقطع بدليل سقوطه في اية سبحان
ان عبادي ليس لك عليهم سلطان في الشرح اختياره لكون الاستثنا منقطعا
مقدوح فيه بانه ارتكاب لخلاف الاصل من غير ضرورة لامكان حمل الاستثنا
على الاتصال وهو الاصل ويكون المراد بالعباد عموم المملوكين ولا يضر في ذلك
ان اية سبحان بدون استثنا لانه اريد بالعباد فيها المخلصون فترك
الاستثنا واقول هذا من نمط ما تقدم وقد علمت جوابه والاستثنا المنقطع
وان كان خلاف الاصل لكنه فصيح شايع وفي الشرح ثم هذا المثال
لا يصلح لهذه الجهة اذ هي موضوعة لان يحمل الكلام على شي وفي ذلك الموضع
ما يدفعه وظاهر ان الدافع عنده لدعوى الجماعة ورود اية سبحان مجردة
عن الاستثنا فهو من امثلة الجهة المعقودة لان يحمل الكلام على شي ويشهد
استعمال في مكان اخر بخلافه واقول الدافع عنده لدعوى الجماعة انما
هو في الموضع الذي استدلوا به وذلك ان دليل كون المراد بالعباد في الاية
التي استدلوا بها المخلصين لا عموم المملوكين هو اضافته تعالى العباد اليه
اضافة تشريف لهم وان ابليس لما استثنى العباد المخلصين كانت هذه
الصفة ملحوظة حيث قال لازينن لهم في الارض ولاغوينهم اجمعين الا عبادك
منهم المخلصين كانت هذه الصفة ملحوظة في جوابه تعالى بقوله ان
عبادي ليس لك عليهم سلطان ثم استدلال المصنف على كون الاستثنا

في هذه الاية منقطعا بسقوطه من اية سبحان ليس من هذه الجهة بل من
الجهة التي قبلها والمصنف لم يذكره هاهنا الا انه من هذه الجهة وانما ذكره
لكونه لازما لكون المراد بالعباد المخلصين او لكونه دفعا لسوال مقدر
وهو اذا كان المراد بالعباد المخلصين فما هذا الاستثنا قوله المثال
السابع قول الزمخشري في ولا يلتفت منكم احدا الا امراتك ان من نصب
قدر الاستثنا من فاسر باهلك ومن رفع قدره من ولا يلتفت منكم احد
ويرد باستلزامه تناقض القراءتين فان المراة تكون مسريا بها على قراءة
الرفع وغير مسري بها على قراءة النصب وفيه نظر لان اخراجها من جملة
النفي لا يدل على انها مسري بها بل على انها معهم يقع في بعض النسخ السابع
من غير ذكر المثال وفي بعضها بذكره وقد اجاب الرضي عن هذا التناقض فقال
ولما تقرر ان الاتباع هو الوجه مع الشرائط المذكورة وكان اكثر القرا على
النصب في قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امراتك تكلف جار الله لئلا
تكون قراءة الاكثر محمولة على وجه غير مختار فقال الا امراتك بالرفع بدل من
احد وبالنصب مستثنى من قوله تعالى فاسر باهلك لا من قوله تعالى
ولا يلتفت منكم احد فاعترضه المصنف يعني ابن الحاجب بلزوم تناقض
القراءتين قال وبيان التناقض ان الاستثنا من اسر يقتضي كونها غير مسري
بها والاستثنا من لا يلتفت منكم احد يقتضي كونها مسري بها لان الالتفات
بعد الاسرا فيكون مسري بها او غير مسري بها والجواب ان الاسرا وان
كان مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد اسر
باهلك اسرا لا التفات فيه الا امراتك فانك تسري بها اسرا مع الالتفات
فاستثن بها على هذا ان شئت من اسرا ومن ولا يلتفت ولا تناقض وهذا
كما تقول امش ولا تتبختر اي امش مشيا لا تبختر فيه انتهى قوله وبعد فقول
الزمخشري في الاية خلاف الظاهر في الشرح التقدير واقول بعد ما مضى تنبيه
فقول الزمخشري في الاية خلاف الظاهر وقد مر مثل هذا في حرف الفا حيث
قال وبعد فعندي ان ابن الشجري لم يتامل كلام الفارسي قوله التزم بعضهم
جواز ترجيح قراءة الاكثر على ذلك هذا جواب عن سبب حمل الزمخشري وغيره
الاية على ما حملوها عليه والاشارة بذلك الى الوجه المرجوح والمراد بجعله ٢
زيدا ضربته رجحان الرفع على النصب وفاعل لم يرض سيبويه والمعنى ان
نصب كل شي عند سيبويه في الاية من قبيل النصب المرجوح لا من قبيل النصب
الراجح فان قيل ليس النصب في الاية مرجوحا وانما هو راجح لان في الرفع فيها
فيها خوف لباس المفسر بالصفة وهو من مرجحات النصب ولا كذلك الرفع
في زيد ضربته اجيب بان سيبويه لم ير خوف الباس المفسر بالصفة اذا
وقع الاسم مرجحا للنصب على الرفع كما راه بعض المتاخرين قال الرضي اذا

اردت مثلا

اردت مثلا ان تخبر ان كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين دينارا
وانك لم تملك احدا منهم الا بشرا بهذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكي
اشتريته بعشرين بنصب كل فهو نص في المعنى المقصود لان التقدير
اشتريت كل واحد من مماليكي بعشرين واما ان رفعت كل فيحتمل ان يكون
اشتريت خبرا له وقولك بعشرين متعلقا به اي كل واحد منهم مشترى
بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل واحد
وقولك بعشرين هو الخبر اي كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين
فالمبتدا اذن على التقدير الاول اعم لان قولك كل واحد من مماليكي عم
من اشتريته ومن اشترى لك ومن حصل لك منهم بغير الشرى من وجوه
التملكات والمبتدا على الثاني لا يقع الا على من اشتريته انت بنفسه اذن
مطرق لاحتمال الوجه الثاني الذي هو غير مقصود ومخالف للوجه الاول
اذ ربما يكون على الوجه الثاني منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين او باقل
ثمنا او باكثر وربما يكون ايضا لك منهم جماعة بالهبة والوراثة وغير ذلك
وكل هذه اخلاف مقصودك فالنصب اذن اولى لكونه نصا في المعنى المقصود
والرفع محتمل له ولغيره والاية الشريفة اعني قوله تعالى كل شي خلقناه بقدر
لا يتفاوت فيها المعنى كما يتفاوت في مثالنا سوا حملت الفعل خبرا او
صفة فلا يصح اذا التمثيل وذلك لان مراده تعالى بكل شي كل مخلوق نصبت
كلا او رفعته سوا جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك ان قوله
تعالى خلقنا كل شي بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شي لانه تعالى
لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شي
فكل شي في هذه الاية ليس كما في قوله تعالى والله على كل شي قدير لان
معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى
كل شي خلقناه بقدر على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر
وعلى ان خلقناه صفة كل شي مخلوق كاين بقدر والمعنيان واحد اذ
لفظ كل شي في الاية مختص بالمخلوقات سوا كان خلقناه صفة له او
خبرا وليس مع التقدير الاول اعم منه مع التقدير الثاني كما في مثالنا
انتهى فان قيل ليس المعنيان واحدا لان المحكوم عليه فهو كل شي في
الاية اذا كان خلقناه صفة له مختص بالمخلوق المنسوب اليه تعالى
لوجود هذه النسبة في صفته واذا لم يكن صفة له غير مختص بالمخلوق
لقطع النظر عن هذه النسبة فيه والاول اخص من الثاني بحسب المفهوم
ومساو له بحسب الصدق عند اهل السنة واخص منه بحسب المفهوم
وبحسب الصدق ايضا عند المعتزلة اجيب بان خلقناه اذا لم يكن صفة
كان خبرا والخبر صفة في المعنى ولو سلم فالعبرة انما هي بالمساواة في

الصدق وبمذهب اهل السنة وفي شرح اللب ان رفع كل شي يحتمل ان
يكون صفة مخصصة خلقناه خبرا عنه فيفيد المعنى المقصود من الاية
وهو عمومية خلق الاشيا بقدر خيرا كان او شرا وهو قول اهل السنة
ويحتمل ان يكون صفة مخصصة وبقدر خبرا وهذا لا يفيد عمومية
القدر في جميع المخلوقات لايهامه وجود شي ليس بقدر لانه ليس بمخلوق
له بخلاف ما لو نصب كل شي لزم ان يكون خلقناه مفسرا الناصبه واذا
كان مفسرا لا يكون صفة وحينئذ يفيد المعنى المقصود اذ التقدير حينئذ
خلقنا كل شي بقدر انتهى واقول يرد عليه اولا ان المقصود ليس عمومية
خلق الاشيا مطلقا بل خلق الاشيا المخلوقة كما ذكره الرضي سوا كانت ٢
تلك الاشيا المخلوقة خيرا او شرا وثانيا ان خلقنا اذا كان صفة بجمعه
وبقدر خبرا فاد الكلام عمومية القدر في المخلوقات فلا يصح قوله وهذا
لا يفيد عمومية القدر في جميع المخلوقات ويجاب عن الاول بان مراده
بالاشيا الاشيا المخلوقة وبعموميتها عموميتها بالنسبة الى الخير والشر
لا الى ما يقع عليه اسم الشي من الممكنات وعن الثاني بان خلقنا اذا كان
صفة افاد الكلام عمومية القدر في جميع مخلوقاته تعالى لان فعل الخلق
في الصفة مسند اليه لا عمومية القدر في جميع المخلوقات بدون النسبة
تعالى قوله ووجه الرفع انه على الابتدا وما بعده الخبر والمستثنى الجملة
قال بدر الدين بن مالك وجعل ابن خروف من هذا القبيل اعني قبيل
المستثنى المنقطع الا في جملة "الا من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الاكبر"
على ان يكون من مبتدا وليعذبه الله الخبر ودخلت الفا لتضمن المبتدا معنى
معنى الشرط ويمكن ان يكون من هذا قراءة ابن كثير وابي عمرو الا امراتك
انه مصيبها ما اصابهم ويجوز التوجيه بكون الاستثنا في الرفع والنصب
من فاسر باهلك وهو اولى من ان يستثنى المنصوب من اهلك والمرفوع من
احد انتهى الجهة التاسعة قوله زيد احجى ذهنا الذهن بكسر المعجمة
قوة للنفس معدة لاكتساب الارا وشدتها هي الذكا وجودة تهيوها
لتصور ما يرد عليها هي الفطنة قوله وشرط التمييز المنصوب بعد افعل
كونه فاعلا في المعنى كزيد اكثر مالا بخلاف مال زيد اكثر مال وذلك ان فاعل الاول
في المعنى المال لا زيد وفاعل الثاني في المعنى مال زيد لا مطلق المال قوله
الثالث رايت زيدا فقيها ورايت الهلال طالعا فان راى في الاول علمية
وفقيها مفعول ثاني وفي الثاني بصرية وطالعا حال فان قيل لم لا يكون
راى في الاول بصرية وفقيها حالا اجيب بان الغالب في الحال ان تكون
منتقلة وفقيها ليس كذلك قوله واذا احمل قوله تعالى وتركهم في ظلمات
لا يبصرون على الاول فالظرف ولا يبصرون مفعول ثان تكرر في الشرح

مراده بالاول جعل ترك بمعنى صير وعلى هذا يتصور للفعل الواحد مفاعيل
متعددة اكثر من ثلاثة وليس احدها تابعا لما تقدمه كما تقول ظننت زيدا
فقيها عالما شاعرا كاتبا ظريفا واقول لا امتناع في ذلك اذا كانت
تلك المفاعيل في الاصل اخبارا او قيل بجواز تعداد الخبر ثم في الشرح
وفي عبارته بحث وذلك ان الاخبار عن مجموع الظرف ولا يبصرون
بقوله مفعول ثان لا يتاتى اما اولا فلانه مناف لغرضه من جعل كل منهما
مفعولا واما ثانيا فلان وصفه بالتكرر غير مستقيم اذ المجموع لم يتكرر وايضا
ليس الاخبار بمفعول ثان تكرر عن مجموع الظرف ولا يبصرون وانما هو
اخبار عن كل واحد منهما وتكرر كل منهما باعتبار كونه مفعولا ثانيا لا باعتبار
ذاته قوله الرابع اعترفت عرفه في الصحاح وعرفت الماء بذنبي عرفا
واعترفت به والعرفة المرة الواحدة والعرفة بالضم اسم للمفعول منه لانك
ما لم تعرفه لا تسميه عرفة والجمع عراف مثل نطفة ونطاف الجهة العاشرة
قوله وقول بعض العصريين في الشرح وجد في بعض حواشي هذا الكتاب
المعلقة عن الشيخ ابي العباس تلميذ المصنف ان المراد بهذا الرجل العصري
ابن الكفافي الحكيم المشهور قوله واذ ما مثلهم بشر هذا اخر بيت اوله فاصبحوا
قد اعاد الله نعمتهم ه اذ هم قريش وقد تقدم الكلام عليه في اذ قوله لا نسب
اليوم ولا خلة ه هذا صدر بيت عجزه ه اتسع الخرق على الراقع قوله الا
رجلا جزاه الله خيرا هذا صدر بيت عجزه ه يدل على محصلة تبيت ه وقد
تقدم الكلام في الا بفتح الهمزة والتخفيف ه قوله وهو اولى من تقدير فعل غير مذكور
يعني ان نصب رجلا في هذا البيت على الاشتغال وهو النصب بمحذوف من قوله بر
مفسر بمذكور اولى من نصبه بمحذوف غير مفسر بمذكور وقد قال
المصنف في الا بفتح الهمزة والتخفيف ان اضمار الخليل اولى من اضمار غيره
لانه لم يرد ان يدعوا لرجل هذه صفته وانما قصد طلبه وهذا هو الثالث
من الامور التي ذكرها المصنف ايضا يجاب بها عن اولوية الاشتغال قوله
ويجاب بان ذلك جاير كقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد تقدم الكلام
على ذلك في حرف الا قوله اعتاد قلبك الى اخره الطلل ما شخص من اثار
الديار والرابع الديار بعينها حيث كانت والقوا بفتح القاف وبالمد المنزل
الذي لا انيس به واداع امشي والمعصرات السحايب اذا شارفت ان تعصرها
الرياح فتمطر والخضل بفتح الخا وكسر الضاد المعجمتين الرطب والنبت
الناعم قوله اذ التقدير فربع ولم يجعله على البدل من الطلل لان الربع
اكثر منه فكيف يبدل الاكثر من الاقل في الشرح هذا مشكل لانه كما يمتنع
بدل الاكثر من الاقل لعدم صدق احدهما على الاخر يمتنع الاخبار بالاكثر
عن الاقل لعدم الصدق ايضا وقد صرح بان الاخبار يصح ولا بد له من مصحح

فاي شي فرض مصححا للبدلية واقول مصحح الاخبار بالاكثر عن الاقل المبالغة
وهي لا معنى لها في الابدال قوله فترجح عنده الحمل عليه اي حمل ما احسن زيدا
على حذف الخبر قوله لان نعم وبئس موضوعان للمدح والذم العامين فناسب
مقامهما الاطناب بتكثير الجمل فاذا قيل نعم الرجل زيدا ونعم رجلا زيد كان فيه
اطناب بابهام الفاعل اولا وتفسيره ثانيا وفيه من المحاسن ابراز الكلام في
معرض الكلام الاعتدال نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى
الايجاز من وجه حيث حذف المبتدا اوابهام الجمع بين المتنافيين وهما الايجاز
والاطناب قوله واما قولهم نعم الرجل هذا مقول قول سيبويه قوله فسوى
بين تاخير المخصوص وتقديمه حيث جعل المخصوص في كل منهما مبتدا خبره
الجملة قوله ويرد عليهم انه قال ايضا واذا قال عبد الله فكانه قيل له ما شانه
فقال نعم الرجل فقال لمثل ذلك مع ما تقدم المخصوص يعني انه يرد على اكثر
النحويين ان سيبويه كما قال هذه العبارة التي ظاهرها ان الكلام مع فعل
المدح او الذم اذا كان المخصوص متاخرا جملتان ثانيتهما جواب عن سوال
مقدر وحذف مبتداوها وبقي خبرها قال ايضا عبارة ظاهرها ان الكلام
مع المخصوص المتقدم جملتان ثانيتهما جواب عن سوال مقدر وهذا
ما قاله به احد قوله وانما اراد ان تعلق المخصوص بالكلام تعلق لازم
فلا تحصل الفائدة الا بالمجموع قدمت او اخرت هذا جواب عما يقال اذا
لم يرد سيبويه بهذا الكلام ظاهره فما ذا اراد به قوله ويرده ان الخبر
لا يحذف وجوبا الا ان سد شي مسده وذلك وارد على الاخفش
في ما احسن زيدا لان الخبر عنده محذوف بنا على ان ما موصولة او موصوفة
وما بعدها صلة او صفة قوله انه يجوز ان يكون تقديره هو في اذا انهم
وقد يحذف المبتدا او في اذا انهم منه هكذا يقع في بعض النسخ وفي
بعضها بدل او في اذا انهم لا وفي اذا انهم والصواب الاول قوله حدثنا
في القرآن يعني كلاما في شان القرآن قوله وانما اراد ابو بكر انه حكى
لنا اللفظ الذي يفتتح به قوله يعني ان ابا بكر لم يرد بقوله والكسر على
الحكاية الحكاية بالقول وانما اراد حكاية المتكلم بهذا الكلام اللفظ
اللفظ الذي يفتتح به قوله خاتمة قوله واذ قد انجز بنا القول
الى ذكر الحذف فلنوجه القول اليه في الشرح كانه ادخل الفا لاجراء
الظرف مجرى كلمة الشرط نحو قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون
لكن يصد عن ذلك وجود قد لامتناع دخولها في الشرط واقول
اجرا اذ مجرى الشرط حتى تدخل الفا بعدها لا يقتضي اعطاها حكم
الشرط من كل وجه قوله او لفظا يفيد معنى فيها هذا عطف على قوله
الجملة باسرها قوله ولكن يشترط ان لا يكون في حذفه ضرر معنوي
في الح

في الشرح يعني فان كان في حذفه ضرر معنوي اشترط لحذفه وجد
ان الدليل مضرا في معنى الاستثنا مما تقدم قوله وسياتي شرحه
يعني في السابع والثامن من شروط الحذف قوله ولاشتراط الدليل فيما
تقدم امتنع حذف الموصوف في نحو رايت رجلا ابيض اذ لو حذف وقيل
ابيض لم يدرا هو من انواع الحيوان ام من انواع النبات ام من انواع
الجماد وفي الشرح فان قلت كيف قال ولاشتراط الدليل مع انه لم
يشترط الحذف مثل هذا دليلا وانما اشترط انتفا الضرر المعنوي قلت
قد سلف ان قوله ولكن يشترط ان لا يكون في حذفه ضرر معنوي في
حكم الاستثنا من الاول فكانه قال فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل
الا عند حصول ضرر معنوي قوله بخلاف رايت رجلا كاتبا في الشرح حصول
فيه نظر لان الموصوف هو رجل بخصوصه ولو حذف لم تدل الصفة
وهي كاتبا على خصوصيته الرجل وانما تدل على اعم منه وهو انسان واقول
لو حذف الموصوف هنا لكان ما يدل على خصوصيته وهو ان الغالب
ان لا يوصف بذلك الصبيان وانه لو كان الموصوف به امراة لقيل
كاتبة قوله وكان مردودا اي ولاشتراط الدليل فيما تقدم كان مردودا
فكان مع معمولها معطوف على امتنع حذف الموصوف وكذلك قال
الجمهور في قوله فقال الجمهور لا يجوز لا بد من الاسم بالكلية قوله
وقول جماعة المعطوف هنا وفي قوله وفي وقول الاكثرين ان الخبر
بعد لولا معطوف على قول ابي الفتح قوله وانما ذلك عند وجود الدليل
وانما نحن لا احد غير من الله وقولك مبتدا من غير قرينة لا رجل يفعل كذا
فاثبات الخبر فيه اجماع من التميميين وغيرهم قال الرضي قال الاندلسي
والحق ان بني تميم يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا او قامت قرينة غير السوال
دالة عليه واذا لم تقم فلا يجوز حذفه راسا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم
اذن كاهل الحجاز في ايجاب الاتيان به فعلى هذا القول يجب اثباته
مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند اهل
الحجاز ويجب عند بني تميم انتهى وفي الشرح كلام المصنف هنا مناف لما
ياتي له وذلك ان قوله اثبات الخبر في مثل هذا اجماع يقتضي ان هذا تركيب
عربي وان اثبات الخبر على هذه الصورة امر واجب وقوله فيما ياتي وكذلك
ان تجيب عن الجمهور الى اخره يقتضي ان الجمهور قايلون بان هذا التركيب
غير عربي من حيث اثبات الخبر الخاص في باب لولا وعند تميم في باب لا
وانه اذا اريد التعبير عن هذا المعنى احتيج مصير ذلك الخبر الخاص
يجعل مبتدا او اسما للا واضيف الى ما كان مبتدا في الاصل وجعل الخبر لها
كونا عاما محذوفا على سبيل الوجوب فتقول في مثل زيد قايم ورجل ذاهب

لولا قيام زيد ولولا ذهاب رجل واقول لا تنافي بين كلاميه فان مراده
من الاجماع على اثبات الخبر ليس اجماع النحاة بل اجماع التميميين وعزمهم
على ذكره اعم من ان يكون على انه خبر كما هو مقتضى كلامه اولا وهو قول البعض
النحاة او على انه غير خبر كما هو مقتضى كلامه ثانيا وهو قول الجمهور قوله
ولك ان تجيب عن الجمهور بان الخبر اذا كان مجهولا وجب ان تجعل وحده
نفس المخبر عنه عند الجميع في باب لولا وعند تميم في باب لا بريد بالجمهور الاكثرين
القائلين بان الخبر بعد لولا واجب الحذف والجماعة القائلين بان بني تميم
لا يثبتون خبر لا التبرية ويريد بالخبر خبر المبتدا بعد لولا وخبر التبرية
في كونه مجهولا ان لا يدل عليه دليل و بالمحذوف المذكور الحذف من غير دليل
قوله وذلك كقوله تعالى لا اقسم بيوم القيامة هذه القراءة بلام مفتوحة
فهمزة مضمومة فقاف ساكنة ورسمها بالف زائدة بين اللام والهمزة كما ان رسم
لا اذبحنه ولا اوضعوا بالف زائدة بين اللام والهمزة قوله لان ام المنقطعة لا
لا تعطف الا الجمل في الشرح لو قال لا يقع بعدها الا الجمل لكان احسن فان
كثيرا من النحاة لا يرى ان ام المنقطعة عاطفة قوله ورده الفارسي بان
المشبه للفعل هو لكن المشددة لا المخففة ولهذا لم تعمل المخففة لعدم
اختصاصها بالاسماء في الشرح يمكن ان يجاب عنه بان شبه لكن المشددة
للفعل من جهة اللفظ والمعنى اما الاول فلبنائها على الفتح كالماضي واما
الثاني فلانها بمعنى استدركت وهذا الشبه المعنوي موجود في لكن المخففة
فلعل سيبويه اعتبره ولم يبال بفقد الشبه اللفظي واقول ما ذكره المصنف
من عدم اعمال المخففة دون المشددة فيه دلالة على اعتبار الشبه
اللفظي قوله ان يكون طبق المحذوف لعينه في المعنى سوا كان طبقه في اللفظ
نحو زيدا اضربه او لا نحو زيدا مررت به قوله والاخر بمعنى الايلام
المعروف هذا ليس معناه الموضوع له وانما هو معناه المقصود منه قال
الشيخ عبد العزيز في شرح البزدوي في اصول الحنفية الضرب اسم لفعل
بصورة معقولة اي معلومة وهو استعمال آلة التاديب في محل صالح
للتاديب ومعنى مقصود وهو الايلام فان المقصود من هذا الفعل ليس
الا الايلام ولهذا لو حلف لا يضرب فلانا فضربه بعد موته لا يحنث لفوات
معنى الايلام قوله وعلى منع ليت زيدا قائم وعمرو وكذا في لعل وكان لان
الخبر المذكور متمنى عنه هكذا وقع في بعض النسخ لفظ عنه بعد متمني وسقط
في بعضها والاول رايناه بخط المصنف وفي الشرح حكاية الاجماع على منع
ذلك في ليت ولعل وكان امر غريب لا يحتمل مثله من المصنف فان الخلاف
في المسئلة مشهور مذكور في التسهيل وغيره قوله قلت الصواب عندي
ان الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله تعالى
الرحمة

الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الادميين دعا بعضهم لبعض في الشرح
هذا الراي هو الذي اختاره السهيلي قبل المصنف ذكره في كتابه المسمى بنتائج
الفكر فقال الصلاة كلها وان توهم اختلاف معانيها راجعة الى اصل واحد
فلا تظنها لفظة اشتراك ولا استعارة انما معناها العطف ويكون محسوسا
ومعقولا ثم حمل المصنف العطف بالنسبة الى الله تعالى على الرحمة لا ينافي
على وجه الحقيقة اذ الرحمة حقيقة في رقة القلب واقول لا يخفى ان مراد
المصنف من حمل العطف بالنسبة الى الله تعالى على الرحمة انما هو حمله
عليها بمعناها الذي يليق به تعالى وهو افاضة الخير والاحسان وقد
ذكر غير واحد من الاصوليين في الرد على من استدل بالاية على استعمال
المشترك في اكثر من معنى نحو ما ذكره المصنف قال صدر الشريعة في كتابه المسمى
بالتوضيح في اصول الحنفية ان سياق الاية لايجاب اقتدى المومنين بالله تعالى
والملائكة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فلا بد من اتحاد معنى الصلاة
في الجميع لانه لو قيل ان الله يرحم النبي والملائكة يستغفرون له يا ايها الذين
امنوا ادعوا له لكان هذا الكلام في غاية الركاكة فعلم انه لا بد من اتحاد معنى
الصلاة سوا كان معنى حقيقيا او معنا مجازيا اما الحقيقي فهو الدعا فالمراد
والله اعلم ان الله يدعو ذاته بايصال الخير الى النبي ثم من لوازم هذا الدعا الرحمة
فالذي قال ان الصلاة من الله الرحمة فقد اراد هذا الا ان الصلاة وضعت للرحمة
كما ذكر في قوله تعالى يحبهم ويحبونه ان المحبة من الله تعالى ايصال الثواب ومن
العبد الطاعة ليس المراد ان المحبة مشتركة من حيث الوضع بل المراد انه اراد
بالمحبة لازمها واللازم من الله تعالى ذلك ومن العبد هذا واما المجازي
فكارادة الخير له ونحوه مما يليق بهذا المقام ثم ان اختلف ذلك المعنى
لاجل اختلاف الموصوف فلا باس به ولا يكون هذا من باب الاشتراك بحسب
الوضع ولما بينوا اختلاف المعنى باعتبار اختلاف المسند اليه يفهم منه ان معناه
واحد لكنه يختلف بحسب الموصوف لان معناه مختلف وضعا انتهى وفي
الكشاف عند قوله تعالى اوليك عليهم صلوات من ربهم ورحمة والصلاة الحنو
والتعطف فوضعت موضع الرافة وجمع بينها وبين الرحمة كقوله تعالى
رافة ورحمة رؤف رحيم قال التفتازاني لما كانت في الاصل تحريك الصلوين
ناسب ان يراد بها الحنو والانعطاف ثم الرافة المناسبة لذلك ولعطف
الرحمة عليها بمنزلة ان يقال رافة ورحمة والله رؤف رحيم وما يقال
ان الصلاة من الله رحمة فهو اخذ بالحاصل و بان الرحمة ايضا تنبي عن الرافة
والانعطاف ومنه الرحم قوله الثانية انا لا نعرف في العربية فعلا واحدا
يختلف معناه باختلاف المسند اليه اذا كان الاسناد حقيقيا الفرق
بين هذا وبين ما قاله المصنف انه الصواب عنده ان المعنى الواحد في ذلك

لم يختلف في نفسه بل موجود مع كل مسند اليه حقيقة على ما يليق به وفي هذا مختلف باختلاف في نفسه المسند اليه لان معنى الرحمة مخالف في نفسه لمعنى الثنا والحاصل ان الاختلاف على ما اختاره المصنف في افراد معنى الفعل وعلى ما قال انه غير معروف في العربية في نفس معنى الفعل وفي الشرح بل ذلك معروف تقول ارض الرجل وارض للجوع والاسناد حقيقي في الموضعين والفعل واحد واختلف معناه باختلاف المسند اليه لان معناه عند اسناده الى الرجل معنى ارعد وزكم ومعناه عند اسناده الى الجذع معنى اكلته الارضة وهي دويبة تاكل الخشب ومنه كثا بمثلثة وهمزة اذا اسندته الى اللبن كان معناه ارتفع فوق الما وصفا الما من تحته واذا اسندته الى النبت كان معناه طلع او غلظ وطال والتف وان اسندته الى القدر كان معناه ازبدت وغلت ومنه نموا ان اسندته الى الرجل مثلا كان معناه دل وصغر وان اسندته الى الماشية كان معناه سمن ومن تتبع الافعال في اللغة وجد من هذا القبيل شيا كثيرا انتهى واقول مراد المصنف بقوله فعلا واحدا غير المشترك فلا يرد عليه هذه الافعال لانها مشتركة على ان الذي في الصحاح نمت الماشية ونموا الرجل وهما فعلان مختلفان ٥ بالبنية قوله وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الاخر هذا مختار ابن الحاجب في اصوله وهو انه يجب صحة حلول كل من المترادفين محل الاخر مطلقا ومختار البيضاوي ان كانا من لغة واحدة ومختار الامام انه غير واجب قوله فالاهل المدن تخالف اهل الوبر في الصحاح المدرة واحدة المدر والعرب تسمي القرية مدرة يقال اهل المدر والوبر انتهى ويقع في بعض نسخ المغني بدل المدن المدر بضم الميم وسكون الدال بعدها نون والاول هو الموجود بخط المصنف قوله ولهذا اجاب الزمخشري عن ارسال شعيب ابنتيه لسقي الماشية في الكشاف فان قلت كيف ساغ لنبي الله الذي هو شعيب عليه السلام ان يرضى لابنتيه لسقي الماشية قلت الامر في نفسه ليس بمحظور فالدين لا ياباه واما المروة فالناس مختلفون في ذلك والعادات متباينة فيه واحوال العرب فيه خلاف احوال العجم ومذهب البدو فيه غير مذهب اهل الحضر خصوصا اذا كانت الحالة ٥ حالة ضرورة قوله ومن معنى الرد على ابن مالك في مرفوع افعال الاستثنا مضى ذلك في النوع الثالث عشر من الجهة السادسة قوله فاذا اراد به الفاعل لفظ المثل محذوفا فمردود لعني بان الفاعل لا يحذف وان اراد تفسير المعنى وان في يليس ضمير المثل مستترا فاين تفسيره لعني فليس هنا تفسير للضمير ويجب اذا كان فاعلا لنعم وبيس ضميرا مستترا ان يفسر بنكرة منصوبة على التمييز فاقام السوال عن مكان التفسير مقام خلو ذلك المكان عن التفسير

اقامة للسبب

اقامة للسبب مقام المسبب قوله وهذا لازم للزمخشري فانه قال التقدير بيس مثلا وقد نص سيبويه على ان تمييز فاعل نعم وبيس لا يحذف الاشارة بهذا الى ما حكي عنه المصنف بقوله فان تفسيره وهو حلو فاعل بيس اذا كان ضميرا من مفسر وفي الشرح مجرد نص سيبويه على ذلك لا ينتهض ردا على الزمخشري فله ان يقول الحذف لا ينافي التمييز فقد اجمعوا على جواز حذفه في باب العدد قال الله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون وقال تعالى عليها تسعة عشر وقد سمع في نعم في الحديث من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت اي فبالرخصة اخذ ونعمت الرخصة واد عا شذوذ ممنوع واقول ان اراد ان الحذف لا ينافي التمييز في الجملة فمسلم ولا يضرنا لان الكلام في مثل فانه في محل مخصوص وهو باب نعم وان اراد انه لا ينافيه في باب نعم فممنوع وما ورد من ذلك شاذ لا يحمل عليه القران مع امكان غيره مما هو كثير شايع ومنع شذوذه مكابرة غير مسموعة قوله وحذف المخصوص اي مثل هولا او مضاف اي مثل الذين كذبوا مضاف عطف على المخصوص اي او حذف مضاف للذين كذبوا هو المخصوص والذين كذبوا في محل جر صفة للقوم على الاول ومضاف اليه للمضاف المحذوف على الثاني قوله الثالث ان لا يكون موكدا هو بفتح الكاف المشددة واسم يكون عايد على ما يحذف قوله وكبدر الدين ابن مالك مع والده في المسلة بحث احاد منه قال بدر الدين رحمه الله في شرح الالفية والذي ذكره الشيخ يعني والده في هذا الكتاب يعني الالفية وفي غيره ان المصدر الموكد لا يجوز حذف عامله قال لان المصدر الموكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه وحذفه مناف لذلك فلم يجز فان اراد ان المصدر الموكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دايما فلا شك ان حذفه مناف لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وان اراد ان المصدر الموكد قد يقصد به التقوية والتقرير وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم ولكن لا نسلم ان الحذف مناف لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلا يجوز ان يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه احق واولى ولو لم يكن معنا ما يدفع هذا القياس لكان في دفعه بالسماع كفاية فانهم يحذفون عامل الموكد حذفا جايزا اذا كان خبرا عن اسم عين في غير تكرير ولا حصر نحو انت سيرا وسيرا وحذفا واجبا في مواضعه ياتي ذكرها نحو سقيا ورعيا وحمدا وشكرا لا كفرا فمنع هذا اما لسهو عن وروده واما للبنا على ان المسموع لحذف العامل منه نية التخصيص وهو دعوى خلاف الاصل ولا يقتضيها فحوى الكلام انتهى وقال ابن عقيل في دفع هذا الاعتراض جميع الامثلة التي ذكرها ليست من باب التاكيد لان المصدر

فيها نايب مناب الفعل العامل دال علي ما يدل عليه وهو عوض منه ويدل
علي ذلك عدم جواز الجمع بينهما ولاشي من الموكدات يمتنع الجمع بينها وبين
و يدل ايضا علي ان ضربا زيدا ونحوه ليس من المصدر الموكد لعامله ان المصدر
الموكد لاخلاف في انه لا يعمل واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل بدلا
انتهي قوله ايها المايح دلوي دونكا هذا بعض بيت من بحر الرجز وهو يا ايها
المايح دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا ويقع في بعض النسخ
المصراع الاول تماما وفي الصحاح المايح الذي ينزل البير فيملوا الدلو
وذلك اذا قل ماوها والجمع ماحه وفي الحديث نزلنا سبعة ماحة وقد
ماح يميح ثم انشد البيت قوله فقالوا انما اراد تفسير المعني لا الاعراب
انما قالوا لان ظاهر كلام سيبويه انه تفسير اعراب ولذلك نسب
ابن مالك لسيبويه جواز اعمال اسم الفعل مضمرا قوله ويجوز في دلوي
ان يكون مبتدا ودونك خبره قال الرضي ولا يتقدم عند البصريين
منصوبات اسما الافعال عليها نظرا الي الاصل لان الاغلب فيها اما
مصادر ومعلوم امتناع تقدم معمولها عليها واما صوت جامد في نفسه
منتقل الي المصدرية ثم منها الي اسم الفعل واما ظرف وجار ومجرور
هما ضعيفان قبل النقل لكون عملهما لتضمنهما معني الفعل وجوز ذلك الكوفيون
استدلالا بقوله يا ايها المايح دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا
و دونك عند البصريين هاهنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر ان دلوي
اي دلوي قدامك خذها قوله فلا يحذف الجار والجازم الناصب للفعل
الا في مواضع قويت فيها الدلالة من تلك المواضع الجر من مقدرة بعد كم
الاستفهامية في نحو بكم درهم اشتريت و منها حذف لام الطلب مطردا عند
بعضهم في نحو قل له يفعل و منها حذف ان الناصبة في مواضع مخصوصة
فلا يقاس عليها غيرها قوله ولا كلمة لا من قولهم افعل هذا اما لا وفي الشرح
نص المصنف في حرف الميم في ما الزايدة غير الكافة ان ما في هذا المثال
عوض وهو مخالف لقوله هنا ان لا فيه عوض واقول لا مخالفة بين
قوله هناك ان ما عوض في نحو قولهم افعل هذا اما لا واصله ان كنت
لا تفعل وبين ما اقتضاه كلامه هنا من ان لا فيه عوض لاختلاف المعوض
عنه فان ما عوض عما وقعت في موقعه وهو كنت ولا عوض عن منفيها وهو
تفعل قوله فاما قوله تعالى واقام الصلاة فمن باب حذف الهاء وعنه
في الشرح ليس فلا يجوز ان يتعدي ويجعل امرا يقاس عليه قال الزمخشري
في تفسير سورة النور التا في اقامة عوض من العين الساقطة للاعلال
والاصل اقوام فلما اضيفت اقيمت الاضافة مقام حرف التعويض فاسقطت
ونحوه وأخلفوك عد الامر الذي وعدوا وقال بعض الفضلا
من شراح

من شراح شافية ابن الحاجب الحكم بالتزامهم التعويض في اجارة غير مسلم لانه
يجوز ترك التعويض في مصدر افعل لقول ارا بنه ابلا قال الله تعالي واقام
الصلاة فان قلت يحمل المذكور علي الشاذ فلا يجوز القياس عليه قلت الحمل
علي السايغ اولي كي لا يلزم ورود القران علي اللغة النادرة و النص دال
علي جواز تركه فلا يخالف النص وعلي هذا ذهب الفرا الي ان جواز ترك
التعويض مشروط بالاضافة ليكون المضاف اليه سادا مسد التا وعند
سيبويه الجواز مطلقا ثابت وقولهم ارا بنه ارا كما ذكرنا يقوي الاصح
قلت فعلي هذا يكون ادعا المصنف ان التا لا تحذف من اقامة وان اقام
الصلاة مما يجب الوقوف عنده بمعني انه لا يقاس عليه متعقبا علي ان الحكم
بان التا في عدة واقامة واستقامة للتعويض فلا تحذف فليس من وظيفة
المعربين وانما هو من وظيفة اهل الصرف انتهي ما في الشرح واقول المراد
ذلك علي سبيل الاستطراد دون الاصالة كما هو عادته يذكر اشيا ليست
مما ترجم وانما هي مناسبة له قوله ومن هنا قال ابن مالك عطفه علي من هنا
لم يحذف والاشارة فيه للمشار اليه في الاول فهو ان ما يحذف لا يكون
عوضا من شي قوله المفعول الثاني من نحو ضربني وضربته زيد الي الثاني
في مجموع هذا الكلام ويقع في بعض النسخ مفعول الثاني من نحو ضربني وضربته
زيد والمال واحد قوله ثم حملوا علي ذلك زيد ما ضربته او هل زيد ضربته
فمنعوا الحذف وان لم يود الي ذلك يعني منعوا حذف المفعول فيهما وان
لم يود حذفه الي تسليط ضرب علي العمل في زيد مع قطعه عنه والي اعمال
الابتدا مع التمكن من اعمال الفعل لان ما وهل لصدريتهما لا يتسلط ما بعدهما
علي العمل فيما قبلهما لان ذلك يستلزم اخراجهما عن الصدرية ووقوعهما حشوا
قوله ولذلك منعوا رفع راسها في اكلت السمكة حتي راسها الا ان يذكر الخبر يقع
في بعض النسخ ولذلك باللام في اوله والاشارة عليه لاجتماع الامرين وفي
بعضها وكذلك بكاف التشبيه والاشارة عليه لمنع البصريين حذف المفعول
في زيد ضربته و الحاصل ان البصريين منعوا رفع راسها في هذا المثال اذا
لم يذكر له خبر لان في رفعه تهيئة حتي او اكلت للعمل مع القطع عنه واعمال
الاضعف وهو الابتدا لكونه معنويا مع امكان اعمال الاقوي وهو حتي
او اكلت لكونه لفظيا قوله ولاجتماعهما مع الالباس منع الجميع تقديم الخبر
في نحو ذلك وبالالباس الباس الفاعل بالمبتدا قوله بما كان ايا هم عطية
عودا هدا اعجز بيت صدره فتا فر هدا جول حول بيوتهم و هدا جون
جمع هدّاج بتشديد الدال المهملة بمعني متحرك من هدج الظليم اذا
مشي في ارتعاش قوله وقد خفيت هذه النكتة علي ابن عصفور يريد
بالنكتة علة جواز تقديم معمول الخبر علي المبتدا في نحو زيد ضرب عمرا مع

امتناع تقديم نفس الخبر قوله وقد بينا ان امتناع تقديم الخبر في ذلك لمعنى
مفقود في تقديم معموله ذلك المعنى هو مجموع تهيئة العامل للعمل مع قطعه
عنه واعمال الضعيف مع امكان اعمال القوي والباس المبتدا بالفاعل قوله
تنبيه ربما خولف مقتضى هذين الشرطين يعني السابع وهي تهيئة العامل
للعمل مع قطعه عنه والثامن وهو اعمال الضعيف مع امكان اعمال القوي
قوله وخالد يحمد ساداتنا ٥ هذا صدر بيت عجزه ٥ بالحق لا يحمد بالباطل
قوله كله لم اصنع هذا اخر بيت وهو ٥ قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا
كله لم اصنع ٥ وقد تقدم الكلام عليه في حرف الكاف في كل قوله لعكاظ الى
اخره عكاظ بعين مهملة مضمومة في اوله وظا معجمة في اخره قال صاحب
الصحاح اسم سوق للعرب بناحية مكة كانوا يجتمعون فيها في كل سنة
فيقيمون شهرا ويتبايعون ويتناشدون الشعر ويتفاخرون فلما جا الاسلام
هدم وقال صاحب القاموس هي سوق بصحراء بين نخلة والطائف كانت
تقوم هلال ذي القعدة وتستمر عشرين يوما تجتمع قبائل العرب فيتعاكظون
اي يتفاخرون ويتناشدون انتهى و تعشي يحتمل ان يكون بضم المثناة
التحتية فسكون العين المهملة فكسر الشين المعجمة من العشا بالقصر وهو
سوء البصر بالليل و يحتمل ان يكون بفتح المثناة التحتية فسكون العين المعجمة
ففتح الشين المعجمة من عشيه غشيانا قوله وليس فيه اعمال ضعيف دون
قوي لان كلا من العاملين في البيت قوي لانه عامل قوله عمتهم عمتهم الى
اخره تقدم الكلام عليه في حتى قوله فان ثبتت رواية الرفع فهو من الوارد
من النوع الاول في الشرح وذ يريد بالنوع الاول ما خولف فيه مقتضى
الشرطين وانما كان الرفع من النوع الاول لان الخبر لعمر حتى غير مذكور
فتهيئة حتى للجر مع قطعها عنه واعمال الضعيف وهو الابتدا مع امكان
اعمال القوي وهو حتى وفي الشرح وشك المصنف في ثبوت في ثبوت
رواية الرفع مع تصريح ابن مالك الامام العدل الثقة بثبوتها غيره
مناسب وايضا فهو مناف لجزمه بذلك في فصل حتى حيث قال هناك
وقد روي بالاوجه الثلاثة قولهم عمتهم بالنداء البيت واقول تصريح
ابن مالك برواية الرفع وجزم المصنف انها لا تقتضي ثبوتها بمعنى
صحتها فكم من مروي ليس بصحيح والشك انما هو في الصحة بيان
انه قد يظن ان التي من باب الحروف وليس منه قوله من يسمع يخل
اي يكن منه خيلة في وخلت الشي خيلا وخيلة وخيلولة اي ظننته وفي
المثل من يسمع يخل وهو من باب ظننت واخواتها التي تدخل على الابتدا
والخبر وتقول في مستقبله اخال بكسر الهمزة وهو الافصح وبنو اسد يقولون
بالفتح على القياس قوله فيجا بمصدره مسندا الى فعل كون عام بعبارة

قلب

قلب والاصل فيجا بفعل كون عام مسندا الى مصدر ذلك الفعل فادخل
الباء على ما حقه ان يدخل عليه الى وادخل الى على ما حقه ان يدخل عليه
الباء وفي الشرح في هذا الكلام قلب والصواب فيجا بمصدره مسندا
اليه فعل كون عام واقول لا يخفى ان ما ذكرناه في تقرير القلب اولى من تقديره
وان تعبيره بالصواب ليس بصواب الا على راي من رد القلب في الكلام او
على ان يريد بالصواب ما يقابل القلب قوله ومنه على الاصح ولما ورد
ما مدين الاية قال التفتازاني في مطوله واما قوله تعالى ولما ورد ما
مدين وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امراتين
تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف
المفعول منه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم
السقي ومنهما الذود واما ان المسقي والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود
بل يوهم خلافه اذ لو قيل يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم
عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذودهما
غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت ما لك تمنع اخاك كنت منكرا للمنع لا
لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ و ذهب صاحب المفتاح الى انه
لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم ويذودان غنمهما وكذا سائر الافعال
المذكورة في هذه الاية و هذا اقرب الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة
صدور الذود منهما وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما
وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون
غير مواشيهم مثلا لم يصح الترحم فليتامل فيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح
بعد التامل في كلام الشيخين وغفل عنه الجمهور فاستحسنوا كلامهما
انتهى وقال السيد في حاشيته وتحقيق الكلام ان الشيخين اعتبرا المفعول
هو الابل والغنم مثلا واحدهما يقابل الاخر وجعلا ما يضاف اليه احدهما
خارجا عن المفعول غير ملحوظ معه بل هو باق على حاله واحد مع تغاير تقدير
المفعول فلو قدر في الاية المفعول لادى الى فساد المعنى فانهما لو كانتا
تذودان ابلا لهما على سبيل الفرض لكان الترحم باقيا على حاله و صاحب
المفتاح نظر الى ان المفعول هو الغنم المضافة اليهما والمواشي المضافة اليهم
فكل واحد منهما يقابل الاخر فلو لم يقدر المفعول في الاية لفسد المعنى
و هذا ادق نظرا واصح معنى انتهى قوله وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه
فيحصل الجزم بوجوبه تقديره نحو اهذا الذي بعث الله رسولا في الشرح
فرض الكلام فيما اذا قصر اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله
فاذا لم يذكر حينئذ جزمنا بوجوب تقديره لانه مقتضى ذلك القصد
سوا وجد في اللفظ ما يستدعيه نحو وكلا وعد الله الحسنى او لم يوجد

نحو ما ودعك ربك وما قلى واقول قصد اسناد الفعل الى الفاعل
وتعليقه بمفعوله مع حذف المفعول امر قايم بالمتكلم غيب عن السامع
فان كان في اللفظ ما يستدعي ذلك المفعول جزم السامع به والا لم
يجزم قوله وماشي حيث بمستباح ه هذا عجز بيت صدره ه حيث حما
تهامة لعين نجوه وقد تقدم في الاشيا التي تحتاج الي رابط بيان مكان
المقدر قوله فيجب ان تقدر المفسر في نحو زيدا رايته مقدما عليه وجوز
البيانيون تقديره موخرا عنه وقالوا انه لتفيد الاختصاص حينيذ
وليس كما توهموا وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل او عند اقتضا امر
معنوي لذلك في الشرح بل ليس الامر كما توهم هو فانهم لا يقدرونه
موخرا لتفيد الاختصاص الا عند وجود المقتضي لذلك وقد وافقهم هو
علي ذلك حيث قال وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل او عند اقتضا امر
معنوي لذلك فما وجه اعتراضه عليهم واقول وجهه ان كلامهم يقتضي
جواز تقديره موخرا عند عدم ما يقتضي تاخيره وعنده هو يجب تقديره
مقدما قال التفتازاني في مطوله واما نحو زيدا عرفته فتاكيد ان قدر
الفعل المحذوف قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته وان لم يقدر المفسر
قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان المقدر علي
المحذوف كالتقديم علي المذكور فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد
التاكيد لكن اذا قامت قرينة علي ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ
في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتاكيد قوله
وكما قدمنا في نحو في الدار زيد فقدم ذلك في اخر الباب الثالث قوله واذا كان
خلفك زيد جاز الوجهان ولو قدرته فعلا لان خبر كان يتقدم مع كونه
فعلا علي الصحيح اذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية في الشرح وللقايل ان
يقول الالباس حاصل بالنظر الي ما دخل عليه الناسخ وذلك لانه مع تاخير
زيد يحتمل ان يكون هو مع رافعه وهو تقوم جملة فعلية خبرا عن ضمير شان
دخلت عليه كان فاستتر فيها ويحتمل ان يكون مبتدا موخرا اخبر عنه بالفعلية
المتقدمة عليه وهي تقوم وليس ثمة ضمير شان والفرق بين الجملتين قبل
دخول الناسخ عليهما ثابت ودخوله لا يغير ما كانتا مختلفتين به باعتبار
تقوي الحكم وعدمه فتجويز التقديم يوقع في الالباس بعد دخول الناسخ
ايضا على ان ابن عصفور صحح منع التقديم في نحو كان زيد يقوم قال
لان الذي استقر في باب كان انك اذا حذفتها عاد اسمها وخبرها
الي المبتدا والخبر ولو اسقطتها في كان يقوم زيد لم يرجعا الي ذلك
واقول احتمال كون اسم كان هنا ضمير شان احتمال بعيد لا يعول عليه
ولو سلم فقد ذكر المصنف في الباب الرابع في المواضع التي يعود الضمير فيها

عليها

علي ما تاخر لفظا ورتبة انه لا ينبغي الحمل علي ضمير الشان اذا امكن غيره قوله
لان قريشا كانت تقول باسم اللات والعزي اي تقول باسم اللات وباسم
العزي كذا في الكشاف قوله واجاب بانها اول سورة نزلت فكان تقديم الامر
فيها بالقراة اهم قال السيد في حاشية المطول يعني اهم من الامر بالختم
القراة اذ لا يناسب المقام فلا يرد ما يتوهم من غير اسم الله اهم منه قوله واجاب
السكاكي بتقديرها متعلقة باقرا الثاني في المطول ومعني الاول اوجد القراة
من غير اعتبار تعديته الي مقروبه كما يقال فلان يعطي اي يوجد الاعطا من
غير اعتبار تعلقه بالمعطي كذا في المفتاح وهو مبني علي ان تعلق باسم ربك
باقرا الثاني لتعلق المعمولية وتحول البا للدلالة علي التكرير والدوام كقولك
اخذت الخطام واخذت بالخطام والاحسن ان اقرا الاول والثاني كلاهما منزلان
منزلة اللازم اي افعل القراة واوجدها او المفعول محذوف من كليهما اي اقرا
القران والبا للاستعانة او الملابسة اي مستعينا باسم ربك او متبركا به
ومبتدا ولا يبعد علي المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل
باسم ربك متعلقا باقرا الثاني ويكون متعلق الاول قوله باسم الله انتهي قوله
واعترضه بعض العصريين هو الشيخ شهاب الدين الحلبي المشهور بالسمين
وعبارته وفي هذا نظر لان الظاهر علي هذا القول ان يكون اقرا الثاني
توكيد اللاول فيكون قد فصل بمعمول المؤكد بينه وبين ما اكد مع الفصل
بكلام طويل قوله ثم هذا الاشكال يعني لزوم الفصل بين المؤكد وتوكيده
لازم له اي لهذا المعترض علي قوله ان البا متعلقة باقرا الاول فانه
اثبت ذلك في اعرابه ولم يعترض عليه وانما كان لازما له لان تقييد اقرا
الثاني بهذا الفاصل بينه وبين الاول اذا منع من كونه توكيدا فكذا التقييد
اقرا الاول يمنع من كون اقرا الثاني توكيدا واما ما وقع في كثير من النسخ ورايته
مصححا عليه في هامش نسخة بخط المصنف لكن بغير خطه وهو لان تقييد
الثاني اذا لم يمنع من كونه توكيدا فكذا تقييد الاول فليس بظاهر قوله ثم
لو سلم يعني لو سلم ان هذا الاشكال ليس بلازم له قوله تنبيه ذكروا انه
اذا اعترض شرط علي اخر نحو ان اكلت ان شربت فانت طالق فان الجواب
السابق للمذكور منهما وجواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط
الاول وجوابه قال الرضي اعلم ان الشرط اذا دخل علي شرط فان قصدت
كون الشرط الثاني مع جزايه جزا للاول فلا بد من الفا في الاداة
الثانية تقول ان دخلت فان سلمت فلك كذا وان سالته فان اعطاك
فافعل كذا الا ان الاعطا بعد السوال وان قصدت الغا اداة الشرط
الثاني لتخللها بين اجزا الكلام الذي هو جزا وها معني علي الشرط
الاول مع الجزا الاخير فلا يكون في اداة الشرط الثاني فا فهو بمنزلة

والله ان ابقيتني لاتينك فتالي الشرطين لفظا ولهما معنا ومثله ان تبت ان تذنب ترحم اي ان تذنب فان تبت ترحم وكذا ان كان اكثر من شرطين نحو ان سالتني ان لقيتني ان دخلت الدار اعطك اي ان دخلت الدار فان لقيتني فان سالتني اعطك فقولك فان سالتني مع الجزا جواب فان لقيتني وقولك فان لقيتني مع جزايه جواب ان دخلت وعلى هذا فقس ان كان اكثر وقال ابن عصفور اجتماع الشرطين فصاعدا بمنزلة اجتماع القسم والشرط في انك تبني الجواب على المتقدم وتجعل جواب الذي يليه محذوفا لدلالة الشرط المتقدم وجوابه عليه ولابد اذ ذاك من ان تكون فعل الشرط المتاخر ماضيا لانه محذوف الجواب فتقول من اجابني ان دعوته احسنت اليه فيكون احسنت جواب من وجواب ان لغني عنه من وجوابها والتقدير من اجابني احسنت اليه ان دعوته فقولك من اجابني احسنت اليه هو جواب ان حتى كانك قلت ان دعوته فمن اجابني اليه فاذا وقع منه الدعا اولا للشخص واجابه ذلك الشخص بعد دعايه اياه وجب عليه الاحسان له لان جواب الشرط وان كثرت فاذا قال الرجل ان اعطيتك ان وعدتك ان سالتني فعبدي حر فليس لعتق العبد الا ان يبدا باخر الشروط فيكون مبدا فعله ويكون اول الشروط اخر فعله فان ساله ثم وعده ثم اعطاه لزمه العتق وان وقعت الشروط على غير هذا الترتيب لم يلزم العتق وذلك انه قد تقدم على الجواب ثلاثة شروط فجعل الجواب للشرط الاول وجواب الشرط الثاني محذوف لدلالة الشرط المتقدم وجوابه عليه واذا كان دالا عليه فهو الجواب في المعنى وجواب الشرط الثالث محذوف لدلالة الشرط الثاني وجوابه عليه واذا كان دالا عليه ومغنيا عنه فهو جوابه في المعنى ولما كان جواب كل شرط بعده وهو وان تقدم عليه لفظا جرى في المعنى على ان يتاخر بعده حتى كانه قال ان سالتني فان وعدتك فان اعطيتك فعبدي حر قال الفرا سالت عن هذه المسلة عدة من الفقها فقال بعضهم كما قدمنا انفا وقال بعضهم اذا وقع فعل الشرط الاول ثم فعل الثاني ثم فعل الثالث لزم العتق وقال بعضهم ايا ما فعل قدم او اخر لزم العتق انتهى ثم صحح المذهب الاول وابطل المذهبين الاخيرين ٢
وقول ابن مالك في التسهيل وان تولا شرطان او قسم وشرط استغني بجواب سابقهما يقتضي ان الشرط الثاني له جواب مقدر وكلامه في شرح الكافية يقتضي ان الشرط الثاني لاجواب له فانه قال اذا توالا شرطان دون عطف فالثاني مقيد للاول كتقييده بحال واقعة موقعه والجواب المذكور او المدلول عليه للاول والثاني مستغني عن جواب لقيامه مقام ما لاجواب له وهو الحال ومن هذا النوع قوله تعالى ولا ينفعكم نصحي ان

اردت ان

اردت ان انصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم فلا ينفعكم دليل على الجواب المحذوف وصاحب الجواب اول الشرطين والثاني مقيد له مستغني عن جواب والتقدير ان اردت ان انصح لكم مرادا غيكم لاينفعكم نصحي قوله كما قالوا في الجواب المتاخر عن القسم والشرط اشارة الى علة ما ذكره هنا فيما اذا اعترض شرط على اخر قوله ولهذا قال محققوا الفقها في المثال المذكور انها لا تطلق حتى تقدم الموخر وتوخر المقدم وذلك لان التقدير حينيذ ان شربت فان اكلت فانت طالق في الشرح يعني بقوله المحققين طايفة الشافعية لان الحكم في مذهبهم ما ذكره وفي تاريخ قاضي القضاة ابن خلكان ما معناه دخل على ابن الحاجب لاجل شهادة فساله عن وجه قول الفقها فيما اذا قال ان شربت ان اكلت فانت طالق انها لا تطلق حتى تاكل ثم تشرب فاجاب بجواب مختصر ثم ذهب وارسل الي بجواب حسن كتبه قلت وقد ظفرت منه بمقالة طويلة بهذا الجواب على ما احفظه الا انه قد وجد في هذه الصورة شرطان وليس فيها ما يصلح للجواب الا شي واحد فاما ان يجعل جوابا لهما معا ولا سبيل اليه لما يلزم عليه من اجتماع عاملين على معمول واحد وهو باطل واما ان يجعل جوابا لهما ولا سبيل اليه لما يلزم عليه من الاتيان بما لا دخل له في الكلام وترك ماله فيه دخل وهو عبث واما ان يجعل جوابا للثاني دون الاول وهذا لا سبيل اليه لانه يلزم حينيذ ان يكون الثاني وجوابه جواب للاول فيجب الاتيان بالفا الرابطة ولا فا فيتعين القسم الرابع وهو ان يكون جوابا للاول دون الثاني ويكون الاول وجوابه دليل جواب الثاني فالاصل ان اكلت فان شربت فانت طالق وهو لو قال هذا الكلام لم تطلق حتى تاكل ثم تشرب فكذا ما هو في معناه هذا ما تحصل الان الي وقفت عليه من الجواب وانما قصد الشيخ ابن الحاجب بهذا التوجيه مذهب الشافعي في المسلة والا فلا يخفى ان مذهبه وهو مذهب مالك انها تطلق سوا اتت بالشرطين ترتيبا كما هما في اللفظ او عكست الترتيب وبعض المالكية يوجه ذلك بانه على حذف واو العطف كما في قول الشاعر كيف اصبحت كيف امسيت مما يغرس الود في فواد الكبيب قلت ولا ادري وجه اشتراط اهل المذهبين فعلهما لمجموع الامرين في وقوع الطلاق مع انه يمكن ان يكون جواب الاول محذوفا مدلولا عليه بجواب الثاني اي ان اكلت فانت طالق وان شربت فانت طالق وغاية ما في هذا حذف الجواب لقرينة ولا محذور فيه بل هو اسهل من تقريرهم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الاول وجوابه بالشرط الثاني واقول وجه اشتراطهم لوقوع الطلاق مجموع الامرين انهم لو لم يشترطوا ذلك فاذا اوقعوا الطلاق باحدهما كان بنا على امكان كون جواب الاول محذوفا مدلولا عليه بجواب الثاني لزم وقوع

الطلاق بالاحتمال وهو خلاف قاعدة الشرع وان اوقعوه بالثاني
فقط لزم الفا الاول وعدم الفا ولو من وجه اولى من الغا بالكلية
ثم ما ذكر المصنف انه قول محققي الفقها الحنفية ففي كتبهم انها
لا تطلق حتى تقدم المؤخر وتؤخر المقدم الا اذا نوى الفا الترتيب
فتصح نيته وعن ابي يوسف ان ذلك اذا لم يكن الترتيب معتادا
نحو ان كلمتك ان دخلت فعبدك حر وان شربت ان اكلت فانت
طالق لان الكلام في العرف بعد الدخول والشرب بعد الاكل قوله
ولكنهم جعلوا منه قوله تعالى ولا ينفعكم نصحي ان اردت ان انصح لكم
ان كان الله يريد ان يغويكم لم ار في كتب الفقها الحنفية ان هذه
الاية من توالي شرطين ولعدهما جواب بل من توسطهما وقبلهما جواب
وعبارة بعضهم ان ذكر الجزا مقدما على الشرطين كقوله انت [illegible]
طالق ان دخلت الدار ان كلمت فلانا يجعل الشرط الاخير مقدما في
التقدير ويكون شرطا لانعقاد اليمين والشرط السابق شرط الحنث ٢
فاذا كلم فلانا انعقد اليمين ثم اذا دخل الدار يقع الطلاق ونظيره
في التقديم قول الله تعالى ولا ينفعكم نصحي ان اردت ان انصح لكم ان
كان الله يريد ان يغويكم واذا ذكر الجزا مؤخرا عن الشرطين يجعل
الشرط الاول مع الجزا جزا للشرط الثاني على التقديم والتاخير ان
صلح لذلك بذكر الفا او اضماره في الشرط الاول في الذكر كقوله تعالى فاذا
احصن فان اتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب
ومعنى احصن على قراة الفتح اسلمن وعلى قراة الضم زوجن قوله ان تستغيثوا
بنا الي اخره تعرو اصله تعرو بفتح اوله مبني للمفعول من الذعر بضم الذال المعجمة وسكون
العين المهملة وهو الخوف والمعاقل جمع معقل بفتح الميم وكسر القاف
وهي الملجا قوله فان عثرت بعدها الي اخره يقال والت نفسي اي طلبت
النجاة وهانا بمعنى هلم ويقال للعاثر لعا لك اي هو دعا له بان ينتعش
اي يرتفع بيان تقرير المقدر قوله ولذلك كان تقدير الاخفش
ضربي زيدا قايما ضربه قايما اولى من تقديرنا في البصريين حاصل اذا
كان او اذا كان قايما لانه قدرا نسين وقدروا خمسة يريد بتقدير
اذا كان في المستقبل واذا كان في الماضي والخمسة هي حاصل والمستتر
فيه واذا او اذ وكان والمستتر فيها و مقتضى كلام الرضي انهم يقدرون
اذا كان في الجميع قال ويرد على مذهب الاخفش حذف المصدر مع
بقا معموله وذلك عندهم ممتنع اذ هو بتقدير ان الموصولة مع الفعل
والموصول لا يحذف الا ان يقال اذا قامت قرينة قوية دالة عليه
فلا باس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه ان تقدير مالك

وزيدا مالك

[illegible]

وزيدا مالك وملابستك زيدا هذا او القرينة الدالة على تعيين الخبر الذي
هو حاصل عند البصرية هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه
لا يمكن تقييده بقيد الا بعد حصوله واللفظ السادسي الخبر هو الحال فقد
حصل شرطا وجوب الحذف واصله عندهم ضربي زيدا حاصل اذا كان قايما
وليس اذا للاستقبال هاهنا بل هو للاستمرار كما في نحو قوله تعالى واذا
اذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون ومثله
كثير وحذف حاصل كما حذف متعلقات الظروف العامة نحو زيد عندك
والركض في الميدان فبقي اذا كان قايما ثم اذا مع شرطه العامل في الحال
واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية اذ معنى جاني زيد
راكبا اي في وقت الركوب فالحال قايم مقام الظرف القايم مقام الخبر
فان قيل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وقايما خبرها قيل لان مثل هذا
المنصوب اي الذي يجي بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة لا
يكون الا نكرة لانه لم يسمع مع كثرته الا كذا فلو كان خبر كان لجاز تعريفه
هذا ما قيل وفيه تكلفات كثيرة مع حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم
يثبت في غير هذا المكان من العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة من
قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له و الذي اوقعهم في هذا واوقع غيرهم
فيما لزمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا دليل دلهم عليه
ولا ضرورة الجاتهم اليه و الحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب
اليه المالكي فيقول ضربي زيدا حاصل قايما والعامل في الحال حاصل
وفي صاحبها ضربي وهو اكبا او زيدا فنقول حذفنا كاين او حاصل
العامل في الحال لكونه عاما شاملا لجميع الافعال كما حذفناه في زيد
عندك او في الدار لمشابهة الحال للظرف والحذف في كليهما واجب
لقيام الحال والظرف مقام العامل كما تقدم بيانه انتهى قوله لانه
قدر مضافا لا يحتاج معه الى تقدير شي اخر يتعلق به الظرف المهري
لانه وهو قدر عايد على الاخفش فان قلت كيف قال المصنف قدر مضافا
وهو قدر بعدك وانما هو مضاف ومضاف اليه قلت لان الاخفش
يقول المقدر بعدك ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
فانفصل الضمير وارتفع وفي الشرح اما كون ما قدره الاخفش لا
يحتاج معه الى تقدير شي اخر يتعلق به الظرف فصحيح لكنه يحتاج
معه الى تقدير شي اخر ليصح معه الاخبار وذلك لان فرسخان ليس نفس
البعد في المعنى فلا يصح حمله عليه فيحتاج الى تقدير مضاف اخر ليصح
معه الاخبار اي مسافة بعدك مني فرسخان واقول البعد مصدرا
اريد به هنا محله فصح الاخبار عنه بفرسخين فقط في الشرح تقدير

حب العبادة ادخل في ذمهم والتشنيع عليهم فينبغي ان يكون هو المقدر
ويدل عليه قوله تعالى بكفرهم واما ابليس المنعي عليهم مجرد حب العجل دون
عبادة له **قوله** ولا يتاتى ذلك في المثال السابق تعني به زيد صنع لعمرو
جميلا وخالد سوا وبكر **قوله** فان قلت لو صح ما ذكرته في الاية والمثال
السابق يريد بالمثال السابق هنا زيد في الدار وعمرو **قوله** ولكن يشهد
للجواز قوله ولست مقرا الى اخره انما قال يشهد لان الذي فيه الكلام
هو الخبر والاكرمان في البيت صفة لا خبر **بيان كيفية التقدير قوله**
والثاني كقوله اذا قامتا تضوع الى اخره يريد بالثاني انه سيتم فيها الكلام
تقدير موصوف وصفة والضمير في قامتا لام الحويرث وام الرباب المذكورتين في قوله قبله كدابك من ام الحويرث قبلها وجارتها ام
الرباب بماسل **و** التضوع انتشار الرائحة والريا الرائحة الطيبة **وفي**
القاموس القرنفل والقرنفول ثمر شجر بسفالة الهند افضل الافاوية
الحارة واذكاها ومنه ذكر ويسمي الذكر ومنه ثمر ويسمي الانثي وزهره
اذكي وكلاهما لطيف مصف للدماغ والقلب مقو لهما نافع للخفقان والبهر
والغشاوة والنكهة هضوم **و**طعام مقرفل ومقرنف مطيب به انتهى
و الداب العادة **و** ماسل بفتح السين جبل بعينه وبكسرها ما بعينه
والرواية بفتح السين **قوله** والثالث كقوله تعالى والقوا يوما لا تجزي
نفس عن نفس يريد بالثالث استدعا الكلام تقدير جار ومجرور وضمير
عايد على ما يحتاج الى الرابط وقد تقدم الكلام على هذا في الباب الرابع
في الاشيا التي تحتاج الى الرابط **ينبغي ان يكون المحذوف من لفظ
المذكور قوله** مهما امكن هكذا وقع في بعض النسخ ووقع في بعضها مهما
امكن وحسن **قوله** فالاول نحو زيدا اضرب اخاه تقدر فيه اهن دون
اضرب **في** الشرح وقع في حواشي التسهيل للمصنف اذ قال لو قدرت العامل
في زيدا من قولك زيدا اضربت اخاه لفظ ضربت لم يكن عندي بعيدا او يكون
ذلك الضرب كناية عن الاهانة والضرب المذكور كناية عن الضرب
الحقيقي وهذا مخالف لما قرره في المغني من ان شرط الدليل اللفظي
ان يكون طبق المحذوف يعني بحسب معناه كما مر وفي قوله والضرب
المذكور كناية عن الضرب الحقيقي نظر **قوله** اذا قدر دلوي منصوبا
قدر به لانه اذا قدر مرفوعا يكون مبتدا ودونك خبره فلا يكون مما هو
بصدده **قوله** وقد مضى يعني في الشرط الثالث من شروط الحذف لتمامه
قوله واضرب منا بالسيوف القوانسا هذا عجز بيت لعباس بن مرداس
السلمي صدره اكر واحمي للحقيقة منهم **و** الكر الرجوع والحماية المنع
والحقيقة ما يحق على الرجل ان يحميه **و** القوانس جمع قونس على وزن
كوثر

كوثر وهو اعلى البيضة من الحديد وعظم ناتي بين اذني الفرس وقبل هذا البيت
ولم ار مثل الحي حيا مصبحا ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا **و** المراد بالحي اعداؤه
و المصبح بفتح الباء للوحدة الذي يؤتى في الصبح للغارة **قوله** وقال
الفارسي ومثالعوه في واللائي لم يحضن التقدير فعدتهن ثلاثة اشهر
وهذا الاحسن وان كان ممكنا لانه لو صرح به اقتضت الفصاحة ان يقال
كذلك ولا نعاد الجملة الثانية هذا بجميعه يقع في بعض النسخ وقد رايته
على هامش نسخة بخط المصنف مصححا عليه لكنه بغير خطه **اذا دار
الامر بين كون المحذوف مبتدا وكونه خبرا فايهما اولى قوله** قال
الواسطي الاولى كونه المبتدا **في** الشرح هنا سوال وهو كيف جاز في كلام
واحد ان يقدر المسند والمسند اليه اخرى على وجوه مختلفة **و** الجواب
ان ذلك جاز باعتبار تعارض القراين فباعتبار كل قرينة يتعين محذوف
قوله ومثال المسئلة فصبر جميل اي شاني صبر جميل او صبر جميل امثل
من غيره **في** المطول ورجح حذف المبتدا بانه الاكثر فالحمل عليه اولى وبان
سوق الكلام للمدح بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل اجمل لا يدل
على حصوله وبانه في الاصل من المصادر المنصوبة اي صبرت صبرا جميلا
وحمله على حذف المبتدا موافق دون حذف الخبر وبان قيام الصبر به
اي يعقوب عليه السلام قرينة على حذف المبتدا وليس على خصوص
حذف الخبر اعني اجمل قرينة لفظية ولا حالية **و** في هذا نظر لان وجود
القرينة شرط الحذف فحيث لا يجوز الحذف اصلا والقرينة هاهنا هو
انه اذا اصاب الانسان مكروه فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى صار
هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة ويترجح حذف المبتدا
ايضا بقراءة من قرا فصبرا جميلا بالنصب وبان الاصل في المبتدا التعريف
فحمل الكلام على وجه يكون المبتدا فيه معرفة اولى وان كانت النكرة
موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل انه اجمل من صبر غير جميل
وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى انتهى **قوله**
لا ايمان بالنسان هو بكسر الهمزة بمعنى التصديق **قوله** اسئل بكم من هذه
الايمان هو بفتح الهمزة جمع يمين **اذا دار الامر بين كون المحذوف
فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدا والباقي خبرا قوله** فالثاني اولى نحو
زيد جوابا لمن قال من قام فان اعرابه خبر المبتدا محذوف والتقدير
القائم زيد او اولى من اعرابه فاعلا لفعل محذوف والتقدير قام زيد **قوله**
فالاول كقراءة شعبة يريد بهذا الاول اعتضاد كون المحذوف فعلا
برواية اخرى في ذلك المواضع **قوله** وقراءة ابن كثير وكذلك يوحي
اليك والى الذين من قبلك هكذا في غالب النسخ والتلاوة كذلك

المحذوف

ليوحي اليك بدون واو قوله لبيك يزيد ضارع لخصومة هذا صدر بيت
عجزه ومختبط مما تطيح الطوائح وهو من ابيات كتاب سيبويه يروى
للحارث ابن ضرار النهشلي وقيل للحارث بن نهيك وقيل لمزرد ابن عمرو النهشلي
وفي المطول هو لضرار ابن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل و الضارع الذليل
و لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكفيه
رائحة الفعل اي يبكيه من يذل لاجل الخصومة لانه كان ملجأ وظهرا
للاذلاء والضعفاء و تعلقه بيبكي المقدر ليس بقوي من جهة المعنى و المختبط
الذي ياتيك للمعروف من غير وسيلة و تطيح من الاطاحة وهي الاذهاب
والاهلاك و الطوائح جمع مطيحة على غير القياس فان قياسه مطاوح
لكن جمع على حذف الزوائد كلواقح جمع ملقحة يقال طوحته الطوائح
واطاحته الطوائح ولا يقال المطوحات ولا المطيحات و تعلق مما بمختبط
وما مصدرية اي سائل من اجل اذهاب الوقائع او بيبكي المقدر اي يبكي
لاجل هلاك المنايا يزيد ولطيح على التقديرين بمعنى الماضي عدل اليه لاحضار
الصورة ذلك الامر الهائل وفي الشرح قال بعض المتاخرين يحتمل ان لا
يكون البيت من حذف الفاعل ان كانت الرواية بفتح يا ليبك او النائب عن
الفاعل ان كانت بضمها و المعروف فتح بنا ليبك للفاعل نصب يزيد على انه
مفعول فيكون ذلك مرجحا لانه في رواية الرفع نائب عن الفاعل لا اسناد كي
قوله ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذفت اخبارها و في الشرح
في العبارة قلب فان المرفوعات اخبار حذفت مبتدأتها لا مبتدآت حذفت
اخبارها و اقول انما تكون في هذه العبارة قلب لو كان المقصود منها
نفي كون المحذوفات مبتدآت والبواقي اخبارها وليس كذلك وانما
المقصود منها نفي وجه اخر محتمل فيها وهو كون هذه المرفوعات
مبتدآت حذف اخبارها وقد نقله ابو البقا في الاية الاولى فقال
وقيل التقدير فيها رجال الا ترى ان المصنف بين اولوية كون المحذوف
مبتدا على كونه فعلا وقال انه لا يقدر فعلا الا اذا اعتضد لواحد مما ذكره
ولعد هذا فاي حاجة الى نفي كون المحذوف مبتدا في امثلة ما ذكر
ان المحذوف فيه فعل اعتضد بما ذكر انه يعتضد به وليت شعري ما يقول
الشارح في قوله فلا تقدر ليقولن الله خلقهم بل خلقهم الله لمجي ذلك
في مشبه هذا الموضع وهو ولئن سالتهم من خلق السموات والارض
ليقولن خلقهن العزيز العليم قال التفتازاني في مطوله وجمهور
النحاة على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السوال عن الفاعل ولان
القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السوال عمن فعل الفعل وصدر عنه فتقديره مبتدا كقولنا الله

خلقها

خلقها يودي هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى
من اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها لظهور ان السوال جملة
اسمية لا فعلية و من ثم قيل الاولى انه مبتدا والخبر جملة فعلية ليطابق
السوال ولان السوال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسوول عنه
اهم و الجواب ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه
من الزيادة وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله ولئن سالتهم
من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم و قال السيد
في حاشيته ان تلك الزيادة تشتمل على تكرير الاسناد وتقويته وعلى
مطابقة الجواب للسوال في كون كل منهما جملة اسمية خبرها جملة فعلية
والتطابق بينهما امر مهم عندهم لما صح جوابه فيما اذا صيغت فالحمل على
الجملتين اولى واما قوله ان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية فصحيح لكن الكلام
في الجهة الباعثة على ترك المطابقة المهمة و الحق في الجواب ان يقال السوال
جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة بيان ذلك ان قولك من قام اصله
اقام زيد ام عمرو ام خالد الى غير ذلك لا ازيد قام ام عمرو ام خالد وذلك
لان الاستفهام بالفعل اولى لكونه متغيرا فيقع فيه الابهام ولما اريد
الاختصار وضع كلمة من دالة اجمالا على تلك الذوات المفصلة هناك
ومتضمنة لمعنى الاستفهام ولهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصار
الجملة اسمية في الصورة لعروض تقديم ما يدل على الذات وفي الحقيقة
هي فعلية فنبه بايراد الجواب جملة فعلية على اصل السوال فالمطابقة
حاصلة حقيقة ولم يترك ذلك التنبيه الا اذا منع منه مانع كما في قوله
تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر تدعونه تضرعا وخفية لئن
انجيتنا من هذه لنكونن من الشاكرين قل الله ينجيكم منها فان
فان قصد الاختصاص هاهنا اوجب تقديم المسند اليه واما قوله تعالى
قال من يحي العظام وهي رميم قل يحييها وقوله من خلق السموات
والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فقد وردا على الاصل اذ لا مانع
فيها وفي مواضع اتية هذا هو الثالث وقد ذكره في ضمن الثاني معطوفا
على في مشبه هذا الموضع اذا دار الامر بين كون المحذوف اولا
وثانيا فكونه ثانيا اولى ليسوا الغاليات اذا فليني هذا عجز بيت
لعمرو بن معدي كرب صدره تراه كالثغام يعل مسكا والضمير
المنصوب في تراه للشيب و الثغام بالثاء المثلثة مفتوحة وغين معجمة
نبت يكون في الجبال يبيض اذا يبس يشبه به الشيب الواحدة ثغامة
و معنى يعل مسكا يجعل فيه المسك مرة بعد اخرى من العلل وهو
الشرب الثاني يقال علة يعله بالضم ويعله بالكسر اذا سقاه السقية

الثانية والفاليات بالفا جمع فالية من فليت راسه من القمل ولقا الصافليت
الشعر اذا تدبرته واستخرجت وعربته و لكن في التسهيل ان المحذوف الاولي
وانه مذهب سيبويه في الشرح ونص ما في التسهيل في باب المضمر في الفصل
المعقود لنون الوقاية وهي الباقية في ملمني لا الاولى وفاقا لسيبويه قلت
ويلزم على هذا حذف الفاعل وهو خلاف مذهب سيبويه واصحابه انتهى
قوله نحو نارا تلظى ولقد كنتم تمنون اما نارا تلظى فلانه لو لم يكن مضارعا لوجب
ان يقال تلظت لاسناده الى ضمير المونث واما تمنون فلانه لو لم يكن مضارعا
لم تلحقه نون علامة الرفع قوله الرابعة نحو مقول ومبيع المحذوف منهما
واو مفعول والباقي عين الكلمة هذا عند سيبويه والخليل لانها زائدة
وقريبة من الطرف وعند الاخفش المحذوف عين الكلمة لان واو مفعول
زيدت لمعنى ولان الساكنين اذا التقيا في كلمة حذف الاول منهما وفي الشرح
وهذه المسئلة والتي بعدها وهي الخامسة ليستا من الاعراب في شي فايرادهما
غير مناسب واقول اذا اراد ان ايرادهما هنا مطلقا غير مناسب فممنوع
وان اراد ان ايرادهما على سبيل الاصالة فمسلم لكن لا نسلم انه اوردهما
كذلك وانما اوردهما على الاستطراد قوله يا زيد زيد اليعملات هذا بعض
بيت من مشطور الرجز تمامه الذبل وبعده ص تطاول الليل عليك فانزل
و اليعملات جمع يعملة بفتح المثناة التحتية في اوله والميم الناقة النجيبة
المطبوعة على العمل ومذكرها يعمل ولا يوصف بهما انما هما اسمان والذبل
بضم المعجمة وتشديد الموحدة جمع ذابلة وهي الضامر قوله وبين ذراعي
وجبهة الاسد الواو الاولى من المصنف للعطف وما بعدها عجز بيت
للفرزدق صدره يا من راي عارضا اسر به والمنادي محذوف اي
يا قوم ومن استفهامية والعارض السحاب الذي يعترض في الافق واسر
مضارع مبني للمفعول وذراعا الاسد كوكبان معروفان من منازل القمر
وجبهة الاسد اربعة انجم من منازل القمر ايضا قوله خلافا للمبرد فانه
ذهب الى ان الحذف من الاول لا من الثاني فرارا من التقديم والتاخير ومن
الفصل بين المضاف والمضاف اليه قوله ولكن مذهبه في نحو يا زيد زيد
اليعملات ان الحذف من الثاني مقتضى كلام الرضي انه لا حذف عند سيبويه
فانه قال واما نصب الاول فقال سيبويه ان تيم الثاني مقحم بين المضاف
والمضاف اليه وهو تاكيد لفظي لتيم الاول وقد مر في توابع الثاني المبني ان
التاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركته اعرابية كانت
او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذلك الثاني مع انه
ليس بمضاف وشبهه سيبويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف اليه
في لا ابا لك لتاكيد اللام المقدرة وانما جي بتاكيد المضاف لفظا بينه وبين

المضاف لم

راي

٢٩١

المضاف اليه لا بعد المضاف اليه لئلا يستنكر بقا الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين
معوض منه ولا بنا على الضم وجاز الفصل به بينهما في السعة مع انه لا يجوز الفصل
بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في الاغلب لانه لما
كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان الثاني هو الاول وكانه لا فصل هناك
انتهى قوله خليلي هل طب الي آخره تقدم الكلام عليه في الباب الرابع في اقسام
العطف قوله ومن التالي اي ولا تردد في ان الحذف من الثاني في قوله تعالى
قل لئن اجتمعت الانس والجن الاية فقوله من الثاني معطوف على قوله من
الاول قوله فقلنا بذلك في نحو ان اكلت ان شربت فانت طالق في الشرح
هذا الكلام ظاهر في ان تعيين الجواب للشرط الاول في هذا المثال لاجل
على ما ثبت فيه الموجب لذلك مع عدم تحقيقه في هذا المثال وليس كذلك
فان المقتضي لجعل الجواب للشرط الاول لا للثاني قايم محقق وهو عدم
الفا الداخلة على الشرط الثاني اذ لو كان الجواب له وهو وجوابه جوابا
للاول لوجب اقترانه بالفا ولا فا فامتنع كونه مع الجواب المتاخر جوابا
واقول مراد المصنف انا قلنا بان الجواب المذكور للشرط الاول في هذا
المثال كما قلنا بان الجواب في الاية للاول وهو القسم وان كان موجب
ذلك فيهما مختلفا قوله ولولا رجال مومنون ثم قال تعالى لو تزيلوا سوقه
هذه الاية تقتضي ان المذكور فيها جواب لولا ولولا مع جوابها دليل
على جواب لو وفي الكشاف غير هذا وعبارته والمعنى انه كان بمكة قوم
من المسلمين مختلطون بالمشركين غير متميزين منهم ولا معروفي الاماكن فقيل
ولولا كراهة ان يهلكوا اناسا مومنين بين ظهراني المشركين وانتم غير
عارفين بهم فيصيبكم باهلاكهم مكروه ومشقة لما كف ايديكم عنهم وحذف
جواب لولا لدلالة الكلام عليه ويجوز ان يكون لو تزيلوا كالتكرير للولا
رجال مومنون لمرجعهما الى معنى ويكون لعذبنا هو الجواب انتهى وانما قال
اذ مرجع لو ولولا هنا الى معنى واحد ويكون لعذبنا لان لو هنا دخلت على
عدم في المعنى اذ التزيل معناه المفارقة قوله فاي وقت اربها العريس هذا
عجز بيت صدره لمن يك امسى بالمدينة رحله وقد تقدم الكلام عليه
في الباب الرابع في اقسام العطف قوله واما قال رب ارجعون فاورد
ثم جمع فلان غير المبتدا والخبر لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما
ضميرا المثنى الاول لمغاير المبتدا ومغاير الخبر والثاني للمبتدا والخبر
واراد بغير المبتدا والخبر غيرهما في نحو رب ارجعون فاندفع قول الشارح
هذا مشكل فان التطابق ليس مخصوصا بالمبتدا والخبر بل يجري في الصفة
والحال ونحوهما نحو جا الرجلان الفاضلان وذهب الزيدان راكبين واقبل
اللذان اكرمتهما حذف الاسم المضاف قوله وجا ربك اي امره او

اوعذابه فان العقل يدل على امتناع المجي على الله تعالى ويدل على تعيين
المحذوف بانه الامر او العذاب اي احدهما قوله فاما ذهب الله بنورهم
فالبا للتعدية اي اذهب الله نورهم تقدم الكلام على هذا في البا المفردة قوله
لان الطلب لا يتعلق الا بالافعال لو قال كما قال صاحب الايضاح البياني
لان الحكم الشرعي انما يتعلق بالافعال دون الاجرام لكان اولى لتناوله
المباح وهذا الذي قاله عند غير فخر الاسلام البزدوي وشمس الايمة
السرخسي وصاحب الميزان من علما الحنفية ومن تابعهم فان هولا ذهبوا
الى ان التحريم والتحليل المضافين الى الاعيان نحو حرمت عليكم امهاتكم
حرمت عليكم الميتة احلت لكم بهيمة الانعام وقوله عليه الصلاة والسلام
حرمت الخمر لعينها احلت لنا ميتتان مضافان اليها بطريق الحقيقة ٥
كالتحليل والتحريم المضافين الى الفعل فيوصف المحل اولا بالحرمة ثم يثبت
حرمة الفعل بنا عليه فيثبت التحريم عاما ومعنى اتصاف العين بالحرمة
خروجها عن ان تكون محلا للفعل شرعا كما ان معنى وصف الفعل بالحرمة
خروجه عن الاعتبار شرعا فاذا امكن العمل بحقيقته فلا معنى للاضمار لانه
ضروري يصار اليه عند تعذر العمل بظاهر اللفظ قوله ومنه فذلكن
الذي لمتنني فيه فان العقل دل على ان في قوله فيه مضافا محذوفا اذ
لا معنى للوم الانسان على ذات شخص بل انما يلام على فعل كسبه واما
تعيين المحذوف فانه يحتمل ان تقدر في حبه لقوله تعالى قد شغفها حبا
وفي مراودته لقوله تعالى تراود فتاها عن نفسه وفي شانه اي الحب والمراودة
والعادة دلت على الثاني لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة
لقهره لصاحبه وغلبته عليه فلا تقدر في حبه ولا في شانه لكونه ٥
شاملا له ويتعين ان تقدر في مراودته نظرا الى العادة كذا في المطول قوله
واسال القرية التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها اي اهل القرية واهل العير
فتكون الاية من مجاز الحذف ومن انكر وقوع المجاز في القران قال القرية
مجتمع الناس من قرات للناقة لبنها ومنه القران قال ابن الحاجب
في منتهى السول وهذا غلط في المعنى والاشتقاق لان مجتمع الناس
غيرهم ولام قرية با ولام قرا والقران همزة وقيل المراد اسيل القرية
حقيقة فانها تجيبك بخلق الله تعالى الجواب فيها وهذا ضعيف
للقطع بانه ليس بمراد وان كان ممكنا فانما يقع عند التحدي ولظهار
المعجزات قوله الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا هذا صدر بيت عجزه
وبت كما بات السليم مسهدا ٥ والسليم اللديغ كانهم تفاولوا له بالسلامة
والمسهد اسم مفعول من سهده بالسين المهملة والها المشددة جعله
قليل النوم قوله وعكس نيابة الزمان عن المصدر هكذا يقع في بعض
النسخ

النسخ وفي بعضها وعكسه في نيابة الزمان عن المصدر والمال واحد حذف
المضاف اليه قوله وفي الغايات اي ويكثر حذف المضاف اليه في الغايات
وهو ما اضيفت هي اليه لا نفسها وان كان قوله في الغايات معطوفا على في
يا المتكلم توهم ذلك والغايات هي الظروف التي قطعت عن الاضافة ٥
وبنيت على الضم وقد تقدم في الكلام على ماوجه تسميتها غايات قوله
وجا في غيرهن نحو فلا خوف عليهم فيمن ضم ولم ينون اي فلا خوف شي عليهم
وسمع سلام عليكم فيحتمل ذلك اي سلام الله او اضمار ال وفي الشرح لا وجه
لتفريق المصنف بين الاثنين حيث جزم في الاولى بتخريج واحد وجعل
الثانية محتملة للتخريج على امرين مع ان الاولى كذلك اذ يحتمل ان تقدر
فلا الخوف عليهم واقول وجه التفريق ان تقدير كلا الوجهين في سلام
تقدير لتعريف ليصح كونه مبتدا وفي فلا خوف احدهما لتقدير تعريف
والاخر لتقدير تنكير ولا ضرورة فيه الى التعريف فلا حاجة الى زيادة ٥
اعتبار م حذف اسمين مضافين قوله فانها من تقوى القلوب اي
فان تعظيمها من افعال ذوي تقوى القلوب هكذا قدره الزمخشري
قال فحذفت هذه المضافات ولا يستقيم المعنى الا بتقديرها لانه لا بد
من راجع من الجزا الى من ليرتبط به واعترض ابو حيان بان ما قدره عار من راجع
من الجزا الى من الا ترى ان قوله فان تعظيمها من افعال ذوي تقوى القلوب
ليس في شي منه ضمير يعود الى من يربط جملة الجزا بجملة الشرط الذي
اداته من واصلاح ما قاله ان يكون التقدير فان تعظيمها منه فيكون الضمير
في منه عايدا على من فيرتبط الجزا بالشرط وهذا الذي قدره ابو
حيان قدره ابو البقا واجاز عود ضمير فانها الى الحرمة او العظمة او الحرمة
او الخصلة وفي اعراب السفاقسي الظاهر ان مراد الزمخشري بالراجع
من حيث المعنى وقد قدر مضافا ظاهرا هو من في المعنى وهو قوله
ذوي ويكون قد بنى على مذهب من يرى الربط بالمعنى انتهى وفي
الشرح الذي يظهر لي ان في تقدير الزمخشري اشارة الى الراجع لا من
الجهة التي ذكرها السفاقسي بل من جهة ان المصدر من قوله فان
تعظيمها مضاف الى المفعول ولا بد له من فاعل وان لم يلزم ذكره وليس
الا ضمير العود الى من والتقدير فان تعظيمه اياها فالربط على هذا بالضمير
وهذا امر مجمع عليه وغايته انه حذف لفهم المعنى واضيف المصدر الى
فلزم الاتيان به متصلا ونظير ايضا ان من الجارة يحتمل ان تكون للتعليل
اي ان تعظيمها لاجل التقوى او لابتدا الغاية اي ان تعظيمها ناشي من
تقوى القلوب وعليهما فلا يحتاج الى تقدير المضافين المذكورين فان
قلت فلم جمع القلب وافرد الضمير قلت حملا على معنى من ولفظها قوله وقال

وقد حملتني من حزيمة اصبحاه هكذا وقع في غالب النسخ ووقع في نسخة
الشارح وقال رؤبة فاعترض بان نسبة هذا الي رؤبة سهو فانه من اهل
الرجز وهذا ليس برجز و نسبه في المفصل للاسود وهو عجز بيت صدره
فادرك ابقا العرادة ظلعها و الابقا بالبا الموحدة ماتبقيه الفرس من
عدوها اذ من عادة عتاق الخيل ان لا تعطي كل ما عندها من العدو بل
تبقي منه شيئا تظهره وقت الحاجة وقيل هو بالنون جمع نقو بالكسر
وهو كل عظم ذي مخ اي ان الوجع الذي نشا منه عمرها في مشيها
ادرك عظامها التي فيها المخ و العرادة اسم فرس الشاعر وهي في الاصل
اسم للجرادة و الظلع بفتح الظا المعجمة فسكون اللام غمز في المشي
و حزيمة بفتح الحا المهملة وكسر الزاي قبيلة من باهلة حذف الموصول
الاسمي قوله ومن حمتهم امنحا بالذي انزل الينا وانزل اليكم هكذا
وقع في النسخ والاية للبيت الاتي العنكبوت وقولوا امنا بالذي انزل وهي
الينا وانزل اليكم والهنا والهكم واحد ونحن له مسلمون قوله ما
الذي دابه احتياط الحاجر الداب بفتح المهملة وسكون الهمزة وقد تفتح
العادة و الاحتياط الاخذ بما فيه الثقة و الحزم الضبط حذف
الصلة قوله وعند الذي واللات الي اخره هكذا يقع في اكثر النسخ وهو
الصواب وفي بعضها وعندي الذي باضافة عند الي ضمير المتكلم ويرده
ان اجيئه مستماخير الظرف ولا يكون كذلك الا اذا كان مضافا
للذي وعدتك بضم العين المهملة من العيادة وهي زيارة المريض ٥
و الاحنة بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة الحقد وتجمع علي احن بكسر
الهمزة وفتح المهملة وفي الشرح وفي البيت تغليب المونث علي المذكر
اذ العوايد جمع عايدة لا عايد والمراد جميع من تقوم ذكرهم ومنه مذكر
فدخلوا علي ذلك انما هو بطريق التغليب و يحتمل ان يكون علي حد وعاطف
ومعطوف اي كيد العوايد والعايد فلا تغليب واقول الوجه هو
الثاني لان المصنف ذكر في السادس عشر من الباب السادس ان تغليب
المونث علي المذكر في مسلتين فقط وليس ما نحن فيه واحدا منهما قوله
وقال بعد اللتيا واللتيا والتي اذا علتها انفس تردت فقيل تقدرع
اللتيا فيهما نظير الجملة الشرطية المذكورة وقيل بعد اللتيا دقت
واللتيا رقت لان التصغير يقتضي ذلك وصلة الثالث الجملة الشرطية
وقيل تقدر بعد اللتيا فيهما عظمت لا رقت فانه تصغير تعظيم كقوله ٥
دويهية تصفر منها الانامل هذا بجميعه يقع في بعض النسخ و اللتيا
بفتح اللام تصغير التي قال ابن خالويه اجمع النحويون علي ان فتح
اللام في اللتيا الا الاخفش فانه اجاز ضمها والقول الاول من باب

حذف الصلة

حذف الصلة لدلالة صلة اخري في ذلك الكلام عليها نحو وعند الذي
واللات عدنك والقول الثاني من باب حذف الصلة لدلالة غيرها
عليها نحو نحن الاولي فاجمع جموعك حذف الموصوف قوله وفيه
بحث سياتي يعني في الباب السادس حيث قال ان المحققين
علي ان المنصوب في مثل ذلك حال من ضمير مصدر الفعل والتقدير
فليضحكوا اي الضحك في حال كونه قليلا وليبكوا اي البكا في حال
كونه كثيرا قوله وذلك دين القيمة اي دين الملة القيمة هكذا وقع
في غالب النسخ وهو تقدير الزمخشري وجماعة ومعني القيمة علي
هذا المستقيمة المعتدلة وفي بعض النسخ وهي نسخة الشارح
اي دين الامة القيمة وهو موافق لما روي عن النضر بن شميل انه
قال سالت الخليل عنها فقال القيمة جمع القيم والقايم ومعناه وذلك
دين القايمين بالتوحيد قوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا هذا صدر
بيت عجزه متي اضع العمامة تعرفوني وقد تقدم الكلام عليه في حرف
الغين المعجمة في غير قوله نبيت احوالي الي اخره في الشرح يجب
اشباع الميم من لهم اذ لو سكنت لزم الاختلاف اعني كون المصراع الاول
من بحر والمصراع الثاني من بحر اخر وذلك ان المصراع الثاني حينئذ من مخلع
البسيط والمصراع الاول اما من مصرع الرجز او من مشطور السريع المكشوف
وفي شرح المفصل لابن يعيش وفي نسخ المفصل يزيد بالياء وصوابه بالتا
المعجمة بثنتين من فوقها وهو تزيد بن حلوان ابو قبيلة معروفة اليه
تنسب البرود التزيدية و الفديد الصوت يقال فد الرجل يفد فديدا
اذا صوت قال وفي تزيد منصوب علي البدل من احوالي ولهم فديد
جملة في موضع المفعول الثالث وعلينا متعلق بلهم ولا يمتنع تقديمه
عليه وان كان العامل معني كما قالوا كل يوم لك ثوب ولا يعمل فيه فديد
لانه مصدر كالنهيق فلا يتقدم عليه ما كان من تمامه و ظلما مصدر في
موضع الحال او مفعول له والعامل فيه محذوف دل عليه لهم فديد والتقدير ير
حملوا علينا او شدوا علينا ظلما ويجوز ان يكون ظلما منصوبا علي انه مفعول
ثالث اي ذوي ظلم ويكون لهم فديد في موضع الحال كالتفسير لقوله
ظلما انتهي وفي شرح المفصل لابن الحاجب وقول من قال انما هو بالمثناة
الفوقية تنطع منه وتبجح بانه علم ان في العرب تزيد بالتا واليه تنسب
البرود التزيدية وهو مردود من وجهين احدهما ان الرواية هنا بالياء
يعني المثناة التحتية والثاني ان يزيد في كلامهم مفرد لا جملة فاستعماله
كالجملة خطا حذف الصفة فان تقييدها لا يخرجها عن كونها سفلية
فلا فايدة فيه حينئذ اي في تقييدها حين عدم تقدير الصفة يعني

وتخصيصها يخرجها عن كونها صالحة فيكون فيه فايدة حين تقدير الصفة
فيجب تقديرها قوله فلم اعط شيا ولم امنع هذا عجز بيت صدره وقد
كنت في الحرب ذا تدرء ولم يقع في كثير من النسخ البيت بتمامه وهو لابي
الهيثم عباس بن مرداس السلمي بضم السين وامه الخنسا الشاعرة
قاله في ابيات حين اعطى النبي صلى الله عليه وسلم المولفة قلوبهم من
من غنايم حنين ماية ماية واعطاه اباعر وهي الجمل نهبي ونهب العبيد
وقد كنت في الحرب ذا تدرء فلم اعط شيا فلم امنع وما كان حصن ولا
حابس يفوقان مرداس في مجمع وما كنت دون امرء منهم ومن تضع
اليوم لا يرفع فقال النبي صلى الله عليه وسلم اقطعوا لسانه عني فزادوه
حتى رضي والعبيد اسم فرسه وحصن هو ابو عيينه وحابس هو ابو
الاقرع ومرداس هو ابو صاحب هذه الابيات والتدرء بمثناة فوقية
مضمومة وذال مهملة ساكنة وراء مفتوحة فهمزة القوة والعدة قوله وليست
دارنا ها تا بدار هذا عجز بيت صدره وليس لعيشنا هذا مهاه ولم يقع في اكثر
النسخ البيت بتمامه وهو لعمران ابن حطان السدوسي الخارجي والمهاه بهاءين
معناه الصفا والرونق وقيل الرمارع واللين وقد روي مهاة بالتا التي
تبدل في الوقف ها قوله دفعا للتناقض فيهن اي في الاية والبيتين
اما وجه التناقض في الاية فلان افعل التفضيل يجب ان تكون فيه
زيادة على المفضل عليه فيقتضي ذلك ان تكون كل واحدة من الايات اكثر
من الاخرى فتكون كل واحدة اكثر من الاخرى وغيرها اكبر منها واما
واما دفع هذا التناقض فقال ابن الحاجب انه بتقدير الصفة اي اختها
السابقة عليها او بان المراد الا هي اكبر من اختها عند هم وقت حصولها
لان الحاضر اثر في النفس للغايب واما وجه التناقض في البيتين ودفعه
فظاهر وفي الشرح يمكن ان يكون التقدير في قوله فلم اعط شيا انما
هو لتحري الصدق فان الواقع انه اعطى شيا لكنه لم يرضه فيحتاج الى
تقدير صفة يكتسي الكلام بها جلباب الصدق والا فعدم الاعطا لا يناقض
عدم المنع انتهى وقد يقال هو وان لم يناقضه عقلا لكنه يناقضه عرفا
حذف المعطوف قوله اي بين احد واحد ظاهر كلام ابي حيان
في البحر ان هذا التقدير له فانه قال وعندي ان يكون مما حذف فيه
المعطوف لدلالة المعنى عليه والتقدير لا نفرق بين احد من رسله
وبين احد فيكون احد هنا بمعنى واحد والمعنى التعميم ليسوا كاليهود
والنصارى يومنون ببعض ويكفرون ببعض قوله وفي لزوم
هذا نظر لان اللازم من نفي التفريق بين كل الرسل على سبيل
التعويض بالغير ليس تفريق المعرض بهم بين كل الرسل بل انما

التفريق

التفريق بين كل الرسل او التفريق بين بعض منهم قوله والذي يظهر
لي وجه التقدير وان المقدر بين احد وبين الله في الشرح ليس ما
ذهب اليه ارجح مما ذهب اليه القايل بان احدا هو الموضوع للعموم فانه
هذا يحصل المراد مع عدم الحذف وذلك لان التفريق بين الرسل في
الايمان يلزم منه التفريق بينهم وبين الله في ذلك فان من امن ببعضهم
وكفر ببعضهم لم يومن بالله تعالى واقول لا نسلم انه يلزم من التفريق
بين الرسل التفريق بينهم وبين الله فان التفريق بين الرسل الايمان
ببعض والكفر ببعض والتفريق بين الله ورسله الايمان بالله والكفر
برسله ولو سلم فلا نسلم ان ما ذهب اليه المصنف ليس بارجح بل هو
ارجح بما نبه عليه بقوله بدليل ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسله
لان القران يفسر بعضه بعضا ويستدل على التقدير في بعضه من
بعض قوله والاية من الكف والنشر وبهذا التقدير تندفع شبهة
المعتزلة الزمخشري وغيره في الكشاف لم تكن امنت من قبل صفة
لقوله نفسا وقوله او كسبت في ايمانها خيرا عطف على امنت والمعنى
ان اشراط الساعة اذا جاءت وهي ايات ملجية مضطرة ذهب اوان
التكليف عندها فلم ينفع الايمان حينيذ نفسا غير مقدمة ايمانها
من قبل ظهور الايات او مقدمة ايمانها غير كاسبة خيرا في ايمانها
فلم يفرق كما ترى بين النفس الكافرة اذا امنت في غير وقت الايمان
وبين النفس التي امنت في وقتها ولم تكتسب خيرا وفي حاشيته للتفتازاني
ووجه التمسك بالاية على ان مجرد الايمان بدون ان يكون فيه
كسب خير ليس ظاهر من كلامه والاعتراض بان او لاحد الامرين
فهي في سياق النفي تفيد العموم كالنكرة على ما ذكر في قوله تعالى ولا
تطع منهم اثما او كفورا فعدم النفع يكون للنفس التي لم يكن منها الايمان
ولا كسب الخير مدفوع بان هذا لا يستقيم هاهنا لانه اذا انتفى
الايمان انتفى كسب الخير في الايمان بالضرورة فيكون ذكره لغوا
من الكلام فوجب حمل او هاهنا على المعنى الذي ذكره المصنف اعني
الزمخشري وهو التسوية بين النفس التي لم تومن قبل ذلك اليوم
والتي امنت ولم تكتسب خيرا والحاصل ان العموم انما يلزم اذا عطف احد
الامرين على الاخر باو ثم تسلط عليه النفي مثل لم تكن امنت او عملت
لا اذا عطف باو نفي امر على نفي امر كما في قوله لم تكن امنت او لم تكن
كسبت وهاهنا تعذر الاول للزوم التكرار فتعين الثاني واجيب عن
التمسك بان الاية من قبيل الكف التقديري اي لا ينفع نفسا ايمانها
ولا كسبها في الايمان لم تكن امنت من قبل او كسبت فيه فتوافق الايات

والاحاديث المتاهرة بان مجرد الايمان ينفع ولورث النجاة من العذاب
ولو بعد حين ويلايم مقصود الاية حيث وردت تحسيرا للذين اخلفوا
ما وعدوا من الرسوخ في الهداية عند انزال الكتاب حيث كذبوا به وصدفوا
عنه اي يوم تاتي الايات لا ينفعهم التلهف على ترك الايمان بالكتاب ولا
على ترك العمل بما فيه وقريب من ذلك ما قال ابن الحاجب ان المعنى لا
ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها وهو العمل الصالح ان لم تكن امنت من قبل او لم
تعمل العمل الصالح قبله فاختصر للعلم به انتهى ما في الحاشية قوله فما ادري
ارشد طلابها هذا اخر بيت لابي ذويب الهذلي وهو دعاني اليها القلب
اني لامره سميع فما ادري ارشد طلابها وقد تقدم الكلام في حرف
الالف المفردة قوله وقد مر فيه بحث من ذلك في الالف المفردة حيث
قال ولك ان تقول لا حاجة الى تقدير معادل في البيت لصحة قوله ما
ادري هل طلابها رشد وامتناع اذ يؤتى لهل بمعادل حذف المعطوف ٢
عليه قوله ويرده ان ذلك يقتضي تقدم الانفجار على الضرب على الضرب
لان الجزا اذا صدر بالفا وقد لزم ان يكون ماضيا لفظا ومعنا وفعل الشرط
الواقع هنا بعد ان مستقبل معنى فيكون الانفجار على الضرب وهو باطل سابقا
لفوات الدلالة على الاعجاز الذي هو ترتب الانفجار على الضرب واعترض
ابو حيان على الزمخشري بان دخول الفا لا بد معه من اظهار قد وكون ما
دخلت عليه ماضيا لفظا او معنى قوله الا ان قيل المراد فقد حكمنا بترتب
الانفجار على ضربك لان السابق على الضرب حينئذ الحكم بترتب الانفجار
لا نفس الانفجار وفي الشرح لا يفيد ما ذكر في هذا الاستثنا شيا في
دفع الاعتراض من جهة ان اقتران الماضي بقد يحقق مضيه معنى فلا يصح
ان يكون جوابا لشرط مستقبل وا قول ليس اعتراض المصنف على الزمخشري
من جهة ان الماضي لا يصلح ان يكون جوابا لشرط مستقبل لانه معترف
بوقوعه مثل ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل بل من جهة ان تقدم
الانفجار على الضرب في هذا المقام باطل وفي المطول ان جملتي الشرط
والجزا لا بد وان جعلت كلتاهما او احديهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى
على الاستقبال حتى ان معنى قولنا ان اكرمتني الان فقد اكرمتك امس
ان تعتد باكرامك اياي الان فاعتد باكرامي اياك امس وقوله تعالى وان
يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل
من قبلك وقوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا
معناه فينصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا فقدر لما يناسب المقام
حذف المبدل منه قوله وقد مر انه قيل في لا اله الا الله ان اسم الله
تعالى بدل من ضمير الخبر المحذوف مر ذلك في النوع الثاني من الجهة
السادسة

السادسة حذف المؤكد وبقا التوكيد قوله قد مر ان سيبويه والخليل
اجازاه وان ابا الحسن ومن تبعه منعوه مر ذلك في الشرط الثالث من شروط
الحذف الثمانية المذكورة في اول الخاتمة حذف المبتدا قوله قل افاو نبيكم
لشر من ذلكم النار هكذا وقع في بعض من النسخ وهو الصواب لانه
الاية ليست الاية الحج وهي فيها كذلك ووقع في كثير من النسخ هل
انبيكم لشر من ذلكم النار وهو ليس بصواب قوله فان لم يكونا رجلين
فرجل وامراتان اي فالشاهد في الشرح الانسب بقوله واستشهدوا
شهيدين من رجالكم ان يكون هذا من حذف الفعل اي فليستشهد رجل
وامراتان من الاستشهاد وقدر الزمخشري نحلا من الشهادة فقال فليشهد
رجل وامراتان وما قدرناه اولى اذ المامور هم المخاطبون لا الشهدا وعلى
تقدير ان يكون المحذوف مبتدا كما قال المصنف فليقدر فالشهيد اذ لا
فالشاهد وا قول المناسب لقوله فان لم يكونا تقدير المبتدا وان لم يقدر
فالشهيدان لان الشهيد هنا بمعنى الشاهد ولان الشاهد المراد به الجنس
قوله ولعو القول نحو وقالوا اساطير الاولين في الشرح والاية في سورة
الفرقان قال الله تعالى وقالوا اساطير الاولين اكتتبها فهي تملى عليه بكرة
واصيلا وكون اساطير الاولين خبر مبتدا محذوف كما ذكر المصنف قاله غير
واحد ولا مانع من ان يكون مبتدا وخبره اكتتبها فلا يكون فيه حذف البتة
قوله لا تقولوا ثلاثة جعل التفتازاني في مطوله هذه الاية مما يحتمل الامرين
فقال ومما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلاثة اي لا تقولوا النا او في الوجود
الهة ثلاثة او ثلاثة الهة بحذف الخبر ثم الموصوف او المبتدا وولا تقولوا الله
والمسيح وامه ثلاثة اي مستوون في استحقاق العبادة والربية كما اذا اريد
الحاق اثنين بواحد في صفة ورتبة قيل هم ثلاثة انتهى وفي الشرح ايراد
هذه الاية هنا سهو فان الكلام فيما اذا حذف المبتدا واقعا بعد غير القول
والحذف انما وقع فيها بعد القول انتهى واجيب بان هذا القول هو
غير القول السابق لان ذاك خبره حذف الخبر قوله والوجه منه ان
الاصل مالك ثم انيب الواو مناب الواو والبا قصدا للتشاكل اللفظي
قال الرضي اصل التركيب انت اعلم بحال مالك فانت ومالك ثم حذف حرف
معمول اعلم وحذف المبتدا المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كل
من المحذوفين والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك بما يتعلق
باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه قوله لهفي عليك الي اخره الكهف بفتح
الهامين الحف بكسرها بمعنى حزن وتحسر ويقال الهف فلان كلمة
يتحسر بها على ما فات والجوار بكسر الجيم ان تعطي الرجل ذمة يكون
بها جارك فتجيره قوله وقد مر البحث في ان الذين كفروا والصبرون

عن سبيل الله ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله بالذكر لما جاءهم
مستوفا في الشرح كانه سهى رحمه الله في الاحبار بمرور البحث في
الاية الاولى فان البحث فيها لم يمر في شيء مما وقفت عليه من نسخ
هذا الكتاب لا مستوفا ولا غير مستوفا وهذه الاية في سورة الحج قال
الزمخشري وخبر ان محذوف لدلالة جواب الشرط عليه تقديره
ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل وعن المسجد الحرام نذيقهم من
عذاب اليم والاية الثانية في سورة حم السجدة وقد مر الكلام عليها
مستوفا في المثال الاول من امثلة الجهة الرابعة قوله من صد عن
نيرانها الى احرم بعد الكلام عليه في فصل لا من حرف اللام قوله اذا
قيل سيروا الى احرم الغزاة هنا قرب النور ونحوه وفي بعض النسخ بالنون
الغزب بالكبا الموحدة وهو تحريف والاعضب بالعين المهملة والضاد
المعجمة المكسور القرن الداخل شبه ما يحول بينهم وبين مرجوهم في
القبح وسوء الحال بكبش مكسور قرنه وعضب ما يحتمل النوعين قوله بكثر
بعد الفاء يعني عقيبها من غير فاصل بينه وبينها قوله ويأتي في غيره اي
في غير ما هو بعد الفاء بالمعنى الذي ذكرناه فلا يرد وصبر جميل لان احتماله
للنوعين وان كان بعد الفاء الا انه ليس بعدها بالمعنى المذكور قوله
ويدل للاول قوله فقالت على اسم الله امرك طاعة في الشرح فيه
نظر لانه لا يلزم من وقوع لفظ طاعة في تركيب ما خبرا عن مبتدأ مذكور هو
لفظ الامر ان يكون كذلك في كل تركيب ثم الظاهر ان الامر في البيت واحد
الاوامر وهو ضد النهي اي امرك ذو طاعة اي مطاع ممتثل والامر المقدر
في الاية واحد الامور وهو بمعنى الشان فكيف يجعل الاول دليلا على
الثاني واقول لم يدع المصنف لزوم ذلك لزوما عقليا وانما يريد انه
لما وقع في كلام العرب لفظ طاعة في تركيب خبرا عن مبتدأ مذكور هو
لفظ الامر ولم يقع في كلامهم مبتدأ الخبر مذكور ترجح بذلك انه عند الحذف
خبر لمبتدأ محذوف هو الامر قوله وقد مر تحرير ابن عصفور الوجهين
في المركب لا فعلى من ذلك فيما اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ او كونه
خبرا فاتيهما اولى حذف الفعل وحده او مع مضمر مرفوع او منصوب
او معهما قوله نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم سيذكر
المصنف في حذف الحال انه يجوز ان يكون التقدير قائلين سلام عليكم
قوله والذين تبوؤا الدار والايمان من قبلهم اي واعتقدوا الايمان
من قبل هجرتهم فيكون الايمان على حقيقته والتجوز في حذف الجملة وقال
اليمني في حاشية الكشاف ويجوز ان يكون التجوز في الايمان على طريق
الاستعارة فيكون قد شبه من حيث ان المومنين من الانصار تمكنوا
فيه

فيه تمكن المالك المسلط في مكانه ومستقره بمدينة من المداين الحصينة
بتوابعها ومرافقها ثم خيل ان الايمان مدينة لحينئذ تخييلا محضا فاطلق
على المتخيل اسم الايمان المشبه وجعلت القرينة نسبة التبوء اللازم للمشبه
به اليه على سبيل الاستعارة التخييلية لتكون مانعة من ارادة الحقيقة
قوله علفتها تبنا وماء باردا هذا صدر بيت عجزه حتى شتت همالة عيناها
ويروى حتى غدت كالمعنى واحد قوله لها سبب ترعى به الماء والشجر هذا
عجز بيت صدره أعمرو بن هند ما ترى رأي صرمة وفي القاموس والصرمة
بالكسر القطعة من الابل نحو الثلاثين او ما بين العشرين الى الثلاثين او الى
الخمسين او الاربعين او ما بين العشرين الى الاربعين او ما بين عشرة
الى بضع عشرة حذف المفعول قوله يكثر بعد لو شئت اي بعد فعل
المشيئة او الارادة اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه نحو
فلو شاء لهداكم اجمعين فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك
شيئا تعلقت المشيئة عليه لكنه مبهم عنده فاذا اجيء بجواب الشرط صار
مبينا وهذا اوقع في النفس ويستثنى من ذلك فعل المشيئة الذي يكون
تعلقه بمفعوله غريبا نحو ولو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة
الصبر اوسع فان تعلق المشيئة ببكاء الدم غريب فلا بد من ذكر المفعول
ليتقرر في نفس السامع ويانس به قوله وبعد نفي العلم ونحوه نحو الا انهم
هم السفهاء ولكن لا يعلمون في الشرح يحتمل ان يكون هذا مما نزل فيه المتعدي
منزلة القاصر فلا حذف وهو ابلغ في الذم واقول احتماله لذلك لا يمنع
احتماله لما نحن فيه فهو يصلح مثالا لما نزل فيه الفعل منزلة اللازم لكون
الغرض منه اثباته لفاعله او نفيه عنه من غير اعتبار لتعلقه بمن وقع
عليه حتى لا يقدر له مفعول ولما نزل فيه الفعل منزلة اللازم لكون
الغرض منه تعلقه بمفعول غير مذكور حتى يجب تقديره بحسب
القراين قوله وما شيء حميت بمستباح هذا عجز بيت صدره البجم
صدره وقد اصبحت ام الخيار تدعي قوله فثوب لبست وثوب اجر
هذا عجز بيت لامرئ القيس صدره واقبلت زحفا على الركبتين ويروى
بدل لبست على قوله ومن عرسه حذف المقول وبقاء القول نحو
قال موسى اتقولون للحق لما جاءكم اي هو سحر هذا احد الاوجه التي ذكر
الزمخشري في الكشاف وعبارته فان قلت هم قطعوا بقولهم ان
هذا لسحر مبين على انه سحر فكيف قيل لهم اتقولون اسحر هذا
قلت فيه اوجه ان يكون معنى قوله اتقولون للحق انعيبونه وتطعنون
فيه وكان عليكم ان تذعنوا له وتعظموه من قولهم فلان يخاف القالة
وبين الناس تقاول اذا قال بعضهم لبعض ما يسوءه ونحو القول الذكر

في قوله تعالى سمعنا فتى يذكرهم ثم قال اسحرٌ هذا فانكر ما قالوه في عيبه
والطعن فيه واذ يحذف معمول القول وهو ما دل عليه قولهم ان هذا
لسحر مبين كانه قيل اتقولون ما تقولون يعني قولهم ان هذا لسحر مبين
ثم قيل اسحر هذا و ان تكون جملة قوله اسحر هذا ولا يفلح الساحرون كما قال
موسى للسحرة ما جئتم به السحر ان الله سيبطله انتهى قوله ويجوز حذف
مفعولي اعطى فقط به لان مفعولي علم وظن لا يحذفان معا قال الرضي
اعلم ان حذف المفعولين معا في باب اعطيت يجوز بلا قرينة دالة على
تعيينهما فتحذفهما نسيا منسيا تقول فلان يعطي ويكسوا اذ يستفاد
من مثله فايدة دون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت وظننت فانك
لا تحذفهما معا فلا تقول علمت ولا ظننت لعدم الفايدة اذ من المعلوم ان
الانسان لا يخلوا في الاغلب من علم او ظن فلا فايدة في ذكرهما بدون
المفعولين واما مع القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل
مسموعة صادقا واما حذف احدهما دون الاخر فلا شك في قلته مع كونها
في الاصل مبتدا وخبرا وحذف المبتدا او الخبر غير قليل وسبب القلة
هاهنا ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به
على الحقيقة فلو حذفت احدهما كان كحذف بعض اجزا الكلمة الواحدة
ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة اما حذف المفعول الاول
فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين كفروا بالكتا الى قوله هو خيرا
اي بخلهم هو خيرا لهم واما حذف المفعول الثاني فكما في قوله لا
تخلنا على غرائك انا طالما قد وشا بنا الاعدا اي لا تخلنا اذلة على
اعرائك الملك بنا قوله نحو فاما من اعطى في الشرح هذا انما نزل فيه
المتعدي منزلة القاصر فلا يقال حذف مفعولاه وقد قرر المصنف
ذلك في المتن قبل هذا انتهى واقول لعني بتقرير المصنف قبل هذا
قوله في بيان انه قد يظن ان الشي من باب الحذف وليس منه ولا يسمى
محذوفا لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له قوله
حذف الاستثنا اي المستثنى قوله تقال قبضت عشرة ليس الا وليس
غير وقد تقدم لعني الكلام على ليس غير عند الكلام على غير في حرف الغين
المعجمة حذف حرف العطف قوله ان امرأ رهطه بالشام منزله
بيبرين الى اخره هكذا وقع في بعض النسخ ووقع في بعض منها برمل
يبرين وهو الصواب لان البيت من البسيط ولا يكون منه الا اذا كان
كذلك ويبرين اسم موضع ويقال رمل يبرين وهو بمثناة تحتية مفتوحة
في اوله وفي الصحاح ونصيبين اسم بلد وفيه للعرب مذهبان منهم
من يجعله اسما واحدا ويلزمه الاعراب كما يلزم الاسما المفردة التي

لاتنصرف

لاتنصرف فتقول هذه نصيبين ومررت بنصيبين ورايت نصيبين والنسبة
اليها نصيبي و منهم من يجريه مجرى الجمع فيقول هذه نصيبون ومررت
بنصيبين ورايت نصيبين وكذلك القول في يبرين وفلسطين وياسمين
وقنسرين والنسبة اليه على هذا القول نصيبيني ويبريني وكذلك
اخواتها انتهى واعترض عليه بان الذي ينبغي ان يقال في النسبة هنا
نصيبي ويبري وهناك نصيبيني عكس ما ذكر قوله وقيل على بدل الاضراب
هو ما قصد فيه الاول ثم تبين فساد قصده واضرب عنه الى الثاني
وجعل في حكم المتروك لتخرج ما لم يقصد فيه الاول ولكن سبق اليه اللسان
وهو بدل الغلط وما تبين فيه فساد القصد الاول وهو بدل النسيان قوله
وقد خرج على ذلك اي على حذف حرف العطف قوله ويبعده ان فيه فصلا
بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب وبين المنصوبين بالمرفوع اي يبعد
حذف العاطف في الايتين ان فيه في الاية الاولى فصلا بين المعطوف
والمعطوف عليه المرفوعين بمنصوب وفي الاية الثانية فصلا بين المنصوبين
بمرفوع والظاهر ان البارز في يبعده يحذف العاطف من الثانية اي
يبعد حذف العاطف ان فيه فصلا بين المتعاطفين اي المعطوف والمعطوف
المرفوعين وهما الاسم الشريف والملائكة بالمعطوف عليه المنصوب وهو
انه لا اله الا هو وبين المنصوبين المتعاطفين وهما انه لا اله الا هو وان الدين
عند الله الاسلام بالمرفوع فهو الملائكة واولوا العلم قوله او معمول للحكيم
على ان اصله الحاكم ثم حول للمبالغة قيد بذلك لانه لو لم يكن اسم فاعل كذلك
بل كان صفة مشبهة لم يجز عمله في الدين عند الله الاسلام لكونه غير سببي
وشرط معمول الصفة المشبهة ان يكون سببيا اي متصلا بضمير الموصوف
لفظا نحو زيد حسن وجهه او معنى نحو زيد حسن الوجه اي منه قوله ولجاز
الزمخشري ان يكون اسبقنا فا اي ان يكون قلت لا اجد ما احملكم عليه
استينافا حذف فا الجواب قوله وقد مر ان ابا الحسن خرج عليه ان ترك
خيرا الوصية ابو الحسن هذا هو الاخفش والموضع الذي مر فيه ذلك هو
الكلام على الفا المفردة حذف واو الحال قوله تقدم في قوله تصف النهار
الما عامره الموضع الذي تقدم فيه ذلك هو الاشيا التي تحتاج الى الرابط
في الباب الرابع حذف قد قوله زعم البصريون ان الفعل الماضي الواقع
حالا لا بد معه من قد تقدم الكلام على هذا في حرف القاف عند الكلام على
قد قوله واشترطوا ذلك في الماضي الواقع خبرا لكان يعني اشترط
الكوفيون في الماضي الواقع خبرا لكان او احدى اخواتها الاقتران
بقد ظاهرة كما في الحديث او مقدرة كما في البيت قوله وكنا حسبنا
كل بيضا شحمة هذا صدر بيت عجزه عشية لاقينا جذام وحميرا وبعده

في بعض النسخ البيت بتمامه وجدام بجيم مضمومة وذال معجمة قبيلة من اليمن
تنزل بجبال حسمي وهي بحا مهملة مضمومة ارض بالبادية غليظة لا خير
فيها ولقال اخر ما نضب من ماء الطوفان حسمي فبقيت منه هذه القطعة
البقعة الي اليوم فيها جبال شواهق ملس الجوانب لا يكاد القتام يفارقها
وحمير ابو قبيلة من اليمن قوله حلفت لها بالله الي اخره تقدم الكلام عليه
في قوله حرف لا النافية غيرها اي غير لا التبرئة وفي بعض النسخ
وغيرها بالواو اي وغير لا النافية وهو لا الناهية والصواب الاول هذا
لم يمثل الا للا النافية قوله فقلت يمين الله ابرح قاعدا هذا صدر بيت
لامرئ القيس عجزه ولو قطعوا راسي لديك واوصالي وفي القاموس والاوصال
المفاصل او مجتمع العظام وجمع وصل بالكسر والضم وهو كل عظم لا ينكسر ولا
يختلط بغيره قوله فان شئت البيت الي اخره في الشرح هذان البيتان من
بحر المتقارب والاول منهما مدرج اخر صدره الف المقام واول عجزه ميمه
ويحتمل ان لا يكون مدرجا بان يكون اخر صدره ميم المقام واول عجزه واو
الركن لكن يكون فيه الثلم والسرمد الدائم والشاهد قوله لا تسكت
وسهل حذف لا منه كونه مستقبلا معنى لانه عامل في ظرف مستقبل
وهو ما دام عقلي اذ تقديره مدة دوام عقلي كما سهل حذف لا مع المضارع
المستقبل قوله فلا والله ما ذي للحي قومي هذا صدر بيت عجزه هدواهم
بالمساه والعلاط والهدو بضم الها والدال وتشديد الواو مصدر هدا
هدا بالهمز هدا وهدوا وبالمساه متعلق بنادي والعلاط بالعين المهملة
المكسورة في اوله والطا المهملة في اخره مصدر علطه بشر اذا ذكره وفي
الشرح وزعم الكوفيون انه لا حذف في مثل هذا البيت وان لا المذكورة
اولا نافية في الجواب قدم اعتنا بالنفي وفيه تقديمها في جملة على جملة اخري
مع انه لا يتاتي في قوله تعالي فلا وربك لا يومنون حتي يحكموك فيما شجر
بينهم انتهي قوله وقولي اذا ما اطلقوا الي اخره هذا البيت للنمر بن تولب
وفي الصحاح والمنخل بفتح الخا المعجمة مشددا اسم شاعر يقال لا افعله
حتي يؤوب المنخل كما يقال حتي يؤوب القارظ العنزي وفي الشرح
واظنه يعني المنخل احد القارظين اللذين خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا
فقالوا لا اتيك او يؤوب القارظان قال ابو ذويب وحتي يؤوب
القارظان كلاهما وينشر في العلي كليب لوايل وفي شرح التمامنة
المصنف اراد والله لا يبلا قرنه بحرف القسم وحرف النفي وهذا في غاية
الغرابة انتهي وفي الشرح وجماعة من النحاة يرونه مما حرف فيه
لا النافية بدون اضمار القسم ومنهم المصنف والظاهر اذ راي ابن مالك
اولي ليكون من قبيل ما ثبت حذفه بقياس باعتبار حرف لا في جواب
القسم

القسم حرف ما النافية قوله فو الله ما نلتم الي اخره في الصحاح والوفق
الموافقة بين الشيئين كالالتحام تقول حلوبته وفق عياله اي لها لبن كفايتهم
لا فضل فيه وفي الشرح يحتمل ان يجعل قوله بمعدل مفعولا به والبا زائدة
وما المذكورة نافية في الموضعين والفعلان تنازعاه وحذف المفعول من
احدهما فلا يحتاج الي تقدير ما الا نافية ولا موصولة حرف كي المصدرية
قوله لا اعلم احدا اجازه الا السهيلي في الشرح هذا عجيب جدا كيف
لا يعلم المصنف احدا اجازه غير السهيلي والمسالة في التسهيل وقد كتب منه نسخا
وملاه بحواشيه وفيه في باب التنازع ونحو ما قام وقعد الا زيد محمول على الحذف
لا على التنازع خلافا لبعضهم يعني ان التقدير ما قام الا زيد وما قعد الا زيد فهل
هذا مبني غير حرف اداة الاستثنا والمستثني جميعا وقد صرح ابن الحاجب ٢
بالمسالة ايضا واختارها ذلك اي انها محمولة علي الحذف دون التنازع انتهي
واقول هذا لا يرد علي المصنف فان مراده حرف اداة الاستثنا وحدها
قوله وتاويل ذلك ان الاصل الا قايلا الا ان يشا الله وحذف القول كثير
محذوف قايلا لذلك فبقي الا الا ان يشا الله فحذف اولي اداتي الاستثنا
فبقي الا ان يشا الله فتكون الاية علي هذا من حذف اداة الاستثنا وحدها ٦
لكن بعد حذف الا المستثني الذي هو قول لا حرج في حذفه قوله فتضمن
كلامه هذا اعتراضا علي السهيلي بانه قد يقال الاية من حذف الاداة وحدها
بما تضمن انها من حذف الاداة والمستثني جميعا قوله والصواب ان
الاستثنا مفرغ وان الا المستثني مصدرا وحالا اي قولا مصحوبا بان يشا
الله او قدر المستثني مصدرا او الا ملتبسا بان يشا الله ان قدر حالا او
حذف هذا المستثني لوجود ما يدل عليه وهو ان يشا الله لان معناه
بان يشا الله قوله وقد علم انه لا يكون القول مصحوبا بذلك يعني بان يشا الله
الا مع حرف الاستثنا داخلا علي ان يشا الله نحو لا افعل الا ان يشا الله
فيكون المحذوف من هذه الاية حرف الاستثنا الداخل علي ان يشا الله
وهو حرف اداة الاستثنا وحدها وفي الشرح وهذا معني ما قاله ابن
الحاجب في اماليه في قوله تعالي ولا تقولن لشي اني فاعل ذلك غدا الا
ان يشا الله وهو والوجه فيه ان يكون الاستثنا مفرغا كقولك لا تجي
الا باذن زيد ولا تخرج الا بمشية فلا بد علي هذا ان يكون الاعم المحذوف
حالا او مصدرا فتقدير الحال لا يخرج علي حال الا مستصحبا لذلك وتقدير
المصدر لا يخرج خروجا الا خروجا مستصحبا لذلك مستصحبا لذلك
كقولك ما كتبت الا بالقلم وما خرجت الا بالقدوم وحرفت الباء من ان يشا
الله والتقدير الا بان يشا الله اي الا بذكر المشية وقد علم ان ذكر المشية
المستصحبة في الاخبار عن الفعل المستقبل هي المشية المذكورة بحرف

الشرط او ما في معناه كقولك لا افعلن ان شا الله او لا افعلن بمشية الله او الا
ان يشا الله وما اشبه ذلك وما ذكر من انه استثنا منقطع او متصل على غير
ذلك فبعيد اما الانقطاع فلا يتجه لانه يودي الى نهي كل احد عن ان يقول اني
فاعل غدا كذا مطلقا قيد او لم يقيد وهو خلاف الاجماع فانه لا يختلف
في جواز قول القايل لافعلن غدا كذا ان شا الله وجعله منقطعا يدرجه
في النهي واما ما ذكر من انه متصل باعتبار النهي فيودي الى ان يكون المعنى
نهيتكم الا ان اشا والنهي لا يتقيد بالمشية لانه ان اريد تحقق الاخبار
عن نهي محقق فلا يصح تعليقه بالمشية وان اريد نفس النهي الذي هو انشا
فلا يقبل تعليقه على المشية وان اريد دوامه الى ان ياتي نقيضه فذلك
معلوم من كل امر ونهي وكل حكم ثم يلزم ان يكون كل احد منهيا عن ان يقول
اني فاعل غدا مطلقا لان الاستثنا بالمشية لم يتعرض له وانما تعرض لنفس
دوام النهي كما تقدم واما ما ذكر من انه متصل بقوله اني فاعل ففاسد
اذ يصير المعنى اني فاعل بكل حال الا في حال مشية الله فيصير منهيا عن
وهو خلاف الاجماع اذ يصير المعنى النهي عن ان يقول اني فاعل ان شا الله
واني فاعل الا ان يشا الله وهذا لا يقوله احد واما ما ذكر من ان بعض المتاخرين
زعم ان الا هنا ليست باستثنا فان اراد انها ليست باستثنا متصل فقد
تقدم الكلام عليه وان اراد انها ليست باستثنا اصلا لا منقطع ولا متصل
فلا يصدر ذلك الا عن جهل وغباوة والله اعلم انتهى قوله وقال بعضهم
يجوز ان يكون ان يشا الله كلمة تابيد هكذا وقع فيما رايناه من النسخ والظاهر
ان يقول الا ان يشا الله حرف الجار قوله وقد يحذف مع بقا الجر قال
ابن مالك الصحيح جواز حذف الجار قياسا في مثل قولك زيد جوابا لمن قال
بمن مررت لقوله صلى الله عليه وسلم اقربهما منك بابا بالجر في جواب قولها
ان لي جارين فالى ايهما اهدي ولقول العرب خير لمن قال كيف اصبحت
الآبا وابقى عملها لان معنى كيف باي حال فجعلوا معنى الحرف دليلا فلو لفظ به
لكانت الدلالة اقوى وجواز الحذف اولى قال ابو حيان وينبغي ان يتثبت
في القياس على ذلك حرف ان الناصبة قوله هو مطرد في مواضع معروفة
هي عشرة مواضع خمسة اضمار ان فيها على سبيل الوجوب وخمسة على سبيل
الجواز وكلها مستوفا في النحو في باب اعراب الفعل حرف لام الطلب قوله
وقيل هو جواب لشرط محذوف او جواب للطلب وقد سبق الكلام على الاية
الاولى في حرف اللام قوله محمد تفد نفسك كل نفس هذا صدر بيت لابي
طالب بجزمه اذا ما خفت من امر تبالا وقد تقدم الكلام عليه في اللام قوله
حرف حرف الندا يريد به يا لانها اصل الباب لكثرة الاستعمال قوله
وشذ في اسمي الجنس والاشارة قال الرضي اما اسم الجنس فالمراد به هنا

كل نكرة

كل نكرة قبل الندا يصح تعريفه باللام سوا تعرف بالندا نحو يا رجل بالضم
او لم يتعرف نحو يا رجلا وسوا ان كان مفردا كما مر او مضافا نحو يا غلام
رجل ويا حسن الوجه او مضارعا للمضاف نحو يا طالعا جبلا فصورت هذه
الثلاثة واحدا بعينه اولا والسر في امتناعهم من حذفه اما من النكرة
فلان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادي مقبلا عليك متنبها
لما تقول له وهذا لا يكون الا في المعرفة واما من المعرفة المتعرفة بحرف
الندا فلان الحرف المعرف حينئذ حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف
مما تعرف به لئلا يظن بقاوه على اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف
لا يحذف من المتعرف بها وحرف الندا اولى منها بعدم الحذف اذ هو مفيد
مع التعريف التنبيه والخطاب فان قيل يجوز حذف الندا من اي نحو ايها
الثقلان وهو جنس متعرف بالندا قلت الجواب ان المقصود بالندا هو وصف
اي وهو معرف قبل الندا باللام فجاز حذفه لذلك الا ترى انه لا يجوز
الحذف من يا ايها من غير ان تصف هذا بذي اللام كما لا يجوز الحذف من
هذا فثبت ان الاعتبار في حذف حرف الندا من اي بوصفه نحو ايها الرجل
او بوصف وصفه نحو يا ايهذا الرجل واما اسم الاشارة فلانه موضوع لما يشار
به للمخاطب الحسي وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطبا
تنافر ظاهر فلما اخرج في الندا عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة
ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف الندا انتهى وفي الشرح
ولتقييد المصنف شذوذ حذف حرف الندا بما ذكره من اسمي الجنس والاشارة
ظاهر في ان حذفه من منادى غيرهما ليس شاذا فيرد عليه كلمة الله فانه لا
يحذف حرف الندا منها الا مع تعويض الميم المشددة في الاخر وذلك لان
ما فيه حرف اللام ان يتوصل الى ندايه باي او باسم الاشارة فلما حذفت
الوصلة مع هذه الحيلة لكثرة ندايها لم يحذف الحرف لئلا يكون اجحافا واقول
لا وجه لايراد خصوصية كلمة الله فان حرف الندا لا يحذف ايضا من المندوب
نحو يا عمراه ولا من المستغاث نحو يا لله ولا من المنادى البعيد لان المراد منه
اطالة الصوت والحذف ينافيه ولا يحذف ايضا من المضمر وندايه شاذ
وياتي على صيغتي المرفوع والمنصوب كقوله يا ابجر بن ابجر يا انتا انت الذي
طلقت عام جعتنا وكقول بعضهم يا اياك قد كفيتك قوله اصبح ليل هذا
القول لام جندب زوجة امري القيس قالته تبرما به وفي الصحاح وكان
امرؤ القيس مفركا وهو بالتشديد الذي تبغضه النسا ويقال انه
سالها عن سبب تفريك النسا له فقالت انك ثقيل الصدر خفيف العجز
سريع الاراقة بطي الافاقة قوله بمثلك هذا لوعة وغرام هذا عجز بيت
صدره اذا اهملت يوما لها قال صاحبي ولوعة الحب حرقته وقد لاعه الحب لوعه

والتاع فؤاده اي لعترق قوله هدي برزت لنا فهجت رسيسا هذا صدر بيت عجزه ثم انصرفت وما شفيت نسيسا والرسيس ابتدا الحب والنسيس بنونين في اوله وبمهملتين بينهما مثناة تحتية بقية الروح وغاية جهد الانسان قوله واجيب بان هذا مفعول مطلق في الشرح يمكن ان يجعل هذا منادي ولا يتم التلحين وذلك لان المتنبي كوفي ومذهب اصحابه نحاة الكوفة جواز حذف حرف الندا من اسم الاشارة فلا ينكر ان يكون اتي به لذلك ولا يتجه تلحينه قوله يا عمر انك قد مللت الي اخره الملل السامة ومعني البيت علي ما قاله المصنف انك قد مللت صحابتي ومحا بتك لحا لها قبله فلا تمل وفي الشرح الذي يظهر لي ان ذاك اشارة الي الملل المفهوم من قوله مللت او الي الامر الذي تضمنه هذا البيت والمعني انك قد مللت صحبتك اياي وصحبتي اياك فيما احاله واظنه وهذا الامر قليل في الاصحاب فقوله ذاك مبتدا اخبر عنه بقليل وقوله احاك جملة اتي تخلها واتي بها بعد الجملة السابقة لبيان ان الاخبار ربما تقدم عليها ناشا عن الظن لا عن اليقين كما تقول زيد قايم اظن وحينيذ فليست الاشارة بذاك الي مفعول مطلق ولم يتضح لي وجه الرد بهذا البيت علي ابن مالك فتامله واقول وجهه ان ذاك الي المصدر الذي صحابتك ولم ينعت اسم الاشارة بالمشار اليه بل اخبر عنه بقليل اما علي ان يكون من التعليق بلام الابتدا المقدرة حذفت ضرورة كما قال سيبويه في اني وجدت ملاك الشيمة الادب وفي وما اخال لدينا منك تنويل ان الاصل لملاك ولدينا واما علي ان يكون من الغا المتوسط لان التوسط المبيح للالغا ليس التوسط بين المعمولين فقط بل توسط العامل في الكلام مقتضي للالغا ايضا نعم الالغا للتوسط بين المعمولين اقوي والعامل هنا قد سبق بالمبتدا الذي هو صحابتي كما قيل في البيتين انهما من الغا المتوسط لان العامل في الاول سبق بالي وفي الثاني بما النافية ونظيره متي ظننت زيدا قايما فانه يجوز فيه الالغا حذف نون التوكيد قوله فلاوالي لنا تيها الي اخره في الصحاح والروم من ولد الروم بن عيصوا بن اسحاق يقال رومي وروم مثل زنجي وزنج فليس بين الواحد والجمع الا اليا المشددة كما قالوا تمرة وتمر ولم يكن بين الواحد والجمع الا التا قوله ويجب حذف الخفيفة اذا لقيها ساكن قال الرضي وانما كان ذلك حطا لها عن التنوين لان التنوين لازم للاسم المتمكن في الوصل اذا تجرد عن المانع وهو اللام والاضافة بخلاف النون الخفيفة فانها قد تترك بلا مانع وايضا ينبغي ان يكون للنون اللاحقة للاسم فضل علي اللاحقة للفعل قوله ولهاذ حينيذ ما كان حذف لاجلها هو واو الضمير في اضربن يا قوم ويا الضمير في اضربن يا هند

وقال

وقال يونس الواو واليا عوض من النون قوله اضرب عنك الهموم طارقها الي اخره قونس الفرس عظم باتي بين اذنيها حذف نون التثنية والجمع هذه الترجمة تقع في بعض النسخ وتسقط في بعضها قوله هما خطتا الي اخره الخطتان تثنية خطة وهي الامر والقصة وقيل رفع اسار ومنة ودم علي الحكاية وحذف النون مع ذلك من خطتان للاضافة كانه قال هما خطتا قولكم لي اما كذا واما كذا قوله لا يزالون ضاربين القباب هذا عجز بيت صدره رب حي عرندس ذي طلال وقد تقدم الكلام عليه في حرف الكاف عند الكلام علي كل حذف التنوين اسلمي الي قومي شراحا هذا عجز بيت صدره وما ادري وظني كل ظن قول البحترا وشراح مرخم شراحيل في غير الندا وفي الشرح ويمكن ان يكون منادي ومسلمي خبر المحذوف اي انت مسلمي الي قومي يا شراح وفي الصحاح وشراحيل اسم رجل لا ينصرف عند سيبويه في معرفة ولا نكرة لانه بزنة جمع الجمع وينصرف عند الاخفش في النكرة انتهى والجمهور علي ان النون في مسلمي للوقاية دخلت في اسم الفاعل علي سبيل الضرورة وذهب هشام الي انها للتنوين واجاز في السعة هذا ضاربنك وضاربني بالحذف واليا في موضع جر قوله ثم هو نون وقاية لا تنوين لقوله وليس الموافيني الي اخره هذا يقع في بعض النسخ دون بعض وهو لبيان مذهب الجمهور في نحو نون مسلمي والرد علي مذهب هشام قوله ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به واضيف الي علم من ابن او ابنة قال الرضي وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين وصفا فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك في قولك هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وان لم يكن بين علمين نحو جاني بن كريم او زيد ابن اخينا لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا لقلة الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد بن عمرو علي انه مبتدا وخبر لقلة استعماله ايضا مع ان التنوين حذفت في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام وليست هذه العلة موجودة في المبتدا والخبر انتهى وفي امالي ابن الحاجب وقياسه ان يكتب بالالف لان قياس الكتابة ان يكتب كل كلمة بالحروف التي ينطق بها عند الابتدا والوقف والدليل علي ذلك كتابتهم في الله باثبات اليا في في واثبات الالف في الله وكذلك قد زيد كتبت قافا وهاء لانك لو وقفت لقلت قه ويدل علي ان قياس ابن ان يكتب بالالف مطلقا لانك لو ابتدات به قلت ابن وانما حذفت الالف اختصارا لكثرتها وكذلك حذفت الحرف التنوين من الاسم الاول فالعلة التي حذفت الحرف التنوين لاجلها هي التي حذفت الكتاب

الالف من الاجلها وانما اشترط ان يكون بين علمين وصفة لانه انما يكثر اذا كان
كذلك وانما اشترط ان لا يكون اول سطر لانه اذا كان اول سطر كان في محل
ببدايه غالبا لان القارئ ينتهي الى اخر السطر ثم يبتدي باول السطر
ثم يبتدي باول السطر الذي لجله فكرهوا ان يكتبوه على غير ما يوجب
النطق به غالبا وحذفهم الالف وان كان على خلاف القياس انما كان لكونه
اجري مجرى الوصل الغالب فيه فاذا فات ذلك المعنى الموجب للحذف
لم يكن للحذف وجه قوله جارية من قيس بن ثعلبة كريمة اخوالها
والعصبة وفي الشرح قال ابن جني والذي اراه انه لم يرد في هذا البيت وما
جرا مجراه ان يجري ابنا وصفا على ما قبله ولو اراد ذلك لحذف التنوين
ولكن الشاعر اراد ان يجري ابنا على ما قبله بدلا منه واذا كان بدلا لم
يجعل معه كالشي الواحد فوجب لذلك ان ينوي انفصال ابن مما قبله
واذا قدر لك ذلك فقد قام بنفسه ووجب ان يبتدا وعلى ذلك لقوله
كلمت زيدا ابن بكر كانك قلت كلمت زيدا كلمت ابن بكر لان ذلك حكم
البدل اذ البدل في التقدير من جملة اخرى غير جملة المبدل منه وقال بعض
المتاخرين لو كان الامر على ما قاله ابن جني لكان مثل كلمت زيدا ابن بكر بالتنوين
كثيرا في كلامهم لانه وجه سائغ مطرد ولكنه قليل فلقلته كان الوجه ان
يحمل على انه ضرورة قوله فالفيته غير مستعتب الى اخر هذا البيت
لابي الاسود الدولي وقبله فذكرته ثم عاتبته عتابا رفيقا وقولا جميلا
قوله وانما اثر ذلك على حذفه للاضافة لارادة تماثل المتعاطفين في
التنكير الاشارة بذلك الى حذف التنوين للالتقاء الساكنين في ولا
ذاكر الله واللام الاولى تعليل للحذف والثانية للايثار واراد بالمتعاطفين
المعطوف والمعطوف عليه اي اثر الشاعر حذف التنوين في ذاكر
الله لالتقاء الساكنين على حذفه لاجل الاضافة بان يضيف ذاكرا الى
الاسم الشريف ليتماثل في التنكير المعطوف وهو ذاكر والمعطوف
عليه وهو غير مستعتب فان قيل هذا يشعر بان ذاكرا اذا حذف منه
التنوين للاضافة الى الاسم الشريف يكون معرفة واضافته اليه لفظية
وهي لا تفيد التعريف اجيب بان اضافة اسم الفاعل لا تكون لفظية
الا اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال وهو هاهنا بمعنى الماضي والاستمرار
قوله فان الاول مضاف الى المذكور والثاني لمجاورته مع انه المضاف
اليه في المعنى كانه المضاف اليه لفظا الضمير في له واليه الاولى والثانية
للمذكور وفي انه وكانه للثاني وهو مبتدا خبره كانه وما بعده والجار
تعليل لهذا الحكم قدم للاهتمام به حذف ال قوله تحذف للاضافة
المعنوية لانها موضوعة لتخصيص المضاف ان كان المضاف اليه نكرة

ولعريفه

ولتعريفه ان كان معرفة فلو لم تحذف ال من المضاف اضافة معنوية لزم تعريف
المعرف ان كان المضاف اليه معرفة وتخصيصه ان كان نكرة وكل ذلك
تحصيل الحاصل اما تعريف المعرف فظاهر واما تخصيص المعرف فلانه
اذا كان معرفا كان مخصصا وقيد بالمعنوية لان ال لا تحذف للاضافة
اللفظية وهي التي تكون المضاف فيها مشتقا مضافا الى معموله لانها
لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ ولتفصيل ذلك اذ ال لا تمتنع فيها من المثنى
ولا من المجموع بالواو والنون نحو الضاربا زيد والضاربو زيد ولا من
المفرد والجمع بغير الواو والنون اذا كانا متعديين ومجرورهما مضمر
نحو الضاربك والضرابك او مظهر باللام نحو الضارب الرجل والضراب
الرجل او مضاف الى المظهر باللام مع اخرى نحو الضارب وجه
فرس غلام اخي الرجل قوله قيل والاسم المشبه به نحو يا الخليفة هيبة لان
تقديره يا مثل الخليفة هيبة فدخول يا في الحقيقة على غير الالف واللام
قوله ويرده ايضا لا تجامع من الجارة للمفضول قيد به لانها تجامع من الجارة
لغير المفضول كما اذا بني افعل التفضيل مما يتعدى بمن كقول الكميت فهم
الاقربون من كل خير وهم الابعدون من كل ذم ويجوز ايضا ان تجامع من
هذه الجارة للمفضول متقدمة عليها او متاخرة نحو زيد اقرب من عمرو
من كل خير قوله وليس هذا القياس والتركيب قياسي هذا رد على الاخفش
في قوله ان اللام زائدة بان زيادة اللام ليست قياسية وهذا التركيب الذي
كلامنا فيه قياسي قوله وابدال المشتق ضعيف قال الرضي والاغلب
ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذفت الاول لاستقل الثاني ولم يحتج
الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله فلا وابيك خير منك اني
ليؤذيني التحمحم والصهيل قدر الموصوف اي فلا فلا وابيك رجل خير
منك قوله فالاولى عندي ولقد امر على اللئيم يسبني وهو ان تجعل
ال للتعريف الجنسي فيكون مدخولها في المعنى كالنكرة فيصح نعته بالنكرة
حذف لام لا تخافن قوله وقتيل مرة اثارت الى اخره مرة بميم مضمومة
وراء مشددة ابو قبيلة من قريش وابو قبيلة من قيس عيلان واثارت
بهمزة مفتوحة فثلثة ساكنة فهمزة مفتوحة مضارع ثارت القتيل وبالقتيل
ثارا وثورة اذا قتلت قاتله والفرع بكسر الفا وفتحها وبالغين المعجمة
الصدر حذف جواب القسم قوله ومنه ان جاني زيد والله اكرمته هكذا
وقع في النسخ وفي الشرح ليس هذا المثال الثاني من القسم الاول وانما
هو من القسم الثاني وقد صرح بذلك في اول الترجمة التي تلي وهي حذف جملة
جواب الشرط والظاهر ان ما هنا سهو وسبق قلم واقول ليس ما ذكر
هنا ولا في الترجمة الاتية لسهو ولا سبق قلم وذلك ان الشرط والقسم

اذا اجتمعا يولي معهما بجواب السابق مستغني به عن جواب المتاخر والامل
في الجواب ان يلي ما هو جواب عنه فيكون اكرمته في المثال مقدما في الرتبة
على القسم ويكون المثال مما حذف منه جواب القسم لتقدم ما يغني لكن
في الرتبة دون اللفظ ولهذا قال ومنه فان قيل مثل هذا يأبى فيما ذكره في
حذف جملة الشرط وهو والله ان جاءني زيد لاكرمته وقد صرح فيه بانه
مما اكتنف الشرط ما يدل على الجواب اجيب بان اعتبار الجواب المذكور
هنا مقدما على الشرط له لازم ممتنع وهو عود الضمير على متاخر لفظا
ورتبة فيمتنع ذلك الاعتبار لامتناع لازمه قوله اي انه لمعجز وانك
لمن المرسلين او ما الامر كما يزعمون في تفسير ابن عطية عن قتادة والطبري
ان الجواب موجود قيل بل وانه الصحيح وقدروه بما الامر كما يزعمون
وقدره الزمخشري بانه لمعجز وفي البحر ينبغي ان يقدر ما اثبت جوابا
للقرآن حين اقسم به وذلك في قوله تعالى يس والقرآن الحكيم انك لمن
المرسلين فيكون التقدير ص والقرآن ذي الذكر انك لمن المرسلين
ويقوي هذا التقدير ذكر النذارة هنا في قوله وعجبوا ان جاءهم منذر النزاع
منهم وذكرها هناك في قوله لتنذر قوما فان الرسالة تتضمن البشارة
قوله وفيه بعد قال الفرا لا نجد هذا القول مستقيما في العربية لتاخره
جدا عن قوله والقرآن قوله الفرا وثعلب ص في البحر وهذا مبني على تقدم
جواب القسم واعتقاد ان ص تدل على ما ذكراه حذف جملة الشرط قوله
وحاجبوه انه كوان ارضي واسعة فاياي فاعبدون في حاشية التفتازاني
عند قوله تعالى واياي فارهبون ونقل عن الزمخشري انه قال في واياي
فارهبون وجوه من التاكيد تقديم الضمير المنفصل وتاخير المتصل والفا
الموجبة معطوفا عليه ومعطوفا تقديره اياي ارهبوا فارهبون احدهما
مضمر والثاني مظهر وما في ذلك من تكرر الرهبة وما فيه من معنى الشرط
بدلالة الفا كانه قيل ان كنتم راهبين شيا فارهبون قوله ويرده ان الجواب
المنفي بلم لا يدخل عليه الفا في الشرح ليس الجواب هنا فعلية فعلها منفي بلم
حتى يتوجه هذا الرد وانما هو جملة اسمية حذف مبتدؤها اي فانتم
لم تقتلوهم وقد صرح الزمخشري بذلك حيث قال والفا جواب شرط
محذوف تقديره ان افتخرتم بقتلهم فانتم لم تقتلوهم ولكن الله قتلهم
قوله وحذف جملة الشرط بدون الاداة كثير كقوله فطلقها الى اخره
الاكثر على ان حذف جملة الشرط مع بقا الاداة جائز مطلقا وذهب
بعضهم الى انها لا تحذف الا مع بقا لا النافية ايضا كهذا البيت حذف
جملة جواب الشرط قوله ولو ان قرآنا سيرت به الجبال الاية اي
ما امنوا بدليل وهم يكفرون بالرحمن والنحويون يقدرون لكان هذا

القران

القرآن وما قدرته اظهر ذكر الزمخشري هذا الوجه عن بعضهم وبينه
بالاية التي بينه بها المصنف وذكر ايضا الوجه الذي ذكره المصنف عن
النحويين وبينه بقوله تعالى لو انزلنا هذا القرآن هذا القرآن على جبل
لرايته خاشعا متصدعا من خشية الله وفي الشرح فلم يعزوا المصنف شيا
انفرد به دون النحاة ولم يبين كون تقديره اظهر من تقديرهم قوله
قل ارايتم ان كان من عند الله وكفرتم به قال الزمخشري تقديره
الستم ظالمين بدليل ان الله لا يهدي القوم الظالمين ويرد ان جملة
الاستفهام لا تقع جوابا الا بالفا في الشرح لم يقع في الكشاف هذا الكلام
على هذه الصورة ولا فيه ما يقتضي ان الاستفهام جواب ونص ما فيه
والمعنى فلا خبروني ان اجتمع كون القرآن من عند الله مع كفركم به
واجتمع شهادة اعلم بني اسرايل على نزول مثله فايمانه به مع استكباركم
عنه وعن الايمان به الستم اضل الناس واظلمهم الى هنا كلامه فان قلت
فهذه الجملة المقدرة اذا لم تجعل جوابا للشرط فما موقعها قلت موقعها
ان تكون مفعولا لاخبروني والعامل معلق كما هي كذلك في قوله تعالى
قل ارايتكم ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك الا القوم
الظالمون فان قلت فاين جواب الشرط حينئذ قلت هو محذوف
يدل عليه الجملتان المكتنفتان له والتقدير في اية الاحقاف ان كان
من عند الله الى اخره فاخبروني الستم ظالمين وكذا التقدير الاية الاخرى
ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة فاخبروني هل يهلك الا القوم الظالمون
انتهى قوله ومثله وان تجهر بالقول اي فاعلم انه غني عن جهرك فانه
يعلم السر في الشرح هذه المواضع التي وقع فيها فعل الشرط مضارعا
تشكل على هذا التحقيق فانهم نصوا على ان الجواب لا يحذف في السعة
الا اذا كان فعل الشرط ماضيا لفظا وكذلك عدوا من الضرورات
قوله لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي واسع قوله
فيدفع الاشكال بان مرادهم لا يحذف الجواب من غير شي يسد مسده
الا اذا كان الشرط ماضيا وهذه المواضع التي وقع فيها فعل الشرط
مضارعا فيها شي ساد مسد الجواب حذف الكلام بجملته قوله
فان ان هنا بمعنى نعم لانها لو كانت العاملة لكانت محذوفة الاسم
والخبر وذلك غير جايز فيهما قوله الثالث بعد حرف النداء في مثل
يا الله فوني يعلمون اذا قيل انه على حرف المنادى احترز بهذا
عما اذا قيل ان حرف النداء اذا ولي ما ليس بمنادى يكون لمجرد التنبيه
لان الكلام حينئذ لا حذف فيه وانما كان هذا الثالث من حذف الكلام
بجملته اي بحيث لم يبق منه عمدة ولا فضلة لان المنادى عند سيبويه

وجمهور البصريين مفعول به لادعوا مقدرا واصل يا زيد يا ادعوا زيدا
حرف ادعوا لزوما لكثرة الاستعمال ودلالة النداء عليه فجزا الجملة الفعل
والفاعل محذوفان فاذا حرف المنادي ايضا كان الكلام بجملته محذوفا قوله
قالت بنات العم الى آخره المعنى بعين مهملة مفتوحة فنون ساكنة مكسورة
فمثناة تحتية مشددة من العي وهو خلاف البيان ويروى فقيرا معدما كان
عيبا وفي الشرح لا يخفي انك اذا قلت ان كان رثا اكرمته فالكلام هنا هو
مجموع هذا التركيب ان الشرطيه وجملتاها وليس شي من الجملتين حالة تعلق
اداته وارتباطه بها كلاما لعدم استقلاله بالافادة بل مجموع ذلك هو الكلام
واذا كان كذلك فالمحذوف في الرابع والخامس اللذين ذكرهما المصنف
بعض الكلام لا الكلام بجملته واقول مراد المصنف من حذف الكلام بجملته
حذفه بحيث لم يبق منه عمدة ولا فضلة ولا شك في ان المحذوف في الرابع
والخامس كذلك وان بقي اداة شرط ولفي حذف اكثر من جملة في غير
ما ذكر قوله ان يكن طبك الى آخره الطب بالمهملة مثلثة والبا الموحدة
مشددة هنا العادة كقوله فان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا ان
قوله اي ان كان عادتك الدلال فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه وكذلك
في الشرح هذا لم يخرج عما ذكره اولا من حذف الشرط وحذف الجزا وفي
كون هذا مثالا لما حذف منه اكثر من جملة في غير ما ذكر نظر واقول ما ذكر
هو حذف جملة الشرط وحدها وحذف جملة الجواب وحدها فقوله
في غير ما ذكر اي في غير حذف الشرط وحده وغير حذف الجواب
وحده احترازا عن حذف اكثر من شرط وحذف اكثر من جواب فان
ذلك لا يجوز وحينئذ فحذف مجموع الشرط والجواب يكون مثالا لحذف
اكثر من جملة في غير ما ذكر قوله ولم ار ذكر لبعض ذلك في كتابي جريا على
على عادتهم والشعر وهل انا الا من غزية الى آخره في الشرح يحتمل ان يكون
الشعر منصوبا باضمار والعطف على المصدر المتقدم على حد قولها
للبس عباة وتقر عيني ويحتمل ان يكون مرفوعا على الاستئناف والبيت
لدريد بن الصمة وغزية بغين معجمة مفتوحة فزاي قبيلة ويقال رشد يرشد
كنصر ينصر ورشد يرشد كفرح يفرح وعرضه انه لم يذكر لبعض ما اورده في
كتابه مما يتعلق بغير الاعراب لاجل اقتفا اثر غيره ممن نحو ذلك من المعربين
حتى يحتاج الى ان يعتذر بهذا البيت اعتذارا عن ذلك وانما فعله لامر اخر
وهو انه وضع كتابه لينتفع به من يتعاطى التفسير والعربية جميعا فلا
حاجة الى اقامة مثل ذلك العذر قوله واما قولهم في راكب الناقة
طليحان قال صاحب المحكم الطلاحة الاعيا من السير ومن كلامهم راكب
الناقة طليحان اي والناقة بحذف العاطف والمعطوف كما قال الله تعالى

فانفجرت

فانفجرت اي فضرب فانفجرت وكما الثعلبي اذا ما الماء خالطها سخينا وبانه
وسط الكلام وآخره لا اوله الا ترى ان كان تزاد وسطا واخيرا لا اولا
ولان حذف العاطف ولقا المعطوف شاذ وانما حكي منه ابو عثمان اكلت
خبزا سمكا تمرا انتهى الباب السادس من الكتاب قوله
اذا اريد تفسيرها من حيث الجملة هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها
من حيث هي والمراد واحد قوله واما الافراد والتذكير واضدادها
فهو فيها كالفعل يعني فيفرد النعت على الافصح ولضعف المطابقة
بينه وبين فاعله في التثنية والجمع الا اذا كان النعت جمعا لا يجري
مجرى مفرده في الحركات والسكنات بان يكون جمع تكسير لا جمع تصحيح
فان المطابقة حينئذ لا تضعف نحو مررت برجل قعود غلمانه وان
ضعف في الفعل لان اسم الفاعل المشابه للفعل اذا جمع جمع التكسير
خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر ولم يلزم
فيه ايضا شبه اجتماع فاعلين نحو يقعدون غلمانه كما لزم في قاعدون غلمانه
قوله بكرت عليه بكرة الى آخره البكرة بالضم الغدوة ومنه بكرت على
الشي واليه وعليه بكورا وبكرت بالتشديد وابتكرت وابكرت وباكرت
بمعنى اتيت بكرة والصريم الارض المحصود زرعها والصبح والليل وهو
من الاضداد قوله والرابع قولهم في نحو فكلا منها رغدا ان رغدا نعت
مصدر محذوف في الشرح لا ينبغي ان يعد هذا فيما اشتهر بين المعربين
والصواب خلافه لان آل الامر من كلام المصنف الى ان الذي اشتهر في هذا
بين المعربين صواب وان تخطيتهم بما نقل عن سيبويه وغيره لم يصادف
المحز واقول انما عد المصنف فيما اشتهر بين المعربين والصواب
خلافه تبعا على قولهم ان مذهب سيبويه والمحققين خلافه واستدلالهم
على ذلك لا بنا على اعتراضه على ادلتهم قوله فالجواب ان المانع من الرفع
كراهية اجتماع مجازين حذف الموصوف وتصيير الصفة مفعولا على السعة
في الشرح لا نسلم ان اجتماع مجازين امر مستنكر ولا انه مانع مما ذكره وكيف
ولا نزاع بينهم في ان مثل قولنا احيى الارض شباب الزمان من مستحسنات
الكلام واقول قد سبق مثل هذا في آخر الكلام على ما وسبق منا توجيه
كلام المصنف فليراجع ثمة وبالجملة فمراد المصنف هنا وهناك مجازان
للنحوي يبحث عنهما ومثل احيى الارض شباب الزمان ليس كذلك قوله
اي الشملة الصما والحالية مستدركة لتعريفه في الشرح تحذر الحالية في هذا التركيب
لقيام المانع لا لمقتضي المنع من ارتكابها عند عدم المانع والشملة بكسر المعجمة
هيئة الاشتمال واشتمل بالثوب اداره على جسده كله حتى لا يخرج منه
يده وفي القاموس واشتمال الصما ان يرد الكسا من قبل يمينه على يده اليسرى

وعاتقه الايسر ثم يرد ثانية من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الايمن
فيغطيهما جميعا او هو الاشتمال بثوب واحد ليس عليه غيره ثم يضعه من
من احد جانبيه على منكبيه فيبدو منه فرجه **قوله** والصواب العطف
على معمولي عاملين **في** الشرح غاية ما نحلوم في هذا والذي قبله ان حرفوا
معا فالقيام قرينة عليه ولا محذور في ذلك ولا نقول ان الصواب خلافه
ففي كتاب الله تعالى وسنة رسوله وكلام العرب من ذلك ما لا يحصى كثرة **قوله**
والصواب ان يقال مرفوع لحلوله محل الاسم وهو قول البصريين سوا حل
في محل اسم مرفوع كما في زيد يضرب اي ضارب او مجرور او منصوب نحو مررت
برجل يضرب ورايت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن
يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع **قال** الرضي واعترض
بانه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي
نحو سيقوم وسوف يقوم لان حرف التنفيس من خواص الافعال وفي خبر كاد نحو
كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو الذي يضرب ويقوم
بان يقال هو واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على انه ضارب خبر
مبتدا مقدم عليه وكذا قايمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان
كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم
مع السين واقع موقع قائم لا يقوم وحده والسين صار كاحد الاجزا
الجملة وعن نحو كاد زيد يقوم ان اصله صلاحيه وقوعه موقع الاسم كما
في قوله وما كدت ايبا **وقال** ابن مالك بدر الدين والصحيح قول الكوفيين لان
البصريين اذ ارادوا ان رافع المضارع وقوعه موقعا هو للاسم بالاصالة سوا
جاز وقوع الاسم فيه كما في يقوم زيد او منع منه الاستعمال كما في جعل زيد
يفعل فهو باطل لرفع المضارع بعد لو وحروف التحضيض وان ارادوا ان رافع
المضارع وقوعه موقعا هو للاسم مطلقا فباطل ايضا لعدم رفع المضارع بعد
ان الشرطيه لانه موضع صالح للاسم بالجملة كما في وان احد من المشركين استجارك
فلو كان الرافع للمضارع وقوعه موقع الاسم مطلقا لما كان بعد ان الشرطية الا
مرفوعا واللازم منتف فالملزوم كذلك فان قيل ما قاله الكوفيون باطل لان التجرد
من الناصب والجازم عدمي والرفع امر وجودي وكيف يصح ان يكون الامر
الامر العدمي علة للوجودي فجوابه لا نسلم ان التجرد من الناصب والجازم
عدمي لانه عبارة عن استعمال المضارع على اول احواله مخلصا عن لفظ يقتضي
تغييره واستعمال الشي والمجي به على صفة ما ليس بعدمي انتهى **وقال** الكسائي
عامل الرفع في المضارع حروف المضارعة لانها لما دخلت في اول الكلمة حدث
الرفع بحدوثها اذ اصل المضارع اما الماضي واما المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع
بل حدث مع حدوث الحروف فاحالته عليها اولى من احالته على المعنوي الخفي

كماهو

كماهو مذهب البصريين ومذهب الفرا وهو المشهور بين المعربين وانما عزلها عامل
النصب والجزم لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة **قوله** ثم اذا اعربوا او عربوا
اي اعربوا الكلام او عربوا الطالب اي جعلوه يعرب **قوله** فاما البصريون فمذهبهم
ان المانع الزيادة المشبهة لا لفي التانيث **قال** الرضي الالف والنون انما يوثر
لمشابهتهما الف التانيث الممدودة من جهة امتناع دخول تا التانيث عليهما
معا ولفوات هذه الجهة تسقط الالف والنون عن التاثير **وقال** المبرد جهة
التشبيه ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليه في صنعاني وبهراني
في النسب الى صنعا وبهرا وهي قبيله من قضاعة وليس بوجه اذ لا مناسبة
بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدل منها واما صنعا وبهرا فالقياس
صنعاوي وبهراوي كحمراوي فابدلوا النون من الواو شاد المناسبة التي
بينهما الا ترى الى ادغام النون في الواو **قوله** عن درك الحق الدرك بفتح
الدال وسكون الرا بمعنى الادراك والحق الحكم المطابق للواقع يطلق على
الاقوال والعقايد والاديان والمذاهب باعتبار اشتمالها على ذلك ويقابله
الباطل **واما** الصدق فقد شاع في الاقوال خاصة ويقابله الكذب وقد
يفرق بينهما بان المطابقة تعتبر في الحق من جانب الواقع وفي الصدق من جانب
الحكم بمعنى صدق الحكم مطابقته الواقع ومعنى حقيقة مطابقة الواقع
اياه **قوله** وهو الاعداد الاصول يعني التي ليست بمعدولة **قوله** ولكنما
اهلي بواد انيسه الى اخره هذا البيت لساعدة المعولي **و** تبغي بالغين
المعجمة المفتوحة المشددة واصله تتبغي بتاءين في اوله حذفت احداهما
من التبغي وهو التطلب ومثنى وموحد صفة ذياب او خبر مبتدا محذوف
اي بعضها مثنى وبعضها موحد **قوله** والجهل بموقع هذه الالفاظ يعني الالفاظ
المعدولة **قوله** احاد ام سداس الى اخره تقدم الكلام عليه في الكلام على ام
قوله الذي اطلق اي ابيح **قوله** ولو افردت لم يكن له معنى **قال** التفتازاني
اي لو قلت اقتسموا هذا المال درهمين وثلاثة واربعة لم يكن له معنى ولم يصح
جعل درهمين حالا من المال الذي هو الف درهم مثلا بخلاف ما اذا كررت فان
المقصود به الى الوصف والتفصيل في حكم الاقسام ولذا الطيبات في حكم
النكاح **قوله** ولو جيت فيه باو لاعلمت انه لا يسوغ لهم ان يقتسموه
قال التفتازاني وذلك لان او لاحد الامرين او الامور لا غير واما الاباحة
وجواز الجمع في مثل جالس الحسن او ابن سيرين فانه يكون بدليل من خارج
مثل ان مجالستهما خير وزيادة في الفضيلة وتعلم العلم فتكون اولى بالجواز
وحاصله ان او لاحد الامرين والحال بيان لكيفية الفعل والقيد في
في الكلام يكون نفيا لما يقابله بمعنى او ان يكون الاقسام على احد هذه
الانواع غير مجموع بين اثنين منها ومعنى الواو ان يكون على هذه الانواع

غير متجاوزا اياها الى ما فوقها وهذا معنى قوله محظورا عليهم ما وراء ذلك وفيه
اشارة الى دفع ما ذهب اليه البعض من جواز التسع تمسكا بان الواو للجمع
فيجوز الاثنان والثلاثة والاربع وهي تسع وذلك لان من نكح الخمس او ما فوقها
لم يحافظ على العدد اعني كيفية النكاح وهو كونه على هذا العدد والتفصيل
بل جاوز والى خماس وسداس انتهى قوله واختلف فيها هنا اي في الواو
في قوله تعالى وثامنهم كلبهم قوله فيندفع الاشكال ايضا هو ان في قوله تعالى
ما يعلمهم الا قليل ردا على كون الواو في وثامنهم كلبهم للاستيناف وعلى كون
الكلام فيه تقريرا لكونهم سبعة قوله فاما الواو الاولى يعني واو الثمانية
قوله قلنا العامل المعنوي لا يحذف في الشرح الظاهر انه لا يمتنع الحذف
في مثل قولك زيد قائما جوابا لمن قال من في الدار اي زيد فيها قائما بالقوة
على المحذوف وفي التسهيل ولنصب عاملها جواز الحذف لحضور معناه او لتقدم
ذكره في استفهام او غيره وهذا يشمل المعنوي وغيره وأقول يحمل على غير
المعنوي لقول المصنف في بحث الواو وبعد قوله ان حذف عامل الحال اذا كان
معنويا ممتنع ولهذا رد على المبرد قوله في بيت الفرزدق واذ ما مثلهم بشر
ان مثلهم حال باصلها خبر محذوف اي واذ ما في الوجود بشر مماثلا لهم
قوله ولا ارض ابقل ابقالها هذا عجز بيت صدره فلا مزنة ودقت ودقها
والمزنة السحابة البيضاء والودق المطر وضمير ودقها للسحابة التي شبه
بها الجيش في البيت قبله وابقلت الارض خرج بقلها قوله الرابع عشر
قولهم ان النكرة اذا اعيدت نكرة كانت غير الاولى واذا اعيدت معرفة
او اعيدت المعرفة معرفة او نكرة كان الثاني عين الاول قال التفتازاني
في تلويحه والكلام فيما اذا اعيد اللفظ الاول اما مع كيفية من التنكير
والتعريف او بدونها وحينئذ تكون طريق التعريف هو اللام او الاضافة
لتصح اعادة المعرفة نكرة وبالعكس وتفصيل ذلك ان المذكور اولا اما ان يكون
نكرة او معرفة وعلى التقديرين اما ان يعاد نكرة او معرفة فتصير اربعة اقسام
وحكمها ان ننظر الى الثاني فان كان نكرة فهو مغاير للاول والا لكان المناسب
هو التعريف بناء على كونه معهودا سابقا في الذكر وان كان معرفة فهو الاول
حملا له على المعهود الذي هو الاصل في اللام والاضافة انتهى فان قيل مقتضى
كلام المصنف ان المعرفة اذا اعيدت نكرة كانت عينا وكلام التفتازاني انها
تكون غيرا قلت حكى ابن السبكي في هذه الصورة قولين وحكى عن امالي ابن الحاجب
انه قال الظاهر الاول لا نفسه فيجري كلام المصنف على القول بانها عين
والتفتازاني على القول بانها غير قوله وحملوا على ذلك ما روي لن يغلب
عسر يسرين روي ذلك موقوفا على ابن العباس وابن مسعود رضي الله عنهما
ومرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم انه خرج ذات يوم وهو يضحك ويقول

لن يغلب

لن يغلب عسر يسرين وفي تفسير البغوي قال ابو علي الحسن بن يحيى بن نصر
الجرجاني صاحب النظم تكلم الناس في قوله لن يغلب عسر يسرين فلم يحصل
منه غير قولهم ان العسر معرفة واليسر نكرة فوجب ان يكون عسرا واحدا
ويسران وهذا قول مدخول فان قول القائل ان مع الفارس سيفا ان مع
الفارس سيفا لا يوجب ان يكون الفارس واحدا والسيف اثنين بل معناه
لن يغلب عسر الدنيا اليسر الذي وعد الله المومنين فيها واليسر الذي وعدهم
في الاخرة وانما يغلب احدهما وهو يسر الدنيا فاما يسر الاخرة فدائم
غير زائل اي لا يجمعهما في الغلبة كقوله صلى الله عليه وسلم شهرا عيد لا
ينقصان اي لا يجتمعان في النقص قوله وليشهد للصورتين الاوليين
هما اعادة النكرة نكرة واعادة النكرة معرفة قوله وللرابع هو اعادة المعرفة
نكرة وذكره على تاويل القسم والا فمقتضى قوله الاوليين ان يقول الرابعة
ولم يتعرض للثالث وهو اعادة المعرفة معرفة لانه ذكر اولا ما يشهد له
وهو ما حكاه عن الزجاج قوله صفحنا عن بني ذهل الى اخره هذان
بيتان من بحر الهزج والصفح العفو وذهل بضم المهملة وسكون الهاء قوله
والثالث ان في التنزيل ايات ترد هذه الاحكام الاربعة قال التفتازاني
في تلويحه واعلم ان المراد ان هذا هو الاصل عند الاطلاق وخلو المقام عن
القرائن والا فقد تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى وهو الذي
في السماء اله وفي الارض اله وقالوا لولا انزل عليه اية من ربه قل ان الله
قادر على ان ينزل اية الله الذي خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف
قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة يعني قوة الشباب ومنه باب
التاكيد اللفظي وقد تعاد النكرة معرفة مع المغايرة كقوله تعالى وهذا
كتاب انزلناه اليك الى قوله ان تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين
من قبلنا وقد تعاد المعرفة معرفة مع المغايرة كقوله تعالى وهو الذي
انزل عليكم الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب وقد تعاد المعرفة
نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى انما الهكم اله واحد ومثله كثير في الكلام
كقولهم هذا العلم علم كذا كذا ودخلت الدار فرايت دارا كذا وكذا ومنه
بيت الحماسة انتهى قوله فان الصلح الاول خاص وهو الصلح بين الزوجين
والثاني عام يعني فلا يكون الثاني عين الاول لان المعنى من كون الثاني عين
الاول ان المراد به هو المراد بالاول قوله لان اللام ان كانت فيه اي في
العسر الاول للعهد في العسر الذي كانوا فيه وهو حصة معينة من العسر
معهودة بين المتكلم والمخاطب فهو هو اي فالثاني عين الاول قوله الحادي
عشر قولهم يجب ان يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها في
الشرح عند هذا الموضع في هذا الباب مبني على ان قول سيبويه في المسلة

صواب وتردده لجد هذا قال الامر الي سلامة ما اشتهر بينهم في ذلك بن الحارث
فلا ينبغي ان يعد من قبيل ما هو من الخطا واقول يارد المصنف قوله سيبويه
وانما رد ما استشهد به له ولا يلزم من رد ما استشهد به له رده قوله وليس
بلازم عند سيبويه لم يحك الرضي ذلك عن سيبويه وانما حكاه عن المالكي
واخبيان ونصه في باب المبتدا والتزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها لا دليل
دلهم عليه ولا ضرورة لجاتهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين علي ما ذهب
اليه المالكي انتهي قوله معمول المضاف او الجار مقدر قال الرضي اعلم انهم
خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة او من او المضاف فمن قال
انه الحرف المقدر نظر الي ان معناه في الاصل هو الموقع للاضافة بين الفعل
والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد بمعني الاضافة قائم بالمضاف
اليه لاجل الحرف ولا ينكر هاهنا عمل حرف الجر مقدر القوة الدال عليه بالمضاف
الذي هو مختص بالمضاف اليه او مبين به ومن قال ان عامل الجر المضاف
وهو الاولي قال ان حرف الجر شرائعه منسوخة والمضاف مفيد لمعناه ولو كان
مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد بمعني كون الثاني مضافا اليه حاصل له
بواسطة الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معني الاضافة
وليس بشي لانه ان اراد كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعني المقتضي والعامل
ما به يتقوم المقتضي وان اراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف
اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما
وبين الفعل كما هو مذهب خلف ان العامل هو الاسناد قوله ما بنا ادا
صنع الحق فاصغ له هذا صدر بيت عجزه وطع قطاعته مهر بحجة رشده وقد
تقدم في الجهة الخامسة فيما يحتمل باعتبار عامله وجهين قوله لان الحال
حينئذ من المعرفة هذا هو المرجح لكونه موحشا حالا من المستتر في الظرف
قوله واما جواب ابن خروف اجاب ابن خروف عن تجويز كونه موحشا
في البيت حالا من الضمير المستتر في الظرف بان الظرف هاهنا لا استتار فيه
لانه انما يكون فيه مستترا اذا تاخر عن المبتدا واما اذا تقدم عليه فلا ورده
المصنف بان هذه التفرقة مخالفة لاطلاقهم ولقول ابي الفتح مع عدم
اعتراضهم عليه بها واعتراضهم عليه بخلافها فقوله ولقول ابي الفتح معطوف
علي لاطلاقهم قوله عليك ورحمة الله السلام ه هذا عجز بيت صدره ه
الا يا نخلة من ذات عرق ٭ والمراد بنخلة هنا امراة وبذات عرق موضع
قوله وقد اعترض يعني انه اعتراض علي ابي الفتح في قوله ان عطف رحمة
علي المستتر في عليك اولي من عطفه علي السلام بان ما ذهب اليه فيه تخلص
عن ضرورة وهي تقدم المعطوف علي المعطوف عليه بضرورة اخري وهي
العطف علي الضمير المرفوع المستتر مع عدم الفاصل ولم يعترض علي ابي الفتح

قوله
بانه ليس

بانه ليس في عليك ضمير لتقدمه علي المبتدا وعدم اعتراضهم بذلك يدل علي
ان الظرف فيه مستتر مع تقدمه علي المبتدا قوله وجوابه ان عدم الفصل
اسهل لوروده في النثر اي والجواب عما اعترض به علي ابي الفتح من انه تخلص
عن ضرورة لضرورة لوروده في النثر انه لم يتخلص من ضرورة الي ضرورة مثلها
وانما تخلص من ضرورة الي ضرورة اسهل منها وذلك ليس بممتنع قوله واما
جواب ابن مالك بان الحمل علي طالل اولي لانه ظاهر فانما يصح لو ساوي الظاهر
المضمر في التعريف يعني ان ابن مالك اجاب عن قولهم لا نسلم ان صاحب
الحال طلل بل هو ضمير المستتر في الظرف بان جعل صاحب الحال طلل اولي
من جعله الضمير المستتر في الظرف لان جعل صاحب الحال الاسم الظاهر
اولي من جعله ضمير ذلك الاسم ودفع المصنف هذا الجواب بانه انما
تثبت هذه الاولوية لو كان الظاهر معرفة كالمضمر واما اذا كان نكرة
فجعل صاحب الحال ضمير الاسم اولي لكونه معرفة كما هو الاصل في صاحب
الحال قوله احدهما ضبعان في تثنية ضبع للمونث وضبعان للمذكر
يعني ان المونث من الضباع يقال له ضبع بفتح اوله وضم ثانيه وللمذكر
منها يقال له ضبعان بكسر اوله وسكون ثانيه وزيادة الف ونون
في اخره فاذا ارادوهما وثنوا غلبوا المونث لقلة حروفه علي المذكر
فقالوا ضبعان هذا ولكن في الصحاح الضبع معروفة ولا تقل ضبعة
لان المذكر ضبعان والجمع ضباعين مثل سرحان وسراحين والانثي
ضبعانة والجمع ضبعانات وضباع قوله وهو سهو فرق الحكماء بين
السهو والنسيان بان عدم الصورة الحاصلة عند العقل عما شانه
الملاحظة في الجملة ان كان العقل بحيث يتمكن من ملاحظتها اي وقت
شاء يسمي ذهولا وسهوا وان كان بحيث لا يتمكن من ملاحظتها الا بعد
تجشم كسب جديد يسمي نسيانا قوله ولا يجتمع الليل والنهار لقائل
ان يقول ان اراد لا يجتمعان في الوجود فمسلم لكن لا يفيد لان المراد
بقوله ان يجتمع شيئان هو الاجتماع في حكم من الاحكام وان اراد
لا يجتمعان في حكم فممنوع قوله وضابطها في الشرح يقع التغليب
بدون هذا الضابط ففي التنزيل والذين يتوفون منكم ويذرون
ازواجا يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا والمراد عشرة ايام
بلياليهن لكن انث التغليب الليالي واقول هذا الضابط انما هو
لتغليب الليالي في التاريخ لا لتغليب الليالي علي الايام مطلقا لعدم
مقتضي التغليب في هذه الاية انه لا اختصاص لتغليب المونث علي
المذكر بتلك المسالتين قوله لان الله تعالي موجد للافعال والذوات
جميعا لا موجد لها في الحقيقة سواه ففعل العبد مستندا الي الله

تعالى من جهة الايجاد والى العبد الكسب وتحقيقه ان صرف العبد مرجعة
قدرته وارادته الى الفعل كسب وايجاد الله تعالى الفعل عقيب ذلك
خلق والمقدور الواحد يدخل تحت قدرتين لكن بجهتين مختلفتين
ففعل العبد مقدور الله تعالى ايجادا ومقدور العبد كسبا **قوله** وقد
مضى رده يعني في الجملة الثالثة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب
قوله الثامن عشر قولهم ان كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات **قال** الرضي
قال بعضهم في كاد ان نفيه اثبات واثباته نفي بخلاف سائر الافعال
اما كون اثباته نفيا فان ارادوا به انك اذا قلت كاد زيد يقوم فاثبته
الكود اي القرب فهذا الاثبات نفي فهو غلط فاحش وكيف يكون
اثبات الشيء نفيه بل في كاد زيد يقوم اثبات القرب من القيام بلا ريب
وان ارادوا ان اثبات كاد دال على نفي مضمون خبره فهو صحيح وحق
لان قربك من الفعل لا يكون الا مع انتفا الفعل منك اذ لو حصل الفعل
منك لكنت اخذا في الفعل لا قريبا منه واما كون نفيه اثباتا فنقول
فيه ايضا ان قصدوا ان نفي الكود اي القرب في ما كاد زيد يقوم اثبات
لذلك المضمون فهو من الفحش غلط وكيف يكون نفي الشيء اثباته وكذا
ان ارادوا ان نفي القرب من مضمون الخبر اثبات لذلك المضمون بل
هو افحش لان نفي القرب من الفعل ابلغ في انتفا ذلك الفعل من نفي
الفعل نفسه فان ما قربت من الضرب ابلغ في نفي الضرب من ما ضربت
بل قد تجي مع قولك ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج
بعد انتفائه وبعد انتفا القرب منه فتكون تلك القرينة دالة على ثبوت
مضمون خبر كاد في وقته بعد وقت انتفائه وانتفا القرب منه لا لفظ
كاد ولا تنافي بين انتفا الشيء في وقت وثبوته في وقت اخر وانما التنا
قض بين ثبوت الشيء وانتفائه في وقت واحد فلا يكون اذن نفي كاد
مفيد الثبوت مضمون خبره بل المفيد لثبوته تلك القرينة فان لم
حصلت قرينة هكذا قلنا ثبت مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما في قوله
تعالى وما كادوا يفعلون اي وما كادوا يذبحون قبل ذبحهم وما قربوا
منه اشارة الى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قولهم اتتخذنا هزوا
وادع لنا ربك يبين لنا ما هي وادع لنا ربك يبين لنا ما لونها وهذا
التعنت داب من لا يفعل ولا يقارب الفعل ايضا وان لم تحصل قرينة
هكذا قلنا ثبت مضمون خبر كاد بعد انتفائه كقولك مات زيد
وما كاد يسافر قلنا نفي مضمون خبر كاد على انتفائه وعلى انتفا القرب
منه كما في قوله تعالى لم يكد يراها وقوله اذا علا البحر البيت اذ
ليس في هذه المواضع ما يدل على حصوله بعد انتفائه ومثل هذه القرينة

هي المشبهة

هي المشبهة لمن قال ان نفي كاد اثبات **قوله** احدهما ان الزمخشري قال
في اولئك يسرحهم الله تقدم كلام الزمخشري بدون ما عليه من الاعتراض اض
والجواب في حرف السين **قوله** تمام العشرين قولهم في نحو جلست
امام زيد ان زيدا مخفوض بالظرف والصواب ان يقال مخفوض بالاضافة
في الشرح هذا تمام منه نقص وذلك لان الصحيح ان العامل في المضاف
اليه هو المضاف ولا شك ان اماما من قولنا امام زيد مضاف فيكون
خافضا للذي هو المضاف اليه فالتعبير حينئذ لقولهم زيد مخفوض
بالظرف صحيح وهم لم يريدوا ان الخفض به من حيث هو ظرف
وانما ارادوا من حيث هو مضاف وتركوا التصريح بهذه الحيثية
لظهور المراد ودعواه ان الصواب ان يقال مخفوض بالاضافة غير
صحيحة فان هذا قول مرجوح عندهم فالبنا في تخطئة الجماعة عليه
واه **واقول** قولهم مخفوض بالظرف يوهم ان لخصوصية الظرف دخلا
في خفضه وليس كذلك فينبغي الاحتراز منه ومراد المصنف بالاضافة
في قوله الصواب ان يقال مخفوض بالاضافة هو المضاف لا المعنى
المصدري لانه ذكر في الخامس عشر ان العامل في المضاف اليه المضاف
او الجار المقدر ولم يذكر الاضافة ولم يعد القول بانها عاملة قولا

الباب السابع من الكتاب في كيفية الاعراب **قوله** ان
كان حرفا واحدا يعني وليس بعض كلمة لان ما هو بعضها يعبر عنه
بلفظه **قوله** فيقال في المتصل بالفعل من نحو ضربت التا فاعل او الضمير
فاعل ولا يقال التا فاعل الاول تعبير باسم المعبر عنه الخاص به والثاني
باسمه المشترك بينه وبين غيره والثالث بلفظه **قوله** اذ لا يكون
اسم هكذا اي اسم ظاهر فقد نابه لان الضماير المتصلة اسما ومنها
ما هو على حرف واحد يعني انه في هذه الحالة يكون معبرا به عن
نفسه فيكون اسما ظاهرا وليس لنا اسم ظاهر على حرف واحد
قوله فاما الكاف الاسمية فانها ملازمة للاضافة فاعتمدت على
المضاف اليه هذا جواب سوال يرد على قوله اذ لا يكون اسم
هكذا تقرير السوال ان الكاف الاسمية اسم ظاهر وهي على حرف
واحد وتقرير الجواب انها لما لازمت الاضافة واعتمدت على
المضاف اليه صارت بمنزلة ما هو اكثر من حرف الا انها لا يعبر
عنها عند الكلام عليها الا باسمها لان في التعبير عنها بلفظها قطعها
عما تعتمد عليه وهي لا تقطع عنه والكاف الاسمية هي التي معناها
مثل والحرفية هي التي معناها التشبيه **قوله** ولهذا اذا تكلمت على
اعرابها الاشارة بهذا الى اعتماد الكاف الاسمية على المضاف اليه

قوله ولا ننطق بلفظهما اي بلفظ با الجر وواو العطف فلا تقول ب حرف جر ولا وحرف عطف لان كلا منهما كلمة مستقلة لا بعض كلمة قوله لان الحروف فيهن اي في م د و ق وش ول واللام في لان متعلقة بنحو قوله وان كان اللفظ على حرفين نطق به فقيل قد حرف تحقيق وهل حرف استفهام لان اللفظ موضوع لنفسه ولا مانع من اطلاقه هنا عليها وانما وضعوا اللفظ لنفسه لانهم محتاجون الى التعبير عنه فلو وضعوا له لفظا اخر لكان الوضع له ضائعا اذ نفس اللفظ كاف في التعبير عنه قال التفتازاني ولا خفا في ان هذا ليس بوضع تصريحي لكن هل يلزم منه وضع بحيث وقع الاتفاق والاصطلاح على انه مطلق اللفظ ويراد نفسه والظاهر اللزوم لانا اذا قلنا ضرب فعل ماض ومن حرف جر فالدال اسم والمدلول فعل وحرف ودلالته عليه ليست الا بحسب ذلك الاتفاق والاصطلاح والتحقيق انه وضع علمي لكن مثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والا كان جميع الالفاظ مشتركة ولا قايل به انتهي وظاهر كلام المصنف ان اللفظ اذا كان على حرفين نطق به من غير تغيير وقال الرضي وغيره ان الكلمة الثنائية اذا جعلت علما للفظ وقصد اعرابها شدد الحرف الثاني منها سوا كان حرفا صحيحا او حرف علة نحو اكثرت من الكم ومن اللو لتكون على اقل اوزان المعربات واما اذا جعلت علما لغير اللفظ ولم يقصد اعرابها فلا يشدد ثانيها اذا كان صحيحا نحو جاني كم وراءيت منا لئلا يلزم التغيير في اللفظ والمعنى جميعا قوله ولا يجوز ان ينطق باسم شي من ذلك اي مما كان على حرفين بان يقول في قد القاف والدال وفي هل الها واللام قوله وان كان اكثر من ذلك نطق به فقيل سوف حرف استقبال وضرب فعل ماض وضرب هذا اسم ولهذا اخبر عنها بقولك فعل ماض قال الرضي واعلم انه اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناها كقولك اين كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهي علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشي بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول هو اللفظ انتهي وسوف ايضا في التركيب الذي ذكره المصنف اسم ولهذا اخبر عنها بقوله حرف استقبال وكان المصنف لم يذكرها لان الادلة الثلاثة التي في قوله يدلك على ما ذكرنا الى اخره مختصة بضرب قوله وانما فتحت على الحكاية لان الكلمة المبنية اذا جعلت علما على اللفظ فالاكثر فيها الحكاية تقول من اسم استفهام وضرب فعل ماض وسوف حرف استقبال ويجوز الاعراب قال الشاعر ليت وهل ينفع شيا ليت ثم ان اولت بمذكر كاللفظ انصرفت مطلقا وان اولت بمونث كالكلمة واللفظة فان كانت ثلاثية لفظية ساكنة الوسط كسوف ٢

وليت مني

وليت فهي كهند في الصرف وتركه وان كانت رباعية او ثلاثية متحركة الوسط فهي غير منصرفة قوله فهذا في انه لفظ مسماه لفظ كاسما السور واسما حروف المعجم وذلك انها الفاظ مسماها الفاظ فان ال عمران مثلا اسم مسماه السورة المخصوصة المولفة من الكلمات وجيم مثلا اسم مسماه الحرف المخصوص قال سيبويه قال الخليل يوما وسال اصحابه كيف تقولون اذا اردتم ان تلفظوا بالكاف التي في لك والبا التي في ضرب فقيل نقول باكاف فقال انما جيتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف وقال اقول كه به وفي الكشاف فان قلت من اي قبيل هي من الاسما المعربة ام المبنية قلت بل هي اسما معربة وانما سكنت سكون زيد وعمرو وغيرهما من الاسما حيث لا يمسها اعراب لفقد مقتضيه وموجبه والدليل على سكونها وقف وليس بنا انها لو بنيت لحذي بها حذو كيف واين وهاولا ولم يقل صاد قاف نون مجموعا فيها بين الساكنين قوله قياس همزات الاسما يعني الاسما المرفه وهي التي ليست جارية مجرى الفعل فلا يرد نحو الانطلاق والاقتدار من المصادر التي همزتها همزة وصل لانها ليست باسما صرفة بهذا المعنى قوله كما انك اذا سميت باضرب قطعت همزته في الشرح لانه حينيذ اسم صرف ولا وجود لهمزة الوصل في شي من الاسما الصرفة الا اذا كان من الاسما العشرة فان قلت فيلزم ان يقطع همزة الانطلاق اذا سمي به لانه عند التسمية به غير مصدر وليس من الاسما العشرة قلت ابقيت فيه همزة الوصل على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل فاستصحب ما كان ثابتا قبل التسمية بها بخلاف مثل اضرب قوله فعلت فكيف توهم ابن مالك ان النحويين كافة غلطوا في قولهم ان الفعل يخبر به ولا يخبر عنه وان الحرف لا يخبر به ولا عنه لقايل ان يقول لم يقتض كلام ابن مالك السابق تغليط النحاة وانما اقتضى اختصاص قولهم ذلك بما عدا الاسناد اللفظي اي الاسناد الذي المسند اليه فيه لفظ سوا عبر عنه بلفظه وحده كضرب كلمة وسوف كلمة او عبر عنه بلفظه مع غيره كلفظه ضرب ولفظه سوف او عبر عنه بلفظ اخر كالفعل الماضي وحرف التنفيس واعلم ان الامام الرازي اعترض في الملخص على قولهم الفعل لا يخبر عنه بان المخبر عنه في هذا الكلام ليس حرفا اتفاقا فهو اما اسم او فعل وعلى التقديرين فهو كاذب اما ان كان اسما فلان كل اسم يخبر عنه وقد كان لا يخبر عنه واما ان كان فعلا فلانه اخبر عنه بانه لا يخبر عنه لبعض الفعل يخبر عنه ويلزم التناقض واجيب بان الاخبار اما عن اللفظ وذلك جايز في الكلمات كلها سوا ذكرت الفاظها وحدها او مع غيرها او عبر عنها بالفاظ واما عن المعنى اما معبرا عنه بلفظه وحده او مع غيره واما معبرا عنه بلفظ اخر فالاول من خواص الاسم والاخيران

مشترکان بينه وبين اخويه فاذا اريد الاخبار عن معناهما بامتناع الاخبار
عنه وجب ان لا يخبر عنه بخبر لفظه او به مع غيره فيخبر عنه حينئذ معبرا له
باحد هذين الوجهين بانه يمتنع ان يخبر عنه معبرا بوجه ثالث فلا تناقض
في ذلك قوله لما كان اكثر المفاعيل دورا في الكلام خففوا اسمه لما بتشديد
الميم وخففوا القائين جوابها والجملة باسرها استيناف جواب عن سبب
اصطلاحهم على اطلاق المفعول من غير تقييد على المفعول به فصل
قوله وقد سمعت من العرب الهاكم التكاثر مبتدا وخبر اظنهما مثل
قولك المنطلق زيد في الشرح لا عيب على هذا المعرب الا اذا صرح
بان الهاكم نفسه هو المبتدا واما اذا اطلق القول في ذلك ولم يعين فيجوز ان يحمل
كلامه على ان التكاثر مبتدا موخر والهاكم خبر مقدم بنا على مذهب الكوفيين
في تجويز تقديم مثل هذا الخبر وان وقع الاشتباه بين الجملة الاسمية
والفعلية ولعل المصنف قامت عنده قرينة تدل على ان ذلك المعرب قصد
ان الهاكم مبتدا والتكاثر خبره قوله وذكر لي رجل عن كثير من الفقها هكذا
وقع في بعض النسخ وفي بعضها وذكر لي عن رجل كبير من الفقها وكبير في جميع
النسخ بالبا الموحدة قوله انبت رئبال الحفول الى اخره الرئبان ضرب الظبان
و اكثروا النعاس يقول منه كري الرجل بالكسر يكري كري فهو كر وامراة
كريه على فعله والمراد به في البيت النوم والملسوع اسم مفعول من لسعته
الحية او العقرب لسعا وليلة الملسوع كناية عن ليلة السهر قوله وقال
جماعة من المعربين في وكذلك ننجي المومنين في قراة ابن عامر وابي بكر
بنون واحدة تقدم الكلام على هذه القراة في التنبيه الذي ذكره المصنف
في اخر الجهة الرابعة من الباب الخامس بما لا مزيد عليه قوله والا فيل
لحظت في الشرح فيه ادخال اللام على جواب ان الشرطية وقد اكثر
المصنف رحمه الله من ذلك في هذا الكتاب وهو فاش في عبارة غيره من
المصنفين قوله من باب ولا ارض ابقل ابقالها يعني من بابه في حذف
تا التانيث من الماضي الذي وجب لحاقها به وان كان تمني مسندا الى
ظاهر مونث حقيقي وابقل مسندا الى ضمير مونث غير حقيقي قوله
وهذا احمل على الضرورة من غير ضرورة لان حذف التا من الماضي المسند
الى ظاهر مونث حقيقي او الى ضمير مونث غير حقيقي لضرورة الشعر ولا
ضرورة تدعوا الى جعل تمنى في البيت كذلك لجواز جعله مضارعا محذوفا
منه احدى التائين قوله فقلت هلا استشكلت ورود الفاعل
مجرورا فان زان فاعل منتهجا وفي اخره كسرة وكان هذا السائل من عدم
الفطنة بحيث لا يعرف الفاعل في الكلام لكونه مما يدرك بالعقل وهو
انما يعرف ما يدرك بالحس كالمرفوع والمجرور المذكورين بحاسة السمع

قوله

قوله ومن هذا ايضا قال ابو الحسن هذا عطف على ولهذا حذفت الواو
في بهب مشارك له في الترتب على كون نايب الثقيل ثقيلا قوله لان اصلها
اليا اي اصل الالف في يا غلاما لان يا غلامي يجوز فيه اسكان اليا وفتحها
فاذا فتحت جاز فتح قلب الكسرة فتحة فتنقلب اليا الفا قوله ويتشى بالاول
نحو ارايتك زيدا ما صنع وابصرك زيدا فان الكاف فيهما حرف خطاب
هكذا وقع في كثير من النسخ لضميرا للتثنية وهو عايد على ارايتك زيدا
ما صنع وابصرك زيدا وفي بعض النسخ وهو الموجود بخط المصنف بافراد
الضمير وتذكيره وهو عايد الى نحو وقد تقدم الكلام على ارايتك في الباب
المعرفة قوله ونحو قولهم لا عهد لي بالام وقفا منه ولا اوضعه نحو معطوف
على نحو الضاربك اولام افعل لتفضيل من لوم الرجل لوما على فعل وملامة
على مفعله ولا امة على فعالة ويقال منه للرجل يا ملامان خلاف قولك
يا مكرمان قوله وليست مضافا اليها ولا لخفض اوضع بالكسرة لان
ما لا ينصرف اذا اضيف او دخله لام التعريف لجر بالكسرة ثم اختلف فيه
فقال الزجاج منصرف لدخول ما هو من خواص الاسما عليه مما يتغير
به نفس مدلوله ومقابلته شبه الفعل بخلاف كونه مسندا اليه ومعمولا
وداخلا عليه حرف جر فان ذلك بالعامل والعامل لا يغيره عن مدلوله
وقال الاكثر امتناع الكسر تبعا لامتناع التنوين للعلتين فاذا زال
التنوين لغيرهما زال موجب المنع من الكسر فدخل فيمتنع على هذا
ما لم يزل احد سببيه كالمساجد والحمرا والحبلى والاحمر والسكران ونحو
غيره قوله وعلى ذلك فاذا قلت مررت برجل ابيض الوجه لا احمره فان
فتحت الرا يعني لكونه غير منصرف للصفة ووزن الفعل لم تدخله اضافة
ولا لام لتعريف فالها منصوبة على التشبيه بالمفعول لان احمر لا ينصب
المفعول به وان كسرت الرا لان ما لا ينصرف اذا اضيف او دخلته لام
التعريف انجر بالكسرة فالها مجرورة المحل على الاضافة قوله كتسميتهم
الصورة الجميلة دمية في الصحاح والدمية بالضم والجمع الدمي وهي
الصورة من العاج ونحوه قوله فان قلت فهل من ذلك قول الزمخشري
في قوله تعالى وطايفة قد اهمتهم انفسهم الاية في الشرح في ايراد هذا
السوال من الازرا بالزمخشري ما لا يخفى ولم يكن ايراده بالذي يليق
بالمصنف والادب مطلوب مع الاصاغر فضلا عن الاكابر داقول
لا يخفى ان في جوابه دفعا لتوهم الازرا والنقص بالزمخشري وفي
التفتازاني مح حاشية ولم يجعل شيا من الجمل في موقع الخبر لطايفة قصدا الى ان
مضمونها مقرر معلوم الثبوت للمنافقين لا حاجة الى الاخبار عنه والخبر
محذوف اي وثمة طايفة او فيكم طايفة على ان الخطاب للجميع من

من المومنين والمنافقين او وطايفة اخرى لم يغشهم النعاس وذهب الزجاج
الى ان قد اهمتهم صفة ويظنون خبر ولا يبعد ان يكون قد اهمتهم خبر الان
النكرة موصوفة في التقدير اي وطايفة اخرى وبالجملة الواو للحال يعني وهو
مسوغ نص عليه سيبويه **قوله** وانما هو مفعول والمصاب مصدر بمعنى
الاصابة **في** الشرح لا يمتنع ان يكون المصاب اسم مفعول في هذا المثال ولا
يكون مصدرا والمولى هو الخبر وقبيح خبر مبتدا محذوف اي ان الذي اصبته
هو مولاك هذا قبيح **قوله** وقد مضت الحكاية يعني في اخر الجهة الاولى
من الباب الخامس **قوله** وسالت طالبا من حقيقة كان اذا ذكرت في قولك
ما احسن زيدا فقال زايدة بنا منه على ان المثال المسيول عنه ما كان احسن
زيدا وليس في السوال لتعين ذلك **في** الشرح في السوال ما يشعر بان
كان تذكر في هذا التركيب الحاصر على ما هو عليه وكان لا يقع فيه عند ذلك
الا زايدة فلا عتب على الطالب في عدم التفصيل اذ له ان يقول متى كان بعد
احسن وجب الاتيان بما المصدرية وهو لفظ زايد على ما كان في التركيب
ووجب رفع زيد وهو في المثال منصوب فحينيذ تخرج التركيب بذلك
الى تركيب اخر وهو خلاف ظاهر السوال **الباب الثامن الكتاب**
قوله لما دخله من معنى الكف لما هنا بكسر اللام وتخفيف الميم ومن بيان
لما **قوله** لما دخله من معنى لا يتقربن لما هنا بتشديد الميم والاشارة
بهذا الى ادخال البا بعد تقران لتضمينه معنى يتقربن والضمير في لانه
على يد على وصل الى ادخال البا كتابك فقرات به او على قرات به وهو
بيان لوجه تعليل عدم جواز ادخال البا بعد قرات في المثال بادخالها
بعد تقران لتضمينه معنى يتقربن **ثم** ان المصنف لم يذكر هنا ان تقران ضمن
معنى يرقبن ويتبركن وذكر في حرف البا ولم يذكر هناك تضمينه معنى
يتقربن وذكره هنا وكانه يشير بذلك الى جواز ارادة الجميع في البيت
وعدم ارادته في المثال **قوله** لما كان بفتح اللام وتشديد الميم **قوله**
ولهذا لم يجز ليت زيدا قايم وعمرو لان ليت زيدا قايم ليس في معنى زيد
قايم لان ليت زيدا قايم لا يحتمل الصدق والكذب وزيد قايم يحتملهما
قوله الثالث جواز انا زيدا غير ضارب **قال** السيرافي والزمخشري
وابن مالك يجوز تقديم معمول ما اضيف اليه غير مطلقا **وقال** ابن السراج
يمتنع مطلقا وقيل ان كان المعمول ظرفا جاز والا امتنع **قوله** لا تقول
انا زيدا اول ضارب او مثل ضارب هذا عند الجمهور وحكى ثعلب
عن الكسايي جواز التقديم في الاول وحكى ابن الحاج عن بعضهم جواز التقديم في
الثاني **قوله** فتى هو حقا الى اخره فتى منصوب بمحذوف يفسره الفعل بعده وهو ٢
قوله وحقا منصوب بمطلع **قوله** ان امرا خصني عمدا مودته الى اخره هذا البيت

لابي

لابي زبيد الطائي في مدح اخيه لامه وليد ابن عقبة عامل الكوفة في خلافة
عثمان رضي الله عنه وكانت احوال هذا الشاعر اخذوا له ابلا فاقتلعها منهم
وليد المذكور وردها اليه فمدحه وبعد هذا البيت ٥ ارعى وآروي وادماني ط
واظهرني ٥ على العدو تبصر غير تغذيره **و** على بمعنى مع كقوله تعالى وان ربك لذو
مغفرة للناس على ظلمهم **و** النائي التباعد **و** المكفور المجحود والطرف اعني عندي متعلق
بمكفور **و** معنى ارعى جعل ابلي ترعى الكلا واروي اذهب عطشها بالسقي **قوله** ولو
قلت غير ضارب زيدا لم يجز التقدير هكذا وقع في بعض النسخ وهو الذي رايناه
بخط المصنف اي تقدير غير ضارب زيدا بلا اضرب زيدا وفي اكثر النسخ التقديم
بالميم اي تقديم زيدا على غير **وفي** الشرح حكم المصنف بجواز انا زيدا غير ضارب
لانه عنده في معنى انا زيدا لا اضرب وجعل لا داخلة على المضارع ليكون تكريرها
غير واجب فلذلك قال لان النافي لا يحل هنا مكان غير اذ لو قلت جاني لا اضرب
زيدا لم يجز لكن **قال** الزمخشري تقول انا زيدا غير ضارب مع امتناع قولك
انا زيدا مثل ضارب لانه بمنزلة قولك انا زيدا لا ضارب فجعل لا داخلة على اسم الفاعل
مع عدم التكرير **وقال** التفتازاني فان قلت هب انه يصح التقديم في مثل انا
زيدا لا اضرب لما ذكرتم لكن ينبغي ان يمتنع في مثل انا زيدا لا ضارب لانه اسم بمعنى
غير على ما صرح به السخاوي غايته انه جعل اعرابه فيما بعده لكونه على صورة الحرف
تقول جا بلا شي ورايت لا فارسا **وفي** التنزيل لا فارض ولا بكر ولا شرقية ولا غربية
ولا بارد ولا كريم قلت بعد تسليم الاسمية بجواز التقديم نظرا الى صورة الحرفية
قوله ولولا ذلك لم يجز لعني ولولا ان غير قايم الزيدان بمعنى ما قايم الزيدان
لم يجز هذا التركيب لان جوازه انما هو لكون غير مبتدا وهو لا يجوز لان المبتدا
اما ان يكون ذا خبر او ذا مرفوع يغني عن الخبر وغير في غير قايم الزيدان ليس واحدا
منهما **قوله** غير لاه الى اخره هذا البيت من بحر الخفيف وهو مدرج اخر صدره
ها اللهو **وفي** الصحاح العدا بكسر العين الاعدا وهو جمع لا نظير له **و** السلم بفتح
السين وكسرها الصلح **وفي** الشرح ولمانع ان يمنع كون لاه مفردا لفظا ومعنى لجواز
كونه صفة لفريق او نحوه فيكون في معنى الجمع ولا يخفى انك لو قلت عداك غير
فريق لاه لصح فيبطل الاستدلال حينيذ **قوله** غير ماسوف على زمن تقدم
الكلام عليه عند الكلام على غير في حرف الغين المعجمة **قوله** وادخلوا عليه ال **في**
الشرح ظاهر هذا الكلام ان النحاة والعرب اجازوا ادخال ال على اسم الفاعل
من قولك ضارب زيد الان او غدا فيقول الضارب زيد بجر زيد ومثل هذا
عند الجمهور ممتنع قوله السابقة العطف بلا **في** الشرح فيه تسامح اذ العطف
انما هو بالواو ولا بمجموع قولك ولا **قوله** ابى الله ان اسمو بام ولا اب هذا عجز بيت
لعامر بن الطفيل صدره فما سودتني عامر عن وراثة وقبله واني وان كنت
ابن سيد عامر وفارسها المشهور في كل موكب **قوله** يوضحه في هذا اي

يوضع الاقرب في الثاني ان لا الناهية لا تصاحب ان الناصبة وعلي تقدير ان
السيرو صاحبتها ولا النافية تصاحب ان الناصبة وعلي تقدير المصنف ل
صاحبتها **قوله** ومثله ثم لم تكن فتنتهم **في** الشرح هذا مبني علي ان المصدر الموو
به هو القول او المقال وليس ذلك متعينا لجواز ان يأول بالمقالة وهي مصدر
ايضا تقول قال زيد كذا قولا ومقالا ومقالة فلعل التانيث وقع بهذا الاعتبار
واقول المصدر الذي ليس بمزيد اصل للمصدر المزيد فعند الحاجة الي التاويل
بالمصدر ينبغي ان يكون لغير المزيد **قوله** ولقد حكي ابو عمرو بن العلا **في** الصحاح
في باب الباء في مادة لغب بالمعجمة الاصمعي عن ابي عمرو بن العلا قال سمعت اعرابيا
يقول فلان لغوب جاته كتابي فاحتقرها فقلت اتقول جاته كتابي فقال
اليس بصحيفة فقلت ما اللغوب فقال الاحمق **قوله** فيها حظوظ الي اخره **قال**
التفتازاني يجوز ان يكني باسم الاشارة الموضوع للواحد عن اشيا كثيرة
باعتبار كونها في تاويل ما ذكر وما تقدم كما يكني عن افعال كثيرة سابقة
بلفظ فعل لقصد الاختصار تقول للرجل نعم ما فعلت وقد ذكر لك افعالا
كثيرة وقصة طويلة كما تقول له ما احسن ذلك وقد يقع مثل هذا في الضمير
الا انه في اسم الاشارة اكثر واشهر ولهذا قال روبة اردت ذاك واردته
بلفظ وتلك علي عادة العرب تحقيرا او تنبيها وفي الاساس شي مولع ملمع
وفرس تولع وفي لونه تولع وهو استطالة البلق **وقال** الاصمعي اذا كان في
الدابة ضروب من الالوان من غير بلق فذلك التوليع ودابته خوله مخططا
وقيل هذين البيتين **قوله** ثمان مثل امراس الابق والقود بفتح القاف وسكون
الواو والخيل **و**الامراس جمع مرس والمرس جمع مرسة وهي الحبل والابق
بفتح الباء الموحدة القنب اي اوراس طوال الاعناق والظهور والاعناق مثل
حبال القنب **قوله** فرفعوا الفاعل يعني فاعل الولادة والفصاحة والحسوبة
بالاسما الجامدة التي هي الاب والعرب والعرج لانها بمعنى الوالد والفصحا
والحنش وكل من هذه كونه هنا الرفع مستترا فيه فاعلا له **قوله** ابلغ مما ذكرنا
من تنزيلهم من بيان لما ذكرنا وضمير هو في وهو تنزيلهم عايد الي ابلغ **قوله** وقد
مضي ذلك يعني في الباب الرابع في اقسام العطف **قوله** وحضوا ان المخففة
وصلتها باسدها مسد هما في باب عسي انما السد ان المخففة وصلتها مسد
الجزء في باب عسي علي قول ابن مالك ان عسي حينئذ ناقصة لا علي ما يفهم
من كلامهم انها فعل تام مسند الي ان والفعل **قوله** تقول عجبت من قيامك
هذا شروع في امثلة التنبيه الثاني علي الترتيب المقدم **قوله** ومثله في ذلك
لعل يعني ان لعل مثل عسي في سد ان المخففة مع صلتها مسد جزئيها وفي اتساع مع
سد ان المشددة مع صلتها مسدهما **قوله** وزج الفتي الي اخره تقدم الكلام
عليه في حرف الميم عند الكلام علي ما **قوله** ما ان رايت ولا سمعت بمثله هذا
صدر

[صدر] بيت لدريد بن الصمة وقيل للخنسا وعجز بيتها فيها اينق جرب
البيت بكماله في نسخ كثيرة ولعله متعددة لانه ومحاسنه تضع الهنا مواضع
[...] والمتبذل بالذال المعجمة غير المصون **و**الهنا بكسر الهاء القطران
نقب بضم النون وسكون القاف بعدها موحدة جمع نقبة وهي اول ما يبدو
[من] الجرب متفرقا **و**الهاني الطالي للجرب بالهنا والاينق بتقديم المثناة التحتية
[علي] النون جمع ناقة واصلها انوقة فلما جمع علي افعل صار انوقا فاستثقل
الضم علي الواو فقدمت وقلبت يا **قوله** ومن اوقعها علي النهي لم يحتج الي هذا
الضمير في اولها للا التي في الايات التي اكد فيها المضارع بالنون بعد لا او
[...] الايات الموصوفة انفسها الا ان قوله تعالي لا تصيبن الذين ظلموا منكم
خاصة علي تاويله بالنهي ان كانت صفة لفتنة فلا بد من اضمار القول اي مقولا
[فيها] لا تصيبن وان كان غير صفة فالنهي وان كان للفتنة الا ان المراد نهي القوم
[عن] التعرض للظلم الذي هو سبب اصابة الفتنة **قوله** الرابعة حرف الفاعل
نحو قوله تعالي اسمع بهم وابصر **في** اعراب ابي البقا لفظه لفظ الامر ومعناه
التعجب وبهم في موضع رفع كقولك احسن بزيد اي احسن زيد وحكي عن الزجاج
انه امر حقيقة والجار والمجرور نصب والفاعل مضمر فهو ضمير المتكلم لقوله
[...] نفسه اوقع بهم سمعا او مدحا واليوم ظرف والعامل فيه الظرف الذي قبله
قوله وقد مضي البحث فيها معني ذلك في الباب الاول في الكلام علي ان المكسورة
المشددة **قوله** ولكنها لما كانت الضمير في لكنها وكانت واعطيت لاي في
[...] اغفر لنا ايتها العصابة وفي حكمها الاي المستعمله في الندا واراد بموجب
البنا موجب بنا المنادي وهو وقوعه موقع حرف الخطاب **قوله** واما نحو
العرب في المثال هكذا وقع في بعض النسخ وهو الذي رايناه بخط المصنف
في بعضها واما نحن العرب في المثال وفي بعضها واما العرب في المثال وهو اظهرها
لان الذي في المثال العرب لا نحو ولا نحن العرب نفس المثال لا انه **قوله**
[...] باب حذام في لغة الحجاز علي الكسر لتشبيهها له بنزال بريد بباب حذام
ما كان علي وزن فعال من اعلام الاعيان المونثة سوا كان في اخره را او لم
[يكن] **و**حذام بالحا والدال المهملتين علم علي امراة وانما قال في لغة الحجاز لان
[...] تميم علي ان ذوات الرا من هذا القسم مبنية علي الكسر للوزن والعدل
[...] لو ذكر حضار وغير ذوات الرا كقطام معربة غير منصرفة للتانيث والعلمية
[...] وانهم علي ان جميع هذا القسم غير منصرف من ذوات الرا كان او لا **قال**
الربعي وعلة بنا الحجازيين له تضمنه معني ها التانيث وقيل شبهه بنزال
[م]ن ارلعة اوجه الوزن والعدل والتعريف والتانيث وهذا ابنا علي قول
الاكثر ان نزال اسم للمنازلة لا لا نزل كما قال البعض وذهب المبرد
الي انها بنيت لتوالي العلل لانها كانت ممنوعة الصرف للعلمية والتانيث

فلما زادوا العدل بنو اذ ليس بعد منع الصرف الا البنا
للجدا بفتح الجيم والدال المهملة والعصر العطية **قوله** يا ليت حظي الى
هذا البيت في فرس جمحت بالشاعر فامرها بالرفق ويقع في بعض النسخ
جالت من الجولان وهو الذي رايناه في نسخة المصنف **قوله** جالت لتصرعني ا
وفي الصحاح اقصرت عنه كففت ونزعت مع القدرة عليه فان عجزت عنه
قصرت بلا الف وفي بعض النسخ الى امرئ قبلي وهو الذي رايناه بخط المصنف
وفي الشرح والذي رايته في نسخة صحيحة من شعر امرئ القيس مقروءة على
الامام ابي زكريا التبريزي بكسر الصاد والدال المهملتين من العصر وهو الدهر
قوله وليس كذلك اذ ليس لفعله فاعل وفاعله حتى يكون معدولا عن واحد
منهما **قوله** والدهر بالانسان دواري هذا عجز بيت صدره اطربا وانت قنسري
ثم تقدم الكلام عليه في حرف الالف **قوله** ولو اقوى لكان اولى الاقوا على
القوافي هو اختلاف حركة الروي بالضم والكسر والقصيدة التي منها هذا البيت
مكسورة الروي وانما كان الاقوا اولى وان كان عيبا في القافية لانه اسهل
مما حكم بما ذكر لان فصحا المتقدمين استعملوه كثيرا **وفي** الشرح وقد رايت في
نسخة هذه الحملة وهي حرام مضبوطة بضمة على الميم فيكون هذا الشاعر
قد اقوى **قوله** بنابه اي بنا اوان **قوله** بناحاشي في وقلن حاشى لله تقدم
الكلام على هذا في حرف الحا المهملة **قوله** العاشرة اعطا الحرف حكم مقاربه
في الشرح هذا الامر لا مدخل له في الاعراب فما باله قد ذكره مع انه التزم تجنب
مثله كما سبق في ديباجة الكتاب **واقول** انما التزم تجنب مثله على سبيل
العقد دون الاستطراد وما ذكره هنا انما هو على سبيل الاستطراد **قوله**
وحتى اجتمعا رويين الروي هو الحرف الاخير من القافية والقافية اخر
كلمة من البيت وقيل هي من اخر حرف في البيت الى اول ساكن قبله مع الحركة
التي قبل الساكن وقيل كل مع الحرف الذي قبل الساكن **قوله** ما انتقم الحرب
الى اخره لتقدم الكلام عليه في الباب الاول في ام **قوله** اذا ركبت فاجعلوني الى
اخره **في** الصحاح العاند البعير الذي يحود عن الطريق ويعدل عن القصد والجمع
عند مثل راكع وركع والشد البيت عن ابي عبيدة لكنه ذكر فاجعلاني بتثنية
بدل فاجعلوني **قوله** ويسمى ذلك اكفا الاكفا في علم القوافي اجتماع رويين
متقاربين في المخرج في شعر واحد من اكفات بمعنى قلبت او بمعنى امالت
لان الشاعر يقلب الروي ويميله عن طريقه الى طريق اخر **وفي** الشرح لان الشعر
اذ في ابيات ابي جهل اكفا الحوار جعل يا المتكلم فيها رويا وقد نص بعض علما القوافي
على جواز مثل ذلك اعني كون اليا الساكنة التي لم ينفتح ما قبلها رويا سوا كانت
للمتكلم او لغيره وان كان قليلا **قوله** وافادة للمبالغة اللام لتقوية افادة **قوله**
يا ما امليح غزلانا شدن لنا هذا صدر بيت عجزه من هاؤليائكن الضال والسمر

وتصغير

متقاربين